

(ما شاء الله كان)

الجزء الاول من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية للامام
الواحد واللوذعي المفرد شيخ الاسلام ومفتي الديار
المصرية حالا سيدنا ومولانا الشيخ محمد العباسي
البحري الحنفى الازهرى المصرى المهدى

الطبعة الاولى بالمطبعة الازهرية

المصرية سنة ١٣٠١ هجرية



نحمدك يا من أحكمت دينك القويم أي احكام وأطلعت في سماء الشريعة المطهرة
كواكب الفتاوى والأحكام ونشرك على ما منحت من دور بحار أفضالك
وأنت من غر رجوا هم كرمك ومحاسن نوالك ونصلي ونسلم على رسولك الخصوص
بالمعراج المبعوث أينا بالهداية والسراج الوهاج سيدنا محمد كنز الكمال وشمس أفق
الجمال والجلال وعلى آله المحرزين قصب السبق إلى أقصى غايه وأصحابه نجوم
المهدي ومصابيح الدوايه (أما بعد) فيقول الفقير إلى ربه اللطيف الخفي محمد العباسي
المهدي الخفي الخفي أنه من المعلوم لدى ذوى الفهوم ان من أجل العلوم قدرا
وأسماء حكمة وأدقها سرا وأشمخها رتبة وأعلاها وأعظمها قيمة وأغلاها
وأفضل ما تحلت به العلماء وامتازت بروايته النبلاء علم الفقه الذي يرقى به الانسان
من حضيض الجهالة إلى أوج العرفان كيف لا واقتباسه من مشكاة الكتاب المبين
وسنة الصادق الأمين اتفخت به معالم الحلال والحرام ورفعت به في الخافقين أعلام
الاسلام وكشف اللثام عن وجوه المحاسن الدينيه واما طالحاب عن مكنونات اسرار
الحنيفية المرضيه وأرشد الانام إلى سبل السداد وما يؤديهم إلى صلاح أمورهم في

المعاش والمعاد اذ عليه مدار صحة العبادات واليه المرجع في استقامة المعاملات
فكان مدرأة للفاسد مجلبة للصالح والفوائد به تصل الحقوق لاربابها وتؤتي البيوت
من أبوابها وناهيك بغيره أثنى عليه لسان النبوة ونوه بذكره وأظهر شأنه وسموه فقد
قال خاتم النبيين من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين فيأله من منقبة باهره ونزرة
سنية زاهره سرية ان يتحلى بعقدها الفريد كل فقيه ويتنافس في الاتسام بها كل
نبيل ونبيه وقصارى القول ان هذا العلم جدير بالاعتناء خليف بالاعتبار والاعتناء
بتقرير أصوله وتحريف فصوله ولما كان فن الفتوى من أكبر خزاياه الجلية وأنضر
محاسنه الفاتحة الجميلة لم تزل الجهادية في سائر القرون والاعصار وعامة البلاد
والامصار ناشرين لواءه بين الانام قائمين بحمل اعبائه أجد قيام مشابرين على
اقتناص شوارده داثبين في ايضاح مصادره وموارده باذلين الجهد في استخراج دره
منتهرين الفرصة في التتاط جواهره ودره فلعمرى ان هؤلاء العصابة هم في الحقيقة
اهل الاصابة لعموم الحاجة اليه واعتماد الخاصة والعامة في حوادثهم عليه
فجزاهم الله تعالى عن دينه أحسن جزائه ووالى عليهم جليل احسانه وجزيل نعمائه
حيث أوضحوا محجته وأبرزوا حجته وميزوا بين النجس والسمين والصدق من الدر
الثمين خدمة منهم لتلك الخطة الشريفة وقياموا بواجب الشريعة المتعينة ولما أراد
الله تعالى انتظامى في عقد نظمهم وان لم يبلغ مراعى مرامهم وغاية شأوهم وأنى لمثل
أن ينحو نحوهم وكيف وأنا قاصر عن مداناتهم في الحكم والكيف اذ كان سنى حين
هذا الانتظام يبلغ أحد وعشرين من الاعوام وهى كافلة لعذرى بالقبول وتلى
أسوة حسنة بصاحب سلم المنطق حيث يقول

وابنى احدى وعشرين سنة * معذرة مقبولة مستحسنه

صدر لى الامر العالى في النصف الاول من ذى القعدة الحرام من سنة أربع وستين
ومائتين وألف من هجرة سيد الانام بتقليدى وظيفه افتاء الديار المصرية لازالت
شموس الشريعة الغراء بها طالعته بهيه على مذهب امام الاثمة وسراج هذه الانام
سابق حلبة المجتهدين وناصر السنة والدين من أشرق كواكب فضله في سائر
البلدان الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان أمطره الله تعالى بهوامع رحته ورضوانه
وأسكنه أعلى فرديس جنانه من لدن صاحب العز والشهامه والمجد الباذخ
والزعامة ذى المهابة والاجلال والدولة والاقبال الخديو الاعظم وعزيز مصر
الاكرم المرحوم ابراهيم باشا الذى فوضت اليه ولاية المملكة المصرية في حياة والده
الجليل لكبر سن والده اذ ذاك وتحليه بعقود الرشد الجميل فورث المجد والتليد والطارف
عن والده الذى جل تاريخه بطرائف المحاسن ومطارف اللطائف صاحب المهمة العلية
والفاخر السنية الكسرويه محيى رفات العمار معيد التمدن في القرى والامصار

دى المناقب الاصفية والمهابة والسطة الخديوية من انتعشت به روح المعارف
 والعارف اتعاشا نزيل دار الرحمة محمد على باشا فامتثلت امره الكريم ملتقيا
 ما قلدنيه بقلب سليم حاملا اعباءه على عضدى وساعدى مؤملا من فضله تعالى ان
 يكون معضدى ومساعدى اذ لولا عنايته الخالق ما تسنى لى الولوج فى تلك المضائق
 والذى قرب الى ذلك وسهل على ما هنالك على بان علامة دهره ونادرة عصره سيدى
 والدى الاستاذ الاعظم الشيخ محمد أمين المهدى رحمه الله وأرضاه وحباه فى دار قربه
 بما تقدر به عيناه كان فى عصر المرحوم محمد على باشا مفتى الديار المصرية مستمرا فيها
 الى ان توفى سنة سبع وأربعين ومائتين وألف هجرية وكنت حين وفاته صغيرا لم أبلغ
 سن التمييز ثم نشأت صارفا المهمة فى تحصيل العلوم بعون القوى العزيزة فاشتغلت بها
 متلقيا عن أساتذتى الاجلاء الى أن بلغت السن الذى قلدت فيه وظيفة الافتاء
 فأعانتى الله تعالى على حملها وهدينى سواء سبيلها الى عام سبع وثمانين ومائتين
 وألف من هجرة خير البشر فقلدت مع وظيفة الافتاء المذكورة مشيخة الجامع الازهر
 فى عهد من أشرقت فى مصر طوال سعده واقتفى فى اقتناء محاسن الشيم سيرة والده
 وجده صاحب المآثر الجلية والمفاخر السنية الجلية والمجد الاثيل الذى سحبت
 اذ ياله على الجرح والفضل الذى صار فى جبين الدهر غره ذى القدر الجليل العلى
 الخديو السابق اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على بدلا عن الاستاذ الفاضل والتحرير
 اللوذعى الكامل الشيخ مصطفى محمد العروسى الشافعى رحمة الله تعالى عليه حين
 انفصاله عنها فى التاريخ الموماليه وكنت حين تولية منصب الافتاء أقيد غالب الفتاوى
 فى مسودات على حسب ما يرد لى من الحوادث والواقعات سواء كانت المسئلة واردة
 من جهة من جهات الحكومة المصرية أو من جانب الاهالى أو من البلاد الاجنبية
 صيانة لها عن الضياع ومحافظة على سهولة الانتفاع ولضرورة تقييدها على حسب
 الوقائع صارت مشته منشوره غير مرتبة بحسب تراجم الفقه المشهوره وكان اول فتوى
 صدرت بعد التولية بآيام ما ذكر فى أول باب دعوى النسب من الجزء الرابع بتاريخ
 السابع عشر من ذى القعدة الحرام فسرعت عام ثلثمائة وألف فى ترتيبها بترتيب
 التراجم الفقهية مع مراعاة تواريخها لتكون أوقع نفعا وأحسن أسلوبا وأحكم
 وضعا وذلك فى عهد من شرف مسند الخديوية الجلية بمقامه السامى وأفاض
 على رعيته غيث احسانه الغزير الهامى وابتهجت مصر بانوار أنظاره السنية
 واستنارت آفاتها بطوال سيرته الحسنة المرضيه صاحب المآثر العديدة التى
 لا تخلق على مدى الدهور والمفاخر الجيدة التى لا تنفى بحصرها الاقلام والسطور
 ومعالي الشيم وعزائم المسم المطبوع على شريف السجايى ومحاسن الاخلاق
 وجيل المزايى محي دوارس العلوم والمعارف ومسدى جليل المبرات والأطائف

والعوارف المجبول على تعظيم شعائر الإسلام وإقامة القواعد الدينية والأحكام المتكلى من زينة التقوى بأجل لباس وأبهاء الباذل جهده فيما به رضامولاه الرافى الى ذروة الإصلاح والاصلاح المثابر على ما به للرعية النجاس والاصلاح من زينة الله تعالى بقلائد التوفيق الخديو المعظم محمد باشا توفيق نصر الله تعالى أيامه ونشر في الخافقين بالعرزاعلامه وأدام دولته وأعلى كلمته ولا زالت الايام ناطقة بحسن ثنائه والانام شاكرة لجزيل مراحه وآلائه هذا وكل ما تجد من الفتاوى في أثناء تبليغها وجمعها يلحق ان شاء الله تعالى في بابها الى تمام طبعها واذا حدثت مسائل بعد التمام فستجعل ذيل لهذه الفتاوى بعون ذي الجلال والاكرام وقد حذفت أغلب مكررات المسائل اذ ليس في اثباتها كبير طائل واجتنبت تعقيد العبارة وغرابة الالفاظ وخفاء الاشارة واضعاً معانيها على طرف الثمام معتمداً فيها ما صححه الأئمة الاعلام وربما وجدت الجواب محتاجاً الى تأييد وسند فأدعمه بالنص الذي عليه في المذهب المعقول والمعتمد (وسميتها الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية) والله تعالى أسأل وبرسوله أتوسل ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم وينفع بها النفع العميم انه سميع الدعاء قد ير على ما يشاء

(كتاب فيما يتعلق بأركان الإسلام الخمس والطهارة والانجاس وغير ذلك)

(سئل) في رجل خبز بفرنه خبزاً بغائط من آدمى فهل يحكم عليه بالطهارة والنار مطهرة أم لا (أجاب) في البحر السرقين والعدرة تحترق فتصير رماداً تطهر عند محمد وعليه الفتوى اه وفي التنوير وشرحه لا يكون نجساً وما قد ذكره والا لزم نجاسة الخبز في سائر الامصار اه ومنه يستفاد ان الخبز في حادثة السؤال طاهر حيث لم يتحقق اصابة العدرة قبل صيرورتها رماداً والله تعالى أعلم (سئل) في بلد بها مسجد تقام فيه الجمعة والجماعة وبناحية من البلد زاوية لأخبطة فيها يخاف أهل ناحية تلك الزاوية المذكرة القتل على أنفسهم من عدوهم لو ذهبوا للصلاة الجمعة في الجامع المذکور فهل يسوغ لهم إقامة الجمعة في تلك الزاوية حيث كانوا من أهل الجمعة المستكملين العدد الشرعي وزيادة وأذن لهم المحاكم في ذلك (أجاب) من شروطة صحة الجمعة المصر وهو ما لا يسع أكبر مساحده أهل المكلفين بها وعليه فتوى أكثر الفقهاء أو فناء وهو ما حوله لاجل مصالحه كدفن الموتى وركض الخيل ومنها اذن السلطان أو ما مورده باقامتها فاذا كانت البلدة المذكرة مصر بالمعنى المذکور وصدر الاذن باقامة الجمعة في الزاوية المذكرة كورة من ولى الامر كانت الجمعة فيها صحيحة بعد توفر باقي شرائط الصحة بل لا تتوقف صحتها والحال ما ذكر على مسجد عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أنشأ مسجداً ببلدته يريد إقامة الجمعة والجماعة فيه والحال ان في البلدة مسجدين أحدهما معتيق والآخر

ذى القعدة
سنة
١٢٦٧

٣

جديد والعتيق الذي هو أكبر من الآخر لا يسع أهلها المكافين فهل والحال هذه إذا
أذن الامام أو نائبه تصح الجمعة فيه (أجاب) من شرائط صحة الجمعة المصرو وقد وقع
اختلاف أئمتنا في حده فالذي مشى عليه في متن التنوير انه ما لا يسع أكبر مساجده أهله
المكلفين بها وعليه فتوى أكثر الفقهاء كافي المحتجب وقال السيد ابن شجاع هذا أحسن
ما قيل فيه وفي الولو الجيسة وهو صحيح وقال البلخي هذا أحسن شيء سمعته واعتمده
برهان الشريعة كافي النهر قال في حواشي الدر المختار هذا يصدق على كثير من
أقري اه و بناء على هذا القول المقتضى كون هذه البلدة مصر والوجودت باقي شرائط
الجمعة تصح اقامتها في هذه البلدة سواء كانت في هذا المسجد أو غيره والا فلا والله تعالى
أعلم (سئل) من طرف سعادة والى مصر الحاج عباس باشا حلى الا تصفى فيما اذا لم يستطع
الانسان غسل عضو من أعضاء الوضوء هل يجوز له التيمم أو يمسح على ذلك العضو
ويغسل الباقي ولا تلزمه إعادة مثلاً لو كان في ذقنه ألم شديد وأخبره الطبيب ان الماء يضره
هل يمسح على وجهه ويغسل باقي الأعضاء أم يتيمم وفي الصورتين اذا صلى هل تلزمه
الاعادة (أجاب) اذا كان بعض أعضاء الوضوء مجروحاً أو كثيراً صحيحاً وكان الغسل
يضره باخبار طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عد الله شرط كفاي رد المختار عن
شرح المنية وبغلبة الظن فانه يغسل الصحيح ويمسح على المجرع بام ارا الماء على الجسد
فان لم يستطع فعلى خرقة وان ضره تركه ويصلي ولا اعادة عليه وان كان أكثر الاعضاء
مجروحاً تيمم والكثرة تعتبر من حيث عدد الاعضاء في المختار فاذا كان بالرأس والوجه
واليدين جراحة ولو فلت ولم يكن برجليه جراحة تيمم ولا يصح أن يجمع بين الغسل
والتيمم اذا نظيره في الشرع للجمع بين البذل والمبدل والجراحة ليست قيداً بل مثلها
كل داء يضره الغسل كما تفيد عباراتهم اذا المدا ر على الضرر والحاصل انه في حادثة
السؤال يمسح على الوجه ان ضره غسله واستطاع مسحه ويغسل بقية أعضاء الوضوء
ويصلي ولا يعيد والله تعالى أعلم (سئل) عما تجب فيه زكاة المال وعن مصرفها وهل
اذا صرف المزكى بعض انعامات أو احسانات بقصد ذلك أو بني أوفرش بعض ما جدد
أو صرف نقوداً كل جمعة وكل شهر هل يجزى عن الزكاة والقصد الايضاح في هذه
الحادثة (أجاب) يجب في زكاة الذهب والفضة ربع العشر ان بلغ المال نصاباً وهو من
الفضة مائتا درهم ومن الذهب عشرين مثقالاً فيجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم
وفي كل عشرين مثقالاً من الذهب نصف مثقال مضر وباً كان أو غير مضر وب مصوغاً
كان أو غير مصوغ حلياً كان للرجال أو للنساء تبراً كان أو سبيكة ويعتبر فيه ما أن
يكون المؤدى قدر الواجب وزناً ولا يعتبر فيه القيمة عند أبي حنيفة وأبي يوسف الا اذا
أدى من خلاف جنسه فانه يعتبر فيه القيمة بالاجماع والمعتبر في الدراهم أن يكون كل
عشرة منها وزن سبعة مثاقيل والمثقال هو الدينار عشر ون قيراطا والدراهم أربعة عشر

١٢٧٠

رمضان
٣

١٢٧٠

شوال
١٠

قيراطا والقيراط خمس شعيرات وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقالا زكاة
في قول أبي حنيفة ما لم تبلغ الزيادة أربعين درهما أو أربع مثاقيل فإن بلغت ففي كل
أربعين درهما درهم وفي كل أربعة مثاقيل قيراطان والدراهم إذا كانت مغشوشة أن
كان الغالب هو الفضة فهو كالدرهم الخالص فان غلب الغش فليس كالفضة
كالستوة فينظر ان كانت رائحة أونوى التجارة اعتبرت قيمتها فان بلغت نصابا من أدنى
الدراهم التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضتها وجبت فيها الزكاة والا فلا وان لم
تكن اثمانا رائحة ولا منوية للتجارة فلا زكاة فيها الا أن يكون ما فيها من الفضة يبلغ
مائتي درهم بان كانت كثيرة وتخلص من الغش فان كان ما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه
وحكم الذهب المغشوش كالفضة المغشوشة ولو استويا ففيه اختلاف واختار في الخانية
والخلاصة الواجب احتياطوا والذهب المخلوط بالفضة ان يبلغ الذهب نصاب الذهب
وحب فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجب فيه زكاة الفضة وهذا
إذا كانت الفضة غالبية وأما إذا كانت مغلوبة فهو كله ذهب لأنه أعز وأعلى قيمة وتجب
الزكاة في عروض أعددها ما لملكها للتجارة كائنة ما كانت إذا بلغت قيمتها نصابا من
الورق أو الذهب ويقوم بالمضروبة وتعتبر القيمة عند حلول الحول بعد أن تكون
قيمتها في ابتداء الحول مائتي درهم من الدراهم العال على الفضة ثم في تقويم
عروض التجارة التخيير يقوم بايهما شاء من الدراهم أو الدينار إذا كانت لا تبلغ
بأحدهما نصابا فينتدب في التقييم بما يبلغ نصابا ويضم بعض العروض الى بعض
وان اختلف أجناسها وأما اليواقيت واللائق والجواهر فلا زكاة فيها وان كانت حليا
الا أن تكون للتجارة ومصارف الزكاة منها الفقير وهو من يملك ما دون النصاب ومنها
المسكين وهو من لا شيء له ومنها الرقاب وهم المسكاتبون يعاونون في فك رقابهم ومنها
الغارم وهو من لزمه دين ولا يملك نصابا فاضلا عن دينه أو كان له مال على الناس لا يمكنه
أخذه ومنها في سبيل الله وهم منقطع الغزاة الفقراء منهم عند أبي يوسف وعند محمد منقطع
الحاج الفقراء منهم والصحيح قول أبي يوسف ومنها ابن السبيل وهو الغريب المنقطع عن
ماله فيجوز له الأخذ من الزكاة قدر حاجته ولم يحل له ان يأخذ أكثر من حاجته فهذه
جهات الزكاة ولما لك أن يدفع الى كل واحد له أن يقتصر على صنف واحد له أن
يقتصر على شخص واحد والدفع الى الواحد أفضل اذا لم يكن المدفوع نصابا ويكره أن
يدفع الى رجل مائتي درهم فصاعدا وان دفعه جاز هذا اذا لم يكن الفقير مديونا فان كان
مديونا دفع اليه مقدار ما لو قضي به دينه لا يبقى له شيء أو يبقى دون المائتين لا بأس به
وكذا لو كان معيلا جاز أن يعطى له مقدار ما لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم
دون المائتين والتصدق على الفقير العالم أفضل من التصديق على الجاهل وأما أهل
الذمة فلا يجوز صرف الزكاة اليهم بالاتفاق ولا يجوز أن يبنى بالزكاة المسجد وكذا

التقاطر والسفريات واصلاح الطرقات وكري الانهار والحج والجهاد وكل ما لا تمليك فيه
كفرش المساجد ولا يجوز دفعها الى عبده ومكاتبه ومسدبره وأم ولده ولا الى معتق
البعض عند أبي حنيفة وشرط صحة أدائها نية مقارنة للداء ولو حكما كما لو دفع بلانية
والمال قائم في يد الفقير أو نوى عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلانية فانه يجوز فان لم
ينوعند التوكيل ونوى عند دفع الوكيل جاز أيضا فان المعتبر نية الموكل في الزكاة دون
الوكيل أو تكون النية مقارنة لعزل القدر الواجب فاذا نوى أن يؤدي الزكاة ولم يعزل
شيأ فجعل يتصدق شيأ فشيأ الى آخر السنة ولم يحضره النية لم يجز عن الزكاة و يعلم من
ذلك أن دفع المرتبات في كل شهر أو في كل جمعة أو الانعام انما يجزى عن الزكاة اذا
كان المدفوع له مصرفا من مصارفها ووجدت النية من المال عند الدفع ولو حكما أو
وجدت النية عند عزل القدر الواجب ولا يجوز صرفها في بناء المساجد وفرشها لعدم
التمليك من الفقير والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابط المحروسة بما مضى منه أن
امرأة ماتت ودفنت بترية الاغراب مع رجال أجنب والآن اشترت أمها تربة بجوار التربة
المدفونة فيها وتريد نقلها فهل يجوز نقل المدفونة الى تربة أخرى (أجاب) لا يخرج الميت
من بعداها لالتراب عليه الا لحق آدمي كأن تكون الارض مغصوبة أو أخذت بالشفعة
وليس من الغصب ما اذا دفن في قبر حفرة الغير ليدفن فيه فلا ينش وتضمن قيمة الحفر
كما في الشربة لاليسة عن الفتح وهذا ما جرت عليه متون المذهب وفي رد المحتار قوله أي في
الدوا لحق آدمي احتراز عن حق الله تعالى كما اذا دفن بلا غسل أو صلاة أو وضع على
غير عيینه أو الى غير القبلة فانه لا ينش عليه بعداها لالتراب اه وفيها أيضا قبل ذلك
كرامة دفن الجماعة في قبر واحد بلا ضرر واختلاط الرجال بالنساء اه فعدم اختلاط
الرجال مع النساء من حقوق الله ونقل صاحب البحر عن التجنيس انه لا اثم في النقل من
بلد الى بلد لكن جعل ابن الكمال ذلك من تجوز بعض شواذ المتأخرين فلا يلتفت
اليه اما قبل الدفن فلا بأس بنقله ما لم يكن فوق الميلى فيكره كما في الظهيرية والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مستخدم عند أمير وله ماهية على قدر معاشه ومعاش عياله وسأكن في
منزل بالاجرة غير قادر على دفعها لفقره فهل يصح للامير المذكور أن يعطيه من زكاة ماله
الواجبة عليه ويسوغ له أن يشتري بما يعطى له منزلا للسكنى ويكون موافقا لرضا الله
تعالى ويثاب على ذلك (أجاب) تصرف الزكاة لفقير مسلم غير هاشمي ولا مولا به شرط قطع
المنفعة عن المملك من كل وجه قاصدا بها وجه الله تعالى وقد صرحوا بأنه لو دفعها للمعلم
لخلفته أي من هو نائب عنه ان كان بحيث يعمل له لو لم يعطه صح والا لا قال في حواشي
الدرونظيره لو دفعها المؤجر لمن استأجره أو الشيخ لمن يحضره انتهى فاذا كان الاجير المذكور
يعمل للامير وان لم يعطه شيئا من الزكاة صح الدفع اليه لانه تمحض تبرعا فاذا نوى بالدفع
اليه الزكاة صح حيث كان مصرفا ولا فلا واذ مالكا للاجير المذكور مادفع اليه من الزكاة

يجوز له ان يصرفه في شؤن نفسه كيف شاء والله تعالى أعلم (سئل) من طرف من لا افندي
قاضي مصر عن صدقة الفطر ما مقدارها وما قيمة صدقة الفطر على كل شخص وما
حكمها وما شرطها وما كيفية اخراجها (اجاب) تجب صدقة الفطر على كل حر مسلم ولو
صغير او مجنون او غلي ولغيرها ما اخرجها عنهما حتى لو لم يخرجها وجب الاداء بعد البلوغ
والا فاقه بشرط ان يكون المزكى مالم يصب فاضل عن حاجته الاصلية ووجوبها على
الشخص عن نفسه وطفله الفقير وولده الكبير المجنون وعبيده وامته للخدمة ومذبه
وام ولده ولو كان عبده كافرا لا تجب عليه عن زوجته وولده الكبير العاقل ولو ادى عنهما
بلاذن اجزأوا كنافي عياله وقد رالوا جب نصف صاع من بر او دقيقه او سويق او صاع
من زبيب او تمر او شعير وما لم ينص عليه كذرة وخبز يعتبر فيه القيمة والصاع ما يسع الفا
واربعين درهما من ماش او عدس وقدره بعضهم بقدر حنين وثلاثي قدح بالمصري ودفع
القيمة افضل من دفع العين على المعنى به وهذا في السعة اما في الشدة فدفع العين افضل
والوجوب بطاوع فخر يوم الفطر فمن مات قبله او ولد او اسلم بعده لا تجب عليه ويستحب
اخراجها قبل الخروج الى المصلى بعد طلوع فجر الفطر وصح اذاؤها اذا قدمه على يوم
الفطر واخره بشرط دخول رمضان في صورة التقديم وصح جواز التقديم مطلقا و جاز
دفع كل شخص فطرته الى مسكين واحد او مساكين على المذهب كما جاز دفع صدقة جماعة
الى مسكين واحد او دفع صدقة فطرته الى زوجة عبده جاز والا فضل في صرفها الاخوة
الفقراء والاخوات ثم الى اولاد اخوته واخواته المسلمين ثم الى اعمامه الفقراء ثم الى
اخواله وخالاته وسائر ذوى ارحامه الفقراء ثم الى جيرانه ثم الى اهل سكنته ثم الى اهل
مصره ويندب اغناء الفقير في يومه عن مسئلة الناس للامر به فان اراد المصدق ان يدفع
صدقة فطرته من قيمة الزبيب فليدفع عشرة قروش ونصف قرش احتياطا نظرا لكون
قيمة كل اقة منه الا نباربعة قروش وان اراد ان يدفعها من قيمة التمر فليدفع سبعة
قروش وعشرة انصاف فضة احتياطا نظرا لكون قيمة كل رطل منه اربعين نصفافضة
وان اراد ان يدفع من قيمة الشعير فليدفع تسعين نصفافضة احتياطا نظرا لكون قيمة
كل اودب منه خمسة وسبعين قرشا وان اراد ان يدفع من قيمة البر فليدفع سبعين نصفافضة
فضة احتياطا نظرا لكون قيمة كل اودب منه مائة وعشرين قرشا وقد علمت ان
الواجب من الزبيب والتمر والشعير صاع كامل يبلغ بالكيل المصري قدحين وثلاثي قدح
وبالوزن ألفا واربعين درهما وان الواجب من البر نصف صاع يبلغ بالكيل المصري
قدحا وثلاث قدح وبالوزن خمسة درهم وعشرين درهما فان كانت قيمة هذه الانواع
أكثر مما عين بهذا أو أقل يعتبر في كل بحسابه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة
أرض بتي بعضها مسجدا والبعض الآخر بناه مقبرة ثم مات ودفن في تلك المقبرة فهل اذا
اراد اهل البلد اخراجه من المقبرة ونقله الى مقبرة أخرى لا يجوز لهم ذلك بل يبقى ويمنعون

من ذلك (أجاب) لا يسوغ نبش القبور وإخراج الموتي منها بلا موجب شرعى وفى رد المحتار عن الفتح ولا يحفر قبر لدفن آخر إلا أن يلى الأول فلم يبق له عظم إلا أن لا يوجد فقتضم عظام الأول ويجعل بينهما حاجز من تراب ويكره الدفن فى الفساقى ثم قال والكره كراهة فيها من وجوه عدم الحدود دفن الجماعة فى قبر واحد بلا ضرورة واختلاط الرجال بالنساء بلا حاجز وتخصيصها والبناء عليها بحرأه والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ماتت فهل يلزم زوجها مؤن تجهيزها سواء كان فقيراً أو غنياً وسواء كان لها مال أم لا (أجاب) يلزم الزوج تجهيز زوجته بعد وفاتها على المعتد مطلقاً ولو كان لها مال والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة غنية مكلفة وجبت عليها حجة الاسلام تريد أن تحج الى بيت الله الحرام لأجل إسقاط الفرض عنها فهل والحال هذه ليس لزوجهما منعها عن حجة الاسلام وإذا كان له منعها شرعاً وخرجت عن طاعته بسبب ذلك لأجل ذلك وصارت ناشئة وجبت من غير رضاه يسقط الفرض عنها ويكون حجها صحيحاً شرعاً (أجاب) حج المكلفة مسقط لفرض الحج عنها مطلقاً سواء كان باذن الزوج أو لا معها محرم أو لا وليس للزوج منعها عن حجة الاسلام إن كان معها محرم بالغ أو مرأق لأن حته لا يظهر فى الفرائض فلها السفر بحجة الاسلام ولو بلا اذنه ولا كراهة فى ذلك والحال هذه وإن لم يكن معها محرم فله منعها من ذلك ولو وجبت سقط الفرض مع كراهة التحريم والله تعالى أعلم (سئل) من الضابطية بما مضمونه رجل استأجر صهر يحال الخزن الماء فيه ويبيعه و صار يبيع منه مدة ثم غرق ابن الرجل فى الصهر يبيع المذكور ومكث فيه يومين ثم أخرج الولد المذكور منه ميتاً وعرض الصهر يبيع ثمانية عشر ذراعاً وطوله عشرون ذراعاً وعرق الماء الموجود فيه ذراعاً ونصف فهل يجوز الشرب والاستعمال من الماء الذى فى الصهر يبيع أم لا (أجاب) حيث كان الصهر يبيع المذكور طوله عشرون ذراعاً وعرضه ثمانية عشر ذراعاً ولم يظهر فى مائه تغير ولا أثر من وقوع الأذى المذكور وموته فيه يكون ماؤه طاهراً يجوز استعماله للتطهير والشرب منه وغير ذلك ولا يحكم بنجاسته والله تعالى أعلم (سئل) من من لا أفندى قاضى مصر بما مضمونه أن حضرة الباشا الذى حضر من الاستانة العلية متوجه الى الإفطار الحجازية ومعه عساكر جهادية أرسل إليها يخبر بابان العساكر الذين معه متوجهون الى جندة حسب الأمر ثم لا يدرون الى أى جهة يؤمرون بالتوجه اليها فهل يلزمهم الاحرام أم لا وإذا لم يكن فيكون من رابع أو من جندة ويلتمس الافادة من حضر تكلم عن الحكم الشرعى فى ذلك (أجاب) يجب الاحرام من الميقات ولا يجوز التأخير عنه وميقات المتوجه من مصر رابع احتياطاً وهذا إذا قصد دخول مكة ولو لحاجة غير الحج أما لو قصد موضعاً من الحلال فكليص وجدة التى هى من داخل الميقات والمعتبر القصد عند مجاوزة الميقات لا عند الخروج من بيته قصداً أولياً كما إذا كان قصد البيع أو الشراء مشلاً حل له مجاوزة الميقات بلا احرام فاذا دخل

مقصده وهو دخول الميقات قبل حدود الحرم التيق باهله فله دخول مكة بلا احرام ما لم يرم
 بدخول مكة نسكاً من حج أو عمرة فان أراد بدخول مكة نسكاً وجب عليه الاحرام من الحل
 قبل مجاوزة الحرم فحصل من ذلك انه حيث كان القصد التوجه الى جدة حسب الامر
 فقط لا يجب عليهم الاحرام بل يحل لهم التوجه والدخول فيها بلا احرام ولو كانت من
 داخل الميقات ثم بعد استقراهم فيها فان أمرهم بالدخول داخل الحرم فن أراد منهم أداء
 حجة أو عمرة وجب عليه الاحرام قبل دخوله الحرم ومن لم يرد شيئاً من ذلك يعني الحج أو
 العمرة فلا احرام عليه ويحل له دخول مكة بلا احرام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 موسرة تريد حجة الاسلام لأداء الفريضة مع خالها المحرم لها والزواج يريد منعها من أداء
 الحج فهل والحال هذه ليس للزوج منعها من ذلك (اجاب) ليس للزوج منعها من أداء
 حجة الاسلام مع محرما والله تعالى اعلم (سئل) في أراضى الزراعة هل فيما يخرج
 منها زكاة أم لا (اجاب) لا تجب الزكاة فيما يخرج من زراعة الارض لافرق بين كون
 الارض خراجية أو عشرية ولو زرعها بقصد بيع الخراج منها والتجارة فيه ولو بقي حولا
 اذ يشترط في نية التجارة الموجبة للزكاة بعد الحول عدم المانع وهو ترك الزكاة الواجب من
 العشر والزكاة أو الخراج والزكاة ومقارنته نية التجارة لعقد التجارة وهو كسب المال
 بالمال بعتة شراء أو اجارة أو استقراض فلو نوى التجارة بعد العقد أو اشترى شيئا للقتية
 أو ياله ان وجد ربحاً بابعاءه لازكاة عليه كما لو نوى التجارة فيما خرج من أرضه الا ان ثمن
 ما يبيعه من الخراج من أرضه اذا كان من النقدين وهو يبلغ نصاباً فاضلاً عن حاجته
 الاصلية اذا بقي حولا عند ما لم يكن تجب فيه زكاة النقدين وترك خراج الارض للزراع
 لا يخرجها عن كونها خراجية كالاقطاعات كما ان ترك العشر لا يخرجها عن كونها
 عشرية والله تعالى اعلم (سئل) في شخص مجتمع فيه شرائط الامامة الصغرى قد بلغ
 سنه زيادة عن عشرين سنة ولم ينبت عذاره بل نبت له بعض شعرات في ذقنه فهل تجوز
 امامته لغيره من غير كراهة ويكون حكمه في الامامة والاقتداء به حكم الرجال الكاملين
 في عدم الكراهة أصلاً خصوصاً وهو أعلم القوم الذين يقتدون خلفه ومذهبه ومذهبهم
 واحداً وأنه لا يحصل لأحد منهم نفرة من الصلاة خلفه لمعرفته باحكام الصلاة وغيرها
 وحفظه جميع القرآن المجيد مع حسن تلاوته وهو من أهل العلم والمواظبين على تعلمه صباحاً
 ومساءً مع الرشد وكاء الفهم (اجاب) الأمر هو الشاب الذي طر شاربته ولم تنبت
 لحته كما في القاموس والمصرح به في كتب المذهب كراهة امامته الأمر لكن في رد المختار
 أنها تنزيهية والظاهر أيضاً كما قال الرجتي ان المراد به الصبيح الوجه لانه محل الفتنة وهل
 يقال هنا أيضاً اذا كان أعلم القوم بتنقي الكراهة فان كانت علة الكراهة خشية
 الشهوة وهو الاظهر فلا وان كانت غلبة الجهل أو نفرة الناس من الصلاة خلفه فنعم
 فتأمل والظاهر أن ذا العذار الصبيح المنتهى كالامرء تأمل هذا وفي حاشية المدنى عن

١٢٧٤

٩

١٢٧٥

٢٦

ربيع الثاني

١٢٧٧

الفتاوى العفيفة سئل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي عن شخص بلغ من السن عشرين سنة وتجاوز حد الانبات ولم ينبت عذاره فهل يخرج بذلك عن حد الامردية وخصوصا قد نبت له شعرات في ذقنه تؤذن بانه ليس من مستدري اللحي فهل حكمه في الامامة كالرجال الكاملين أم لا اجاب سئل العلامة الشيخ احمد بن يونس المعروف بابن الشلي من متأخري علماء الحنفية عن مثل هذه المسئلة فاجاب بالجواز من غير كراهة وناهيك به قدوة والله اعلم وكذا سئل عنها المفتي محمد تاج الدين القلبي فاجاب كذلك اه ومقتضى اطلاق عبارة الدرر انه متى كان الامام أمرد فامامته مكرهة ولا فرق بين كونه صبيا أم لا أعلم القوم أم لا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر في ٦ ص سنة ١٢٧٩ مضمونها تؤمل بعد اطلاع حضرة تكم على ما توضح بافادة أمين بيت المال المؤرخة ٢٧ محرم سنة ١٢٧٩ وما هو مدون بهذا العرض المقدم من وكيل وصي تركه المرحوم ابراهيم أغا في شنب ترد الافادة عن الحكم الشرعي في هذا الخصوص ليحري اللازم (اجاب) الحكم الشرعي ان النكفن في هذه الحادثة مع استغراق التركة بالدين يعتبر مما كان يلبسه الميت حال حياته في اكثر اوقاته بلا تمييز ولا تقتير مما هو معتاد له ويقدر كفته من جذبه بقدر كفن السنة وهو ثلاثة أثواب للرجل قيص وازار ولقافة والتجهيز هو أجرة تغسيله وثمن ما يغسل به وأجرة جملة الى القبر ودفنه وهذا مقدم على الديون فيخرج من ككل المال ثم تدفع ديونه الشرعية ثم ان لم تستغرق التركة تنفذوا ياه من ثلث الباقي بعد الدين ان كان له ورثة لم يميزوا ما زاد على ذلك وفي رد المختار وهل للغرماء المنع من كفن المثل قولان والصحيح نعم در منتقى أي فيكفن بكفن الكفاية وهو ثوبان للرجل وثلاثة للمرأة ابن كمال اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وجهت اليه خطابة مسجد من قبل مولانا السلطان عز نصره بمقتضى براءة وأقام وكيل عنه في اقامة الخطبة رصالة الجمعة وصار ذلك الوكيل تارة يخطب ويصلي بنفسه وتارة يوكل غيره في الخطبة وامامة الجمعة فهل يصح التوكيل على الوجه المستطور وصح الجمعة بكل من الوكيل الاول والثاني (اجاب) اختلف المتأخرون في الخطيب المقرر من جهة الامام الاعظم أو من جهة نائبه هل يملك الاستنابة في الخطبة أي بلا اذن من السلطان اما بلا اذن فلا خلاف فيه فليلك مطلقا ضرورة أولا الا أن يفوض اليه ذلك وقيل ان لضرورة كشغله عن اقامة الجمعة في وقتها جازا تنفويض الى غيره والا وقيل يجوز مطلقا ولو بلا ضرورة لانه على شرف الزوال لتوقته فكان الامر به اذ نابا لا استخلاف دالة ولا كذلك القضاء واستظهره مصنف تنوير الابصار وفي البدائع كل من ملك الجمعة ملاء اقامة غيره وقواه في الدر المختار بنقل ما يفيد ترجيحه وفي رد المختار ان حاصل ما في النجعة في تعداد الجمعة ان الاذن من السلطان انما يشترط في أول مرة فاذا اذن باقامتها الشخص كان له ان يأذن غيره وذلك الغير له أن يأذن لا آخر وهم

١٢٧٩

٨

ربيع الثاني

١٢٨١

١٣

جرا اه المراد منه وهذا كله ان لم يكن الامر على صدور اذن عام من مولانا السلطان ايد
بالنصر لكل خطيب ان يستنيب اما صراحة منه او تنفيذا لما وقع في مدة أسلافه الماضين
حيث قيل انه وقع في تاريخ ٩٤٥ اذن عام بذلك اما اذ انبى على ذلك فلا خلاف
في جواز الاستنابة والله تعالى أعلم (سئل) في حكم رمى جرة العقبة ومحل الرمي منها وهل
لحل الاجزاء منها قدر محدود من العلم الى جهة بطن الوادى والحال ان ليس لها الالجهة
واحدة وهل وقد أحدث الآن شبك محيط بالحجرة ومسافة ما بينه وبين العلم ترى على
ثلاثة أذرع يجزئ الرمي الى جميع ما حواه الشباك أم لا أو ضحو الجواب فكثير من العامة
يرمون الى أى مكان ما حواه الشباك بغير علم منهم محل الرمي منها ظنا منهم ان ما حواه
الشباك محل رمى لا يرحم نور الاسلام ورشد المسلمين في سائر الاحكام (اجاب)
أما حكم رمى جرة العقبة التي يقصر الناسك على رميها في اليوم الاول فهو الوجوب كسائر
واجبات الحج وهي التي يجب تركها دم وأما محل الرمي فهو الحجرة التي جعل عليها علامة
وهو الشاخص أو ما يقرب منه ولم يقدر بعضهم القرب بشئ اعتمدوا على اعتبار القرب
عرفا وضده البعد وبعضهم قدر البعد بثلاثة أذرع أى بين الحصة والحجرة وما دونه
قريب كما في الجوهرة النيرة وقد رالقرب في الفتح بذراع ونحوه ومنه يعلم محل الاجزاء
في الرمي وهو ما بوصول الحصة الى نفس الحجرة أو الى ما يقرب منها الذي وقع الاختلاف
في كونه مقدرا بما سبق أو محالا على العرف ومن هذا يعلم ان الرمي من خارج الشباك
المقول باحداثه اذا وصلت الحصة الى محل الحجرة أو ما يقرب منها على ما سبق أجزاءه
والافلا كما لم يحدث والسنة في الرمي من بطن الوادى فلورمي من غيره فأصاب المرمى
أجزأه مع كراهة التنزيه بتركه السنة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة
مصر في ١٢ ذى التسعة سنة ٩٤٠ حاصلها حيث ان ما توضح به هذه الافادة الواردة
للمحافظة من حضرة وكيل محافظة سوا كن في ٢٠ الماضى يلزم اطلاق حضرة تكم عليه
والافادة عنه لزمت شرحه لحضرة تكم الامل الاطلاع عليه والافادة (اجاب) علم
ما تضمنته افادة وكيل محافظة سوا كن المرغوب فيها التصريح بما يقتضيه الحكم
الشرعى فيما لو صدر لمحافظة سوا كن تلغراف بثبوت الفطر أو ثبوت هلال رمضان هل
بعد ذلك ثبوت شرعيا في حق أهل تلك الجهة بحيث يلزم الحاكم الشرعى فيها أهل تلك
الجهة بالصوم أو الفطر بناء على الثبوت لديه بهذا الطريق وان لم يشهد عنه شهود
شهادة معتبرة برؤية الهلال أو بحكم قاضى ببلدة أخرى بثبوت الهلال بالطريق المعتبر
شرعا أولا وذلك بناء على توقف قاضى تلك الجهة في حكم تلك الحادثة والافادة عن ذلك
ان المصرح به انه يقبل في ثبوت رمضان مع وجود دلة في السماء كغم خبر عدل ومع
عدم الدلة اخبار جمع عظيم وهو مفوض الى رأى الحاكم وعن الامام الاعظم انه
يكتفى بشاهدين واختاره في البحر وذكر في رد المحتار انه يتعين الاقتناء به في هذا الزمان

وفي الفطر وغيره من الاشهر مع العلة لا بد من شهادة رجلين عدلين أو رجل واحد وامرأتين
عدول احراز غير محدودين في قذف كما في سائر الاحكام لكن لا تشترط الدعوى ومع
الحكم يقبل خبر جمع عظيم كما في رمضان وانه لو شهد شاهدان عند قاضي بلدة انه شهد
شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وانه قضى القاضي به ووجد اجتماع شرائط
الدعوى قضى القاضي بشهادتهما لا لو شهدوا برؤية غيرهم لانه حكاية وكذا لو استفاض
الخبر في البلدة الاخرى لزمهم على الصحيح من المذهب وذلك بان تاتي من تلك البلدة
جماعات متعددون كل منهم يخبر عن اهل تلك البلدة انهم صاموا عن رؤية لا مجرد
النسوة من غير علم بمن اشاعه كما ذكره الرجتي واستثنى في رد المحتار فتكون هذه
الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور هذا ما يعده ثبوتاً شرعياً ويجب على القاضي به
الزام الناس بالصوم او الفطر نعم لو اخبر عدل ثقة احدا برؤية الهلال عند غير الحاكم
الشرعي او كان غير ثقة ووقع في قلب المخبر صدقة لزمه الصوم ديانة كما لو اخبر بثبوت
الهلال عند قاضي بلدة اذ خبره دل الثقة في الديانات موجب للعمل وغير الثقة يتحرى فيما
اخبار به فان وقع في قلبه الصدق عمل بتحرية ولو اخبر عدلان بهلال الفطر عند غير الحاكم
فكذلك وهذا من امور الديانات وفي رد المحتار ان الظاهر انه يلزم اهل القرى الصوم
بسماع المدافع أو رؤية القناديل من المصر لانه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن وغلبة
الظن حجة موجبة للعمل كما صرحوا به واحتمال كون ذلك لا يبرر رمضان بعيدا فلا
يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك الا لثبوت رمضان انتهى وما يستفاد بالتلغراف من
الاخبار بثبوت الهلال لرمضان او الفطر الظاهر انه ينزل منزلة خبر الواحد باثبات هلال
الصوم او الفطر فلا يكون موجبا على القاضي الحكم بذلك والزام الناس بموجبه غاية
الامر ان من وقع في قلبه صدق هذا الخبر يلزمه الصوم فاذا ضربت المدافع بناء على هذا
الخبر التلغرافي فيكم سماعها كحكمه هذا ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)
من مديرية جرجا بافادة في ١٤ وبيع الاخر سنة ٩٧ مضمونها العرض المرفوق تقدم
للمديرية من عثمان داود من ناحية المواطنين يذكر به انه اجري بناء مسجد وصار اتمامه
مستوفيا البناء والفرش وجميع لوازمه ورتب له اماما ومؤذنا من طرفه احسانا لوجه الله
تعالى ويلتمس صدور الاذن باقامة الجمعة والجماعة فيه ولما تحرر الحضره باش مهندس
المديرية بتعيين مهندس التنظيم لنظر المسجد والوقوف على كونه مستوفيا البناء حسب
الرسوم فوردت افادته في ٩ راسنة ٩٧ انه بمعاينة المسجد المحكي عنه بمعرفة مهندس
قسم طماو جدمسجد مستوفيا على حسب الرسوم وبمكاتبة حضرة قاضي أفندي المديرية
يقصد تعيين مسدوب من طرف حضرة المعاينة المسجد ومعرفة كونه مستوفيا الشروط
من بناء وغيره ويليق لصلاة الجمعة والجماعة فيه من عدمه فاذا بان المسجد المذكور
صار احداثه بقرية ليس بمصر و رغب عرض ذلك على حضرتهكم وما يترأى

ربيع الثاني سنة
١٢٩٧ ٢٥

لمحضر تكلم وترديه الافادة يكون الاجراء مقتضاها فبناء عليه لم تحضر تكلم للاحاطة بما ذكره الافادة بما يتراءى لمحضر تكلم في ذلك (اجاب) وردت افادة محضر تكلم مطلوباً بها الافادة عما يتراءى لهذا الطرف فيما يرغبه عثمان داود من ناحية المواطنين التابعة لمديرية جرجان من طلبه صدور الاذن باقامة الجمعة والجماعة بالمسجد الذي احداثه بالناحية المذكورة بناء على احالة محضرة قاضي افندي المديرية على هذا الطرف بعد تصريحه بان المسجد المذكور صار احداثه بقرية لا بمصر والحال ان هذه المسئلة من مسائل الديانات والمذاهب الاسلامية مختلفة في ما فذهب الامام ابو حنيفة الى انه يشترط في صحة الجمعة كون ادائها في مصر من الامصار فلا تصح في القرى وكذا العيدان وشرط ايضاً كونه باذن الامام او نائبه المفوض له مثل ذلك الى آخر الشرط المقررة واما عند غيره من الائمة كالامام مالك فلها شروط أخرى فكل مقلد لامام يراعي مذهب من قلده وطالب الاذن باقامة الجمع والعديد في المساجد المحدثه امر له نظائر وسوابق والمعتمد العرض عنه للعية السنية بموافقة الاصول المتبعة في شأن ذلك والله تعالى اعلم

(كتاب النكاح)

(سئل) في اناس اهل علم مدرسين وغيرهم يعقدون العقد لمن أراد أن يتزوج فيمنعهم قاضي الناحية فهل يشترط أن يكون العقد باذن القاضي أو نائبه أولاً يشترط لقوله تعالى فانكحوهن باذن أهلهن ولم يقل فانكحوهن باذن قضاتهن مع كون القضاة مكاسبين في هذا الزمان وأغلبهم جهلة فهل اذا عقد اهل العلم عقد الزواج يكون عقده صحيحاً ولا يشترط في صحة العقد اذن القاضي ولا نائبه (اجاب) لا يشترط للصحة نكاح البالغة العاقلة الرشيدة اذن القاضي كما لا يشترط ذلك في نكاح الصغيرة ونحوها حيث لم تنقل الولاية للقاضي كما هو مقرر في معتبرات المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب امرأة من كيلها فاجابه الوكيل لذلك فاحضرها الوكيل بحضرة جمع من المسلمين وسمى لها المهر ووكنته في تزويجها بالمجلس فقال له الوكيل زوجتكم وانكحتكم موكلاتي فلانة بالمهر المسمى بيننا وقدرة كذا وكذا فقال الزوج قبلت تزويجها ونكاحها لنفسى وكرر ذلك بمجلس العقد فهل يكون العقد صحيحاً اذا ولا تتوقف صحة العقد على حضور ققيه يعقد لهما (اجاب) اذا صدر عقد النكاح من أهله مستوفيا لشرائطه الشرعية وأدركه المرعية فلا وجه لمقتضاه بمجرد عدم حضور النقيه الذي يلحق الصيغة للزوجين والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة وكتلت أخاها بتزويجها من رجل كفؤ بمهر امثل فهل اذا تزوجها والحال هذه يكون النكاح نافذاً وليس لابيها معارضة بعد ذلك (اجاب) اذا صح ما ذكر بالسؤال يكون النكاح صحيحاً ولا يتوقف على اذن الاب واجازته والله تعالى اعلم (سئل) في بنت حرة بالغة خادمة حريم أرادت المستدمنة لها أن تزوجه

ذى القعدة

٢٨ ١٢٦٤

٢٨ ١٢٦٤

ذى الحجة

٨ ١٢٦٤

لعبد من عبدها فابت البنت المذكورة وأهلها كذلك أبو أعن زواجها للعبد المذكور
 والمستندة لها المذكورة عقدت لها على العبد المذكور فهل لا يجوز العقد عليها
 للعبد المذكور بغير إذنهما ورضاهما (أجاب) لا ينفذ نكاح الحرة
 البالغة بغير إذنهما ورضاهما وإجازتها بحيث لم تأذن بالنكاح ولم تجز به بعد صدوره وردته
 بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عبدا وله بنت قاصرة وأراد هذا الرجل أن
 تزوج بنته لعبد فهل يسوغ له ذلك بطريق الإجازة أو لا لفقد الكفاءة وإذا قلتم لا بد
 في تزويج القاصرة من وجود الكفاءة وأسقط وليها الخاص الحق في الكفاءة فهل هذا
 الأسقاط صحيح ويصح تزويج البنت بهذا العبد أولا وهل إذا بلغت هذه البنت
 ثنتي عشرة سنة وأسقطت الحق في الكفاءة يصح تزويجها بهذا العبد (أجاب) إذا زوج
 الأب بنفسه القاصرة بغير كفؤ صح النكاح ونفذ حيث لم يعرف منه سوء الاختيار بمجانة
 وفسقها وإن عرف منه ذلك لا يصح النكاح اتفاقا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت
 قاصرة ضعيفة ونخيفة سنها ست سنون وزوجتها أمها لرجل غير كفؤ لها بدون مهر
 أمثل مع وجود عها العاصب وحضوره بالبلد ولم تحضره مجلس العقد فهل لا يكون
 النكاح والحال هذه نافذا وللعصايب إبطاله لاسيما والزوجة لم يدخل بها الزوج
 ولم يدفع لها شيئا من المهر (أجاب) إذا تحقق ما هو مستطور كان نكاح القاصرة المذكورة
 غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل) في صغيرة لا ولي لها سوى أمها البعيدة عنها مسافة
 القصر زوجها امرأة أجنبية بغير إذن منها ومن الحاكم الشرعي فهل لا ينفذ هذا العقد
 ويفسخ وما الحكم (أجاب) نكاح القاصرة المذكورة غير نافذ ولينبغي أن نكحها في
 هذه الحالة إبطاله وله إجازته إذا كان من كفؤ بمهر المثل حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة طليبت الزواج ثم قالت لابن عمها زواجي من فلان فلما
 أنحى شقيقى غائب بالبلد واخترتل عوضا عنه فزوجها من فلان المذكور وبالشرع (سئل)
 المعتبرة شرعا فهل يكون العقد صحيحا ولا عبرة بمن يدعي فسادده ولا يكون متوقفا على إذنها
 أخيها (أجاب) للبالة العاقلة بكرة كانت أو ثيبا تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا
 يتوقف نكاحها بهذا الوجه على إذن وليها والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة قالت
 لابن عمها زواجي من فلان فزوجها منه فظهر أن الزوج غير كفؤ لها والحال أن
 وليها شقيقها حاضر ببلد العقد ولم يشعر بزواجها إلا بعد العقد فهل لا يصح هذا العقد
 لأنها تزوجت بغير ولي وانزوج غير كفؤ لها أم كيف الحال (أجاب) إذا زوجت
 البالغة نفسها من غير كفؤ لا يكون نكاحها صحيحا على ما به الفتوى والله تعالى أعلم
 (سئل) في بنت قاصرة زوجها عها بغير قبل له وليه مع كراهتها فهل لها إذا بلغت
 خيار البلوغ فور بلوغها (أجاب) نعم للصغيرة المذكورة خيار الفسخ ولو بعد الدخول
 بالبلوغ فور بشرط القضاء بالفسخ ولو بلغت وهو صغير فارق بحضرة أبيه أو وصيه

١٢٦٤

١٢٦٤

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

- والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة لها أب غائب فوق مسافة القصر فوكلت القاصرة أجنبيا في زواجها لرجل غير كفؤ وبدون مهر المثل فهل يكون العقد فاسدا خصوصا ولم يجز الاب العقد (أجاب) نكاح القاصرة على الوجه المذكور غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر قاصرة من أمها وهي شريفة من جهة أبيها وهو ليس بشريف أصلا ولم يدخل بها ولمسا ابن عم عاصب دون مسافة القصر فلما بلغه الخبر رد العقد وأبطله فهل إذا تحقق ما ذكر يكون النكاح باطلا وله العقد على أمها حيث لم يدخل بينهما (أجاب) لا يملك غير الاب والمجد من الاولياء تزويج الصغيرة بغير كفؤ فاذا زوجت الام المذكورة بنتها القاصرة الشريفة غير شريف لا يكون النكاح صحيحا وتحريم الامهات بمجرد العقد على البنات مقيد بالعقد الصحيح كما في الدر من المحرمات وفي رد المحتار قوله الصحيح احتراز عن النكاح الفاسد فإنه لا يوجب مجرده حرمة المصاهرة بل بالوطء او ما يقوم مقامه من المس بشهوة والنظر بشهوة لان الاضافة لا تثبت الا بالعقد الصحيح اهـ بحرأى الاضافة الى الضمير في قوله تعالى وأمهات نسائك اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان ذهبت الى بيت أبيك تكوني خالصة فذهبت ثم بعد ذلك عقد عليها بكالة رجل أجنبي أقامته وكيلا لها في نكاحها من زوجها المذكور مع وجود أبيها فهل يكون العقد صحيحا ولا يتوقف على مباشرة الاب له أم لا (أجاب) للبالغة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف نكاحها والحال هذه على اذن وليها حيث كانت المرأة المذكورة بالغة وكان الزوج كفؤا لمسا يكون لها تجديد العقد بمهر المثل وان لم يرض أبوها بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت قاصرة غاب عنها نحو خمس سنين ولا يدري مكانه ولا يعلم موته ولا حياته ثم خطبها من أم أمها شخص كفؤا لمسا ولم يكن لها عاصب ولا قريب الا خالتها وابن خالتها فهل إذا تحقق ان الخطاب كفؤ والمهر بمهر المثل يسوغ تجديدها ان تزوجها له بنفسها أو بوكيلها لا سيما اذا كان يخاف فوت الكفؤ الخطاب ولا يمتظر الاب (أجاب) للجددة تزويج الصغيرة من كفؤ بمهر المثل حيث لم يوجد من يقدم عليها في انكاح الصغيرة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها من مدة خمس سنين وتركتها ما يقوم بهامن نفقة وكسوة وغير ذلك والحال انه حي في محل معلوم فهل لا يسوغ لها ان تتزوج آخر واذا تزوجت يكون العقد الثاني باطلا أم لا (أجاب) تزوج المرأة المذكورة بآخر غير صحيح حيث كان الأمر هو مسطور ولم يثبت طلاق الاول وانقضاء عده والله تعالى أعلم (سئل) في شخص يطلب بالغة شريفة من جهة الاباء وأبوها مع ذلك عالم والشخص المذكور يدعي ان أباه شريف من جهة الأم وهو وأبوه جاهلان فهل على تقدير صحة ما ادعاه لا يكون كفؤا لا شريفة المذكورة فلو اياها العاصب منعه ولو رضيت وفسخ النكاح ان وقع (أجاب) ذكر في رد المحتار من الكفاءة بعد كلام ويؤخذ

من هذا ان من كانت أمها علوية مثلاً أو أبوها عجمي يكون العجمي كقؤولها وان كان لها شرف مالا ان النسب للآباء ولم يذاجاز دفع الزكاة لها فلا يعتبر التفاوت بينهما من جهة شرف الام ولم أر من صرح بهذا والله أعلم اه وفي الدعوى ان شرف العلم فوق شرف النسب والمال كما جزم به البرازي وارضاء الكمال وغيره والوجه فيه ظاهر ولذا قيل ان عائشة أفضل من فاطمة ورضي الله عنهما ذكره القهستاني اه وقد ذكرنا ان المدار في الكفاءة على التعبير وعدمه فاذا كان تزوج مثل هذه البالغة بمثل هذا الزوج يتعبر منه وزوجت نفسها منه بدون رضا وليها العاصب لا يكون النكاح صحيحاً على ما به الفتوى والأصح حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلب منها شيخ البلد أن تزوجها لرجل فامتنعت وقالت لا أتزوج به ابداً وفرت هاربة بالليل فأرسل يفتش عليها حتى وجدها فاحضرها وأحضر أخاها وقال لها ان لم تأذني لا خيئ في عقد النكاح والا قتلن فلما تيقنت منه ما هدده من ضرب شديد وحبس مديد أذنت مكرمة فهل والحال هذه لا يصح عقدها لتحقيق الاكراه خصوصاً وأخوها مكره على النكاح والزواج غير كفؤ (أجاب) كون التوكيل بالنكاح لا يصح مع الاكراه أو يصح ذكر في رد المختار من الاكراه عن حاشية أبي السعود على الاشباه بالاعزوا الى حاشية الشيخ صالح انه لم يره منقولا واستظهر صحته ثم قال ان الرملي ذكر في حاشيته على البحر في باب الطلاق الصريح ان الظاهر ان التوكيل بالنكاح كالتوكيل بالطلاق والعتاق أي في الصحة لتصريحهم بان الثلاث تصح مع الاكراه اه ومثله في تنقيح الحامدية وفي رد المختار أيضاً من أول النكاح وذكر السيد أبو السعود ان الرضا شرط من جانبها لا من جانب الرجل واستدل لذلك بما صرح به القهستاني في المهر من فساد العقد اذا كان الاكراه من جهتها وتظروا طال فيه الى ان قال ثم رأيت في اكراه الكافي للحاكم الشهيد ما هو صريح في الجواز فانه قال ولوا كرهت على أن تزوجته بالغ ومهر مثلها عشرة آلاف زوجها اولياؤها مكرهين فالنكاح جائز ويقول القاضي للزوج ان شئت اتم لها مهر مثلها وهي امرأتك ان كان كفؤا لها والافرق بينهما ولا شيء لها اه والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغ ولها غائب مسافة القصر أرادت أن تزج نفسها فهل اذا استوفى العقد شروط صحته من الكفاءة ومهر المثل يصح العقد وليس لاحد معارضتها بعد ذلك (أجاب) اذا زوجت المحرمة البالغة نفسها من كفؤ بمهر المثل صح ولا يكون لوليها معارضتها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت قاصرة طلبها منه شيخ البلد ليزوجها لتابعه فامتنع أبوها من ذلك فشدد عليه فخرج فاراً من البلد خوفاً منه فما كان من الشيخ المذکور الا انه زوج البنت المذكورة لتابعه في غيبة الاب ولم يأذنه ولم يحجزه فهل لايجاب شيخ البلد لذلك (أجاب) تزويج شيخ البلد القاصرة على الوجه المذکور غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بنت عالم وشريف فزوجت نفسها السوقى ومحترف بضع أجرة

١٢٦٥

١٩

قوله زوجها ولياؤها
هكذا بالاصل المنقول
منه بدون واو ولا فاء اه

١٢٦٥

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٥

٤

جمادى الاولى سنة

١٢٦٥

١٧

السيوف بغير اطلاع وليها مع انها وليها في بلدة واحدة فهل لا يصح العقد لقصد الكفاءة ويكون الوطء وطء شبهة يلزم به مهر المثل (اجاب) اذا تزوجت الحرة البالغة نفسها غير كفؤ لا يكون نكاحها صحيحا على ما به الفتوى ويلزم الزوج بالوطء في النكاح الفاسد مهر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة تزوجها اخوها بوكالة أبيها فبعد دخول الزوج بها بمدة أيام قليلة ضربه بها وأحضر أمها على يد قاضي ناحية شلقان فطلبت الام من زوجها حقوق بنتها ثم أبرأته أمها من الحقوق الشرعية فطلقتها على ذلك فبلغ الاخ وهو الوكيل المذكور فطلب حقوق أخته من الزوج فهل يجب لذلك وتسكون براءة الام باطالة وألزمت بنتها ما لم يلزم (اجاب) ابراء أم الصغيرة الزوج من المهر غير صحيح وللأب مطالبة الزوج به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عنده خادم وزوجه امرأة شريفة ظاهرة للنسب وادعى ان الخادم المذكور ابنه ثم بعد مدة من الزمان تبين ان المذكور كان خادما له ثم صار خادما لغيره والحال ان المرأة المذكرة عقدت عليها زوج أمها بالقهر عنها وأعمامها موجودون بالناحية فهل يكون العقد فاسدا لان الزوج غير كفؤ لها أم لا (اجاب) اذا تزوجت البالغة المذكرة نفسها غير كفؤ بغير رضا وليها لا يكون النكاح صحيحا على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها بحضرة جمع من المسلمين ودفع لها حقوقها الشرعية وبيدها وثيقة ثابتة المضمون بموجب بينة من أهل بلدتها تشهد بطلاقها من زوجها فهل لها بعد وفاء العدة التزوج بغيره (اجاب) اذا ثبت طلاق المرأة بالوجه الشرعي يكون لها التزوج بعد انقضاء عدتها والله تعالى اعلم (سئل) في بالغة بنت شريف تزوجت بغلام ليس بكفؤ لها بغير اذن أبيها الشريف القرشي ودخل بها الزوج فهل لا يصح هذا النكاح ولا تترتب عليه أحكام النكاح الصحيح (اجاب) اذا زوجت البالغة نفسها غير كفؤ بغير اذن أبيها لا يكون نكاحها صحيحا على ما به يفتي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنها تسع سنين ومفروض لها عليه نفقة لسكنى يوم وهو يدفعها فهل اذا طلب أن يزوجه من رجل كفؤ بمهر المثل يكون له ذلك من غير اذن البنت واجازتها وينفذ منه النكاح وليس لامها منعه ولا منازعته في ذلك (اجاب) للأب المذكور اجبا وصغيرته على النكاح ولا يتوقف على اذن أحد والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل ابنه في تزويج بنته القاصرة بحضرة بيعة شرعية وبعد دخول الزوج بها ادعى الاب عدم التوكيل لاجل فساد العقد وأخذ بنته من الزوج فهل اذا كان هناك بيعة تشهد بتوكيل الاب لابنه يكون العقد صحيحا حيث كان الزوج كفؤا والمهر مهر المثل ولا عبرة بانكار الاب ويكون للزوج المذكور أخذها ويجبر الاب على تسليمها له (اجاب) نعم يكون النكاح صحيحا ولا عبرة بانكار الاب التوكيل بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ولد قاصر يريد التزوج وليس له ولي من أب أو جدًا لا أخ لاب وعم لاب فهل يقبل أحدهما النكاح

جمادى الثانية

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٤

١٢٦٥

٢٧

على التساوى أو يقدم الاخ على العم (اجاب) لاولى انكاح الصغير والصغيرة جبرا
 وأولى فى النكاح العصبية بنفسه بالتوسط أنثى على ترتيب الارث والحجب فيقدم الاخ
 البالغ شقيقا كان أو لاب على العم فى انكاح الصغير والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
 ذمى شامى كآبيه وجدّه ومولده ببلاد الاسلام وبربها وصار وكيل قنصلية لجهة من
 بلاد الافرنج ثم تزوج ذمية شامية بعقد النكاح الصحيح بحسب شريعة اهل الكفر
 الذميين المقيمين بالشرق من بلاد الاسلام وعقد نكاحه صحيح أيضا على وفق الشرع
 العام الذى جاء به خاتم الانبياء صلى الله تعالى عليه وسلم بحيث ان الزوجة ليست محرمة له
 وخالية عن الارواح وعدة الغير وقت العقد مع حضور الشهود السامعين لسلام
 المتعاقدين وأقامت معه نحو ثمان سنين ثم اعتراه مرض فساقر لحاجة مع زوجته الى بلاد
 الافرنج التى هى فى وكالته عن قنصليتها وأقام بها نحو أربع سنين وصار افرنجيا متأصلا
 فى ذلك كالمولود ببلاد الافرنج ثم حضر مع زوجته الى وطنه ببلاد الاسلام ومات عن أخيه
 وأخته وزوجته المذكرة فطلبت نصيبها من الميراث وهو الربع فتعلل عليها الاخ
 والاخت بان زوجها افرنجى جنسى بمعنى أنه صار متأصلا فى ذلك وأنه بمقتضى شريعة
 الافرنج لاحق للزوجة فى تركة زوجها الابوصية الزوج لها فهل يكون لها الميراث من
 زوجها حيث كانت زوجة له الى وقت موته بعقد النكاح على الوجه المسطور ولا
 اعتبار بتعلل الاخ والاخت بما تقدم ذكره وليس للاخ والاخت منع الزوجة من أخذ
 نصيبها عند الترافع والتداعى منهم الينا (اجاب) حيث وقع نكاح الذمى المرقوم
 لزوجته على وفق الشرع العام الذى جاء به خاتم النبيين عليه الصلاة والسلام بان كانت
 الزوجة محلا للنكاح وقت العقد ولم يوجد مفسد له كعدم الشهود وقتئذ فإنه يجب الحكم
 بعقده ويتوارثان به اذ مات أحدهما والاخر تحت نكاحه فقد صرحوا بأن كل نكاح
 صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين أهل الكفر لتناظر الاعتقادين على صحته ولعموم
 رسالته صلى الله تعالى عليه وسلم فللزوجة المذكرة كورة الخصومة مع باقى الورثة وأخذ
 فريضتها من متروكات زوجها من كل ما يورث عنه شرعا ويحكم لها بذلك عند التداعى
 والترافع منهم الينا ولا تمسك للاخ والاخت بما تعلل به على الوجه المسطور فلا يكون
 ذلك مانعا شرعيا من الارث بالزوجية بعقد النكاح بشرطه والله تعالى أعلم (سئل)
 فى بنت بكر يتيمه قاصرة لها أخ شقيق غائب مسافة يوم فقط ولها أم بالبلد طلبها معها من
 أمها فأبت ففقد عقدها على ولد من أولاد معتمد على اذن البنت فهل اذا لم يدخل بها
 ولده ولم يدفع لأمها معجل الصداق ولم يرض الاخ بالعقد ولم يجزه يكون العقد فاسدا
 ويكون للاخ فسخه وابطاله لاسيما والزوج ينتظر الاخ الشقيق (اجاب) لا يتخذ
 نكاح القاصرة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى بكر بالغه شريفة من قبل الاب
 تزوجت أجنبيا غير شريف من غير اذن أبيها ومن غير اجازته ولم يدخل بها الزوج فهل

يكون للاب فسخ النكاح (اجاب) اذا زوجت البالغة الشريفة نفسها غير كفؤ بدون
 اذن أبيها ورضاه لا يكون النكاح صحيحا على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في
 بركة قاصرة بلغت من العمر عشرين ولها اب غائب مفقود لم يعلم له مكان ولها عم غائب
 فوق مسافة السفر في عسا كراجهادية باسكندرية فهل اذا طلب رجل أن يتزوج
 البنت المذكورة من جهة أم أمها بمهر مثلها وكان كفؤا لها ولم يصبر حتى يحضر الأب والعم
 يسوغ لها أن تزوجهالة والحال هذه (اجاب) نعم يسوغ للجدّة تزويج الصغيرة من
 كفؤ بمهر المثل حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة
 بنت عالم شريفة زوجها أخوها غير شريف من بني الفلاحين ودخل بها الزوج ثم نشزت
 وبقيت في بيت أهلها إلى أن بلغت ومضى بعد البلوغ نحو شهرين ولم يحصل منها اختيار
 الزوج بعد البلوغ ثم اختارت نفسها فهل والحال هذه اذا اختارت الفسخ لدى الحاكم
 الشرعي يقضى لها بذلك ولا يضطر طول تلك المدة ولا يسقط خيارها ولا يطلب منها بينة على
 انها اختارت نفسها فوراً والحال ما ذكر واذا وجد ما يسقط خيارها لا يكون النكاح
 صحيحا لكون الزوج غير كفؤ لها (اجاب) لا يملك غير الاب والجد تزويج القاصرة غير كفؤ
 فاذا كانت البنت القاصرة المذكورة شريفة والدها من العلماء وزوجها أخوها غير
 كفؤ لا يكون النكاح صحيحا ولو انعقد هذا النكاح صحيحا بان زوجها أخوها من كفؤ
 بمهر المثل فلها خيار الفسخ بالبلوغ ولا يمتد خيارها إلى آخر مجلس بلوغها لو بكرأ بل يبطل
 بالسكوت ولو ثبت لا يبطل ما لم يوجد ما يدل على الرضا بالنكاح صريحا أو دلالة
 كالتكسين من نفسها بعده اذ وقته العسر كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في
 بنت بكر بالغة عاقلة وكلت رجلا أجنبيا في عقدت كاحها على رجل بمهر معلوم فعقد عليها
 عقدا صحيحا بشرائطه وأركانها فهل اذا كان المهر مهر المثل وكان الزوج كفؤا لها يكون
 العقد صحيحا (اجاب) نعم العقد صحيح والحال هذه اذ البالغة توكلت أجنبيا يتزوجها
 من كفؤ بمهر المثل بلا توقف على ولي عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في زوجة رجل
 خرجت إلى منزل أهلها لقضاء حاجة فاكان من أهلها الامنعوها من الرجوع إلى بيت
 زوجها ثم طلبها زوجها فادعوا عليه انه كان وقع عليه طلاق وأقاموا على ذلك بينة من
 قرابتهم وهم خصماء لذلك الزوج وبعد مدة قليلة زوجها فقريهم شيخ بلدتهم فهل لا
 يثبت الطلاق بتلك البينة والحال ان القاضي لم يحكم بالطلاق ولا بغيره وهل نكاح
 الزوج الثاني صحيح (اجاب) اذا ثبت الطلاق وتزوجت بعد انقضاء عدتها يكون
 النكاح صحيحا والا فلا وشهادة الاقارب لبعضهم ما عدا قرابة الولا دم مقبولة ومجرد دعوى
 الخصومة لا يكون موجبا لرد الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قالت له امرأة
 زوجتك نفسي بخمسمائة قرش فقبل الرجل ذلك ولم يكن اذ ذلك أحد ثم حضر عند
 رجل فقال الرجل تزوجت فلانة بكذا وقالت المرأة تزوجت فلانا كذلك وشاع

الخبر في أهل البلد حتى بلغ أباهما في بلدة أخرى فحضر واستفهم عن القضية فأخبر بها فدعا
لهما وتركما وعادا لبلدته ودخل الزوج بها وجزها في بيته فهل يكون هذا الزواج
صحيا (أجاب) من شروط صحة عقد النكاح حضور شاهدين حرين أو حرة حرتين سامعين
معا قول المتعاقدين فاهمين أنه نكاح مسلمين لنكاح مسئلة واختلف في انعقاد النكاح
بالاقرار به والاصح أنه ان كان بمحض من الشهود صح وجعل انشاء له قال في الفتح وقال
قاضي خان وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل أن أقرا بعقد ماض ولم يكن بينهما
عقد لا يكون نكاحا وإن أقرا الرجل أنه زوجته وهي أنهار وجهه يكون نكاحا ويتضمن
اقرارهما الانشاء بخلاف اقرارهما بماض لأنه كذب وهو كما قال أبو حنيفة إذا قال لامرأته
لست لي امرأة ونوى به الطلاق يقع كأنه قال لا نية طلاق ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى
الطلاق لا يقع لأنه كذب محض أه يعنى إذا لم تقل الشهود جعلتها هذا نكاحا فالحق هذا
التفصيل وحكاية الخلاف هنا لا تنافي ما صرحوا به من أن النكاح يثبت بالتصادق لأن
المراد هنا أن الاقرار لا يكون من صيغ العقد على الغول المختار المقابل للاصح وللتنصيل
المنقول عن قاضي خان والمراد من قولهم أنه يثبت بالتصادق أن القاضي يثبت به أي
بالتصادق ويحكم به كما يستفاد من رد المختار في أوائل النكاح والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل تزوج امرأة وغاب عنها مدة قليلة من الزمن وترك لها ما يكفيها تلك المدة ثم رفعت
أمرها إلى حاكم سياسي وادعت عليه أنه لم يترك لها شيئا فجنه الحاكم على تطليقها فطلقها
طلاقا رجعيا بعد الحبس والضرب ووضع الحديد في رقبتها وراجعها قبل وفاء العدة ظنا
منه أنه وقع عليه الطلاق وأشهد على ذلك ومنعه من الاتيان لها فترجعت رجلا آخر ثم
ماتت فهل الارث للزوج الاول لكونها على ذمته ولا عبرة بنكاح الثاني لفساده
(أجاب) إذا كان الطلاق المذكور رجعيا وتحققت الرجعة قبل انقضاء العدة
لا يكون تزوجها بالزوج الثاني صحيا والميراث للاول والله تعالى أعلم (سئل) في نائب
شرع مفسد كل الافساد في الاحكام الشرعية ومن جملة افساده أنه عقد على بكر يتيمة
قاصرة بولاية زوج أمها مع وجود عمها وهنالك بيعة تشهد بذلك فهل إذا كان الامر كما ذكر
يجوز تنفيذ أحكامه (أجاب) ولاية تزويج القاصرة المذكورة لعدم العاصب حيث
لم توجد لها ولي أقرب منه فلا ينفذ تزويج أمها لها والحال هذه ولو باذن أمها مع عدم
غيبة العم وعدم عضله والله تعالى أعلم (سئل) في بنت يتيمة قاصرة عن درجة البلوغ
بلغت ثلاث عشرة سنة ولها أولاد مع وجودون بالبلدة فما كان من البنت هي ووالديها
الآقامتا وكيلا من غير عصبتها وعقد عقدها فهل لا يصح زواجهما بهذا العقد الذي لم
تحضره عصبتها (أجاب) لا تلك الأم تزويج القاصرة حيث كان الولي العاصب
حاضرا غير محتج عن تزويجها من الكفو فاذا زوجها وكيل الأم والحال هذه من
كفو بمهر المثل توقف على اجازة الولي العاصب فان أجازة نفذ وان رده بطل والله تعالى

أعلم (سئل) في رجل ارتد عن دين الاسلام بقوله هو خرج من دين الاسلام ودخل دين النصرانية وقال في الحال هو نصراني هو نصراني هو نصراني هو كافر يعني بذلك نفسه فهل يصير بهذا اللفظ مرتدا وتبين زوجته منه واذا عاد الى الاسلام ثانيا بالنطق بالشهادتين وتاب وكل ذلك بحضرة بينة من المسلمين له جبر امرأته على المعاشرة بعوده الى الاسلام ثانيا لم لا جبر له عليها ويحتاج الى عقد جديد ورضاها (أجاب) بارتداد أحد الزوجين ينسخ النكاح فاذا ثبت على الرجل المذکور ما وجب ارتداده وخروجه عن دين الاسلام لا يسوغ له معاشرة زوجته بدون تجديد النكاح بشرطه بعد عوده الى الاسلام والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة يثيمة من قبل الأب ولها أخ لاب بالغ رشيد وزوجها الاخ لاب بن عمه بمهر المثل من غير اذن أمها فهل يكون العقد صحيحا نافذا واذا تزوجتها الام لا جنبي اغاظة لا خيها لا يصح العقد ولا ينفذ وتكون على ذمة زوجها الاول حيث كانت قاصرة (أجاب) ولا به تزويج الصغيرة للاخ العاصب حيث لم يوجد من يقدم عليه وليس للام ولاية انكاحها مع حضوره وعدم ابائته من التزويج للكفاءة فاذا تزوج الاخ المذکور أخته الصغيرة من كفؤ بمهر المثل يكون النكاح صحيحا حيث استوفى شرائطه الشرعية ولا عبرة بما صدر من الام والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة تزوجتها أمها لرجل ودخل بها الزوج ثم نشرت وبقيت في بيت أهلها الى أن بلغت ومضى بعد البلوغ نحو ثلاثة أشهر ولم يوجد منها اختيار الزوج بعد البلوغ ثم اختارت نفسها فهل والحال هذه اذا اختارت الفسخ لدى الحاكم الشرعي يقضى لها بذلك ولا يضر طول تلك المدة ولا يسقط خيارها ولا يطلب منها بينة على انها اختارت نفسها فوراً والحال ما ذكر مع كونها بنت عالم والزوج عامي (أجاب) الثيب اذا بلغت لا يبطل خيارها بالسكوت بلا صريح الرضا أو دلالة عليه كقبلة ومس ولا يبطل بقيامها عن المجلس لان وقته العمر فيبقى حتى يوجد الرضا سواء كانت ثيبا عند التزوج أو عند البلوغ كما لو دخل بها الزوج قبل البلوغ فللزوجة المذكورة خيار الفسخ بالبلوغ حيث كان المزوج لها غير الأب والجدة ولم يوجد رضاها صريحا أو دلالة وهذا بفرض صحة النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة عضلها أبوها خمساً وعشرين سنة برد كفؤ متكرر فهل لا يكون له جبر عليها ولا يزوجه أب أو غيره الا برضاها واذنها واذا وكلت من يعقلها من هو كفؤ يصح عقدها ولا يشترط رضا الأب خصوصاً اذا أراد زواجهما من ليس كفؤا لها (أجاب) ليس للأب جبر بنته البالغة العاقلة على النكاح ولها ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل بلارضا الولي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأ بالغة عاقلة طلبت من زوجها الطلاق فطلقاتها طلاقاً بائناً على مال على يد القاضي وكان لها زوج أم فهل اذا عقد لها على زوجها بدون اذنها وحضورها يكون العقد باطلاً حيث ردت ولم تجز ما وقع من زوج أمها (أجاب) النكاح على الوجه المذكور

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٦

محرم
٩

سنة	محرم
١٢٦٦	١٧
١٢٦٦	٢٦
١٢٦٦	٦
١٢٦٦	٢٦
١٢٦٦	٢٩

موقوف على أجازة المرأة فان أجازته تفذوان رذته بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة بالنسب والحيض أذنت وولدت رجلاً أجنبياً في تزويجها الرجل آخر كفؤ لها فزوجهاله بمهر مثل في غيبة وليها فوق مسافة القصر ثم حضر الولي وادعى انها مكرهة وهناك بينة تشهد انها أذنت برضاها واختيارها فهل يحاب وليها فيما ادعاه (أجاب) للبالغة المكففة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف نكاحها على اذن وليها ولا عبرة بدعوى الولي الا كراه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في صغيرة قاصرة زوجتها أمها غير كفؤ مع وجود أبيها بغير علمه وهو غائب دون مسافة القصر فهل العقد الصادر من الام المذكورة يكون باطلا اذا لم يجزها الاب ويكون للاب ابطاله لا سيما مع عدم الكفاءة (أجاب) اذا زوجت الام بنتها الصغيرة من غير كفؤ لا يكون نكاحها صحيحا اتفاقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته ثم بعد ذلك قالت له زوجته وعمتها ما سلطك علينا الا عبد الله وأم سليمان وسعد فقال ما أحد سلطني عليكم ولا قال في كلاما ولا حديثا فقل له احلف بالطلاق فلم يرض فقيس له قل اني أكون خاسرا ديني كدين النصراني انك ما قلت لنا ان عبد الله وأم سليمان وسعيد اقالوا الى كذا وكذا فحلف لهم وقال اني أكون خاسرا ديني كدين النصراني اني ما تكلمت بهذا الكلام ولا قلت لكم انهم سلطوني والحال انه صادق في هذا الحلف ثم اجتمع على رجل فقيسه ليرد له دينه من جهله فرد له دينه وقال له ان النكاح ينسلخ بينهما ففسوخ ولا بد من عقد جديد بمهر جديد فلم ترض الزوجه بتبديد العقد اعتمادا على قول الفقيه المذكور فهل لا يفسخ النكاح بينه وبين زوجته بخلافه المذكور وتكون زوجته على عصمته وهو على دين الاسلام ولا يحتاج لتجديد عقد بل هي على عصمته وذلك بحضرة بينة تشهد بذلك (أجاب) لا يحكم بكفر الرجل المذكور ورذته بما ذكر فلا يترتب عليه موجب الردة من فسخ النكاح ونحوه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن وجارية ثم ان الابن وطئ جارية أبيه المذكورة وهم أي الابن والجارية والاب مقرون بهذا الفعل القبيح فهل يصح أن يظأ الاب الجارية بعدما وطئ الابن (أجاب) اذا اعترف الاب بوطئه ابنه للامة المذكورة لا يحل له وطؤها بعد ذلك لكون الوضوء ولو زنا يوجب حرمة المصاهرة عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب خطبت له أمه بنتا وولدت من قبلها وكيلا في العقد لولدها ثم بعد العقد توجهت لولدها في محل اقامته وأخبرته بما حصل فابى ذلك ولم يسلم لها فيما فعلت فهل يكون العقد باطلا لعدم رضاه (أجاب) اذا لم يأذن الزوج البالغ العاقل بالنكاح ولم يصدر منه اجازة بعد وقوعه لا يكون نافذا عليه واذا رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب في قرية من قرى اسلامبول وله بنت في مصر ولم يقيم وكيلا ولم يكن قدومه الى مصر والحال انها بائنة عشر سنين ولم يكن لها عاصب فهل اذا أراد شخص تزويجها بمهر المثل وهو كفؤ

جادی الاولی سنة
١٢٦٦ ٢

لها والمزوج لها أمها يمكن من ذلك أولا (أجاب) إذا لم يكن للصغيرة المذكوورة ولی شرعی سوى أبيها الغائب وأمها المحاضرة معها كان لامها ان تزوجها من كفؤ بمهر المثل على ما جرى عليه أرباب المتون من أن لا بعد التزويج بغية الا قرب بمسافة القصر وذکر وان عليه الفتوى وذکر في الذخيرة الاصح انه اذا كان في موضع لو انتظر حضوره أو استطلاع رأيها فأت الكفو الذي حضر فالغنية منقطعة واليه أشار في الكتاب وفي شرح الملتقى عن الحق أنق انه أصح الاقاويل وعليه الفتوى اه ذکره في رد المحتار من باب الولی والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة كافر اسلمت وأرادت التزوج بمسلم بعد التفریق بينهما وبين الكافر وانقضاء العدة وولدت شخصا مسلما في عقد نكاحها فعد عليها للمسلم مع حضور شاهدي عدل فدخل بها وعاشرهما مدة ثم بعد ذلك انكحرت الزوج فهل اذا ادعى عليها انها زوجه وأقام على ذلك بينة تسمع دعواه ويكتفي منه بإقامة البينة ولا يكلف احضار العاقد (أجاب) اذا ادعى نكاح امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعی وأثبت مدعاها بالبينة قضى له بنكاحها وحضور مباشر العقد ليس بشرط لائحة القضاء بنكاحها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنت أخته باذنها بعد بلوغها من كفؤ ومع وجود عاصب بعيد فهل تزويج الحال صحيح مع وجود العاصب (أجاب) للبالغة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف نكاحها والحال هذه على رضا وليها واذنه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة يتيم شر يفقه زوجها عمها القاصر وقبل له أبوه والحال ان القاصر المذكو رليس بشري ففهل يكون النكاح المذكو ر غير صحيح لكونه ليس كفوا لها وللحاکم الشرعی ابطاله حيث ثبت ذلك لديه (أجاب) لا يصح تزويج غير الأب والمجدد الصغيرة من غير كفؤ أو بغين فاحش فاذا تحقق عدم الكفاءة بالوجه الشرعی لا يكون تزويج العم المذكو ر بنت أخيه القاصرة صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنت آخر إلى ابن له فاجابه لذلك ثم احضرا فقيها ليعقد لهما فحضر ذلك الفقيه ولقنهما صيغة العقد فقال ولی الزوجة ولی الزوج زوجت بنتي فلانة القاصرة لولدك فلان فقال أبو الزوج قبلت له ثم بعد مدة ادعت البنت بانها حين العقد كانت بالغة فهل يكون العقد صحيحا حيث عقد لها ولی الخاص ولا عبرة بقولها المذكو ر ورسن البنت المذكو رة حين العقد إحدى عشرة سنة (أجاب) اذا زوج البنت أبوها زاعما عدم بلوغها فقالت انا بالغة والنكاح لم يصح وقال الأب أو الزوج بل هي صغيرة كان القول لها حيث ثبت ان سنها تسع سنين على الاصح ولو برهنا فبينة البلوغ أولى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة كتابية مات عنها زوجها فبعد انقضاء عدتها بمدة تسنين تزوجها مسلم بعقد صحيح فهل هذا العقد نافذ ولا يفسخ (أجاب) يحل تزويج المسلم كتابية لم يقم بها مانع شرعی والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر شر يفقه بالغة خطبها رجل أعجمی يريد أن يعتد عليها من غير اذن أخيها البالغ

١٢٦٦ ٩

١٢٦٦ ٢٣

جادی الثانية

١٢٦٦ ٧

١٢٦٦ ٨

١٢٦٦ ٨

العاقل والحال ان والدها كان تاجرا شهيرا بين الناس والذي يريد التزوج بها حداد
وليس له ما يعهرها به أو ينفق عليها فهل اذا تزوجت اليك المذكورة ذلك الرجل بدون اذن
أخيها ورضاه لا يكون نكاحا صحيحا لعدم الكفاءة (أجاب) نعم لا يكون نكاحا
غير الكفو صحيحا والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبدا رقيقا بالغاً
خطب له سيدة بنتا بكر احرى بالغة عاقلة من خالها فهل اذا لم يكن لها عاصب أصلاً
وأسقطت الكفاءة ووكلت خالها في عقد ها على الرقيق المذكور يصح العقد عليها له
بأذنها ورضاها به (أجاب) نعم يصح عقد النكاح والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل تزوج امرأة على عمتها وهي في عصمتها وترافعا للقاضي فحكم ببطالان العقد ثم طلق
عمتها ثلاثاً وانقضت عدتها بوضع الحمل فهل للرجل المذكور ان يعقد على المرأة
المذكورة بعد انقضائه عدتها (أجاب) نعم للرجل المذكور تزوج بنت أخي زوجته
بعد طلاق عمتها وانقضائه عدتها والله تعالى اعلم (سئل) في بنت يتيمة قاصرة زوجها عمتها
بقاصر غير كفؤ وقبل له أبوه بغير مهر مثلها ولم يدخل بها فهل يكون لها خيار الفسخ
بالبلوغ لدى الحاكم الشرعي حيث أشهدت فور بلوغها على ذلك (أجاب) اذا كان
المزوج غير الاب والمجد لا يصح النكاح من غير كفؤ أو بغين فاحش أصلاً وان كان
من كفؤ وبمهر المثل صح وللصغير والصغيرة خيار الفسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعينه
ففي تزوج العلم المذكور القاصرة من غير كفؤ أو بدون مهر المثل لا يكون النكاح
صحيحاً والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة لها أب مقعود لم يعلم مكانه ولا موته
ولا حياته فزوجتها أمها بكفؤ بمهر المثل ودخل بها الزوج فهل اذا حضر الأب بعد
ذلك وأراد بطلان العقد لا يجب له ذلك حيث كان الزوج كفؤاً للبنت ولم يحصل منه
انتظار الى ظهور حال الأب (أجاب) ليس للأب بطلان النكاح ان كان الواقع ما هو
مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة عقد عليها رجل وقبل دخوله بها
حصلت لها مصيبة فتكلمت كلاماً قبيحاً في حق مولاهما ثبت الردة ثم تابت بعد ذلك
والحال انها لم تقصد بذلك فسخ النكاح فهل والحال هذه يفسخ نكاحها حالاً ولا يلزم
لها نصف المهر ولا تحل للرجل المذكور الا بعقد جديد ومهر (أجاب) ارتداد أحد
الزوجين ففسخ في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى عبداً أو أمة ثم ظهر له بعد
الشراء ان العبد وطئ الأمة وخلف منها بنتاً وذلك الوطء عند البائع الأول بغير عقد
نكاح فهل هذا الوطء وطء زنا واذا كان وطء زناً يكون للسيد الثاني عقد نكاح العبد
على الأمة واذا تزوج عبده من أمة يدومان على رقهما وله التصرف فيهما وفي أولادهما
مادام على رقهما (أجاب) للسيد تزويج عبده من أمة وله التصرف فيهما وفي أولادهما
بالبيع ونحوه بعد النكاح ما لم يصدر منه اعتاق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أرضعت
ابنناو بنتا غيرها ولهذا الابن أخ أصغر من الرضيع فهل للابن الصغير أن يتزوج تلك

١٨ ١٢٦٦

١٨ ١٢٦٦

٢٠ ١٢٦٦

رجب ٨ ١٢٦٦

١٨ ١٢٦٦

نعبان ٣ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

البالغة العاقلة على النكاح فلا ينفذ انكاح أيها المأبدون اذنها ورضاها ولها تزويج
نفسها من كفؤ بمهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة زوجت نفسها بكفؤ
ومهر المثل وزيادة وقبضته من وكيلها قبل الدخول ومن بعد معاشرتها مع الزوج مدة
سنتين تقر بياشنت من الزوج وادعت انه غير كفؤ وكان زواجه له وهي قاصرة
وفور بلوغها اختارت لنفسها فسخ النكاح فهل اذا أثبت الزوج باليمين العادلة انها
وقت العقد أقرت بالبلوغ واقامته وكيلها عنها في العقد وقبض المهر لا تجاب لما تدعيه
وتؤمر بالمطاعة وتجب عليها الا سيما وليس لها ولي وقت العقد سواء هي حاضرة بمجلس
العقد وراضية به (أجاب) اذا كان سن الاثني وقت اقرارها بالبلوغ تسع سنين وفسرت
كيفيته صح اقرارها به ولا يقبل جودها بالبلوغ بعد ذلك ولا خيار لها حيث زوجت
نفسها وهي بالغة من كفؤ بمهر المثل كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له بنت يزعم انها شريفة من قبل أمها تزوجها رجل عتيق لاخر بصداق مثلها ودخل
عليها وهي قاصرة وبلغت بعد ذلك ومكث معها مدة من السنين في بيت أبيها فاراد الآن
نقلها منه وان يسكن بها في بيت آخر خال عن ادلهما فامتنع من ذلك الأب وحجزها عنده
واراد ابطال النكاح متعللا بكونها شريفة وهو غير ذلك وانها حرة الاصل وهو غير
ذلك فهل بعد ثبوت رضاه به واقدامه على العقد ومكثها معه المدة المذكورة لا يكون له
ذلك ويحجب الزوج لنقلها والسكنى بها في مسكن خال عن ذكر حيث اوفاهما حقوقها
وكان قائما بشعائرها الشرعية (أجاب) حيث كان المزوج هو الأب ولم يعرف منه سوء
الاختيار مجانة وفسقا يصح تزويجه وينفذ وليس له بعد ذلك فسخ النكاح ولا منعها
من الانتقال مع زوجها الى أي مسكن اراده من البلد بعد ان يكون المسكن صالحا
والزوجة مطيقة والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من قاضى بليس يعلم سؤلها
من جوابها (أجاب) بقوله صرحوا بان الرجل اذا تزوج امرأة بشرط انها بكر ووجدت
بغيره صح النكاح ولزمه كل المهر المسمى بالدخول فان طلقها قبله وجب نصفه وينظر
حقيقة الحال في مسألة اخذ الدراهم فان كان اخذها ليشتري بها لدا فحقها بصدق في دعواه
الرد بيمينه كما افدناه قبل وان كان اخذها ثمنًا لمجد لا مقدرا معين من البذر لا يقبل قوله
في الرد الا بيهان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة ثم
خرج من بلده وغاب مدة نحو اثنتي عشرة سنة ولم يعلم محل اقامته فخطبها رجل فوكلت
امها رجلا من اقاربها في تزويج بنتها من خطبها فزوجها الوكيل المذكور للرجل
المذكور فهل اذا لم يوجد لها عاصب غير أبيها الغائب تكون ولاية العقد لها وما اذا
كان الزوج كفؤا لها وأصدقها مهر مثلها يكون العقد صحيحا وله الدخول بها (أجاب) نعم
تكون ولاية تزويج القاصرة المذكورة لها وما الحال هذه فلها انكاحها من كفؤ بمهر
المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعت عليه زوجته انه طلقها وخرجت من

١٢٦٦

١٩

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

ذی الحجة

٢

ذی الحجة

سنة

العدة فطلب منها القاضي بينة تثبت دعواها فعمزت عن البينة فقال لها القاضي اتركي له حقل من باقى المقدم وجميع المؤخر والنفقة وهو يثبت طلاقك بهذا المجلس فقالت ابرا الله ذمته من جميع المؤخر وباقى المقدم والنفقة فطلقها بحضرة القاضي ثم ان القاضي زوجها بائنا في تلك الجمعة ولم يبال بهذا الفعل فاحكم هذا العقد الثانى وما يترتب على القاضي واذا سئل في فتوى وقال في جوابه ان ساله ضلع الفتوى في مخرج الحجارة ما يترتب عليه (اجاب) العقد على الوجه المسطور غير صحيح حيث لم يثبت انها طلقت من مدة ماضية وانقضت عدتها بالوجه الشرعى ويعزى للقاضى المذکور والتعزير اللاتى شرعا حيث ثبت ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب لم يعلم له مكان مدة سنين وله بنت قاصرة بلغت من العمر اثنتى عشرة سنة وله اخ شقيق هو عم البنت المذكورة ولم يكن لها منفق ويخشى عليهم من اقتحام الفجرة فهل لها ان تتزوج كفو لها بمهر المثل بولاية عهها او امها حيث لم يصبر الزوج الى حضرة رايها (اجاب) للعم العاصب تزويج بنت اخيه القاصرة حيث كان الايب غائبا لا يدري مكانه كما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ترك بنتا صغيرة من مدة سبع سنين ولم يعلم له جهة وجاوزت زمن البلوغ وهو تسع سنين الى اثنتى عشرة سنة والآن تريد التزوج ولها ام موصولة وللام اولياء موصودون ايضا وليس للبنت من اولياء التزويج احد فهل تكون الولاية للام ولا ولا يائها في تزويج البنت وحيث كانت البنت حريصة لشخص يسوغ لها تزوجه ولا تمنع ايضا (اجاب) للام تزويج بنتها الصغيرة من كفو بمهر المثل حيث لم يكن ثمة من يقدم عليها في انكاح الصغيرة المذكورة واذا راهقت الصغيرة بأن بلغ سن تسع سنين وقالت بلغت وفسرته صدقت ان لم يكذبها الظاهر وصارت بعد ذلك حينئذ كبالغة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت ارضاع بنت اخي زوجها تريد بذلك عدم حل تزويج ابنتها بتلك البنت وبينها وبين البنت وامها عداوة ظاهرة والحال ان جميع الاولياء يكذبونها في دعوى الارضاع فهل تصدق ام يطلب منها بينة واذا اتت بنفسه تثبت دعواها فهل يشترط فيهن الديانة والامانة سيما والبنت والولد يكذبانهما في دعوى الرضاع (اجاب) لا يثبت الرضاع الا بما يثبت المال وهو شهادة عدلين او عدل وعدلتين والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر عقد عليها ابوها عقد النكاح لرجل بمهر معلوم ثم سألها بعد العقد عن بلوغها فاخبرته بانها لم تحض وانما بنت عانتها ثم اخبرها بانها عقد عليها فلان بقدر كذا فاسكتت فهل ينفذ العقد عليها الصادر من أبيها وعلى فرض انها بالغة فهل يكون سكوتها بعد اخبار أبيها بالعقد على الوجه المذکور مسقطا لخيارها واذا اعتد عليها بعد ذلك نائب الشرع بناحيتهم لرجل آخر باذنهما متعللا بان عقد أبيها وهى بالغة غير نافذ عليها وقد فسخته فهل لا يعتبر تعلله المذکور حيث تحقق سكوتها بعد اخبار أبيها بالعقد على فرض بلوغها خصوصا وان عقد النائب عليها قبل

١٢٦٦

٢٤

صفر

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٠

ربيع الاول

١٢٦٧

١٠

فسخها العقد أيها عنده محضرة الزوج الذي زوجها أبوها له وتؤمر بتسليم نفسها له وماذا
يترتب على النائب المذكور (أجاب) لا تجبر البالغة البكر على النكاح فان استأذنها
أبوها أو وكيله أو رسوله أو زوجها فسكتت عن رده مختارة فهو اذن وتو كيل في الاول
وأجازة في الثاني ان علمت بالزوج والمهر على قول المتأخرين وكذا اذا زوجها بحضرتها
فسكتت في الاصح فاذا كانت البكر المذكورة بالغة وقت العقد وتحقق سكوتها طائفة
مختارة وقت اخبار أيها لها على الوجه المصور نفذ النكاح عليها فلا يكون تزوجها بعد
ذلك باخر صحيحا كمالو كانت وقت تزويج الاب صغيرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
متروجة برجل فذهبت الى جهة أخرى وتزوجت آخر بدون وجه شرعي وهي على ذمة
زوجها الاول ثم بعد ذلك حضر الزوج الاول وطلبها على يد نائب قاض فادعت انه كان
أبائها من مدة ولم يكن معها بينة بذلك فهل لا عبرة بدعواها وتكون على ذمة زوجها الاول
ويسوغ للحاكم الشرعي ان يفرق بينهما وبين زوجها الثاني حيث تحقق النكاح الاول
بوجه شرعي (أجاب) ليس للمرأة التزوج بغير زوجها الا اذا تحققت الفرقة بينها وبينه
بالوجه الشرعي وانقضت عدتها منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته القاصرة
لرجل أجنبي بصدق معلوم ودفع له مخرج الصداق ثم بعد مدة أنكر ولي الزوجة
النكاح ويريد أن يزوجه لرجل آخر فهل اذا ثبت انه عقد عليها من وليها بالبينه
الشرعية يكون العقد صحيحا نافذا ولا عبرة بانكار الولي للعقد (أجاب) اذا ثبت النكاح
مستبجما لشرائطه الشرعية لا يكون لابي الزوجة المذكورة تزويجها لآخر بدون
تحقق ما يوجب الفرقة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن ببلدة وله بنت
قاصرة مع أمها ببلدة أخرى ثم ماتت الام فزوجها أجنبي من غير اذن أبيها وبين بلدة
الاب وبلدتها دون مسافة القصر فهل اذا لم يزوجهما الحاكم ولم ياذن أبوها في زواجهما
فسخ النكاح ورده واذا دخل بها الزوج يلزمه مهر المثل (أجاب) اذا زوج الصغيرة
فضولي ولها ولي توقف على اجازته فان أجازته نفذ وان رده بطل ويجب على الزوج
بالدخول في هذا النكاح مهر المثل كالنكاح الفاسد وكذا يسقط به الحد ويثبت القسب
كما افاده في رد المختار من المهر والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة زوجها أخواها بكفو ومهر
المثل وليس اذذاك ولي متقدم عليه كأيها فهل هذا العقد صحيح ولا يحتاج الى حكم
قاض بحكمته أولا بد من ذلك وقد دخل بها الزوج ومكثت بالغة تحته اربع سنين
وبعض قضاة الر يغير يد الفسخ عليها (أجاب) نكاح القاصرة المذكورة صحيح نافذ
والحال هذه ولا يتوقف على قضاء قاض بحكمته ويمنع من يتعرض لابطاله وفسخه بدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة أودت ان تزوج
رجلا كفو لها مهر المثل ولها عم عاصب فهل اذا وكلت رجلا أجنبيا في العقد دون عمها
المذكور يسوغ لها ذلك ولها ان توكل من شاءت حيث كانت بالغة رشيدة والزواج

١٢٦٧

٩

كفو أو المهر المثل (أجاب) نعم يسوغ للبائعة المذ كودة تزويج نفسها من كفؤ
بمهر المثل والتوكيل بذلك وليس للعم معارضة لها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلقها الوكيل بعد أن أبرأت موكله من جميع مالها
عليه في مقابلة أخذ أولادها منه وليس له عليهم ولاية فرضي بذلك الوكيل وكتب عليه
حجة شرعية ثم بعد مدة عقد الموكل لابنته على ابن أخ له قبل بلوغها ثم أرادت الأم أن
تزوجها لآخر زاعمة فساد نسكاح الأب عملاً بالشرط المذكور فهل ليس لها ذلك ونسكاح
الأب صحيح والشرط باطل وإذا قلتم ليس لها ذلك فهل ليس لها أن ترجع بما أبرأته به

١٢٦٧

١١

من حقوق الزوجية التي تسقط بالبراء (أجاب) الولاية في انكاح الصغيرة لا يبرأ
فإذا تزوجها صح ونفذ وليس لامها معارضة في ذلك ولا رجوع للزوجة على زوجها فيما
صح أبرؤها عنه من الدين فإن لم يصح الإبراء يكون لها الرجوع وقد صرحوا بأن الإبراء
مما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به لانه تعليق من وجهه إلا إذا كان الشرط
متعارفاً أو علقه بأمر كائن كإذ كره في الدر فيمما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه
به واشترط عدم ولايته على أولاده شرط فاسد غير متعارف فقتضى ما سبق بطلان
الإبراء المذ كور بهذا الشرط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر
يثيمة قاصرة والذي تولى عقدها اجنبي منها مع وجود عمها بالبلد فهل إذا لم يرض العم
يكون العقد فاسداً غير صحيح ويمنع الزوج من الدخول بها إذا كان عقداً لاجنبي بدون
وكالة ونسابة عن ولي القاصرة المذ كودة (أجاب) يتوقف النسكاح المذ كور إذا
كان من كفؤ بمهر المثل على إجازة عمها العاصب حيث لم يوجد من يقدم عليه في ولاية
انكاحها فإن إجازة نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة لها
أب غائب فوق مسافة القصر بجهة المحلة الكبرى وتريد أمها إلا أن تزوجها الرجل
كفو بمهر المثل فهل يسوغ لها ذلك شرعاً ولها أن تتولى عقدها بنفسها أو توكل فيه من

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

٣٠

تشاء (أجاب) للولي الأبعد التزويج بغية الأقرب مسافة القصر فإذا كان أبوا الصغيرة
غائباً مسافة القصر يكون لامها تزويجها من كفؤ بمهر المثل ولها أن تبشر ذلك بنفسها كما
إن لها أن توكل وهذا إذا لم يوجد في بلد العقد من يقدم على الأم في ولاية النسكاح من
العصبات والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة وكلت في زواجها أباً أمها فزوجها
من كفؤ بمهر المثل وبعد مدة جاء رجل يزعم انه عمها عاصب لها كان غائباً ويريد ابطال
نسكاحها فهل إذا تزوجت من كفؤ بمهر المثل بتوكيلها في ذلك لا يكون للرجل المذ كور
ابطاله والحال هذه (أجاب) للكافة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف
نسكاحها والحال هذه على إذن العاصب ورضاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
ذميين أسلما ولا أحدهما ولد صغير وللآخر بنت صغيرة فهل يحكم بإسلامهما تبعاً
لأبويهما وإذا بلغ ولم يقع منهما ما يوجب الكفر ولا ما يثبت الإسلام يستمر الحكم

١٢٦٧

٣٠

باسلامهما واذا وقع منهما ما يوجب الكفر بعد البلوغ يحكم بردهما ويجب عليهما كتم
 قتلها كتم ان لم يسلموا واذا اراد الولد ان تزوج بكافرة أو البنت ان تزوج بكافر فهل
 لا يمكنان من ذلك (اجاب) يحكم باسلام الصغير باسلام ابيه تبعاله ولا يمكن الصغير
 بعد بلوغه من العود الى الكفر ويجبر على الاسلام بغير القتل حيث أسلم تبعه ولم يوجد
 منه ما يقتضي الاسلام بعد البلوغ ولا يسوغ تزوج المرتدة أحدا كما لا يتزوج المرتدة
 لا مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة مثله واذا بقيت على الاسلام يكون للرجل الزوج بكافرة اذا
 كانت كتابية حيث لا مانع وليس للمرأة المسلمة ان تزوج بكافر مطلقا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل معه بنت بكر قاصرة فأراد أن يزوجه الشخص فحضر أخوه وابن أخيه ومنعه من
 تزويجها فهل لو الدهان يعقد عليها قهرها عنهما السكونه هو الولي (اجاب) للاب
 تزويج ابنته القاصرة ولو من غير كفؤ أو بعين فاحش اذا لم يكن الاب معروفا بسوء
 الاختيار بحانة أو فسقا وان عرف لا يصح من غير كفؤ وبدون مهر المثل وليس لمن ذكر
 منع الاب من تزويج القاصرة والحال هذه حيث لم يكن معروفا بسوء الاختيار والله
 تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة تزوجها وليها بالاجبار ودخل بها الزوج ومكثت
 عند زوجها مدة قليلة ثم ذهبت الى بيت ابيها فارة من الزوج لكونها لا تطيق الوطء
 فجاء زوجها ليأخذها فنعته وليمها من اخذها الى ان تطيق الوطء ويأخذها فهل للزوج
 جبر الولي على اخذ زوجها وجمعه او تمكث عنده الى ان تطيق الوطء (اجاب) ان كانت
 الزوجة مهزولة تنحيفة لا تطيق الجماع ويخاف عليها المرض منه لا يحل للزوج ان يدخل
 بها ولا يؤمر وليها بتسليمها للزوج والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 ارتدت بعد الدخول بها فهل ينفسخ النكاح بمجرد الردة وتجب على عودها الى الاسلام
 وعلى عودها الى زوجها بوجه شرعي وهل يسقط مهرها بمجرد الردة (اجاب) اذا
 أخرجت المرأة كفة الكفر على اسانها وارتدت مغايضة لزوجها تحرم عليه لانفساخ النكاح
 بارتدادها ولا شيء لها من النفقة سوى السكنى به يبقى لحيء الفرفة منها ولها المهر لتقرر
 بالدخول ولا يسقط بردها ولو ماتت في العدة ورثها زوجها المسلم استحسانا وصرحا
 بتعزيرها خمساً وسبعين وتجب على الاسلام وعلى تجديد النكاح زجرها بمهر يسير كما
 يستفاد من الدرر وحواشيه في نكاح الكافر والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
 قاصرة لها اخ شقيق بالغ غائب ببلد قريب دون مسافة القصر فزوجها شيخ البلد الخادم
 له مدعيانه خال خال البنت المذكورة فهل تتوقف صحة العقد على اجازة الاخ له
 ورضاه به حيث كان الزوج ينتظر حضور الاخ او استطلاع رأيه ولو دخل الزوج بها
 (اجاب) تزويج القاصرة على الوجه المذكور غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل له ابن بالغ خطب له والده بنت أخيه وعقد له عليها على صداق معلوم في غيبة الابن
 المذكور وبعد أن دخل بها وعاشرهما مدة تزيد على عشر سنين أخبره فقيه بان العقد غير

١٢٦٧ ٢٥

١٢٦٧ ٩

١٢٦٧ ١١

١٢٦٧ ٢٠

١٢٦٧ ٢٧

وجب
٩

شعبان

صحيح متعللاً بأن العقد لا يبين في غيبته لا يصح فهل إذا كان الابن أجاز العقد ورضى به
 يكون صحيحاً نافذاً ووطؤه لزوجه وطء محل (اجاب) نعم يكون العقد المذكور صحيحاً
 والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة أراد والدها ان يزوجه
 رجلاً من غير اذنها ورضاهما ولم ترض به فهل لا يكون له اجبارها على النكاح ان اراده
 ولها ان تزوج نفسها من شاءت بكفو ومهر مثل وهل اذا كانت البنت المذكورة عند
 أمها تاكل وتشرب من مال الام وأراد الاب أخذها بدون اذنها وسكنها عند ضرة أمها
 لا يجاب لذلك حيث كانت بالغة رشيدة وليس للاب جبرها على نقلها من بيت أمها بدون
 وجه شرعي (اجاب) لا تجبر البكر البالغة على النكاح لانتطاع الولاية بالبلوغ ولها
 ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل ومما صرحوا به ان الجارية اذا بلغت مبلغ النساء
 ان بكر اضمها الاب الى نفسه وان ثيباً لا يضمها الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها والله تعالى
 اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يتيمة لها اخ شقيق بالغ وعم فقط خطبها رجل من عمها
 لابنه القاصر فأجابه وعقد له عايتها بدون اذن الاخ ورضاه مع وجوده بالبلد والحال ان
 الزوج لم يدخل بها الى الآن وهو موجود بالبلد كذلك مع والده فهل تتوقف صحة
 العقد على اجازة الاخ له واذا رده يرتد برده (اجاب) الولاية في تزويج القاصرة
 المذكورة والحال هذه للاخ لاب وأم وهو مقدم على العم ومما صرحوا به ان للابعد
 التزويج بغيبة الاقرب أو عضله فان لم يتحقق أحدهما توقف عقد الابعد على اجازة
 الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها البنت قاصرة قرر لها الحاكم
 الشرعي كل يوم عشرين فضة فتجمد عليه من ذلك مبلغ فطلبته أم القاصرة على يد الحاكم
 الشرعي فقهره على الدفع فدفع ما كان عليه وعمر البنت اذ ذاك خمس سنوات فأراد والد
 البنت تزويجها الشخص ليس بكفو ولا كسب له وهو تحت قهر والده ولا يملك الصداق
 كما هو معلوم عند كثير من الناس وحصل ذلك كله من غير علم أمها ومع ذلك فالبنت
 لا تطبق الوطء فهل يكره ذلك صحيحاً فينفذ العقد (اجاب) للاب تزويج ابنته القاصرة
 غير كفؤ وبدون مهر المثل ويصح العقد اذا لم يكن الاب معروفاً بسوء الاختيار ومجانة
 أو فسقا ولا يسقط حق الام من حضانه الصغيرة المذكورة بتزويجها ولا يجبر وليها على
 تسليمها للزوج حيث كانت غير مطيعة والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة لها عم
 شقيق وابنه وهما غائبان مسافة سفر فأراد شخص ان يتزوجها فبحث على العم فلم يجده
 فأذنت الام لرجل ان يزوجه لذلك الشخص فزوجها له ودخل بها فهل اذا كان الزوج
 لا ينتظر حضور العم الغائب وكان الزوج كفؤاً والمهر المثل يكون العقد نافذاً سيما
 وقد حضر ابن العم البالغ من غيبته وأجاز العقد ولم يحضر والده الى الآن (اجاب) اذا
 كان الكفو لا ينتظر حضور الولى الاقرب الغائب مسافة السفر يكون للابعد ولاية
 التزويج من ذلك الكفو بمهر المثل على كلا القولين والله تعالى اعلم (سئل) في بنت

سنة	شعبان
١٢٦٧	٢٢
١٢٦٧	٢٩
١٢٦٧	رمضان
١٢٦٧	٢١
	شوال
١٢٦٧	٧
١٢٦٧	٢٦
١٢٦٧	٢٨
١٢٦٧	ذى القعدة
١٢٦٧	٤

صغيرة زوجها ولها ثم طلقت قبل بلوغها فهل لولها ان يزوجه لا خير بعد انقضاء عدها
 (اجاب) للولي تزويج القاصرة ولو ثيبا عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة نصب
 القاضي وكيلا عنها وزوجها جبر عليها مع وجود عهدها الشقيق ولم يأذن العم في ذلك ولم
 يجوز الحال ان العم حاضر في البلدة قريب من المنزل فهل لا يصح عقد القاضي حيث
 كانت ولايته مؤخره عن العم (اجاب) العقد والحال هذه موقوف على اجازة العم
 المذکور اذا لم يعضل فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
 بالغة تخدم في بيت رجل بالمحروسة ولها أب في بلاد الارياض حضر وأراد أخذها زاعما انه
 زوجها الرجل من بلاد الريف لا تعرفه ولا أذنت في زواجها منه ولم ترض به بل رده فورا
 فهل لا يكون النكاح والحال هذه نافذا عليها بدون اذنها واجازتها وليس له اجبارها
 على ذلك واذا كانت مأمونة على نفسها تمسك حيث شئت (اجاب) لا تجبر المكلفة
 البالغة على النكاح فتزويج الاب البالغة المذكورة على الوجه المذکور غير نافذ ويرتد
 بردها فورا والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة زوجها أحد اخوتها بدون اذن الباقي لرجل
 غير كفؤ لها وبدون مهر المثل ودخل عليها وهي قاصرة ثم نشرت وبعيت في بيت وبلغت
 واختارت فسخ النكاح ولم تمسكه من نفسها بعد ذلك فهل اذا لم ترض به بعد البلوغ
 واختار الفسخ وتحقق ذلك لدى القاضي يقضى لها بالفسخ ولا يشترط اختيارها فورا
 لان ذلك شرط في البكر لا في الثيب (اجاب) حيث كان المزوج للقاصرة المذكورة
 غير الاب والجدة من غير كفؤ أو بغين فاحش لا يصح النكاح أصلا بعد تحقق ذلك بالوجه
 الشرعي على ما افاده في التنوير وشرحه وان كان من كفؤ وبمهر المثل صحيح وله اختيار
 الفسخ بالبلوغ ولا يطل خيارها بلاصرح رضاء ولا لته حيث كانت ثيبا والله تعالى
 أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يتيمه لها عم شقيق بالبلد ولها أم كذلك فأخذها شيخ
 البلد وعقد عليها الرجل من اتباعه بدون اذن العم فهل تتوقف صحة العقد على اجازة العم
 له واذا رده يرتد برده لاسيما والزواج موجود بالبلد ولم يدخل بها الى الآن (اجاب)
 لا يملك شيخ البلد تزويج القاصرة مع وجود عهدها العاصب وحضوره واذا رده العاصب
 المذکور بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بكر قاصرة لها أب حاضر مريض بالبلد ولها
 ابن عم عاصب في قرية بينهما وبينه نحو ثلاث ساعات ولها خال أمها فزوجها الحال
 المذکور من رجل غير كفؤ لها بدون مهر المثل ومن غير حضور أبيها ولا ابن عمها ومن غير
 اجازتها لذلك فهل لا يكون النكاح والحال هذه نافذا ولا بينها أو ابن عمها أو هي بعد
 بلوغها ردها هذا النكاح وابطاله لاسيما ولم يدخل ولم يختل بها ولا رآها ولم يدفع شيئا من
 المهر (اجاب) تزويج القاصرة على الوجه المذکور غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في
 بنت يتيمه قاصرة بلغت من العمر عشرين فوكلت عاصبا لها ليس لها غيره في تزويجها
 فعقد لها على ابنه فهل ليس للقاضي فسخ ذلك العقد (اجاب) نعم ليس للقاضي فسخ

١٢٦٧

١٢

النكاح حيث صدر من العاصب المذکور صحیحاً نافذاً والله تعالى أعلم (سئل) في أم أة زوجت نفسها من رجل غير كفؤ لها غير عالمة بحاله ولها إيمانهم لم تحضرهما وقت العقد ولم يرضيا به بعده فهل يكون العقد فاسداً من أصله أو لا يني العلم طلب فسخ النكاح بعد اثبات عدم الكفاءة حيث كان ذلك قبل الدخول بها (أجاب) إذا زوجت الحرة البالغة نفسها من غير كفؤ بدون رضا وليها العاصب لا يكون نكاحها صحیحاً على المقتى به وفي ظاهر الرواية ينقض الولي فسخه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين متزوجين ولداً لا كبرهما ذكر ولداً غير أنثى أراد الأخ الأكبر أن يزوج ابنته بنت أخيه فقالت زوجة الأصغر بعد طلاقها كنت أرضعت ابن أخي زوجي وقالت زوجة الأكبر كنت أرضعت بنت أخي زوجي وكذبهما الأخوان في ذلك فهل لا يثبت التحريم بين الولدين المذکورين بمجرد قول المرأتين فقط ويكون لكل من الأخوين المذکورين العقد لولديهما القاصرين المذکورين (أجاب) لا يثبت الرضاع عند التجاحد إلا بحجة وهي رجلان أو رجل وامرأتان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً بكرًا من والدها على صداق معلوم دفع مجملها وبعد دخوله بها ومعاشرتها نحو سنتين سافر إلى بلده باطلاعها وإطلاع أهلها ومكث فيها نحو سنتين فهل إذا حضر من غيبته ووجدها تزوجت غيره متعللاً بأنه لم يترك لها نفقة لا تجاب لذلك ولا عبرة بتعلله أو يكون العقد الثاني فاسداً ويفرق بينهما وبين من تزوجت به ولا تخير حيث كان كل من الزوجين حاضراً (أجاب) إذا ترك الزوج زوجته بلا نفقة ولم يطلقها لا يكون لها التزوج بغيره فالمرأة المذكورة باقية على عصمة الزوج الأول تجبر على طاعته ويفرق بينهما وبين الثاني بعد تحقق ما ذكر وتغزى شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين أحدهما بنت وللأخرى بنتان فأرضعت أم البنت إحدى البنتين فهل يجوز أن تزوج بنت المرصعة التزوج بالبنت التي لم ترضع من أم زوجها (أجاب) نعم يجوز للرجل المذکور التزوج بتلك المرأة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً قاصرة من أبيها ودفع له ما تعرفه تجهيلها وهي مطيقة للوطء فطلبها زوجها من أبيها إلى محل طاعته فامتنع أبوها من تسليمها له فهل لا يجاب الأب لذلك شرعاً إذا تحقق ما ذكر (أجاب) يجبر أبو الصغيرة التي تطيق الجماع على تسليمها حيث سلم الزوج المهر المشروط تجهيلها وإن وقع الاختلاف في كونها مطيقة ينظر القاضي إن كانت ممن تخرج أخرجها ونظر إليها إن صلت للرجل أم أباهما يدفعها للزوج والأولان كانت ممن لا تخرج أمر بمن يثق بهن من النساء فإن قلن أنها تطيق الرجال وتحمل الجماع أمر الأب بدفعها إلى الزوج وإن قلن لا تحمل لا يأمره بذلك كما في الخيرية والله تعالى أعلم (سئل) في سيدة تسمى خدوثة والسيدة المذكورة اشترت جارية بيضاء وهي حامل فوضعت عندها بنتاً وبعد وضعها البنت توفيت الجارية المذكورة وتركت البنت وعمرها سبعة أيام وكانت السيدة المذكورة ترضع أولاد

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

٢٤

ذی الحجة

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٦

المرحوم على بك فارضت البنت على أولاد المرحوم على بك وكانت السيدة تزوجت
رجلا يسمى الشيخ خضيرا ووضعت منه بنتا فكانت بنت الجارية رضية فوضعت معها
منها من المرضعة التي ترضع بنتها إلى حين فطام البنت المذ كورة ثم إن الشيخ خضيرا
بعد مدة أيام قال لزوجته تو جهي معي البلد فقالت له البنت قاصرة فلم يمكنني التوجه
عندك الجارية السوداء ملكي تخدمك وإن كنت طالبا أن تتزوج فانا أزوجه لك حسنة
بنت الجارية البيضاء فقال لها طيب فكتبت كتابها عليه فبعد ذلك تزوجت أنها
أرضعتها وبعض ناس من المسلمين يعلم ذلك فهل لا يحل نكاح البنت المذ كورة للشيخ
خضير المذ كور (اجاب) اذا ثبت بالبينة العادلة أو باقرار خضير أن حسنة المذ كورة
ارتضعت من السيدة خذو زوجة خضير المذ كور مع ابنته منها لا يحل للشيخ خضير
تزوجها لكونها ابنته رضا عا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجت رجلا وأنت منه
بنت وكان لها جارية ماتت عن بنت صغيرة دون الحولين فصارت سيدتها ترضعها بلبنها
من زوجها المذ كور مدة فهل اذا أراد زوج هذه المرأة أن يتزوج ببنت جارية زوجته
التي أرضعتها زوجته المذ كورة بلبنها منه لا يحل له ذلك وتحرم عليه اذا ثبت ما ذكر
بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يحل للرجل المذ كور التزوج
بهذه البنت اذ هي بنته رضا عا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت قاصرة سنها اثنتا
عشرة سنة فقيرة لا مال لها ولا لها تنفق عليها منه ولها أب غائب لا يعلم مكانه ولا موته
ولا حياته وظهر للبنت رجل يريد التزوج بها فهل يسوغ لامها أن تزوجه بها اذا كان
كفو لها بمهر المثل لاسيما والزوج لا يصبر إلى حضور أبيها (اجاب) للام تزويج القاصرة
المذ كورة من كفؤ بمهر المثل حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
لها بنت قاصرة لم يكن لها عاصب سوى ابن عم غائب فوق مسافة القصر فهل اذا طلب
رجل من أمها أن يتزوج بها وكان كفوا لها وبمهر مثلها يكون لها تزويجها منه
لاسيما اذا لم يصبر الزوج إلى حضور ابن العم العاصب (اجاب) للام المذ كورة تزويج
بنتها القاصرة من كفؤ بمهر المثل والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب
عنها زوجها مدة سبع سنين ولم يترك لها شيئا ثم أخبرها رجل بان زوجها قد مات وصدقته
ثم تزوجت برجل آخر ثم حضر الزوج الاول وتبين كذب الخبر فهل يكون هذا الوطء
وطء شبهة وترجع للزوج الاول بعد انقضاء العدة أم لا (اجاب) حيث لم يتحقق من
الزوج الاول طلاق تكون الزوجة المذ كورة باقية على عصمته ويفرق بينهما وبين
الزوج الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته وأمر وكيله بالانفاق
عليها مادام غائبا فصار المأمو رينفق على الزوجة المذ كورة فادعت ان زوجها الغائب
طلقها وصدقها على دعواها شاهدان وتزوجت غيره فهل اذا حضر الزوج وأنكر
الطلاق ولم تشهد عليه بينة بذلك تكون باقية على عصمته ويفرق بينهما وبين الثاني

سنة
١٢٦٨محرم
٢٨

(أجاب) اذا ثبت نكاح الزوج الاول بتاريخ سابق على نكاح الثاني ولم يوجد من الاول ما يفيد الفرقه من طلاق ونحوه يقتضى له بزوجه المدة المذكورة ويترق بينهما وبين الزوج الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته المبكر قبل الدخول وعن أخيه والزوجة أخ فقيه فزوجهها الأخ الفقيه لآخى الميت بعد موت زوجها بتسعين يوما فهل والحال هذه يؤدب الأخ الفقيه بعقد عليها قبل انقضاء عدتها بأربعة أشهر وعشرة أيام ويكون العقد فاسدا (أجاب) اذا مات الرجل عن زوجته قبل الدخول بها يكون لها تمام المسمى وعليها عدة الوفاة فلا يصح تزوجها قبل انقضاء العدة ففي الدوم العدة والعدة ثلثون أربعة أشهر بالاهلة وعشر من الايام بشرط بقاء النكاح صحيحا الى الموت مطلقا وطئت أو لا ولو صغيرة أو كتابية تحت مسلم ولو عبد فلم يخرج عنها الا الحامل اه والله تعالى أعلم (سئل) في بكر صغيرة في كفالة أمها وأبوها غائب فوق مسافة القصر ولم ينتظر الخاطب جواب الغائب وأرادت الام تزويجها بكفو ومهر المثل فهل والحال هذه يصح النكاح بولاية غير الأب ولا تتوقف صحته على حضور الأب (أجاب) نعم يصح تزويج الام ابنتها القاصرة من كفو بمهر المثل ان كان الواقع ما هو مسطور ولم يوجد من الاولياء من يقدم على الام خلاف الأب حاضر والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة زوجها أبوها بالاكراه عنه بالحبس لعبد رجل ذي شوكة في الرق من غير إذنهما ومن غير إجازتها ولم تجز البكر البالغة العقد ولم يدخل بها العبد فهل اذا ثبت ذلك باليمين الشرعية يكون العقد فاسدا حيث كانت بالغة رشيدة ولم تجز العقد (أجاب) لا ينفذ تزويج الأب بنته البالغة بدون إذنهما بدون أنها يكون النكاح موقوفا على إجازتها فان إجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته الأيسة ثلاثا ثم انقضت عدتها بالأشهر فهل يحل له بعد وفاء العدة المدة المذكورة نكاح أختها (أجاب) اذا طلق الرجل زوجته وانقضت عدتها بثلاث حيض ان كانت من ذوات الحيض أو بثلاثة أشهر ان كانت صغيرة أو أيسة يكون له تزويج أختها وقدر سن الاياس في العدة بخمس وخمسين سنة على ما عليه الاعتماد والله تعالى أعلم (سئل) في أختين لاحداهما بنت وللأخرى ابن فارضعت أم الابن بنت أختها رضعات كثيرة من غير حصر وفي حال قصرهما عقد أبو القاصر لابنه على القاصرة من أبيها وهما يجهلان التحريم وقبل الدخول أخبرهما رجل بان الرضاع محرم فهل اذا تحقق ما ذكر ينفسخ النكاح وتحرم عليه ابد الكونهما أخته من الرضاع (أجاب) حيث كان الرضاع محققا لا يكون النكاح صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بلغ سنها خمس عشرة سنة وز يادها ابن عم يريد أن يزوجهما لابنه بالجبر عليها بالرضاع وزوجهما لابنه المذكور فهل اذا تمتعت من التزوج به لا تجبر على ذلك ويسوع لها التزوج بغيره بشرط الكفاءة ومهر المثل باذنهما ورضاها (أجاب) بلوغ الانثى بالاحتلام والحيض

صفر

٥

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

ربيع الاول

٤

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

والجبل فان لم يوجد شيء من ذلك حتى يتم لها خمس عشرة سنة على ما به يفتى فاذا كان سن البنت المذكورة خمس عشرة سنة لا يكون لوليها العاصب اجبارها على النكاح ولها تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت قاصرة خطبها خالها الشخص من أقاربه فامتنع الاب من اجابته فتعدى الحال المذكور وأخذ البنت وأمها من بيت الاب جبرا عليه ويريد أن يزوجه الرجل من أقاربه بغير اذن أبيها ورضاهم مع وجوده فهل لا يجاب لذلك شرعا ويكون للاب اخذ بنته وزوجته ووردهما لبيته وتسكون ولاية الاجبار للاب على بنته وزوجه المني يشاء (أجاب) ولاية تزويج القاصرة المذكورة لا بيها لخالها وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة تخدم عند رجل لها اب في قرية أخرى بينه وبينها مسافة دون مسافة القصر أمر شيخ البلد فقيه ببلده بأن يعقد عقد النكاح على البكر المذكورة لعبد رقيق لشيخ البلد فامتنعت من ذلك فعدته على الرقيق المذكور قهر راعنها وعن سيدها المحادمة عنده بدون اذنها ورضاهما وبدون حضور أبيها ورضاهم وبدون مهر مثلها وهو غير كفؤ لها وامتنعت من دخوله عليها الى الآن فهل لا يكون النكاح نافذا بدون اذنها واختيارها ورضاهما ولأبيها رد النكاح المذكور وابطاله (أجاب) لا تجبر الحرة البالغة العاقلة على النكاح واذا زوجت نفسها غير كفؤ بدون اذن وليها العاصب ورضاه لا يكون النكاح صحيحا على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر عاقلة بالغة رشيدة تحسن التصرف لها اخ كبير من أبيها اقامه والده على اخوته وصيا مختارا ثم بعد موت أبيها انتقلت مع أمها ببلدة أخرى هي بلدة أمها ثم بعد مدة زوجها أخوها الوصي المذكور من غير اذنها ورضاهما فلما بلغها ذلك ردت ما فعله أخوها من النكاح ولم ترض به ونفرت من ذلك نفورا كليفا فهل العقد غير صحيح ولو ادعى الوهي ان أباهما أوصى حال حياته بأن تزوج بهذا الزوج ويعقد لها عليه سواء كان بمهر المثل أو لا حيث لم تأذن بذلك (أجاب) حيث ردت البالغة العاقلة تزويج أخيها لها بدون اذنها يبطل النكاح ولا عبرة بما تلتمس به الاخ على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة زوجها أبوها الرجل آخر من غير اذنها ومن غير اجازتها ولم تجز البنت العقد فهل والحال هذه يكون العقد فاسدا حيث كانت بالغة رشيدة ولم تجز ما فعله أبوها سيما ولم يدخل بها الزوج (أجاب) ليس للاب اجبار بنته البالغة العاقلة واذا زوجها بدون اذنها يتوقف نفاذ النكاح على اجازتها فان اجازته نفذ وان ردت بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولدان ولد كبير من امرأة وولد صغير من امرأة أخرى ثم ماتت أم الصغير في حال رضاعه فأرضعته امرأة أجنبية فهل اذا كان الرضاع من جهتها فقط يجوز للولد الكبير أن يتزوج مرضعة أخيه الصغير والحال هذه (أجاب) نعم يجوز للرجل المذكور تزوج مرضعة أخيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٣

جمادى الاولى

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٤

البالغ سنها فوق تسع سنين لصبي مراهق قبل له أبوه النكاح فهل اذا طلب أبو الصبي زوجة ابنه الى منزله لمحصل التأليف بينهما ورضى أبو البنت بذلك لذلك وابت أم البنت تسليها لآبي الصبي تمنع من ذلك وتجبر على تسليم البنت لآبي الزوج (أجاب) ليس لام الصغيرة المذكورة معارضة أبيها والحال هذه وصرحوا بأن الأب يطالب بتسليم ابنته الصغيرة الى زوجها اذا كانت مطيعة للوطء والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة زوجها أخوها الرجل بغير كفؤ لها بدون مهر المثل وبدون رضاها والزوج غير شريف وهى شريفة فهل لا يكون النكاح والحال هذه نافذا لاسيما لم يدخل ولم يختل بها (أجاب)

١٢٦٨

٧

اذا زوج الاخ أخته البالغة العاقلة بدون اذنها توقف النكاح على اجازتها فان اجازته نفذ وان ردت بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد قاصر أراد أن يتزوج وهو قاصر فتزوج الولد القاصر المذكور بنتا قاصرة وقبل النكاح لنفسه من غير وليه ومكث معها مدة وبعد موت والده طلقها وهو قاصر أيضا فهل عقد الولد القاصر بنفسه لنفسه مدة حياة والده غير صحيح لان عبارة القاصر لا غية لا تعتبر في عقد النكاح ولا في الطلاق (أجاب) تزوج الصبي المميز وقوف على اجازة وليه فان اجازته نفذ وان رده بطل ولا يصح طلاق الصبي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لام زوجته أنا وطئتك قبل أن أتزوج ابنتك وهى منكرة لذلك فاذا يلزمه والحال هذه اذا ثبت اقراره بذلك بشهادة بينة شرعية (أجاب) اذا أقر الزوج بوطء أم زوجته حرمت عليه زوجته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تميمية من ذرية تميم الدارى أحد كبار الحكابة رضى الله تعالى عنهم تزوجت غير كفؤ رجلا عاميا مكاسا مشهورا بالمكس تزوجها بدون مهر المثل ونفى الى اللسان بسرية تحققت عليه بدون اذن وليها العاصب وبدون رضا فهل يكون

١٢٦٨

١٦

نكاحها فاسدا واذا دخل بها فعلى القاضى التفریق بينهما ويعزره بما يراه ويحكم عليه بمهر المثل عملا برواية الحسن المفتى بها في هذا الزمان ولو فرض أن الولي العاصب سكت حتى دخلت ولا يكون سكوته رضا بذلك (أجاب) حيث كان الزوج غير كفؤ لا يكون النكاح صحيحا على رواية الحسن المختارة للفتوى ويحرم عليها تمكينه من الوطء كما يحرم عليه الوطء لعدم انعقاده وينبغي بعد الدخول أن يجب الاقل من المسمى ومهر المثل وان لا نفقة لها في هذه المدة كما في حواشى الدر المختار وحيث كان المفتى به عدم انعقاد النكاح لا يكون سكوت الولي بعده صحيحا له والله تعالى أعلم (سئل) في بكر قاصرة زوجها أمها الرجل غير كفؤ لها وبدون مهر المثل ولم يدخل بها الى الآن والبنت لا ترضى به فهل يكون النكاح والحال هذه نافذا لاسيما اذا بلغت ولم ترض

١٢٦٨

١٩

بالنكاح ولم تجزئه فور بلوغها (أجاب) لا تملك الام تزويج بنتها الصغيرة من غير كفؤ وبدون مهر المثل فان نكاح الام المذكورة بنتها على هذا الوجه غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل) من الديوان الكتختاى بما مضى منه بنت بالغة زوجها أبوها بدون اذنها ورضاها وامتنعت

١٢٦٨

٣

جمادى الثانية

١٢٦٨

٣

جادی الثانية سنة

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٧

رجب

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٨

من ذلك ولم يستأذنها في ذلك فالحكم وقد ورد أصل هذا السؤال من محافظ العريش
 (أجاب) لا تجبر البكر البالغة العاقله على النكاح فليس للاب المذکور تزويج بنته
 البالغة بدون اذنها جبراعليها فاذا صدر منه ذلك توقف فمأذ النكاح على اجازتها
 ورضاها فان لم تجزه وورده فورا بطل ولها أن تزوج كفؤا بمهر المثل وان لم يرض أبوها
 بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة شريفة تزوجت رجلا غير شر يف بدون مهر المثل
 فهل يكون له اعصمها حق الاعتراض وفسخ النكاح حيث لم يرض به (أجاب) غير
 القرشي لا يكون كفؤا للقرشية والقوى على فساد نكاح البالغة اذا زوجت نفسها
 من غير كفؤ حيث كان لها عاصب لم يأذن لها بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 عقد على بنت بكر قاصرة من أبيها أو يريد الزوج أن يدخل عليها بالجبر والا كراه فهل
 اذا كانت القاصرة لا تطيق الوطء لا يحاب الزوج لذلك حيث كانت قاصرة لا تحتمل الوطء
 (أجاب) لا يجبر الاب على تسليم بنته المذكورة لزوجها حيث كانت غير مطيقة للوطء
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته مدة سيرة وفي ظرف هذه المدة يرسل
 لها نفقتها ثم حضر من غيبته فوجدتها تزوجت غيره فهل هي باقية في عصمته والاعتقاد
 الثاني باطل ولو ولدت من الزوج الثاني وللزوج الاول اخذها قهر اعنه (أجاب) ان
 كان الامر ما ذكر لا يكون النكاح الثاني صحيحا ويفرق بينها وبين الزوج الثاني ولو
 ولدت منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بكر بالغة رشيدة من أبيها بصداف
 معلوم لولده القاصر ورضي كل منهما بذلك فعلمت البنت بذلك فلم ترض بتزويجها لذلك
 الشخص فهل والحال هذه ليس للاب أن يزوجه له من غير اذنها ومن غير اجازتها حيث
 كانت بالغة رشيدة (أجاب) لا تجبر البالغة العاقله على النكاح فلا ينفذ تزويج الاب
 بنته المذكورة بدون اذنها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرا من أبيها بلع
 سنهما عشر سنين ودفع لها مجمل الصداق ودخل بها وصار معاشرهما ستة أشهر وهو قائم
 بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك خرجت عن طاعة زوجها ومكثت في بيت أبيها بدون
 وجه شرعي فهل والحال هذه تجبر على طاعة زوجها حيث كان فاعا بحقوقها الشرعية
 سيما وهي مطيقة للوطء (أجاب) على الاب تسليم بنته القاصرة المذكورة لزوجها
 حيث كانت مطيقة للوطء ولم يوجد مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
 يتيمه قاصرة لها عم شقيق ولها أخ شقيق بالغ تزوجها شيخ البلد في غيبتهما بدون اذنها
 ورضاها فهل يكون العقد موقوفا ان اجاز له الاخ الشقيق العاصب نفسا وان رده بطل
 لاسيما اذا كان الزوج غير كفؤ وبدون مهر المثل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي
 (أجاب) لا يملك غير الاب والمجد من الاولياء تزويج الصغيرة من غير كفؤ بدون مهر
 المثل فشيخ البلد الاجنبى المذكور اولى فاذا كان الزوج المذکور غير كفؤ والمهر اقل
 من مهر المثل لا يكون النكاح صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الاعيان

زوج ابنته البكر البالغة من غير كفؤ وبغير مهر المثل ثم توفي الأب فطلب الزوج زوجته
للدخول بها فامتنعت وادعت أن والدها تزوجها بغير إذنها ولم تجز فعله بل ردت به بنفسها
حين علمت بذلك والحال أنه وقت العقد أرسل والدها من يستأذنهما من الجانب في
العقد عليها فشهدوا في المجلس أنها وكنت والدها ولم يعرفوها ولم يظهر لهم شخصها ولم
يعرفها اثنان لهما بل شهدوا بمجر دسما ع صوت من داخل الدويرة من غير رؤية
شخص المتكلم فهل إذا كان الأمر كذلك تكون هذه الشهادة صحيحة وهل تصدق في
الرد أولا (أجاب) إذا قال الزوج للبكر البالغة بلغنك النسكاح فسكت وقالت بل
رددت ولا بدنته لهما على ذلك ولم يكن دخل بها طوعا في الأصح فالقول قولها يمينها على
المفتي به إذا لم يوجد منها ما يدل على الرضا ولا يشهد على محجب بسماعه منه إلا إذا تبين
القائل بأن لم يكن في البيت غيره ولا كن لو فسر لا تقبل أو يرى شخصها مع شهادة اثنين
بأنها فلانة بنت فلان بن فلان ويكفي هذا الشهادة على الاسم والنسب كما في الدر المختار
ودليته فالشهادة بالتوكيل على الوجه المذکور بالسؤال غير مقبولة والله تعالى أعلم
(سئل) في بنت بكر قاصرة زوجها أمها الرجل غير كفؤ وبدون مهر المثل مع وجود
العاصب في البلدة التي صار فيها العقد بغير إذنه ورضاه فهل والحال هذه لا يكون العقد
نافذا بل يتوقف على اجازة العاصب أن أجاز نفذوا لا فلا (أجاب) ليس بغير الأب
والجد تزويج الصغيرة من غير كفؤ وبدون مهر المثل فالنسكاح على الوجه المذکور باطل
والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها أخوها البالغ الرشيد بكفؤ وبمهر المثل
ولم يكن هنالك ولي مقدم عليه ودخل بها الزوج وجوب بلغت عنده ومكثت عنده بعد البلوغ
اربعة سنين فهل لها الفسخ بنفسها عند قاض بعد تلك المدة أم لا والحال أنه تمتع بها تلك
المدة التي بعد البلوغ محتارة عالمة بالنسكاح راضية (أجاب) لا يبطل خيار النسيب
بالسكوت بعد البلوغ بل بما يفيد الرضا صريحا أو دلالة فاذ تحقق منها ذلك بطل
خيارها فليس لها الفسخ والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
طلاقا بائنا بحضور جمع من المسلمين ومكثت بعد وفاء عدتها مدة شهر وأرادت الآن
التزوج بزواج آخر كفؤا وبمهر مثلها ولها أخ يريد التمتع عليها ويمنعها عن الزواج
فهل لا يجب لذلك حيث كانت باغية عاقلة (أجاب) نعم للمرأة المذكورة أن تزوج
نفسها من كفؤ بمهر المثل بالرضا أخيها وليس له عضلها والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مسلم تزوج بامرأة مسلمة ارتد الزوج عن دين الاسلام فهل تحصل
الفرقة برودة الزوج ولا يسوغ له قربانها ولو عاد إلى الاسلام بدون تجديد العقد عليها بعد
اسلامه وإذا بقي على رده وانقضت عدتها من وقت الردة يكون لها التزوج بغيره
(أجاب) ارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال فاذ تحقق ارتداد الرجل المذکور عن
الاسلام لا يسوغ له قربان زوجته قبل عودته لدين الاسلام وتجديد النسكاح بعده ويجوز

١٢٦٨

١٩

شعبان

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٩

سنة	رمضان	
١٢٦٨	١٠	لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها منه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت يتيمة قاصرة لها ابن عم شقيق وصى عليها من قبل القاضي ولها أم فهل اذا كان للوصى ابن يريد أن يزوجه له بمهر مثلها وفي زيادة يجاب لذلك ولا يكون لامها منعه من ذلك (اجاب) الولي في النكاح العصبية على ترتيب الارث فان لم يكن عصبية فالولاية للام فالعاصب المذكور ولاية تزويج اليتيمة المذكورة والحال هذه من كفؤ بمهر المثل حيث لم يوجد من يقدم عليه من العصبات والله تعالى اعلم (سئل) في البنت البكر البالغة الرشيدة اذا تزوجت نفسها او وكلت رجلا اجنبيا في زواجها من كفؤ وأرادوا الدهاق هذا العقد فهل لا يجاب لهذا الفسخ أو يجاب (اجاب) للبنت البكر المحرة المكافئة أو تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل بلا رضا وليها فليس له والحال هذه فسخ العقد كما ان التوكيل بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زنى بنت بالغة وحبلت منه ثم عقه عليها بمهر معلوم ودفع لها ما تعرف تجيله ودخل بها ووطئها وصار معاشرهما معاشر الا زواج ثم بعد ذلك طلقها ثلاثا بحضرة بينة شرعية فهل يكون هذا العقد صحيحا وتحملها نفقة العدة على الزوج المذكور الى انقضاءها شرعا واذا ادعى انه لم يطلق زوجته ثلاثا وأثبتت عليه بالبينة الشرعية انه طلقها الطلاق المذكور لا تحل له الا بعد زوج (اجاب) نعم يصح النكاح لما في الدوف فصل المحرمات من صحة نكاح المحبلى من الزنا وان وطئها على الزوج الا اذا كان هو الزاني فيحل اتفاقا ولا عبرة لانكار الزوج الطلاق الثلاث بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي وعليه نفقة العدة حيث كان الطلاق بعد الدخول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بكرا من ابيها باذنها ورضاها بحضرة اولاد دعمها وجمع من المسلمين وقد رلها مهر معلوم وأقبضه لابيها وقبضه الاب وقات أعطيتك بنتي بهذا المهر وكر ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة يقول الزوج قبلت وهم باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا بحضرة من ذكر فهل اذا تحقق ما ذكر يكون العقد صحيحا نافذا واذا عقد عليها رجل آخر يكون العقد الثاني باطلا وهي باقية على عصم الزوج الاول (اجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر يكون النكاح صحيحا وليس للزوج بعد ذلك تزويج نفسها من آخر الا اذا ثبت طلاق الاول فيكون لها حينئذ التزوج بغيره بعد الطلاق ان لم يدخل بها أو بعده وبعد انقضاء العدة ان دخل بها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت بأن زوجها مات لدى قاضي بلد ما فهل اذا قامت بينة شرعية وشهدت لها بموته بعد الدعوى الصحيحة في وجه خصم شرعي يحكم بموته بعد صحة الشهادتين لديه وتزوج غيره بعد ذلك وتكون عدتها من وقت الموت (اجاب) اذا أثبتت الزوجة موت زوجها بعد دعوى صحيحة مستجمعة لشرائطها وقضى القاضي بذلك يسوغ لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة لها أب غائب لا يعلم مكانه ولها أم حاضرة معها أرادت ان تزوجه لرجل فهل
١٢٦٨	٢٩	
١٢٦٨	شوال ١٧	
١٢٦٨	٢٦	
١٢٦٨	ذى القعدة ٣	

سنة	ذى القعدة	
١٢٦٨	١٠	إذا كان الزوج لا ينتظر حضور الغائب وكان الزوج كفؤا والمهر مهر المثل يجوز للام ان تزوجه بالرجل المذکور والحال هذه (أجاب) للام المذکورة تزويج بنتها الصغيرة حيث كان أبوها مفقودا ولم يوجد من يقدم على الام من أولياء النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في صبي زوجته أمه بكر قاصرة من أبيها بغير اذن أبي الصغير فهل لا ينفذ النكاح وولاية النكاح لابيه لالامه (أجاب) لا ولاية للام في تزويج ابنتها الصغير مع وجود أبيه وحضوره والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة تزوجه اخل أمها برجل أجنبي من البنت بغير اذن أبي الصغير ولم يدخل بها الزوج فهل لا ينفذ النكاح وولاية النكاح لابيه لا لخال أمها (أجاب) لا ولاية لخال الام في تزويج الصغيرة المذکورة حيث كان أبوها حاضرا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مجهول الحال تزوج امرأة مسلمة وعاشرهما عشرة الا زواجه مدة ثم تبين انه ذمي فأسلم بحضرة جمع من المسلمين فهل له ان يعقد عليها مهر مثلها ولا يحتاج لو فاعدة من نكاحه السابق (أجاب) نعم له ان يتزوج المرأة المذکورة قبل انقضاء عدتها منه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت ارتضعت من ثدي امرأة رضعات عديدة قبل تمام الحولين ولهذه المرأة المرضعة ابن مولود قبل البنت ارتضعت من ثدي أمه كالبنت وقد تزوجت هذه المرأة المرضعة هذه البنت لابنها المذکور فهل اذا ثبت الارضاع بينة أو باقرار المرضعة أو باعتراف الابن المذکور يثبت التحريم بينهما أبدا لا لاختوة رضاعا فلا نكاح بينهما ما أصلا ويجب التفريق بينهما (أجاب) اذا تحقق الرضاع المذکور بالوجه الشرعي لا يكون النكاح المذکور صحيحا ويجب التفريق بينهما ولا يثبت بمجرد اقرار المرضعة بدون تصديق الزوج واقاراره والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة تريد أن توكل من تشاء في تزويجها من آخر فهل يسوغ لها ذلك شرعا وليس لاحد من العصابة ان يتعرض لها حيث كانت البنت المذکورة بالغة رشيدة وكان الزوج المذکور كفؤا لها (أجاب) للبالغة الرشيدة بركا كانت أو ثيبا تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل وليس لوليها المعارضة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنت عمه من أبيها بحضرة جماعة فأخبره الجماعة الحاضرين انه رضع على البنت التي ماتت غير الخطوبة اعتمادا على سماع الاب من أمها ولم يصدق الزوج اخبارها والحال ان الاب والام شافعي المذهب ولا بد في التحريم في المذهب المذکور من خمس رضعات متفرقات يقيما قبل مضي الحولين ولم يتحقق ذلك لا عند الاب ولا عند الام غير أن الام أخبرت الاب بالرضاع ولم تعلم كونه قليلا أو كثيرا ولم تعلم أيضا كونه قبل الحولين أو بعدهما وانعقد العقد على مذهبهما كما هو منصوص في كتب الشافعية فهل اذا جاء رجل من الجماعة الحاضرين الذين سمعوا اخبار الاب وتعرض للاب والام وطلب أحدهما الى قاض حنفي وادعى على الاب انه أخبر بالرضاع ويريد بذلك افساد العقد يسوغ له ذلك والقاضي أن يسمع ذلك ويحكم بفساد
١٢٦٨	٢٠	
١٢٦٨	٣٠	
١٢٦٨	١٨	ذى الحجة
١٢٦٨	٢٣	
١٢٦٨	٢٤	

العقد أو العقود مبنية على الصحة فلا تنقض (اجاب) الرضاع حجته حجة المال وهو
شهادة عدلين أو عدل وعدلتين أو صديق الزوج لكن لا تنفع الفرقة لا بتفريق القاضي
وهل يتوقف ثبوته على دعوى المرأة الظاهر لا تضمنها حرمة الفرج وهي من حقوق الله
تعالى كما في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في يهودية هلك زوجها وانقضت
عدها منه فخطبها يهودي مثلها وأراد العقد عليها فعارضه أخوالها فأنزلوها بالتحل
لأن سبب أنها كانت زوجة أخي الذي هلك وأختك تزوجت أخي الآخر فهل لا يكون
ذلك سببا للتحريم عليها في الشريعة المحمدية إذا ترفعوا إليها ويكون لهذا الخاطب
العقد عليها برضاها ويمنع أخوال الزوج الهالك من المعارضة بما ذكره والمحال هذه
(اجاب) نعم لا يكون ماذ كرسبب التحريم وللخاطب المذ كور تزوج تلك المرأة
وليس لأخي زوجها المتوفى المعارضة حيث تزوجت بعد انقضاء عدتها من أخيه المتوفى
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة من السنين ثم أخبرت بأنه
مات وتزوجت غيره ودخل بها ومكثت معه مدة فحضر الزوج الأول من غيبته فهل
إذا تحقق ماذ كور لم يثبت أن الزوج الأول طلقها تكون باقية على عصمته ويكون
العقد على الزوج الثاني باطلا (اجاب) إذا ثبت ذلك كاح الزوج الأول لا يكون نكاح
الثاني صحيحا حيث لم يكن بعد طلاق الأول وانقضاء العدة منه والله تعالى أعلم
(سئل) في بنتين يتيمتين قاصرتين لهما أخ لاب وأم زوجها هذا الأخ لا بني عهما وهما
كقؤولهما وبمهر مثلهما فوكلت أمهما رجلا اجنبيا وعارض هذا الأخ بقوله أنا أحق
بالعقد عليهما لأنني وكيل من جهة الأم فأحكم الله في هذا العقد الصادر من الأخ وهل
لهذا الرجل معارضة الأخ في هذا العقد أم لا وهل إذا انقضت مدة حضانه هاتين البنتين
يأخذهما أخوهما قهرا عن أمهما أم لا وما حكم الله إذا عقد عليهما هذا الرجل الموكل
من جهة الأم بعد عقد الأخ المذ كور خصوصا وهو لغير الزوجين المعقود عليهما (اجاب)
الولي في النكاح العصبية بنفسه فإن لم يكن عصبية فالولاية للأم فحيث صدر العقد
من العاصب المذ كور أو لا مستوفيا شرائط الصحة نفذ ولا عبرة بعقد وكيل الأم والمحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة وشيدة عقد عليها ابوها في غيبته رجل آخر
بغير إذنهما ولم يدخل بها فهل إذا لم تأذن البنت المذ كورة لا يبيها في العقد على الرجل
المذ كور ولم تجزئه يكون العقد غير نافذ (اجاب) ولا تجزئ البالغة البكر على النكاح
لا تقطاع الولاية بالبلوغ فإن استأذنها الولي أو وكيله أو رسوله أو زوجها وأبها وأخبرها
رسول أو فضولي عدل فسكتت عن رده مختارة أو ضحكت غير مستهزئة أو تبسمت
أو بكت بلا صوت فهو إذن وإجازة إن علمت بالزوج وإن رده بطل والله تعالى أعلم
(سئل) في بنت بكر بالغة زوجها أخوها لا يبيها رجل غير كقؤول بدون مهر المثل وبدون
إذنها ورضاها فحين بلغها رده فهل يكون العقد باطلا ولا يسوغ له ذلك (اجاب)

محرم

۱۲۶۹

۰

۱۲۶۹

۰

۱۲۶۹

۰

۱۲۶۹

۹

۱۲۶۹

۱۱

سنة

محرم

الاجابة انكاح في وقت رده حين بلغها الخبر كما هو مذهب كورارند والله تعالى اعلم (سئل) في بكرة بالغة رشيدة زوجها أبوها بغير اذنها وعلمها فلم يبلغها ذلك ردت النكاح فو رعلمها به وأشهدت على ذلك فهل اذا ثبت الرد ينسخ العقد بردها للنكاح المذكور وقت العلم به (اجاب) اذا زوج الاب بنته البالغة بدون اذنها توقف النكاح على اجازتها فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته لابن أخيه فاراد الزوج الدخول بها فغضبه الولي مع أنه قادر على صداقها وهي مطيقة للوطء فهل للزوج الدخول بها ولم يذكر للولي منعه أولا (اجاب) على الولي تسليم بنته الصغيرة لزوجها حيث كانت مطيقة للوطء وأوقاها الزوج بمجمل الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ثيب من الاشراف ومن أولاد العلماء أرادت أن تتزوج رجلا كان خادما عند زوجها الميت عنها قبل ذلك وهو الآن كاتب عند رجل باجرة والحال انه غير شريف وليس بعالم وهو غير كفؤ لها فهل يكون لكل من أبيها وأخيها وباقي عصبته حق الاعتراض وفسخ النكاح لو صدر منها في هذه الحال (اجاب) اذا زوجت البالغة نفسها من غير كفؤ لا يكون النكاح صحيحا على ما عليه الفتوى حيث كان لها عصبية لم يأذنوا لها بالتزوج بذلك الرجل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة النخيفة الجسم التي لا تطيق الوطء من رجل غليظ الجثة على صداق معلوم ودخل بها واختلى معها خلوة صحيحة شرعية بحيث لا مانع من الاصابة ومكثت عنده بمنزله مع عائلته وأهله نحو ثلاثين يوما وتضررت البنت من ذلك ومن طلب الوطء فخرجت الى منزل والدها وأقامت به فالآن يريد الزوج ان يأمر اباها باحضارها وسكنها مع عائلته وأهله بمنزل واحد والا يكلفه بدفع ما قبضه من حال الصداق فهل لا يجب لذلك ولا يجبر الاب على اقامة ابنته مع زوجها ولو بمسكن شرعي حيث كانت غير مطيقة للوطء واذا تراعى القاضى وتنازعا في اطاقتهما الوطء وعدمه يجبر أبوها على احضارها لدى القاضى لينظرها مع كونها ممن لا تخرج الى الاسواق ويكتفى في ذلك بقول الامينات من النساء (اجاب) ان كانت ضخمة سمينة تطيق الرجال وسلم المهر المشر وط تجيله يجبر الاب على تسليمها للزوج على الاصح من الاقوال في نظر القاضى ان كانت ممن تخرج أخرجهما ونظر اليها ان صلحت للرجال أمر اباها بدفعها للزوج والا لا وان كانت ممن لا تخرج أمر بمن يثق بهن من النساء فان قلل انها تطيق الرجال وتحمل الجماع أمر الاب بدفعها الى الزوج وان قلل لا تحمل لا يؤمر بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في بكرة قاصرة لها أم ولها عم غائب فوق مسافة الفصير مدة طويلة ولها أياضاعة فهل يجوز لامها أن تزوجها من كفؤ والحال هذه وتقدم الام على العممة وتزوج ابنتها من ذكر والعم غائب هذه المدة في هذه المسافة (اجاب) نعم للام المذكورة تزويج بنتها الصغيرة من كفؤ بمهر المثل

١٢٦٩

٢٧

صفر

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٢٢

حيث كان الم العاصب غائباً بمسافة القصر ولم يوجد من الاولياء أحد ممن له التقدم على
الام في ولاية النكاح بنتها الصغيرة والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة مات أبوها ولم
يكن لها من الاقارب أحد لا عصبية ولا ذورحم الام غائبة فوق مسافة القصر فهل
يكون للقاضي تزويج البنت المذكورة بكفو ومهر مثل والحال ما ذكر أولاً (اجاب) نعم
للقاضي ولاية تزويج القاصرة المذكورة من كفؤ بمهر المثل حيث كان الواقع ما هو
مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة تزوجها أبوها والحال ان عمرها
ثمان سنين ولا تطيق الوطء فهل لا يجبر الولى على تسليم الزوجها حيث لم تكن مطيقة
للوطء (اجاب) نعم لا يجبر الولى على تسليم الزوجة المذكورة لزوجها حيث لم تكن مطيقة
للوطء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بعد أن طلقها تزوجها وانقضت
عدتها منه وادعى عليه بعد ذلك مطلقها بأنه هو الذي أفسد عليه زوجته وطلقها منه
وأثبت ذلك بالبينة فهل يفسخ بجمرد ما ذكر أو يفسخه القاضي جبراً عليه أولاً يؤثر
ذلك في صحة النكاح فيكون النكاح صحيحاً حيث ثبت الطلاق والنكاح بعد انقضاء
العدة ولا عبرة بدعوى المطلق المذكور (اجاب) اذا تزوجت المرأة بعد انقضاء عدتها
لا يكون لزوجها الاول المعارضة في ذلك حيث صدر النكاح صحيحاً ولا عبرة بما تعلل به
الزوج الاول على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة وشيدة
شريرة النسب تزوجها رجل في غيبته بالرجل آخر بغير اذنها ورضاها غير كفؤ لها
فعند علمها بالعقد ردت به فهل والحال هذه يرتد النكاح بردها لا سيما اذا لم يدخل الزوج
بها ولم يخل معها (اجاب) اذا لم توكل المرأة المذكورة في نكاحها يكون النكاح موقوفاً
على اجازتها فان اجازته نفذ وان ردت به بطل هذا اذا لم يكن لها عصبية فان كان لها عصبية
وتزوجت بدون رضاها لا يصح النكاح أصلاً اذا كان من غير كفؤ على ما عليه الفتوى
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج عبده والتزم لزوجه بصدقاتها ثم بعد مدة
باع السيد العبد المذكور ولم يشترط البائع على المشتري دفع الصداق لزوجة العبد
فهل اذا طلبت زوجة العبد صداقها من السيد البائع يجبر على دفعه لها واذا امتنع من
دفعه لها يكون لها ربيع العبد حتى تستوفي حقها من رقبته وهل اذا خلفت الزوجة
المذكورة اولاداً من العبد المذكور تكون نفقتهم على المشتري لا يبيهم أو تكون على
أبيهم (اجاب) اذا باع السيد عبده بعد ما تزوجها امرأة فالمهر برقبته يدوم معه أين ادار
كدين الاستهلاك وفائدة كفالة المولى عن عبده وجوب مطالبته بإيفاء الدين من سائر
أمواله كذا في الدر المختار فاذا ثبت كفالة السيد المذكور بالمهر يكون للمرأة مطالبة
السيد به كما لم يبيع العبد لا يفاء المهر من ثمنه مرة واحدة بخلاف النفقة فانه يباع فيها مراراً
حيث كان النكاح بالاذن واولاد الحرة من العبد احرار تبعاً لاهلهم ونفقتهم عليها لا على
العبد ولا على سيده كما في الدر ايضا والله تعالى أعلم (سئل) في جارية حملت من سيدها

١٢٦٩

٦

١٢٦٩

٦

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

ربيع الثاني
٤

ربيع الثاني سنة

١٢٦٩

٨

جمادى الاولى

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

٢٥

جمادى الثانية

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٦

ثم ولدت ومات ابنها وتزوج رجل آخر بغير اذن سيدها ووكلتها وكيلا آخر غيره
فهل العقد صحيح (اجاب) يتوقف نكاح ام الولد على اذن مولاه او اجازته فان رده
السيد بطل والله تعالى اعلم (سئل) في بكرتيمة قاصرة لها ام فقط زوجها رجل اجنبي
لا آخر غير كفؤ لها وبدون مهر المثل في حال غيبة امها فهل لا يكون هذا النكاح صحيحا
ولها فسخ النكاح فور بلوغها (اجاب) لا يملك غير الاب والمجد تزويج الصغيرة من
كفؤ بدون مهر المثل كما لا يملك الاجنبي ذلك مطلقا فنكاح القاصرة المدكورة على
الوجه المسطور غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة لها اخ قاصر ولها عم
بالغ عاقل زوجها وعم اخ القاصر وبعد مدة تزويجها على سنت سنين ادعى الاخ انه
كان بالغ في زمن العقد عليها يريد بذلك فسخ العقد فهل لا يكون له ذلك حيث وجدت
بيدته انه كان قاصرا وقت العقد (اجاب) للعم العاصب تزويج بنت اخيه من كفؤ بمهر
المثل حيث لم يثبت ان اخاها العاصب كان بالغاً حاضر او الله تعالى اعلم (سئل) في صغيرة
مطابقة للوطعسها ثلاث عشرة سنة تزوجها ابوها من رجل ودخل بها وبعد مضي ثمانية
اشهر اراد ابوها منعها عن الزوج والسفر بها الى قرية فهل اذا كان العقد والدخول بها
بمصر ودفع مقدم صداقها لا يكون لبيها منعها عن زوجها ولا السفر بها (اجاب) ليس
للأب منع ابنته عن زوجها حيث كانت مطابقة للوطع واوفاهام محل الصداق وكان
قائما بحقوقها الشرعية وليس له أخذها من زوجها والسفر بها والحال هذه والله تعالى
اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة ووكلت رجلا في زواجها واشهدت بيعة على توكلها وقبل منها
الوكالة وزوجها الرجل واذنت له في تزويجها لذلك الرجل فزوجها له على يد بيعة من
المسلمين تشهد بذلك فهل حيث ان الوكيل زوجها لذلك الرجل باذنها وكان كفؤا
لها ومهر المثل يكون العقد صحيحا حيث استوفيت شروط العقد وليس لاحد ان يبطله
(اجاب) اذا وكتت المكافئة رجلا في تزويجها من ذلك الرجل وزوجها الوكيل حسب
أمرها له بذلك صح النكاح وليس لاحد ابطاله بعد صدوره صحيحا من اهله والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له ابن قاصر عقده على بنت اخته شقيقته على مهر معلوم والحال انه
لم يدخل بها الى الآن فهل اذا كان الاب المذكور ررضع من ام من عقده عليها والبنت
المذكورة ررضعت من ام الاب المذكور وتحقق الارضاع يكون العقد المذكور فاسدا
اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يثبت الرضاع بشهادة رجلين او رجل وامرأتين فاذا ثبت
الرضاع بالوجه الشرعي لا يصح النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اتهم في امر
في حكم عليه بالليمان فبعدهت وجهه بنحو ستة اشهر تزوجت امرأته والحال انه لم يحصل منه
طلاق ولا موجب فراق وايضا عندها من المؤمن ما يكفيها ثم حضر بعد الافراج عنه
واراد فسخ ما وقع لبقاء عصمته فهل له ذلك (اجاب) حيث كان نكاح الزوج الاول
ثابتا لا يكون نكاح الثاني صحيحا الا اذا ثبت تطليق الاول وانقضاء عدة المرأة منه والله

تعالی أعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأة فی حال مرضه علی صداق معلوم فی ذمته ثم شفی من مرضه ودخل بها ومکث معها مدة ثم بعد ذلك مرض ومات عنها وعن ورثة غیرها وترك ما یورث عنه شرعاً فهل والحال هذه ینکح صحیحاً ویکون صداقها دیناً یؤخذ من التركة ویکون لها اخذ ما یخصها من التركة بالفریضة الشرعیة (أجاب) للزوجة المذکورة اخذ ما یخصها من تركة زوجها وصداقها حیث لا مانع وثبت نکاحها بالوجه الشرعی والله تعالی أعلم (سئل) رجل سافر من بلده الی بلدة أخرى لقضاء حاجة و بین بلده و بینهما نحو نصف نهار فرز وج ابن اخیه ابنته القاصرة فی غیبه فلما حضر وعلم رده هذا العقد فهل والحال هذه ینصیر هذا العقد باطلا حیث انه لم ینبغ الاقرب مسافة القصر وقد رد عقد الابد (أجاب) للولی الابد ان تزوج بیع بغیبة الاقرب مسافة القصر واختار فی الملتقى ما لم ینتظر الکفو الحاطب جوابه واعتمده الباقی ونقل ابن الکیال ان علیه الفتوی واختاره اکثر المشایخ وصححه ابو الفضل وهو الاقرب الی الفقه وهو الاصح و به کان یفتی الشیخ الامام الاستاذ کما فی حواشی الدر المختار عن البحر فاذا انتقلت الولاية فی النکاح لابن الاخ واستوفی العقد شرائطه نفذ ولا یبطل برده الاب أو یفقد شرطه والله تعالی أعلم (سئل) فی بنت فاصرة عقد علیها عها مع وجود ابیها وهو حاضر فی البلد فلما اطلع علی ذلك لم یجز ولم یرض فهل ینکح العقد باطلا وللاب ان تزوجها غیره خصوصاً والزوج الاول لم یدخل بها ولم یعطها شیاً من الصداق (أجاب) لا ولاية للعلم المذکور فی النکاح بنت اخیه الصغیرة حیث کان ابوها حاضراً بالبلد ولم یوکل اخاه بذلك فاذا تزوجها العلم والحال هذه من کفو بمهر المثل توقف النکاح علی احازة الاب فان احازة نفذوا فلا والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل له ابن اراد أن تزوجه ابنة اخیه فأخبرت امها بانها رضعت من ام الابن نحو شهر وهی مرضیة وانسکرت ام الابن الارضاع فهل اذا شهد بذلك الرضاع رجلان وامراتان وعقد ابو البنت العقد لابن المذکور فی السرخفیه لا ینصح و ینکح العقد فاسداً ولا عبرة بانسکار ام الابن بعد شهادة البینة المذکورة (أجاب) ینبث الرضاع بما ینبث به المال وهو شهادة رجلین او رجل وامرأتین فاذا ثبت الرضاع بالوجه الشرعی لا ینصح النکاح والله تعالی أعلم (سئل) فی قاصر تزوج بنتاً بکراً قاصرة من ولیها بتولية العقد بنفسه مع حضور ابیه مجلس العقد ومشاهدته واجازته له ودفع مقدم الصداق لابنه فهل ینکح العقد صحیحاً نافذاً حیث کان الزوج کفو والمهر المثل واذا دخل بها وعاشرهما مدة ثم اراد اهلها ابطال العقد متعلین بقصر الزوج لا یجایبون لذلك ولا عبرة بة علمهم المذکور (أجاب) لیس لاهل الزوجة ابطال العقد والحال ما ذکر بدون وجه شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأة علی صداق معلوم ودخل بها وعاشرهما مدة اشهر ثم طلقها طلقة واحدة بائنة وبعد مدة عقد علیها ثانیاً بحضرة بینة شرعیة وبعد الدخول بها

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

شعبان

٧

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

رمضان

١٠

سنة رمضان

ينحو شهر وزيادة مات عنه وعن بنت من غيره وتركت ما يورث عنها شرعا فإراد الزوج
 اخذ ما يخصه من تركتها بالفرضة الشرعية فمعتة البنت المذكورة منسكة للعقد
 الثاني فهل إذا كان العقد الثاني ثابتا لا عبرة بانكارها ويكون للزوج اخذ نصيبه
 من تركتها بالفرضة الشرعية (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي نكاح الرجل
 المذكور الثاني للمرأة المذكورة مستوفيا شرائط الصحة وماتت وهي على عصمتها يكون له
 اخذ ما يخصه بطريق الميراث من تركتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 تزوج امرأة ودخل بها وعاشا مدة ثم سافرا الى المحروسة وتركها في منزله وهي على
 عصمتها وغاب مدة نحو سنتين وهو يرسل لها ما تحب اجته من النفقة ولم يقع منه طلاق لها
 فهل اذا حضر من غيبته ووجدها تزوجت غيره يكون العقد الثاني باطلا وتكون باقية
 على عصمة زوجها الاول اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي ويفرق بينها وبين من تزوجت
 به بدون وجه شرعي واذا تعللت بالاعسار بالنفقة لا عبرة بتعللها (اجاب) لا يفرق بين
 الزوجين باعسار الزوج عن النفقة وحيث كان نكاح الزوج الاول ثابتا بتاريخ سابق
 على نكاح الزوج الثاني ولم يثبت على الزوج الاول ما يقتضي الفرقة لا يكون النكاح
 الثاني صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ارضعت ولدا اجنبيا من امرأة اخرى
 رضعة واحدة فهل للولد المذكور اذا اراد الزواج بعد بلوغه ان يتزوج انثى من بنات
 المرضعة المذكورة أم لا (اجاب) اولاد المرضعة أخوات للرضيع فلا يحل للرجل
 المذكور تزوج احدى بنات مرضعته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ارضعت
 ولدين اجنبيين كل منهما من امرأة ورجل فهل اذا كان للمرأة المرضعة بنت يجوز لاني
 احدا لولدين المذكورين الذي لم يرتضع من تلك المرأة ان يتزوج تلك البنت (اجاب)
 نعم يحل له التزوج بالبنت المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
 بالغة من البدو المقيمين بمواحي مصر ليست بشريفة زوجها ابن عم ابيها باذنهما من رجل
 اهل علم ليس من البدو المذكورين ولها أقارب أبعد من المزوج منازعون يريدون فسخ
 النكاح فهل يكون النكاح صحيحا وليس للأقارب المذكورين فسخه حيث زوجها
 ابن العم باذنهما ورضاها (اجاب) نعم يكون النكاح صحيحا وليس لأقاربها المذكورين
 فسخ النكاح والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنة القاصر بنتا
 بكر اقصية من ابيها ودفع عنه المهر وأقر أبو الزوج وقت عقدا النكاح بأن ابنة قاصر
 وهو وليه وبعد مضي مدة ادعى أبو الزوج ان ابنة كان وقت عقدا النكاح له بالغا يريد
 بذلك ابطال النكاح والرجوع بما دفعه من المهر لابي الزوجة فهل لا يقبل منه ذلك
 ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية (اجاب) اذا كان الزوج قاصرا وقت
 تزويج ابنته له يكون النكاح صحيحا وليس لابيه ابطاله بدون وجه شرعي وان تحقق
 انه كان بالغاً وقت تزويج ابنته له فان ثبت اذنه لا ييه في التزويج يكون النكاح نافذا

ذى الحجة سنة

١٨ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

محرم ١١ ١٢٧٠

ربيع الاول

٢٠ ١٢٧٠

٢٣ ١٢٧٠

ربيع الثاني

٨ ١٢٧٠

والا يثبت الاذن توقف النكاح على اجازة الابن فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في ذمى أسلم وله زوجة ذمية منعت نفسها وقالت قد انفسخ النكاح بالاسلام فهل لا يكون اسلام الزوج المذكور موجبا لفسخ النكاح وتبقى زوجته المذكورة على عصمتها ويحل له وطؤها وتجبر على الإقامة معه حيث كانت كتابية (أجاب) اذا أسلم زوج الكتابية بقي النكاح وتجب الزوجة على طاعة زوجها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذمى أسلم وحسن اسلامه وله اولاد قصر مات بعد مضي نحو سنتين من حين أسلم فهل تتبعه اولاده ويحكم باسلامهم تبعاله ويرثون ماتركه بالغريضة الشرعية لاسيما والاولاد المذكورون وقت اسلام ابيهم صغار غير مميزين (أجاب) الولد يتبع خيرا لابيوين ديننا فيحكم باسلام الاولاد المذكورين باسلام ابيهم والحال هذه واذا مات بعد ذلك يرثونه لاتحاد الدين والداد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شرط شرط بنت بكر بالغة رشيدة من ابيها بصدق معلوم لولده القاصر ورضي كل منهما بذلك فعلمت البنت بذلك فلم ترض بتزويجها من ذلك الشخص فهل والحال هذه ليس للاب تزويجها بغير اذنها وبغير اجازتها حيث كانت بالغة رشيدة (أجاب) لا تجبر البكر البالغة على النكاح وتتوقف صحة نكاحها على اذنها ولو بالسكوت او اجازتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تيب طلقها زوجها وعمرها يزيد عن اثنتي عشرة سنة مقربة بالحيض فوكلت رجلا بعد انقضاء عدتها وبعدها عتافها بالبلوغ بالحيض ان يزوجه من رجل معين كقولها بمهر معلوم هو مهر مثلها فزوجها منه الوكيل المذكور ودخل بها الزوج وعاشا فهل يكون العقد المذكور صحيحا وليس لاحد ان يتعرض له بالفسخ اذا كان الواقع ما هو مسطور والحال انها عاقلة رشيدة (أجاب) نعم والحال ما ذكر وفي الدر المختار وأدنى مدته اى البلوغ له اى الغلام اثنتا عشرة سنة ولها اى للانثى تسع سنين هو المختار وكفى أحكام الصغار فان راعا اى بلغها هذا السن فقلا بلغنا صديقا ان لم يكن بهما الظاهر كذا في هذه في العمادية وغيرها اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت ابن ابن عمه الشقيق لاولى لها غير من العصابة يريد تزويجها من نفسه ولهامة منعت من تزويجها فهل لا يجوز لعمتها منعه من تزويجها بل يكون هو وليها فيتولى طرفي العقد وان لم ترض عمتها والحال انها صغيرة السن والعاصب المذكور كفؤها والمهر مهر مثلها (أجاب) الولاية في انكاح الصغيرة للعصابة بترتيب الارث والولاية للعممة مع وجود العاصب وله ان يزوجه من نفسه حيث كان كفؤا والمهر مهر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في قاصرة يتيمة لم يكن لها عاصب أصلا ولها جدة من قبل الام وخالة فزوجتها الجدة برجل كفؤ وبمهر المثل فأرادت الخالة فسخ النكاح متعلقة بانها مقدمة في الولاية عن الجدة فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ويكون النكاح صحيحا نافذا ولا عبرة بتعللها بذلك (أجاب) الولاية في انكاح الصغير والصغيرة للعصابة بترتيب

الأرث والمحب فان لم يكن عصبية فالولاية للام ثم لام الاب ثم لام الام كما في حاشية العلامة
خير الدين الرملي على البحر وهو الذي انخط عليه كلام الشرنبلالي في احدى رسائله كما
افاده العلامة ابن عابدين في فتاواه وحينئذ فاذا تزوجت الجدة المذكورة الصغيرة من
كفو بمهر المثل ولم يوجد من يقدم عليها لا يكون للخالة فسخ النكاح اذ هي مؤخره عن
أم الام لانها من ذوى الارحام ورتبتهم مؤخره في ولاية النكاح والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل تزوج بنتا بكر اقصية من ابيها على صداق معلوم دفع لا يبيها بعض مقدمه وبعد
الدخول بها وازالة بكارتها ومعاشرته بعض أيام كرهته وذهبت الى دار أبيها والآن
يريد الزوج مطالبة الاب بما دفعه له من المقدم فهل لا يجب له ذلك ويتقرر المهر
بالدخول ولا يجب لالاب على دفع ما قبضه من الزوج بعد الدخول (أجاب) نعم ليس
للزوج مطالبة والد زوجته المذكورة بعد الدخول بها ومعاشرتها بما دفعه من مقدم
صداقها بدون وجه شرعي ويؤثر الاب بدفع ابنته الى زوجها حيث كانت مطيعة للوطء
وكان الزوج قائما بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة يثيمة من
قبل الاب والام ولم يكن لها عاصب ولا ذورحم أمه لا تزوجت زوجها ابيا بغير كفؤ لها
وبدون مهر مثلها ولم يدخل بها الزوج المذكور فهل والحال هذه اذا بلغت البنت
المذكورة وردت النكاح فور بلوغها يرتد بردها وينسخ النكاح المذكور حيث لم
ترض به ولم تجزئه (أجاب) النكاح على الوجه المصور غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عقد على امرأة عقدا فاسدا وسمى لها قدر معلوم من الدراهم ولم يكن كفؤا لها
فهل اذا دخل الزوج المذكور بها يلزمه المسمى أو مهر المثل (أجاب) يجب مهر المثل
في نكاح فاسد وهو الذي فقد شرط من شروط الصحة كشهود بالوطء في القبل لا بغيره
كالخلو لمحرمة وطئها ولم يزد مهر المثل عن المسمى لرضاها بالخط ولو كان دون المسمى
لزم مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة
مع أمها في معيشة واحدة بلغت من العمر أربع عشرة سنة لها أب غائب ببلاد اسلا ببول
وأخ ببلاد السودان والآن خطبها شخص فهل لامها ان تزوجها بكفو ومهر مثل حيث
لم تبلغ وكانت قاصرة ولم يكن هناك من يقدم عليها من جهة الاب (أجاب) للولي
الاب بعد التزوج بعضل الاقرب او غيبته مسافة القصر وقيل ما لم ينتظر الكفو
المخاطب جوابه وقد وقع الاختلاف في تفسير الاب بعد فقيل المراد به الاب بعد من الاولياء
فهو مقدم على القاضي كما صرح به الشمني وعليه اطلاق المتون وقيل المراد بالاب بعد
القاضي دون غيره لان هذا من باب دفع الظلم فاذا تزوجت الام الصغيرة المذكورة من
كفو بمهر المثل ولا ينتظر الكفو جواب الاب قرب وكان ذلك باذن القاضي فهو أولى
خروجا من الخلاف والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغه رشيدة بلغ عمرها سبع
عشرة سنة وزيادة فقرة بالحيف وكلت رجلا اجنيا بأن يزوجه الرجل معين كفؤا بمهر

١٢٧٠

٢٣

جمادى الاولى

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٦

جمادى الثانية

١٢٧٠

٩

جادی الثانية سنة

١١ ١٢٧٠

٢٢ ١٢٧٠

٣٠ ١٢٧٠

رجب ٢ ١٢٧٠

٢ ١٢٧٠

٩ ١٢٧٠

معلوم هو مهر مثلها فهل والحال هذه تجاب لذلك ويكون العقد انذ كور على الوجه
 المذ كور صحيحا فاذ اوليس لاحد من عصبتها التعرض لها بالفسخ حيث كان الزوج
 المذ كور كفؤا لها والمهر مهر مثلها وكانت مطيقة للوطء (اجاب) للبكر البالغة المذ كورة
 التوكيل بعقد نكاحها من كفؤ بمهر المثل وليس لعصبتها فسخه والحال هذه بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في يتيمة لها عم يريد أن يزوجه لابنه القاصر والحال
 ان الابن المذ كور رضع من أمها فهل اذا كان الارضاع ثابتا لايجاب العم لذلك وينع
 من العقد عليها لابنه ولورضع مرة واحدة من أمها والحال هذه (اجاب) الرضاع في وقته
 محرم للنكاح ولو قطرة عندنا فاذا ثبت بالوجه الشرعي ما ذكر لا يصح النكاح والله تعالى
 اعلم (سئل) في اخوين تزوج كل منهما امرأة اجنبية وخلف كل منهما اولاد اذ كورا
 وانا ثامن المرأتين المذ كورتين ولم ترضع كل منهما اولاد الاخرى ثم بعد مدة من السنين
 تزوج كل من الاخوين المذ كورتين بامرأة غيرة الاولى وأنت كل منهما باولاد كذلك
 وارضعت كل منهما اولاد الاخرى فهل يسوغ لاولد المرأتين الاوليين التزوج
 ببعضهما بعضا حيث لم يقع بينهما رضاع محرم (اجاب) نعم يصح النكاح بينهما حيث
 لا مانع اذ يجوز للانسان ان يتزوج بأخت اخيه رضاعا والله تعالى اعلم (سئل) في بالغة
 رشيدة تيب زوجت نفسها لرجل كفؤ بمهر المثل بحضرة بينة اراد وليها فسخ النكاح
 متعللا بأنه لم يكن حاضرا مجلس العقد ولا شيخ البلد كذلك فهل اذا ثبت ان الزوج كفؤ
 وان المهر مهر مثلها يكون العقد صحيحا ولا عبرة بتعلل الولي المذ كور بما ذكر (اجاب) ليس
 لولي البالغة المذ كورة فسخ نكاحها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعلله
 المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك قنا اعتقته وتزوجته على صداق معلوم
 دفع لها ما تعرف تعجيله منه ودخل بها وعاشرهما مدة والآن تريد الطلاق منه بالجبر عليه
 فهل تكون عصمتها بيده خاصة ولا يجبر على طلاقها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية
 (اجاب) اذا وقع النكاح مستوفيا شرائط الصحة لا يجبر الزوج على الطلاق وعلى الزوجة
 طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل طلب زواج قاصرة من ابيها وهو كفؤا لها فقال له الاب زوجتك بنتي فلانة
 القاصرة فقال له الزوج قبلت منك نكاحها لنفسى وهنالك بينة تشهد بذلك فبعد مدة
 من السنين أحضر والد الزوجة فقيها وجدد العقد عليها ثانيا فدفع له الزوج ما تعرف
 تعجيله ثم بعد ذلك ادعى عم القاصرة ان البنت بلغت الآن وان العقد فاسد لعدم
 توكيلها وعقد العم عليها لابنه بدون مسوغ شرعي ولم يدخل بها كل من الزوجين فإ
 الحكم فيما اذا ثبت النكاح الاول بالبينة الشرعية وما الحكم في النكاح الثاني والثالث
 (اجاب) اذا استوفى النكاح الاول شرائط الصحة فلا عبرة بما وقع بعده من النكاح
 الثاني والثالث بدون فسخ تجوز العقد والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها

سنة

رجب

والدها الرجل كقوله وعد عليها له في حال قصرها عقدا صحيحا مستوفي الشروط والاركان
 فهل اذا بلغت القاصرة بعد تزويج ابيها من الرجل المذكور وأرادت أن تفسخ النكاح
 بعد البلوغ لا تجاب لذلك ويمتنع عليها التسخ بعد البلوغ حيث كان المزوج لها والدها
 (اجاب) اذا كان المزوج للصغيرة أبوا ولو بغين فاحش او غير كفؤ لا يكون لها حق
 الفسخ بالبلوغ ويلزم النكاح حيث لم يعرف من الأب سوء الاختيار رجحانة وفسقا وان
 عرف منه ذلك لا يصح النكاح اتفاقا وكذا لو كان سكران فزوجهما من فاسق او شرير أو
 ذي حرفة دنيئة لظهور سوء اختياره فلا تعارضه شقته المظنونة والله تعالى اعلم (سئل)
 في اخوين متزوجين بامرأتين اجنبيتين رزقت كل منهما بأولاد ولم ترضع احدهما
 للآخرى اولادها حتى كبر أولادهما ثم بعد مدة من السنين رزقت احدهما بابن
 والآخرى ببنت فأرضعت احدهما للآخرى ثم مات الولد والبنت المذكوران فهل يسوغ
 للآخرين المذكورين تزويج اولادهما الذين لم يقع بينهما رضاع (اجاب) نعم يصح
 النكاح بينهما حيث لا مانع اذ يجوز للانسان ان يتزوج بأخت اخيه رضاعا والله تعالى
 أعلم (سئل) في صغيرة تزوجتها امها رجلا بغير حضور ولي عاصب وبغير اذنه ولم يدخل
 بها الزوج وفور بلوغها اختارت الفسخ فهل اذا حكم القاضي بالفسخ مع حضور الزوج
 واختيارها يكون لها ذلك (اجاب) على فرض صحة النكاح يكون لها خيار الفسخ
 بالبلوغ حيث لم يكن المزوج أباً أو جداً أو يبطل خيار البكر بالسكوت عالمة بأصل
 النكاح ولا يمتد الى آخر المجلس ولا تعذر بالجهل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
 بالغة لها اب خطبها رجل كقوله يريد العقد عليها فامتنع الاب من اجابته ويريد أن
 يزوجه لابن اخيه بغير رضاها فهل اذا وكلت البنت المذكورة رجلاً اجنبياً في العقد
 عليها على من خطبها مع وجود ابيها وعمها تجاب لذلك شرعا ويكون العقد صحيحا نافذا
 حيث كان الزوج كفؤا والمهر المهر المثل (اجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح ولها
 ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل بدون رضا الولي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
 قاصرة لها اب زوجها لابن قاصر يتيم لا اب له ولا جد فتولي قبول العقد له رجل اجنبي
 بدون ولاية شرعية له عليه مع وجود عم ابيه بالبلد وعدم حضوره مجلس العقد ولم يدخل
 بها الى الآن فهل تتوقف صحة العقد على اجازة عم ابيه ان اجازته نفذ وان رده بطل او
 يكون فاسدا حيث لا ولي سواه (اجاب) نعم يكون النكاح الصادر من الاجنبي موقوفا
 على اجازة الولي المذكور حيث كان المهر مهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له بنت بكر مراهقة من مطلقة دون البلوغ تزوجها ابوها رجل وعقده عقدا النكاح
 عليها فارادت امها المطلقة المتزوجة بغيره ابطال عقد النكاح الذي عقده ابوها البنت
 المذكورة بدون وجه شرعي فهل اذا استوفى النكاح شرائطه يكون نافذا ولا يكون لها
 معارضة الاب في ذلك والمحال هذه (اجاب) اذا صدر النكاح مستوفيا شرائط الصحة

٣٠

١٢٧٠

شعبان

٩

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

شوال

٦

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

سؤال	سنة	جواب
٢١	١٢٧٠	لا يكون لأحد فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة سافر والدها وتركها مودة من السنين وتريد تلك البنت الزواج برجل فهل لها أن تقيم وكيلًا في عقد نكاحها حيث لا مانع من ذلك سيما وهو كفؤها (أجاب) ينفذ نكاح الحرة المكفأة بالأرض الولي إذا كان الزوج كفؤًا والمهر المثل وحينئذ فلا يشترط حضور الأب ويكون له التوكيل بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة زوجت نفسها الرجل كفؤًا بمهر المثل ودفع لها ما تغورف تحميلة ودخل بها وعاشا مودة من السنين والآل تريد امرأة كانت ربتها وهي صغيرة منعها من زوجها فهل والحال هذه لا تجاب المرأة المذكورة لذلك حيث كان الزوج قائمًا بحقوقها الشرعية (أجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عاقل بالغ حر مسلم الأصل سب الله تعالى وسب دين زوجته ومذهبها بقول صريح فهل إذا أثبتت الزوجة ذلك بالبينّة العادلة في وجه الزوج المذكور لدى الحاكم الشرعي تبين منه زوجته ويصير طلاقًا بائنًا ويكون له العقد على زوجته المذكورة بمهر برضاها أم لا (أجاب) نعم يكون بذلك برتد أو ارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال لا ينقص عدد الطلاق وتقبل توبته إذا كفر بسب الله تعالى ويكون له العقد على زوجته بعد التوبة إن رضيت بتبديده والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لآخر وهي بالغة وبكر ولم يستأذنها في عقد النكاح فهل يكون العقد موقوفًا على أذنها وليس للأب جبرها على النكاح من غير أذنها ويمنع الزوج من الدخول بها والحال هذه (أجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح فيوقف عقد النكاح على أذنها أو إجازتها فإذا بلغها النكاح بعد صدوره من الأب بدون أذنها فسكتت أو ضحكت غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت بلا صوت فهو إجازة له حيث كان الخبر هو الولي أو رسوله أو فضولي عدل وكذا إذا استأذنها الولي فوجد منها ما ذكر كان ذلك أذنًا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة عقد لها والدًا على رجل بغير أذنها وبغير إجازتها ولم يدخل بها الزوج فلما علمت بالنكاح ردت ولم تجزئه فهل والحال هذه يكون العقد المذکور موقوفًا على إجازتها أم لا (أجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح فاذا زوجها وإيها بغير أذنها قبلها النكاح فردته فورًا ارتد وان سكتت أو إجازته صريحًا نفذ والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يتيمة ولم يكن لها عاصب موجود زوجها أمها أبو كالة ابن خالتها في العقد لرجل بمهر معلوم من كفؤ وبمهر المثل فدخل بها الزوج ومكثت عنده مدة من السنين قبل البلوغ وبعده ولها أولاد أو ولدان غائبون فوق مسافة القصر فهل والحال هذه يكون العقد صحيحًا إذا أراد أولاد أو ولدان لم يطل العقد لا يجابون لذلك (أجاب) إذا زوجت الأم اليتيمة مع غيبة وليها العصبية مسافة القصر من كفؤ بمهر المثل نفذ النكاح وليس للأقرب فسخه حيث وقع صحيحًا بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
٢٢	١٢٧٠	أحد الزوجين فسخ في الحال لا ينقص عدد الطلاق وتقبل توبته إذا كفر بسب الله تعالى ويكون له العقد على زوجته بعد التوبة إن رضيت بتبديده والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لآخر وهي بالغة وبكر ولم يستأذنها في عقد النكاح فهل يكون العقد موقوفًا على أذنها وليس للأب جبرها على النكاح من غير أذنها ويمنع الزوج من الدخول بها والحال هذه (أجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح فيوقف عقد النكاح على أذنها أو إجازتها فإذا بلغها النكاح بعد صدوره من الأب بدون أذنها فسكتت أو ضحكت غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت بلا صوت فهو إجازة له حيث كان الخبر هو الولي أو رسوله أو فضولي عدل وكذا إذا استأذنها الولي فوجد منها ما ذكر كان ذلك أذنًا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة عقد لها والدًا على رجل بغير أذنها وبغير إجازتها ولم يدخل بها الزوج فلما علمت بالنكاح ردت ولم تجزئه فهل والحال هذه يكون العقد المذکور موقوفًا على إجازتها أم لا (أجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح فاذا زوجها وإيها بغير أذنها قبلها النكاح فردته فورًا ارتد وان سكتت أو إجازته صريحًا نفذ والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يتيمة ولم يكن لها عاصب موجود زوجها أمها أبو كالة ابن خالتها في العقد لرجل بمهر معلوم من كفؤ وبمهر المثل فدخل بها الزوج ومكثت عنده مدة من السنين قبل البلوغ وبعده ولها أولاد أو ولدان غائبون فوق مسافة القصر فهل والحال هذه يكون العقد صحيحًا إذا أراد أولاد أو ولدان لم يطل العقد لا يجابون لذلك (أجاب) إذا زوجت الأم اليتيمة مع غيبة وليها العصبية مسافة القصر من كفؤ بمهر المثل نفذ النكاح وليس للأقرب فسخه حيث وقع صحيحًا بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
٢٦	١٢٧١	سئل في رجل زوج بنته لآخر وهي بالغة وبكر ولم يستأذنها في عقد النكاح فهل يكون العقد موقوفًا على أذنها وليس للأب جبرها على النكاح من غير أذنها ويمنع الزوج من الدخول بها والحال هذه (أجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح فيوقف عقد النكاح على أذنها أو إجازتها فإذا بلغها النكاح بعد صدوره من الأب بدون أذنها فسكتت أو ضحكت غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت بلا صوت فهو إجازة له حيث كان الخبر هو الولي أو رسوله أو فضولي عدل وكذا إذا استأذنها الولي فوجد منها ما ذكر كان ذلك أذنًا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة عقد لها والدًا على رجل بغير أذنها وبغير إجازتها ولم يدخل بها الزوج فلما علمت بالنكاح ردت ولم تجزئه فهل والحال هذه يكون العقد المذکور موقوفًا على إجازتها أم لا (أجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح فاذا زوجها وإيها بغير أذنها قبلها النكاح فردته فورًا ارتد وان سكتت أو إجازته صريحًا نفذ والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يتيمة ولم يكن لها عاصب موجود زوجها أمها أبو كالة ابن خالتها في العقد لرجل بمهر معلوم من كفؤ وبمهر المثل فدخل بها الزوج ومكثت عنده مدة من السنين قبل البلوغ وبعده ولها أولاد أو ولدان غائبون فوق مسافة القصر فهل والحال هذه يكون العقد صحيحًا إذا أراد أولاد أو ولدان لم يطل العقد لا يجابون لذلك (أجاب) إذا زوجت الأم اليتيمة مع غيبة وليها العصبية مسافة القصر من كفؤ بمهر المثل نفذ النكاح وليس للأقرب فسخه حيث وقع صحيحًا بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
٧	١٢٧١	سئل في رجل زوج بنته لآخر وهي بالغة وبكر ولم يستأذنها في عقد النكاح فهل يكون العقد موقوفًا على أذنها وليس للأب جبرها على النكاح من غير أذنها ويمنع الزوج من الدخول بها والحال هذه (أجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح فيوقف عقد النكاح على أذنها أو إجازتها فإذا بلغها النكاح بعد صدوره من الأب بدون أذنها فسكتت أو ضحكت غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت بلا صوت فهو إجازة له حيث كان الخبر هو الولي أو رسوله أو فضولي عدل وكذا إذا استأذنها الولي فوجد منها ما ذكر كان ذلك أذنًا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة عقد لها والدًا على رجل بغير أذنها وبغير إجازتها ولم يدخل بها الزوج فلما علمت بالنكاح ردت ولم تجزئه فهل والحال هذه يكون العقد المذکور موقوفًا على إجازتها أم لا (أجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح فاذا زوجها وإيها بغير أذنها قبلها النكاح فردته فورًا ارتد وان سكتت أو إجازته صريحًا نفذ والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يتيمة ولم يكن لها عاصب موجود زوجها أمها أبو كالة ابن خالتها في العقد لرجل بمهر معلوم من كفؤ وبمهر المثل فدخل بها الزوج ومكثت عنده مدة من السنين قبل البلوغ وبعده ولها أولاد أو ولدان غائبون فوق مسافة القصر فهل والحال هذه يكون العقد صحيحًا إذا أراد أولاد أو ولدان لم يطل العقد لا يجابون لذلك (أجاب) إذا زوجت الأم اليتيمة مع غيبة وليها العصبية مسافة القصر من كفؤ بمهر المثل نفذ النكاح وليس للأقرب فسخه حيث وقع صحيحًا بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

ربيع الاول

١٢٧١

١

١٢٧١

١٩

حرر لي توفي عن بنت قاصرة فزرو جهابعض الامراء من عبده معتق جبراعليها وعلى
عصبتها او دخل بها العبد المذكور وبعد ان بلغت البنت المسذكورة ردت النكاح
واشهدت بنفسه وعدم رضاها وقبولها للنكاح وخرجت حال بلوغها من داره وذهبت
الى دار بعض عصبتها فهل يفسخ النكاح بعد ان ردت في حال بلوغها أم لا بد من فسخ
القاضي أم لم ينعقد النكاح أصلاً وهل لو ادعى الزوج ان بعض ابناء عمها رضى بنكاحها
منه وأقام بيعة تشهد له بذلك يبقى النكاح على حاله ولا يفسخ بردها واشهادها على
فسخه حال بلوغها وباقي عصبتها غير راضين بنكاحها من المعتق أم لم ينعقد أصلاً لعدم
الكفاة (أجاب) على فرض ان المزوج لتلك القاصرة وليها وهو غير الاب والجد وكان
الزوج غير كفؤاً أو كان بدون مهر المثل بغبن فاحش لا يصح النكاح أصلًا حيث
تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أمة زوجها العبد المملوك
له ودخل بها العبد ثم بعد ذلك خرج العبد المذكور عن طاعة سيده ويريد أخذ زوجه
من بيت سيده فهل لا يجب لذلك وليس له أخذ زوجه الأمة من بيت سيدها جبراعن
السيد وليس على السيد تسليمها له (أجاب) ليس للعبد المذكور أخذ الأمة المملوكة من
بيت سيدها جبراعنه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عبداً وأمة
وهما في الرق فزوج الأمة للعبد وجعل لها مهر أم قدر في ذمة السيد المذكور وتولى
العقد الاثنين والحال انهما في الرق ثم بعد ذلك اعتق السيد الجارية وأبقى العبد في الرق
فهل والحال هذه يكون للجارية فسخ النكاح بنفسها أو بالرفع الى القاضي (أجاب) نعم
يثبت للأمة البالغة خيار العتق فلها فسخ النكاح اذا عتقت ولا يشترط لتلك الفرقة
قضاء القاضي بخلاف خيار البلوغ ولا يشترط فيه الفورية بل يمتد الى العلم به فتعذر
بالجهل ولا يبطل بالسكوت الى آخر المجلس بل يمتد اليه بخلاف خيار البلوغ في حق البكر
ويبطل خيار العتق بالقيام عن المجلس كالخيرة أي بعد العلم بخلاف خيار البلوغ في حق
الثيب والغلام فإنه لا يبطل به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بكرًا بالغة تخدم
عنده لرجل بدون اذنها ورضاها بعد ان استأذنها في ذلك ولم ترض فهل لا يكون النكاح
والحال هذه نافذاً عليها حيث كانت أجنبية بالغة ولم يكن له عليها ولاية أصلاً (أجاب) نعم
يتوقف النكاح المذكور والحال هذه على اجازتها فان اجازته نفذ وان ردت بطل والله
تعالى أعلم (سئل) في ذمي أسلم وحسن اسلامه بين الخاص والعام واشتهر ذلك
لكل الانام وله ابنتان قاصرتان وزفتاه وهو في دين النصرانية ثم بعد مدة سنيين مات
فأرادت والدة البنتين المذكورتين ادخالهما في دين النصرانية والحال انهما لا يعقلان
ان النجاة في الاسلام وافلاك في غيره فهل اذا رفع أمرهاتين البنتين الى فاض أو نائبه
وحكم باسلامهما بالنبعية لا شرف أبويهما ديناً يكون حكمه ماضياً ولا يعارض في ذلك
وما يلزم المتعرض ان كان مسلماً وماذا يلزم المتعرض ان كان ذمياً (أجاب) نعم يحكم

٢١ ١٢٧١

ربيع الثاني

٨ ١٢٧١

٢٦ جادى الاول ١٢٧١

١ ١٢٧١

٥ ١٢٧١

٩ ١٢٧١

باسلام البنتين الصغيرتين باسلام أبيهما تبعاله و يكون المحكم بذلك ماضيا ولا يعارض
 في ذلك بدون وجه شرعى وقد صرح علماؤنا بان الولد يتبع خيرا الابوين دينافيه يكون
 مسلما باسلام أحدهما والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة شريرة عقد عليها
 رجل أجنبي لرقيقه ولها أولاد دعم غائبون أقل من مسافة القصر ودخل بها الرقيق ولم
 يدفع لها حال الصداق فهل اذا بلغ ذلك أولاد العلم حال حضورهم يكون لهم فسخ العقد
 (اجاب) العتد الصادر من الاجنبى على القاصرة المذكورة رقيقة باطل ان كان الواقع
 ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه رجل تزوج
 بامرأة وهى مريضة والذى عقد العقد على الرجل المذکور رجل أمى ثم بعد ثلاثة أيام
 من حين التزوج ماتت فهل يكون العقد المذکور صحيحا نافذا و يأخذ الرجل ما يخصه
 بجهة الارث (اجاب) نعم يرث منها حيث زوجت نفسها منه وهى تعقل ولو فى مرض الموت
 اذا صدر العقد مستوفيا شرائط العدة والله تعالى أعلم (سئل) في بنت يثيمة قاصرة
 لها أم وصى عليها زوجها أمهال رجل كفؤ بمهر المثل ودخل بها الزوج ومكثت معه
 أربع سنين بلغت فيها ورضيت بالزوج ولها ابن ابن عم غائب فوق مسافة القصر فهل
 والحال هذه يكون العقد صحيحا نافذا اذا أراد ابن العم ان يفرق بينهما لايجاب
 لذلك (اجاب) نعم لايجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال ولم يوجد جديلا
 العقد حال وقوعه من يقدم على الام من الاولياء قد فسخ العقد والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة زوجت نفسها لرجل غير كفؤ لها فهل للعاصب فسخ نكاحها ويمكن من ذلك
 (اجاب) ينفذ نكاح حرمة مكافاة بلارضاولى وله اذا كان عصبية الاعتراض في غير الكفو
 فيفسخه القاضى ما لم يسكت الولي حتى تلد منه وألحق الحبل الظاهر بها وبقى في غير
 الكفو بعدم جوازه أصلا فساد الزمان فعلى المفتي به اذا تحقق عدم الكفاءة يكون
 النكاح فاسدا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة زوجها أبوها المعروف
 منه سوء الاختيار مجانة وفسق الرجل غير كفؤ لها بغبن فاحش وبدون مهر مثلها فهل
 والحال هذه اذا بلغت البنت القاصرة المذكورة وفسخت النكاح المذکور فور بلوغها
 لدى نائب قاضى جهتهم ينفذ النكاح المذکور بفسخها أم لا (اجاب) اذا تحقق ان
 الاب المزوج ابنه الصغيرة بغير كفؤ وبغبن فاحش سئ الاختيار مجانة وفسق لا يصح
 النكاح المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة عمرها يزيد عن خمس
 عشرة سنة زوجها عمها بعد موت أبيها لرجل أجنبي بغير اذنها واجازتها حين علمت
 بالنكاح المذکور ردت فور علمها به فهل والحال هذه يكون النكاح المذکور
 موقوفا على اجازتها فان اجازته صريحاً نفذ وان ردت بطل (اجاب) اذا زوج الولي البكر
 البالغة بغير اذنها قبل علمها بالنكاح فسدت أو ضحككت غير مستترثة أو تبسمت أو بكت
 بلا صوت يكون اجازة للنكاح ان علمت بالزوج والمهر وان ردت فور علمها بطل

النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في شيمة بكر لها أم ولها أعمام فربتها أمها في حجرها فخطبها رجل كفؤا لها فنعها الأعمام من التزوج كراهة في أمها والآل بلغت رشيدة منذ سنتين فهل لها أن توكل في عقد لها من تشاء حيث كانت بالغة رشيدة والخاطب كفؤا والمهر والمهر المثل ولا يكون للأعمام منعها من ذلك لغرض أنفسهم (أجاب) نعم يكون للبنت ذلك إن كان الأمر كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر عقد لها أبوها على رجل كفؤ بمهر المثل على صداق معلوم على أنها قاصرة ومع ذلك علمت بالعقد والمهر والزواج وورثت وسكتت ولم ترد النكاح فبعد مضي نحو ست سنين طالب الزوج الدخول بها ففصل بينهما منافسة فأغرى الأب البنت على أن تدعى أنها كانت بالغة وقت العقد ولم تاذن والحال أنها مترددة على دار الزوج عالمة بالزوج والعقد والمهر وسكتت ولم تردده فهل يكون العقد صحيحا نافذا ولا يكون لما رده الآن إذا ثبت ما ذكر (أجاب) إذا فرض بلوغ البكر حال عقد أبيها نكاحها من الكفو المذكور بمهر المثل وكان ذلك بدون إذنها ابتداء ثم بلغها النكاح من الولي المذكور أو رسوله أو عدل فضولي فسكتت مختارة عالمة بالزوج والمهر نفذ نكاحها وإن ردت فو رعلمها بطل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة ثيب رشيدة أرادت التزوج برجل أجنبي ولها أخوة أشقاء امتنعوا من تزويجها له فوكلت رجلا أجنبيا عقد لها عليه وهو كفؤا لمهر المثل فهل والحال هذه يكون العقد صحيحا نافذا وليس لأخوتها منعها من ذلك (أجاب) نعم يكون لها أن تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل وأن توكل بذلك بدون رضا الأولياء إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة بكر وكنت زوج أمها في زواجها لرجل فزوجها الوكيل من رجل كفؤا بمهر مثلها وأقامت معه مدة أقامته بالمحرسة ثم أراد السفر إلى بلد به المدينة المنورة فرضيت زوجته المذكورة بالسفر معه ورضيت أمها بذلك أيضا فتعرض لها زوجها أمها الوكيل لها في العقد ومنعها عن السفر مع زوجها فرفضت أمها إلى الحاكم الشرعي وفسخت وكالته وطلبت من القاضي منع زوجها أمها عن التعرض لها حيث أنها راضية مختارة بالسفر مع زوجها وإن زوجها مأمون عليها فنع القاضي زوجها أمها عن التعرض لها بوجه من الوجوه وإنها تتوجه مع زوجها حيث شاءت وحكم القاضي بذلك بحضور رجلة من المسلمين فهل حكم القاضي بذلك موافق للوجه الشرعي وليس لزواج أمها الوكيل معارضتها ومنعها من السفر معه بوجه من الوجوه أم له منعها عن السفر مع زوجها ولو رضيت بالسفر معه حيث أنه كان وكيلًا بالعقد ولا يلتفت إلى فسخاها كالته أو عدمه (أجاب) ليس للوكيل المذكور ومنع الزوجة من السفر مع زوجها حيث كان ذلك برضاها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والوكيلة لا أثر لها في ذلك وقد انقضت بالعقد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ولم يدخل بها فآخبرته أمه أنها

١٢٧١

١٥

جمادى الثانية

١٢٧١

٢٠

شعبان

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

سنة	شعبان
١٢٧١	١٣
١٢٧١	١٣
١٢٧١	٢٠
١٢٧١	رمضان
١٢٧١	٨

أرضعتها فصدقها الزوج على ذلك فهل والحال هذه يكون النكاح المذكور فاسدا ولا مهر لها إذا ثبت ما ذكر (أجاب) نقول في حواشي الدر عن الهندية لو تزوج امرأة فقالت امرأة أرضعتكم فهو على أربعة أو وجهه أن صدقها ففسد النكاح ولا مهر لها إن لم يدخل بها وإن كذباها فالنكاح بحاله أسكن إذا كانت عدلة فالتزعم أن يفارقها كذا في التهذيب ثم قال وإن صدقها الرجل وكذبها ففسد النكاح والمهر بحاله وإن صدقها وكذبها الرجل فالنكاح بحاله ولكن لها أن تحلفه ويفرق إذا نكل اه والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة عاقلة رشيدة مقررة بالحيض شريفة مقيمة عند أمها وجدها أي أمها أرادت التزوج برجل شريف كقولها مهر المثل ولها أب منعها من الزواج فأرادت أن توكل جد لها المذكور وأن يعقد لها على الرجل المذكور فهل والحال هذه تجاب لذلك حيث كان الزوج المذكور كفؤا لها والمهر مهر المثل وليس لابيها منعها من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لها ذلك إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة دخل بها وعاشرهما مدة من السنين ثم تزوج المذكور رآه في بلدة أخرى لتجارة وترك لها نفقة تكفيها نحو سنة وزيادة ثم بعدت وجهه بستة أشهر توجهت إلى فقيهه وفسخت نكاحها وتزوجت برجل آخر والحال أن زوجها الغائب المعلوم الجهة لم يتبع منه طلاق قبل سفره ولا بعده ولم يول كل أحد في طلاق زوجته المذكور مدة غيبته فهل يكون النكاح الثاني غير صحيح وتكون باقية على عصمة زوجها الأول (أجاب) إذا كان الواقع ما هو مسطور لا يصح النكاح الثاني وتكون باقية على عصمة الزوج الأول حيث لم تتحقق فرقة بينهما بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة وكلت أباها في العقد عليها من رجل كقولها فقد علمها من الرجل المذكور ودخل بها وعاشرهما مدة من السنين ثم مات الزوج المذكور وتزوج بها آخر ودخل بها وعاشرهما مدة من السنين ثم مات الزوج الثاني وتزوجت بثالث ودخل بها وعاشرهما مباشرة الأزواج مدة والآن قام رجل يدعى على المرأة بأنه تزوجها من أبيها قبل تزوجها من الرجل الأول والحال أن المدعى المذكور حاضرا موجودا بالبلد ساكت وقت العقود المذكور ولم يدع ولم ينزع مدة تزيد على خمس عشرة سنة من غير مانع شرعي يمنع من الدعوى ولا عذر وأراد أن يقيم على ذلك بينة كانت حاضرة بالبلد غير غائبة عالمة بتزوج المرأة المذكور وبازواجه المذكورين ومعاشرتهم لها معاشرة الأزواج واحد بعد واحد بلا عذر لهم في تأخير الشهادة هذه المدة الطويلة ولا تأويل لهم في ذلك فهل إذا كان الواقع ما هو مسطور لا تسمع دعوى الرجل المذكور بعدمضي هذه المدة على الوجه المزبور ولا تقبل شهادة البينة لتأخيرهم شهادة الحسينة هذه المدة بلا عذر ولا تأويل ولا يقضى بزوجة المرأة المذكور للمدعى المذكور والحال هذه (أجاب) نعم لا يقضى بزوجة المرأة المذكور للمدعى لعدم سماع

دعواه والحال هذه وعدم قبول شهادة الشهود المذكورين لعدم سماع الدعوى اذ هي
 مترتبة عليها لو قلنا انها ليست من شهادة الحسبة لكن الذي صرح به السيد الطحطاوى
 في كتاب الشهادات ان النكاح مما تقبل فيه الشهادة حسبة فترد هذه الشهادة أيضا
 للتأخير كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة تزوجت برجل
 كفو لها وبمهر المثل وأجرى شخص بينهما عقد النكاح وهو يحسنه فهل اذا حصل
 التعرض من قاضى بلد الزوجين يريد ابطال النكاح بغير مسوغ شرعى بل بمجرد عدم
 دفع المصداق له يزعم ان النكاح باطل وقد توفرت شروط العقد وانتقت موانعه وجرى
 على يد من يحسنه يكون نافذا شرعا وماذا يترتب على القاضى الذى يحصل منه ذلك
 (اجاب) النكاح على الوجه المسطور صحيح نافذ لا يتوقف على رضا الولي وليس لاحد
 التعرض لا بطلاله بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت عم
 أراد أن يتزوج بها فافتنعت أمها من ذلك متعللة بان اخوته رضعت من لبنها وانها
 تحرم عليه بسبب ارضاع اخوته فهل والحال هذه لا تحرم عليه برضاع اخوته ويسوغ
 له أن يتزوج ببنت عمه المذكورة حيث لم يرضع من أمها أصلا ولم ترضع البنت من
 ام ابن عمها المذكور (اجاب) لا تحرم بنت العم على ابن عمها المذكور بكونها اختا
 لا اخوته من الرضاع والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بلغت سنها عشر سنوات فاكثرت عقد
 عليها عمها الاب لابنه بمهر المثل وزيادة متولى بطرفي العقد بقوله زوجت بنت أخى فلانة
 من ابني فلان بحضرة بينة فهل يكون العقد صحيحا حيث لا عاصب لها سواء وكانا قاصرين
 وليس لاهلها الاعتراض ويكون للعم ضمها اليه حيث يخاف عليها الفساد (اجاب)
 اذا كان النكاح المذكور من كفؤ بمهر المثل نفذ ولا يتوقف على رضا الام والحال ما ذكر
 والا فلا وقد صرحوا بانه يتولى طرفي النكاح واحد بايجاب يقوم مقام القبول في خمس
 صور منها ان يكون وليا من الجانبين كما هنا بأن يقول زوجت ابني بنت أخى والله تعالى
 أعلم (سئل) في بنت قاصرة لها أخوان قاصران ولها اب غائب فوق مسافة القصر ولها عم
 شقيق اراد رجل ان يتزوج بالقاصرة المذكورة من عمها المذكور وهو كفؤ لها وان يجعل
 لها مهر امهر المثل وزيادة والزواج المذكور لم ينتظر جواب ابى القاصرة في تزويجها له
 فهل والحال هذه يكون للعم المذكور أن يزوج البنت المذكورة للرجل المذكور حيث
 كان كفؤا لها والمهر بمهر المثل (اجاب) للابعد من الاولياء التزوج من كفؤ بمهر المثل
 بغية الا قرب مسافة القصر حيث لا ينتظر الجواب الاقرب والله تعالى أعلم
 (سئل) في قاصرة يتيمة من الاب والام بلغت سنها تسع سنين فاكثرت ولها عم شقيقة وجد
 من قبل امها فارادت العممة ان تزوج بنت اخيها بكفؤ بمهر المثل فهل والحال هذه تجاب
 لذلك وتقدم العممة على جد الصغيرة من الام وليس له معارضتها في ذلك بدون مسوغ
 شرعى (اجاب) الجد العاصد وهو أبو الام مقدم في ولاية النكاح على العممة نعم للابعد

١٢٧١

٨

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٨

ذى القعدة

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٦

من الاولياء ولومن ذوى الارحام التزوج من كفؤ بمهر المثل بعض الاقرب لكن في
 القهستاني عن الغياثية لو لم يزوج الاقرب فزوج القاضى واعتمده الشرنبلالى وجعله
 المنقول في عباراتهم كما في الدر وحواشيه للطحطاوى والله تعالى اعلم (سئل) في بنت
 بكر بالغعة عقد لها بمهر على رجل في غيبته من غير اذنها ورضاها فهل اذا حضرت من
 غيبته واعلمت بالعقد ذهبت الى قاضى البلد فور العلم وردت العقد مع حضور من عقد
 لها عليه قبل الدخول بها يرتد بردها ولا تجبر على الدخول عليه اذا ثبت ما ذكر (اجاب)
 اذا زوجهما الولي بغير اذنها ثم علمت بالنكاح فان رده فوره فلهما بطل وان سكنت عن
 رده مختارة او فحسكت غير مستهزئة او تبسمت او بكت بلا صوت فهو اجازة ان علمت
 بالزوج وبالمهر على قول فيبطل خيارها بالسكوت حيث كانت بكرا ولا يمتد الى آخر
 المجلس فليس لها الرد بعد الذهاب اذ لم يوجد منها رد فور علمها قبله والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة بالغعة عاقلة رشيدة زوجها أبوها الرجل بغير اذنها وبغير اجازتها في ذلك ولم
 يدخل بها الزوج المذكور فحين بلغها النكاح أبيها المذكور رده فوره فلهما
 ولم تجزها فهل والحال هذه يرتد النكاح المذكور بردها (اجاب) اذا زوج الاب ابنته
 البالغة العاقلة بغير اذنها ابتداء توقف نفاذ انكاحها على اجازتها فان كانت بكرا فبطل
 الخبر ففحسكت غير مستهزئة أو سكنت عن رده مختارة عالمة بالزوج والمهر كان ذلك اذا
 وان كانت ثيبا فلا بد في الاجازة من القول أو الفعل الذي يدل على الرضا كطلب المهر
 أو النفقة أو التمكين من الوطء وان رده يرتد سواء كانت بكرا أو ثيبا والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل توكل لاخته في قبول النكاح فقط فتوفي الموكل فطلبت الزوجة
 مؤخر صداقها من الوكيل فهل اذا وجد الزوج تركته تأخذ صداقها منها أم لها الرجوع
 على الوكيل في أخذ مؤخر الصداق (اجاب) لا لمطالبة للزوجة المذكورة بمهرها من
 وكيل الزوج في النكاح فقط بدون كفالة شرعية عن موكله في ذلك اذ هو سفير محض
 لا ترجع الحقوق اليه فيتعلق المهر بذمة الزوج والحال هذه فيؤخذ من تركته والله
 تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغعة عاقلة رشيدة لا عاصب لها زوجتها وبغير اذنها
 كفو لها وبدون مهر مثلها بغير اذن البكر المذكور رده فوره فلهما بطل
 ذلك ولم يدخل الزوج المذكور بها فحين بلغها النكاح المذكور للرجل المذكور
 رده فوره فلهما ولم تجز النكاح المذكور فهل يرتد النكاح المذكور بردها ويكون
 العقد موقوفا على اجازتها ان اجازته نفذ وان رده بطل حيث كان الزوج حاضرا بالبلد
 (اجاب) اذا لم تسكن الام وكيلة عن بنتها المذكورة في النكاح يكون موقوفا على اجازة
 البنت المذكورة فان رده بطل والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة بكر
 لها أب غائب فوق مسافة القصر ولها أم حاضرة أرادت الام أن تزوج بنتها المذكورة
 لرجل كفؤ لها وبمهر المثل ولم ينتظر الكفو المذكور جواب أبيها الغائب فهل والحال

١٢٧١

٢٠

١٢٧٢

محرم
٧

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢٧

هذه يسوغ للام أن تزوج بنتها المذكورة للرجل المذكور ويكون العقد صحيحا نافذا (أجاب) للابعد التزويج من كفؤ بمهر المثل لغيبه الا قرب مسافة القصر حيث لا ينتظر الكفؤ جواب الا قرب وعليه فاللام المذكورة تزويج البنت بالشروط المزبورة حيث لم يوجد من الاولياء من هو اقرب منها وذكروا بعضهم ان المراد بالابعد القاضي لان هذا من باب دفع الظلم وناقش فيه في رد المختار وجعل هذا التفسير خاصا بمسئلة العضل أما حال غيبه الا قرب فتنتقل الولاية للابعد من الاولياء الى القاضي فلو أمر القاضي الام بتزويجها والحال ما ذكر كان مجعاعا عليه بلا شبهة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته البكر البالغة الرشيدة لرجل آخر على صداق معلوم في غيبتها من غير اذنها واجازتها فهل والحال هذه اذا لم تجز البنت المذكورة العقد يكون فاسدا ويرتد بردها فور العلم به ولا تجبر على الدخول على الرجل المذكور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا كان العقد المذكور بغير وكالة عن البالغة المذكورة يكون موقوفا على اجازتها وسكوتها بعد العلم بالنكاح والزواج يكون اجازة وكذا اصحكها غير مستهزئة وبكاؤها بلا صوت فان اجازته صريحا أو دلالة كأزواجهم ما ذكر نفذ وان ردتة فورا بطل حيث كانت بكرا والله تعالى اعلم (سئل) في بكر قاصرة لها جد أب حاضر بالبلد ولها أب غائب عن البلد وزوجها رجل أجني لا آخر بدون اذن من الاب والجد ولم يجز الاب النكاح بعد حضوره ولا الجد أيضا ولم تبلغ البنت ولم يدخل بها الزوج وهو غير كفؤ لها فهل لا ينفذ النكاح والحال هذه وللأب ابطاله (أجاب) نعم لا ينفذ تزويج الاجني المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين قال كل منهما للآخر أعطيت بنتي فلانة لولدك فلان وقال كل منهما للآخر قبلت ذلك لولدي وكان كل من البنين والابن غير بالغ وكان في محضر من الناس فهل ينعقد النكاح بما ذكر (أجاب) انما يصح النكاح بلفظ تزويج ونكاح لانهم اصريح وماعداهما كناية وهو كل لفظ وضع لتمليك عين كاملة في الحال كهبة وتعليق وصدقة وعطية بشرط نية أو قرينة تدل على انه نكاح وبشرط فهم الشهود انقصود هو المختار فاذا عقد النكاحين المذكورين بلفظ الاعطاء بحضرة الشهود مع قيام قرينة تدل على انه نكاح أو وجدت نية النكاح منهم ما وفهم الشهود المقصود ينعقد النكاح وان لم يسم المهر ويجب مهر المثل لكل من البنين المذكورين ان وطئتا أو مات أحد الزوجين والا فلا ينعقد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة لرجل ودخل بها وعاشا ثم طلقها وقبل انقضاء عدتها من الزوج المذكور زوجها أبوها الرجل آخر فهل يكون النكاح الثاني فاسدا (أجاب) نعم نكاح غير الزوج الاول في العدة فاسد كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة طلبها كفؤ تزويجها بمهر المثل ولها أب غائب في بلدة تزيد على مسافة القصر فهل لها ان تزوج وتوكل من شاءت ليلى عقد النكاح

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

٨

ربيع الاول

مع الكفو وإذا حضر الأب ليس له حق الاستراض بعد (أجاب) ينفذ شكاح البكر
 البالغة من كفؤ بمهر المثل بلا إذن وليها حيث كانت حرة مكلفة والأفلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في بكر قاصرة يتيمه من الأب زوجها أمها لابن عمها الشقيق في غيبة عمها فوق
 مسافة القصر بمهر معلوم وهو مهر المثل ودفع لها ما تعرفه بتجليله من المهر ثم بعد ذلك
 بمدة بلغت القاصرة المذكورة فطلبها زوجها للدخول بها فنفعتها أمها من الدخول على
 زوجها المذکور ومتعلقة بانها بعد بلوغها بسنة اختارت الزوجة نفسها فهل والحال
 هذه لا عبرة بعمل الأم المذكورة بذلك وتجب الزوجة المذكورة على تسليم نفسها
 لزوجها المذکور حيث كان الزوج المذکور كفؤا لها والمهر مهر المثل (أجاب)
 الولاية في النكاح لا قرب العصباء ثم لمن يليه فإذا كان العم العاصب غائبا فوق مسافة
 القصر ولا ينتظر الكفو واستطلاع رأيه كان لا بعد ولاية التزويج من كفؤ بمهر المثل
 فتكون الولاية لابن العم العاصب لا للام وله أن تزوج بنت عمه من نفسه حيث كان
 كفؤا والمهر مهر المثل وخيار الفسخ بالبلوغ في البكر يشترط له مجلس البلوغ فيبطل
 خيارها بالسكوت إن علمت بالزوج والمهر ولا يصح تأخير الفسخ إلى سنة والله تعالى
 أعلم (سئل) في بكر بالغة مكلفة أرادت تزويج نفسها بدون إذن وليها من كفؤ لها
 بمهر مثلها فهل يجوز لها ذلك وينفذ النكاح (أجاب) نعم ينفذ النكاح المذکور
 إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين لكل منهما أولاد
 فأوضعت كل منهما أولاد الأخرى ثم بعد ذلك وضعت إحدى المرأتين المذكورتين بنتا
 والأخرى وضعت ابنا ولم يرضع الابن من أم البنت ولم ترضع البنت من أم الابن إلى أن
 بلغا فهل والحال هذه تحل البنت المذكورة للابن المذکور وإذا عقد عليها عقد صحيحا
 مستكملا للشروط يكون العقد المذکور صحيحا نافذا ولا يحرم أن على بعضهم إرضاع
 أخوتهم السابقين حيث لم يجتمع على ثدي واحد (أجاب) إذا لم ترضع البنت
 المذكورة من أم الابن ولم يرضع الابن من أم البنت ولم يجتمع على ثدي واحد يحل
 النكاح بينهما وقد صرحوا بجواز تزويج أخت أخيه رضاعا والله سبحانه وتعالى أعلم
 (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر قاصرة من أبيها إلا أنها ضخمة تطيق الوطء بصداد
 معلوم طلب الدخول عايبا فنفعه أبوها من ذلك ويريد إبطال النكاح بدون وجه شرعي
 فهل يكون لزوجها طلبها والدخول عليها أو يؤمر الأب بتسليمها له حيث أوفاهما
 ما تعرفه بتجليله ويكون العقد صحيحا نافذا (أجاب) إذا زوج الأب ابنته القاصرة من
 آخر واستوفى العقد شرائط الصحة وكانت البنت مطيعة للجماع فعلى الأب تسليمها إلى
 زوجها حيث دفع مقدم الصداق ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجت
 بنتها القاصرة من رجل غير كفؤ لها وبدون مهر مثلها فهل إذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي
 يكون نكاحها باطلا ولا ينفذ عليها (أجاب) للولي النكاح الصغير والصغيرة جبر أولو ثبنا

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١١

رجب

١٢٧٢

٣

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

٥

ولزم النكاح ولو بغيب فاحش أو بغير كفؤ أن كان المزوج أباً أو جدا لم يعرف منهما سوء الاختيار مجانة أو فسقا وان عرف لا يصح اتقاوا أن كان المزوج غيرهما لا يصح النكاح من غير كفؤ أو بغيب فاحش أصلاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنت أخيه من شخص والحال أنها قاصرة ثم تبين أنه ليس كفؤاً وأن المهر دون مهر المثل وتبين أيضاً أن البنت تكرهه وإن الزوج معسر بحال الصداق فهل إذا ثبتت تلك الأمور يتبين فساد العقد (اجاب) للولي انكاح الصغير والصغيرة جبراً ولو ثيباً ولزم النكاح ولو بغيب فاحش أو بغير كفؤ أن كان المزوج أباً أو جدا لم يعرف منهما سوء الاختيار مجانة أو فسقا وان عرف لا يصح اتقاوا أن كان المزوج غيرهما لا يصح النكاح من غير كفؤ أو بغيب فاحش أصلاً والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة لها أب وأم غائبان فوق مسافة القصر والقاصرة المذكورة خال وهي مقيمة عنده أراد رجل كفؤاً يتزوج بالقاصرة المذكورة من خالها وأن يجعل لها مهر المثل وزيادة والزواج لا ينتظر حضور أبويها الغائبين ولا جوابهما فهل والحال هذه يسوغ لخالها المذكور أن يزوجه للرجل المذكور حيث كان كفؤاً والمهر مهر المثل وكان الزوج لا ينتظر جواب أبويها الغائبين ولم يكن هناك عاصب موجود يقدم على خال القاصرة المذكورة (اجاب) اصرح به أن للولي الأبعد التزوج بغيبية الأقرب مسافة القصر من كفؤ بمهر المثل وفسر بعضهم إلا بعد بالقاضي وعزاه للشر بن لالي على ما فيه من المناقشة بأن ذلك في مسألة العضل فإن كان الكفؤ لا ينتظر جواب الأب الغائب فزوج القاصرة خالها باذن القاضي منه بمهر المثل نفذ النكاح بلا كلام والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة لها عاصب وأم زوجها أمها من آخر بغير اذن وتوكل من عمها المذكور والحال أن العم المذكور موجود بالبلد التي عقد فيها ولم يكن هناك مانع من استئذانه في ذلك فهل والحال هذه يكون العقد المذكور فاسداً حيث الحال ما ذكر (اجاب) تزويج الأم بنتها القاصرة مع حضور العم بالبلد وعدم اختفائه بلا عضل من عاصبها المذكور موقوف على إجازته والله تعالى أعلم (سئل) من ثغراسكدرية في يتيمة بكر قاصرة زوجها عمها الشقيق من ابن عم لها آخر كفؤاً بمهر مثلها ثم في أول شهر شعبان قبل الدخول بها قامت تدعى أنها بلغت الآن واختارت نفسها وأقامت على ذلك بينة والحال أنها قبل هذا التاريخ بنحو شهرين فاكثر قالت مخبرة لشهود أنها بلغت بالحيمض ومع ذلك سكنت ولم تحترق نفسها وسنها وقت الاخبار المذكور محتمل البلوغ حيث كان سنها أكثر من تسع سنين فهل إذا شهدت عليها بينة باقرارها بالبلوغ قبل تاريخ دعواها بالبلوغ واختيار الشيخ بنحو شهرين فاكثر مع سكوتها تندفع دعواها بالبلوغ الآن واختيارها الشيخ في الزمن المتأخر حيث كان سنها محتملاً للبلوغ وقت اخبارها بالاول كما تقدم وهل المعول عليه قول الشيخين في عدم امتداد خيار البكر إلى آخر مجلس البلوغ وإن جهلت أن لها الخيار أو قول

٧

١٢٧٢

شعبان

١٠

١٢٧٢

٢١

١٢٧٢

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٦

ذى الحجة

١٢٧٢

١٦

محمد لكونها تعذر بالجهل وهل للقاضي ان يحكم بقولهما في عدم الامتداد الى ان تعلم
 أو يقول محمد وهل اذا كان من جملة الشهود على اخبارها بانها حاضرت منذ شهرين فاكثر
 وسكنت عن الاختيار عها المزوج لهما وأخوه وأخوه زوجها وكانوا عدولا تقبل شهادتهم
 على ذلك لانها بشي آخر لا تعلق له بالعقد ولم يشهد المزوج على فعل نفسه (أجاب) المصريح
 به ان ادنى مدة البلوغ للجارية تسع سنين على المختار فاذا اخبرت ببلوغها وفسرت بما اذا
 بلغت وكان سنهما محتملا للحيض صدقت في ذلك فلا يقبل جودها بالبلوغ بعد اقرارها به
 فاذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي تندفع دعوى البكر المذكورة بالبلوغ واختيار الفسخ في
 الزمن المتأخر والذي جرى عليه ارباب المتون الموضوعات لنقل المذهب والشرع هو قول
 الشيخين بأن خيار البكر يبطل بالسكوت بعد البلوغ ولا يمتد الى آخر مجلس البلوغ ولا
 تعذر بالجهل بخلاف خيار المعتقة وهو المعمول عليه والمشهور فلا يسوغ للقاضي العدول
 عنه وقد صرحوا بأن القضاة مأمورون بالقضاء باصح الاقوال فلا ينفذ قضاءهم بغيره ولا
 يظهر مانع من قبول شهادة من ذكر حيث كانوا عدولا والله تعالى اعلم (سئل) في
 الصغيرة اذا كانت في حضنة جدتها والدتها وزوجتها باجنبي بدون اذن والد
 الصغيرة وعلمه متعلقة بانه كان حين العقد غائبا عن بلدتها ببلدة أخرى هل يكون
 عقدها صحيحا أم لو والد الصغيرة فسخه حيث لم يكن بين بلدة الجدّة والبلدة التي كان
 مقيما بها حين العقد الا مسافة قريبة أقل من مسافة القصر واذا كان لو والد الصغيرة
 فسخ عقد ابنته المذكورة فاذا يترتب على الزوج اذا كان دخل بها في غيبته (أجاب)
 المصريح به ان الولي الا بعد التزويج من كفؤ بمهر المثل بغيبته الا قرب مسافة القصر
 وهذا ما جرت عليه ارباب المتون فلو تزوج الا بعد حال قيام الاقرب توقف على اجازته
 واختار في الملتقى ما لم ينتظر الكفؤ الخاطب جواب الولي الا قرب واعتمده الباقي ونقل
 ابن الكمال ان عليه الفتوى وعلى هذا فينفذ تزويج الا بعد عطاء غيبة الا قرب بحيث
 لا ينتظر الكفؤ الخاطب جوابه وان لم تسكن المسافة مدة السفر الشرعي فلو كان بحال
 ينتظر جواب الاقرب كان النكاح المذکور موقوفا على اجازة الاب فان لم يجزه بطل
 والواجب في النكاح الموقوف بعد الدخول كمال المهر المسمى على الزوج والله تعالى اعلم
 (سئل) في بنت بكر بالغت زوجها ابوها من رجل بدون اذنها وعلمها ولم يبلغها الخبر ردت
 النكاح ولم تقبله فهل يرتد ردها فور علمها به حيث كانت بالغت عاقلة وقت العقد عليها
 (أجاب) لا تجبر بكر بالغت على النكاح فلو زوجها الولي بدون اذنها فردت النكاح
 فور علمها بما ذكر ولم يوجد ما يدل على الرضا به كسكوتهما حين اخبار الولي برتدوا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغت شريفة بالنسب والعلم زوجت نفسها لرجل حمار
 عامي غير كفؤ لها وبدون مهر مثلها بغير اذن وليها العاصب لها فهل اذا لم يرض عاصب
 المرأة المذكورة بذلك الرجل وفسخ النكاح المذکور وبين يدي الحاكم الشرعي

ينفسخ حيث كان الزوج غير كفؤ وبدون مهر المثل (أجاب) إذا كان الزوج غير كفؤ والمهر أقل من مهر المثل وكان النكاح بدون إذن الولي العاصب لا يصح النكاح في رواية الحسن وبها يفتى وله حق الاعتراض في ظاهر الرواية ما لم تلد أو تجبل حبلاً ظاهراً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها بآثام بعد الدخول ثم بعد مضي خمسة عشر يوماً من حين الطلاق عقد عليها رجل قبل انقضاء العدة وأقامت معه مدة حتى وضعت حملها منه فهل إذا ثبت ما ذكر يكون هذا العقد فاسداً ويكون وطء الرجل وطء شبهة إذا لم يعلم بعدم انقضاء العدة حين العقد إذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم يكون النكاح في عدة الغير فاسداً ويجب عليه مهر المثل بالوطء في القبل لأنه وطء شبهة العقد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة ثيب عقد عليها أبوها لرجل بدون إذن من أوتو وكيل له في العقد ولم يدخل بها الزوج والزوج حاضر فهل والحال هذه يكون العقد موقوفاً على إجازتها ويمنع الزوج من المعارضة في ذلك (أجاب) حيث لم تأذن الأب بالنكاح كان موقوفاً على إجازتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في عبد رقيق أذن له سيده بالزواج فأراد العبد أن يتزوج بجمرة رشيدة برضاها وبرضا أبيها بصدق معلوم ولم يكن الأب سيئ الاختيار فهل والحال هذه يكون النكاح صحيحاً أم لا (أجاب) نعم يكون النكاح صحيحاً إذا كان الأب المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنت ابن عم أبيه قبل بلوغها لا تحرم مهر قدره أربع مائة وخمسون قرشاً والحال أن مهر مثلها ألف قرش فهل والحال هذه يكون العقد فاسداً لكونه بدون مهر المثل وبغبن فاحش (أجاب) حيث كان المزوج غير الأب والمجتم من العصبات لا يصح النكاح المذكور إذا كان بغبن فاحش أو بغبن كفؤ والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة غلب أبوها مدة تزيد على سبع سنين ولم يعلم له جهة ولم يكن لها عصبية غير مولها أم فهل والحال هذه إذا اراد رجل تزوجها وهو كفؤ بمهر المثل ولم ينتظر جواب أبيها تكون الولاية في تزويجها للام حيث لم يوجد لها من العصبية من يزوجه غير أمها (أجاب) إذا كان الأب غائباً مسافة القصر ولم ينتظر الكفؤ جوابه ولم يكن للقاصرة من العصبات من يقدم على الام يكون للام تزويجها من كفؤ بمهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في بكر قاصرة تيمم لها أخوان عاصبان شقيقان بالغان رشيدان أحدهما غائب مسافة القصر في بلدة معلومة تزوج الحاضر أخته المذكورة لرجل غير كفؤ لها وبدون مهر المثل فحضر الأخ الثاني من غيبه ولم يجز نكاح أخته للرجل المذكور فإذا يكون الحكم الشرعي في ذلك سيما وان الزوج لم يدخل بزوجه إلى الآن (أجاب) لا يصح انكاح الأخ أخته القاصرة من غير كفؤ وبدون مهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة حرة مكافئة من أولاد العلماء ومن الأشراف تزوجت برجل غير كفؤ لها وغير شريف وبدون مهر المثل وغير هافيه بعض الناس فهل إذا كان لها أخ عاصب يكون له حق الاعتراض

١٢٧٣

١٠

١٢٧٣

٢٠

جمادى الثانية

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢٢

رجب

١٢٧٣

٩

وفسخ النكاح والحال هذه حيث لم يأذن لها وليها في ذلك ولم يكن حاضر وقت العقد وكان غائباً بمسافة القصر (أجاب) لا يصح النكاح بدون مهر المثل من غير كفو ولا اذن الولي على رواية الحسن المفتي بها لفساد الزمان وعلى ظاهر الرواية يصح للولي حق الاعتراض بالفسخ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب لابنه البالغ بنت رجل آخر وسمى لها صداقاً معلوماً وقرأ الفاتحة مع والدها فقط ولم يحصل عقد ولا ايجاب ولا قبول سوى قراءة الفاتحة وتسمية المهر ثم بعد ذلك حصل بينهما مشاجرة والآن يريد الابن ان يزوجه لابن اخيه فهل يجب له ذلك ولا تكون قراءة الفاتحة وتسمية المهر مانعة له من ذلك اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا لم يصدر عقد الاول فالاب تزويجهما من ابن اخيه باذنها وبالغته او بولاية الاجبار لو قاصرة والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغت رشيدة خالصة من الاقارب منقضية العدة من مطلقها وكنت اباها في تزويجها من رجل معين فقبل الاب وكالتها في ذلك وذلك بحضرة بينة شرعية فقال ابو المرأة المذكورة للخاطب المعين المذكور هي لك بمهر كذا وكذا من الدراهم فقبل الخاطب ذلك ودفع المجل من المهر لابي المرأة المذكورة فهل والحال هذه ينعقد النكاح بذلك ام لا (أجاب) نعم ينعقد النكاح بذلك اذا كان بحضرة الشهود وسماعهم وفهمهم انه نكاح وبمثله أفتى الخیر الرملی واللہ تعالی اعلم (سئل) في بكر بالغت زوجها ابوها من رجل بغير اذن منها فلما بلغها خبر النكاح ردت ولم تجزه فهل والحال هذه يكون النكاح المذکور بردها باطلا وعلى الاب المذکور رد ما أخذ من المهر (أجاب) اذا ردت فور بلوغ الخبر ردت فان سكتت او ضحكت غير مستهزئة نفذ كما لو أجازته صريحا والله تعالى اعلم (سئل) في بكر قاصرة سناتها تسع سنين زوجها امها لرجل غير كفؤ بدون مهر المثل وبدون اذن عمها العاصب فهل يكون لعمها حق الاعتراض وابطال النكاح والحال هذه سيما والعلم حاضر بالناحية وقت العتد ولم يجزه ولم يرض به (أجاب) تزويج الام بناتها القاصرة من غير كفو وبدون مهر المثل مع حضور العلم العاصب او غيبته لا يصح كما لو تزوجها العلم كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها اولاد ذكور وأختها لها اولاد اناث ارضعت أم الاناث ولداً من اولاد أم الذكور وأراد غير الرضيع من اولاد أم الذكور التزوج ببنت من اولاد المرضعة لاخته فهل يجوز ذلك (أجاب) نعم يجوز ان يتزوج بأخت اخيه رضاعاً والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغت رشيدة خطبها رجل كفؤ لها من أمها ووصى ابيها وجعل لها مهر أمها مهر أمها ومهر مثلها ورضيت البكر بذلك ووكلت وصيها في العقد عليها بحضرة بينة ودفع المهر للمجل للوكيل وجارية ودفع الوكيل المهر لها وقبضته وكان ذلك في شعبان سنة ٢٧١ وتواعد الجميع على عقد النكاح بعد أن يسافر الزوج ويحضر ثم سافر الخاطب ثم وكل وكيله عنه في عقد النكاح المذکور فعد وكيلها الخاطب المذکور عقد نكاحها وقبل له وكيله المذکور

على المهر المعين وكان ذلك في عشرين من شوال من هذه السنة المذ كورة بحضرة البنت
ورضاها وللبنت المذ كورة عم عاصب شقيق ادعى انه زوجه الرجل آخر لمضى ليلتين من
شهر شوال المذ كور بمهر معلوم قبل تاريخ عقد الوكيل المذ كور وانه شاور البنت
المذ كورة على النكاح الذي تولى عقده على الزوج الآخر بالمهر الذي ذكره فرضيت
بذلك وأجازت مافعله بعد وقوعه بتاريخ سابق على عقد الوكيل المذ كور فهل اذا
دفعت هذه القضية لدى الحاكم الشرعي وثبتت بالبدنة الشرعية بعد انكار البنت تزويج
عمها من الرجل الآخر بالمهر الذي ذكره وانها أجازت مافعله بتاريخ سابق على تزويج
وكيلها الذي كان وصيا عليها وان كان ذلك متأخرا عن خطبة الزوج الذي عقده
الوصي برضاها يكون المعول عليه عقد العم او عقد الوكيل حيث لم يقع وقت الخطبة
ايجاب بولا قبول وانما حصل التوافق والتواعد على ايقاع العقد بعد ذلك (أجاب) سئل
العلامة خير الدين الرملي عن رجل خطب بكر من ابيها بحضور جمع من المسلمين واتفقا
على مقدار المهر وتفرقا عن غير عقد نكاح شرعي فاجاب بقوله لا يكون ما تقدم عقدا
حيث لم يجز بينهما عقد شرعي فاذا لم ينعد النكاح في تاريخ الخطبة من الام والوصي
المذ كورين بل حصل التواعد على ايقاعه ثم عقدها على الخاطب في التاريخ المعين
بهذا السؤال وتحقق بالوجه الشرعي ان العم العاصب المذ كور زوجها من آخر بمهر
معلوم وانها أجازت مافعله العم بتاريخ سابق على عقد الخاطب كان المعول عليه هو عقد
العم وكان عقد الخاطب باطلا اذ مجرد الخطبة من غير وجود لفظ يفيد عقد النكاح
لا ينعد بها النكاح وان سمي المهر بحضرة البدنة ورضيت البنت بذلك والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة تزوجت نفسها من رجل غير كفؤ لها بدون مهر المثل فهل اذا كان
ذلك بغير اذن وليها ولا باطلاعه يكون لوليها العاصب حق الاعتراض وفيه النكاح
(اجاب) نعم للولي العاصب ذلك ان كان الامر كذلك على ظاهر الرواية وعلى رواية
الحسن لا ينفذ النكاح أصلا وهي المفتي بها في زماننا والله تعالى اعلم (سئل) في عبد قن
تزوج بنتا بالعقد عليها من ابيها بغير اذن سيده ولم يدفع لها ما تعرف تعجيله ولم يدخل
بها ولم يجزه سيده بعد العقد ومات السيد فهل والحال هذه يكون العقد باطلا (اجاب)
نكاح القن موقوف على اجازة المولى فان اجازته نفذ وان رده بطل ولا مهر ما لم يدخل
فلومات السيد قبل الاجازة والرد توقف على من انتقل الملك اليه بالارث كما لو انتقل الملك
فيه الى غير مالكه حال العقد بغير ارث من نحو بيع أو هبة كما صرح به في الدرر المختار
من نكاح الرقيق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنت خاله ودخل بها وأقام
معها مدة ثلاث سنوات ثم بعد ذلك أخبرت أم الرجل المذ كور انها كانت أرضعتها
فلم يصدقها الرجل وأمر أنه على ذلك والحال ان أم الرجل المذ كور هي المذوجة لهما
ومقيمة معهما تلك المدة ولم يحصل منها اخبار بذلك فهل اذا لم يصدقها الرجل المذ كور

١٤

١٢٧٣

شعبان

١٩

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

على خبرها بارضاعه لا تحرم عليه امرأته (اجاب) لا يثبت الارضاع والتحريم بمجرد اخبار
المرضة بدون تصديق أو بينة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في بكر قاصرة لها أم فقط
فزوجها زوج أمها الرجل غير كفؤ لها وبدون مهر المثل وبغير إذن أمها وأول بكارتها
بالوطء فهل يكون النكاح والحال هذه غير نافذ ويلزم المتزوج بها من زوج أمها دفع مهر
مثلها بعد الحكم بفساد النكاح وثبت ذلك بالوجه الشرعي (اجاب) تزويج زوج الأم
القاصرة على الوجه المسطور غير صحيح ويجب على الزوج الواطئ مهر المثل والله تعالى أعلم
(سئل) في بكر بالغة وشيدة أرادت أن تزوج نفسها برجل كفؤ لها ومهر المثل فامتنع والدها
فوكلت رجلاً أجنبياً في العقد عليها من ذلك الرجل فزوجها الوكيل منه فهل والحال
هذه يصح النكاح من الرجل المذكور في النكاح المزبور ويكون النكاح صحيحاً
نافذاً (اجاب) لا يتوقف نكاح الحرة البالغة الرشيدة من كفؤ بمهر المثل على رضا الولي
فلها والحال ما ذكر أن توكل آخر تزويجها من الزوج المذكور وإن لم يرض الأب بذلك
حيث كان الزوج كفؤاً والمهر مهر المثل والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لآخر
زوجني ابنتك فقال جواباً له أعطيتها لك على سبيل التزويج فقال في المجلس قبلت زواجها
لنفسى ولم يسميها مهر أو أجازت البنت ذلك لكونها بالغة وصار الزوج ينفق عليها
ويكسوها وهي في بيت أبيها ثم بعد مدة عمل الزوج وليمة العرس وأراد نقلها لمنزله بعد
تسليم والدها مهر المثل ورضيت به البنت فأرسل والدها جهازها المعتاد لمنزل زوجها
وزفت عليه ثم جمع والدها أقاربها وأراد تجديد العقد عليها بمهر يزيد على مهر مثلها
باضعاف فلم يرض الزوج بذلك ففصل بينهما مشاجرة فخرج الزوج من عندهم قطعاً
للنزاع فأخرجها والدها قهراً عنها وزوجها الولد قاصراً من أقاربه فلم ترض به البنت وفرت
هاربة منه غير راضية به وهي تقول لا أرضى إلا بالزوج الأول فهل والحال هذه يكون
قول الأب أعطيتها لك ينقضه النكاح حيث قبل الزوج نكاحها ويكون العقد الثاني
باطلاً (اجاب) نعم هي زوجة لأولاً والثاني والحال ما ذكر بالسؤال إذا صدر ما ذكر
بحضرة بينة وسماعهم وفهمهم أنه نكاح والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يتيمة
من الأب شريفة النسب ولها أم زوجتها رجل غير كفؤ لها وبدون مهر مثلها ودخل
بها ومكث معها مدة إلى أن بلغت واختارت نفسها فور بلوغها ووردت النكاح المذكور
ولم ترض به فهل والحال هذه ينسخ النكاح بردها فور بلوغها ولا يصح النكاح
المذكور ولا ينفذ (اجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي أن الزوج المذكور وغير كفؤ
للبنات التي كانت قاصرة وقت العقد عليها من قبل أمها والمهر دون مهر المثل لا يصح
النكاح المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في يتيمة في كفالة عمها الشقيق زوجها
بعد بلوغها باذن الرجل كفؤ بمهر مثل حضرة قاضي الناحية وجمع من المسلمين وقبل
الدخول بها غاب زوجها نحو خمسة عشر شهراً فعقد عليها رجل آخر من غير إذنها وأذن

وليها في غيبة زوجها مع علمه بعقدته ثم حضر زوجها الاول قبل دخول الثاني بها فاعلم
الحاكم السياسي بانه عقد عليها من مدة خمسة عشر شهرا على يد القاضي القلافي وجمع
من المسلمين فاحضر الحاكم القاضي والشهود والوكيل وسألهم عن عقد الزوج الاول
فاخبروه به فلم يقبل منهم لمنافسة بينهم وبين الزوج الاول وسحبهم ليرجعوا عن الشهادة
فامتنعوا عن الرجوع واستمروا على ما هم عليه فهل اذا كان العقد الاول ثابتا بالبينة
الشرعية في تاريخ متقدم عن تاريخ العقد الثاني يكون الاول صحيحا نافذا ولا عبرة بالعقد
الثاني اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت عقد النكاح الاول بتاريخ
سابق على عقد الزوج الثاني مستوفيا شرائط الصحة تسكون تلك البنت زوجة للاول
للاثاني ولا يعتبر العقد المتأخر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت
يتيمة قاصرة شريفة الابوين ذات غنى ولها أخ زوجها من رجل غير كفؤ لها فهل والحال
هذه يكون النكاح غير صحيح (اجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في بنت بكر يتيمة قاصرة لا عاصب لها من الرجال سنها اثنتا عشرة سنة
وزيادة تزوجتها أمها الولد قاصر كفؤ بمهر المثل بقبول وليه له عقد النكاح بموجب اذن
من القاضي فهل يكون العقد صحيحا نافذا اذا لم يكن عاصب من الرجال البالغين (اجاب)
حيث لم يوجد للقاصرة المذكورة من الاولياء من يقدم على أمها في ولاية الانكاح
فزوجها الام باذن القاضي من كفؤ بمهر المثل صح النكاح والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة لا أب لها وهي مقيمة مع أمها ولها عمة تريد أخذها من
الام لتزوجها لابنها بالجبر عليها بغير اذنها ورضاها فهل اذا كانت البنت المذكورة
صاحبة رأي ومأمونة على نفسها لا يكون لعمتها أخذها وجبرها على ذلك ولا ولاية لها
عليها وتسكن حيث شاءت اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا تجبر البكر البالغة
على النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر يتيمة من الاب قاصرة عند أمها ولها
عصبة غائبون فوق مسافة القصر أرادت أمها أن تزوجه الرجل كفؤا بمهر المثل في
غيبة العصبة المذكورين والزوج المذكور لم ينتظر جواب العصبة المذكورين فهل
والحال هذه يصح انكاح أم القاصرة لبنتها المذكورة حيث كان الزوج كفؤا والمهر
مهر المثل (اجاب) للولي الا بعد التزويج بغيبة الاقرب مسافة القصر من كفؤ بمهر المثل
حيث لا ينتظر جواب الاقرب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لاخته البكر
البالغة غرضي ازوجك من فلان فلم ترض به فقال لها لا أسفه نفسي فعند العقد عليها
استأذنها في التزويج منه فلم ترض به ولم تأذن له فيه وبعد العقد عليها فلان المذكور
ردت ما صدر من أخيها ولم ترض بالزوج المذكور فما الحكم اذا كان الامر ما هو مسطور
خصوصا ولم تعلم قدر المهر (اجاب) لا تجبر البكر البالغة على النكاح فان استأذنها الولي
فمنعت فزوجها بلا اذنها فان ردت النكاح عند علمها به فورا يرتد والا فلا والله تعالى أعلم

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٢

١١٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٦

صفر سنة

١٢٧٤ ٣

١٢٧٤ ١٢

١٢٧٤ ١٨

١٢٧٤ ٢٩

١٢٧٤ ربيع الثاني ٨

١٢٧٤ ١٩

(سئل) في رجل له ابن بالغ غائب زوجه بنتا بكرة اقاصرة من وليها وقبل النكاح لابنه المذكور فهل اذا رده الابن المذكور ولم يحزه قول ولا فعلا لا ينفذ النكاح المذكور حيث حضر و رده (أجاب) اذا كان الابن المذكور بالغ وقت العقد ولم يأذن أباه فيه يكون موقوفا على رضاه به ويرتد بده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنت آخر وسمى له المهر فاجابه والدها فخطبتهما بدون صيغة شرعية وقبض منه المهر ثم بعد مدة طلب الخاطب اجراء العقد فامتنع فهل لا يجبر والدها على اجراء العقد ويرد ما قبضه اليه (أجاب) اذا لم يوجد من الخاطب والاب المذكورين ما ينعقد به النكاح بل حصل الوعد به مع الاتفاق على المهر وقبضه لا يجبر الاب على ايقاعه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر عمرها نحو أربع عشرة سنة وزيادة لها أب مفقود منذ عشر سنين لا يعلم موته ولا حياته ولها أم هو جوده خطب البنت المذكورة من هو كفؤها وأمهرها مهر مثلها وزيادة فهل اذا لم يكن لها عصبية من الرجال يكون لامها أن تزوجهما من كفؤ ويكون العقد صحيحا نافذا (أجاب) اذا بلغت البنت المذكورة بالحض فلهما تزويج نفسها من الكفؤ بمهر المثل ولا يتوقف على اذن الاب المفقود ولا على غيره ولا تجبر على النكاح وان لم تبلغ وغاب الولى الاقرب فلا بعد التزويج بغيبته والولى في النكاح العصبية فان لم تكن عصبية فالولاية للام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته الشيب مجبرة ظمانه انها غير بالغة فقبض بعد العقد انها بالغة ونفرت نفسها تريد بذلك فسخ العقد حيث قالت ان اجبرت على الدخول في بيت هذا الرجل لاقتلن نفسي فهل يكون العقد صحيحا ويتوقف تزويجها ثانيا على ايقاع طلاق من هذا الزوج أم العقد فاسد ولها ان تتزوج في الحال من غير توقف على طلاق (أجاب) ان تحقق ان تلك البنت بالغة وقت العقد يكون تزويجها بدون اذنها موقوفا على رضاه فان بلغها فرضيت نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في حرة مكففة شريفة زوجت نفسها من عبد في الرق بغير اذن من سيده فهل اذا كان لها عم عاصب لم يأذن في نكاحها ذلك وكان الزوج غير كفؤها وبدون مهر المثل يكون له حق الاعتراض وابطال النكاح ولا يكون نكاحه بدون اذن سيده نافذا (أجاب) النكاح بدون اذن الولى بغير كفؤ وبدون مهر المثل لا يصح على احدي الروايتين ونكاح الرقيق بدون اذن مالكة موقوف على اجازته فيرتد بده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مفقود منذ خمس سنين لا يعلم موته ولا حياته وله بنت سنها اثنتا عشرة سنة وزيادة خطبها من أمها من هو كفؤها فهل اذا كان الخاطب لا ينتظر المفقود يكون لامها أن تزوجهما من هو كفؤها بمهر مثلها حيث لم يكن للبنت انذ كورة أحد من الرجال العصبية ويكون لها أن توكل من تشاء في العقد (أجاب) للام المذكورة تزويج بنتها من الكفؤ المذكور بمهر المثل والحال هذوهما التوكيل بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حضر للقاضي

١٢٧٤

٥

وأخبره بان بنته فلانة قاصرة عن درجۃ البلوغ ويريد أن يزوجه من فلان بن فلان
 وأحضر بيعة شرعية شهدا للقاضي طبق ما أمسى أبوها فاذن القاضي بالعقد عليها فعقد
 أبوها عليها فلان المذكور وبلغها الخبر بذلك فسكتت ثم بعد مضي مدة تزيد على سنتين
 يومها طلما الزوج المذكور فامتنعت وادعت البلوغ قبل العقد عليها فهل حيث
 سكتت وقت بلوغها الخبر يكون العقد عليها صحيحا لازما ولا يلتفت لقولها ذلك (أجاب)
 نعم لو تحقق سكوتها عالمة بالزوج والمهر اذ قد صرح علما وبأنه اذ قال الزوج للبكر
 البالغة بلغك النكاح فسكتت وقالت بل رددت النكاح ولا بيعة لها على ذلك ولم يكن
 دخل بها طوعا في الاصح فالقول قولها يمينها على المقتضى به وتقبل بينته على سكوتها ولو
 برهنا فينتها أولى وهذا على فرض بلوغها وقت العقد عليها من قبل أبيها وأن السكوت
 انما يكون رضا ان علمت بالزوج من هو وكذا بالمهر على قول المتأخرين وصرحوا أيضا بان
 الاب مثلا اذ تزوج ابنته زاعما عدم بلوغها فقالت أنا بالغة والنكاح لم يصح وهي مراهقة
 وقال الاب أو الزوج بل هي صغيرة فان القول لها والمراهقة من بلغت تسع سنين فاكثر ولو
 برهنا فينتها البلوغ أولى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنته المبكر القاصرة من رجل
 كفؤ لها بمهر المثل ولم يدخل بها ثم بعد ذلك بعدة أربع سنين بلغت البنت المذكورة فزوجت
 نفسها لرجل آخر غير الزوج الاول بشوكيها لرجل أجنبي في عقد النكاح وهو غير كفؤ
 لها ولم يدخل بها وكان ذلك في غيبة أبيها ولم يصدر من الزوج الاول طلاق لها فهل يكون
 عقد النكاح الاول الصادر من الاب صحيحا نافذا ولا عسيرة بالنكاح الثاني على هذا الوجه
 المذكور (أجاب) نعم المعتبر هو عقد الاب على الوجه المسطور دون العقد الثاني الحادث
 بعد البلوغ على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها ابن صغير لم يبلغ حولين
 وامرأة لها بنت صغيرة لم تبلغ حولين كذلك وكل منهما أرضعت طفل الأخرى فهل اذا اراد
 الابن بعد بلوغه ان يتزوج بالبنت المذكورة لا يحل النكاح المذكور حيث كان
 الرضا ع بينهما محققا (أجاب) نعم لا يحل له ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في بنت بكر قاصرة خطبها رجل من أبيها وشرط لها صداقا معلوما كمثلها ثم
 مات الاب قبل العقد عليها ولها اخت شقيقة ولم يكن لها سواها من الرجال ولا من النساء
 فتولت اختها عقد نكاحها باذن القاضي المأذون له في تزويجها الايتام ودفع الزوج لها مقدم
 الصداق وعاشرهما مدة سنة وبلغت عنده وبعدها تشاجرت معه وترافعا لدى قاض
 آخر فامر القاضي الزوج بان يطلقها او يفسخ العقد نكاحها فامتنع الزوج فهل اذا كان
 القاضي الذي جرى على يده العقد مأذونا له في تزويج الايتام وكان الزوج كفؤا والمهر
 مهر المثل يكون العقد صحيحا نافذا ولا يكون للقاضي فسخه اذ تحقق ما ذكر (أجاب) عقد
 النكاح المذكور على الوجه المسطور صحيح لا يكون للقاضي فسخه بدون وجه شرعي
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ثيب بالغة عاقلة رشيدة تزوجها ابوها رجلا بلا اذنها ولا وكالة

رمضان

١٢٧٤

٦

رجب

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

١٣

عنهما في ذلك فرددت النكاح المذكور حين بلغها ذلك فوراً فهل والحال هذه يرد النكاح المذكور بردها حيث لم تقبض المهر ولم يدخل بها الزوج ولم يحتل بها ولو قلنا ان تزوج نفسها ممن شئت لاسميا وان الاب عقد على بنته المذكورة وهي في عدة مطلقة (اجاب) نعم يرد النكاح بردها فوراً فور علمها به ان لم يكن باذنها وهي مكلفة وهذا على فرض وقوعه دوقوفاً ولو وقع في عدة زوج آخر فهو فاسد لا يتوقف على الاجازة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها الذي قاض وأرادت فسخ نكاحها من زوجها وزعمت انها كانت قاصرة حين عقد النكاح ولم اصار منعهما من الفسخ بوجه شرعي فلقصد الفرقة واغاطة الزوج تلفظت بالفاظ توجب الكفر بقولها انها خرجت من دين المسلمين الى دين النصراني فهل يجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح بمهر يسير وتعز رحيت انها قصدت بذلك الفرقة والاغاطة (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في بكربالغة مع أمها ولها عاصب يعيد عن بلدها زيادة عن مسافة القصر وتريد أمها ان تزوجها من رجل كفؤ لها بمهر المثل فهل يكون لها ان تزوج نفسها ممن شئت مباشرة او تو كيلاً (اجاب) للبكر البالغة ان تزوج نفسها مباشرة او تو كيلاً من كفؤ بمهر المثل رضى الولي ام لا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في يتيمة صغيرة غير مشتهرة لا تصلح للرجال بلغت من العمر سبع سنوات وهي في حضنة أمها زوجها اخوها العاصب من رجل كفؤ بمهر المثل فهل يكون نكاحها صحيحاً وتبقى منضمة لامها حتى ينتهي سن الحضنة وتطبق الرجال (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بكر بالغة من والدها بمهر معلوم من الدراهم وتراضيا على ذلك ثم لم يبلغ الخبر البنت ردت ما فعله والدها ولم ترض بالخاطب المذكور ثم بعد مدة تزوجها الاب باذنها لا آخر بحضرة قاضي جهتهم وبحضرة الخاطب المذكور وهو ساكت لم يتكلم والآن ادعى فساد العقد المذكور متعللاً بأنه هو الخاطب لها أولاً وأنه حصل الرضا والتوافق بينهما على المهر وغيره فهل يكون العقد المذكور صحيحاً نافذاً حيث استوفى شرائطه ولا عبرة بدعوى المدعى المذكور حيث لم يحصل من الاب له صيغة شرعية توجب صحة العقد حال خطبته (اجاب) اذا لم يسبق للخاطب الاول عقد شرعي نافذ صح العقد للثاني حيث استوفى شرائطه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة زوجها أبوها من ابن أخيه الغاصر وبعد ذلك بمدة مات الاب المذكور وولدت القاصرة وزوجها فاراد الزوج المذكور الدخول بها فامتنعت من ذلك وتريد فسخ النكاح ببلوغها فهل ليس لها ذلك حيث كان المزوج لها أبوها وتجبر على طاعته وليس لها ان تمتنع من ذلك بدون وجه شرعي حيث كان له ولاية نكاحها (اجاب) للولي النكاح الصغير والصغيرة ولزم النكاح ولو بغبن فاحش أو بغير كفؤ ان كان الولي المزوج بنفسه أباً أو جده لم يعرف منهما سوء الاختيار مجانة أو

١٢٧٦

١٨

جادی الاولی

١٢٧٦

٢٤

ذی الحجة

١٢٧٦

١٥

جادی الاولی

١٢٧٧

٢٧

جادی الثانية

١٢٧٧

٢٥

شعبان

١٢٧٧

١٢

فسقوا وليس للقاصرة التي زوجها ابوها او جدّها خيار الفسخ بالبلوغ فان عرف من الاب
او الجد ذلك وكان الزوج غير كفؤ او المهر فيه غبن فاحش لا يصح النكاح اتفقا والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته البكر البالغة بدون اذنها لا خسر غير كفؤ لها
وبدون مهر المثل فلما علمت بذلك ردت ما فعله ابوها ولم تجز ولم ترض بالزوج فهل اذا
كان الرد فور العلم بالنكاح يكون تزويج الاب لها غير صحيح والحال ما ذكر حيث لم يوجد
منها ما يدل على الرضا (اجاب) يرتد نكاح البكر البالغة بردها فور علمها بذلك من
قبل وليها بلا سكوت ولا ما يدل على رضاها به والا فلا ولا يمتد خيارها الى آخر المجلس والله
تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة لها اولياء متعددون متساوون في الدرجة وهم اولاد
عمها وزوجها احدهم لولده القاصر بدون مهر المثل بغبن فاحش فهل لبقية الاولياء حق
الاعتراض والفسخ سواء كان الزوج كفؤا وغير كفؤ (اجاب) اذا تحقق بالوجه
الشري ان النكاح المذكور صدر من ابن العم للقاصرة بدون مهر المثل بغبن فاحش
لا يكون النكاح المذكور صحيحا اصلا فيجب التفريق ما لم يجتد بعهر المثل مع كون الزوج
كفؤا والله تعالى اعلم (سئل) في قاصرة لم يكن لها غير عمها فهل لها تزويجها من كفؤ بعهر
مثالها حيث لم يكن للقاصرة المذكورة ولي مقدم على العمّة المذكورة في تزويج القاصرة
المذكورة (اجاب) نعم للعمّة تزويجها والحال ما ذكر من كفؤ بعهر المثل استحسانا
وعليه ارباب المتون فلوزوجتها العمّة باذن الحاكم يكون النكاح صحيحا قولوا واحدا والله
تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة يتيمة لا ولي لها من العصبة ولا من ذوى الارحام الا خالة
أهها وبنت عم أبيها وأخو أبيها من الام فزوجتها خالة امها المذكورة لكونها في حجرها
وفي عيالها وولدت عنها في مباشرة عقد النكاح اخا أبيها من الام المذكور وزوجها بالوكالة
المذكورة من زوج كفؤ بعهر المثل دفعه حالا والآن اراد شيخ قريتهم التعرض لهم
ويريد ابطال النكاح لكونه لم يحضره ولم يباشر العقد ولم يعلموه بذلك فهل اذا كان
الزوج كفؤا والمهر مهر المثل يكون النكاح صحيحا فاذا ولا عبرة بما تعلق به شيخ القرية
المذكور (اجاب) الولاية في تزويج اليتيمة المذكورة لعمها لا من اخي أبيها لا من
لقربه عن خالة أمها وعن بنت عم أبيها مع كون الكل من ذوى الارحام حيث لا ولي لها
سوى من ذكر بناء على قول الامام والثاني عند الجمهور من ان الولاية في النكاح
تثبت لغير العصبة فاذا باشر العم المذكور النكاح من كفؤ بعهر المثل نفذ وليس لشيخ
القرية ابطاله بمجرد تعلله بما ذكر في السؤال والا لا ينفذ والله تعالى اعلم (سئل) في بالغة
وقاصرة لمّا مع عاصب اراد تزويجها من كفؤين بمهرى مثلها ثم بعد ذلك امتنع من
تزويجها ولم يكن لها ولي في النكاح من العصبات الا العم المذكور ولها أم وأخت
لا يهيمنان للبالغة ان تزويج نفسها من كفؤ بعهر المثل والقاضي المأذون له بتزويج
الصغار ان يأذن الام بتزويج الصغيرة من كفؤ بعهر مثلها حيث عضل الولي الا قرب

12VV

iv

رحب

12VA

74

سؤال

4

15VA

ذی الحجة

3.

15VA

فبيع الاول سنة
٢٤ ١٢٧٩

٣٠ ١٢٧٩

جمادى الاولى

١٢٧٩

٣

جمادى الثانية

١٢٧٩

١

شعبان

١٢٧٩

٦

شوال

١٢٧٩

٧

المذكور وامتنع من ذلك (أجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كتبني أسلم وله زوجة حرة كتابية فهل تطلق منه بمجر داسلامه ام لا وعلى انها لا تطلق فهل يجبر أهلها على تسليمه هاله وتجير هي على المقام معه حيث كان قائما بكفهايتها ولم يكن منه اساءة في عشرتها (أجاب) اذا أسلم زوج الكتابية بقي النكاح بينهما واذا كان باقيا تؤمر بطاعة زوجها حيث لا مانع من قبله والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة توفي والدها وخطبها رجل كفؤ وسمى لها مهر المثل تريد التزوج بهذا الرجل ولها عم شقيق اقرب عصبة لها يمنعها من تزوجها بهذا الرجل متعللا بأنه غير كفؤ لها فهل اذا ثبتت الكفاءة وكان المهر المسمى مهر المثل لا يكون لعمها المذكور المنع من الاعتد عليها للرجل المذكور واذا امتنع من مباشرته يكون عاصلا فينتقل الحق الى من بعده من العصبات (أجاب) اذا كان الزوج كفؤا والمهر مهر المثل وامتنع الولي الاقرب من التزويج يكون للابعد التزويج بعد استئذانها حيث كانت بالغة كما ان لها ان تزوج نفسها والحال ما ذكر بالرضا أو وليائها والله تعالى أعلم (سئل) في بكر قاصدة في مصر لها أم ولها عم عاصب غائب في بلد من بلاد الارياق بينها وبين مصر دون مسافة القصر زوجها امها من رجل غير كفؤ لها وبدون مهر المثل فهل اذا لم يجز عمها عقد النكاح يكون له فسخه لا سيما والزوج لم يدخل بها ولم يدفع لها ما تعور في تجهيلها من المهر حيث لم يثبت انها بالغة بشهادة البينة الشرعية (أجاب) نعم مقدم في ولاية تزويج الصغيرة على الام وليس لكل منهما تزويجها من غير كفؤ ولا بدون مهر المثل غاية الامر ان للابعد من الاولياء تزويج الصغيرة من كفؤ بمهر المثل عند غيبة الاقرب مسافة القصر على قول وقيل مطلق غيبة بحيث لا ينتظر الكفؤ والخاطب اذن الاقرب ومن هذا يعلم جواب الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف من زوجته بالحرام وحدث فيه ورفعته امرأته لقاضى بلده لتأخذ منه مائة وخمسة وعشرين نفقة عدتها فقال لها القاضى وكليني في خلاص ذلك منه فوكلته فعقد عقد نكاحها على مطلقها المذكور ومن غير رضاها ومن غير تزويجها في ذلك فهل لا ينفذ عليها النكاح بدون اذنها واجازتها (أجاب) ان كان التوكيل في النكاح أو عاماف عقد لها الوكيل المذكور على زوجها نفذوا الاتوقف على اجازتها وهذا اذا كان الطلاق السابق باثنا كما هو مذكور ولم يكن مكمل للاثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان نصرانيا قبطيا من اهل الكتاب من رعايا الدولة العثمانية صنعته نجار في السواقي ببعض قرى مصر وله زوجة نصرانية كتابية من الرعايا أيضا وله بنت عمر الولد ثلاث سنين والبنت نحو ثلاثة اشهر أسلم الرجل المذكور وطائعا مختارا رغبة في دين الاسلام بلا علة فهل يتبعه ولداه المذكوران في الاسلام ويحكم بكونهما مسلمين تبعهما لا يبيهما المذكور واذا أبت الزوجة المذكورة عن الاسلام تكون باقية في نكاحه حيث كانت كتابية أو ما الحكم (أجاب) نعم يتبعه ولداه المذكوران في الاسلام والحال هذه ويحكم

باسلامهما تبعاله وتبقى زوجته المذكورة في نكاحه ولا يفرق بينهما ما شتاها عن
 الاسلام محل تزوج المسلم كتابية ابتداء فيبقى النكاح بينهما بعد اسلامه والله تعالى اعلم
 (سئل) في بكر بالغة رشيدة زوجها ابوها ولد اقاصر امن غير اذنها ومن غير تو كيل منها
 ومن غير حضورها فلما بلغها ذلك ردت النكاح فور علمها وقالت لم أرض بهذا الزوج
 فهل والحال ما ذكر يكون هذا العقد المذكور باطلا ويجوز لها التزوج بغيره (اجاب)
 اذا زوج الاب بنته البالغة البكر بلا استئمارها فلما بلغها الخبر ردت النكاح فور ابطال
 النكاح لانقطاع الولاية بالبلوغ فلو بلغها الخبر من الولي أو وكيله أو رسوله أو من
 فضولي عدل فسكتت عن رده باختيارها أو ضحكت غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت
 بلا صوت فهو اجازة للعقد فليس لها الرد بعد ذلك ان علمت بالزوج وكذا بالمهر على قول
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كتاني أسلم وله اولاد قصر بعضهم عمره ستان
 وبعضهم عمره خمس وبعضهم ثمان وهذا القسم الاخير بنت فهل يحكم باسلام اولاده
 القصر تبعاً لابيهم وما الحكم في زوجته الكتابية اذا لم تسلم هل تبقى على عصمتها أم لا
 (اجاب) اذا أسلم احد أبوي الصغار يتبعه اولاده في الاسلام فيحكم باسلام هؤلاء
 الاولاد بسبب اسلام ابيهم ولو كانوا هم يزين على ما هو الصواب لان التبعية تستمر الى
 البلوغ كما حققه في رد المحتار على الدر المختار واسلام زوج الكتابية دونها لا يوجب
 فسخ النكاح بينهما الصحة تزوج المسلم بالكتابية ابتداء والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 أرضعت لآخرى بنتاً ولم ترضع الاخرى لها ولدها ثم جاءت كل منهما بأولاد بعد ذلك ومات
 الرضيعان ومن جاء بعدهما ثم ان المرصعة جاءت ببنت والاخرى جاءت بذكر فهل لهذا
 الذكور أن يتزوج بالبنت المذكورة حيث كانت أخت أختها (اجاب) نعم يحل تزوج
 تلك البنت بذلك الولد حيث لم يرضع كل منهما من أم الآخر ولا يمنع من ذلك رضاع أخت
 الولد من أم البنت وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة زوجها
 أبوها الرجل من غير اذنها فلما علمت بذلك ردت ولم تجزئه فهل يكون هذا العقد المذكور
 غير صحيح حيث ردت فور علمها به (اجاب) اذا زوج الولي البكر البالغة بدون اذنها
 فبلغها الخبر منه أو من رسوله فان سككت عن رده مختارة أو ضحكت غير مستهزئة أو
 تبسمت أو بكت بلا صوت فهو اجازة منها للنكاح فيمنع ذلك وليس لها فسخه وان لم يوجد
 ذلك بل ردت فوراً ارتد لانه موقوف فيمطل بالرد وينفذ بالاجازة والله تعالى اعلم (سئل)
 في بكر مراهقة لها أب مفقود لا يعلم موته ولا حياته ولا مكانه ولها أم تريد أن تزوجها من
 رجل كفو لها بمهر المثل فهل يكون لها ذلك حيث كان الزوج لا ينتظر ولا يصبر لحضور
 الاب حيث لم يكن لها عاصب غير الاب المفقود لاسيما وكان ذلك باذن القاضي الذي له
 ولاية التزوج (اجاب) اذا زوجت البنت المذكورة أمها باذن القاضي من الكفو
 المذكور بمهر المثل يصح النكاح قولاً واحداً حيث كان الاب مفقوداً ولا ينتظر الكفو

١٢٨٠

١٧

ربيع الثاني

١٢٨١

٤

١٢٨١

١٤

١٢٨١

٢١

جمادى الثانية

١٢٨١

٢١

حضوره ولم يكن لها عاصب غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك رقيقاً أعنته
وزوجه امرأة حرة الأصل خلف العتيق المذكور منها ذكراً أو أنثى ثم مات العتيق
المذكور عن ولديه المذكورين وعن زوجته الحرة وهم في عائلة معتقة ثم طردهم من
عائلته وأقاموا خارج المنزل وبلغ الذكر والأنثى رشدهما فأرادت الأنثى البسالة
المذكورة أن تتزوج بآخر ورضى أخوها البالغ به فنعته معتق أبيهما من ذلك فهل على
فرض عدم عتقه لابيها لا يكون له منعها من التزوج بعد البلوغ ورضاء أخيها حيث
كانت أمهما حرة الأصل لتكونها حرة تبعاً لأمهما وليس لسيدهما ولا لابيها ولا لابيها
والحال هذه حتى في حال صغرهما لا في التزوج ولا في غيره (أجاب) ليس لسيدهما ولا لابيها
ولا لابيها ولا في شيء لا في التزوج ولا في غيره سواء كان أبوهما معتقاً من قبله أو باقياً في
ملكه على الرق حيث كانت أمهما حرة الأصل إذا ولد يبيع الأم في الحرية والرق
وليس لمولى الأب ولا لابيها ولا لولدها والحال هذه والبالغة الحرة لها تزويج نفسها بدون
رضا المولى من كفؤ بمهر المثل فلوانتفى أحدهما توقفاً لزوم العقد على إذن المولى أو إجازته
إذا كان عاصباً في ظاهر الرواية ولا يصح على المقتى به والآنح النسبي مقدم على المولى
على فرض كونها معتقة من قبل السيد وبالجملة فليس لهذا الرجل معارضتها بوجه ولو
كانت قاصرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمى من أهل الكتاب أسلم وله زوجة
ذمية كتابية على عصمته وله منها ابن وبنت صغيران غير مميزين خافت زوجة المذكور
من أهلها أن تظهر الإسلام كنزوها المذكور فهل يكون ولداً المذكوران مسلمين
تبعاً له ويحكم بذلك شرعاً وتكون زوجته المذكورة باقية على عصمته وإن لم يتحقق
إسلامها وله ضمها مع أولاده المذكورين إلى نفسه (أجاب) نعم يكون الولدان
المذكوران مسلمين تبعاً لابيها فيحكم بإسلامهما وتكون زوجته باقية على عصمته ولا
يمنع من ذلك كونها باقية على دينها إذ يحل للمسلم تزوج الكتابية ابتداءً بقاء أولى وهذا
على فرض عدم إسلامها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة زوجها أبوها
بدون إذنهما استأذنها بعد العقد فامتنعت وردت العقد المذكور فوراً بالمجلس وقالت
لأبيها لا أتزوج بهذا أبداً فهل والحال هذه يكون عقد الأب المذكور باطلاً شرعاً سيما
ولم يدخل بها الزوج المذكور ويكون لها تزويج نفسها من تشاء من كفؤ بمهر المثل ولا
عدة عليها حينئذ (أجاب) إذا زوج البكر البالغة وليها بدون إذنهما ابتداءً ولحق
موقوفاً على إجازتها فإذا بلغها الخبر فردته فوراً يبطل ولا عدة عليها والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة شريفة حسبية تزوجت برجل عامي وضيع ذي دناءة يتعير من مآثرته
بالنسبة لها ولا ولياً لها العصبية ولم يكن تزوجها برضا عصبته بل بدون إذنهم ابتداءً ولحق
العصبية بذلك العار في عرف الوقت لعدم الكفاة على الوجه المذكور فما الحكم في هذا
النكاح (أجاب) إذا تحقق ما ذكر بالسؤال يكون هذا النكاح منعقداً في ظاهر الرواية

١٢٨١

٢٦

رمضان

١٢٨١

٤

ربيع الاول

١٢٨٢

٢٠

شعبان

١٢٨٢

٧

وللاولياء حق الاعتراض وطالب المصنوع فيفسخ بطلانهم بعد تحقق عدم الكفاية على هذا الوجه ما لم تلد من الزوج وألحق الجبل الظاهر بالولادة وروى الحسن عن الإمام الأعظم عدم انعقاده أصله وهو المختار وعليه الفتوى لفساد الزمان والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة زوجت بنتها البكر البالغة لرجل من غير إذنها وأجازتها فهل يكون النكاح موقوفا على إجازتها إن أجازته نفذ وان رده بطل (أجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي أن البنت المذكورة كانت بالغة وقت العقد عليها من قبل أمها بدون إذنها ورضاها يكون العقد المذكور موقوفا على إجازتها فإن أجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطبت منه بنت أخيه مع تو كيلة له في زواجها وقبل منه التوكيل المذكور وان عقد مجلس عرفي وقرئت الفاتحة وعمل لها صداق وقبض عها المتوكل عن والدها الصداق وبعد قبض الصداق قال له الزوج خطبني بنت أخيك فقال له خطبتك أياها على مذهب مالك وبذلك الوقت كانت البنت رشيدة بالغة ولم توكل أباه ولا عمها في تزويجها بالرجل المذكور ولم يحصل في المجلس سوى ما ذكر فهل لا ينعقد نكاحها بهذه الألفاظ وإذا قلنا بانعقاده بها يكون موقوفا على إجازتها فاذ لم تجزه وردته لا ينعقد بل يبطل (أجاب) على فرض كون المقصود بهذه الألفاظ انعقاد النكاح لا الوعد وكون ذلك بمحض من الشهود وسماعهم وفهمهم أنه نكاح كما ذكرنا في قوله جئتكم خاطبا ابتك لنفسي فيقول أبوها هي جارية في مطبخك أنه ينبغي أن يصح إذا قصد انعقاد الوعد إلى آخر ما ذكره في رد المختار من النكاح لا ينفذه هذا العقد حيث كانت البنت بالغة عاقلة وقتئذ ولم توكل أباه ولا عمها في العقد عليها بل يكون موقوفا على إجازتها فيبطل بردها عند علمها أم الوعد بالنعقد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة حرة الأصل مكلفة ثابتة النسب من العرب لها أخ وأولاد مكلفون أيضا وهم مقيمون جميعا في محلة واحدة فعقد لها الأخ المذكور من بعد وفاة زوجها ومضى عدها وأذن لها على معتق لزوجه المتوفى غير كفؤها بدون رضا أحد من الأولاد المذكورين فهل والحال هذه لا يصح العقد المذكور حيث وقع لغير كفؤ بدون رضا الولي العصبية الأقرب (أجاب) إذا كان الزوج المذكور غير كفؤ للزوجة بحيث يتغير أولياؤها بتزويجها وقد تزوجها بدون رضا أوليائها الأقرب بين لها الذين هم أولادها في هذه الحادثة أو بعضهم ففي انعقاد هذا النكاح اختلاف الرواية والفتوى ففي ظاهر الرواية ينعد وللاولياء المستوين في الدرجة حق الاعتراض وطلب الفسخ ما لم تلد من الزوج وألحق الجبل الظاهر بالولادة وعلى هذا فإن رضى بعضهم بالنكاح بعد العقد نفذ وأقوى بهذه الرواية كثير من المشايخ وعلى رواية الحسن عن الإمام يقع النكاح باطلا أصلا فلا يتوقف على الفسخ وبه يفتى لفساد الزمان وهو أقرب إلى الاحتياط ولا يفيد رضا الأولياء المذكورين أو بعضهم به بعد حصوله بل قبله والله

١٢٨٢

٢٥

ذی الحجة

١٢٨٢

١

محرم

١٢٨٣

١٠

١٢٨٣

٣

سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة وأراد أخذها من أمها وان يزوجه رجلًا كفؤًا لها مهر مثلها فهل يكون له ذلك وليس لامها منع الاب من ذلك وتنتهي حضانتها ببلوغها هذا السن المذكور (أجاب) نعم لا لب ذلك والحال ما ذكر وتنتهي مدة حضانتها الانثى ببلوغها السن المذكور والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة تيب لها أب وكلته في عقد النكاح فقال أبو البنت المذكورة للرجل الطالب للزوج بها بعد جريان مقدمات النكاح ودفع بعض المقدم لا بيها أعطيتك بنتي هذا بحضور بينة وكانت حاضرة في المجلس فقال له الزوج المذكور عقب ذلك قبلت فهل ينعد النكاح بذلك وتكون المرأة المذكورة على عصمة زوجها المذكور وإذا توجه الزوج بعد ذلك إلى جهة مصر ثم تزوجت برجل غيره يكون نكاح الثاني باطلاً وعلى كل حال كم شرعي رفعت إليه القضية المذكورة للتفريق بين الزوج الثاني والمرأة المذكورة وتكون المرأة على عصمة زوجها الأول المذكور لا سيما وقد دفع لها نفقة وكسوة ولا عبرة بقول المرأة المذكورة الآن بعد العطية والقبول لأرضى بالزوج الأول المذكور ولا أقبله وتجبر على اطاعة زوجها الأول الشرعية حيث كان قائماً محتاجاً به شرعاً أم كيف (أجاب) حيث وكلت المرأة المذكورة أباً لها في النكاح المذكور وجرت مقدماته بين الزوج والوكيل فيه فقال الاب بحضرتها للزوج المذكور أعطيتك بنتي هذه فقال الزوج قبلت وكان ذلك بحضور الشهود الأحرار المكلفين المسلمين في حق نكاح المسلمة السامعين معا الإيجاب والقبول الفاهمين معناه ينعد النكاح وتكون على عصمته ولا تحل لغيره مادامت في عقد نكاحه أو عدته فيفرق بينهما وبين الثاني المأخر نكاحه إذا تحقق ما ذكر بطريقة الشرعي والأفلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة رشيدة وهبت نفسها لرجل كفؤ لها وهي طائعة على مسمى من الصداق وهو مهر المثل وقيل منها ذلك بحضور بينة شاهدة به سامعة عامة بانه نكاح والعاقدان أيضاً كذلك فهل يكون ما ذكر من الهبة والقبول فوراً في المجلس عقد نكاح صحيح ولا مانع منه وإن كان بدون ولي ولا وكيل لها وإذا زوجها وليها بعد ذلك لغير من وهبته نفسها لا يصح ولا ينفذ تزويجه لها والحال هذه (أجاب) نعم ينعد النكاح بلفظ الهبة والحال ما ذكر بالسؤال وتكون زوجته له ولا ينعد النكاح الثاني الذي أجراه الولي والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة طلقت طلاقاً ثنائياً في المحكمة الشرعية فحكم به القاضي ثم بعد انقضاء عدتها شرعاً تزوجت برجل آخر كفؤ لها مهر المثل في المحكمة المذكورة على يد القاضي المذكور تزوجا مستوفيا بجميع شرائطه الشرعية ودخل بها الزوج الثاني ومكث معها مدة من الأشهر فهل والحال هذه يكون ذلك التزوج صحيحاً نافذاً شرعاً لا يفسخ بدون وجه شرعي وإذا زعم الزوج الأول أن المرأة كذب سنداً وختمه من

رجب

١٢٨٣

١٦

شوال

١٢٨٣

٧

نائب القاضى بانها لا تزوج واحد منهم ما حين تنازعت مع الاول وقت طلاقها وكان
 الثانى مساعد الماسر يدب ذلك فسخ النكاح وان كتابة هذه الورقة مانعة من صحة تزوج
 الثانى بها لا عبرة بتعالله ولا يكون مجرد كتابتها على هذا الوجه مانعا من صحة تزوج الرجل
 الثانى بها بعد خروجهما من عدة الاول وعدم وجود المانع الشرعى من نكاحهما حيث
 كانت تلك الكتابة لقطع منازعة الاول وشقاقه وتعصبه (اجاب) نعم يكون تزوج
 الثانى بها والحال هذه صحيحا فاذا حيث لا مانع ولا يمنع من صحته مجرد كتابة هذه الورقة
 من قبل أبيها بقصد منع الشقاق والله تعالى أعلم (سئل) في صغير رضع من زوجة ابن
 عم أمه مع بنت لها منه في مدة الرضاع والآن بلغ الصغير وتزوج بشقيقة البنت
 المذكورة منكر ارضاعه من الزوجة المذكورة فهل اذا ثبت بالوجه الشرعى انه رضع
 من أم الشقيقة المذكورة يفرق بينهما (اجاب) نعم يفرق بينهما لعدم صحة نكاحها اذا
 هى أخته رضاعا ولا فرق في ذلك بين ما اذا رضعت البنت التى تزوجها من أمها النسبية
 التى هى أم الزوج من الرضاع أم لا وهذا اذا ثبت الرضاع المذکور بالوجه الشرعى
 والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة يريد أبوها أن تزوجها من رجل بدون
 اذنها ورضاعها فهل لا يكون له ذلك واذا وكلت جدتها أبأ أمها بان تزوجها من رجل
 كفؤ بمهر مثلها يسوغ لها ذلك (اجاب) لا تجبر بكر بالغة عاقله على النكاح فلا ينفذ
 تزويج أبيها اياها بدون اذنها فيتوقف على رضاها ولو بالسكوت ولها ان توكل من شئت
 بتزويجها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف على رضا الاب والحال هذه والله سبحانه وتعالى
 أعلم (سئل) في رجل أسلم دون زوجته وله منها أولاد دون البلوغ فهل والحال هذه
 يتبعونه أم يتبعونها أفيدوا الجواب (اجاب) الاولاد المذكورون يتبعون أباهم
 المسلم في الدين فيحكموا بسلامتهم تبعاله والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة عاقله
 وشيدة مقيمة عند أخوالها وأبوها في بلدة أخرى فاستأذنه في زواج ابنته لرجل فلم يرض
 بتزويجها لذلك الرجل وهى تريد تزويجها بهذا الرجل فهل اذا كان الرجل كفؤا
 والزواج بمهر المثل يكون لها ان تزوج بغير اذن أبيها ورضاه أم كيف الحال (اجاب)
 للبكر البالغة العاقله ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف نفاذ نكاحها
 المذکور على رضا وليها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأتين متزوجتين
 برجلين أتت احدهما بولد والاخرى ببنت وارضع الاولاد ببعضهما ثم مات الولد والبنت
 ثم بعد ذلك خلفت كل من المرأتين المذكورتين اولاد او متواوهم كما امرارا ولم يحصل
 بينهما رضاع الا في المرة الاولى فقط ثم خلفت احدى المرأتين المذكورتين ولدا والاخرى
 بنتا ولم يحصل بينهما رضاع فهل والحال هذه يجوز للولد المذکور ان يتزوج بالبنت
 المذكورة حيث لم يحصل بينهما رضاع (اجاب) نعم يصح النكاح بين الذكورة والأنثى
 المذكورتين اذا استوفى شرائط العدة ولا يمنع منه كون كل من امهما ارضعت اخا او اختا

١٢٨٣

١٤١

جمادى الاولى

١٢٨٤

١٧

شعبان

١٢٨٤

٣٠

جمادى الثانية

١٢٨٥

١١

رجب

١٢٨٥

١٣

رمضان

١٢٨٥

٨

لاحد الزوجين اذ تحل اخت اخيه او اخته رضا عا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة زوجها ابوها من رجل معلوم حال غيبته عن بلدته بمهر معلوم بدون اذنها وعلمها ثم ارسل لها ابوها رجلين ليحضراها له ليسلمها للزوج فلما اخبرها بما ذكر ردت النكاح فورا بلا تأخير فهل لا ينفذ النكاح عليها ويبطل بردها حيث لم يوجد من رضا بعقد الاب ولم تسكت عن رده على الفور (اجاب) لا تجبر بكر بالغة عاقلة على النكاح فلوزوجها ابوها بدون اذنها حال غيبته ثم اخبرت بذلك فردت النكاح فور ولم ترض به بطل النكاح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل سافر الى البحر الابيض وحكم عليه بستتين ومضى عليه خمس سنوات من وقت سفره وترك بنتا قاصرة في وطنه بالحلا مشة بقسم الجعفرية وترك ابنا بالغاهل يكون لابنه البالغ تزويج اخته المذكورة لايه عند غيبة ابيها الغيبة المنقطة بكفو بمهر المثل وما الحكم افيدوا الجواب (اجاب) نعم للاخ المذكور تزويج اخته لايه القاصرة من كفو بمهر مثلها عند غيبة ابيها الغيبة المذكورة اذ لم يوجد من يقدم عليه من العصباء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من ابي امرأه بالغة بكر أنه يزوجه ابنته فرضى الاب بذلك وسموا المهر مقدما ومؤخرا ودفع من يريد التزوج بعض المقدم وانصرفوا على ان يعقدوا النكاح غدا وبعد مدة طلب من يريد التزوج من الولي المذكور راجاء العقد فابي الا ان يقبض باقي المقدم فاحسر عنه فعن له الرجوع عن التزوج وطلب من الولي ما يقبضه له من المهر فامتنع وتعلل بان الاتفاق المذكور عقد للنكاح فهل حيث لم يقع بينهما الفاظ تغيد العقد ولم يكن الاب وكما لا عن بنته في العقد لا يعد ما ذكر من الاتفاق بينهما على ان يتزوجها في المستقبل وتسمية المهر مقدما ومؤخرا عقد للنكاح ولا يجبر الرجل المذكور على التزوج بها وله الرجوع عما دفعه من المهر المذكور افيدوا الجواب (اجاب) نعم لا يعد مجرد ما ذكر عقد للنكاح حيث لم يصدر بينهما اللفظ يعقده النكاح ولا يجبر الرجل المذكور على التزوج بها وله الرجوع عما دفعه من المهر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة من قاصر كفو بمهر المثل بولاية ابيه ولم يكن أبو الزوجة سيئا الاختيار ودفع مغل الصدق واستمرت الزوجة في بيت ابيها بعد عقد النكاح الشرعي سنة وهو ينفق عليها حتى بلغ كل من الزوجين فاراد الزوج الدخول على زوجته ونقلها الى مسكن شرعي خال عن أهلها في بلدته النرية من بلدة الزوجة جدامع كونه مأمونا عليها فاخبر ابوها ان ابنته امتنعت من قبول هذا الزوج فهل اذا توفرت شرائط العقد وكانت الزوجة قاصرة وقتها لا تجاب لذلك ويكون العقد صحيحا وتؤمر بطاعة زوجها والانتقال الى مسكنه المذكور والحال هذه ولا تقرر على النشوز افيدوا الجواب (اجاب) نعم العقد والحال هذه صحيح نافذ وعلى الزوجة المذكورة طاعة زوجها والانتقال الى مسكنه الشرعي ولا تقرر على النشوز والله سبحانه وتعالى أعلم

١٢٨٥

٢٧

١٢٨٦

شعبان

٢٩

١٢٨٦

رمضان

٢٢

١٢٨٦

شوال

١٢

(سئل) في رجل زوج بنته التي بلغ سنها حال العقد خمس عشرة سنة من شخص بدون
اذنها زاعما عدم بلوغها فقالت أنا بالغة والنكاح لم يصح وردته فوراً ولم يوجد منها ما يدل
على الرضا وقال الزوج بل هي صغيرة فهل يكون هذا العقد باطلاً شرعاً بردها له ويكون
القول قولها في ذلك ولا عبرة لزعم الزوج أنها صغيرة وإذا أقام كل بينة على دعواه فبينة
من منهما أولى (أجاب) زوجها أبوها مثلاً زاعما عدم بلوغها فقالت أنا بالغة
والنكاح لم يصح وهي مراهقة وقال الأب أو الزوج بل هي صغيرة فإن القول لها إن ثبت
أن سنها تسع ولو برهننا فبينة البلوغ أولى على الأصح كذا في الدرر منه يتضح جواب هذه
الحادثة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل خطب ابنة رجل لنفسه وهي
صغيرة فقال له أبوها زوجتك بنتي فقبل الرجل المذكور لذي بينة شرعية لنفسه ولم يسميها
مهر فهل ينقض النكاح بهذه الصيغة ويجب مهر أم مثل بالموت أو الدخول ولو حكماً
والمجلس مجلس عقد (أجاب) نعم ينقض النكاح بما ذكر إذا كانت البنت حال العقد
صغيرة وولاية الأب قائمة وكان ذلك بحضور البينة الشرعية السامعة كلا الإيجاب
والقبول على الوجه المسطور الفاهمة لذلك وإن لم يسمي المهر ويجب فيه مهر المثل بالموت
والدخول ولو بالخلوة العجيبة وهذا حيث لا مانع من انعقاده شرعاً والله سبحانه وتعالى
أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ثيباً بالغة رشيدة من نفسها الذي جماعة من المسلمين
بلا حضرة قاض من القضاة ولا فقيه من الفقهاء مع غيبة اخوتها العصبية والحال أن الزوج
كفؤ والمهر مهر المثل واقضها المجل ودخل بها ثم لحضرت اخوتها من غيبتهم احضروهم
الزوج واعلمهم بالعقد المذکور فرضوا به وعاشروا مدة بحضورهم ثم سافر
الزوج المذکور فلم يرجع من سفره وجد امرأته قد تزوجت بغيره فعارض في ذلك
فانكروا صدور العقد للزوج الاول فهل والحال هذه إذا ثبت العقد مستوفياً شرائط
الصحة للزوج الاول يكون لازماً شرعاً ويكون العقد الثاني باطلاً كذلك ويفرق بين
المرأة وبين الثاني وتكون الزوجة للاول شرعاً ولا يتوقف صحة العقد الاول على حضور
قاض أو فقيه بل يكفي في صحته حضور جماعة من المسلمين وما الحكم الشرعي والحال
هذه (أجاب) إذا ثبت الزوج الاول تزوجه بتلك المرأة بالوجه الشرعي مستوفياً شرائط
الصحة والزوج الثاني سابق على العقد الثاني ولم يوجد ما ينقضه كطلاق يحكم له بالنكاح
ويبطلان العقد الثاني ولا يتوقف صحة النكاح على حضور قاض أو فقيه شرعاً ويفرق
بين المرأة والزوج الثاني وترد إلى الاول وله وطؤها بعد العدة من الثاني إن كان لا يعلم
أنها منكوبة الغير أم لا يعلم فيحل وطؤها بلا عدة لما في البحر لو تزوج بامرأة الغير لما بذلك
ودخل بها لا تجب العدة عليها حتى لا يحرم على الزوج وطؤها وبه يقتل لأنه زنا والمزني
بها لا يحرم على زوجها كما في رد المحتار من المحرمات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له ولد فاصرو له بنت اخت بالغة مات عنها أبوها ولا عاصب لها ولم يجده من قبل أمها فاراد

٤

١٢٨٦

ذی الحجة

٤

١٢٨٦

٢٦

١٢٨٦

لاحد الزوجين اذ تحمل اخت اخيه او اخت اخته رضا عا والله تعالى أعلم (سئل) بنت بكر بالغة رشيدة زوجها ابوها من رجل معلوم حال غيبته عن بلدته بمهر معلوم بدوا اذنها وعلمها ثم ارسل لها ابوها رجلين ليحضراها له ليسلمها للزوج فلما اخبرها بماذا ردت النكاح فورا بلا تأخير فهل لا ينفذ النكاح عليها ويبطل بردها حيث لم يوجدها الرضا بعقد الاب ولم تسكت عن رده على الفور (اجاب) لا تجبر بكر بالغة عاقلة على النكاح فلوزوجها ابوها بدون اذنها حال غيبتها ثم اخبرت بذلك فردت النكاح فورا ولم ترض به بطل النكاح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل سافر الى البحر الابيض وحكم عليه بستين ومضى عليه خمس سنوات من وقت سفره وترك بنتا قاصرة في وطنه بالحلا مشة بقسم الجعفرية وترك ابنها بالغ فهل يكون لابنه البالغ تزويج اخته المذكورة لانيه عند غيبة ابيها الغيبة المنقطة بكفو بمهر المثل وما الحكم افيصدوا الجواب (اجاب) نعم لا يخفى المذكورة تزويج اخته لانيه القاصرة من كفو بمهر مثلها عند غيبة ابيها الغيبة المذكورة اذا لم يوجد من يقدم عليه من العصبات والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من ابي امرأه بالغة بكر أنه يزوجه ابنته فرضى الاب بذلك وسموا المهر مقدما ومؤخرا ودفع من يريد التزوج بعض المقدم وانصرفوا على ان يعقدوا النكاح غدا او بعد مدة طلب من يريد التزوج من الولي المذكور اجراء العقد فابي الا ان يقبض باقي المقدم فامسرعنه فعن له الرجوع عن التزوج وطلب من الولي ما يقبضه له من المهر فامتنع وتعلل بان الاتفاق المذكور عقد للنكاح فهل حيث لم يقع بينهما الفاظ تفيد العقد ولم يكن الاب وكيل عن بنته في العقد لا يعد ما ذكر من الاتفاق بينهما على ان يتزوجها في المستقبل وتسمية المهر مقدما ومؤخرا عقد للنكاح ولا يجبر الرجل المذكور على التزوج بها وله الرجوع بما دفعه من المهر المذكور افيصدوا الجواب (اجاب) نعم لا يعد مجرد ما ذكر عقد للنكاح حيث لم يصدر بينهما لفظ ينعقد به النكاح ولا يجبر الرجل المذكور على التزوج بها وله الرجوع بما دفعه من المهر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة من قاصر كفو بمهر المثل بولاية ابييه ولم يكن أبو الزوجة سيئا الاختيار ودفع مجمل الصداق واستمرت الزوجة في بيتهما بعد عقد النكاح الشرعي سنة وهو يتفق عليها حتى بلغ كل من الزوجين فاراد الزوج الدخول على زوجته ونقلها الى مسكن شرعي خال عن أهلها في بلدته النريبة من بلدة الزوجة جدامع كونه مأموئا عليها فاخبر ابوها ان ابنته امتنعت من قبول هذا الزوج فهل اذا توفرت شرائط العقد وكانت الزوجة قاصرة وقته لا تجب لذلك ويكون العقد صحيحا وتؤمر بطاعة زوجها والانتقال الى مسكنه المذكور والحال هذه ولا تقر على النشوز افيصدوا الجواب (اجاب) نعم العقد والحال هذه صحيح نافذ وعلى الزوجة المذكورة طاعة زوجها والانتقال الى مسكنه الشرعي ولا تقر على النشوز والله سبحانه وتعالى أعلم

١٢٨٥

٢٧

شعبان

١٢٨٦

٢٩

رمضان

١٢٨٦

٢٢

شوال

١٢٨٦

١٢

(سئل) في رجل زوج بنته التي بلغ سنها حال العقد خمس عشرة سنة من شخص بدون
 اذنها زاعما عدم بلوغها فقالت أنا بالغة والنكاح لم يصح وورده فوراً ولم يوجد منها ما يدل
 على الرضا وقال الزوج بل هي صغيرة فهل يكون هذا العقد باطلاً شرعاً بردها له ويكون
 القول قولها في ذلك ولا عبرة لزعم الزوج انها صغيرة واذا أقام كل بينة على دعواه فيبينة
 من منهما أولى (أجاب) زوجها أبوها مثلاً زاعما عدم بلوغها فقالت أنا بالغة
 والنكاح لم يصح وهي مراهقة وقال الأب أو الزوج بل هي صغيرة فان القول لها ان ثبت
 ان سنها تسع ولو برهننا فيبينة البلوغ أولى على الأصح كذا في الدرر منه يتضح جواب هذه
 الحادثة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل خطب ابنة رجل لنفسه وهي
 صغيرة فقال له أبوها زوجتك بنتي فقبل الرجل المذكور لذي بينة شرعية لنفسه ولم يسميها
 مهر أفهل ينقذ النكاح بهذه الصيغة ويحب مهر المثل بالموت والدخول ولو حكما
 والمجلس مجلس عقد (أجاب) نعم ينقذ النكاح بما ذكر إذا كانت البنت حال العقد
 صغيرة وولاية الأب قائمة وكان ذلك بحضور البينة الشرعية السامعة كلا الإيجاب
 والقبول على الوجه المسطور الفاهمة لذلك وان لم يسمي المهر ويحب فيه مهر المثل بالموت
 والدخول ولو بالخلوة المحيطة وهذا حيث لا مانع من انعقاده شرعاً والله سبحانه وتعالى
 أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ثيباً بالغة رشيدة من نفسها لدى جماعة من المسلمين
 بالحضرة قاض من القضاة ولا فقيه من الفقهاء مع غيبة اخوتها العصابة والحال ان الزوج
 كفؤ والمهر مهر المثل واقبضها المجل ودخل بها ثم لما حضر اخوتها من غيبتهم احضرهم
 الزوج واعلمهم بالعقد المذكور وفرضوا به وعاشروا مدة بحضورهم ثم سافر
 الزوج المذكور فلم يرجع من سفره وجد امرأته قد تزوجت بغيره فعارض في ذلك
 فانكروا صدور العقد للزوج الاول فهل والحال هذه اذا ثبت العقد مستوفياً شرائط
 الصحة للزوج الاول يكون لازماً شرعاً ويكون العقد الثاني باطلاً كذلك ويفرق بين
 المرأة وبين الثاني وتسكون الزوجة للاول شرعاً ولا يتوقف صحة العقد الاول على حضور
 قاض أو فقيه بل يكفي في صحته حضور جماعة من المسلمين وما الحكم الشرعي والحال
 هذه (أجاب) اذا ثبت الزوج الاول تزوجه بتلك المرأة بالوجه الشرعي مستوفياً شرائط
 الصحة والزوج بتاريخ سابق على العقد الثاني ولم يوجد ما يقتضيه كطلاق يحكم له بالنكاح
 ويبطلان العقد الثاني ولا يتوقف صحة النكاح على حضور قاض أو فقيه شرعاً ويفرق
 بين المرأة والزوج الثاني وترد الى الاول وله وطؤها بعد العدة من الثاني ان كان لا يعلم
 انها منكوبة الغير ما لم يعلم فيحل وطؤها بلا عدة لما في البحر لو تزوج بامرأة الغير لما بذلك
 ودخل بها لا تجب العدة عليها حتى لا يحرم على الزوج وطؤها به يقتل لانه زنا والمزني
 بها لا تحرم ذلي زوجها كما في رد المحتار من المحرمات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له ولد فاصروا له بنت اخت بالغة مات عنها أبوها ولا عاصب لها ولم يجد من قبل أمها فاراد

١٢٨٦

٤

ذی الحجة

١٢٨٦

٤

١٢٨٦

٢٦

خالها المذكوران بزوجهما الولده القاصر فاتفق معها على صداق معلوم فرضيت به لدى بيته
ثم اقامت خالها ابا القاصر المذكور وكلاهما واذنت له أن تزوجها بولده القاصر
المذكور وذلك بشهادة بيته من المسلمين واقام والد الزوج المذكور اباه الذي هو جد
الولد وكلاهما في القبول لولده المذكور الذي يريد تزويجه فحضر نائب الشرع وأجرى
الصيغة بين الوكيلين على هذا المهر المشروط وذلك بحضور جم غفير من المسلمين ثم بعد
العقد ذهبت الزوجة المذكورة من بلد زوجها الى بلد أبيها قبل دخول الزوج بها
وتزوجت برجل آخر بحضور نائب شرع الجهة الثانية فهل العقد الاول صحيح ولا عبرة
بالثاني أم كيف الحال أفيدوا الجواب (اجاب) ثم العقد الاول والحال ما ذكر صحيح
حيث لا مانع من صحته ولا عبرة بالثاني حيث ثبت الاول بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل قال لا تزوج بنتك لاني بصداق المثل فقال له والحال ان له بنتين
أتر يد التي هنا أو التي في البلاد فقال له التي في البلاد فقال له صغيرة قال يصبر عليها فقال
طيب نعم وقرأ الفاتحة على ذلك ثم بعد مدة نذر أبو البنت أنها رضعت من أم الولد خمس
رضعات وزيادة قيمادون الحولين على بنت أصغر من الولد فهل والحال هذه لا تحل له
بسبب الرضاع أم لا والصورة التي جرت بينهما لا ينقضها عقد (اجاب) نعم لا تحل له ان
كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال اذهى اخته رضاعا لرضاعها من أمه في مسدته والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها منه بوضع الحمل وفي
ثالث يوم بعد الوضع وهي في مدة النفاس وزوجها أبوها برقيق للزوج ودخل بها وأصابها
وقبل انقضاء عدتها من الرقيق زوجها أبوها الزوج الأول المطلق لها ثلاثا فهل لا يكون
هذا التزويج الثاني لمطلقها المذكور صحيحا ويحل بينهما وبينه حتى تنقضي عدتها بالحيض
بعد مدة النفاس حيث كانت من ذوات الحيض أو تحل له بدون ذلك وماذا يكون الحكم
في ذلك (اجاب) العقد على معتدة الغير مادامت المرأة في العدة لا يصح فيجب انفريق
بينهما والحيلولة الى حين انقضاء العدة شرعا ثم يحتاج الحال الى تجديد العقد عليها حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بنت دون الحولين رضعت خمس رضعات من امرأة
ذات لبن من رجل فهل تحرم تلك البنت على فروع تلك المرأة المذكورة (اجاب) نعم
تحرم على جميع فروع تلك المرأة المرضعة والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة وكلت
وصي أبيها في تزويجها من رجل معلوم فزوجها له بإيجاب وقبول شرعيين لدى بيته
شرعية بمهر معلوم هو مهر منلها والحال ان الرجل كفوها ثم قبل الدخول بها توفي
الوصي المذكور وبعد وفاته انكرت التوكيل وزوجها بهذا الرجل وولدت أجنبيا في
تزويجها بغيره فزوجها من رجل آخر فهل اذا كان الحال ما ذكر وثبت النكاح الاول
بالبينة الشرعية مستوفيا للشرائط الشرعية يكون النكاح الثاني باطلا ويفسخ وترجع
للازوج الاول ولو بدخول (اجاب) اذا ثبت توكيل الإكر بالبينة المذكورة وصى

١٢٨٧

٥

١٢٨٧

١٦

١٢٨٧

ربيع الاول

١٧

١٢٨٨

جادي الثانية

١٦

١٢٨٩

صفر

٢٦

جمادى الثانية سنة

١٢٨٩

٦

رمضان

١٢٨٩

٢٣

أبيها في تزويجها من الرجل الكفو المذكور بمهر مثلها وأنه زوجهام منه بعقد صحيح
مستوف شرائطه المعتبرة شرعاً ولم يكن هناك مانع يحكم بحصة هذا النكاح حينئذ
ويبطلان الثاني حيث صدروها في عصمة الأول والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له زوجة وبنت قاصرة منها فزوجت الأم البنت المذكورة لابن أخيها من غير إذن
أبي البنت مع حضوره معها في البلد وعدم غيبته عنها فهل يتوقف نفاذ النكاح على
إذنه وإجازته فإن شاء أجازته وإن شاء أبطله لاسيما وقد زوجتها الأم لغير كفؤ لها (أجاب)
لأولاً لا يلام في انكاح الصغيرة مع حضور الأب وعدم عضله وعدم تغيبه فلو عقدت
الأم في هذه الحال من كفؤ بمهر المثل كان نكاحها موقوفاً على إجازة الأب فإن أجازته
نفذ وإن رده بطل فلو كان الأب غائباً لا ينتظر الكفو حضوره أو عاضلاً تنتقل الولاية
إلى غيره من الأولياء كالأم إن لم يوجد من يقدم عليها غيره فلها التزويج حينئذ من الكفو
بمهر المثل أما لو تحقق عدم كفاءة الزوج فلا تملك الأم تزويج الصغيرة منه بحال بل يقع
النكاح فاسداً والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى منية غمر في بنت يتيمة قاصرة ليس لها ولي
عاصب زوجها أمها وبما بلغت اختارت نفسها فهل حيث كان المزوج لها غير الأب والجد
يسوغ لها ذلك ولا تجبر على الدخول على زوجها أفيد والجواب (أجاب) إذا زوج الصغيرة
غير الأب والجد من كفؤ بمهر المثل صح النكاح ولها اختيار الفسخ بالبلوغ إن علمت بالنكاح
قبله أو بالعلم به إن علمت بعده ويشتترط في صحة الفسخ اختيارها لنفسها فور البلوغ أو العلم
بالنكاح ويبطل خيارها بالسكوت إن بلغت بكر أو لا يمتد إلى آخر المجلس مع علمها
بالنكاح ولو كانت ثيباً لا يبطل خيارها ما لم يوجد منها ما يدل على الرضا بالنكاح صريحاً
أو دلالة ومن هذا علمت تفاصيل المسئلة وقد استفيد من احضر السؤال أن الزوجة
المذكورة بلغت من مدة سنة مع علمها بالنكاح ولم تختزن نفسها إلا الآن فإذا كان الأمر
كذلك فلا خيار لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت أن خطب أحدهما رجل لابنه
البائع العاقل والحال أن إحدى البنيتين معينة ومعلومة باسمها لكل من الحاضرين فلما
كان مجلس العقد أرادوا العقد على البنت المعينة الخطوبة فقال رجل من الحاضرين إن
البنت المخطوبة المذكورة أريد أن أزوجهما لابني أعقدوا للخاطب على الأخرى فلما سمع ابن
الرجل الخاطب الذي هو الزوج كلام هذا الرجل قام من قعوده وقال للحاضرين أشهدوا
بأنى بالغ رشيد ولا أريد التزوج إلا بالخطوبة فلم يسمع الأب كلامه وزوجه غير المخطوبة
من غير وكالة من الابن للأب ولا إجازة منه لما فعله والده فهل يكون هذا العقد غير صحيح
حيث ثبت بلوغ الابن وعقله وعدم إجازته لعقد أبيه ولم تثبت وكالة عنه في ذلك أم كيف
الحال (أجاب) لا يتعدى عقد النكاح من الأب لابنه العاقل البائع وقتها بدون وكالة
عنه في ذلك العقد بل يكون موقوفاً على إجازة الزوج فإن أجازته نفذ وإن رده بطل إن
كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين ولدت كل منهما ولداً

شوال

١٢٨٩

٢٤

١٤

١٢٩٠

ذى القعدة

•

١٢٩٠

٢١

١٢٩٠

فارضعت احداهما اولد الاخرى مع ولدها النسبي في آن واحد ثم بعد مدة ولدت المرأة التي
لم ترضع ولدا الاخرى بنتا ثانيا فهل والحال هذه يجوز لولد المرزعة المذ كورة التزوج باخت
أخيه رضاعا أم لا (اجاب) نعم يجوز لولد المذ كورة التزوج بالبنت المذ كورة التي
هى أخت أخيه رضاعا حيث لم يرضع من لبن امرأة واحدة والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) في رجل له بنت بكر بالغة وكلته في تزويجها لرجل معلوم بمهر كذلك فزوجها
منه بحضور شهود ووقع العقد مستوفيا شرائطه الشرعية ولم يدخل بها الزوج الى الآن
وقد دفع مجمل الصداق الى أبيها ثم لحقها منازعة أنكر الأب توكيل بنته له في ذلك
ولما سئلت البنت المذ كورة عن توكيلها لآبيها في عقد نكاحها على الرجل المذ كور
أقرت به بحضور شهود عدول من المسلمين عارفين لها ليس بينهم وبينها حجاب فهل اذا
ثبت وتحقق بالوجه الشرعى توكيل البنت لآبيها في ذلك العقد بالبينة الشرعية لا يعتبر
انكار الأب ذلك التوكيل ويحكم بزواجه حيث استوفى العقد شرائطه الشرعية
(اجاب) اذا ثبت توكيل البنت المذ كورة لآبيها في ذلك العقد حال صدوره بالبينة
العادلة بطريق شرعى وكان صدوره مستوفيا شرائطه المعتبرة شرعا يحكم بصحته ولا
يعتبر انكار الأب كونه وكيلا فيه والحال هذه والله تعالى علم (سئل) في يتيمة قاصرة ليس
لها من الاولياء العصابة الا عمها الشقيق وهو الاقرب وابن عمها الشقيق وابن عم أبيها
الشقيق أيضا غاب عمها المذ كور فوق مسافة القصر فخطبها رجل كفؤ لها من أمها وجعل
لها مهر المثل فخطب ابن عمها في تزويجها منه فاحال ذلك على ابن عم أبيها لكونه
سبق منه تزويج أختها قبل ذلك فعقد لها ابن عم أبيها على الكفو المذ كور بمهر المثل
باذن ابن عمها ورضاء وحضور شهود العقد واستوفى العقد شرائطه الشرعية ولم يعارض
بعد ذلك ابن العم المذ كور ثم حضر عمها الشقيق المذ كور فآخبره ابن عم أبيها بما حصل
فرضى به وأجازه فهل والحال ما ذكر يكون هذا النكاح صحيحا واذن عم شخص من
البلدة عدم صحته لعدم صدوره من العم الاقرب لاعتباره بزعمة والحال ما ذكر أفيدوا
الجواب (اجاب) اذا كان العم الولي الاقرب غائبا مسافة السفر ولا ينتظر الكفو
استطلاع رأيه يكون لمن بعده من الاولياء وهو ابن العم ولاية التزويج فاذا أذن لابن عم
أبيها في تزويجها من الكفو بمهر المثل فزوجها على هذا الوجه ينفذ ولا يتوقف على
إجازة العم وان قلنا بعدم الولاية لمن بعد الاقرب من الاولياء لعدم تحقق الموجب
يكون تزويج ابن عم الأب في هذه الحالة من عقد الفسولي موقوفا على إجازة العم فان
أجازه بعد صدوره مستوفيا شرائطه العدة نفذ وعلى كلا الوجهين لا يعتبر زعم الشخص
المذ كور على الوجه المعلوم والله تعالى أعلم (سئل) في نصراني قبضى كان صرافا
في بلدة من قرى مصر ثم عزل وله زوجة نصرانية خلف منها ابنا رضيعا فاسلمت تلك
الزوجة طائعة مختارة وحسن اسلامها ورفعت تلك القضية الى مدير تلك الجهة وتحقق

٣٠

١٢٩٠

جمادى الاولى

١٢٩١

١

جمادى الثانية

١٢٩٢

١٢

لديه حسن اسلامها ومنع زوجها من التعرض لها فالحكم الشرعي بالنسبة لزوجيته
 المرأة المذكورة وهل يكون ابنها الرضيع المذكور مسلما تبعا لأمه وتكون حضانتها
 لأمه المذكورة حيث كانت أهلا لم يقيم بها مانع (أجاب) المصريح به في كتب المذهب
 انه اذا أسلم أحد الزوجين المجوسيين أو امرأة الكتاني عرض الاسلام على الآخر فان أسلم
 فيها وان أبى فرق بينهما ومالم يفرق القاضي فهي زوجته وحينئذ القاضي يعرض
 الاسلام على زوج النصرانية المذكورة التي أسلمت فان أسلم فالنكاح على حاله والا
 فرق بينهما فبعد التفريق عدة الطلاق ولها التزوج بغيره بعد ذلك والولد قبل البلوغ
 يتبع خير الأبوين دينا فاذا كان لتلك المرأة التي أسلمت أولاد من غير محكمين بالاسلام تبع
 لأمهم المسلمة وهي أحق بحضانتهم في مسدها حيث كانت أهلا للحضانة لم يقيم بها مانع
 والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في صغيرة لا أب لها ولها عم عاصب ولها في النكاح
 زوجها من صغير قريب لها في النسب وهو كفؤ لها بمهر مثلها بولاية أبيه وقد تحمل أبو
 الصغير المذكور والمهر والنفقة عن ابنه لزوجته المذكورة حال العقد عليها وصدر
 عقد النكاح المذكور مستوفيا شرائطه الشرعية ثم بعد مدة بلغت الصغيرة وهي بكر ولم
 تختبر فسُخِجَ النكاح حال بلوغها مع علمها بالنكاح والمهر فهل يكون النكاح المذكور
 صحيحا ولا يكون لها خيار الفسخ مع سكوتها مدة طويلة نحو السنة (أجاب) نعم يكون
 النكاح المذكور صحيحا حيث زوجها وليها المذكور من كفؤ بمهر مثلها مستوفيا
 شرائطه الشرعية وليس لها خيار الفسخ بعد بلوغها اذا لم تختبر نفسها حال البلوغ بل سكنت
 تلك المدة عالمة بالنكاح ولا تعذر بجهلها كون الخيار على الفور والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة لها بنت من زوجها أرضعت ولدا غيبرا مع بنتها المذكورة في مدة رضاعها
 قبل مضي سنتين لكل منهما ثم رزقت ببنت أخرى من هذا الزوج وأرضعتها أيضا بعد
 مدة فطام الولد الاجنبي وبنتها التي رضعت معه منها ثم بعد مضي سنتين تزوج الولد
 المذكور ابنت الثانية التي رضع من أمها في مدة رضاع اختها على الوجه المذكور
 والولد المذكور بالغ وهو جاهل الرضاع المذكور حال العقد عليها ولم يدخل ولم يحتل
 بها الى الآن ثم تبين له رضاعه من أم من تزوجها في مدة الرضاع على هذا الوجه
 وصدق من أخبر بذلك واستمر على التصديق والزوجة قاصرة واقرب الرضاع المذكور
 والدا كل من الزوج والزوجة وأخبر به أيضا جملة من الأشخاص فهل اذا رفعت هذه
 الحادثة لدى القاضي وصدق الزوج على الرضاع على هذا الوجه وهو بالغ عاقل مختار
 يحكم القاضي بفساد النكاح ويفرق بينهما وبين زوجته القاصرة المذكورة معاملة له
 باقراره ولا يلزمه في هذا النكاح الفاسد شيء من المهر حيث لم تحصل خلوة ولا دخول اذا
 شهد بالرضاع المذكور على هذا الوجه رجلا نكاحا ورجلا نكاحا وان نظر الكون
 الزوجة قاصرة لم يقع منها تصديق على الرضاع حتى يبطل حقها في المهر جميعه (أجاب) نعم

يحكم القاضي على الزوجين بفساد النكاح بتصديق الزوج على الرضاع المذکور على الوجه المسمور ولا يتوقف فساد على إقامة البينة بالرضاع والحال هذه لكن سقوط المهر إذا حصلت الفرقة قبل الدخول يتوقف على أحدا من أم تصديق الزوج أيضا وهنا لا يتأق إلا أن تكونها قاصرة أو ثبوت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لأنه لا يثبت إلا بما يثبت به المال عند الحاجة قال في رد المحتار ضمن تنبيه نقل عن الهندية وإن صدقها أي من أخبرت بالرضاع الرجل وكذبها فسد النكاح والمهر بحاله وإن بالعمس لا يفسد ولها أن تخافه ويفرق إذا نكل انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة عاقلة خطبها رجل لابنه من أبيها فرضى أبوها بذلك وقررها صدق أقام عينا ثم عند انقضاء المجلس قال بعض الحاضرين لابي البنت أعطيت ابنتك بهذا الصداق لابن فلان فقال أعطيت وقال لابي الولد قبلت زواجها لولدك قال قبلت كل ذلك والحال أن البنت لم تعلم بذلك فلما بلغها ذلك ردت النكاح فورا بلاسكوت وامتنعت وأبت أن تتزوج هذا الذي زوجها منه أبوها فهل لا يصح هذا العقد على هذا الوجه أو يصح وللأب جبرها على الزواج أفيدوا الجواب (أجاب) لا تجبر بكريالغة على النكاح فيتوقف نكاحها عاقلة على إذهابه أو رضاها فلو زوجت بلا إذن فردته فورا بطل ويبطل خيارها بسكوتها إن علمت به بكر أو بكل ما يدل على الرضا به والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده من محافظة مصر في ٩ شوال سنة ١٢٩٣ مضمونها محافظة رشيد أرسلت هذه المكاتبة ومعها ملخص قضية تزوج شخص يدعى سليمان الجباس بواحدة تسمى خطابية بنت المرحوم مصطفى خطاب ويراد الاستفتاء فيها من حضرتكم فبنا عليه لزم الشرح ليفاد بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة أنه لا يرتفع عقد النكاح الشرعي الصادر مستوفيا بشرائطه الشرعية بين رجل وامرأة بمجرد اخبار أم المرأة المذكورة بأنها أرضعت الزوج المذکور في مدة الرضاع بدون اقرار الزوج واصراره على ذلك أو شهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول بالرضاع وكذا اخبار رجلين عن قول أم الزوج بذلك لا يعتبر شرعا في التفريق إلا أن الزوج لو وقع في قلبه صدق اخبار الأم فلا فحوط له المفارقة ديانة وما أفاده كل من حضرة قاضي الثغر ومفتيه مما هو منسوب إليهما في الملخص المذکور هو المأبوق للشرع فلا يتعرض لهذا النكاح والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يريد أن يتزوج بنت ابن عمته من النسب والحال أن لابي البنت المذكورة أختا نسبيا لا أم كان في حال صغره قد رضع من أم الرجل الذي يريد التزوج بابنة أخيه لأمه النسبي المذکور ولم يحصل رضاع ممن يريد التزوج من عمته التي هي أم ابي البنت أصلا ولم يحصل رضاع من ابي البنت المذکور من أم من يريد التزوج أيضا ولا من بنته ولم يحصل اجتماع بينهم في الرضاع من امرأة واحدة أصلا فهل والحال هذه يحل للرجل المذکور أن

١٢٩٣

٢٠

شوال

١٢٩٣

١٨

يتزوج تلك البنت التي هي بنت ابن عمته نسبا وهي أيضا ابنة ابن أخي أخيه رضاعا ولم يوجد مانع شرعي سوى ما ذكر (اجاب) نعم يحل لهذا الرجل التزوج بهذه البنت والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الشيخ عبد الرحمن السويسي المحنفي في رجل يملك عبدين وأمتين فأذن لابنه ان يزوج الامة الفلانية من فلان العبد والثانية من الثاني بخالف الابن وزوج كل أمة لغير من أذن له ان يزوجهامنه ثم ان الفقيه العاقد أخبره الابن بهذه المخالفة فذهب للمالك الفقيه المذكور وأخبره بالمخالفة المذكورة وأخبره ان صحة هذا العقد موقوفة على الاجازة فأجاز المالك المذكور ما فعله ابنه وكان الابن المذكور في حال عقده هو الذي تولى طرفي العقد بأن قال زوجت فلانة من فلان ثم ان احدا العبدین طلق ام آته ثلاثا فهل العقد صحيح والطلاق واقع ام غير صحيح والطلاق غير واقع وما كيفية العقد حيث انهما الآن مملوكا كان ايضا أقيما والجواب موضوعا وكان قد كتب على هذا السؤال العلامة الشيخ عمر الراعي الحمد لله وحده نعم هذا العقد غير صحيح والطلاق غير واقع وليسيد الامة والعبد أن يجدد العقد عليهما الآن مفتي مجلس ومديرية غربية وختمه وكنت افتيت أنا باللسان ان الطلاق واقع والعقد صحيح وعند الامعان يظهر ذلك وذلك ان المفتي المذكور في فتواه استند الى قولهم ان الفضولي لا يتولى طرفي العقد من الجانبين خلافا لابي يوسف وذلك ان الايجاب لا يتوقف على قبول غائب بل اذا صدر الايجاب من الحاضر يصدر باطلا وعند الثاني يتوقف فاذا صدر غير باطل فاذا قبل الغائب صح الايجاب وفي حادثتنا هذه لو كان السيد هو الذي باشر العقد يكون ايجابه غير محتاج الى القبول بل العبارة الواحدة منه قائمة مقام العبارتين فكذا وكيف له تكون عبارته قائمة كذلك وحيث ان الفضولي في الحادثة المذكورة تولى الطرفين وصدر من المالك اجازة لفعله يكون كالمباشر هو بنفسه فهذا ما وصل اليه فهمي القاصر ومع ذلك فالامثال للحق أحق وقد فهم حضرة قاضي افندي السويسي كما فهمت لكن حاصل عندنا اختلاف كثير لما كتبه حضرة المفتي الموما اليه وحيث ان اصحاب القضية يريدون تجديد العقد بلا محال على حسب الفتوى فقد عرضت ذلك على الجنب الاعظم لاجل ان يبين لنا بخطه الشرع يفما هو الصواب ونرجوه ان يمن بتجليل الافادة من فضله حيث ان رافع هذا لا يقيم الا يوما نصر الله الاسلام بوجودكم آمين (اجاب) اذا تولى ابن المالك عقد النكاح بين العبدین والامتين المذكورين على خلاف اذن المالك فكان بذلك فضوليا ولم يحصل من قبل الزوج او فضولي آخر مثلا حال صدور العقد في مجلسه قبول لا ينفذ هذا النكاح باجازة المالك سواء صدر بكلام واحد او بكلامين على الراجح وجعله في الفتح الحق خلافا لما في حواشي الهداية وشرح الكافي في صورة صدوره بكلامين على قول الامام ومحمد خلافا للثاني في انعقادهم من الفضولي بالقبول آخر في المحاسن وقوفاء على الاجازة وذلك لان

صاحب الدرر جعل تولى طرفي النكاح من واحد بايجاب يقوم مقام القبول في خمس صور
وهي اذا كان وليا أو وكيلًا من الجانبين أو أصليًا من جانب ووكيلًا أو وليًا من آخر
أو وليًا من جانب ووكيلًا من آخر ثم قال ليس ذلك ان واحد بفضولي ولو من جانب وان
تسكلم بكلامين على الراجح فصور الفضولي التي لا يتوقف فيها الايجاب على قبول غائب
بل يبطل عندهما خلافا للثاني اربعة وهي ما اذا كان فضوليًا من الجانبين أو كان
فضوليًا من أحدهما وكان من الآخر أصليًا أو وكيلًا أو وليًا وبقي هنالك صورة عشرة
عقلية وهي الاصيل من الجانبين لم يذكروها لاسيما انها كافي في رد المختار ونقل فيها عن
الفتح أن كون كلاهما الواحد عقدًا تامًا هو أثر كونه مأمورًا من الطرفين أو من طرف وله
ولاية الطرف الآخر فصوره الحادثة لم تكن واحدة من الخمس صور التي ينعقد فيها النكاح
ويقوم فيها الايجاب مقام القبول فيتولى فيها الواحد طرفيه بل هي من صور الفضولي
من الجانبين وقد قيل يتولى النكاح واحد ليس بفضولي ولو من جانب وهناك وكذلك
فلا مسامحة لمجعله موقوفًا على قولهما أو ما على قول أبي يوسف فوقوف قطعًا وينفذ بأجرة
المالك وكذا لو قبل في المجلس شخص آخر توقف اتفاقًا هذا ما ظهر لي في هذه الحادثة
والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ناظره سافر خاتمة مصر في ١٢ محرم سنة ٩٥
مضمونها جارية من ضمن السراي المحاذي تملق المرحوم الامير عبد الرحمن الكبير من
أمر اعداء فور ترغيب الزوج بشخص من أقارب المتوفي والشخص المذكور يرغب
تزوجها أيضا لكن احداً ولاد المتوفي متوقف بالقول منه انها من جوارى والده والحال
انها من ضمن السراي المحاذي ومثبت ذلك فهل يجوز تزوجها من هي راغبة فيه بدون
واسطة احداً ولاد المتوفي المذكور أم كيف تؤمل الافادة بموافقة الشريعة المحمدية على
صاحبها افضل الصلاة وأزكى التحية (أجاب) بمجرد كون الجارية المملوكة لشخص
من سراريه ومحاضيه لا نعتق بموت سيدها المالك لها الا اذا أعتقها مالكيها أو أنت منه
بإلحال حياته وأدعى نسبه منه أو كاتبتها وأدت بدل الكتابة أو دبرها فاعتق بالاسيلا
من كل ماله وبالتدبير من ثلث ماله وبدون ما وجب عتقها لا نصير حرة ويتوقف
سكاتها على اذن ورثة سيدها أو مالوصارت حرة بسبب من اسباب الحرية كما توضح وهي
بالغة عاقلة فلها ان تزوج نفسها بدون توقف على اذن ورثة معتقها والله تعالى أعلم
(سئل) في بكر قاصرة ناداهما أحد أولادها البالغ ببيع وسي فاجابته امام أخوى المنادى
البالغين فوراً بقوله له نعم حال غيبة أبيها عن مجلس المناداة والاجابة المذكورة فلما حضر
وبلغه ذلك رده ولم يجزه فهل حيث تحقق قصر البكر المذكورة وقت اجابته المذكورة
ورد أبيها المذكور النكاح باطلاً في فرض انعقاده بالنداء والاجابة المذكورين ولا
تكون البكر المذكورة زوجة لابن عمها بما ذكره ويمنع من معارضة لها والحال هذه
افيدوا الجواب (أجاب) نعم لا ينفذ النكاح المذكور على القاصرة المذكورة بل يبطل برد

١٢٩٥

١٢

جمادى الاولى

١٢٩٥

٥

أبيها على فرض كونه ينقد بهذه الالفاظ حيث تحقق كونها قاصرة وقت صدوره على هذا الوجه ثم في انعقاده بهذه الالفاظ اختلاف والذي حققه العلامة ابن عابدين في حاشيته على الدر عدم انعقاده بما ذكره على المذهب الذي هو ظاهر الرواية مصوباً لعبارة الشارح في قوله بالانعقاد على المذهب حيث قال صوابه لا ينقد على المذهب ونقل سنده في ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأتين ورزق من كل منهما بولد ذكر لم يرضع من ضرة أمه ثم مات الزوج وبعد مدة تزوجت إحدى زوجتيه المذكورتين رجلاً أجنبياً ورزقت منه بنت لم يحصل منها رضاع ممن كانت ضرة لامها فهل إذا أراد أخوها من أمها وهو الابن الثاني المرزوق للزوج الأول من المرأة الأخرى أن يتزوج بهذه البنت التي هي أخت أخيه من أمه وليست أخت له نسباً ولا رضاعاً يجوز هذا النكاح ويكون حلالاً (أجاب) نعم يجوز هذا النكاح ويكون حلالاً إذا استوفى شرائطه الشرعية لتصرح بهم بجواز نكاح أخت أخيه نسباً كما في هذه الصورة والله تعالى أعلم (سئل) من بلاد الروم بأسئلة أربعة وأجيب عنها في ٨ شوال سنة ٩٦ ثلاثة منها قيدت في باب التعزير والردة على التوالي بهذا التاريخ فوجد في هذه الترجمة بهذا التاريخ وهو فيمن فعل فعلاً أو قال قولاً يصير به كافراً ثم تاب وأسلم وكان في نكاحه زوجة هل يفسخ النكاح بذلك ولا تحل له إلا بتجديد النكاح ولو حصل ما ذكر ثلاث مرات تحل له زوجته بتجديد النكاح بدون أن ينكحها زوج آخر أو يكون ذلك بمنزلة الطلاق الثلاث ولو حصلت الردة من الزوجة يكون المحكم كردة الزوج في انفساخ النكاح أم كيف المحكم (أجاب) ارتداد أحد الزوجين ففسخ للنكاح في الحال ولا ينقص عدد الطلاق ولو صدرت الردة من الزوج حتى لو تكرر ذلك منه ثلاثاً يصح العقد عليها بعد الاسلام بدون أن تنكح زوجاً غيره كما صرحوا به وبأنها تجبر على تجديد النكاح لو جاءت الفرقة من قبلها بردها والله تعالى أعلم (سئل) من سعادة مأمو رضية مصرية بافادته غير رسمية مؤرخة ٩ ربيع الأول سنة ٩٧ حاصلها المسطر أعلاه صورة سؤال اقتضى الحال اعطاء الفتوى الشرعية عنه عن يد حضرة حسن أفندي معاون أول الضبطية (وصورة السؤال المذكور حرفياً) ما قولكم في رجل عقد لرجل على امرأة مملوكة لا يخرج بدون حضوره وبدون اذنه ولما علم المالك ذلك العقد أي فهل يكون العقد باطلاً بامتناع المالك المذكور أو لا (أجاب) إذا زوج المملوكة أجنبياً بدون اذن مالِكها وعلمه كان نكاحها موقفاً على اجازة سيدها المذکور فان اجازته نفذ وان رده بطل هذا ما يقتضيه المحكم الشرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة يثيمة لا عاصب لها ولها جدة أم أب وجدة أم أم وجد شخص كفولها يريد أن يتزوجها بمهر مثلها وهي تطيق الوطء فهل إذا زوجها جتهدتها أم أبيها باذن القاضي الذي له ولاية تزويج اليتام من هذا الكفو بمهر المثل ورضا المجدة أم الأم بحضرة الشهود واستوفى

١٢٩٥

٣

١٢٩٦

شوال

٨

ربيع الاول

١٢٩٧

١٠

العقد شرائطه يكون صحيحا نافذا وان ثبت لها خيار الفسخ بالبلوغ بشرائطه المعتبرة
(أجاب) نعم يكون هذا النكاح صحيحا نافذا والحال ما ذكره ما خيار الفسخ بالبلوغ حيث
لا مانع والولاية هنا لام الأب لانها مقدمة على أم الأم كما حرم به خير الدين واقفى به في
الحامدية والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بأفاده من نظارة الحفانية في ٢١ رجب
سنة ٩٨٠ حاصلها وردت لنا مكتوبة من حضرة محافظ رشيد في ١٢ الجاري ومعها اوراق
علم منها حصول العرض لطرفه من شيخ ذاك البندر عن اجراء عقد زواج امرأة تسمى
فاطمة بنت علي العسال بشخص كان مسيحيا واسلم وكلاهما من الاغراب وانه صار
الاشتباه بان المذكور ربما يكون صرافا وطرفه شيء لم يرى ومن التبريات التي اجرتها
المحافظة علم ان الشيخ عبد السلام طيبة احد خوات مدرسة رشيد هو الذي اجرى العقد
المذكور وعلى يد ما ذون عقود الزواج بقسم بحرى رشيد واتضح ان الشهود الذين
كانوا حاضرين وقت العقد لا يعلمون خلوا الزوجة المذكورة من الزواج والعدة وأنهم
شهدوا على العقد فقط بناء على ما قيل لهم من العاقد وان الزوجة افادت ان ورقة
طلاقها موجودة بطرف والدها بالعباسية وأنه حصل التفريق بين الزوجين
المذكورين بمعرفة قاضي تلك الجهة بناء على ما افاده مفتي رشيد بعدم صحة هذا العقد
ولكون العاقد المذكور معارضا بحجة العقد ويرغب الاستفتاء من حضر تكمل فتأمل
الافادة بما يتراءى (أجاب) النكاح الصادر من المكافاة لغير كفؤ بدون اذن وليها
العاصب ورضاه وقع في صحة انعقاده اختلاف التصحيح والذي عليه الفتوى عدم صحته
كما افتى به حضرة مفتي رشيد فلا يصح وان كان القول بان عقاده هو ظاهر الرواية وهو
مصحح ايضا ويكون للولي حق الفسخ اذا تضرر روتعير من مصاهرة غير الكفو اذا لم يوجد
مانع من الفسخ كولايتها او حبل ظاهر فلو جرى على ظاهر الرواية شخص لا يؤخذ
شرعا بناء على هذا القول المصحح وان كان القاضي يقضى بالمفتى به فبالاجراء حضرة
القاضي بناء على افتاء حضرة المفتي من فساد العقد بعدم الكفاءة على القول المفتى به
صحيح ولا اثم على العاقد الجارى على ظاهر الرواية المصحح ايضا بناء على القول الثاني
والذي ينبغي من الآن فصاعدا عند عدم كفاءة الزوج أن لا يصير الاقدام على العقد الا
باذن الولي العاصب ابتداء تحرزا من فسخ النكاح كما بناء على القول المفتى به في فهم الشيخ
عبد السلام طيبة المذكور ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج انثى غير
بالغة بعقد صحيح ثم دخل بها ووجلت منه وبعد الحمل تبين انها كانت رضعت من امرأة في
مدته وان تلك المرأة كانت رضعت وهي صغيرة أيضا في مدة رضاعها من زوجة الى هذا
الزوج من لبن هذا الأب مع اخت هذا الزوج لايه فهل يكون هذا النكاح فاسدا
فيفسخ لتبين كونه تزوج بنت اخته من ابيه من الرضاع حيث كان اللبن الذي رضعته
امها رضاعا لبن ابيه من زوجة ابيه المذكور ولا يقال انها اخت اخيه فقط وهل يجب

عليه بالدخول بها والوطء مهر مثلها لا يزاد على المسمى لرضاها به ولا تجب عليه نفقة
عدها في هذا النكاح انفاً ودان كانت تستحق اجرة حضانه هذا الحمل بعد انفصاله على
ابيه الموصر حيث لا مال للصغير لثبوت نسبه منه بهذا النكاح وان كان فاسداً واجرة
ارضاعه حيث لا مانع (أجاب) صرح علماؤنا بأنه يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب الا
ما استثني وبان زوج مرضعة ابنها نزل منه اب للرضيع وابنه اى ابن زوج المرضعة
اخ للرضيع وان كان من امرأة أخرى غير المرضعة كفى حادثة السؤال وبنته أخت
للرضيع وان كانت من امرأة أخرى وابوه جد وأمه جدة واخوه عم له واخوته عمه له حتى
لو كان لرجل امرأتان وولدتا منه فارضعت كل واحدة صغيرا صاروا أخوين لآب من
الرضاع وان كان أحدهما أنثى لا يحل النكاح بينهما واصله ان لبن الفعل يتعلق به
التحریم عندنا خلافاً للإمام الشافعي كفى الكفر وشراحه وحيث تذكرون هذه الزوجة
بنت أخت من الآب لمن تزوجها ولا تحل بنت الاخت رضاعاً كما في النسب فاذا ثبت
ما ذكر في السؤال يحكم بفساد هذا النكاح ويجب فيه مهر المثل بالدخول والوطء ولا يزداد
على المسمى لرضاها به ويثبت فيه النسب من هذا الزوج لشبهة العقد ولا تجب على
الزوج نفقة العدة فيه وتستحق هذه الام اجرة على حضانه وارضاعه من مال أبيه حيث
لا مال للصغير وهي أحق بحضانه اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقيمها مانع لا فرق
في ذلك بين ما قبل الفرقه وبعدها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة أرضعت
صغيرة أجنبية في مدة الرضاع ثم أرضعت المرضعة المذكورة صغيراً أجنبياً عن المرضعة
وعن الصغيرة الرضعية في مدة الرضاع أيضاً ثلاثة أيام ولم تعرف مقدار الرضعات التي
أرضعتها للصغير المذكور في الثلاثة الايام المذكورة فهل والحال هذه يكون مجرد
ارضاع المرأة المذكورة للصغير مثبته بالنسبة للرضعة وبه يثبت التحريم بين الرضيعين
المذكورين ولا عبرة بقلة الرضاع في المدة المرقومة واذا صدر عقد زواج بينهما بعد البلوغ
يكون باطلاً ويمنع من البناء بهما والحكم الشرعي (أجاب) اذا تحقق الارضاع المذكور
في مدته بالوجه الشرعي تثبت بنوتهما لهذه المرأة واخوتهما ببعضهما قل اللبن الواصل
الى جوفهما او كثر فلا يحل النكاح بينهما بل يقع فاسداً ويفرق بينهما ويمنع من الدخول
بهما والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل وظيفته باشمعاً وادارة حرم المرحوم
محمد سعيد باشا والى مصر كان والرجل المذكور مروءة وحسنة بين الناس وصاحب
صلاح وتقوى وله مال وثروة من كسبه وكده وتعبه وهو معروف بين الناس بالتقوى
والصلاح وحسن الاستقامة ثم توفي عن بنت قاصرة وقبل وفاته اقام عليها وصياً ولبنت
المذكورة عم جاهل محترف بحرفة دنيئة وهي حرفة الحلاقة وكان اخوه في حياته يتعير
بذلك ولعم المذكور ابن جاهل محترف بالحرفة الدنيئة المذكورة فاذا علم المذكور
ان زوج البنت القاصرة المذكورة لابنه المذكور والحال انه مشغول بالحرفة

المذكورة التي هي عار عند اهل العرف مع انضمام عدم التقوى لذات مع معرفة الناس ان سبب تزويجها لابنته المذكور هو الطمع في مال القاصرة المذكورة وشهرته عند الناس بذلك فهل لا يكون الابن المذكور كفؤا للبنت المذكورة وليس للحم تزويجها منه وما حكم الله في يدوا الجواب (اجاب) يشترط لصحة تزويج القاصرة من قبل غير الاب والجد كون الزوج كفؤا له والمهر المثل والكفاة تعتبر في اشياء منها المال بان يقدر الزوج على المهر المجل ونفقة شهر لو غير محترف والا فبكونه يكتسب كل يوم كفايتها لو تطبق الجماع ومنها التقوى والصالح ومن جملة ما فرعه عليه انه لا يكون الفاسق كفؤا لبنت صالح على ما في النهر ومنها الحرفة فأرباب الحرف الدنيئة كالحلاقة لا يكونون اكفاء لمن ابوهاد وحرفة أشرف منها وذكروا ان ذا الحرفة الدنيئة ومنها الحلاقة غير كفؤ لأرباب سائر الحرف كعطار أو برار أو صواف وان الوظائف في الاوقاف من الحرف لانها صوت طريقا لالتكسب في مصر فصاحبها كفؤ للتاجر لو غير دنيئة كبوابه ويؤخذ مما ذكره ان المدار في الكفاة وعدمها على التعريف في العرف وعدده فاذا تحقق كون مريد التزوج بهذه البنت غير كفؤا لا يصح تزويجها اياه من قبل عمها بل يكون نكاحها فاسدا والا فلا والله تعالى اعلم

* (باب المهر) *

(سئل) في رجل تزوج بنته البكر البالغة بوكالة عنها من رجل آخر بمهر معلوم وقبض الاب مجمل صداقها وزفها بجهاز للزوج ودخل عليها الزوج في منزله وتمتع بالجهاز مدة أشهر والآن استولى الاب على الجهاز وأخذ من ابنته قهر راعها وعن زوجها تعاملا أنه ملك أمها فهل يكون للبنت مطالبة أبيها بما قبضه من مجمل الصداق واذا ملك الاب ابنته الجهاز المذكور وقبضته لا يكون له الرجوع فيه ولا عبرة بدعواه انه ملك أمها (اجاب) للبالغة المذكورة مطالبة أبيها بما قبضه من مجمل صداقها حيث لم يوصله اليها ولم يثبت أنه اشترى لها به أمتعة باذنها بالغة وايسر له الرجوع فيما ثبت انه ملكه لها من الجهاز حيث تحقق القبض والحيازة بالوجه الشرعي ولا تسمع دعواه بأنه ملك أمها بعد التملك من قبله لانه سعى في نقض ما تم من جهته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الريف تزوج بنتا من مصر على أنها تقيم بمصر بموجب الشروط التي حصلت وقت الزواج وخلف منها ولدا فصار الولد عمره أربع سنوات فحصل بعض تنافس بين الزوج والزوجة بسبب كونه طلب اقامتها بالريف فامتنعت مرة بعد مرة ثم حضر بالمحروسة بنفسه وأراد أخذها فامتنعت كما تقدم فأرسل بعضا من أتباعه الى المنزل وأخذ الولد الصغير بناء على أنه يشتري له شيئا وتوجه به لوالده الى الريف فهل لا يمكن أبوه من أخذه مع صغره سنه ولا تجبر أمه على السفر من مصر التي هي محل التزوج الى القرى مع

البعد بينهما مسافة القصر (اجاب) ليس للزوج نقل زوجته مسافة القصر بدون رضاها وهي أحق بحضانه ولدها فليس لابيها أخذه والسفر به جبر عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرامن أبيها بمبلغ معلوم وأقر الاب بقبضه كله مقدما ومؤخرا بحضرة شهود والعقد ثم رد الاب المهر للزوج ليجهزها به فاشترى الزوج به أمتعة ودفع ز يادة على المهر من ماله وسلم الأمتعة للزوجة من المهر ودخل بها واستمر معها مدة ثم طلقها فهل يصدق الزوج في أنه أوصلها ما شرط تعجيله من المهر وإذا ادعت عليه بالمؤخر فدفعه لها ونفقتها ودينادعت عليه به لا يكون لها عليه دعوى في المهر وغيره بعد ذلك وبعد ثبوت اعترافها بقبض المؤخر والنفقة والدين الذي عليه بالبينة الشرعية وهل إذا دفع لها ما صالحا لتزين به على وجه العارية ثم أعطته له قبل الطلاق وبعد الطلاق بمدة ادعت عليه أنه ملكه لها يصدق الزوج بدون بينة في أنه دفعه لها عارية ولا يكون القول قولها (اجاب) إذا ثبت دفع الزوج مؤخر صدق زوجته وما بذمته من الدين لا يكون لها المطالبة به بعد ذلك وإذا ادعى الزوج دفع ما شرط تعجيله لها قبل الدخول يكون القول له بيمينه في ذلك حيث كانت دعواه الدفع بعد الدخول على ما أفاده الرمي وغيره وحيث اعترفت الزوجة بأن الملك في المصاغ المذكور لزوجها وادعت تملكه لها لا يكون القول لها في ذلك ويقضى به للزوج إذا لم تثبت التملك وانتقاله اليها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكرافاصرة بثيمة فاقدة العصبية وأمها وكلت زوجها غير أبي البنت فطلبها الزوج لدون مسافة التصرف أبت هي وأمها ووكيلها فهل إذا غاب عنها مدة سنين يلزمه كسوتها ونفقتها ومؤنتها (اجاب) للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر ويجب عليها طاعته في ذلك فإذا امتنعت عن ذلك تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك ولا تجب نفقة مدته مضت بدون القضاء أو الرضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكر أو دخل بها قبتين فساد العقد بالوجه الشرعي وفرق بينهما المحاكم الشرعي وحكم عليه بصداد المثل وكان قد أعطاهما البعض قبل الدخول وبقي البعض الآخر بذمته ومن ظلمه قال ان طالبنى أحدهما البعض الآخر فأنا قاتله فمن خوفهما منه لم يتعرض له أحد في طلب البعض الباقي بذمته فما زال صابرة حتى مات فهل لها طلب ما بقي بذمته من تركته (اجاب) للمرأة المذكورة طلب ما بذمته زوجها من باقي الصداق بعد تحققه حيث لا مانع من دعواها بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج باع في بلدة أراد الرحلة الى بلد أخرى وبقيت المدة ما يزيد على مسافة القصر فهل إذا رضيت بالسفر معه لا يكون لاحد من له عليها الولاية معارضتها في ذلك ولا لغيرهم وتسافر معه قهرا أم كيف الحال (اجاب) المنع من نقلها معه مسافة سفر فأكثر إنما هو لحقتها وتضررها بالغربة في حيث رضيت بالانتقال لا يكون لاحد سبيل في منعها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في ابن في عائلة أبيه وفي معيشته

صفر

٥

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

ربيع الثاني

١٨

١٢٦٥

جمادى الاولى

٩

١٢٦٥

ومعاون لاییه فی زراعتہ فی ارضہ فأراد ابوه ان یزوجه زوجة یقدر من الدراهم سماء
 لاهلها فی وقت مجلس عقد النکاح ویدفعه من ماله تبرعاً لابنه فلم یرض اهل الزوجۃ
 بالقدر المذکور وامتنع من الزیادة علی ذلك لکونه مهر المثل وقام الاب من المجلس
 مغضباً ثم ان الابن التزم لاهل الزوجۃ بعھرا کثر بماسماء الاب لاهل الزوجۃ وعقدوا له
 عقد النکاح واراد الابن ان یطالب اباه بالمهر الذی التزمه فلم یرض الاب وامتنع من دفع
 المهر المذکور له ولاهل الزوجۃ ویرید الابن الزام الاب به والتداعی معه فیہ متعللاً بأنه
 یحب علیہ ان یزوجه اول مرة مثل أخوته فهل لایحیی الاب علی دفع شیء من المهر المذکور
 ولا یتحقق الابن المعاون لاییه شیاً من مال الاب المذکور (اجاب) لا مطالبة علی الاب بما
 علی ابنه البالغ من المهر بدون کفالة عنه فی ذلك والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل تزوج
 امرأة بصداق معلوم قدره خمسة وعشرون الف فضة منها المقدم ثلاثة عشر الف فضة
 دفع منه سبعة آلاف وستة آلاف من المقدم بقيت فی ذمته حتی دخل بها واعترف لها
 بها بعد الدخول بشهادة بینة شرعية کالباقی من المؤخر ثم بعد مدة مات الزوج عنها وعن
 وارث آخر حاسبها الوارث علی جمیع مالها من باقی المقدم من المهر والمؤخر ودفعه لها ثم بعد
 ذلك اراد الرجوع علیها بما دفعه لها من باقی المقدم متعللاً بأنه یموت علیها فهل اذا ثبت
 اعتراف مورثه بالباقی من المقدم بعد الدخول بها بشهادة الیئنة الشرعية وصدق وارثه
 علی ذلك ودفعه لها کالمؤخر من المهر لا یكون له الرجوع علیها ولا عبرة بتعلله المذکور
 ولها أخذ ما یخصها من میراثه ایضاً بالقریضة الشرعية ام لا (اجاب) نعم لا یكون
 للوارث الرجوع علی زوجة مورثه بما دفعه لها علی الوجه المذکور ولها أخذ ما خصها
 من مخلفات الزوج والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأة فی محل اقامه ابیها وأراد
 ان ینقلها الی بلد غیر بلدها ویبینهام مسافة بعيدة فوق مسافة القصر فهل اذا امتنعت
 من النقلة معه لا تعد ناشرة ویؤمر بالانفاق علیها واذا كان لها منه ولد صغیر یؤمر
 بالانفاق علیہ ایضاً ولا یمکن من أخذه (اجاب) فی الدر عن النهر والذی علیہ العمل
 فی دیارنا انه لا یسافر بها جبراً علیہ وبه جزم البرازی وغیره وفي المختار وعلیه الفتوی اه
 فلیس للرجل المذکور نقل زوجته مسافة القصر بدون رضاها ویامتنعها عن ذلك
 لا تسكون ناشرة فیجب علیہ نفقتها کما علیہ نفقة ولدها منه الذی لا مال له والله تعالی أعلم
 (سئل) فی امرأة مطلقة من زوجها ویبدها تمسک بما لها عنده من مقدم صداقها ومؤخره
 ثم مات قبل الدفع لها فهل اذا كان هناك بینة تشهد بما لها علیہ من الدین یكون لها
 الرجوع بدینہا فی ترکته بعد ثبوته (اجاب) للراء المذکور أخذ صداقها من ترکه
 زوجها بعد ثبوته بالوجه الشرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی ولد زوجة والده وهو قاصر
 وتولی العقد بنفسه وحين العقد شرط والد الزوجۃ علی والد الزوج ان یكون هو الملتزم
 بدفع الصداق فالتزمه ودفع لوالد الزوجۃ دراهم هدیة منه الیه تسمى فی عرفهم بالشرط

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

١٠

رجب

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

٢

فقبلها منه وقبضها ثم بعدمضى ثلاث سنين أراد والد الزوج ان يرجع على والد الزوجة
 فيه المأهله ما قبضه منه وقت العقد فهل يجب لذلك ويبطل الشرط أولا يجب لذلك
 ويعمل بمشرطه على نفسه (أجاب) المقرر في المكتب من قولهم المعروف كالمشروط
 يوجب الحق ما ذكر بالمشروط فسكانه تزوجها على المبلغ الذي سماه من النقد وعلى المبلغ
 المسمى في عرفهم بالشرط وحيث كان معلوم القدر كان لازما لزوم المهر للعلم به وعدم
 جهالتها فليس لولي الزوج استرداده من ابى الزوجة بعد دفعه كما أفاده العلامة الرملي
 ويؤخذ الا بعمالة التزوه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة وأقبضها الحال
 من الصداق المسمى في العقد ودخل بها ثم بعد ذلك خرجت من بيته بغير اذنه فطلبها المحل
 طاعته فامتنعت حتى تقبض بقية الصداق فهل يلزمها لزوم محل طاعته ولا يسوغ لها
 طلب مؤجل الصداق قبل حلول أجله (أجاب) اذا قبضت المرأة ما تعوزف نجهيله
 فليس لها ان تمتنع عن طاعة زوجها حيث كان المسكن شرعيا وليس لها طلب مؤجل
 الصداق قبل حلول أجله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أبيه
 ولم يترك تركة أصلا فأرادت الزوجة ان تلزم أباه الزوج بجميع الصداق فهل لا تجب
 لذلك حيث لم يترك الزوج تركة ولم يضعه الاب لها بل قبل الابن النكاح لنفسه وهو بالغ
 رشيد (أجاب) لا مطالبة على الاب بصداق زوجة ابنه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل تزوج بكر من أبيها بصداق معلوم ودفع للاب بمحل الصداق ودخل بها
 ومكث معها مدة فهل اذا بلغت البنت رشيدة وولدت زوجها في تخليص ما أخذها أبوها
 من المهر تجب لذلك ويجبر الاب على دفع ذلك لوكيل المذكور (أجاب) على الاب دفع
 ما قبضه من صداق بنته المذكورة لها أو لو كملها حيث لم يوصله والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل تزوج ابنته القاصرة بصداق حال ومؤجل لولد رجل آخر قاصر ثم أراد
 الدخول فاشتري ولي الزوج ما يلزم للسكوسة من قاش وحرير وأدخل البنت على الولد
 ثم بعد ذلك طلب ولي الزوجة ما بين تجهيله من الصداق فأبى ولي الزوج وقال أنا حسب
 السكوسة من المهر فهل لا يجب لذلك ويلزمه ما بين تجهيله من المهر (أجاب) لا يجبر
 ابو الزوج الصغير على دفع صداق زوجة ابنه المذكور من مال نفسه بدور كفاية شرعية
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها منه بثلاث حيض
 ثم تزوجت برجل وطلفاها قبل الدخول والحلوة بحضرة بيعة فعقد عليها الزوج الاول
 عقدا جديا بمهر جديد على زعم انها حلت له ولم يدخل بها الزوج الاول ايضا ولم يحتل
 بها بعد العقد عليها فهل يكون العقد فاسدا ولا ضمان على الزوج الاول فيما سماه لها من
 المهر في العقد الفاسد حيث لم يحصل منه دخول بها ولا حلوة (أجاب) لا مطالبة على
 الزوج الاول بشئ من المهر الثاني حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل تزوج امرأة من وليها بمهر معلوم فقبل الدخول بهادفع لوليها حال

١٢٦٥

٢٥

رمضان

شوال

١٢٦٥

١٤

٢٩ ١٢٦٥

ذى القعدة

٨ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

٢٥ ١٢٦٥

ذى الحجة

٧ ١٢٦٥

١٨ ١٢٦٥

الصداق وبعد مدة تريد على ستين انكزولى الزوجة أخذ حال الصداق ويطالب الزوج
 به مع وجود البينة الشاهدة باقرار الولي بأخذه من الزوج فهل لا عبرة بانكاره بعد
 اعترافه حيث كان الطلب منه للزوج خصوصاً وان الولي أب ووكيل عن الزوجة
 البالغة الثيب في القبض (اجاب) حيث كان الاب وكيلا عن الزوجة المذكورة
 في قبض الصداق وثبت قبضه له باعتراؤه فلا يكون له ولا للزوجة المطالبة به والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل خطب لابنه البالغ بنتاً بكران وليها بصداق معلوم واتزم الاب
 لولي البكر بجميع الصداق من ماله عند العقد بالمجلس وقبل الاب النكاح لابنه بعد أن
 دفع بعض المجل من ماله لولي الزوجة ودخل بها الابن المذكور فهل اذا ثبت ذلك
 بالبينة الشرعية يكون للزوجة مطالبة الاب بما بقى من المجل حيث التزم بجميع الصداق
 وكفله (اجاب) للزوجة مطالبة ابى الزوج بمهرها اذا ثبتت كفالته لها به والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل سأله أجنبي طلاق زوجته على التزامه بمؤخر صداقها ونفقة عدتها
 في ذمته بدون اذنها فأجابها وطلقها على ذلك والاعني معسر فهل للزوجة ان ترجع على
 الزوج بمؤخر صداقها ونفقة عدتها (اجاب) للزوجة مطالبة زوجها بمؤخر صداقها
 وكذا بنفقة عدتها ان كانت العدة قائمة فان أدى اليها رجع به على الملتزم والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة وطنها الاصلى مصر تزوجت رجلاً فيها ثم انتقلت معه برضاها الى ناحية
 الصعيد ثم رجعت الى وطنها الاصلى الذى صدر العقد فيه باذنه وأبت ان تعود الى تلك
 الجهة فهل لا تجبر على الانتقال مسافة القصر واذا امتنعت عن ذلك لا تكون ناشرة
 وتجب نفقتها على زوجها ولا يعد امتناعها عن ذلك نشوزاً (اجاب) لا تجبر المرأة على
 الانتقال مسافة القصر ولا تكون ناشرة بالامتناع عن ذلك والحال ما ذكر فتجب
 نفقتها على زوجها بقدر حالهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكران ابىها
 ودخل عليها وأقام بها في مصر مدة ثم بعد ذلك أراد أن ينقلها الى بلدة محل اقامته
 وأشغاله وزراعتة بها فامتنعت باغراء ابىها المان السفر مع زوجها فهل اذا أوفاهما
 ما تعود في تجهيله وكان مأموناً عليها وكان بينهما وبين مصر دون مسافة السفر يجاب
 الزوج الى نقلها واذا امتنعت لا تستحق عليه نفقة ولا كسوة مادامت كذلك (اجاب)
 نعم للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل تزوج بكران ابىها ودخل بها في مصر وأقام بها مدة ثم بعد ذلك أراد نقلها منها
 الى بلد بينها وبين مصر نحو ست ساعات فامتنعت من ذلك وطلبت منه ان ينفق عليها في
 محل اقامتها في مصر ويقرر لها النفقة والكسوة ويأتى لها بحارية تخدمها ولا تنتقل معه
 الى محل طاعته فهل لا تجاب بالمطالبة وله نقلها الى البلد المذكورة محل اقامته (اجاب)
 نعم لا تجاب لذلك حيث أوفاهما المهر وكان مأموناً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع
 والده في معيشة واحدة وفي عائلة ابىه ثم تزوج الابن امرأة ودفع لها بعض مقدم الصداق

١٢٦٥

٢٠

محرم

١٢٦٦

٣٠

صفر

١٢٦٦

٦

ربيع الاول

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

٦

ربيع الثاني

١٢٦٦

٤

وبعد دخوله بها عدة مات عنها وعن زوجة غيرها وعن والده ولم يترك تركه فإرادت
 تلك الزوجة مطالبة والده بما في صداقها فهل لا تجاب لذلك ولا يلزم الأب بدين ابنه إذا لم
 يتكفل به (أجاب) لا مطالبة على الأب بصداق زوجة ابنه بدون كفاية به والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وعقد عقدها في مصر وأراد زوجها أن ينقلها ببندر
 أسكندرية فامتنعت الزوجة من ذلك فهل لا يجاب الزوج لأخذها قهر أعما (أجاب)
 ليس للزوج نقل زوجته من بلدتها التي وقع العقد بها مدة السفر بدون رضاها على
 ما عليه العمل والفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفع لها زوجها جميع مجمل
 الصداق وبقي عليه المؤخر وهو خمسون ريالاً ثم بعد ذلك امتنعت من محمل طاعته حتى
 نقبض المؤخر فهل لا تجاب لذلك وليس لها المطالبة به إلا بعد الطلاق أو الموت وإذا
 امتنعت تكون ناشزة (أجاب) ليس للمرأة المذكورة الامتناع عن طاعة زوجها حيث
 أخذت ما بين تحييله من المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن قاصر فزوجه
 بنتاً قاصرة ودخل عليها ثم بعد مضي خمسة عشر يوماً أخذها أبوها من بيت الزوج من غير
 إذن أبيه ومن غير رضاه متعللاً بأنه تشوش بالمباركة وانها لا تخدمه إلى أن يشفي فهل
 يكون لابي الزوج طلب زوجة ابنه إلى طاعته ولا عبرة بما تعلل به أبوها (أجاب) يؤمر
 ولي الزوجة الصغيرة المطيعة للوطء بتسليمها للزوج حيث أوفاهما حقوقها الشرعية
 ولا يفسخ النكاح بوجود الزوج مجزوماً كما في تنقيح الفتاوى الحامدية وغيرها والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته القاصرة لرجل بولايته عليها على مهر معلوم
 مقدماً ومؤخراً ثم طالب أبو البنت الزوج وأباه بمقدم المهر فتعلل الأب والزوج بالاعسار
 وأشار بعض الحاضرين في المجلس على أبي البنت بأنه يدفع بعض المقدم من ماله فالترم
 بأنه يدفع نصف المقدم عن الزوج من ماله وتعهده وتكفل بذلك ولم يدفع ما التزم به إلى
 الآن فهل لا يبرأ الزوج عن مقدم المهر ولا عن شيء منه بالتزام أبي البنت ببعض المهر
 ويكون للبنت بعد بلوغها مطالبة الزوج بجميع مقدم المهر ويجبر على دفعه إليها ولا
 عبرة بتعلله ولا بتعلل أبيه بالتزام الأب وتعهده وتكفله بأن يقوم بدفع بعض المقدم
 المذكور وقد دخل بها ولم يطلقها إلى الآن (أجاب) يصح ضمان أبي الزوج المهر
 أو بعضه فالزوجة بعد بلوغها رشيدة مطالبة بالضامن بما ضمنه والتزمه ومطالبة الزوج
 بجميع المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية وهي حبلى
 فتركها حتى وضعت حملها ثم بعد انقضاء عدتها بوضع الحمل عقد عليها بمهر معلوم فهل إذا
 مكثت أياماً بعد العقد ولم يحصل منه دخول ولا خلوة وطلقها قبل الدخول والخلوة يكون
 الطلاق بائناً ولا يجب لها سوى نصف المسمى ولا يلزمه نفقة لها حيث كان الطلاق قبلاً
 ما ذكر لعدم وجوب العدة عليها (أجاب) للطلقة المذكورة نصف المسمى ولا عدة عليها
 حيث كان الأمر ما هو مسطور بخلاف ما لو تزوجها في عدتها ثم طلقها بائناً أو رجعيّاً قبل

جادی الاولى سنة

مطلب أبانها بعد الدخول
ثم تزوجها في عدته
ثم طلقها قبل الدخول
وجب مهر كامل ثان
وعدة مبتدأة بخلاف
مالو كان النكاح
الثاني بعد العدة

١٨ ١٢٦٦

٢٠ ١٢٦٦

مطلب بعث نكاحا
ثم لم يتزوجها هل
يرجع بما دفع

رجب

١٨ ١٢٦٦

الوطع والخلو قانه يجب لها كمال المهر المسمى في الثاني والعدة لان وجوب العدة عليها
فوق الخلو كما في رد المحتار من أوائل المهر وفي الهندية من الفصل الثالث عشر في تكرار
المهر واذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها باثنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول
بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني في قول
ابي حنيفة وابي يوسف رجهما الله تعالى وعليها استقبال العدة عندهما اه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل أباه في عدة نكاحه على امرأة معلومة وعينها له وعين
له المهر وأعلم به ودخل بها ومكثت معه مدة مستطيلة ثم بعد ذلك طلقها فطالبت بمهرها
المسمى لها في الدفع لها زعمانه كثير عليه والحال انه المهر المعين سابقا فهل لا يجب
لذلك ولها المطالبة بما لها ويجب على دفع المهر ولا عبرة بتعاليه (اجاب) اذا اعترف
الزوج بتسمية هذا المهر ويقتضى بذمته أمر بدفعه لزوجه ولا عبرة بتعاليه المذكور
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بكر من أبيها ودفع لها قدرا
معلوما من الدراهم نيشانا لما لم يعقد عليها وكان من عادة بلادهم ان الخطاب اذا دفع ذلك
القدر لم يعقد عليها وأعرض عن الخطوبة أخذ ما دفعه لابيها فهل يمكن من ذلك (اجاب)
للرجل المذكور الرجوع بما دفعه للمرأة على الوجه المصور اذا كان قائما لانه اما من
المهر أو هدية قلها الرجوع به قائم حيث لم يتم النكاح أما لو كان هالكا فان كان من
المهر فكذلك وان كان هدية مأذونا في استعماله ليس له الرجوع وفي الخيرية سئل في
رجل خطب امرأة وصار يتفق عليها بالتزوج به وتحقق انه انما يتفق عاها ليتزوجها
ثم امتنعت عن التزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما أنفق أم لا * أجاب نعم يرجع
فال في الحانسة بعد أن ذكر القولين في المسألة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن
يرجع لانه اذا علم انه لم يتزوجها لا يتفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا
لغضا قال في التهمة سئل والدي عن بعث الى أبي الخطيبة سكر او لوزا وجوزا وتمرا ثم
ترك الاب المعاقدة هل لهذا الخطاب ان يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على
الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم ياذن له في ذلك فله ذلك اه وفي التنوير
من المهر والمحاوي الزاهدي ما بعث للمهر يسترد عينه قائما أو قيمته هالكا وكذا ما بعث
هدية وهو قائم دون المالك والاستهلاك أفاده في تنقيح الحامدية من المهر والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تزوج بنتا بكر بالغة من والدها بمصر ودفع لها مقدم الصداق وبعد
الدخول بها والمعاشرة ما سافر الى جهة اسكندرية ويريد طلبها وسفرها الى هناك
فامتنعت من السفر وهي كارهة لذلك فهل لا تجبر على ذلك شرعا ولا تعديا بمناعتها بشرط
ويكون لها مطالبة زوجها بنفقة وكسوتها (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على ذلك ولا
تسكن باشرقا لا امتناع على ما به العمل والفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
زوجة أو فاهما معروف بحيلة من الصداق وهو مأون عليها أراد السفر بها الى

سنة

شعبان

١٢٦٦

٥

مادون مسافة القصر فنعها أهلها من التوجه معه واخذوها من منزله قهرا عنه فهل لا يكون لهم منعها من التوجه معه ويؤمرون بتسليمها اليه واذا امتنعت تسكون ناشرة (أجاب) ليس للزوج جنة بعد ايفاء المجل الامتناع عن الانتقال مع زوجها حيث كان مأموها والمدة أقل من مسافة القصر وبالامتناع عن الطاعة بنسحق تسكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة قاربت البلوغ ومكثت عند هسنتين في عشرة أهله فطلب وليها مسكنة شرعيا ونفقة ومؤنسة فقام الزوج باداء ذلك كله كما قررره الحاكم الشرعي وبعد ذلك امتنع وليها من تسليمها للزوج فهل اذا كانت الزوجة مطيعة للوطء تسلم لزوجها (أجاب) اذا كانت الزوجة مطيعة للوطء وجب تسليمها للزوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا ثلثا وانقضت عدتها ثم عقد عليها عقدا جديدا بمهر جديد ودخل عليها وأصابها زيادة على الاختلاء بها ثم بعد ذلك طلقها وأنكر الدخول والخلاوة والاصابة فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يجبر على دفع جميع الصداق ونفقة العدة واذا ظهر بها حمل يلحق بالمطلق المذكور ولا عبرة بانكاره الخلاوة والدخول عليها واصابتها (أجاب) اذا افترق الزوجان وقال الزوج كانت الغرة قبل الدخول وقالت المرأة بعده فالقول قول المرأة بيمينها على ما جزم به صاحب التنوير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لاخر ودفع لها عند التزويج حيا ومصاغا على سبيل الزينة والعارية واشهد على ذلك بينة شرعية فهل اذا ماتت البنت عند زواجها واراد الزوج ان يجعل ذلك ميراثا لعناتها واثبت الاب انه له خاصة وانه كان تحت يدها زينة وعارية لا يكون ميراثا لعناتها ويكون للاب خاصة (أجاب) نعم يكون ما ذكر للاب ولا يكون تركته عن البنت حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر تزوجها رجل من ابيها وهي قاصرة بمصر ولم يدفع لها المقدم الذي تعرف به تحميلة وقد بلغت بعد ذلك وتريد اخذ جميع المقدم من الزوج ويريد أن ينقلها من مصر الى بلد الارياق بقلوب بدون انهاء ورضاها والحال ان بينها وبينه عداوة وهو غير مأمون عليها ويخشى عليها منه القتل وحاله بذلك ظاهر لكل من يعرفه من اهل حرفته وبلده فهل لا يكون له نقلها والحال هذه حيث لم يوفها مقدم صداقها وكان غير مأمون عليها ويفرض عليه قاضي المحروسة ما يحتاج اليه من النفقة والكسوة والحال هذه (أجاب) ليس للزوج المذكور نقل زوجته ايا كان الحال ما هو مسطور ولا تسكون ناشرة بالامتناع من الانتقال معه فعليه نفقة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم اراد نقلها الى محل طاعته في مصر القديمة فهل يجب لذلك وتجب الزوجة على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (أجاب) يجب على الزوجة طاعة زوجها وليس لها الامتناع عن الانتقال معه حيث

رمضان

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٨

شوال

١٢٦٦

١٢

ذي القعدة

١٢٦٦

٤

أوفاهما متعورف بتجيلة وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمهر معلوم من الدراهم ودفع لها بعض المقدم ودخل بها وبعد الدخول مات عنها وعن ورثة فطلبت الزوجة باقي متقدم صداقها من تركه زوجها فادعت الورثة بأن الميت المذکور دفع لها جميع المقدم فهل إذا لم تصدقهم الزوجة على ذلك يكون لها تخليف الورثة (اجاب) حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط بتجيلة على المقتضى به كذا في الخيرية ومن المقرر ان التخليف من فروع سماع الدعوى هذا إذا كانت الدعوى بجميع الشروط تجيله أمالو كانت به عنده فتسمع على ما صرح به في تنقيح الفتاوى الحامدية من المهر نقلا عن جامع الفتاوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة يريد النقلة بها إلى ما دون مسافة القصر فهل له جبرها على النقلة معه أولا وهل إذا امتنعت تسكون بذلك ناشئة أولا (اجاب) للزوج بعد دفع ما تعورف بتجيلة من المهر أن ينقل زوجته في ما دون مدة السفر حيث كان مأموها عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكر ابالغعة ودخل بها وبعد مدة أراد أن يطلقها ولا يدفع لها شيئا من حقوق النكاح هل تعلم الإبانة ما وطئها الا قليلا لعدم تسكينها له من ذلك على الدوام فهل إذا طلقها يؤمر بدفع حقوق النكاح من المهر وغيره ولا عبرة بتعاليه (اجاب) يتأكد كل المهر المسمى بالدخول وإذا طلق الرجل زوجته المدخول بها وجبت عليه نفقة عدتها إلى انقضائها شرعا ولا عبرة بالتعلم المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت من غير إذن زوجها ومكثت في بيت أهلها فطلبها الزوج إلى محل طاعته فابت وتريد أن تأخذ منه مؤخر الصداق وهي على ذمته بدون طلاق فهل لا تجاب لذلك وتجب على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وليس لها مطالبة بمؤخر صداقها الا بعد الطلاق (اجاب) على المرأة طاعة زوجها وعدم الخروج من محل سكناها الشرعي بغير إذنه حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية وليس لها مطالبة بما أجل من الصداق قبل حلول أجله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بكر ابالغعة وبعث لها أمتعة على جهة النيشان كما هو عرف مصر ثم بعد ذلك عقد عليها وأراد أن يطلقها قبل الدخول بها يأخذ ما بعثه على جهة النيشان فهل له ذلك أم يتنصف (اجاب) يتنصف المفروض في العقد بطلاق قبل وطء أو خلوة ويعود النصف إلى ملك الزوج بمجرد الطلاق إذا لم يكن مسلما لها وان كان مسلما لها لم يبطل ملكها منه بل توقف عوده إلى ملكه على القضاء أو الرضا فإذا كانت الامتعة المذكورة من جملة المهر المفروض في العقد يتنصف بالطلاق قبل الدخول حقيقة أو حكما والافلا وما فرض بعد العقد أو زيد لا يتنصف كما صرحوا به لاختصاص التنصيف بما فرض فيه بالنص كما في الدر من المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لزوجته من أصل المهر وهو مؤجل عليه لمضى سنة برضاها بذلك بشهادة بينة شرعية

١٢٦٦

١٩

١٢٦٧

صفر
١٩

١٢٦٧

ربيع الاول
٦

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

ربيع الثاني
٥

١٢٦٧

١

فهل اذا أرادت ان تأخذه حالاً قبل مضي الاجل لايجاب لذلك بدون وجه شرعى (أجاب) لا مطالبة للزوجة على زوجها قبل حلول الاجل بما أجل من المهر تأجيلاً لازماً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً بكرافصرة من أبيها بمصر ودخل بها وصار يضاررها والآن يريد أن ينقلها الى محل أقل من مسافة القصر بعد أن ضاررها الضرر الشديد فهل لايجاب لذلك حيث كان يضاررها ولا يؤمن عليها (أجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة القصر اذا كان قائماً بحقوقها الشرعية مأموناً عليها ولا يمكن مأموناً عليها وتحقق الضرر وعدم قيامه بحقوقها لا تجبر على الذهاب معه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر من والدها على صداق معلوم دفع بعضه فماتت ليلة زفافها قبل

١٢٦٧

١٨

الدخول بها عن زوجها وأبيها وأمها وترك ما يورث عنها شرعاً فجهزها والدها وأخرجها فهل يتقرر المهر جميعه بالموت وماذا يخص كل وارث وماذا يكون الحكم في مؤن تجهيزها الشرعية تلزم من (أجاب) يتأكد جميع المهر بموت أحد الزوجين ومؤن تجهيز المرأة اذا ماتت على الزوج خاصة فان أداه الأب باذن الزوج رجع به عليه والا فلا وكذا الحكم فيما لو كفن أحد الورثة ميتاً تركته له بلاذن الباقي ولاذن القاضي حيث لا يرجع على باقي الورثة بخلاف ما لو كانت له تركته حيث يرجع فيها بكفن المثل كما في الدر وحاشيته رد المحتار من شهادات الاوصياء وفيها من المحل المذكور تنبيه لومات ولا شيء له ووجب كفنه على ورثته فكفنه الحاضر من مال نفسه ليرجع على الغائب منهم بحصته ليس له الرجوع لو أنفق بلاذن القاضي حاوى الزاهدى قال الرملى في حاشية الفصولين يستفاد منه انه لو لم يجب عليهم كتكفين الزوجة اذا صرغه من ماله غير الزوج بلاذنه أو اذن القاضي فهو متبرع كالأجنبي فيستثنى تكفيها بلاذن مطلقاً بناء على المفتى به من انه على زوجها ولو غنيته اهـ وزوج المرأة المذكورة النصف فرضاً ولا مهر ثالث الباقي وما بقى لأبيها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة تزوجها بمصر وأراد

جمادى الثانية

١٢٦٧

٤

مطلب في حكم ما لو كفن الميت أحد الورثة بلاذن أو كفن الزوجة غير الزوج وتفصيل ذلك

نقلها الى محل طاعته بناحية المنوات بولاية الجبيرة وهى تمتنع من ذلك فهل اذا رفعها للحاكم الشرعى تؤمر بالذهاب معه الى محل طاعته بناحية المذكورة واذا امتنعت لا تسبق عليه نفقة ولا مؤنة (أجاب) نعم للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر اذا أوفاه المهر وكان مأموناً عليها والا لا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق قدره خمسة وعشرون ألف فضة دفع منها اثني عشر ألف فضة وبقي منه مائة قرش وسبعة عشر قرشاً وبعد الدخول بها غضبت في بيت أهلها وامتنعت منه حتى أقر لها باقى مقدم صداقها بحضرة بينة ودفعه لها والا أنطلقها ويريد ان يحسب ما دفعه من باقى المقدم من المؤخر فهل لايجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى ويكون لها مطالبة بمؤخر صداقها كله (أجاب) للمرأة مطالبة بمطلقاتها بما تحقق بقاؤه لها في ذمته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها بالحروسة وأقام بها مدة

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٧

٢٩

ثم نقلها منها الى قرية ببلاد الريف و صار يضارها فخرجت ورجعت الى المحروسة من
 شدة الضرر و الخوف على نفسها منه فلحقها الزوج و أراد نقلها الى بلاد الريف ثانيا
 لاجل ان يدعى عليها بدعاوى باطلة فهل اذا لم تقبض منه مقدم صداقها يكون لها منع
 نفسها حتى تقبضه و يكون لها رفعه الى حاكم مصر المحروسة و أخذ حقوق النكاح
 منه لديه و يمنع الضرر عنها ولا تجبر على النقلة معه قبل قبض ما تعرف تعجيله من المهر
 (اجاب) للمرأة منع زوجها من الانتقال بها ولو الى ما دون مسافة السفر حتى تأخذ
 ما تعرف تعجيله ولو بعد الدخول بها عند الامام ولها مطالبة بحقوقها الشرعية من
 الانفاق عليها و أجرة المسكن و الحال هذه و عندهما ليس لها الامتناع بعد التسليم طائفة
 فبعد الدخول لا تمنع نفسها ولو منعت لانفقة لها عندهما و كان الصغار يفتى في المنع
 بقولهما و في السفر بقوله كما في الدرر و حواشيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة من أهالي
 المحروسة بين أهلها و عشيرتها تزوجها رجل و أراد أن ينقلها من بين عشيرتها و أهلها
 الى بلد بينهما و بين المحروسة أكثر من ثلاثة أيام فهل لا تجبر على السفر معه و الحال هذه
 و يجب عليه لها النفقة و لا تكون بذلك ناشئة (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على السفر
 و الحال هذه و لا تكون ناشئة بالامتناع والله تعالى أعلم (سئل) عن قضية من الديوان
 محلها امرأة متزوجة بشعر اسكندرية و لم يوفها زوجها مقدم صداقها ففرت المرأة هاربة
 الى مصر و أقامت بهامع و الدعا فطلبها أخوها للتوجه معه الى الشعر المذکور ليسلها
 الى زوجها بما عجزه للديوان فهل تجبر على ذلك و الحال هذه (اجاب) ليس
 لانحى الزوجة البالغة الرشيدة جبرها على النوجه لزوجها الى شعر اسكندرية حيث لم
 يكن و كذا عن الزوج في ذلك بل ولو كان كذلك و كذلك ليس لزوجها أخذها جبرا
 حيث لم يوفها مقدم الصداق و لا تكون ناشئة بالامتناع عن طاعة زوجها و عدم الإقامة
 معه ببلدة العقد و الحال هذه فعليه نفقتها و لا يجبر على طلاقها فان أوفاهما المقدم من
 الصداق و طلبها بنفسه أو وكيله و جب عليها طاعته فيما هو لازم عليها فان امتنعت
 عنه الا يؤمر بالانفاق عليها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج
 امرأة بالمحروسة و تراضى معها على أن يدفع لها نظير النفقة خمسة و أربعين قرشافي كل
 شهر فهل اذا أراد أن ينقلها من المحروسة الى بلد بينهما و بين المحروسة أكثر من مسافة
 السفر بدون رضاها لا يجب لذلك و لا تعديا امتناعها من السفر معه ناشئة لاسيما ولم
 يدفع لها ما تعرف تعجيله من المهر و يجبر على دفع ما تراضيا عليه من النفقة و الحال هذه
 (اجاب) ليس للزوج المذکور نقل زوجته مسافة القصير و الحال ما ذكره الله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل اشترى انا من نحاس و قال في حال شرائه بخضرة بيضاء اشترى به لبنتي
 وهي قاصرة و أخبر بذلك مرارا في حال حياته ثم مرض و قال في مرضه الاناء المذکور ملك
 لبنتي فلانة فهل اذا ثبت ذلك بالبيينة الشرعية يكون الاناء المذکور ملكا للبنت

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

شعبان
١٤

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

رمضان
٢١

١٢٦٧

٢٠

القاصرة فلا يشاركها فيه أحد وهل اذا ادعت المرأة زيادة على مؤخر صداقها بعد موت زوجها وكانت العادة المطردة مثلها تجبيل ثلثي المهر و يؤخر الثلث الى الطلاق أو الموت لا تسمع دعواها بالزيادة و يقضى لها بمؤخر الصداق (أجاب) ما اشتراه الاب حال صحته لابنته الصغيرة مملوك لها و يقضى على الزوجة بما تعورف تجيله حيث دخل بها الزوج و ادعى عليها ايصالها وفي تنقيح الحامدية سئل في رجل مات عن زوجته و ورثة غريبة اخته و امها في قدره مؤخر صداق مثلها و لا بينة لها فهل القول لها في ذلك الجواب نعم كفاي البحر والنهر و الفصولين و البرازية و غيرها انتهى ففهو ماله انما لا تصدق في غير المثل المتعارف بل القول لورثة الزوج في ذلك بيمينهم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها على زوجها مائة درهم من مقدم صداقها رفعتها الى فاضل بلدها ليرأه بدفع ذلك لها فوضع عليه السجن و امره اما أن يدفع لها ما عليه من المقدم او يديم عليه السجن فامتنع لامرءه الحبس و مكث فيه مدة و اطلقه بعد ان امره بطلاقها فلم يرض و لم يدفع لها شيئا من ذلك الى الآن فهل اذا كان عاجزا عن دفعه يكون لها منع نفسها حتى تعقب ما عليه من ذلك و لا يجبر على طلاقها (أجاب) لا يجبر الزوج على الطلاق و لا

١٢٦٧

٢٤

تكون الزوجة ناشزة بامتناعها عن طاعة زوجها لقبض ما تعورف تجيله من المهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ ووجه امرأة على صداق معلوم دفع الاب

١٢٦٧

١٨

ذی الحجة

مجهله من ماله و تكفل بالمؤخر و الآن انزل الابن عن ابيه في معيشة و حده فهل اذا ارادت زوجته ان تطالب بما دأبنا مؤخر الذي تكفل به الاب لا تجب لذلك و لا يحل اجله الا بالطلاق او الموت (أجاب) للزوجة مطالبة اي زوجها بما تكفل به من صداقها بعد حلول الاجل لا قبله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صعيد تزوج صعيدة على مهر مسمى قدره الف و خمسمائة قرش و ما ثأدرهم من فضة الحلى المعروفة عندهم بأن الدرهم منها يساوي ثلاثين فضة ثم طلقها بعد الدخول بها و دفع لها ما تعورف تجيله و وقع النزاع بينهما في دراهم الحلى و طلبت الزوجة دراهم مما يساوي الدرهم منها ثلاثة دروس و اراد الزوج دفع الدرهم من الدراهم المتعارفة عندهم في بلد العقد فهل ليس لها اخذ شيء زائد عما وقع عليه العقد من المسمى (أجاب) نعم ليس للمرأة المذكورة طلب شيء زائد عما سمي وقت العقد و الحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من ابناء الترك

١٢٦٧

٢٣

متزوج بامرأة بمصر اصلها من الترك اقام معها بمصر مدة ثم اقام معها بالسكندرية مدة ثم اقام معها في بندير من البنادير المصرية مدة ثم توجهت الى مصر باذن من زوجها بميعاد معلوم لتقضى لوازم و تعود نائيا فمكثت مدة و ارسل زوجها يلها فابت الحضور فهل تعد ناشزة بذلك و لا نفقة لها على زوجها ام لا و هل تجبر على السفر نائيا الى محل طاعه زوجها حيث وفي لها معجل مهرها (أجاب) لا تجبر الزوجة على الاستئصال مع زوجها ما ساقه

١٢٦٨

٢٨

محرم

القاصر على ما عليه العمل فلا تكون ناشزة بالامتناع عن ذلك والله تعالى اعلم (سئل)

في رجل تزوج بكرا من بلاد الريف ودخل بها ومكث معها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم أراد نقلها الى محل طاعته في بلدة أخرى سفر ساعه فهل يجب لذلك وتجبر على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وإذا امتنعت تعدناشرة لانفقة لها ولا كسوة وهل إذا أخذت من الزوج بعض دراهم وبعض أمتعة مملوكة له تجبر على ردها للزوج المذکور حيث كانت معترفة ومقررة له بذلك (أجاب) إذا امتنعت الزوجة المذكورة عن الانتقال مع زوجها الى تلك البلدة بغير وجه شرعي تكون ناشرة ولا نفقة لها مادامت كذلك وعليها تسليم ما ثبت استيلاؤها عليه من مال الزوج له والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في المحرسة وأراد نقلها منها الى قرية وهو غيره مأمون عليها فهل لا يكون له نقلها ولو الى دون مسافة القصر حيث كان غير مأمون عليها (أجاب) في التنوير وشروحه وينقلها فيمادون مدته أي السفر من المصر الى القرية وبالعكس قال في حواشيه أي إذا أوفاه المهر المتقدم وينبغي أن يقيد بما إذا كان مأمونا عليها اهـ وعليه فليس للزوج المذکور نقل زوجته والحال هذه حيث تحقق انه غير مأمون عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة على صداق معلوم في الذمة بحضرة جمع من المسلمين ثم دخل بها قبل أن يدفع لها المقدم وعاشرها مدة فهل إذا أرادت أن تطالبه بمقدم صداقها تجب لذلك ويلزمه أدائه لها حيث كان معترفا به (أجاب) إذا كان الزوج معترفا ببقاء مقدم صداق زوجته المذكورة بدمته يؤمر بدفعه لها وإن منكر أو ادعى دفعه لها وقت الدخول بها يقال اما ان تقرى بما تعجلت والا قضينا عليك بالمتعارف تعجيله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في المحرسة وأراد بعد ذلك أن يسكن بها مع ضرته بالمحرسة في مسكن واحد بغير رضاها أو ينقلها من مصر ويسافر بها الى بلاد بينها وبين مصر مسافة يوم تعنتا منه قاصدا بذلك اضرارها والحال انه غير مأمون عليها فهل لا يجب لذلك (أجاب) على الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن أهلها وأهلها وعن ضرته أو له نقلها الى مادون مدة السفر إذا كان مأمونا عليها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان مقيما في قرية من قرى الريف تزوج منها امرأة ودخل بها وأقام معها مدة في تلك القرية ثم أراد النقل الى بلدة أخرى وطلبها للذهاب معه فامتنعت من الذهاب فهل تجبر على طاعة زوجها وإذا امتنعت من طاعته تكون ناشرة لا يلزمه كسوة ولا نفقة لها وإذا كان لها مؤخر صداق في ذمته لا يجبر على دفعه لها حالا مادامت في عصمته (أجاب) للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة القصر حيث كان مأمونا عليها وعليها طاعته في ذلك وإن أبت كانت ناشرة ولا نفقة لها مادامت كذلك ولا يجبر الزوج على دفع مؤخر الصداق قبل حلولة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمصر من أبيها وبعد أن مكثت معه مدة من السنين وأتت منه بأولاد سافر بها الى جهة الموضع ومكث فيها نحو سنة ثم عن له

١٤ ١٢٦٨

ربيع الثاني
٢٣

١٢٦٨

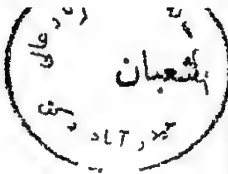
جمادى الاولى
٩

١٢٦٨

شعبان
١٠

١٢٦٨

١٥ ١٢٦٨



السفر الى مصر محل وطنه وطلب زوجته فرضيت فنتعم المهر اغاظة منه وصنعت حيلة
وأخرجتها من بيته وأدخلتها بيت رجل اجنبي واستعانت عليه برجال ليطلقها فامتنع
الزوج من الطلاق فهل لا يجبر على طلاقها ولا يدون لامها ولا للاجنبي منعها من زوجها
حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وكان أمينا عليها ولا من السفر معه الى محل وطنه
والحال هذه (أجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وعليها طاعته حيث كان قائما
بحقوق النكاح الشرعية وليس لامها ولا للاجنبي منعها من السفر معه برضاها الى
البلدة التي وقع عقد النكاح بها والله تعالى اعلم (سئل) رجل عقد على بنت بكر من ابيها
على صداق معلوم في الذمة بخضرة جمع من المسلمين ثم مات عنها وعن ورثة غيرها قبل
الدخول بها وقبل دفع حال الصداق وترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون الموت بمنزلة
الدخول بها ويكون لها الرجوع بما له صداق المسمى في تركته وأخذ نصيبها منها بالفرضة
الشرعية (أجاب) موت احد الزوجين قبل الدخول يؤكده المهر كالدخول فاذا مات
الزوج قبل الدخول بزوجه وجب لها جميع المسمى ولها أخذ ما يخصها بالفرضة
الشرعية من تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ودفع لها ما تعرف
تجنيه وأراد السفر لبلد دون مسافة القصر يقيم بها لاجل معاشه فهل يلزمها السفر معه
حيث كان مأمونا عليها وليس لابيها منعها من ذلك (أجاب) للزوج نقل زوجته الى
ما دون مسافة القصر حيث اوفاهما محل الصداق وكان مأمونا عليها والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل وكل شخص في قبول النكاح له من امرأة معينة وعين له مهر معلوم
فعقد النكاح له عليها واستمر الزوج معاشرهما مدة طويلة ثم بعد ذلك تشاجر أبو الزوجة
مع زوجها ومنعها من زوجها وادعى بطريق الوكالة عنها انهم سموا لها حال العقد أربعة
وعشرين الفا وبعض حلى وادعى الزوج ان المسمى اربعة وعشرون الفا فقط وانكر الحلى
المدكور فاحكم الله في هذه الحادثة (أجاب) لا يقضى للزوجة بما تدعيه من زيادة
المهر بدون اثبات بطريق شرعي وبحكم مهر المثل عند الاختلاف في مقدار المسمى والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة ودخل بها ومكثت مدة ثم بعد ذلك
انتقل الى بلدة أخرى دون مسافة القصر فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمونا
عليها وطلبها للنقله يجب لذلك سيما والبلدان مثل بعضهما (أجاب) نعم يجب الزوج
لذلك اذا كان المهر مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من
ابيها بصداق معلوم بعضه نفود وبعضه عروض وطلبها قبل الخلوة الصحيحة والدخول
بها فهل يلزمه نصف انهر المقدم والمؤخر جميعا (أجاب) يتنصف المسمى بالطلاق قبل
الدخول حقيقة وحكما والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة
ودخل بها ومكثت معه مدة ثم بعد ذلك انتقل الى بلدة أخرى دون مسافة القصر فهل اذا
كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمونا عليها وطلبها للنقله يجب لذلك واذا

٢٤

١٢٦٨

رمضان

٨

١٢٦٨

شوال

٩

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

امتنعت من ذلك تعدناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشزة (اجاب) للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة القصر وعليها طاعته في ذلك حيث اوفاهما ما تعورف تعجيله من المهر وكان قائما بحقوق النكاح مأمونا عليها وليس لها الامتناع عن ذلك ولا الخروج ج عن طاعة زوجها بنسرحق فان امتنعت فلانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا قاصرة من وليها ودخل بها بقرية للمصر ليس بينها وبينه الا بساتينها واقام بها مدة ثم بعد ذلك فرت هاربة الى مصر ويريد زوجها رواحها الى القرية المذكورة فهرأعن وليها فهل له ذلك اذا كان مهيا لها بيتا خاليا عن اهله وبين جيران صالحين ومأمونا عليها حيث اوفاهما ما تعورف تعجيله وكانت مطيعة للوطء (اجاب) في التنوير وشرحه ويقتلها في مادون مدته اى السفر من مصر الى القرية وبالعكس قال في حواشيه اى اذا اوفاهما المهر دلى ما تقدم وينبغي ان يقيد بما اذا كان مأمونا عليها اه فللزوج المذكور أخذ زوجته ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تركي تزوج امرأته من اهل الى دمياط واقام معها مدة بدمياط ثم بعد ذلك توجه الى ناحية الصعيد واقام بها وبلغه ان امرأته حضرت الى مصر لقضاء اشغالها فارسل زوجها ياخذها من مصر ويريد ان يثقلها وتقيم معه بناحية الصعيد والحال انه غير مأمون عليها وكلما يتكلم معها يفرع عليها بالسلاح ولا تأمن على نفسها منه فهل لا تجبر على النقلة والاقامة معه بناحية الصعيد بدون رضاها (اجاب) نعم لا تجبر على النقلة معه مسافة القصر والحال هـ والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة بلغت من العمر احدى عشرة سنة باقرار ابيها زوجها ابوها بكفؤها وبهره ثلثها وزيادة ثم نقلها من بيته الى بيت زوجها ودخل بها الزوج فبعد مدة من الزمن أخذها ابوها من بيت زوجها وضمها اليه ومنعها عن زوجها فهل ليس له ذلك ويجبر على ردها الزوجها (اجاب) على ولى الصغيرة تسليمها لزوجها حيث كانت مطيعة للوطء واقامها الزوج بمحل المهر وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والا فلا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته بجرجا وأراد أن ينقلها بمحل شغلها دون مسافة القصر فأبت ثم فرت هاربة الى بعض اقاربها في اليوم وامتنعت من الزوج مع زوجها بجرجا ثانيا او لمحل شغلها المذكور والرجل مأمون والطريقه مأمونة فهل تعدناشرة بذلك ويلزمها طاعته والرجوع الى محل الذي تزوجها فيه او الى محل شغلها القريب (اجاب) خروج الزوجة من مسكن زوجها الشرعى بعد قبض مجمل الصداق بغير حنى وسفرها بدون اذنه نشوز وليس لها الامتناع عن الاقامة مع زوجها بالبلد التي صدر عقد النكاح فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنت قاصرة من ابيها ودخل بها في بيت اهلها ثم بعد مدة انتقل بها الى محل سكنه وبعده من رجعت الى بيت اهلها وامتنعت عن طاعته فهل اذا كانت بالغه رشيدة مطيعة للوطء وكان قائما بحقوقها الشرعية وطلبها الى محل طاعته تجبر عليها شرعا (اجاب)

ليس للزوجة الخروج عن طاعة زوجها بغير حق وتؤمر بطاعته والقرار بمنزل سكنها
الشرعي ان كانت بالغة عاقلة فان كانت صغيرة مطيعة للوطء يؤمر وليها بتسليمها الزوجها
حيث أوفاهما ما تعرف تجهيله من الصداق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
بكر بالغة بكاح صحيح واختلى بها وأزال بكارتها ومكث معها مدة أيام ووطئها ثم جعلت
منه وفرت هاربة فهل اذا اراد أن يطلقها يأخذ جميع ما دفعه لها من مقدم الصداق
متعللا بعدم وطئها مع اقراره بالخلو الصحيح وازالة البكارة لا يجاب لذلك على فرض
عدم الوطء وتكون الخلو الصحيح وازالة البكارة مؤكدة بجميع المهر (اجاب) نعم
يتأكد عليه جميع المهر بما ذكره الحال هذه فليس له الرجوع بما دفعه والله تعالى علم
(سئل) في امرأة تملك صاغا ولها بنت أرادت أن تزوجها لرجل فاشهدت بينة بأن ما
تدفعه لها من المصاغ عارية لتتزين به فقط لا على سبيل التملك فهل اذا ماتت بعد ذلك
عن زوجها وأولادها وأمها يكون للام أخذ ما دفعته بنتها عارية ولا يكون تركتها عنها
اذا ثبت ما ذكره بالبدنة الشرعية لاسيما وان البنت أقرت في حال حياتها بان المصاغ
الذي كورلها مهادون النرش والنحاس (اجاب) اذا ثبتت الام المذكورة ان ذلك
المصاغ ملكها وان ابنتها حال صحتها أقرت بأنه مملوك لامها يكون للام طاعة ولا يقسم
بين ورثة البنت كباقي متروكتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مقيمة بالخروسة
اراد زوجها ان ينقلها من مصر ويسافر بها فوق مسافة القصر بغير اذنها ورضاها
والحال انه غير مأمن عليها ولم يوفها ما تقدم صداقها ولا دينها الذي عليه فهل يكون لها
منع نفسها من التمتع بها حتى تقبض مقدم صداقها ولا يكون له السفر بها فوق مسافة
القصر بدون اذنها ورضاها لاسيما وهو غير مأمن عليها وتخاف على نفسها القتل منه
وكان العقد عليها بمصر (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها مسافة القصر ولها
الامتناع عن طاعته وملازمة مسكنه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد
على امرأة بمهر معلوم من الدراهم ودفع لها بعضه وما بقي مؤجل الى أجل معلوم فهل اذا
طلقها بعد الدخول بها اطلاقا ثانيا قبل حلول أجل باقي المهر وأرادت أخذه منه قبل
حلول الاجل لا تجاب لذلك شرعا وليس لها المطالبة به الا عند حلول الاجل (اجاب)
للزوجة المطالبة بمؤجل مهرها بعد حلول الاجل وليس لها المطالبة به قبل حلوله والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بالغة وجعل لها مهر معلوم ودخل بها في دار والدها
ولم يدفع لها ما تعرف تجهيله ثم بعد ذلك اراد الزوج نقلها الى محل طاعته فامتنعت من
ذلك فهل لا تعد بالامتناع ناشرة حيث لم يدفع لها ما تقدم الصداق ويلزمه نفقتها ولا
تنقل من الدار التي دخل بها فيها حتى يدفع لها ما تعرف تجهيله (اجاب) نعم لا تعد
ناشرة بالامتناع عن ذلك لاجل استيفاء المهر المجمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له أخت بالغة وزوجها لرجل ودفع له بعض مصاغ عارية لتتزين به وأشهد وقت تسليمه

١٢٦٩

٨

ربيع الثاني

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٣

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٠

لما بدت على انه عارية تحت يد هاشم ما عن أولاد تصر قبل استرداده العارية من أخته
الذكورة فهل لوصي اليتام طلب العارية واسترددها من عمتهم لهم بعد ثبوت العارية
بالوجه الشرعي (أجاب) لوصي المعير استرداد العارية ويقضى بذلك بعد ثبوتها حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين شقيقتين تزوج كل واحدة منهما رجلا وعقدا
عليهما عصر وهما من أهلها ودخلا عليهما فيها ثم بعد مدة أراد انقلهما الى بلدة أخرى
بينهما وبين البلدة مسافة القصير فامتنعتا من السفر معهما خوفا من الضرر
منهما فهل لا تجبران على السفر الشرعي والحال هذه خصوصا مع عدم الامن (أجاب)
لا تجبر الزوجة على الانتقال مع زوجها مسافة السفر على ما عليه العمل والله تعالى أعلم
(سئل) في بكرة قاصرة سنها سبع سنين زوجها رجلا بصدق معلوم وصارت تحضنها
أمها وتنام بها في مكان يجتمع فيه الزوج وأولاد أم الزوجة وأخوال الزوج وزوجة
أخيه في فراش واحد فهل اذا طلقها الزوج قبل الدخول بها وقبل الخلوة الصحيحة
وهي على بكارتها الآن لا يلزمه الانصف المسمى (أجاب) الطلاق قبل الوطء والخلوة
الصحيحة ينصف المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة مصرية مقررها
عليه نفقة فاراد ذلك الرجل السفر الى بلدة من بلاد الأرياف لاجل معاشه دون مسافة
القصير تقام فيها الجمعة والاحكام الشرعية فطلبها للسفر معه فأبت فهل اذا امتنعت
من السفر معه تكون ناشرة بذلك وتسقط نفقتها (أجاب) نعم بامتناع الزوجة عن
الانتقال مع زوجها الى تلك البلدة تكون ناشرة لان نفقة لما دامت كذلك حيث أوفاهما
الزوج مجمل الصداق وكان مأمونا عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج
بامرأة في بلدة من بلاد المسلمين ثم انتقل من هذه البلدة الى تزوجها فيها في بلدة أخرى
بينهما مسافة تزيد على مسافة القصير ويريد السفر بها الى البلدة التي انتقل اليها فهل
ليس له ذلك ولو أوفاهام مهرها ولا تعد ناشرة بامتناعها من السفر معه هذه البلدة (أجاب)
لا تجبر الزوجة على الانتقال من بلدة العقد الى بلدة أخرى بينهما مدة السفر على ما عليه
العمل والتموى والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة زوجها ابوها بصدق معلوم واستلم من
الزوج ما تعرف به عليه واشترى به أمتعة لبلته جهزها بها عند دخول زوجها بها ثم بعد
مدة بلغت البنت وتريد أن تطالب الاب بما استلمه من المهر وجهزها به فهل لا تجب لذلك
ويكون القول قوله بيمينه فيما صر فيه عليها عند الدخول (أجاب) ولاية قبض صداق
الصغيرة لا يبيها ويقبل قول الاب فيما انفقه على ولده الصغير من مال الصغير والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وجعل لها صداقا معلوما بعضه حال دفعه والبعض الآخر
مؤجل لعشر سنين فهل اذا طلقها وأرادت أن تطالبه بدفع القدر المؤجل وتأخذه منه حالا
لا تجب لذلك ولا يلزمه دفعه الا بعد العشر سنين او تجب لذلك (أجاب) حيث صدر
التأجيل صحيحا لازما لا يكون للزوجة المذكورة المطالبة بذلك قبل حلول الاجل والله

١٨ ١٢٦٩

٢٩ ١٢٦٩

جادی الثانية ٥ ١٢٦٩

١١ ١٢٦٩

شعبان ٢٨ ١٢٦٩

رمضان ٤ ١٢٦٩

شوال ١٥ ١٢٦٩

١٢٦٩

١٢

تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر من ابيها بمصر على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف تجهيله ودخل بها ثم ذهب بها الى بلده وعاشرهما مدة ثم رجعت الى مصر الحاجة قامت بها فهل اذا طلبها زوجها لاسفر معه الى بلده ومنعها الاب وكانت المسافة اقل من مسافة القصر لا يجاب لذلك ويكون للزوج نقلها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية اذا تحقق ما ذكر (اجاب) للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة القصر حيث اوفاهما ما تعرف تجهيله من الصداق وكان مأموها عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من اهل مصر ودخل بها فيها ثم اراد السفر لاسكندرية وفرض على نفسه لها كل شهر كذا نفقة ومضت مدة ولم يدفع لها شيئا ما فرضه على نفسه فهل يكون لها المطالبة بما قررده على نفسه نفقة لكل شهر ولا يسقط المقرر من النفقة بامتناعها من السفر معه لاسكندرية على فرض ثبوت انه ارسل لها جوابا يطلبها لاسكندرية وانها ابت عن الذهاب اليه ولا تجبر على السفر معه والحال هذه ويجبر على دفع ما قررده لها من النفقة (اجاب) على الرجل المذکور دفع ما قررده على نفسه من النفقة ولا تجبر على ان تسافر معه لاسكندرية والحال هذه فلا تسقط النفقة المقررة لها بالامتناع عن السفر معه لتلك البلدة على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد السفر بزوجه الى محل دون مسافة القصر فابت فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأموها عليها يجاب لذلك ولا يجبر على الطلاق واذا امتنعت تكون ناشرة لانفقة لها والحال هذه (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته ولا نقلها دون مسافة القصر حيث اوفاهما ما تعرف تجهيله من المهر وكان مأموها عليها فاذا امتنعت عن طاعة زوجها بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابيه وعن زوجته ولم يكن له تركه اتصالا لكونه كان ياكل مع عيال ابيه ائتم كسبه فهل اذا ارادت زوجته الابن المتوفى ان تطالب اباها بمهرها بدون ضمان لا تجاب لذلك (اجاب) نعم ليس لزوجة الابن مطالبة ابيه بمهرها لذي في ذمة زوجها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم دفع لها ما تعرف تجهيله منه وبه الدخول بها اخبرت بان بعض ما قبضته من الصداق كان من مؤن تجهيز عرسها وهو ينكر ويدعي انه من المهر فهل يكون القول في ذلك قول الزوج بيمينه لا قولها ولا عبرة بمجرد دعواها هذه بدون اثبات شرعي (اجاب) نعم يكون القول للزوج بيمينه في ان ما دفعه من احد النقيدين من المهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ببلدة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف تجهيله ودخل بها وبعد ذلك انتقل بها الى بلدة اخرى دون مسافة القصر ومكثت معه مدة ثم بعد ذلك خرجت عن طاعته وامتنعت من الذهاب معه فهل له نقلها اذا كانت المسافة دون مسافة القصر وكان قائما بحقوقها لشرعية وعليها طاعته واذا امتنعت بعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٨

(أجاب) لازم نقل زوجته الى مادون مسافة القصر حيث أوفاهامجمل الصداق
 وكان مأمونا عليها قائما بحقوق النكاح الشرعية وعليها طاعته فإذا امتنعت من ذلك
 والحال هذه تعد ناشرة لانفقة لها عليه مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 عقد على امرأة في بلدة ودخل بها في بلدة أخرى دون مسافة القصر، مكثت معه مدة
 وبعد ذلك استأذنته في ذهابها لزيارة أهلها فاذن لها وبعد مدة طلبها الى محل طاعته
 فامتنعت فرفعها الى القاضي فأمرها القاضي بالذهاب معه الى محل طاعته فامتنعت
 أيضا فهل اذا لم يرض الزوج بنشورها وطلبت فراقها منه لا يجبر على فراقه لها وتجبر هي
 على طاعته (أجاب) للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة القصر حيث أوفاهامجمل
 الصداق وكان مأمونا عليها ولا فليس له ذلك على ما عليه العمل ولا تقر على النشور لانه
 معصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ونقلها الى محل طاعته
 واقامته بقايت باي مدة من السنين وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك خرجت عن
 طاعة زوجها وتريد أن تسكن معه بمصر فهل لا تجب لذلك وتجبر على سكناها مع زوجها
 في محل طاعته واقامته بقايت باي الذي هو من فناء مصر حيث كان مأمونا عليها وكان
 قائما بحقوقها الشرعية (أجاب) على الزوج المذكورة طاعة زوجها وله أن يسكنها
 أين اختار مسكنها شرعيا بين جيران صالحين في مصر أو فنائها وليس لها الامتناع والحال
 ما ذكر بدون وجه شرعي حيث أوفاهامجمل الصداق والله تعالى أعلم (سئل) من
 قاضى قليوب بما ضمنه ادعى المكرم اسمعيل شعلان بن فلان بطريق وكالة الشرعية
 عن بنته عائشة البالغة الحاضرة معه بالمجلس الثابت ذلك ومعرفتها بشهادة فلان وفلان
 على ادريس بن فلان من أهالي كفر الفقهاء بولاية القليوبية بأنه في ٢٢ ذى القعدة
 سنة ١٢٦٩ يوم الجمعة أذان العصر خرجت الموكلة المذكورة لاختيها بخبز لحمل شغلها
 بالناحية فقابلها المدعي عليه وأخذها كرها وأزال بكارتها بذكرها بطريق التعدي
 عليها وان مهر مثلها ستائة قرش وندأقر المدعي عليه المذكورة بأنه أزال بكارتها
 بذكره على يد الحاج محمد والشيخ علي وجسج من أهالي الناحية ويريد المدعي المذكور
 اثبات ذلك واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فسئل من المدعي عليه عن ذلك
 فأجاب قائلاً بأنه سابق تاريخه زوج أخته لاختي الموكلة المذكورة وقد أخذها وأزال
 بكارتها كرها عنها بعد العقد عليها ثم خطب البنت المذكورة ورؤي ورضيت بذلك
 صريحا وكثيرا ما يطلب منه العقد عليها فيعدول ما تكرر منه الوعد ولم يحصل المقصود ففي
 التاريخ المذكور أمسك البنت المذكورة وأزال بكارتها باصبعه لاجل تزويجها منه
 وان مهر مثل البنت المذكورة ما ذكره وجد أزال بكارتها بذكره فلم يصدق المدعي على
 الخطبة المذكورة (أجاب) لو أزال عذرة أجنبية بمحجر أو نحوه كان عليه مهر مثلها
 ولو دفع بكرة أجنبية فسقطت وذهبت عذرتها كان عليه المهر في ماله لانه شبه العمد وعليه

التعزير أيضا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة ذكره في الخانية - و يستفاد من رد المختار على الدر المختار أيضا ان ازالة البكارة من اجنبي غير الزوج توجب مهر المثل على المزيل سواء كانت الازالة بدفع أو أصبح أو حجر فحيث أقر المذمعي عليه طائعا بانه أزال بكارة المرأة المذكورة بأصبعه يكون عليه مهر مثلها ويعزروا الله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بائنة رشيدة رفعت زوجه الذي القاضى وفرض لها نفقة معلومة عليه اكل يوم ولها على زوجها مقدم صداقها فطالبته منه فامتنع من دفعه لها فهل اذا امتنعت عن طاعة زوجها لاجل اخذ مقدم صداقها منه لا تعد بذلك ناشرة ولها مطالبة بته بما فرض عليه من النفقة ومقدم الصداق ولا تسقط نفقتها والحال هذه (أجاب) للزوجة منع الزوج من الوطاء ودواعيه والسفر ولو بعد الوطاء وخلوة رضىتهما لا اخذ ما بين تجميله او اخذ قدر ما يجعل لمثلها عرفا ولها النفقة بعد المنع ولها السفر والخروج من بيت زوجها للحاجة ولها زيارة اهلها بلا اذنه ما لم تقبضه اى المجل عند الامام الاعظم فلا تعد ناشرة بالامتناع ولو بعد التسليم وعندهما ليس لها الامتناع بعد التسليم طائفة وكان الصغار يفتى في المنع بقولهما وفي السفر بقوله قال البردوى وهذا احسن في الفتيا يعني بعد الدخول لا تمنع نفسها ولو منعت لانفقة لها كما هو قولهما ولا يسافر بها ولها الامتناع عنه بعلم المهر ولها النفقة كما هو مذهبه افاده في الدرر وحواشيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر او دفع جميع صداقها ثم انه دخل بها وازال بكارتها ثم مكثت معه نحو سبعة اشهر ثم ان اباها اخذها من عند زوجها قهر اعنا وعن الزوج وادعى انها صغيرة لم تطق الوطاء فهل والحال هذه للزوج ان يأخذها قهر اعنا عن الاب سيما وانها ضخمة تطيق الرجال وسنه است عشرة سنة (أجاب) حيث بلغت المرأة المذكورة ست عشرة سنة وكانت طيقة للوطاء يكون لزوجها اخذها من ابيها جبر او اسكانها مسكنا شرعيا حيث كان قائما بحقوق النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدها واقام بها معها مدة وله نخل وعقار وأموال ببلد اخرى فيها وكيله بينها وبين بلدها دون مسافة النضر وطلب ان يتقلها من بلدها الى البلد الاخرى المذكورة فهل يجاب لذلك حيث كان بينه وبين بلدها دون مسافة النضر واذا امتنع من انقله معه تكون ناشرة لانه نفع لها ولا نفقة عليه مادامت ناشرة (أجاب) للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة النضر اذا اوفاهما مجمل الصداق وكان مأمونا عليها والا فليس له نقلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بالعمة من ابيها ولم يدفع لها من المهر ما يعرف بهجاءه وفرض لها الزوج على نفسه نفقة معلومة لكل يوم من الدراهم فهل اذا ارادت مطالبة بحال صداقها وبانفقة المفردة تجاب لذلك حيث كانت بالغة رشيدة طيقة للوطاء (أجاب) اذا كان مجمل الصداق باقيا بده الزوج بعد الدخول مقربا فانه يكون للزوجة الرشيده مطالبة بذلك كما ان لها المطالبة بنفقة ما اذا لم تكن بالغة والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٨

ربيع الاول

١٢٧٠

٢٥

ربيع الثاني

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

١٧

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

جمادى الثانية

٢

في رجل تزوج بكر ابنة من ابها بصداق معلوم ولم يدفع الزوج ما تعرف به عليه بل كتب على نفسه وثيقة بانه بعد مضي ثلاثين يوما يدفعها ودخل بها ومضت مدة الاجل فهل اذا كان مقرا بالمهر بعد الدخول بها الى الآن ومضى الاجل المذكور ولم يدفعه يجبر على دفعه لها والحال هذه حيث كان موسرا ولا يجاب للتأخير (اجاب) نعم يجبر على دفعه لها والحال هذه ولا يجاب الى التأخير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بيت ابها ودخل بها ولم يوفها ما بين تحميلة من الصداق بل دفع نصفه وبقى النصف من المجل ثم هيأ لها مسكنا خارج بيت ابها واراد نقلها فامتنعت من النقلة معه لاختلافها ما شرط تحميلة فهل تجاب لعدم النقلة معه حتى يوفها باقي المجل وتجب لها النفقة والكسوة ولو في بيت ابها حيث كانت مانعة نفسها القبط باقي المجل ولا تكون ناشرة بهذا (اجاب) نعم للزوجة الامتناع لاختلافها ما شرط تحميلة ولا تعد بذلك ناشرة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة امرأة ادعوا على ورثة زوجها بمهر مورثهم واعترف ورثة الزوج بالزوجية وبقاء المهر وادعى كل قدر فهل يحكم بمهر المثل ويقضى به في تركه الزوج (اجاب) اذا اختلف الزوجان بعد الدخول في قدر المهر فالقول لمن شهد له به المثل بيمينه وأي أقام البينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أو لها أولا ولا وان أقاما البينة فيبنتهما مقدمة ان شهد مهر المثل له وبينته مقدمة ان شهد مهر المثل لها لان البينات لا تثبت خلاف الظاهر وان كان مهر المثل بينهما متحالفان حلفا أو برهنا قضى به وان برهن أحدهما قبل برهانه لانه نورد عوايه وموت أحدهما كحياتهما في الحكم المذكور كما أفاده علما وثنا فورثة الميت تقوم مقامه فيما ذكره بعدم موتهما ففي القدر القول لورثة الزوج لان اعتبار مهر المثل يسقط بعدم موتهما كما في رد المحتار عن الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت عم تزوجها من أبيها وتراضت معه هي وأبوها أن تنتقل معه الى محل اقامته ببلد أجدادها بينهما وبين المحل الذي تزوجها فيه أكثر من ثلاثة أيام فهل اذا أوفاهما جميع ما تعرف به عليه وكذا المؤخر منه وكان مأمونا عليها يجاب الى نقلها أولا يجاب لذلك الا برضاها بذلك وهل في هذه المسئلة كلام لعلماء الحنفية أفيدونا المسئلة مستوفية لجميع أطرافها (أجاب) اختلف الترجيح والافتاء في جبر الزوجة على الانتقال مع زوجها من بلد العدة الى مدة لسفر بعد ايفائه المهر والذي عليه العمل في ديارنا عدم جبرها على ذلك ولو كان مأمونا عليها بسيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه الفساد وعدم الخوف من رب العباد فلا حاجة الى التطويل والله تعالى أعلم (سئل) في فاض أقام وصيا على قاصرة يتيمة من الاب والام ولم يكن لها عايب سوى ابن عم شقيق فهل لابن العم أن يزوجه من نفسه بمهر المثل ويدخل عليها وليس للوصي منعه عن ابدا دون وجه شرعي (أجاب) لابن العم العاصم تزويج بنت عمه القاصرة من نفسه بمهر المثل حيث كان كفوا ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

عقد على بنت عمه البالغة الرشيدة بتوكيل أبيها في ذلك وجعل صداقها قدرا معلوما من الدراهم فدفع الزوج المذکور لابيها ما تعرف تجهيله من الصداق ثم بعد مدة طالب الزوج المذکور الدخول بزوجته فامتنع الاب من ذلك فهل والحال هذه يجبر الاب على تسليم ابنته المذکورة للزوج المذکور حيث كانت الزوجة مطيقة للوطء وكان كفؤا لها والمهر مهر مثلها (أجاب) نعم للزوج المذکور نقل زوجته الى مسكن شرعي وله الدخول بها وليس للاب منعها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج قاصرة من أبيها بصداق معلوم ودفع للاب بعض المجل وبقي بذمته البعض ثم بعد ذلك بلغت البنت رشيدة وطلبت ما تعرف تجهيله من الاب والزوج فهل تجاب لذلك ويجبر كل من الاب والزوج على دفع ما هو قبله من المجل المذکور للزوجة ولها الامتناع من الزوج حتى تأخذ ما بذمته من المجل المذکور ويجبر على نفقتها وكسوتها ولا تعد ناشرة بذلك (أجاب) للبنت بعد بلوغها رشيدة مطالبة بأبيها بما قبضه من مجل صداقها الباقي تحت يده كالمطالبة بالزوج بما بقي بذمته من مجل الصداق المقر به والحال هذه ولها الامتناع عن الزوج لقبض باقي ما تعرف تجهيله من الزوج أو المشروط ويلزمه نفقتها وكسوتها بالمعروف والله تعالى أعلم (سئل) في زوجين اختلفا في قدر المهر فادعى الزوج مهر اقل لا وادعت الزوجة أكثر منه وبرهن كل منهما على ما ادعاه فهل يحكم مهر المثل ويقضى بينة الزوجة اذا لم يشهدا مهر المثل (أجاب) اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح فاقول لمن شهد به مهر المثل يمينه وأى أقام البينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أو لها أو لا ولا وان أقاما البينة فبينتها مقدمة ان شهد مهر المثل له وبينته مقدمة ان شهد مهر المثل لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة في بلدة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف تجهيله ودخل بها فيها وعاشرهما مدة ولا نريد الانتقال بها الى بلده ومحل وطئه فامتنعت من الذهاب معه متعللة بأنها لا تتأرق أهلها فهل اذا كان بين بلدها وبلد الزوج سفر ساعة أو ساعتين يكون له نقلها وعليها طاعته حيث كان فانما بحقوقها وكان مأمونا عليها ولا عبرة بتعللها المذکور (أجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة القصر اذا أوفاهام مجل الصداق وكان مأمونا عليها فانما بحقوقها الشرعية والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بصداق معلوم في الذمة ودخل بها ومكث معها فهل يجبر الزوج على دفع ما تعرف تجهيله من المهر لها ولها منع نفسها عنه من السكنى والوطء حتى يفيها المجل المذکور ولا تعد بذلك ناشرة بل يجب عليه الانفاق عليها (أجاب) اذا كان الزوج مترايبقا مع مجل الصداق بذمته أجبر على دفعه لزوجته واذا منعت نفسها من طاعته لذلك لا تعد ناشرة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وقيم معها بمصر فمضى أهلها وأخذوها من زوجها ومنعهن وهانهن بغير وجه شرعي مع قيامه بحقوقها الشرعية فهل

12v.

10

٢٠

12v.

17

شعبان

144.

14

شوال

15V.

15

۴۴

1251

1

يكون لزوجها أخذها من أهلها قهر أعينهم وتجبر على طاعة زوجها ولا تقر على النشوز
 ويسكنها مسكنها شرعيا بين جيران صالحين في بيت خال عن أهلها وأهلها وليس لأهلها
 منعها من زوجها ولا يمكنون من سكنها معهما في بيت الزوج ولا يقرون على المسكن
 عندها وليس لهم إلا زيارتها الشرعية (اجاب) نعم تجبر الزوجة بعد دفع محل الصداق
 على طاعة زوجها القائم بحقوقها الشرعية ولا تقر على النشوز ويسكنها في بيت خال عن
 أهلها وأهلها بين جيران صالحين وليس لأهلها منعها منه ولا يجابون إلى السكنى معهما
 بيت الزوج بدون رضاه وليس لهم إلا الزيارة في كل جمعة بالنسبة للوالدين وفي كل سنة
 بالنسبة لغيرهما من المحارم ولا يمكنون من القرار عندها بالرضا الزوج والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل قبض على امرأة رومية وبنتها وصارتا مملوكتين له فهل إذا تزوج
 البنت لقبض على آخر يكون جميع مهرها وجهازها وما شرط وما تملكه لسيدها أم لا
 (اجاب) نعم يكون مهر الامة المملوكة مالا كالسيده المالك لها كما ان جهازها كذلك والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة مصر ودخل بها ومكث معها مدة ثم بعد
 ذلك أراد نقلها من مصر إلى عقد نكاحها فيها إلى جهة بعيدة فوق مسافة القصر
 فامتنعت الزوجة من السفر معه فهل والحال هذه لا تجبر الزوجة على السفر معه فوق
 مسافة القصر حيث لم يكن مأمونا عليها (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على السفر مع
 زوجها فوق مسافة القصر والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرا
 من وليها بصداق معلوم ثم بعد ذلك طلقها قبل الدخول والخلاوة فهل والحال هذه
 يلزمه نصف المهر فقط (اجاب) ينصف المهر المسمى بالطلاق قبل الدخول والخلاوة
 الصحيحة فإذا كان الراجع ما هو مسطور وجب على الزوج نصف المهر المسمى فقط وسقط
 عنه النصف الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بكر من أبيها على صداق
 معلوم من الدراهم ودفع له ما تعرف تجهيله من المهر ودخل بها الزوج في بيت أبيها
 ومكث معها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك أراد نقلها دون مسافة القصر
 إلى محل طاعته وأقامته وهو مأمون عليها في محل خال عن أهلها وأهلها فهل يجب الزوج
 لذلك حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وكن مأمونا عليها ويكون للزوج مطالبة
 أبي زوجته بامتنعة زوجته من تحتيده التي جهزت بها من المهر الذي تعرف تجهيله
 (اجاب) للزوج نقل زوجته إلى ما دون مسافة القصر إذا أوفاهام محل الصداق وكان قائما
 بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب امرأة
 وأرسل لها بعض دراهم من غير المهر لتدفعها على نفسها وبعض ملبوس لتتمتع به فاستهلك
 ثم رجع عن التزوج بها ويريد الرجوع عليها بما دفعه لها من الدراهم وبعض الملبوس
 بعد الاستهلاك فهل لا يجب لذلك (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر على
 ما استظهره في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة في بلدها

١٢٧١

٣

١٢٧١

٦

جمادى الاولى

١٢٧١

١٠

شعبان

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٨

١٢٧١

٢٧

وأقام معهما مدة ثم أراد السفر إلى بلدة أخرى بينهما أكثر من مسافة القصر وفرض لها نفقة
وقد رتب بتراضيهما على يد بيعة وغاب عنها مدة فتجدها عليه مبلغ وكلما طلب منه يمتنع
من دفعه ويطلب زوجته بالسفر إليه فهل يجبر الزوج على دفع ما تجده عليه حيث كان
مفروضاً بالتراضي ولا تجبر الزوجة على السفر إليه ولو كان في مصر حيث كانت المسافة
بينهما مسافة القصر أولاً (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها من بلد العقد إلى
بلد آخر بينهما مسافة القصر ويؤمر الزوج بدفع ما ترتب بذمته لها من النفقة المفروضة
بتراضيهما حيث لم تكن ناشرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وتسمى
لها مهر ودخل بها وبعد مدة مات عنها وعن ورثة أخرافادت المرأة قدر ما علموا مهرها
بذمة الزوج وادعت الورثة أقل منه فمن يكون القول قوله في مقداره (اجاب) القول
للزوجة بيمينها ان شهد مهر المثل لها وبيمينها مقدمة ان شهد مهر المثل للورثة والقول
لورثة الزوج ان شهد لهم مهر المثل وبيمينهم مقدمة ان شهد مهر المثل للزوجة اذ ورثة
أحدهما يقومون مقامه كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى السيد ابن
الحاج ابراهيم نصر تزوج بكر ابانعة عاقلة وشيعة من بولاق ودفع لها ما تعرف تحيله من
المهر ودخل بها في بيته في وراق الحضر وصار معاشرهما معاشرة الا زواج مدة شهرين
ثم بعد ذلك توجهت الزوجة المذكورة الى بولاق وترى يد السكني مع اهلها فيها فهل
والحال هذه لا تجاب لذلك وله نقلها الى بلدته المذكورة حيث كانت دون مسافة القصر
ومأمونا عليها وكان قائماً بحقوقها الشرعية واذا امتنعت من ذلك تعدنا نشرة لانفقة لها
ولا كسوة مادامت كذلك (اجاب) للزوج المذكور نقل زوجته الى بلدته المذكورة
حيث كانت دون مسافة القصر وأوفاهما محل الصداق ان كان مأمونا عليها وقائماً
بحقوقها الشرعية والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها
ما تعرف تحيله من المهر ودخل بها وعاشا مدة عشر سنين ورزقت منه بولادوا لآن
امتنعت من طاعته ومنعت نفسها عنه ومنعته من دخول بيتها لاجل مفارقتها فهل
له نقلها واسكانها في مكان شرعي يليق بها خال عن اهلها واهلها وعليها طاعته وملازمة
مسكنه حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية وكان أميناً ثقة ولا يجبر على طلاقها اذا تحقق
ما ذكر (اجاب) نعم للزوج اسكان زوجته في بيته الخالي عن اهلها واهلها وتجب عليها
طاعته اذا أوفاهما ما تعرف تحيله وكان قائماً بحقوقها الشرعية ولا يجبر على طلاقها ومنع
الزوج من الدخول عليها في بيته انشوز ما لم تكن سأله النقلة والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل خطب بكر ابانعة من اخيه بالابن و قبل ان يشترط عليه شيء يرسله حكم العادة
أرسل ابو الزوج الخاتم ونيشاناً من تلقاء نفسه ولم يحصل بينهما عقد النكاح ولم يحصل
نصيب في تزويجها به اذ اخو الزوجة ارسل الخاتم والنيشان لابي الزوج فامتنع من
قبوله ويطلب قيمته دراهم فهل لا يجاب ابو الزوج الى ذلك ويؤمر باخذ الخاتم والنيشان

١٢٧١

١٥

ذی القعدة

١٢٧١

٨

ذی الحجة

١٢٧١

١٥

محرم

١٢٧٢

٦

بغيرهما حيث كانا باقيين لم يذهب منهما شيء (أجاب) ليس لابي الزوج المذكور المطالبة
ببديل ما ارسله الى المخطوبة المذكورة على هذا الوجه اذ لا يبيع بوجوب أخذ الثمن ولا
غصب مع استهلاك أو تغير بوجوب تضمين القيمة وانما يكون له أخذ العين حيث كانت
قائمة والحال ما ذكر قال في التنوير وشرحه خطب بنت رجل وبعث اليها شيئا ولم يزوجها
ابوها فابعت للمهر يسترد عينة قائما فقط وان تغير بالاستعمال أو قيمته هالك لانه
معاوضة ولم يتم فجاز الاسترداد وكذا يسترد ما بعثه هدية وهو قائم دون الهالك
والمستهلك لان فيه معنى الهبة اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من
مصر وعقد عليها فيها ودخل بها واصر معاشرها مدة فيها والا أن اراد أن ينقلها الى قرية
عند طمئدينها وبين طمئد مسافة ساعة وهو غير مأمور عليها فهل والحال هذه لا تجبر
على النقلة معه الى تلك البلدة المذكورة سيما وانه يؤذيها ويضاررها ولا تعد بامتناعها
من السفر معه الى تلك البلدة ناشرة ويلزمه الانفاق عليها في بلدها محل العقد (أجاب)
ليس للزوج المذكور نقل زوجته من بلد العقد جبرا الى مسافة القصر أو دونها اذ لم
يكن مأمورا عليها ولا تعد بالامتناع عن السفر المذكور ناشرة فتجب عليه نفقتها والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما تعورف بتجملته من المهر
ودخل بها وعاشها مدة ثم بعد ذلك تشاجرت معه وخرجت من داره من غير اذنه وامتنعت
من طاعته ومنعت نفسها عنه لاجل ان يظافها والحال ان له دارا أخرى خالية فهل
له نقلها واسكانها في مكان شرعي يليق بها خال عن اهله واهلها بحسب رأيه وعليها طاعته
وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وكان أميا نائقة ولا يجبر على طلاقها
اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) للزوج اسكان زوجته ونقلها الى مسكن
شرعي حيث أوفاهام محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وتجب عليها طاعته
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة دفع لها ما تعورف بتجملته
وهو قائم بحقوقها الشرعية ساكن معها في بيت لها حصه فيه مع اهلها فأراد أن ينقلها
الى مسكن شرعي خال عن اهله واهلها في بلد العقد فحاميها من حصول اضرار من اهلها
فهل يجاب لذلك ولا تجاب للإقامة مع اولادها في البيت الذي فيه اهلها المذكور
والحال هذه وهل اذا أراد نقلها الى بلدته التي هي قريبة من بلد العقد وليس بينهما
مسافة السفر يجاب الى ذلك أيضا حيث أوفاهام محل الصداق وكان قائما بحقوقها
الشرعية وكان مأمورا عليها (أجاب) نعم يجاب للزوج المذكور الى نقلها من مسكن اهلها
الى مسكن شرعي خال عن اهله واهلها والحال ما ذكر ولا تجاب الى النشوز اذ هو معصية
وله نقلها الى ما دون مسافة السفر حيث أوفاهام محل وكان مأمورا عليها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل طلب من زوجته الوقاع المرة بعد المرة فامتنعت فوكرها وكره خفية
فحصل بينهما منافسة ثم اصطالحا فبعد ذلك حضر أبواها وأخوها وحرصوها على امتناعها

صفر

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

٢٢

ربيع الثاني

١٢٧٢

٢٠

منه من غير وجه شرعي وسافر الابوان بهما من غير رضاه وغيباها عنه فهل اذا اراد الابان
 يطلقها منه لا يجبر الزوج عليه ولو التزم الاب جميع الكلف واذا أوفاهام مقدم الصداق
 وكان كفوا قائما بحقوق الزوجية تجبر على تسليمها نفسها له وعلى طاعته واذا اراد
 أن يسكنها مسكنها شرعيا لا تنكحها خاليا من اهلها واهلها يحجب لذلك واذا اراد منع ابويها
 من دخوله ما منزله لما يترتب عليه من الفساد يحجب لذلك ايضا ولا عبرة بامتناعها وتعللها
 وتعلل ابو يها بذلك كله اذا كانت مدخولا بها (اجاب) اذا أوفاهما الزوج المجل وكان
 قائما بحقوقها الشرعية وهما لها مسكنها شرعيا خاليا عن اهلها واهله تؤمر بطاعته وتسليم
 نفسها اليه حيث كانت ميطة للجماع ولا يجبر على طلاقها وللزوج جزا يارة ابويها كل
 جمعة مرة ومحارمها كل سنة مرة ولا يمنع الزوج ابو يها من الدخول عليها في كل جمعة وفي
 غيرهما من المحارم في كل سنة ويمنعهم من الكينونة عندها به يغنى والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل تزوج امرأة بالحر وسعة ودخل عليها فيهم اراد ان ينقلها الى بلديتها
 وبين مصر اكثر من مسافة القصر فهل لا تجبر على النقلة معه والقاضي ان يقرر وعليه لها
 الكسوة والنفقة ولا تكون ناشرة بالامتناع من السفر معه والحال هذه (اجاب) لا تجبر
 الزوج على السفر مع الزوج من بلد العقد الى مسافة القصر على ما عليه العمل والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ رشيد عقد على بنت بكر بالعة رشيدة مطيعة للوطء ودفع
 لها ما تعرفه تجهيله ودخل بها ثم بعد ذلك انتقل الى بلده وهي دون مسافة القصر
 وطلبها للنقلة الى بلده ومحل طاعته فامتنعت فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية
 ومأمونا عليها تجبر على النقلة معه الى محل طاعته حيث كانت المسافة دون مسافة القصر
 فاذا امتنعت تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة (اجاب) للزوج نقل زوجته
 الى ما دون مسافة السفر اذا أوفاهام مجل الصداق وكان مأمونا عليها وقائما بحقوقها
 الشرعية فان امتنعت من ذلك والحال ما ذكر تكون ناشرة لانفقة لها والا فلا والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجها رجل بمهر معلوم سمى في صلب العقد ودخل بها ثم
 طلقها بعد الدخول ودفع لها مؤخر الصداق المسمى بعد دفع مقدمه قبل الطلاق فطوب
 بنفقة عدتها ومتعتها فهل المتعة في هذه الحالة واجبة أو غير واجبة وما حكمها وما
 سقيتها (اجاب) المتعة في هذه الحالة مستحبة لا واجبة اذ لا تجب الا المفوضة وهي
 التي طلقت قبل الدخول ولم يسم لها مهر والمتعة درع أي قيض ونحوه وما تعطى به
 المرأة رأسها وملحقه وهي الملاءة لا تزيد على نصف المهر ولو الزوج غنيا ولا تنقص عن
 خمسة دراهم لو فقير او تعتبر المتعة بحال الزوجين كالنفقة به يغنى والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل عقد على امرأة ودفع لها ما تعرفه تجهيله ودخل بها وسكن معها في
 بيت أبيها مدة ثم بعد ذلك طلبها للنقلة الى محل طاعته الشرعي فابت وامتنعت فرفعها
 لدى الحاكم الشرعي فأمرها الشرع بالنقلة الى محل طاعته زوجها ففعلت اشرع

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٢

١٦

ذى القعدة

ذى الحجة

١٧ ١٢٧٢

محرم
٥

١٢٧٣

١٩ ١٢٧٣

١٩ ١٢٧٣

ونشرت وله منها لبنان منعت والدهما من زيارتهما فهل والحال هذه تجبر على النقلة الى محل طاعة زوجها اذا اصررت على النشوز تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشزة وليس لها ان تمنع والد الابنين من زيارتهما (أجاب) نعم له نقلاها والحال ما ذكر الى مسكنه الشرعي والنشوز معصية فلا تقرر الزوجة عليه ولا نفقة لها مادامت كذلك وليس لها منع زوجها من رؤية ولديه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت متزوجة برجل يريد زوجها أن يسافر بها بلا رضاها الى محل يزيد على مسافة القصر خصوصا والبنت قاصرة لا يؤتمن عليها فهل لا تجبر على السفر معه (أجاب) نعم لا تجبر الزوجة المذكورة على السفر مع زوجها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اذ دار فيها حريمان كل واحد منهما مسكن شرعي مستوف لجميع المنافع اللازمة أحدهما مسكون بالاجرة والاخر مسكن للرجل المذکور ولم يكن فيه خلافه فارادت الزوجة المذكورة أن يسكنها في غير ذلك البيت متعلقة بانه يضربها فيه ولا تشهد عليه السكان الذين في جواره فهل لا تجب لذلك حيث كان هؤلاء السكان لم يعهد فيهم الا الخير وانهم أناس دينون ولم يكن للزوج مسكن غيره وكان لا نقابهما (أجاب) قد صرحوا بانه اذا كان للزوج بيت منفرد من دار له غلق ومرافق يكون كافيا بشرط أن لا يكون في الدار أحد من الاجماء يؤذيها ويأمره القاضى باسكانها بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش عند عدم المؤنسة فاذا كان المحريم من السكان المذکور بهذه الاوصاف تؤمر الزوجة بالسكنى فيه حيث أوفاهما المجل وكان قائما بحقوقها ولا يجبر على أن يأتيها بغيره والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن مع زوجته بين جيران صالحين في بيت خال عن أهله وأهلها وأوفاهما محل الصداق وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت من بيت زوجها المذکور بغير اذنه فهل لا يكون لها ذلك وتجب شرعا على الاقامة مع زوجها المذکور ومعاشرته ولا تمكن من النشوز بغير رضاها ويكون له منع أبويها من زيارتها الا في كل جمعة مرة (أجاب) نعم لا يكون لها ذلك ولا تمكن من النشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق لانه معصية تتوهم بطاعته والحال ما ذكر وقد صرحوا بانها بعد قبض المجل لا تخرج الا بحق لها أو بإجازة أبويها أو بإجازة كل جمعة مرة أو المحارم كل سنة مرة أو لا يكونها فإليه أو غاسلة لا في ذلك وان أذن كائنا عاصيين ولا يمنع أبويها من الدخول عليها في كل جمعة مرة وفي غيرها من المحارم في كل سنة مرة ويمنعهم من القرار عندها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عتد على قاصرة من أبها على صداق معلوم ودفع له ما تعرف به من المهر ثم طلب الزوج الدخول بها فغضه الاب منذ خمس سنين والآن بلغت من العمر نحو أربع عشرة سنة وصارت ضخمة مطيقة للوطء فهل لزوجها الدخول بها ونقلها الى محل طاعته واسكانها في مكان خال عن أهله وأهلها واذا أراد الاب مطالبتها بنفقتها من حين المقدار الى الآن لا يجاب لذلك حيث لم يفرضها قاض ولم يقع عليها تراص

(أجاب) نعم لا زوج المذكور نقل زوجته المطيقة للوطع حيث دفع مجمل الصداق ولا يلزم بنفقة المدة الماضية قبل النقلة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة بالغة وهو في حال صحته وسلامته ودفع لها ما تعرف تجهيلها من المهر ثم بعد ذلك بمدة مات عنها وعن ورثة آخرين ولم يدخل بها وترك ما يورث عنه شرعاً فهل والحال هذه يكون للزوجة أخذ مؤخر صداقها وما يخصها بجهة الارث من تركته بالنفقة الشرعية (أجاب) اذا صدر النكاح المذكور صحيحاً ومات الزوج عن الزوجة وباقى الورثة يكون لها أخذ باقى المؤخر ولو قبل الدخول اذا مات مؤخر كالمهر كما يكون لها أخذ ما يخصها من تركته بالنفقة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته عندها عائلة كثيرة من عائلة زوجها الاول ولها أم مفقودة معها تفسد بينها وبين زوجها وساكنة في بيت تملك بعضه والبعض الآخر لغيرها ويريد الزوج ان يسكنها في منزل شرعى خال عن اهلها واهله بجواربها الثلاثة ويمنع دخول امها عليها الا في كل شهر مرة واحدة ويكون بحضوره خوفاً من افسادها المعلوم امره وطردها عائلة زوجها الاول فهل يكون له ذلك ولا يلزمه الصرف على عائلة زوجها الاول حيث كان عادة امثالها ان تخدم بمثل الجوارب الثلاثة واذا امتنعت عن محل طاعته نسقط كسونها ونفقة حاجت خرجت عن طاعته ولا يجبر الزوج على طلاقها (أجاب) للزوج نقل زوجته الى مسكنه الشرعى الخالى عن اهلها واهلها ولا تمهازيارنها في كل جمعة مرة ولغيرها من المحارم في كل سنة مرة وتلزم الزوج نفقتها ونفقة من يخدمها المملوك لها الذى لا شغل له غير خدمتها بالعمل وعن أبي يوسف غيبة زفت اليه بخدم كثير استمقت نفقة الجميع وفي البحر عن الغاية وبه ناخذ قال وفي السراجية ويفرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف فينرض عليه نفقة خادمين وعليه الفتوى قال في حواشى الدرر ومجملها فيما اذا لم يحل قدرها عن الاثنين والاقلها ازيد كما مر عن صاحب الاملاء وهذا في الموسر فاذا دفع الزوج المذكور مجمل الصداق وكان قائماً بحجة ونفقاتها الشرعية وطلبها الى النقلة معه الى مسكنه الشرعى وامتنعت تسكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم قدره عشرة آلاف كياس دفع لها ثلثي المهر ثم بعد مدة مات عنها وعن زوجة غيرها وعن اولاد صغر وترك ما يورث عنه شرعاً والا ن تريد الورثة القسمة فهل تصدق الزوجة المذكورة بيمينها في قدر ثلث المهر الباقي لها اذا فعلت الشهود او يرجع المهر مثلها (أجاب) يحكم للزوجة المذكورة الى عام مهر مثلها عند عدم البينة قال في البرزخية مات عن زوجته واحدة المهر على ورثته ان ادعت قدر مهر المثل واقر الورثة بذلك صح وكفى بالنكاح شاهداً ولا حاجة الى الاثبات وان كان في الورثة اولاد صغار فلها ان تأخذ قدر مهر مثلها من التركة وفي حواشى الدرر عن الخاتبة رجل مات وترك اولاداً صغاراً فادعى رجل ديناً عن اميت او ونيعة

و ادعت المرأة مهرها قال ابو القاسم ليس للوصى ان يؤدي شيئا من الدين والوديعة
 ما لم يثبت بالبينة وأما المهر فان ادعت قدر مهر مثلها دفعه اليها اذا كان النكاح
 ظاهرا معر وفاو يكون النكاح شاهدا لها قال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج بنى بها
 فانه يمنع منها مقدر ما جرت العادة بتججيله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجل
 الى تمام مهر مثلها اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اذنها زوجها بالسفر مع ولدها
 منه الى جهة بينه وبينها اقل من مسافة القصر واقامت بهامدة والا ن طلبها لمحل طاعته
 فامتنعت فهل له طلب ابنه منها جبراء عنها سيما وسن الابن المذ كوريزيد على عشرين
 وله طلبها ايضا الى محل طاعته بمحل العقد والاقامة الاصلية وهو ببلدها ايضا حيث
 اوفاها بمحل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وهو مامون عليها ايضا (اجاب) نعم
 للزوج المذ كور طلب كل من زوجته المذ كورة وابنه منها الى محل اقامته وتجير الزوجة
 على طاعته والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج ببنت ودخل بها
 بمنزل والده واقامت معه مدة قليلة وخرجت من منزله بدون اذنه وتوجهت الى بيت ابيها
 ثم سافرت معه الى الاقطار المجازية بدون اذن ابيها منه وحضرت ثم طلبها زوجها الى محل
 طاعته فامتنعت مع ان الزوج قائم بجميع حقوقها الشرعية من نفقة وكسوة ومسكن
 يليق بها فهل والحال هذه تجبر على الذهاب معه الى محل طاعته بالبلدة التي حصل بها
 العقد ولا تقر على النشوز حيث كان الامر كما هو مسطور (اجاب) اذا وفي الزوج
 المذ كور زوجته بمحل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية يكون له طلبها لمحل
 طاعته واسكانها في مسكن شرعي خال عن اهله واهلها وتجبر على ذلك ولا تقر على النشوز
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودفع لها ما تعورف بتججيله من الصداق
 وقبضته ودخل عليها في بيتها واراد أن ينفقها الى محل طاعته في بيت خال عن اهله
 واهلها فامتنعت من ذلك فهل تعد نائمة بذلك سيما انه نهىها عن الخروج بغير اذنه فلم
 تنه وحينئذ تسقط نفقتها المقررة لها عليه مادامت ناشرة (اجاب) حيث اوفاها بمحل
 الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية يكون له نقلها الى مسكنه الشرعي فاذا امتنعت
 تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت
 من ابيها ودفع لها ما تعورف بتججيله ودخل بها الزوج ومكثت معه سنتين ثم بعد ذلك
 خرجت عن طاعته فطلبها فامتنعت ونشرت فهل اذا كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية
 تجبر على طاعته ولا تقر على النشوز ولا تستحق نفقة ولا كسوة مدة نشوزها (اجاب)
 نعم يجب على الزوجة طاعة زوجها حيث اوفاها بمحل الصداق وكان قائما بحقوقها
 الشرعية ولا تقر على النشوز ولا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل تزوج امرأة بمصر ودخل عليها فيها وبعد ذلك انتقل بها الى مصر قرية بينها وبين
 مصرها اقل من مسافة البحر واقام بها مع الزوجة مدة ثم بعد ذلك حضرت الزوجة الى

١٢٧٢

١٣

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٣

جمادى الاولى

٩

١٢٧٣

٢٠

سنة جادى الثانية

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢٠

رمضان

١٢٧٣

٣٠

مصرها المعقود عليها فيه وأبت الرجوع الى مصر اتي أقام بها الزوج المذكور فهل
 اذا كان الزوج دفع للزوجة المذكورة ما تعرف تحيله وكان قائما بحقوقها الشرعية
 ومأمونا عليها يكون له السفر بها ونقلها الى مصر المذكورة والحال مذكور واذا امتنعت
 من النقلة معه تكون ناشرة (اجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة التصبر اذا دفع
 لها مهمل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها والا فلا والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل تزوج بامرأة وسكن بها في بيتها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد
 ذلك أراد الزوج نقلها من بيتها وأن يسكن معها في مسكن شرعى على حدتها ما خال عن
 أهلها وأهلها فهل والحال هذه يجب الزوج لذلك وتغيير الزوجة على طاعة زوجها
 حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) للزوج نقل زوجته في مسكنه الشرعى
 حيث أوفاه مهمل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وعلى الزوجة طاعته والحال
 مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ودفع لها ما تعرف
 تحيله من المهر ودخل بها وعاشا مدة من الدهر والآن أراد أن ينقلها الى بلدة بينها
 وبين مصر نحو ساعة دون مسافة القصر بكثير فامتنعت من ذلك واختارت النشوز وهو
 لا يرضى فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمونا عليها تجبر على النقلة معه الى
 دون مسافة القصر واذا امتنعت من ذلك تكون ناشرة لانفقة لها عليه مادامت كذلك
 (اجاب) للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة السفر اذا أوفاه مهمل الصداق وكان
 قائما بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها والا فلا واذا كان له أن ينقلها فان امتنعت بتغير
 حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة
 ولا يبيته بيت مشتمل على ثلاثة مساكن عدة لكي الحريم يجمعها باب وسلم واحد
 موصل للثلاثة المساكن المذكورة كل مسكن منها تام المنافع والمرافق الشرعية
 وطلبت منه زوجته مسكنها شرعى فهل له أن يسكنها في مسكن من جملة البيت المذكور
 ويجب له ذلك واذا أرادت والدتها أن تتردد عليها في كل يوم له منعها من ذلك الا في كل
 جمعة تزورها مرة (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن شرعى خال عن أهلها
 وأهلها الاثق بها وبيت منفرد من داره غلق ومراقب يكفيها الا اذا كان في الدار من أقارب
 الزوج من يؤذيها كما في الحانية ونقل مصنف التنوير عن الملتقط كما ينه مع الاجاء
 لامع الضرائر وحمل الحلي ما في الملتقط على ما اذا كان الاجاء لا يؤذونها فلا ينفي ما في
 الحانية وحينئذ اذا لم يكن في الدار من الاجاء من يؤذى الزوج جنة لا يكون لها المطالبة
 بغير المسكن المنفرد بنقله ومراقبته الاثق بها واذا أوفاه الزوج مهمل الصداق لا يكون
 لها الخروج من منزله الا لزيارة أبيها أو أحدهما في كل جمعة مرة وفي غيرهما من المحارم
 في كل سنة مرة وللأبوين زيارتها في كل جمعة مرة وله منعها من القرار عدها وفي المحارم في
 كل سنة مرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر وعقد عليها فيه ودفع لها

١٧ ١٢٧٣

ذی القعدة

١٢٧٣

ذی الحجة

١٢٧٣

محرم

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٤

ما تعرف تجهيله من المهر ودخل بها وعاشرهما مدة معاشرة الأزواج ثم بعد ذلك انتقل
 بها الى بلده ومحل اقامته وسكنه وهي دون مسافة القصر ومكث معها مدة ثم بعد ذلك
 ذهب الى مصر لتزور أهلها باذنه فاذن لها بذلك ثم بعد ذلك طلبها من مصر لتعود الى
 بلده المذكورة وهو مأمون عليها فامتنعت من السفر معه الى بلده المذكورة متعلقة بان
 عليها دين لا قاربها وتريد أن تلزمه بدفعه لاربابه متبرعاه والزواج لم يرض بذلك فهل
 اذا كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها تجبر الزوجة على الانتقال معه الى
 بلده المذكورة ولا يلزم الزوج بدفع الدين الذي بذمه زوجته المذكورة من ماله
 (أجاب) للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر اذا أوفاهما بمحل الصداق وكان
 قائما بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها حيث لا مانع ولا فلاح ولا يجبر على دفع ما بذمه
 زوجته الى أربابه حيث لم يكن ضامنا له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب
 لابنه البالغ امرأته وبعث اليها خليا وغـيره هدية على أن تزوج بابنه المذكور ثم حصل
 اعراض من الابن المذكور عن زواجها فاراد الاب استرداد ما بعثه لها فهل والحال هذه
 يجب لذلك حيث كان باقيا (أجاب) نعم لا في المخطوب له استرداد ما بعثه لمخطوبة
 ابنه وهو قائم والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة
 ودخل بها وأراد أن ينقلها من مدينة العقد الى مدينة أخرى وبينهما مسافة القصر فهل
 ليس له نقلها شرعا جبراعليها واذا قلتم بعدم النقلة هل يفرض عليه النفقة والكسوة لها
 حيث ان عدم انتقالها انما جاء من قبل الشرع (أجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع
 زوجها الى مسافة القصر من بلد العقد واذا امتنعت من ذلك لا تكون ناشرة فتجب لها
 النفقة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمصر ودخل بها
 ويريد نقلها الى قرية فوق مسافة القصر فهل لا يسوع للزوج نقلها مع عدم رضاها
 واذا امتنعت لا تعد ناشرة بذلك ولا تسقط نفقتها وللغاضي أن يقرر لها نفقة على زوجها
 واذا كان بعض الصداق حالا وبعضه مؤجلا وحل الاجل يلزمه شرعا دفع المؤجل
 (أجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها فوق مسافة القصر من بلد العقد على ما عليه
 العمل واذا امتنعت من ذلك لا تعد ناشرة ولا تسقط نفقتها وتستحقها وللغاضي تقريرها
 واذا حل أجل الصداق يكون لها ما ابنته ويجبر الزوج على دفعه حيث لا مانع والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر الف قرش دفع لها ثمانية وسبعة وثمانين قرشا
 من المهر قضت بهامه الحهاو بعد الدخول طلب منها مائتين وعشرين قرشا باقى المؤخر
 متعللا بان المرأة لا يجوز معاشرتها مع زوجها الا اذا كان عنده ثلث مهرها فهل لا يجب
 لذلك ولا يلزمها دفع شئ له (أجاب) ليس للزوج بعد دفع شئ من المهر ولو زائدا على
 المجل للزوجة استرداده بمجرد تعلقه اذ كور ولا صحة له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 تزوج بكر ابالة من وليها بمصر ودخل بها واودعها منها الى بلد بيته وبينهما دون مسافة

١٢٧٤

١٣

القصر فهل يكون له نقلها حيث أوفاهما ما تعورف تجهيله من المهر وكان مأموها عليها
وتكون ناشئة بالامتناع لاستحقاقه عليه نفقة ولا كسوة (أجاب) نعم له نقلها الى مادون
مسافة القصر والحال ما ذكره الا فلا والحرج عن طاعة الزوج بغير حق نشوز والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب بكرة بالغة من ابوها وبعث اليها أشياء هدية استهلك
بعضها وامتنع أبوها من تزويجها ويريد الرجوع فيما بعثه فهل يكون له الرجوع
في القائم دون المالك والمستهلك (أجاب) للزوج استرداد ما بعث للهدية قائما دون
المستهلك والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة عقد عليها ورجل من أبيها على
صداق معلوم ودفع لها ما تعورف تجهيله من المهر ثم ماتت قبل الدخول بها وهي في بيت
أبيها عن زوجها وأبوها فهل يتقرر المهر بالموت ويصير تركته يقسم بين ورثتها بالقرينة
الشرعية وإذا أراد الزوج مطالبة الاب بجهاز لا بنته غير المهر لا يجاب لذلك شرعا
(أجاب) يتأكد المهر بموت أحد الزوجين فيكون تركته يقسم بين ورثتها بالقرينة
الشرعية كجميع ما يتحقق انه مملوك لها والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة
زوجها أبوها رجل بصداق معلوم ودخل بها الزوج ثم مات الاب المذكور وقبل
موته أقام ابنه البائع وصيا مختارا عليها وعلى مالها ثم ان الزوج طلقها وهي قاصرة في غيبة
من له الولاية عليها وعلى مالها ولم يدفع لها حقها وقالت أمها حق بنتي عندي بدون اذن
من له الولاية على القاصرة وعلى مالها ولم تدفع لها حقها فهل للقاصرة بعد بلوغها رشيدة
أو للوصي بعد حضوره من غيبته مطالبة الزوج أو الام بحق القاصرة ولا يسقط حقها
والحال هذه (أجاب) ان كان للزوج القاصرة حق ثابت بدمه زوجها لا يسقط
بمجرد قول أمها حق بنتي عندي ولو ليها في المال المطالبة به من هو قبله وكذا البنت بعد
بلوغها رشيدة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من بلد قرية
من بلده ودفع لها ما تعورف تجهيله من المهر ونقلها الى بلده وعاشا هامة ثم تشاجر معها
وخرجت من داره ومعهما ابنتها وذهبت الى بلد لها غاضبة ونشزت منه وهو لا يرضى به فهل
إذا كان قائما بحقوقها الشرعية وكان بين البلدين مسافة قليلة وكان أمينا ثقة يكون له
نقلها وتجبر على طاعته وملازمة مسكنه إذا تحقق ما ذكر (أجاب) للزوج نقل
زوجته الى مادون مسافة السفر إذا أوفاهما محل الصداق وكان قائما بحقوقها
الشرعية مأموها عليها وعليها طاعته والحال هذه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل تزوج امرأة من مصر وهي بلدها وأهلها مقيمون بها ثم بعد الدخول بها ودفع
ما تعورف تجهيله سافر بها الى طنطا ثم بعد أيام أراد ان يرجع الى بلدها التي وقع فيها
العقد فامتنعت من ذلك فهل إذا كان مأموها عليها تجبر على النفقة معه حيث دفع
لها ما تعورف تجهيله (أجاب) وقع اختلاف في نقل الزوج وزوجته مسافة القصر بعد
دفع الصداق لها فظهر لرواية ان الزوج نفقها وأفتى به بعضهم وقال الفقهاء ان أبو

ربيع الثاني

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

٩

القاسم انصفاروا بواليث انه ليس للزوج السفر بها مطلقا بدون رضاها ولو بعد دفع
 الصداق وعليه الفتوى وعمل القضاة اليوم وقد استحسن الافتاء به وذكر في رد المحتار
 انه لا ينبغي طرد الافتاء بواحد من القولين على الاطلاق فقد يكون الزوج غير مأمون
 عليها يريد نقلها من بين اهلها ليؤذيها او يأخذ مالها فن علم منه المفتي شيئا من ذلك لا يحل
 له ان يفتيه بظاهر الرواية لانا نعلم يقينا ان الامام لم يقل بالجواز في مثل هذه الصورة
 وقد يتفق تزوج غريب امرأة غريبة في بلدة ولا يتسر له فيها المعاش فيريد أن ينقلها
 الى بلدة او غيرها وهو مأمون عاينها بل قد يريد نقلها الى بلادها فكيف العدول عن ظاهر
 الرواية في هذه الصورة والحال انه لم يوجد اضر والذي علل به القائل بخلافه بل وجد
 الضر وللزوج دونها فعلم يقينا ايضا أن من افتى بخلاف ظاهر الرواية لا يقول الا بالجواز
 في مثل هذه الصورة الا ترى ان من ذهب بزوجته - له للحج فاقام بها في مكة مدة ثم حج
 وامتنعت من السفر معه الى بلدة هل يقول احد بمنعه عن السفر بها ويتركها وحدها
 تفعل ما ارادت اه المراد منه ومنه يعلم جواب الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل تزوج امرأة من مصر ودفع لها مقدم الصداق ودخل بها وعاشرهما مدة ثم بعد ذلك
 أراد ان ينقلها الى بلدة فوق مسافة القصر والزوجة ممنوعة من السفر معه فهل والحال
 هذه لا تجبر الزوجة على السفر معه فوق مسافة القصر ولا تعد ناشرة (أجاب) نعم لا تجبر
 على السفر معه مسافة القصر من بلد العقد والدخول الذي هو وطنها على ما عليه العمل
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ودخل بها وفيها وعاشرهما مدة ونقلها
 منها برضاها الى بلدة التي هي دون مسافة القصر وصار يضرارها بالضرب وغيره فرجعت
 الى مصر بامره ومكثت بها ويريد نقلها منها ثانيا الى بلدة انذ كورة والحال انه غير مأمون
 عليها فهل لا يجب لذلك ولا تجبر على ذلك حيث كان غير مأمون عليها ولا تعد ناشرة
 بالامتناع واذا كان له بنت منها صغيرة سنها ثلاث سنين واراد اخذها منها لا يجب لذلك
 (أجاب) الام احق بحضارة الصغيرة التي لم تنته مدة حضانتها قبل القرنة وبعدها اذا لم
 يقيم بها مانع وللزوج نقل زوجته فيما دون مدة السفر من مصر الى القرية وبالعكس
 ومن قرية الى قرية اذا اوفاهما المحمل لانه ليس بغربة لكن قيده في حواشي الدرر على
 سبيل الانبعاث اذا كان مأمونا عليها وفي رد المحتار ينبغي العمل بما مر عن البرازية من
 تفويض الامر الى المفتي حتى لو رأى رجلا يريد نقلها للاضرار بها ولا يذاع لا يفتيه
 اي بالنقل ولا سيما اذا كانت من اشراف الناس ولم تكن القرية مسكنا لأمثالها فان
 المسكن يعتبر بمحالهما كالفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على
 صداق معلوم ودفع لها مجمله ودخل بها وعاشرها وهو قائم بحقوقها الشرعية من نفقة
 وكسوة وغير ذلك ثم بعد ذلك خرجت الزوجة من بيت زوجها المذكور وتريد أن
 تسكن في بيت أولادها من غيره وتقيم معهم في مكان واحد والزوج لم يرض بذلك مع

١٢٧٤

١١

جمادى الاولى

١٢٧٤

١

جادی الثانیة سنة

١٢٧٤

١

١٢٧٤

١

١٢٧٤

رجب

١٨

شعبان

١٢٧٤

٥

شوال

١٢٧٤

٢٤

ذی القعدة

١٢٧٤

١

ان الزوج قائم بحقوقها الشرعية ومأمور عليها فهل والحال هذه لا تجاب لذلك وتجبر
على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ودفع لها المهر وله ان يسكنها
في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها (اجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه وللزوج
اسكانها في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
عقد على امرأة قد اصححها مستوفيا لشرائط الصحة وجعل لها صداق معلوما ولم يدخل بها ولم
يختل معها في مكان واحد فهل والحال هذه اذا اراد الزوج المذكو وطلاق زوجته
المذكوورة قبل الدخول بها والخلو يكون لها نصف المهر المسمى بينهما واذا دفع لها نصف
المهر المسمى لا يكون له اخذها منها ويمنع من المعارضة لها في ذلك بدون وجه شرعي
(اجاب) الطلاق قبل الدخول والخلو الصحيحة يوجب نصف المسمى فليس للزوج
بعد ذلك استرداده منها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
تزوج بامرأة من وليها ودفع لها ما تعورف تجهيله من المهر ودخل بها وعاشرهما مدة
ثم خرجت من داره بغير اذنه وامتنعت من الذهاب له ثم طلبها الى محل طاعته
فامتنعت فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية تجبر على طاعته ولازمة مسكنه
واذا امتنعت بعد نكاحه تسقط نفقتها وكسوتها مادامت كذلك (اجاب) نعم اذا كان
خارجا بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نشرت من زوجها وخرجت عن طاعته
بدون مسوغ شرعي وهو قائم بحقوقها الشرعية فهل والحال هذه تؤمر بطاعة زوجها
ولا تقر على النشوز حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) النشوز وهو الخروج
عن طاعة الزوج بغير حق معصية فلا تقر الزوجة عليه بل تؤمر بطاعته مادام قائما
بحقوقها الشرعية وقد دفع لها المهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع
لها ما تعورف تجهيله من المهر ودخل بها في بيت أهلها وعاشرهما فيه مدة والآن اراد أن
ينقلها الى مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها فهل والحال هذه يجب لذلك واذا امتنعت
من السكنى معه تعد نكاحه لا نفقة لها ولا كسوة مادامت كذلك وتجبر على طاعة زوجها
حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل عقد على امرأة في القناطر الخيرية ودفع لها ما تعورف تجهيله من المهر ودخل بها في
المحروسة فصار معاشرهما مدة من الشهور وهو قائم بحقوقها الشرعية والآن اراد أن
ينقلها الى القناطر الخيرية وهو مأمور عليها فهل يجب لذلك وعليها طاعته وملازمة
مسكنه حيث كانت دون مسافة القصر واذا امتنعت من السفر معه تعد نكاحه لا تسقط
نفقتها وكسوتها مادامت كذلك (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل تزوج امرأة ودخل عليها وأقام معها مدة في المحروسة وأتى لها بكسوة وقبضتها
منه ثم بعد ذلك اراد نقلها من المحروسة الى بلدة التي بينهما وبين المحروسة مسافة قصر
فامتنعت من النقل معه ويريد أن يأخذ منها الكسوة التي استحقها عنده وقبضتها منه

فهل لا یجاب لذلك ویفرض القاضی علیه النفقة لها ولا تجبر علی النقلة معه الی بلده
المذكورة (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل تزوج بنتا بکرا بالغة من
ولیها ودفع لها ما تعرف تجلیله من المهر وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة خرجت من بیته
من غیر اذنه وذهبت الی بیت أهلها وامتنعت من طاعته وترید أخذ متاعها من بیت
زوجها والسكنی مع أهلها فهل لا تجاب لذلك وبالمتاع تعدناشرة وعلیها طاعته
وملازمة مسكنه حیث كان قائما بحقوقها الشرعية ویكون له اسكانها فی مكان خال عن
أهلها وأهلها (اجاب) یجب علی الزوجة المذكورة طاعة زوجها حیث أوفاهامجمل
الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وله اسكانها مسكنه شرعیا خالیا عن أهلها وأهلها
ولا تقر علی النشوز لانه معصية والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأة من
أقاربه بالمحروسة علی صداق معلوم ودفع لها ما تعرف تجلیله من الصداق ودخل بها
وعاشرها مدة ثم بعد ذلك تشاجرت معه وخرجت من بیته من غیر اذنه وذهبت الی بلد
دون مسافة القصر وامتنعت من طاعته ومنعت نفسها عنه لاجل ان يطلقها فهل له
نقلها واسكانها فی مكان شرعی یلیق بها خال عن أهلها وأهلها وعلیها طاعته وملازمة
مسكنه حیث كان قائما بحقوقها الشرعية وكان أمینا ثقة ولا یجبر علی طلاقها (اجاب)
لا یجبر الزوج علی طلاق زوجته وله نقلها الی ما دون مسافة القصر اذا أوفاه الصداق
وكان مأمونا علیها قائما بحقوقها الشرعية ولو خرجت باذنه وعلیها طاعته والحال هذه
والله تعالى أعلم (سئل) فی بنت سنها احدى عشرة سنة تزوجت برجل واختلی بها وهی
مطیقة للرجال ثم أخذتها أمها ترید السفر بها فوق مسافة القصر فهل تمنع أمها من السفر
بها والحال ما ذكر (اجاب) اذا أوفی الزوج مجمل الصداق وكان قائما بحقوق زوجته
الشرعية وهی مطیقة للوطء كما هو مذکور یكون له أخذها ویجبر ولیها علی دفعها الیه
ولیس لامها منعها عنه ولا السفر بها ولا حق للام فی حضانتها بعد بلوغها تسع سنین علی
المقتی به وقد أخذتها فوافی وقت الدخول بالصغيرة فقیل لا یدخل بها ما لم تبلغ وقیل یدخل
اذا بلغت تسعا وقیل ان كانت سمیة جسیمة تطیق الجماع یدخل بها والا قال فی الهندیة
وأكثر المشایخ علی انه لا عسیرة بالن وانما العسیرة لاطاقة فاذا كانت ضخمة سمیة تطیق
الرجال ولا یخاف علیها المرض من الجماع كان للزوج ان یدخل بها وان لم تبلغ التسع وان
كانت مهزولة تخیف لا تطیق الجماع ویخاف علیها المرض لا یحل للزوج ان یدخل بها
ولو کبر سنها وهی الصبیحة واذا طلب الزوج بعد انعقاد النكاح ودفع المهر من القاضی
ان یأمر الاب بتسایم الزوجة فقال انها صغيرة لا تصلح للرجال وقال الزوج بل تصلح وتطیق
ان كانت ممن یخرج أخرجها وأحضرها المجلس وینظر الیهان كانت تصلح أمره بدفعها
والالا وان كانت ممن لا یخرج أمر من یوثق بهن من النساء ان یظرن الیهان قلن انهن
تصلح للرجال أمر بالدفع والا والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل تزوج بکرا من أمها بمهر

۱۲۷۴

۲

۱۲۷۴

۱۸

۱۲۷۵

جادی الثانية

۳۰

۱۲۷۵

رجب

۲۸

شوال سنة

منه لها وهو كفؤ لها ودخل عليها في بيت أمها ثم بعد مدة أراد أن ينقلها من بيت أمها إلى بيت آخر بالبلد خال عن أهله وأهلها فهل يجب لذلك وإذا امتنعت تكون ناشرة لانفقة لها عليه (اجاب) نعم اذا دفع لها مقدم الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكر أم أبيها بصداق معلوم ودخل عليها في بيت أبيها ثم بعد ذلك أراد أن ينقلها ويسكن بها في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها فنفقه أبوها من ذلك ويطلب منه طلاقها ويطلب منه مبلغا معلوما من الدراهم صرفه في فرح بنته بغير إذن من الزوج فهل لا يجبر الزوج على طلاقها وله نقلها من بيت أهلها إلى أي مسكن شرعي أراد من البلد ولا يلزمه دفع شيء مما صرفه في فرح بنته بدون إذنه وأجازته (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته له أن ينقلها إلى مسكنه الشرعي حيث أوفاهما محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية ولم يكن هناك مانع ولا يلزم بدفع ما صرفه أبو الزوجة في فرحها بدون إذن الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكر أم أبيها قاصرة ودخل بها الزوج في بيت أبيها ثم بعد مدة طلبها زوجها إلى محل طاعته ليسكن بها في مكان خال عن أهله وأهلها فنفقهها أبوها عن الزوج ويريد أن يطلقها منه لزوجها لغيره فهل يكون له طلب من أبيها ويسكن بها في مكانه الخاص به ولا يجبر على طلاقها وإذا رغب أبوها في النكاح ومنعهما عن الزوج لا يجبان لذلك ويؤمر أن يتحكما في زواجهما ولا يقران على نشوزها حيث دفع ما تعرف تحبيله من المهر وبلغت ثلاث عشرة سنة وكانت ضخمة تطيق الوطء (اجاب) يؤمر الأب بتسليم ابنته لزوجها حيث دفع له محل الصداق وكانت مطيعة للوطء ولا يجبر الزوج على طلاقها والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة خطبها رجل من أبيها وسمى لها مهر معلوما من الدراهم وبعد التسمية عقد عليها بحضرة أبيها وبحضرة الشهود ثم بعد مدة مات الزوج قبل أن يدخل بها فهل والحال هذه يكون الموت مثل الدخول فتسحق الزوجة جميع المهر المسمى والارث أم كيف الحال (اجاب) نعم تستحق الزوجة المذكورة جميع المهر المسمى لها في العقد بموت الزوج قبل الدخول والخلو في النكاح الصحيح كالدخل إذا مات مؤكدا للمهر فلهما أخذ ما لم يتبعض من تركته كسائر الديون كما أن لها الميراث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لرجل زوجة ومسكن شرعي خال عن أهلها ما بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها وأهلها ودفع لها الصداق الحال فهل والحال هذا إذا طلب الرجل المذكور زوجته المذكورة إلى النكاح معه لبيته المذكور وامتعت تكون ناشرة لانفقة لها ولا كسوة مادامت على ذلك (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكر أو دخل بها قبل دفع ما تعرف تحبيله لها المهر وأقام معها مدة ثم ذهبت إلى منزل أبيها وامتعت من العود له حتى يعطيها المحمل فهل لها ذلك وللقاضى أن يفرع لها النفقة على زوجها المذكور ولا تعذب بامتاعها ثمرة حيث كانت مانعة نفسها لاخذ

١١٧٥

١١

١٢٧٥

٢٩

في الحجة

١٢٧٥

٢

محرم

١٢٧٦

١١

١٢٧٦

٢٠

ما شرط تجهيله وكان الزوج المذكو ومقرا ببقاء المهر بدمته (اجاب) نعم لها ان تمنع
نفسها لاخذ مجمل الصداق ولو بعد وطء أو خلوة على قول الامام المقتي به وتستحق النفقة
مع الامتناع في هذه الحالة اذ لا يعد ذلك نشوزا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلب أن
يزوج ابنته ابنة آخر فاجابه لذلك وسمى لها مهر معلوما دفع مجمله لاني الزوجة وعقد له
عليها مصر وطلب أن يدخل ابنه عليها في بلدة بالريف فوق مسافة القصر وأخذ امتعتها
ونقلها من مصر الى بلده المذكوورة فهل اذا رجع الزوج بها الى مصر محل العقد وأقام
بها فيها وله أب متكفل بنفقتها وكسوتها قبل عقد النكاح وبعد وطئها وطلبت من الزوج
أن يتركها في مسكن شرعي خال عن اهلها فاجاب لذلك ويحجر أبو الزوج على الانفاق
عليها حيث كان ابنه قاصرا وهو مكفل بنفقتها واذا اراد أبو الزوج أن ينقلها من
مصر محل العقد الى البلدة المذكوورة جبراعنها لايجاب لذلك ويؤمر برد امتعتها التي
نقلها من مصر محل العقد الى بلده المذكوورة (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع
زوجها من بلد العقد الى غيره مسافة القصر وتستحق النفقة ما لم تكن ناشرة وعلى الزوج
اسكانها مسكنا شرعيا بمصر محل العقد واذا ضمن أبو الزوج بنفقتها يؤمر بأداء ما ضمن
وعليه تسليم امتعتها اليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر من مصر ودخل
بها وبعد الدخول بمدة اراد السفر بها الى جهة الزاويق والحال انها اقل من مسافة
القصر فهل اذا وافاها مجمل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأموها عليها
وعلى مالها تجبر الزوجة على السفر معه من مصر الى الجهة المذكوورة واذا امتنعت تكون
ناشرة لان نفقة لها ولا كسوة (اجاب) للزوج نقل زوجته بعد ايفاء مقدم الصداق
وكونه مأموها عليها الى ما دون مسافة القصر وليس له نقلها جبراعليها الى بلدة بينها
وبين بلدها مدة السفر أو أكثر فاذا كان له نقلها وامتنعت تكون ناشرة والا فلا نشوز
وتستحق النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من الريف وعقد عليها
في مصر وبعد العقد توجهت معه الى بلده وهي دون مسافة القصر وأقامت بهامدة حتى
ولدت منه ثم جاءت مصر لزيارة اختها بدون اذن الزوج ثم حضر زوجها لاخذها مع
ولدها البلدة فهل اذا ارادت الامتناع لا يمكن من ذلك شرعا وتجب على التوجه معه محل
طعنه حيث كان الامر كما ذكر (اجاب) ليس للزوجة الخروج من مسكن زوجها
الشرعي ولا السفر بدون اذنه بعد ايفائها مجمل الصداق فلو فعلت ذلك تكون ناشرة وتؤمر
بالعرد الى طاعته ومسكنه الشرعي وللزوج نقل زوجته بعد اداء المهر اقل من مدة
السفر ان كان مأموها عليها وان لم يؤد المهر أو كان غير مأموها عليها لا يكون له نقلها
جبرا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا من اهل مصر ودخل بها في منزلها
بمصر الذي هو محض وضعا ومكث معها مدة ثم سافر الى طنطا واخذها معه ومكث معها
في مدة فبمالة تحصل لها مرض وتعب شديد بسبب مضاررتة لها فحضرت الى منزلها بمصر

بأذنه وهي في حالة ارض فرار من المضاربة ثم اراد الرجل المذكور السفر بها الى طنطا
ثانيا فهل اذا امتنعت من السفر معه لا تجبر عليه وهل اذا اراد نقلها الى مادون مسافة
القصر وكان غير مأمن عليها وامتنعت من ذلك لا تجبر عليه ايضا ولا تعد بالامتناع
المذكور ناشئة فلا تسقط نفقتها الواجبة لها عليه شرعا سيما وان حضورها بمنزله بمصر
كان باذن الزوج المذكور (اجاب) لا تجبر الزوجة على الانتقال مع زوجها من بلد
العقد والدخول الى مسافة سفر ولو بعد ايفائها المجل على ما عليه العمل ولا الى مادون
مدته اذا كان غير مأمن عليها وبالامتناع عن ذلك والحال ما ذكر لا تعد ناشئة فتستحق
النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من ابيا وقبض مهرها من زوجها
المتعارف قبضه وجهزها به ودخل عليها في بيت ابيا واقام معها في بيت ابيا عشرة ايام
ثم نقلها زوجها الى محل اقامته باذن ابيا ورضاها واقامت معه مدة قليلة نحو
ثمانية عشر يوما ونزلت لقضاء حاجة بالمدينة فتعرض لها ابوها واخذها من الطريق
قهر او حال بينهما وبين زوجها وطلب من الزوج رد الجهاز الى بيت الاب وان يقيم معها في
بيته فهل لا يجاب الاب الى ذلك ويمنع ويؤمر بتسليمها الى زوجها حيث اوفاهما ما تعرف
تجنيه من المهر وكان مأمونا عليها (اجاب) نعم لا يجاب الاب الى ذلك والحال هذه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب بكر ابنة رشيدة قرصت به وولدت اباها في العقد على
الرجل المذكور وعقد له عليها ودفع له ما تعرف تجنيه من المهر ولم يدخل الزوج
بزوجه المذكورة ومضى بعد ذلك مدة من الزمان تزيد على سنتين وطلب الزوج الدخول
على زوجته المذكورة وان ترف اليه في مسكنه الشرعي مع عدم المانع فوعده ابوها
بذلك واستر الزوج يطلب ذلك وهو يعد بلا ايفاء لوعده مع عدم المانع الشرعي الى أن
مضت مدة طويلة فهل والحال هذه يكون للزوج أخذ زوجته والدخول عليها جبرا على
ابيا وعليها حيث كان عقد نكاحها صحيحا محققا ولم يكن هناك مانع سوى مطل الاب
في زفافها الى زوجها واذا فرض انها امتنعت نظر العدم رضا ابيا فقط لا تجاب الى ذلك
وللزوج نقلها الى مسكنه الشرعي (اجاب) نعم للزوج الدخول بزوجه ونقلها الى
مسكنه الشرعي والحال ما ذكر بالسؤال وليس للاب منعها كما انه ليس لها الامتناع بدون
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وقائم بحقوقها الشرعية
وهي تخالف زوجها وتخرج من غير اذنه وتطلب أن تكون ناشئة منه مسقوطة النفقة
وهو لا يرضى فهل اذا اوفاهما ما تعرف تجنيه من المهر يكون له منعها من الخروج
والنشوز وتؤمر بالسكنى في محل طاعته ولا تنظر على النشوز واذا كان عليه دين لها غير
المهر لا يكون لها منع نفسها عنه حتى يؤديه لها (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها وعدم
الخروج من مسكنه الشرعي بغير حاجة شرعية اذا اوفاهما ما تجل الصداق وكان قائما
بحقوقها الشرعية وتؤمر بطاعته والحال هذه ولا تنظر على النشوز والله سبحانه وتعالى اعلم

١٢٧٧

١٢٧٧

١٢٧٧

١٢٧٧

ذی القعدة

ذی الحجة

(سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ودخل عليها فيها بعد دفعه لها مقدم صداقها ثم نقلها لجهة بينها وبين مصر مسافة بعيدة تزيد على مدة السفر وأقامت معه فيها مدة ثم رجعت مصرها باذنه ثم امتنع من السفر معه ثانيا إلى تلك الجهة فهل لا تكون ناشرة بالامتناع من السفر معه لتلك الجهة ويكون لها النفقة وإذا كان زوجها حذر بعض أمتعتها في الجهة المذكورة يؤمر بإحضارها لها (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها إلى مسافة القصر على ما عليه العمل سيما مع عدم الأمن على نفسها في بلد الغربة وإذا كان الأمر كذلك فلا تعد ناشرة بالامتناع من السفر من مصرها محل العقد إلى الجهة البعيدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة بالغة في بلد بينها وبين بلده زيادة عن مسافة القصر وأزال بكارتها في بلدها وتوجه بها إلى بلده برضاها وأقامت معه سبعة أشهر وجملت منه فوالدتها أرادت نقلها من عنده وأقامتها في بلدها والزوج مأمون عليها وقائم بحقوقها الشرعية وبالسؤال منها أجابت أنها مرتاحة فهل لا تجب والدتها وبعض أقاربها للسفر بها من بلد الزوج إلى مسافة القصر تهرا عن زوجها سيما ولم تطلب الزوجة ذلك وتمنع والدتها وبعض أقاربها من ذلك شرعا حيث كان مأمونا عليها وقائم بحقوقها الشرعية ولو فرض اغراؤها على طلب السفر وطلبته يكون للزوج والحال ما ذكر بالسؤال منعها من السفر حيث أوفاهما محل الصداق وكان مأمونا عليها وهي مرتاحة في بلده غير مهانة (اجاب) ليس للزوجة المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال أن تخرج من بيت الزوج بلا اذنه في غير ما استثنى وللزوج المذكور منعها من السفر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته البكر البالغة باذنها من كفؤ بمهر مثل مسمى وقت العقد بشهادة البينة الشرعية ومكثت نحو سنتين عند أبيها ولم ينفق عليها الاب ولا الزوج إلى الآن لان الزوج كان أخذ في العساكر الجهادية ثم حضر بعد المدة المذكورة وطلقاتها قبل الدخول والخلو بها فطالبه أبوها بنصف المهر الذي سمي لها في العقد وأنكر الزوج وأبوه ذلك المقدار وادعيا بأن المسمى أقل من ذلك فهل لا عبرة بانكارهما والعبرة بما تهاد به البينة وقت العقد (اجاب) حيث وقع الاختلاف بين الزوجين في مقدار المهر المسمى بعد الطلاق قبل الوطء والخلو وأقامت الزوجة بينة على ما ادعته فانه يقضى ببينتها ولا يلتفت إلى انكار الزوج وهذا إذا لم يقم الزوج بينة على ما ادعاه من المهر الأقل فان أقامها أيضا حكم متعة المثل فان كانت متعة المثل في حال قيام البينة من الجانبين كنصف ما قالت أو أكثر يقضى ببينة الزوج لا بنباتها خلاف الظاهر وان كانت المتعة كنصف ما قال الزوج أو أقل يقضى ببينتها للعلة المذكورة وأما إذا قامت البينة من قبل الزوج فقط فانه يقضى ببينته لانه نوردعواه بالحجة بالامعارض فإذا لم تقم بينة من الطرفين والمسئلة بحالها فالقول للزوج ببينته ان شهدت متعة المثل له والقول لها ببينتها ان شهدت لها لان القول قول من يشهد له الظاهر ببينته عند عدم البينة وان

١٢٧٨

١٣

١٢٧٨

٣٠

ربيع الثاني
٢٢

١٢٧٨

جمادى الاولى سنة

١٢٧٩

٤

ربيع الثاني

١٢٨٠

٣

صفر

١٢٨١

٩

ربيع الثاني

١٢٨١

١٧

كانت المنة بينهما بان كانت أكثر مما قال وأقل مما قالت تحالفان حلفا وجبت
 متعة المثل وان حلف أحدهما دون الآخر حكم لمن حلف والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل له بنت قاصرة عمرها نحو ثمان سنين وهو غير سيئ الاختيار طلب منه رجل آخر
 تزويجها له فزوجهامنه بحضرة بينة من المسلمين وصدر عقد النكاح على البنت
 المذكورة للرجل المذكور بمباشرة أبيها المذكور بحضرة الشهود وسماعهم ألقاظ
 العقد وفيههم معناه بإيجاب وقبول شرعيين الا انه لم يسم مهر فهل ينقد النكاح
 المذكور ولو بلا تسمية المهر وتكون زوجة له ويجب على الزوج مهر المثل (اجاب)
 النكاح المذكور على الوجه المسموع ومنعقد وصحيح ويجب على الزوج مهر المثل
 ويتأكد بالدخول على زوجته المذكورة ولا يتوقف انعقاده على تسدية المهر والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وأتى منها بولاد فأتى زوجها أبوها من بيت
 زوجها وحال بينهما وبين زوجها لاجل منافسة بينهما وبين أبي الزوج فهل اذا أوفاهما
 ما تعودف تحيله من الصداق يكون لزوجها طلبها الى محل طاعته واذا قال أبوها أنا أرفع
 مهرها الذي دفعه الزوج ولا يبقيا على عصمة زوجها لا عبرة بكلام أبيها وتؤمر
 بالذهاب الى محل زوجها واذا طلب أبوها ان تمكث عنده وتكون ناشرة من زوجها
 لا يجاب الى ذلك ولا تقر على النشوز بطلب أبيها والحال هذه (اجاب) للزوج طلب زوجته
 الى محل طاعته ومسكنه الشرعي الخالي عن أهله وأهلها حيث أوفاهما محل الصداق
 وكان قائما بحقوقها الشرعية وليس لبيها منعها عنه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل تزوج امرأته من مصر ونقلها منها الى ناحية المجيزة فحصل لها ضرر من
 زوجها فجعته باذنه الى بيت أبيها بمصر وامتنعت من الذهاب معه الى بلده لما حصل
 لها من الاضرار ولسكونه غير مأمون عليها وتخاف على نفسها منه فهل حيث كان غير
 مأمون عليها لا تجبر على النقلة معه (اجاب) للزوج نقل زوجته بعد دفع المجل الى
 مادون مسافة القصر اذا كان مأمونا عليها ومقتضاه انه اذا تحقق عدم أمنه عليها
 لا يكون له نقلها حيث خرجت من بيته بحق والافهى ناشرة ولا تقر عليه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له بنت بكر صغيرة سنها سبع سنين ونصف تزوجه رجل مكلف بصداق
 معلوم وقبض منه ما تعودف تحيله وشرط الاب على الزوج أنه يبقيا عندها حتى
 تطيق الرجال ويدخل عليها ورضي بذلك الزوج فبعد العتد بعدة يسيرة طلب الزوج
 الدخول بها فهل اذا كانت لا تطيق الوطء لا يجبر الاب على تسليمها للزوج وتبقى في بيت
 أهلها حتى تطيق الرجال (اجاب) لا يجاب الزوج للدخول بزوجه انى لا تطيق الوطء ولا
 يجبر الاب على تسليمها اليه لذلك والحال هذه ولا نفقة لها على الزوج مادامت كذلك
 والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة واولاد صغار منعها أبوها عن الذهاب
 الى طاعة زوجها في مسكن شرعي خال عن أهلها فهل يكون لزوجها طلبها ولا تقر

عن النشوز وما دامت كذلك لا تستحق عليه شيئا من النفقة والكسوة (اجاب) اذا دفع الزوج مجمل الصداق لزوجه و كان قائما بحقوقها لا يكون لها الامتناع عن طاعته و يسكنها في مسكنه الشرعي الخالي عن اهلها و ما و ليس لابيها المنع و الحال هذه و اذا نشزت لا تستحق نفقة عليه ما دامت كذلك و الله سبحانه و تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة و معها صغير منه رضيع طلقها رجعا و اخرجهما من بيته فهل يحل عليه دفع مؤخر صداقها بالفراق فيؤمر بدفعه لها و يلزمه نفقتها و اجرة الرضاع للصغير و اسكانها في مسكن شرعي (اجاب) وقع اختلاف في حلول المؤجل بمجرد حصول الطلاق الرجعي قبل انقضاء العدة قال في تنقيح الحامدية و يتجمل المؤجل بالرجعي و لا يتأجل برجعته خلاصة و في الصيرفية لا يكون حلالا حتى تنقضي العدة شرح التنوير و مثله في البحر و قال في المحاوي الرأهدي و لو طلقها رجعا لا يصير المهر حلالا حتى تنقضي العدة و به اخذ عامة المشايخ انتهى و لا تستحق معتدة الرجعي اجرة على الحضنة و الرضاع ما دامت في العدة لوجوبهما عليها ديانة بل تستحق النفقة و السكنى و الكسوة ان طالت العدة في حق الكسوة و يلزم ان تلزم المنزل الذي يسكنان فيه قبل الطلاق الا لعذر و الله تعالى أعلم (سئل) رجل تزوج امرأته بجهة المحمودية بالقرب من اسكندرية و مكثت معه في الجهة المذكورة نصف سنة و الا ن طلب ابوها بطريق الوكالة عنها مسكنا شرعيا فاحابه الزوج و قرر عليه الحاكم الشرعي نفقة الى ان يحضر المسكن بين قوم صالحين خاليا عن اهلها فلما حضره لها و طابها امتنع ابوها و منعها منه بالمحمودية و طلب سكناها في الجهة التي هو ساكن فيها فهل تؤمر زوجته بالسكنى مع زوجها في الجهة المذكورة و تؤمر بطاعة زوجها و لا تقر على النشوز و ما دامت ممتنعة من ذلك تسقط نفقتها و كسوتها لاسيما و قد اوفاهما ما تعرف قبضه من مقدم صداقها و هو ما موعدها (اجاب) اذا اعد الزوج لزوجته مسكنا لا نقلا مثلهما في ابلدة التي هي فيها بين جيران صالحين و قد اوفاهما المجمل و كان قائما بحقوقها الشرعية لا يكون لها الامتناع من سكناها معه و اذا امتنعت من ذلك بدون وجه شرعي تكون ناشزة لا نفقة لها ما دامت كذلك و سقط به المفروضه لا المستدانة و الله سبحانه و تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته و نقلها الى منزله ببلدة اخرى و لم يكن بينهما ما الا نهر تجري فيه الفتن و من كان ببلدها يرى من ببلده ثم دخل بها و مكثت معه مدة طويلة حتى حلت منه ثم رجعت الى منزل ابيها بدون اذن زوجها و امتنعت من عودها الى بيت زوجها و تريد السكنى ببلدة ابيها فهل لا تجاب لذلك و تجبر على العود لبيت زوجها بلية اذا كان خاليا عن ضرتها و اهلها و كان مسكنا شرعيا بمراقبته و تكون ناشزة ما دامت في بيت ابيها لا تستحق نفقة و لا غيرها حيث اوفاهما ما تعرف تعجيله و كن مأموئا عليها و قائما بما يجب لها شرعا عليه (اجاب) على الزوجة المذكورة الانتقال الى مسكن زوجها الشرعي الخالي عن اهلها و اهلها اذا كان الواقع

ما هو مسطور بالسؤال وإذا امتنعت من طاعته والحال هذه بدون وجه شرعي تعدناشرة
 لا نفقة لها مادامت كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بكر
 من أبيها لابنه وسمى لها مهرها قدر ما علم من الدراهم ورضي به أبوها ولم يطلب زيادة
 على ذلك فاقبض أبو الزوج بالنيابة عن ابنه بمبلغ من المجل وبقي بعضه وعقد عقد
 النكاح على ما تراضيا عليه المسمى بينهم بلا زيادة واتفق الفريقان على أن باقي المجل
 يدفع من قبل أبي الزوج حين شرائه مصاح الجهار للزوجة وتوجه الجميع وصار شراء
 المصاح بمعرفة أبي الزوج وأمر أبي الزوج بدفع ثمنه إلى أن وفي باقي المجل وذلك
 الاتفاق والدفع على يد بينة من المسلمين ثم دخل الزوج بزوجه بعد استيفاء ثلثي المهر
 الذي هو المجل على الوجه السابق وهذا خلاف ما دفعه في ثمن هدايا الأقارب الزوجة
 ثم بعد مدة حصل اختلاف بين أبي الزوج وأبي الزوج فيما دفع من باقي المجل
 حسب اتفاقهما على يد البينة أنه من المهر فأدعى أبو الزوج أنه هدية لها وأدعى أبو
 الزوج أنه من المهر وعند أبي الزوج بينة تشهد له بأنه دفعه مهر أو أنها اتفقا على ذلك
 ولا بينة لأبي الزوج على أنه هدية ومع ذلك فهو تقدم دعوى أبي الزوج في ثمن
 مصاح للزوجة من جهاز غير مهمل لا كل على أنه من المهر فهل إذا ثبت ذلك بالوجه
 الشرعي لا يكون لأبي الزوج المطالبة بباقي المجل ثانياً ويحسب ذلك منه (أجاب)
 القول للزوج ولا بينة في كون المدفوع المذكور من المهر بل اتوقف على بينة فلا يكون
 لأبي الزوج المطالبة بباقي المجل والحال هذه لا سيما مع وجود البينة على اتفاقهما
 على أنه من المهر وأنه دفعه على هذا الوجه فإذا ثبت ذلك لا تقبل دعوى أبي الزوج أنه
 هدية لا قراره بنقيض ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بصدق معلوم
 شرط بعضه بمجلا وبعضه الآخر مؤجلا وعرفهم جرى بتأجيله إلى طلاق أو موت ثم دفع
 لها المجل المشروط وبقي المؤجل ودخل بها فهل إذا طلقت المرأة البعض المؤجل ومنعت
 نفسها منه لا تجب لذلك حيث أن عرفهم جرى بتأجيل ذلك إلى الموت أو الطلاق وليس
 لها منعه منه (أجاب) ليس للزوجة طلب مؤجل الصداق إلا قبل أجله المشروط أو
 المتعارف وليس لها منع نفسها عن طاعة زوجها بعد قبض المجل منه حيث كان قائماً
 بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل بمهر معلوم مؤخر
 كله وقد تعارفوا في تلك الجهة أن يؤخر واجبع المهر ومكث الزوج المذكور معها
 نحو ثمان عشرة سنة ثم توفي ولم يدفع لها شي من المهر حسب العادة وليس بيدها وثيقة
 بقدر الصداق ولم يكن معها بينة تشهد لها بقدره وتولم ما يورث عنه وأرادت الزوجة أن
 تأخذ جميع صداقها من التركة فأدعت قدر ما علم من الصداق وكذبها الورثة فيه
 وذكروا أقل منه فن يكون القول له بيمينه في تعيين مقدار حيث تصادقوا على كون
 جميعه مؤخر حسب العادة (أجاب) إذا اختلف الزوجان في قدر المهر المسمى حال

١٢٨٣

٤

١٢٨٣

صفر

١٣

شعبان

١٢٨٣

١٩

قيام النكاح قبل الدخول أو بعده قبل الطلاق أو بعده أو كان ذلك الاختلاف بين
 أحد الزوجين دون الآخر بعدموت أحدهما فالقول لمن شهد له مهر المثل فيكون القول
 للزوجة في مقداره ان كان مهر مثلها كما قالت أو أكثر والقول لورثة الزوج ان كان مهر
 المثل كما قالوا أو أقل وان كان مهر المثل بينهما أي أكثر مما قالوا أو أقل مما قالت الزوجة
 ولا بينة لأحد الفريقين تحالفوا ولم مهر المثل فان نكل أحدهما الزمه دعوى الآخر فان
 أقام أحد الفريقين بينة نضى بهالأنه نؤردعواه بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
 مقيمين بعيالهما في بلدة من قرى مصر ولا أحدهما بنت مقيمة معها فيها أرسلها أبوها
 لزيارة جدتها بمصر فخطبها الرجل الآخر من أبيها واتفقا على المهر ثم عقد النكاح بعد
 ذلك حين حضورها إلى مصر ثم رجعت البنت إلى البلدة المقيم فيها أبوها وزوجها ودخل
 بها زوجها فيها وهي بالغة ومكثت معاشرهما فيها مدة من السنين وهو قائم بحقوقها
 الشرعية بعد دفع مجمل الصداق بين ظهراني أبيها وأهلها ثم استأذنت زوجها في زيارة
 جدتها بمصر وتوجهت فغنتها جدتها من العود إلى محل إقامة أبيها وزوجها بعد طلب
 زوجها رجوعها إلى محل طاعته والحال ان بين البلدتين دون مسافة القصر فهل حيث
 أوفاهما المجمل وكان قائما بحقوقها الشرعية وهو آمن عليها ويريد نقلها إلى البلدة التي
 فيها أبوها وأهلها يجب لذلك وإذا امتنعت من الانتقال معه تكون ناشرة لانفقة لها
 ما دامت كذلك (اجاب) نعم يجب لذلك والحال ما ذكر وإذا امتنعت بدون وجه شرعي
 تكون ناشرة لانفقة لها ما دامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من
 المصر ويريد نقلها من المصر إلى قرية من قرى الريف والزوجة متمنعة من السفر معه فهل
 لا تجبر المرأة على السفر شرعا ولو كانت المسافة أقل من مسافة القصر حيث كان الزوج
 غير آمن عليها وإذا قلتم بذلك يجبر الزوج المذكور على الانفاق وما يلزمه للزوجة
 من كسوة ومسكن وخادم وغير ذلك مما يلزم لها شرعا أم كيف الحال أفيدوا الجواب
 (اجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة السفر إذا أوفاهما الصداق وكان مأمونا عليها فإذا
 تحقق عدم الأمن عليها لا يكون له نقلها منعا للاضرار عنها وإذا امتنعت بعد ذلك لا تعد
 ناشرة فلها النفقة عليه والمكنت في مسكن شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج
 امرأة من أبيها بصداق معلوم وأوفاهما ما تعرف بهجيلة من المهر ودخل عليها ومكثت
 معه في بيته مدة وولدت منه ثم بعد مدة حصل مشاجرة بينهما وبين أبيها من جهة تجارة
 كانت بينهما فتحيل أبوها يحيله أنه مرض من الموت وطلبها من بيت زوجها بعد أن
 أخذ الامتعة التي جهزها بها قهرأعنها وذهبت إلى بيت أبيها برضا زوجها ظنا منها أنه
 مرض مرض الموت فيه فلما شفي من مرضه ذهب له الزوج وطلب أخذها من منزل أبيها
 إلى منزله فغنها منه أبوها وحال بنسبه وبينها يقول انها تكون ناشرة والزوج لا يرضى
 بذلك ويطالب زوجته إلى محل طاعته فهل إذا ترفع معه على يد الحاكم الشرعي يؤثر

١٢٨٤

٢١

وبيع الثاني

١٢٨٥

٢٨

بثليمهاله وينع من الحيولة بينهما وبين زوجها وتؤمر الزوجة بعد حضورها لديه بطاعة زوجها والذهاب معه ولا تقر على النشوز حيث كان فاعمالوازمها الشرعية وأوقافها محل الصداق ولم يكن بينهما ما شئ أصلا سوى الاغاطة الباطنية التي بينه وبين أبيها بسبب التجارة التي كانت بينهما أفيدوا الجواب (أجاب) ليس لاني الزوجة منعها من طاعة زوجها ويؤمر بثليمهاله حيث لا مانع واذا طلبت النشوز لا تقر عليه لكونه معصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الريف متزوج بامرأة من مصر دفع لها الصداق ونقلها الى محل اقامته بالريف القريب من مصر بحيث يصل اليه في أقل من يوم وأسكنها دار الاتقة بهما خالية عن اهله وهو قائم بحقوقها الشرعية وعاشرها ممددة من السنين ورقت منه بنتين ثم حضرت الى مصر في زواج أخ لها وامتنعت من التوجه معه الى بلده ومسكنه الشرعي المذكور وهو مأمون عليها فهل له نقلها الى ذلك المسكن والحال ماذكر واذا امتنعت تكون ناشرة (أجاب) نعم للزوج المذكور نقلها الى مسكنه الشرعي المذكور والحال ماذكر واذا امتنعت تكون ناشرة لانفقة لها ما دامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة عقد عليها في مصر ومكث معها خمس سنين واراد أن يسافر بها وليس مأمونا عليها فهل لا يجوز له ذلك واذا قلتم بعدم الجواز يجب عليه ما يجب للنساء على الرجال من كسوة ونفقة وغير ذلك أم كيف الحال (أجاب) للزوج نقل زوجته بعد ايفاء محل الصداق الى مادون مسافة القصر الا انهم قيدوا ذلك بما اذا كان مأمونا عليها وحينئذ اذا تحقق عدم الامن لا يكون له نقلها والسفر بها واذا امتنعت في هذه الحالة لا تعد ناشرة فلها الفسقة والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة وله بيت يملكه ساكن معها فيه ممددة وهو مسكن لا ترق بحال الزوجين شرعي خال عن اهلها واهله والا ن خرجت من بيته وذهبت الى بيت اهلها وتطلب منه ان تكون ناشرة وهو لا يرضى بالنشوز فهل اذا أوقافها ما تعرف تحيله من المهر وهو قائم بجميع لوازمها الشرعية يكون له أخذها والسكنى بها في بيته المذكور حيث كان شرعيا ولا يمكن من النشوز لانه معصية وتؤمر بطاعة زوجها والحال هذه (أجاب) نعم تؤمر بطاعة زوجها ولزوم مسكنه المذكور حيث لا مانع ولا تقر على النشوز لانه معصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ودفع لها ما تعرف تحيله من المهر ودخرا بها وعاشرها ممددة من السنين ونقلها الى بلدة قريبة من مصر دون مسافة القصر بكثير ومكثت مع زوجها في تلك البلدة في مسكن شرعي لا ترق بهما خال من اهله بين جيران صالحين ثم بعد ذلك أرادت الرجوع الى مصر لزيارة اهلها ومكثت مدة من الايام ثم سافرت الى تلك البلدة ثانيا ومكثت مع زوجها ممددة شهو و ثم بعد ذلك أرادت الرجوع ثانيا لزيارة اهلها فرجعت ومكثت بمصر فإراد زوجها ان ينقلها الى بلدته المذكورة فامتنعت من السفر معه الى بلدته فإرادها في تلك البلدة ولا ينه

ربيع الثاني

شعبان

ربيع الثاني

١٢٨٦

٢٢

١٢٨٦

١٥

١٢٨٦

٢٩

١٢٨٧

٢١

١٢٨٨

٦

لها على ذلك فهل والحال هذه تجبر الزوجة المذكورة على طاعة زوجها وتؤمر بالسفر معه الى بلدته المذكورة حيث كان مأمونا عليها وكانت المسافة دون مسافة القصر بكثير والمسكن شرعى لائق بين جيران صالحين (اجاب) نعم للزوج المذکور نقل زوجته المذكورة الى ذلك المكان قهرا عنها وتؤمر بطاعته ولروم مسكنه والحال ما ذكر وليس لها الامتناع شرعا بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة وجعل مهرها مبلغا ودره ٢٥٠٠ قرشاً ثم بعد مدة طلقها اثلاثا فرفعت القضية لدى القاضى فسأل القاضى الزوج عن المهر فعرّفه ان المهر أربعة آلاف قرش فلم يصدق الولى بوكالته عن الروجة الزوج على ذلك وعرف الولى المذکور القاضى ان مهرها خمسة آلاف ومائتان وخمسون قرشا ومعنى بينة تشهد لي بذلك فلم يلتفت القاضى لقول الولى ولم يطلب منه بينة على قوله وحكم القاضى بقول الزوج في قدر المسمى وفرض لها نفقة لا تقوم بهامع ان الزوج موسر والزوجة شريفة وبنت تاجر موسر فهل والحال هذه يسمع قول الولى المذکور ويحجب لذلك حيث ان معه بينة تشهد له بقدر المسمى المذکور وهل يطلب من الولى بينة على يسار الزوج ويقر من لها نفقة الموسرين أم لا وهل اذا استعمل الزوج المذکور جهازا للزوجة من فرش وأمتعة ووهنت بسبب ذلك الاستعمال المأذون به يلزم بتجديد ذلك او يلزم بقيمة ما نقص ام كيف الحال وهل من جملة النفقة المسكن أم لا (اجاب) اذا وقع اختلاف في مقدار المهر المسمى بعد الطلاق والدخول فالقول لمن شهد له مهر المثل بميمته وأى أقام بينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أو لها أولا ولا وان أقاما البينة فيمنتهما مقدمة ان شهد مهر المثل له وبينته مقدمة ان شهد مهر المثل له لان البينات لا تثبت خلاف الظاهر وان كان مهر المثل بينهما مخالفا فان حلغا وبرهنا قضى به وان برهن احدهما قبل برهانه لانه نوردعواه واذا ثبت يسار الزوج وكانت الزوجة موسرة ايضا يجب عليه نفقة الموسرين وان كانت فقيرة فعليه نفقة الوسط والمسكن من جملة النفقة ولا يلزم الزوج شي باستعمال امتعة زوجته المذكورة على الوجه المرسوم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج ابنة عمه من والدها واما معها بمنزل ابيها مائة ثم مات والدها فاراد الزوج ان يسكنها في مسكنه الشرعى الخالي عن اهله منعاً لتضرره من اقامتها في مسكن ابيها فامتنعت من سكنها معه فهل والحال هذه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية بعد ذلك نشوزا والقاضى جبرها على طاعة زوجها (اجاب) على الزوجة المذكورة طاعة زوجها والانتقال معه الى مسكنه الشرعى حيث اوفاهما الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية ويجبرها الحاكم الشرعى على الطاعة وملازمة مسكنه والحال هذه ولا تقرر على النشوز لانه معصية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها المهر المعلوم وحقوقها الشرعية ثم نشزت عن طاعته بغير حق فهل والحال هذه لا تقرر على ذلك وتجبر على طاعة

رجب

١٦

١٢٨٨

جمادى الثانية

٢٤

١٢٨٩

زوجها وملازمة مسكنه الشرعى حيث انه قائم بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لا تقر
 الزوجة المذكورة على الذشوز وهو الخروج عن طاعة زوجها بغير حق وتؤمر بطاعته
 لان الذشوز معصية فلا تقر عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنت رجل في داره
 وسكن معها في تلك الدار نحو عشرين سنة وولدت امرأته منه ولدا ثم خرج من تلك الدار
 وسكن دارا اخرى على حديثه لا ثقة بسكنها فما فعل له أن يتقل امرأته الى داره شرعا
 حيث كانت مسكنا شرعا خاليا عن أهلها بين جيران صالحين أم لا وعلى تقدير عدم
 مجيئها الى دار زوجها هل لها منع زوجها أن يرى ولده أم لا (اجاب) نعم للزوج
 المذكور نقل زوجته الى مسكنه الشرعى جبراً عليها اذا أوفاهما بمحل الصداق وكان
 قائماً بحقوقها الشرعية حيث لا مانع وليس لها منعه من رؤية ولده والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل متزوج بامرأة وعقد عليها وهي في مصرها ثم أراد نقلها الى قرية بعيدة
 عن مصرها فوق مسافة السفر فانتقلت معه ثم بعد مدة رجعت الى مصرها برضاها واذنه
 لها في ذلك لتضررها من اقامتها في تلك القرية البعيدة عن مصرها وأهلها ثم أراد
 نقلها الى تلك القرية ثانية فامتنعت من ذلك لتتقها الضرر من النقلة فهل لا تجبر على
 النقلة معه الى تلك القرية والحال ما ذكر (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة المذكورة على
 الانتقال مع زوجها الى تلك القرية والحال هذه وعليه نفقتها اذا كانت مسلمة نفسها
 اليه عند طلبها الى طاعته ومسكنه الشرعى في مصرها والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من
 بيت مال مصره ورخة ١١ رمضان سنة ٩٢ مضمونها انه بعد أن توفي المرحوم حسين
 باشا وكيل مجلس مصر سابقا معتق أفندينا الكبير عن زوجته هبة الله وأخته شقية
 وعاصب المعتق وهو سعادته عبد الحليم باشا من غير شريك قد تطلب حضرة حسين بك
 الوكيل عن الزوجة المذكورة مبلغ ٢٥٠٠٠ قرش عملة صاغا قيمة مقدم ومؤخر
 صداق الزوجة ودويوان المأالية أفاد بان العرف المجمع عليه يقتضى تعجيل المقدم وان
 يستقضى من حضر تكتم عن ذلك وعلى حسب ما يصدر به الافتاء يفاد لزوم تحريره لحضر تكتم
 تؤمل النظر في ذلك وورود الافادة لاجراء ما يقتضى (اجاب) اذا ادعت زوجة المرحوم
 حسين باشا المذكور بعدمونه بجميع صداقها فان كان ذلك بعد الدخول بها أو أنكر
 باقى ورثة الزوج دعواها بجميع المهر ولم يكن هناك اقرار من الزوج بعد الدخول بها
 ببقاء ذلك بذمة ولم تكن هذه الزوجة ممن يؤخر جميع صداقها كما هو المأهول في تزويج
 اشراقات المرحوم محمد على باشا الى مصر سابقا لا تسمع دعوى الزوجة المذكورة
 بالنسبة الى ما تورد في تحميمها اذا المرأة لا تسلم نفسها إعادة الا بعد قبض المتعارف تعجيله
 والاسمعت فلتعثر الحقيقة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته بمهر
 معلوم اقبضه لها ودخل عليها في بيتها وسأكنها فيه مدة ثم تنازعا وأراد نقلها منه
 الى بلدته القرية من بلدها المذكور اتى بينهما مسافة ساعة واحدة بمشي الارجل

المعتاد وهي أعلى من بلدتها في التمدن واسكانها بمسكن شرعي لا تقي بحالها ما خال عن أهلها وأهلها فهل له ذلك اذا كان دفع لها صداقها وقائم بحقوقها الشرعية وما مونا عليها واذا امتنعت من الانتقال الى مسكنه الشرعي المذكور تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك واذا اشترى أو ابنى وأمتعة وفرشا وبعض مصاغ لنفسه وأدخلها في بيت أبيها المذكور ودفع المصاغ المذكور اليها عارية على سبيل الزينة ثم تنازع عا في ما ذكر وأنكرت كون ذات ملك له وادعت انه ملكها ولا بينة لها ولا لأهلها على ذلك فهل والحال هذه اذا أقام البينة العادلة التي تنبت ملكه لما ذكر يقضى له به ويكون له أخذه من بيت أبيها أفيد والجواب (اجاب) نعم للزوج المذكور نقل زوجته الى بلدته القرية المذكورة واسكانها مسكنه الشرعي المذكور اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال واذا امتنعت من مسكنه بدون حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك واذا أثبت الزوج المذكور ملكه لما ذكر بالطريق الشرعي يكون له أخذه والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في مصرها ودخل عليها فيها ولم يدفع لها شيئا من مقدم الصداق ولا مؤخره المؤجل لأجل معلوم ثم نقلها الى بلدة أخرى بينهما مسافة السفر فاكثر فضررت منه ومن أهلها وهي غريبة فرجعت الى مصرها وحضر الزوج اليها واجل على نفسه المهر كله لأجل معلوم آخر ومضى أجل المقدم وبعض أجل المؤخر ولم يدفع منه شيئا الى الآن ويريد نقلها الى بلدته البعيدة من مصرها زيادة عن مسافة السفر التي تضررت بالاقامة معه فيها سابقا منه ومن أهلها فهل لا تجبر على الانتقال معه اليها والحال هذه وبامتناعها من ذلك لا تعد ناشرة وتستحق النفقة عليه لاسيما وهي تسلم نفسها اليه في مصرها ولا تمتنع من سكنها معه في مسكن شرعي في هذا المص (اجاب) نعم لا تجبر على السفر مع زوجها الى تلك البلدة والحال هذه ولا تعد ناشرة بامتناعها من ذلك وتستحق عليه النفقة في هذه الحالة حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في حرة صغيرة يتيمه زوجهها خالها العبد رقيق ودخل بها في صغرها ثم بلغت عاقلة وشيدة وتبين فساد النكاح لوقوعه في صغرها وكون العبد المذكور ليس كفوا للحره فهل يثبت لها بالنكاح الفاسد بعد الدخول المهر المسمى أو مهر المثل (اجاب) الواجب في النكاح الفاسد المذكور بالدخول مهر المثل والمراد بالدخول هنا الوطء في القبل خاصة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وافقها على أن يقيم الزوج معها في منزل أهلها ودفع مجمل صداقها ودخل عليها في منزل أهلها وأقام معه زمنا وأراد أن يخرجها في مسكن شرعي خال عن أهلها وأهلها في البلد المقيم فيها فهل يجب لذات أم كيف (اجاب) للزوج المذكور أن ينقل زوجته الى مسكنه الشرعي الخالي عن أهلها وأهلها في بلد العقد حيث أوفاهما مجمل الصداق وتؤمر بطاعته ولو حصل الاتفاق على سكنه معها في منزل أهلها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٩٣

١٥

رمضان

٧

١٢٩٣

جمادى الاولى

١٤

١٢٩٤

شعبان

٢٢

١٢٩٥

سنة

صفر

في بكر قاصرة لا ولي لها في النكاح سوى عمها فزوجهما عمها الكفو بمهر مثل ثم بلغت البنت واستمرت بعد البلوغ عدة سنين ثم طلبها زوجها للدخول بها بعد أن يدفع المهر فامتنعت أمها من ذلك وتريد فسخ النكاح متعلقة بنقص المهر والحال أنه مهر مثلها أو أكثر والمقدم مستوف للأركان والشروط المعبرة شرعاً فهل تؤمر بالبنت بطاعة زوجها بعد قبضها بمهر صداقها من الزوج الموسر وقت العقد والآن (اجاب) نعم تؤمر بذلك إن كان الأمر كذلك حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وخلف منها اولاداً ثلاثة قصر ثم أقام بأسوان فطلب زوجته لمحل إقامته فهل والحال هذه لا تجبر المرأة على التوجه إليه حيث كانت إقامته فوق مسافة القصر ويلزم بجميع مؤنتها وما الحكم الشرعي (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على السفر إلى زوجها من بلد إقامتها والعقد عليها فوق مسافة القصر على ما عليه العمل وتستحق عليه النفقة مع امتناعها عن ذلك حيث لا موجب لسقوطها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بندر قناو عشرها فيها سنتين وولدت منه وهو من أهل بلدة تسمى البراهمة قرية من قنا المذكورة بينهما نحو ساعتين ونصف واشغاله في بلدته المذكورة وهي بلدة تشتمل على ثلاثة مساجد فيها بيوت مشيدة فاحتاج إلى نقل زوجته المذكورة إلى بلدته المذكورة لا يسكنها فيها في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها وقداؤها الصداق وهو قائم بحقوقها الشرعية ومأمون عليها فامتنعت بواسطة أهلها من الانتقال معه فهل له نقلها إلى ما ذكره الحال هذه حيث كان بين البلدين دون مسافة القصر بحيث يمكن الذهاب من أحدهما إلى الأخرى والرجوع قبل الليل وليس لها الامتناع من ذلك والحال ما ذكر لأنه نشوز فلا تقرر عليه ولا عبرة بتعللها بكونها ليست بمندرا كبلدتها الأصلية وإنها تعد قرية (اجاب) نعم للزوج المذکور نقل زوجته إلى بلدته القريبة المذكورة ولو كانت قرية حيث أوفاهما الصداق وكان قائماً بحقوقها الشرعية ومأموناً عليها ليسكنها مسكناً شرعياً خالياً عن أهله وأهلها لا تغايرها وليس لها الامتناع عن ذلك بدون وجه شرعي لأنه نشوز فلا تقرر عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في صغير زوجته ابوه بنت رجل وتولى أبو الصغير الع - قد له عليها بطريق الولاية عليه وضمن المهر ودفع ثلثيه عن ابنه الصغير لاني البنت في مجلس العقد ثم بعد مضي مدة مات الزوج قبل الدخول بها فأراد أبو الصغير الرجوع على أبي الزوجة في ما دفعه عن ابنه فامتنع أبو الزوجة من ذلك وطالبه بباقي المهر فهل يتقرب باقي المهر بالموت ويطالب به أبو الزوج حيث تحققت كفايته بجميع المهر بالوجه الشرعي أم يستحق والد الزوج شيئاً ما دفعه عن ابنه لاني الزوجة أفيدوا الجواب (اجاب) يتقرر جميع المهر المسمى بموت الزوج كالدخول فتستحق هذه الزوجة باقي مهرها المسمى حيث صح النكاح وإذا ثبتت كفاية أبي الزوج بجميع المهر المذكور عن ابنه بالوجه الشرعي يكون للزوجة مطالبته

١٢٩٦

١٠

محرم

١٢٩٧

٢٢

رمضان

١٣٠٠

١٤

ربيع الاول

١٣٠١

١٦

بما فيه يحكم الكفالة حيث لا مانع ولا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الوجوه
 الاغنياء تزوج بنت رجل آخر من الوجوه الاغنياء ايضا على مهر معلوم مقدما ومؤخرا
 وبعد صدور العقد عليها ارسل لها اساور الماس وهي في بيت ابيها نشانا على حسب
 عادتهم وعرفهم في بلادهم ثم ارسل لها وهي في بيت ابيها ايضا اشياء يقال لها في عرفهم
 عشاء الحجام من جنس المأكولات والمشروبات وما يستعمل مما جرت عادة امثالهم بيعته
 للزوجة ثم زفت اليه وانتقلت الى مسكنه ودفع لها وقت الدخول عليها حلق الماس
 تمليكاً مما جرت العادة به من امثالهم ويقال في عرفهم كشف وجهه وقبضت ذلك جميعه
 ثم ارسل اهلها الاشياء التي كان ارسلها لها زوجها عشاء حجام الى منزل زوجها فامتنع
 الزوج من دخوله في منزله وقال حيث خرج ذلك من ذمتي تمليكاً اليها كيف يدخل منزلي
 ما لم يكن ذلك بعوض لها فصل الاتفاق على ان يشتري لها عوض ذلك صيغة فاشترى
 لها عقد لؤلؤ بالماس ودفعه لها تمليكاً عوض عشاء الحجام المذكور ثم استمر معاشرها مدة
 من السنين ورزقت منه بولدين بنت ثم طلقها ثلاثا بعد ان نقلها الى بيت ابيها مع بقاء
 امتعتها التي منها تلك الاشياء فطالبته بمؤخر صداقها وامتنعتها فسلم في امتعتها الاصلية
 وامتنع من تسليمها تلك الاشياء وتوقف في دفع مؤخر صداقها زعم انه ان تلك الاشياء
 كانت ملكه ورجع فيها وانه لا يدفع مؤخر الصداق لكونه كان يدفع لها وهي في
 عصمته نقود النفقة يقوم مقام مؤخر الصداق فهل اذا تحقق ما ذكر في السؤال لا يكون
 له الرجوع فيما دفعه اليها نشانا وكشف وجهه وما اشتراه لها وسلمها اياه عوضا عن عشاء
 الحجام المذكور كما انه يجب عليه دفع مؤخر صداقها الباقي في ذمته وليس له ان يحسب
 عليها ما كان يدفعه اليها من النقود نفقة وهي في عصمته نظير ذلك ولا عبرة بتعلله
 المذكور افيد والجواب (اجاب) نعم لا يكون له الرجوع فيما دفعه اليها نشانا وكشف
 وجهه وعشاء حجام بعد العقد تمليكاً حسب عرفهم المستمر العمل به فيما بينهم في امثالهم
 لانه واجب الدفع وان لم يسموه وقت العقد ما لم يصرح بنفيه اذا كان عرفهم كذلك بل
 لو لم يكن العرف كذلك ودفع ما ذكر على هذا الوجه كان هبة والزوجة مانعة من
 الرجوع فيها بعد تسليمها وليس له الرجوع فيما اشتراه وملكه لها عوض الاشياء التي
 ارسلها اليها في بيت اهلها عشاء حجام وقبضتها بدون وجه شرعي يقتضي انتقاله الى ملكه
 ثانياً كما انه يجب عليه دفع ما بذمته من مؤخر صداقها بعد البينونة ان لم يكن له اجل معين
 لم يمض وليس له ان يحسب غايباً من ذلك ما كان دفعه لها نفقة طالق قيام الزوجية والله
 سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة بالغة من ابيها ودفع لها ما شرط
 تحصيله من المهر واقام معها مدة بمصر ثم انتقلت معه الى بلدة ابيها وجدها وهذه البلدة
 اما كن علوية وسفلية تليق لسكنى العقير والغنى واقام بها مدة طويلة وكذا ابوها وامها
 انتقلا الى هذه البلدة واقاما فيها لانها بلدة الجميع الاصلية وبينها وبين مصر اقل من يوم

ثم رفعته الى قاضي منوف وطلبت منه ان يقرر لها نفقة عليه وينقلها الى بندر منوف
المذكور التي ليست وطنها ولا وطن اهلها ولا حصل العقد عليها فيها فهل والحال هذه
لا تجاب المذكور لذلك ويكون له نقلها من مصر الى بلدة ابيها وجدها حيث كانت
المسافة دون مسافة القصر ولا يجبر على اسكانها في بندر منوف المذكور لاسيما واهلها
الى الآن في تلك البلدة التي كان اسكنها فيها وهو قائم بحقوقها الشرعية واذا امتنعت
من الرجوع الى مسكنه الشرعي في تلك البلدة تعدنا شرعا لا تستحق عليه نفقة مادامت
كذلك (اجاب) اذا وفي الزوج مجمل الصداق لزوجته وكان قائما بحقوقها الشرعية
ما مونا عليها يكون له نقلها من بلدة العقد الى مادون مسافة السفر واسكانها حيث شاء في
مسكن شرعي خال عن اهلها واهلها لا ثوبهم ولا يجبر على اسكانها في بلد آخر حسب رغبته
بدون وجه فاذا امتنعت من مسكنه الشرعي في البلد الذي نقلها اليه بدون وجه شرعي
لا تستحق عليه نفقة مادامت كذلك لكونها ناشرة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في
رجل عقد على بنت آخر بالغة رشيدة باذن الخالها في العقد واذن ابيها له عليه على صداق
معلوم بحضرة شهود عقد صحيحا شرعيا وقبله من مجمل صداقها وبقي بذمة الزوج مؤخر
الصداق ثم مرضت البنت وماتت قبل الدخول عن ابيها واماها واخوها ذكروا نفي
شقيتين فما الحكم الشرعي في تقسيم ميراثها وهل المؤخر الذي في ذمة الزوج يدخل في
الميراث أم لا (اجاب) يتأكد المهر المسمى بموت أحد الزوجين قبل الدخول في نكاح صحيح
يهودين في ذمة الزوج فيكون تركته عن الزوجة بموتها قبل الدخول بها ويقسم على
ورثتها بالفرصة الشرعية بموتها عن ذكرا لا غير يكون لزوجها من تركتها النصف
فرضها ولا مهر السدس كذلك لوجود اخويها المذكورين والباقي لابيها تعصيا حيث
لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم

(مسائل الجهاز)

(سئل) في امرأة جهزت بنتها وابستها ما اغا على جهة الزينة وللبنت بنت فاعطت
البنت بنتها الجهاز المعطى لها من امها واخذت الام التي هي المجددة المصاغ الذي البسته
لهما على جهة الزينة فهل تستحق البنت شيئا من المصاغ الذي البسته الام لها على جهتها
(اجاب) اذا ادعت الام انها دفعت لمذمتها المصاغ عارية على جهة الزينة وادعت البنت
التملك فالمعتمد ان القول للبنت اذا كان العرف مستمرا ان الام تدفع مثل ذلك جهازا
لاعارية وان كان العرف مشترك كالمصر والشام يكون القول للام كما ان القول لها في
الزائد عما يجهز به مثاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعطى بعض مصاغ لبنته على
وجه العارية عند تزويجها ثم بعد ذلك استرد الاب من ذلك المصاغ البعض وترك
الباقي ايضا على وجه العارية ثم بعد ما عدت البنت عن ابيها واماها وزوجها فهل

شعبان

٩

١٣٠٢

صفر

٨

١٢٦٥

صفر ٩ سنة ١٢٦٥

للأب أخذ ما كان تركه على وجه العارية أو أيسر له ذلك وفيما بعدهل ينزع الأب
أحد في الذي كان استرده من قبل في حال حياتها أم لا (أجاب) في التنوير وشرحه جهاز
ابنته ثم ادعى ان مادفعه لها عارية وقالت هو تملك أو قال الزوج ذلك بعدموتها
ليرث منه وقال الأب أو ورثته بعدموته عارية فالمعتمدان القول للزوج ولها اذا كان
العرف مستمرا ان الأب يدفع مثله جهازا لعارية وأما ان كان مشتركا كصبر والشام
فالقول للأب كما لو كان أكثر مما يجزئه مثلها اه وقوله كما لو كان أكثر مما يجزئه
به مثلها أي فان القول له في الزائد ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أعطى ابنته عند الزفاف أمتعة وقبضتها واستقلت بهامدة حياة والدها ثم بعدموته أراد
بعض الورثة ادخالها في التركة وقسمتها على حكم الميراث فهل يجابون لذلك أم لا وتكون
على ملكها خاصة وتأخذ حصتها من الميراث كاملة (أجاب) اذا كان العرف مستمرا
أن الأب يدفع مثل هذا جهازا لعارية يكون القول قولها وان كان مشتركا يكون القول
للأب أو وارفه بعدموته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لا آخر ودفع لها
مصاغا وحلياً من مال نفسه لتزين بذلك ولم يصدر منه صيغة تملك لها في المصاغ والحلي
ثم توفيت الى رجة الله تعالى فهل يكون المصاغ والحلي ملكا لوالدها لا يدخل تركتها
لعدم وجود صيغة تملك لها او يكون تركته وهل اذا ادعى الزوج ان والدها ملك الحلي
والمصاغ لها لا يصدق الابينة فاذا عجز عن الابينة بصدق الوالد في عدم تملكه لها يمينه
(أجاب) اذا جهز الرجل بنته بجهاز حلي أو غيره ثم ادعى ان مادفعه عارية لتزين به
على ملكه وقالت البنت أو الزوج بعدموتها هو تملك فان كان العرف مستمرا أن
الأب يدفع مثل ذلك جهازا لعارية يكون القول قولها وللزوج بعدموتها باليمين وان
كان العرف مشتركاً كصبر والشام فالقول قول الأب والله تعالى أعلم (سئل) في
امرأة زوجت بنتها واعطتها بعض متاع من مصاغ وخلافه وبعد ذلك توفيت وهي في
عصمة زوجها وانوارث لها أمها وأختها وزوجها المذكور فهل اذا ادعت أمها ان شيئاً
معي من مخلفات بنتها أمانة عندها كان أعطى لها من قبلها على قبول الزينة بحساب
بذلك اذ لم يكن عندها براءة او يكون من أصل التركة (أجاب) اذا جهز ابنته ثم
ادعى ان مادفعه لها عارية فقالت هو تملك أو قال الزوج ذلك بعدموتها ليرث منه وقال
الأب أو ورثته بعدموته عارية فالمعتمدان القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمرا أن
الأب يدفع مثله جهازا لعارية وأما ان كان مشتركاً كصبر والشام فالقول للأب والام
كالأب في تجهيزها اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طابت
زوجها الشخص ولتلك المرأة بعض أمتعة وبعض مصاغ وضعت ذلك عند بنتها أمانة
لاعلى كونه جهازا لها خوفا على الأمتعة المذكورة من الضياع ثم طلبت الام المذكورة
الأمتعة من بنتها فادعت أنها ملكتها لها فأنكرت دعواها فهل يكون القول قول الام

ربيع الثاني ١٥ سنة ١٢٦٥

جادی الثانية ٢١ سنة ١٢٦٥

رجب ٢٠ سنة ١٢٦٥

ما لم تثبت البنت التملك لها من أمها (أجاب) اذ لم تدفع الام المصاغ المذكور لبنتها
 جهازا بل على جهة الوديعة كما هو مذكور وأقرت بفتحها بان ذلك كان لامها وانها
 ملكته لها وانكرت الام التملك به كون القول للام في ذلك يمينها ما لم تثبت البنت
 التملك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة جهازها ابوها بجهاز يليق
 بها ثم تزوجها لآخر بمهر معلوم وسلمها للجهاز وقبض منه مبلغا معلوما ودخل بها الزوج
 ثم طلقها بعد الدخول وزوجها لآخر ودخل بها الزوج الثاني في منزلها ثم اراد
 نقلها الى منزله فامتنع الاب من تسليمها لجهازها فهل يجبر على تسليم الجهاز اذا ثبت لها
 وليس له حيز شيء عنده من الجهاز المذكور ويأزوه شرعا ان يسلم لها ما قبضه من مهرها
 واذا انكر قبض المهر ونبت قبضه بالوجه الشرعي يكون لازما عليه شرعا ولو ادعى بعد
 أنه قبضه وسلمها لا يصدق حيث كان بعد الجحود منه للقبض والاستلام (أجاب) جهاز
 ابنته بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها ولا لورثته بعد ان سلمها ذلك في صحته بل
 تختص به وبه يبقى وعليه دفع ما ثبت انه قبضه من مهرها بالوجه الشرعي ولا يقبل قوله
 في رد ما قبضه بعد انكار القبض للتناقض والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حليا
 سلمته ابنتها عارية لتزين به في دار زوجها وسلمها اخوها نحاسا يداك وجاموسة عارية
 ايضا التاكيل لبنتها كل ذلك بحضرة بينة شرعية ثم بعد دخول زوجها بها وهي في حال الصحة
 والسلامة رفعت امرها الذي قاض واشهدت على نفسها بينة ان المصاغ الذي بيدها لامها
 وان النحاس والجاموسة لآخيها وكنيت بذلك وثيقة شرعية ثابتة المضمون بالبينة
 الشرعية فهل اذا ماتت بعد مدة عن أمها وزوجها وأخيها واراد الزوج ان يجعل ماذكر
 تركه عنها لايجاب لذلك اذا تحقق ماذكر وثبت بالبينة الشرعية (أجاب) اذا ثبت
 الملك في المصاغ للام وفي النحاس والجاموسة لالاخ بالوجه الشرعي لايجاب زوج البنت
 لجعل ذلك تركه عنها بدون اثبات استقائه اليها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة بنت زوجها الشخص وللك المرأة بعض أمتعة من مصاغ ونحاس وفرش وضعت
 عندي بنتها لتزين به خوفا عليه من الضياع ثم بعد مدة طلبت الام الامتعة منها فادعت انها
 ملكتها لها على سبيل الجهاز وأن الحق فيها لها فانكرت الام دعواها فهل يكون القول
 قول الام ما لم تثبت البنت التملك بالبينة الشرعية (أجاب) القول للام مع اليمين حيث
 لا بينة للبنت على التملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته من آخر وحبس
 مهرها وجهازها بجهاز سلمها ونقله الى منزل زوجها ثم بعد مدة طلقها لانها وانقضت
 عدتها وتزوجت من كفؤ وطلقها وانقضت عدتها منه فعند ذلك وضعت جهازها أمانة
 عند أبيها وعقدت على زوجها الاول من غير رضا أبيها فغلبت جهازها منه فأخبرها انه
 لا يدفعه لها مادامت متزوجة بهذا الزوج فهل يجبر على تسليم ما أخذه منها من الجهاز حيث
 ملكه لها واستلمته منه وحازته لنفسها ولا عبرة بتعامله ذلك والحال هذه (أجاب) يؤمر

١٢٦٥

٣٠

محرم

١٢٦٦

٢٤

ربيع الاول

١٢٦٦

١٢

الاب بتسليم الجهاز المذکور لبنته حيث ملكه لها كما هو مذکور والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل خلف بنتا وزوجها ودفع لها من عنده حليا وغيره بشرط انه معها عارية
 تترين به واذا طابه ياخذها واشهد على ذلك فطلتها ذلك الزوج فزوجت بعده زوجا
 آخر وماتت عن ذلك الاب وم ولدت وبنت والزوج فطلب الاب الحلي وغيره فهل له
 اخذها بالشرط المذکور (اجاب) اذا شهد الاب عند التسليم الى ابنته انه سلم ما ذكر
 لها عارية كما هو مذکور يكون له اخذها وليس لوارثها المعارضة بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل استرى سبلة اذرا واودا أن يعطيها الزوج فماتت قبل
 ذلك وقبل ان يقبضها منه فهل تكون على ملك الزوج ولا تدخل الميراث واذا صرف
 الزوج مبلغا من ماله باذن أم الزوجة زائد على مؤن التجهيز والتكفين يكون محسوبا
 على الزوج وعلى أم الزوجة الا ذنة بذلك دون اولاد الميتة القصر واذا استولت الام على
 بعض حلي الزوجة وبعض نحاس من التركة وادعت انها كانت دفعت ذلك لبنتها على
 سبيل الزينة والعارية ولم تثبت ذلك ببينة شرعية لا عبرة بدعواها ويقسم ذلك بين
 الورثة لا سيما وقد تمتعت بذلك عند نحو ثلاثة من الأزواج قبل زواجها المدة نحو
 خمس عشرة سنة ولم تدع بذلك ولم ترفع بنتها فيه المدة المذكورة (اجاب) اذا لم يثبت
 على الزوج انه اشترى السبلة المذكورة لزوجته باذنها ولا انه ملكها لها حال حياتها
 لا تكون ميراثا عنها وتجهيز الزوجة على زوجها على ما به يفتى ولا يرجع بشئ مما صرفه
 في تجهيزها وغيره في حصة القصر كما انه ليس له الرجوع على الام بما صرفه في تجهيزها
 وتسكينها الشرع من مطالعها ولا بما صرفه في زيادة على ذلك الا اذا أدنته الام بصرف الزائد
 ليرجع به عليها الماذكوره من أن من قام عن غيره بواجب بامه رجوعه يدفع وان لم يشترطه
 الاخر بالانفاق عليه والا ليرجع الاب بشرط الرجوع ولا تسمع دعوى الام بملكها
 ما استولت عليه بعد الموت عما كان تحت يدا بنتها متصرفه فيه المدة المذكورة بحضور
 الام وعمسكنهما من الدعوى تلك المدة ودفعه لابنتها عارية عند انكار باقي الورثة ذلك فلو
 كان أصل المالك فيه للام أو دفعها اياه لابنتها ثابتا بطريق شرعي يكون القول للام
 بيمينها في أن ما دفعته لابنتها كان عارية حيث لم يثبت أنها ملكت ذلك لها حال حياتها
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت بالغة مكافئة هي لألها أشياء من المصاغ والنحاس
 وغيره ويريد أن يهبها لها ويدها لها وقت الجهازة من زوجها تزوج فمات قبل ان يملكها
 لها وقبل أن تتزوج أحد من الأزواج فهل يكون ذلك ميراثا بين ورثته حيث لم يقر لها به
 (اجاب) نعم يكون ما ذكر ميراثا عن الاب حيث لم تثبت البنت المذكورة تملكها له من
 أبيها حال صحته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج ابنته البالغة
 وجهازها ودفع لها متعة ومصاغا وزنت به الى بيت زوجها بعدما استلمت منه جميع ما ذكر
 ثم بعد مدة مات الاب عنها وعن ورثته آخرين فاراد الورثة الاخرون قسمة ما دفع لبنته

فهل لا يجابون لذلك حيث ان البنت المذكورة قد استلمته في حال صحته وتمتع به مدة
 مديدة (أجاب) نعم والمسئلة في المنخ وغيره الا انه اذا دفع لها عند تزويجها أمتعة وادعى ان
 ما دفعه لها عارية وقالت هو تملك أو قال الزوج ذلك بعدموتها ايرث منه وقال الاب أو
 ورثته بعدموته عارية فالمتعمد أن القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمر ان الاب
 يدفع مثله جهازا عارية وأما ان كان مشتركا كصروا والشام فالقول للاب كما لو كان أكثر
 مما يجهز به مثلها كذا في التنوير وشرحه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت وزوجها
 لرجل ولتلك المرأة بعض أمتعة وبعض نحاس وضعت عند بنتها البالغة أمانة لا على كونه
 جهازا لها خوفا على متاعها من الضياع والان يدعى زوج البنت بان المتاع المذكور
 لزوجته ويريد منع الام من اخذه فهل اذا كانت الزوجة معترفة بان المتاع المذكور لا لها
 لا يجاب زوجها انه ويكون القول قول الام بيمينها فيه وتمكن من اخذه (اجاب) للام
 اخذ ما اودعته عند ابنتها من الأمتعة والنحاس وليس للزوج منع ما اودع عند زوجته عن
 ربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بناته وحلاهن بحلى وأشهد عدلين يعلمان
 الحلى وانه هو الحلى لمن بذلك على ان التحلية منه به لمن على وجه الزينة لا التملك وانه
 متى أراد نزعها ومات ولم ينزعه منهن فهل يكون الحلى المذكور تركته وميراثا عنه ولو جحدن
 تحلية الاب لمن على هذا الوجه مع اقامة البينة المذكورة (اجاب) حيث ثبت الملك المذكور
 للاب وانه دفعه لبناته على سبيل الزينة والعارية يكون ميراثا عنه يقسم بين ورثته كباقي
 متروكاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لرجل وصيغها فبعدمدة خمس
 سنوات غيرت البنت الصيغة وزادت عليها دراهم من مالها ومال زوجها بحضور بينة وعلم
 ابيها بذلك ثم ماتت عن بنتها وزوجها وأبيها وعاشت في عصمة زوجها نحو خمس عشرة
 سنة بعد تغيير الصيغة فادعى الآن ابوها المذكور انها كانت عندها أمانة فهل لا تقبل
 دعواه (أجاب) اذا اعطى الاب لابنته مصاغوملا كملها وتصرفت فيه بالتغيير مع علم
 ابيها بذلك لا يكون له بعدموتها الرجوع فيه الا ان القول له في انسكاو التملك بيمينه
 حيث لا مانع من قبول قوله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فقير له بنت بكر قاصرة زوجها
 لرجل وقبض مهرها وجهازها به ودفع لها وقت الزفاف والدخول بها زيادة على ذلك
 بعض نحاس على سبيل الزينة والعارية تحت يدها وقت ما يحتاجه ياخذها وأشهد على
 ذلك بينة شرعية فهل اذا ثبت اشهادها بذلك وشهدت له البينة الشرعية بين يدي الحاكم
 الشرعي يكون له أخذ النحاس المذكور حيث كان مثله لا يدفع ذلك تملكها (اجاب)
 في التنوير وشرحه جهاز بنته بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها ولا ورثته بعده
 ان سلمها ذلك في صحته بل تختص به وبه يفتي وكذلك لو اشتراه لها في صغرها ولو بالحجة
 والحيلة ان يشهد عند التسليم اليها انه انما سلمه عارية اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة قبضت مهر بنتها وجهازها بكتب لها به فاقعة وسلمته لها

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢٧

ذى الحجة

١٢٦٧

محرم
٣

ربيع الثاني

١٢٦٧

٢٧

وقبضته منها وحازته واشهدت على نفسها بينة شرعية وقت التملك بان الجهاز المذكور
المكتوب بهذه القاعة ملك بنتها ولا حق لها فيه ثم بعد مدة ماتت الزوجة عن أمها
وزوجها وأرادت الام الاختصاص بالجهاز المذكور متعلقة بان بعضه كان وديعة تحت
يد بنتها والبعض لم يخرج عن ملكها بل كان عارية عند البنت فهل اذا ثبت اقرارها
بالاشياء التي تضمنتها القاعة المذكورة لبنتها بشهادة البينة الشرعية وهى فى حال صحتها
وسلامتها وقبضت البنت ذلك وهى فى حال الصحة والسلامة وتمت به مدة حياتها حتى
ماتت يكون ميراثا عنها يقسم بين الام والزوجة ولا يعتبر انكارها ولا دعواها المذكورة
(أجاب) ما تحقق فيه التملك الشرعى من الام المذكورة لا يثبت لها حال الصحة يكون
ميراثا عن البنت ولا عبء لا نكار الام التملك بعد ثبوته عليها بالوجه الشرعى والله
تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تملك مصاغا وفرشا ونحاسا ولها بنت أرادت ان تزوجها الرجل
فاشهدت جمعاً من المسلمين من اهل حارتها بان ما تدفعه لها من المصاغ والنحاس والفرش
عارية لتتزين به فقط لا على سبيل التملك فهل اذا ماتت بعد ذلك عن أمها وزوجها
وأولادها يكون للام أخذ ما دفعته عارية ولا يكون تركتها اذا ثبت ما ذكر بالبينة
الشرعية (أجاب) نعم يكون للام المذكورة أخذ ما عارته لبنتها حيث ثبت كونه عارية
عندها بالطريق الشرعى ولا يكون تركتها عن بنتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل يملك مصاغا وبعض نحاس وفرش دفعه لبنته عارية لتتزين به فى منزل زوجها ثم
بعد ذلك مات الرجل عن بنته المذكورة وعن أولاد آخر بعضهم بالغ والبعض قاصر فهل
والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون ميراثا عنه يقسم على ورثته بالفريضة
الشرعية (أجاب) اذا شهد الاب عند الدفع لبنته ان ما دفعه لها عارية وثبت ذلك بالوجه
الشرعى يكون ذلك تركتها عنه حيث لم يثبت انتقاله عن ملكه بناقل شرعى والله تعالى
أعلم (سئل) فى رجل تزوج بنتا بالغة رشيدة من ابها بمهر معلوم ودخل بها وعاشا مدة
ثم بعد ذلك طلب زوج البنت المذكورة من ابها فراقا وغيره فأتى الاب من ذلك فهل
لايجاب الزوج المذكور لذلك ولا يجبر الاب على دفع ما ذكر لزوجة بنته حيث جهز الاب
ابنته بمهرها المجهل على العادة المعروفة بين الناس ولم يكن الزوج وكىلا عن زوجته
(أجاب) ليس للزوج المطالبة بما زاد عن جهاز مثل زوجته اللائق بالمهر والله تعالى أعلم
(سئل) فى امرأة دفعت لبنتها البسة ذهب وحلق ذهب وآنية نحاس على سبيل العارية
والزينة تحت يدها واشهدت على ذلك بينة فهل اذا ماتت البنت عن زوجها وأمها
المذكورة وورثته أخروا ثبتت الام المذكورة انها دفعت ذلك لبنتها قبل موتها عارية
بشهادة البينة الشرعية يقضى لها بأخذها ولا تكون ميراثا لاسيما وهى فقيرة ومثلها لا يدفع
ذلك تملكها (أجاب) اذا شهدت الام عند التسليم لابنتها انها سلمتها هذه الاشياء عارية
وثبت ما ذكر بالوجه الشرعى لا يكون ذلك ميراثا عن البنت المذكورة والله تعالى أعلم

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٨

صفر

٢٣

ربيع الاول

٤

١٢٧٠

١٢٧٠

١٥

رمضان

١٦

١٢٧١

سنة	صفر	(سئل)
١٢٧٢	٤	في امرأة دفعت ابنتها حلياً عارية لتتزين به لزوجه ثم ماتت البنت المذكورة عن زوجها وأمه وأبيها فأراد الزوج أن يجعل الحلي المذكور تركة عن زوجته فهل إذا أثبتت الأم أن الحلي الذي دفعته لبنتها عند زفافها عارية بالوجه الشرعي يكون لها أخذه ولا يكون تركة عن بنتها والحال هذه (اجاب) نعم يكون للام أخذه إذا ثبت ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت وتركت بعض مصاغ بيد أمها فتنازع الزوج والام فيه فادعت الام انه ملكها وانه كان عند بنتها عارية من قبلها فقط وقد سلمته لما قبل وفاتها وادعى الزوج انه كان من حلة جهاز البنت المتوفاة وقد سلمته لها الام ولم تضع الام يدها عليه الا بعد وفاة بنتها فهل تصدق الام أم الزوج (اجاب) إذا جهزت الام ابنتها ثم ادعت ان ما دفعته لها عارية وقال الزوج بعدم موت زوجته هو تمليك ليرث منه فالعتمدان القول للزوج إذا كان العرف مستمرا أن الام تدفع مثله جهازاً لعارية الا إذا شهدت الام وقت الدفع انها دفعت له عارية وأما إذا كان العرف مشتركاً كصرو الشام فالقول للام والام في ذلك كالأب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أعطت بنتها قطعة نحاس عند جهازها فأخذتها البنت واستولت عليها مدة ثلاث سنين وتوفيت والدتها عنها وعن ورثة غيرهما فادعى الورثة ان تلك القطعة النحاس من حلة التركة وليست هبة وادعت البنت الهبة فهل يكون القول قولها إذا لم تقم الورثة بينة شرعية على الاعارة (اجاب) إذا جهزتها الام بذلك ثم ادعت ورثتها انه عارية وقالت البنت هو تمليك فان كان العرف مستمرا ان الام تدفع مثل ذلك جهازاً لعارية فالقول لها وان كان مشتركاً كصرو الشام فالقول للورثة مع اليمين واليمين على البنت والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة جهزها أبوها عند تزويجها من ما للمم من فرش ونحاس ومصاغ وغير ذلك وملكها ما ذكر فقبحضته وحازته منذ سنتين وهي تتمتع به عند زوجها من غير منافع لها فيه والآن يريد الأب الرجوع فهل إذا أراد الأب الرجوع فيما جهزها به وأخذها منها ثانياً لا يجب لذلك حيث كان التمليك منه لها ثابتاً بالبينة الشرعية (اجاب) إذا ثبت التمليك من الأب لبنته مستوفياً شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون له الرجوع فيه ما ملكه أياها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة سلمت لبنتها المتزوجة البالغة مصاغاً من حليها الخاص بها وقت الزفاف ثم ماتت البنت عن زوجها وأبيها وأمها فادعت الام المذكورة ان المصاغ عارية وادعى الزوج والأب ان الام ملكته للبنت والحال انه لا بينة للزوج والأب على ان الام ملكت بنتها ذلك المصاغ ولم تقم دلالة على ذلك ولم تكن الام من أمراء الناس فهل يكون القول للام مع اليمين (اجاب) إذا جهز الرجل ابنته ثم ادعى ان ما دفعه لها عارية وقالت هو تمليك أو قال الزوج ذلك بعدم موتها ليرث منه فالعتمدان القول للزوج ولها ان كان العرف مستمرا أن الأب يدفع مثله جهازاً لعارية وأما ان كان مشتركاً كالقول
١٢٧٢	٢٢	
١٢٧٢	١١	جادی الثانية
١٢٧٥	٢٥	صفر
١٢٧٦	١	

للأب بيمينه كما لو كان أكثر مما يجهر به مثلها والام كالأب في ذلك فإيقال في الأب
يقال في الام وذ كر في رد المختار أن مقتضى ما في الاشياء ان المراد من استمرار العرف
هنا غلبته ومن الاشتراك كثرة كل منهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرا
بالغة من أبيها فجهرها أبوها المذكور بفرش ونحاس ومصاغ وغير ذلك وأدخلها بما ذكر
في بيت زوجه وأقامت عنده سنة ثم بعد ذلك طلقها الرجل المذكور ورجعت بجهازها
منزل أبيها والآآن تريد التصرف في جهازها واستحوادها عليه فنعها أبوها من ذلك
منكر الله ما سلكها ذلك فهل إذا شهدت بينة بان أباهاملكها ذلك يمنع من معارضة سيمما
والعرف جاربان مثل الأب المذكور يجهر بنته مثل الجهاز المذكور تمليكاً (أجاب) إذا
ثبت التمليك المذكور بالوجه الشرعي لا يكون للأب الرجوع ويمنع الأب من معارضة
ابنته فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جهر بنته بجهاز
مثلها وزيادة ودفع لها زيادة عن ذلك بعض حلى ومصاغ وآنية نحاس عارية تحت يدها
بشهادة بينة شرعية فبعد مدة طلب من بنته الاشياء المذكورة التي تحت يدها عارية
فاعترفت له بها وصدقت له عليها وأرادت تسليمها لابنها فنعها زوجها من ذلك متعللاً
بانها دخلت له بها ويريد ان تكون من جملة الجهاز فهل لا يكون له منع ولا معارضة في
ذلك سيمما وهي مصدقة لا يبيها إلى الآن ويؤمر بتسليمها لها لئلا يدفعها لابنها لاسيما وتحت
يدها جهاز مثلها وزيادة في منزل زوجها كما تقدم ذكره (أجاب) ليس للزوج منع
زوجته من تسليم أمتعة أبيها له حيث كانت عارية تحت يدها لاسيما وهي زائدة على
جهاز مثلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته وجهرها بجهاز مثلها ولم يشهد
انه عارية وقت زفافها ثم وضعت يدها على ذلك مدة من السنين ثم مرضت ونقلت
إلى بيت أبيها مع جهازها وماتت عن زوجها وأبيها والآآن ادعى الأب ان مادفعه لها
عارية وقال الزوج هو تملك ليرث منه فهل والحال هذه يقبل قول الزوج المذكور في
ذلك ويقسم ما تر كته بينهما بالعريضة الشرعية ولا يقبل قول الأب انه عارية (أجاب)
جهر ابنته ثم ادعى ان مادفعه لها عارية وقالت هو تملك أو قال الزوج ذلك بعد موتها
ليرث منه وقال الأب أو ورنه بعد موته عارية فاختار للفتوى ان القول للزوج ولها
إذا كان الغالب في عرف البلد أن الأب يدفع مثله جهازاً لعارية وأما إذا كثر
الجهاز في تلك البلدة فالقول للأب بيمينه وهذا إذا كان الجهاز من مال الأب لا بجهرها
فلو بجهرها فلا يكون القول للأب كما قيد به في رد المختار على سبيل الانبعا وهو وجهه
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة جهرها أبوها بجهاز مثلها وأقامت مع زوجها
مدة من السنين ثم مات عنها زوجها وبعد سنة تزوجت بآخر وجهرها أيضاً وأقامت معه
أقل من سنتين ثم مات عنه وعن أبيها المذكور فادعى أبوها بعد موتها بان الجهاز دفعه
لها عارية وليس تملكها والحال أنها تتصرف فيه بجميع أنواع الانتفاع المدة المذكورة

ربيع الاول سنة

١٢٧٩

١٧

جداى الاولى

١٢٨١

٢٨

ربيع الثانى

١٢٨٢

١٩

فهل لا يقبل قول أبيها فيأذكر ويصير المترولك عنها تركة يقسم بين ورثتها بالفريضة الشرعية سيما والعادة مستمرة عندهم بأن الأب يملك بنته الجهاز ولا يدفعه عارية كما هو عادة بلدتهم ويكون القول للزوج في أنه تملك لها يمينه إذا لم يشهد الأب وقت الدفع أنه دفعه عارية (أجاب) إذا كان عرف هذه البلدة أن مثل هذا الجهاز يدفعه لبنته تملكها لا عارية وكان مستمر على ذلك يكون القول قول الزوج في أنه تملك وان كان العرف مشترك كما يكون القول للأب وقبول القول انما هو باليمين عند عدم بيعة من الطرف الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جهز ابنته بجهازه ثلها حين تزويجها ودفع لها زيادة على ذلك مصاعا للترزين به على سبيل العارية ثم بعد مدة طلب منها ما دفعه لها على سبيل العارية فصدقه على أن ذلك عارية في حال صحتها وسلمت بعض ذلك له وبقي الباقي تحت يدها على سبيل العارية أيضا ثم ماتت فأراد الأب أخذ الباقي مما دفعه لبنته عارية فادعى الزوج أنه دفعه تملك للبنت فيكون تركة فهل حيث كان زائدا على جهاز بنته وأمثاله والعرف غير مستمر على دفع مثل ذلك تملك كما يكون القول للأب يمينه في دفعه عارية إلا أن يقيم الزوج البينة على التملك (أجاب) نعم يكون القول قول الأب يمينه في ذلك والحال ما ذكر بالسؤال حيث كان ما دفعه زائدا على ما يجز به مثاله وعلى الزوج البينة في دعواه التملك من قبل الأب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل امرأة من أشرف الناس جهز ابنتها بجهاز لا ثقب بها لا يزيد على جهاز مثلها من مصاغ ونحوه واستلمته ونقلته إلى بيت زوجها وقت لزفاف ثم بعد مضي سنتين توفيت البنت المذكورة عن أبيها وزوجها وولدها القاصر منه فأراد الزوج قسمة التركة فادعى الأب أن بعض ما جهز ابنته به دفعه لها هو وأمها عارية وأنه ملكهما وأنكر الزوج دعواهما وادعى أنه ملك لزوجه والحال أن عرف البلدة مستمرة أنه لا يدفع من قبل أبي الزوجة شيء على سبيل العارية بل يكون تملكها مع كون الأبوين من أشرف الناس ولا يزيد ما فيه الدعوى عن جهاز مثلها فهل يكون القول للزوج يمينه ولا يقبل قول الأبوين إلا ببينة على دعواهما (أجاب) نعم إذا اعتمد أن القول للزوج أو للزوجة لو كانت حية في دعوى التملك باليمين إذا كان العرف في البلدة مستمرا أن الأب أو الأم يدفع مثل ذلك جهازا وتملكها لا عارية أما إذا كان مشتركا كحصر والثام فالقول للأب أو للأم كما لو كان أكثر مما يجز به مثلها واستحسن في النهر تبع القاضي خانان الأب إذا كان من أشرف الناس لم يقبل قوله أنه عارية فإذا علمت ذلك تعلم أن القول في حادثة السؤال للزوج بلانزاع حيث اجتمع فيها استمرار العرف بالدفع تملكها وكون الأبوين من الأشرف وكون ما جهزها به لا يزيد على ما يجز به مثلها وكل يرجح قوله دونهما والله تعالى أعلم (سئل) بأفدة واردة من مجلس الأحكام مؤرخة ربيع الاول سنة ١٢٨٦ بناء على ما ورد من مديرية المنية وبنى فرار بتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٢٨٦ بطلب الاستفتاء عما أفاده حضرة قاضى المنية بخصوص تركة المرحوم

الشيخ عثمان المصري من حضرة مفتي الاحكام او من طرفنا وباحالة ذلك على حضرة مفتي الاحكام شرح من حضرته ينظر ذلك بطرفنا وصورة الافادة صادرة من حضرة قاضي المنية لما مو وضبطية بندر المنية ورد لنا خطاب رفعتكم رقم هـ ذي الحجة سنة ١٥ المتضمنة طلب الافادة في شأن الاشياء التي ادعاها زوجات الشيخ عثمان المصري والحال ان قضية زوجات الشيخ عثمان قد صار المرسي فيها الحكم بقطع الحكم بعد حلف اليمين الشرعية ولم يقطع الحكم لخروج الورثة قبل ذلك وانما الكلام في قضية المتاع تعلق بنت المرحوم التي هي زوجة الشيخ على السبكي وقد كانت موقوفة على المراجعة والذي تيسر لنا في شأنها هو انه قال الطحطاوي محشي الدر عن خزائن الاكل قال محمد رجل زوج ابنته وهي ونحوه في داره وعياله ثم اختلفوا في متاع البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يده ولهم ما عليهم من الثياب اه فقد قيد كون ذلك للاب بكون الابنة والختن في عياله فيفهم منه انه اذا لم يكن من ذكر في عياله كما يدكر ذلك كثير ازوج الابنة المذكورة يكون هو وزوجته بمنزلة من ليس في دار الاب اما ان مفهوم المخالفة باقسامه معتبر كما هو مستفيض في كتب المذهب وحينئذ فلا فرق بين الدعوى على هذا الزوج وغيره من الاجانب واما الابنة فيجوز بينها وبين باقي ورثة الميت القائم مقامه حكم التنازع الذي في مسألة الجهاز وهو انه اذا جهز الاب ابنته ثم ادعى ان مادفعه لها عارية وقالت هو غليلك فالقول لها اذا كان العرف مستمر اغالبنا ان الاب يدفع مثله لجهاز العارية واما اذا كان مشتركا بحيث يكثر كل من الجهاز والعارية كصروا والشام فالقول للاب مع اليمين ولو جرى العرف بتمليك البعض واعارة البعض فله يحكم بكون الجهاز ملكا لاعارية لانه الظاهر الغالب الا في بلدة جرت العادة بدفع الكل عارية فالقول للاب واما اذا جرت في البعض يكون الجهاز تركعة عن الابنة ان ماتت فيتعلق بها حق الورثة وانما يكون القول للاب عند الاشتراك السابق اذا كان الجهاز كله من ماله اما الوجه جهازا بما قبضه من مهرها فلا لان الشراء وقع لها حيث كانت راضية بذلك وهو بمنزلة الاذن منها عرفانهم لوزاد على مهرها فالقول له في الزائد ان كان العرف مشترك كما هو مثل الاب في ذلك ورثته والحاصل ان الزوجة في الحالة المذكورة اذا ادعى ابوها ان مادفعه لها عارية وقالت جهازا فالقول لها ان غلب العرف ان الاب يدفع مثله لجهازا وان مشترك كفالقول للاب بيمينه اذا كان الجهاز كله من ماله اما الوجه جهازا بما قبضه من مهرها فلا نعم لوزاد على مهرها فالقول له في الزائد وان جرى بتمليك البعض واعارة البعض كان الجهاز ملكا ومثل الاب في ذلك كله ورثته هذا ما وصل اليه ادوا كنا والاحتياط الاستغناء عن ذلك من حضرة استاذنا مفتي الحنفية أو حضرة استاذنا مفتي الاحكام وما يرد لنا يكون به العمل والا خذوا حرر (اجاب) ماسطر بافادة حضرة قاضي المنية بتاريخ ١٤ صفر سنة ١٢٨٦ موافق للنصوص في كتب مذهب الامام الاعظم فيجوز العمل في كل حادثه

ووجه على ما يطابقه من الاوجه المذكورة في افادة حضرته التي من جملتها انه اذا لم تكن الابنة والختن في عيال الاب لا يكون القول له في متاع البيت الذي يسكنان فيه من دار الاب المذكور عما هو تحت يد البنت والختن المذكورين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته ودخلت له بالجهاز المعتاد مثل فروشات وأدوات وأقامت معه مدة إحدى عشرة سنة وفي أثناء هذه المدة استهلك تلك الاشياء باستعمالها وله منها بنت سنها تسع سنوات فهل يغفر قهرتها يكف ويُلزم الزوج الا لزام الشرعي باستبدال ما فقد بالاستعمال أم لا وهل له أن يأخذ ببقته منها بعد هذا السن أم لا (أجاب) اذا لم يكن فقد تلك الامتعة بطريق التعدي من الزوج لا يجبر على استبدالها شرعا ولا ضمن ومدة الحضانة في الانثى مقدرة بتمام تسع سنين على المعنى به فاذا تحقق تمامها يكون لا يبرأ بل عليه ضمها اليه لسقوط حضانة الام والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته بعد بلوغها بالحيض وجهازها والدها بجهاز زائد عن مهرها وعن عادة أمثالها ثم ماتت عن ابويها وعن زوجها وعن ولدها القاصر فاراد الزوج أن يجعل جميع الموجودات تركة والحال ان جميع الجهاز تحت يد والدها وليس تحت يد الزوج شي فادعى والدها ان هذا الشيء الموجود ملك له ما عدا ما لم يوسها وان لم يقصد تملك ابنته باى نوع من أنواع التملك في شيء من الامتعة بل هو قاصد وقت شراء الامتعة أن تكون عارية تنفع بها مادام والدها غير محتاج اليها خصوصا وهو من أهل العلم المعتمدين على الله ليس لهم اكتساب الا القليل والزوج يدعى خلاف ذلك ولا يثبت لاحدهما على الآخر فهل والحال هذه القول قول الاب أم لا (أجاب) صرح علماؤنا بان الاب لو جهز ابنته ثم ادعى ان ما دفعه لها عارية وقالت هو تملك أو قال الزوج ذلك بعد موها ليرث منه وقال الاب أو ورثته بعد موته عارية فالمتعمدان القول للزوج بيمينه ولها اذا كان العرف مستمرا أن الاب يدفع مثله جهازا لعارية وأما اذا كان مشتركا فالقول للاب بيمينه كما لو كان الجهاز أكثر مما يجهز به مثلها واستنهر الرحنى انه ان أمكن التمييز فيما زاد على ما يجهز به مثلها كان القول قوله فيه والا فالقول قوله في الجميع واستحسن في النهرتبع القاضى خان ان الاب ان كان من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية وفي رد اختار انه تفصيل وبيان ليكون الاشتهار الذي قد يقع في بعض البلاد انما هو في غير الاشراف فلا يغبر القول المعتمد والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل من أوساط الناس دفع لابنته البالغة بعد العقد عليها مصاغا على سبيل العارية للترين وكان بعد ذلك حين يغصب عليها يأخذ منها وحين يرضى عليها يعطيها لها ثم ماتت البنت المذكورة عن ورثة قاضي بعض الورثة ان لا يدفعه لابنته على سبيل التملك ويريد أخذ ما يخصه فيه شرعا والاب ينكر ذلك ويقول انه دفعه لابنته على سبيل العارية والحال ان عرف بدهم مسترك في ذلك فبعض أهل البلد يدفعه عارية بنحو البعض الآخر يدفعه تايكا فهل

١٢٩٢

١٨

رجب

٩

١٢٩٥

أذا لم يكن للورثة بينة شرعية تشهد بذلك يكون القول قول الأب بيمينه (أجاب) نعم قال في الدر المختار جهاز بنته ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية وقالت هو تمليك أو قال الزوج ذلك ليرث منه وقال الأب أو ورثته بعدم موته عارية فالعتمد أن القول للزوج ولها إذا كان العرف مستمر أن الأب يدفع مثله جهازا لعارية وأما إذا كان مشتركا كعصر والشام فالقول للأب كما لو كان أكثر مما يجيز به مثلها والام كالأب في تجهيزها وكذا ولي الصغيرة واستحسن في النهر تبع القاضي خان أن الأب أن كان من أشراف الناس لم يقبل قوله أنه عارية والله سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الطلاق) *

(سئل) في رجل بلغه أن بنته حاصل لها ضرر من زوجها فتوجه إليه وطلب طلاق بنته وخلاصها من الضرر والحاصل لها فامتنع الزوج من ذلك فأبرأه من مؤخر صداقها وغيره مما هو في ذمته والتزم الأب بذلك فطلقتها في نظير ذلك فهل إذا طلقها في مقابلة ما التزمه الأب من مؤخر الصداق وغيره مما لها بدمته يقع الطلاق بائنا وهل لها بعد انقضاء العدة أن تتزوج برضاها بمن شئت (أجاب) نعم يقع الطلاق في مقابلة العوض الذي التزمه الأب بائنا وإن لم يسقط حق الزوجة من ذلك إذا لم يكن بامرها أو اجازتها ولها المطالبة به على الزوج أو الأب فإن رجعت بما ذكر على الزوج يكون له الرجوع عما يؤديه على الأب الملتزم ولها التزوج بعد انقضاء عدتها من مطلقها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تسكك مع آخر فرد عليه بقوله على نفسه البعيد هو يهودى ونصرانى فهل يرتد بهذا القول وهل إذا ارتد يقع عليه الطلاق بائنا (أجاب) ارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال لا ينقص عدد إذا ثبت على الرجل المذكور ما يوجب ردة ففرق بينه وبين زوجته وعليه العود إلى دين الإسلام والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهو يعاشرها فسمع القاضي بذلك فأحضره وبعد إقراره بالطلاق أجرى منعه من الدخول على زوجته فاستتقتى الرجل فقيها فافتاه بأن الحكم بالتفريق وتحريم الزوجة يشترط فيه الترافع من أحد الزوجين وعمل دعوى صحيحة فعارضه بذلك فقيه آخر بأنه لا يشترط الترافع من أحد الزوجين ولا يتوقف تحريم الزوجة على عمل دعوى فمن الحق منهما (أجاب) من المعلوم أن المطلقة ثلاثا لا تحل لمطلقها قبل التزوج بآخر بشرطه وحيث أقر الزوج بطلاق زوجته ثلاثا بين يدي القاضي فلا وجه لعدم أمره باجتنابها ومنعه من معاشرتها معاشرة الأزواج ولا يتوقف ذلك على مراعاة مع الإقرار بدوامه الإنكار لتبطل الشهادة في ذلك حسبته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وسافر إلى جهة ومات بها فادارت الزوجة المذكورة أن تدخل في ميراثه فهل إذا كان الطلاق ثابنا بالبينة وكان في حال صحته وسلامته لا ترث منه (أجاب) إذا أثبت

ذى الحجة

١٢٦٤

٢٥

محرم

١٢٦٥

١٦

٢٠

١٢٦٥

صفر

١١٦٥

١

وارث الزوج طلاق الزوجة ثلاثا حال صحة الزوج لا يكون لها ميراث ولو مات في عدتها
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة تزيد على سنة بشئ قليل وأوصلها
نفقتها وما يجب عليه لها ثم أراد احضارها الى بلده فأرسل لها قريبه في شأن ذلك وأرسل
معه ما يلزم لها من دراهم وكسوة وبعض مؤنة وجلين ليعملها وأمتعتها عليهما فأخذت
من الوكيل بعض المرسى لها وأمتعت من التوجه الى زوجها وبعد ذلك ذهبت الى
قاضي بلدها واشتكت أمر الفراق وعدم الاتفاق فكتب القاضي الى قاضي بلد الزوج
ليبحث عنه ويأمره اماما بالقيام بحقوق زوجته أو يقطع علائق الزوجية فبحث قاضي بلد
الزوج عليه فوجده مفقودا وبلغه أن الزوج قائم بحقوق زوجته حسبما أوجبه الشرع
عليه وعلم ذلك لديه فكتب بذلك الى قاضي بلد الزوجة فقبل وصول هذا الجواب طلق
القاضي الزوجة على زوجها وحكم به عليه وهو غائب بمجرّد شكائها بضر الفراق وعدم
الاتفاق وزوجها غير زوجها فهل لا يصح الحكم بالطلاق على الزوج بدون صدور طلاق
منه خصوصا وهو غائب فلا يصح نكاح الزوج الثاني عليها وتكون باقية في عصمة
الاول وترد له جبر او يلزمها طاعته شرعا (اجاب) حكم القاضي بطلاق زوجة الغائب على
الوجه المذكور غير صحيح وهي زوجة للاول ويفرق بينها وبين الثاني واذا وطئها الثاني
بعد التزوج بها بدون علمه انها زوجة للغير لا يحل للاول قربانها الا أن تنقض عدتها
لانه نكاح شبهة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خالعه زوجها على مؤخر صداقها
ونفقة عدتها الى انقضائها وبعد خروجها من عدته أرادت أن ترجع عليه بمؤخر ائصال
ونفقة العدة فهل لا تجب لها أرادت وبانت منه بالخلع المذكور ولا يجبر الخالع على
تجديد العقد عليها اذا طلبت ذلك (اجاب) لا رجوع للمرأة بمؤخر صداقها ونفقة عدتها
حيث وقع الخلع عليها والخلع يسقط كل حق لاحد الزوجين على الآخر مما يتعلق بهذا
النكاح ولا يجبر الزوج المذكور على تجديد النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
زوج بنته القاصرة ومضى من العقد سنتان وزوجها ينفق عليها ثم جاء أبوها الى
الزوج وأخبره ان الزوجة كارهة وأبرأته من الصداق فزعم الزوج ان هذا الخبر صحيح
وقال ان صحت براءتها فهي طالق والحال ان الزوجة لم يقع منها ذلك ولم ترس به بعد علمها
ثم زوجها الولي لرجل آخر قهرها عنها ودخل بها الزوج قهرها وهي قاصرة ففرت هاربة
وكتبت ناشرة ومضى لها من الزواج الثاني خمس سنين ولم ترس به حتى بلغت على ذلك
ولما بلغ الزوج الاول ان ما أخبر به الولي كذب أراد رجوع زوجته له فهل يمكن من
ذلك ولا يقع الطلاق لكونه مخبر بالخلاف ما عدا الزوجة لاسيما وهي قاصرة لا يعتبر
ابراؤها ولا اذنهما وهل يثبت لها على الزوج الثاني مهر المثل (اجاب) اذا علق الزوج
طلاق زوجته الصغيرة على صحة براءتها من الصداق لا يقع الطلاق ولو صدر منها الابراء
لعدم صحته منها حيث كانت غير بالغة ولا يسوغ لوليها تزويجها لاخر بناء على أن هذا

١٢٦٥

٨

ربيع الاول

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٢٩

الطلاق واقع ويجب لها على الزوج الثاني مهر المثل بالوطء ولا يطؤها زوجها الاول الا
 بعد العدة من نكاح الشبهة بعد التفريق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق
 الثلاث انه لا يفعل كذا ثم احتاج لفعله فاحضر زوجته بحضرة فقيه فقال لها الفقيه قولي
 سألتك أن تحالني في نظير صدقي فقالت له ذلك جاهلة لاسقاط المهر فقال لها خالعتك
 على ذلك وفعل المحلوف عليه قبل وفاء العدة وعقد عليها وصار معاشرها حتى حملت
 منه فهل يقع عليه الطلاق الثلاث حيث فعل المحلوف عليه قبل وفاء العدة ولا يبرأ
 الزوج من المهر حيث كانت جاهلة لاسقاطه (أجاب) اذا فعل المحلوف عليه حال
 النكاح أو في العدة وقع الطلاق الثلاث وصرح في الدرر بان شرط قبول المرأة الخلع عليها
 بمعناه أي لزوم بدل الخلع كما استظهره ابن عابدين وان وقع الطلاق والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل طلق امرأته مرتين طلقها في أول مرة رجعية وكذلك في الثانية طلقها
 رجعية ثم بعد مدة قال لها بالتسعين ويريد استرجاعها لعصمتها فلم ترض ظاهراً انه لا رجوع له
 عليها حيث قال لها بالتسعين فهل له استرجاعها أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق بقول
 الزوج بالتسعين حيث لم يكن متصلاً بإيقاع الطلاق حقيقة أو حكماً ففي رد المحتار من
 التعليق قال في الخسائية قال لزوجته أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثاً ان كان سكوته
 لا يقطع النفس تطلق ثلاثاً ولا تقع واحدة وفي أيمن البرازية أخذه الوالي وقال بالله
 فقال مثله ثم قال لتأبني يوم الجمعة فقال الرجل مثله فلم يات لم يحث لانه بالحكم كاية
 والسكوت صار فاصلاً بين اسم الله تعالى وحلفه وكذا في المالو كان الحلف بالطلاق أه
 وفيها من الكنايات بعد كلام قلت والذي يظهر أن قولها له قل بالثلاث أمر بالحاق العدد
 بأول كلامه فلا يلحق كمالو تكلم بعد سكوته بلا طلب أه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 تشاجر مع زوجته فقال لها ان كان طبعك يستمر على هذه الحال فأنت طالق فغضبت عند
 أهلها ثم صالحها وأراد البيات عندها فقالت له بت عند الزوجة الثانية فقال على الطلاق
 الثلاث لا أكمل الليل الا عندك فذهب لضرتها ومكث عندها قدر ساعتين وعاد اليها
 وبيات عندها ببقية الليل فهل لا يقع بذلك شيء ويكون له رجعتها من الطلقة الاولى
 في العدة (أجاب) اذا كان الحال ما هو مسطور لا يقع الطلاق الثلاث واذا صدق منه
 طلاق رجعي قبل ذلك يكون له مراجعة زوجته مادامت العدة والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل عجز عن نفقة زوجته الحالة فطلبته من ار الذي بعض أهل العلم فلم يقدر فطلبته
 لدى حاكم سياسي فأمره بالانفاق فلم يجد ما ينفقه فأمره بالطلاق فامتنع فأحضره آلة
 الضرب وخوفه فقال لها أنت طالق بحضرة الحاكم وجمع من المسلمين وبعد رجوعه من
 عند الحاكم أقرب بذلك فهل اذا انقضت عدتها وأرادت التزوج بغيره يسوغ لها ذلك
 وليس لعنفها منه ما من ذلك متعبلاً بأنه طلاق اكراه لا يقع (أجاب) طلاق المسكوه
 واقع عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فحضر والدها وأراد أن

١١ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

١٧ ١٢٦٥

٢٠ ١٢١٥

١٢٦٥

٧

ياخذ متاعها خلف الزوج بالطلاق ان أخذوا لهما كامل المتاع تكون الزوجة طالقة ثلاثا فأخذوا لهما المتاع وترك منه المحصر فهل يكون أخذ المتاع سببا للحنث وترك المحصر لا ينظر اليه أم لا (اجاب) اذا كان الحال ما ذكر في السؤال لا يقع عليه الطلاق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رميت زوجته بالفاحشة ورفع زوجها الذي الحاكم ذى الشوكة الذي يحكم عليه من أجل ذلك فهذه الحاكم الرجل بالضرب على أن يطلق زوجته فقال ان ثبت عليها ذلك أطلقها فلم يثبت عليها شيء من ذلك وبعد ذلك أطلقها طلقة رجعية فقط بحضور جمع من فقهاء الناحية ولم يصدر منه سواها فهل يسوغ له رجعة زوجته مادامت في العدة والعقد عليها اذا خرجت منها (اجاب) للرجل المذکور

١٢٦٥

١٤

مراجعة مطلقة رجعية مادامت في العدة وتجدد نكاحها بعدها وهذا اذا لم يثبت عليه قبل هذه الطلقة ما به يكمل عدد الطلاق الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فقد شيئا من متاعه خلف بالطلاق الثلاث ان زوجته هي التي أخذت هذا المتاع معتمدا على غلبة ظنه ووجد هذا المتاع بعد ذلك في أمتعة الزوجة في بيت أمها فهل والحال هذه يقع الطلاق على الزوج (اجاب) لا يقع الطلاق على الرجل المذکور حيث لم يتحقق شرعا عدم أخذه للمتاع المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفيت والدته في البلدة التي هو مقيم بها وأراد أن يدفن والدته في تربة معينة بجوار سكن البلد فما كم الناحية منعه من دفنها في التربة المذكورة وأمره أن يدفنها في الجبانة التي هي خارج الناحية خلف بالطلاق الثلاث اذا كان لم يدفن والدته في التربة المعينة المذكورة يدفنها في بلده الاصلية وهي ناحية النورية بينهما وبين البلدة التي توفيت فيها والدته مسافة ساعتين من النهار فاهالي البلدة يحزوه ودفن أمه بالجبانة التي هي خارج الناحية

١٢٦٥

٢١

فهل يقع الطلاق أم لا (اجاب) نعم يقع عليه الطلاق اذا كان الحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة خالها زوجها على ما عنده من مؤخر الصداق ومقدمه ونفقة عدتها ومن المتعة فهل تبين بذلك ويسقط به حقوق النكاح وليس لها الرجوع بشيء من ذلك (اجاب) يسقط بالخلع كل حق لاحد الزوجين على الآخر مما يتعلق بهذا النكاح ويسقط به نفقة العدة اذا نصح عليها والواقع به طلاق بائن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٦٥

٢٣

تساخرت معه زوجته من قبل معاشها بعد تركها خمسة أشهر وهي تأكل من عند أبيها ووقفت معه على الطلاق فاعتذر في الممدد السابقة والزم نفسه لها عن كل يوم يمضي من تاريخه ثلاثين نصف فضة فطلبت منه ضامنا فاحضر زوجها امه ليضمنه فقال لا اضمن حتى تخلف بالطلاق على مدة تأتي فيها خلف بالطلاق الثلاث على انه يحضر بعد خمسة عشر يوما ومعه ما يكفيها فحضر المدة ولم يحضر فعلم ان عدم حضوره بوقوع الخلاق فتوجهوا الى محل اقامته ودعوه الى شريعة المسلمين ففرحوا به ولم يجدوه مدة تزيد على ستة عشر شهرا فبعد ذلك استعمل بالحاكم في طلبها ففهرأ ولم يرتض بالشريعة بسبب علمه بوقوع الخلاق

الثلاث فهل يجوز ارسالها اليه وهي مطلقة بالثلاث ام لا (اجاب) اذا ثبت تعليق الطلاق
الثلاث وتحقق الحنث حيث كان القصد الحضور وفور مضى هذه المدة وقع الطلاق
المذكور على المرأة وليس له معاشرتها قبل التحليل الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل حالف على زوجته بالطلاق الثلاث ان لا يدخل محلا معلوما ثم دخل عامدا مختارا
عالميا به المحلوف عليه ففارقته زوجته بعد دخوله وذهبت الى بلد هافا استقوى عم الحالف
المذكور فقيها في ذلك فافتاه بوقوع الطلاق الثلاث واستقوى آخر فاجابه بمثل جواب
الاول واستمرت الزوجة مقيمة عند ابها حتى انقضت عدتها منه ثم تزوج بها رجل آخر
ثم رددت تزوج الاخر بها ادعى الرجل الاول انه كان عليه عفريت وقت الحلف ولم يقع
الطلاق المذكور مریدا عدم وقوع الطلاق عليه وفساد العقد من الرجل الاخر عليها
فهل لا يقبل منه ذلك ويحكم بوقوع الطلاق الثلاث وبصححة العقد من الزوج الثاني
(اجاب) اذا ثبت التعليق والحنث على الرجل المذكور وقع عليه الطلاق الثلاث ولا
تحل زوجته حتى تنلح زوجا غيره ولا عبرة بما تعلل به الزوج حيث كان التعليق حال
كمال عقله والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلتوكيلا في طلب طلاقها من زوجها
فطلب الوكيل الطلاق من الزوج فقال له التزم فقال الوكيل التزمت ولم يعين له صداقا
ولا غيره فطلق الزوج وبانت منه فهل لا يبرأ الزوج من الصداق ويحجر على دفعه
لزوجه ولا عبرة بقول الوكيل له التزمت حيث كان ذلك مجهولا (اجاب) يؤمر الزوج
بدفع ما بذمته من الصداق لزوجه ولا يبرأ عنه بمجرد ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل استعار كتابا من آخر وأعاره المستعير لا آخر أيضا ليطالعه ثم بعد مطالعته أراد ان
يرد الكتاب لمعيره الذي هو المستعير الاول أو يدفع له ثمنه فحلف بأيمان المسلمين انه
لا يأخذ الكتاب ولا ثمنه فبعد مدة أرسل المعير الاول الذي هو رب الكتاب لمن بيده
الكتاب وهو المستعير الثاني شخصا آخر فاخذ منه فهل لا يحنث الحالف وهو المستعير
الاول واذا قلتم بالحنث فهل له المراجعة والحال هذه (اجاب) لا حنث اذا كان الحال
ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أمسكه حاكم البلد وضر به بالكف
على وجهه نحو ثمانين كفا والمضروب لم يسبق له ذلك فصار به ذو وقت الضرب ومن
المجمل انه حالف بالطلاق الثلاث لا يسكن البلد وانت حاكمه هل اذا تحققت شروط
الدهشة مع المذكور يكون طلاقه لاغيا (اجاب) اذا تحقق زوال عقل الرجل المذكور
بسبب ما ذكر لا يقع طلاقه في تلك الحال ويصدق في الاسناد لتلك الحالة ان كانت
معهودة له والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون عبادا رقيقا يريدون
بيعه فقال لهم رجل على الطلاق الثلاث ان أعطيتموني العبد ومكنتوني منه لا بيعنه في بلد
كذا قرية بينها وبينهم مسافة ساعة بالف قرش شينكووا جيب لكم الثمن حالا فكنوه
وأعطوه العبد وذهب به للبلدة المذكورة وباعه بثمن بعضه ذهب قبضه والبعض الآخر

١٢٦٥ ٢٧

١٢٦٥ ٢٨

١٢٦٥ ٢٩

١٢٦٥ ٣٠

جادی الثانیة سنة

- ١ ١٢٦٥
- ٢ ١٢٦٥
- ٦ ١٢٦٥
- ٩ ١٢٦٥
- ١٢ ١٢٦٥
- ١٢ ١٢٦٥
- ١٢ ١٢٦٥

موجل في ذمة المشتري ولم يأت لها بالثمن حال فهل يقع عليه الطلاق الثلاث والحال
هذه وإذا أنكر الثلاث وشهدت عليه بينة شرعية به من جملتها أخو زوجة الخالف تصح
هذه الشهادة (أجاب) نعم يقع الطلاق الثلاث حيث كان الحال ما هو منذ كور وشهادة
الاخ لاخته مقبولة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا
ثلاثا في مرضه الذي مات فيه من غير طلب الزوجة المذ كورة ومن غير سؤالها في ذلك
ودفع لها مائة وخمسة عشر دينارا ونفقة عدتها فهل إذا مات في مرضه قبل خروجها من العدة ترث
منه ما يخصها بالوجه الشرعي أم كيف الحال (أجاب) إذا كان الطلاق المذ كورة في مرض
الموت على الوجه المزبور ومات الزوج قبل انقضاء العدة كان للزوجة أخذ ما يخصها
بالميراث من التركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ابنة على اسقاط
المهر بتوكيل من ابنه وله بينة تشهد له بالتوكيل ثم بعد مدة طويلة أنكر الابن
التوكيل فهل لا يجب لذلك وقوع الطلاق (أجاب) إذا ثبت توكيل الابن أباه في طلاق
زوجته وطلقتها الابن وقع الطلاق ولا عبرة بانكار الابن التوكيل بعد ثبوت شرعا والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت انها مطلقة من زوجها في نظير ابرائها له من حقوق
النكاح وأظهرت ورقة بذلك متضمنة لثبوت فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن
الاثبات الشرعي (أجاب) لا يثبت الطلاق بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بحضور بينة شرعية ثم بعد ذلك ذهب الى فقيسه
وأخبره بخلاف الواقع فردها له من غير محلل شرعي فهل إذا كان الطلاق ثابتا يفرق
بينهما وتحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره (أجاب) إذا ثبت ان الرجل المذ كور طلق
زوجته ثلاثا فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة سأكنين
في حوش مع زوجاتهم وفي حائطه ثقب مفتوح صارت امرأة تدخل وتخرج منه فحصل
بسبب ذلك نزاع ومشاجرة مع المرأة المذ كورة فقال احد السكاكين على الطلاق الثلاث
ماذا م هذا الثقب مفتوح وهذه تدخل وتخرج منه لا سكن فيه فهل إذا سد الثقب وبني
وامتنعت المرأة من الدخول والخروج منه وسكن الحلف في الحوش المذ كور لا يقع
عليه شيء الا لا (أجاب) دوام السكنى كالإشياء فيجوز بمكثه ساعة بعد اليمين مع وجود
المحلوف عليه لا مع عدمه فإذا خرج فورا لا يقع عليه الطلاق الثلاث بسكناء بعد انقطاع
دوام المحلوف عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فقيه تشاجر مع زوجته وضر بها
فخافت امها وقالت له لا يسبب ضر بها هذا الضر فقال لها ضر بها وتروح طالق
طالق طالق وقصد بغير الاول أتأ كيد فهل يدين ولا يقع عليه الاصلقة واحدة (أجاب)
يقع على الرجل المذ كور الطلاق الثلاث قضاء ولا يقع عليه في الديانة الا واحدة حيث
وقصد التأ كيد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة برأت زوجها ما بقي عليه من الصداق
معينة لما برأت منه وكان معلوما بينهما قبل ذلك طلاقا في مقابلته

أبرأها المذكور فاجابها بايقاع الطلاق المذكور في مقابلة الأبراء المذكور وعلى طبق مرادها وكان ذلك في حال الصحة والسلامة من غير اجبار ولا كراه بحضرة جمع من المسلمين يشهدون بذلك فهل يكون الأبراء من المرأة المذكورة صحيحا والطلاق الواقع من الزوج المذكور بائنا مقابلة بالأبراء المذكور وهل إذا ادعى الزوج بعد ذلك الاجبار أو الأكره على ما وقع منه من الطلاق المذكور ولا بينة له بما ادعاه تلغى دعواه ولا تسمع (اجاب) إذا أبرأت المرأة زوجها من الصداق ليطلقها على ذلك وطلقتها فوراً في مقابلة الأبراء يقع الطلاق بائنا وطلاق المكره واقع والله تعالى أعلم (سئل) في صغيرة تزوجت بأزواج وكل زوج يخلفها على مهرها على أن أباه ضامن له ثم مات أبوها فهل لها بعد بلوغها الرجوع على الأب في تركته (اجاب) إذا خلع الأب ابنته الصغيرة على مهرها على أنه ضامن له صدق ولا يسقط مهرها لأنه لم يدخل في ولاية الأب فإذا بلغت تأخذ نصف الصداق قبل الدخول وكله إن كان بعده من الزوج ويرجع هو على الأب الضامن أو ترجع على الأب ولا يرجع هو على الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع جدته ففصل له غيبة في عقله من شدة الحماقة فصدم منه طلاق لزوجته ولم يكن عنده علم بما صدر منه وكان ذلك من عادته عند مشاجرته فهل لا يقع عليه طلاق لكونه لا يعلم ما حصل منه إلا بأخبار النساء الحاضرات ويدين في ذلك والحال هذه (اجاب) إذا تحقق زوال عقل الرجل المذكور بسبب ما ذكر لا يقع عليه طلاقه في تلك الحال ويصدق في الاسناد لتلك الحالة أن كانت معهودة له والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاث طلاقات متفرقات ثم بعد وفاء العدة أحضر لها صبياً وعقد له عليها وبعد دخوله بها طلقها الصبي وعقد هو عليها وصار يضاررها فهل لا يصح ذلك كله وعلى الحاكم الشرعي أن يفرق بينه وبينها (اجاب) طلاق الصبي غير واقع عندنا فليس لمطلق زوجته ثلاثاً لتحديد العقد عليها والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سأله زوجته أن يخالفها من عصمته وعقد نكاحه على مؤخر صداقها وقدره كذا ونفقة عدتها إلى حين انقضائها منه شرعاً ومؤنة مسكنها عليها وإن تنفق على ابنتها منه مدة سنة كاملة من مالها وأشداؤها يوم صدور الخالعة المرقومة فهل إذا ادعت المرأة ذلك بانها حامل سنة في ثلاثة أشهر وتطلب تقرير نفقة للحمل لا تجاب لذلك (اجاب) قال في فتاوى الانقروى نقلاً عن جواهر الفتاوى ما نصه رجل خلع امرأته على مهرها ونفقة عدتها ثم ظهر أنها حامل ليس لها أن تطالب الزوج بمؤنة الحمل وليس لنا إلا اتباع ما قاله الأئمة واتباع الحق واجب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شرب الخمر حتى غاب عقله ولا يعي ما يقوله وحلف بالطلاق ثلاثاً بان لا أحد يبيت في منزله خلافه وخلاف زوجته وبات بمنزله ناس بكثرة وبعد ذلك أخذوه لكي يرسلوه في منزل آخر وحلف بالطلاق ثلاثاً بان لا يدخل المنزل الذي عينوه له ولا يبيت فيه ومن بعد ما دخل

١٢ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

١٢٦٥

٢٩

المنزل حلف بالطلاق ثلاثاً بان زوجته تحضر عنده ولم تحضر فهل زوجته خالصة أم على ذمته (اجاب) طلاق السكران عندنا واقع عليه زجره فحيث سكر الرجل المذكور من شر به الحنجر وحصل منه ما ذكر بانتم منه زوجته بينونة كبرى ولا تحلل له حتى تنكح زوجاً غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فأبرأته من جميع حقوقها مما يتعلق بذلك النكاح من صداق ومؤنة سكنى ونفقة عدتها وطلقها على ذلك وقبلت في المجلس وذلك بين يدي قاض من قضاة المسلمين فهل اذا انقضت العدة وأرادت أن تتزوج غيره وادعى رجعتها في العدة لا تسمع دعواه ويكون الطلاق بائناً تملك به نفسها

١٢٦٥

٢٩

(اجاب) الطلاق في مقابلة المال بائن وعلى فرض كونه رجعيًا يكون القول للزوجة بيمينها على عدم الرجعة فيها حيث وقع الاختلاف بعد انقضاء العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان دخلت دار فلان تسكوني طالق ثم بعد ذلك دخلت الى الدار المذكورة ثم جاءه رجل وقال له راجع زوجتك فقال له لا أراجعها وليس لها

١٢٦٥

رجب ٢

عندى رجوع حيث انها تخالفني ونوى بذلك زجرها فهل له ان يراجعها بعد ذلك وهي في العدة ولو لم ترض (اجاب) نعم له رجعتها في العدة حيث لم يسبق منه ما به يكمل الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فحلف عليه بالله انه لا يدفع صداق أخته في هذه الدلية فدفعه الزوج له بحضرة جماعة من غير ان يتلفوا بالطلاق ولم ينوه فهل والحال هذه لا يلزمه شيء ولا يقع طلاق عليه واذا منعها أخوها من زوجها متعللاً بان زوجها وقع عليه الطلاق بسبب دفع الصداق لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله بذلك

١٢٦٥

٥

(اجاب) اذا كان الحال ما هو مسطور لا يقع الطلاق على الزوجة بمجرد دفع الصداق وعليها طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٦٥

٥

رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث أنت خالصة فإلزمه (اجاب) يقع واحدة كما أفاده العلامة الطوري في فتاواه حيث سئل عن رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث أنت طالق واحدة ماذا يقع عليه فأجاب بأنه يقع واحدة فقط لانه حلف بطلاق امرأته انه طلقها واحدة قال في البحر وروى عن أبي يوسف في رجل قال لامرأته أنت طالق لو دخلت الدار اطلقتك فهذا رجل حلف بطلاق امرأته اطلقها ان دخلت الدار فاذا دخلت الدار لزمه أن يطلقها ولا يقع الاموت احدهما كقوله ان لم آت البصرة اه من باب التعليق اه

١٢٦٥

٥

ومثله في تنقيح الحامدية والسكل من كتاب الطلاق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجرت أمه مع زوجته فغضبت الام فذهب الابن ليصالحها فقالت له ان زوجتك تضرني فقال ان ضربتك تكون خالصة فاصه لمحت ورجعت ثم بعد مدة تشاجرتا فدعت الام بان الزوجة تضر بها فسأل الزوج زوجته فأنكرت فهل اذا لم يثبت ضررها بما لا يبينه

١٢٦٥

١٩

أشريعة أو الاقرار لا عبرة بدعواها المذكورة فتكون زوجته باقية بصحة (اجاب) اذا لم يتحقق شرط الحنث باقامة البينة على الضرب أو نصدي في الزرع على ذلك فيحكم

على الزوج بطلاق ولا اعتبار بمجرد دعوى الام ما يوجب الحنث والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة ابرأت زوجها مما لها عليه من باقى مقدم الصداق ومؤخره على أن يطلقها فطلقها
 في مقابلة ذلك بحضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكر وأرادت ان تطالبه بما ابرأت منه
 لا تجاب لذلك شرعا (أجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة معها بنت صغيرة تبلغ سنها سبع سنين وطلبت من زوجها بعد المشاجرة معه أن
 يخالها في مقابلة مؤخر الصداق وقدره احد عشر فرشا وفي مقابلة تسعين قرشا نفقة
 عدة وتجهلت بنفقة بنتها مدة ثلاث سنين عن كل يوم عشرين نصف قصّة فأجابها وخالها
 على ذلك بحضرة جمع من المسلمين وقبلت منه الخلع فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة وأرادت
 ان تطالبه بما خالها عليه لا تجاب لذلك اذا تحقق ما ذكر (أجاب) يسقط الخلع كل حق
 ثابت وقته لكل من الزوجين على الآخر مما يعلق بذلك النكاح وتسقط نفقة العدة
 اذا نص عليها ويصح شرط البراءة من نفقة الولدان وقتا وكسنة والا والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة مطلقة رجعيًا وهي حامل ثم توفي زوجها قبل وفاء عدتها عنها
 وعرض زوجة في عصمته فهل لازوجة المعتدة الارث مع الزوجة التي في عصمته (أجاب)
 نعم للمعتدة من الطلاق الرجعي الارث من زوجها اذا مات وهي فيها والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل قال لزوجته ان رددت ضرتك فانت طالق ثلاثا فبحثت على طلاق زوجته الاولى
 فوجدتها لم تطاق فهل يقع الطلاق على الثانية اولا (أجاب) الطلاق المعلق على وجود شيء
 لا يقع قبل حمله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بينت قاصرة ثم انه حصل بينه
 وبينها مشاجرة ثم ان أم البنت قالت لزوجها ابرأتك من الباقي عليك من مهرها فقال
 وكلى زوجك يبرئني من الباقي على من الصداق فوكلت زوجها في البراءة فبرأه من باقى
 الصداق والحال ان هذا الرجل المبرئ راب البنت فطلقها الزوج ثلاثا فهل لا تصح براءة
 الوكيل ويجب على زوجها المطلق لمادفع باقى صداقها ففهر اعليه أم لا (أجاب)
 البراءة على الوجه المذكور غير صحيح ولا يسقط به باقى صداق القاصرة فلها بعد بلوغها
 رشيدة المطالبة به كما أن لوليتها الآن في المال ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 متزوج بامرأتين طلق واحدة منهما طلاق رجعية فقاتله زوجته الاخرى بكرة تردها
 فعاد على الطلاق الثلاث ان رددتها تكون خالصة فهل اذا ردها يقع عليه طلاق
 واحدة بائنة ويسوغ له العقد عليها برضاها وتبقى معه بطلقة حيث لم يصدر منه طلاق
 سوى ما ذكر (أجاب) نعم يقع واحدة بائنة وله العقد عليها برضاها والحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ما كنت طلاقك بمسك فقاتله
 وكيف أقول فقال لها قول طلقت نفسي منك فقالت طلقت نفسي منك ولها بذلك بينه
 وأيضا دفع لها نفقة العدة وكتب بذلك ورقة مشمولة بخطه وختمه فهل والحال هذه يقع
 عليه الطلاق بائنة الا سيما اذا مضى بعد مدة الطلاق أشهر عديدة (أجاب) اذا ادعت

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

شعبان

٢

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٧

سنة

رمضان

المرأة أن فوجها جعل أمرها بيدها في الطلاق لا يسمع منها إلا إذا طلقت بحكم الأمر ثم ادعته فيسمع منها وتقبل بينتها على ما ادعته وحيث ثبت ذلك طلقت رجعيًا من زوجها إذا توفرت شرائط التملك والايقاع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج يتيمة بكرًا قاصرة وبعد الدخول بها طلقها طلقين ثم تشاجر معها فقال له زوج أمها أبرأتك من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها وجميع حقوقها فقال هي طالق فهل لا يصح إبراء زوج أمها له ولا تسقط حقوق الزوجة به وإذا بلغت بالحيض في زمن العدة يكون لها مطالبة فوجها بحقوقها اللازمة لها شرعًا (أجاب) الإبراء على الوجه المذكور غير صحيح وللزوجة بعد بلوغها رشيدة مطالبة زوجها بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها فقال لها إن صحت براءتك فانت طالق فهل لا يقع طلاقه والحال هذه (أجاب) نفقة العدة لا يصح الإبراء عنها قبل الطلاق والطلاق المعلق على شيئين لا يقع قبل تحققهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقع عليه طلاق ثلاث فانفرد بحريم من البيت وهي بحريم ولم يعاشرها حتى مضى لها سبعون يومًا ادعت أنها حاضت فيها أربع حيضات فهل تنقض عدتها بذلك ولها الخل بعبد ولو عبد زوجها إذا كان ابن عشر ففوق أن أسقط عاصبها وهو أبوها الكفاة (أجاب) لا ينكح الزوج مطلقته ثلاثًا حتى يئأها غيره ولو الغير مراها بما يجامع مثله وقد رده شمس الأئمة بعشر سنين بنكاح نافذ ونقض عدته ومن لطيف الحيل أن تزوج بمملوك ثم اهرق بشاهدين فإذا أوجع يملكه لها فيبطل النكاح ثم تبعه لبلد آخر فلا يظهر أمرها فإذا انقضت عددة المرأة المذكورة بثلاث حيض مدة يمكن فيها ذلك وتزوجت بعبد مراهق بلغ سنه عشر سنين فأكثرا ذن سيده ووطئها العبد وملكته انفسخ النكاح وساغ لزوجها الأول أن يتزوج بها بعد انقضاء العدة حيث رضى وليها المذکور بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من ولده طلاق زوجته فأبى وامتنع من طلاقها فقال الرجل طلق الوكيل فقال الولد أشهدوا يا حاضرون أنني أطلق الوكيل ولا أطلق زوجتي ثم قال الوكيل للنزوج أبرأتك فقال الزوج للوكيل أنت طالق مخاطبًا له كما حلت حرمت فهل لا يقع على الزوج الطلاق وتكون زوجته باقية على عصمته ولا يحل لغيره أن يتزوج بها والحال ما ذكر (أجاب) إن كان الأمر كله ومسطور فيه فلا يقع على المرأة طلاق ولا يسوغ لها التزوج بآخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته المدخول بها أنت طالق فهل يكون له مراجعتها ما دامت في العدة حيث كانت الطلقة الأولى ويجب عليها بعد المراجعة طاعة زوجها وأبى عن طاعته لا يجب له عليه نفقة ولا كسوة (أجاب) إذا وقع طلاق الزوج رجعيًا وراجع زوجته بهذه في العدة يجب عليها طاعته فإن خرجت من بيته بغير حق فلا نفقة له ما دامت ناشرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أبيه خلف بالطلاق الثلاث أنه لا يعاشره وله زوجتان وقد صدق في طلق حلقه واحدة

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٥

شوال

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٢٥

مخصوصة منهما وبعد ذلك عيها بمحض رجوع واصطلم مع أبيه بعد التعيين المذکور فهل
لا يلحق الاخرى الطلاق (اجاب) نعم للزوج المذکور حصر الطلاق في احدى زوجتيه
على ما هو الاظهر والاشبه لكن الذي حرره في رد المختار من باب طلاق غير المدخول بها
انه اذا كان العموم في طلاق من له اكثر من زوجة بدليا كما رآه او عليه الطلاق او
الحرام يكون له التعيين في واحدة اتفقا واذا كان استغراقيا كلال الله أو حلال
المسلمين عليه حرام يكون فيه الخلاف والاشبه والاظهر ان له التعيين والظاهر انه
لا خلاف في كل حل على حرام لانه بعد التصريح بأداة العموم لا يمكن حله على فرد خاص
بخلاف العموم المستفاد من الاضافة اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب
زوجته الى السفر فامتنعت فقال على الحرام ان لم تسافر معي تكوني خالصة فلم تجبه
فسافر وحده ثم رجع بعد أيام وطلب ان يراجعها فامتنعت من ذلك والان انقضت
عدتها وتريد التزوج بغيره فهل يقع الطلاق المذکور باثنا ويكون لها التزوج بغيره بعد
انقضاء عدتها (اجاب) اذا كان الطلاق على الوجه المذکور ثابتا بالوجه الشرعي
يكون لها التزوج بآخر حيث انقضت عدتها وتصدق في دعواها انقضاء العدة اذا
كانت المدة تحتل ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ابرأت زوجها من مؤخر
صداقها وطلقها ثلاثا على ذلك ثم أرادت الرجوع فيما ابرأته منه فهل لا تجاب لذلك
وليس لها مطالبة به حيث تحقق ابرؤها منه بحضرة البينة الشرعية (اجاب) نعم لا تجاب
المرأة المذكورة لذلك حيث ثبت ابراء عن مؤخر الصداق بالوجه الشرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل سافر لجهة وترك زوجته في بلده وغاب في تلك الجهة مدة نحو
اربعة سنين فطلق عليه قاضي ناحيتهم وبعد انقضاء عدتها تزوجت غيره في غيبة زوجها
فهل لا يصح طلاق القاضي عليه ولا تزوجها بغير زوجها الغائب واذا رجع الزوج من
غيبته وانبت اها وزوجته وان نكاحه سابق يفرق القاضي بينها وبين الثاني ويلزمها
بطاعة الاول خصوصا وان الثاني معترف بانها زوجة للاول واذا تعال بالطلاق عليه حال
غيبة الزوج لا يعتبر تعاله ولا يقع طلاق القاضي أو طلاقها على نفسها (اجاب) حيث
كان نكاح الاول معروفا سابقا على نكاح الثاني يحكم بنكاحها ولا يقع تطليق القاضي
عليه ولا يسوغ لاحد من قضاة هذا الزمان التطليق على الغائب بعدم الاتفاق ولا
بوجه من الوجوه ولو كان القاضي يرى ذلك مذهبا له انتهى ولي الامر عن ذلك والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة سألت زوجها ان يطلقها على باقي مقدم صداقها ومؤخر صداقها
المقدر بكذا وعلى نفقة عدتها المقدرة بكذا فأجابها بذلك وطلتها على ذلك فهل يبرأ
الزوج من المهر مقدما ومؤخرا ومن نفقة العدة المقدرة حيث طلقها على ذلك كله
وقبلت منه ذلك وليس عليه المأالبة بشئ من ذلك (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته
على صداقها وعلى نفقة عدتها يسقط المهر ونفقة العدة حيث ذكرت على ما نقله في صرة

ذى القعدة سنة

- الفتاوى عن البحر فليس للمرأة المذكورة المطالبة بشئ من ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة مصلحة لديها وأما أبرأت زوجها من باقى صداقها وقدره معلوم بينهما وقال لها أنت طالق على ذلك وكتبت وثيقة بينهما بحضرة بينة من المسلمين يشهدون بذلك فهل يقع الطلاق بآثنا وإذا أراد الزوج رجعتها لا تحل له الأجر وعقد جديدين برضاها (اجاب) الطلاق على مال بائن لا يصح الرجعة في عدته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً ثم بعد انقضاء عدتها من مطلقها تزوجت رجلاً بالغا عاقلاً مكالفاً ودخل بها وأصابها فهل إذا طلقها الثانية وانقضت عدتها أيضاً منه بالحيض في ستين يوماً أو أكثر يحل له طلقها الأول والتزوج بها والعقد عليها (اجاب) إذا تزوجت مطلقة الثلاث زوجها آخر بنكاح صحيح بعدم مضى عدّة الأول شرعاً ودخل بها الثانية ثم طلقها وانقضت عدتها منه أيضاً والمدة تحتل ذلك حلّ للأول ان يتزوجها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عرض عليه عوارض ومصائب ودهش عقله ولم يدرك ما وقع منه فهل إذا أوقع طلاقاً في هذه الحال لا يقع الطلاق عليه (اجاب) إذا زال عقل الرجل بما ذكر وطلق في تلك الحال لا يكون طلاقه واقعاً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت أباها في طلاقها من زوجها وان يرضه من مؤخر صداقها ونفقة عدتها ففعل الموكل ما أمر به من الطلاق وغيره بحضرة بينة فهل إذا كان الأمر كما ذكر ليس لها ولا لابيها الرجوع على الزوج بشئ ولو حكم بالرجوع حاكم (اجاب) إذا ثبتت توكيل الزوجة لابيها بالبراءة عن مؤخر الصداق والبراءة الوكيل الزوج عنه لا يكون لها ولا لوكيلها الرجوع في ذلك وكذا نفقة العدة لو جعلت عوضاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته على براءة ذمته من مؤخر صداقها المعين ومتعتها ونفقة عدتها منه الى انقضائها شرعاً فهل الخلع صحيح ولا يلزمه لها نفقة إذا ظهر بها حل حتى تضع (اجاب) لا مطالبة للمرأة بما وقع الخلع عليه من مؤخر الصداق ونفقة العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بنيت قاصرة فأبرأها من صداقها فقال الزوج ان صحت براءة تلك فهي طالق ثم عقد عليها ثانياً بعد اشهر بمهر جديد لا اعتقاده ان الطلاق وقع ثم بعد ذلك طلقها فهل لا يصح براءة وليها ومؤخر صداقها باقى في ذمة الزوج ولا يصح العقد الثاني لكون الطلاق الاول لم يقع ولا يلزمه المهر الذي عقد عليها به ثانياً وهل إذا خرجت من بيته ومضت مدة لا يلزمه نفقة المدة المذكورة حيث خرجت بغير اذنه ولم يفرضها القاضي أيضاً (اجاب) لا يصح ابراء الاب من صداق بنته الصغيرة ولا يقع المعلق على صحته فلها الرجوع به على زوجها بعد بلوغها رشيدة ولا تلزم نفقة مدة مضت الا بالقضاء او الرضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فذهبت الى بيت اهلها وأخذت معها دقيقا فأراد أن يصلحها فقالت لا أخرج من بيت ابى حتى أخبرني بالحق فحلف بالطلاق ثلاثاً لا تخبرني الا في بيتي فتبين انها خبرت منه البعض قبل حلفه ولم يعلم به

١٣ ١٢٦٥

٢٢ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

٢٧ ١٢٦٥

ذى الحجة ١ ١٢٦٥

٣ ١٢٦٥

فهل لا يقع عليه الطلاق (اجاب) امكان البر شرط انعقاد اليمين فلا حنث بخبز البعض قبل اليمين في غير بيت الخائف لعدم امكان خبز هذا البعض في بيته وقت الخلف ولو قيل بان عقاده على ما بقي منه لم يحنث ايضا لعدم وجود الشرط فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة و أقام معها في بيت ابيا مدة ثم أراد ان يخرجها من بيت ابيا فامتنعت فترافع الزوج مع ابيا الذي قاضى ناحيتها ثم فعند ذلك شرط أبو الزوجة على الزوج شرط المجلس القاضي انه ان أخرجهما من بيت ابيا بغير رضاها يكون امرها بيدها وقبل الزوج هذا الشرط بقوله ان أخرجتها بغير رضاها يكون أمرها بيدها فهل اذا أخرجها الزوج بغير رضاها لهما ان تطلق نفسها فوراً لاخراج حسب الشرط المذكور ولا رجعة له عليها (اجاب) كما يصح الامر باليد منجزا يصح معلقا فاذا علق الزوج امر زوجته بيدها على اخرجها من بيت ابيا بدون رضاها وأخرجها كذلك وطلقت نفسها فوراً لاخراج المذكور بانته منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته من قبل اكله مع اخيه فحلف بالطلاق انه لا ياكل مع اخيه المذكور ثم بعد مدة أكل معه وحنث في الطلاق المذكور ومكثت مدة وهي بدارة وحدها بالرجعة ومن غير ان تأكل معه ولا تشرب ولم يحتل بها ولا عاشرها معاشرة الأزواج ثم بعد مدة من الحنث نحو خمسة وثمانين يوما تشاجر معها من قبل اخيه ايضا فأوقع عليها الطلاق الثلاث بسبب ذلك بعد خروجهما من العدة فما الحكم (اجاب) في شرح الدرر طلقها ثلاثا يقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلو مضى ما معلوما عند الناس لم تقع الثلاث والاعتق اه وفي حاشية رد المحتار قوله فلو مضى ما معلوما اي بأن كان أقر وقت الطلاق به واشهره بينهم ومضت مدة يمكن فيها انقضاء العدة تنقضي وان كان مقيما معها لان اقامته معها بعد اشتهار الطلاق لا تمنع مضيا في الصحيح اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية ودفع لها مؤخر الصداق ونفقة العدة ثم بعد ذلك ماتت وهي في العدة فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يكون لها اخذ ما يخصها من تركته بالميراث الشرعي ولا يكون الطلاق المذكور مانعا لها من اخذ حقها (اجاب) اذا كان الطلاق رجعيا ومات الزوج وهي في عدته ورثت منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة من مدة ثلاث سنين وهو معاشرها او معها منه ابن صغير وتريد الا ن الطلاق منه جبرا عليه متعلقة بانه طلب منها ما لا يجوز فعله شرعا فهل لا تجب لذلك ولا يجبر على طلقها بدعواها المذكورة ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان ذهبت الى بيت ابائك تكوفي من المحرمات على فخاقت قوله وذهبت الى بيت ابيا وصارت مقيمة به فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له الا بعد نكاح زوج غيره أو طلقة بائنة وتحل له بعقد جديد بشرطه أولا يقع بشي أصلا وتكون باقية على نكاحه الاول (اجاب) يقع على الرجل المذكور طلقة واحدة

لم ينو لغاية العرف والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها غضباً به
ومكثت في بيت خالها فذهب لها زوجها ليصلحها فنه عنها خالها من أخذها فقال الزوج عليه
الطلاق لا يخرج إلا بها فقال الخال والله العظيم ما أنت خارج بها فتواري الزوج في
جانب من البيت ثم ذهب الخالها وهو في البيت ولم يخرج منه وقال له اني راجعتها فقال له
خذها واخرج ففعل فهل لا يقع عليه بذلك الطلاق حيث خرج بها ويرفي حمله بذلك
(اجاب) حيث لم يوجد المعلق عليه لا يحكم بوقوع الطلاق ولا يقبل قوله في التضامن
أفركاذبا ويدين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة خالها زوجها في نظير مؤخر صداقها
ونفقة العدة وأبرأه مما كان لها عنده ومضى جملة ذلك مقدم صداقها كان عليه فهل اذا
أرادت أن ترجع عليه بنفقة العدة وبعض أمتعة تركتها باختيارها لا تجاب لذلك
(اجاب) لا رجوع للمرأة على زوجها بمؤخر الصداق ولا بنفقة العدة حيث وقع الخلع
عليهما كما هو مسطور وما تركته له من الأمتعة ان كان على سبيل التمليك قبل الخلع ليس
لها الرجوع فيها لوجود مانع الرجوع وهو الزوجية والا فلا أخذها والرجوع فيها حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تراضى مع زوجته ان يدفع لها كل يوم اربعين
قصة نظير النفقة فطالبت بما ترضى عنده من ذلك فوعدها بدفع ذلك وكسوتها وقال
بحضرة جماعة من المسلمين ان فات باقي الشهر ولم يكسها ولم يدفع لها المتجمد عليه تكون
زوجته خالصة منه ثلاث فهل اذا مضى الشهر ولم يدفع لها المتجمد والكسوة يقع عليه
الملاق الثلاث ولا تحل له الا بعد زوج ولا عبرة بقوله انه لا يقع عليه الطلاق لا عساره
وعدم قدرته على دفع الكسوة والمتجمد بعد ذلك (اجاب) اذا وجد الشرط المعلق عليه
الملاق الثلاث وقع ويحكم عليه به والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
وانقضت عدتها منه وبعد انقضاء عدتها بنحو خمسة عشر شهرا أراد أن يردّها الى منزلها
وادعى انه طلق مكرها فهل يكون الملاق واقعاً عليه وبعد انقضاء عدتها يكون لها ان
تزوج من شاءت (اجاب) نعم يقع الطلاق عليها طائعا كان المطلق أو مكرها ولم يبعد
انقضاء عدتها ان تزوج غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث
على شيء ووجد المعلق عليه هل اذا كان له زوجات يكون له حصر الطلاق وتعيينه في
واحدة ممنهن (اجاب) نعم يكون للزوج المذكر تعيين الطلاق وحصره في احدي
زوجاته حيث لا مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجة ابنة
ابها لا تشغل شيئا لئلا يما دام في محله ثم خرجت من محله ومكثت مدة في محل آخر
ثم بعد ذلك رجعت الى محله واشتغلت لنفسها فهل تنقطع الديومة ولا يقع الطلاق
(اجاب) كلمة مزال وما دام وما كان غاية تنتهي اليه من محله ولا يقع الطلاق
مداً بخاري فخرج منها ثم رجع فعلم لا يحنث لانتفاء اليمين والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له دين معلوم من الدراهم على زوج بنته البائعة ووكّته بنته في البراءة من حقها

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١٤

صفر

١٢٦٦

١٩

ربيع الأول

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

١٥

الذى لها على زوجها المطلقة فقال أبو الزوجة سألتك ان تطلق بنتى فى نظير براءة ذمتك من الدين الذى لى عليك ومن حقها قبل الزوج وأجابه لذلك وطلقها على ذلك فهل اذا تحقق ذلك بالبينة الشرعية وأراد أبو الزوجة الرجوع على الزوج لا يجاب لذلك ويقع الطلاق باثنا (أجاب) اذا أبرأ الأب زوج ابنته من ماله بدمته من الدين لا يكون له المطالبة به حيث ثبت البراءة عنه بالوجه الشرعى والطلاق فى نظير البراءة من الدين طلاق بائن والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل قال لزوجته ان دخلت منزل اخيك فانت خالصة قد دخلت فهل لا تحل له الا بعقد جديد واذا ادعى رجل على آخر بشئ واحضر شاهديه ولم يحضر من يزكيهما الا يجوز للقاضى الحكم بدون التزكية واذا حكم بدونها لا ينفذ حكمه ويكون باطلا والحكم جاهلا (أجاب) يقع بلفظ خالصة الطلاق البائن وقد افتى شيخ مشايخ الاسلام مفتى السلطنة العلية على الدوام يحى افندى حفظه الملك السلام بان الحكم بالشهادة قبل تزكيتها غير نافذ لان الحكم ليس لهم ان يحكموا مثل هذه الاحكام كما نقل عنه فى الفتاوى الرحيمية والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل قال لزوجته ان خرجت احدا كما من غير اذن والدتى أو طلبت منى الاذن قبل استئذانها تكون على ذمة نفسها قاصدا بذلك الطلاق ثم خرجت احداهما مع والدته بالاذن منها وكانت الثانية قد طلبت الاذن من الام بخروجها فلم تأذن لها وأمهلتها الى رجوعها مع ضررتها فحضر الزوج فاستأذنته الزوجة الباقية فى الخروج فلم يأذن لها فبقيت فى البيت الى الآن فهل لا يقع طلاق على الزوجة التى لم تخرج أصلا حيث استأذنت من امه فى خروجها قبل الاستئذان منه (أجاب) اذا علق الطلاق على شئ ولم يوجد المعلق عليه لا يقع الطلاق والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل دخلت عليه زوجته وهو جالس يتعوط فى وسط الدار فكلمت معه بهذا الخصوص فشتمها وانتقل لى جمع من الرجال وقص عليهم الزوج ما قالته له زوجته ومن الجملة ادعى عليها انها قالت له شل الغائط فى طربوشك فانكرت الزوجة ذلك فحلف بالحلف بالطلاق الثلاث انها قالت له ذلك وطلبته لى نائب الشرع بهذا الخصوص فهل والحال هذه يكون القول قول الزوج ويصدق بيمينه أم يكون القول قولها (أجاب) لا يقع الطلاق المذكور حيث لم يبين خلاف ما قاله الزوج والقول له فى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وزع عليه الحماكم طينا ليرعه فعند طلبه لذلك حلف بالطلاق انه لا يرعه ولا يحرقه وان زرعه لا يقع فى البلد وذهب الى زوجته وأخبرها بذلك فاختدت امتعة له وخرجت من داره فذهب الحالف الى رجل فاستشفع له عند الحماكم فى رفقته عنه فنفقه عنه وسلمه لغيره فهل اذا لم يرعه الحماكم المذكور ولم يحرقه ولم يضع يده عليه لاحت عليه وتكون زوجته على عصته وعليها طاعته اذا تحقق ما ذكره بالبينة الشرعية (أجاب) اذا لم يوجد معلق عليه الطلاق المذكور فلا حنث والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

١٩

١٢٦٦

١٩

ربيع الثانى

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

١٥

البالغة طلقة رجعية ادعى عليه أبو الزوجة وأنها طلقها ثلاثاً فانكر الزوج دعواهما فهل اذا لم يثبت ببينة شرعية انه طلقها ثلاثاً يصدق الزوج بيمينه ويكون له مراجعة زوجته ولا عبرة بدعوى ابى الزوجة واهما (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية مادامت في العدة حيث لم يثبت ان الطلاق بائن او ثلاث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق الا تأتيني بالدرهم من المندرق فلم تأت بها خلف مرة ثانية كذلك ولم تأت بها فقام الزوج واخذ الدرهم المحلوف عليها بنفسه فهل اذا لم يكن صدر منه طلاق غير هذين قبل ذلك يكون له مراجعتها مادامت في العدة بدون عقد واذا كانت

١٢٦٦

١٨

العدة منقضية يكون له مراجعتها بالعقد اذ هي رضية (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية ولو بطلقتين مادامت في العدة وتجديد نكاحها بعدها بشروطه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية من مدة خمسة ايام واراد رجوعها وهي في العدة فهل يكون له رجوعها (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية مادامت في عدته بدون رضاها وتجبر على طاعته حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بهاء اسمى عند العامة بالمبارك واراد اخوها أن يخرجها من منزل زوجها وتقيم بمنزله لتداوى فلم يرز زوجها وكرانه يهيئ لها منزلاً ويحضرها من يخدمها ويؤديها ويطال النزاع والتشاجر بسبب ذلك ثم ان الزوجة المذكورة طلبت من زوجها ان يطلقها وتعوض له في نظير الطلاق شيئاً معلوماً فاجابها لطلبها وطلقها طلقة واحدة وسلمته ما عوصته له فهل اذا ادعت بعد ذلك انها كانت وقت التعويض ذاهلة العقل بسبب الداء المذكور لا يقبل قولها ولا تسترد ما أخذها الزوج منها (اجاب) الذهول

١٢٦٦

٢٧

ذهاب العقل وهو من أقسام الجنون فاذا أسندت المرأة المذكورة ما ذكر الى حال الجنون فان كان معهوداً قبل منها والا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نشأ مع زوجته فطلقها طلقة واحدة ثم راجعها ثم تشاجر معها ثانياً فقالت ان لم تطلقني والا فميت نفسي فقال لها أنت طالق فمخضرجاعة من المسلمين فهل له أن يراجعها قهراً عنها (اجاب) للزوج مراجعة زوجته المذكورة بدون رضاها مادامت في العدة حيث لم يثبت عليه اي قاع طلاق آخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية وراجعها وعليه دين لها فقال لرجل كاتب كتب سنداً بينها الذي على فمكتب الكاتب ما ورقة بالطلاق مع عدم علم الزوج بتلك الكتابة فأتا الكاتب ابى لم أفهم ما قال الزوج لي فهل لا يقع بتلك الكتابة شيء واذا قلت بعد عدم الودع فاذا طلقها ثانياً رجعية يكون له الرجعة (اجاب) اذا ثبت امر الزوج بكتابة وثيقة الودع وقع والا لا وقوع ويكون له المراجعة مادامت الزوجة في العدة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ضقة بائنة على البراءة من حقوق النكاح مرتين فهل اذا ردها من الطلاق الاول والثاني تجدد العقد عليها يسوع له ثلاث ويملك طلقة بعد ذلك

١٢٦٦

٢٩

١٢٦٦

٢٩

حيث لم يتقدم منه ما يكمل عدد الطلاق وكان حراً (اجاب) للزوج المذکور تجديد النكاح بشروطه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على زوج اخته انه طلقها ثلاث طلقات متفرقات واحدة في ثالث عشر رجب وثنتين قبلها فاعترف الزوج بطلقة رجب وطلقة قبلها وانكر الثالثة فاقام أخو الزوجة بينة وأخبرت بأنه حصل تشاجر بين الزوج وأبي زوجته حين اراد صلحهما من بيت ابيا فقال الاب للزوج انت طلقته ثلاثاً مطلقين ظاهرين وطلقة في الدار بينك وبينها فلا وجه للصلح فقال له الزوج ا كنت حاضر عندنا حين طلقت طلبة الدار حتى ثبتت على الثلاث بها ولم ينزعه الا في هذه الطلقة فقال بعض الحاضرين اصحح ما يقول هذا فقال صحیح وكان ذلك قبل شهر رجب المذکور فهل يؤخذ باقراره بحجة كلام هذا القائل ويكون ذلك اقراراً بالطلقة الثالثة التي بينه وبينها وباعترافه بطلقة رجب ويحكم عليه بالثلاث (اجاب) اذا ثبت اقرار الزوج بالطلقة الثالثة المتنازع فيها حكم عليه بها ولا تحل له زوجته والحال هذه الا اذا نكحت زوجاً آخر بشرطه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عنده زوجة مريضة بالمبارك فاراد أخوها أخذها عنده وقال الزوج لابل آتى لها بمن يداويها ومن يقوم بخدمة فابت وطلبت من الزوج أن يطلقها في نظير براءتها ما عليه من الصداق فأبرأتها من الصداق وسلمت ما عندها له من المتاع فطلقها طلقة واحدة على صحة البراءة والحال انها سلمت العقل وعاينتها البينة ولم يعهد فيها خلل في عقلها قط والبراءة منها والطلاق من الزوج بحضرة أخيها ثم بعد شهر ادعى أخ لها لم يكن حاضراً وقت البراءة والطلاق وهو أصغر سنًا من الآخر الحاضر عدم صحة براءتها زاعماً جنونها وان ذلك غير ثابت يريد بطلان البراءة وصحة الطلاق فهل لا تعتبر دعواه (اجاب) دعوى الاخ المذکور عدم صحة براءة اخته من صداقها غير مسموعة من غير توكيل عنها حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقر بأنه طلق زوجته طلاقاً كراهه على براءة ذمته من صداقها ثم بعد ذلك أنكر الطلاق فهل اذا شهدو جلان على اقراره يؤخذ به ويحكم عليه بوقوع الطلاق (اجاب) اذا ثبت اقرار الرجل المذکور طائعا بانه طلق مكرها حكم عليه به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلبته الى قاضي الناحية وطلبت منه الطلاق فامتنع فقالت له لست أعيش معك فساءلها القاضي المذکور عما كان لها من الصداق فقالت سبعون ريالاً فصدها زوجها المذکور في ذلك فقال لها القاضي قولي لزوجك طلقني على تسعين ريالاً في ذمتي فقالت له ماذا فقال لها طلقك على ذلك وذلك كله بعد ذكر القاضي المذکور ان سبعين ريالاً نظير الصداق والعشرين نظير نفقة العدة والتمتع فهل والحال ماذا يكون الطلاق صحيحاً والمسمى لازماً فاذا طالبت بالصداق يكون له الطلب بالقدر المطلقة عليه واذا تعلت بأنها لا تعرف معتاده ولا يلزمها بذلك شيء لا تجاب لذلك لانه طلاق على مال في ذمتها (اجاب) اذا طلق

سنة جادى الاولى

الزوج زوجته على مال معلوم وقع بذلك الطلاق البائن ولزمها المال حيث قبلت ولا مانع
 وفي الدر شرط قبول المرأة الخلع عليها بعنايه لانه معاوضة واستظهر العلامة ابن عابدين انه
 شرط للزوم البذل وان وقع الطلاق لان جهلها بعنايه عذر في عدم سقوط حقها ولا يلزم
 منه عدم طلاقها اذا قبل فتأمل اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
 ثلاثا في نظير حقوق النكاح ونفقة العدة وبعد ان حاضت ثلاث حيض بعد الطلاق في
 مدة ستين يوما أرادت أن تتزوج غير مطلقها فادعى المطلق انه وقت الطلاق قصد في قلبه
 طلاقه واحدة ويريد أن يردّها لعصمته جبر عليها فهل اذا ثبت الطلاق الثلاث على الوجه
 المذكور لا تحل له إلا بعد زوج آخر ولا عبرة بدعواه المذكورة ولها أن تتزوج من
 شاءت بحضرة مطلقها المذكور (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته ثلاثا لا تحل له حتى
 تنكح زوجا آخر بشرطه وحيث ثبت الطلاق الثلاث على الزوج المذكور لا يكون له
 مراجعة زوجته ولا عبرة بما تعلل به على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل تشاجر مع زوجته وهى في بيته فقال على الطلاق لا تخرجى الا باذنى ثم بعد ذلك أذن
 لها بحضرة بينة شرعية فخرجت باذنه فهل اذا قال لها بعد الخروج بالاذن خرجت لاجل
 وقوع البين قاصدا تخويفها لا يضر قوله المذكور ولا حث عليه به (اجاب) حيث
 خرجت بالاذن بعد العلم به فلا حث ولا يقع طلاق بمقالة الزوج على الوجه المذكور والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا في صحته وأعطاه نفقة جميع عدتها
 وسافر ثم مات قبل انقضاء عدتها باثني عشر يوما فهل ترثه (اجاب) لا ميراث للمعدة
 المذكورة حيث طلقها زوجها ثلاثا في صحته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته ثلاثا بعد نكاحها من العدة زوجها وليها العاصب من عبد مملوك للطلق
 المذكور برضا كل من الزوجة ووليها العاصب ثم بعد ان دخل بها وأصابها ملامكة لها
 وقبلت التملك وقبضته بطريق المبة فهل ينسخ النكاح ويكون لمطلقها الاول العقد
 عليها بعد انقضاء عدتها من الثاني (اجاب) نعم ينسخ النكاح بذلك واطلاقها ثلاثا ان
 يعقد عليها بعد انقضاء عدة العبد حيث وطئها العبد بنكاح صحيح وكان بالغاً أو مراهما
 بلغ سنه عشر سنين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن
 نفقة عدتها والمتعة فقال لها ان صحت براءتك فانت طالق ثم بعد ذلك افتاء الفقهاء
 بناحية الصعيد بعدم وقوع الطلاق على يد قاضى الناحية المذكورة وحكم بعدم وقوع
 الطلاق بحضرة الزوجين وصدقت زوجته بذلك وصار معاشرها نحو ستة أشهر وهو
 يتمتع بها قال ان أرادت زوجته منع نفسها عنه زاعمة ان العلق المعلق على صحة البراءة
 المذكورة واقع عليها فهل يكون افتاء الفقهاء وحكم القاضى بعدم الرنوع صحيحا
 والحال هذه وليس لها أن تمنع نفسها برغمها المذكور (اجاب) نفقة العدة غير واجبة
 قبل الطلاق فلم يصح الابراء عنها قبله والطلاق المعلق على شيءين لا يقع بدون تحققهما

١٧ ١٢٦٦

٢٣ ١٢٦٦

٢٣ ١٢٦٦

رجب ٦ ١٢٦٦

١٥ ١٢٦٦

سنة رجب

١٢٦٦ ١٨

١٢٦٦ ١٨

١٢٦٦ ٢ شعبان

١٢٦٦ ٤

١٢٦٦ ١٧

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجرت معه زوجته وقالت له أبرأتك من الحق والمستحق وتحملت بيتي فقال لها ان صحت براءتك فانت طالق فهل اذا كانت جاهلة بالقدر المبرأ منه وسفوية بان لم تصل لا يقع الطلاق واذا قلتم بوقوعه هل يصير الزوج بريئا مما أبرأته منه (أجاب) السفه عندنا هو خفة تعثر الانسان فتحملة على العمل بخلاف موجب الشرع أو العقل مع قيام العقل وفدغاب في عرف الفقهاء على تبذير المال واسرافه على خلاف مقتضى الشرع أو العقل كما في الدرر والغرور والبراءة عن الجهول صحة وعدم صلاة المرأة لا يوجب خلافا في تصرفاتها المالية حيث كانت مصلحة لما لها فاذا أبرأت الزوجة زوجها مما لها عليه وقت البراءة وعلق الطلاق على صحة تلك البراءة كان الطلاق واقعا لصحة البراءة عما بذمة الزوج لها وقتئذ فليس لها الرجوع بما وقع البراءة عنه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته طلاقا واحدة رجعية فطأها الوكيل ثلاثا وكتب لها ورقة بذلك فهل يقع على الزوج الموكل طلاق واحدة رجعية فقط أو يقع عليه الطلاق الثلاث (أجاب) ان كان الواقع ما ذكر لا يقع الثلاث وفي وقوع الواحدة خلاف فقال الامام به - دمه وقالا تقع كما في الدرر من المشيئة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة صغيرة ولها أم فصل تشاجر بينهما فطلبت أم الزوجة المذكورة من الزوج أن يخالع زوجته على صداقها المقدم والمؤخر وعلى نفقة العدة بعد تقديرها بمبلغ معلوم على أن يرجع الزوج على الأم المذكورة اذا بلغت البنت وطلبت ما ذكر منه فخالعها على ذلك فهل اذا أرادت الأم المذكورة أن تطالب الزوج بما وقع عليه الخلع من الصداق والنفقة المذكورتين لا تجب لذلك واذا بلغت البنت وطلبت من زوجها صداقها يكون للزوج الرجوع على أمها بذلك حيث التزمت به الأم (أجاب) اذا وقع الخلع بين الزوج وأم الصغيرة فان اضافت الأم البذل الى مال نفسها أو ضمنته يتم الخلع كما لو كان الخلع مع أجنبي وان لم تصف ولم تضمن هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الأب لاروايه فيه والصحيح انه لا يقع كذا في الواقعات ومثله في رد المختار عن البحر ولا ولاية للأم في قبض مهر الصغيرة بدون وصاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث ان حبة بيته في بيته الا صلى ثم جاءت بيته شهدت بأنها في بيت جاره فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) اذا تبين وظاهر خلاف ما حلف عليه وقع الطلاق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث لا أطوك الا بعد مضي سنتين وقبل مضي المدة المضروبة خالعا وعقد عليها في الحال من غيراذن وليها وضعت مدة العدة وفعل المحلوف عليه فيها فهل لها ان تتزوج غيره بعد وفاء عدها أولا (أجاب) اذا طوء الزوج زوجته قبل مضي المدة المذكورة وقع الطلاق الثلاث ولو كان الطوء بعد الخلع وتجديد النكاح فلا تحل له حينئذ الا بعد زوج آخر بشروطه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته رجعا ومات قبل انقضاء عدتها منه فهل اذا أرادت

شعبان سنة

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

١٧

رمضان

الزوجة أخذت استحقاق ميراثها من تركته تجاب لذلك وليس لاحد معارضةها ومنعها
 من استحقاقها (أجاب) اذا طلق الرجل زوجته طلاقا رجعيا ومات قبل انقضاء عدتها
 كان لها الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية وله منها ولد
 رضيع فاراد أن يراجعها قبل انقضاء عدتها فامتنعت فهل اذا لم تنقض عدتها يكون له
 مراجعتها جبرا عليها ولا تتوقف الرجعة على اذنها ولا رضاها (أجاب) للزوج مراجعة
 مطلقة رجعيا مادامت في العدة ولا يشترط في الرجعة رضا الزوجة والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل زوج بنته الفاصرة لرجل على صداق معلوم ودخل بها الزوج ثم بعد ذلك
 تشاجر معها الزوج فذهبت الى بيت أبيها ثم ذهب الزوج ومعه جماعة الى بيت أبيها
 لعودها الى داره فطلب أبوها طلاقها من الزوج فامتنع فقال له أبوها أنت ممتنع خوفا
 من دفع الصداق على الطلاق ان طلقت ابنتي لا آخذ لها صداقا فطلقتها الزوج فهل يكون
 الصداق باقيا بذمة الزوج ولها المطالبة به بعد بلوغها ولا عبرة بقول أبيها أو يعدني
 الابن له مسقطا واذا انتم ببقائه بذمة الزوج فهل يحنث الابن بأخذها الصداق بنفسها
 أو بوكيلها أم لا (أجاب) للمرأة المذكورة المطالبة بالصداق بعد بلوغها وان لم يأخذ
 الابن الصداق لا يحنث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة قائم بحقوقها
 الشرعية ولم يحصل لها منه ضرر فنعها أخ لها عن بيت زوجها المذكور من غير مقتض
 لذلك فذهب زوجها الى أخيها والزوج في بيت أخيها ليرسلها معه فابت الزوج وأما
 عن الذهاب مع الزوج وشتموا الزوج من غير مقتض فقال زوجها ان لم ترحم معي في
 هذه الليلة فهي طالق لاجل أن يرسلوها معه فابوا فتركها الزوج ثم أرسل اليهم ثانيا
 في الليلة المذكورة رجلا ليرسلوها معه فأبوا أو وقعوا عليه اليين وقالت الزوجة مع
 أمها وأخيها اسقطنها عنه ولم يلزمه منه شيء أصلا وموجود بذلك بينة والحال ان
 الزوجة بالغة رشيدة فصبروا على الزوج حتى تزوج غيرها فعلموه بالصداق ثانيا فهل
 يلزمه ذلك (أجاب) اذا برأت المرأة زوجها من المهر واسقطت حقها منه لا يكون لها
 الرجوع عن ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال له ابوه ان لم تطلق امرأتك
 ضربتك ستين نبوتا وتركه فلم يطلقها في ذلك الوقت ثم خرج ابوه لزراعتة في بلد آخر
 ورجع فلم يجد طلاقها ولم يخاطبه في ذلك حتى مضى نحو عشرين يوما فاحضر الابن
 نائب قاضي بلدهم وطلقها ثلاثا ولم يكن ذلك بحضرة أبيه فهل يقع الطلاق على الابن
 المذكور ويلزمه دفع حقوقها الشرعية ولا ينفعه تعلمه بأن الطلاق المذكور حصل
 مستندا للاكراه السابق (أجاب) نعم يقع الطلاق الثلاث على الرجل المذكور فلا تحل له
 زوجته والحال هذه حتى تسلم زوجها غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف
 بالطلاق الثلاث انه لا يسكن الدار وخرج منها ثم أراد الرجوع اليها والسكنى فيها فخالع
 زوجته لاجل ان يتخلص من الطلاق الثلاث ثم بعد الخلع حصل له مانع من فعل الخلع

١٢٦٦

٢٨

عليه فتركه واعرض عنه ثم عقد على زوجته وهي في العدة فهل يكون ذلك العقد صحيحا لا يتوقف على انقضاء عدة لكونه معرضا عن فعل المحلوف عليه اولا (أجاب) نعم للزوج تحديد العقد على مطلقته باثنا في العدة وبعدها حيث لم يسبق منه ما يتم به عدد الثلاث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع مشد البلد بسبب انه يأخذه لتنفيذ

كأن الاوسية بالناحية فحلف بالحرام انه ان اخذه وانهض في الكتان في هذا البلد هو قاعد في البلد فاخذه ونقض في الكتان المحلوف عليه وقعد في البلد بعد نحو عشرين يوما ثم طلع منها بعد مكثه فيها المدة المذكورة بسبب غير ذلك ومكث في البلد بعد ذلك ثم بعده رفع الامر لنائب الشرع بالناحية وأخبره بلف اليمين انذ كورة وقعد بعده المدة المذكورة واطلق ولم يقصد شيئا حال حلفه وبه ايضا بانه وقع عليه من الزوجة المحلوف منها قبل ذلك طلقتان فعرفه نائب الشرع وقع عليه ثلاث طلاقات وفرق بينه وبين زوجته بحضور جمع من المسلمين ثم بعد ذلك تفرق بعد عدة ادعى الحلف ان تصد به عدم القعود في البلد الطلوع منها ولو بعد مدة الزجر منه الاخبار بهذا القصد من يوم حلفه لغاية مجلس التفريق فهل الاخبار بهذا بعد التفريق ينفعه ولا يقع الطلاق او لا ينفعه ويقع عليه (أجاب) لا يملك الزوج الطلاق بعد الحكم بوجوه شرعا ولا تحل الزوجة المذكورة لزوجهما والحال هذه تنكح زوجها غيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهي حامل منه ف

١٢٦٦

٢٩

عن وعن ابيه وترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد ذلك وضعت حملها بنتا فاذا انحصر ورث (أجاب) للبنت النصف فرضا والباقي للاب فرضا وتعصيا ولا شيء للزوجة وموت في عدتها حيث كان الفلاق حال صحتها مطلقا او في مرض موتها والماله في المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع ربيه وقال له انت وفريءك

١٢٦٦

١٧

بها ثم فقل له زوج ثم على الطلاق لا بد من تقويم بها ثم وبها ثمك اي البها شتركة بينهم واذا طلع على اي تدفعه لك واذا طلع عليك شي أصبر عليك به فهل اذا الخ الربيب سن انتوي ومحبته في ذات لا يقع عليه الطلاق حال بل عند الياس حيث في حلفه يذيعين وقت (أجاب) حيث اطلق الحالف ومينوا الفورية ولم تقم قرعها لا يحث بعد من الفعل نور اي من على ان اليمين على فعل الغير الذي لا يملك الحالف يبرأ

١٢٦٦

١٧

بأنعوز بالله تعالى (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث على زوجته انها لا تدخل

الحل الثلاثي فهل ينعى الحلف ويكون محلفا له من وقوع الطلاق الثلاث قبل الدخول ويقع به ضرة واحدة تنفوي يكون له انعقد عليها بهر جديد برضاها بعد وفاء العدة بوضع الحمل وينعى المحلوف عما (أجاب) اذا طلق الرجل المذكور زوجته طلقه واحدة وانقضت عدتها منتهات المحلوف عليه بعد انقضائها لا يقع الطلاق الثلاث وانتهت منتهات ردا العدة عليها بشر وطهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكيل

١٢٦٦

٦

- عن شيخ الحنفية تشاير مع الانفار فقال على الطلاق الثلاث لا أخدم أحدا الا بعد أن أكون
وكيلا مفوضا ثم إنه وكله وكالة مفوضة وماريخدم بعد ذلك فهل اذا خدم بعد أن صار
وكيلا مفوضا لا يحنث وتكون زوجته باقية على عصمته (أجاب) لا يقع الطلاق
الذي كور أن كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاير مع زوجته
فقال لها على الطلاق ان خرجت الى بيت أبيك خرجت وراءك وان طلبت الطلاق هنالك
طلعتك فخرجت ولم يخرج وراءه او سافر من يومه ثم عاد بعد ستة ايام ووجدها في بيته
فعاشرها واستمتع بها بالوطء وغيره مقدار ستة ايام وسافر بعد ذلك وغاب مقدار ثلاثة
اشهر ثم رجع اليها فقال له اهلها قد انتضت عدتها بالثلاثة اشهر لانك لم تراجعها باللفظ
المدروف والحال انه لم يقع منه طلاق قبل هذا فهل يكون الاستمتاع والوطء رجعة وتكون
باقية على عصمته (أجاب) اذا تحقق من الزوج طلاق رجعي فله مراجعة زوجته في العدة
بالقول أو بما يوجب حرمة المصاهرة كالوطء حيث لم يسبق منه ما يكمل الثلاث والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل حلف على اهل زوجته بالطلاق انهم لا يدخلون عليه مادام ساكنا
بهذا المحل فهل اذا عزل عنه وسكن في جهة أخرى بعيدة عنه وسكن شخص من اهل
الزوج في البيت المحلوف عليه بالاجرة وصار قاطنا فيه لا يقع الطلاق على الخالف والحال
هذه حيث لم يسا كه فيه ولم يدخل عليه أحد فيه الى الآن (أجاب) كلمة ما زال وما دام
غاية تتم في اليمين فيها فلو حلف لا يدخل عليه اهل زوجته مادام ساكنا بمكان كذا
ثم زالت سكناه فيه لا يحنث بالدخول عليه بعد ذلك ولو في ذلك المكان والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تشاير مع زوجته فطلقها ثم توفي بعد طلاقه عدة يسيرة فأرادت الزوجة
ان تترث في متاع زوجها المتوفى فادعى واراث الزوج انه طلقها ثلاثا وهو في حالة العكة
وأقام بيعة على ذلك فادعت الزوجة انه طلقها في حال المرض ولم تقم الزوجة بيعة على ذلك
فهل لا تترث في متاع زوجها ولا يكون لها نصيب منه حيث لم تقم بيعة بمرض الزوج في حال
طلاقها (أجاب) حيث ثبت بالبينة الشرعية ان الطلاق المذكور كان في العكة لا يكون
للرأة المذكورة حق في ميراث زوجها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
فالت زوجه طلقني فقال لها انت طالق ولم يوقع الطلاق في نظير البراءة بل طلقها طلاقا
رجعية وبعد أيام قليلة تراجعها على يد فقيه وهي في البعدة بشهادة بيعة شرعية فهل يكون
الرجعة والحال هذه صحيحة حيث لم يثبت انه طلقها باثنا في نظير براءتها ويكون النول
قوله في ذلك واذا تزوجت آخر بعد مضي خمسة واربعين يوما من وقت الطلاق الرجعي
الذي راجع فيه تعلمه انها حاضت فيها ثلاث حيض لا يكون النكاح والحال هذه صحيحة
ولا تصدق في انقضاء عدتها بالحيض في خمسة واربعين يوما (أجاب) لا تصدق المرأة في
انقضاء عدتها بالحيض في اقل من ستين يوما على الصحيح المنتهي به ودعوى الزوج بعد
انقضاء عدة الزوجة انه كارراجعها قبله لا تقبل منه حيث كذبه الا ببينة والله تعالى

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٥

أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثم بعد مضي أربعين يوما ادعت انقضاء عدتها وتزوجت رجلا آخر غير الأول فهل لا تصدق في دعواها انقضاء ألعدة في هذه المدة ويكون السكاح من الثاني باسدا (اجاب) لا يصدق المرأة في انقضاء عدتها بالحيض في اقل من ستين يوما على الصحيح انتهى به فلا يصح السكاح المذکور والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة فولد له فطلقها فقال له على الطلاق الثلاث من أمك ما أنا معاشرتك وأطلق ثم صاروا باكلان من عيش وضيغ واحد وتصرف أم الولد المذکورة كسبهما في مصاخر المعيشة غير انه لا يبيت معه في مكان وفراش واحد وان كان المنزل واحدا ويا كل كل منهما في اناء وحده فماذا يكون الحكم (اجاب) حيث لم تنتف المباشرة فورامع التمسك يقع الطلاق الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق الثلاث ان لا تدخل دار فلان فدخلتها ثم بعد ذلك ادعى انه كان ناوليا في سره هذا اليوم والمحال انه عامي فهل لا يجب لدعوى نيته (اجاب) يقع الطلاق الثلاث على الرجل المذکور والمحال هذه لان نيته تخصيص العام انما تعمله في المقووظ والفعل لا عموم فيه حتى يقبل التخصيص بالنية ديانة كما في ان اكلت طعاما وشربت شرابا اولست ثوبا فيدين في تخصيصه بنوع من الضعم وشراب واثياب بخلاف ما لو لم يصرح بالمفعول فلا يصدق أصلا على ارجاع كما يستفاد من كلامهم ومنه ما في حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف انقضى زوجه البانعة ثلاثا وانقضت عدتها منه ثم بعد ذلك تزوجت من عبد مملوك له برضا وليه وبعد الدخول بها ما كره لها فهل بعد انقضاء عدتها من وقت تمليك المملوك يكون له انعقد عليها (اجاب) نعم للزوج المذکور العقد على زوجته والمحال هذه حيث كان لعبد المذکور بالعدا أو مراد بقابض سنة عشر سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصل بينه وبين امرأته مشاجرة ومناقصة فادعت زوجته بأنه طلقها عناد مع زوجها فانكر دعواها فهل اذا لم تقم عليه بينة بالطلاق يكون القول قوله بيمينه في عدم الطلاق اندعى به وعليها طاعنه (اجاب) القول للزوج بيمينه حيث لا بينة للزوجة على دعواها نطق والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ذهبت من بيت زوجها الى بيت ابائها فطلبها زوجها ليعود الى منزله فامتنعت فصار يكررها الى البيت في كل وقت فتمتنع حتى مضت سنة كما منه فرفعه الى شيخ البلد فجبره على دفع ثمن كسوة عام النشوز وأمرها ان تعود الى زوجها فأبى وردد هذه الدراهم ولم تقبلها وقالت لا اعود اليه فأمره الحاضرون بملاحقتها حيث اشعته من العود الى منزله فمال لها أنت طالق فهل يقع الطلاق رجعا حيث لم يوجع خلع ولا برا ولم يكن الطلاق المذکور في مقابلة مال ولم يسبق منه علق حرمة الرجعة وهو محذور هذه دل انقضاء عدتها (اجاب) نعم يكون الطلاق المذکور رجعا على الزوج المذکور رجعا فله مراجعتها وزوجته مادامت في عدته وانما هذه بدعيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته

١٢٦٦

٢٦

١٢٦٧

محرم

٥

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٦

٢٨

ووكلت الزوجة أيضا وكلا آخر في براءة الزوج فاجتمع الوكيلان وأبرأ وكيل الزوجة
 الزوج مما تسحق الزوجة عنده على يديينة بحضرة قاضي الجهة وأوقع وكيل الزوج
 الطلاق على تلك البراءة بحضرة ذلك القاضي ولم يكتب بينهما ورقة طلاق اعتمادا على
 البينة ثم لما انقضت العدة أرادت المرأة التزوج فطلب منها قاضي جهة أخرى ورقة
 الطلاق فاحضرت البينة فلم يكتب بها فهل تكفي تلك البينة لان العدة عليها ولا لزوم
 لورقة الطلاق (اجاب) المطلقة المذكورة التزوج بعد انقضاء عدتها ولا يتوقف
 زواجها والحال هذه على احضار ورقة الطلاق وهذا امر ديانى وليس للقاضي بعد العقد
 التعرض لمنعها عن الزوج الثانى مع غيبة الزوج الاول وعدم مخاصمتها أو من ينوب
 عنه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة لهما أم تشاجرت زوجة احدهما
 معه بسبب غضب أمة خلف بالطلاق انه ان غضبت أمة لا يدفع لها شيئا من سعيه ولا من
 سعى أخيه فهل اذا غضبت الام ودفع الاخ الثانى لها أشياء من المال المشترك بينهما
 بدون علم أخيه لا حثت على الخالف (اجاب) الطلاق المعلق على أمر لا يحكم بوقوعه
 قبل تحقق ما علق على وجوده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة خلف منها
 بالحرام ان الثياب التي يأتي لها بها ويأشترى بها لا يتخدم أهلها فيها فاشترى رجل أجني
 ثيابا بدون اذن الزوج وبدون أمره ودفعها للزوجة الخالف ولبستها وخدمت فيها
 أهلها فهل لا يحث الخالف بذلك حيث لم يكن ذلك بأمره ولم يباشر ذلك بنفسه (اجاب)
 لا حث ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته
 بسبب نصف مجيدية أرسلها لها مع ابنه فقال لها على الطلاق الثلاث انك أخذتها فقالت
 أخذتها ولكن ما أخذتها من يدك فالطلاق وقع عليك فهل اذا كان قال لها في حلقه
 أخذتها ولم يقيد أخذها لها بيده لا حث عليه (اجاب) لا يقع الطلاق على الرجل
 المذكور حيث لم يتحقق بالوجه الشرعى خلاف ما حلف عليه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل طلق زوجته طلقة رجعية وهو سكران بالخمر ولا يدرى ما يصنع به هل يقع الطلاق
 أم لا (اجاب) طلاق السكران واقع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غضبت زوجته
 فذهب لبعولتها وطلبت منه كسوة من شئت وغيره وطلبت منه كسوة فاشترى لها
 السبت دون الكسوة فدفع والدها من غير اذن ابنه من كسوة فهل اذا لم يرز الزوج
 بذلك يكون لو والده امره اذ ما دفعه لها واذا طلعتها طلقة رجعية مسبوقه بأخرى يكون له
 رجعتها ان لم تدفع له امرها (اجاب) للزوج امر اجمع، طلقتها رجعيةا - امت
 وعنده ومدة دفعه الاب عن ابنه برعافه ما دفعه ما نفى الزوجان عليه من كسوة
 فواجبه لا يرجع الاب به عليه او الله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع الزوجة
 فاحصر أبو الزوج بينه من المسلمين وقرىبا جميعا من سعيه بنته على زوجها ووصه وان
 به لا تسقى عندها شيئا وطلب من زوجها صلاقتها له اذ روح ابنه سكران

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٤

ربيع الاول

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧	١٤	طالقا فهل والحال هذه يقع الطلاق رجعيا وللزوج مراجعتها من غير رضا وليها (أجاب) إذا لم يكن الطلاق المذكور في مقابلة مال يقع رجعيا فللزوج المراجعة مادامت في العدة وإن كان في مقابلة مال يكون بائنا فلا يملك الزوج الرجعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته على مؤخر صداقها ونفقة عدتها ولها عليه مبلغ من مقدم الصداق لم يدكر وقت الخلع فهل يستطاع ذلك المبلغ بالخالعة وليس لها ما البتة به (أجاب) يسقط الخلع والمبارأة كل حق لأحد الزوجين على الآخر مما يتعلق بذلك النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل ومنعهما من أخذ ما لهما من الفرس وغيره وأرسلها إلى بلدها ولم يدفع لها حقها الشرعي وأرسل لها بعد الطلاق قدر ما لهما من الغلة ومن لدراهم نفقة ثم بعد مدة طلبها بالبلد ليصلحها حيلة عليها وحسب ما دفعه لها من النفقة من مع ودراهم ومادفعه لا خونها نفوسا أيام زواجهما من أصل مهرها فهل لا يجب لذلك شرعا ويكون لها ما لم يبت عليه تسدقه من بقية المقدم ومؤخره وبما لهما من الفرس والدين الثابت لها (أجاب) للزوجة مطالبة زوجها بما تحقق بقاؤه بدمته من المهر وغيره وبما ملكه من الأعيان التي عنده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جمع على والذرجة جماعة وأراد طلاق زوجته ودفع لابيها مؤخر صداقها ونفقة عدتها بمججلة وقال له تروح بنتك خالصة من ذمتي فهل إذا ثبت ذلك بالبلية الشرعية يقع الطلاق بائنا وإذا أراد أن يراجعها بدون اذنها وبدون رضاها لا يجب لذلك (أجاب) الطلاق بما ذكر بائن فلا يملك الزوج مراجعتها في العدة بعد اعتراؤه بطلاقها على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج كرا بالغة ودخل بها ووطئها وقدم معها مدة من الزمان والآن حصل له منع من الخوض وتريد الطلاق منه متعلقة بأنه لا يطأها فهل لا تجب لذلك ولا يجب على ضلالتها (أجاب) إذا حصل للزوج عنة وعجز عن الوطء بعد الدخول بزوجه ووطئها لا يفرق بينهما ما لم يحصل حقها بالوطء مرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه وهو يرضى على الحرام أن اصطلمت مع والدتي تكون خالصة ثم صاغ والدته وهو في ذلك المرض ومات بعد صلحهم والدته بثلاثة أيام فهل يكون الزوج فارا بطلاقها فلا يتمتع حق الزوج من الميراث (أجاب) إذا كان التعليف والشرط في مرض الموت ومات الزوج قبل انقضاء مدة لزوجة ورثت منه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلبت من زوجها أن يجالعه على مؤخر صداقها ونفقة عدتها ثلاثة أشهر بقدر معلوم في نفسها في ذلك فهل إذا ظهر بها حمل لا يلزمه لها دفع نفقة الحمل إلا بعد مضي الثلاثة أشهر (أجاب) لا مطالبة للزوجة على زوجها بشئ مما وقع عليه الخلع من نفقة - والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اتهم بسرقة فخلف بالطلاق الثلاث أنها لم تكن في بيته إلا بعد ما رآه من أخذها فظهر وتحقق أنها في بيته وأخرجت منه وشاهد بها بعينه فهل يجزى عليه بوجع الخلاف والحال هذه (أجاب) إذا وجد ما علق عليه وقوع الطلاق
١٢٦٧	١٦	
١٢٦٧	٢٢	
١٢٦٧	ربيع الثاني	
١٢٦٧	١	
١٢٦٧	١٠	
١٢٦٧	١١	
١٢٦٧	١٥	
١٢٦٧	٢٧	

الثلاث وقع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجتان ساكن بهما في بيت مشترك بينهما وبين أخوته وأمههم والبيت أبواب متعددة فتشاجر مع أمه من خصوص فتح باب من أبوابه وقال على الطلاق الثلاث انى لا افتتح هذا الباب فهل اذا افتحه باقى الشر كاه في البيت المذكور في غيبته ولم يفتحه هو لا يقع عليه الطلاق الثلاث حيث لم يفتحه هو بنفسه ولم يأمر بفتحه (أجاب) ان كان الواقع ما هو مسطور لا يقع الطلاق المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية فبعد خمسة وثلاثين يوما من طلاقها راجعها على يد فقيه بحضرة بينة شرعية وهى في دار أبيها بدون اذنها ورضائها ثم طلب رجوعها الى داره بعد مضي مدة أيام فالى والدها متعللا بأنها خرجت من العدة فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية انه راجعها قبل انقضاء العدة تكون على عصمته وتجب على رجوعها المحل طاعته اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا ادعى الزوج بعد العدة بأنه راجع فيها ان صدقته الزوجة صحت بالمصادقة والا تصدقه لا ولو اقام بينة بعد العدة انه قال في عدتها قد راجعها صحت الرجعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لزوجته بعد المشاجرة ان جئت لي بـ رسول وطلبتني عند القاضي في هذا اليوم فانت طالق بالثلاث فقالت له تهرب فقال لا هرب وتركت الطلب والتعين فحوسنة وهو معاشر لها فهل اذا طلبته بعد السنة على يد القاضي مع الطلاق اولا (أجاب) لا يقع الطلاق المذكور ان كان الواقع هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت طلاق بنتها القاصرة من زوجها والتمت له بجميع صداقها بالمجلس ودفعته له ما قبضه أبوها من محل الصداق وطلقة الزوج على ذلك فهل اذا أرادت الام المذكورة مطالبة الزوج بمهر البنت لا تجاب لذلك واذا طلب الاب منه مؤخره مهرانة الذي التزمت به الام في نظير طلاقها يكون للزوج الرجوع به على الام بعد أخذ الاب منه المهر (أجاب) ليس لام البنت الصغيرة والحال هذه مطالبة زوجها بمؤخر الصداق وللاب أخذه منه ويرجع الزوج بما يدفعه من مؤخر الصداق على أمها الملتزمة لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقة زوجها طلقة بائنة في نظير مؤخر الصداق ونفقة العدة الى انقضائها وهو بحال صحته وسلامته ثم بعد نحو ستة أشهر من وقت الطلاق مرض الزوج ومات عنها وعن ورثة آخرين فادعت الزوجة المطلقة المذكورة انها لم تحض من وقت الطلاق الى موته المرأة واحدة وتريد أن ترث من مطلقها المذكور فهل والحال هذه لا يكون لها ميراث (أجاب) اذا إبان في الحجة وما وهى في عدته فلا ميراث لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بكر بالتمهيم لم يؤم فدفعت المتعارف تجهيله ودخل بها فوجدها ثيبا ففصل بينهما وبين أبيها مشاجرة فوكت الزوجة المذكورة أباهما أن يقتدى عصمتها من الزوج ويطلقها بمبلغ من الدراهم ويرثه من المورث فهل اذا طلب الوكيل المذكور من الزوج أن يطلق زوجته على المبلغ المعلوم بعد ان ارأه من باقى الصداق بضريق

الوكالة عن بنته وقبل الزوج وطلق في نظير المبلغ وكتب به وثيقة مؤجلة فمضى الاجل
 يكون للزوج المطالبة بما وقع الطلاق عليه خصوصاً وقد اترم به الاب وتسكفل به
 للزوج المطلق (اجاب) نعم للزوج المذكور المطالبة بما ثبت انه طلقها عليه من الدواهم
 المعلومة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وهو في عز الحياقة
 والحراة وحلف على بعض من النساء معلوم بالطلاق الثلاث انهن لا يدخلن مكانها ولا
 يحاطبن في مكانها ولا في مكان آخر وذلك وهو في عز الحياقة والحراة والآن قد زال
 من بينهما الشرفاذا أرادت أن تدخل إحدى المحلوف عليهن في مكانها أو تحاطبن بأذن
 فهل يقع عليه الطلاق الثلاث المذكور أم لا يقع عليه لكونه حلف وهو في عز الحياقة
 والحراة (اجاب) اذا وجد المعلق عليه الطلاق وقع حيث كان الزوج المعلق ذاعقل
 والاهل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً ودفع لها حقوق النكاح
 فخرجت وأقامت في مبيت ابنتها ثلاثة عشر شهراً ثم بعد ذلك ماتت عن ابنتها وباقي ورثتها
 فأدعى مصاتها بعد مضي إحدى عشرة سنة من وقت الموت انه راجعها في العدة قبل موتها
 وعنده بنت بالرجعة وباقي ورثتها يدعون ان الطلقة التي طلقها لها مكمل للثلاث ولا
 رجعة لها عليها وعندهم بينة بذلك فهل اذا ثبت بشهادة البينة الشرعية انها مطلقة منه
 ثلاثاً لا عبرة بدعوى المعلق الرجعة ولا يرث منها شيئاً والحال هذه (اجاب) اذا ثبت
 الطلاق الثلاث على الزوج المذكور بالوجه الشرعي لا يصح رجعة لزوجته بعد
 الثالثة على فرض ثبوتها ولا ميراث له حينئذ والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل طلق زوجته على افتداء عصمتها منه طلاقاً بائنة وكان ذلك بحضور قاضي الناحية
 فقال أخوه هذه طلاقه ثلاثة فقال الزوج ان كانت ثالثة أو رابعة انقطع العيش فحكم
 القاضي عليه برفع الصلح الثلاث فهل اذا كان الامر كما ذكر لا يقع عليه الاطلاق
 واحدة (اجاب) لا يصح الطلاق الثلاث بما ذكر ولا وجه للحكم به ان كان الامر ما هو
 مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وطلبت منه الطلاق فاني
 فافتدت عصمتها منه بما اعنده من مؤخر الصداق المعلوم لها فطلقتها في مقابلته طلاقاً
 بائنة بحضور جمع من اهل البلد ثم بعد مضي نحو شهر عقد عليها ثانياً على صداق معلوم
 والآن تشاجرت معها فادعت ان اتمالبه بالمرح الذي ابرأته منه فهل لا تجاب لذلك شرعاً
 اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية ولا يكون لها الا المسمى في العقد الثاني الصادر بعد
 الابراء المذكور (اجاب) لا مطالبة للزوجة على زوجها بما ابرأته عنه من مؤخر صداقها
 حيث تحقق الابراء عنه بالرجع الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع
 زوجها ويريد ان يخلعها من عصمته على مال جبراعته مع تكرير المشاجرة فقطع صداقها
 وقال لها ان شاء الله خعتك على ذلك بحضور يدة فهل يقع الطلاق على الوجه المسطور
 حيث قدمت المنيعة قبل ونوع الخالعة (اجاب) المقتضى به عدم الوقوع اذا قدم المشيئة

ولم يأت بالغناء فان أتى به لم يقع اتفاقا كما في البحر والشرنبلالية والقهستاني وغيرها كذا في الدر المختار وهذا كله في ما لو كان الجواب من المواضع التي يجب قرنها بالغناء كقوله ان شاء الله أنت طالق وهي محصورة في قول بعضهم

اسمية طلبية و بجامد * و بما وان و يقدر و بالتنفيس

أما ليس منها فلا خلاف في عدم الوقوع كحادثة السؤال سواء اعتبرت المشيئة تعليقاً
أو بطلاناً أم على الأول فاصحة الربط بالوقوف على الفاء فلا يقع اتعليقه على ما لا يوقف
عليه وأما على الثاني فظاهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته الحرة
فخلف عليها بالطلاق مرة واحدة ثم راجعها فسكرت معه سنة واحدة فصل بينهما مشاجرة
ثاني مرة فقال لها أنت خالصة فقط والزوجة المذكورة كانت حينئذ حاملاً في شهرين
تسكامل حملها فوضعت ذكراً فهل يجوز له عليها العقد بعد رجوعه إليها (أجاب) نعم

للزواج المذكور العقد على زوجته برضاها بمهر جديد حيث لم يسبق منه ما به تسكمل
الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بالغة عاقلة دفع لها مقدم صداقها
وبعد دخوله بها ومعاشرتها تشاجرت معه وطلبت منه الطلاق فامتنعت فاعت عليه بأنه
يأتيها من خلف حيلة للطلاق فأنكر دعواها فهل لا تجب لذلك شرعا ولا يجبر على

طلاقها ولا عبرة بتعالها ويصدق في عدم وجود ذلك منه (اجاب) القول للزوج المنكر لدعوى زوجته بيمينه حيث لا يثبت لها على مدعاها ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته ولو ثبتت دعواها وعليه معاشرتها بالمعروف والامتناع عن المحرم والقيام بحقوقها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حصل له مرض شديد فطلق زوجته فيه ثلاثا فراودا من الارث فهل اذا مات في المرض المذكور قبل خروجهما من العدة يكون لها أخذ نصيبها من تركته بالعريضة الشرعية ولا يكون لورثته منعها من ذلك اذا تحقق ما ذكر

بالوجه الشرعى (اجاب) لو أبان المريض عرض الموت زوجته وهى من أهل الميراث طائعا بلا سؤلها ومات فيه وهى فى العدة ورثت منه والله تعالى أعلم (س- مثل) فى رجل بدوى تزوج امرأة بدوية ودفع لها مهرها خمسة أزواج أساور فضة كل زوج أساور بأربعة وعشرين ريالاً فرائسا وخمسة عشر من الابل كل واحدة بخمسة عشر ريالاً فرائسا وقرتين وأربعة أحزمة صوف كل حزام بخمسة فرائسا ودخل بها ومكثت معه مدة ثم كرهت زواجها وطلبت منه الطلاق أو الخلع على امرأة ذمتها نفقة العدة الى انتضاءها

وعلى أن تدفع له جميع ما أخذته عماد كرو التزم له أخوها برذلك له بشهادة البينة الشرعية فهل إذا ثبت أنه خالها على ذلك بشهادة البينة الشرعية وطلب الزوج ما وقع عليه الخلع من الأشياء المذكورة وأنكرت الزوجة وأخوها الخلع على العوض المذكور وادعيا أن الطلاق صدر من غير عوض لا عبرة بما كسارهما وتجبر الزوجة وأخوها التضامن لها في ذلك على دفع ذلك للزوج بعد فتحه في ذلك وثبوتها بالوجه الشرعي (اجاب)

إذا خلع الرجل زوجته على مال معلوم تدفعه له وجب عليها تسليم البديل الذي وقع الخلع عليه ولا عبرة بانكارها ذلك بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى علم (سئل) في رجل تشاجرت زوجته مع رجل آخر ففصل للزوج اغاظة بسبب ذلك فضر بها بعضا معه والحوال ان على كنفها ولدا صغيرا فاصابت الضر به الولد فآخبره المحضرون بأن الولد قد مات فأنغمى عليه فصد رمنه طلاق بالثلاث ولم يشعر به والحوال انه اذا حصل له غم أنغمى عليه ثم بعد افاقته من الانغماء أخبره المحضرون بأنه طلق زوجته ثلاثا فانكر عليهم ولم يصدقهم فهل اذا تحقق الانغماء بالينة الشرعية لا يقع عليه الطلاق وتكون زوجته على عصمته (اجاب) اذا صدر من الزوج طلاق حال انغمائه وزوال عقله لا يكون الطلاق واقعاً ولا يقبل قوله في اسناد الطلاق الى تلك الحال يمينه ان كانت معهودة له والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا فهل اذا انقضت عدتها منه وتزوجت عبداً رقيقاً ودخل بها واصلها وفسخ نكاحه وانقضت عدتها منه يحل لمطلقها الاول نكاحها ثانياً حيث لم يكن لها عاصب أو كان لها عاصب وأذن بذلك (اجاب) نعم يحل لزوجها الاول اذا توفرت شروط التحليل والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خدم عند آخر ثم بعد مدة تزوجه سيده امرأته ودخل بها وقعد معها مدة نحو سنة ثم شكت المرأة تزوجه السيد فتوعده بالضرب وأمره ان يطلقها على البراءة من حقوق الزوجية فطلقتها على ذلك عتق ابرأته له بحضرة بينة فهل يقع عليه الطلاق بمجرد ما ذكر خصوصاً وان زوجته حاضرة معه بالجلس ولم تضال به بشئ بعده ولها ان تتزوج بعد انقضاء عدتها (اجاب) طلاق المكره واقع فاذا طلق زوجته مكرهاً يكون لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً لم يفظ صريح ثم حضر بين يدي نائب لشرع واعترف أنه طلق زوجته ثلاثاً واشيع ذلك بين الناس بالبلدة فبعد انقضاء عدتها تزوجها رجل آخر ودخل بها والحوال ان المطلق حاضر بالبلدة عالم بالعقد والدخول فهل اذا انكر المطلق الطلاق الثلاث بعد ما ذكر من الاعتراف عند النائب والاشاعة وعلمه بالعدو والدخول لا تسمع دعواه (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً وتزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها يكون تزوجه صحيحاً وليس للمطلق المعارضة ولا عبرة لانكاره الطلاق الثلاث بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع امه بسبب سرقة زوجته فخلف عليها بالطلاق الثلاث ان لا تقعد في داره فخرجت بوقت الى دار أبيها فهل اذا عادت وتعدت في دار زوجها يقع عليه الطلاق الثلاث حيث كان مسبقاً بطلقتين ولا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (اجاب) حيث علق الزوج الطلاق على قعود زوجته في داره ووجد المعلن عليه وقع ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره اذا كان مكماً للثلاث كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عتق على امرأة بشعر اسكنه رية ودخل بها هناك ثم بعد مدة ذهب معها الى مصر

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

شوال

٥

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٦

ذى القعدة

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٥

محل وطن أهلها ثم تهرأ للسفر لمحل شغلها باسكندرية وطلبها التسافر معه فامتنعت فقال لها ان لم تسافرى معى اسكندرية فانت طالق ثلاثا فهل اذا سافر ولم تسافر معه ونبت ما ذكر بالبينة الشرعية وكان الزوج حاضرا يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث ويكون لها التزوج بغيره بعد انقضاء العدة (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى ما علق عليه الطلاق المذکور وقع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل امتنع عن الانفاق على زوجته البالغة لرشيده فارسلت له رجلين ليطلقها فقال لها ان ابرأني مما تستحقته على من الصداق فهي طالق في نظير ذلك فاخبرها الرجلان بذلك فأبرأته منه فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يقع الطلاق باثنا ويرأ الزوج عما أبرأته منه من الصداق (اجاب) اذا علق الزوج طلاق زوجته على براءتها له من الصداق وابرأته عنه وقع الطلاق ولا يكون لها المناالبة بما تحقق الا برأ عنه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له خادمان اتهمته زوجته فيهما باللواط فحلف بالحرام لا يخذلهما في بيته ولا يفعل معهما شيئا من اللواط وطردهما من بيته وتباعد عنهما ثم طلب السفر الى مصر ومعه احد من اصحابه فطلب هذا الاحد واحد من الخادمين ليجدم هذا الصاحب قصدا فحضر هذا الخادم معهم او صار يقضى مصالحهما ويبيت معهم واختلف به سيده الاول في محل خلوة وسئل عن ذلك فعمل وقال لم أجعل له اجرة في الخدمة ولا دخل بيتي ولا فعات معه شيئا يغضب الله ورسوله فهل والحال هذه لا يقع عليه الحرام حيث لم يوجد منه خدمة بيته ولا فعل فساد معه (اجاب) حيث علق الزوج المذکور الملاقى على امر ولم يوجد ما علق عليه لا يقع الطلاق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طاعة ثم طلقة ثم بعد مدة طلقها ثلاثا دفعة واحدة وكل ذلك ثابت عليه باقراره وبشهادة البينة الشرعية فهل اذا ثبت ذلك لا تحل له حتى تنكح زوجا آخر ولا عبرة بدعواه انه طلقها واحدة أو اثنتين فقط ويحال بينهما حيث ثبت كل ذلك وهي في عدته (اجاب) نعم لا تحل المرأة المذكورة لمطلقها ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره ولا عبرة بانكار الزوج ذلك بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكات رجلا وكالة طلاقه بموجب بيعة شرعية تشهد عليها بالتوكيد المذکور في ان يبرئ زوجها من سائر حقوقها الى لها في ذمته وبطلانها على ذلك فاعلمها الزوج المذکور طلاقه واحدة معلقة على صحة البراءة فهل اذا تبين عدم صحة البراءة بوجه من الوجوه المعتبرة شرعا لا يكون الطلاق المذکور واقعا وتكون الروجة باقية في عصمة زوجها (اجاب) اذا علق الزوج صلافاً زوجته على صحة براءة وكبيلها بالبراءة وتبين عدم صحة البراءة لا يكون الصلافاً المعنى عليها واقعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت من زوجها ان يخلعها على نفقة عدتها ان كانت حاملا او حائضا فاعلمها على ذلك فهل اذا طلبت منه النفقة بعد ذلك لا يجاب لذلك (اجاب) يسقط بانخالعة كل حق لاحد الزوجين على الآخر بما يملكه من ذلك

وتسقط نفقة العدة اذا نصح عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حصل له مرض فطلق زوجته فيه ثلثا ودفع لها حقها الشرعية ووهب لبعض اولاده مواشى معينة قبضوها وحازوها حال حياته ثم بعد ذلك شفاه الله من مرضه وصار يدخل ويخرج من منزله ويبيع ويشترى وركب فرسه وذهب الى بلدة اخرى لتعزية في ميت وعاد ثانيا وتعاين مع اصحاب له في اثناء الطريق وذكروا له انه شفي من مرضه فهل اذا مات كثر بعد ذلك مدة اشهر وهو يخرج ويدخل ومرض مرضا ثانيا ومات به وارادت زوجته المطلقة مشاركة الورثة لا تجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالبدنة الشرعية من انه شفي ومات بعد ذلك لاسيما اذا خرجت من العدة قبل مرضه الثاني وما وهبه من المواشى المعينة لبعض الاولاد وقبضوه وحازوها حال حياته يصح ولا يكون تركته (اجاب) اذا طلق الزوج زوجته ثلثا في مرض موته لاسبوا لها ومات وهي في عدته وورثته والابان لم يكن الطلاق في مرض الموت او كان فيه ومات بعد انقضاء عدتها او فيها وكان الطلاق بسؤالها فلا ميراث لها وما وهبه الزوج المذكور لبعض اولاده في مرضه الذي ثبت انه صح منه لا يكون تركته عنه حيث تمت الهبة بالتبض والحيازة فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا مكمل للثلاث في مرض موته من غير طلبها ثم مات عنها وعن بنت منها وبنت من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا فهل ترث زوجته منه والحال هذه فريضة الشرعية وما بقي لبنته حيث ماتت وهي في عدته (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته باثنا في مرض موته لاسبوا لها وماتت وهي في العدة وورثته فاذا كان الامر ما هو مستور يكون للطلقت المذكورة الثلث فرضا والبنات للبنين فرضا وردا حيث لا وارث للثلاث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت وطلب من ابها الدخول بها فقال له الاب حتى تؤدي مهرها فقال له الزوج انما عسر فقال له الاب طلقها فقال الزوج تروح طالق باثلاث فاطمة بنت عودة فهل لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويلزمه نصف الصداق لها (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته ثلثا قبل الدخول بها كان لها نصف الدمي ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وولدت وكيلا عنها في براءة ذمة زوجها من مؤخر صداقها ونفقة العدة وطلقتها بطلتها على ذلك فأبرأه الوكيل ذمة الزوج من مؤخر الصداق ونفقة العدة وطلقتها الزوج على ذلك طلاقا شرعيا وبعد ذلك ادعت المطلقة المذكورة بدين على مطلقها بموجب اشراف شرعي فهل والحال هذه لها مطالبة المطلق المذكور بالدين المذكور حيث انه لم يترك الوكيل الا بالبراءة من مؤخر الصداق ونفقة العدة فقط ولا عبرة بكتابة الوكيل حجة الحاصل في جميع المسائل من غير ان المطلقة المذكورة (اجاب) اذا وكلت المرأة رجلا في براءة زوجها من مؤخر صداقها ونفقتها عوضا في الطلاق صح ولا يكون لذلك وكيل الا برأه عن حق ثبت لها لم تتركه في البراءة عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٢٥

سنة ذى القعدة

١٢٦٧

٢٤

تساجر مع زوجته فقالت له أبرأك من الحق وما تدعى النساء على الرجال واشهدت على نفسها بذلك فقال لها وانت طالق في نظير ذلك ثم بعد مضي سنة انتقضت فيها عدتها وزيادة أرادت الرجوع عليه في حقها فهل لا يكون لها الرجوع عليه وتمنع من معارضة حيث كانت بالغة رشيدة وقت الإبراء (أجاب) لا رجوع للمرأة المذكورة فيما صح أبرؤها عنه من الحقوق الثابتة لها على زوجها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان رحمت مصر وقعت فيها المايهل الشهر تكوفي طالق فراحته مصر وقعت فيها وحادث في عيونه وراجعها في العدة ثم بعد مدة من الزمان تساجر معها فحضر عنده رجل اجني ليشهد على ما وقع بيننا فقال له اشهد أنها مطلقة طلاقا ولم يقع منه سوى ما ذكر فهل اذا كان كل من الطلقة الاولى والثانية بصيغة الطلاق ولم يكن الطلاق المذكور في مقابلة عوض وراجعها في العدة تكون الرجعة صحيحة وتكون المرأة باقية على عصمته يجب عليها طاعته بالوجه الشرعي (أجاب) اذا كان الطلاق المذكور رجوعيا ولم يسبق من الزوج ما يتم به الطلاق الثلاث يكون له مراجعة زوجته مادامت في عدته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تساجر مع زوجها وابرائته ما اعنده من المقدم والمؤخر وسألته ان يطلقها في نظير ذلك فاجابها وطلقها ثلاثا في مقابلة ذلك ثم بعد مدة طلبت منه الصلح فذهب الى فقيه شافعي في بلدة أخرى فاجابه بسؤاله فأفاده بعدم الوقوع بسبب البراءة فاعتمد قوله ودخل بها وعاشا مدة ثم تبين له باخبار فقيه آخر ان الطلاق واقع فامتنع عنها فهل اذا أرأت ان تطالبه بأبرأه منه وطلقها في نظيره لا تجاب لذلك اذا ثبت ما ذكره بالبين الشرعية (أجاب) ليس للمرأة المذكورة مطالبة زوجها بشيء مما صح أبرؤها عنه من الصداق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا بائنة صغرى وعقد عليها برضاها ثم بعد ذلك طلقها طلاقا واحدة رجعية وراجعها وصار معاشرها ثم بعد مدة خرجت من بيته غضبانه فقال على الطلاق ما أروح لها في هذا اليوم ولم يرح لها فيه ولا في غيره الى الآن فهل اذا راح لها بعد مضي اليوم المحلوف عليه بمدة لا حث عليه حيث قيد في حلقه بيوم معين ولم يرح فيه (أجاب) لا حث على الرجل المذكور في الطلاق الاخير ان كان الواقع ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة بينهما وبين بلدته أكثر من مسافة الفرس فإراد أن ينقلها الى بلدته فامتنعت فأراد طلاقها فتعصب عليه أهلها وقالوا انها لم تحضه - ذأربع سنين رايك تجبر على عدم صلاحها والافاء معها حتى يحض فهل لا يجبر لزوج المذكور على مسره زوجته المذكورة (أجاب) نعم لا يجبر الزوج على ذلك فهو لزوجته المذكورة كورة وعليه نفقتها ما دامت في العدة وكان الطلاق بشا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا واحدة رجعية بانتهى طلق ولم يدر منه طلاق قبل ذلك وهو في مرض الموت ثم بعد خمسة ايام مات لزوجته وعن ابنه من غير ما ورثه يورس -

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٧

٢٣

ذى الحجة

محرم

١٢٦٨

١

١٢٦٨

١

ثلاث سنين وزيادة يفرق بينهم ما شرعوا لها ما لم يثبت بحقوقها الشرعية (أجاب) يؤجل
العنين سنة قرية بالاهلة على المذهب فان وطئ مرة قبها والابانت بالتفريق من القاضي
ان أبى طلاقها بطلبها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وزوجته تشاجرا مع بعضهما
وفي حال التشاجر قالت الزوجة لاي شيء يارب ظلمتني أنا عملت ايه يارب ظلمتني وأثبتت
الحجور والظلم لله تعالى وانصرف الزوج من المجلس فأخبرهما بعض الناس بان هذا اللفظ
ردة وانسخ النكاح فاراد الزوج الدخول على زوجته على العادة فعرفته ان اللفظ الذي
صدر منها ردة وانسخ النكاح فادعى الزوج انك قصدت بذلك حل العصمة فانكرت
ذلك فهل يكون القول قولها (أجاب) ارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال فاذا ثبت
ما يوجب الردة على الزوجة المذكورة بالوجه الشرعي لا يكون له قربانها نيل تجديده
النكاح بشروطه والقول للمكر يمينه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة
تزوجها رجل على صداق معلوم وبعد الدخول بها ومكثا معه خمس سنين تشاجرت معه
وطابت منه الطلاق فأبى فأبرأته من مؤخر صداقها المعلوم لها فطلقها في نظيره طلاقه فهل
اذا أرادت الرجوع فيما أبرأته منه لا تجاب لذلك حيث كان الابراء ثابتا باليمين الشرعية
(أجاب) نعم لا يكون للمرأة المذكورة الرجوع في الابراء عن دين مهرها حيث كان
الابراء ثابتا بالوجه الشرعي والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
القاصرة بعد الدخول طلاقه مكمله للثلاث ووارقها مدة خمسة اشهر فطلب وليها منه مؤخر
صداقها فامتنع متعللا بأنها أسقطت حقها فيه له فهل لا عبرة بتعلله بذلك ويحبر الزوج
على دفع مؤخر صداق زوجته القاصرة ولا يسقط حقها فيه باسقاطها له (أجاب) على
الزوج دفع ما بذمته من مؤخر صداق القاصرة المذكورة ان له ولاية التصرف في مالها
وابراء القاصرة غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بلغت من العمر خمس عشرة
سنة وحصل بينها وبين زوجها تشاجر فأبرأته من صداقها مقدم ومؤخر فقال لها ان صحت
براءتك فانت طالق فهل يقع عليها الطلاق ويحكم بيلوغها وان لم تحض أو العبرة بالحيض
(أجاب) بلوغ الانثى بالاحتمال والحيض والحبل فان لم يوجد شيء من ذلك فحتى يتم لها
خمس عشرة سنة به يفتى فاذا كان سن الزوجة المذكورة خمس عشرة سنة يكون حكمها
حكم البالغات فان أبرأت زوجها عن مهرها صح الابراء فيقع الطلاق المعلق على صحته والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل فصل زعموطا لنفسه فقال له شخص هو لك أولا بيك فقال
له المعنى واحد فقال له أبوك ولي لانه تزوج امرأته جديدة فخلق بالحرام انه لا يعلم بواجه
لاكونه في معيشة وحده فهل اذا تبين بعد الخلاف ان أباه تزوج لاحنت عليه حيث لم
يكن يعلم بواجه قبل اليمين ويمينه رقت على نفي العلم (أجاب) نعم لاحنت على الرجل
المذكور حيث كان الامم هو مضرر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع
زوجه فقالت له انت لاني ابي - سمعت في ذمك رطله في ذمك - ثم قال له رجل من

المحاضرین طلقها على ذلك فقال تروح هي طالق على ذلك فقال الجالسون لا يصح هذا
وقالوا لها قولي ثانيا ابرأتك من صدقي العشرين ألف فضة فقالت ابرأتك من صدقي
وطلقني فقال لها ان صحت براءتك فانت طالق فهل اذا كانت عارفة بالتقدير المبرامنه
تكون بائنة لا تصح رجعتها الا بعد جد جديد رضاها (أجاب) الطلاق على مال
طلاق بائن ولو على براءته منه كما في الدر وحاشيته حيث صحت البراءة المذكورة
وقع الطلاق بائنا على فرض عدم وقوع الاول والا فالاول كاف في البينونة والله
تعالى أعلم (سئل) في عبد بالغ زوجه سيده حرة الاصل بمهر معلوم وبعد الدخول بها
طلقها ثلاثا بحضرة بينة شرعية ثم باعها سيده لآخر وادعى ان زوجته باقية على عصمته
بدليل انه طلقها مكرها فهل لا يجاب لذلك ويقع الطلاق منه اذا كان الحال ما ذكر
(أجاب) طلاق المكره واقع عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عزم على طلاق
زوجه قبل ان يدخل بها وطلب كاتبا يكتب له ورقة الطلاق بحضرة بينة فلم يحضر
الكاتب فقال هي خالصة بالمجلس ثم بعد ذلك تزوجت غيره ومكثت معه مدة
فبعد هذه المدة أنكر الزوج الاول الطلاق ويريد أن يفرق بينها وبين زوجها الثاني فهل
والحال هذه اذا ثبت بالبينة الشرعية انه طلقها قبل الدخول بها يقع الطلاق بائنا ولا
عبرة بانكاره ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) لا عبرة لانكار الزوج الطلاق بعد
نبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجتان أراد أن
يحالعهما فوكلت الزوجتان رجلا في الخلع على مؤخر صداقهما ونفقة عدتهما الى حين
انقضائهما شرعا وبعد مدة ادعاهما الرجل وطلب انفقة من الزوج فهل والحال هذه لا تجبان
لذلك أو تجبان (أجاب) يسقط الخلع في نكاح صحيح كل حق ثابت وقته لسلك من
الزوجين على الاخر مما يتعلق بذلك النكاح ويسقط نفقة العدة اذا نص عليها حيث
وقع التمسك في مخالعة لرجل المذكور لزوجتيه على نفقة عدتهما الى حين انقضائهما
كما هو مذكور لا يكون لهما المضالبة بشئ منها ووظهر الرجل كما في فتاوى الانقروى
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية وراجعها ثم طلقها ثانيا
طلاق رجعية وراجعها فبعد ذلك حلف بالطلاق الثلاث انه لا يدخل المحل الذي هي فيه
الا بعد ثلاثة أشهر فخالعهاله فقيه وعقد له عليها في الحال ودخل عليها المحل المحلوف عليه
فهل والحال هذه اذا ثبت بالبينة الشرعية انه طلقها طلقين قبل الخلع يكون الخلع
مكمل للطلاق الثلاث ويجب التفريق بينهما وبين زوجها (أجاب) يقع بالخلع طلاق
بائنة وحيث سبق من الزوج طلاقان لزوجته فيفرق بينهما ولا تحل له حتى تنكح زوجا
غيره بشرطه المفردة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجرت معه زوجته بسبب
شربه الخمر فحلف لها بالطلاق الثلاث انه لا يشربه ثم بعد مدة شربه ثانيا فتشاجرت معه
فهل طلقها ثلاثا بحضرة جمع من المسلمين فهل اذا ثبت ذلك وادعى الاكراه على الطلاق

١٢٦٨

٧

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٨

رجب
١٢

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٨

شعبان سنة

١٢٦٨

شعبان

٣

الاول لايجب لذلك ويقضى عليه بوقوع الطلاق الثلاث ولا تحل له الا بعد زوج آخر (اجاب) نعم يقضى على الرجل المذكور بالطلاق الثلاث بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي ولا تحل له زوجته والحال هذه الا بعد زوج آخر وطلاق المسكره عندنا واقع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية ثم غاب عنها نحو ثلث نهار ورجع ودخل عليها في محالها فاعجبه حسنها وجمالها فقبلها وجامعها ولم يسبق له مراجعتها بالقول قبل ذلك فهل يكون رجعة منه وان لم ينوبه الرجعة ولا يحتاج بعد ذلك الى مراجعة بالقول حيث صار مراجعها بالفعل (اجاب) نعم يكون ماذكر رجعة في الطلاق الرجعي ولا تتوقف على النية في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها طلاق واحدة رجعية بقوله أنت طالق وكان ذلك في وقت العشاء وطلقة ثانيا أيضا في العدة وهو صحيح البدن والعقل بقوله لما أنت طالق بالثلاث شافعي ومالك وأبي حنيفة أنت طالق بالتسعين ثم راجعها وهي في العدة فهل له مراجعتها والحال ماذكر أو وقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له الا بعد أن ينكحها زوج آخر (اجاب) اذا تحقق وقوع الطلاق الثلاث على الزوج المذكور بالوجه الشرعي لا تحل له زوجته بعد حتى تنكح زوجا غيره والطلاق الثلاث يلحق ما قبله في العدة والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي متزوج بذيمة كرهته فرفعه له لدى الحاكم الشرعي وطفلهما طلاقا بائنا وجب اعلام شرعي بيدها والا تزيدي أن يرد لها بحكم دين النصرانية فهل اذا ترفع الى الحاكم الشرعي يحكم عليهما بحكم الاسلام ويحكم عليه بصحة طلاقه حيث كان الطلاق ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) نعم اذا ترفع الذميان المذكوران الى الحاكم بينهما بشرعنا فيما ترفع عليه ويمنع المطلق من معاشرته وزوجته بدون تجديد عقد النكاح بشروطه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر معلوم بموجب سند شرعي على الزوج فطلبت المرأة مهرها من زوجها فما كان من الزوج الا انه كتفها وصلبها وضربها ضربا شديدا ثم قال لها لا أفكك من التكتيف ولا أمنع عنك الضرب حتى تتخلى عني على مهرك وأطلقت فما كان من الزوجة من شدة الضرب والام انها خالعت على مهرها جبرا بغير رضاها وطلقتها فهل يقع الطلاق ويصح الخلع (اجاب) قال في التنوير وشرحه أكرهها الزوج عليه يعي الخلع بطلاق بلا مال لان الرضا شرط للزوم المال وسقوطه اه فاذا ثبت الاكراه الشرعي على الخلع يقع الطلاق ولا يستقط المهر عن الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان ذهبت الى الجهة الفلانية تكوني بارزة عن ذمتي فهل اذا لم يذهب الى الجهة المحلوف عليها لا يقع عليه الطلاق واليمين منعقدة واذا ادعى عليه رجل آخر بان الخلف المذكور منجز وليس مع الفلانة عبرة بدعواه حيث تجردت عن اثبات شرعي ويكون مصدقا بيمينه (اجاب) القول للزوج المذكور بيمينه في دعوى ان الطلاق معاق حيث لا بينة على التحيز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أبرأته زوجته وهي رشيدة عما

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

٢٤

شوال

٨

١٢٦٨

عليه من الصداق وطلقة على البراءة واشتهر ذلك فأخبرها بعض الجهلة بأنها إذا رجعت
فيما أراثة عادت لعصمة ففعلت فعاشرهما مدة بعد وفاء عدتها فهل إذا طلقها بعد ذلك
يكون لغوا (أجاب) قال في التتوير وشرحه مانعه قال بعده أى بعد طلاقه ثلاثا كان
قبلها طلاق واحدة وانقضت عدتها وصدفته المرأة في ذلك لا يصدق أن على المذهب المقتضى
به كالم لم تصدقه هي وقيل يصدق أن اه وفيه أباها ثم أقام معها زمانا أن مقرابط لاقها
تنقضي عدتها لا أن منكر أو في أول طلاق جواهر الفتاوى أباها وأقام معها فان اشتهر
طلاقها فيما بين الناس تنقضي والا لا اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل حلف بالطلاق أن زوجته شتمته فأنكرت الزوجة ذلك ثم بعد ذلك أقرت
واعترفت بمضرة ببدنة شرعية من المسلمين يشهدون على أقرارها بأنها شتمته وهي بالغة
رشيدة فهل إذا أنكرت بعد ذلك لا عبرة بأكارها وتؤاخذ بأقرارها شرعا ولا يحكم عليه
بوقوع الطلاق (أجاب) نعم لا يحكم على الزوج المذكور بوقوع الطلاق والمحال هذه
والقول قوله يمينه لا تنكاه شرط المحنت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته وهي مريضة مرض الموت طلاقه بائنة في نظير ما أبرأته منه من مؤخر الصداق المعلوم
ومن نفقة عدتها فهل إذا ماتت في زمن العدة عن ورثة وأراد الزوج أن يشاركهم في
تركتها بأخذ حصتها فيها لا يجاب لذلك حيث كان الطلاق البائن ثابتا باليمين الشرعية
(أجاب) حيث كان الطلاق المذكور بائنا فلا ميراث للزوج فيما تركته زوجته
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته سنوات فطلب أبوها
من أبي الزوج طلاقها فطلق أبو الزوج من غير توكيل منه فترجعت بالثاني فهل يعتبر
طلاق أبي الزوج أولا وإذا حضر الأول يفسخ نكاح الثاني أولا (أجاب) لا يملك أبو
الزوج طلاق زوجته أبنه بدون توكيل الزوج له في ذلك وإذا لم يثبت التوكيل
بالطلاق الذي وقع من الأب ولا إجازته لا يكون نكاح الزوج الثاني صحيحا والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية على يد قاض من القضاة فهل إذا رجع
زوجته وهي في عدته تمكون الرجعة صحيحة وتؤمر الزوجة بالذهاب إلى محل طاعة
زوجها (أجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية في عدتها ولا يشترط رضاها بها وإذا ادعى
الزوج بعد الندة أنه كان راجعها فيها وأنكرت الزوجة ذلك يكون القول لها باليمين
حيث لا بدنة للزوج على مدعاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على شخصين
معينين بالطلاق الثلاث أن لا يساكنهما في منزل فهل إذا ساكن واحد منهما يقع عليه
الطلاق الثلاث ولا بد لو وقع من مساكنتهما (أجاب) الطلاق المعلق على شيئين
لا يقع بوجود أحدهما والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من صداقها ومن
حقها الشرعية في نظير أن يطلقها طلاقا واحدة فقبل منها وطلقها طلاقا واحدة على
ذلك بموجب وثيقة ثابتة بالوجه الشرعي وقبل ذلك طلقها طلاقا واحدة أيضا كذلك

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

١٥

والآن تريد ان ترجع عليه فيما ابرأته منه لاجل ان يردّها الى عصمته فهل والحال هذه لا تجب الى الرجوع فيما ابرأت منه ولا يجبر الزوج على رجعتها بل لا بد من عقد جديد بشروطه وأركانها بمهر جديد برضا كل منهما (اجاب) لا رجوع للزوجة على زوجها فيما ابرأته عنه ابراء صحيحا شرعيا ولا يجبر الزوج على مراجعة زوجته اذا كان الطلاق رجعيا ولا على تجديد نكاحها اذا كان الطلاق بائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لزوجته ما كان لها عنده من الدين ومؤخر الصداق وخالفها على نفقة عدتها الى انقضائها بوضع الحمل وحصل بينهما التخالص والابراء العام فهل يكون الخلع صحيحا وليس لها ان تطالبه بعد ذلك بنفقة العدة (اجاب) الخلع والمباراة يسقط كل حق لاحد الزوجين على الآخر بما يتعلق بذلك النكاح وتسقط نفقة العدة بالخالصة اذا ذكرت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا قاصرة من أبيها ثم بعد الدخول بها حصل بينهما اشفاق ونزاع فغاء ابوها وقال لزوجها خالع بنتي على خمسة وعشرين ريبا لا قدر مؤخر صداقها ملتزمابه في ذمتي فخالعها الزوج على ذلك فهل يكون الخلع صحيحا ويلزم الاب دفع القدر المذكور (اجاب) اذا خلع الاب صغيrote على مال ملتزماله صح والمال عليه بلا سقوط مهر لانه لم يدخل تحت ولايته والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت انها مطلقة من زوجها وتزوجت غيره ثم حضر الزوج وأنكر الطلاق فهل اذا لم تثبت دعواها بالبينة يكون العقد الثاني باطلا ويكون القول قول الزوج يمينه وهي باقية على عصمته ويفرق بينهما وبين الزوج الثاني (اجاب) حيث ثبت نكاح الزوج الاول لا يكون النكاح الثاني صحيحا الا اذا ثبت طلاق الزوج الاول وكان العقد الثاني بعد وفاء العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فسأله الطلاق فقال لها ابرئي من صداقك فابراأته منه فطلقها ثلاثا طائنا صحة براءتها فهل تصح براءتها ويقع عليها الطلاق ولا يكون لها الرجوع عليه (اجاب) لا رجوع للمرأة على زوجها فيما ابرأته عنه من الصداق وحيث طلقها ثلاثا لا يكون له مراجعتها ولا تجديد النكاح عليها الا اذا نكحت زواجا آخر بشروطه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغعة رشيدة متزوجة برجل بالغ رشيد دخل بها ومكث معها مدة ثم تشاجر الزوج مع ابياها في غيبتها وابرأ الزوج من صداقها بغير اذنها ورضاها فلهلته بعضه بنية شرعية وتزوجت غيره بعد انقضاء العدة والآن طلبت من زوجها المطلق الصداق فانكر طلاقها فهل اذا كان الطلاق ثابتا بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره ويكون لها مطالبة بما لها عنده من الصداق ولا عبرة بابراء الاب له (اجاب) لا عبرة لانكار الزوج ان كان الطلاق حيث ثبت عليه الصداق بالوجه الشرعي وللزوجة المأثمة بمثل ما من الصداق حيث لم يكن أبوها وكيفية ما في الابراء منه ولم تجزه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كاتب بالخدمة خفف بالطلاق الثلاث من زوجته لا يشرب الدخان في المحكمة ما دام حاد ما به فعلى زوجته الحمل منه

٢٠ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

٢٧ ١٢٦٨

ذى الحجة

٤ ١٢٦٨

٤ ١٢٦٨

٢٠ ١٢٦٨

طلقة رجعية ووضعت حملها وشرب الدخان في المحكمة وهو خادم بها بعد انتضاء العدة
 بوضع الحمل فهل لا يقع عليه الطلاق الثلاث المذكور والمحال هذه حيث وجد
 المحلوف عليه بعد انتضاء العدة بالوضع ويكون له العقد عليها برضاها وتخل يمينه ولا
 يقع عليه بعد ذلك شيء حيث وجد المحلوف عليه (أجاب) حيث وجد المحلوف عليه
 بعد انتضاء العدة فلا حنت وانحلت اليمين بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل تشاجر مع زوجته وضربها فأسأله أهلها عن سبب الضرب فقال انها شتمتني وحلف
 بالطلاق الثلاث انها شتمته وانكرت شتمها له فهل يكون القول قوله بيمينه لانه
 المنكر لشرط الحنت وتكون باقية على عصمته (أجاب) نعم لا يقع الطلاق المذكور
 والمحال هذه والقول للزوج بيمينه في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال
 لزوجته على الطلاق الثلاث اني لم اناح سبك مرة زوى النسوان يعني لكونها مقصورة في
 خدمته ولم تسكن مثل غيرها من النساء القائمات بخدمة ازواجهن خدمة كاملة فهل
 يصدق في ذلك لار شرط البر لا يعلم الا من جهةه فلا يقع عليه الطلاق (أجاب) لا يقع
 الطلاق على الرجل المذكور ان كان الامرا هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مرض مرض الموت فاشتبهت نفسه فأكهه فطلبها من زوجته فارسلت لاحضارها
 فلم يجدها في بلدتها فارسلت الى بلدة أخرى لاحضارها فطلبها الزوج ثانيا فاخبرته بعدم
 وجودها فقال ان لم تجزى لي انا كتهه فانت طالق ثلاثا واخبر جماعة بأنها خالصة ثم
 مات و يوم موته حضرت الفا كتهه من البلد التي أرسلت اليها زوجته فهل حيث كان
 التعاقب والشرط في مرض الموت يكون لها الميراث من زوجها (أجاب) اذا طلق الرجل
 زوجته في مرض موته طلاقا ثانيا لا بأسوا لها ومات وهي في عدته كان لها الميراث والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها مما لها عنده من مؤخر صداقها وتحملت
 بينتيها فطلقة بائنة في نظير ذلك بحضرة جمع من المسلمين وبموجب وثيقة بيدها
 وبعد وفاء العدة عقد عليها رجل آخر فتعرض الزوج المطلق لها واستعان عليها برجل
 عهد له ليحل العدة متعلا بأنه طلقها مكرها فهل لا يجب لذلك ويكون العقد صحيحا
 نافذا حيث كان الطلاق البائن ثابتا بالبينة الشرعية ولا عبرة بتعلاه المذكور ويمنع من
 معارضته بدون وجه شرعي (أجاب) طلاق المكره واقع عندنا فلا عبرة بما تعلل به
 الزوج الاول والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على أخيه بالطلاق
 انها لا تدخل بيته بحضرة رجل وامرأتين ثم بعد مدة دخلت البيت المحلوف عليه
 فهل اذا ثبت ككل من الحلف وشرط الحنت بالبينة الشرعية يقع عليه الطلاق واذا
 أنكر الزوج الطلاق لا عبرة بانكاره مع وجود شهادة الرجل والمرأتين (أجاب) لا عبرة
 لانكار الزوج الطلاق بعد ثبوت عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل طلق زوجته ثلاثا وهو في حال صحته وسلامته ثم بعد سنة ونصف مات الزوج عن

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٩

محرم
٩

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

ربيع الاول
٢٣

١٢٦٩

ربيع الثاني
١١

ربيع الثاني سنة

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٢٦

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٤

جمادى الثانية

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

١١

رجب

١٢٦٩

١

ورثة فأرادت المرأة المطلقة ثلاثا أن تترث من تركته مطلقها متعلقة بأنها لم تخرج من العدة
 أنكونها مضعفة فهل والحال هذه إذا ثبت أن الزوج طلقها ثلاثا وهو في حال الصحة
 والسلامة لا تترث منه ولو مات وهي في العدة (أجاب) لا ميراث للمطلقة ثلاثا في الصحة والحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يدعي على زوجته
 ولا على أبيها دراهم ولا غيرها ثم بعد ذلك عدته ادعى على أبيها دراهم كان دفعها الزوجته
 بأذنه بعد حلفه بالطلاق المذكور فهل إذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية ولم يكن القصد
 من الحلف المذكور منع نفسه من الدعوى بشئ مضي فقط يحكم على الزوج المذكور
 بوقوع الطلاق مع حضوره (أجاب) إذا ثبت وجود ما عاق عليه الطلاق وقع والا فلا
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق أنها لا تدخل هذا البيت في
 هذا اليوم ومضى اليوم وادعت أنها دخلته وباتت فيه وأنكر الزوج دعواها ولم يكن
 عندها بينة شرعية بما ادعته ولم يصدقها زوجها فهل لا يحكم عليه والحال هذه بوقوع
 الطلاق وتكون زوجته على عصمته (أجاب) لا يحكم على الزوج المذكور بوقوع
 الطلاق حيث كان الأمر ما هو مذكور والقول له يمينه في ذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية وصار ينفق عليها حتى خرجت من عدته
 باقرارها أنها حاضت أكثر من ثلاث حيض في مدة ستة أشهر فهل تصدق في انقضاء
 عدتها بالحيض في المدة المذكورة ولمطلقها أن يحدد عليها عقد النكاح بأذنها ورضاها
 بمهر ترضى به حيث لم يتقدم منه ما يكمل عدد الثلاث (أجاب) يقبل قول المطلقة بانقضاء
 عدتها إذا كانت المدة تحتمل ذلك وأذلتها ستون يوما للزوج تجديدا للنكاح بعد
 العدة برضاها إذا لم يثبت عليه الطلاق الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت
 زوجها من مؤخر صداقها المعلوم لها وألته أن يطلقها في مقابلة ذلك فأجابها وطلقها
 في نظير ما أبرأتها منه بموجب وثيقة بذلك فهل إذا أرادت الرجوع فيما أبرأتها منه
 ومطالبة به لا تجب لذلك شرعا إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) ليس للمرأة
 المذكورة الرجوع فيما صح الإبراء عنه منها ومنع من ذلك حيث ثبت إبراؤها بالوجه
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذى صنعة جاءه رجل يطلبه وهو شغال
 عند غيره فخلف به بالطلاق الثلاث حين تنهى هذه الشغلة يرسل له العدة فأنتهت الشغلة
 وأرسل له العدة فهل يلزمه أن يوصلها بنفسه وإذا أرسلها مع غيره يقع عليه اليمين
 (أجاب) لا يقع الطلاق الثلاث على الرجل المذكور حيث علقه على عدم إرسال العدة وقدر
 إرسالها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنة القاصر مذقاصرة من أبيها بصداق
 معلوم ثم بعد ذلك طلقها وولى القاصر قبل الدخول بها وتزوجت أجنبية فهل والحال هذه
 لا يصح الصلح من ولى القاصر حتى يباع وتكون على عصمته ويفرق بينها وبين الزوج
 الثاني (أجاب) نعم لا يصح طلاق الولى المذكور عن ابنه وتكون زوجته بأية عى

عصمته حيث صدر النكاح الاول مستوفيا شرائط الصحة ولا عبرة بالنكاح الثاني والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها منه ثم تزوجت بصبي محرم سنة دون عشر سنين باذن وليه وللصبي مصلحة وجامعها بانتشار وبالإجماع في الفرج ولم يشترط تحليل في العقد ولا قبله ولا نية تحليل بالصبي ثم طلقها طائعا مختارا فهل تحل لزواجه الاول ولا عدة عليها (اجاب) طلاق الصبي لا يقع فالمرأة المذكرة زوجة للصبي ولو طلقها لا يصح منه الطلاق فهي باقية في نكاحه وصرحوا بان المراهق الذي سنه عشر سنين يحصل به التحليل اذا طلقها بعد بلوغه أو وجدت فرقة شرعية غير طلاق انصبي ولا تحل مطلقة لغير مطلقها بدون عدة فتا يحل به بعض من لا خبر له بالاحكام محل المصلحة ثلاثا بمنزل ذلك لا يصح وعلى ولاية الامور منع من يتجاوز أعلى مثل هذا الفعل وزجره بما يابق بحاله والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الخانقاه بما مضمونه ان امرأته أتت وصحبته زوجها وادعت ان زوجها حلف عليها بالحرام انه يطلها عند القاضي بكرة تاريخه فاخذها الحاكم وسجنه مدة أربعة أيام ثم اطلقه من السجن ثم توجه الخالف المذکور الى فقيه شافعي المذهب وراجع زوجته لم يحتل بهامدة ستين يوما والآن المرأة المذكرة تريد الحكم الشرعي في ذلك فما الحكم (اجاب) الواقع بلفظ الحرام طلاق بائن لا تصح فيه الرجعة فاذا تحقق وقوع الطلاق بلفظ الحرام على الرجل المذکور لا تكون الرجعة صحيحة وعجزه عن الطلب عند القاضي في التاريخ الذي ذكره بسبب الحاكم له لا يمنع حنثه لان شرط الحنث هنا عدمي فلا يؤثر فيه العجز كما ان لم يخرب بيت فلان غدا فقيده ومنع حتى مضى الغد حنث وكذا ان لم يخرج من هذا المنزل فكذلك فقيده أو ان لم اذهب بل الى منزلي فاخذها ففهر بت منه أو ان لم تحضري ليلته منزلي فكذلك اذعها أبوها حنث في المختار ومفاده الحنث فيمن حلف ليؤدين اليوم دينه فحضر لفقره وفقد من يقرضه وحل الحنث في العدمي مع العجز اذا لم يفت المحل والا بطأت اليمين كما لو حلف لبشر بن ماء هذا الكوز اليوم وكان فيه ماء فصب قبل مضى اليوم فلا حنث به لان اليمين بصب الماء قبل فوات الوقت ففات المحل بخلاف ما اذا كان شرط الحنث وجوديا كما في لا أسكن فأغلق الباب أو قيد لا يحنث فصار الحاصل انه اذا كان شرط الحنث عدميا فان عجز عن شرط البر بفوات محله لا يحنث وان مع بقاء المحل حنث سواء كان المانع حسي أو لا وكذا لو كان المانع كونه مستحيلا عادة كس اسماء وان كان الشرط وجوديا لا يحنث مطلقا ولو كان المانع غير حسي في المختار كما يستفاد من اندر ورد الخار من آراء ابي والى التوفيق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فحلف بالطلاق الثلاث ان ذهبت الى بيت أبيك على اسم الغضب في هذا اليوم تكون طاعة ثلاث ثم عديمي أر بعين يوم تشاجر معهما مرة أخرى فذهب الى بيت أبيه وجه الغضب فهل اذا مضى اليوم انحلف عليه ومضت ثلاث

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٨

مطلب حلف فحضر عن
البر حنث لو شرط الحنث
عدميا لا يوجد
وتفصيل ذلك

المدة لا يقع عليه طلاق حيث فيد باليوم المحلوف عليه وزوجته باقية على عصمته (اجاب)
ان كان الواقع ما ذكر بهذا السؤال لا يقع عليه الطلاق الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له زوجتان احدهما مملوكة والثانية بانية على عصمته اراد الانتقال الى بائة اخرى
وطلب الزوجة التي على عصمته ان تسافر معه فامتنعت فاشهد لها على نفسه وقال لها ان
رددت المطلقة فانت طالق بالثلاث وبعد ذلك ردت المطلقة فهل اذا تحقق ما ذكر وشهدت

شعبان

البينة بذلك في وجه الخصم يحكم عليه برقوع الطلاق الثلاث (اجاب) اذا وجد ما علق
عليه الطلاق المذكور يحكم برقوعه ولا تحمل المطلقة ثلاثا حتى تنكح زوجا غير زوجها
بشرطه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أخ يقيم معه في معيشة واحدة وزوجه بنتا
صغيرة من أبيها بمهر معلوم وبعد العقد أمر الصغير بطلاقها فطلقها بتعليم نائب قاض له
ثم عقد الاخ الكبير عليها ودخل بها فهل لا يصح طلاق الصغير المذكور ويكون
النكاح الثاني فاسدا وعليه بالدخول مهر مثلها ويفرق بينهما وتكون باقية على عصمة

الصغير وعليها العدة من وطء الشبهة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا يقع
طلاق الصبي ولا يصح نكاح الرجل المذكور بناء على الطلاق الصادر من الصبي فيفرق
بين الرجل المذكور وبين زوجة الصغير حيث كان نكاحه لها ثابتا ويجب عليه بالوطء
في النكاح الفاسد مهر المثل لا يزداد على المسمى وتجب عليها العدة بعد المفارقة والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يزعم انه من أهل العلم قديم بين أظهر العوام وكل من طلق
زوجته منهم ثلاثا يذهب اليه ليرد زوجته فيأتي بصبي ويعقد له على تلك المرأة المطلقة
ثلاثا ثم يدخل بها ويطلقها فيعقدها الرجل عليها الزوج الاول عقب الطلاق بلا عدة
فهل اذا توفرت شروط نكاح الصبي لتلك المرأة يكون النكاح صحيحا ولا يصح طلاقه
ولا طلاق وليه عنه فتكون المرأة حينئذ باقية على عصمة الصبي ولا يصح العقد عليها
لزوجها الاول ويجب على الحاكم الشرعي التفريق بينهما وبينه فاذا اعتدت للشبهة
حلت للصبي ويؤدب فاعل ذلك شرعا ويجب على الحاكم ايضا منعه من ذلك كفاللناس

عن تهاونهم في ذلك وحسم الباب الفساد (اجاب) صرح علماؤنا بأن طلاق الصبي
لا يصح وبأن وليه لا يملك تطليق زوجته فليس لزوجة الصغير بعد تطليقه حال
صغره التزوج بغيره وعلى ولاية الامور منع الرجل المذكور عن ارتكابه مثل هذه
الامور ان كان لا وقوفه على حقيقة ما أقامه ايقاعها الجلب الدنيا وتأديبه على
مخالفة ما شتمه عن الآخرة ودعاية العامة لذلك فيزجر بما يليق بحاله ويحجر على مثل هذا
الرجل في الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعي بقوله
لو كيل الزوجة من بعده ما دفع الى أو كيل المذكور مؤخر الصداق والنفقة فجعله
مطلقا وذلك بحضور بنته شهد عليه بحصول ذلك فهل والحال هذه يكون الزوج
مراجعة غير اذنها وبغير عقد جديد ولا مهر اذا خرج من العدة والامتنعت عنه وعن

سنة
سبعين
٢٨
١٢٦٩

محل طاعته تكون ناشرة ولا يلزم الزوج لها بنفقة ولا كسوة ولا مسكن وله طلب النفقة
المحالة حيث كان الحال ما ذكر (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته طلاقا رجعيا يكون له
مراجعة في العدة وليس للزوجة الامتناع عن طاعة زوجها ولا الخروج من منزله بغير
حق ولا نفقة لانه ناشرة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
وعن بنت قاصرة منها وعن اولاد قصر من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا ولا يترك عم
وصى شرعى عليهم من قبل الاب اراد التزوج بالمرأة المذكورة بعد وفاء العدة فامتنعت
حتى يحلف بالحرام انه لا يتصرف في مال اليتام ولا يتقلها من دار المتوفى خلف منها
بالحرام قبل العقد عليها وهي غير زوجة انه لا يتصرف في مال اليتام فهل اذا
تزوجها ودخل بها وتصرف في مال اليتام بالوصاية الشرعية لا يقع عليه الطلاق
المذكور ولا عبرة بحالها وهي غير زوجة ويكون له نقاهة في أى مكان شاء من البلد
(اجاب) شرط تعاقب الطلاق المالك كقوله لمذكورة ان ذهبت فانت طالق أو
الاضافة اليه كن نكحتك فانت طالق فلما قوله لاجنية ان فعلت كذا فانت طالق
فنكها ففعلت فلا يقع الطلاق على الرجل المذكور حيث كان الحال ما هو مسطور والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يضرب زوجته وبعدها طلقها طلاقا
رجعيا وراجعها ثم ذهبت الى بيت أهلها وادعت عليه انه ضربها بعد أن طلبها الى محل
صاعته وهي تمنع منه تريد بذلك ايقاع الطلاق بمجرد دعواها فهل اذا لم يصدقها الزوج
فيما ادعته ولم يترف بذلك ولم يكن عندها بينة على دعواها لا عبرة بدعواها المجردة عن
الاثبات الشرعى ويكون التول قوله بيمينه وتكون باقية على عصمة زوجها يلزمها
طاعته حيث كن فاعبحة وفيها الشرعية (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى الزوجة
المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت أخاها
وكنته نوضة في اقامة الخدم ودية بينها وبين زوجها وأن يحالها الوكيل منه في نظير مؤخر
صداقها ونفقة دسها الى انقضائها فقام الوكيل الخصومة بينهما وبين الزوج على يد
ائب قاض في دعوا الزوج على ذلك بموجب حجة شرعية ثم بعد مدة أنكرت الزوجة
التوكيل وتريد أن يحال الزوج بمؤخر صداقها ونفقة عدتها فهل اذا ثبت التوكيل
والحلع بلبينة شرعية لا عبرة بانكاره ولا فاجاب لذلك (اجاب) اذا ثبت توكيل المرأة
بالبالغة الرشيدة أخذت في الحلع على مؤخر صداقها ونفقة دسها وخالها الوكيل على ذلك
لا يكون لها مطالبة الزوج بحلع عليه وجمع من ذلك حيث ثبت ما ذكر بالوجه
الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تحق أن زوجها مات وتزوجت بعد انقضاء
عده غير وسكنت معه مدة خمس سنين ثم بعد ذلك طلقها الزوج وامتنع من دفع المؤخر
من صداقها من بعد أن تزوجها الا ترى حيلة على عدم دفعه لها فهل والحال هذه لا عبرة
تعد بذلك في حلع الزوج على دفع مؤخر صداقها ونفقة عدتها (اجاب) يؤمر

٢٨
١٢٦٩

٣٠
١٢٦٩

مصان
٥
١٢٦٩

١٣
١٢٦٩

الزوج الثاني المذکور يدفع ما بذمته من مؤخر الصداق لزوجته المطلقة منه ولا عبرة بمجرد
تعلله بما ذكر كما يجب عليه نفقة عدتها اذ لم يتحقق فساد النكاح شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته طلقين متفرقين وراجعها ومكث معها بعدهما مدة ثم
أرادت الزوجة المذکورة ان تخرج لبيت من بيوت الجيران فقال الزوج لها ان خرجت
تكوني طالقاً ثلاثاً فهل اذا خرجت فوراً الحلف ولم تتأخر وذهبت لبيت جيرانها يقع
الطلاق الثلاث عليها ولا تحل للزوج المذکور الا بعد زواج آخر واذا ادعى انه وقت
الحلف زائل العقل وان به جنونا ولم يعهده ذلك لا تعتبر دعواه ولا يصدق فيها (اجاب)
نعم يقع الطلاق الثلاث حيث تحقق ما علق عليه ولا يقبل قول الزوج فيما ذكر والحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة بصيغة الطلاق ودفع لها
مؤخر صداقها ونفقة عدتها ثلاثة أشهر وأقرت واعترفت بقبض ما ذكر بحضور بيعة
شرعية تشهد بذلك فهل اذا أنكرت الدفع والقبض بعد الاقرار بما ذكر لا عبرة بذلك
الانكار وتؤخذ باقرارها ويملك عليها الرجعة في العدة (اجاب) يؤخذ بالمقرر باقراره
ناذا ثبت اقرار المرأة المذکورة بما ذكر طوعاً وعملت بموجب اقرارها ولا طلاق رجعي
مراجعة زوجها مادامت في عدته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج
فاصرة من أبيها بصداق معلوم ثم نشأ الزوج مع ابنتها فتلك الحق بندي
وطلقتها فقال هي طالق على ذلك وكان ذلك قبل الدخول والخلو العجيبة ثم بعد مدة
بلغت البنت وصارت رشيدة فهل يكون لها مطالبة الزوج بنصف المهر المسمى لها
(اجاب) نعم للزوجة المذکورة مطالبة زوجها بنصف المسمى والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تزوج امرأة مع زوجته فاعطاهم طلاق رجعية ولم يدفع لها ما تستحقه من مؤخر
صداقها ونفقة عدتها فطلبت ما ذكر منه فامتنع مدعيها انه خالفها فانكرت دعواه الخلع
فهل اذا لم يثبت دعواه الخلع بالبينة الشرعية لايجب لذلك ويكون لها مطالبة بحقوقها
الشرعية من مؤخر ونفقة عدة حيث لم تخرج منها (اجاب) للطلقة المذکورة مطالبة
زوجها بنفقة عدتها مادامت فيها ومؤخر صداقها حيث لم يثبت دعواه الخلع على ذلك
بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من نفقة العدة ومن
مؤخر صداقها وطلقتها زوجها على ذلك ثم بعد الملاقاة ظهر بها حمل ووضعته وأرادت
ان تطالب مطلقها بنفقة العدة وأجرة حضانتها ونفقة الحمل الذي وضعته فهل لا يجب
لذلك (اجاب) نعم لامطالبة للزوجة المذکورة بما ثبت البراءة منه من نفقة العدة ومؤخر
الصداق عوضاً في الطلاق لا يستحق عليه نفقة العدة بعد انقضائها بدون فرض ولو لم
تجعل عوضاً في الطلاق استقوطه بمضي العدة ولها مطالبة زوجها بأجرة حضنته ولدها منها
وأجرة ارضاعه ونفقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق
الا ثلاث لا تدخل دارها ولا عسكراً فيها فدخلت دار أمه والعسكراً فيها ففسألت القاضي

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٣١

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

١٦

ذی القعدة

فأفتة بالوقوع وسأل غير القاضى فأفتاه بالوقوع أيضاً ثم بعد مضي نحو خمسة عشر يوماً رجع إلى القاضى المذكور وقال له انى قلت وقت حلقى لا تدخل دار أمك والمشايخ قاعدون مع العسكرى وقد دخلت والمشايخ ليسوا قاعدين معه واحد جبان لم يخبر القاضى بذلك وقال سؤاله له اولاً وخوفاً من المشايخ وأراد بذلك عدم وقوع الطلاق فهل حيث ثبت اقراره عند القاضى وعند غيره بالغلق على دخول دار أمها والعسكرى فيها وانها دخلت الدار والعسكرى فيها يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث ولا يقبل رجوعه عن ذلك ولا تنفعه الحيلة حيث كان مقراً وكانت هناك بيعة شرعية تشهد عليه بما أخبر به القاضى اولاً (اجاب) يقضى على الرجل المذكور بوقوع الطلاق الثلاث حيث ثبت اقراره به على الوجه المذكور اولاً ولا يقبل رجوعه عن ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له زوجة مطلقة منه ثلاثاً تزوجت عبداً رقيقاً ميراً دون البهـ ولو غود دخل بها وأصابها فهل اذا ملكه لها سيده وانفسخ النكاح وتزوج بها بعد ذلك مطلقاً بعد انقضاء عدتها يصح ذلك حيث رضيت الزوجة بذلك ولم يكن لها ولي ولا عاصب يمنعها ويعترض عليها واذا ادعت انها حاضت ثلاث حيض فى مدة شهرين تصدق فى انقضاء عدتها فى هذه المدة (اجاب) القول للزوجة فى انقضاء عدتها بيمينها اذا كانت المدة محتملة لذلك وأقل مدة تحتمل ذلك بالحيض ستون يوماً عند أى خفيفة رحمه الله تعالى ونكاح العبد على الوجه المذكور يحل له المدة ثلاثاً حيث كان مراً حقاً وبلغ سنه عشر سنين فأكثروا الله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تشاجر مع زوجته من أجل ضغائر صوف فقال لها من أين لك هذه الضغائر فقالت من شغل أخى فذكر عليها الكلام مراراً فلم تجب بغير هذا فقال لها على الطلاق الثلاث أن تخبرنى الخبر الصحيح اهى شغل أخيك أم شغل الغير فقالت الصحيح انها من شغل الغير فهل لا يقع عليه الطلاق (اجاب) لا يقع الطلاق على الرجل المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته طليقة رجعية وهى حامل منه ومات وهى فى العدة عنها وعن ابن وبنت فاصريـن منها فاقام القاضى أخاه وصياً على القاصريـن فطابت المرأة المذكورة ما يخففها من ميراث زوجها لكونه مات وهى فى عدة الطلاق الرجعى فامتنع الوصى من ذلك متعللاً بأنها كانت طليقة قبل ذلك ثلاثاً وان أخاه عده عليها لما أخبرته بانقضاء عدتها منه وبأنها تزوجت آخر ودخل بها وطلتها وانه ضمت عدتها وانها لم يعلم ذلك ولم ير ويطلب منها اثبات التماس بالبيعة فهل لا عبرة بما تعلق به الوصى المذكور حيث أخبرت بما ذكر وصدها الزوج حال صحته مع احتمال المدة ويكون لها أخذ ما يخصها بالارث من زوجها المذكور كورده وصداقه وقد أخبر الزوج عن العدة عليها بأنها تزوجت آخر بعد انقضاء العدة ودخل بها وطلتها وانقضت عدتها منه (اجاب) المطلقة رجعيها ترث من زوجها حيث مات وهى فى العدة واذا أخبرت المطلقة ثلاثاً بانقضاء العدة

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

٣٠

- والتزويج بآخره وانتهت عدتها منه يقبل قولها في ذلك حيث كانت المدة
محملة للعدتين والتزوج ولزوجها الاول العقد عليها حيث صدقها في ذلك والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته البالغة الرشيدة فسأله الطلاق فامتنع فأبرأته
من قدر معلوم من المقدم والمؤخر فطلقة في نظير ما أبرأته منه فهل يقع الطلاق بائنا وإذا
أرادت الرجوع عليه بعد الطلاق بما أبرأته منه لا تجاب لذلك إذا ثبت ما ذكر بالوجه
الشرعي (اجاب) الطلاق على مال بائن ومنه الطلاق على البراءة وليس للمرأة الرجوع
فيما أبرأت عنه حيث ثبتت البراءة منها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له جار عطار تشاجر معه وحلف بالطلاق انه ما دام مجاورا له وما كثر في هذا السوق
لا يكلمه فهل إذا عزل الحالف من الحانوت وسكن في حانوت في سوق آخر بعيد عن الاول
وكلمه بعد ذلك لا يقع عليه الطلاق والمحال هذه (اجاب) نعم لا يقع عليه الطلاق والمحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وأشهد على ذلك بينة من المسلمين
وأمرها أن تذهب الى المحاكم الشرعية وتأخذ حقها وذلك في حال صحتها وسلامتها وتركها
وذهب الى أشغال القنطرة مكث فيها ستة أشهر وبعد سنة مرض ومات في مرضه فهل إذا
شهدت البينة بذلك وانتقضت عدتها وأرادت أن تأخذ من ميراثه بدون اثبات رجعة
شرعية لا تجاب لذلك (اجاب) إذا طلق الرجل المذكور زوجته ثلاثا حال صحته لا يكون
له ميراث فيما تركه ولو مات وهي في العدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرادت
الدخول على زوجها في المكان الذي هو فيه فتمنعها فقالت له أنا مطاوعة واحدة أم بالثلاث
فقال لها مطاوعة بالثلاث شافعي ومالك وأبو حنيفة ففي ثاني يوم رفعته لدى القاضي فطلبه
وسأله فأخبره بذلك فحكم عليه بوقوع الطلاق والآن ينكر فهل إذا ثبت ما ذكر بالبينة
يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث حيث كان حاضرا ولا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره
(اجاب) نعم يحكم على الزوج المذكور بوقوع الطلاق الثلاث من زوجته المذكورة
والحال هذه ولا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة
زوجها وليها من آخرهم معلوم ودخل بها الزوج وعاشا مدة ثم ضاررها في العشرة
لأجل أن تترك له الختوف الشرعية ويلاقيها وأحضر جماعة من المسلمين وقال أبرئني
من الختوق فأبرأته من الختوق ونفقة العدة بغير حضور والدها فهل إذا كانت قاصرة
لا تصح براءتها ولها الرجوع عليه بالحق ونفقة العدة (اجاب) لا تصح البراءة من
الصغيرة المذكورة لدينها ما يثبت بدمه زوجها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة
رشيدة أبرأت زوجها من باقي تقدم - وانها ومن مؤخره وهو معلوم لمه وظابط - منه ان
يلاقيها في نظير ذلك فقبل منها وطلقة على ذلك طلقة بائنة ثم بعد مدة عاها -
جددا بشرطه وأركانها بغير جدل بدريضا - فهل إذا أرادت الرجوع في الختوق في
أبرأته منه والمحال هذه لا تجاب لذلك (اجاب) ليس للزوجة المذكورة الرجوع فيه أصح

٣٠

١٢٦٩

ذی الحجة

٥

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

محرم

١١

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

ابراء زوجها عنه من مؤخر صداقها الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
طلقة نهائية ثم تشاجر معها وطلبت منه الطلاق فامتنع فترافعا لدى نائب الشرع
ببلدة بالاساسي العرب وابراة من باقى صداقها المعلوم ومن نفقة العدة بعد تقديرها
وهي باعنه عاقلة لا مكرهة ولا مبذرة للمال فطلقها زوجها طلاقا على ذلك في المجلس فهل
يجع هذا الطلاق وتكون حينئذ مطلقا منه ثلاثا ولا تحل له الا بعد زوج آخر وتكون
هذه البراءة صحيحة ولو لم تصل ويجوز لها التزوج بغيره بعد وفاء العدة (اجاب) نعم يقع
الطلاق المذكور على الزوج ولا تحل له المطلق الا بعد زوج آخر حيث كان مكتملا للثلاث
وان رُشد عنها وحسن التصرف في المال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ابرأت زوجها
مما لها عنده من مقدم الصداق ومؤخره المعلوم لها ولزوجها بحضرة بينة شرعية فهل اذا
طافها بعد ذلك وأرادت أن تطالبه بما ابرأتة مما ذكر لا تجاب لذلك حيث كان البراء
منها الزوجا ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) ليس للزوجة الرجوع على زوجها بما ابرأتة
من دين المهر حيث وقع البراء عن طوع مستوفيا شرائط الصحة والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة بالغة رشيدة حامل سألت زوجها أن يخالفها على مؤخر صداقها المعلوم لها وعلى
نفقة العدة حتى تضع بقدره معلوم من الدراهم قرضى الزوج بذلك فخالعها على ذلك فهل
اذا أرادت الزوجة المذكورة الرجوع على زوجها في مؤخر صداقها ونفقة العدة لا تجاب
لذلك (اجاب) نعم ليس لها الرجوع على زوجها بما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة طليت بطلاق بنتها الفاصرة من زوجها واقتدت عصمتها منه بصداقها
والترمت له به بحضرة بينة فطلقها الزوج بالمجلس فبعد مدة أرادت المرأة الرجوع على
زوج البنت الفاصرة بالمهر قبل بلوغ البنت المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر
بالبينة الشرعية لا يكون لام الفاصرة مطالبة الزوج بشيء من ذلك والحال ان الام لم
تسكن وصيا على بنتها المذكورة (اجاب) نعم لا يكون للام المذكورة والحال هذه مطالبة
الزوج بصداق بنتها ولا بنت بعد بلوغها رشيدة المطالبة به والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل تزوج بنت عمه ومكث معها ثم تشاجر معها فذهبت الى بيت أبيها ومكثت فيه
مدة من الزمان ثم بعد ذلك ترافع مع عمه على يد نائب القاضى فطلب العم الطلاق من
الزوج فقال هي خالصة فقال العم هذا لم يثبت الطلاق فقال الزوج لنائب القاضى ماذا
أقول فقال له ان نائب مثل ما تقول قل فقال الزوج هي طالق ثلاثا في ثلاث ومحترمة على
مثل أمي وأختي ثم بعد مدة ادعى ان عمه اكرهه على طلاق بنته ويريد أن يعاشر زوجته
بدون تحليل فهل والحال هذه لا عبرة بدعواه الا كراهه يحكم عليه بالطلاق الثلاث ولا
تحل له حتى تسكن زوجا غيره سيما ان الزوج لم يثبت دعواه الا كراهه بل طلقها طائعا
مختارا بحضرة نائب القاضى وجمع من المسلمين (اجاب) نعم لا تحل له حتى تسكن زوجا
آخر وان كان النوايع ما هو مرسومه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق

١٢٧٠

٢٩

١٢٧

٢٩

ربيع الثاني

١٢٧٠

٤

جادي الاولى

١٢٧٠

٩

١٢٦٠

١

١٢٧٠

١٥

جادی الثانیة

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٣٠

١٢٧

٣

١٢٧٠

٢١

رجب

١٢٧٠

٧

الثلاث من زوجته انه لم يبع شيئا معينا مشترى بشئ معلوم مقرابه بزيادة عن هذا الثمن ولم يحصل ربح فيه فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي انه حصل بيع بزيادة عن هذا الثمن وورع فيه يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له زوجته حتى تنكح زوجا غيره حيث تحقق شرط الطلاق الثلاث ويمتنع عن زوجته والحال هذه (أجاب) نعم يقع عليه الطلاق الثلاث اذا كان الواقع ما هو مسطور حيث وجد شرطه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت عن طاعة زوجها ولم يمكنه ردها الى محل طاعته وأرادت طلاقها منه فامتنع الزوج من الطلاق حتى تغدى منه والحال انه لم يثبت على الزوج اضرار لها فهل والحال هذه لا يجبر الزوج على طلاقها (أجاب) نعم لا يجبر الزوج المذکور على طلاق زوجته وعليه معاشرتها بالمعروف وعليها طاعته والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وصى على بنتها فزوجهما - ما لاخوين أحدهما قاصروا الآخر بالغ وقبضت الام بمحل صداقهما وجهزت كل واحدة بجهاز بعضه من المحمل وبعضه من متروكات أبيهما فهل والحال هذه اذا أرادت الام المذکورة أن تطلق ابنتيها المذکورتين من زوجيهما وان تأخذ ما جهزته لهما من مهرهما ومن متروكات أبيهما لا تجب لذلك ولا يجبر بالغ على طلاق زوجته وليس لولي القاصر أن يطلق زوجته (أجاب) نعم لا تجب الام المذکورة لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جمع الزنا والطلاق ففعل نكاحا روحيا أتت طالن بالثلاث فهل يقع الطلاق الثلاث عليه مرة واحدة ولا تحل له من بعد ربحي - كسكح زوجا غيره (أجاب) نعم يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من ذوات الحيض طهها زوجها طاعة واحدة رجعية لم يسبقها غيرها من الصلح ودفع لها نفقة عشرين يوما وبعد مضي ثمانية وثلاثين يوما وفات الطلاق راجعها الى عصمتها وهي في العدة فهل تكون الرجعة صحيحة وأيسر لها الامساخ عنه اذا كان الواقع هو مذکور بالسؤال (أجاب) نعم يطلاق رجعا ما رجعة زوجته مادامت في العدة وأيسر لها الامتناع عن زوجها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل روج بنته القاصرة من ابن رجل على قدر معلوم من الصداق ثم جعلت البنت المذکورة من زوجها وانعت عن قبوله فهل اذا ألزم أبوها بمرح صدقها اليها زوجها الزوج من تخيره وطلعهما الزوج عن الرده المذکور وأراد أبوه أن يرجع عن الزوج بما طلعه في نظيره من الصداق - رده المذکور تغير الصداق بل لزوج الزوجة المذکورة لا محاب الاب (أجاب) نعم لا يغيره على مهرها - ثم له الرجوع بها الى أبيه لا يحل له ردها - لا بد من إعتنا أخذ نصف الصداق في رجوعه - حوزة له من كسبه من رجوعه - رجوعه - رجوعه - رجوعه - رجوعه من أو رجوعه - رجوعه - رجوعه - رجوعه - رجوعه - رجوعه - رجوعه - رجوعه على من بمرارة الخلع في الاحتكام المذکور بشرط جمع دلائل الجمع المذکور في رجوعه

الطلاق اذا بطل يقع رجعيًا كما في شرح الدرر ومما ذكر يعلم جواب الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجرت معه زوجته وخلفت نفسها منه بما لها من مؤخر صداقها المعلوم بنقد معلوم من الدراهم في مقابلة ففئة العدة فأجابها بذلك وخالفها على ذلك وقبالت منه الخلع المذكور فهل اذا أرادت أن تطالسه بشيء مما خلعت به نفسها من الدراهم لا يجاب لذلك سرعا (أجاب) ليس للزوجة الرجوع على زوجها بالدراهم التي وقع الخلع عليها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقامته ابنته المكلفة وكيلًا عنهما فغوا في احتلالها من زوجها بمؤخر صداقها وخالفها من زوجها على ذلك فبعد ذلك أنكرت الزوجة الخلع على مؤخر الصداق هي وأبوهما وصداقها على الطلاق البائن من غير مؤخر الصداق ويطلبان الزوج به وطلب من الزوج اثبات الخلع على مؤخر الصداق فأقام على ذلك شطرا وعجز عن الشطر الآخر وطلب منه مؤخر الصداق وألزم بدفعه ثم بعد ذلك وجد الشطر الثاني الثامنه بذلك فهل اذا شهد به بعد ذلك طبق دعواه في وجه الزوجة ووكيلها تمنع الزوجة وأبوهما من المطالبة بمؤخر الصداق (أجاب) اذا ثبت الزوج دعواه الخلع على عوض بالطريق الشرعي استحق ذلك العوض حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بأنه طلقها طلقة واحدة في مقابلة عوس فانكسر الزوج الطلاق المذكور فهل اذا لم تثبت دعواها بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات ويكون القول قوله بيمينه وتكون زوجته باقية على عصمته والحال هذه (أجاب) القول قول الزوج بيمينه في انكاره الطلاق المذكور ولا يفرق بينهما اذا لم تثبت عليه الطلاق بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فخرجت الى بيت أمها وتركت ما تملكه من فرش ونحاس وملبوس في بيت زوجها فحضر الزوج في بيت أمها وضر بها وحلف بالطلاق الثلاث بحضرة بينة أنها أخذت جميع ما في المنزل مما ذكر ولم يبق منه شيئا ثم بعد ذلك طلب صلحها فسئل عن ايمينه فتذكر فبشهادته عليه البينة قال اني حلفت صحيحا ولكني قبل الحلف أخرجت ما في البيت فهل اذا ثبت ما ذكر يحث لاضافة الفعل لها ولا عبرة بانكاره مع وجود البينة (أجاب) ذلك يتحقق عدم الاخذ بالحولف عليه وقوع الطلاق والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت من زوجها عند شيخ البلد أن يلقها فامتنع الزوج من الطلاق فشدد عليه شيخ البلد وأراد أن يرسله للحاكم مع خادمه فخاف الزوج من ذلك فقال تكون مائة ان شاء الله تعالى متصلا فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالبينة لا يتبع به الطلاق المعلق على المشيئة وتكون باقية على عصمته (أجاب) نعم لا يتبع عليه الطلاق المعلق على المشيئة مع الاتمال لم يتحقق خلاف ما ذكر بطريق شرعي ولم تعد له (سئل) في رجل أبرأته زوجته من صداقاتها المندم والمؤخر وهو

١٢٧٠

٢٥

شوان

٩

١٢٧٠

ذى القعدة

١٥

١٢٧٠

١٢٧٠

٢٢

١١٧٠

٢٦

ذى القعدة سنة

١٢٧٠

٣٠

معلوم لما وله فطلقتها على ذلك طليقة واحدة فهل والحال هذه يقع الطلاق المذكور بائنا
وتملك به نفسها وحينئذ لا تحل له الا بعقد جديد ومهر برضاها واذنها (اجاب) الواقع
بالطلاق الصريح على مال قال محشي الدر ولوعلى براءته منه طلاق بائن فاذا كان الواقع
طلاقا بائنا لا تحل له الا بعقد جديد برضاها ما لم يسبق بشئين والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل طلق زوجته طليقة واحدة بائنة فاراد بعد ذلك مراجعتها بدون عقد عليها فهل
والحال هذه ليس له ذلك بل يكون له العقد عليها بائنا ورضاها بمهر جديد وتبقى معه
بعد ذلك بما بقي من عدد الطلاق (اجاب) لا رجعة بدون عقد مع الطلاق البائن كما
هو معلوم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلاثا وترافعت
معه على يد نائب قاض بيلاد الريف فانكر الزوج الطلاق الثلاث واعترف بواحدة
بائنة فطلب منها النائب بينة فمحضت عن احضار البينة فعقد له القاضى العقد على
زوجها لعجزها عن احضار البينة فهل اذا احضرت رجلين أحدهما أخوها والاخر
أجنبي وشهدا بالطلاق الثلاث يحكم عليه بها ويكون العقد فاسدا (اجاب) اذا ثبت
الطلاق الثلاث على الزوج المذكور بالوجه الشرعي فرق القاضى بينهما والا فلا
وشهادة الشاهدين المذكورين مقبولة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته طليقة رجعية وراجعها وادعى الرجعة وادعت بائنة فطلقها طليقة ثانية وراجعها
قبل انقضاء عدتها فامتنعت من الرجعة وادعت بائنة فطلقها ثلاثا فانكر الزوج دعواها
فهل اذا لم تثبت الزوجة دعواها بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها المنجردة عن الاثبات
ويكون القول قول الزوج يمينه في ذلك واذا اراد الزوج ان ينقلها دون مسافة القصر
وكان مأموها عليها يجب لذلك واذا امتنعت عن ذلك تكون ناشرة لانفقة لها ولا كسوة
مادامت كذلك (اجاب) القول قول الزوج يمينه في انكار ما ادعته الزوجة عليه
من الطلاق الثلاث والبينة بينة الزوجة على ذلك فاذا لم تثبت على الزوج ما يوجب
البينة وتحققت الرجعة من الزوج في العدة تؤمر الزوجة بطاعة زوجها حيث كان
قائما بحقوقها الشرعية وله نقلها دون مسافة القصر اذا أوفاهما محل الصداق وكان
مأموها عليها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهو في حال
صحته وسلامته ثم بعد خمسة عشر يوما مرض ومات عن ورثة وعن مطلقة المذكورة وترك
ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه اذا ثبت الطلاق البائن من الزوج وهو في حال صحته
وسلامته بالبينة الشرعية لاميراث نازوجة المطلقة فيما تركه الميت (اجاب) اذا تحققت
بالوجه الشرعي أن الطلاق الثلاث صدر من الزوج حال صحته ثم مرض ومات لا تراث
المرأة منه ولو مات في عدتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة عابدة رشيدة أبرأت
زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عندها المقطرة الى انقضائها في نظير أن يخلفها
زوجها قبل منها وخالها خلع صحيتها فها هو في حال صحته يقع الخلع بائنا واذا أردت

ذى الحجة

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٥

صفر

١٢٧١

١٦

ربيع الاول

١٢٧١

٢٩

ربيع الثاني
١٧ سنة
١٢٧١

٢٦
١١٧١

٢٦
١٢٧١

جمادى الاولى

١
١٢٧١
مطالب تزوجها على ان
أمرها أيدها ان بدأت
صح والالا

١٤
١٢٧١

١٩
١١٧١

رجب

٢٧
١٢٧١

الزوجة أن ترجع على زوجها بما أبرأته منه لا تجاب لذلك (أجاب) الخلع على مؤخر
الصداق ونفقة العدة صحيح مسقط لحقوق النكاح ونفقة العدة مع التنصيص عليها
والواقع به طلاق بائن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان ظهر هذا المسروق
عندك تكوني طالق ثلاثا فظهر المسروق عند أخيه لا عندها فإذا يكون الحكم (أجاب)
إذا لم يتحقق وجود ما عاق عليه الطلاق لا يقع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها
زوجها وتزوجت بغيره بعد انقضاء عدتها فبعدمدة أنكر مطلقها الطلاق ويدعي انها
بأية على عصمتها فهل إذا شهدت لها بينة شرعية بطلاق مطلقها وانها تزوجت بالآخر بعد
انقضاء عدتها منه لا عبرة بانسكاره وبمنع والحال هذه (أجاب) نعم إذا ثبت الطلاق
بالوجه الشرعي وكان تزوجها بعد انقضاء العدة من غير مراجعة من الزوج الاول لا عبرة
بانسكاره ويصح النكاح الثاني حيث استوفى شرائطه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
لها عبد أعتقته وتزوجت به وشرطت عليه في مجلس العقد ان أمرها أيدها تطلق نفسها متى
شئت وقبل الزوج ذلك فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لها ان تطلق
نفسها بمقتضى هذا الشرط أم لا (أجاب) نعم إذا ثبت ما ذكر بوجه شرعي كان لها ذلك
والافلا في الدرر من آخر الامر باليد تكفيها على ان أمرها أيدها صح وفي حاشيته رد المحتار
قوله صح مقيد بما لا بدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على ان أمرى بيدي أطلق
نفسى كلما أريد أو على أنى طالق فقال الزوج قبلت أما لو بدأ الزوج لا تطلق ولا يصير الامر
بيدها كما في البحر عن الخلاصة والبراريه اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته ثلاثا في زمن صحته وسلامته وأشهد ببنته بذلك وبعد أن مكث مدة أربعة أشهر
مرض نحو عشرة أيام وماتت فثبتت الزوجة اخذ حصة في تركته متعلقة بانها لم تحض الا بعد
موته فهل إذا كان الطلاق الثلاث ثبأ في زمن الصحة لا تجاب لذلك ولا حق لها في تركته
(أجاب) إذا كان الطلاق الثلاث في الصحة لا يكون لها الميراث ولومات في عدنها والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا في مرض موته فاصدأ بذلك حرمانها من
الارث ثم بعد طلاقها المذكور يوم واحد مات الرجل المذكور عن زوجته المذكورة
وعن ورثة آخرين فهل يكون بذلك فارأ من ارثها ويكون لها اخذ ما يخصها بالارث من
تركته بانقر ببنته الشرعية حيث كانت عدته وقت موته (أجاب) إذا كان
الطلاق المذكور في مرض الموت لا يرث الزوجة ومات وهي في العدة ورثت منه والا
فلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة سألت زوجها ان يخالعه على مؤخر صداقها ونفقة
عدنها الى ان تنص عنها وتحملها بأجرة الرضاع مدة ولومة وخالعه الزوج في نفي ذلك فهل
إذا غاب الزوج مدة من الزمن ورجع من غيبته وتريد أن تطالبه بمؤخر الصداق ونفقة
لعدة وأجرة الرضاع لا تجاب لذلك (أجاب) نعم ليس لها ذلك والحال هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً واحدة بائنة وقد عليها عقد جديد بعهر جديد

سنة	شعبان	برضاها وصار معاشر لها مدة من الشهور ثم بعد ذلك ادعى أخو الزوجة أن زوجها طلقها ثلاثاً فأنكر كل من الزوجين ذلك فهل والحال هذه إذا لم يثبت إلا أخ المذكور دعواه باليمين الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي وتكون على عصمة زوجها (أجاب)
١٢٧١	٦	إذا كان الزوج منكراً للطلاق الثلاث لا عبرة بدعوى الأخ المذكور للطلاق بدون اثبات شرعي ولو باقامة شاهد آخر مع الأخ إذا لم يكن هناك مانع من قبول شهادة الأخ في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهو في حال صحته وسلامته طلاقاً بائنة مكتملة الثلاث ثم بعد مدة تزیده إلى سبعين يوماً مات الزوج عن مطلقة وهي في العدة وعن ابن وبنت وعن أم وترك ما يورث عنه شرعاً فمن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب) لا ميراث للمطلقة بائناً حال الصحة ولو ماتت في عدتها أو يقسم ميراث الرجل المذكور بين ابنه وبنته وأمه حيث لا وارث له سوى من ذكر فلامه السادس
١٢٧١	١٦	فرضا والباقي يكون بين ابنه وبنته للذكر مثل حظ الأنثيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته واحدة رجعية لم يسبق له غيرها لا في نظير مال ثم راجعها في ثاني يوم على يد يمينه تشهد بالمرأجة وعاشرها بعد ذلك معاشرة الأزواج ثلاث سنين ثم بعد تلك المدة أنكرت المرأة المراجعة وادعت أنها ليست على ذمته من حين الطلاق إلى الآن فهل إذا أقام البينة على المراجعة وكان الأمر كما ذكر لا عبرة بانكارها ولا تمتد من الخروج عن طاعته حيث كانت المراجعة ثابتة بالوجه الشرعي ولم تسبق تلك الانطاقة بائنتين وكان فائماً بحقوقها الشرعية (أجاب) نعم لا يمكن من ذلك ولا عبرة بانكارها أن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة تشاجرت مع زوجها وأبرأته من مؤخر صلحها المعلوم لهما وطلبت منه الطلاق في نظير ذلك فقال لها أنت طالق على ذلك وكتب لها وثيقة شرعية بخضرة بينة من المسلمين يشهدون بذلك وهما في حال صحتهما وسلامتهما واختبارهما وتفرقا ولم يرجع أحدهما على الآخر ثم بعد ذلك حصل للزوجة مرض وماتت فيه قبل انقضاء العدة فهل إذا ثبت ما ذكر وأراد الزوج المذكور أن يرث من الزوجة المذكرة لا يجاب لذلك (أجاب) حيث وقع الطلاق بائناً لكونه على مال ثم ماتت الزوجة قبل أن يخرج من عدتها لا يرث منها الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً رجعية ودفع لها مالاً من حقوق الزوجية ثم بعد ذلك قبل انقضاء عدتها عن أبيها وأمه فقط فهل يكون له النصف فيمات ركنه ولا يكون الطلاق الرجعي ما نعاله من الميراث (أجاب) الطلاق الرجعي لا يخرج المرأة عن الزوجية قبل انقضاء العدة فإذا ماتت وهي في العدة يرثها الزوج ما لم يثبت عليه البائن بضر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته وهي في أثناء الحجعة بالصلح لفرق بينهما لا بد إلى محل أبيها في تلك الحجعة وماتت في محل زوجها إلى أن دضت الحجعة وتوجهت إلى محل أبيها لم يثبت بعد أذان المغرب فهل
١٢٧١	٢٢	
١٢٧١	٢٨	

١٢٧١

٦

١٢٧١

٦

١١٧١

٣٠

١٢٧١

١٣

ذى الحجة

محرم

١٢٧٢

١٤

لا يقع اليمين على الزوج حيث كان توجهها الى بيت ابيها ليلة السبت من الجمعة الثانية التي بعد المحلوف عليها (اجاب) اليمين اذا كان على المنع من الذهاب في جمعة معينة وكان ابتداء الحلف في أثناء هذه الجمعة انصرفت الى ما بقى من تلك الجمعة فاذا لم يتحقق ذهابها فيما انصرف اليمين اليه بل ذهبت بعد ذلك لا يحث الزوج والا حث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية في حال حياته ثم مات عنها وعن ورثة غيرها قبل ان تخرج من عدته فهل اذا ثبت ما ذكر يكون لها مشاركة ورثته وأخذ ما يخصها بالفرضة الشرعية من تركته في جميع ما يورث شرعا اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الطلاق رجعيا لم يسبق بثنتين ومات الزوج في عدتها ورثت منه سواء كان الطلاق في الصحة أو في المرض والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا في مرض موته فارا بذلك ثم بعد ذلك بمدة ايام مات عنها وهي في عدته وعن ورثة آخرين وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه يكون لزوجته المذكورة أخذ ما يخصها بالجهة الارث من تركه زوجها المذكور بالفرضة الشرعية وليس لباقي الورثة منعها من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان الطلاق المذكور في مرض الموت لا بسؤال الزوجة ومات في عدتها ورثت منه والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة تملك بها نفسها ثم بعد انقضاء العدة ادعى انه راجعها في العدة فهل لا يصدق في دعواه الرجعة بعد انقضاء العدة (اجاب) اذا قال المطلق رجعيا بعد العدة كنت راجعتك في العدة فصدقته الزوجة صحت الرجعة بالمصادقة والا لا يقبل قوله الا ببرهان يقيمه على المراجعة في العدة كما في الدر وهذا اذا كان الطلاق رجعيا أما اذا كان باثنا فلا رجعة له ولو كانت العدة باقية وقد صرح في التنوير بأن الزوج لو قال أنت طالق تطليقة تملكى بها نفسك يقع الطلاق باثنا وعليه فلا رجعة للزوج المذكور مطلقا ان كان الواقع ماهوم مسطور بل له العقد عليها بمهر جديد برضاها ان لم يسبق بثنتين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه سرق منه زعبوطا فانكر المذعى عليه ذلك فبعد عجز المدعى عن البينة طلب من المدعى عليه اليمين الشرعية فتوضأ وتعرض للحلف فامتنع المدعى وطلب ان يحلف له بالطلاق فخلف بالطلاق انه ما أخذه فادعت زوجة الخائف انه اخذها فطلب منها الزوج اليمين على انه اخذها فخلعت اليمين الشرعية فالحكم في ذلك (اجاب) ان أقر الزوج باخذه ما ذكر أو قامت عليه بينة بذلك يحكم عليه بالطلاق والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها انه أخذ طوقها الفضة والاساور وسبحة مرجان فانكر الزوج ذلك فارادت أن تشكوه للحاكم وخوفته على انه يضلها ووكلت رجلا في طلاقها منه فخوفه الوكيل وقال له قل لها أنت طالق فقال لها أنت طالق ولم يكن ذلك الطلاق في مقابلة عوض فهل والحال هذه يقع الطلاق رجعيا فاذا راجعها بعد ثمانية ايام وهي في العدة تكون الرجعة صحيحة سيما وقد تبين أن

سنة
١٢٧٢محرم
٢٢

المتاع الذي اتهمت زوجها به تحت يده وكيدها (أجاب) يقع بقول الزوج لزوجته أنت طالق طلاق واحد رجعي إذا لم يكن بعوض ولم يسبق بثنتين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلبته لدى نائب الشرع وأبرأته من مؤخر صداقها المعلوم لها ولزوجها فطلقة ثلاثاً في مقابلة الأبراء بموجب وثيقة بذلك فهل إذا كان الأبراء ثابتاً وطلبت الزوجة المطلقة الرجوع على زوجها فيما أبرأته منه لا تجاب لذلك شرعاً وتمنع من منازعة مطلقها بدون وجه شرعي (أجاب) ليس للزوجة الرجوع على مطلقها المذكور بما صح أبرأته من مؤخر صداقها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة رشيدة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها بعد تقديرها فقتل لها أنت طالق على ذلك فهل والحال هذه يقع عليه طلقة بائنة لا تحل له إلا بعقد ومهر جديدين برضاها وإذا أراد مراجعتها بدون عقد من غير إذنها لا يجاب لذلك (أجاب) المصريح به أن الواقع بالطلاق الصريح على مال ولو على براءته من المال طلاق بائن فإذا كان الطلاق المذكور بائناً لا يكون للزوج مراجعة زوجته والحال هذه ولا تحل له إلا بعقد جديد برضاها حيث لم يسبق هذا الطلاق بطلقتين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وبعد انقضاء العدة بثلاث حيض في مدة سبع انقضاءها حضر نائب قاضي الناحية وعقد على الزوجة المطلقة لنفسه عقداً جديداً بشروطه وأركانها ثم بعد ذلك طلقها قبل الدخول بها وقبل الاصابة وعقد لها على زوجها الأول في الحال وكل ذلك بحضرة بيعة شرعية فما الحكم في ذلك إذا ثبت بالبيعة الشرعية (أجاب) لا تحل الزوجة المطلقة ثلاثاً للزوج الأول بمجرد عقد الثاني عليها وطلاقها قبل الوطء ويتوقف التحليل على وطء الثاني وحينئذ فعقد الزوج الأول عليها غير صحيح ويجب التفريق بينهما والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب زوجته لتسافر معه إلى جهة فامتنعت فتشاجر معها وكسر صندوقها وأخذ منه بعض أمتعة لها وأخفاها فأسأله عنها فأنكر أخذها وأنكر كسر الصندوق وحلف بالطلاق الثلاث أنه ما كسره ولم يأخذ متاعها فشهدت بيعة بكسره له وأخذ المتاع منه فرد المتاع لها وغاب مدة أشهر وبعد خروجها من عدته تزوجت بغيره والآن حضر ويريد منازعتها منكر الالاق المذكور فهل لا يجاب لذلك شرعاً ويمنع من منازعتها إذا كان حلفه بالطلاق الثلاث ثابتاً بالبيعة الشرعية ويتنقض عليه ولا عبرة بانكاره له إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا ثبت على الزوج الأول أنه حلف بالطلاق الثلاث وأنه حنث فيه بضر يف شرعي وتزوجت بالثاني بعد انقضاء عدته شرعاً لا يعتبر انكاره ذلك وليس له مراجعتها بدون وجه شرعي والافله المعرضة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة رشيدة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها وطالها الزوج على ذلك طلقة بائنة وهو في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة من الأيام مرض أربح سمعت عن ورثة وعن مملكتها بشاوهي في العدة وترت

صفر
٩

١٢٧٢

ربيع الاول

١٢٧٢

٣

ربيع الثاني

١٢٧٢

٢٨

جمادى الاولى

١٢٧٢

١٠

ما يورث عنه شرعا فالحكم في الميراث اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (اجاب) اذا ثبت ان الطلاق البائن في الحجة لا ترث الزوجة المبانة منه ولو ماتت وهي في العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرضا شديدا فطلق زوجته طلقة واحدة ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها وهو في حال مرضه ثم بعد مضي ثلاثة أيام مات عن أولاده الذكور وعن زوجته المطلقة المذكورة فهل يكون لزوجته اخذ ما يخصها من الميراث بالقرينة الشرعية وهو الثمن (اجاب) اذا كان الطلاق المذکور في مرض الموت ومات الزوج في عدتها ورثت منه سواء كان الطلاق رجعيا أو بائنا بغير سؤا لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بدون علمها وحضورها وأشهد على ذلك بينة شرعية ومضى على ذلك مدة انقضت عدتها فيها فهل اذا شهدت البينة الشرعية بوفوع الطلاق الثلاث مع حضور الزوج والزوجة تقبل شهادتهم ويتقضى بها من حين وقوع الطلاق المذکور اذا كان للزوج بنتان من الزوجة المطلقة انتهت مدة حضانتهاما ببلوغ سن كل تسع سنين يكون له اخذهما وضمهما اليه (اجاب) اذا طلق الزوج المذکور زوجته ثلاثا ولم يعاشرها معاشرة الأزواج من حين الطلاق ثم بعد مدة شهدت البينة العادلة بايقاعه قضى القاضي بالطلاق عليه من وقت الايقاع لا من وقت الشهادة حيث كان مشهورا وللأب ضم ابنتيه المذكورتين اليه اذا انقضت مدة حضانتها ببلوغ سن كل منهما تسع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة غاب الى جهة معلومة وترك له نفقة معلومة عند وكيل أقامه عليها مدة غيبته ثم رجع من غيبته فوجد زوجته المذكورة تزوجت برجل آخر فطلبها المحل طاعته فامتنعت وادعت عليه بأنه طلقها فانكر دعواها ولم تثبت ما ادعيه بالوجه الشرعي فهل لا عبرة بدعواها ذلك المجردة عن الاثبات الشرعية ويكون القول قول الزوج بيمينه في ذلك ويكون السكاح الثاني غير صحيح حيث لم يقع منه طلاق أصلا (اجاب) اذا كان نكاح الزوج الاول ثبتا بالوجه الشرعي وادعى عليه الطلاق ولم يثبت بطريق شرعي تكون الزوجة باقية على عصمتها ولا يفرق بينها وبينه وبحكم به لان النكاح المتأخر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلبت من زوجها أن يخالعهما على نفقة عدتها الى حين اتفقت ثم شرعا وعلى تحم لها بنفقة ابنتها من مدة معلومة فقبل الزوج المذکور منها ذلك وخالعهما على ذلك خلع صحيح شرعا مستوفيا للشروط والاركان فهل والحال هذه اذا أرادت الزوجة المذكورة أن تطالب الزوج المذکور بنفقة ابنتها الصغيرة قبل مضي المدة المذكورة التي تحم لها بنفقة ابنتها لا تجب لذلك حيث كانت موسرة (اجاب) نعم لا تجب ذلك ان كان الامر كذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكراف صرة سمها سبع سنوات وفضلت معه حتى بلغت واشتهت الرجال وطلبت من زوجها ان يوصال ونام معها فوجدته غيبا ولم يحصل منه انتشار أصلا ولا انتصاب وكلما

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

١٣

١٢٧٢

١٥

١٢٧٢

٢٢

جادى الثانية

رمضان

١٢٧٢

١١

تطلب منه يقول لها حتى أعالج نفسي و يغيب عنها سنين وأشهر أو تطلب منه الوصال
ويقول لها حتى أعالج نفسي و يغيب عنها سنين وأشهر ثم يحضر وتطلب منه الوطء فيقول
حتى أعالج نفسي فهل يكون لها رفعه إلى القاضي ويفرق بينهما إذا ثبت إقراره لديه بأنه
عنين أو عرض عليه اليمين فشكل عن الحلف ويضرب له سنة بعد المرافعة إليه وطلبها
التفريق (اجاب) إذا وجدت المرأة زوجها عنيما يؤجل الزوج سنة فإن وطئ مرة قبها والا
ففرق بينهما بطلبها ولا يفرق بينهما بمجرد ظهوره عنيما قبل المخاضة والتأجيل ولو مضت
سنوات فإن مضى الأجل وادعى الوطء وانكرته فإن قالت امرأة ثقة واثنان أحوط هي
بكر خيرت في مجلسها وان قالت هي ثيب أو كانت ثيبا صادق بحلفه فإن نكل في ابتداء
الخصومة أجل وفي الانتهاء بعد مضى الأجل خيرت كما يصدق ابتداء في الإصالة بحلفه
لو وجدت ثيبا وزعمت زوال عذرتها بسبب آخر غير وطئه كاصبعه مثلا والله تعالى أعلم
(سئل) في زوجة قاصرة تشرت من زوجها ومكثت في بيت أبيها فطلبها الزوج من أبيها
فامتنع من ذلك وطلب منه طلاق بنته القاصرة وسأله أن يخالعه على ما بقي لها من
الصداق والتزم الأب لبنته بذلك فخالعهما الزوج على ذلك بحضرة بينة ثم بعد ذلك أراد
والد الزوجة مطالبة الزوج بما وقع عليه الخلع فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث ثبت
ما ذكر بالينة الشرعية وليس له مطالبة الزوج بشيء مما ذكر ما زال البنت قاصرة
إلى الآن (اجاب) إذا خالع الأب ابنته الصغيرة على مهرها منتمز ما له صحيح ولا يسقط المهر
بذلك بل المهر على الأب والبنات بعد بلوغها رشيدة أن تأخذ نصف الصداق قبل
الدخول وكله أن كان بعده من الزوج ويرجع هو على الأب انضمام أو ترجع على الأب
ولا يرجع هو على الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل انهم بشرب الخمر خلف
بالطلاق الثلاث أنه لا يشرب مسكرا فادعت عليه زوجته أنه شرب مسكرا وعانته بنفسها
فسئل الزوج عما ادعت زوجته فحذف ذلك جدا كليا ولم يكن هناك بينة شرعية تشهد
بذلك ولا حصل إقرار من الزوج بالشرب فهل مع عدم البينة وعدم الإقرار يسمع قولها
ونزع نفسها أو التول قول الزوج ولا عبرة بما ادعتة وهي باقية في عصمته (اجاب) القول
قول الزوج بيمينه في عدم الشرع بعلق عليه الطلاق الثلاث وعلى أرجحة البينة قال لم
تق البينة على الشرع ما ذكر ولا يحكم بالتفريق بينهما وتكون باقية على عصمته
و يأمره القاضي بضائه وهو ذاتي انقصاء ما في الدنيا من تحققنت الزوجية وقرون
الطلاق الثلاث بوجود نشره ما ذكر كونه يمينه أو مسكرا نفسها ويؤمرها بدفع اليمين
عن المقام مع وثائقها من غير اجتماع مع غايه اجتهاد راب من قضاء
بالضمة نظر الظاهر والخبر رتبة في غير (سئل) في رجل عذ عن بنت بكر من
بكره صاحب مستوفى للشروط الأركان وجعل في صداقها مائة من دراهم
شرون ألف فضة ومكث في ذلك من غير دخول بها مدة ثم بعد ذلك صلتها

ذی الحجة

١٧

١٩

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

يدخل بها فهل والحال هذه يقع الطلاق باثنا عشر على دفع نصف المسمى حيث كان
الطلاق قبل الدخول (أجاب) الطلاق قبل الدخول ولو حكما بالخلوة الصحيحة طلاق بائن
يوجب تنصيف المهر المسمى في العقد فيجب على الزوج والحال هذه النصف ويسقط
عنه الباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مريض له امرأة في منزل أهلها فأرسل لها
الزوج المذکور رجلا من طرفه وقال لها زوجك طاب لك في مقبرته المقيم به مع زوجته
الأخرى وإذا لم تحضري له في تلك الليلة تسكوني طائفا فلما أخبرها الرجل المذکور بذلك
لم ترض بالتوجه له في تلك الليلة فرجع وأخبر الزوج بذلك فقال الزوج أعطها مؤخر
صداقها لأنها أصبحت خالصة فرجع وأعطها مؤخر الصداق وبقي بعد ذلك اثني عشر يوما
ومات بذلك الممرض وتبين أن الزوجة حامل فولدت بعده ذكرا وعاش مدة من الزمان ثم
مت ذلك الولد والآن تريد الزوجة ميراثها من زوجها وولدها فهل تجاب لذلك ولا عبرة
بالطلاق الواقع في مرض موته سواء كان رجعيا أو بائنا حيث لم تخرج من العدة إلا بعد
الموت ولم يعطها شيء لامتنعة ولا نفقة ولا نفاس المولود ولا فرض ربطه لها ولا ما يجهز
بها إنما المتوفى وهل تسبق شيئا من ذلك (أجاب) الطلاق في مرض الموت على ذالوجه
مع موت الزوج في العدة غير مانع من الميراث وتجهيزها بها الشرعي من تركته التي ورثها
من أبيه ولا تسبق شيئا مما ذكر سوى مؤن التجهيز إن صرفتها من مالها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرفه تجهيله منه وبعد
دخوله بها ومعه ثمنها مدة طلقها واحدة رجعية بحضرة بينة شرعية من مدة نحو ثلاثين
يوما والآن طلب أن يراجعها فامتنعت متعالة بانها لا غرض لها فيه فهل لا تجاب لذلك
ويكون له رجعتها ما دامت في عدته بغير إذنها ورضاها إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا
كان الطلاق الواقع من الزوج المذکور رجعيا لم يسبق بشئتين يكون له مراجعتها بغير
توقف على رضاها ما دامت في عدته والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع
زوجه وطلقها باثنا عشر سنة شرعية وبعد فراقها وخرجها من العدة يريد أن يردّها
إلى عصمتها مسكرا للطلاق واجداله فهل إذا كان الطلاق المذکور ثابتا لا يجاب لذلك
وإذا تعلل بأنه أكره على الطلاق لا عبرة بتعلله إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا ثبت الطلاق
المذکور بالوجه الشرعي لا عبرة بانكاره ولا بتعلل الزوج بأنه أكره عليه إذا طلق مع
الأكراه واقع عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل عن بنته البالغة في طلقها
من زوجها في تخيير مؤخر صداقها ونفقة عدتها وطلقها الزوج على ذلك وبعد انقضاء
عدتها ادعى الزوج المذکور أنه راجعها في العدة وأنه كان دفع لابيها مؤخر صداقها ونفقة
عدتها وأنكر الأب دعوته ولا بينة للزوج على دعواه هذه فهل إذا ثبت أن الزوج طلقها
بائنا على ما ذكره شهادة البينة الشرعية تبين منه ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات
الشرعي (أجاب) إذا ثبت على الزوج المذکور طلاق بائن بالوجه الشرعي لا عبرة برجوعه

١٢٧٣

٢

على فرض حصولها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالحرام من زوجته انه لا يكلم فلانا بحضرة بينة ثم بعد ذلك كلم الخالف المحلوف عليه فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى لدى القاضى يحكم عليه بوقوع البينونة ويفرق بينهما سيما والرجل المذکور أقرب بين يدي القاضى بما ذكر (اجاب) نعم يحكم عليه بذلك اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قنابط طريق الشراء الشرعى أعتقه وتزوجت به ولم تشترط في صلب العقدان طلاقها منه بيدها ثم دخل بها القن المذکور وصار معاشرهما عشرة الا زواج مدته من السنين ثم بعد ذلك أرادت الزوجة المذکورة أن تطلق نفسها من زوجها المذکور ومتعلقة بانه مملوك لها وأعتقه وتزوجت به وان الملاق بيدها فهل والحال هذه لا تجاب لذلك وتكون العصمة بيد زوجها المذکور

١٢٧٣

٢٤

(اجاب) اذا كانت تلك المرأة حرة الاصل فالمعتق المذکور لا يكون كفوا لها ولا يصح نكاحها اياه على المقتضى به بدون رضا الولي العصمة أما اذا رضى به أو لم يكن لها عاصب وصح النكاح فالعصمة بيد الزوج لا بيدها لم يثبت انه جعل أمرها بيدها ولو بعد العقدان لها حينئذ أن تطلق نفسها في مجلس المجلس المالم يكن مؤقنا فيتبدل الوقت أو معلقا بنحو متى شئت وكذا لو ثبت صدور في صلب العقدان قالت له تزوجتك على ان أمرى بيدي أطلق نفسي متى شئت مثلاً فقبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وهو قائم بحقوقها الشرعية ودخل بها وصار معاشرهما عشرة الا زواج مدته ثم نشزت الزوجة المذکورة من بيت زوجها بغير حق شرعى وتوجهت الى بيت أهلها ويريد أهلها أن يطلقوها من زوجها المذکور جبراً عنه بالقهر والغلبة وأن يدفعوا له ما دفعه لها من الصداق المحجل فامتنع الزوج من طلاقها فهل والحال هذه لا يجبر الزوج المذکور على طلاق زوجته المذکورة (اجاب) لا يجبر الزوج المذکور والحال هذه على طلاق زوجته

١٢٧٣

٢٧

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق ثم قبل وفاء عدتها منه راجعها بحضرة بينة شرعية ودعاها المنزله فامتنعت من ذلك وهى مقيمة عند أهلها ولم تنزل في عدته الى الآن فهل والحال هذه يكون ذلك نشوزاً وتسقط نفقتها وكسوتها مادامت كذلك وله جبرها على الرجعة سيما وأنه أخبرها بانه راجعها اراد ان

١٢٧٣

١١ رجب

العدة (اجاب) لا زوج أن يراجع زوجته المطلقة رجعياً في عدتها بالتوقف على رضاها وعليها طاعته فان نشزت فلا نفقة مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها بوه رجلى بغير معلوم ودخل بها الزوج ومكثت معه مدة ثم بعد ذلك تشاجر الزوج مع أبي زوجته فبرأ به البنت الماصرة الزوج من مؤخر صدقته ومن نفقة عدتها بعد تقديرها وطلب الأب المذکور من الزوج طلاقها على البراءة تقبض منه الزوج وطعنها فهل والحال هذه لا يصح ذلك لا بغير ولا يكون الماصرة بعد بلوغها مطلقة الزوج بحقوقها الشرعية أو مصلية بينهما (اجاب) نعم البنت الماصرة بعد بلوغها رشيقة مصلية

١٢٧٣

٢٨

زوجها بمؤخر صداقها الباقي بدمته ولا يسقطه عنه ابراء الاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها ثلاثاً في مرض موته وذلك الطلاق من غير سؤال منها ومات وهي في عدته فهل حيث كان الامر ما هو مسطور ترث تلك المرأة منه شيئاً وهو صاحب فراش حتى مات من مرضه ذلك (أجاب) نعم ترث منه ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما تعورف تحمله منه وعاشرها مائة وخلف منها ثلاث بنات سن الكبيرة اثنتا عشرة سنة والثانية عشر سنين والثالثة ثمان سنين والآن تريد الخلع من زوجها في نفير المؤخر وتحملها بنفقة الصغيرة بعد تقديرها الى انتهاء سن الحضانة فهل اذا خالها على ما ذكر يصح وتبين منه واذا ارادت الرجوع عما اختلعت به لا تجاب لذلك وللأب ضم من انتهى سن حضانتها منهن لنفسه اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم يصح الخلع على مؤخر الصداق ونفقة الصغيرة مائة معلومة بعد تقديرها الا انه اذا كانت الام معسرة فطالبته بالنفقة يجبر عليها وما شرط عليها دين كفاي الهندية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً في حال صحته وسلامته ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها بموجب وثيقة بذلك ثابته المضمون وبعد انقضاء عدتها مات مطلقها عن ورثة والآن تريد مشاركتهم وأخذ حصة من التركة بالميراث فهل اذا كان الطلاق الثلاث في زمن الصحة ثابتاً لا تجاب لذلك ولا حق لها في تركته وتمنع من منازعة ورثته فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا ميراث لمصلحة ثلاثاً انكحه ولومات في عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشتكته امرأته للحاكم ذي الشوكة فأكراهه بالضرب والحبس على ان يطلقها فقال تروح طالق فقط ولم يصدقه رمنه طلاق غير هذا فهل لا يقع عليه الا طلاق رجعية فقط فله مراجعتها حيث كانت في العدة فهرأعنها (أجاب) قول الرجل لزوجته تروح طالق من قبيل انصرح فيقع به طلاق رجعي فله مراجعتها حيث لم يسبق بشئين بل أفاد في رد المحتار من الكنايات ان كل كناية كان فيها ذكر الطلاق يقع بها الرجعي بل وقوع الرجعي في ذلك أولى من وقوعه في اعتدلي واستبرئي رجل وأنت واحدة كما في البحر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالحرام من زوجته وحنت فيه فهل الحرام يقع به طلاق بائن أو رجعي (أجاب) الحرام طلاق بائن عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعورف تحمله من المهر ودخل بها وعاشرها مائة ثم بعد ذلك طلقها طلاقاً واحدة رجعية بقوله لم أنت طالق وقبل انقضاء عدتها منه ثلاث حيض راجعها بحضرة بينة ولم تكن حاضرة وقت المراجعة بل أخبرها زوجها بأنه راجعها فهل والحال هذه تصح تبث الرجعة ولا يشترط اذنها ولا رضاها وتكون باقية على عصمتها حيث راجعها بعد الطلاق المذكور قبل خمسة وخمسين يوماً وهي من ذوات الحيض ولا تصدق الزوجة في انه انتهت ثلاث حيض في مدة خمسة وخمسين يوماً من بعد الطلاق المذكور (أجاب) اذا

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٢

رمضان

١٢٧٣

١

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٣

شوال

١٢٧٣

١٣

ادعى المطلق رجعيًا بعد العدة أنه راجع زوجته في العدة وكذبه لا يصدق إلا بينة وإن ادعاه في العدة فالقول له ولا تصدق الزوجة في انقضاء العدة بالخبر قبل مضي ستين يومًا على قول الإمام المقتي به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حداد كان عنده أجير خرج من عنده من مدة سنة واشتغل عند آخر فصل بينه وبين معلمه مشاجرة فقال له معلمه إن الذي أغرك على المشاجرة هو معلمك الأول خلف معلمه الأول بالطلاق الثلاث إن هذا الصانع لا يدخل له دكان ثم بعد حلفه المذكور دخل الصانع المذكور في الدكان المحلوف عليه ورفعت هذه القضية لدى المحاكم الشرعية وبالسؤال من الحالف اعترف بالحلف إلا أنه ادعى أنه تولى في نفسه حين حلفه أنه لا يدخل دكانه لشغل نفسه وإن الصانع المذكور دخل الدكان لشغل نفسه يعني الصانع فهل والحال هذه يحكم على الحالف بوقوع الطلاق الثلاث ظاهرًا ولا تعد المشاجرة التي حصلت بين المعلم الأول والمعلم الثاني قرينة على نيته (اجاب) يقع الطلاق الثلاث على الحالف المذكور ولا يصدق في دعواه التخصيص على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة خالها زوجها على نفقة بنتها الصغيرة فتطاولم يذكر في الخلع نفقة العدة والحال أنها معسرة فهل إذا تحقق اعسارها يجبر الأب على نفقة بنته المذكورة وله الرجوع عليها بعد اليسر ويكون لها مطالبة الزوج بالخلع المذكور بنفقة عدتها إلى انقضائها شرعًا حيث لم تقع بدلا في الخلع ولم ينص عليها فيه ولو فرض عدم تحقق اعسارها المذكور (اجاب) نعم إذا تحقق اعسارها يجبر الأب على نفقة بنته التي خال زوجها عليها ويرجع بها عليها إذا أسرت ولها مطالبة بنفقة عدتها إلى انقضائها شرعًا وإن كانت موسرة حيث لم تسكن بدلا في الخلع ولم ينص عليها إذ وجوبها بعد الخلع فلا يسقطها بدون تنصيص عليها كما يستفاد جميع ذلك من الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث إن خرجت من البيت في هذا الشهر فانت طالق فهل إذا خرجت في الشهر المزبور يقع عليه بذلك طلاق رجعية يكون له مراجعتها في العدة ويعتد عليها إذا خرجت من عدته (اجاب) قول الرجل لزوجته على الطلاق الثلاث إن خرجت من البيت في هذا الشهر فانت طالق يمين بالطلاق الثلاث أنها طالق إن وجد المعاق عليه المذكور وحيث تحقق المعاق عليه المذكور بوجود شرطه وجد الحجز أو هو الطلاق المستفاد من قوله فانت طالق وكان بارأى يمينه بالطلاق الثلاث فلا يقع وقوله فانت طالق يقع به طاعة رجعية حيث لم تسبق لمنين كما يستفاد ذلك من التنقيح وفتاوى الطوري والبحر من باب التعليق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أربع زوجات طلق ثلاثه منهن بالثلاث في حال صحته وسلامته بحضرة جمع من المسلمين وثب شرعًا وبعد مدة حصل له مرض ومكث مدة ومرت به من زوجة وعن أولاده المذكورين وتتركهم يورث عنه شرعًا فمات الزوجات مائة إن أخذ حصصه في تركته متعلمات بمن لم يخرج من العدة فهل إذا كان الطلاق

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٢٢

معلب قال على الطلاق
الثلاث إن حصل كذا
فانت طالق في محل
يقع واحدة رجعية

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٢٩

الثلاث ثابتا في زمن الصحة لا تجب لذلك شرعا ولا حق لمن في تركه ولا عبرة بتعللهم
 (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الطلاق الثلاث الواقع على الزوجات الثلاث في صحة
 الزوج المذكور لا يرثن منه وان مات في عدتهن والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 حلف على زوجته بالطلاق انها لا تدخل بيت أهلها الا باذنه واذن لها بالدخول عقب سفره
 الى جهة غاب بها ورجع ولم تدخل الى الاثن ثم حلف مرة أخرى انه لا يشرب اللبن وشربه
 ناسيا فهل يقع عليه الطلاق بشربه ناسيا واذا اذن لها بالدخول لبيت أهلها وقال لها اذنت
 لك في الدخول كما أودت لا يقع عليه الطلاق (اجاب) الطلاق المرتب على شرب اللبن
 فشربه ناسيا واقع عندنا والمرتب على الدخول بغير اذنه لا يقع اذا اذن لها عامة بالاذن قبل
 الدخول ويشترط لكل دخول اذن في مثل هذا اللفظ المذكور بالسؤال الا اذا اذن لها
 اذنا عاما في جميع الدخول كاذنه باللفظ المذكور فيسقط الاذن حينئذ قال في الدر من باب
 اليمين في الدخول والخروج لا تخرجي بغير اذني أو الا باذني أو بامرى أو بعلمي أو برضاى
 شرط للبر لكل خروج اذن الا لغيرك أو حرق أو فرقة ولو نوى الاذن مرة دين وتحل يمينه
 بخروجه امرأة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد اذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك صح
 عند محمد وعليه الفتوى ولو اجمعية اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رشيدة مصلحة لما لها
 اقتدت عصمتها من زوجها وبراءته من حقوقها الشرعية المعلومه لهما وسألته أن يطلقها
 في نظير ما في ذمته لها فاجابها بذلك وخالفها خلعها صححها شرعا في حال صحتها وسلامتها وهو
 باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا ثم بعد مضي تسعة وخمسين يوما ماتت الزوجة المطلقة
 المذكورة فهل والحال هذه لا يرث الزوج المطلق منها حيث صدر منه الطلاق البائن في
 حال الصحة والسلامة (اجاب) نعم لا يرث الزوج الخالع منها والحال ما ذكر ولو كان الطلاق
 المذكور في مرضها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة تزوجة برجل بالغ رشيد
 دخل بها وعاشا مدة ثم بعد ذلك طابت منه النفقة الشرعية ففرض لها على نفسه
 في كل شهر قدر درهمين او ما من الدرهم بالتراضي بينهما ثم بعد مدة تجمد لها على الزوج
 نفقة شهرين فوكلت اباهما في قبضها واستلامها من زوجها فذهب ابوها الى الزوج
 ليأخذ النفقة المتجمدة عليه لابنته المذكورة فاجتمع على الزوج وابراهما تجمده عليه من
 النفقة المذكورة ومن مؤخر الصداق ومن نفقة العدة بدون اذن منها واجازة في ذلك
 وقال له أطلقها فاجابه الزوج لذلك وقال هي طالق بالثلاث فهل والحال هذه يقع الطلاق
 الثلاث ويؤم الزوج بدفع حقوقها الشرعية من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها والدين
 الذي بذمته حيث لم يضمن الاب ذلك ولم يكن وكيل عنها في ذلك ولم تجز الزوجة ما فعله
 الاب بل رده (اجاب) نعم يقع الصلح المذكور ولا ينفذ ابراء أي الزوجة البالغة زوج بنته
 فهو مترتب أو يترتب لها على زوجها بالوجه الشرعي بدون وكيل منها في ذلك أو اجازة
 له بعد انقوع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت الطلاق من زوجها فان فعل والا

محرم
٨

١٢٧٤

١٢٧٤

١٧

نشرت وهو قائم بحقوقها الشرعية ولم يرز الزوج بذلك فهل والحال هذه ليس لاحد
 جبره على الطلاق وتجبر على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب)
 نعم لا يجبر الزوج على الطلاق ولا تقر الزوجة على النشوز وهو الخروج عن طاعة
 زوجها بغير حق اذ هو معصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق
 معلوم ودفع لها ما تعرف تعجيله ودخل بها وعاشرهما مدة ثم تشاجر معها وخرجت من داره
 ثم طلبها للصالح فامتنعت مدعية انه طلقها فانكر دعواها والحال انه لا بينة ولا سندیدها
 فهل اذا لم تثبت دعواها الطلاق لا تجاب لذلك ويكون القول قوله وعليها طاعته
 ولازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم القول في ذلك قول
 الزوج يمينه واليمين عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أبيها
 ودفع لها ما تعرف تعجيله ونقلها الى بلده ودخل بها وعاشرهما مدة ثم سافر الزوج وغاب
 نحو سنة وعاد الى بلده فوجد زوجته في بلد أبيها ومتزوجة بغيره مدعية انه طلقها فانكر
 دعواها والحال انه لا بينة ولا سندیدها على ما تدعي به فهل والحال هذه لا تجاب لذلك
 ويكون القول قوله ولا عبرة بدعواها المنجردة عن الاثبات ويكون العقد الثاني غير
 صحيح اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذبح مجرد دعواه
 بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا واحدة
 رجعية ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها ثلاثة أشهر وهي من ذوات الحيض وبعد
 مضي اربعين يوما راجعها بحضرة بينة شرعية فهل تصح تلك الرجعة حيث كانت في
 العدة ولم يسبق منه سوى ما ذكر وعليها طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية
 (اجاب) للزوج المطلق زوجته طلقة رجعية راجعها ما دامت في العدة ولم تسبق
 بشئين والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا خرقه سقط عليه كل شهر يدفع
 له خمسة وعشرين قرشا وحالف بالطلاق اشلاث انه اذا مضى يوم من الشهر الثاني بعد
 التسقيط ولم يدفع المبلغ المذكور تكون زوجته خالصة بالثلاث فهل اذا مضى الشهر
 الثاني ولم يدفع المبلغ يقع عليه انصلاق الثلاث (اجاب) اذا وجد المعلق عليه الطلاق
 الثلاث وقع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من بلاد البرابرة تزوجة من بلدة
 لم يصد ومنه طلاق لها ابد الاصر يحاولا كناية قسافرا الى بلدة بعيدة عن البلد معلومة
 وترك للزوجة مخيلا بلحها وطيبه بزرعه وصار يرسله بالدراهم من البلدة المذكورة
 يغاب فيها اقل من سنة فصلى عليه فقيه البلد وزوجه بغيره فهل اذا رجعها تراضا حتى
 ولم تثبت على الزوج الا ان لا يزوجها ولا ينفق ولا ينفق ولا ينفق ولا ينفق ولا ينفق ولا ينفق
 الثاني ويحكم بطلاق زوجها له وانها باقية على عصمة الزوج الاول (اجاب) نعم اذا
 رافعت الى القاضي لحفي وثبت له ما يوجب النفقة على الزوج الاول بصرى
 شرعي يحكم به طلاق العقد الثاني وتكون باقية على عصمة الاول والله تعالى أعلم (سئل)

٢٣

١٢٧٤

صفر

٢

١٢٧٤

٢٥

٢٧٤

ربيع الاول

٢٠

١٢٧٤

ربيع الثاني

٢٦

١٢٧٤

جمادى الثانية

١٠

١٢٧٤

في امرأة ثلاث شياً خاصاً بها أرادت أن تبيعه فبعضها زوجها وقال لها إن بيعته فانت طالق
فخالفته وباعته فعند علمه بالبيع راجع اليمين من غير اذنها ورضاها بحضرة بينة
شرعية فهل إذا لم يقع منه طلاق سوى ما ذكر تصح تلك الرجعة ولا يشترط اذنها ورضاها
حيث كان الطلاق رجعي ولم يقع منه غيره وتكون على عصمته (أجاب) نعم تصح
رجعتها حيث كانت في العدة والطلاق على هذا الوجه ولم يسبق منه خلافه والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها في حال صحته وسلامته طليقة بائنة بالخلع في مقابلة
عوض معلوم منها بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون ثم بعد مدة ماتت قبل أن تخرج من
عده فطلب مطلقها مائة دينار وأخذ حصته في تركتها فهل لا يجب لذلك حيث
كان الطلاق بائناً أثبت مذكراً بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يرث منها إن كان الأمر
كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف على زوجته بالطلاق أنها لا تذهب لبيت
أهلها إلا بأذنه فذهبت إلى بيت أهلها مرة بأذنه فهل إذا أذن لها أناعا ما وقال لها أذنت لك
في الذهاب إلى بيت أهلها كما أردت وذهبت بعد تولد ذلك لها لا يقع عليه طلاق (أجاب)
يشترط للبشر مثل هذه اليمين الاذن لكل ذهاب ولو قال كلما ذهبت فقد أذنت لك سقط
أذنه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر يتيمه قاصرة عدة عليها رجل عقد صحيحاً مستوفياً
للسروط والاركان وجعل لها صداق معلوم الغد ولم يدخل بها ولم يحتل بها خلوة صحيحة ودفع
نوليها ما تعورف تجيله من حال الصداق فهل والحال هذه إذا أراد الزوج أن يطلقها
تسحق نفق المسمى الذي دفعه لوليها حيث لم يدخل بها ولم يحتل بها خلوة صحيحة (أجاب)
الطلاق قبل الدخول حقيقة وحكماً موجب لنصف المهر المسمى والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل ضيق زوجته في حال صحته وسلامته طليقة واحدة رجعية ودفع لها مؤخر الصداق
ونفقة العدة ثم بعد ذلك مات الرجل المذکور عن زوجته المذكورة وعن ورثة آخرين
فهل والحال هذه إذا انتقض عدة الزوجة المذكورة بثلاث حيض يكون لها أخذ
مباحها بجهنم الارث الشرعي من تركه زوجها المذکور وليس لباقي الورثة منعها من
ذلك (أجاب) لا غلطة رجعي أزوجة ما دامت في العدة فإذا مات زوجها وهي في عدته
ترث منه والأولاد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ومكثت عنده مدة من
السنين ثم ضلها طليقة رجعية فذهبت إلى بيت أفار بها ومكثت شهر ثم راجعها إلى
عصمته قبل انقضاء عدتها ومكثت عنده مدة وهو معاشرها معاشرة الأزواج ثم ماتت
في عصمته فأراد أن يأخذ حصته من تركتها فبعضه أولاد أخيهام مدعين أنه طلقها ولم يراجعها
حتى ماتت فهل إذا كان معه بينة شرعية تشهد بمراجعته لها قبل انقضاء عدتها وأنه
عاشرها معاشرة الأزواج حتى ماتت يكون له أخذ حصته شرعاً ولا عبرة بانكار أولاد الأخ
الرجعية حيث ثبتت بالوجه الشرعي في العدة (أجاب) إذا أثبت الزوج المذکور أنه
راجع زوجته المذكورة في العدة وكان الطلاق رجعيًا يكون له الميراث حيث ماتت على

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

شعبان

١١

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٤

ذی القعدة

٨

١٢٧٤

ذی الحجة

١٦

١٢١٤

١٩

سنة

جادی الاولی

عصمته ولا يعتبر انكار باقي الورثة مراجعتها بعد تحققها بالوجه الشرعي والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهو في مرض الموت ولم يكن الطلاق بسؤال منها ثم مات قبل أن يخرج من العدة وترك ما ورث عنه شرعا فهل لها أن ترثه ولا مانع لها حيث انه مات وهي في عدته (أجاب) نعم ترثه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته ولها أخ وكلته في طلاقها وخلاصهما من زوجها فدفعت الاخ لزوجها قدر ما علموا من الدراهم وطلب منه ان يخالعها فخالعها الزوج المذکور في مقابلة ما دفعه له في غيبته باحضرة يمين شرعية فهل يصح الخلع المذکور وتبين منه اذا ثبت ما ذكر ولا يشترط حضورها مجلس الخلع وينع من منازعتها اذا ثبت ما ذكر (أجاب) نعم يصح الخلع المذکور ويقع به طلاق بائن اذا تحقق ما ذكر بالسؤال ان وجد قبول من الوكيل المذکور للخلع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها الى انقضائها ونفقات بأجرة ارضاع ابنتها مدة سنتين وخالعتها في تنصير ذلك على يد الحاكم الشرعي وقبلت منه الخلع وبعد مضي نحو ثلاثة أشهر يدعي بانها حامل وتريد أن تطالبه بنفقة حملها فهل لا نجاب لذلك شرعا اذا ثبت ما ذكر بأوجه الشرعي (أجاب) اذا جعلا نفقة العدة بدلا في الخلع سقطت وايسر للخلاعة على ذلك المطالبة بها لماسم حوايه من ان العدة لا تعط بالخلع الا اذا مضى عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل في مرض موته تبرع ابنته بدفع الطلاق لثلاث ان له برفعه لثلاث ثم مات قبل دفعه لهن عن زوجته وعن باقي وريثته في مرضه المذکور فهل اذا ثبت ما ذكر يكون زوجته أخذ ما يخصها من تركته ولم يسمع شرعا حيث كان الطلاق في مرض الموت وكان الزوج فارا من الميراث اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم فالميراث اذا تحقق ما ذكر ومات وهي في عدته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر بالاقعة من أبيها على صداق معلوم وبعد مكثها مدة سنين من غير دخول بها حصل له مرض شديد فلفها في مرض موته ثلاثا فارا من الميراث ثم مات عنها وعن وريثه غيرها وترك ما ورث عنه شرعا من عقار وغيره فاذا يكون الحكم اذا ثبت ما ذكر (أجاب) لا لميراث الزوجة المذکورة حيث طلقها قبل الدخول بها الا عدة عليها بشرط ميراث زوجة القادر بالطلاق منه موته في عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج ثلث بياتها من حاشا جيرانها فقال لها ان ترث مرة ثانية فان طلق ودعت ان تزول بعد حملها ولا يمينها فليس لا يقبل قولها لا يمينه وكان زوجها من راعبها ذلك (أجاب) ان عمل الزوج بيمينه في انكاره من شرط نكح وعنى بزوجها البينة غواصة تعالى عنه (سئل) في رجل قذف زوجته بمصرحة بزوجته غيبته فنعى بزوجها من غير حجة في حقه في دعواه الاسلام وكل من ازوج بين صبيته من غير ائتمار به في دعواه بيمينه في حقه في دعواه وطالب زوجته له دفع بموجب دعواه ولم يثبت صدق زوجها في دعواه

17

1450

جادی الثانیہ

3

1750

رحمہ

V

1450

15

1410

رمضان

2

1250

il-

12

1220

ولم يكذب نفسه فإدا يكون الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) حيث صدر القذف من الرجل المذکور لزوجته المذکورة على هذا الوجه وتحقق ما ذكر بالسؤال من القيود وطأبت الروجة زوجها بموجب القذف وهو المحذور باللعان ما لم يكذب الزوج نفسه أو يطلقها بائنا فيحدّد القذف بطلبها واللعان ما نطق به النص فان امتنع الزوج حدس حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيحدّد فان لاعن لا عنت ولا حدس حتى يلاعن أو صدقه فيندفع به اللعان ولا تحدوان صدقته أربعاً لانه ليس بأقرار قصداً فان اتعنا بآت يتفرق بين القاضى الذى وقع اللعان عنده ويفرق وان لم يرضى بالفرقة ولا يتناكح بعد التزويج ما لم يخرج أو أحدهما عن أهلية اللعان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عاى طلق زوجته بلفظ المحرام أو خالصة فاستتقتى شافعيًا فأتاه بانه رجعي وراجعها له مقلداً للامام الشافعى ولم يوجد مفسد للنكاح السابق في مذهب الامام الشافعى ثم تشاجر معها وطلقها ثلاثاً فهل والحال هذه حيث استتقتى في المحرام الاول عن برى صحة الرجعة لا يحل له الرجوع عن تقليده واستفتائه لانه صار مذهباً له في هذه الحادثة حيث توفرت شرائط التقليد وصحة النكاح الاول على مذهب مفتى الذى قلده وبناء على ذلك يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره (أجاب) نعم لا يحل له الرجوع عن التقليد فيما ظن فيه حيث توفرت شرائطه يقع عليه الطلاق الثلاث لصحة الرجعة في مذهب مفتيه ومن قلده في تلك الحادثة ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وهذا على فرض كون الطلاق الاول مشهوراً بين الناس وعاشراً مائة تنقض فيها العدة بعد الاستفتاء والمراجعة مقلداً للامام الشافعى وأما اذا وقع الطلاق الثلاث في العدة فلا كلام في وقوعه ولو لم تسبقه الرجعة وأما ما استظهره العلامة ابن عابدين في حاشيته على الدرر في باب العدة فغير ظاهر وليس فيما استند اليه نص على ما استظهره ذاتمرق بين ما استند اليه وبين ما استظهر حكمه ان ما استظهر حكمه فيه استفتاء من شافعى يرى صحة الرجعة وتقليد الشافعى وعمل بقوله والتقليد سائغ ولم يلزم العمل بموجب مذهب الامام بعد العمل بمذهب فيه فيما ظن فيه وليس له الرجوع عنه في تلك الحادثة بعد ذلك اذ توفيق والتفريق لا يجوز خلافاً لابن الهمام ومن وافقه وبناء على صحة التقليد وعدم صحة الرجوع عنه اذا لاقى الثاني ولو بعدم مدة تنقض فيها العدة من الاول مع شهرته وقع حل فيام النكاح لافي شبهة كالمسئلة المستظهر منها وأما ما استند اليه فلا استفتاء فيه ولا تبيد غايه لأم أن الطلاق الثلاث صدر في حال ديام وطء الشبهة بعد انقضاء العدة لاقى في غير بوطء الشبهة بعد انقضاء العدة فلا يلحق الطلاق فافترقا وبين علي ما قلناه صرح به العلائق من قوله ان الرجوع عن التقليد بعد العمل به باضاً فافترقا في مذهب وذكرا شيخ ابن عابدين نفسه ان المستتقتى اذا عمل بمرىة في حادثة فأتاه آخر بخلاف من الاول ليس له نكاحه السابق في تلك

ربيع الثاني

٩

١٢٧٥

مطلب فممن طلق زوجته بمحرام ورجعها فمقدان يرى انه رجعي ثم طلقها ثلاثاً

الحادثة نعم له العمل به شادثة أخرى ونقل عن البرازية في اليمين المضافة أن الشخص لو أفتاه مفت بالحل ثم أفتاه آخر بالحرمة بعد ما عمل بالفتوى الأولى فإنه يعمل بفتوى الثاني في حق امرأة أخرى لا في حق الأولى ونقل أيضاً أن قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فيلزم الجاهل اتباع قول المفتي كما يلزم العالم اتباع رأيه واجتهاده وبأن القضاء ملزم سواء وافق رأى الزوج أو خالفه وكذا مع الافتاء لو الزوج جاهل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربع زوجات وست بنات وسبعة بنين وترك ما يورث عنه شرعاً وأراد واقمة التركة فادعى بعض الورثة المذكورين أن والدهم أقر بطلاق إحدى الزوجات المذكورات قبل موته بثلاثة أيام وأراد إقامة بيعة على ذلك فهل والحال هذه إذا كان أقر به بالطلاق في مرضه الذي مات فيه لا تقبل شهادة هذه البيعة على الطلاق المذكور ويكرن للزوجة ربع الثمن في تركته زوجها المذكور (أجاب) الطلاق الرجعي في مرض الموت أو في الصحة والافرار به في كلا الحالتين لا يوجب حرمان الميراث إذا مات في عدتها فلا يترتب على إقرار الزوج بطلاق إحدى زوجاته قبل موته بثلاثة أيام في مرضه حرمانها من الميراث إذا مات في عدتها إلا إذا قامت بيعة شرعية على أنه طلقها في صحته باتمام طلقاً أو رجعياً وانقضت عدتها منه قبل موته أو كانت البيعة في مرض موته بوثاقها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان الكا مع أهله في منزل واحد ووقت بينهم مشاجرة وفي أثناءها حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أن لا يدخل من أهل الذي و... كان فيه معها وقد نزل في منزل آخر وأقام به مع زوجته وبعد ذلك دخل منزل أهله الخلو فـ عليه والآن يدعي أن يمينه كانت على عدم الإقامة معهم في المنزل بالسكنى وإن توجهه من باب المطالبة على أهله فهل إذا تحقق أن يمينه كانت على عدم الدخول إلى المنزل المذكور فندو جدمه الدخول فيه بعد اليمين وكانت الزوجة على عهده إلى حين دخوله فيه يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث (أجاب) إذا ثبت بانوجه الشرعي أن يمين الزوج المذكور على نفي دخوله منزل أهله فخرج منه ثم دخله بعد ذلك يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث ولا عبرة بانكاره بعد إقامة البيعة المذكرة على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته ومكث معها مدة وحلف بالحرام منها وحدث فيه ثم راجعها ببيعة ومكث معها مدة وحلف بالحرام منها وحدث فيه ثم راجعها بعقد كالاول ومكث معها مدة وحلف بالحرام أيضاً وحدث فيه ثم ماتت في عدته فهل لا يرث منها ويورثها من قبله بماتت بماتته من مؤخر صدق وغيره (أجاب) إذا كان الواقع ما هو مذكور به لا يرثها الزوج المطلق لها بثاء وموتت في عدته وعليه دفع ما بذمه من مؤخر صدق وغيره حيث لا ينعى وبقية تعالى أعلم (سئل) في رجل بن زوجته في مرض موته بينونة كبرى بسبب سوء ثقافه ذمات في مرضه هذا عن زوجته المذكورة وعن بنيه من غيرها نزل منه ثمن حيث لم يخرج من عدته (أجاب) إذا تحقق

١٢٧٧

١١

١٢٧٨

صغر
٩

١٢٧٨

٢٥

١٢٧٨

٣

ربيع الثاني

دي الحرام

ذى القعدة سنة

ان الطلاق كان في مرض الموت بغير سؤال الزوجة ولم يكن في الصحة وأنه مات في عدتها
ترث منه حيث لا مانع والأقلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وقال لها
روحي منزل أهلك وارسلني من يستلم عفشي وورقة طلاقك وقد كان وتوجهت منزل أهلها
وأخبرت بما سمعت من زوجها فأرسلوا مخصوصين إلى الزوج لاستلام العفش كما أراد
فوجدوا عفشها من فراش ونحاس وخلافه مطروحا في وسط الحوش والزوج المذکور
جالس أيضا بجانبه ينتظر حضور من يحضر للاستلام فلما حضر إليه المرسلون من طرف
أهلها لاستلام العفش المذکور ما كان من الزوج المذکور إلا أنه أبحر تسليم العفش
اليهم بأجمعه وقال لهم ان ورقة الطلاق حاضرة ومو جودة معي إلى أن تحضروا إلى ورقة من
باش اغا الحرم بإيصال العفش وبوقتها اعطيها لكم لأجل إيصالها لها فعند تسليم العفش
بمنزل أهلها قال باش اغا يحضر باقي صداقها ويأخذها عند اللازم بإيصال العفش
والصداق فتوقف الزوج في دفع المؤخر وقال اني معسر والآن يحكم ما وقع هذه مع ان
هناك بينة من المسلمين سألته ماذا فعلت مع زوجتك فقال طلقته وأرسلت لها عفشها
فلدى ثبوت ذلك هل يقع الطلاق أم لا (أجاب) حيث سئل عما فعل مع زوجته فقال
طلقته وأرسلت لها عفشها فانه يؤخذ بذلك ويحكم عليه قضاء بوفوع طلاق واحدة
رجعية بمقتضى هذا الاقرار الذي شهدت به البينة فله مراجعتها في العدة ان لم تسبق بثنتين
ولم يثبت عليه ما يقتضي البينونة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة تشاجرت
معه أمها وادعت عليه طلاق ابنتها ورفعته لدى الحاكم الشرعي بحمل ولايته بناحية
دجلة ولم تقم البينة على ما ادعته فسمع القاضي منها ذلك وأمر الزوجة بان تمتنع عن
زوجها وقرر لها نفقة مقدرة لكل يوم فهل لا ينفذ حكم القاضي بمنع الزوجة عن زوجها
ولا يلزمه دفع النفقة المقررة على هذا الوجه ويكون له طلب زوجته إلى محل طاعته جبرا
على أمها لاسيما وهو منكر للطلاق رأسا ولم تقم عليه الام بينة به إلى الآن (أجاب) ليس
للقاضي منع الزوجة عن زوجها بمجرد ادعى أمها بطلاقها منه مع انكاره بدون اثبات
الطلاق بوجه شرعي ولا يلزم الزوج بنفقة زوجته اذا كانت خارجة عن طاعته ومسكنه
الشرعي بدون حق مادامت ناشرة الان الزوجة اذا كانت عالمة ببينونة نفسها من زوجها ولم
تتمكن من الاثبات فلها الامتناع من معاشرته ديانة بأي طريق لا قضاء الا باثبات
الطلاق البائن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا ودفع لها ما عليه من
المؤجل في حال الصحة وابرأته من نفقة العدة ثم مات قبل خروجها من عدته فهل والحال
ما ذكر اذا كان الطلاق في حال الصحة باثبات لا شيء لها في الميراث (أجاب) اذا ثبت وقوع
الطلاق الثلاث في صحة الزوج قبل مرض الموت ثم مات لا ترث منه مطلقة المذکور ولو
مات في عدتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقه بآئنة في نظير عوض منها
وماتت وهي في عدته عن ابن وأم وتركت ما يورث عنها شرعا فهل يكون جميع ما تركته

١٢٧٨

٢٧

ربيع الاول
٢٢

١٢٨٠

ربيع الثاني
١١

١٢٨٠

المرأة المذكورة لو رثتها دون زوجها المطلق لها ولو ماتت في عدته حيث كان الطلاق الصادر منه في حال صحتهما (أجاب) لا ميراث للزوج المذكور حيث أبان زوجته في صحته ولو ماتت في عدته بل لو كان ذلك في مرض موتها فالحكم كذلك كما كان كذلك غير أنها لا بنها وأمهافقط دونه حيث لا وارث سوى من ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثلاث زوجات أخبر جماعة عدولا من أهل بلده واشهدهم بأنه طلق إحدى زوجاته فلانة بنت فلان الحاضرة في المجلس معهم وعينها باسمها ونسبها طلاقا ثلاثا وأنه قد أوصى لابن ابنه فلان القاصر بثلاث ماله وذلك وقت ارادته الحج وزيارة بيت الله الحرام وسافر وأدى فريضة الحج وحضر مريضاً ومات بعد ذلك عن زوجته وأولاده المذكور فهل يكون ميراثه لزوجته وأولاده المذكور فقط ولا ميراث لمن طلقها قبل سفره حيث كان الطلاق في حال صحته قبل أن يسافر إذا شهدته البينة الشرعية وتكون الوصية نافذة في ثلث ماله لابن ابنه لا سميما إذا قبلها له عمه بعد موت الموصى وهو في حجر عمه (أجاب) نعم لا ميراث للطلقة ثلاثا في الصحة بل لمن في عصمته وأولاده والحال هذه إذا ثبت ما ذكر بطريق شرعي والوصية بثلاث المال لابن الابن القاصر الذي ليس بوارث نافذة بلا توقف على إجازة الورثة والله تعالى اعلم (سئل) من نائب قسم اطفحجما مضمونه الذي تعرضه على سعادتك ادام الله تعالى علينا سيادتكم هو أنه في ٧ رجب سنة ٨١ حضر على يدنا رجل اسمه علي أبو زيد وزوجته اسمها شمة بنت عبد الكريم كلاًهما من اهلنا طره قسم اطفحج حيرة وانشأ علي أبو زيد المذكور طلاق زوجته المذكورة لدينا بقوله لها في مذاكرة طلاقها روي طالق وأقر أنه قد طلقها قبل هذه الطلقة طلقين وان هذه الطلقة متممة للثلاث وانها صارت مطلقة منه ثلاثا ولا رجعة له عليها في كمناعه عليه بوقوع الطلاق الثلاث وانها صارت لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وحررناهما اعلام الطلاق المذكور وسجلناه عندنا بالسجل الشرعي في تاريخه أعلاه وفي ثالث شهر رمضان المكرم سنة ١٢٨١ دفع الينا ان المطلق المذكور راجع مطلقته المذكورة وعاشرها معاشره الأزواج فاحضرناهم مع زوجته وسألناه عن داعي معاشرته لها فاجاب بأن معاشرته لها بناء على فتوى أحضرها من بعض طلبة العلم بالازهر وأبرزها من يده فاذا سؤلها ما قولكم دام فضلكم في رجل قال لزوجته روي خالصة وراجع عيینه وعاشرها ثم بعد انقضاء العدة بوضع الحمل قال لها روي خالصة وراجع عيینه أيضا ثم طلقها طلقة فما الحكم اذا كان الاول مشهورا وجوابها الحمد لله وحده نعم اذا كان الاول مشهورا يقع به طلقة باثثة لا تكفي فيها المراجعة حيث لم يقلد من يرى صحته ولا يقع عليه ما صدر منه بعد انقضاء العدة وحينئذ يجوز له العقد عليها برضاها وتبقى معه بطلقين حيث لم يصدر منه سوى ما ذكره هذا جواب من أجاب على سؤال الفتوى الموضح أعلاه وبمجرد تلك الفتوى جدد له العقد عليها رجل فقيه بالناحية بدون ثبوت دعواه

المذسوبة اليه في سؤال الفتوى المذسوبة وبديون اثبات الاشتهار في الطلاقين الاولين ولا
في خروجها من عدته كما اوضح لنا من سؤاله وبسؤال العاقله عليها المذسورة عن ذلك
واعترافه بفرقنا بينهما وعز زناؤه وحررنا ذلك بخمسة وخمسة عشر على ظاهر الفتوى المذسورة
فما كان منه الا انه اخذ الفتوى بما كتبناه عليها وتوجه بها الى بعض طلبة العلم بالزهر
فكتب لنا عليها ان العقد الصادر من المطلق المذسورة على مطلقة المذسورة صحيح
وانه لا وجه للتعرض اليه في معاشرته لها وحيث ان سعادتك هو المرجع في احقاق الحق
وابطال الباطل في الاحكام الشرعية لزم عرضه لسعادتك ترجو من مكارم السيادة
الافادة عما اجريناه في شأن المطلق المذسورة هل هو في محله شرعا ولا يمكن من مطلقة
حتى تنكح زوجا غيره مؤاخذه له باقراره اذ لا عذر لمن اقر فتونا مأجورين (اجاب) حيث
طلق الرجل المذسورة وزوجته بمجلس المرافعة بصريح الطلاق واقر بأنه طلقها قبل ذلك
طلقتين وان هذه الطلقة مكتملة للثلاث وانها صارت مطلقة منه ثلاثا ولا رجعة له عليها
فانه يعامل باقراره ويفرق بينه وبين زوجته فأجرى عليه من الحكم بالطلاق المذسورة
والتفريق والحال ما ذكر صحيح والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من نائب الجيرة مؤرخة
في ٢٥ ن سنة ٨١ ضمنونها مقتضى الحال للفضل بالافادة عن حكم حادثة وقعت وهي
رجل تشاجر مع زوجته فقال لها على الطلاق بالثلاث ما تخبرني شيئا من بيتي بغير اذني وان
أخرجني شيئا من بيتي بغير اذني فانت طالق وبعد ذلك أخرجت من بيتي بيضا وأعطته
لامرأة أخرى بغير اذنه فهل يقع عليه الطلاق الثلاث بذلك فالامل من السيادة المن
بالافادة ولا زلت محط رجال القاصدين (اجاب) نعم يقع على الزوج المذسورة والحال
هذه الطلاق الثلاث باخراج زوجته البیض من بيت زوجها بغير اذنه لوجود شرط الخنث
في اليمين الاولى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية وراجعها ثم
بعد مدة غضبت منه فذهب له انسان يسأله الصلح أو الفراق فجاء يقول عنه قال لي
طلقتها من يوم غضبها ثم مرض فأخبرني مرضه ان الطلقة الواقعة منه هي الثالثة ثم مات
وهي في عدته من الطلاق الذي أوقعه ثانيا بقوله طلقها وكذبه الزوجة في كونه
مكتملا للثلاث فهل اذا لم يعلم لاحد أن ما أوقعه مكمل للثلاث الا من اخباره في مرضه
الذي مات فيه وكذبه الزوجة في ذلك يكون به فارقتا حيث مات في عدتها ولا
يخرجه عن كونه مرض الموت نزوله مستندا الى اناس وتحمله على حماره ايضا جدا
لزيارة بعض الاولياء للاستشفاء به مع غلبة الهلاك بالمرض المذسورة (اجاب) اقراره في
مرض موته بان الطلاق الذي وقع منه في الصحة مكمل للثلاث لا يمنع الزوجة من الميراث
حيث كان المحقق انه الطلاق الثاني وانه رجعي ولا يعلم كونه مكتملا للثلاث الا من
اخباره في مرض موته مع تكذيب الزوجة له في ذلك وموته في عدتها قال في الهندية ولو
قال لامرأته في مرضه قد كنت طلقك ثلاثا في الصحة أو قال جمعت أم امرأتى أو ابنت

١٢٨١

٢١

١٢٨١

٢٩

١٢٨٢

صفر

٢٩

أمر أني أو قال تزوجتها بغير شهود أو كان بيننا رضاء قبل النكاح أو قال تزوجتها في
 العدة وأنكرت المرأة ذلك بآنت منه ولها الميراث فان صدقته فلاميراث لها كذا في الفصول
 العمادية اه ولا يخرج قول الزوج المذكور على الوجه المستطوع عن كونه اقر في
 مرض موته بأنه كان طلقها طلاقاً ثالثاً تبين بها بينونة كبرى وهي تكذبه ولا تقر الا
 باثنتين اللتين لم يخرجاهما عن الزوجية ونزول الزوج ووجه حال مرضه على الوجه المذكور
 لا يخرج عنه كونه مريضاً مرض الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع ولده
 فخلف بالطلاق الثالث انه لا يكلمه مادام حياً ثم بعد مضي مدة أراد السفر الى أرض
 الحجاز فسلمه وجلس معه فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك يقع عليه الطلاق الثالث واذا
 مات الزوج لا تدخل الزوجة في ميراثه واذا ادعت الزوجة انها سمعت الاقرار
 منه بالطلاق المذكور في المدينة المنورة وهو مريض مرض الموت والحال انه كان صحيحاً
 ويذهب ماشياً على رجليه لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم المرة بعد المرة ثم اعتراه
 المرض بعد ذلك ومات به لا عبرة بدعواه اذا قامت البينة على ان التعليق والشرط
 كائناً في الصحة وكان المعلق طلاقاً ثالثاً ولو لم يثبت ان الاقرار به كان حال الصحة
 (اجاب) اذا ثبت تعليق الثالث ووجود الشرط في الصحة يقع الطلاق من وقت وجود
 الشرط ولا ترثه ولا عبرة حينئذ بانها لم تسمع الاقرار بذلك الا في المرض ولو لم يتحقق ان
 الاقرار في حال الصحة بعد ثبوت كون التعليق والشرط في صحته بالبينة على التعليق
 والشرط المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في صحته
 وسلامته طلاقاً ثالثاً بحضرة بنة ودفع لها مؤخر صداقها ثم بعد مدة مرض يومين ومات
 فهل والحال هذه اذا أنكرت الزوجة المذكور الطلاق المذكور وطلبت ان ترث
 منه لا عبرة بانكارها وتمنع من ميراثه اذا ثبت الطلاق بالبينة الشرعية (اجاب) اذا
 ثبت بالبينة الشرعية ان الرجل المذكور طلق زوجته ثلاثاً في صحته لا ترث منه ولو مات
 في عدتها فلا عبرة بانكارها الطلاق المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لي
 عند فلان خمسة آلاف قرش فسمعه رجل وأخبر الذي ادعى عليه بذلك فقال المسدعي
 عليه لم يكن لفلان على شيء مما أخبرني به فذهب المسدعي عليه الى التائيل وقال له انت
 أخبرت فلاناً انك على خمسة آلاف قرش فانكر وقال ما أخبرته بذلك فقال السامع
 على المحرام انك قلت لي على فلان خمسة آلاف قرش فكذبه ولا بينة هناك فهل
 والحال هذه يقع عليه المحرام المذكور حيث كذبه ولم يكن له بينة أو لا يفيد كذبه ولا
 يقع عليه شيء (اجاب) لا يفيد تكذيب هذا الرجل في الحكم بوقوع الطلاق على المخالف
 والقول للمخالف بيمينه في وجود شرط البر وحسابه على الله والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل طلب منه خروج زوجته من منزل لزيارة أهلها فقال والله لا يخرج الا مطلقاً
 فادب ذلك انها ان خرجت تكرر ساطقة فكرر عليه الطلب فقال والله لا يخرج

١٢٨٢

٣٠

ربيع الاول

١٢٨٢

٣٠

ربيع الثاني

١٢٨٢

٢٠

على ذمتي الاخالصة فخرجت اثر الحلف فهل يلزمه بذلك اليمين بالله أو بالطلاق أو بهما
وعلى لزوم الطلاق فهل هو بائن أو رجعي (اجاب) يقع على الزوج المذكور بقوله والله
لا تخرج الا مطلقا قصد بذلك انها ان خرجت تكون مطلقة طلاق رجعي وبقوله ثانيا
بعد تكرار الطلب والله لا تخرج وهي على ذمتي الاخالصة طلاق بائن حيث خرجت اثر
الحلف فهما طلاقان فلا تحل له الا بعد تجديد ان لم يسبق غيرهما والله تعالى أعلم
(سئل) من طرف مجلس استئناف مصر عن حادثة وردت من محافظة دمياط الى
محافظة مصر في شأن قضية طلاق وقع فيها اختلاف بين قاضي دمياط ومفتيها ووقع فيها
مذاكرة بينهما وبين علماء الثغر المرقوم وكتب فيها القاضي كتابة عنون عنها بمذاكرة
شرعية ومجاوبة فقهية وكتب فيها المفتي سؤالاً وجواباً أرسلهما لهذا الطرف ضمن خطاب
منه اليها خارجا عن أوراق هذه القضية وأحال كل من القاضي والمفتي والعلماء النظر فيها
على حضرة شيخ الجامع الأزهر وعلينا وعلى حضرة مفتي مجلس الاحكام ومن يلزم لفصل
اشكالها فكتبت عليها كتابة شملت ما بحثي ووضع اسماءهم وأختاهم عليها المذكورون
(ولفظها) قد صار الاطلاع على المذاكرة التي حررها حضرة قاضي ثغر دمياط
في حادثة الطلاق بلفظ الحرام ثم ايقاع الطلاق الثلاث بعده من الشخص المدعو السيد
أبازهره وعلى ما كتبه حضرة مفتي الثغر المذكور في هذه الحادثة على سؤال حرره بخطه
وأرسله لهذا الطرف خلاف الفتوى المحررة في هذه الحادثة المحاب عليها من بعض العلماء
المرسلة ضمن أوراق هذه القضية وقد طلب كل من حضرة المفتي والقاضي المذكورين
وكذا حضرات علماء الثغر الجواب عن هذه الحادثة بما يرفع اشكالها ويكون فصلا
فيها حيث كانت كثيرة الوقوع (فنقول) انه فيما سبق بتاريخ ١٩ ربيع الآخر سنة ٧٦
أجيب عن سؤال رفع في هذا البحث سبق قيده في كتاب الطلاق من هذه الفتاوى بهذا
التاريخ حاصله في رجل عامي طلق زوجته بلفظ الحرام أو خالصة فاستفتى شافعيًا فافتاه
بانه رجعي وراجعها له مقلداً للامام الشافعي ولم يوجد مفسد للنكاح السابق في مذهب
الامام الشافعي ثم تشاجر معها وطلقها ثلاثاً فهل والحال هذه حيث استفتى في الحرام
الاول من يرى صحة الرجعة لا يحل له الرجوع عن تقليده واستفتائه لانه صار مذهباً له في
هذه الحادثة حيث توفرت شرائط التقليد من صحة النكاح الاول على مذهب مفتيه
الذي قلده وبناء على ذلك يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره
أو كيف الحال بقوله الحمد لله نعم لا يحل له الرجوع عن التقليد فيما قلده فيه حيث
توفرت شرائطه ويقع عليه الطلاق الثلاث لصحة الرجعة في مذهب مفتيه ومن قلده
في تلك الحادثة ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وهذا على فرض كون الطلاق الاول
مشهوراً بين الناس وعاشرها مدة تنقضي فيها العدة بعد الاستفتاء والمراجعة مقلداً
للإمام الشافعي وأما اذا وقع الطلاق الثلاث في العدة فلا كلام في وقوعه ولو لم

تسبقة الرجعة وأما ما استظهره العلامة ابن عابدين في حاشيته على الدر من باب العدة فغير ظاهر وليس فيما استند إليه نص على ما استظهره إذا لفرق بين ما استند إليه وبين ما استظهر حكمه أن ما استظهر حكمه فيه استفتاء من شافعي يرى صحة الرجعة وتقليد لشافعي وعمل بقوله والتقليد ساخن وملازم للعمل بموجب مذهب المقلد بعد العمل بمذهبه فيما قلده فيه وليس له الرجوع عنه في تلك الحادثة بعد ذلك اذ هو تليق والتليق لا يجوز خلافا لابن الممام ومن وافقه وبناء على صحة التقليد وعدم صحة الرجوع عنه فالطلاق الثاني ولو بعد مدة تنقضي فيها العدة من الاول مع شهرته وقع حال قيام النكاح لا في شبهة كالمسئلة المستظهر فيها وأما ما استند إليه فلا استفتاء فيه ولا تقليد غاية الامر أن الطلاق الثلاث صدر في حال قيام وطء الشبهة بعد انقضاء عدة الطلاق فلم يعتبر وطء الشبهة بعد انقضاء العدة فلا يلحق الطلاق فافترقا والدليل على ما قلناه ما صرح به العلاءي من قوله أن الرجوع عن التقليد بعد العمل به باطل اتفاقا وهو المختار في المذهب وذكر الشيخ ابن عابدين نفسه أن المستفتي إذا عمل بقول المفتي في حادثة فافتاه آخر بخلاف قول الاول ليس له نقض عمله السابق في تلك الحادثة نعم له العمل به في حادثة أخرى ونقل عن البرازية في اليمين المضافة أن الشخص لو أفتاه مفت بالحل ثم أفتاه آخر بالحرمة بعد ما عمل بالفتوى الاولى فإنه يعمل بفتوى الثاني في حق امرأة أخرى لا في حق الاولى ونقل أيضا أن قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فيلزم الجاهل اتباع قول المفتي كما يلزم العالم اتباع رأيه واجتهاده وبأن القضاء ملازم سواء وافق رأى الزوج أو خالفه وكذلك مع الافتاء لو الزوج جاهل والله سبحانه وتعالى أعلم الفقير محمد العباسي المهدي الحنفى الحنفى عفى عنه إذا علمت ذلك فالقول الفصل في هذه الحادثة ونظائرها أن الزوج لو طلق بلفظ الحرام وكان عاميا فاستفتى شافعيًا فافتاه بكونه رجعيًا وراجعها وكان الطلاق مشهورا وعاشرها مدة انقضت فيها السنة ثم أوقع عليها طلاقا ثلاثا يقع عليه اثلاث ويتعين عليه العمل بهذه الفتوى لصحة التقليد وعدم صحة الرجوع عنه بعد العمل به في هذه الحادثة دون حادثة أخرى أى في حق امرأة أخرى كما تقدم لما علمته وكذلك لو كان المطلق مجتهدا يرى صحة الرجعة فامضى رأيه في ذلك وعزم على صحتها لزمه العمل به ولا يصح له الرجوع عن ذلك وإن تبدل رأى المجتهد أو فنى المقلد بعدم صحة الرجعة بعد ذلك كما هو معلوم من كلام الفقهاء فلو استفتى شخص عن مثل هذه الحادثة يلزم أن يكون الجواب فيها بوقوع الثلاث لصحة التقليد أو الاجتهاد ولزوم العمل به مادىانه بعد المحمول نعم لو رفع الامر للقاضي الحنفى الذى يرى عدم صحة الرجعة وتحقق لديه شهرة الطلاق وانقضاء العدة قبل الثلاث مع المعاشرة ونزوم الحال لفظا فيها فإنه يتضى برأيه لا برأى الخصم المخالف كما أن القاضي لو رفع اليه حكم المحكم وكان مخالفا لرأى القاضي وأن كان صحيحا رأى المحكم فإنه ينقض حكم المحكم ويحكم

برأى نفسه بخلاف حكم القاضى فى المجتهدات فلا ينقضه قاض آخر وان كان خلاف رايه كما ذكره فى الفرق بين حكم المحكم وحكم القاضى فن غير حكم اصلا بالاولى ان يخالفه القاضى ويحكم برأى نفسه قال فى رد المحتار من كتاب الوقف تنبيهه قال فى الاسعاف ولو كان الواقف مجتهدا يرى لزوم الوقف فامضى رايه فيه وعزم على زوال ملكه عنه او مقلدا فسأل فاقبى بالجواز فقبله وعزم على ذلك لزم الوقف ولا يصح الرجوع فيه وان تبطل رأى المجتهد وأقضى المقلد بدم اللزوم بعد ذلك اه فهذا مما يزداد على ما يلزم به الوقف لكن قال فى النهر بعد نقله له الظاهر ضعفه اه أى لخالفته لتقول الممتون يزول بقضاء القاضى وأيضاً فان العبرة لرأى الحاكم فاذا رفع اليه حكم يحكم فيه برأيه لا برأى الخصم والظاهر ان ما فى الاسعاف صحيح بالنسبة الى الديانة لان المجتهد اذا تغير رأيه لا ينقض ما أمضاه أولاً وكذا المقلد فى حادثة ليس له الرجوع فيها بتقليده مجتهداً آخر أما لو رفعت حادثة ذلك المجتهد أو المقلد الى حاكم آخر فانه يحكم برأى نفسه كما قلنا ولذا قال ولا يصح الرجوع فيه ولم يقل ولا يصح الحكم بخلافه فاغتنم هذا التحريم وما ذكره حضرة قاضى الثغر فى مذاكرته قاصداً به الاسناد لعل على انه لو أقضى عامى بيمين الرجعة بعد اطلاق بلفظ الحرام لا يكون للقاضى نقضه فى قوله مع تصریح المحشى نفسه فى باب القضاء من التنقيح بان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضى المولى أو حكم المحكم ثم قال وليس للقاضى أن يبطل حكم قاض آخر فى المجتهدات الى آخره فليس فيما ذكر تصریح بان القاضى لا ينقض فتوى المفتى المخالف لرأى القاضى المذكور وانه يرضيها ويخالف رأى نفسه بمجرد قوله ان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضى المولى أو حكم المحكم بل ذلك معناه ان الفتوى بمنزلة ما ذكر فى ايجاب العمل بها فى حق المستفتى نفسه بدليل قولهم فى عبارة أخرى ان قول المفتى فى حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده وتصریحهم فيها بان ذا الرأى يتبع رأى القاضى اذا قضى له أو عليه بخلاف رأيه كما يأتى وقوله وليس للقاضى أن يبطل حكم قاض آخر فى المجتهدات لا يفيد المطلوب لان هذه العبارة سبقت فى بيان الفرق بين حكم القاضى المولى وحكم المحكم والذي يدل على ما قلناه الذى من جملة ان المراد لزوم العمل بفتوى المفتى فى حق المستفتى نفسه من حيث الديانة لا من حيث ان القاضى لا يقضى بخلافها وان خالف رأيه ما يفهم من ألفاظ تلك العبارة اذا سبقت اليك ونصها وذكر شمس الأئمة المحلوات ان حكم المحكم فى المجتهدات فحوا الكنايات والطلاق المضاف جائز فى ظاهر المذهب عن أصحابنا قال الآن هذا مما يعلم ولا يفتى به كى لا يتجاسر الجهال الى مثل هذا وقد روى عن أصحابنا ما هو أوسع من هذا وذلك انه روى عنهم انه لو استفتى صاحب الحادثة عن هذا فقيها فاقتاه يبطلان اليمين وسعه أن يمسكها فان تزوج أخرى بعدها وقد كان حلف بلفظ كل امرأة تزوجها فاستفتى فقيها مثل الاول فأفاه بيمين ووقع الطلاق المضاف عليها فانه يفارق الثانية

ويعسك الأولى لان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى أو حكم المحكم إلا أن
 الفرق بين حكم القاضي وحكم المحكم ان حكم المحكم في المجتهدات اذا رفع الى القاضي ان
 كان موافقا لرأيه أمضاه وان كان مخالفا أبطله وليس للقاضي ان يبطل حكم قاض آخر
 في المجتهدات أه فقله فيها وسعه ان يمسه دليل على كون ذلك الحكم ديانة وقوله
 وليس للقاضي ان يبطل حكم قاض آخر مسوق للفرق بين حكم القاضي وحكم المحكم وكذا
 ما ساقه حضرة القاضي في الاستدلال من قوله فذكري رد المختار في آخر فصل الحبس
 ان المقضى له أو عليه - اما أن يكون له رأى أو لا فان كان له رأى وقضى له القاضي على
 خلاف رأيه فانه يتبع رأى القاضي عند محمد وقيل انه قول أبي حنيفة وعلى قول أبي
 يوسف لا وان رفع الى قاض آخر لا يتقضه وان كان خلاف رأيه وهذا اذا قضى له فان
 قضى عليه والزوج لا يراه يتبع رأى القاضي اجماعا وهذا كله اذا كان الزوج له رأى
 واجتهاد فلو عاميا اتبع رأى القاضي سواء قضى له أو عليه هذا اذا قضى أما اذا أفتى له
 فهو على الاختلاف السابق لان قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده اه بحر
 ثم قال والمراد بالعامي غير المجتهد ولو عالمسا والارجح الاخذ بقول محمد اه وفي هذه الحادثة
 الزوج عامي وقد أفتى له الفقيه برجوع الحرام بالقول فعلى قول محمد المرجح ليس للقاضي
 نقضه فتكون زوجة - ويلحقها الثلاث لا ينتج أيضا ان القاضي لا ينقض فتوى المفتي
 المخالفة لرأيه اذ غاية ما في هذه العبارة ان فتوى المفتي للجاهل بمنزلة رأى المجتهد وقد
 صرح في هذه العبارة ان القاضي لو حكم على ذى الرأى اوله بخلاف رأيه فانه يتبع رأى
 القاضي فهو صريح في ضد المستنجد أو ما فتوى حضرة مفتي الثغر المرسله لهذا الطرف في
 هذه الحادثة التي حاصل جوابها عدم صحة الرجعة على مذهبنابعد الطلاق بلفظ الحرام
 وعدم وقوع الثلاث بعد انقضاء العدة حيث كان الطلاق مشهورا فهذا صحيح في نفسه
 بقرع النظر عن التقليد والاستفتاء ممن يرى صحة الرجعة أو بالنسبة لقضاء القاضي الخنفى
 بعد تحقق انقضاء العدة مع شهرة الطلاق الاول وأما بالنظر للتقليد وصحة المقطوع عنها
 والاستفتاء ممن يرى صحة الرجعة ولزوم العمل به وعدم صحة الرجوع عنه بعد العمل به
 بدون قضاء قاض بخلاف ما قلده وعدم جواز التلقيح المصرح بجميع ذلك في عبارات
 كتب المذهب فلا يسلم وما ذكره في فتواه من عبارات التي نقلها استدلالا على مقصوده
 فبعضه لا يدل عليه مخالفة الموضوعه مثل عبارة تنقيح الحامدية في أول الطلاق التي
 ساقها اذ الموضوع فيها انه راجع قبل وقوع الطلاق رأسا ثم وقع الطلاق ولا فائز بحجة
 الرجعة حينئذ في مذهب من المذاهب فلم يكن هناك تقليد لمن يرى الصحة ولا استفتاء
 وكذا عبارة الخيرا لم يلى عن القنية التي هي من ضمن جواب تنقيح الحامدية كما يعلم ذلك
 من تأمل وراجع عبارة التنقيح والخيرية وكذا عبارة جواهر الـ أوى والخانية وبعضه
 بحث واستظهار مثل ما نقله عن رد المختار الذي عامه - رده وكذا ما نقله عن اجابة السائل

لصاحب النهر رد المعارضة بعض العلماء بأنه حين راجع كان مقلدا للشافعي والمهمل ليس له أن يرجع عما قلده فيه حيث قال ورأيت صاحب النهر في اجابة السائل ذكر ان هذا مذهب أصولي وأهل الفروع لا يلتزمون به فيث وجدا المقلد قولارا جحا يطمئن اليه له تقليد هو الرجوع عن الاول ولو عمل به اه فهو استظهار وبحث ايضا وقد راجعت عبارة صاحب النهر في اجابة السائل فوجدت نصها على ما وقعت عليه في النسخة التي اطلعت عليها في المسألة الثالثة من ترجمة مسائل الاوقاف عشرون مسألة لو قضى بجواز وقف المساع ارتفع الخلاف لكن في موجبات الاحكام للعلامة قاسم بعد نقله فان قلت قالوا في الاصول ان المقلد اذا عمل بقول مجتهد مسألة ليس له أن يعمل بقول غيره فيها بالاتفاق اه وحاصله ان قولهم لو قضى به قاض صحيح مقيد بما اذا لم يقض ببطلانه سابقا في نظيره وعندى ان هذا مذهب أهولى وأهل الفروع لا يلتزمون به وان الحكم حيث اعتمد المقلد فيه قولام جحا صحيح مطابقا لانهم مجمعون ان الحنفى لو ارشافعياء وعكسه صحيح وهذا من قياس المباحث اه فعلى فرض كون ذلك بنته في المقصود فهو وصري صحيح كونه بخلافه يعارض المنقول والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وهو مريض واختلى بها في حال مرضه ثم سافر لجهة الصعيد بقصد تغيير الهواء ثم حضر ثم سافر الى اسكندرية وأقام فيها اياما وبعد وصوله اسكندرية طلق زوجته المذكورة طلاقا ثلاثا وأشهد على طلاقها بنته من المسلمين وأرسل لها سند الطلاق ودفع لها مؤخر صداقها وحقوقها ثم حضر مصر ونزل في منزل عمه وأقام فيه مدة أيام ثم انتقل الى منزله فاشتد به المرض فمات عن ولدين قاصرين وأقام وصيا عليهما والآن تطلب المرأة المذكورة الدخول في تركته وترغم انه فاربط لاقها عن الميراث مع انه بعد طلاقها وهو في اسكندرية وكان مقيما في منزل انتقل منه الى منزل آخر اثناء الامعتاد ونزل الى السوق لشؤون نفسه ورجع الى منزله ثم حضر مصر وجلس في منزل عمه وأقام فيه اياما ثم توجه لمنزله فهل مع هذا لا يعد فارا شرعا ولا يكون لها أخذ شيء من تركته خصوصا وانه لم يطأها عند الخلوة بها (اجاب) اذا كان الطلاق الثلاث بعد الخلوة قبل الوطء ثم مات لارثته المطامعة المذكورة ولو كان ذلك في مرض الموت بناء على ان الخلوة ولو صحيحة لا تكون كالوطء في حق الارث وهو المشهور في كتب المذهب فعليه الميعول وان كان هناك قول آخر يكون الخلوة كالوطء في ذلك وأما لو فرض كون الطلاق المذكور بعد الوطء ولم يكن الغالب من حال الزوج المذكور الهلاك وقت الطلاق حيث كان يخرج من منزله خروجا معتادا له قبل هذه الحالة وقد خرج الى السوق الى شؤون نفسه بعد الطلاق كما هو مذکور لا يعد بهذه الحالة مريضا فاداشت عليه المرض بعد ذلك وبعد سفره الى بلده حتى مات لا يكون فارا بهذا الطلاق ولا ترثه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأماها وأخوين شقيقين فتنازع أحد الاخوين مع أخيه خلف بالطلاق الثلاث انه لا يأخذ من

١٢٨٣

٢

رمضان

١٢٨٣

٨

شوال

١٢٨٣

١٠

ذى القعدة

١٢٨٣

١٥

صفر

١٢٨٤

٢٦

متروكات أخته شيئاً ولا يدخل جهته شيء من متروكاتهما لا ما ينقل الميزان ولا ما يخففه
فبيعت تركته المتوفاة المذكورة واشترى الحالف المذكور بعضها وما بقي له من نصيبه
بعد خصم ما اشتراه أخذه دراهم فهل والحال هذه يقع عليه الطلاق الثلاث سيما مع
إطلاقه الحالف ولم يقيده (اجاب) نعم يقع عليه الطلاق الثلاث والحال هذه حيث تحقق
الاخذ من التركة المحلوف على نفيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها
ومنعته من الدخول عليها العلم بانها طلقها فاقتر الزوج المذكور بانها ثلاثاً ومضى على
ذلك مدة سنين من وقت إقراره المذكور وهو غير معاشر لها ولم يدخل المسكن الذي هي
فيه ثم ماتت عن ورثة فأراد الزوج المذكور مشاركتهم في تركتها منكر إقراره
بالطلاق المذكور فهل إذا ثبت بالوجه الشرعي أنه أقر بطلاقها على الوجه المذكور
يحكم بمنعها من ميراثها (اجاب) نعم إذا ثبت بالوجه الشرعي إقراره بالطلاق الثلاث على
الوجه المستطور وكان ذلك عن طوع يعامل بإقراره ولا يرث منها والحال ما ذكره
تسكن رجعت إليه بنسكاح صحيح بعد التمثيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته طلقين الأولى قال لها أنت طالق وراجعها وهي في عدته والثانية قال لها روجي
خالصة من ذمتي يا فلانة ولم يسبق منه طلاق لها غير ذلك فهل تحل له بالعقد عليها بمهر
جديد بذنها ورضاها وتبقى معه بطلقة يملكها عليها (اجاب) إذا لم يقع من الزوج
المذكور الا الطلقتان المذكورتان على هذا الوجه المذكور بهذا السؤال يكون للزوج
العقد عليها بمهر جديد بذنها ورضاها وتبقى معه بطلقة واحدة والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل تشاجر مع زوجته وهي في المركب فقال لها على الطلاق ان كسحتي في هذه الليلة
تكوني على ذمة نفسك فأخرجها من المركب ولم تكسح في الليلة المحلوف عليها بل ذهبت
فبها إلى منزل الزوج المذكور فهل لا يقع عليه بحلفه المذكور على الوجه المذكور شيء
وتكون زوجته باقية على عصمته حيث بر في يمينه ولم يحنث فيه (اجاب) إذا كان تعليق
الزوج الطلاق على كسح زوجته في المركب مقيداً باليلة التي عيها بإشارته ولم يوجد
المعلق عليه لا يقع الطلاق والواقع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرض الموت
وطلق زوجته ثلاثاً في ذلك المرض بدون طلب منها للطلاق ثم مات الزوج قبل انقضاء
عدتها من الطلاق المذكور فهل والحال هذه يكون الزوج المذكور فاراً من ميراث
زوجته بطلاقها في المحال المذكور فترت بعدم موته ما يخصها بالفرصة الشرعية
وليس للورثة من معهام الميراث بالعلاق المذكور (اجاب) نعم ترث منه إذا كان الواقع
ما هو مستطور بالسؤال من كون الطلاق في مرض الموت بغير سؤالها وماتت في عدتها ولا
فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أساء العشرة مع زوجته فقيل له طلقها فقال تروح
تزوج فقيل له كيف تتزوج وهي على ذمتك فقال أنها ليست على ذمتي فقال له
الحاضرون حينئذ قد طلقت منك فهل في هذه الحالة يقع عليه الطلاق فإن قيل بالواقع

جمادى الاولى سنة

٢٠ ١٢٨٤

ومضى بعد ذلك مدة طويلة انقضت فيها العدة مع عدم المعاشرة لها تبين منه ولو كان
الواقع بذلك طلاقا رجعيا لانقضاء العدة بالحيض حيث مضى نحو سنة بلا مراجعة
(أجاب) ألفاظ الطلاق اما صريحة أو كناية وكناية ما احتمله وغيره وهي أقسام منها
ما يمتثل جوابا وردا ولا يقع الطلاق به الا مع النية كخرجي واذهبي وقومي وابتنخي
الازواج ولا سبيل لي عليك ولا نكاح بيني وبينك ولا ملك لي عليك ولاست لي بامرأة
ولست لك بزواج والوقوع في الاخيرين هو قول الامام مع النية خلافا للصاحبين والواقع
بهما طلاق بائن على ما في الدرر ورجعي على ما في النهر والبحر وعليه اقتصر في حواشي
الدراسكن في حاشية عبد الحليم على الدرر صوب ما في الدرر من كون الواقع بهما طلاقا
بائنا وذكر ان القول بكونه رجعيا خبط عشواء وقوله أولات روح تنزوح مساو لقوله ابتنخي
الازواج فيكون الواقع به مع النية بائنا وتوله انه بائن على ذمتي مساو لقوله لست
لي بامرأة فيقع به على فرض الاقتصار عليه مع النية طلاق بائن على ما في الدرر ورجعي على
ما في البحر والنهر وحيث لم تعاشر الزوجة المذكورة زوجها بعد وقوع الطلاق المذكور
حتى انقضت العدة في تلك المدة بانته منه بنونية غري حيث نوى الطلاق لم تسبق
بثنتين وليس له مراجعتها بعد ذلك والحال هذه لا بعقد ومهر جديدين رضاهما والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته وراجعها بعد عدة ثم بعد عدة تشاجرت مع جارتها
فقال لها ان رديتي عليها تكوني طائفا قاصدا بعدم الرد عليها وقت الحلف فقط فسكتت
ولم ترد عليها في الحال ثم بعد عدة من الشهور تشاجرت معها فهل والحال هذه يقع عليه
الطلاق الصادر منه قبل ذلك أولا يقع (أجاب) حيث كانت زوجته تشاجر حين قال لها
الزوج ان رديتي عليها أي المجارة فانت طالق يكون بذلك قاصدا منع زوجته عن اجابتها
فيما تقوله في هذه الحالة بيمينه المذكورة فيتعيد الحلف بها ويكون يمينا فوريا عند
الامام الاعظم وعين الفور مؤبدة لفظا مؤقتة معنى تتعبد بالحال أما أن تكون بناء على
أمر حالي كالحلف بقوله ان خرجت مثلا فانت طالق مريدة الخروج أو ان ضربت عبدك
فعبدى حر لمريد الضرب فيشترط للحنث فعل ذلك فوراً لأن قصده المنع عن ذلك الفعل
عرفا ومدارا لايمان عليه أو ان تقع اليمين جوابا لكلام يتعلق بالحال كما في ان تغديت
بعد قول الطالب تعال تغدني فيشترط للحنث تغديه معه الغداء المدعو اليه كما صرحوا به
في وجود المحلوف عليه بعد ذلك الوقت لا يحنث به حيث انقطع النور والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث ليحضر من الدراهم لزوجته في يوم الاحد مبلغا
معلوما في ذلك اليوم تعسر عليه احضار الدراهم لها لكونه لم يقبض ماله في الوظيفة ولم
يتيسر له قبض الدراهم ولا يخلص يلهها بوجه من الوجوه حتى مضى اليوم المذكور فهل
يكون ذلك عذرا في عدم وقوع الطلاق انذ كور أولا يكون عذرا ويقع عليه الطلاق
(أجاب) لا يكون ما ذكر عذرا في عدم وقوع الطلاق الثلاث المذكور بل يحكم على
الزوج بوقوعه خلافا لما بحثه صاحب البحر من عدم الوقوع في مثل ذلك وقد حقيق هذه

جمادى الثانية

١٥ ١٢٨٤

٢٣ ١٢٨٤

المسئلة في الدر المختار من خباب التعليق وعول على الوقوع لانه مستفاد من عبارات
 الفقهاء بل ذكر عن الخير الرمي انه نقل عن فتاوى صاحب البحر انه اُفتي بالحنث في
 مثل ذلك مستند الى امكان البر حقيقة وعادة مع الاعسار بهبة أو تصدق أو وارث اه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات ووجد مکتوبا بدفتره بعدموته انه طلق زوجته
 فهل اذا تمتعت الورثة من اعطاء الزوجة نصيبها من التركة بسبب ذلك لا يجابون لذلك
 ويكون للزوجة شراً أخذ نصيبها من التركة بطريق الارث الشرعي وأخذ مؤخر
 صداقها ومجرد ما وجد مکتوبا بدفتره من الطلاق لا يكون مانعاً للزوجة من الميراث ولا
 من مؤخر الصداق ولا يسرى عليها حيث كانت منكراً (أجاب) نعم والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل خلع زوجته على مؤخر صداقها ونفقة عتقها ونفقة بنتين لها منه ثم بعد
 مدة صارت الزوجة المذكورة معسرة لا تقدر على نفقة البنتين المذكورتين فهل يجبر
 ابوهما المذکور على الانفاق عليهما مادامت الام معسرة ويكون له الرجوع عليها اذا
 ايسرت (أجاب) نعم يجبر الاب على الانفاق على بنتيه المذكورتين والحال ما ذكر وله
 الرجوع بذلك على أمهما عند اليسار قال في الدر ولو خالعتة على نفقة ولده شهرامثلاً
 وهي معسرة فطالبتة بالنفقة يجبر عليها وعليه الاعتماد فتجأه لان بدل الخلع دين عليها
 فلا تسقط نفقة الولد بدين له عليها كما اذا كان له عليها دين آخر وهي لا تقدر على قضائه
 وأفاد هذا ان الاب يرجع عليها بعد يسارها أفاده في رد المختار والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يقال له جوده عبد الحميد الحنك حلف بالطلاق الثلاث من زوجته انه لا يشرب
 الخمر ثم بعد مضي مدة تشاجرت معه احدهما وخرجت من بيته وادعت انه شرب الخمر
 ومنعت نفسها منه من غير أن تثبت عليه ذلك بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تجبر على
 تسليم نفسها له حتى تثبت ذلك عليه أفيد والجواب أجاب مفتي اسكندرية اذا كان الامر
 ما ذكر ولم يثبت عليه ذلك بالوجه الشرعي فانه لا يقع عليه الطلاق وليس لها منعهما نفسها
 منه وعليها تسليمها وتجبر على ذلك والله أعلم (أجاب) عن ذلك ما أجاب به حضرة مفتي
 النعمر فهو صحيح الا انه بالنسبة للنعناء وكذا الديانة ان لم يوجد شرط وقوع الطلاق في
 الواقع ونفس الامر اما اذا وجد الشرط في الواقع ونفس الامر وعلم ذلك للزوجة الا انها
 تجزع عن اثباته فلا يحل لها ديانة أن تسكنه من نفسها بل يجب عليها دفعه عنها بأي حيلة
 كانت وان كان القاضى يأمرها بطاعته وتعين نفسها منه ويجبرها على ذلك والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في مرض موته طلاقاً ثلاثاً ولم تطلب هي الطلاق بل
 طلقها هو ومن نفسه لاجل حرمانها من الميراث ومات وهي في العدة فهل والحال هذه
 لا تحرم من الميراث معاملة له بنقيض مقصوده (أجاب) نعم لا تحرم من الميراث والحال
 ما ذكر بالسؤال ما لم يثبت ان الطلاق كان في صحته أو أن عدتها انقضت قبل الموت أو
 كان السلاق المذکور بسؤالها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بالبالغة العاقلة

١٢٨٥

١١

١٢٨٦

محرم
٤

١٢٨٦

رجب
٤

١٢٨٦

ذی القعدة

٩

المالكة أمر نفسها في نظير براءة صدرت منها بواسطة تلقينه إياها ألفاظها بقوله لها
قولي أبرأتك من باقي مقدم صدقي الذي قدره كذا ومن مؤخره الذي قدره كذا ومن نفقة
العدة فقالت كما قال لها وهي تعلم أن تلك الألفاظ دالة على البراءة حال التلقين وحال
تلفظها بها وطلب منها ما عليها من الحلي الذي هو من مقدم الصداق فدفعته له وطلب
منها أيضا أن تبرئه من نفقة الحمل على فرض وجوده فانكرت الحمل وجمدته والحال أنها
لم تكن ظاهرة الحمل وصيغة الطلاق الصادرة منه بعدما ذكر أنت طالق على ذلك فهل
تكون هذه البراءة صحيحة وإذا طلقت ما أبرأتها منه وما أعطته له من الحلي المذكور
لا تجب لها طلبة أو تكون غير صحيحة وتجب لها ذكر وإذا ظهر بها حمل بعد وطلبت
نفقة فهل لها ذلك أولا وإذا كانت البراءة غير صحيحة فهل يقع الطلاق أم لا لا كشفوا لنا
الغطاء عن الأحكام الشرعية فيما ذكر ولستم الثواب (أجاب) البراءة من باقي مقدم
الصداق ومؤخره صحيحة مطلقا سواء جعلت عوضا في الطلاق أولا والبراءة عن نفقة
العدة أن جعلت عوضا في الطلاق تصح أيضا والأفلا والطلاق الواقع بائن لكونه على مال
حيث وقع فور البراءة وما دفعته لزوجهما من الحلي أن جعل من العوض في الطلاق أو كان
دفعه على سبيل التليك المطلق مع قيام الزوجية فلا رجوع لها عليه به والأفلا أخذها ولها
مطالبته بنفقة الولد بعد انفصاله حيث لم يحصل تحمهاها به بل انكرت وجود الحمل ثم
ظهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عازب خطب بنت رجل آخر وأراد التزوج بها
فامتنع أبوها من تزويجها له حتى يحلف له بالطلاق أنه أن تزوج بنته ودخل بها وتزوج
عليها أو رد زوجته القديمة فتكون بنته طالقاً منه ثلاثا خلف له بحضرة الشهود قائلاً أن
تزوجت بفلانة بنت فلان الفلاني يعني بذلك زوجته التي يريد العقد عليها الآن
وتزوجت عليها بأخى يعني امرأته خلافاً أو رددت زوجتي القديمة فتكون فلانة الفلانية
بنت فلان الفلاني يعني بذلك زوجته الجديدة طالقاً ثلاثاً ثم عقد له عليها بذلك ودخل
بها وأقامت معه مدة قدر شهر أو شهرين ثم رد زوجته القديمة فهل والحال هذه يقع عليه
الطلاق المزبور ويغرق بينه وبين زوجته المحلوف منها أم كيف (أجاب) نعم يقع عليه
طلاق ثلاث من زوجته الجديدة المحلوف عليها أن كان الواقع ما هو سطور بالسؤال
لإضافته الطلاق إلى سبب الملاك وهو التزوج مع وجود شرطه المعلق عليه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً ثلاثاً مرض مرض من معه مدة تزيد عن ثلاث
سنين وهو يتزوج ويطلق في هذا المرض نحو الست زوجات ويقضى حوائجه بعد
طلقتها نحو ثلاثين يوماً من بيع وشراء وغيرهما خارج منزله وهو يذهب ويحيى عما شيا
وليس من غالب حاله الهلاك من هذا المرض ثم طرأ عليه مرض آخر مات بسببه قبل وفاء
عدها فهل لا يعد فاراً من ارتها (أجاب) الطلاق المذكور إذا ثبت بالبينة العادلة
كونه صدر في المرض المزمن قبل تغير حال المريض وكان المطلق يقضى حوائجه بعده

خارج منزله بنفسه وليس من غالب حاله الملال لا يكون من قبيل طلاق الفار ولا ترث منه والاورث حيث لا مانع والقول للزوجة بيمينها عند عدم البينة في كون الطلاق المذكور حدث بعد ازدياد المرض وتغير حاله والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وهو مريض فطلبت منه الطلاق مراراً بحضرة بعض أقاربها وجماعة من المسلمين فامتنع فألححت عليه وكررت السؤال له بقوله له خلصني طلقني لا أفعدمك والحال أنه لا يملك عاينها إلا الطلقة الواحدة التي طلبتها منه بقوله المذكور فأجابها بقوله لها أنت طالق بالثلاث فهل والحال هذه إذا قضى على هذا الرجل ومات قبل مضي العدة لا ترث هذه المرأة حيث كان الطلاق المذكور بائناً وبأمرها ورضاه (أجاب) صرحوا بأن المريض مرض الموت لو أبانها بأمرها لا ترث منه قال في رد المحتار يصدق بما إذا سأله واحدة بائنة فطلقها ثلاثاً أي آخر ما ذكره أي فلا ميراث لها ومن المعلوم أن طلب الزوجة المطلقة الواحدة من زوجها إذا كانت مكهامة للطلاق الثلاث فطلقها ثلاثاً لا يطلب للبائنة فيدخل فيما لو سأله واحدة بائنة فطلقها ثلاثاً فلا ميراث لها على هذا إذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان ذمياً ثم أسلم وحسن إسلامه وبقيت زوجته الذمية على دين النصرانية وكلاهما من رعايا الحكومة العثمانية وله منها أولاد ثلاثة لم يبلغ كل منهم الحلم بل أكبرهم سنه تسع سنين ودخل في العاشرة وهو ذكر وما يليه سنه سبع سنين ودخل في الثالثة وهي أنثى وما يليها سنه ستة سنين ونصف وهو ذكر فحكم القاضي بإسلام الذمي المذكور وبإسلام أولاده المذكورين تبعاله وحصل من الولدين المميزين المذكورين إسلام أيضاً بالاصالة وهما يعقلان الدين ثم بعد ذلك افتدت الزوجة المذكورة عصمتها من زوجها المذكور وطلبت منه طلاقها على أن تسقط حقها في حضانه أولادها المذكورين له وفي حلي في ملكها زوجها المذكور وحصل ذلك منها فأجابها بقوله إن صح إسقاط حقل في الحضانه والحلي ونفذت طالق فهل لا يصح إسقاط المذكور فيهما ولا يقع الطلاق المعلق على ذلك وهل إذا حصل فراق بينهما بطلاق صح أو بقيت على عصمتها لا يكون لها حق في حضانه الابن والبنت الكبيرين المذكورين لأن انتهاء مدة حضانه الابن ولو كان البنت المذكورة تعقل الدين ويكون لا يبرهما الإسلام ضمهما إليه بعد الفرفة بينه وبين أمهما حيث لم يوجد من يقدم من النساء المسلمات المحاضنات وتكون الام الذمية المذكورة أحق بحضانه ولدها الذي عمره ستة ونصف إلى أن يعقل الدين مالم يوجد مسقط آخر للحضانه ويكون مسلمات تبعاً لآبائه كما تقدم وما دام باقياً في حضانه آباءه لا يكون لها الانتقال به من بلد إلى بلد الذي هو محل العقد على الزوجة المذكورة ولو أن بلد أحد حيث كان بين البلدين تزارت بحيث لا يمكنه أن يصر ولده ويرجع إلى بلده في يوم واحد (أجاب) وقع اختلاف في أن الحضانه هل هي حق الأم أو حق الأب غير واختلف الرجع والافاء في ذاك وفرعاً على الأول أنها لو

أسقطت حقها في الحضانة تصير كيتة أو متروجة فينتقل الحق في الحضانة لمن بعدها من النساء الحاضنات كالجدّة ومع ذلك فالمسقطه لها الرجوع بعد ذلك ولا يقال ان السادسة لا يعود لان الحق هنا متجدد بتجدد الاوقات و فرعوا على الثاني انها لا تقدر على ابطال حق الصغير وانها لو اختلعت على أن تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط وقد وفق في رد المختارين القولين بفعل الخلاف لفظيا أخذ من عبارات بعض الفقهاء فعمل قول من قال انها حق الحاضنة فلا تجبر على ما اذا لم تتعين لها وقتصر على انها حقها لان المحضون حينئذ لا يضيع حقه لوجود من يحضنه غيرهما ومن قال انها حق المحضون فتخير على ما اذا تعينت لها واقتصر على انها حق لعدم من يحضنه غيرهما فعلى القول بان الحضانة حق الصغير وكذا على النوفيق الذي ذكره في رد المختار لا يصح الاسقاط المذکور حيث لم يوجد للمحضون في هذه الحادثة غير الام وكانت متعينة للحضانة وعلى القول بان الحضانة حق الحاضنة وكون الخلاف حقيقيا يصح الاسقاط وان كان للحاضنة الرجوع بعد ذلك لتجدد الحق بتجدد الزمان لكن الاسقاط في الاعيان كالحلى المذكور لا يصح وحيث كان الطلاق المذکور معلقا على صحة ونفاذ اسقاط الحضانة والحلى معا كما هو المستفاد من هذا السؤال لا يقع اذ لو صح أحدهما دون الآخر لم يوجد الشرط المعاف عليه الطلاق وصرح علماؤنا بان الام أحق بحضانة ولدها قبل الفارقة و بعدها اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها ولم يكن بها مانع ولو كانت كتيبة أو مجوسية ما لم يعقل دينها وبان مدّة الحضانة في الغلام مقدرة بسبع سنين وفي الانثى بتسع سنين على المقتضى به وحينئذ فلا حق للذمية المذكورة في حضانة الغلام الذي بلغ تسع سنين لانتهاء مدّة حضانتها ولا في حضانة الانثى التي بلغت سبع سنين ودخلت في الثامنة لكونها تعقل الدين ولا بينهما المذکور ضمهما اليه جبرا والحال ما ذكرولها أن تحضن الابن الصغير الذي بلغ سنة ونصف الى ان يعقل الدين ما لم يوجد مانع من حضانتها ومع ذلك فليس لها ولو على فرض الفارقة بينهما ما الانتقال به من بلد أبيه المذکور الذي هو محل العقد الى بلدتها المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال وهو مسلم تبعاً لأبيه اذ الولد قبل البلوغ يتبع خير الابوين ديناً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة في بيت أبيها غضبانه منه فجاءها زوجها في بيت أبيها وطلب أن تذهب معه الى بيته فامتنعت لكون أبيها لم يكن حاضر مع الزوج المذکور وقالت لا اذهب معك حتى يحضر ابني فقال على الطلاق بالثلاث لتمضين غصبا عنك فاحتملها جماعة وذهبوا بها الى بيت الزوج قهرا عنها فلما رآها مغصوبة على الذهاب بها الى منزله قال لها روي طالقا بالثلاث قبل ان تدخل بيته فهل يقع عليه الطلاق الثلاث والحال هذه (اجاب) نعم يقع عليه الطلاق الثلاث والحال هذه حيث لا منع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علق الطلاق الثلاث على فعل شيء وقبل الفعل خالع زوجه فخلعها من الوقوع في الطلاق الثلاث وفعل المحلوف

عليه عقب مخالفته قبل انقضاء العدة وبعد ذلك عقد عليها فهل يقع عليه الطلاق
الثلاث ويغفر بينهما أم كيف الحال (اجاب) نعم يقع على الزوج المذكور الطلاق
الثلاث المعلق حيث وجد المعلق عليه في عدة الخلع عندنا ويغفر بينهما ولا تحل له
حتى تنكح زوجا غيره ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امأة
رشيدة مكلفة بالغة صحيحة طلبت من زوجها المريض أن يطلقها فاجابها بذلك وخالعها
على مؤخر صدقها المعلوم فبعد مدة قليلة مات الزوج وهي في عدته فهل اذا طلبت الميراث
منه لا تجاب لذلك (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الخلع الذي حصل من المريض
مرض الموت مع زوجته المذكورة برضاها وطلبها وكان صحيحا موجبا للبينة لا تراث
منه والافلها الميراث والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٧
صفر سنة ٨٩ مضمونها هذه الافادة وردت للاحكام من حضرة مدير عموم دتقلا بان ابراهيم
افندي محمد من كتيبة المدير يعرض بان له زوجة بعصمة وحقه بطرفها وبطرف
اخوتها وصار العقد عليها الى زوج آخر وانه باجراء التحقيقات اتضح ان المدعي كان وقع
منه طلاق وراجع زوجته قبل وفاء العدة وحصل منه التعريف لها ولا وليا لها ومع
علمه وزوجها بالخلافه وانما تحولت تلك المأداة على قاضي المديرية أفاد بعدم استيفاء
الاعلام الصادر من المحكمة بطلاق تلك المرأة من الزوج الاول ورغب رؤية ذلك
بطرف حضر تكم فاقضى شرحه والاوراق المشتملة على تلك المأداة مبعوثا للامل بعد
المعلومية بما تضمنته الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في تلك الحادثة (اجاب) بمطالعة
أوراق هذه القضية التي هي الاعلام والقوى وصورة المذاكرة بناء على افادة المجلس
المؤرخة ٢٧ صفر ٨٩ تبين من الاعلام ان الطلاق البائن الذي أوقعه الزوج كان
معلما معني على صحة البراءة من الصداق ومن نفقة العدة اللذين ابرأه منهما وكيل
الزوجة بعد طلب الطلاق البائن على البراءة من ذلك وبناء على منطوق ما في هذا الاعلام
لا يقع على الزوج المذكور بذلك طلاق ان كان مضمونه هو الواقع بناء على ما مال اليه
العلامة ابن عابدين في حاشيته رد المختار من باب الخلع حيث كان التعليق ولو معني على
صحة البراءة من الصداق ونفقة العدة التي لا يصح الابراء عنها لعدم وجوبها حين ذلك
وان كان واقعا بناء على ما أفق به جارا لله بن ظهيرة واستصوبه البيري في شرح الاشباه
كما نقله العلامة ابن عابدين أيضا في المحل المذكور وتبين من صورة جواب الزوج
المذكور ضمن المذاكرة اقراره بان أخا زوجته حضر وعرف انه وكيل عنها واختلعه من
الصداق ما عدا الجارية وبناء على ذلك بحضور الشهود ذكر انه منى ما صحت البراءة
فهى طاق فبناء على اقراره المذكور يكون الطلاق الواقع منه مع الملقا على صحة براءة
الوكيل له من صداق الزوجة فقط بدون تعرض الى النفقة كما أفهمه ما ذكره الزوج في
جوابه المتقدم ذكره وما ذكره بعده في هذا الجواب من كون الطلاق الواقع كان على

١٢٨٨

٢٨

مطلب يقع الطلاق المعلق

بوجود شرطه ولو في

عدة الخلع

صفر

١٢٨٩

٨

ربيع الاول

٧

١٢٨٩

مطلب في حكم التعليق

على صحة البراءة من

المهر ومن نفقة العدة

أومن المهر فقط

ذی الحجة سنة

هذا الوجه فيه يدانه طلب منه جعل الصداق عوضا عن الطلاق وانه في فوره أوقعه اجابة
 اطلب الوكيل بلفظ التعليق على صحة البراء فيكون طلاقا بعوض في المعنى وان كانت
 الصيغة صيغة تعليق على صحة البراء فيقع بآئنا لوجود العوض وصحة البراءة من الصداق
 المعلق عليها اذا كان الاخ المذکور وكيلا عن أخته في البراء المذکور المجعول عوضا عن
 الطلاق ومن المعلوم ان اقرار الزوج بما يوجب الطلاق حجة عليه فيؤاخذ بموجبه قضاء
 ولو خالف الاعلام المذکور ان كان هذا الجواب صادرا عنه هذا ما ظهر لي في هذه الحادثة
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وكان ذلك بحضرة عمدة ناحيتهم
 وجمهور من المسلمين فابأته من مؤخر صدافها وقدره كذا على أن يطلماها في نظير ذلك
 فاجابها على الفور طائعا مختارا من غير أن يشتعل بما ينال في المجلس بقوله أنت طالق على
 ذلك ثم تفرقا ولما انقضت عدتها أرادت أن تتزوج بغيره فعارضها مدعي حصول الاكراه
 من عمدة الناحية في الطلاق المذکور فهل كانت معارضته مجردة عن الاثبات
 الشرعية لا عبرة بالمعارضة المذكورة ويسوغ لها أن تتزوج بمن شئت بشرطه الشرعي
 ويمنع الزوج المذکور من معارضتها وما الحكم أفيدوا الجواب (أجاب) نعم لا عبرة
 بمعارضة الزوج المذکور بدعواه الاكراه على الطلاق المرقوم والحال هذه ويقع عليه
 الطلاق ولو مع الاكراه عليه ولها أن تتزوج بغيره بعد انقضاء عدتها منه حيث لا مانع
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها المريض مرض الموت واختاعت منه
 وهي صحيحة على نفقة عدتها ودفع لها مؤخر صدقاتها ثم بعد ذلك بنحو ثلاثين يوما مات الزوج
 من مرضه المذکور فهل يكون الخلع صحيحا نافذا ولا ميراث لها فيما تركه حيث كان
 الخلع برضاها (أجاب) نعم لا ميراث لها حيث اختلعت منه على نفقة عدتها لرضاها
 بالينونة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج وهو في معيشة أبيه وعياله تشاجر مع
 والده فطرده من بيته وبقيت زوجته في بيت أبيه ثم بعد مدة لما أراد بعض الناس صلحه
 وارجاءه الى منزل أبيه حلف بالطلاق الثلاث انه لا يعاشر والده الا اذا صار معلما في
 العصبية وطلب زوجته الى السكنى معه خارجا عن والده فامتنعت ونشرت ودام على
 استقلاله يأكل من كسب نفسه خارج منزل أبيه ولم يعاشره الى الآن فهل حيث لم يعاشر
 والده بعد حلفه لا يقع عليه الطلاق حيث كان خارجا عن مسكن أبيه بامتنعه الخاصة به
 جميعها من قبل اليمين ولا يعد بقاء زوجته في مسكن أبيه وامتناعها من الانتقال معه
 معاشرته منه والحال ما ذكر لا سيما والعرف لا يقضي بان ما ذكر معاشرته حيث كان
 خارجا عن والده بامتنعه في الماء كل والمشرى والمسكن الى الآن (أجاب) نعم لا يقع على
 الابن المذکور الطلاق المزبور ان كان الواقع ما هو سطور والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل متزوج بامرأة سافروا طال الغيبة عنها نحو شهرين ولم يترك لها ما تقتاته ولم يوكل
 أحدا يقضى لها ما تحتاجه وتكر منه ذلك فبعد رجوعه مرة من المرات تضررت من فعله

١٢٨٩

٢٥

ربيع الثاني

١٢٩٠

١٦

جادی الاولی

١٢٩٠

٢٠

وتشاجرت معه وقالت له لا أرضى بالمقام معك على هذه الحال فذهبت لبيت أبيها فاحضر الزوج جماعة من المسلمين ليصلحوها له فخلف لها زوجها بالطلاق الثلاث أن لا يسافر مثل عادته التي تضررت منها إلا بأذن أبيه فبعد مدة قليلة سافر مثل عادته بغير إذن أبيه وغاب غيبته المعتادة ثم حضر فهل والحال هذه يلزمه الطلاق الثلاث من يوم سفره حيث تحقق ما ذكر بعد حضوره بالوجه الشرعي (أجاب) نعم إذا تحقق وجود ما علق عليه الطلاق الثلاث المذكور بحضور الزوج يحكم عليه بوقوعه من حين وجود الشرط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقر في المرض الذي مات فيه بأنه طلق زوجته ثلاثا قبل ذلك المرض بمدة ولم تصدقه الزوجة في ذلك الاقرار والحال انها معاشرة له معاشرة الأزواج فهل والحال هذه لا يعتبر اقراره لكونه في مرض الموت ولم تصدقه الزوجة المذكورة وإذا لم يعتبر اقراره ولم تكن بيعة فهل ترتب الزوجة حقها لكون عدتها لم تنقض الا بعد موته (أجاب) إذا أقر في مرض موته أنه كان طلقها ثلاثا في صحته وكذبت ولم تنقض عدتها من حين اقراره قبل موته ورثت منه لكونه فارا بالطلاق إذا لم تقم بيعة على صدور الطلاق المذكور في صحته والأفلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلع زوجته على مؤخر مداتها وعلى نفقة عدتها ثم عقد عليها وعاشا مدة ثم طلقها طائفة رجعية وراجعها وأراد أن يعاشرها فابت عن معاشرتها له فتركا وطلقها طائفة أخرى مكمله للثلاث ثم ماتت المرأة في العدة وتركت ما يورث عنها شرعا عن والديها وعن الرجل المذكور فهل والحال هذه إذا ثبت الطلاق الثالث من الرجل المذكور يقسم ما تركه الزوجة المذكورة بين والديها بالفرضة الشرعية ويمنع الرجل المذكور من ذلك ولا يكون له حق في ما تركته المتوفاة المذكورة (أجاب) إذا ثبت على الزوج المذكور وفروع الطلقات الثلاث المذكورات على زوجته المذكورة بالوجه الشرعي لا يرث منها وتقسم تركتها بين والديها بالفرضة الشرعية حيث لا وارث لها سواهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وراجعها ثم تشاجر معها فخلف بقوله عليه الطلاق ان عشت لازم أن تزوج ثم استمر مسترسلا عليها ثم تشاجر معها ثانيا فخلف بقوله عليه الطلاق انها لا تبين معه في القاعة في تلك الليلة فاستمرت ما كثره معه في القاعة من غير خروج حتى نام هو وتركتها فسئل من أعان تمام الليلة فقالت مكثت من غير نوم حتى بقي من الليل سدسه فخرجت ونفت خارج القاعة فهل والحال هذه يحنث بمكثها في القاعة إلى أن بقي سدس الليل أم لا وإذا لم يحنث ما حكم استرساله على زوجته قبل أن يتزوج وهل التزوج فورا أفيدوا الجواب (أجاب) الطلاق الأول واقع بلا شك والطلاق الثاني المعلى بقوله عليه الطلاق ان عشت لازم أن تزوج لا يحنث فيه بحياته بعد اليمين بالتزوج واسترساله على ذلك ما لم يتحقق عجزه عن تزوجه وذلك في آخر جزء من حياته حيث لم ينو الفورية مثلا والطلاق الثالث الصادر بقوله عليه الطلاق انها لا تبين معه في القاعة في تلك الليلة فاستمرت

١٤ ١٢٩٠

١٦ ١٢٩٠

ربيع الثاني

٩ ١٢٩٢

٢٠ ١٢٩٣

رمضان سنة
مطلب البيوتة في
المكان تكون
بالمكث أو أكثر من
نصف الليل وإن لم ينم

ما كثة معه في القاعة من غير خروج حتى نام هو وتركها في القاعة المحلوف عليها إلى أن بقي
سدس الليل وهي فيها وإن لم تنم فيها واقع على ما في الهندية من الباب الثالث في اليمين
على الدخول والسكنى وغيرهما من كتاب الايمان غمرة ٧ معزى بالبدائع حيث قال
وإذا حلف لا يبيت مع فلان أو لا يبيت في مكان كذا فالبيت بالليل حتى يكون فيه أكثر
من نصف الليل وإن كان أقل لم يحدث وسواء نام في الموضع أو لم ينم فعلى هذا النقل إذا
مكثت الزوجة المحلوف عليها في هذه القاعة أكثر من نصف الليل تتحقق البيوتة فيها
فيقع هذا الطلاق أيضا وتكون معه بطلقة واحدة حيث لم يقع الثاني لعدم نيته
الفورية فيه مثلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فذهبت إلى بيت
أبيها فذهب لمصالحتها فابى أبوها الصلح إلا بعد أن يأتي لها بشئ معين من الكسوة في يوم
معين ويحلف بالطلاق على أنه إن لم يأتي بجميع ذلك في اليوم المعلوم تكون زوجته
خالصة فطلب الزوج البراءة من مؤخر المهر فأبرأه الزوجة فقال إن لم آت بجميع ذلك
في اليوم التالي المعين بينهما تكون خالصة في نظير براءتها في اليوم المعلوم وأتى بالشئ
المعلوم المشروط إلا بعهده (أجاب) إن كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال يقع على
الزوج المذكور طلقة بائنة لا تحل له إلا بعهده جديداً لم تكن مكملة للحرمة الكبرى
والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من محافظة مصر بتاريخ ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٣ مضمونها قد
وردت أفادة المسالية في شأن مادة طلاق زوجة حسن أفندي بـ حجت المستخدم بالسودان
المدعوة قطومة وأرساله ورقة طلاقها المرفوقة مع الأوراق وتطلبه قطع المرتب الجارى
صرفه من ماهيته ويرام الاستفتاء من حضرتكم عما يتبع نحو المرتب في بناء عليه
اقتضى تحريره محضرتكم تؤمل الافادة عما يرضيه المحكم الشرعى (أجاب) ورد له هذا
الطرف شرح المحافظة المسطرة اعلامه ومعه من الأوراق بما في ذلك من افادتي المحكمة
الكبرى وصورة ما كتب من هذا الطرف سابقاً في حادثة أخرى للمحافظة في ٢ ذي القعدة
سنة ١٢٩٣ مقيمة في باب العدة من هذه الفتاوى بهذا التاريخ وافادة المسالية المرغب فيها
اعطاء الافادة من هذا الطرف الآن عن هذه الحادثة الحاضرة نظراً لما سبق به افادة
المحافظة من هذا الطرف في الحادثة الأخرى المحكى عنها والحال أن المحكم الشرعى
لا يختلف من حيث وقوع الطلاق الثلاث على الزوجة المذكورة من تاريخ صدوره من
زوجها على يد الشهود الذي هو ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٣ الموضح بورقة الطلاق المحرر
بها اسماء واختتام شهود الطلاق المذكور ومبدأ عدها يكون من هذا التاريخ بخلاف
غير أن الزوجة المذكورة حيث ذكرت أخيراً في المحكمة أنها ليست بمصدقة على الطلاق
المذكور ولا على ما هو محرر بالورقة المكتوبة في شأن ذلك وإنما زالت باقية على
عصمة زوجها المذكور نظراً لاستصحابها على استمرار ما هو مبني عليها فالحكم الشرعى
لا يتأتى له أن يعاملها في هذه الحالة معاملة المطلقات نظراً لعدم ثبوت ذلك لديه بطريق

١٢٩٣

٣

ذى الحجة

١٢٩٣

١٤

محرم

سنة

شرعى في حقها لعدم تصديقها ولا في حق الزوج الغائب لعدم ثبوت ذلك في وجه خصم من قبله وأما بالنظر لما في هذه المسكاتبات التي منها ورقة الطلاق الثلاث فالطلاق المذكور واقع عليها من قارئها حيث صدر ذلك من الزوج وهو بالغ عاقل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرض الموت فطلق زوجته طلاقاً ثنائياً فيه من غير سؤالها له ثم مات وهي في عدته فهل والحال هذه إذا ثبت ما ذكر يكون فاراً وترث منه ويرد قصده عليه والقول قولها في العدة مع اليمين (أجاب) الطلاق البائن في مرض موته بلا سؤالها ورضاها لا يمنع الزوجة من الميراث إذا مات الزوج في عدتها والامنع والقول لها بيمينها في العدة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أهل قلعة المويلح له قضية مع آخر وقال عليه الطلاق لا يتفاضل معه من هذه القضية حتى يصل معه إلى الشريعة ثم تفاصل معه فيها قبل وصولها إلى الشريعة ثم راجع زوجته لدى بيته شرعية مع علم الزوجة بعدم مضي قدر شهر بقوله راجعت زوجتي إلى عصمتي حيث لم يسبق منه قبل ذلك سوى طلاق رجعية أخرى راجعها منها قبل انقضاء عدتها أيضاً على وجهه ما ذكر فهل والحال ما ذكر تجبر الزوجة على ذهابها إلى بيت زوجها وتجب عليها طاعته شرعاً حيث لا مانع من ذلك أم كيف الحال (أجاب) نعم تصح الرجعة في العدة حيث تحقق ما ذكر بالسؤال وتكون باقية على عصمة زوجها وتؤمر بطاعته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالحرام وحنث فيه وعقد على زوجته عقداً مستوفياً شرائط الصحة باذن الزوجة ورضاها وعاشرهما مدة ثم تشاجر معها فطلبت منه الطلاق فقال لها حتى ترثيني فأبت أن ترثه وكررت طلب الطلاق منه فقال لها أنت مطلقة ولم يصدر منه سوى ما ذكر فهل والحال هذه يقع عليه بالجرام طلاقه بائنة كفي العقد المذكور فيها ويقع عليه بالثاني طلاقه واحدة رجعية يسوغ للزوج مراجعة زوجته منها جبراً عليها حيث كانت في العدة وتبقى معه بعد ذلك بطلاق واحدة وله جبرها على طاعته مادام قائماً لها بحقوقها الشرعية (أجاب) يقع عليه بالثاني وهو قوله أنت مطلقة طلاقاً واحدة رجعية يسوغ له مراجعتها مادامت في العدة جبراً عليها حيث لم يكن في مقابلة مال ولم يكن مكملًا للثلاث وتبقى معه بعد ذلك بطلاق واحدة وعليها طاعته والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر من بلدته إلى بلدة أخرى بينهما فوق مسافة القصر وحال إقامته في البلدة التي سافر إليها أقرطائعاً مختاراً في صحته وسلامته ونفاذ تصرفاته شرعاً بحضرة جملة شهود عدول أنه طلق زوجته ثلاثاً ثم في أثناء رجوعه المطلق إلى بلدته مات قبل وصوله إليها عن ورثته الشرعيين فهل إذا ادعى أحد الورثة الذي هو ابن الميت من غير المطلقة المذكورة أن أباه أقرطائعاً مختاراً في صحته وسلامته ونفاذ تصرفاته أنه طلقها ثلاثاً وأثبت ذلك لدى القاضي بالبينّة العادلة المزكاة سرا وعلمنا يحكم بطلاقها المذكور وتحرم من الميراث بذلك (أجاب) نعم إذا ثبت إقرار المورث المذكور حال

١٢

١٢٩٤

ربيع الاول

١٤

١٢٩٤

رمضان

٢٨

١٢٩٤

ربيع الثاني

٧

١٢٩٦

صحته ونفاذ تصرفاته بانه طلق زوجته المذكورة ثلاثا حال غيبته عن بلده بالسريق
الشرعي يحكم بطلاقها ولا تراث منه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتها
زوج ابنتها أن يخالع ابنتها على ما في ذمته من مؤخر صداقها وعلى نفقة عدها وأجرة رضاع
وحضانة ابنتها المرزوقة لها منه وأجابها الزوج لذلك وهذا جميعه بدون علم الزوجة ولا
حضورها في المجلس ولا وقع توكيل منها لالمها بذلك ولما بلغ الزوج به بعد ما حصل
لم ترص به ولم تقر عليه ولم تقبل ما أجرته أمها في ذلك فهل والحال هذه يقع الخلع أم لا وان
كان يقع فهل يلزم الزوج مؤخر الصداق ونفقة العدة وأجرة رضاع وحضانة ابنته أم
كيف (اجاب) اذا صدر الخلع من أجنبي كالام مع الزوج بدون اذن الزوجة البالغة
الرشيدة ولم تجز به بعد حصوله ولم تضمن الام البذل لا يلزم الزوجة البذل قولوا واحدا فلهما
مطالبة الزوج بمهرها وبالنفقة والحال هذه وفي وقوع الطلاق خلاف قال في الذخيرة ولا
تطلق وقال غيره ينبغي ان تطلق لانه معاق بالقبول وتوجد اهـ أى بقبول المخالعة وفي
البرازية وان لم يضمن توقف على قبولها في حق المال قال وهذا دليل على ان الطلاق واقع
وفيل لا يقع الا باجافتها اهـ كما في رد المحتار من الخلع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مرض مرض الموت وله زوجة في نكاحه فأقر حال مرضه المذكور قبل موته بساعة انه كان
طلقها قبل هذا التاريخ بثمانية أشهر مع كونه كان معاشرا لها معاشرة الا زواج الحين
اقراره المذكور فكذبته في اقراره المذكور ومات بعده بساعة عنها وعن ورثة غيرها
فهل تراث منه ما لم يتم بتيقن الورثة بينة على طلاقه الذي أقر أنه صدر منه في حال صحته
ولم يثبت ما يفيد الرجعة ويعده هذا الاقرار الصادر في مرض الموت على هذا الوجه فرارا
بطلاقها من ميراثه مع تكذيبها له قبل موته وبعده (اجاب) نعم يكون اقراره في مرض
موته بطلاقها في صحته فرارا منه بطلاقها على فرض كونه باثنا اذا كذبت في ذلك فترث
منه ما لم يثبت بوجه شرعي انه كان أبانها في صحته أو طلقها رجعا فيها وانقضت عدتها قبل
موته بدون رجعة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتها طلقها زوجها ثلاث طلاقات متفرقات
وثبت ذلك عليه شرعا بالبينة العادلة لدى احد فضاة النواحي بالارياض وحكم القاضي
المذكور بوفوع الطلاق المذكور وحرر بذلك اعلاما شرعيا وسلمه للطلقة المذكورة
فهل اذا تزوجت المرأة المذكورة زوج آخر بعد انقضاء عدتها ولم يدخل هذا الزوج
بها ولم يحصل اصابة لها وطلقها قبل الدخول والاصابة لا تحل للزوج الاول بمجرد العقد
واذا عادت لنكاح الزوج الاول بهذه الحالة يكون نكاحه لها غير صحيح وللحكم الشرعي
أن يفرق بينهما أو ماذا يكون الحكم الشرعي أفيدوا الجواب ولستم الثواب (اجاب) نعم
لا تحل المرأة المذكورة من طلقها ثلاثا بمجرد تزوجها بغيره بعد انقضاء عدتها من الاول
بدون ان يطأها الزوج الثاني بنكاح صحيح فلو طلقها الثاني قبل الوطء وعقد عليها الاول
لا يصح النكاح وعلى القاضي بعد تحقق ذلك له بطريق شرعي ان يفرق بينهما لعدم

١٢٩٦

٢٧

ذي الحجة

١٢٩٦

٢٦

ربيع الثاني

١٢٩٧

٢٠

الاكتفاء في التحليل بذلك حتى لو قضى به قاض لا ينفذ قضاؤه لخالفته السنة المشهورة
وهي حديث العسيلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف لا خرب بالطلاق الثلاث
انه يحجى له بكرة أى في غدا ويقابل في مكانه فلما كان الغد مكث المحلوف له ينتظره
حتى دخل وقت الظهر وهو لا يحجى ثم ذهب المحلوف له الى شغل في بلدة أخرى حتى
مضى النهار وجاء بعد المغرب فقابل له الخالف وقال له أنا جئت قبيل العصر ولم أجدك في
بيتك واستمر الى غروب الشمس فسأله عن تأخير له عذراً لم لا فقال لغير عذر أنا رجل يبيع
صرت أبيع في سببي حتى جئت مع العصر فقال له حدثت في يمينك وكان الطلاق المذكور
من زوجته فهل والحال هذه يقع عليه الطلاق المذكور من كلتا زوجتيه ولا قاضى
ان يفرق بينهما وبينهما ولا تحل له واحدة منهما حتى تنكح زوجا غيره (أجاب) لا يظهر
في مثل هذه الحادثة وقوع الطلاق على الخالف حيث كان حلفه على الحجى والمقابلة في
يوم مخصوص للمحلوف له يعنى في مكانه وقد جاء له الخالف في ذلك اليوم قبل العصر أو
بعده في بيته المراد الحجى فيه فلم يجده لذهاب المحلوف له لشغله في بلدة أخرى حتى مضى
النهار وقد انتظره الخالف حتى غربت الشمس لا يانه بما في وسعه يؤيده ما بهامش
الانقروية من الجزء الاول من الايمان في الثالث في حديث الخالف بالباشرة والتوكيل
واليمين المؤقتة مرة ١٢٧ ليا تينه غدا ويربته وجهه فأماه فلم يجده لا بحنف وبه أفتى ابن
نجيم بزاوية في الشام عشر من الايمان وبمراجعة البرازية وفتاوى ابن نجيم وجد
كذلك وذلك مخرج على ما ذكره في الايمان من ان شرط بقاء اليمين في المؤقتة
امكان تصور البر الى آخر جزء من هذا الوقت حتى لو زال ذلك في آخر جزء منه الى خروج
الوقت فلم يفعل لا حنث كما صرحوا به في مسألة شرب ماء في الكوز اليوم وكان فيه ماء
فصب ولومن قبل الخالف قبل الغروب فلم يشرب لا حنث لعدم امكان تصور البر في آخر
الوقت فانحلت اليمين وفي مرقاة الاصول اعلم ان الخالف متى عجز عن الفعل المحلوف
عليه واليمين مؤقتة بطلت في آخر الوقت عند أى ذنب وتجدد وجهه ما الله تعالى لان
الانسان لا يكف الا بما في وسعه فالنجم الدين العلامة في الاسرار الفتوى على قولهما اه
ومثله في الخيرية من آخر الايمان وهذا حيث جاء الخالف للمحلوف له في اليوم المذكور
قبل الغروب فلم يجده لذهاب له لبلدة أخرى واستمراره حتى غربت الشمس انحلت اليمين ولا
يباق ذلك ما في صواب الانقروية من المحل اذا ذكر كور ليحيى فلا نفاهاه ولم يأذن له لا بحنث
وان أناه ولم يستأذن أو لم يجده في بيته حدث في آخر الفصل السابع عشر من ايمان البرازية
اه أما في الوجه الاول فظاهر اذا لم يمت فيه أيضا ووجهه ان الخالف أى بتاتى وسعه
وهو الايمان وعدم الوصول جاء من قبل المحلوف له بعدم ادبه له أى بعد استئذانه وأما في
الوجه الثانى والثالث فلانه وان أى الا لم يصل به تقصيره حيث لم يستأذن في الثانى
واليمين غير مؤقتة وتصور البر يمكن مع الخالف فتدبر يحذف بعدم وجود شرط البر

١٢٩٧

٢٧

مطلب من حكم اليمين
في الايمان والمؤقتة
في اليمين المطلقة
والمؤقتة وامكان تصور
البر وعدمه

يعني في آخر جزء من حياة أحدهما كما هو شأن المطلقة وفي الثالث كذلك تصور البر يمكن
عقب الخلف فينقض ويحنت بعدم فعل الخلو ف عليه بعد ذلك أي بالاتيان والوصول
ولم يحصل لعدم وجوده في المكان الخلو ف عليه بعد تحقق الوجود فيه عقب الخلف فيكنفي
في الحنث في اليمين المطلقة يعني في آخر جزء من حياة أحدهما فلا ينافي حكم الفرع
المنقول بالمهامش المستشهد به في حادثة السؤال الذي وضعه التقيد بالوقت وكذا
لا يخالف ما ذكرناه من نقله في رد المختار في باب اليمين في الدخول والخروج في آخر مرة ثمانين
ضمن قوله الا في الاتيان بالعز والذخيرة عن المتن ونصه ولو قال ان لم آت غدا في موضع
كذا فانه لم يحده فقد ربح بخلاف ان لم أو افك لانه على أن يجتمعا هاهنا أما الاول فظاهر لعدم
الحنث فيه لكونه مؤقدا وقد أتى فلم يحده ففات امكان تصور البر الى آخر الوقت فتتحل
اليمين مع فعل ما في وسعه فلا حنث وأما الثاني فلا من معناه ان الموافقة تخالف مجرد
الاتيان اذ لا بد فيهما من الاجتماع لا مجرد الاتيان ولومع دخول الدار بخلاف الاتيان فهو
يتحقق بالوصول اليه ودخول داره وان لم يجتمعا ثم يفصل في الموافقة باعتبار مفعولها
المذكور بين ايمير المطلقة والمقيدة على ما عرف وتقرر هذا ما ظهر لي في الجواب بين هذه
الفروع ومع ذلك فالفرع الذي أفتى به ابن نجيم المذكور اولا هو الموافق لحادثة السؤال
فيجعل بموجبه فيها والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر في ٢٩ ج سنة ٩٧ حاصلها
مديرية اسنا أرسلت مكاتبة للضبطية في ٦ ج سنة ٩٧ في شأن تشكي على عبد الله من
ناحية كومي من فواج عائشة بنت ضافر زوجه أخيه الغائب بالشخص المدعو ابراهيم
محمد جو وأنه لما تحرر محضرة قاضي افندي محكمة المديرية للنظر في ذلك عرف أنه
يسؤال على عبد الله المذكور ان كان تداعيه بطريق الوكالة عن أخيه الغائب أو بغير
وكالة عنه استقيد منه عدم وجوده مسوغ شرعي لدعواه لا بطريق الوكالة ولا بغيرها
وأنه بالاستقها من ابراهيم محمد جو أجاب بالا اعتراف بتزوجه ابنا على ورقة في يده
محتوية من بعض عمه ومشايع بلدتهما مضمونها ان غاب عنها مدة خمس سنوات تكون
طالقة بالثلاث وقد غاب عنها ثمان في عشرة سنة وقد تزوجت بناء على ذلك مع التمسك
بفتوى في يده من الشيخ حسين عبداللطيف بانه يحل لها ان تتزوج ديانة وعلى ان تلك
الورقة والفتوى لا يعتمد عليهما في القضاء لا تعرض أيضا للديانة ولا يكون أخو الزوج
خصما لا بمسوغ شرعي والذي يطلب في هذه المسألة حضور الزوج أو اثبات توكيله
لأخيه حتى يسوغ له التداعي وبالرد على محضرة القاضي بطلب الافادة الصريحة عما
يصير اقراره في أمر ابقاء الزوجة المذكورة مع من تزوج بها من عدمه أفاد برغبة الاستفتاء
عن ذلك وعلى هذا فالمديرية تروم الاستفتاء عن ذلك من حضر تكم فإلزام تحريره
والاوراق والفتوى مرسله الامل الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (أجاب)
ليس لآخي الزوج المذكور التعرض لزوجة أخيه التي تزوجت بآخر بعد وقوع طلاقه

الثلاث عليها المعلق على غيبته عنها خمس سنين وقد غاب عنها ثمانى عشرة سنة وانقضاء
عدها منه المحرور به لها شهادة ممن حضر التعليق وعلم حصول الشرط بدون وكالة وولاية
شرعية عن أخيه الغائب ولا يفرق القاضى بينها وبين من تزوجها بعد ذلك المصدق لها فيما
ذكر بمنازعة أخيه اذ لا يقضى الغائب ولا عليه بدون خصم شرعى عنه مع جواز تزوجها
ديانة بغير الاول فى مثل هذه الحالة وشهادة الشهود بمثل ذلك كافية فى سكوت المحاكم
عن التعرض لها فى اثبات الطلاق على الغائب كما صرح به علماءنا فلو حضر وأنكر
الطلاق فإن شهدت به العدول يمنع عن المعارضة ويحكم عليه بوقوعه والافرق بينها وبين
من تزوجها ثانيا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف شخص يدعى مصطفى
الجمال من أهالى دمياط عن مادة سطرها بتذكرة يطلب فيها افادة الحكم الشرعى ومخاطبة
قاضى دمياط لعلمه بها مضمونها ان له أخا قاصرة متزوجة برجل فخرجت من بيته
لعدم اطاقها الوطء فطلب منه زوجها بواسطة من حضر مخالعتها على خمسة وعشرين
بينت وفأجرى الخلع بينهما على ذلك بتلقين فقيه مع جهله بالحكم بدون اضافة البذل الى مال
نفسه وبدون ضمانه مع عدم اضافته أيضا الى مال الزوجة أو مهرها ويريد الزوج
الزامه بالبذل أو بعضه بواسطة القاضى صلحا وقد أفيد من العلماء بعدم الزامه بشئ
وعدم وقوع الصلاق أيضا والحال هذه (أجاب) مخاطبا المحضرة هذا القاضى بما نصه
تقدمت هذه من مصطفى الجمال من أهالى دمياط اطلع حضر تكم على ما فيها كاف عن
الاعادة وحيث ان هذه المادة مع لومة بطرف حضر تكم فيقتضى النظر فيها وإجراء
ما يوافق الشرع الشرعى بحسب ما يتحقق لدى حضر تكم فاذا لم تحصل اضافة من الاخ
فى بديل الخلع لمال نفسه ولا ضمان أى التزام له فكلا لا يخفى حضر تكم انه لا يلزم الاخ
شئ مع حصول الاختلاف فى وقوع الطلاق وعدمه وتصحيح الوقوع وحيث ان هذا مما
ينظر فيه ويفصل بطرف حضر تكم لزم شرحه لأجراء ما يقتضى والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل تشاجر مع زوجته ووقت المشاجرة قال لها أنت خالصة بالثلاث ولم يسبق
لها طلاق قبل ذلك ولم تخرج من العدة فهل والحال هذه تصح له ما اجعتها أم يقع
الطلاق باثنا وتحل له بعقد ومهر جديدين أم لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (أجاب)
لا تصح له ما اجعتها وليس له العقد عليها حتى تنكح زوجا غيره بعقد صحيح ويدخل بها
ثم يطلقها بعد العدة من الاول والثانى اذا وقع عليه الطلاق الثلاث بقوله المذكور على
الوجه المسطور حيث لا مانع والله اعلم (سئل) فى امرأة تزوجت رجلا وبنى بها واقضى
بكارتها وأقامت معه مدة تزيد عن سبع سنين وهو يحامعها ولم تنفقه فى تلك المدة
بعيب فيه ولا عنة الى أن حصلت مشاجرة بين أهلهما فى أثناء المشاجرة ادعت عليه العنة
وانه لم يصل اليها تريد بذلك مفارقتها فكذبها فى دعواها المذكورة وادعى الوطء
والوصول اليها فى تلك المدة وهى ثيب فهل يكون القول قوله بيمينه فى انكاره دعواها

١٢٩٨

١

رجب
٩

١٢٩٩

عدم الوصول اليها ولا يؤجل سنة ابتداء اذا حلف اليمين الشرعية على نفي دعواها
وحصول وطئه اياها ووصوله اليها حيث انها تذب وتمنع من طلبها التأجيل والتفريق
(اجاب) نعم يكون القول قوله بيمينه في الوصول اليها حيث كانت ثيبا فاذا حلف
اليمين الشرعية منعت من طلبها وان نكل عن اليمين أجل سنة بطلبها فان وصل اليها
فيها سقط حقها والافرق بينهما بلها أيضا ان امتنع عن طلاقها بنفسه ويجرى
التفصيل المار من قبول قوله بيمينه ان ادعى الوصول فيها وهي ثيب وثبت عدم
الوصول ان نكل والله تعالى أعلم (سئل) بافاذا من قاضي محكمة سوا كن مؤرخة ٢٣
جادی الاولی سنة ١٢٩٩ مشعولة بختمه صورتها بعد المخاطبة ماذا يصنع القاضي في زوجة
المفقود اذا طلبت منه التطلق من المفقود لمحصل الضرر عليها وكذا من غاب عنها
زوجها ولم يترك لها نفقة وتضررت بعدم وصول النفقة اليها بسبب غيبته هل يحكم بينهما
بالتفريق لرفع الضرر عنها أم لا (اجاب) ليس للقاضي الحق في ان يجيب زوجة المفقود
في طلبها منه التطلق من المفقود لمحصل الضرر عليها وليس لها التزوج بغيره ما لم يحكم
بموته بطريقه الشرعي أو يثبت موته بشهادة البينة الشرعية وتنقض عدتها منه كما انه
ليس له ان يفرق بين الزوجين بمجرد غيبة الزوج وترك زوجته بدون نفقة وتضررها من
عدم وصول نفقته اليها عندنا قول واحد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته ثلاثا في صحته قبل موته بمدة تزيد على خمس سنين بحضور بيعة شرعية تشهد
بذلك وأخرجها من منزله الى منزل أبيها ومكثت به الى أن مات ثم بعد موته بمدة سنين
أنكرت الطلاق المذكور وادعت انها باقية على الزوجية ولها الميراث الشرعي في
تركة زوجها وترافعت مع الورثة الى قاضي ولا يهتم فطلب القاضي بيعة الطلاق
المذكور فلما رأت المرأة انه بشهادة البينة بالطلاق المذكور يحكم القاضي بمنعها من
الميراث تركت الدعوى وتوجهت الى قاضي ولاية أخرى وأقامت بيعة عنده في وجه
مدين على زوجيتها المتوفى من غير حضور الورثة وحكم القاضي بزوجيتها وثبوت وراثتها
مع باقية الورثة عملا باصل الزوجية فهل اذا طلبها باقية الورثة لدى قاضي ولا يهتم المترافع
لديه اولا وأقاموا عليها بيعة بالطلاق المذكور الذي أنكرته ولم تدع ما يوجب تجديده
النكاح بعد الطلاق المذكور بوجه شرعي يحكم عليها به هذا الطلاق ومنعها من الارث
لان أصل الزوجية التي أقامت عليها البينة عند القاضي الا تخلف تكن منسكورة ولم تدع
عقدين ولم يكن هناك مانع (اجاب) نعم اذا أقامت الورثة بيعة على الطلاق المذكور يحكم
على هذه المرأة وتمنع من الميراث معهم والحال ما ذكر لا ثبانهم احداث الموجب
لحرمانها منه ولا تنافيها البينة التي أقامتها لدى القاضي الا تخلف على انها زوجة المتوفى
اذا العمل بموجبها باستصحاب الحال وهذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له دين على آخر فطلب رب الدين من مديونه دينه فشكى اليه عذره فلم يقبل منه فأمره بعدم

١٢٩٩

جادی الثانية

١٢٩٩

جادی الثانية

١٣٠١

الانتقال من أمامه حتى يدفع الدين الذي في ذمته فامتنع لعذره الحاصل به فضربه رب الدين ضربات شداد لا تقدره عليه وأمره أن يعده بوعده ثمانية أيام فقال له رب الدين احلف لي طلاقا ثلاثا من زوجتك فلانة خلف له طلاقا ثلاثا من زوجته اني آتي به عند حلول الميعاد ثم مضى الوعد ولم يأت به فهل والحال هذه يقع عليه الطلاق الثلاث ام كيف (اجاب) نعم يقع الطلاق الثلاث ان كان الواقع ما هو مسطور لوجود المعلق عليه الطلاق المذكور وهو عدم الايتاء بما عليه من الدين في الميعاد الذي ذكره مع امكان تصويره حيث لم يفت المحل ولم تبطل المين وذكر في رد المحتار من التعليق ان مفاد كلامهم الحنث فيمن حلف ليؤدين اليوم دينه فججز لفقره وفقده من يقرضه والله تعالى اعلم

(باب العدة)

(سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة سبعة عشر شهرا ثم أخبرها رجلان بأن زوجها مات في محل كذا وعائنا موته وصدقتهما في اخبارهما فهل اذا ثبت ذلك بالبيينة الشرعية على يد نائب قاضي بلدهم يسوغ له أن يحكم بموته ولها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتهما من وقت الموت (اجاب) اذا ثبت موت الرجل بالبيينة العادلة بين يدي القاضي بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم يسوغ لزوجه التزوج بغيره بعد انقضاء عدتهما منه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها تسع سنين ثم أخبرها رجلان بانها ماتت في كذا وعائنا موته وصدقتهما في اخبارهما فهل اذا ثبت ذلك على يد القاضي يحكم بموته ويسوغ لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتهما من وقت الموت (اجاب) اذا ثبت موت الزوج بالبيينة العادلة بين يدي القاضي يسوغ لزوجه التزوج بغيره بعد انقضاء عدتهما من وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حرة طلقها زوجها فتزوجت بآخر بعدهم اثنان وأربعين يوما من طلاقها فهل اذا ادعت انها حاضت ثلاث حيضات في تلك المدة لا تصدق في ذلك ولا يقبل منها ويكفون عقد الزوج الثاني عليها لا غيا (اجاب) لا تصدق المرأة في انقضاء عدتها بالحيض في أقل من ستين يوما على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة خمس عشرة سنة ثم حضر لها رجلان من أهل بلدها من مدة خمس سنين وأخبرها بانها ماتت وانهما عائنا موته فهل يجوز لهما أن يتزوجا بغيره بعد الثبوت شرعا (اجاب) اذا ثبت موت الزوج المذكور بالبيينة العادلة بين يدي المحاكم في وجه خصم شرعي يحل لهما التزوج بغيره بعد العدة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها ادعت الحمل منه وقرر لها عليه كل يوم كذا فضة ثم بعدهم في تسعة أشهر أخبره بعض العارفات من النساء ان ادعاءها الحمل كذب منها فطلبها عند نائب بلدها فاقرت بعدم الحمل فهل تكون مؤاخذه بما اقربت به من عدم

ربيع الاول

٢٥

١٢٦٥

ربيع الثاني

٨

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

الحمل ولا يلزم مطلقها دفع شيء مما كان قرره لها (أجاب) اقرار المطلقة بعدم الحمل لا يسفد ما قرره لها من النفقة اذ لم يثبت انتقضاء عدتها باقرارها بثلاث حيض حيث كانت من ذوات الحيض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة متروجة بشخص وقد تركها الزوج وفرها ربا من مدة ثلاث سنوات ولا يعرف له مكان ولا يعلم هل هو حي أم ميت والآن شاع من بعض الناس ان الزوج توفي فهل اذا صدقت بوفاته يجوز لها التزوج (أجاب) اذا كان المخبر بموت الزوج ثقة وصدقته الزوجة يحل لها أن تتزوج ديانة لاقضاء الا اذا ثبت موته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلفت من زوجها ومكثت بعد الطلاق أربعة وأربعين يوما وتزوجت باخروا دعت انها حاضت في هذه المدة ثلاث حيض فهل لا تصدق في هذه المدة ولا يكون النكاح والحال هذه صحيحا (أجاب) لا تصدق المرأة في انتقضاء عدتها بالحيض الا في مدة تحتل ذلك وألها ستون يوما على الصحيح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها فادعت عند رجل آخر انه أخبرها بـ رجل أو رجلان بموته وصدقها الرجل المذکور وتزوجها ومكثت معه مدة حتى حلت ثم طلقها ثلاثا فهل يكون عقد الرجل المذکور عليها صحيحا ديانة وجعلها منسوب له لا لزوجهما الاول الغائب (أجاب) في التنوير شرحه غاب عن امراته فتزوجت باخروا ولدت أولادا ثم جاء الزوج الاول فالاولاد للثاني على المذهب الذي رجح اليه الامام وعليه الفتوى كما في الخانية والجوهرة والكافي وغيرهما وفي حاشية شرح المنار وعليه الفتوى ان احتمله الحال انه قال المحشى أى بأن تلد لسته أشهر فاكثرت من وقت النكاح من الزوج الثاني والا فن الاول وهو شامل لما اذا بلغها موته أو طلاقه فاعتدت وتزوجت بخلافه ولما اذا ادعت ذلك ثم بان خلافه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مدة من الشهر وورثه طلق زوجته طفلة وراجعها ثم طلقها ثانيا طلاق رجعية في مرض موته الذي مات فيه فهل اذا مات قبل خروجها من العدة وترك ما يورث عنه شرعاً ترث منه أم لا (أجاب) المطلقة رجعية ترث من زوجها اذا مات وهي في العدة ولو كان الطلاق في الصحة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة ستين ولم يعلم له مكان والآن حضر جماعة من الرجال وأخبروها ان زوجها المذکور كان مقيماً في جهة كذا وانه قدم مات وشاهدوا موته ودفنه فهل اذا صدقتهم المرأة المذكورة ورفعت أمرها الى القاضى وشهدت الجماعة المذكورة بموته بحكم بذلك ويجوز لها أن تتزوج غيره (أجاب) اذا حكم القاضى بموت الزوج بشهادة البيعة العادلة اثر خصوصية شرعية يكون لزوجه التزوج باختر بعد انتقضاء عدة الوفاة من وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه ففرض لها القاضى عليه كل يوم مبلغاً معلوماً من الدراهم ومات الحمل في بطنها وبقي الى الآن فهل يكون لها النفقة المفروضة مادام الحمل في بطنها حتى تضع وتنقضى عدتها ولو مضى على ذلك مدة من السنين وهل اذا باع لها وكيلا زوجها المذکور مكاناً

وقبض الوكيل الثمن بعد ثبوت وكالته في البيع وفي قبض الثمن بالبيعة الشرعية
وتحررت حجة شرعية بشراء المسكان المذكور من وكيل زوجها المذكور المعروف
باسمه ولقبه وغلط كاتب المحجة في اسم أبي الموكل الذي هو زوجها المطلق لها لا يعتبر غلط
الكاتب المذكور ولا يكون طعننا شرعيا ويحكم لها بملكية المسكان المذكور ولا عبرة
بتعلل زوجها المطلق لها بالغلط المذكور (أجاب) في شرح التنوير ولومات أي الحمل
في بطنها ينبغي بقاء عدتها إلى أن ينزل أو تبلغ حد الأياس اه قوله حد الأياس يعني فتعتمد
بالأشهر بعده وفيه انه مناف لقوله تعالى وأولات الأيمان قلن هل يفتأمل حلي قلن وفي
حاشية البحر للشيخ خير الدين لا معنى للقول بالانقضاء مع وجوده لاشتغال الرحم به كذا
في كتب الشافعية وذكر كلاما في كتبهم كما في رد المحتار إلى أن قال والذي ينبغي العمل
بما قاله الجماعة لموافقة صريح الآية انتهى فعلى الرجل المذكور نفقة عدتها إلى
انقضائها شرعا وإذا ثبت شراء الزوجة المسكان من وكيل زوجها في ذلك ودفع الثمن له
لا يكون الزوج الموكل معارضتها بدون وجه شرعي ومجرد غلط الكاتب في اسم الأب
مع شهرة الموكل بالاسم واللقب غير مانع من صحة البيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته طلاقا بائنا تملكها نفسها بحضرة بيعة شرعية ثم سافر إلى جهة غاب فيها مدة
أشهر انقضت فيها العدة فهل إذا حضر وادعى أن الطلاق المذكور رجعي لا يجب لذلك
إذا ثبت ما ذكر ولا تحل له إلا بعد تجديد باذنها ورضاها وإذا ادعى أنه كان راجعها في
العدة ولا بيعة له على ذلك لا يقبل قوله على فرض أن الطلاق رجعي وإن المرأة لم تثبت
دعواها البائن بالبيعة وكذبه في ذلك (أجاب) إذا ادعى بعد العدة رجعتها فيها وانكرت
ولا بيعة له أو ثبت أن الطلاق بائن لا يسوغ له معاشرتها قبل تجديد العقد عليها بشروطه
الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه سنة ونصفا
قرر لها القاضي عليه خمسين فضة يدفعها لها عن كل يوم في نظير نفقة العدة فدفع لها الزوج
بعض ما فرور عليه مائة وبعد ذلك امتنع من الدفع مدعي أنها خرجت من عدته فأنكرت
الزوجة دعواها وإنها باقية في العدة فهل يكون القول قولها في عدم انقضاء العدة بيمينها
ويؤمر بدفع ما قرر عليه مادامت في العدة (أجاب) القول للزوجة بيمينها في عدم انقضاء
العدة وعلى زوجها الاتفاق عليها على قدر حالهما إلى انقضاء عدتها حيث لا مانع ولها
المطالبة بما مضى من النفقة المفروضة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة قدمت من بلادها
إلى بلاد أخرى وأرادت التزوج وأخبرت بأن زوجها الذي كانت معه سابقا كان ابن عمها
توفي إلى رحمة الله تعالى في بلادها ولم يخرج من محلها إلا بعد انقضاء عدة الوفاة ووافقها
على ذلك الذي يريد تزوجها وزعم أنه ابن عم لها أيضا فهل يعتمد مدعي إخبارهما ويسوغ
لها التزوج لتعذر حضور بيعة الوفاة (أجاب) يجوز لمن صدق المرأة المذكورة أن يتزوجها
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلتها زوجها إلا بالحضرة بيعة شرعية من أهل بلادها

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

١٩

صفر

١٢٦٦

١٠

موجوده بالبلد في عدة ضي مدة سنين وخروجها من العدة تزوجت غيره والا ن نائب الشرع
 بالبلد يريد التفريق بينهما وبين من تزوجته بسبب غيبة مطلقة فهل لا يجب لذلك ولا يجمع
 دعواه عليها ولا غيرها الا اذا حضر المطلق المذكور (اجاب) لا خصوص مدة لاحد مع الزوج
 الثاني وينتظر حضور الغائب ولا يفرق مع غيبته على ما افاده صاحب البحر والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته فادعت بقاء العدة مدة طويلة لتدوم نفقتها عليه وادعى
 زوجها انقضاء عدتها واقام بينة شرعية على اقرارها بانقضاءها بالحيض في مدة تحتمل
 ذلك فهل تقبل بينة الزوج على اقرارها بانقضاء عدتها بالحيض حيث كانت المدة محتملة
 لذلك وليس لها مطالبة الزوج بنفقة من وقت اقرارها بالا انقضاء (اجاب) نعم تقبل بينة
 الزوج على ذلك والحال هذه وليس للمرأة نفقة عدة بعد ثبوت انقضاءها بالوجه الشرعي
 والله تعالى اعلم (سئل) في امأة ادعت بين يدي الحاكم الشرعي بأن زوجها مات وبرهنت
 على ذلك واقامت بينة شهدت لها بذلك وفسرت في شهادتها بالسماع ممن يوثق به فهل
 يحكم القاضي بموته وتقسيم تركته ويحل لزوجته ان تتزوج غيره قضاء وديانة حيث
 كانت الدعوى في وجه خصم شرعي (اجاب) اذا ثبت موت الزوج بالوجه الشرعي كان
 للزوجة ما يخصها في تركته وساغ لها التزوج بعد انقضاء عدة الوفاة واذا فسر شاعدا
 الموت للقاضي ان شهادتها بالسماع تقبل اذا قالوا اخبرنا به من نثق به على الاصح على
 ما في الدر من الشهادات لكن نقل محشيه عن اعتماد خلافه تعويلا على ما في عامة
 المتون وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته رجعا وانقضت عدتها
 بالحيض في خمسة وستين يوما فهل اذا ادعى الزوج الرجعة بعد العدة وأضاف الرجعة الى
 ما قبل العدة لا يصدق في ذلك الا بالبينة (اجاب) اذا ادعى الزوج بعد انقضاء عدة
 زوجته انه راجعها فيها وكذبته لا يقبل قوله بدون بينة شرعية على مدعاه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل غاب عن زوجته مدة ثم جاء رجلا وشهد بموته ضمن خصوصية شرعية
 فتزوجت المرأة بآخر بعد انقضاء عدتها ودخل بها الزوج الثاني فزعم أهل الاول انه
 جاءهم كتاب منه وانه حي ولم يصدق الزوج الثاني ولا الزوجة أيضا خبرهم في ذلك فهل
 لا يكون للقاضي التفريق بينهما بناء على هذا الاخبار (اجاب) اذا مات زوج المرأة
 وتزوجت بآخر بعد انقضاء عدة الوفاة لا يفرق بينهما بمجرد اخبار أهل الزوج انه جاءهم
 كتاب من عنده وليس لاهله معارضة الزوجين والحال هذه بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في امأة اخبرها جماعة من الرجال بأن زوجها مات فهل اذا صدقهم
 في الاخبار ورفعتم لدى القاضي وشهدوا لها بالموت في ضمن دعوى صحيحة وحكم القاضي
 بموته يحل لها أن تتزوج غيره قضاء وديانة (اجاب) اذا أثبتت الزوجة موت زوجها بالوجه
 الشرعي يكون لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدة الوفاة من وقت الموت والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل افرنجي اشترى جارية بيضاء مسلمة واستولدها ثم هلك عنها فهل لا عدة

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

٢٦

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

١٤

شوال

سنة

١٢٦٦

٢٧

عليها أو عليها عدة الا حرار أو يكفي استبرأؤها بحضنة بعد موته (أجاب) تعتق أم الولد بموت سيدها وعليها العدة بثلاث حيض ان لم تكن حاملا أو آيسة أو محرمة عليه بأن كانت مريضة للغير فان كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل وان آيسة فعدتها ثلاثة أشهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ابنه البالغ العاقل الرشيد باثنا في نظير مؤخر صداقها بطريق الوكالة عنه وهو بحال الصحة والسلامة بشهادة البينة الشرعية فهل اذا حاضت الزوجة المطلقة المذكورة بعد الطلاق ثلاث حيض في مدة ستين يوما يسوغ لها أن تتزوج غيره وتصدق في انقضاء عدتها بثلاث حيض في المدة المذكورة (أجاب) نعم تصدق في ذلك والحال هذه ويقبل قولها مع اليمين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت بأن زوجها مات وان عندها بينة تشهد لها بذلك فهل اذا ثبتت موته في ضمن دعوى صحيحة بين يدي الحاكم الشرعي يحكم بموته (أجاب) اذا ثبت موت الزوج بين يدي القاضي بالطريق الشرعي كان لزوجه التزوج بغيره بعد عدة الوفاة وابتداءؤها من وقت الموت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وكثت بعد الطلاق شهرين ثم اخبرت بانها حاضت فيهما اثلاث حيض وتزوجت آخر ودخل بها وطلقها ومكثت بعد الطلاق الثاني شهرين حاضت فيهما اثلاث حيض فهل اذا اخبرت بذلك وأراد مطلقها الاول ان يعقدها بها بمهر جديد باذنها ورضاها يكون له ذلك وتصدق الزوجة في ذلك حيث كانت المدة تسع ذلك وليس لاحد من الجيران أو غيرهم معارضة في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) تصدق المرأة المذكورة حيث كانت المدة محتملة وأقل مدة تصدق فيها السكك عدة بالحض ستون يوما على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة حامل منه تركها في بلده وسافر الى جهة غاب فيها مدة ستين ثم حضر فوجدها قد تزوجت غيره فهل يحال بينها وبين من تزوجت به الى انقضاء عدتها ويأخذها زوجها الاول وتكون باقية على عصمته ويتبين بطلان نكاحها بالثاني حيث بدت بالبينة الشرعية انها تزوجته ولم يثبت انه طلقها وبأنف منه قبل غيبته أو فيها (أجاب) لا يصح نكاح الزوج الثاني فلا يحل له قربانها حيث كان الامر ما هو مستطور وتكون باقية على عصمته الا انه لا يحل وطؤها الاول الا بعد انقضاء عدتها من الثاني ان وطئها لكونه نكاحا فاسدا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة حامل منه ومعها أولاد منه ومطالعة ثلاثة ثلاثا وهي ساكنة بآولادها منه في حريم من بدت على حداثها بآولادها فقط منتمل على جميع المنافع اللازمة ومطالعة في حريم أخرى حدة أيضا وأناس اجانب كذلك في حريم من البيت على حدة فهل اذا كانت نكاح لا ولادها وللطالق ما يحتاجون اليه من الماء كل وغیره نهرا او كل ليلا في حريمه الخ من به ولا يلزم من ذلك خلوة محرمة من عاتقة قضى عدتها مع ذلك ولا يكون صنعها ما ذكره مطلقها وأولادها منه ما نعام ذلك (أجاب) تنقض العدة والحال هذه حيث كان الطلاق

ذی القعدة

٣

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

محرم

١

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

ربيع الثاني سنة

١٢٦٧

٥

جادي الثانية

١٢٦٧

٢٧

شعبان

١٢٦٧

٣

١٤

١٢٦٧

رجب

١٢٦٨

٥

ربيع الاول

١٢٦٩

١٢

مشهور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودخل بها وحملت منه ثم بعد ذلك تبين ان العقد وجد في عدة الزوج المعلق لها فهل والحال هذه يكون الوطء شبهة وتنقضي العدتان بوضع الحمل ولصاحب الشبهة تجديد العقد عليها بعد الوطء بالشروط والاركان (اجاب) للزوج الثاني تجديد العقد بعد انقضاء عدة الزوج الاول والله تعالى اعلم (سئل) من الضابط خاتنه في ٢٧ ج سنة ٦٧ في امرأة طلقها زوجها وهي حامل منه في غرة ج سنة ٦٧ وكانت حاملا من مطلقها في شهرين وفي ٢٣ ج سنة ٦٧ صار عقد لها على رجل آخر بدعواها انها اسقطت فالحكم (اجاب) اذا اسقطت المرأة استطاعت ان تظهر بعض خلقه كيد أو رجل فهو ولد حكمًا فتصير به المرأة نفساء وتنقضي به العدة كما في التنوير فان لم يظهر له شيء فليس بشيء والمرثى من الدم حيض ان دام ثلاثة أيام وتقدمه طهر تام وأقله خمسة عشر يوما فاذا ظهر بعض خلق السقط المذكور يصح العقد عليها والا فلا يصح ولا يستبين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوما كما في الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وهو في حال الصحة ثم بعد شهر من طلاقها مرض مدة خمسة وخمسين يوما ثم مات فهل تعد عدة الطلاق (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته ثلاثا حال صحته ثم مرض ومات وهي في العدة لا تنتقل عدتها الى عدة الوفاة ولا ترث منه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على أبي زوجها بين يدي الحاكم الشرعي بان زوجها مات عنها وعن ابنها منه وعن الاب المذكور وطلبت الميراث بما تركه والاب ينكر دعواها فهل اذا اقامت البينة في ضمن دعوى صحيحة وشهدت لها بموته ينقض لها الميراث بعد الحكم بذلك وتعد من وقت الموت وتزوج غيره (اجاب) نعم ينقض للمرأة المذكور كورة بما يخصها في تركه زوجها بعد تحقق موته بالوجه الشرعي وتعد عدة الوفاة ولها التزوج بعدها وابتداء العدة من وقت الوفاة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركتها بلا نفقة ولا منفق وبقيت في انتظاره سبع سنين حتى أضر بها الفقر لعدم كسبها ثم بعد المدة المذكورة حضر لها من تعتمده وأخبرها بموت زوجها فهل اذا شهدت لها بينة شرعية بموت زوجها في وجه خصم شرعي لدى القاضي يحكم بموته ولها ان تتزوج غيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت (اجاب) اذا شهدت البينة العادلة بموت الزوج بعد دعوى من خصم شرعي على ثلثه يحكم بموته ويسوغ لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أخبرت رجلا بان زوجها مات وانها منقضية العدة بالاشهر فعقد عليها اعتمادا على صدقها وعاشرهما مدة وحملت منه ثم حضر زوجها الغائب وطلقها فهل تنقضي عدتها بوضع الحمل وتبدأ حمل عدة وطء الشبهة وعدة الطلاق (اجاب) ابتداء العدة من وقت الطلاق فاذا كانت حاملا وقت الطلاق تنقضي عدتها بوضع الحمل وتبدأ حمل العدتان لا فرق بين ان يكون الحمل من نكاح صحيح أو فاسد أو وطء بشبهة أو زنا أو لم تكن حاملا فعدها ثلاث حيض فاذا

ربيع الثاني سنة

انقضت عدتها يكون للزوج الثاني تجديد نكاحها بشروطه والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة ادعت عند قاض موت زوجها في شهر كذا من سنة كذا وأقامت بينة بموته قطعا
 في هذا التاريخ فهل يعمل بتلك البينة ويثبت موته وإن لم تذكر في شهادتها معاينة
 الموت وبالحكم بموته يسوغ لها التزوج بغيره (أجاب) إذا شهدت البينة بموت الزوج بعد
 دعوى صحيحة من خصم حاضر على مثله قبلت وجاز للزوجة التزوج بآخر بعد انقضاء عدة
 الوفاة من وقت الموت وصرحوا بقبول الشهادة بالنساع والشهرة ولو فسر الشاهدان
 وقالوا أخبرنا به من تثق به على الأصح وعامة المتون على عدم القبول كما ذكره في رد المحتار
 من الشهادات واعتمده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق امرأته رجعيًا ثم بعد ثمانين
 يوما أقرت بانقضاء عدتها بثلاث حيض ثم بعد ذلك توفيت ثم بعد الوفاة سئل الزوج هل
 راجعت زوجها في تلك المدة فأجاب بعدم الرجعة فيما مضى فهل إذا ثبت ذلك لا يكون
 الزوج وارثا (أجاب) لا يرث الزوج زوجته المطلقة رجعيًا إذا ماتت بعد انقضاء عدتها
 شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها ثم بعد ذلك تزوجت برب رجل آخر
 فبعد العقد والدخول تبين أن عدة الوفاة لم تنقض فهل إذا اكتملت عدة الوفاة
 يكون للزوج المذکور تجديد العقد عليها بعد كمال عدة الوفاة ولا تستأنف عدة أخرى
 لأن الماء مؤه (أجاب) للرجل المذکور تجديد النكاح بعد انقضاء عدة الوفاة ولا يلزم
 تكميل عدة أخرى بعد المتاركة من النكاح القاسد إلا بالنسبة إلى زوج آخر والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة بلغت من العمر سن اليأس ثلاثا وستين سنة وزيادة وانقطع
 حيضها فهل إذا طلقها زوجها تكون عدتها بالأشهر لا بالحيض (أجاب) إذا بلغت المرأة
 سن اليأس يكون انقضاء عدتها بثلاثة أشهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خالع
 زوجته وبانت منه وأولادها لولطلق بيت كبير مشتمل على مساكن كثيرة
 ومطلقة تريد أن تعتد في مسكن منه تام المنافع والمرافق ولا يلزم من ذلك اختلاء الزوج
 بزوجته فهل يكون لها السكنى فيه مع أولادها أو تسكن في بيت في حارة مطلقها مع أولادها
 وليس لأحد من أقاربها أو غيرهم معارضة بغير وجه شرعي (أجاب) تعتد المطلقة في
 بيت وجبت فيه العدة ولا تخرج معتدة رجعي وبائن بأي فرقة كانت أوحرة مكحلة من
 بيتها أصلا لا ليل ولا نهار وإن ضاق المنزل عليهما أو كان الزوج فاسقا فخرج وجه أولى لأن
 مكملها واجب لا مكملته ومفاده وجوب الحكم به أفاده في التنوير وشرحه والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل ترك زوجته بمصر وسافر إلى أسكندرية ومكث هناك مدة حتى مات
 بحضرة بينة شرعية فهل والحال هذه إذا ثبت موته لدى الحاكم الشرعي وحكم بحرته
 في دعوى شرعية يسوغ لها التزوج بعد انقضاء عدتها منه شرعا من وقت موته (أجاب)
 نعم للمرأة المذكورة أن تزوج بعد ثبوت موت زوجها من دعوى صحيحة بين يدي
 القاضى وبعد انقضاء عدتها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٦٩ ٨

١٢٦٩ ١١

١٢٦٩ ١٨

جادی الاولی ١٠ ١٢٦٩

ذی الحجة ٢٠ ١٢٦٩

١٢٦٩ ٣٠

طلق زوجته بآئنة ودفع مؤخر صدقها وفرض لها نفقة مقررة لكل يوم قدر ما
 معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تعتد في البيت الذي طلقت فيه ولا تخرج منه
 مادامت في العدة (أجاب) لا تخرج معتدة رجعي أو بائن مكلفة من بيتها الذي طلقت فيه
 وهو مسكنها الذي تسكن فيه قبل العدة وهو بيت الزوج لا ليلا ولا نهارا حتى تنقضي
 عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقا بائنا وانقضت عدتها منه
 بثلاث حيض في مدة تزيد عن ثمانين يوما ثم تزوجت رجلا آخر على يد القاضي بعد
 اخبارها بانها منقضية العدة والآتي يريد مطلقها بطلان العقد وفساده والتفريق بينها
 وبين من تزوجت به متعللا بأنها لم تخرج من عدته فانكرت دعواه فهل لا يجب لذلك
 شرعا وتصدق في انقضاء عدتها في المدة المذكورة ويكون القول قولها في انقضائها ولا
 عبرة بتعلله المذکور ويكفي النكاح صحيحا نافذا ويمنع من معارضتها بدون وجه شرعي
 (أجاب) بعد تحقق الطلاق البائن لا يكون للزوج الاول المطالبة بنسخ النكاح الثاني
 الصادر بعد انقضاء العدة بثلاث حيض في المدة المذكورة والقول قول المرأة في انقضاء
 عدتها بالحيض في مثل هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقا بائنا
 على البراءة وهي حامل ثم بعد ذلك أسقطت جنينا كامل الحلقة فهل تنقضي به العدة
 ويجوز للغير التزوج بها اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم تنقضي العدة بعد التحقق بوضع الحمل
 المذکور والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الضابطة بماه ضموه ان جارية بيضاء أعتقها
 سيدها وخرجت من منزله ونزل عليها دم الحيض فاحتاجت للتزوج فهل يجوز تزوجها
 بمجرد حيضها مرة واحدة ويجوز العقد عليها (أجاب) اذا كانت تلك الجارية التي أعتقها
 سيدها مستولدة من السيد تجب عليها العدة بالعق فلا يحل تزوجها الا بعد ثلاث حيض
 بعد العتق كالحررة اذا طلقت لان لها فراشا كالحررة ما لم تكن محررة عليه قبل العتق
 بان كانت في نكاح الغير أو في عدته وان لم تكن أم ولد بان لم يستولدها السيد قبل
 العتق فلا عدة عليها ففي الهندية عن السراج وان مات عن أمة كان يطؤها أو مدبرة
 كان يطؤها أو أعتقها لم يكن عليها نكاح فاحل تزوجها والحال هذه والله تعالى أعلم
 (سئل) من طرف الضابطة بماه ضموه رجل يملك جارية جاءت منه بولد وعاش مدة
 سبعة أشهر ثم مات الولد وصارت عند سيدها المذکور ثم بعد ذلك أعتقها سيدها وكتب
 لها ورقة عتاقه وأقامت عند شيخ اليا سرجية وتزوجت برجل قبل انقضاء العدة هل
 سيدها المذکور فاذي يكون الحكم في ذلك (أجاب) اذا أعتق السيد أم ولده وجبت
 عليها العدة كالحررة اذا طلقت وانقضاء العدة بثلاث حيض ان كانت ممن تحيض
 وبثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض لصغر أو اياس وبوضع الحمل ان كانت حاملا
 ولا يصح النكاح للغير مادامت في العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
 طلاقا بائنا وهي من ذوات الحيض فاضت بعد طلاقها مرة واحدة حسب اخبارها

وانقطع عنها الدم ولم يأتها الدم مدة فهل لا تنقض عدتها حتى تحيض حيضتين فوق الحيضة السابقة أو تنتظر بلوغ سن اليأس فتعبد بالاشهر (أجاب) نعم تعبد بالحيض لا بالاشهر ما لم تبلغ سن اليأس والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي من ذوات الحيض ثم انقطع دمها قبل بلوغها سن اليأس فهل والحال هذه لا تنقض عدتها الا بثلاث حيض أو يبلوغها سن اليأس ويوجب الزوج على الاتفاق عليها حتى تحيض أو تقربا نقضاء عدتها (أجاب) اذا كانت المطلقة من ذوات الحيض فانقضاء عدتها بثلاث حيض في الحرة ما لم تبلغ سن اليأس ثم تعبد بثلاثة أشهر وتستحق نفقة العدة مادامت فيها غير ناشزة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى ان زوجها طلقها بعد وضعها حملها منه وانه جعل لها دراهم معلومة نظير نفقة عدتها وأجرة حضانه ورضاع وتطالبه بما تجمد عليه من ذلك وهو ينكر دعواها ويدعي انه طلقها قبل وضع الحمل بنحو عشرة أيام وانه لا يلزمه الا اجرة رضاع الحمل فقط ولا يلزمه نفقة للعدة لانقضائها بوضع الحمل فهل يكون القول قولها والبينة بينته (أجاب) اذا أقر الزوج بطلاقها منذ زمان ماض فان كذبتها في الاسناد أو قالت لا أدري وجبت العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فكذلك غير انه لا نفقة لها ولا سكنى ولا كسوة لقبول قولها على نفسها كما في الخانية وهذا اذا لم تقم بينة على ما ادعاه الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً صغرى ومعهما منه ولد في حضانتها وهي في عدته فهل ليس لها الخروج بولدها من وطنها محل عقد نكاحها والسفر بالولد من تلك البلدة الى بلدة أخرى تزيد على مسافة القصر وليست وطنها ولا نكحها فيه سيما قبل انقضاء عدتها واذا فعلت ذلك يكون للزوج منعها من ذلك (أجاب) ليس لمعتدة الطلاق الخروج من بيت طلقت فيه لغير ضرورة وليس لها السفر مطلقاً سواء كان معها ولداً أم لا وكذا بعد انقضاء العدة ليس لها الانتقال بولدها والسفر به الى البلدة المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال وللزوج المطلق منعها من ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة فحملت منه ثم بعد حملها توجهت الى بيت أبيها وولدت هناك ثم بعد ولادتها استمرت في بيت أبيها سنة كاملة ثم بعد ذلك تبين انها أخت زوجها من الرضاع ففرق القاضي بينهما فهل والحال هذه يجوز لها ان تتزوج رجلاً آخر عقب تفريق القاضي بينهما أم لا بد من عدة تعبد بها بعد التفريق المذكور (أجاب) حيث نكحها غير عالم بالحرمة من الرضاع ثم ثبت وفرق القاضي بينهما بعد الدخول والولادة منه فعليه عدة من وقت التفريق كما في النكاح الفاسد ولا يجوز لها التزوج بآخر عقب التفريق قبل انقضاء العدة والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من محافظة مصر مؤرخة ٢٩ شوال سنة ٩٣ حاصلها المرفوق مع هذا خمسة أوراق واردة بشرح من المالية مذكور فيه ان محمد أفندي منيب معاون ٢ جي أورطه سودان كان

صفر

٢٩

شعبان

٥

صفر

٢٥

جاءى الاولى

٢٠

طلق زوجته طلاقاً بائناً ودفع مؤخر صدقها ورفض لها نفقة مقررة لكل يوم قدر ما
معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تعتد في البيت الذي طلقت فيه ولا تخرج منه
مادامت في العدة (أجاب) لا تخرج معتدة رجعي أو بائن مكلفة من بيتها الذي طلقت فيه
وهو مسكنها الذي تسكن فيه قبل العدة وهو بيت الزوج لا ليلاً ولا نهاراً حتى تنقضي
عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً وانقضت عدتها منه
بثلاث حيض في مدة تزيد عن ثمانين يوماً ثم تزوجت رجلاً آخر على يد القاضي بعد
إخبارها بأنها منقضية العدة والآن يريد مطلقها بطلان العقد وفساده والتفريق بينها
وبين من تزوجت به متعللاً بأنها لم تخرج من عدته فأنكرت دعواه فهل لا يجب لذلك
شرعاً وتصدق في انقضاء عدتها في المدة المذكورة ويكون القول قولها في انقضائها ولا
عبرة بتعلله المذكور ويكون النكاح صحيحاً نافذاً ويمنع من معارضتها بدون وجه شرعي
(أجاب) بعد تحقق الطلاق البائن لا يكون للزوج الأول المطالبة بنسخ النكاح الثاني
الصادر بعد انقضاء العدة بثلاث حيض في المدة المذكورة والقول قول المرأة في انقضاء
عدتها بالحيض في مثل هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً
على البراءة وهي حامل ثم بعد ذلك أسقطت جنينها كامل الخلفة فهل تنقضي به العدة
ويجوز للغير الزوج بها إذا تحقق مذكر (أجاب) نعم تنقضي العدة بعد التحقق بوضع الحمل
المذكور والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الضابطة بماهضمونه أن جارية بيضاء أعتقها
سيدها وخرجت من منزله ونزل عليها دم الحيض فاحتاجت للتزوج فهل يجوز تزوجها
بجريدتيها مرة واحدة ويجوز العقد عليها (أجاب) إذا كانت تلك الجارية التي أعتقها
سيدها مائة ولادة من السيد يجب عليها العدة بالعق فلا يحل تزوجها إلا بعد ثلاث حيض
بعد العتق كالحرة إذا صنعت لاساً فراساً كالحرة ما لم تسكن محرمة عليه قبل العتق
بأن كانت في نكاح الغير وفي عدته وإن لم تسكن أم ولد بان لم يستولدها السيد قبل
العتق فلا عدة عليها ففي المندبية عن السراج وإن ماتت عن أمه كان يطؤها أو مدبرة
كان يضربها أو أمة مهنم يكن عليها نكاحها فيحل تزوجها والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) من طرف السيد بضيق مضمونه رجل يملك جارية جاءت منه بولد وعاش مدة
سبعة أشهر ثم ماتت وأوصارت عند سيدها المذكور ثم بعد ذلك أعتقها سيدها وكتب
لها ورقة عتقها وأقامت عند شيخ أبياسر جية وتزوجت برجل قبل انقضاء العدة على
سيدها المذكور فذايكون النكاح في ذلك (أجاب) إذا أعتق السيد أم ولده وجبت
عليها العدة كالحرة إذا صنعت وانقضت العدة بثلاث حيض إن كانت ممن تحيض
وبثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض أصغر أو يأسر وبوضع الحمل إن كانت حاملاً
ولا ينعى النكاح بغير مدمت في العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
صقة بائناً وهي من زوجات الحيض فحاضت بعد طلاقها مرة واحدة حسب أخبارها

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٧

شعبان

١٢٧٠

٩

جاءى الثانية

١٢٧٢

٢٢

ذى القعدة

١٢٧٢

١٩

١٢٧٣

٢٤

صفر

١٢٧٤

٢٩

شعبان

١٢٧٥

٥

صفر

١٢٨٠

٢٥

جادی الاولی

١٢٩١

٢٠

وانقطع عنها الدم ولم ياتها الدم مدة فهل لا تنقض عدتها حتى تحيض حيضتين فوق الحيضة السابقة أو تنتظر بلوغ سن اليأس فتعدي بالاشهر (أجاب) نعم تعدي بالحيض لا بالاشهر ما لم تبلغ سن اليأس والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي من ذوات الحيض ثم انقطع دمها قبل بلوغها سن اليأس فهل والحال هذه لا تنقض عدتها الا بثلاث حيض أو يبلوغها سن اليأس ويحجب الزوج على الاتفاق عليها حتى تحيض أو تقر بانقضاء عدتها (أجاب) اذا كانت المطلقة من ذوات الحيض فانقضاء عدتها بثلاث حيض في الحرة ما لم تبلغ سن اليأس ثم تعدي بثلاثة أشهر وتستحق نفقة العدة مادامت فيها غير ناشرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعي ان زوجها طلقها بعد وضعها حملها منه وانه جعل لها دراهم معلومة نظير نفقة عدتها وأجرة حضانه ورضاع وتطالب به بما تجب مدعاياه من ذلك وهو ينكر دعواها ويدعي انه طلقها قبل وضع الحمل بنحو عشرة أيام وانه لا يلزمه الا اجرة رضاع الحمل فقط ولا يلزمه نفقة للعدة لانقضائها بوضع الحمل فهل يكون القول قولها والبينة بينته (أجاب) اذا أقر الزوج بطلاقها منذ زمان ماض فان كذبه في الاسناد أو قالت لا أدري وجبت العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فكذا ذلك غير انه لا نفقة لها ولا سكنى ولا كسوة لقبول قولها على نفسها كما في الخانية وهذا اذا لم تقم بينة على ما ادعاه الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقاً بآئنة صغرى ومعها منه ولد في حضانتها وهي في عدته فهل ليس لها الخروج بولدها من وطنها ومحل عقد نكاحها والفر بالولد من تلك البلدة الى بلدة أخرى تزيد على مسافة القصر وليست وطنها ولا نكحها فيه سيما قبل انقضاء عدتها واذا فعلت ذلك يكون للزوج منعها من ذلك (أجاب) ليس لمعتدة الطلاق الخروج من بيت طلقت فيه لغير ضرورة وليس لها السفر مطلقاً سواء كان معها ولداً لا وكذا بعد انقضاء العدة ليس لها الانتقال بولدها والسفر به الى البلدة المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال وللزوج المطلق منعها من ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة فحملت منه ثم بعد حملها توجهت الى بيت أبيها وولدت هناك ثم بعد ولادتها استمرت في بيت أبيها سنة كاملة ثم بعد ذلك تبين انها أخت زوجها من الرضاع ففرق القاضى بينهما فهل والحال هذه يجوز لها ان تتزوج رجلاً آخر عقب تفريق القاضى بينهما أم لا بد من عدة تعديها بعد التفريق المذكور (أجاب) حيث نكحها غير عالم بالحرمة من الرضاع ثم ثبت وفرق القاضى بينهما بعد الدخول والولادة منه فعليها عدة من وقت التفريق كما في النكاح الفاسد ولا يجوز لها التزوج بآخر عقب التفريق قبل انقضاء العدة والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده من محافظة مصر مؤرخة ٢٩ شوال سنة ٩٣٠٠ حاصلها المرفوق مع هذا خمسة أوراق واردة بشرح من المسألة مذكور فيه ان محمد أفندي منيب معاون رجي أو رطه سودان كان

مر تبالزو جته مبلغ مائة وخمسين قرشاً شهر يا ورغب قطعه من أول مايو سنة ٧٦
 افر نكية بالقول انه طلاق زوجته المذكورة من ابتداء شهر محرم سنة ٩٣ وانه أرسل
 ورقة طلاقها الى ابن أخته خليل أفندي الحكيم بقصد تسليمها لمطلقة ولما نسبة
 ما ظهر من اجابة خليل أفندي المذكور عدم وصوله ورقة الطلاق وكون المرأة
 الحكي عنها التست استمرار صرف مرتبها ومخاطبة زوجها بالكيفية حتى اذا كان مصر
 على طلاقها يرسل لها ورقة الطلاق ويكون قطع المرتب من تاريخ وصول تلك الورقة
 اليها ولذا افادت المالكة ان هذه المسئلة شرعية وان الاصول داعية للاستفتاء فيها عما
 يقتضيه الحكم الشرعي من حيثية سر يان الطلاق على الزوجة في حقوقها ان كان يعتبر
 من تاريخ اخبار زوجها بطلاقها أو من تاريخ علمها وان كان يلزم بنفقتها الى حين ارسال
 ورقة الطلاق التي اخبرها ورساها ولم يرساها أو غير ذلك بناء عليه فتأمل الافادة عما يقتضيه
 الحكم الشرعي في هذه المسئلة (اجاب) لو اخبر الزوج بطلاق زوجته منذ زمان ماض
 فالفتوى انها ان كذبت في الاسناد أو قالت لا أدري وجبت العدة من وقت الاخبار ولها
 النفقة والسكنى للعدة بعد الاخبار الى انتضاء عدتها بثلاث حيض ان كانت من أهل
 الحيض كما ان لها نفقة الزوجية قبل ذلك وان صدقته في الاسناد فكذلك يعني يكون
 ابتداء عدتها من وقت الاخبار لا من الوقت الذي أسند اليه الطلاق نفياً لتهمة المواضعة
 أي الموافقة على الطلاق وانتضاء العدة لسكنى لا نفقة لها ولا كسوة اذا كان الزمان
 الماضي استغرق العدة بان حاضت فيه ثلاث حيض اذا كانت عدتها بالحيض أما اذا بقي
 منه شيء تجب النفقة والسكنى لما بقي لقبول قوله في حق نفسها من حيث النفقة لا في حق
 الشرع من حيث العدة وهذا اذا لم يكن الطلاق الصادر منه على يد بينة تشهد به فان
 ثبت كذلك فالعدة من وقت صدوره في حقها وحق الشرع لعدم التهمة وأما علمها
 بالطلاق فليس بشرط في حق العدة هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسئلة والله
 تعالى أعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر بتاريخ ١٦ ذي الحجة سنة ٩٣ ضمونها ما ان صار
 اخطار المالكة عما وردت به افادة حضر تك بما يقتضيه الحكم الشرعي في مادة طلاق زوجة
 محمد أفندي منيب الذي قال انه طلقها من ابتداء شهر محرم سنة ٩٣ ويرغب قطع المائة
 وخمسين قرشاً المرتبة فان ما هيته من ابتداء مايو سنة ٧٦ افر نكية ووردت افادة المالكة
 بطلب الاستفهام هل يكون للزوجة الحق في مرتبها لغاية ٩ أغسطس سنة ٧٦ افر نكية
 تاريخ اجابة وكيل الزوج وكذا النفقة والسكنى للعدة تكون بواقع ما كان مرتبها
 شهر يامن ماهية زوجها أم كيف فتأمل الافادة عما يتبع في ذلك (اجاب) ورد شرح
 لحافضة يمينه المؤرخ ١٦ ذي الحجة سنة ٩٣ بناء على افادة المالكة وعيها الاوراق
 المرغوب بتلك الافادة اتصرح من هذا الطرف بما يقتضي اجراؤه في نفقة زوجة محمد
 أفندي منيب المستند بالسودان الذي عرض لمحضرة قائم مقام ٢ جى اورطه سودانية

ذی القعدة

بمدينة الفاشر وورد عرضه للمديرة المذكورة بشرح من حضرة قائم مقام الاورطه
 ووكيل المديرة الموماليه ومن ضمن عرض المحكي عنه يذكر أنه طلق زوجته زينب
 بنت ابراهيم من ابتداء محرم سنة ٩٣ وويرغب قطع المائة وخمسين فرشا المربعة لزوجته
 المذكورة من ابتداء شهر مايو سنة ٧٦ افر نكية الموافق ٧ ربيع الآخر سنة ٩٣ فهما منه ان
 عدتها تنقضي بمضي ثلاثة اشهر من ابتداء محرم سنة ٩٣ الذي أخبر في شهر ربيع الآخر
 سنة ٩٣ بصدور الطلاق فيه كما يفهم من صورة افادة مديرة الفاشر الى حاكم مدارية
 السودان ضمن هذه الاوراق فيفهم من هذا ان اخباره بالطلاق المذكور كان في ربيع
 الآخر سنة ٩٣ وانه اسنده الى غرة محرم سنة ٩٣ وقد أفدنا بالجواب المعطى من هذا الطرف
 سابقا في هذه المحادثة المقيده في باب العدة من هذه الفتاوى تاريخ ٢ ذى القعدة سنة ٩٣
 ان الزوج لو أخبر بطلاق زوجته منذ زمان ماض بان أسنده الى الزمان الذي مضى أى
 أخبر بصدوره منه في الزمان الماضي ولم تصدقه الزوجة في ذلك الاسناد أو قالت لا أدري
 يكون مبدء أعدتها من وقت اخباره الذي هو هنا في شهر ربيع الآخر سنة ٩٣ على ما يفهم
 مما سبق في حق الشرع وفي حق نفقتها ايضا حيث لم يكن مبدء اطلاقه اياها الذي في غرة
 محرم سنة ٩٣ على يد شهود بل علم باخباره فقط في شهر ربيع الآخر سنة ٩٣ الى آخر
 التفصيلات التي سبقت من هذا الطرف في الجواب الاول مع هذه الاوراق وتستحق عليه
 نفقة للعدة حينئذ من وقت اخباره الذي هو في شهر ربيع الآخر سنة ٩٣ الى حين
 انقضائها بثلاث حيض ان كانت من اهل الحيض ولا يعلم انقضاؤها بذلك الا من قولها
 وهذا خلاف النفقة قبل الطلاق ومن هذا مع ما سبق ايضا في الجواب الاول يعلم المحكم
 الشرعي وحينئذ لا اعتبار بالدارج الذي اسند الزوج الطلاق اليه وهو ابتداء محرم سنة
 ٩٣ ولا بتاريخ جواب وكيله الذي هو عشرة من شعبان الموافق ٢٩ اغسطس المحكي عنه
 بافادة المالية وهذا حيث كان الطلاق رجعيًا اخذ من اطلاق ما اسند للزوج المذكور
 بصورة الافادة المتقدمة ذكرها بناء على القول بعدم سقوط النفقة بالطلاق الرجعي والله أعلم
 (سئل) بافادة من الرزنامة مؤرخة ٢٩ شوال سنة ١٣٠٢ مضمونها انه لما كتب من الرزنامة
 لمحكمة مصر بخصوص زواج زهنيار زوجة يوزباشي عثمان افندي سري السابق توجهه
 مع حبش هيكلس باشا الى السودان بعرفة كل من الشيخ مصطفى ابراهيم والشيخ ابراهيم
 المصليحي وذكر لمحكمة انهما اذا كانا من ضمن مأذوني عقود الزواج والتزوج المذكور
 جائز شرعا يفاد منها الاعتماد وفت معاش الزوجة المذكورة وردت افادتها بانها ليسا
 من المأذونين بعقد الانكحة واما جواز التزوج وعده فهذان قبيل القتيال المنوطة
 بسيادتهما ولذا ايرام الافادة بما يترأى في هذه المسئلة (اجاب) الذي يقتضيه المحكم
 الشرعي ان المرأة اذا غاب عنها زوجها فماتت او جاعته بموته ووقع في فلبها صدق

الخبر فلا بأس ان تعتدو تزوج وهذا فى الديانة أما فى القضاء فلا يحكم بالموت بدون اثبات شرعى الا ان الحاكم لو بلغه تزوج المرأة بعد اخبارها بموت زوجها وانقضاء عدتها ولم يثبت الموت عنده ليس له التفريق حال غيبة الزوج ومن ينوب عنه فاذا كان الواقع فى هذه الحادثة ان جماعة من المسلمين ممن كانوا مع زوج هذه المرأة اخبروها بانها ماتت وشاهدوا موته وصدقتهم فى اخبارهم كما هو موضوع الفتوى التى وقفنا عليها فى هذه الحادثة بحملها التزوج بياخود ديانة بعد انقضاء عدتها الشرعية وتبقى فى عصمة الذى تزوجها ما لم يتبين خلافه والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب ثبوت النسب)

(سئل) فى رجل طلق زوجته طلاقاً ثنائياً وهى من ذوات الحيض فحكمت شهرين واربعه ايام ثم ذهبت لفقيره واخبرته بانها مضى لها ثلاثة اشهر كاذبة وحاضت فيها ثلاث حيض فعتله على رجل فحكمت بعد العقد خمسة اشهر واربعه عشر يوماً ثم وضعت مولوداً ومرت هى والرجل الذى عقد عليها ان العقد وقع وهى حامل فهل يلحق هذا الولد الزوج الاول وما حكم العقد والنوط الواقعيين من الزوج الثانى وما الحكم فى العدة (اجاب) لو تزوجت معتدة بثلاث فولدت لاقول من سنتين مذبذبات ولا اقل من الاقل منذ تزوجت فان ولد الاول لعاد ذلك الا آخر ولعدم امكان اثبات النسب اذا المدة من العقد اقل من ستة اشهر كذا فى الدرر وحواشيه والنوط عوطه شبهة وتنقضى العدتان بوضع الحمل حيث لا وطء من الثانى بعده والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل حلف من زوجته بالطلاق الثلاث كلها لا يكلم فلان زوجة فلان فكلمتها واخفت ذلك عن زوجها ولم تعلمه بذلك واستمرت معه مدة حتى حملت وولدت منه بنتاً ثم اخبرتها كلفت المحلوف عليها فطلبها عند كتم الشرعى واستفسر منها ليدفعها فانكرت تكليمها لها فقيم ما مضى واعترفت به الآن فحضرت بينة شرعية وشهدت لدى القاضى المذكور من جيرانها بانها كانت تسكاهما مراراً فبطل الحلف وبعده فهل يلزم الزوج الانفاق على هذه البنت وعلى أمها ولها عليه أجرة الحضانه أو لا يلزم لها شيء والحال هذه (اجاب) اذا ثبت تعليق الملاق الثلاث على تكليم فلان وانها كلفتها بعد التعليق وقع الطلاق الثلاث وحكم وطء معتدة الثلاث عدم الحضانة والحمل ونبوت النسب ان ولدت لاقول من سنتين من وقت الطلاق لالتماهما ولا لاكثر الابدة فاذا وطئ الرجل المذكور مطلقة ثلاثاً وكانت الولادة لثنتين فما اكثر من وقوع الطلاق لا يثبت نسب ولدها منه بدون دعوة وان ولدت لاقول منهن بنت النسب وتلزمه نفقة البنت وأجرة حضانتها فى صورة ثبوت النسب والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة ذكور واناث وعنده جارية قنينة لم يسبق عليها استيلاءه ادعت بعده ونه انها حامل من سيدها وانكر ورثته دعواها فهل لا يثبت

١٢٦٥

٢٦

شعبان

١٢٦٥

١٩

نسب حملها من الميت حيث لم يثبت عليه انه قال قبل وفاته هذه حامل مني أو حمل هذه مني ولا يتحقق نسب حملها بالمتوفى بمجرد دعواها المذكوكة مع انكار الورثة لذلك (أجاب) لا تصير الامة المذكوكة أم ولد ولا يثبت نسب حملها من مولاه المتوفى بمجرد دعواها حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة آيسة ذات زوج معروف غائب وضعت يدها على لقيط في غيبة زوجها فحضر زوجها من غيبته فادعت ان هذا ولدها قد ولدته منه فلم يصدقها الزوج على ذلك وأشهد على نفسه ان هذا الولد ليس ابنه ولم يكن لها بينة على مدعائها ولم تشهد لها قابلية بذلك وطلقها الزوج ثم أشهدت على نفسها قبل وفاتها بعدة ان هذا الولد لم يكن ابنها ثم مات فهل لا يثبت نسب هذا الولد منها ولا يفتى له بشئ من ميراثها بدعواها اقرارها المذكوكة ولا يكون اقرارها بان اللقيط ابنها والحال هذه معتبرا (أجاب) في التنوير وشرحه ورد المختار لو ادعتته أى اللقيط امرأة واحدة ذات زوج فان صدقها زوجها أو شهدت لها القابلية أو قامت بينة ولو رجلا وامرأتين على الولادة صححت دعوتها والا لا لما فيه من تحمل النسب على الغير أى على الزوج لانه يلزم من ثبوته منها ثبوته منه لان الولد للفراش وان لم يكن لها زوج أى ولا في عدته فلا بد من زهارة رجلين وذكر في الحاشية الفرق بين هذا وبين قبول دعوى الرجل بالابينة وهو أن في قبول قول الرجل دفع العار عن اللقيط وليس ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها بالابينة اهـ ولذا قبل قولها بتصديق الزوج وشهادة الغابة لانه يثبت نسبه من الزوج فيندفع عنه العار اى عاره بكونه لاب له فانه مظنة كونه ابن زنا اهـ وفي الدرر والمهداة من دعوى النسب الاقتصار على قبول قولها خالية من زوج وعدته بلا توقف على شئ كدعوى الرجل وفي العناية انه احد قولين وانه المختار خفيت لم يصدقها زوجها ولم تشهد لها القابلية ولم تقم بينة على الولادة لا تصح دعوتها فلا يثبت نسب الولد منها كما أنه لم يثبت من الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يجامع زوجته سنة كاملة ثم في اثناء تلك السنة المحلوف على الوطء فيها صار يتلذذ ذلك الرجل بذكره على باب القبيل من غير ادخال الحشفة الى ان يحصل الانزال وبسبب ذلك تبين حملها قبل مضي تلك السنة فهل ينسب اليه الحمل (أجاب) اذا ولدت المذكوكة ولدا حال قيام الكاح ثبت نسبه من الزوج حيث لا مانع وان ولدته بعد البينونة بالابلاء ونحوه لا قل من سدين من وقت البينونة وهى مدخول بها ولم تقرب بعضي عدتها يثبت نسبه أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في جارية ملك لرجل ظهر بها حمل فافترت بانه من فلان الاجنبى الذى هو غير مالك لها فكذبها في اقرارها ولم يصدقها فيه وجمده ونماها بالسكينة فهل اذا لم يصدقها في اقرارها لا يلحق الوئد به ولا يثبت نسبه منه ولا تورث بينهما (أجاب) نعم لا يثبت النسب والحال هذه حيث لم يكن الاجنبى المذكوكة زوجا لامة والله تعالى أعلم (سئل) في جارية ملك لامرأة متروكة برجل في جمع بالمجارية فماتت بآب من منتهى مات الزوج

٢٩

١٢٦٥

ذى القعدة

٢٦

١٢٦٥

مطلب في اقرار الرجل
او المرأة بالولد وتفصيل
ذلك

شوال

٢٧

١٢٦٧

ربيع الثنى

١٢

١٢٦٧

المذكور عن ورثة فأخذوا الجارية جبراً على سيدتها متعلين بأنها صارت معتقة بالابن المذكور وأنه ابن الميت فهل لا يجابون لذلك حيث كان هناك بينة تشهد بأن الجارية المذكورة ملك لتلك المرأة أو يكون لها نزاعها من يد الوارثة ويتبعها ابنها في الرق ولا حق له في الميراث (أجاب) إذا كان الملك في الأمة المذكورة ثابتاً للزوجة لا تكون أم ولد للزوج فلما لكتها التصرف فيها وفي ولدها حيث لم يتحقق انتقال الملك فيها للزوج بالوجه الشرعي ولا يثبت نسب الولد إلا إذا ادعى أن ما لكتها أحلتها وصدقته في الإحلال بأز قالت أحلتها له وصدقته في النسب أيضاً فيثبت النسب وكذا الحكم في ولد جارية الأبوين أو الأجنبي والجارية وابنهما ملك لسيدتها إلا في ولد جارية الأبوين فإنه لو ثبت نسبه من الابن يعتق على مولاه القرابة كما يستفاد من الدرر المختار من الاستيلاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور واثلاث ادعى رجل على واحد منهم بسرقة فبلغ الأب ذلك فاعتناط منه وقال لم يكن هذا الولد ابني ثم بعد مدة مات عنه وعن بقية الورثة فإراد الابن المذكور أخذ نصيبه من تركته أبيه فذعه بقية الورثة متعلين بأن الأب نفعه بقوله المذكور فهل لا يعتد ذلك نفياً شرعياً أو يكون للابن المذكور أخذ نصيبه في جميع ما تركه الأب بالقرينة الشرعية وماذا يكون الحكم (أجاب) للابن المذكور أخذ ما يحق له في تركته أبيه بعد ثبوت نسبه منه بالوجه الشرعي ولا يمنع من ذلك ما قاله والده حال حياته على الوجه المذكور إلا ينتفي نسب ولده من زوجته بمجرد النفي بل بالأحرى أن لم يبق منه إقرار به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وعن أم ولد له معدة لقرائه ظهر بها حمل بعد أحد عشر شهراً وهي مقاربة للوضع فسئلت من أين هذا الحمل فقالت من سيدى فلان فهل تصدق في ذلك حيث كانت معدة لقرائه حتى مات ولا يكون للورثة نفية (أجاب) إذا مات عن أم ولده أو اعتقها فولدت لدون ستين لزمه كذا في الدر المختار ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة في سابع عشر شعبان سنة ثمان وستين ودخل بها في التاريخ المذكور وأقام معها حتى ضلقتها في خامس عشر ذي الحجة ختام السنة المذكورة ثم ولدت في خامس عشر صفر سنة تسع وستين فهل لا يثبت نسب الراد المذكور من هذا الرجل والحال هذه حيث ولدته امرأة أم ولد له أم لا دل من ستة أشهر من وقت العقد والدخول كما هو مسطور ولا يحكم على أن الرجل المذكور باجرة حصانة ورضاع للولد المذكور والحال هذه (أجاب) نعم لا يثبت نسب الولد المذكور وإن كان الأمر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن امرأة وخلف وراءه ميراثاً عنه فإراد الحال قسمة الدار بينه وبينها فدعت أنها حامل فنهى الخ من القسمة لي ظهور الحمل فقبل الوضع سافرت من بلدها فعند مدهم مائة نضع جاءت برعى أنها ولدت ولداً وماتت عند نزوله فهل لا يقبل قوله لابل لأب من شهادة رجلين أو رجل واحد أم آتين أو يكفي أخبار امرأة وإذا ثبت ذلك لأب من

شعبان سنة

١٧ ١٢٦٧

محرم

٣ ١٢٦٩

٥٤٠

١٥ ١٢٦٩

٢٢ ١١٧٢

سنة ١٢٧٠
جادی الثانية ٢٤

نزول اكثره حيا ووجود علامة تدل على الحياة أو يكفي نزول أقله حيا ولا يشترط وجود علامة (اجاب) اذا وجد من المولود حال ولادته حياة بحركة او صوت كعطاس وتثاؤب مما يدل على حياة مستقرة وقد خرج اكثره وهو صدره ان نزل برأسه مستقيما وسرته ان خرج برجليه منكوسا سمى وغسل وكفن وصلى عليه وورث ويورث ولا يقبل قول الام في ذلك بالنسبة الى الميراث بل لا بد من شهادة رجلين او رجل واحد عند الامام وقال صاحبان يقبل قول النساء فيه ولو واحدة اذا كانت موصوفة بالعدالة الا الام في الميراث اجماعا لانه يشهد ذلك الرجال فصار كنفس الولادة وبه قالت الثلاثة وهو ارجح صرح بأرجحيته في فتح القدير من كتاب الشهادات فالحاصل انهما يقولان ان شهادة النساء حتى في الميراث مقبولة الا الام للتممة وقولهما الراجح والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرات عن أمه وعن عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعا ولم يكن له وارث سواهما ومن جلة ماتر كه جارية سوداء عملوكة له فاختمت بالجمارية وجلت منه بدون اذن الوارث الا خرفه ل اذا اقتسما التركة بالفريضة الشرعية تحسب الجارية بقيمتها على عم المتوفى المذكور من نصيبه فيما يخصه من تركته ابن اخيه ولا يجوز للوارث الاخر بيعها لاجنبى حيث كان العم معترقا ومقربا بأن الحمل منه وتصير بذلك أم ولد (اجاب) اذا ادعى أحد الشرعيين وهو العم المذكور نسب ولدا لجارية المشتركة بينه وبين أم المتوفى بطريق الارث ثبت نسبه منه وصارت الجارية أم ولده وضمن ثلث قيمتها يوم العلوق الذى هو حصة شريكته بالارث وثلث عقرها ولو معسر الاقيمة ولدها لانه علق حر الاصل وحينئذ لا يكون للشرى الا آخر بيعها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخت شقيقة وعن ابني اخت شقيقة أخرى وبنت عم وترك ما يورث عنها شرعا فن يرث ومن لا يرث وهل اذا ادعى شيخ بلد انه قريب للورثة المذكورة ولم يثبت نسبه لها بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعى (اجاب) من المعلوم انه لا يتقاضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى واذا لم يثبت نسب أحد للمرأة المذكورة سوى من عين نسبه بهذا السؤال تكون تركتها لاختها الشقيقة فرضا ورثا ولا شئ لابني الاخت الاخرى ولا لبنت العم لانهم من ذوى الارحام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وطئ جارية امرأته في حال غيبتها ثم مات هذا الواطئ وبعد موته جاءت الجارية بولد فهل والحال هذه لا يثبت نسبه منه فلا يرث منه (اجاب) اذا وطئ الرجل جارية امرأته فحقت بولد منه فادعاه لا يثبت نسبه منه الا اذا قال ظننت حاملها الى وصدقته امرأته في الاحلال وفي كونه منه كما يعلم ذلك من كتب المذهب قال في التنوير وشرحه للعلائي استولد جارية واحدا بويه أوجدته أو امرأته وقال ظننت حاملها الى فلا حد للشبهة ولا نسب الا ان يصدق فيه ما وارثه ملكه يوم ماتت عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اخت شقيقة وعن ابني عم عصبة وترك ما يورثه شرعا من عقار وغيره

ذی الحجة ١٤

١٢٧١

١٥

١٢٧١

محرم ١

١٢٧٣

فطلب ابنا العلم من اخت المتوفى ما يخصهما من تركته ابن عمهما عند الحاكم الشرعي
 او اثبتا نسبهما الى ابن عمهما وحكم لهما الحاكم الشرعي بذلك واخذ ما يخصهما بجهة الارث
 عن مورثهما ووضع ايديهما عليه مدة ثلاث سنين وهما يتصرفان فيه بالتصرفات
 الشرعية والا نكرت المرأة المذكورة نسب الرجلين المذكورين لها ولا خيها المتوفى
 فهل والحال هذه اذا ثبت ولدا العلم المذكوران نسبهما في وجه المرأة المذكورة بالوجه
 الشرعي لدى الحاكم الشرعي وحكم لهما بذلك لا عبرة بانكار المرأة المذكورة بعد ذلك
 سيما وانها اقرت بنسبهما اليها والى اخيها المتوفى المذكور بعد الحكم الشرعي (اجاب)
 اذا ثبت ابنا العلم المذكوران نسبهما في وجه تلك المرأة اثباتا صحيحا بالوجه الشرعي
 لا يعتبر انكارها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جارية من آخر بمثل
 معلوم وقبضها ووضعها في بيت أبيه تحت يد عياله لخدمته وللخدمة اقاربه فبعد مدة أتت
 بولد فادعى اخو المشتري بانه ابنه فهل يثبت نسبته بدعواه المذكورة ويلزمه دفع قيمة
 الامة المذكورة بلاتصديق المالك أولا يثبت ذلك النسب ولا دفع القيمة الا بعد
 تصديق المالك (اجاب) دعوى الاخ نسب ولد جارية اخيه بلا دعواه احلال المالك
 له الجارية بأن يقول احلته لك وتصديق المالك اياه في الاحلال والنسب لا غية
 لا يترتب عليها ثبوت النسب والولد المذكور ملك لسيده أمه ويترتب على المدعى الحدان
 استوفى شرطه وان ظن انها تحل له لانه لا شبهة في الملك ولا في الفعل لعدم انبساط كل في
 مال الاخر فدعوى ظنه محل غير معتبرة كما افاده في الدراخوار وحواشيه من الاستيلاء
 والحدود أمالو أحلها له سيدها فانه لا حد لوجود الشبهة وعليه العقر ويثبت النسب
 ان صدقه في الاحلال والنسب كما في الاجنبي والامة ملك لسيدها وكذا الولد الا انه يعتق
 عليه القرابة ولو له ذلك المدعى الجارية يوم ما صارت أم ولده والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك امة وهو يتسرى بها ويؤوها عشرين سنة فحملت وادعت ان هذا الحمل من
 سيدها - كونها فراشاه فانه كذا ذلك ووجد نسبة الحمل اليه ولم يقر بأنه منه فهل
 لا يثبت نسبته من السيد الا اذا ادعاه أو أقر به ولا عبرة بدعوى الامة انه منه (اجاب)
 نعم لا يثبت نسبته من سيدها بدون الدعة أو الاقرار بكون الحمل منه ما لم تكن الامة
 المذكورة أم ولدا ليدها المذكور وسبقا بأن ولدت منه وادعاه قبل ذلك فلا يتوقف
 ثبوت نسب ولدها الثاني على الدعوة بل يثبت مع السكوت ويتحقق بغيره والله تعالى
 اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاق رجعية في غرة جادى الاولى سنة ١٢٨٣ ثم في
 اوائل شهر شعبان من السنة المذكورة اقرت بانقضاء عدتها بالحيض ثلاث مرات فعقد
 عليها رجل آخر بعد ذلك في آخر شهر شعبان المذكور ودخل بها واقامت معه خمسة
 اشهر وخمسة ايام فوضعت ولدا هذا الحكم في هذا الولد المذكور هل يكون ولدا للاول
 والثاني حيث انكر نسابه اليه كل من الزوجين اما الاول فلا اعتراضا بانقضاء عدتها

١٢٧٣

١٥

صفر

١٢٨٣

١٣

جادى الاولى

١٢٨٣

٧

بالحيض في المدة المحتملة وما الثاني فلا يكونها لم يمس عليها من وقت العقد له عليها الى وقت الوضع ستة اشهر (اجاب) حيث جاءت تلك المرأة بالولد لاقبل من ستة اشهر من وقت العقد على الثاني لا يثبت نسب الولد المذكور من الزوج الثاني لعدم تصور كون العلوق منه بعد العقد وحيث كانت مطلقة من الاول رجعيًا وجاءت به لاقبل من سنتين من وقت الطلاق ولا قبل من ستة اشهر من وقت اقرارها بحضي العدة بالحيض لا تكون هذه الولادة رجعة للزوج الاول لاحتمال كون العلوق قبل الطلاق ويثبت نسب الولد منه لكونها كذبة شرعا في اقرارها بانقضاء العدة لتبين وجود الحمل قبل الاقرار ويكون النكاح الثاني فاسدا لكونه في عدة الغير وعلى الزوج الثاني مهر المثل بالدخول اى الوطء في القبل لا يزيد على المسمى لرضاها به ولا نفقة لها على الزوج الثاني قبل الفارقة وبعدها لعدم وجوبها في النكاح الفاسد وعدته والله تعالى اعلم (سئل) في جارية سوداء ملك لامرأة تظهر بها حمل وادعت الجارية ان الحمل من زوج سيدتها وانكر الزوج دعواها ولم يقر بذلك ومات بعد ذلك عن ورثة فهل لا ينفذ اقرار الجارية على زوج سيدتها ولا يكون للولد ميراث مع ورثة زوج سيدتها (اجاب) نعم لا ينفذ اقرار تلك الجارية ودعواها المذكورة على زوج سيدتها ولا يثبت نسب ولدها من زوج مالكها بمجرد ذلك فلا ميراث له والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده وزوجته وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلته أمة للخدمة لم يقر بها سيدتها قط ولم تلد منه فيما سبق وبعد موته بستة اشهر ولدت الجارية المذكورة ولدا ذكر اثم ادعت انه من سيدتها المتوفى المذكور فكذبها الورثة في دعواها ولم يوجد من سيدتها اقرار بذلك الولد ولا بانها حبل منه قبل موته ولم يكن للجارية المذكورة بينة ثبتت دعواها بوجه من الوجوه فهل لا عبرة بدعواها المذكورة وتكون هي وابنها المذكور ميراثا عن سيدتها المذكور (اجاب) نعم لا عبرة بدعواها المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال وتكون هي وابنها ميراثا عن سيدتها المذكور كباقي التركة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها نحو ست سنين وبعد ذلك اخبرها جماعة بموته فصدقته واستفتت من العلماء عن ذلك فأفتاها بعض العلماء بجواز نكاحها غير ديانة وبعد انقضاء عدتها منه تزوجها رجل مصدق اخبار من اخبر بموت الاول بعد انقضاء العدة ودخل بها الزوج الثاني وعاشا مدة تزيد على سنتين ثم انها ولدت منه ذكرا وأقر بنسبه وبعد ذلك تبين حياة زوجها الغائب وحضر وطلقها وانقضت عدتها منه ثم جدد الزوج الثاني العقد عليها ثم ولدت منه بنتا وله اولاد من غيرها ثم مات عن الذكر والبنت المذكورين وعن اولاد من غيرها وترك لهم ما يورث عنه شرعا فعلم المذكور من اخوته ارثه من ابيه فامتنعوا من ذلك متعللين عليه بفساد نكاح أمه فهل والحال هذه ينسب المذكور الى الواطئ لامه بالنكاح المذكور على هذا الوجه ويورث منه شرعا

جادی الثانية

١٢٨٨

٢٣

صفر

١٢٨٩

٢٧

١٢٨٤

٣٠

محرم ٩
سنة ١٢٩٢
مطلب اخبرت بموت
زوجها الغائب فتزوجت
غيره بعد العدة وولدت
ثم جاء الاول فالولد
للثاني

ذى القعدة

٢٢ ١٢٩٣

صفر

٢٩ ١٢٩٨

مطلب في الصورة التي
لا ينتفي فيها نسب
الولد بالنفي ولا بالان

مطلب فراش أم الولد
المعتقة وفراش المعتدة
عن طلاق بائن أقوى
من فراش الزوجة الحرة

ولا عبرة بتعلل اخوته عليه بذلك (أجاب) نعم ينسب الولد المذكور لابييه الواطئ لآله
بالنكاح على هذا الوجه ويرث منه شرعاً ولا عبرة بهذا التعلل والحال هذه ففي الدر المختار
غاب عن امرأته فتزوجت بآخر وولدت اولاداً ثم جاء الزوج الاول فالاولاد للثاني على
المذهب الذي رجح اليه الامام وعليه الفتوى كما في الحاشية والجوهرة والكافي وغيرها
وفي حاشية شرح المنار لابن الحنبلي وعليه الفتوى ان احتمله الحال اهـ واحتمال الحال بأن
تلده لستة اشهر فاكثروا من وقت النكاح كما في رد المحتار والله تعالى اعلم (سئل) في أمة
ولدت ولدا ونسبه له سيدها المالك لها فغناه ثم ولدت بنتاً فنسبته له أيضاً فغناها ونسب
أمتها الى الزنا وطردها من منزله فاستمرت بعيمدة مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة حتى مات
سيدها عن ورثته فارادت الامة المحاق الولد والبنت بالسيده المذكور ليرثا مع الورثة في
التركة والحال ان السيد لم يحصل منه بعد نفي الولد والبنت المذكورين اقرارهما
لا صراحة ولا دلالة فايكون الحكم في ذلك (أجاب) لا ميراث للابن والبنت المذكورين
من السيد المذكور لعدم ثبوت نسبهما منه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يملك جارية حبشية وصار يطؤها بملك اليمين فحملت منه وولدت بنتاً وصارت بذلك أم
ولداً فقرار سيدها بنسب بنتها المذكورة منه ثم توفيت البنت المذكورة فحملت أمها
المذكورة من سيدها المذكور وقبل وضعها بثمانية وعشرين يوماً فنجز سيدها معتقها
ثم ولدت ولداً ذكر أقر بنسبه منه أيضاً وبعد وضعها بنحو ستة عشر يوماً مات سيدها عن ابنه
المذكور ونسبه وأمه وزوجاته الثلاث واخواته الاربع الشقيقات فاحكم الله في
الولد المذكور والحال هذه (أجاب) الولد المذكور ابن لهذا الرجل ثابت نسبته منه
سواء أقر به أو سكت لا كونه ولداً أم الولد الثابت كونها أم ولده بدعوى سيدها نسب
ابنتها المولودة اولاً بل لو نفي الاب المذكور نسب هذا الولد الذي جاءت به بعد تحيزه
عتقه لا ينتفي نسبها لأمه كدقراشها بالحرية فصاير فراشها كفراش المعتدة عن طلاق
بائن فلا يتأقن فيه بحال في مثل هذه الصورة وهو أقوى من فراش الزوجة الحرة
لانفائه باللعن بخلاف المعتدة عن طلاق بائن لانتفاء شرط اللعان وهو قيام الزوجية
وكذا ولد أم الولد المعتقة قبل الولادة إذا أتت به لستين من يوم الاعتاق أو مات عنها
مولاهما كما أفاده في فتح القدير ونقله في الشريعة لآلية وذكره في رد المحتار عنهما من باب
الاستيلاء زيادة عن الصورتين اللتين ذكرهما في متن النور وشرحه انه لا ينتفي فيهما
نعب ولد أم الولد بنفيه وهما قضاء غير حنفى وتطول الزمان وفي الهندية من ثبوت
النسب ام الولد اذا مات عنها مولاه أو أعتقها يثبت نسب ولدها الى سنتين من وقت
العتق كذا في العتبية اهـ وحينئذ يكون للزوجات المذكورات الثمن فرضاً واللام السدس
كذلك والباقي يتسم بين هذا الابن وهاتين البنتين تعصيهما المذكور مثل حظ الانثيين ولا
شيء لاختوات الاربع والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم

(باب المحضنة)

(سئل) في رجل طلق زوجته وانقضت عدتها ومعه بنت صغيرة من المطلق المذکور
 منها نحو خمس سنين فتزوجت أم البنت المذکورة رجلا ليس محرما للصغيرة واللام
 المذکورة أم خالية من الأزواج فهل تنتقل المحضنة لأم الام وتكون مقدمة على الأب
 (اجاب) اذا تزوجت الام غير محرم الصغيرة سقط حقها في المحضنة واذا كان لها أم
 قادرة على التربية وصالحه للمحضنة يكون الحق لها اذا لم تكن ساكنة مع بنتها في منزل
 الرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وله ابن صغير بلغ من العمر أربع سنين
 تزوجت أمه برجل آخر والمرحوم خلف بنتا من غير أم الولد وعمر البنت عشر سنين وأم
 البنت تزوجت برجل آخر أيضا وله ما جدّة أم ابیها خالية من الأزواج وصالحه للمحضنة
 فهل لـ يكون الحق في المحضنة لأم الأب حيث كانت خالية من الأزواج وصالحه لها ولم
 يوجد من يقدم عليها (اجاب) الحق في حضنة الابن المذکور لأم ابیه حيث كانت
 صالحه لها وكان تزوج الام باجنبي من الصغير والحال هذه وتنتهي حضنة الانثى ببلوغها
 تسع سنين فلا حق لامها على فرض خلوها من زوج اجنبي ولا تجدها في حضنتها بعد
 بلوغها السن المذکورة فان كان لها عاصب ذورحم محرم غير فاسق ضمها اليه والا وضعها
 القاضي عند أم آمنة بحسب نظره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله
 منها بنت صغيرة سنها ست سنوات والام تتركها ضائعة من غير من يتعهد بها ويحشى عليها
 الضياع والهلاك من ذلك لكونها مشغولة بالبيع والشراء واجارة نفسها في الاسواق فهل
 يكون لا يبيها أخذها ودفعها لاخته الشقيقة حيث لم يوجد من يقدم عليها (اجاب) اذا
 تحقق ضياع الصغيرة المذکورة باشتغال الام بما ذكر ينتقل حق المحضنة للاخت اذا
 كانت صالحه لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وخلف منها بنتا
 وطلق أمها وأراد ان يأخذ بنته فأبى الام فأخذت البنت قهرا عن أمها وتعلل عليها
 الرجل ان أمها تبیع وتشتري فهل يسوغ له أخذ البنت قهرا عن أمها أم لا (اجاب)
 المحضنة للام فلا ينزع الصغير منها مدة حضنته الا اذا تحقق ضياعه عندها بنحو اشتغال
 ببيع فاذا لم يتحقق ذلك لا يكون للاب ولا لغيره انتزاعه منها والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل طلق امرأته وله منها بنت عمرها خمس سنوات فبعد انقضائها عدتها تزوجت المرأة
 اجنبيا عن البنت ولها أم متزوجة اجنبيا عن البنت ايضا ولم يكن للاب أم ولا اخت ولا
 نساء صالحات للمحضنة من جهة الاب والام فهل يكون الاب اولى بالبنت من الام وأمهها
 (اجاب) بتزوج المحضنة اجنبيا من الصغيرة سقط حقها في المحضنة وحيث لم توجد
 صالحه للمحضنة فادرة عليها يكون للاب أخذ بنته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته من مدة سنتين وله منها بنت وهي عند أمها ولم تزوج أمها اجنبيا عنها ولم
 تأخذ منه نفقة البنت والاب متزوج بغير أم البنت والآن يريد أخذها من أمها فهل

٢٠

١٢٦٤

ذی الحجة

١٩

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٤

٢٩

١٢٦٤

ليس له ذلك (اجاب) الاحق بحضانة الصغيرة اما قبل الفارقة وبعدها اذا كانت
صالحة للحضانة قادرة على القيام بها ولم تتزوج باجنبي من الصغيرة وعلى الاب نفقة ابنته
واجرة حضانة امها اذا لم تسكن زوجة ولا معتدة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت
من زوجها وخرجت من عدته ولم تلدها اولاد من غار منها لم يجاوز الواحد منهم خمس سنين
فهل اذا تزوجت باجنبي منه وكان للاب ام غير صالحة للحضانة وللمطلة عمة صالحة لها
تقدم العمة على أم الاب (اجاب) بتزوج الام باجنبي من الصغير يسقط حقها من
الحضانة واذا لم يكن لها ام صالحة لها وكان للاب ام غير صالحة لها تنقل للعمة المذكورة
حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها ولم يوجد من يقدم عليها من النساء الصالحات
لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة قرر لها القاضى
فرضا وصارت تأخذ مده ثم تزوجت الام باجنبي فانتقلت الحضانة لامها فصارت تأخذ
القرض ايضا وهي ساكنة مع الاب في جهة واحدة ثم انتقل الاب الى جهة أخرى بعيدة
تبع الخدمه فطلبت الجدة اجرة الحضانة فامتنع من دفعها لها الا اذا كانت تحضر البنت
له في كل جمعة مرة او مرتين ليراها والحال ان الجدة من المخدرات فهل لا يلزمها ذلك
وتستحق الاجرة وان لم تذهب بها اليه ويجبر على دفعها لها حيث لم تبلغ البنت تسع سنين
(اجاب) يجبر الاب على دفع ما قرر من اجرة الحضانة ولا تجبر الحاضنة على ان تنقل
الصغيرة له ليراها وليس للحاضنة منعه من رؤية ابنته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته ثلاثا وله منها ولدان أحدهما يبلغ سنه ثمانى سنوات والاخر يبلغ سنه ثلاث
سنوات ويروم والده أخذ الولد الكبير وعنده له حاضنة بغير اجرة لا سيما انه فقير الحال فهل
يجب لذلك (اجاب) اذا بلغ سن الابن ثمانى سنين كما هو مذكور يكون لابييه أخذه من
الام الحاضنة له لانتهاء سن الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة مطلقة
ومعها منه اثنان بنت وولد فلبنت عمرها عشر سنين والولد عمره سبع سنين ومجمعول عليه
له في نصير نفقة هما كل يوم قرشان فهل اذا ثبت ان عمر البنت عشر سنين والولد عمره سبع
سنين للاب أخذهما جبرا عنها ويسلم له في أخذهما ام كيف الحال (اجاب) اذا تم سن
الغلام سبع سنين ووضعت في الثامنة يكون للاب أخذه من أمه كما ان له أخذ البنت التي
بلغ منها عشر سنين كما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت من زوجها
وله منها ولد يبلغ ربيع سنين جعل لها على نفسه في نصير حضانة الولد عن كل يوم عشرة فضة
ثم بعد ذلك اخذ منها بغير وجه شرعى والحال انها خالية من الازواج فهل لا يسوغ له
ذلك وتكون هي احق بالحضانة منه الى تمام السبع سنين حيث استمرت خالية من
الازواج ويؤمر بردها (اجاب) الام احق بحضانة ولدها المذكور حيث كانت صالحة
فما لم تكن مشغولة عن حضانته وحفظه بنحو خروج يترتب عليه ضياع الولد والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنان لم يجاوز كل منهما ثلاث سنوات وفرض

عليه لهما اجرة الحضانة والنفقة وصار يدفعها مدة من الشهور ثم بعد ذلك أخذ منها احد
الابنين قبل ان يبلغ سن الحضانة والحال انه موسر ولم يقيم بالام مانع من الحضانة
لكونها خالية من الأزواج وصالحه لها ويريد أن يكون الولد في حضنة ام الاب فهل يؤثر
برده الى مطلقته الصالحة للحضانة ولا يكون لام الاب حق في الحضانة مادامت المطلقة
صالحه لها ويؤثر أيضا بدفع ما فرض عليه للنفقة واجرة الحضانة (اجاب) الام احق
بحضانة ولديها المذكورين حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها وعلى الاب نفقتهم
واجرة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ خمس سنين
ونصف والام تطالبه بأجرة للحضانة والنفقة والحال ان المطلق المذكور معسر ظاهر
الاعسار فهل اذا كان له أخت خالية من الأزواج ومبعدة بالحضانة تقدم على ام الصغير
حيث كانت لا تحضنه الا بأجر ويكون للعمة نزعها منها (اجاب) اذا ثبت الام ان تربيته
مجانا والاب معسر والعمة تقبل تربيته مجانا ولا تمنعه عن الام قيل للام اما ان تسمكه مجانا
أو تدفعه للعمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تحملت بها
حين تزوجت رجلا غيره وصارت البنت حضيئة جدتها وهي صغيرة والآن أم البنت
مقيمة باسكندرية والبنت عند جدتها الى الآن حتى بلغت البنت تسع سنين وجدتها
مشتغلة بالبيع والشراء في الاسواق ولم تكن حافظة للبنت ووالدها لم يرص بذلك فما
الحكم (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين وطعنت في العاشرة يكون لابيها أخذها من
الحاضنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وانقضت عدتها منه وتزوجت
باجنبي وله منها ولد صغير سنه خمس سنوات ولها أم عاجزة عن الحضانة لكونها مقعدة
لا تقدر على الحركة ويضيع الولد عندها وهي محتاجة لمن يقوم عليها ويخذهما والاب أم
قادرة على الحضانة فهل يكون الحق فيها لام الاب لا لام الام المذكورة (اجاب) اذا
تحقق بالطريق الشرعي عجز الجدة لام عن حضانة الصغير ينتقل الحق فيها لام الاب
حيث كانت صالحة قادرة على حضانة الصغير وترتيبه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له ولد والآن بلغ ويريد اقامته عند جدته فهل اذا اراد والده ان يمنعه من ذلك ليس له
المنع (اجاب) الغلام اذا عقل واستغنى براه ليس للاب ضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونا
بان كان ام وصيبي الوجه فان للاب ضمة لدفعه ثمة او عاروله تأديبه اذا وقع منه شيء
مخالف للشرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهما منه ولدان
ياكلان الطعام فقروا لهما الحماكم الشرعي في تغيير مؤنتهما وحضانتها لهما كل يوم قرشين
من ذوات الاربعين فهل اذا اشترى الزوج شيئا من الذكوة للولدين المذكورين
واراد ان يحسب ثمن ما اشتراه من اصيل قدره الحماكم في تغيير المؤنة والحضانة لا يجب
لذلك (اجاب) نعم لا يجب ان ذلك اذا كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل تزوج امرأة وعقد عاها بمصر وبعد العقد عليها اخذها الى اسكندرية فزقت منه ولدا

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١١

ربيع الثاني

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

١٠

وبنت ثم بعد ذلك طلقها وتركها راسا فتوجهت الى الشرع الشريف بذلك الطرف فجعل لها قدر من الدراهم نظير اجرة الرضاع واقامت وكيلها عنها في تحصيل القدر المجهول لها من الزوج فبعد مدة طويلة أرسلت لو كيلها تطلب الدراهم فاجابها الوكيل بان الزوج لم يدفع شيئا مما قرر حتى اني أدفع من عندي وصار يمارعها فن شدة احتياجها ومضايقتها من الوكيل الذي أقامته الزوجة نيا بة عنها في تحصيل ما لها أخذت أولادها وتوجهت الى بلد لها مخافة من ضياعها وضياع أولادها لعدم الاتفاق عليها وعلى أولادها فهل بانتقالها من بلد الزوج ومجيئها الى بلد لها الذي حصل العقد فيه يسقط عن الزوج اجرة الرضاع (أجاب) لا تسقط اجرة الرضاع بانتقال المطلقة بالولد سواء كان باذن الزوج أو بدون اذنه ولا نفقة الصغير و اجرة حضانتها كما أفاده قارئ الهداية في فتاواه وفيها اذا وقع الطلاق وأرادت المسافرة بالولد ان كان البلد الذي قصده بلدها وكان التزوج فيها فلها ذلك وليس للزوج منعها وان لم تكن بلدها أو كانت بلدها لكن التزوج ما وقع فيها فلا ريب أن يمنعها أن تسافر بالولد اليها هذا هو الصحيح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مضلقة لما ابن صغير بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة وله أب مفقود وعه شقين موجود وتزوجت أم الصغير المذكور أجنيا فهل تنتهي حضانتها بذلك ويكون للعم أخذه منها وضمه لنفسه واذا كان للصغير جذوة متزوجة بجدته من قبل أمه لا يكون لها منعه من عمه (أجاب) اذا بلغ سن الابن المذكور سبع سنين وطعن في الثامنة تسقط حضانتها ويكون لعمه المذكور ضمها اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ثلاث بنات غيبه بلغ سنهن سبع سنوات فانتقلت الام بالبنات لبلدة أخرى لخدم رجل عسكر يا فهل اذا كانت الام مشغولة بالخدمة وتضيع البنات عندها تسقط حضانتها (أجاب) اذا اشتغلت الام بالخدمة عن تربية بناتها وحضانتها بحيث تضيع البنات المذكورات بذلك وبخشي عليهن تنتقل الحضانة لمن بعدهما من النساء الصالحات للحضانة القادرات على القيام بهن وان وجدن والا فيضمن الاب له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها خمس سنين وزيادة والحال ان أم الصغيرة عاجزة ببصره غير قادرة على الحضانة ولطلق أم متزوجة بالده فهل يكون الحق في حضانتها بجدتها أم الاب حيث لم يكن هناك من يقدم عليها من قبل أم الصغيرة (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي عجز الام عن الحضانة ولم يكن لها أم صالحة لها ينتقل الحق فيها الى الاب حيث كانت صالحة لها قادرة على تربية الصغيرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وخلفت منه بنتين كبيرتين وصغيرة فاخذت الكبيرة وترك الصغيرة لادها رصاتها وجعلت البنت الصغيرة كل يوم قرش واحد افتزوجت الام أجنيا من البنت وصار أهلها يبيت البنت المذكورة بجدتها ام لاهها (أجاب) حيث كانت متزوجة أجنيا من نسوة غير تتنقل الحضانة لأمها اذا كانت صالحة للحضانة قادرة

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٥

		عليها لم يقيم بها مانع كسكنها في بيت الراب الاجنبي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن من مطلقة بلغ سنه اربع سنين ثم تزوجت الام رجلا اجنبيا والصغير جدته من قبل الام متزوجة بجدا الصغير صالحة للحضانة فهل تنتقل الحضانة لام الام حيث كانت صالحة للحضانة وتقدم على ام الاب (اجاب) بتزوج الام اجنبيا من الصغير يسقط حقها من الحضانة وتنتقل لام الام حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت من زوجها ولها منه ولد صغير فتزوجت الام وانتقل الحنف في حضانة الصغير لمها فصار في تربيتها الى ان صار سنه ثمان سنين فهل يكون لايه اخذه منها ووضعه الى نفسه (اجاب) تنتهي حضانة الصغير بمجاوزة سنه سبع سنين فحيث جاوز سنه سبع سنين كما هو مسطور كان للاب اخذه ووضعه اليه رضيت الحاضنة او لا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب زوجها وهي حامل فبعده نفي مدة الحمل وضعت ولدا فربنه الى ان بلغ سنه ست سنوات وهي مقيمة في بيت والدها فاراد العلم اخذه منها وهي على ذمة زوجها الغائب فهل لا يجب العلم لذلك (اجاب) نعم لا يجب العلم لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وصى على ابنها وبناتها القاصرين من قبل الحاكم الشرعي سن الولد خمس سنوات وبنات ست سنوات ثم تزوجت الام المذكورة برجل اجنبي وتركتهم عند جدتهما ام الام الخالية من الزوجات فهل اذا كان لهما اخ لاب ويريد نزعهما من الجدة طامعا في مالهما لا يجب لذلك ولا يمكن من نزعهما حيث لم يكن وصيا عليهما (اجاب) على الام الوصي حفظ مال وادبها القاصرين وحق الحضانة لامها جدته القاصرين اذا كانت صالحة للحضانة قادرة على القيام بها والحال هذه فيمنع الاخراج المذكور من معارضتهما بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في محضون ذكر بلغ من العمر سبع سنين ودخل في الثامنة قدمات والده وله ام واخ فهل للاخ اخذه والحال هذه ام كيف الحال (اجاب) الحاضنة احق بالصغير حتى يستغنى وقدر بسبع وبه يبقى فاذا بلغ سن الصغير المذكور سبع سنين يكون للاخ ضمها اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد سنه نحو ست سنين ثم بعد انقضاء عدتها طلعت الزوجة اجرة حضانة ولدها من ابيه فهل اذا كان للاب ام متبرعة بالحضانة وهو معسر تقدم ام الاب اذا لم ترض الام بحضنته بدون مقابل أو للام جبر الاب على دفع اجرة حضانة ولده في هذه الحالة (اجاب) اذا كان الاب معسرا و ارادت الجدة المتبرعة بالحضانة أن تربي الولد وتحضنه مجانا ولا تمنعه عن أمه والام تأني ذلك وتطلب الاجر فالجواب أن يقال لها ما أن تمسكي الولد بغير أجر واما أن تدفعيه للمتبرعة فيجب على الحاكم ان يسمع الاب وجود متبرعة أن يجتهد فلا يجيبه بمجرد ادعائه ولا بمجرد حصول امرأة تدعي التبعية لان الحق ثابت للام شرعا فلا يبطل بمجرد دخول غيرها ولا بمجرد ادعائها وطالبها أخذ الولد فانه قد يفعل تواضعا وتحمي لئلا يسقط ما مررعى الاب فاذا ماتت الام الى ترك الولد لعدم
١٢٦٥	١٦	
١٢٦٥	١٧	
١٢٦٥	١٩	
١٢٦٥	٢٥	
١٢٦٥	١٣	جادی الاولى
١٢٦٥	١٣	

قدوتها على ترك الاجرة مع امسك الولد ضرورة مؤنتها واحتياجها يحتاج في امر الصغير
ويظهر في امر التي تزعم التبوع لدفع التواطؤ مع الاب لاضاعة التقرير هل للتبرعة قوة
وقدرة على القيام بالحضانة والسهر فان تحقق له صلاحية المتبرعة دفعه لها ولا تمنعه عن
الام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته بنت بلغ عمرها خمس سنين
ومقرر لها عليه فرض كل يوم كذا تزوجت تلك المطلقة باجنبي فهل يسقط حقها بذلك
وتنتقل الحضانة لام الاب الصالحة لها حيث لم يكن للمطلقة أم (اجاب) بتزوج الام باجنبي
من الصغيرة يسقط حقها في حضانتها وينتقل الحق فيها لام الاب الصالحة لها القدرة على
تربية الصغيرة حيث لم يكن لها جدة من قبل أمها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى
أن زوجها طلقها والحال أن معها ابنتين وبنات رضية فاحد الابنين بلغ سنة تسع سنين
والثاني سبع سنين وزيادة وتريد الام المذكورة أخذ الابنين من والدهما بالجبر عليه
فقهره فهل اذا تحقق بلوغهما السن المذكورة لا تجاب لذلك ولا تمكن من أخذهما من
والدهما او يكون لوالدهما ضمهما لنفسه (اجاب) اذا بلغ سن الغلامين ماذكر لا يكون
لامهما حق في حضانتهم ولا يبيهما ضمهما اليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
بنت من مطلقته بلغ سنها احدى عشرة سنة فطلبها الاب منها فامتنعت من تسليمها له فهل
لا تجاب لذلك وتجبر على تسليمها له بمضى هذه المدة واذا طلبت منه نفقة المدة الماضية
لا تجاب لذلك حيث لم يكن لها نفقة مقررة لا من قبل القاضي ولا بالتراضي (اجاب)
لا حضنة للام اذا بلغ سن البنت تسع سنين على ما به الفتوى ولا مطالبة على الاب
بنفقة ماضى حيث كان الحال ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
بنت من مطلقته بلغ سنها ست سنين وتريد الام ان تحضنها باجرة وهي صاحبة صفة تباع
وتشتري في الاسواق فهل يكون لوالدها أخذها حيث لم يكن هناك من يقدم عليه من
النساء في الحضانة (اجاب) اذا تحقق ضياع الصغيرة بسبب اشتغال الام بما ذكر
يكون لابيها أخذها وضمها اليه حيث لم يوجد للصغيرة حاضنة من النساء الصالحة للحضانة
قادرة على القيام بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولدان منها
بنت بلغ عمرها أكثر من تسع سنين وذكور لم يبلغ عمرهم سبع سنين ولكنها غير صالحة
للحضانة لعموردها الذي يخشى ضياع الولد بسببه وكثرة خروجها بهما للاسواق وغيرها بلا
ضرورة بمشاهدة كثير من الناس وضاعفة صلاحية الحضانة تقول أخذهما مجانا والام
لا تأخذهما الا بأجر فهل مع ذلك كله أخيهما منها او يضم البنت اليه يعطى الولد
العمته (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين يكون لابيها أخذها من الام وضاعفها اليه على
ما به الفتوى وحق حضنة له بلا غير المير الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين لأمه ان
كنت صالحة للحضانة دون خيف ضياعه بسبب فجور الام ينقل حق حضنته لغيرها
من النساء الصالحات لذلك وان لم يكن من يتقدم على العمدة المذكورة في الحضانة وكانت

١٦ ١٢٦٥

جادى الثانية

٣ ١٢٦٥

٥ ١٢٦٥

٦ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

١٢٦٥

١٢

صالحه لها قدرة على القيام بها ينتقل حق الحضانة لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصر ذكور وإناث وزوجة وعن أخ شقيق فبلغ أحد الذكور سبع سنين وطعن في الثامنة وبلغت إحدى البنات تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل تسقط حضنة الأم ببلوغ سن الابن والبنت ذلك ويكون لأخي الميت الشقيق أخذهما من الأم وضمهما إليه جبراً عليهما (اجاب) للام المذكور ضم ولدي أخيه الى نفسه حيث بلغ سن الغلام سبعا والبنت تسعا كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن صغير فصارت أمه حاضنته ثم تزوجت برجل أجنبي وللصغير جدة من قبل الأم متزوجة بأجنبي أيضاً وله جدة من قبل الأب خالصة عن الأزواج وجدته أبو أبيه موجود أيضاً فلن تكون الحضانة (اجاب) حق حضنة الصغير المذكور لجدة من قبل أبيه

١٢٦٥

٨

رجب

والحال ما ذكر حيث كانت صالحه لها ولم يوجد من يقدم عليهما من النساء والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة حاضنة لولدين لها وفرض لها القاضي لكل شهر أر بعين قرشاً فهل يسوغ لها أن تنتقل الى أي بلد تترتاح فيه بولديها وتطلب الفرض من أبيهما حيث كانت البلد المنقولة اليها دون مسافة القصر (اجاب) ليس للطالقة بعد عدتها الخروج بالولدين من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت فلو بينهما تقارب بحيث يمكنه أن يبصر ولده ثم يرجع في نهاه لم تمنع سواء كانت وطنها ام لا وقع العقد فيها ام لا اذن لها الاب ام لا وفي الهندية ليس لها أن تنقله من قرية الى مصر جامع ليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيه الا ان يكون المصر قريباً بحيث يمكن الاب أن يطالع ولده ويرجع الى منزله قبل الليل والله تعالى أعلم (سئل) في صغير ماتت أمه ولها ام فهل يكون حق حضنة الصغير لجدة ام أمه حيث كانت صالحه للحضانة قادرة على القيام بها وليس لابييه معارضتها في ذلك

١٢٦٥

١١

واذا اخذها بالقهر عنها يؤثر بتسليمه (اجاب) حق حضنة الصغير المذكور لام امه الصالحة للحضانة القادرة على القيام بها وليس للأب منعها من ذلك وتنتهي الحضانة بمجاورة سن الغلام سبع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجه ولمعهامنه ولدان ذكران احدهما عمره ثلاث سنوات وشهور والثاني رضيع وقد قدر لها القاضي على الزوج كل شهر مائة من القروش في مقابلة حضنة الولدين ونفقةتهما وحكم الحاكم الشرعي بذلك وصال الزوج يدفع هذا المقدار كل شهر وبعد ذلك توقف في الدفع وكلما يطالب بذلك الفرض يمتنع ويقول انا آخذ الولد الذي عمره ثلاث سنوات وشهور بالقهر عن أمه فهل ما قدره الحاكم الشرعي من الفرض لا يتقضى وهل اذا طلب الزوج الولد الكبير لا يجب لذلك لان الأم خلية من الزوج ومن كل مسقط للحضانة وايضاً ام الأم موجودة (اجاب) حق تربية الصغيرين المذكورين وحضانتهما لامهما الى سن التمييز

١٢٦٥

١٣

المقدر بسبع سنين اذا كانت الأم صالحه للحضانة قادرة على القيام بها وعلى الأب اجرة حضانتهم ما ليس له الامتناع من دفع ما قدره القاضي لا نقا والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٦٥

١٣

أمرأة توفيت وخلقت بنتا عمرها ستان وجدة البنت لامها موجودة وجدتها لا بيها
موجودة فهل الأحق بالحضانة جدتها أم أمها خصوصا أن فيها قوة للحضانة عن جسدها
لا بيها لأنها كبيرة جدا ولم يكن لها قوة للحضانة وأغلب أوقاتها تسافر في غير بلد المحضونة
(اجاب) الحق في حضانة الصغيرة المذكورة لجدها أم أمها حيث كانت صالحة لها قادرة
على تربيتها والله تعالى اعلم (سئل) في أمرها تزوج مات عنها وهي حامل ومدة الحمل اذ
ذلك شهران سنة ١٢٦١ ووضعت الحمل وانكشف الغطاء عن بنت ومنعت نفسها عن
الزواج من أجل ابنتها سنة تامة ثم انها علمت بسنة النبي محمد عليه الصلاة والسلام
وتزوجت وبقيت عند الزوج سنتين ولم ينزعها احد من اولياء البنت فيها والآن من
مدة اربعة ايام قد وقعت المنازعة بينهم وفصلوا ما عن امها بالمحكمة الشرعية وجعل
الله تعالى الرأفة في قلب الام المذكورة فخرجت من المحكمة الى بيت زوجها وطلبت منه
المفارقة ففارقها فهل تعود اليها الحضانة أم لا (اجاب) بتزوج الام باجنبي من الصغيرة
يسقط حقها من حضانتها وبالطلاق البائن ولو في عدته يعود حقها لزوال المانع ففي الدر
من الحضانة وتعود الحضانة بالفرقة البائنة لزوال المانع وفي حاشيته رد المختار قوله
البائنة اما الرجعية فلا بد من انقضاء العدة فيها نهر ومقتضاه العود في البائنة قبل
انقضاء العدة مع انها تعتد في بيت الزوج ولعل وجه ارتفاع ولايته عاينها فلا ضرر
للولد عنده اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن وبنت من مطلقة بلغ سن الابن
خمس سنين والبنت بلغ سن ست سنين فهل اذا اراد الاب اخذهما من الام لا يحجب لذلك
حيث بلغ سنهما اذ لا تكون الحضانة فيهما للام الى انقضاء مدة حضانتها (اجاب)
لا يحجب الاب لاخذ الصغير والصغيرة المذكورين ويترك ان عند الحاضنة الى انتهاء مدة
حضانتها بمجاوزه سن الغلام سبع سنين والابن تسع سنين والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له من مطلقة ابن وبنت لم يبلغ كل منهما سن الحضانة فهل اذا تزوجت المطلقة
باجنبي ولها ام خالية من الأزواج الحقة للحضانة تنتقل لها الحضانة وتقدم على أم الاب
(اجاب) أم الام أحق بحضانة ولدي بنتها من أم الاب اذا كانت صالحة قادرة على القيام
بها لم يقم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقة بلغ سن ست سنين
فاراد الاب اخذها من الام فهل يحجب لذلك وتسقط حضانة الام ببلوغ سن البنت ذلك
واذا طلبت الام ما صرفته عليها في المدة الماضية ولم يكن لها نفقة مقررة لامن التقاضي
ولا بالتراضي منهما لا يحجب لذلك (اجاب) نعم تسقط حضانة الام ببلوغ سن البنت ما ذكر
ولا بيها اخذها ولا تجب الام لاخذها ما انتفقه حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له ابن من مطلقة بلغ سن سبع سنين وطعن في الثامنة فهل يكون
للاب اخذها من حيث بلغ سنه ذلك وتجب الام على تسليمه له (اجاب) اذا بلغ سن الغلام سبع
سنين وطعن في الثامنة يكون لابييه ضمه اليه جبر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

شعبان

٥

- زوجته وله منها بنتان لم تبلغ سن الحضانة ولا تحضنهما أمهما إلا باجرة وهو معسر بها
وعنده محرم متبرعة له بالحضانة فهل اذا ثبت اعساره لدى المحاكم الشرعي وهو
لا صنعة له يكتسب منها شيئاً أم لا بشهادة البينة الشرعية يقال للام اما أن تحضنهما بلا
أجرة أو تدفعيهما لابيها يدفعهما محرمة المتبرعة له بالحضانة (أجاب) اذا كان اعسار
الاب ظاهراً وامتنعت الام من تربية الصغيرتين وحضانتها الا باجر كان للمحرم المتبرعة
بذلك ضمهما اليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مطلقته بنت صغيرة وهو فقير
جداً وظاهر اعساره فهل اذا طلبت أم البنت المذكورة أجرة حضانتها وعنده أمه متبرعة
بذلك يكون لابيها المذكور أخذها من أمها طالبة لها ودفعها لأمه المتبرعة
(أجاب) اذا كان الاب معسراً ووجد متبرعة صالحة للحضانة فالصحيح أن يقال للام اما
أن تمسكي الولد بغير أجر واما ان تدفعيه للمتبرعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته وله منها ابن صغير بلغ سنه خمس سنين فتزوجت أمه باجنبي من الصغير والحال انه
لا قرابة لهما من الذماء أصلاً وللطلق حالة خالية من الأزواج صالحة للحضانة فهل بتزوج
أم الصغير ينتقل الحق في حضانتها لخالة والده اذا كانت صالحة لها حيث لم يكن هناك من
يقدم عليها من قبل أم الصغير (أجاب) بتزوج الام باجنبي من الصغير يسقط حقها من
حضانتها واذا كانت خالة الاب صالحة للحضانة فادرة على تربية الصغير ولم يوجد من يقدم
عليها في الحضانة يكون حق حضانتها الصغير لها والله تعالى أعلم (سئل) في ولد ذكر
صغير لم يبلغ سنه سبع سنين مات أبوه وتزوجت أمه بغير محرم منه وله عمة متزوجة بغير
محرم منه أيضاً وله ابن عم أب عاصب فهل حيث سقطت حضانتها كل من الام والعممة
بما ذكر ولم يوجد له حاضنة من النساء ينتقل الحق في حضانتها لابن عم أبيه حيث كان
مأموراً ناعليه أو لا ينتقل اليه (أجاب) نعم ينتقل الحق في حضانتها الصغير المذكور لابن
عم أبيه حيث لم يوجد من يقدم عليه فيها والله تعالى أعلم (سئل) في ولد صغير مات أبوه
وحضنته أمه فلما تزوجت أخذه أخوه من أبيه عنده فهل اذا طلقت الام طلاقاً ثانياً من
الزوج ولم يبلغ سبع سنين تعود الحضانة لها وتأخذه (أجاب) يعود حق الحضانة بالفرقة
الباتنة لزوال المانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها وله منها بنت بلغت سنها
سنتين وزيادة ففرص لها والدها على نفسه لكل يوم قدر ما معلوماً من الدراهم وكتب لها
وثيقة بذلك فهل اذا أراد والدها غير أخذهما من أمها لا يجاب لذلك شرعاً واذا تزوجت
أمها وكان لها حدة صالحة للحضانة ينتقل الحق لها دون (أجاب) لا يجاب الاب لاخذ
الغير المذكور من أمها الصالحة لحضانتها واذا قام بالام مانع كتزوجها بغير محرم من
الصغيرة ينتقل الحضانة لام الام حيث كانت صالحة لها فادرة على القيام بتربية الصغيرة
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بعصر وله منها ولد رضيع وطلقها واعتمدت
و أرادت أن تتزوج وتأخذ الرضيع وتسافر به الى جهة بعيدة لا تعلم لابيها فهل ليس لها

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

١٨

ذلك وللاب أخذها والمحال هذه (أجاب) ليس المطلقة باثنا بعد عدتها الخروج بالولد من بلدة إلى أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها وقد تزوجها فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وزوجة وأخ شقيق ولم يترك شيئا يورث عنه ففرض القاضي للصغير على عمه نفقة فصار ينفق عليه مسددة من السنين فهل اذا بلغ سن الصغير ثمان سنوات وزيادة يكون لعمه أخذها من أمه وضمه لنفسه (أجاب) الحضانة أما لو غيرها أحق بالغلام حتى يستغنى وقد ربح سبع سنين على ماله يبقى فاذا بلغ الغلام السن المذكور لا يكون لامه حق في حضانتها وللم ضمها اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها أولاد يبلغوا سن الحضانة ولهم عم أخو أبيهم فهل يكون له أخذ من بلغ سن الحضانة من أولاد أخيه وضمه اليه واذا تزوج العم زوجته أخيه بمصر وأراد نقلها منها إلى بلد بينهما وبين مصر نحو أربع ساعات يجاب ان ذلك حيث كان مأموها عليها وتشهد الناس بصلاحيته وديانته وأمانته ولا عبرة بدعواها انه غير مأمون عليها بمجرد زعمها وقولها (أجاب) لا زوج المذكور نقل زوجته مادون مسافة القصير حيث أوفاهما معجل المهر ولا ضم أولاد أخيه اليه حيث انتهت مدة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه نحو ثلاث سنين فترجعت باجني من الصغير ولها جدة أم مشغولة بالخدمة عند الناس الا جانب وللاب أم صالحة للحضانة ومتبرعة له بها فهل تسقط حضانتها المطلقة بتزوجها باجني فلا يبه أخذها ودفعه لامه المذكورة (أجاب) تسقط حضانتها لام بتزوجها بغير محرم من الصغير وتنقل لام الأم وان علت ان كانت صالحة للحضانة فاذا اقام بالأم مانع كائن تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعا لاحق لها في الحضنة مادامت كذلك وتنقل لام الاب حينئذ والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا ومعهما منه ابن بلغ أربع سنين وبنت بلغ سنها سنة فرض على نفسه نفقة فما ودفع لها نفقة عدة ثلاثة أشهر والمحال أنها لم تحض مادامت ترضع الطفل فهل يكون لها المطالبة بنفقة العدة إلى انقضاء ثلث حيض ويكون لها مطالبة بنفقة الابن والبنت وأجرة الحضنة إلى انتضاء عدتها شرعا كما ان عليه الاتفاق على ابنته وبنته الصغيرين وأجرة الحضنة فما دام الحق فيها للام على رواية ذكر انها ظاهر الرواية وانها الاصح كما في الجوهرة وذكر أيضا ان الاوجه عدم الفرق بين الرجعي والبائن في عدم وجوب الاجرة وفي حاشية الزملي على المنع عن التنازع عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بلغ سنه ثلاث سنين من زوجته مطلقة قبل موته وعن بنت قاصرة من زوجة أخرى وعن اخت شقيقة له فهل اذا تزوجت أم الابن الصغير المذكور رجلا أجنبيا عنه ولم يكن هناك من يحضنه من قبل أمه المذكورة يتنقل الحق في حضانتها لعمته اذا كانت خالية من الأزواج وصالحة للحضانة (أجاب) يسقط

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

٢٠

ذی الحجة

حق الام من حضانة ولدها الصغير يتزوجها بغير محرم منه وان كانت عمتها صالحة للحضانة
 قادرة على تربية الصغير ولم يوجد من يقدم عليها فيكون الحق في حضانتها لله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا ودفع لها حقها الشرعية ومعهامنه بنت بلغ سنها
 تسع سنين وشرعت في العاشرة فهل يكون لوالدها اخذها من امها لانتها سن الحضانة
 اذا تحقق ما ذكر وتجبر الام على تسليمها لابيها (اجاب) اذا بلغ سن الانثى تسع سنين
 يكون لابيها ضمها اليه وليس للام حق في حضانتها بعد بلوغها السن المذكورة والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بلغ سنه خمس سنين وعن زوجته وعن ابيه فتزوجت
 ام الصغير اجنبياً منه ولها أم لها صنعة مشغولة بها ولا يمكنها التفرغ الى حضانة الصغير ولها
 اخت عيى لا تصلح لذلك فهل لمجد الصغير أبي ابيه أخذه وضمه لنفسه ولا حق لكل
 من جدته وخالته في حضانتها (اجاب) تزوج ام الصغير بغير محرم منه مسقط لحق
 حضانتها وينتقل الحق فيها لام الام ان كانت صالحة لها قدرة على تربية الصغير والا فلا
 وعي الحضانة لا يسقط حقها منها ان امكها الحفظ كما في الاشباه ولا تنتقل لمجد
 الصغير الا اذا لم يوجد من يصلح لها من النساء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته ومعهامنه بنت لم يقدّر لها نفقة ولا اجرة حضانة بلغ سنها تسع سنين وطعنت
 في العاشرة والاآن يريد الرجل أخذ البنت منها فهل لا يكون للمرأة مطالبة بالنفقة
 واجرة الحضانة حيث لم يقدّر للبنت شيئاً (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين يكون
 لابيها ضمها اليه ونفسه وليس لامها مطالبة بالنفقة مضت بدون القضاء أو الرضا كما
 لا مطالبة لها باجرة الحضانة والحال هذه عن المدة التي هي بعد انقضاء مدة الحضانة أما
 اجرة الحضانة قبل انتهاء مدتها فقد صرح في الدرر والمختار بأن للام اجرة الارضاع بلا
 عقد اجارة فتسحقه بالارضاع في المدة مطلقا كذا في البحر أخذ من ظاهر كلامهم
 ورده المتمدسي في الرفر شرح نظم الكنز بان الظاهر اشتراط العقد ومن قال بخلافه فعليه
 اثباته وما يقال في الارضاع يقال في الحضانة اذ لا يظهر فرق والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له من مطلقة بنت بلغت من العمر تسع سنين يريد والدها أخذها فهل له ذلك
 حيث بلغت هذا السن (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين كما هو مذكور يكون لابيها
 ضمها اليه ونفسه وليس لامها حق في حضانتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ولد
 صغير مات والده بلغ من العمر سبع سنين ودخل في الشافعية وله مال يرثه من والده وله
 اخ وام وعمه فهل للاخ والحال هذه ضمها اليه مع ماله ولا حق للام والعممة في ذلك لاسيما
 وقد نصب القاضي الاخ وصيا على الولد (اجاب) حيث انتهت مدة الحضانة بمجرورة سن
 الصغير سبع سنين يكون للاخ العاصب ضمها اليه واذا نصب الاخ وصيا من فاضل عما
 ذلك كانت الولاية في مال الصغير لله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها
 وعن أمها وعن بنت بلغ سنها خمس سنين فهل تنتقل الحضانة لأم البنت أم الام حيث كانت

صالحه لها وتقدم على أم الأب إلى انتهاء مدة الحضانة (اجاب) أم الأم الصالحة للحضانة الصغيرة القادرة عليها التي لم يقم بها مانع أحق بحضانتها من أم الأب إلى أن تبلغ البنت تسع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنها أربع سنين فتزوجت اهها اجنبيا من الصغيرة فهل إذا كان لام الصغيرة أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل الحق في حضانة الصغيرة لام الأم وتقدم على أمه ويكون لها مطالبته باجرة الحضانة ونفقة الصغيرة (اجاب) أم الأم الصالحة للحضانة الصغيرة القادرة عليها التي لم يقم بها مانع أحق بحضانتها من أم الأب إلى أن تبلغ البنت تسع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد منها ذكور وإناث وبعضهم بلغ سن الحضانة فهل إذا تزوجت زوجة أميت أجنبيا من الصغير وكان لها أم ايضا متزوجة باجنبي وكان لليت أخ عاصب يكون له ضم اولاد أخيه اليه ولا حق لزوجة الميت ولا لامها في حضانة من لم يبلغ سن الحضانة وإذا كان لليت ابن من زوجة مطلقة منه قبل موته بلغ سنه ثمان سنين يكون له ضمها ايضا اليه (اجاب) إذا كانت الحاضنة متزوجة بغير محرم من الصغير لا يكون لها حق في حضانته ولا أخ العاصب ضم اولاد أخيه اليه كما أن له ضم من انتهت حضانته يبلغ سنه ثمان سنين كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنها سبع سنين وأرادت الأم التزوج فأخذ الأب بنته منها قهرا عنها فهل إذا لم يتزوج الأم تبقى لها حضانة بنتها (اجاب) الأم أحق بحضانة بنتها حتى يتم لها تسع سنين على ما به الفتوى وحيث لم يقم بها لام الحاضنة مع يسقط حقها في الحضانة لا يكون للأب أخذ الصغيرة منها قبل انتهاء مدة الحضانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها بنتان صغيرتان أحدهما تبلغ سنها أربع سنين والثانية سنتين فرض لهما على نفسه قدر ما معلوما من الدراهم نفقة لكل يوم ولا أن يريد نزعهما من أمهما بغير طريق شرعي فهل إذا لم تتزوج أمهما لا يمكن والدتهما من نزعهما منها ويجبر على دفع المفروض لها إلى انتهاء سن الحضانة مادامت الأم خالية عن الأزواج (اجاب) ليس للأب أخذ البنيتين المذكورتين من أمهما الحاضنة لهما قبل انتهاء مدة الحضانة حيث لم يقم بها مانع يسقط حقهما منهن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ عمرها ما يزيد على تسع سنين فهل إذا أراد الأب أخذها يجب لذلك (اجاب) إذا بلغ سن الانثى تسع سنين يكون لا يبيها أخذها وضمها لنفسه ولا حق لامها في حضانتها على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا ثنائيا ومعه منها أولاد صغار لم يبلغوا أحد التمييز فهل الحق في الحضانة لامهم التي لم يقم بها مانع ويجب على الأب المذكور أجرة الحضانة ونفقة عدة الزوجة وهل إذا قدر القاضي أجرة الحضانة قدر ما معلوما ومضى ذلك مدة يلزمه مقداره القاضي وهل يلزمه كسوته وهل إذا ادعى الاعسار

مطالب في استحقاق
معتدة البائن الاجرة

بالنفقة والكسوة وله أب موسر يلزم الأب الكسوة والنفقة (أجاب) الام احق
بحضانة الغلام حتى يستغنى عن النساء وقدّر بسبع وبحضانة الانثى حتى تشتهى وقدّر
بتسع وبه يغنى فيهما الخيث لم تبلغ الاولاد هذا السن يكون الحق في حضانتهم لامهم
حيث لا مانع وعلى الاب نفقتهم وكسوتهم وعليه اجرة الحضانة والارضاع ولو معتدة
حيث كان الطلاق بائناً في الاصح وفي الشربلالية وعليه الفتوى وفي رد المختار عن
الفتح ار الاوجه عدم الفرق بين عدة الرجعي والبائن وان في كلام المداية ايماء الى انه
المختار وكذا هو ظاهر اطلاق القدوري المعتدة وفي النهر انه رواية الحسن عن الامام
وهي الاولى اه وفي حاشية الرمل على المنع عن التنازلية وعليه الفتوى اه كما ان
عليه نفقة العدة الى انتقضائها شرعاً وللأم المطالبة بما فرض من الاجرة الماضية واذا ثبت
اعسار الاب شرعاً لا بمجرد الدعوى ولم يكن زماناً في وجوبها على الجداختلاف والمتون
على عدم الوجوب بل يؤمر الجداً بأب الاب بالانفاق ليرجع به على الاب اذا أيسر أمالو كان
زماناً فهي على الجداً بالاتفاق فلا يرجع على الاب بما ينفقة على أولاده والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة فهل تكون الحضانة لها شرعاً لم تنزوج
واذا تزوجت وفلتم يسقط الحضانة بالتزوج فهل اذا طلقت يعود لها استحقاق الحضانة
(أجاب) يسقط حق الحضانة بنكاح الحضنة غير محرم الصغير ويعود بالفرقة البائنة
والقول لها في نفي الزوج وكذا في تطليقه ان أبهته لان عينته والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة وهو في عائلة جده أي أبيه
ولليت زوجة مطلقة منه وتزوجت غيره والآن طلقت من الغير فتغفلت الجد وأخذت
الولد من بيت جده من غير اشارة فهل اذا بلغ هذا السن لاحق لأمه في حضنته
ويكون للجد ضمها اليه ويأخذها من اقرار عنها (أجاب) لاحق للام في حضانة ابنها
حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في بنت سنها عشر سنين ماتت
أمها ولها عم شقيق وجد لا مها والعم المذکور يريد أخذها من جدّها المذکور وضمها اليه
فهل له ذلك واذا تعال الجديان لبنت مريضة لا عبدة بتعلاه (أجاب) للعم المذکور وضم
بنت أخيه الى نفسه حيث بلغ سنها عشر سنين كما هو مذکور ولم يكن فاسقاً والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً ومعهما منه بنتان احدهما بلغ سنها سبع سنين وطعنت
في الثامنة والاخرى بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل يكون لابي البنيتين
أخذ من بلغ سنها تسع وطعنت في العاشرة ولاحق لأمها في حضانتها لانتهاها بيلوغها
هذا السن (أجاب) يبلغ سن الانثى تسع سنين تنتمى حضانتها لأم على ما به الفتوى
فلا لب أخذ بنته من الام والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في يتيمة تروجت
اهما اجنبا وبلغ العلام من العمر نحو ثمان سنين فهل يكون للام لها نصيب ضمها اليه
جبراً على الام المذكورة ولا خيار للصغير وتكون الحضانة في البنت له أيضاً حيث

صفر

١٢٦٦

١٠

مطلب القول للام

الحضنة في نفي الزوج

وكذا في تطليقه ان

أبهمته لان عينته

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٧

كانت أمها تزوجت بغير محرم لها ولم يوجد من يقدم عليه من المحارم في الحضانة
 وإذا أحضرت الأم امرأة لا يعرف لها قرابة بالصغيرة ولا بأمها وأدعت تلك المرأة أنها حالة
 أم الصغيرة وإنها خالية عن الأزواج وطلبت تربية الصغيرة وحضانة بنتها بجر من مال اليتيمة
 ورضي العم بتربيتها والنفقة عليها من مال نفسه تبرعاً لبقاء مال الصغيرة يجاب العم إلى
 ذلك ويؤتم في الحضانة والتربية على حالة الأم طالبة للأجر والنفقة من مال الصغيرة
 ولو ثبت نسب الحالة من الصغيرة وأمها (اجاب) لاحق للأم في حضانة الصغير بعد
 مجاوزته سبع سنين والعم ضمه إليه حيث لم يوجد من يقدم عليه ممن يصلح لذلك ويسقط
 حق الحاضنة في الحضانة بتزوجها باجنبي من الصغير ولا خيار للصغير عندنا ولا حق للمرأة
 المذكورة في حضانة الصغيرة إلا إذا أثبتت خولتها ولا مانع ويؤخذ من حضانة الدر
 ورد المختار أن من لها حق في الحضانة إذا أثبتت تربية الصغير بلاجر من ماله وتبرع من هو
 مؤخر عنها بنفقة وحضانته يجاب لذلك لصحة الصغير ببقاء ماله والعم ممن له حق
 الحضانة في الجملة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد عمره خمس
 سنين فخضنته الأم باجرة مقررة بين يدي الحاكم الشرعي فتزوجت أجنبياً من الصغير
 فبمجرد العقد أخذ الولد أبوه منها وضمه إليه فطلعت قبل الدخول بها فهل يكون لها ضم
 الولد إليها ثانياً وأخذ الأجرة حتى يكتفى الصغير حيث زال المانع (اجاب) بتزوج الأم
 باجنبي من الصغير يسقط حقها من حضانته وبالفرقة البائنة يعود حقها فيها والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وزوجته وبنت منها صغيرة فكشفت البنت عن أمها
 فهل إذا بلغ سن البنت عشر سنين فكثر يكون لأخيها العاصب أخذها من أمها
 ويضمها إلى نفسه وتؤم الأم بتسليمها لأخيها المذكور وإذا امتنع من تسليمها لأخيها
 متعلقة بانها تزوجت بغير محرم لها وضمه إليه بغيره بتعلقها وتكون متبرعة بذلك حيث لم
 تكن وصياً عليه وله أخذها (اجاب) تنتهي حضانة الأنثى ببلوغ سناتها تسع سنين على
 ما به الفتوى وللأخ العاصب ضمها إلى نفسه والحال هذه وليس لامها الامتناع عن
 تسليمها بتعلقها المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وابن
 منها وعن أبيها فاختت أم الزوجة الابن وصار في حضانته مدة حتى بلغ ثمان سنين فهل
 يكون لآبيه أخذه منها وضمه إليه وإذا أرادت أن تحاسبه على أجرة الحضانة والنفقة المدة
 الماضية وتأخذها منه لا يكون لها ذلك حيث لم يفرض لها عليه شيء من ذلك لا بتراض ولا
 بفرض قاض (اجاب) للأب ضم ابنه حيث بلغ سنه ثمان سنين كما هو مذكور وليس
 للجددة مطالبة الأب بأجرة حضانته أخذاً مما قيل في أجرة الارضاع على خلاف ما استظهره
 صاحب البحر فيها ولا بنفقة ماضى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له ولد استمر في حضانة أمه سبع سنين وهي مطلقة ثم بعد ذلك أراد أن يستقى على أخراجه
 من يده فخذته ودربت في محل ابنه من مسافة القصر ومكثت به مدة سبع سنين

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

ربيع الأول
٢

١٢٦٦

٢٥

ايضا والمحال انه لا يعرف لها مكانا ثم بعد ذلك عرف محلها فهل له نزع ولده منها (اجاب)
لاحق للام في حضانة الغلام المذكور حيث المحال ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة وبنت سنها
تسع سنين وطعنت في العاشرة وبنت اخرى سنها ثلاث سنين فهل تنتهي حضانة الابن
والبنت الاولين ببلوغهما هذا السن فلا يبيهما ضمهما اليه واخذهما من امهما
ويفرض لهما نفقة العدة وليس لها ان تسافر بالبنت الصغيرة من مصر الى دمياط الا باذن
المطابق حيث لم يكن نكحها فيها (اجاب) تنتهي الحضانة ببلوغ الغلام سبع سنين
والانثى تسع على ما به الفتوى وليس للطلقة باثنا بعد عدتها الخروج بالولد من بلد الى بلد
اخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت الى وطنها وقد نكحها فيه والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل طلق امرأته وله منها بنت عمرها سبع سنين ونصف فتروجت رجلا اجنبيا من
البنت وللزوجة ام لها حق الحضانة ولكن في عقلها خلل يضر بالبنت ضررا يبينها
كالضرب والسكي بالنار وليس موجودا من يستحق الحضانة من طرف الام والاب سواها
فهل والمحال هذه للاب اخذ البنت من الجدة واذا اخذها واراد تزويجها من ابن عم لها
عمره ثمان سنين ودفعها الى ابى الزوج حيث كان الزوج صغيرا تسقط الحضانة بذلك
(اجاب) اذا كانت الجدة ام الام غير صالحة للحضانة ولم توجد امرأة صالحة تقدم على
الاب يكون للاب اخذ ابنته المذكورة كما ان له تزويجها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته وله منها بنتان بلغ سن واحدة منهما اثنتى عشرة سنة والثانية عشر سنين
وزيادة فنفته الام من اخذهما متعلقة بان الحق لها في الحضانة للزفاف فهل يبلوغهما
السن المذكور يكون لوالدهما اخذهما منها ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) نعم
يكون للاب اخذ ابنتيه المذكورتين وضمهما الى نفسه حيث كان الامر ما هو مستطور
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد بلغ سنه خمس سنين فهل اذا
كانت امه تخرج في اغلب الاوقات وتشتغل بصناعة الحجين والحجين للناس بالاجرة وترك
الولد ضائعا تنتقل حضانته لجدة ام ابيه (اجاب) اذا كانت الام غير مأمونة بان
تخرج كل وقت وترك الولد ضائعا لا يكون لها حق في حضانته مادامت كذلك وحيث
كانت ام الاب صالحة للحضانة قادرة على القيام بتربية الصغير ولم يوجد من يقدم عليها
فيها تنتقل الحضانة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ
سنه سبع سنين ودخل في الثامنة فهل تنتهي الحضانة ببلوغه السن المذكور ويكون
لوالده اخذه من مطلقة وضمه لنفسه (اجاب) للاب اخذ ابنه حيث بلغ سنه سبع
سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها اثنتى عشرة
سنة فهل للاب اخذها من الام جبر او تسقط اجرة حضانتها بعد هذه المدة (اجاب) يبلوغ
سن الانثى تسع سنين يسقط حق امها من حضانتها على ما به الفتوى فلا تستحق الاجرة بعد

ذات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنين فترجعت
 أمها رجلا أجنبيا لاحق له في الحضانة وانتقلت حضانتها لامها ثم بعد ذلك تزوجت أم الأم
 رجلا أجنبيا لاحق له في الحضانة أيضا وللأب أم خلية من الأزواج صالحة للحضانة
 فهل والحال هذه تنتقل الحضانة لأم الأب ويكون لأبي المحضونة أخذها واعطاؤها
 لأمه (اجاب) بتزوج الحاضنة بأجنبي من الصغيرة يسقط حقها من الحضانة فإذا
 سقطت حضانة الأم وأم الأم ينتقل الحق فيها لأم الأب الصالحة لها حيث لم يقيم بها مانع
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنين استدان وهو معسر ظاهر
 الاعسار وله أخت خالصة من الأزواج صالحة للحضانة متبرعة بها فهل إذا كانت الأم
 تطالب أجرة على الحضانة وأعسر بها الأب يقال للأم أمان تحضنها بلا أجرة وأمان
 تعطيها الوالد ما يعطيها للتبرعة (اجاب) إذا كان الأب معسرا وأبت الأم تربية الصغيرة
 مجانا فالجميع ان يقال للأم أمان تمسكها به - يرأجر وأمان تدفعها للاخت وهذا حيث
 كانت الاخت قادرة على الحضانة صالحة لها لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن أولاد قصر لم يبلغوا سن الحضانة ولم يترك له شيئا من حطام الدنيا فترجعت
 أمهم أجنبيا ولهم بنت عمه ولهم أخوال غير أن بنت العمه تزوجة بأجنبي وتريد أن تأخذ
 الأولاد من الأم ومن الأخوال فهل لا تجاب لذلك ولا حق لها في الحضانة وتبقى الأولاد
 عند أخوانهم (اجاب) لاحق لبنت العمه وللأم حيث كان كل منهما متزوجا
 بأجنبي من الصغير وصرحوا بشيئ الحق للخال لأبوين ثم لأم إذا لم يوجد من يتقدم عليه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طليقة بائنة على عوض وله منها بنت
 رضيعية تكفلت بها أمها فهل إذا أرادت الأم المذكورة أن تسافر بها إلى بلدة أخرى
 فوق مسافة القصر غير البلدة التي نكحها فيها الأب يسوغ للأب المذكور منع بنته من
 السفر حفظا للبنت لاسيما وهوقادر على تكفلها وتربيتها (اجاب) ليس للطلقة بائنة
 بعد عنها الخروج بالولد من بلدة إلى أخرى بينهما تعاوت إلا إذا كان ما انتقلت اليه
 وضها وفدقه عليها فيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق الحضانة لأولادها
 مصلتها ولها أم كل منهما يشتغل بالبيع والشراء في الأسواق ويترك الصغير ضائعا بلا
 متعهدي يقيه من المهلكات ويحشى عليه فهل لا يمكن كون لهما حق في الحضانة مادام
 كذلك وللأب ضم أولاده إلى أمه الصالحة لذلك (اجاب) إذا قام بالأم وأمها مانع
 شرعى من الحضانة ينتقل الحق فيها لأم الأب حيث كانت صالحة لها قادرة على القيام
 بتربية الصغير لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت أخ مات والدها
 وتركها في حضنة والدها والحازان والدها تخرج في السوق تبيع وتشتري ولم تلتفت لها
 فهل إذا كانت البنت بنت تسع سنوات وأراد عمها انتزاعها من والدها لأجل صيانتها
 بحال لذئ (اجاب) نعم نعم انصب ضم بنت أخيه حيث بلغ سنها تسع سنين ولا حق

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

رجب
٢

١٢٦٦

٦

١٢٦٢

٨

١٢٦٦

٢٨

١٢٦٦

٧

لامها في حضانتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة فحضانتها الام مدة ثم تزوجت الام ولها أم مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق ليست بمأمونة على تربية الصغيرة ويخشى على البنت الضياع عندها بسبب خروجها الى البيع والشراء وترك الصغيرة وحدها ضائعة فهل لا يكون للجدة حق في الحضانة حيث كانت غير صالحة او يكون للاب ضم بنته اليه (اجاب) اذا تزوجت أم الصغيرة غير محرم من الصغيرة سقط حقها من حضانتها وانتقل الحق فيها للام الصالحة لها فان قام بها مانع شرعي انتقل الحق فيها لمن لها حق حضانة الصغيرة ردها والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٦٦

٩

في رجل توفي عن زوجة وبنت صغيرة سنها أربع سنوات وأنقضت عدة زوجته وتزوجت ولم يكن للزوج المذكورة أم ولا غيرها فهل لا يخفى على البنت حضانتها (اجاب) نعم للعم العاصب ضم بنت أخيه الصغيرة الى نفسه حيث لم يوجد من يقدم عليه من له حق حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من امرأة مطلقة سنها نحو ست سنين وهو معسر وله أم موسرة متبرعة بالنفقة والحضانة تريد أخذها وتريدتها بحاجتنا وأم البنت تريد اقامتها كما بالجر فهل والحال ما ذكر يكون لام الاب أخذها على الوجه المستطور ويقال لام البنت اما أن تتركها أم لا (اجاب) اذا كان الاب معسرا ولم ترض الام بامسالك الصغيرة مجا ما دفعت لام الاب حيث كانت صالحة لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله بنت بلغ سنها اثنتي عشرة سنة وتزوجت أمها رجلا اجنبيا فهل يلوغها السن المذكور يكون لوالدها

١٢٦٦

٢١

اخذها من أمها لاجل حفظها وتربيتها ومنعها من الخروج في الاسواق (اجاب) لا لا يأخذ بنته من أمها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها تسع سنين وزيادة فهل يكون لوالدها أخذها ونزولها من أمها لاجل حفظها وتربيتها (اجاب) اذا بلغ سن الاثني تسع سنين كان لابيهما لنفسه وانتراعها من

١٢٦٦

٢٧

أمها على ما به يفتي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتين قاصرتين وبنتين بالغتين واقام ابن أخيه وصيا على اولاده وعلى ماله فهل اذا تزوجت زوجة الميت اجنبيا من القاصرتين ولم يولد لهما أحد بعدهما ممن له حق الحضانة في القاصرتين تسقط حضانتها ولو وصى الذي هو ابن اخي الميت ضم الولدين اليه والحال هذه ولاحق للبنتين

١٢٦٧

٢٧

في الحضانة اذا كانتا متزوجتين باجنبي (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغير يسقط حقها من حضانتها وكذا الاخوار ولا بن العم حق في حضانة الغلام دون الانثى لاسيما اذا كانت مشتهية كما يستفاد من كلامهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد صغير أبت الام ان تحضنه الابلاجرة والحال ان الاب معسر باطلاع المسلمين وأهل حرفته وهناك حاضنة أخرى متبرعة لم يقيمها مع نفسه هل ينزع من الام حيث كان لا مذكر

١٢٦٦

٧

(اجاب) اذا كان الاب معسرا وأبت الام عن تربية الصغير مجا ما دفع الصغير للتبرع عنه من

١٢٦٦

١٢

رمضان

اهل الحضانة التي لم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن من مطلقة بلغ سنه سنة فاراد الاب اخذه منها بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك حيث كانت خالية من الازوج وليس للاب معارضة الام في ذلك الى انقضاء مدة الحضانة (اجاب) الحضانة للام الى تمام مدتها حيث كانت خالية عن الازوج الا جانب ولم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ابن صغير في حجر أمه الوصي عليه وعلى ماله أراد بعض عصابة الصغير نزع المال من يد أمه الوصي عليه لكونها تزوجت اجنبيا من الصغير فهل لا يكون له ذلك ولا يكون تزوجها مانعا لها من الولاية على ماله بل يبقى ماله تحت يدها وتنفق عليه منه (اجاب) تزوج الام باجنبي من الصغير مسقط لحق الحضانة ولها ولاية التصرف في المال حيث كانت وصاياها عليه ثابتة شرعا وليس لعصابة الا يتم معارضتها باخذ المال من يدها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رشيدة أبرأت زوجها من صداقها وطلقتها على ذلك وهي حامل ولد منها بنت بلغ سنها سنتين ثم بعد ذلك وضعت ابنا وتزوجت اجنبيا ومضى على ذلك خمس سنين فبعد ذلك طلبت الزوج المطلق على يد نائب قاضي البلد وأرادت ان تلزمه باجرة حضانة الابن والبنت المدة المأصية ولم يكن لها اجرة مقررّة لا من قبل القاضي ولا بالتراضي فهل لا تجاب لذلك وليس لها مطالبة بشئ من ذلك (اجاب) نعم لا تجاب لذلك اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بالخروسة ودخل عليها فهاوأتى منها بولد وبنت صغيرين لم يبلغا سن الحضانة الى الآن ثم نقلها باولادها الى نغراس كنندرية وأقام بها مدة ثم طلقها وفرض عليه القاضي قدر امان الدراهم لا ولادتها فهل يلزمه دفعه ولو سافرت من اسكندرية الى مصر المحروسة بهما محل وطنها ومحل عقد النكاح (اجاب) ليس للطلقة باثنا بعد عدتها الخروج بالولد الى بلدة اخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها ونكحها ثم أي عقد عليها في وطنها ولو قرية في الاصح فيث كان وطن الام المذكورة مصر وعقد النكاح وقع فيها يكون لها الانتقال بولديهما من اسكندرية الى مصر وعلى الاب دفع ما قرر لنتقتهما او اجرة حضانتهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولد منها بنتان عمر احداهما سندان والاخرى سبع سنين وقد رلهما فرضا على يد القاضي ثم اخذهما منهن ومنع الفرض لتركهما على يد القاضي ثم أرادت اخذهما منه ثانيا فهل حيث كانت الام المذكورة غير متزوجة وصالحه الحضانة بنتيهما يكون لها اخذهما من أبيهما الى انتهاء مدة الحضانة وفي فرض على الاب نفقةتهما وأجرة حضانتهم جبر عليه (اجاب) الام أحق بحضانة بنتيهما المذكورتين اذا كانت صالحه للحضانة قادرة على القيام بتربيتهما وعلى أبيهما نفقةتهما وأجرة حضانتهم ولو أسقطت الام حضانتها يكون لها الرجوع في انستقبل كما استظهره الرجعي وأفتى المولى أبو السعود بان الرجوع بعد الاستناط وحكم المحاكم به كوجوبه بخط بعض العلماء وحق الحضانة

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

شوان
١٢

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

٢٣

سؤال

المسألة

२५

1566

7.

1577

7.

1577

ذی القعدة

2

1477

15

1574

يثبت شيئاً فشيئاً فيسقط الكسب للمستقبل فلا يراد أن الساقط لا يعود لان العائد غير الساقط أفاده في رد المحتار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنهما عشر سنين وأخرى سنهما ستان فهل يكون له أخذ البنت التي بلغ سنهما عشر سنين وإذا كانت أمها لا تحضن البنت الصغرة إلا بآجرة والاب معسر بها بشهادة البينة وعنده أمه وأخته كل منهما يحضنها مجانا من غير آجرة يكون له أخذها أيضاً ودفعها للمتبرع (أجاب) إذا بلغ سن البنت عشر يكون للاب أخذها من الام وضمها الى نفسه وليس له أخذ التي سنهما ستان الا اذا كان معسرا ولم ترض الام بتريتها مجانا فتدفع لمن بعدها في الحضنة الصالحة لها المتبرع بها اني لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن رضيع وابن سنه خمس سنين وبنت سنهما سبع سنين وهي خلية عن الازواج حاضنة لهم ولم تطالب آجرة للحضنة ولا نفقة لهم فهل اذا أراد الاب أخذ الاولاد منها قبل انتهاء مدة الحضنة بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك (أجاب) الام أحق بحضنة اولادها المذكورين الى انتهاء مدة الحضنة شرعا حيث كانت صالحة لها قادرة عليها وليس للاب أخذهم منها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلق بائنا وخرجت من عدة مطلقها وله منها بنت سنهما نحو ثلاث سنين وتريد أخذها من عائلة أبيها بغير اذنه والسفر بها الى غير محل وطنها الذي تكهف فيه وتنتقل بها في البلاد مع الجماعة الزناة وأهل الشبه وقد تكرر منها ذلك من غير مبالاة وقد شوهد منها قبل ذلك ترك البنت الصغرة من غير متعهدها تطوؤها الدواب وتشتغل بما ذكر ويخشى على البنت من ذلك الفساد والتلف فهل اذا كانت تريد أخذها والسفر بها الى غير وطنها بل تنتقل بها الى البلاد مع الجماعة المذكورين وكانت غير مأمونة عليها وتشهد عليها البينة بما ذكر لا يكون لها أخذها من أبيها والحال ما ذكر (أجاب) الام أحق بحضنة بنتها المذكورة اذا كانت صالحة للحضنة مأمونة على الصغيرة فاذا تحقق انها غير مأمونة وخشى عليها الضياع عندها لا يكون لها حق في حضنتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اولاد من مطلقته جعل لها على نفسه عن كل يوم ثلاثين فضة يدفعها لها في نظير آجرة الحضنة فدفع لها البعض ومضت مدة لم يدفع لها شيئا فيها حتى تجمد بدمته فدر من الدراهم فهل اذا ثبت ذلك يجبر على دفع ما تجمد بدمته (أجاب) نعم يحجب الزوج على دفع ما تجمد عليه لزوجته من آجرة حضنتها والحال مذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مطلقته ولد له ثلاث سنين تزوجت أجنبيا ولها أم تبيع وتنتري في الاسواق وترك اولد ضائعا وللأب أم متبرعة بالحضنة فهل اذا لم تكن أم لام صالحة للحضنة تنتقل لام الاب لاسيما اذا كان معسرا (أجاب) اذا تحقق ما ذكر بالاسؤال تنتقل الحضنة لام الاب الصالحة لها القادرة عليها حيث كانت أم الام غير مأمونة على الصغير بأن تخرج كل وقت وتترك ولدها والله تعالى أعلم (سئل) في

رجل طلق زوجته وله معها ابنتان وابن بنت بلغ سنهما اثنتى عشرة سنة وتزوجت زوجا مكث بها عنده والبنت الاخرى سنهما عشر سنين والابن سنه سنتان فهل يكون للطلق اخذ ابنته التي بلغ سنهما عشر سنين وليس لامها فيها حق الحضانة وليس لها اخذ البنت المتزوجة من عند زوجها وابيها ولا تسكنها عندها بزواجها بدون رضا زوج البنت ويكون لها الحق في حضانة الابن فقط ويفرض عليه للصغير قدر يليق بحاله (اجاب) لاحق للام في حضانة ابنتها حيث تحقق ان سنهما تسع سنين على ما به الفتوى وللاب ضمها الى نفسه والحال هذه وللزوج اسكان زوجته المطلقة حيث شاء اذا كان قائما بحقوقها الشرعية وليس للام معارضته في ذلك بدون وجه شرعي ولها الحق في حضانة الصغير الذي لم تنته مدته حضانه وعلى الاب اجرة حضانه بقدر اجر المثل حيث لم تكن منكوحه ولا معتدة لابيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنه ثلاث سنين وتزوجت المطلقة اجنبيا من الصغيرة ولها ام مشغلة بالبيع والشراء في الاسواق وترك البنت من غير متعهد تطوؤها الدواب ويخشى على البنت التلف فهل يكون لابيها اخذها ولا حق لأمه لانه ولا لها في الحضانة مادامت كذلك (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها وينتقل الحق فيها للام الام اذا كانت صالحة للحضانة مأمونة على البنت والانتقل الحق لمن يليها من النساء الصالحات لها فان لم توجد امرأة او وجدت وقام بها مانع كان للاب ضم ابنته اليه وتربيتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه اربع سنين وامه مشغلة بالبيع والشراء في الاسواق وتاركة له من غير متعهد تدوسه الدواب والعربات في الطرق ويخشى عليه من ذلك التلف فهل اذا كانت الام لا تترك البيع والشراء في الاسواق لا يكون لها حق في حضانه مادامت كذلك ولا يبيها اخذها وحفظه من ذلك (اجاب) الام احق بحضانة ابنتها الصغيرة اذا كانت مأمونة عليه فان تحقق كونها غير مأمونة عليه وخيف ضياعه عندها انتقل الحق لمن يليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت صغيرة من زوجته حصل لامها خبل وصارت لا تقيها من المضار ويخشى على الصغيرة من الضر روى معها ولم يكن هناك من ينتقل الحق له في حضانتها من جهة امها وانتمعت بها الى بيت والدها فهل يكون لوالدها اخذها منها وضما لنفسه لاجل حفظها وتربيتها (اجاب) اذا قام بالام مانع يمنعها من القيام بحضانة الصغيرة يكون للاب والحال هذه ضمها لتربيتها اذ لم يوجد من يقدم عليه من النساء الصالحات لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجته وولدا ذكرا وبنتا منها غير مميزين كل منهما وليت اخ شقيق وابن اخ كذلك وبريدهما رفع يد الزوجة المذكورة عن الوارثين البنت لبعن رد ما علمهم والحال ان الام صالحة للحضانة والوصاية فهل يمنع من الاخ وابن الاخ من ذلك لانه مع وجود العداوة الباطنية وتبقى الحضانة للام

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٣

سنة ١٢٦٦ ذى الحجة

١

(أجاب) الام احق بحضانة ابنها الصغير حتى يبلغ عمره سبع سنين وبحضانة الانثى الى بلوغ سنها تسع سنين على ما به القنوى والقاضى اقامة وصى امين قادر لاجل حفظ مال القصر والتصرف فيه بالصحة ولو اجنبيا والله تعالى اعلم (سئل) في ولد بلغ عمره ثمان سنين وطعن في التاسعة وله ام تزوجت اجنبيا وله اخ لاب وجد لام فهل اذا بلغ هذا السن يكون لاختيه ضمه اليه دون جده لأمه (أجاب) ان لم يكن للصبي اب وانقضت مدته الحضانة فن سواه من العصابة اولى الاقرب فالاقرب كما افاده الحير الرملى فلا يخفى الولد المذكور العاصب ضمه اليه حيث لم يوجد من العصابة من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها ابن وبنت من زوجها المتوفى بلغ سن الذكرا كثر من ثمان سنين وبلغ سن الانثى نحو اثنتي عشرة سنة وتزوجت امهما اجنبيا منهما ولهما اخ لاب بالغ يريد ضمهما اليه فهل له ذلك حيث تزوجت الام اجنبيا وانقضت مدته حضانتهم وليس لهما من الاقارب والعصبات من يقدم على اخيهما العاصب واذا كان لهما جسد ابواهما لا يكون له معارضة الاخ في ذلك (أجاب) نعم للاخ العاصب ضم اخته واخيه الى نفسه اذا كان الامر ما هو مستور ولم يكن مفسدا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقته بلغ سنها خمس سنين فهل اذا اراد الاب اخذها من الام قبل مضى سن الحضانة لا يحاب لذلك حيث كانت الام خالية من الازواج (أجاب) الام احق بحضانة بنتها قبل الفارقة وبعدها الى ان يبلغ سنها تسع سنين حيث كانت الحقة للحضانة قادرة عليها ولم يكن بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنت عمرها أربع سنين تزوجت المرأة اجنبيا ولم يكن لها أم وارجل لم يكن له أم كذلك غير ان له أختا لم يكن مستحق للحضانة سواهما فهل بتزوج الام تسقط حضانتها وتكون للاخت عمه البنت (أجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها بغير محرم من الصغير وحيث لم يوجد من يقدم على العمه المذكورة يكون الحق في الحضانة لها اذا كانت الحقة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة ذهب معها البلدة فيها أختها وله بنت من زوجته بلغت احدى عشرة سنة فلما استقر هذا الرجل في تلك البلدة طلبت منه أختها زواج البنت لولدها فامتنع فلما امتنع اكره على طلاق زوجته فطلقها وبعدها تزوجت فاراد حينئذ ان يأخذ بنته فنعوهها منه فهل يقضى له بأخذ تلك البنت من أمها ولا يجابون اطاب النفقة مدة منعها عنه خصوصا ولم يقدرها عليه حاكم شرعي (أجاب) لاحق للام في حضانة البنت والحال هدم ولا تجب نفقة مدته مضت بدون القضاء أو الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد رضيع ففرض لها القاضى نفقة المدة أربعة قروش وفرض لها أجرة الحضانة بعد العدة قرشين وصارت تأخذ هذا القدر وتترك الولد وتخرج من البيت فهل للزوج منعها من الخروج واذا لم تترك الخروج له أخذ الولد منها (أجاب) اذ كنت الام غير مأمونة بأن تخرج عن

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٧

محرم
٢

١٢٦٧

٦

وقت وتترك الولد ضائعاً يكون لآبيه أخذه عند تحقق ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنتان أحدهما سنها إحدى عشرة سنة والثانية سنها خمس سنين من أمه طلاقاً منه منذ أربع سنين جاعل لبنتيه المذكورتين نظير نفقتهما في كل يوم أربعين نصفاً فانه الآن معسر وليس له قدرة على دفع مبلغ النفقة وله أم خالية من الأزواج متبرعة بالحضانة بدون نفقة فهل والحال هذه له أخذ بنتيه ليس لهما لوالدته لتحضنهما (اجاب) تنتهي حضانة الانثى اذا بلغت حداً الشهوة وقد برئ سبع سنين فحيث بلغت البنت السن المذكور فلا حق لامها في حضانتها على ما عليه القوي وحيث كان الاب ظاهراً لا عساراً وتبرعت جدّة الصغيرة بتربيتها وكانت صالحة للقيام بحضانتها دفع الصغيرة لها اذا لم ترض الام بتربيتها الاباجر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن ذهب به أهله الى بيت أبيها ولم تفرض له على أبيه نفقة لا بالتراضي ولا بفرض قاض ومكثت في بيت أبيها مدة انتهت فيها حضانتها بسبع سنين وزيادة فهل اذا تحقق ما ذكر يكون للاب أخذه وضمه اليه بالوجه الشرعي ولا مطالبة لها عليه بشئ والحال هذه (اجاب) لا مطالبة للام بنفقة ماضى حيث كان الحال ما هو مسطور وللاب ضم ابنه الى نفسه اذا تحقق شرعا ان سنه سبع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقته بلغ سنها إحدى عشرة سنة فهل يكون للاب نزعها من الام وضمها اليه واذا أرادت ان تأخذ منه دراهم في نظير نفقتها في المدة الماضية ولم يكن لها شئ مقرر لا من قبل القاضى ولا بتراضيهما لا تجاب لذلك (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا فليس لام البنت مطالبة أبيها بنفقة ماضى والحال هذه ولا حق للام في حضانة البنت حيث كان سنهما ما ذكر وللاب ضمهما الى نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً وخرجت من عدته وله منها ولد عمره ثلاث سنوات او اقل ففرض عليه القاضى أجرة الحضانة كل شهر خمسة وعشرين قرشاً ومضى على ذلك مدة أربعة اشهر فضا لبنته أم الولد بالاجرة المذكورة فامتنع من دفعها ومن دفع نفقة للولد وهو موسر وقال لا حق لها في الحضانة والحال انها خالية من الزوج فهل يجبر ابو الولد المذكور على دفع اجرة الحضانة وعلى دفع نفقة الولد (اجاب) الام احق بحضانة ولدها المذكور اذا لم يقيمها مانع ولها طلب ما فرض من الاجرة والحال هذه ويؤثر بالاتفاق على ولده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه ولد فترتب لها نفقة العدة واجرة رضاع الولد قرشاً في كل يوم وصار يعطيها ذلك مدة سنتين ونصف وانقضت عدتها فصار يعطيها كل يوم ثلاثين فقة والآن صار الولد مديوناً فقير الحال بين الاعسار ووجد متبرعة بالحضانة وهي عمة الولد فهل له ان يأخذ من أمه ويعطيه لعمته المتبرعة بالحضانة حيث ابت الام ان تربيته مجاناً (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اعسار الاب وكان للولد عمة تحضنه مجاناً وليست متزوجة باجنبي من الغير وابت الام امساكها الاباجر قيل

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٥

للأم ما أن تمسكه مجانا أو تدفعه للعمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
بأثنا في نظير حقوق النكاح ونفقة العدة قوله منها بن سبعة نحو ثلاث سنين تاركة له في
الطريق ندوسه الدواب وغيرها ومشتغلة بخدمة اختها وزوجها وسأكدة معهما
ويخشى على الصغير التلف والضياع فهل يكون لآبيه أخذه وضمه إليه حفظا له ولا
يكون لها حق في حضنته مادامت كذلك وعلى النرض إذا كانت صالحة لحضنته
واستكفت بحضنته في بيت على حدتها من غير خدمة وطلبت أن تأخذ من مطلقها كل
شهر خمسة وعشرين قرشا أجرة الحضنة والمطلق يمتنع من ذلك ويريد أن يجعل لها
قدرا أقل من ذلك بقدر حاله يجاب المطلق لذلك ولا يفرض عليه قاضي بلده قدرا يجحف
بحاله بل يفرض عليه أجرة حضنة المثل بقدر الحال (أجاب) الأم أحق بحضنة ولدها
الصغير ولو بعد الفرقة إلا أن تكون غير مأمونة بأن تخرج وتترك الولد ضائعا فإذا لم
تكن أم الصغير المذكور مأمونة يكون لآبيه ضمه إلى نفسه حيث لم يوجد من تتقدم
عليه من النساء الصالحات للحضنة وإن لم يتحقق المانع في حق الأم كانت الحضنة لها
وعلى الأب أجرة المثل في الحضنة ونفقة الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في طفلة رضية
تزوجت والدتها غير أبيها والطفلة أم أم وأم أب فن المقدمة في الحضنة منهما (أجاب) إذا
تزوجت الأم بغير محرم من الصغيرة سقط حقها من حضنتها وانتقل الحق فيها للأم
حيث كانت صالحة لها فادرة على القيام بتربية الصغيرة والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل أخذ بنته من حاضنتها بعد بلوغ سن الحضنة ووضعها عند أخيها من إبيها فإرادت
أم البنت أن تنظرها هي وخالة البنت التي كانت حاضنة لها قبل بلوغ سن الحضنة
بسبب تزوج أم البنت في كل جمعة مرة أو في كل شهر فهل تجابان لذلك وليس لأخي البنت
المذكور منعهما من ذلك (أجاب) لا تمتنع الأم والخالة من رؤية البنت المذكورة وليس
لأخ منعهما من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته
على دين لها وعلى مؤخر صداقها ونفقة عذتها ولها منه ولدان أحدهما عمره خمس سنوات
والآخر سنتان والرجل المذكور معسر وله أم متبرعة بالحضنة مأمونة صالحة لها وأمهها
طالبة لها بالاجرة فهل إذا كان الأب معسرا يكون للأم الأب حضنتهما حيث كانت
متبرعة والحال هذه (أجاب) إذا كان الأب معسرا يقال للأم أما أن تربي الصغير مجانا أو
ترفعه للأم الأب المذكور على ما هو الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
ولها منه بنت رضية لم تبلغ سنتين جاعل على نفسه كل يوم قدرا معلوما يدفعه في نظير
حضنة البنت لا مهافام ارضيعة تزوجت اجنيما من الرضيعة وللزوجة أم عاجزة كبيرة
خالية من اللبن ولا تصلح للحضنة والرضيعة وللزوج أم صالحة للحضنة وأبو الرضيعة مقتدر
على احضار مرضعة لها فهل يجوز زواج أمها بالاجني وعدم صلاح أم الزوجة للحضنة
وارضاعه واقتدار أبي الرضيعة ووجود أمه الصالحة للحضنة تسقط حضنة أم الرضيعة

واماها الغير الصالحة للحضانة وتنتقل الحضانة لام ابى الرضعية وله اخذها حيث انه
مقتدر على احضار مرضعة لابنته ام لا سيما والجدة ام الام ساكنة مع الام في منزل
الزوج الاجنبي (اجاب) بتزوج ام الصغيرة بغير محرم من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها
فاذا لم تكن ام الام صالحة للحضانة بان كانت عاجزة عن القيام بتربية الصغيرة ينتقل
الحق فيها لام الاب حيث كانت صالحة للحضانة قادرة على تربية الصغيرة وفي شرح الدر
لو تزوجت الام باخر فامسكتها ام الام في بيت الراب يعنى زوج الام فلا لب اخذه اه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته واه منها ابن بلغ سنه خمس سنين وتزوجت المطلقة
اجنبيا من الصغير ولها ام متروجة بغير جد الصغير فهل يكون لايه اخذه من مطلقة وضمه
اليه حيث لم يوجد من تنتقل الحضانة اليه ولا حق لها ولا لامها في حضانتها (اجاب) نعم
للاب ضم ابنه الى نفسه حيث سقطت عنه اتمه وجدته ولم توجد حاضنة مقدمة عليه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير وبنت رضعية وهو فقير
مسرطاهر الاعسار وله ام متروجة بجدهما صالحة للحضانة فهل اذا كانت امهما
لا تحضنهما الا باجرة والجدة متبرعة تقدم على امهما في حضانتهم وما الحكم (اجاب)
اذا كان الاب ظاهر الاعسار ولم ترض الام بتربية الصغيرين مجانا دفعا للجدة المذكورة
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت رضعية وعن ابن سنه أربع سنين ولها
ام خلية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها فهل يكون الحق في الحضانة لام الام
وتقدم هي على أم الاب في الحضانة (اجاب) حق حضانة الصغيرين المذكورين للجدة
أم الام حيث كانت صالحة لها لا لام الاب لكونها مؤخر عنها والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن أولاد ذكور واثلاث زوجتين وجعل أكبر أولاده وصيا على اخوته
القصر فهل اذا كان لاحد القصر أم وانتهت الحضانة بمضى سبع سنين فاكثر يكون
للاخ الوصي المذكور اخذ اخيه وضمه اليه واذا انصرفت الام في نصيب ابنتها القاصر
بدون وجه شرعي لا ينفذ تصرفها (اجاب) الحاضنة اما أو غيرها أحق بالغلام حتى
يستغنى عن النساء وقد ربيع سنين وبه يفتى لاه الغالب والولاية في مال الصغير الى
الاب ثم وصيه ثم وصى وصيه فاذا بلغ سن الصغير المذكور ربيع سنين لا يكون لامه حق
في حضانتها وليس لها التصرف في ماله مع وجود وصيه بدون ولاية شرعية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها بنت رضعية وابن بلغ سنه ثلاث سنين
وعن أولاد أخيه فتزوجت اجنبيا ولها أم خالية عن الأزواج وصالحة للحضانة
فهل تنتقل الحضانة لام الام وليس لأولاد المأخذهما من جدتهما وهي أم الام
حيث كانت صالحة للحضانة (اجاب) الحق في حضانة الصغيرين للجدة أم الام حيث
كانت صالحة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذمى مات عن أمه الذمية وله أخ
شقيق مسلم وابن صغير مسلم من أم ولده المسلمة فارادت جدة الصغير اخذ الولد من امه

ربيع الثاني سنة

المسلمة زاعمة ان حق حضانتها وترية لها فهل حيث كانت ام الصغير المسامة صالحة
للحضانة لا يكون لجدة الزمية حق في حضانتها والحق فيها لام الصغير المذ كورة شرعا
(اجاب) الحق في حضانة الصغير المذ كورة لا به الى ان يبلغ سنه سبع سنين فاذا بلغ سنه
سبعيا يكون لعمه المذ كورة الى نفسه ولا حق لجدة الزمية في حضانتها والحال هذه
وتنفع شرعا من معارضة الام في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
وله منها ابن بلغ سنه خمس سنين وز يادة ثم تزوجت اجنبيا من الصغير ولها أم مشغلة
بالخدمة فهل اذا تحقق ما ذكر ولم يكن هناك من ينتقل الحق له في حضانتها من قبل امه
يكون لابيها اخذها من امه وضمه لنفسه مادامت الام كذلك (اجاب) اذا تزوجت ام
الصغير بغير محرم منه سقط حقها من حضانتها وينتقل الحق فيها لام الام ان كانت
صالحة لذلك والا كان للاب ضمها اذا لم يوجد من النساء الصالحات للحضانة من يقدم
عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان ثم تزوجت اجنبيا
ولها صغيرتين جدته من قبل الام تريد أن تحضنهما باجرة والحال ان الزوج فقير معسر ظاهر
الاعسار ولها اخت خالية عن الأزواج متبرعة له باجرة الحضانة صالحة فهل يقال لام
الام اما ان تحضنهما بلاجرة واما ان تدفعيهما لعمتهما المتبرعة باجرة الحضانة (اجاب)
نعم اذا كان الاب معسرا يقال للجدة اما ان تمسكيهما مجانا او تدفعيهما للعممة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن صغير منها فترجعت اجنبيا من الصغير
ولها اخت صالحة للحضانة والصغير وطالبة لحضانتها فهل ينتقل لها الحق في حضانتها واذا
كان له عم وأراد أخذه قبل تمام مضي مدة الحضانة لا يجاب لاخذه (اجاب) حق
حضانة الصغير المذ كورة له اذا كانت صالحة لها ولم يوجد من يتقدم عليها من له حق
الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن بنتين وابيه ولم يترك شيئا للبنتين
جدة من قبل الام غير صالحة للحضانة بسبب كونها تخرج الى السوق للبيع والشراء
وجدهما فقير لا يملك شيئا فهل اذا طلبت منه اجرة للحضانة وكان فقير لا يلزمه ذلك
خصوصا وهي معدة للبيع والشراء في الاسواق ويكون له اخذهما خوفا عليهما من
الضياع (اجاب) الحق في حضانة الصغيرتين المذ كورتين لجدةتهما أم أمهما ان كانت
صالحة لهما وان تحقق عدم صلاحيتهما ولم يوجد من يستحق الحضانة ممن له حق الحضانة
بعدهما من النساء يكون لجدةهما المذ كورة ضمهما الى نفسه وهذا ان لم يبلغ سنهما تسع
سنين والا بان بلغا هذا السن يكون له اخذهما طلاقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته وله منها ولد سنه اربع سنين فترجعت مطلقة اجنبيا من الصغير ولها أم
لا تحضن الصغير الا باجرة ونفقة وهو معسر بهما وعنده متبرعة بهما هي أخته شقيقة فهل
اذا ثبت اعساره بشهادة البينة شرعية ندى القاضي يقال لها اما ان تحضن به بلاجرة
ونفقة او تدفعيه لابيها يدفعه لاخته المتبرعة له بذلك (اجاب) نعم اذا كان الاب معسرا

٢٥ ١٢٦٧

٢٨ ١٢٦٧

٣٠ ١٢٦٧

جمادى الاولى

٨ ١٢٦٧

٩ ١٢٦٧

١١ ١٢٦٧

يقال للجدّة اما ان تمسكي الصغير مجانا بلا أجر أو تدفعيه للعمّة الصالحة للحضانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ عاقل ذى كسب مع والده في معيشة واحدة وهو في غاية الضرر من والده بسبب الأذى الحاصل له من والده حتى أنه أقل منزلة من الخادم المملوك فهل إذا أراد هذا الولد الانفرد عن والده يقضى له بذلك (اجاب) نعم له الانفرد اذا كان مأمونا على نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد قصر منها ذكور وبنات وعن أخ شقيق هو وصى عليهم من قبل أبيهم ولم يترك لهم شيئا يقتاتون به فإراد العلم أخذ اولاد أخيه فنعته الام والحال انها فقيرة الحال فهل يكون له أخذ من انتهى سن حضنته يبلوغ الاثنى تسع سنين وطعنها في العاشرة وبلوغ الذ كسبع سنين وزيادة ويكون له أخذ من لم تنته حضنته اذا كانت مستعلة بالخدمة خارجا كل وقت وتتركه ضائعا ولم يكن هناك من ينتقل الحق له في الحضنة من قبل الام والاب (اجاب) نعم للعلم المذكور ضم اولاد أخيه الى نفسه اذا كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه خمس سنين فهل اذا كانت أمه تخرج في الاسواق وتخدم الناس ويخشى ضياع الخوضون بسبب الخروج في الاسواق وكان لابي الصبي أخت شقيقة خلية من الأزواج متبرعة بالحضانة يسوغ لابي الصبي أخذه وتسليمه لها (اجاب) اذا كانت أم الصغير غير مأونة عليه بأن تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعا ينتقل الحق في حضنة الصغير لمن بعدهما من النساء الصالحات للحضانة القادرات على القيام بأمر الحضنة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه عشر سنين فهل يكون لابييه ضمه اليه وأخذه من الام اذا تحقق بالبينّة الشرعية بلوغه هذا السن لدى الحاكم الشرعي (اجاب) نعم لابي الولد المذكور ضمه الى نفسه اذا بلغ السن المذكور واذا وقع اختلاف في انتهاء مدة حضنة الغلام المقدرة على المفتي به بسبع سنين فالراي بقره القاضي فان اكل وشرب ولبس واستنجى وحده دفع اليه والا بقي مع الام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ودخل بها ثم بعد ذلك طلقها وله منها ابن بلغ اربعة اشهر فقرر عليه القاضي لها كل يوم كذا من الدراهم أجرة الرضاع والحضانة الى ان يبلغ الابن اربع سنين فحضر الاب وسرق ابنه من مطلقته وتوجه به الى بلاد الري فبدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك ويجب على تسليم الابن لها حيث بلغ سنه اربع سنين فقط سيما وهي خالية عن الأزواج واذا تجرد عليه لها قدر من الدراهم من أجرة الحضنة يجبر على دفعه لها (اجاب) الحق في حضنة الصغير المذكور لأمه قبل الفراق وبعد ما حيث لم يبلغ سنه سبع سنين وكانت صالحة للحضانة لم يقدّمها مانع فليس لابييه أخذه منها والحال هذا يؤمر الزوج بدفع ما تقر به من أجرة الحضنة لأمه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ابنتان من زوجها الميت أحدهما بلغ سنه سنتين ونصف والاخرى لم يبلغ سنه اربع سنين ثم تزوجت الام رجلا اجنبيا والابن عم أراد أخذهما

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

رجب

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

٢٢

وهمهما في عياله والحال ان للصغيرين جدة من قبل الام خالية عن الازواج وصالحه
للحضانة فهل تنتقل الحضانة للجدّة أم الام وليس للعم أخذهما من الجدة قبل انقضاء
مدة الحضانة بدون مسوغ شرعي (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغيرين
المذكورين ينتقل الحق في حضانتهم لالهما حيث كانت صالحه للحضانة قادرة على
تربية الصغيرين والقيام بشؤونهما وليس للعم معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها أولاد انتهت مدة حضانتهم فهل اذا
ادعت أم الأولاد ان الحضانة لم تنته وتريد أن تبقىهم معها يرفع الامر الى قاضي الناحية
ويناط الحكم بنظره فاذا أكل كل من الأولاد وشرب واستحبى ولبس وحده يقضى للاب
بأخذهم على الوجه المذكور (اجاب) الحاضنة أحق بالغلام حتى يستغنى عن النساء
وقدر بسبع وبالبنت حتى تشتهى وقدر بتسع وبه يبقى فان بلغ الأولاد هذا السن
فللاب ضمهم اليه والافلا ولو اختلفا في الغلام يفعل به كما ذكر من نظر القاضي والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل اذ زوجة وأولاد صغيرا منها تراضى معها على أن يدفع لها كل يوم نظير
نفقتها ونفقتهم قرشين ومضت مدة لم يدفع لها شيئا منها سوى ما دفعه لها أو لا فهل يؤمر بدفع
نفقة المدة الماضية لها ولأولادها حيث ثبت بالبينّة الشرعية انه تراضى معها على ذلك
(اجاب) يؤمر الرجل المذكور بدفع ما تجب عليه زوجته حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة سن خمس سنين فتزوجت المطلقة
اجنبيا وأراد أبو الصغيرة أخذها فتمملت أمها بحضانتها ونفقتها وتركها لها أبوها ثم بعد
ذلك طلقها الذي تزوج بها من أجل بنتها فهل يعود لها الحق في حضانتها وللقاضي ان
يفرض عليه لبنته النفقة وأجرة الحضانة أو كيف الحال (اجاب) نعم يعود حق الحضانة
بالفرقة الباتنة وعلى أبي الصغيرة المذكورة نفقتها وأجرة الحضانة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له بنت صغيرة من مطلقة سنها سنة ونصف ومفروض عليه البنت
دراهم معلومة في كل شهر فتزوجت المطلقة اجنبيا من الصغيرة ولم يكن لها من تنقل
الحضانة لها الا أخت البنت المحضونة في حجر أبيها فهل يكون للاب أخذ ابنته منها
ودفعها لبنته الكبيرة التي في حجره القادرة على الحضانة ويسقط المفروض عن الاب
بتزوج المطلقة باجنبي من الصغيرة (اجاب) بتزوج أم الصغيرة باجنبي منها تسقط
حضانتها وينتقل الحق فيها للاخت المذكورة حيث كانت صالحه للحضانة قادرة عليها
لم يقيمها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مملوكة بنت عمرها سنان فتمملت
بها أمها مجانا من غير أجر للحضانة ثم تزوجت اجنبيا وانتقلت الحضانة لام أمها الساكنة
معها في بيت الزوج الاجبي والمعيشة واحدة ولم يمكنها التحول الى مكان آخر وحدها
والآن أراد الاب أخذ البنت بسبب اجتماع الجميع في بيت واحد فهل اذا لم يمكن أم
الام التحول من بيت زوج ابنتها لاجنبي يكون للاب أخذ بنته لأمه الخالية من الازواج

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

١٩

موال

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

٢٠

(اجاب) ايس لام الام السكنى بالبت المذ كورة في منزل الرب أى زوج الام الاجنبى
واذا لم تنتقل من منزله يكون لام الاب أخذ البنت من أم الام حيث كانت أم الاب
صالحه للحضانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها ست
سنوات وزيادة ثم تزوجت أجنبية من الصغيرة وانتقلت الحضانة الى أم الام فهل اذا
كانت أم الام المذ كورة تخرج في الاسواق وتستغل بالبيع والشراء وتضيع المحضونه
بسبب ذلك تسقط حضانتها وتنقل الحضانة لام الاب الصالحه لها (اجاب) تسقط
حضانة الجدة أم الام بخروجها كل وقت وتركها البنت ضائعة فاذا قام بها ما يوجب
سقوط حضانتها ينتقل الحق فيها لام الاب الصالحه لها التي لم يبق بها مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد سنه نحو ثلاث سنين فصارت في حضانتها فتزوجت
اجنبيا عن الولد المذ كور ولها أم خالية من الافواج أهل للحضانة فهل تكون الحضانة
لام الام المذ كورة وتقدم على الاب فيها (اجاب) اذا سقطت حضانة الام ينتقل الحق
فيها لام الام الصالحه لها التي لم يبق بها مانع وتقدم على الاب مادامت مدة الحضانة والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها ثلاث سنين فتزوجت أمها
باجنبى ولا م الصغيرة أم صالحة للحضانة متزوجة بجدة الصغيرة قادرة عليها فهل ينتقل
الحق في حضانة الصغيرة لام الام وتقدم على أم الاب فيها (اجاب) اذا سقطت حضانة
الام ينتقل الحق فيها لام الام الصالحه لها التي لم يبق بها مانع وتقدم على أم الاب مادامت
مدة الحضانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن منها بلغ سنه عشر
سنين وعن أخيه العاصب فهل اذا أراد الاخ العاصب اخذ ابن أخيه وضمه اليه بحباب
لذلك حيث بلغ هذا السن وانتهت حضانة امه ببلوغه هذا السن (اجاب) تنتهى حضانة
الغلام بمجاوزة سبع سنين فلاحق لأمه بعد ذلك في الحضانة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت اسقطت حق حضانتها ونفقتها له بحضرة بيعة
شرعية فهل والحال هذه اذا ثبت الرجل المذ كور ولدى الحاكم الشرعى انها اسقطت
حقها في الحضانة والنفقة اليه ويعد مدة تريان تاخذها وتسافر بها الى غير بلد أبيها من
غير اذنه فهل لا يسوغ لها ذلك وتمنع من ذلك شرعا (اجاب) ليس للحاضنة المذ كورة
الخروج بالبت المذ كورة من بلد العقد الى بلد آخر بينهما تفاوت وان كان لها الرجوع
في الحضانة بعد الاسقاط ومطالبة الاب بالنفقة للمستقبل والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته وله منها ابن محضون فتريد الام اخذ أجرة الحضانة وهو معسر والابن
عمة متبرعة بالحضانة فهل يسوغ لها اخذ هذه وتخصه المتبرعة (اجاب) اذا كان الاب
معسرا ولم ترض الام بتربية الصغير مجتادا دفع للتبرعة حيث كانت صالحة لذلك ولا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته مطلقة منه طلاقا بائنا ومعها منه ولد صغير يبلغ
سنة خمس سنين وله جدة من قبل أبيه تريد حضانته متبرعة بدون شيء وابو الصغير معسر

١٢٦٧

٢٠

وام الصغيرة لا تحضنه الابا جرهل اذا تحقق اعسار الاب يكون له أخذ الصغیر من أمه ودفعه لجدة حيث كانت متبرعة والام لا تحضنه الابا جره (اجاب) اذا كان الاب معسرا ولم ترض الام بترية الصغیر مجانا دفع للتبرعة المذ كورة حيث كانت صالحة لذلك ولم يقرم بهما منع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدان من مطاقة سن احدهما تسع سنين والاخر سبع سنين فهل تنتهي حضانة الغلام بمجاورة سنة سبع سنين ويكون للاب أخذه من أمه ورضه لنفسه وهل ليس للام الانتقال به الى بلدة أخرى بينهما تفاوت

١٢٦٧

٢٥

حيث لم يكن وطنها ولم ينكحها فيه (اجاب) لاحق للام في حضانة الصغیرين المذ كورين حيث بلغ السن المذ كور ولا يهما ضمهما لنفسه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة بنت قاصرة فرص لها في كل يوم ثلاثين نصفافضة وبعد ذلك آجرت نفسها للخدمة عند رجل اجني واخذت البنت المذ كورة معها بمنزل ذلك الرجل وللرجل المطلق اخت شقيقة متبرعة بالحضانة فهل تنتقل الحضانة للاخت المذ كورة حيث كان

١٢٦٧

٤

ذ القعدة

في الخدمة ضياع البنت (اجاب) اذا كانت ام الصغيرة غير مأمنة بان تخرج كل وقت وتتركها ضائعة ينتقل الحق في الحضانة لمن بعدها من النساء الصالحات لذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته من نحو سنتين ومعه منها بنت عمرها ثمان سنين وتزوجت أم البنت المذ كورة زوجا آخر والبنت لها جدة من أمها سوقية ايضا والمذ كورة تتعاطى البيع والشراء في الاسواق فهل بذلك تسقط حضانتها ولابي البنت اخذها منهما (اجاب) تسقط حضانة الام بزوجها بغير محرم من الصغيرة

١٢٦٧

١٠

المذ كورة وينتقل الحق فيها للجدة أم الام اذا كانت صالحة لها قدرة على تربيتها فان خيف على الصغيرة الضياع بان تخرج الجدة كل وقت وتتركها ضائعة ينتقل الحق لمن بعدها من النساء الصالحات لذلك فان لم توجد امرأة من لها حق الحضانة بعد الجدة المذ كورة يكون للاب اخذ بنته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن بلغ سنة سبع سنين وعن بنت بلغ سنها عشر سنين وعن عمه العاصب لهما ثم تزوجت الام رجلا اجنيا فهل يكون لعم الاب العاصب اخذهما وضمهما في عياله سيما وهو صالح لتربتهما والحفظ المال (اجاب) لا ولاية لعم الاب المذ كور في مال القاصرين وله ضمهما الى نفسه حيث كان الامر ما هو مسطور ولم يكن فاسقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنين وطعنت في العاشرة فهل يكون لابيها اخذها ورضها اليه ولا حق لمعلمته ولا لامها في حضانتها بعد ذلك (اجاب) تنتهي حضانة الانثى بلوغ سنها تسع سنين فلاحق لام البنت المذ كورة ولا لجدها في حضانتها

١٢٦٧

٣

دى الحجة

حيث كان سنهما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثم تزوجت غير له منها بنت قد بلغت تسع سنين ولزوجه المذ كورة ام حاضنة لتلك البنت فهل اذا كانت البنت قد بلغت السن المذ كور وراد أبوه أخذها جبراً عن جدتها يمكن من ذلك اولا

١٢٦٧

١٨

(اجاب) نعم للاب ضم بنته اليه حيث بلغ عمرها تسع سنين ولا حق لجدها في حضانتها
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه سبع
سنين وطعن في الثامنة فهل تنتهي حضانه الصغير بمضي سبع سنين ويكون للاب بعد
ذلك اخذه وحفظه وضمه اليه (اجاب) نعم تنتهي حضانه الصغير المذكور ببلوغه
سبع سنين على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن
رضيع جعل لها ابوه أجرة حضانتها كل شهر خمسة وعشرين قرشاً بالتراضي بينهم ما وكل
رجلاً في دفعها لأم الصغير الى ان بلغ سن الـ غير سنتين وبعد السنتين امتنع من الدفع
يريد أن يأخذ الصغير من أمه فهل اذا لم تقروج الأم لا يسقط حقها من الحضانه ويجبر
الاب على دفع أجرة الحضانه بنفسه أو بوكيله وليس له نزعها منها بدون وجه شرعي
(اجاب) الأم أحق بحضانه ابنها الصغير الى ان يستغنى وقدّر بسبع سنين وعلى الاب
الاتفاق على ابنه الصغير وأجرة حضانتها حيث لا مال للصغير والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل طلق زوجته وله منها بنتان بلغ سن احداهما ثمان سنين والثانية خمس سنين
فهل اذا اراد أن يأخذ من بلغ سنهما ثمان سنين لا يجاب لذلك ولا يكون له نزعها من أمها
قبل انتهاء سن الحضانه (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والام أحق بالحضانه الى ان يبلغ
سن الاثني تسع سنين على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة
خرجت الآن عن طاعته ومعهما منه صبي بلغ عمره سبع سنين وزيادته ولم تكن والده من
رؤيته لاجل ان يعلمه ويحس تر بيته فهل للاب اخذه بالتخير للولد بين أمه وأبيه
(اجاب) تنتهي حضانه المذكر باستغنائه وقدّر بسبع سنين على ما به الفتوى فاذا بلغ سن
الصغير المذكور بسبع سنين يكون لآبيه اخذه وضمه الى نفسه كما يكون له ردها الى
طاعته ان خرجت بغير حق ولا بخير الا غير عندنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته ثلاثاً ومعهما منه ابن وبنت لم يبلغا سن الحضانه فهل اذا اراد والدهما ان
يأخذهما من أمهما قبل مضي حضانتها لا يجاب لذلك واذا اراد أن ينقلهما من بلدتهما
أبنيه فوق مسافة الفصر لا يجاب لذلك وما قدر مدة الحضانه (اجاب) الحضانه ما او
غيرها أحق به اي بالام حتى يستغنى وقدّر بسبع وبه يقى والام والجدة أحق بها اي
بالصغيرة حتى تشتري وقدّر بتسع سنين وبه يقى فليس للاب اخذ ولديه الصغيرين من
أمهما قبل انتهاء مدة الحضانه كما انه ليس له جبره طلقه المذكور على الانتقال مسافة
القصر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها دون تسع سنين
فهل اذا كانت الام مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق وتركها ضائعة يخشى عليها من
المشي في الطريق يكون لأم الاب اخذها منها حيث كانت خالية من الأزواج وصالحه
للحضانه (اجاب) الأم اخذ بحضانه الصغيره حتى تشتري وقدّر بتسع سنين وبه يقى
ما لم يقم بها مانع ككونها غيرة مأمونه بأن تخرج كل وقت وترك الولد ضائعاً فان تحقق

قيام مانع شرعي بها سقطت حضانتها وينتقل الحق فيها لام الأب حيث كانت صاحبة لها فادرة عليها ولم يوجد من يقدم عليها من النساء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان احدهما سنهما تسع سنين وطعنت في العاشرة وضعها الأب لنفسه ومن لم تبلغ سن الحضانة ابقاها عند أمها وجعل لها دراهم معلومة التقدر يدفعها لامها كل يوم ثم بعد ذلك ارادت المطلقة ان تأخذ البنت التي بلغ سنهما عشر سنين من ابينها وتضعها لنفسها وتجعل عليه دراهم مثل اخاتها الصغرى والأب لا يرضى فهل لا تجاب لذلك ويكون للأب ضمها وابقاؤها عنده ولا يجبر على ما ارادته المطلقة (اجاب) لا تجاب الام لاخذ البنت المذكورة من ابينها لانتهاء مدة الحضانة ببلوغها تسع سنين على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعه أولاد منه فهل لا يجوز لها ان تسافر بالاولاد لبلد غير بلد أبيهم زيادة عن مسافة القصر واذا قلتم بعدم الجواز فهل تؤخذ الاولاد منها (اجاب) ليس للمطلقة المذكورة الخروج بالاولاد من بلدة وقع العقد بها الى أخرى والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة لم تبلغ مدة الحضانة فارادت الام ان تحضنها باجر والحال ان الأب معسر ظاهر الاعسار ومعه بنته تشهد باعساره وله أم خالية عن الأزواج صاحبة للحضانة متبرعة له باجرة الحضانة فهل يقال لام الصغيرة اما ان تحضنها بالاجر أو تعطياها للام المتبرعة بها حيث كان الأب معسر اظاهر الاعسار (اجاب) اذا كان الأب ظاهر الاعسار ولم ترض الام بتربية الصغيرة مجانا تدفع الصغيرة للمتبرعة بالحضانة حيث كانت صاحبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مطلقة ثلاث ذكور أحدهم بلغ سنه سبع سنوات اراد الرجل المذكور أخذ الولد من ابيه فامتنعت من تسليمه فهل اذا كان الولد المذكور ابن سبع سنوات فكثر له اخذه ويقدر لاخويه نفقة بقدر حال والدهما (اجاب) تنتهي حضانة الذكر باستغنائه عن الحضانة وقدر بسبع سنين وعليه الفتوى فاذا كان سن الصغير المذكور بسبع سنين فلا حق لامه في حضانتها وللأب أخذه وعليه نفقة ولديه الصغيرين واجرة حضانتهم لأمهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة لم تبلغ سن الحضانة فتزوجت المطلقة اجنبيا منها ولها أم شريرة وفاجرة فجورا تضيع معه الصغيرة وتترك الصغيرة في غالب الاوقات ضائعة تطوؤها الدواب في الطرق وغيرها وباقي الاوقات تلازم الاقامة بالبنت المذكورة في بيت زوج بناتها الاجنبى فهل لا يكون لها حق في الحضانة مادامت كذلك ويكون لايبها اخذها وضمها اليه انتقادا لمهجتها من الفياح والهلالك (اجاب) لا حضانة للجددة المذكورة اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد من مطلقة فرض عليه القاضي اجرة حضانة كل يوم خمسين فضة بعد المنازعة بينهما في شأن ذلك وتريد أن تأخذه منه زيادة على المفروض وان تسافر بالطفل الى بلد فوق مسافة السفر غير بلدها التي نكحها

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٣

ربيع الاول

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٩

ربيع الثاني

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٦

فيه بدون اذنه ورضاه فهل لا تجاب لذلك وتمنع من السفر بالولد الى غير وطنها التي تكسرها فيه (اجاب) ليس للطلقة بانها بعد عدتها الخروج بالولد الا الى وطنها وقد تكسرها لله تعالى اعلم (سئل) في بكر قاصرة مات أبوها وانتقلت بها أمها من بلد أبي القاصرة الى بلد أمها الثبوت حق الحضانة لها والا ن بلغت البنت حدا الاشتراء وجاوز سنها تسع سنين فاراد اخوها لابيها وهو الوصي عليها من قبل ابيها اخذها من أمها ورضعها الى نفسه لاجل صيانتها ودفع العار عن نفسه ودعت الام بلوغ البنت بالحيض وتغري البنت على الاعتراض بالبلوغ فهل حيث كان الاخ المذكور مأمونا ويخاف على اخته بمكثها عند والدتها في غير بلد الاخ لعدم الامن عليها بسبب عدم رأيها يكون للاخ اخذها ورضعها الى نفسه ولو بعد بلوغها حيث لم تكن مأمونة على نفسها والاخ صاحب مأمون دين (اجاب) اذا بلغت الانثى مبلغ النساء ان بكر اضهرها الاب الى نفسه وان ثيبا لا يرضعها الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها او المجد بمنزلة الاب وان لم يكن لها اب ولا جد ولها اخ أو عم فله ضمها ان لم يكن مفسدا وان كان مفسدا لا يكفى التنوير فلاخ المذكور ضم اخته الى نفسه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقة باع سنين تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل اذا ثبت ذلك تسقط حضانة الام ويكون للاب اخذها من الام جبرا عليها (اجاب) اذا بلغ سن الانثى تسع سنين تنتهي حضانة الام على المفتي به ويضمرها أبوها الى نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان صغيرتان لا يصلحان للزواج ولا يتأنس بهما الصغرى هما لان سن احدهما ثلاث سنين والاخرى خمس سنين فهل اذا زوجهما الاب يريد بذلك اسقاط حضانة الام وأخذتهما منها لا يجاب لذلك ويلزمه دفع نفقتهما وأجرة الحضانة الى انقضاء مدتها الشرعية أم لا (اجاب) لا تسقط حضانة الام بتزويج الصغيرة فعلى الاب النفقة وأجرة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة غير بلدتها كانت مقيمة بها وله منها ولد وبنت عمرهما أقل من مدة الحضانة فطلعهما في تلك البلدة التي عقد عليها فيها وأرادت السفر بالاولاد الى بلدتها الاصلية التي فيها أهلها وهي فوق مسافة الفصر فهل له منعها من السفر بالاولاد أو حجزهما منها اذا ثبت عدم الملكة في بلد أبيهما سيما وان له أمه مقيمة عند أبيهما (اجاب) ليس للطلقة بانها بعد عدتها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها وقد تكسرها لله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنتان من زوجة أراد تزويجهما والحال ان البنتين واحدة منهما بنت سبع سنين والاخرى بنت خمس سنين وطعنت في السادسة وأراد بذلك اضرارها وقطع حضانتها فهل لا يجاب لذلك والحال هذه (اجاب) لا تسقط حضانة الام بتزويج الصغيرتين المذكورتين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متزوجا بامرأة ثم طلقها ومعهما بنت صغيرة قرض لها أجرة رضاع حتى بلغت نحو أربع سنين أو أكثر ثم تزوجت تلك الام ببلدة بعيدة تريد

ربيع الثاني سنة

على مسافة القصر وأخذت البنت معها من غير إذن أبيها فهل إذا كان له أم خالية عن
 الأزواج وتبرعت بحضانة البنت يكون له أخذها من أمها حيث تزوجت وهربت بها
 سيمان غير إذنه (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها
 وينتقل الحق فيها لام الاب الصالحة لذلك حيث لم يكن لام الصغيرة أم صالحة للحضانة
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت وولد البنت عمرها عشر سنين والولد عمره ثمان
 سنين ولهما أم وأبوهما توفي فهل إذا بلغا هذا السن يكون لآخيهما من أبيهما أخذهما
 والحال هذه (اجاب) نعم يكون للاخ المذكور ضم أخته وأخيه الى نفسه حيث بلغ سنهما
 ما ذكر لا انتهاء حضانة الام ببلوغ سن العلام سبع سنين وبلوغ سن الانثى تسع سنين على
 ما عليه القنوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة ولد عمره ثلاث سنين
 حضنته أمه بأجر الى أن تزوجت أجنبيا فنع الاجرم أراد أخذه لأمه والحال أن أم الرجل
 المذكور تخدم برسم انها كيخيه لجماعة فهل إذا لم تكن صالحة لحضانة الولد ولأم
 المحضون عمة تكون هي أحق منها (اجاب) بتزوج أم الصغير بغير محرم منه ينتقل الحق
 في حضنته لام الاب عند عدم أم الام إذا كانت قادرة على القيام بتربيته صالحة للحضانة
 والا تكن كذلك ينتقل الحق فيها لمن لها حق الحضانة بعدها من النساء الصالحات لذلك
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته في ثغر اسكن درية وطلقها في القناطر
 الحيرة وخلف منها بنتا وقد فرض لها فرضا شرعيا قدر ما علموا وبلد المطلقة شيبين
 السكوم وتريد فراق البنت من أبيها ونزل الى بلدها وأبوها لم يرض بفرق بنته ومع
 ذلك يدفع لها الفرض المعمول عليه فهل يجوز فراق بنته منه وتأخذها أمها وتزوج بلد
 (اجاب) لا تسافر مطلقة بولدها الا الى وطنها وقد نكحها ثمة فليس للمطلقة المذكورة
 الانتقال بينتها الى البلدة المذكورة بدون رضا الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته من مدة سنتين وله منها ابن صغير سنه ست سنوات فهل إذا كانت الام
 تتركه ضائعا فيحشى عليه الضياع والهالك لكونها مشغولة بخدمة الناس في البيوت
 وتركه من غير من يتعهد له لا يكون لها حق في حضنته و يكون لابي الابن أخذه منها
 ودفعه لاخته الشقيقة حيث كانت خالية من الأزواج وصالحة للحضانة (اجاب) الا حق
 بحضانة الصغير امه إذا لم يقم بها مانع ولم يخش على الصغير الضياع عندها والا انتقل الحق
 في حضنته لعمته إذا كانت صالحة ولم يوجد من يقدم عليها من النساء الصالحات لها
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة بنت صغيرة وأم الصغيرة مشغولة ببيع
 الفخيز في الاسواق وليست متفرغة للحضانة ويخشى على الصغيرة الضياع عندها
 باشتغالها بالبيع وتركتها كل وقت ضائعة فهل يكون للاب اخذ ابنته حيث كانت الام
 بهذه الاوصاف ولم توجد امرأة صالحة للحضانة ممن يستحقها شرعا (اجاب) نعم يكون للاب
 اخذ ابنته الصغيرة من أمها إذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٨

٣٠

جادی الاولی

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

٢٥

جادی الثانیة

١٢٦٨

٧

خادي الثانية سنة

١٥ ١٢٦٨

رجب

١٢٦٨

٧ ١٢٦٨

٧ ١٢٦٨

١٢ ١٢٦١

طلق زوجته وله منها ابن وبنت فحضنتهما الام من غير فرض شيء لهما على الاب واستمرت على ذلك الى انتهاء مدة الحضانة فهل اذا اراد الاب اخذهما ووضعهما اليه بعد انتهاء مدة الحضانة يجاب لذلك واذا طلبت الام نفقة لهما في مدة الحضانة ولم تفرض عليه لبا التراضي ولا يفرض القاضي لا تجاب لذلك وتكون متبرعة بما صرفته (اجاب) للاب اخذ ولديه المذكورين حيث انتهت مدة حضانتهم وليس للام مطالبة بشيء من النفقة لتلك المدة ان كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متزوجا بامرأة خلف منها بنتا فطلقت المرأة من زوجها وتزوجت غيره وتركت البنت عند ابائها مدة ثلاث سنين ونصف فطلقت من الزوج الثاني وحصل لها مرض بالمبارك فتوجهت الى بلدها عند اهله الكون امها عاجزة قال ان حضرت ام البنت في البلد وطلبت البنت من ابائها والحال ان البنت عدها ابوها لانسان ند تزوج بها فهل لامها اخذها من زوجها (اجاب) يسقط الحق من حضانة الصغيرة بتزوج اهلهما بغير محرم منها ويعود حق الام فيها بالفرقة حيث لا مانع وبترجيع الحضونة لا يسقط الحق من حضانتها ما بقيت مدتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل وفرض لها نفقة زائدة برجائه الصلح وبعد ذلك وضعت حملها فجعل لها كل يوم قرشا في نظير الرضاعة والحضانة فهل اذا مرض وكان هناك من يقبله باقل من ذلك وطلبت أمه الزيادة لا يكون لها ذلك شرعا حيث كان القرش المذكور بقدر أجرة المثل وزيادة (اجاب) للام أجرة الحضانة بقدر أجرة المثل وهي أحق بارضاع ولدها بعد العدة اذا لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية ولودون أجرة المثل بل الاجنبية المتبرعة أولى ورضعها عند أمه كما في الدر المختار فليس للام المذكورة طلب الزيادة على أجرة مثل حضانة ولدها ولا طلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية من أجرة الرضاع والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه ابنان صغيران بلغ سن احدهما سنتين والاخر رضيع فهل اذا تزوجت وكان لها أم خالية من الأزواج وصالحة للحضانة وخالة كذلك وأراد الاب اخذهما أو احدهما لا يجاب لذلك بل ينتقل الحق في الحضانة لام الام المذكورة لاسيما اذا لم يكن عند الاب من يستحق الحضانة من النساء (اجاب) بنزوح أم الصغيرين المذكورين بغير محرم منهما يسقط حقهما من حضانتهم او ينتقل الحق فيها لام الام اذا كانت صالحة لها قدرة على القيام بتربيتهم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها من مملوكتها بنت صغيرة بلغ عمرها خمس سنين ونصف ولم ترض أمها ان تحضنها الابأجرو عنده احت متبرعة بحضانتها وعنده ابنة عمه كذلك متبرعة بحضانتها شفقة عليها فهل اذا تزوجت الام رجلا أجنبيا تسقط حضانتها ويكون للاب اخذ بنته منها (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغيرة تسقط حقها من حضانتها وينتقل الحق فيها لمن يستحقها بعد الام من النساء الصالحات لذلك فان لم توجد من تصلح أو وجدت وكانت غير صالحة

سنة

رجب

يكون للاب ضم ابنته اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته بنت سنين ست سنين وابن سنه ستة أشهر فهل اذا تزوجت أمهما غير محرم من الصغيرين ولها أم غير متزوجة وهي صالحة للحضانة قادرة عليها تنتقل الحضانة لجدتها وليس لابيها ما حق في الحضانة (اجاب) نعم بتزوج الام بغير محرم من الصغيرين المذكورين ينتقل الحق فيهما للجدّة أم الام حيث لم يقيمها مانع من حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في أم أمة طلقت من زوجها بائنا وجعل لها مقدار من الدراهم أجرة حضانة لطفله منها وتزوجت أجنبيا من الصغير وانتقلت الحضانة والمفروض لامها بالوجه الشرعي وصارت تحضنه مدة وترتب لها عند زواج بنتها مبلغ من ذلك فهل يؤثر بدفعه لها والحال هذه (اجاب) على الاب القيام بأجرة الحضانة للجدّة المذكورة ويؤثر بدفع ما تجمد عليه من المدة رزقها والله تعالى اعلم (سئل) في بنت صغيرة بلغت من العمر اثني عشرة سنة وهي في حضانتها أمها فتزوجت أمها أجنبيا فهل لابيها أخذها منها (اجاب) تنهى حضانة الانثى بلوغ سنين تسع سنين على ما عليه الفتوى فالاب المذكور أخذ بنته من أمها حيث كان عمرها ما ذكر وان لم يتزوج الام بأجنبي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها نحو عشرين وأخذها من أمها بلوغها هذا السن فهل اذا أراد السفر بها الى جهة مع جلة عياله وأرادت أنهما منعه من السفر لا تجاب لذلك (اجاب) أفنى مولا ناخير الدين بأن للاب ان يسافر بولده بعد انقضاء مدة الحضانة فاذا بلغ سن البنت عشرين كما هو مذكور يكون لابيها السفر بها وليس لامها والحال هذه معارضة في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها سبع سنين وفرض لها قدر ما معلوم من المقة لكل يوم يدفعه لها فهل اذا كانت أم الصبي غير مستغلة بالبيع والشراء وجب بيعة تشبه على أنها تبيع في الاسواق ومن عادت بذلك وللطالق أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل الحق لها مادامت أم الصغيرة كذلك (اجاب) يسقط حق الام من حضانتها الصغيرة المذكورة بخروجها كل وقت وتركها البنت ضائعة اذ هي ليست أمومة عليها وينتقل الحق في حضانتها لام الاب الصالحة للحضانة الى لم يقيمها مانع ولم يوجد من يقدم عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه ثلاث سنين فتزوجت أم الصغير بأجنبي ليس له حق في الحضانة ولم يذكر لها أم تنتقل الحضانة اليها ولا ابن الصبي أم صالحة للحضانة خالية من الأزواج قادرة على الحضانة فهل والحال ذلك يكون لابي الصغير أخذ رزقها لأمه الصالحة لحضنته (اجاب) بتزوج أم الصبي غير المذكور بأجنبي منه يسقط حقها من حضانتها وينتقل الحق في ابها لام الاب الصالحة لذلك حيث لم يقيمها مانع ولم يوجد من يقدم عليها من النساء والله تعالى اعلم (سئل) في صغيرة بنت أمها وسنها الاثر نحو خمس سنين أرادت ام الام أخذها من ابيها فمتنع فهل يكون لام الام

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٦

١٢٦٨

شعبان
١٠

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١٨

شعبان	سنة
١٨	١٢٦٨
رمضان	
٧	١٢٦٨
١٠	١٢٦٨
١٨	١٢٦٨
١٨	١٢٦٨
شوال	
٢٩	١٢٦٨
ذى القعدة	
٢	١٢٦٨

أخذها منه جبراً لا يتقال الحضانة لها حيث لم تكن متزوجة باجنبي وكانت صالحة
للحضانة (أجاب) الحق في حضانة الصغيرة المذكورة والحال هذه لام أمها الصالحة
للحضانة القادرة عليها التي لم يقدم بها مانع فلها أخذها من أبيها وضمها إليها حتى تنتهي
مدّة حضانتها شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنين
خمس سنين فتزوجت مطلقته باجنبي من الصغيرة ولها أم لا تحضن الصغيرة الاباحرة وهو
معسر بها وعنده متبرعة بها وهي أمه فهل إذا ثبت اعساره بشهادة البيّنة الشرعية
يقال لها أمان أن تحضنها بلاجرة أو تدفعها إلى أبيها يدفعها محرمة المتبرعة له بذلك
(أجاب) إذا كان الأب ظاهر الاعسار ولم ترض الجدة أم الأم بتربية الصغيرة مجازاً دفعت
الصغيرة لام الأب المتبرعة بالحضانة حيث كانت صالحة لذلك ولم يقدم بها مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له ولدان من امرأتين مطلقتين بلغ أحدهما سبع سنين وطعن في
الثامنة والأحر عمره ثمان سنين وطعن في التاسعة فهل يكون له أخذها شرعاً (أجاب)
تنتهي حضانة الصغير ببلوغ سنه سبع سنين على ما عليه الفتوى فلا الأب المذكور ضم
ابنيه المذكورين إليه إذا بلغا هذا السن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
وله منها ابن فهل إذا كان الأب معسراً ظاهر الاعسار وعنده متبرعة بالحضانة والأم
لا تحضن الاباحرة يقال للأم أمان أن تحضن به بلاجرة وأما أن تدفعه لآبيه يدفعه
للمتبرعة بالحضانة الصالحة لها (أجاب) إذا كان الأب معسراً ولم ترض الأم بتربية الصغير
مجازاً دفعت لابنة أربعة إذا كانت صالحة لذلك وهي عن سنه ثمانية بعد الأم والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت وابنان بلغ سن أحدهما ثمان سنوات
والآخر اثنى عشر سنين والبنت تسع سنين فهل تنتهي حضانة البنت والابن ببلوغ السن
المذكور ويكون للأب أخذها وضمها لنفسه (أجاب) إذا بلغ سن الانثى تسع سنين
والغلام سبع سنين يكون لأبيهما أخذها من أمهما على ما عليه الفتوى والله تعالى
أعلم (سئل) في بكر بالغة لم يكن لها أب ولا جد أراد أخوها ضمها لنفسه خوفاً عليها
من الفساد والتلف هل يكون له ذلك حيث كان الأخ المذكور غير مفسد وتجب البكر
المذكورة إذا امتنعت من ضمها إليه والحال هذه (أجاب) في التنوير بلغت الحجامة
مبلغ النساء بكر اضمها إلى أبيه نفسه وإن شئها إلا إذا لم تكن مأمونة على نفسها
ثم قال والجسد بمنزلة الأب فيه وإن لم يكن لها أب ولا جد ولها أخ أو عم فله ضمها إن لم يكن
مفسداً وإن مفسداً لا له ومنه يع لم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته وله منها بنت سنين فآخذها أبوها قهر أعز مطلقته ودفعها لأمه أنه
الأخرى لتضنها بدل أمها فهل يكون الحق في حضانة البنت المذكورة لأمها إلى بلوغ
سن الحضانة وتؤم الضرر بردّها إلى أمها حيث لم يقدم بها مانع شرعي (أجاب) الأم أحق
بحضانة البنت حتى تشبه على ما عليه الفتوى وقد رتب سنين فحيث كانت أم الصغيرة

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٩

محرم
٣

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٥

المذكورة قادرة على الحضانة صالحة لها لا يكون للاب أخذها منها والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة ماتت عن بنت بلغ سنها خمس سنين وللصغيرة جدّة من قبل الام متزوجة
 باجنبي من الصغيرة ولم يكن لها سواها من يقدم على الاب من قبل الام فهل والحال هذه
 يكون للاب أخذها ووضعها اليه (اجاب) لاحق للجدّة أم الام في حضانة بنتها الصغيرة
 حيث كانت الجدّة متزوجة باجنبي من الصغيرة وللاب أخذ بنته وضعها اليه اذ لم يوجد من
 النساء الصالحات للحضانة من يقدم عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
 ومعها منه بنت بلغ سنها عشر سنين وزيادة وتزوجت أمها غيره فهل اذا أودت أمها
 أخذها لا تجاب لذلك ويكون للاب منعها وضعها لنفسه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم
 يكون للاب بل عليه ضم ابنته المذكورة الى نفسه والحال ما ذكر وليس للام أخذها
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة نصرانية سنها ثلاث عشرة سنة أسلم أبوها وتركها
 عند أمها الذمية وبعد بلوغها مسلمة عاقلة مستقلة برأيها تنازع في ضمها أبوها المسلم وأمها
 النصرانية كل يريد ضمها لنفسه فعند من تكون (اجاب) صرحوا بأن الانثى اذا بلغت
 مبلغ النساء وكانت بكر اضمها الاب الى نفسه الا اذا دخلت في السن واجتمع لها رأى بأن
 تم عقابها بحيث لا تتخذه فتسكن حيث أحببت حيث لا خوف عليها وان كانت ثيبا
 لا يضمها الاب الى نفسه الا اذا لم تسكن مأمونة على نفسها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل توفي عن أولاد ذكور واثنا بعضهم عاقل رشيد وبعضهم قاصر دون البلوغ
 فاقام الحاكم الشرعي والد القاصر بن وصيا عليهم وقسم تركته المتوفى بين الورثة
 بالغرض الشرعية وكل من البالغين أخذ نصيبه وما خص القاصر بن سلم الى والدتهم
 ثم بعد ذلك أخذت أولادها القصر وما خصهم من الارث وتوجهت بهم فوق مسافة
 القصر عن محل اخوتهم البالغين وصارت تفق عليهم من مالهم حتى لم يبق عندهم شيء
 وأهملت شأنهم في التربية ولم تعلم أحد منهم صنعة وصاروا يسألون الناس في الاسواق
 وتحقق ضياعهم لعدم وجود مال لهم وبعض اخوتهم البالغين له قدرة على تربيتهم
 والنفقة عليهم فهل اذا طلب هؤلاء القصر الذين انتهت مدّة حضانتهم المتعرضين
 لسؤال الناس بالاسواق ليربهم ويعلمهم تبرعاً من عنده وحفظاً لاختوته من الضياع
 يسوغ له ذلك واذا تعرضت له والدتهم التي أنفقت عليهم واضاعتهم لا يلتفت الى قولها
 حفظ هؤلاء الايتام القاصر بن دن الضياع (اجاب) اذا بلغ سن الغلام سبع سنين يكون
 لاختوته البالغين ضمّه الى انفسهم لسقوط حق حضانة الام كما يكون له ضم الانثى اذا بلغ
 سنها تسع سنين لذلك على ما عليه المعتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 اخوة أشقاء وعن اخوة لاب وعن زوجته وعن أولاد نصر في حضانة أمهم فهل اذا
 تزوجت أم الاولاد اجنبيا ليس له حق في الحضانة تسقط حضانتها ويكون للم الشقيق
 اخذ الاولاد وضمهم اليه شرعا (اجاب) يسقط الحق في حضانة الصغير بنزوح الحضنة

بأجنبي منه وللم الشقيق ضمهم اليه اذ لم يوجد من يقدم عليه من العصبات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها الاثني عشر سنين وتزوجت امها من آخر ولا مالبنت ام اخذت البنت في حضانتها ولا ابى البنت المذكورة ام فهل له اخذ البنت تحضنها امه (اجاب) تنتهي حضانتها لاثني يملوغ سنين على ما عليه الفتوى في حيث بلغ سن البنت المذكورة عشر سنين كما هو مذهب كور فلاحق للحاضنة في حضانتها ويكون للاب ضمها الى نفسه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اخ شقيق قاصر في حضانتها امه بلغ سنه ثمان سنين اراد ذلك الاخ اخذها من امه فهل له ذلك حيث لم تسكن وصيا عليه واذا باع ارضا خربة يملكها لامرأتين بثن حال له طلبه من المشتريتين اذا كان البيع صحيحا (اجاب) للبائع المطالبة بثن ما باعه حيث لا مانع وتنتهي حضانتها للام بملوغ سنه سبع سنين على ما عليه الفتوى فللاخ المذكور اخذ اخيه من امه اذا كان سنه ماذ كروا الله تعالى اعلم (سئل) في بنت بالغة رشيدة ثيب فهل والحال هذه تخير بين ابويها فاذا اختارت امها تجاب لذلك سيما وهي عاقلة مأمونة على نفسها (اجاب) اذا بلغت الاثني المذكورة ودخلت في السن واجتمع لها رأى تسكن حيث احبت وليس لابيها ضمها الى نفسه حيث لم يخش عليها وكانت مأمونة على نفسها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهي حامل ثم بعد الطلاق وضعت ذكرا فاراد والده الموسر ان ياخذها عنده ليرضعه فامتنعت المطلقة المذكورة من ذلك وطابت ان ترضعه باجرة مثلهما فهل تجاب لذلك وتسكن احق بحضانتها الغلام المذكور حيث كانت راحة لها حتى تنتهي مدة الحضانة ويلزم القاضي الزوج باجرة رضاعه وحضانتها حيث كان الطلاق ثلاثا وانقضت عدتها (اجاب) الام الصالحة للحضانة احق بحضانتها الغلام حتى يستغنى عن النساء وقد بسع سنين وبه يفتى وتستحق الحاضنة اجرة الحضانة اذ لم تكن مذكورة ولا معتدة لايه رضى غير اجرة رضاعه ونفقة فعلى الاب المذكور اجرة الحضانة وارضاع ولده وهي احق بارضاعه ما لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنية ولودون اجر المثل في ارضاعه بالاجنية اولى ويستأجر الاب من ترضعه عند الام اما اجرة الحضانة فلا م كما يعلم من كتب المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مملوكة انتقضت عدتها وهي حاضنة لولد لها سنه ثلاث سنين فهل اذا تزوجت بمن لاحق له في الحضانة تنتقل حضانتها الولد لجدة ام امه المتزوجة بجدة حيث كان الاب لام لا ولد ولا جدة (اجاب) تسقط حضانتها لام بتزوجها باجنبي من الصغير وينتقل الحق في حضانتها لام الام ولو مع وجود ام الاب حيث كانت صالحة للحضانة قادرة على االم يقيم بها مانع كتنزوها باجنبي منه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت من زوجها طلاقا نهيا ولم يثبت منه ثم تزوجت رجلا غير محرر للمنفرة واهها كذلك متروكة بغير محرم راحتها كذلك ولله غيرة اخت خالية من الازواج فهل تنتقل الحضانة

محرم سنة

٢٣ ١٢٦٩

صفر ١٣ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

٢٢ ١١٦٩

١١ ربيع الاول ١٢٦٩

لما لا يكونها خالية ومن قبلها ليس كذلك اولاً لا تنتقل لها وتبقى بيد أمها (اجاب) يسقط الحق من الحضانة بتزوج الحاضنة بأجنبي من الصغيرة وإذا كانت الاخت المذكورة صالحة للحضانة قادرة على القيام بتربية الصغيرة ولم يوجد من له حق التقدم عليها خالياً من الموانع يكون حق حضانة الصغيرة المذكورة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت قاصرة منها وعن أخ فحضنت الصغيرة أمها مدة ثم تزوجت وانتقل الحق في حضانتها لام الأم الصالحة لها والآن بلغت الصغيرة سبع سنين ويريد عمها أخذها ونزعها من جدتها أمها فهل لا يجب لذلك ولا يكون له أخذها من جدتها قبل انتهاء أس الحضانة حيث كانت المدة صالحة لها لم يقم بهما مانع (اجاب) نعم لا يجب العم لا تتراجع الصغيرة المذكورة من جدتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنتان من مطلقة أحدهما بلغ سنها ثلاث سنين والأخرى ست سنين فارادت الأم أن تذهب بأجرة حضانتهم أقامت مع من ذلك وهو وسرو ويردان يأخذ البنت الكبيرة منهما فهل لا يجب لذلك ويجبر على دفع أجرة حضانتهم إلى بلوغهما مدة انتهاء الحضانة شرعاً حيث كانت الأم صالحة للحضانة ولم يقم بهما مانع شرعي (اجاب) الأم أحق بحضانة الانثى حتى تنتهي وقد رتب تسع سنين وعليه الفتوى فإذا كانت الأم المذكورة صالحة للحضانة لا يكون للاب أخذ بنتيه المذكورتين منها إذا كان الأم ما هو مذكور وعليه نفقة تهما وأجرة حضانتهم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقة تبلغ سنها تسع سنين ثم تزوجت الأم أجنبية من الصغيرة فأخذ الاب البنت منها وجبر عليها في بيته فهل والحال هذه تسقط حضانة الأم ببلوغ سن البنت ذلك وليس لأحد جبر الاب على أخذ البنت لأمرها في بيت زوجها الأجنبي من الصغيرة بدون مسوغ شرعي (اجاب) تسقط حضانة الانثى ببلوغ سنها تسع سنين على ما عليه الفتوى وليس للاب بعد انقضاء حضانة الصغيرة منع أمها من رؤيتها وليس للأم ضمها إليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) بما نصه

ما قول مر لانا الرشيد الى الهدى * مهدي الانام بمنهج النعمان
فمين لزوجته أبان وقدمضت * اقراؤها لكن له بنتان
صغراهما بلغت سنين تسعة * كبراهما عشرا كذا ستان
والام تيمنى حضن تين وبعلاها * قد قال لا بنتى تشتهيان
هل يحرم الام الحضانة منهما * وأبوهما أولى بذ الاحسان
لا سيما أن الزمن فساد * وبعأوه بحران يلتقيان
نرجو الجواب لهدى بيده * لازلت انسان عيز زمان
ثم الصلاة على النبي وآله * مازال بالهدى هدى انثقلان

(اجاب)

الحمد لله العظيم الشأن * من شرف الانسان بالعرفان
اهديته عقد ايدبعاتظمه * ازرى عتود الدر والمرجان
يممتنا تبغى الرشاد تهتدى * نخذ الهدى للحق بالتبيان
ان الصبية نشتهى ان اكملت * تسعا وهذا القول ذوالرجحان
والسبع مائة حضنها فاذا انقضت * فوليهما أولى من النسوان
قد قاله الخبر الامام محمد * وعليه فتوانا بذى الازمان
فيكون للاب اخذ بنتى صلبه * وتبوء تلك الام بالحرمان
هذاجواب قد أبان عن الهدى * فاطفر به وأشكر لذى الاحسان
أقوى به العبد الفقير محمد الممهدي هو المحفى والنعماني
ثم الصلاة على الرسول المصطفى * من صفوة الاخيار من عدنان

والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ومعهما منه ابن صغير بلغ سنه سبع سنين
اراد الاب اخذه وضمه لنفسه فمنعه الام من اخذه متعلقة بعدم انتهائهن الحضانة فهل
اذا اقام الاب بيعة تشهد بان سنه بلغ سبع سنين ودخل في الثامنة تقبل شهادتها ويكون
له اخذه منها وضمه لنفسه ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) اذا اختلف الاب والام في
سن الغلام فان كل وشرب ولبس واستنجد وحده دفع اليه والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة غضبت من زوجها في بنت ابنيها ومعهما منه ولد وبنت سنهما أقل من
خمس سنين فهل تسكون حضانتهم لاهما والحال هذه واذا اراد الزوج اخذهما منها
لايجب لذلك (اجاب) الام أحق بالحضانة قبل الفرقة وبعدها ونشوز الزوجة لا يسقط
حق الحضانة وتؤثر الزوجة بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض له من مطلقته بنت بلغ سنها خمس سنين فرض
لها أجرة لكل يوم ثلاثون نصف فضة والحال انه معسر غاية الاعسار فهل اذا كان فقيرا
جدا لا يقدر على أداء المفروض وكانت له خالة خالصة من الأزواج متبرعة بالحضانة
وبالانفاق عليها من مالها ينقل الحق في الحضانة لها اذا كانت الام لا تحضنها الا باجرا اذا
تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الاب معسرا ولم ترض الام بتربية الصغيرة مجانا دفعت
للمتبرعة بالحضانة حيث كانت صالحة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من
مطلقته بلغ سنها أربع سنين فاراد الاب أن يأخذ البنت عنده في بيته نهرا او يدفع
المفروض لامها وترجع في المبيت عندها ويمنعها عن أمها عناد او لم ترض الام بذلك
وهي خالصة من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها فما الحكم في ذلك (اجاب) الام أحق
بحضانة بنتها المذكورة وليس للاب اخذها من الام حيث كانت صالحة للحضانة لم يتم
بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ثم طلقها وله بنت صغيرة
تحضنها والاب بعثها أجرة حضانتها والآن تريد أن تسافر بها الى قرى الصعيد فوق

٢٦ ١٢٦٩

جمادى الاولى

٢ ١٢٦٩

جمادى الثانية

٣ ١٢٦٩

جاءى الثانية سنة

١٢٦٩

٣

مسافة القصر فهل والحال هذه لا يمكن المرأة من أخذ البنت معها إذا لم يرض الأب المذكور ويكون له أخذها منها إن لم تمتنع من السفر (اجاب) نعم لا يمكن المرأة المذكورة من السفر ببناتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها من مطلقها ولد عمره أربع سنين ومفروض على المطلق المذكور في كل يوم عشرون فضة أجرة للحضانة فهل إذا اراد الزوج أخذ الولد ومنع أجرة الحضانة ليس له ذلك حيث كانت تلك المرأة صالحة للحضانة غير عاجزة عن تربية الولد (اجاب) الأم أحق بحضانة ابنها الصغير وليس لآبيه إبطال حقها منها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدها وهي مصر ثم انتقل بها إلى قرية من قرأها وطلقها طلاقاً ثنائياً وله منها ولد يحتاج إلى الحضانة فهل للمرأة أن تأخذ الولد وتنتقل به بعد انقضاء عدتها إلى وطنها الذي نكحها فيه وعليه أجرة الحضانة (اجاب) نعم يكون لها الانتقال بالولد إلى ما ذكر والحال هذه حيث لم يقيمها مانع من الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت من زوجها وله منها ابن بلغ سنه سبع سنين وزيادة فهل تنتهى حضانته إلى بعض سبع سنين والاب أخذه بعد ذلك وضمه إليه شرعاً وتجب على تسليمه له (اجاب) تنتهى حضانة الولد المذكور ببلوغ سنه سبع سنين على المفتى به فإذا تحقق بلوغه هذا السن يكون لآبيه ضمه إليه جبراً وإلا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وقصر وللقصر أخ وصى شرعى عليهم من قبل الأب ومن جملة الورثة بنت بلغت من العمر نحو اثنتي عشرة سنة فهل إذا اراد الأخ الوصى أخذها من أمها وضمها لنفسه ويضعها من ماله تبرعاً منه لأجل توفير نصيبها يحاب لذلك شرعاً ولا يكون لامها مطالبة بتسليمها (اجاب) نعم يحاب الأخ العاصب المذكور لذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنتين من غيرها قاصرتين ولم تبلغ سن الحضانة فهل إذا كانت أم القاصرتين المطلقة من زوجها قبل الموت خالية من الأزواج وصالحة لحضانتهم أو لم يقيمها مانع شرعى يكون الحق في حضانتهم أم لا وليس لأخت الزوج المتزوجة باجني من الصغيرتين حق في حضانتهم مع وجود أمهم والحال هذه (اجاب) الأم أحق بحضانة بنتيها المذكورتين حيث كانت صالحة لذلك ولا حق للعممة في حضانتهم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من الضابط خانة بما صورته رجل طلق زوجته وله منها بنتان أحدهما عمرها عشر سنوات والثانية عمرها اثنتا عشرة سنة فتروجت غيرها فآخذها والد هما ووضعهم ما عند أخت له فصارت تلك الأخت تصرف عليهما مدة طويلاً ثم بعد ذلك توفي والد هما فأرادت والدتهما ما بعد موته أخذهما من عمتهم فهل لبس لها ذلك وما الحكم (اجاب) الرأى للقاضى في ذلك فيمنع البنيتين المذكورتين عند من شاء من النساء الأسيما المسلمات التقادرات على الحفظ فإذا كانت الأم نوالمة بهذه الأوصاف يكون للقاضى وضعهم ما عند من حيث لا عاصب لهم بحرمها

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٩

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

عبدان
٧

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

شوال
١١

غير فاسق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها ابن سنة ثمان سنين
وطعن في التاسعة وللصغيرة اخ لام وأخ عاصب فهل يكون للاخ العاصب ضمه اليه
وأخذه منها ولا حق لها في حضانتها لاسمها وقد تزوجت بعد موت ابيها بجني من الصغير
(اجاب) لا حق للام والحال هذه في حضانتها ولدها ولاخيه العاصب ضمه الى نفسه والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ضاررها زوجها فالتزم ابوها بما لها من الحقوق الشرعية من
مؤخر ونفقة عدة وان يطلقها فرضي الزوج بذلك وطلقة فهل اذا طلقها زوجها وله منها
بنت رضية يكون لام البنت مطالبة المطلق باجرة الحضانة الى انتهاء سننها شرعا حيث
كانت خالية من الازواج ولم يقيم بها مانع شرعي (اجاب) الام احق بحضانتها بنتها
الصغيرة اذا كانت الام صالحة لها وعلى الاب نفقة ابنته وأجرة الحضانة حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ظاهر الاعسار له ابن رضيع من مطلقته طلبت أجرة
الارضاع والحضانة واهتنعت من تربيته بغير أجر وللصغيرة أخت من ابيه قالت انا
ارضعه وأربيه بغير أجر فهل حيث لم ترض ام الصغير بتربيته بغير أجر يكون للاب أخذه
منها رد دفعه للتبرعة حيث كان اعساره ظاهرا بيننا (اجاب) اذا كان الاب معسرا
وأبت الام عن تربية الصغير مجانا دفع للتبرعة اذا كانت صالحة لذلك والله تعالى اعلم
(سئل) في صغيرة سنها ست سنين كانت في حضانت أمها ثم تزوجت أمها اجنبا عنها ولها
اختان لاب متزوجتان باجنبي عنها ايضا ولها أخ من الاب عاصب لها ولم يوجد لها اقارب
غير من ذكرك فهل يتطحق حق النسوة المذكورات من حضانتها بتزوج كل منهن باجنبي
ويكون لاختها العاصب المذكور ضمتها الى نفسه وحضانتها (اجاب) يسقط حق
الحاضنة بتزوجها بغير محرم من الصغيرة وحيث لم يكن للبنت المذكورة حاضنة من
النساء الصالحات للحضانة يكون لاختها العاصب المذكور ضمتها الى نفسه والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أبيها ودخل بها وأتى منها بنت رضية عمرها
سنة فهل اذا طلقها زوجها يكون الحق في حضانتها بنتها لها الى تسع سنين وليس للاب
أخذها قبل ذلك حيث لم يقيم بها مانع شرعي وعلى لاب الانفاق على ابنته وأجرة الرضاع
مدامت في حضانتها الام (اجاب) نعم اذا كانت ام الصغيرة المذكورة صالحة للحضانة
لا يكون لابها أخذها منها أو تحال منه وعلى الاب الانفاق على بنته الصغيرة وعليه ايضا
أجرة حضانتها وارضاها بعد حر وجهها من عدته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته ودهمها منه ابن بلغ سنة سبع سنين وزيادة بنت بلغ سنها ست سنين فادعت بانها
حامل فقرر ضريها القاضى نفقة لعددها ولاولادها معلومة القدر لكل يوم فصار يدفع
لها ما غرض عامة مدة ثنين وعشرين شهرا ولم تضع وتبين ان لا حمل بها وأمرت بانها
حاضت ثلاث حيض بحضرة بيعة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكر تؤاخذ بانقضاء
عدتها ولا مطالبة لها عاياه بذلك بنفقة عدتها ويكون له أخذ ابنته بانتهاء حضانتها ببلوغ

سنة ١٢٦٩
شوال ١١

سنة سبع سنين وطعنه في الثامنة (أجاب) اذا ثبت اقرار المعتدة المذكورة بانقضاء عدتها لا يكون لها المطالبة بنفقة العدة بعد ذلك والحق في حضانة الصغير لأمه حيث كانت صالحة للحضانة حتى يبلغ عمره سبع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت في حضانة أمها فترجعت أمها بربل أجني من الصغيرة وللبنت جدة من قبل أمها وجدّة من قبل أبيها فهل والحال هذه تنتقل الحضانة لجدة أم الأم حيث كانت صالحة لها وقادرة عليها وليس لجدة أم من قبل الأب حق في الحضانة مادامت أم

ذى القعدة ٢٦
١٢٦٩

الأم موجودة (أجاب) اذا تزوجت أم الصغيرة بغير محرم منها سقط حق الأم من الحضانة وانتقل الحق فيها للجدّة أم الأم حيث كانت صالحة لذلك وتقدم على أم الأب والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية وتريد أخذ أجره منه على ارضاعها وحضانتها وهو معسر جدا ظاهرا لا عسارا وله أم متبرعة بالحضانة والرضاع خالية من الأزواج فهل يمكن من أخذها من أمها ودفعها للمتبرعة حيث كان معسرا (أجاب) الأم أحق بارضاع ولدها بعد العدة اذا لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية ولودون أجر المثل بل الاجنبية المتبرعة أحق منها في الارضاع واذا كان الأب معسرا ولم ترض الأم بتربية الصغيرة مجانا دفعت للمتبرعة المذكورة حيث كانت صالحة للحضانة

٣٠
١٢٦٩

من أهلها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت صغيرة بلغت من العمر سنتين وعن أخت شقيقة خالية من الأزواج صالحة للحضانة فهل يكون الحق في حضانة الصغيرة لحالة الصغيرة المذكورة حيث لم يكن هناك من يقدم عليها من جهة

ذى الحجة ١٨
١٢٦٩

الأب (أجاب) نعم تكون حضانة الصغيرة المذكورة لخالتها والحال هذه حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة تزوجت رجلا ثم طلقها وانقضت عدتها منه وأرادت المسكن عند أمها فأنعها أخوها من ذلك وأمرها بالاقامة معه قهرا عليها فهل يكون لها الإقامة حيث نعت اذا كانت مأمونة على نفسها وطعنت في السن او يكون ل أخيها ضمها اليه (أجاب) اذا طعنت

٢٣
١٢٦٩

بالغة في السن وكانت مأمونة على نفسها يكون لها السكنى حيث أرادت وليس لأخيها معارضة ما يدون به شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت وزند عمر البنت ثلاث عشرة سنة وعمر الولد إحدى عشرة سنة فهل لا يكون للأم حق في حضانهما (أجاب) نعم انما يكون للأب أن يرضعهما من أمهما وضمه اليه والحال ما ذكر

٢٩
١٢٦٩

(أجاب) نعم يكون للأم أن يرضعها من أمها وضمه اليه والحال ما ذكر (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية وتريد أخذ أجره منه على ارضاعها وحضانتها وهو معسر جدا ظاهرا لا عسارا وله أم متبرعة بالحضانة والرضاع خالية من الأزواج فهل يمكن من أخذها من أمها ودفعها للمتبرعة حيث كان معسرا (أجاب) الأم أحق بارضاع ولدها بعد العدة اذا لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية ولودون أجر المثل بل الاجنبية المتبرعة أحق منها في الارضاع واذا كان الأب معسرا ولم ترض الأم بتربية الصغيرة مجانا دفعت للمتبرعة المذكورة حيث كانت صالحة للحضانة

محرم ٢
١٢٧٠

من أهلها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت صغيرة بلغت من العمر سنتين وعن أخت شقيقة خالية من الأزواج صالحة للحضانة فهل يكون الحق في حضانة الصغيرة لحالة الصغيرة المذكورة حيث لم يكن هناك من يقدم عليها من جهة

بها مانع ومدة الحضانة تنتهي ببلوغ الدكر سبع سنين والآن تسع سنين على ما عليه
الفتوى فليس للاب اخذ ولديه من أمهم اذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته ومعهما من بنتان احدهما بنت تسع سنين والاخرى بنت
ارب سنين وقرر عليه الحاكم الشرعي كل يوم اربعين فضة ثم بعد مدة تزوجت اجنبيا
فهل تسقط حضانتها وللاب اخذ اولاده منها حيث لم يوجد البنتين من يقدم على الاب
من النساء من قبل الام والاب (اجاب) حيث سقطت حضانة الام بتزوجها باجنبي
في حق البنت الصغيرة وبلوغ الثانية تسع سنين ولم يكن للصغيرة من يقدم على الاب في
حضانتها كان للاب ضمهما اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها
بنت صغيرة بلغ سنها ثمان سنين فهل اذا تزوجت أم الصغيرة بعد وفاء العدة بمدة وكان لها
أم عمية غير صالحة للحضانة ولا ابى الصغيرة أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة يتنقل
الحق لها حيث لم يكن هناك من تقدم عليها من قبل أم الصغيرة من النساء (اجاب) اذا
سقطت حضانة الام بتزوجها باجنبي من الصغيرة وتحقق في أم الام ما يسقط حضانتها
يكون لام الاب ضمها اليها حيث كانت صالحة للحضانة لم يقم بها مانع وليس محرد العمى
مسقطا مع القدرة على الحفظ فلو كانت عاجزة لا يكون لها حق في الحضانة كما يستفاد من
رد المختار من اول الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقته بلغ سنها
سبع سنين فاخذها الاب من الام وضمها في عياله بدون مسوغ قبل انتهاء مدة الحضانة
فهل لا يجاب لذلك حيث كانت الام خالية عن الأزواج وصالحة للحضانة ويجبر الاب
على تسليم البنت للام ولها مطالبة بنفقة الصغيرة واجرة حضانتها (اجاب) الام أحق
بحضانة ابنتها الصغيرة قبل الفرقة وبعدها الى ان تبلغ تسع سنين حيث كانت صالحة
للحضانة فادرة عليها لم يقم بها مانع فلا لام المذكرة ضم ابنتها اليها اذا كان الامر كذلك
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن جاوز سنه سبع سنين بل طعن
في التاسعة فهل يكون لابي اخذه من أمه وضمه اليه بالرضا أمه حيث كان الامر ما هو
مذكور (اجاب) نعم للاب المذكور ضم ابنه المذكور اليه جبر وليس لامه في حضنته
حق اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت بالغة رشيدة
ماتت أمها وصارت مقيمة عند جدتها أم أمها وخواها يريد الآن الاب ضمها لنفسه
وهو متزوج بامرأتين اجنبيتين منها فهل اذا ارادت البنت المذكرة الإقامة مع جدتها
المذكرة وكانت مأمونة على نفسها ودخلت في السن واجتمع لها رأى تسكن حيث
شاءت وليس للاب جبرها على اسكانها معه (اجاب) بلغت الجارية مبلغ النساء ان بكر
ضمها الاب الى نفسه الا اذا دخلت في السن واجتمع لها رأى أي تم عقلها بحيث لا تتحدع
فتسكن حيث أحببت حيث لا خوف عليها كما صرح بذلك في كتب مذهبنا فان فقد شيء
من ذلك يكون للاب ضمها اليه جبر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد أن يطلق

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٠

سنة

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

صفر
٢

١٢٧٠

١٦

زوجته وله منها بنتان سن احدهما ثمان سنين والاخرى احدى عشرة سنة فهل اذا وقعت
الفرقة بينهما يكون للاب المطلق ضم من بلغت احدى عشرة سنة الى نفسه وليس لامها
حق في حضانتها حيث بلغت هذا السن (اجاب) نعم يكون للاب ضم ابنته المذكورة
الى نفسه ولا حق لامها في حضانتها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها
زوجها ولها منه بنت بلغت سنها تسع سنين وعقد عليها والدها الشخص ولم يدخل بها فهل اذا
طلبت الام حضانتها وتقدير نفقة لها لا تجاب الى ذلك (اجاب) تنتهي حضانة الصغيرة
ببلوغ سنها تسع سنين على ما عليه الفتوى فليس لامها حق في حضانتها بعد ذلك والله اعلم
(سئل) في رجل تزوج امرأة من منوف العليلة لهما ومكث معهما مدة من السنين هناك
ثم بعد ذلك حضر الى مصر واستخدم بها ففأنت له زوجته فطلقها وله منها ابن وصبي صغير
على نفسه لها كل يوم عشرة فضة أجرة الرضاع والحضانة ثم سافرت الى بلادها ومكثت
هناك حتى تجمد لها قدر من الدراهم فطلبت منه ما تجمد فامتنع من ذلك متعللا بانها
سافرت بولدها الى بلادها التي عقد عليها فيها فهل لا عبرة بتعلله بذلك ويجبر الزوج المطلق
على دفع ما تجمد عليه من أجرة الرضاع والحضانة لمطنته (اجاب) نعم يجبر الزوج المذكور
على دفع ما تجمد عليه مما ذكر ولا عبرة بتعلله المذکور والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنه البالغ وعن ابنته وترك دارا صغيرة وعليه
ديون فهل اذا دفعت الزوجة ما يخصها من الدين يكون لها أخذ نصيبا من الدار واذا
انتهت مدة الحضانة يكون لاختى البنت الشقيق أخذها ووضعها اليه شرعا (اجاب) نعم
للزوجة المذكورة أخذ نصيبها من الدار الموروثة عن زوجها حيث لا مانع وفي رد المحتار
من فصل الحبس قال أي في جامع الفصولين وجاز لاحد الورثة استخلاص العين من
التركة باداء قيمته الى الغرماء لا الى الوارث الاخر اه وقوله باداء قيمته الخ قال الزملي
في حاشيته عليه هذا اذا لم يكن الدين زائدا لانه ذكر قبله ان الدين لو كان زائدا على التركة
فلهم استخلاصها باداء دينه كانه لا يقدر تركته كقن جنى يفديه مولا بارشه اه واذا
انتهت حضانة الصغيرة يكون لاختيها ضمها اليه ان لم يكن مفسدا والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجته وولدين أحدهما صغير مريض سنة سنة وعثمانية أشهر ولثاني سنة
سبع سنين فتزوجت أجنبية من الصغير ولم يكن له احد يستحق الحضانة بعدها فهل
يكون لعمهما أختي أختيها أخذ الولدين وضمهما اليه ولا حق لامهما في الحضانة حينئذ
(اجاب) تنتهي حصنة الصغير ببلوغ سنة سبع سنين على ما عليه الفتوى وتسقط
حضانة الام بتزوجها اجنبية من المحضون في حيث كان الحال ما ذكر يكون للمذکور
ضمهما اليه اذا لم يوجد من يقدم عليه ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت
عن بنت فطلبت أم الميتة من لاب أخها ابنت عندها وبرعت بالحضانة والنفقة بمذ
بنتها فسلمت لها البنت على ذلك فما جاء الجدة الآن طالب لاب بنته البنت في المدة

الماضية ولم يقرر عليه نفقة للبنت من طرف حاكم شرعي ولم يقع بينه ما تراض على اللبس بل تبرعت بحضانتها ونفقتها فهل لا يكون عليه نفقة بذلك وإذا أراد أخذ ابنته من عند جدتها وكان عمر البنت يزيد عن عشر سنوات يكون للاب أخذها شرعا (اجاب) ليس للجدّة مطالبة الاب بنفقة ما مضى حيث الحال ما ذكر وللأب ضم ابنته اليه اذا بلغت هذا السن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابنتان محضونتان تحت يد أمهما أحدهما بلغت ثلاث عشرة سنة والثانية بلغت عشر سنين وأراد الاب نزعهما من أمهما لدفع الكفاية والضرر عنه فهل يجب لذلك وتخير الام على تسليمهما (اجاب) تنتهي حضانة الصغيرة بملوغها تسع سنين على ما عليه الفتوى فاذا تحقق ما ذكر يكون للأب أخذهما من أمهما المطلقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاقل بالغ رشيد مأمون على نفسه في معيشة وحده بكسبه وسعيه الخاص به تزوج امرأة ودخل بها وعاشا مدة وله اب يريد الآن الاب ضم ابنته المذكورة اليه فهل اذا كان ابنه مأمونا على نفسه واستغنى برأيه لا يكون لابيه ضم ابنته المذكورة اليه جبراعنه في معيشته والحال هذه (اجاب) نعم لا يكون للأب ضم ابنته المذكورة الى عياله جبرا والحال هذه حيث لم تخش عليه الفتنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها خمس سنين ثم بعد مدة تزوجت أم الصغيرة برجل أجنبي من الصغيرة فهل اذا كان لها ام ينتقل الحق لها في الحضانة حيث كانت صالحة لها واذا عقد عليها الاب لقاصر محضرة وليه لا يقطع العقد حق حضانة الجدّة لها سيما وهي غير مطيعة للوطء (اجاب) الحق في حضانة الصغيرة المذكورة لجدتها ام الام الصالحة للحضانة حيث لم يقم بها مانع ولا يسقط حق الحضانة بتزوج الصغيرة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان صغيرتان في حضانة أمهما وتريد الام أن تحضنهما باجروا الحال انها غير صالحة للحضانة لكونها تباع وتشتري وتترك الصغيرتين ضائعتين وللأب ام خالية عن الأزواج صالحة للحضانة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تقدم ام الاب الخالية عن الأزواج الصالحة للحضانة على ام الصغيرتين في الحضانة (اجاب) اذا كانت الام غير مأمونة على الصغيرتين بأن تخرج كل وقت وتتركهما ضائعتين يسقط حقها في الحضانة وينتقل الحق فيهما للجدّة المذكورة والحال ما ذكر حيث لم يوجد من يقدم عليها ولم يقم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في هذه البلدة اعني مصر المحروسة وخلف منها ولدا عمره خمس سنوات ثم طلقها فهل اذا ارادت الانتقال بالولد من بلد ابيه التي نكحها فيها بالاجاب لذلك ويكون للأب أخذ ابنته منها جبرا عليها سيما اذا كان الانتقال الى بلدة بعيدة عن البلدة المذكورة (اجاب) ليس للمطالبة بعد عدتها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما انتقلت اليه بالولد وطنها وقد نكحها ثم والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قاصر من قبل

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

ربيع الاول
١٥

١٢٧٠

ربيع الثاني
٤

١٢٧٠

نادي الاولى
٦

جمادى الاولى سنة

١٢٧٠

٩

ابيه له مال وقد بلغ سن هذا القاصر احدى عشرة سنة فخاف الوصى الذي هو خاله عليه من اقامته وحده وخاف ايضا على ماله الموجود بالمنزل ويريد الوصى المذكور وضع هذا القاصر الى عياله والصرف عليه من مال نفسه متبرعا وحفظ مال القاصر الى بلوغه وشيد افهل يجاب لذلك وتسقط حضانة الام حيث لم يوجد للصغير من يقدم على الخال الوصى المذكور من العصبية ولا من ذوى الارحام (اجاب) نعم يكون للخال الوصى المذكور ضمه اليه وحفظ ماله اذا كان الواقع ما هو مسطور قال في الملتقى وشرحه ثم اى بعد انتهاء مدة الحضانة يجبر الاب او الوصى او الولي على اخذه لان الصيانة عليه اه ومثله في شرح المجموع لابن مالك كفى تنقيح الحامدية وفيها وفي حاشية الخير الرمل على المنع قوله ويأخذه الاب ولا خيار للصغير اقول وكذا غير الاب عند عدمه ممن له حق الحضانة قال في المنهاج للجلال الدين أبى حفص عمر بن محمد بن عمر الانصارى العقيلي من الحنفية وان لم يكن للصبى أب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصبية الاقرب فالأقرب غير ان الاثنى لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة والتتارخانية اه ومثله في حاشيته على البحر اه وفي رد المحتار من الحضانة قلت بقى ما اذا انتهت الحضانة ولم يوجد له عصبية ولا وصى فاظهاره انه يترك عند الحضانة الا أن يرى القاضى غير هذا أولى له اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهما منه بنت عمرها خمس سنين ومقرر على نفسه لها كل يوم أربعين فضة ويريد أن يزوجه فهل اذا زوجها له ان يأخذها من أمها أو تبقى عندها حتى تصلح للاستمتاع بها ونفقة عليها (اجاب) لا تسقط الحضانة بتزويج الصغيرة في مدة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة فهل تنتهي حضانة الصغير ببلوغه السن المذكور أو يكون لابيئه أخذه وضمه لنفسه والحال هذه (اجاب) نعم تنتهي حضانة الذكور ببلوغه هذا السن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له صغير من مبانته المنقضية العدة ولا تحضنه امه الا باجرة والاب معسر وعنده خالته متبرعة له بحضانتها ونفقة فهل يقال لام الصغير اما أن تحضنه نية بالأجر أو تدفعه لخالة الاب المتبرعة له بذلك (اجاب) اذا كان الاب ظاهر الاعسار وأبت الام أن تحضن الصغير الا باجر ولا الى الصغير خالة متبرعة بحضانتها خالية من الزوجات غير المحارم فادرة عليها لم يكن بها مانع يقال للام اما ان تمسك الصغير بمجانا او تدفعه للتبرعة المذكورة وليس للخالة منع الولد عن أمه فان اختل حال الخالة لا يدفع اليها والله تعالى اعلم (سئل) في مطلقة أقرت بانقضائها بالحيض في مدة تحتملها وهي ثمانية أشهر وتريد التزوج باجنبي ولها رضيع من مطلقها فهل يقبل قولها في انقضاء عدتها وتنقل الحضانة بنزوجه لامها حيث كانت قادرة عليها صالحة مأمونة على تربية الولد المذكور والجدة لها بيت غير بيت الراب تسكن فيه مع الصغير لامع الراب (اجاب) نعم يقبل قولها في انقضاء عدتها في مثل تلك المدة بالحيض بل في شهرين عـلى

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

٢٠

المقتى به و يتزوج أم الصغير أجنبيا منه يسقط حقها في حضانتها وينتقل الحق لام الأم إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته إلا ناوله منها بنت في حضانة أمها بلغ سنها تسع سنين فهل والحال هذه يكون للاب أخذها وتربيتها وتسقط حضانتها أمها (أجاب) نعم للاب ضم ابنته الى نفسه حيث بلغ سنها تسع سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مطلقة مبانة ومنقضية العدة منه وله منها ابن صغير تزوجت باجنبي من الصغير فهل تسقط حضانتها منه وإذا كان لها أم متزوجة بجدا الصغير ساكنة مع ابنتها مع زوج بنتها في بيت واحد وطلبت أن تحضن الصغير ويفرض لها على أبيه أجرة حضانة والاب معسر بها وتأتي من حضانتها الاب اجرة وعند خالته وعمته كل منهما تحضنه وتتبرع له بحضانتها ونفقة يقال للجدة اما أن تحضن به بلا أجر أو تدفعه لاحد محاربه المتبرع له بها لاسيما وان الجدة تستديم الخروج من بيتها كل يوم ولا تستقر فيه على الدوام وتترك ضائعها ويخشى على الصغير (أجاب) الخالة الصغير المذكور ضمه اليها متبرعة بحضانتها ان كان الواقع ما هو مسطور وكانت الخالة صالحة لحضانتها قادرة عليها لم يكن بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت قاصرة بلغت من العمر ثلاث سنين وهو يدفع لامها كل يوم المفروض عليه من النفقة تلك المدة والآن تزوجت أم الصغيرة باجنبي فهل اذا كان لابي الصغيرة أم متزوجة بابيه وجدة خالصة من الازواج ينتقل الحق في الحضانة لامه أو جدته (أجاب) تسقط حضانة الأم بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وينتقل الحق في الام للاب حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع ولم يوجس من يقدم عليها من الجدات من قبل الام وتقدم على جدة الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت بالغة رشيدة من مطلقة مقيمة عند أمها الكونها أمونة عليها فأراد الاب أخذها من عند أمها وضمها لنفسه عند ضرة أمها فامتنعت البنت المذكورة من ذلك واختارت السكنى عند أمها فهل والحال هذه تجاب لذلك حيث كانت البنت أمونة على نفسها ودخلت في السن واجتمع لها رأي وليس للاب اجبارها على اسكانها مع ضرة أمها وإذا أرادت ان تزوج نفسها الرجل كفؤا لها وعهر المثل تجاب لذلك وليس للاب معارضتها في ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) ليس للاب ذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها ابن وبنت في حضانة أمها فهل اذا كان الاب معسر اظاهر الاعسار وعنده أمه متزوجة بابيه متبرعة بحضانة هذين الولدين قادرة عليها صالحة لها لم يقيم بها مانع شرعى فهل يقال لام الصغيرين اما ان تحضنهما بلا أجر أو تدفعيهما لابييهما يدفعهما لأمه المتبرعة بالحضانة القادرة عليها الصالحة لها (أجاب) اذا كان الاب معسر اظاهر الاعسار وأبت الام ان تربي الصغيرين مجانا وجدة الصغيرين تطلب ذلك يقال للام اما ان تحضنهما بلا أجر أو تدفعيهما لجدهما المتبرعة بها اذا كانت

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

رجب
١٢

١٢٧٠

١٨

الحكمة للحضانة قادرة عليها لم يقم بهما منع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضانة أمه فرض له على نفسه قدر ما علم من الدراهم أجره للحضانة ثم تزوجت الأم الحاضنة اجنبيا ليس له حق في الحضانة ولها أم خلية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها فهل والحال هذه تنتقل الحضانة لأم الأم وتقدم على غيرها وعلى الأب دفع ما تجمد عليه من الأجرة المفروضة للحضانة إلى انتهاء سن الصغير سبع سنين مدة الحضانة (اجاب) تسقط حضانة الأم بتزوجها اجنبيا من الصغير وينتقل الحق في حضانتها إلى أم الأم إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بهما منع وليس لها أن تسكن بالصغير في بيت الراب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنتان من مطلقته أحدهما بنت ثمان سنوات والثانية بنت خمس سنوات والأم المطلقة ليست أهلا للحضانة وليست مؤتمنة عليهما لاتهمها وخيانتهما والمطلق له أم وجارية فهل والحال هذه تسقط حضانتها للأب أخذهما لأن عنده من يصونهما من الخروج وغيره أو ما الحكم سيما أنها تخرج كل وقت ولا تستقر في البيت ويخشى على البنيتين من تركهما (اجاب) الحضانة للأم قبل الفارقة وبعد ما إلى انتهاء مدتها إلا أن تكون مرتدة أو فاجرة فجورا يضيع به الولد أو غير مأمونة بأن تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا فان كانت الأم المذكورة متصفة بما ذكر ينتقل الحق في حضانة الصغيرتين المذكورتين لأم الأب إن لم توجد أم الأم وكانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بهما منع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ومعه ابن رضيع ففرض لها على نفسه أجرة رضاع وحضانة على يد القاضي كل يوم سنتين فضة بموجب وثيقة بيدها فهل إذا تجمد لها قدر معلوم من الدراهم أجرة مدة أشهر ومات ابنها يكون لها مطالبة مطلتها بما تجب مدتها ويكون دينها عليه يلزمه ادائها (اجاب) تستحق الأم أجرة الحضانة والرضاع إذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لابي الصغير فيكون للأم المذكورة مطالبة الأب بما قرره على نفسه من الأجرة المذكورة بعد العدة مدة ارضاعها وحضانتها ولا تسقط الأجرة الماضية بموت الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة ومفروض لامها على المطلق قدر معلوم أجرة حضانة كل يوم فترزوجت المطلقة باجنبي من الصغيرة بعد أن سافرت بها إلى غير بلدتها التي نكحها فيها من غير إذنه فهل تسقط حضانتها بذلك ولا يلزمه دفع شيء من أجرة الحضانة (اجاب) نعم تسقط حضانتها بما ذكر وعليه أجرة ما مضى قبل المنازعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها صغيرة في حضانتها فتروجت أم الصغيرة اجنبيا ليس له حق في الحضانة فانتقلت الحضانة لأمها فهل إذا كان الأب معسر اظاهر الاعسار وعنده أمه متبرعة بالحضانة قادرة عليها يقال لأم أم الصغيرة أمان أن تحضنها بالأجر أو تدفعها لابنها يدفعها لأمه المتبرعة بالحضانة لصالحتهما (اجاب) إذا ثبت اعسار الأب بالبينة الشرعية يقال لأم الأم أمان أن تحضن الصغيرة مجانا بالأجر أو

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٧

١٢٧٠

٢٨

تدفعها للاب يدفعها لأمه الصالحة للحضانة القادرة عليها حيث لم يقم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان احدهما سنها اثنا عشرة سنة والثانية بنت عشر سنين فهل اذا طلبهما الاب يمكن من ذلك شرعا (اجاب) نعم يمكن الاب من اخذ بنته المذكورتين من مطلقته حيث بلغتا هذا السن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مبنوته بنت قاصرة في حضانة أمها وبعد مدة تزوجت الام أجنبية من الصغيرة ولها جدة أم أم متزوجة بأجنبي عنها أيضا ولم يكن لها غيرهما الا عمتان شقيقتان خالتان من الاقارب احدهما أكبر من الاخرى كلتاها ماسا كفتان بمنزل الاب صالحتان للحضانة قادرتان عليهما لم يكن بهما مانع فهل تنتقل الحضانة لاحدهما حيث لم يوجد من يقدم عليهما في الحضانة ويسقط حق الام والجدة من حضانتها المتزوجهما بأجنبي من الصغيرة (اجاب) نعم يسقط حق الام والجدة المذكورتين بتزوجهما أجنبيين من الصغيرة وينتقل الحق الى العميتين في حضانتها واذا اجتمع من له حق الحضانة يقدم الاصلح ثم الاورع ثم الاكبر كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه فوضعت بنتا وقد رها للقاضي نفقة كل يوم عشر بن فضة نظير حضانتها فرضي المطلق بذلك واستمر الى ان بلغ سن الصغيرة تسع سنين ثم تزوجت أمها رجلا أجنبيا من الصغيرة ففرض أبو الصغيرة على نفسه كل يوم عشرة فضة ورضيت أمها واستمرت على ذلك سنتين فهل والحال هذه لا تستحق أم الصغيرة المذكورة الا ما فرضه الاب على نفسه لحضانتها حيث كانت راضية بها وتنتهي حضانة البنت المذكورة ببلوغ سنها هذا السن المذكور ويكون لا يباحضها لنفسه شرعا (اجاب) نعم للاب المذكور فرض ابنته الى نفسه والحال هذه ولا تستحق الزيادة عما راضيا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة ومن جلتهم بنتان قاصرتان وولد كذلك يبلغ سن احدى البنيتين ست سنين والاخرى أربع سنين وسن الولد ثلاث سنين فضمهم الاب الى نفسه مدعي ان الحضانة له بعد زوجته فهل لا يكون له حق في الحضانة مع وجود الاخت الشقيقة البالغة الحالية من الاقارب وتسكون الحضانة لها وتغرض لها على أبيها أجرة الحضانة ونفقة كاخوتها جبر احيث لم يكن هناك من يقدم على الاخت المذكورة ممن له حق الحضانة شرعا (اجاب) الاخت المذكورة مقدمة على الاب في حضانة الصغار مادامت مدتها حيث لم يقم بها مانع وتستحق الصغار المذكورون النفقة على أبيهم اذ لم يكن لهم مال ينفق عليهم منه وتستحق الحاضنة أجرة الحضانة والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط خاذه عن حادثة مضمونها رجل له من مطلقته ولد سنه سنتان مقيم بمصر فذات مرة ذهب لينظره فوجد أمه قد سافرت به الى جهة بلاد السودان وأخبر انها تزوجت رجلا وتوجهت مع زوجها الى تلك الجهة ويريد الاب احضار ولده الى بلده ما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا تحقق تزوج أم الصغيرة أجنبيا منه تسقط

١٢٧٠

٣

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

رمضان

١٠

١٢٧٠

١٧

حضانة بنتها وينتقل الحق في الحضانة إلى من بعدها من النساء فتقدم أم الأم إن وجدت
صالحه لهذا الأمر والأفام الأب إذا كانت صالحة للحضانة لم يقيم بهما مانع كزوجها الأجنبية
من الصغير ثم من بعدها من النساء كالاخت فإن لم يوجد أحد من النساء فالأب ضم ابنه
إليه وليس للأم السفر بالصغير من بلد العقد إلى بلد بينهما تفاوت ولو كان حقها باقيا في
الحضانة قبعة سقط حقها بالأولى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي
حامل منه ثم بعد ولادتها بخمسة أشهر تزوجت رجلا أجنبيا من الصغير ولها أم متزوجة
بأبيها صالحة للحضانة فهل والحال هذه تسقط حضانة أم الصغير بتزوجها وينتقل
حق الحضانة لأمها المذكورة الصالحة لها القدرة عليها وليس لأبي الصغير حق في
حضانة ابنه الصغير المذكور (اجاب) نعم تسقط حضانة الأم بتزوجها أجنبيا من
المحضون وينتقل الحق في حضانة الصغير إلى الجدة أم الأم والحال هذه إذا لم يقيم بهما مانع
ولم تسكن الصغير في بيت الراب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بصير بقلبه طاق زوجته
وله منها ابنان أحدهما بلغ سنة ست سنين ونصف والاخر بلغ سنة ستين فهل إذا كان
الأب معسر اظاهر الاعسار وهناك ابنة تشهد باعساره وله أم خالصة من الأزواج صالحة
للحضانة فادرة عليها ولم يكن بهما مانع متبرعة بها وتريد أم الصغير أجرة الحضانة بذيهما من
أبيهما يقال لها أما ان تحضيهما ابلا أجزأتدفعيهما لآبئهما يدفعهما لأمه المتبرعة
المذكورة (اجاب) نعم يقال للأم أما ان تسمى الصغيرين مجانا أو تدفعيهما للجدة المذكورة
إذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في أم استحق حضانة لصغيرة
تزوجت أجنبيا من الصغيرة وللأم المذكورة أم تزوجت أجنبيا أيضا ولها أخت بالغة
صالحة قادرة على الحضانة فهل تنتقل الحضانة لخالة الصغيرة حيث كانت صالحة قادرة
على الحضانة ولم يكن هناك من تقدم عليها في الحضانة (اجاب) حيث سقطت حضانة الأم
والجدة بتزوج كل منهما أجنبيا من الصغيرة ولم يكن لها من النساء الحاضنات من يقدم
على الحالة المذكورة ينتقل الحق في حضانتها لخالها إذا كانت صالحة للحضانة قادرة
عليها لم يكن بهما مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت بلغ سنها عشر سنين
وزيادة ولها جدة من قبل أمها فهل يكون لأبيها أخذ ابنته من جدتها لانتفاء حضانتها
بأنها هذا السن وتكون الولاية في مال البنت المذكورة لأبيها وأولادها من بعدهما من
تركة أمها وحفظه تحت يده إلى بلوغها رشيدة (اجاب) نعم يكون للأب ضم ابنته إلى
نفسه حيث بلغت هذا السن والولاية في مال الصغيرة لأبيها حيث لم يكن مبدرا سفيها
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها بنت صغيرة تبلغ سن الحضانة
وفرض لها عليه القاضي كل يوم أربعين فضة أجرة حضانة ابنته من أمه المطلق إلى
ماحية ثغرا سكرية وأقام به وترتب عدها مبلغ من أجرة الحضانة فهل يكون
مطالبة بنته وإذا رفعته إلى القاضي ماحية أن كورة يؤم بدفعه ثم أدى الحق بحضانة

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١٢

ابنته الى بلوغ سن الحضانة حيث لم يقم بهما مانع (اجاب) نعم للام طالبة الاب بما
ترتب عليه من اجرة الحضانة بعد فرض القاضى وهى احق بحضانة البنت الى بلوغها
سن الحضانة تسع سنين ما لم يقم بهما مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
وعن أخوين شقيقين وعن ابن بلغ سنه سبع سنين وعن ثلاث بنات بلغ سن احدهن ست
سنين والاخرى سبع سنين والثالثة ثمان سنين فتزوجت الام اجنبيا من القصر ولم يكن
للقصر جدّة من قبل الام ولا قريبة تحضنهم فهل والحال هذه تسقط حضانة الام وللمين
اخذ اولاد أخيهما القصر وضعهم الى عيالهما حيث لم يكن هنالك محرم من قبل الام
(اجاب) نعم تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغار وينتقل الحق في الحضانة
لن يلبها فاذا لم يوجد من يقدم على العيين المذكورين فاصحهما احق ثم أورعهما ثم
أكبرهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنتان في حضانة
أمهما احدهما ما بلغ سنه خمس سنين والثاني بلغ سنه ستين ونصف فهل اذا تزوجت
أمهما اجنبيا ولها أم خلية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل حق الحضانة لها وتقدم على
غيرها واذا أراد الاب أخذهما قبل مضي مدة الحضانة وهى سبع سنين لا بل لذلك
ويمنع من أخذهما والحال هذه واذا اختلف الابوان في سن المحضون ماذا يكون الحكم
(اجاب) الام احق بحضانة ابنيها المذكورين حتى يبلغ كل منهما سبع سنين على ما عليه
الفتوى حيث كانت صالحة للحضانة لم يقم بهما مانع وان اختلفا في سن الصغير فان كل
وشرب ولبس واستنجى وحده دفع اليه والا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته وله منها بنت في حضانتها فهل اذا كان الاب معسرا ظاهر الاعسار وعنده يدنة
تسهر باعساره وله أخت شقيقة خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها
ما يعترضها يقال لام الصغيرة اما ان تحضنها مجانا بلا أجر أو تدفعها لابنها يدفعها
لاحده المتبرعة بالحضانة واذا ادعت الزوجة المطلقة بانه موسر ولا بينة لها على دعواها
لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعى (اجاب) اذا كان الاب معسرا ظاهر
الاعسار وأبت الام ان تسلك الصغيرة الاباخر والاخت المذكورة متبرعة بحضانتها
يقال للام اما ان تسكيا مجانا أو تدفعها للاخت المتبرعة الصالحة للحضانة حيث لم يقم
بهما مانع وتحقق ما ذكر ولا يكفي مجرد دعوى الاعسار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته وله منها بنتان في حضانة أمهما بلغ سن احدهما سبع سنين والثانية خمس
سنين فهل اذا تزوجت أمهما وكان لها أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل الحق
لها في الحضانة ولا يكون لابيها مانع مانعها بدون وجه شرعى حتى تنتهى مدة الحضانة
المذكورة (اجاب) حيث سقطت حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرتين ينتقل
الحق في حضانتهم لأم الام حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بهما مانع
وليس للاب أخذهما من الجدة انذ كورة حتى تنتهى مدة الحضانة بالبلوغ تسع سنين

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

١٧

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

١٩

فى القعدة

على ما عليه الفتوى وليس للجددة امسالك الصغيرة في بيت الراب فان امسكتها فما فيه
 فلا يبيها اخذهما اسقوط الحضانة بذلك ايضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من
 اهل الى رشيد تزوج بكر من اهل الى رشيد ايضا ودخل بها في رشيد ورزق منها بنت وبعد
 مضي سنتين طلقها ودفع لها حقها الشرعي وقرر عليه الحاكم الشرعي المطلقته
 المذكورة كل شهر قدر ما علموا في نظير نفقة وحضانة البنت المذكورة وصار يدفع كل
 شهر ما هو مقرر عليه لمطلقته المذكورة وبعد مدة سافرت المطلقته المذكورة الى اسكندرية
 واخذت البنت المذكورة معها غير اذن والدها وسكنت باسكندرية وبعد مضي عشرة
 اشهر وكلت والدها في قبض ما تجملها بدمية مطلقها المذكور وطلبه والدها بذلك
 فامتنع من دفعه متعللا بان طلقته لاحضانه لها ولا نفقة مادامت مقيمة باسكندرية وطلب
 من والدها احضار بنته اليه برشيد فهل تجبر المطلقه المذكورة على تسليم البنت
 المذكورة لوالدها مادامت مقيمة باسكندرية واذا اراد المطلق سكني مطلقته برشيد
 وامتنع من ذلك وادانت السكني باسكندرية تسقط حضانتها (اجاب) ليس
 للمطلقه المذكورة الخروج بولدها من وطنها المنكوحه فيه الى بلدة اخرى بينهما تفاوت
 وحيث تجبر على ردها الى بلد القدر الذي به الاب ولا يظهر القول بسقوط المقرر من نفقة
 الصغيرة واجرة حضانتها بمجرد السفر بها بلا اذن فليحرم رأي قارئ الهداية
 جوابا عن سؤال ان الام تستحق الغرض مقيمة كانت او سافرة باذن او غير اذن ولا
 تسقط بذلك نفقة الصغير واجرة حضانتها اه وهو مفيد لمقتضى ود والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل طلق زوجته باثنا وانقضت عدتها وتزوجت بغيره وطال ابن صغير منه وطال أم
 مشغولة بالبيع والشراء في السوق على الدوام ولا تتفرغ لحضانه الصغير وللأب أم
 متزوجة بجدا لا غير فهل لاحق لام الزوجة في الحضانه ولا للمطلقه المتزوجة بأجنبي من
 الصغير ويكون الحق في حضانه لام الاب مادامت أم الام مشغولة بالبيع والشراء على
 الوجه المذکور حيث كانت تترك الصغير ضائعا بالامتعهد ويحصى عليه (اجاب) اذا
 سقطت حضانه الام بتزوجها اجنبيا من الصغير وكانت أم الام غير مأمونة عليه بأن
 كانت تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعا لا يتنقل الحق في حضانه لام الاب اذا كانت
 صالحه لها فادارة عياله لم يقم بها مانع مادامت الام وأم الام سافرتي الحضانه والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنة صغيرة بلغ عمرها ست سنين وزيادة
 فنرض لها على نفسه قدر ما علموا من الدراهم نفقة لكل يوم ثم تزوجت أم الصغيرة بأجنبي
 غيبه الاب ولم تعلق بنته خلية من الزوج الحقة للحضانه فهل يتنقل الحق لها
 ويكون للأب اخذها وتسليمها لها حيث لم يكن هناك من يدمعها في الحضانه من قبل
 أم الصغيرة المذكورة (اجاب) في الهدية من الحضانه بنات الام والخال والعمه والخالة
 لاحق لهم في الحضانه كذا في البدع اه وفي رد المحتار ولم ينكر بنات الخال والعمه

١٢٧٠

٢٦

ذی الحجة

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

١٩

لانه لاحق لمن لانهن اسن محارم بحر اه وفيه لاحق لبنات العممة والحالة لانهن غير محرم وكذلك بنات الاعمام والاخوان بالاولى كذا في كثير من الكتب اه فاذا سقطت حضانة الام ولم يكن للصغيرة سوى ابيها وبنت عمها يكون الحق في حضانتها لابيها دون بنت العم بناء على ما ذكره ولقولهم بعد ذكر المحارم من النساء ثم العصباء بترتيب الارث فيقدم الاب والجد والجد والجد والجد (سئل) في رجل مات عن بنت صغيرة وله أم وزوجته أم فارادت أم الزوجة ان تتولى الحضانة بعد تزوج بنتها باجنبي من البنت وتلك الام مشغولة بحرفة تمنع من الحضانة وأم المتوفى غير مشغولة بحرفة وهى متبرعة بالحضانة وأم الزوجة طالعة للأجرة وأخو المتوفى معسر فهل والحال هذه تنتقل الحضانة لام المتوفى (اجاب) اذا قام بأمر الام ما يمنعها من حضانة الصغيرة شرعا تدفع لام الاب حيث لا مانع من حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقته بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة ثم تزوجت الام باجنبي وصارت البنت تحت يد جدتها أم الام فهل والحال هذه تسقط الحضانة ببلوغ سن البنت ذلك ويكون للاب أخذها ووضعها الى عياله واذا أرادت الجدة ان تلزم الاب بأجرة حضانة البنت المدة الماضية ولم يكن لها أجرة مقررة لامن قبل قاض ولا بالتراضي لا تجاب لذلك وتجبر على تسليم البنت لابيها (اجاب) تنتهي حضانة البنت ببلوغ سنها تسع سنين على المقتضى به وحينئذ يكون لابيها ضمها اليه حيث تحقق ما ذكره ولا حضانة للجدة حتى تستحق عليها الأجرة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضانته امه ثم بعد انقضاء عدتها منه تزوجت برجل أجنبي من الغيرة ولم تكن صالحة للحضانة وهى عاجزة عنها بسبب كونها صالحة صالحة ببيع وتستري في الاسواق وتترك الولد المذكور رضائعا من غير متعهد فهل والحال هذه تسقط حضانة الجدة المذكور وكونه لا يبيها اخذها وضعه لنفسه سيما وان الجدة المذكور ساكنة مع ابنتها انطلقت في بيت الراب (اجاب) حيث سقطت حضانة الام بتزوجها أجنبيا من الصغير وقام بجده له لانه مانع من الحضانة كزوجها كل وقت وتركها الصغرى رضائعا ولم يوجد للصغير من تحضنه من النساء المقدمات على الاب يكون للاب ضمها اليه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وراجعها وصار يضارها ثم طلقها بالدار وطلقها ولم يدفع لها حقها الشرعية والحال ان معها منه بنتا رضية فهل لها ما اربته بمؤخر صدقها ونفقة عدتها ما لم يخرج منها وبأجرة الرضاع والحضانة لابنتها (اجاب) نعم لها ما اربته بمؤخر صدقها حيث كان باقيا بذمته وتجب عليه نفقة عدتها ما لم تكن ناشرة وتستحق الحاشنة أجرة الحضانة والرضاع اذ لم تكن منكروحة ولا معدة عن طلاق رجعي وفي استحقاق المعتدة عن طلاق بائن لأجرة الرضاع روايتان والفتوى على ان لها ذلك كفى الشر بنسب لاية وفي حاشية الرمل على المنع عن التنازعانية عدم لفرق بين عدة الرجعي والبائن وان عليه الفتوى وفي كلام

١٢٧٠

١٩

١٢٧١

محرم
٢٩

١٢٧١

صفر
٦

١٢٧١

٦

مطلب وقع اختلاف
الترجيح والفتوى في
استحقاق معتدة البائن
أجرة الرضاع

الهداية ايماء الى انه المختار وكذا هو ظاهر اطلاق القدوري المعتد وفي النهر انه رواية
الحسن عن الامام وهي الاولى كما أفاده في رد المختار من الثقة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته وله منها ابن وبنت في حضانتها بلغ سن الابن ثلاث سنين والبنت خمس
سنين فهل اذا تزوجت أم الصغيرين برجل أجنبي منها يسقط حق حضانتها وينتقل
حق الحضانة لامها الخالية من الأزواج الصالحة لها القدرة عليها التي لم يرقم بهما مانع
شرعي حيث لم تكن أم الام ساكنة في بيت الراب واذا تجددت المصلحة لم يبلغ من أجرة
الحضانة للاولاد وطلبته من مطلقها يؤمر بدفعه لها (اجاب) نعم ينتقل الحق في حضانة
الصغيرين المذكورين للجدّة أم الام والمحال ماذ كره حيث لم يرقم بهما مانع ويؤمر الاب
بدفع ما عليه من أجرة الحضانة الماضية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له من مطلقته صغيرة قرض المحاكم عليه في كل يوم قدر ما معلوم من الدراهم أجرة لحضانتها
وارضاعها يدفعه الى أم الصغيرة والمحال ان الرجل المذكور معسر وعنده متبرعة بارضاع
الصغيرة وحضانتها فهل اذا ثبت اعساره بالوجه الشرعي يقل لام الصغيرة امان
تمسكها بغير أجر او تدفعها الى المتبرعة حيث كانت المتبرعة ممن تستحق الحضانة وكانت
صالحة لها قدرة عليها (اجاب) اذا كان الاب معسرا ظاهرا لا عسارا وبنت الام ان تربي
الصغيرة بمجانا وهنالك من النساء اللاتي هن حق في حضانتها من تبرع بارضاعها
وحضانتها وكانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يرقم بهما مانع يقال للام امان ان تمسكها بمجانا
او تدفعها للمتبرعة المذكورة اذا تحقق ماذ كرنا والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له زوجة وله منها ابن سنه خمس سنين فهل اذا طلقها وطلب أخذ ابنه المذكور منها
قبل أن يبلغ سن الحضانة لا يجب لذلك ويكون لها حق الحضانة الى انتهاء سن الحضانة
(اجاب) اذا لم تنته مدة الحضانة وكانت الام قادرة عليها صالحة لم يرقم بهما مانع لا يكون
للأب أخذه منها وتكون أحق به الى أن يبلغ سبع سنين على المفتي به والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنها تسع سنين ودخلت في العاشرة فهل
ينتهي سن الحضانة بذلك ويكون للأب أخذها من أمها وضمها لنفسه وتزويجها من
يشاء (اجاب) نعم يكون للأب ضم البنت المذكورة الى نفسه وتزويجها اذا تحقق ما هو
مستور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير في حضانتها
فقرر الرجل المذكور على نفسه كل شهر قدر ما معلوم من الدراهم للمصلحة المذكورة أجرة
حضانة ابنه الصغير المذكور بعد عدتها ودفع لها بعض ما قدره لها على نفسه فبعد المصلحة
المذكورة أجرة مدة أشهر فهل والمحال هذه اذا ثبت ماذ كر بالوجه الشرعي يجب برؤا
الصغير على دفع ما تجب مدتها عليه من أجرة الحضانة في المدة الماضية حيث وقعت بينهما
بالتراضي ولا تسقط الأجرة التي تجب مدتها عليه (اجاب) نعم يؤمر الاب بدفع ما رتب بذمته
من أجرة حضانة ابنه المطلقته والمحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٧١

١٢

جادي الاولى

١٢٧١

١

١٢٧١

٥

١٢٧١

١٥

١٢٧١

٢٥

شعبان سنة

١٢ ١٢٧١

١٨ ١٢٧١

٢٧ ١٢٧١

شوال

١٠ ١٢٧١

له من مطلقته بائنا بئان و بنت بلغ سن أحد الابنين والبنت عشر سنين و بلغ سن الابن
 الاخر سبع سنين وطعن في الثامنة فهل تنتهي حضانه الام ببلوغ الاولاد المذكورين
 هذا السن ويكون للاب ضمهم اليه جبراعليها واذا اختلفا في سن أحد الاولاد دفن يكون
 القول له (اجاب) حيث بلغ سن الذكور من الاولاد ما ذكر وبلغ سن الانثى تسع
 سنين انتهت حضانتهم ويكون للاب ضمهم اليه جبراعلي المقتي به واذا اختلفا في سن
 الغلام فان اكل وشرب ولبس واستنجى وحده دفع اليه ولو جبر او الا لا والله تعالى اعلم
 (سئل) في صغيرين لهما أم ولهما أب معسر لا يقدر على أجرة الحضانه امتنعت أمهما
 تربيتهما بلا أجرة وهناك حاضنة أخرى متوفرة فيها شروط الحضانه متبرعة بتربية
 الصغيرين وهي لا تمنع الام عن الصغيرين نظر او محيئا عندها الى أولادها فهل يقال
 للام اما ان تربي الصغيرين بلا شيء أو تدفعيهما الى الحاضنة المذكورة لتربيهما
 وتحفظهما (اجاب) اذا كان الاب معسرا ظاهر الاعسار وأبت الام ان تحضن الصغيرين
 بلا أجر وهناك حاضنة أخرى متبرعة بالحضانه موصوفة بما ذكر في السؤال يقال للام اما
 ان تحضنهما بلا أجر أو تدفعيهما الى المتبرعة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في بنت
 بكر بالغه لم يكن لها أم ولا أب ولا جد بل لها عم عاصب وصى عليها مختار من جهة الميت
 ولم يكن لها ولى ولا استتقلال بالمعيشة ولم تكن مأمونة على نفسها وهي عند الجانب
 فهل والحال هذه يكون للعم الوصى العاصب أخذها من عند الجانب وفهمها اليه
 وحفظها (اجاب) نعم يكون للعم المذكور ضم ابنة أخيه الموصوفة بكونها غير مأمونة
 على نفسها بشرط أن لا يكون العم المذكور مفسدا فان كان مفسدا لا يكون
 له ضمها الى نفسه بل توضع عند امرأة امينة قادرة على الحفظ والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل طلق امرأته وهي حامل منه وله منها ولد عمره ثلاث سنوات ولها طلق أم
 متبرعة بحضانه الولد والمطلقة تطلب أجرة حضانه من أبيه فهل اذا كان المطلق فقيرا
 معسرا تكون أمه المتبرعة بالحضانه مقدمة على أم الصغير المذكور وهل اذا طلبت
 المطلقة نفقة عدتها من الزوج زيادة عن طاقتة لا تجاب لذلك ويفرض عليه على حسب
 طاقتة (اجاب) اذا كان الاب معسرا ظاهر الاعسار وأبت الام ان تربي الصغير مجانا
 والجدة تقبل ذلك ولا تمنعه عن الام وكانت الجدة صالحة للحضانه قادرة عليها لم يقم بها
 مانع يقال للام اما ان تربي الصغير مجانا أو تدفعيه للجدة المذكورة وهذا بعد خروجها من
 العدة والا فلا تستحق أجرة الحضانه مادامت فيها عن طلاق رجعي اتفاقا فلو عن بائن
 ففيه روايتان معكحتان في أجرة الرضاع وسوى العلامة خير الدين الحضانه بالرضاع
 بحثا منه وتفرض النفقة للمطلقة بانواعها الثلاثة من طعام وسكنى وكسوة ان طال مدة
 العدة والنفقة يعتبر فيها حال الزوجين على المقتي به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته وله منها ابن في حضانه أمه فذهبت به الى بلدة أخرى وتزوجت برجل آخر

سنة شوال

١٢٧١

١٢

١٢٧١

٢٤

١٢٧١

١

١٢٧١

١٤

ذى الحجة

وماتت وهى فى عصمته فهل اذا أثبت الاب ان الولد ابنه وكان عنده من يحضنه من قبله من النساء ولم يكن هناك من يقدم عليها من قرابة الام يكون لابيها أخذه ودفعه لمن يحضنه من قبله من اهل الحضانة الصالحة لها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) لمن لها حق حضانة هذا الصغير من قوم الاب أخذ الولد المذكور من زوج امه اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته بائنا وله منها بنت صغيرة فى حضانة أمها تريد أن تسافر بها الى بلد لم تكن وطنها ولا نكحها فيه فهل تمنع من السفر بيمينته والحال هذه (اجاب) ليس للطلقة بائنا بعد انقضاء العدة الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت بحيث لا يمكن الاب أن ينظر الى ولده ثم يرجع الى منزله قبل الليل الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها وقد نكحها ثم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته وله منها ابن باع سنة ونصف فأتى أم الصغير أن تحضنه باجرة والحال ان الاب معسر ظاهر الاعسار ولا كسب له ولا نعمة وهناك بينة تشهد باعساره وادأخت شقيقة خالية عن الزوج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع شرعى فهل يقال لام الصغير اما ان تحضنه مجاناً بلا أجر أو تدفعه لابيها يدفعه لاخته المتبرعة له بها سيما وان أم الصغير المذكور تباع وتشتري في الاسواق وتترك الولد ضائعاً (اجاب) اذا كان الاب معسراً ظاهر الاعسار وأبت الام أن ترضع الصغير وتحضنه مجاناً والاخت تقبل حضانتهم وارضاعه بلا أجر وهى صالحة للحضانة لم يقم بها مانع يقال للام اما ان تحضنه وترضعه عليه بلا أجر أو تدفعه للمتبرعة بذلك حيث الامر كذلك وهذا يفرض عدم المانع فى الام والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته ومعها منه بنت عمرها سنة وقد تزوجت بغيره فى بلدة بعيدة عن بلد أبيها وكبرت البنت وصار عمرها اثنتى عشرة سنة وهى عند أمها ويريد الآن أخذ بنته لزوجها لمن يشاء فامتنعت الام من أخذه ايتها المتعالة بان تلك المدة الماضية لم يصرف عليها أبوها شيئاً ولم يفرض لها فرضاً شرعياً ولا تسلمها حتى تأخذ ما صرفته فهل ليس لها ذلك حيث كانت البنت غنية عن الحضانة ولم يكن لامها ما تقوم بشأنها (اجاب) اذا بلغت البنت المذكورة هذا السن انتهت مدة حضانتها ويكون لابيها ضمها اليه جبراً على الام وعليه اجرة ارضاعها اذا لم تكن منكوبة له ولا معتدة عن طلاق رجعى وتجب الاجرة المذكورة ولو بلا عقد اجارة على ما استظهره صاحب البحر ولم يسلمه المقدسى فى شرح نظام الكنتربخلاف النفقة حيث لا تصير ديناً بدون قضاء أو رضا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها سبع سنين وهى فى حضانة أمها والحال ان أمها تخدع فى البيوت وتترك البنت المذكورة ضائعة بسبب خروجها فى كل وقت وتترك البنت من غير متعهد يتعهد بها وللقاصرة المذكورة جدة من قبل أمها متزوجة برجل أجنبي من الصغيرة ولابى البنت أم خالية من الزوج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع

شرعی فهل ينتقل الحق في حضانة البنت لام أبيها حيث كانت أم القاصرة تترك البنت
 المذكورة ضائعة من غير متعهد يتعهدوا وأم أمها ساقة الحضانة بتزوجها الاجنبي
 (اجاب) الام احق بحضانة بنتها ولو بعد الفرقة ما لم تكن غير مأمونة عليها بان تترك
 الصغيرة ضائعة وتخرج كل وقت فاذا كانت كذلك يسقط حقها من الحضانة وحيث
 كانت أم الام متروجة باجنبي منها لاحق لها في الحضانة أيضا مادامت كذلك وينتقل
 الحق في حضانة الصغيرة المذكورة لام أبيها اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم
 بها مانع فلها اخذها وضمها اليها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته منذ خمس سنين وله منها بنتان وابن بلغ سن احدى البنتين عشر سنين والابن
 تسع سنين والبنت الثانية خمس سنين فهل ينتهي سن حضانة البنت الكبيرة والابن
 ببلوغهما السن المذكورة يكون لابيها اخذهما من الام وضمهما لنفسه لثريتهما
 وحفظهما اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم تنتهي حضانة البنت الكبيرة ببلوغ سنها عشر
 سنين وحضانة الابن ببلوغ سنه تسع سنين ويكون للاب ضمهما اليه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضانتها بلغ سنه سبع سنين فهل تنتهي
 حضانة الذكركر بتمام سبع سنين وبعدها سبع سنين يكون للاب اخذها وضمها اليه
 (اجاب) نعم تنتهي حضانة الصغير ببلوغ سنه ما ذكر ويكون لابيها ضمها اليه والحال
 هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته تالفاً لثاولة منها بنت صغيرة في
 حضانة أمها المذكورة ثم بعد انقضاء عدتها تزوجت باجنبي من الصغيرة ولها أم متروجة
 باجنبي من الصغيرة أيضا ولاي الصغيرة أخت شقيقة خالية عن الأزواج صالحة للحضانة
 قادرة عليها وله أيضا خالة خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع
 شرعی فهل تسقط حضانة الام وأمها بتزوجها باجنبيين من الصغيرة وينتقل الحق في
 حضانة الصغيرة لعمتها أو لخالة أبيها (اجاب) بتزوج الام والمجددة المذكورتين أجنبيين من
 الصغيرة المذكورة يسقط حقهما في حضانتها وينتقل الحق في حضانة الصغيرة المذكورة
 لعمتها أخت أبيها الشقيقة الخالية عن الأزواج الصالحة للحضانة التي لم يقم بها مانع
 وتقدم في ذلك على خالة الاب حيث لم يوجد للصغيرة المذكورة من يقدم على عمتها
 المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثناولة منها ابن في حضانة أمه
 وللام المذكورة صنعة وهي الخياطة تخيط للناس وتخرج في الاسواق ويضيع
 المحضون بتركه بلامته ويتعهد وللمطلقة المذكورة أم متروجة برجل اجنبي من الصغير
 المذكور ولاي الصغير أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع
 شرعی فهل تسقط حضانة أم الصغير المذكور بذلك وأمها بتزوجها اجنبيا من الصغير
 وينتقل حق حضانة الصغير لام أبيه المذكورة حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها
 (اجاب) الام احق بحضانة الصغير قبل الفرقة وبعدها الا أن تكون فاجرة فجور ابيضع

١٢٧١

٢٥

١٢٧١

٢٥

١٢٧٢

محرم
٤

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

١١

به الولد او غير ما موته على الصغير بان يخرج كل وقت وتترك الولد ضائعاً وليس مجرد كون الام لها منعة مسقطا لحضانة لها فاذا تحقق ما يسقط حضانة الام وكانت المجددة لام ساقطة الحضانة بتزويجها اجنبيا من الصغير ينتقل الحق في حضانته للمجددة لاب حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن زوج وأم وولد ورضيع وللزوج أخت وأمة ذات لبن فهل اذا كانت امها المذكورة خالية من الازواج صالحة للحضانة ينتقل حق الحضانة لها واذا كان الزوج موسرا يؤمر باتيان مربية للولد ترضعه عند الحاضنة وليس للاخت ولا الامة حق في الحضانة في هذه الحالة (اجاب) حيث ماتت الام ينتقل الحق في حضانة الصغير لام الام حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها ولم يقم بها مانع وعلى الاب المذكور أن يأتي لولده الرضيع عن ترضعه عند الحاضنة لان الحضانة لها والنفقة عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اربعة بنين احدهم قاصر وترك ما يورث عنه شرعا فقسمت تركته بالفريضة الشرعية فوضع عم القاصر يده على نصيبه بدون ولاية شرعية عليه وعلى ماله وتزوجت أم القاصر باجنبي منه والا ن يريد الارشاد من اخوته ضمه لنفسه وترتيبه مع عياله تبرعاً منه ومنع العم عن مال اخيه المذكور فهل يجاب الاخ المذكور لذلك ويكون للقاضي اقامة قيم على مال القاصر وحفظه بحسب وأيه حتى يبلغ (اجاب) نعم يكون للاخ الشقيق أو لاب ضم اخيه القاصر اليه اذا انتهت مدة حضانته والا فلن لها حق الحضانة من انشاء بعد الام ضمه اليها حيث سقطت حضانة الام بتزويجها اجنبيا من الصغير اِنْ وَجَدَتْ وَلَا وَلَا يَلَايَةُ لَهَا وَلَا لِأَخٍ فِي مَالِ الْقَاصِرِ بِدُونِ وَصَايَةِ شَرِيعَةٍ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ (سئل) في رجل مات عن أم وزوجة وعن ابن بلغ سنه خمس سنين وبنت بلغ سنهما ثمان سنين ثم بعد ذلك تزوجت الام برجل اجنبي من الصغيرين ولم يكن لها أم فهل والحال هذه تسقط حضانة الام بتزويجها الاجنبي المذكور ويكون للمجددة أم الاب أخذ ولدي ابنتها من حيث كانت خالية من الازواج وكانت صالحة للحضانة قادرة عليها ولم يقم بها مانع (اجاب) نعم تسقط حضانة الام بتزويجها اجنبيا من الصغيرين وينتقل الحق في حضانتهما للمجددة أم الاب حيث لا جددة لها من قبل الام اذا كانت المجددة المذكورة صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه ثم تزوج على نفسه نفقة لها بحضرة بينة ثم بعد ذلك وضعت المرأة بنتاً ثم بعد وضعها صارت تأخذه معه بقرره الرجل على نفقة أجرة له وضعت له ثلثاً من ثمنه على عشر سنين وهو يدفع لها ذلك فهل والحال انه اذا اراد الرجل المذكور أخذ بنته المذكورة من امها بعد ثلاث لمدة لا يكونها وضعت له حضناً لها تجبر الام المذكورة على دفع البنت المذكورة لا يلبها (اجاب) اذا انتهت حضانة الام ببلوغ سن الصغيرة تسع سنين على المفتي به يكون للاب ضم ابنته اليه جبراً على الام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت

صفر	سنة
١٩	١٢٧٢
ربيع الاول	١٢٧٢
١٧	
٢٣	١٢٧٢
٢٨	١٢٧٢
٢٩	١١٧٢
ربيع الثاني	١٢٧١
٢٠	

عن بنتها الصغيرة وعن زوجها وعن أمها ولزوج أم فهل تنتقل حضنة الصغيرة
 المذكورة للجدّة أم المتوفاة أو لام زوجها (اجاب) الجدّة لام مقدمة في الحضنة على الجدّة
 لاب اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع فان قام بها مانع انتقل الحق في
 حضنة الصغيرة لجدتها ام ابيها حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة في حضنتها فتروجت
 باجنبي من الصغيرة ولها ام تزوجة بجدا الصغيرة ويريد المطلق ان يأخذها من جدتها
 المستحقة للحضانة بعد الام متعللا بأنه يريد أن يسلمها لعمتها فهل يكون الحق للجدّة في
 الحضنة وتقدم فيها على عمّة الصغيرة وما جعله على نفسه من أجرة الحضنة يدفع للجدّة
 حيث كانت صالحة للحضانة (اجاب) نعم الجدّة المذكورة مقدمة في الحضنة على العمّة
 اذا كانت الجدّة صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع كسكنها بابا الصغيرة في بيت
 الراب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضيعة بلغ سنّها خمس
 أو ما و ابن بلغ سنّه سنتين أراد الاب اخذها من الام بدون مسوغ شرعي متعللا بأن له أمّا
 متزوجة بجدا الصغيرين صالحة للحضانة والحال ان الاب موسر ظاهر اليسار ولا بينة
 تشهد بذلك فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث كانت الام خالية عن الأزواج صالحة
 للحضانة ويحجب الاب على أجرة حضنة الصغيرين للام وعلى الاتفاق عليهما (اجاب) نعم
 لا يجب الاب لذلك ان كان الامر كذلك وعليه نفقة الصغيرين وأجرة الحضنة والأرضاع
 للرضيعة اذا خرجت الام من العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها
 ابن بلغ سنّه سبع سنين وطعن في الثامنة فهل تنهى حضنة الام ببلوغ الابن المذكور
 هذا السن ويكون لابيه اخذه وضمه لنفسه من أمه واذا أنكرت أم الصغير ببلوغ ابنها
 المذكور وهذا السن المذكور ولا بينة لها على ذلك فاذا يكون الحكم الشرعي (اجاب)
 نعم تنهى حضنة الغلام ببلوغ سنّه سبع سنين فاذا اختلفا في سنّه فان أكل وشرب ولبس
 واستنجد وحده دفع اليه ولو جبراعا عليه ولا تحالف في ذلك كما في البحر عن الظهيرية والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة بنت سنّها اربع سنوات فدرلها في كل شهر قدرا
 معلوما أجرة لحضانة ونفقة وجعل له وكيل في دفع ذلك وسافر لمجهة بعيدة ثم بعد ذلك
 تزوجت ام البنت المذكورة باجنبي منها ولها ام خالية من الأزواج قادرة على الحضنة صالحة
 لها فهل ينتقل حق الحضنة لها حيث الحال ما ذكر ويكون لها طلب نفقة لها وأجرة حضنتها الى
 انقضاء مدة الحضنة (اجاب) نعم تنتقل حضنة الصغيرة المذكورة للجدّة المذكورة حيث
 لم يقم بها مانع وليس لها امسالك الصغيرة في بيت الراب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجر
 معها زوجها وغضبت منه في بيت اهلها ومعها منه ابن صغير سنّه خمس سنوات ويريد الاب
 اخذها معها فهل لا يجب لذلك شرعا حيث لم تنه مدة الحضنة (اجاب) الام احق بحضانة
 الصغير قبل الفرقة وبعدها لم يقم بها مانع وللزوج مطالبتها بالانتقال الى مسكنه الشرعي

ربيع الثاني

سنة

حيث وفاه المجل ولا تجاب الى النشوز لانه معصية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت صغيرة لم يبلغ سنها تسع سنين ولها أم غير صالحة للحضانة غير قادرة عليها مسنة غير أهل لها ولها أب وبنت عم أب بالغة قادرة على الحضانة صالحة لها خالصة من الأزواج متبرعة بالحضانة الصغيرة المذكورة فهل إذا كانت أم الام المذكورة غير قادرة على الحضانة وغير صالحة لها يسقط حقها من الحضانة وينقل الحق فيها لبنت عم أبي الصغيرة المذكورة حيث كانت قادرة علىها صالحة لها كما ذكر أول الاب (اجاب) قال في تنقيح الحامدية سئل في صغير يقيم في حضانة جدته لانه مسنة لم يبلغ سبعا وله جدة أم أب قادرة على الحضانة أهل لها من كل وجه وأم الام مسنة عاجزة عما غير أهل للحضانة فهل يدفع لام الأب القدرة لأهل الحضانة لالام الام العاجزة الجواب نعم اه فاذا كانت الجدة في حادث ما كمل هو مذكور تسقط حضانتها كما يفهم من عبارة الحامدية وإذا فلنا بسقوط حضانة الجدة ينقل الحق فيها للاب اذا لم يوجد من يقدم عليه وبنت عم الأب من ذوى الارحام غير المحارم فلا حق له قال في التنوير وشرحه في ترتيب الحضانة ثم العمات كذلك ثم خالة الام كذلك ثم خالة الأب كذلك ثم عمات الامهات والآباء بهذا الترتيب ثم العصباء بترتيب الارث الى ان قال ثم اذا لم تكن عصبة فلذوى الارحام اه وكتب في رد المحتار على قوله ثم اذا لم يكن عصبة فلذوى الارحام المراد بذوى الارحام من كان منهم محرما اه ثم افاد انه لاحق لبنات الاعمام والعمات والاخوان والخالات والله تعالى اعلم (سئل) رجل طلق زوجته وله منها بنت في حضانتها وله أم خالصة من الأزواج صالحة للحضانة متبرعة بها قادرة عليها فهل اذا كان الأب معسرا ظاهر الاعسار وأم الصغيرة تطلب أجرة للحضانة يقال لها اما ان تحضنيه بلا أجر أو تدفعه لابه يدفعه لاهه المتبرعة بالحضانة الصالحة لها القدرة عليها (اجاب) اذا تحقق ان الأب معسر ظاهر الاعسار وأبت الام ان تحضن الصغير بلا أجر والجدة المذكورة تقبله مجانا وكانت موصوفة بما ذكر في السؤال ولم يوجد متبرعة اقرب منها يقال للام اما ان تحضن الصغير بلا أجر أو تدفعه للمتبرعة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت بلغ سنها تسع سنين وعن ابن بلغ سنه سبع سنين وعن أخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه تسقط حضانة الام ببلوغ سن الابن والبنت ذلك السن ويكرن لهم أخذهم وضيمهما الى عياله وهل اذا كان انهم صالحا للوصاية والحفظ من التضرر أمينا عليه يسوغ للقاضي ان يقيمه وصيا عليهم وعلى حفظ ما لهما (اجاب) نعم تنهى حضنة الابن ببلوغها تسع سنين وحضانة الام ببلوغه سبعا والام اذا كان مأمونا وغير وسق بنسبة لاشتهاء ضمهما اليه والحال هذه والقاضي اقامة وصي أمين قادر على التمييز المر كورين يحفظ ما لهما ويتصرف فيه بالصالحه حيث لا وصي من قبل الأب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مات زوجها وترك معها ولدا وبنتا

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

٢٨

جادی الاولى

١٢٧٢

٢

جادی الاولی سنة

٩ ١٢٧٢

١٨ ١٢٧٢

جادی الثانیة

٣ ١٢٧٢

رجب
١

١٢٧٢

١٠ ١٢٧٢

ثم تزوجت المرأة بعد مضي عدة الوفاة وتركت الولد والبنت عند عهدهما ثم بعد مدة تريد
الام المذكورة تزوج البنت والولد من عهدهما والحال ان عمر الولد بلغ سبع سنين وعمر
البنت عشر سنين فهل والحال هذه لا يسوغ لها تزوجهما من عهدهما مادامت متزوجة باجنبي
ويبقى ان تحت يد عهدهما (اجاب) ليس لام الصغيرين اللذين بلغا هذا السن انتزاعهما
من عهدهما والحال ما ذكر وللعاصب ضم الانثى ولو مشتتة الى نفسه ما لم يكن فاسقا والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضنة أمه ثم بعد ان قضاء
عدتها اشترى عاتز ورجل اجنبي من الصغير وللصغير جدة من قبل أمه ساكنة مع
ابنتها المذكورة في بيت فوج ابنتها المذكورة فهل تسقط حضنة أم الصغيرة من حين
تزوجها باجنبي المذکور وتسقط حضنة جدته المذكورة مادامت ساكنة مع ابنتها
المذكورة في بيت واحد مع الراب ويكون لابي الصغير والحال هذه أخذه وضمه لنفسه
(اجاب) نعم فقد صرح علماؤنا بان الحاضنة تسقط حضنتها بشكاح غير محرمة أى الصغير
وكذا بسكنها عند المبعضين له لما في القنية لو تزوجت الام باخر فامسكته أم الام في بيت
الراب فلا لب اخذه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة في حضنة امها لم يبلغ سنها تسع
سنين فهل اذا زوج ابو القاصرة ابنته المذكورة لرجل اجنبي لا تنتهي حضنة ام
القاصرة المذكورة حتى يبلغ سنها تسع سنين (اجاب) لا تسقط حضنة الام الصالحة
للحضنة قبل مضي مدتها بتزويج الاب صغيرته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي
عن ابيه وزوجته واربع بنات منها احداهن بنت اربع سنين والثانية بنت خمس سنين
والثالثة بنت عشر سنين والرابعة بنت احدى عشرة سنة ويريد ابو المتوفى اخذ بنات ابنه
المذكورات من امهن والحال انهن لم يتزوجن فهل له اخذ الجميع ام اخذ البعض دون
البعض (اجاب) الام الصالحة للحضنة التي لم يقيم بها مانع احق بحضنة الصغيرة الى ان
تبلغ تسع سنين على المفتي به فاذا كانت الام المذكورة كما ذكر يكون لها ضم البنيتين
الصغيرتين الى بلوغ كل واحدة منهما تسع سنين وللجد اخذ البنيتين الاخيرتين حيث
انتهت مدة حضنتهما والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة بنت
بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة تزوجت أمها برجل اجنبي من الصغيرة فهل
ينتهي سن الحضنة ببلوغ السن المذكورة ويكون للاب اخذها وضمها لنفسه لتربيتها
وحفظها واذا ارادت أمها مضايقة بنفقة مدة مضت لم يفرضها قاض ولم يقع عليها تراش
لا تجاب لذلك شرعا (اجاب) نعم يكون للاب ضم ابنته التي بلغ سنها تسع سنين والحال هذه
ولا يلزم بنفقة مدة مضت بدون تراش أو قضاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته طلاقا بائنا وله منها بنت رضية في حضنة أمها المذكورة ففرض الاب على
نفسه لام البنت المذكورة قدر ما علموا من الدراهم كل يوم أجرة حضنتها وصار يدفع لها
مدة من الشهور والآن اراد الاب اخذ البنت من أمها والحال ان البنت لم يبلغ سنها الا

سنة فهل والحال هذه لا يجاب الاب لاخذ البنت المذكورة من أمها ويكون الحق في حضانة البنت المذكورة لامها حتى يبلغ سنها تسع سنين ويجبر الاب على دفع أجرة الحضانة للام حيث كان موسرا وكانت أم الصغيرة حالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة علىها لم يقيم بها مانع شرعي (اجاب) الام الصالحة للحضانة القادرة عليها التي لم يقيم بها مانع أحق بحضانة بنتها الصغيرة قبل الفرقة وبعدها الى أن تبلغ تسع سنين على المقتضى به وعلى الاب أجرة حضانتها وأجرة أرضها حيث لم تكن الام منكوبة ولا معتدة عن طلاق رجعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وبنت منها وعن أم واقيمت الزوجة وصيام من قبل الحاكم الشرعي على ابنتها وبنتها وعلى حفظ مالهما وتزوجت الزوجة باجنبي من الصغيرين وتريد أم الميت أخذ الابن والبنت من أمهما ومالهما والحال ان الابن بلغ سنه تسع سنين والبنت سنها ست سنين فهل تنتهي الحضانة ببلوغ الابن تسع سنين وتكون الولاية في مالهما للوصي ولا حق لام الميت في حضانة الابن ولا في مالهما مطلقا (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها أجنبيا من الصغيرين ينتقل الحق في الحضانة للجددة أم الاب حيث لا جددة من قبل الام والغلام اذا انتهت مدة حضانتها فلعا صبه ضمه اليه فان لم يكن له عصابة فالرأى فيه للقاضي يضعه حيث شاء على ما في التنقيح فالجددة المذكورة ضم البنت المذكورة والحال هذه حيث كانت صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع والرأى في الغلام الى القاضي والولاية في مال الصغيرين للوصي الامين لا لغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها بنت تبلغ سنها عشر سنين وزيادة وابن بلغ سنه سبع سنين وزيادة وابن ثان بلغ سنه أربع سنين فهل تنتهي مدة حضانة البنت والابن الاولين ببلوغهما السن المذكورة ويكون لابييهما أخذهما وضمهما لنفسه لحفظهما وترتيبهما اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي واذا تعلت الام بان لها الحق في الحضانة الى الزفاف لا عبرة بتعللها (اجاب) تنتهي حضانة الغلام ببلوغه سبع سنين والانثى ببلوغها تسعا على المقتضى به وللأب ضمهما اليه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن أخ شقيق وعن ابن أخ وعن بنتين احدهما بلغ سنها اثنتي عشرة سنة والاخرى بلغ سنها عشر سنين فاراد الاخ الشقيق أخذ بنتي أخيه من أمهما وضمهما الى عياله فهل يسوغ له ذلك ويقدم الاخ الشقيق في ذلك على ابن أخيه (اجاب) اذا انتهت مدة حضانة البنتين المذكورتين ببلوغهما تسع سنين فأكثر يكون للعم الشقيق اذا كان مأموئا عليهما غير فاسق ضمهما اليه جبرا ويقدم في ذلك على ابن العم لانه يتقدم في ذلك الاقرب فالاقرب بل ذكر في الدر أن المشتهة لا تدفع الى ابن العم وان قيده في البحر بغير المأمون وفي التنقيح وان لم يكن ناصي أب وانقضت الحضانة فن سواء من العصابة أو الى الاقرب فالاقرب غير أن الانثى لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة والتاريخية انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٧٢

٣

١٢٧٢

٢٨

١٢٦٢

٢٩

١٢٧٢

رمضان

٥

رجل طلق زوجته الحامل طليقة بائنة ثم بعد ذلك وضعت بنتا وفرض عليه قاضى
الولاية لمطلقة أجره الرضاع والحضانة في كل شهر تسعة قروش وكتب لها علام شرعا
بذلك ثم غاب الزوج مدة تزيد على عشر سنين ولم يدفع لها شيئا مما قرره القاضى عليه ثم
حضر واخذ البنت من أمها فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى يجبر الزوج
على دفع ما تجمد عليه من أجره الحضانة والرضاع لمطلقة (اجاب) نعم يؤمر الزوج بدفع
ما ترتب بذمته من أجره الرضاع المذكور وكذا أجره الحضانة المقررة عليه من قبل
القاضى لمطلقة في مدة الحضانة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته طليقة بائنة ومعهما منه ثلاث بنات احدهن عمرها خمس سنين والثانية
ثلاث سنين والثالثة سنة ونصف فهل والحال هذه يكون لها مطالبة الزوج المطلق
بنفقة عدتها الى انقضائها وبنفقة وأجر حضانة البنات بعد العدة الى انتهاء حضانتهم ولا
يكون للاب أخذ احد منهن قبل انتهاء سن الحضانة حيث كان مواسرا اذا تحقق ما ذكر
(اجاب) نعم للطفلة بائنا مطالبة المطلق المذكور بما ذكر هو أحق بحضانة بناتها
المذكورات الى انتهاء سن حضانتهم اذا كانت الام صالحة لها قدرة عليها لم يمتنع بها مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وتزوجت بغيره بعد العدة وله منها بنت
صغيرة ولها أم ساكنة معها في بيت زوجها الاجنبى ومتزوجة بجدا الصغيرة ولا تحضن
بنت بنتها الا باجرة والاب معسر بها وعنده أمه وأخته كل منهما متبرع ابى حضانتها فهل
اذا ثبت اعساره به الى القاضى وكان فقير اجدا يقال لام الام امان تحضنها ابلا اجرا و
تدفعها المحرم الاب (اجاب) اذا تحقق كون الاب معسرا ظاهرا لا عسارا والمجدة ام الام
لا تقبل تربية الصغيرة بلا اجرا والمجدة من قبل الاب تقبلها كذلك يقال لام الام امان
تمسكى الصغيرة بمجانا وتدفعها للابنة المذكورة اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها
لم يمتنع بها مانع وهذا كله اذا لم يكن هناك مانع من قبل المجدة ام الام سوى طلب الاجرة
اما اذا كان هناك مانع آخر فلا حاجة الى ذلك فقد صدحوا بانها لو تزوجت الام بآخر
فامسكتها ام الام في بيت الراب فللاب اخذها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجته وعن بنت منها عمرها خمس سنين وعن أخ لاب فهل اذا تزوجت الام اجنبيا من
الصغيرة وليس للبنت من يستحق الحضانة من قبل الام تنتقل الحضانة للعم وبأخذ
بنت أخيه من أمها (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وينتقل
الحق في حضانتها لمن بعدهما من النساء الحاضنات فان لم يوجد من يقدم على العم المذكور
انتقل الحق اليه والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وأربع
بنات وزوجة ولم يترك شيئا فاقام الاب أكبر بنيه في حال حياته وصيا مختارا على القصر
من أولاده بحضرة بيعة شرعية فصار الوصى ينفق على القصر وعلى أمهم من ماله تبرعا
منه مدة نحو عشر سنين وزيادة والا ن تريد أم القصر أخذهم ونزعهم من الوصى متعملة

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

١٩

١٢٧٣

محرم
١٤

سنة

محرم

١٢٧٣

١٦

بالحضانة فهل لا تجب لذلك شرعا ولا عبرة بتعالها ولا تمسك من أخذهم منه بل تكون
الولاية له الى البلوغ لا سيما وان يعلمهم الخير من قراءة وخطا (اجاب) لاحضانة للام
بعد بلوغ سن الغلام سبع سنين والانثى تسع سنين ولا لاخ المذكور اذا كان غير فاسق
ضمهم اليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ومعهما ابن صغير بلغ سنه
سبع سنين اراد الاب اخذه ووضعه لنفسه فنعته الام من اخذه متعلقة بعدم انتهاء سن
الحضانة فهل اذا اقام بينة تشهد بان سنه بلغ سبع سنين وطعن في الثامنة تقبل شهادة

١٢٧٣

١٦

البينة ويكون له اخذه منها وضمه لنفسه ولا عبرة بتعالها المذكور (اجاب) لو اختلفا في
سن الغلام فان كل وشرب ولبس واستنجد وحده دفع اليه ولو جبروا والا كما صرحوا به
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من امرأة مطلقة منه متروجة بغيره ابن سنه اثنتا عشرة
سنة وبنت بلغ سنها تسع سنين وابن بلغ سنه ثلاث سنوات فهل والحال هذه لاحق للمرأة
المذكورة في حضانة الابن والبنت شرعا لانتها سن حضانتهم او يسقط حقها من حضانة
الابن الاخر بتزوجها اجنبيا من الصغير وينتقل الحق في الحضانة لمن بعدها من اهل

١٢٧٣

٢٢

الحضانة (اجاب) تنتهي حضانة الغلام ببلوغه سبع سنين وحضانة الانثى ببلوغها تسع
سنين وتسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغير فلا لب والحال هذه ضم ابنته وبنته
المذكورتين او لا لانتها حضانتهم وينتقل الحق في حضانة الابن الثالث لمن بعد الام
في الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ومعهما بنت رضيعة
عمرها نحو سنة فطلبت منه نفقة عدتها وأجرة رضاعها فامتنع من الدفع لها فهل اذا لم تبرئها
من نفقة عدتها ولم تحمل بالصغيرة يكون لها مطالبة بنفقة عدتها ما لم تخرج منها وباجرة

١٢٧٣

١

صفر

رضاع الصغيرة حيث كانت ماله للحضانة وقادرة عليها (اجاب) امانقة العدة
فواجبة وكذا اجرة الرضاع للصغيرة ان لم يكن الطلاق رجعيا فان كان رجعيا فلا مادامت
العدة على الراجح المقتضى به من ان المبتوتة لها اجرة الرضاع في العدة والله تعالى اعلم
(سئل) في بنت قاصرة يتيمه من الاب والام بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة ولها
أخت شقيق بالغ رشيد ولها أخت شقيقة متروجة برجل اجنبي ولها جدة من قبل أمها والبنت
مقيمة عند جدتها المذكورة فهل تنتهي حضانة اليتمية المذكورة ببلوغها هذا السن

١٢٧٣

٢٢

المذكور ويكون لاختها المذكور ضمها اليه نفسه حيث كان أمينا نفقة عدلا (اجاب) نعم
للاخ المذكور ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أرضعت
بنتها من غير اشتراط اجرة لها على ابيها وهي على ذمته ثم بعد مدة من السنين مات ابو
البنت وبلغت البنت رشيدة فارادت أم البنت الرجوع باجرة رضاع بنتها المذكورة
على ورثة زوجها المتوفى فهل والحال هذه لا تجب ام البنت ذلك حيث لم يقع بينه وبين
بني البنت فرض لها ولا قضاء قاض (اجاب) لا تستحق الام اجرة رضاع ولدها على
زوجها ابي الولد مادامت في نكاحه او في عدته من طلاق رجعي كما في الحضانة افاده في

١٢٧٣

٨

ربيع الثاني

رد المختار على الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) في ابن يقيم قاصر في حضنة امه سنه سبع سنين تزوجت امه برجل اجنبي وام ابيه موجوده تريد اخذه وضمه اليها فهل والحال هذه تنتهي الحضنة بتام السبع سنين في الذكروحينثذ يكون للجدّة اخذه وضمه اليها وللصغير المحضون ايضا ابناخاله والده وابن الخال والده وابن لعمه والده ولم يكن له عصبه فماذا يكون المحكم (اجاب) الام احق بحضانة الغلام الى ان يستغني وقدر بسبع سنين وعليه الفتوى ما لم يقيم بها مانع كزواج باجنبي منه فينتقل الحق في حضنته الى الجدّة من قبل الام فان لم تكن فالجدّة من قبل الاب حيث كانت صالحة للحضانة فان انتهت الحضنة فان لم يكن له عصبه فاطاها يترك عند الحضنة الا ان يرى القاضي ان غيرها اولى له كما في رد المختار وفي تنقيح الحامدية بعد كلام ومفهومه انه اذا انتهت مدّة الحضنة وليس للصغير عصبه فالراي فيه للقاضي يضعه ابن شاء كما اذا كانت المحاضنات ساقطات ولم ارده صريحا اه وهذا اذا لم يكن للصغير المذكور وصي ذكر فان كان فله ضمّه اليه كما في شرح الجمع من ان الغلام اذا استغني عن الحضنة بان بلغ سبع سنين اجبر الاب او الوصي او الولي على اخذه لانه اقدر على تأديبه وتعليمه اه وهو خاص بالوصي من الرجال دون النساء بقريّة التعليل كما افاده في التنقيح ايضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة وله منها ابن عمره ثلاث سنين ثم ماتت الزوجة المذكورة عن زوجها وعن ابنها منه وعن امها فانتقل حق حضنة الصغير المذكور لجدته ام امه فارادت الجدّة المذكورة نقل الابن المذكور من مصر الى قرية بلا اذن ابيه والحال ان القرية لم تكن وطنها ولم يقع النكاح فيها فهل والحال هذه ليس للجدّة المذكورة السفر بالابن بغير اذن ابيه وتجب على الإقامة في المصر التي وقع فيها النكاح (اجاب) ليس للجدّة المحاضنة المذكورة لا انتقال بالولد المذكور الى هذه القرية بلا اذن ابيه ولو كانت وطنها ومحل النكاح وانما ذلك في الزوجة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها طفل وتزوجت باجنبي منه ولها أم ساكنة مع ابنتها وزوجها الاجنبي في مكان واحد ولها صنعة مشغلة بها وترك الطفل ضائعا ويخشى عليه فهل يتزوجها بالاجنبي بسقط حقها من حضنته ولا حق لامها في حضنته مادامت كذلك ولا يبه اخذه والحال هذه (اجاب) بتزوج الام اجنبيا من الطفل تسقط حضنتها وينتقل الحق فيها للجدّة ام الام اذا كانت غير مأثومة عليه بان تخرج كل وقت وترك الطفل ضائعا وقد صرحوا بسقوط حضنة الجدّة بسكنها بالاطفل عند المبعضين له لما في القنية لو تزوجت الام باخر فأمسكنه أم الام في بيت الراب فلا باب اخذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابيه وعن بنت بلغ سنها عشر سنين وعن زوجة فتزوجت الزوجة برجل اجنبي من الصغيرة فهل والحال هذه يكون لجد القاصرة اخذ بنت ابنه من امها جبراعا عليها وضمها الى عياله حيث بلغ سن البنت المذكورة هذا السن المذكور (اجاب) نعم للجد

١٢٧٣

١٦

مطلب فيما اذا انتهت
مدّة حضنة الغلام
ولا عاصبه

١٢٧٣

٢٥

مادى الاولى

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٦

المذكور ضمه اليه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أم ولد لها ابن عمره أربع سنين وزيادة وللابن المذكور أخ لأب وصى عليه وعلى ماله من قبل الحاكم الشرعي سافرت أم الولد من المحروسية وتريد الإقامة بالريف مع ابنها والآخريد الأخ الوصى اخذها منها وضمه لعياله فهل يجب له ذلك ولاحق لها في الحضانة سيما وان سيدها لم يعقد عليها عقد النكاح في حياته (اجاب) اذا مات سيد أم الولد اعتقت بموته وحينئذ يكون لها حق حضانة ولدها من السيد الا انها ليس لها السفر به الى بلد غيرها وبين بلد الإقامة تفاوت كما في الأم التي هي حرة الأصل وفي القهستاني من الحضانة بعد ذكره ليس للامة والمدبرة والمسكينة وأم الولد الحق فيها مانعه اذا اعتقت صرن كالحرائر اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة في حضانة أمها فتزوجت أم الصغيرة بعد انقضاء عدتها برجل أجنبي من الصغيرة ولها أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعي ولا في الصغيرة أم فهل والحال هذه تنتقل حضانة الصغيرة المذكورة لأم الأم المذكورة ولاحق لأم الأب في حضانة الصغيرة المذكورة (اجاب) نعم تنتقل حضانة الصغيرة لأم الأم والحال هذه اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقيم بها مانع ولم تسلك الصغيرة في بيت الراب والافتتقل الحضانة لأم الأب الصالحة لها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بالمحرورية ودخل بها وبعد مدة طلقها بائنا ومعها منه ابنة تبلغ سنها أربع سنين وزيادة ومقرر لها نفقة عليه والآخريد أمها السفر بها الى الحجاز وهو لا يأمن عليها فهل للأب منعها من السفر بها فوق مسافة القصر سيما وله أخت رشيدة خالصة من الأزواج صالحة للحضانة ومتبرعة بها (اجاب) ليس للطلقة بائنا بعد انقضاء عدتها الخروج بولدها من بلدة الى بلدة أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما تنتقل اليه وطنها وقد نكحها ثمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها أربع سنين وأم البنت المذكورة تبسيع وتشترى في السوق من الصباح الى المساء وترك البنت المذكورة ضائعة من غير متعهد يتعهد لها ولم يكن لاهأ أحد ممن تنتقل اليها الحضانة فهل والحال هذه تسقط حضانة أم الصغيرة المذكورة مادامت تبسيع وتشترى في السوق وترك بنتها ضائعة ويكون لا يبيها اخذها ودفعها لأمه القادرة على الحضانة الصالحة لها التي لم يقيم بها مانع شرعي (اجاب) اذا لم تكن الأم مأمونة على الصغيرة بان تخرج كل وقت وتركها ضائعة يكون لأم الأب ضمها اليها اذا كانت صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت قاصرين عن درجة البلوغ ولهما عم فهل اذا بلغ عمر الابن سبع سنين وابنته تبلغ سنها تسع سنين وزيادة تسقط حضانتهما ولعمهما اخذهما من الأم وضمنهما لنفسه جبر عيب (اجاب) نعم يحمي حضانة الصغيرين المذكورين ببلوغهما هذا السن ولعمهما اليه جبر اذا لم يكن فاسقبا فنظر للبنت ولم

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١٤

رجب

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

١٨

يوجد من يقدم عليه من العصباء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت في حضانة أمها وصار يدفع أجرة الحضانة لامها مدة ثم بعد ذلك تزوجت أم الصغيرة برجل اجنبي ليس له حق في الحضانة وانتقلت الحضانة لام أم الصغيرة فأسقطت أم أم الصغيرة أجرة الحضانة عن أبي الصغيرة وتبرعت والتزمت بتربيتها مجانا من غير مقابل ومكثت عندها حتى انتهت حضانة الصغيرة فهل والحال هذه يكون لأبي الصغيرة أخذها ووضعها إليه بعد انتهاء مدة الحضانة وإذا أرادت أم أم الصغيرة أن تطالب به بما أسقطته عنه لا تجاب لذلك (اجاب) نعم للأب ضم ابنته إليه إذا انتهت مدة حضانتها وليس للعاضنة مطالبة الأب بأجرة حضانة المدة التي تبرعت فيها بالحضانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها ست سنوات ثم بعد انقضاء عدها تزوجت برجل اجنبي من الصغيرة ولها أخت من الأم ولأبي الصغيرة بنت بالغة رشيدة خاليتها من الأزواج صالحة للحضانة فهل والحال هذه ينتقل حق حضانة الصغيرة المذكورة لخالتها أو لاختها المذكورة (اجاب) الاخت المذكورة إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع مقدمة في الحضانة على الخالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وتزوجت مطلقة باجنبي ولها بنت صغيرة منها سنها أربع سنين ولأم الصغيرة أخت لأم خاليتها من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع شرعي وللصغيرة أختان صغيرتان من أبيهما لم يبلغا ريد أبو الصغيرة أن يأخذ ابنته من المطلقة المذكورة ويضعها لابنته المذكورة فإن فهل والحال هذه ينتقل الحق في حضانتها لخالة الصغيرة الطالبة لها وكذلك لها أمة أمها طالبة لها وصالحه لها لم يقم بها مانع شرعي ويقرر لها القاضي على أبي الصغيرة أجرة الحضانة ولا حق في الحضانة للاختين المذكورتين وللأب (اجاب) الاخت ولولأب إذا كانت بالغة مقدمة في الحضانة على الخالة والمراهقة إذا ادعت البلوغ في ذلك كالبالغة كما حرره في تنقيح الحامدية فإذا لم تكن الاختان المذكورتان أو أحدهما بهذا الرصف ينتقل الحق في حضانة الصغيرة لخالتها والأفحدي الاختين مقدمة عليهما حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها تسع سنين وسبعة أشهر فهل يكون لأبيها أخذها من أمها ووضعها إليه وتنتهي حضانتها ببلوغها هذا السن وإذا أراد أن يسافر بها إلى محل خدمته بناحية سيوط لا يكون لامها منعه من ذلك (اجاب) الذي ذكره في الدرر الناعية عن شيخه الرملي أن للأب أن يسافر بالصغير بعد انتهائهما حضانتها وبمثله أفتى في تنقيح الحامدية ولو فوق مسافة السفر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن زوجته وعن أمه وصار الولد في حضانة أمه حتى بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة فهل إذا كان له ابن ابن عم عاصب وأراد أخذه من أمه وضعه إليه يجب لذلك وتنتهي حضانة الأم ببلوغ الغلام هذا السن (اجاب) نعم تنتهي حضانة الغلام ببلوغه هذا السن على المفتي به وللعاصب

١٢٧٣

٢٥

١٢٧٣

شعبان
٢

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

١٤

ضمه اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائنا وله منها ابن وبنت صغيران في حضنة أمهما مفروض لهما أجرة حضنة ونفقة فهل اذا تزوجت الام برجل أجنبي ليس له حق في الحضنة تنتقل الحضنة لام الام الصالحة لها القادوة عليها وتقدم على أم الاب ويكون لها طلب النفقة وأجرة الحضنة المفروضة الى انقضاء مدة الحضنة (اجاب) تسقط حضنة الام بتزوجها الجنبين من المحضونين وينتقل الحق في حضنتهما الى ام الام الموصوفة بما ذكر اذا لم تمسكهما في بيت الراب وتقدم والحال هذه على ام الاب وعلى الاب اجرة حضنتهما كما عليه نفقتهما والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مختار على قاصر وقاصرتين دفع للقاصر ما يخصه بعد بلوغه رشيدا ودفع للقاصرتين وما لهما لم امهما بغير وجه شرعي والآن بلغت احدهما والثانية تبلغ سنها عشر سنوات وأراد أخوهما ضمهما

شوان

١٢٧٣

١٣

اليه خوفا عليهما من الفتنة والفساد فهل يجب لذلك حيث كان يخشى عليهما الفتنة وللبالغة مطالبة الوصي المذكور بما يخصهما من تركتهما (اجاب) اذا بلغت الجارية مبلغ النساء فان بكر اضمها الاب الى نفسه وكذا كل عصبة ذى رحم محرم منها اذا لم يكن مفسدا الا اذا طعنت في السن واجتمع لها رأى فلها الانفراد حيث لا خوف عليها وكذا للعاصب المذكور ضم البنت التي بلغ سنها عشر سنين حيث لم يوجد من يقدم عليه وللبنت بعد بلوغها رشيدة أخذ ما بقي من نصيبها من تركتهما من يد الوصي أو نائبه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه منها والصغير ابن عم وعمة يملأه وعم غائب فوق مسافة القصر فهل اذا مضت مدة الحضنة وتزوجت ام الصغير باجنبي منه يكرن لمن ضمه اليه (اجاب) اذا لم يكن للوصي أب وانقضت مدة الحضنة فن سواء من العصبة أولى الاقرب فالأقرب غير ان لا نثى لا تدفع الا الى محرم كما صرح به في التقيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائنا ومعها منه ابنة صغيرة فتزوجت أمها برجل أجنبي فأخذها أبوها منها وورباها حتى بلغت فذهبت لاهلها تعودها فحجزتها

١٢٧٣

٢١

ذى القعدة

١٢٧٣

١٢

عندها فطلبها فمعتاقها فاعلادى القاضي فمكن الام منها دون الاب فهل والحال هذه يكون للاب أخذ ابنته جبراً على أمها ولا عبرة بتسكين القاضي للام من أخذها (اجاب) اذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان بكر اضمها الاب الى نفسه الا اذا طعنت في السن واجتمع لها رأى فتسكن حيث أحببت حيث لا خوف عليها وان ثيبا لا يضمها الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها فالاب والجد ولاية الضم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ودخل بها وعاشرهما مدة ثم طلقها وتزوجت بغيره بعد انقضاء عدتها من الاول وهى في مصر ودخل بها وعاشرها الزوج الثاني مدة ثم طلقها فتوجهت الى زوجها الاول في بلدة فوق مسافة القصر وهى لمد الزوج المقيم فيها وبعد انقضاء عدتها من مطلقتها الثاني المذكور عدها لاول في بلدة ودخل بها وعاشرها مدة وأنى من بيت ثم طلقها فإرادت ان ترجع الى مصر وتسكن فيها مع بنتها المذكورة فهل والحال هذه

٢٣ ١٢٧٣

ذى الحجة

٦ ١٢٧٣

محرم ١

١٢٧٤

١٢٧٤

لا تجاب لذلك وليس لها الانتقال من بلد العقد حتى تنتهي حضانة البقت المذكورة
حيث كان انتقالها من بلد العقد الى مصرف فوق مسافة القصر (اجاب) ليس للطلقة
بعد انقضاء عدتها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت الى
وطنها وقد نكحها ثمة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة ثيب خالية من
الازواج مقيمة بالمحروسة ولها أخت مقيمة في الريف طلبت أخذها معها الى الريف
لتزوجها هناك فامتنعت من الذهاب معها فتعدت عليها وأخذت ما معها من الثياب
والدراهم فهل اذا كانت صاحبة رأى ومأونة على نفسها لا يكون لاختها جبرها على
ذلك ولا ولاية لها عليها وتسكن حيث شاءت وتسترد ما أخذته منها اذا تحقق ما ذكر
(اجاب) حيث كانت المرأة المذكورة بالغة وطعنت في السن واجتمع لها رأى وكانت
مأونة على نفسها فلها الانفراد بالسكنى حيث أحببت فلا تجبر والحال هذه على السكنى
مع أختها أو غيرها كما لا تجبر على التزوج ولها استرداد ما تعدت عليه أختها من متاعها
الخاص بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من بلد أخرى بينها وبين بلد
الزوج مسافة أقل من مسافة القصر بكثير وبعد معاشرته لها مدة ورزق منها ابنة سنها خمس
سنين صار يضارروها فهل اذا طلقها طلاقاً بائناً وطلب أخذ البنت من أمها لا يجاب لذلك
ويكون الحق في الحضانة لأمها ويكون لها ما ابنته بنفقتها حيث كان موسراً واذا
تزوجت أم الصغيرة قبل انتهاء سن الحضانة وكان لها أم خالية من الازواج صالحة
للحضانة ينتقل الحق في الحضانة لها (اجاب) الام أحق بحضانة الصغيرة قبل الفرقه
وبعدها الى بلوغ سنها تسع سنين اذا كانت صالحة للحضانة لم يقربها مانع فان تزوجت
اجنبياً من المحضونة سقط حقها في الحضانة وينتقل الحق فيها للجدّة أم الام اذا كانت
صالحة لما قادرة عليها لم يقربها مانع كما سالك الصغيرة في بيت الراب وتسحق الحضانة
أجرة الحضانة وعلى الاب الاتفاق على بنته والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته طلاقاً بائناً وله منها ابن بلغ سنه اربع سنين ونصفا وبنت بلغ سنها ست سنين
ونصفا وهما في حضانة أمهما وأم الصغيرين المذكورين مشغولة بالخدمة عند الناس
اجانب وتتر كهما ضائعين من غير متعهد يتعهدهما ولم يكن لهما أقارب ممن ينتقل اليه
حق الحضانة من النساء سوى عمّة شقيقة أبيهما فهل والحال هذه ينتقل حق حضانة
الصغيرين المذكورين لعمتهما المذكورة الصالحة للحضانة القادرة عليها الخالية من
الازواج التي لم يقربها مانع شرعي مادامت أم الصغيرين المذكورين مشغولة بالخدمة
وتتر كهما ضائعين من غير متعهد يتعهدهما (اجاب) اذا كانت الام غير مأونة على
الصغيرين بان تخرج كل وقت وتتر كهما ضائعين يسقط حقها من حضانتهم مادامت
كذلك وينتقل الحق في حضانتهم للعمّة المذكورة والحال ماد كرم حيث لا مانع والا
فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وثلاث بنات قصر منها وابن فهل اذا

١٢٧٤

٧

بلغ الابن المذکور رشیدا يكون له ضم من انتهت مدة حضانتها من اخواته قهرا على امه (اجاب) للارخ البالغ اذا كان غير فاسق بالنسبة لضمه المشتبه به من انتهت سن حضانتها من اخواته المذکورات اليه جبراً على أمها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة فهل تنتهي حضانة الابن المذکور ببلوغه هذا السن ويكون لايه ضمه الى نفسه مع عياله واذا أراد أن يسافر به الى بلده التي فوق مسافة القصر يسوغ له ذلك وليس لاهل منع الابن المذکور من

١٢٧٤

١٥

السفر مع أبيه (اجاب) نعم للاب ضمه اليه حيث انتهت مدة حضانتها ببلوغ سنه ماذكر والاب السفر به والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها أقل من سبع سنين أراد أخذها من أمها وضمها اليه والحال ان الام المذکورة متوفرة فيها شروط الحضانة ولها أم كذلك فهل والحال هذه تكون كل من الام وأما أولى من الاب ولا يحجب الاب لذلك (اجاب) الام أحق بحضانة بنتها قبل الفرقة وبعدها الى بلوغ سن البنت تسع سنين على المفتي به اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يحم بها مانع والا انتقلت الحضانة في تلك المدة لامها حيث انصفت بما ذكره الا فلا بضمها اليه حيث لم يوجد من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وعن

١٢٧٤

١٧

أمه وعن زوجته وعن ابنين وبنت منها وهم في حضانة أمهم ثم تزوجت أم القصر برجل اجنبي من الصغار المذکورين ولم يكن لها أم تنتقل الحضانة اليها فهل والحال هذه تسقط حضانة أم القصر بتزوجها اجنبياً ويكون الحق في حضانة القصر المذکورين لام أبيهم الصالحة لها واذا أرادت أم القصر أن تطالب جدتهم المذکورة بما انفقته على الاولاد المذکورين بدون فرض قاض او تراض على ذلك لا تجب لذلك ولو مضى على ذلك مدة أشهر (اجاب) بتزوج الام المذکورة اجنبياً من الصغار المذکورين يسقط حتماً في

١٢٧٤

١٩

حضانتهم وينتقل الحق للجدّة أم الاب حيث كانت صالحة لذلك لم يحم بها مانع ولم يوجد لهم جدّة من قبل الام ولا مطالبة للام على الجدّة المذکورة بنفقة الصغار في المدة الماضية والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان احدهما بلغ سنهما احدى عشرة سنة والثانية بلغ سنهما تسع سنين فهل اذا أثبت أبو البنيتين ان سن كل بنت هذا السن المذکور بالبينّة الشرعية يكون لايهما ضمهما اليه شرعاً (اجاب) نعم اذا

١٢٧٤

١٩

ثبت بالظريق الشرعي بلوغ البنيتين السن المذکور يكون لايهما ضمهما اليه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر يتيمه قاصرة سنها احدى عشرة سنة وزيادة أم متروجة باجنبي ولها عم شقيق يريد أخذها من أمها وضمها لعياله فهل يحجب لذلك شرعاً وتكون ولاية نكاحها له اذا تحقق ماذكر (اجاب) نعم للعم المذکور ضم بنت أخيه الى نفسه حيث انتهت حضانتها

١٢٧٤

٢٧

وكان مأموناً عليها ولم يوجد من يقدم عليه وله انكاحها من كفؤ بمهر امثل والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصرين من جاريته وعن ابن اخ

شقيق ثم تزوجت الجارية باجنبي من الصغيرين فهل والحال هذه تسقط حضانة الام بتزوجها للاجنبي المذكور ويكفون لابن الاخ الشقيق اخذ ابني عمه وضمهما الى عياله (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنيبا من الصغيرين فاذا لم يوجد من يقدم على ابن عمهما في الحضانة يكون لهما ضمهما اليه بخلاف ما لو كان المحضون انثى فانه لاحق في حضانتها لابن العم لاسيما لو كانت تشتهي كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه ثلاث سنين وبنت بلغ سنها ست سنين وفرض الحاكم الشرعي على الزوج المطلق قدرا معلوما من الدراهم في كل شهر اجرة حضانة الصغيرين المذكورين ثم بعد مدة اراد المطلق ان يأخذ الابن والبنت من امهما قبل انتهاء مدة الحضانة فهل لا يجب لذلك واذا فزوج الاب البنت المذكورة لابن اخيه قبل انتهاء مدة الحضانة تكون الحضانة باقية للام الى انتهاء مدتها حيث كانت صالحة لها فادرة عليها لم يبق بها مانع شرعي وليس للاب اخذ البنت المذكورة من امها ودفعها الى زوجها المذكور ويجبر الزوج المطلق على دفع ما فرضه القاضي عليه للصغيرين حتى تنتهي حضانتهم شرعا (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر ولا تسقط حضانة الام بتزويج الصغيرة قبل انتهاء مدتها وعلى الاب دفع ما قدر اجرة للحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة بلغ سنها اربع عشرة سنة وبكر مرأهقة بلغ سنها تسع سنين ولهما اخ عاصب اراد ضمهما اليه فامتنعت امهما من ذلك فهل للاخ المذكور ضمهما اليه حيث انتهت حضانتهم وخشى عليهم ما الفتنة وكان مأمونا عليهم ولم يوجد من يقدم عليه من العصبات (اجاب) نعم له ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في صغير حضنته امه مدة ثم تزوجت باجنبي ولها ام صالحة للحضانة خالية من الازواج فهل تكون ام الام احق بالحضانة من غيرها من محارم الاب ويقدرها اجرة الحضانة في مال الصغير الموروث له عن ابيه حيث كان له مال (اجاب) ينتقل حق حضانة الصغير المذكور قبل انتهاء مدتها للجدة ام الام حيث كانت صالحة لها لم يبق بها مانع وتقدم على غيرها بعد الام وتستحق الاجرة على حضانتها في ماله حيث كان له مال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنتين قاصرتين وابن بالغ وترك ما يورث عنه شرعا واقام القاضي أم القاصرتين وصيا عليهما وعلى مالهما ثم تزوجت أم القاصرتين باجنبي منهما وبلغ واحد من القاصرتين سبع سنين وطعن في الثامنة وبلغ الآخر ثمان سنين وطعن في التاسعة وأراد أخو القاصرتين البالغ أخذهما وضمهما اليه بعد بلوغهما هذا السن فهل يكون له ذلك ولا حق في الحضانة لأمهما بعد بلوغهما هذا السن وان كان لهما ولاية المال (اجاب) نعم للاخ ضمهما اليه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة لم تبلغ سن الحضانة وتزوجت المطلقة باجنبي من الصغيرة ولها أم ببلاد الريف بينهما وبين بلد أبيها مسافة فوق مسافة القصر فهل يكون

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٥

ربيع الاول سنة

٢٤ ١٢٧٤

ربيع الثاني ٩

١٢٧٤

لا يبيها أخذها منها وضمها اليه حيث لم تحضر أم المطلقة وتطلب حضانتها والقيام بها في بلد أبيها وتسقط حضانة المطلقة بتزوجها بالاجنبي من الصغيرة (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وينتقل الحق في حضانتها لام أمها اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لكنها ليس لها أن تنقل الصغيرة من بلدة الى أخرى بينهما تغاوت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله من ابنت صغيرة في حضانة أمها زوج الاب ابنته المذ كورة لابن أخيه والآن بلغ سن البنت المذ كورة تسع سنين وزيادة فهل والحال هذه تنتهي حضانة الام يبلوغ البنت المذ كورة هذا السن المذ كورو يكون لا يبيها أخذها من أمها وضمها الى عياله شرعا ويكون النكاح المذ كورو صحيحا نافذا (اجاب) تزوج الاب ابنته الصغيرة اذا استوفى شرائطه صحيح وتنتهي حضانة الام ببلوغ سن البنت تسع سنين والله تعالى اعلم (سئل) في ابن صغير سنه أربع سنين وزيادة وهو في حضانة أمه والحال ان أمه غير مأمونة عليه وتخرج كل وقت وتتركه ضائعا من غير متعهد يتعهده ويخشى عليه التلف وللصغير جدّة من قبل الام فهل والحال هذه يكون الحق في حضانة الصغير المذ كور لام أمه الصالحة للحضانة القادرة عليها (اجاب) اذا تحقق كون أم الصغير غير مأمونة عليه بأن تخرج كل وقت وتتركه ضائعا تسقط حضانتها مادامت كذلك وينتقل الحق في حضانتها لام أمه اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى أدلم (سئل) في رجل موسر طلق زوجته وهي حامل فوضعت ثم طلبت منه أجرة الرضاع والحضانة للولد فمتنع من دفع أجرة المثل فهل اذا كان الام كذلك يجبره الحاكم على دفع أجرة المثل (اجاب) يجب على الاب أجرة حضانة ولده المذ كور وأجرة ارضاعه لانه المنقضية العدة من مال الاب حيث لا مال للصغير ويقدر ذلك الحاكم بما جاز المثل ما لم تطلب الام زيادة على ما تأخذه الاجنبية لأجرة ارضاعه ولودون أجرة المثل فلو وجد من ترضعه بأقل مما تطلبه الام لأجرة الارضاع لا يجبر الاب على دفع ما تطالبه الام وله أن يستأجر من ترضعه عندها من الاجانب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا ومعهما منه ابن رضيع وبنت سنها أربع سنين ففرض لهما الحاكم الشرعي قدر ما معلوم من الدراهم نفقة للبنت وأجرة ارضاع وحضانة للرضيع لانهما وتحمدا لهما عنده ندر من ذلك فطلبت منه فامتنع من الدفع لهما عنادا والآن يريد أخذهما منها بالقوة فهل لا يجب لذلك شرعا ولا يمكن من أخذهما منها مادامت خالية من الأزواج الا بعد انتهاء سن حضانتها ويكون لها ما ابنته بالانرض لاسيما وان أباهما موسر وشيخ مد (اجاب) الام أحق بحضانة الصغير الى أن يبلغ سنه سبع سنين وبحضانة الصغيرة الى أن يبلغ سنه تسع سنين اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها ذيقها مانع ولا فرق في ذلك بين حالة الزوجية وبعد انقضاء ويجب على الاب الموسر دفع ما تتردد عليه من نيل انتاضي أجرة للحضانة والرضاع ونفقة للصغيرة

جمادى الاولى ٥

١٢٧٤

حيث كان تقريره مصادفا وجهها شرعيا ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدته ودفع لها ما تعرف بحيله من المهر ودخل بها وعاشا مدة ثم رزق منها ابن عمره سنة ثم طلقها طلاقا بائنا ودفع لها مؤخر صداقها وفرض الحاكم الشرعى قدرا معلوما من الدراهم أجرة الرضاع ونفقة عدايتها والمحضانة ودفع لها قدر ما معلوما من الدراهم عن مدة من الشهور ومجملته ثم بعد ذلك أرادت الزوجة المذكورة أن تسافر بابنها المذکور الى بلدة فوق مسافة القصر فامتنع الاب من سفر ابنه الى ذلك فهل والحال هذه لا تجاب الام لذلك وليس لها نقل ابنها المذکور من بلد العقد والدخول بها الى فوق مسافة القصر (اجاب) نعم ليس لها ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد بلغ سنه سبع سنين وزيادته فهل تنتهى حضنته بهذا السن المذکور ويكون لايه أخذه وضمه لعياله شرعا حيث انقضت عدة المرأة المطلقة واذا اختلفا في سنه فاذا يكون المحكم (اجاب) تنتهى حضنة الغلام ببلوغه سبع سنين على المقتضى به فاذا بلغ السن المذکور يكون لايه ضمه اليه جبر او اذا اختلفا في سنه ينظر اليه فان أكل وشرب واستنجى ولبس وحده دفع اليه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وله منها بنتان احدهما بنت عشر سنين والاخرى بنت سبع سنين فصل بينهما وبين أهلها خصومة فارسل اليها أهلها واخذوها من بيته ويريد الزوج أن يرجعهما الى بيته فابت وامتنعت من الرجوع الى بيته ومنتعت بنتيهما والحال ان الزوج غنى فهل والحال هذه اذا نشزت الزوجة يكون له أن ينظر بنتيه المذكورتين حيث أراد ويرسل لهما ما يكفيهما عند أمهما وليس لهما منعهما عنه (اجاب) للزوج المذکور بل عليه نفقة بنتيه المذكورتين وليس لأمهما منعه من النظر اليهما بل له طلبهما وطلب أمهما الى مسكنه الشرعى ولا تفرع على النشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق لانه معصية ولا حق لها في حضنة البنت التي بلغت عشر سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت وابن والبنت سنهما ثمان سنين وطعنت في التاسعة والابن سنه ست سنين وطعن في السابعة وهما في حضنة أمهما ثم تزوجت الام برجل أجنبى ليس له حق في الحضنة وأم الام متزوجة برجل أجنبى أيضا ليس له حق في الحضنة وابو الصغيرين له أخت بالغة رشيدة صالحة للحضانة خالية من الأزواج ولم توجد من تقدم عليها في الحضنة فهل والحال هذه تنتقل الحضنة اليها (اجاب) تسقط حضنة الام والجدة بتزوجهما أجنبين من الصغيرين المذكورين وينتقل الحق فيها للعممة المذكورة اذا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعى كوجود من يقدم عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة عمرها سبع سنين في حضنة أمها والام المذكورة صالحة للحضانة فادرة عليها خالية من الأزواج لم يقيم بها مانع شرعى يريد أبو الصغيرة المذكورة أخذ ابنته المذكورة من أمها وضمها الى

١٧ ١٢٧٤

٢ جادى الثانية ١٢٧٤

٣ ١٢٧٤

٢٧ ١٢٧٤

سنة	وجوب	عياله فهل لا يجاب الاب لذلك ويكون المحق في حضانتها لامها حتى تنتهي مدة حضانتها شرعا (اجاب) نعم لا يجاب الاب لذلك والحال هذه ما لم يقيم بالام مانع أو تنتهي مدة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وعن زوجة وعن ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة وعن بنت بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل والحال هذه تسقط حضانة الام ببلوغ سنهما المدة المذكورة ويكون للام أخذهما ووضعهما الى عياله سيما وان الام تزوجت باجنبي من الصغيرين (اجاب) نعم للام ضمهما اليه اذا بلغا هذا السن اذ لم يكن فاسقا بالنسبة للشبهة حيث لم يوجد من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اختلعت من زوجها على مؤخر صداقها ونفقة عدتها واجرة حضانة ابنها مدة ثلاث سنين فخالعها على ذلك ثم بعد مضي الثلاث سنين المدة المذكورة تزوجت برجل اجنبي من الصغير ولم يكن لها من تنتقل اليه الحضانة فهل والحال هذه يكون للاب اخذ ابنه من امه المدة المذكورة ولا تستحق شيئا مدة الثلاث سنين الماضية (اجاب) يتزوج المطلقة المدة المذكورة اجنبيا من الصغير يكون لابيها ضمها اليه حيث لم يوجد من يقدم عليه ولا مطالبة لها على مطلقة لها بما اختلعت عليه والله تعالى اعلم (سئل) في يتيم بلغ احدى عشرة سنة ويثيمة بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة ولهما مال مخاف عن ابيهما تحت يد امهما الوصي عليهما من القاضى فتزوجت امهما باجنبي منهما ولهما جدة ام اب اخذتهما وصار تحت يدها واكتها تطلب من الوصى الاتفاق عليهما من المأمو والام الوصى تمتنع من ذلك وتبهرع بالاتفاق عليهما من مالها وتحفظه لهما الى كمال رشدتهما فهل تجاب الام الوصى لذلك وتقدم على الجدة المدة المذكورة لاسيما والجدة المدة المذكورة مشغولة بالبيع والشراء والسفر الى غير بلد الاولاد ولا تستقر بهما فيها ويخشى على الاولاد التلف والضياع فامهما تكون اولي بهما الشفقتا (اجاب) قد صرحوا بانها اذا انتهت مدة حضانة الصغير ولا عاصب له فالراى فيه للقاضى يضعه اين شاء حسب ما يراه من المصلحة للصغير ولكن ذكر كروا فيما اذا تزوجت ام الصغير اجنبيا منه وارادت تربيته بالانقة مقدرة في ماله واراد الوصى تربيته بهادفع اليها لاليه مراعاة لمجانب المصلحة في حق الصغير بحفظ ماله فجعلوا العلة في دفعه الى الام مع كونها ساقطة الحضانة بتزوجها الاجنبي رعاية المصلحة في حق الصغير لابقاء ماله مع كونها اهلا للحضانة في الجملة وظهور شفقتها وموضوعه قبل انتهاء مدة الحضانة فربما يؤخذ من ذلك تقديم الام المتبرعة بنفقته في حادثه السؤال على الجدة المدة المذكورة رعاية لمجانب المصلحة في حق الصغيرين الذين انتهت مدة حضانتهم والله تعالى اعلم (سئل) في بنت صغيرة في حضانتها جدتها أم امها بلغ سنها ثمان سنين والجدة المدة المذكورة مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق وتركت البنت المدة المذكورة ضائعة من غير متعهد تعهدها وابنت المدة المذكورة جدة مائيتها خائبة من الأزواج صالحة للحضانة فادرة عنهما فميتهما من غير شرعى فهل يكون لام أبي البنت
١٢٧٤	٢	
١٢٧٤	شعبان	٢٠
١٢٧٤	شوال	١٦
١٢٧٤		٢١

المذ كورة ضم البنت المذ كورة اليها شرعا حيث كانت الجدة الاولى مثـتغلة بالبيع
 و / اشراء وتترك البنت ضائعة من غير متعهد (اجاب) اذا كانت مستحقة الحضانة غير
 مأمونة على الصـغيرة بان تخرج كل وقت وتتركها ضائعة يسقط حقها في الحضانة
 وينتقل الحق فيها لمن بعدها اذا كانت صالحة لها قدرة عليها لم يقم بها مانع والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن ابيه وزوجته وابن صغير منها سنه ثلاث سنين فتزوجت
 الزوجة باجنبي من الصغير فهل تسقط حضانتها بذلك ويكون للجد أي الاب اخذها وضـمها
 اليه حيث لم يكن للزوجة والاب احـد من النساء صـالح الحضانة بعدها (اجاب) نعم يكون
 للجد ضمها اليه اذا لم يوجد من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت
 بكر بلغ سنها اثنتي عشرة سنة ولها اخت كبيرة متزوجة برجل اجنبي من الصغيرة
 فكثرت البنت في بيت زوجها وأختها ويريد الاب اخذها من بيت زوجها أختها الاجنبي
 المذ كورة وضـمها اليه في بيته لاجل حفظها وصيانتها فيه فهل يجب الاب لذلك ولو ادعت
 البنت المذ كورة انها بالغة تجبر على الذهاب الى منزلها ولا عبرة بمنع أختها الكبيرة وعمـة
 امها لها من الذهاب (اجاب) اذا انتهت مدة الحضانة يكون لابيها ضمها اليه ولو
 ادعت البسـلوع وهى بكر فله ذلك ايضا الا اذا طعنت في السن واجتمع لها رأى فتسكن
 حيث أحببت حيث لا خوف عليها وانتهت مدة الحضانة قدر بتسع سنين في الانثى والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت صغيرة بلغ سنها سنة ونصفا وعن زوج وأم
 متزوجة بجدة الصغيرة فسلم القاضي البنت لام الام لكونها صالحة للحضانة فهل والحال
 هذه تكون الحضانة لام الام حيث كانت صالحة للحضانة واذا اراد الاب أخذ البنت
 من الجدة لا يجب لذلك حتى يبلغ سنها تسع سنين (اجاب) ليس للاب أخذ بنته الصغيرة
 من جدتها المذ كورة الى انتهاء مدة الحضانة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل طلق زوجته وله منها ثلاثة ذكور وبنت بلغ أحد الذكور أربع عشرة سنة
 والثاني بلغ سنه عشرين والثالث بلغ سنه ست سنين وطعن في السابعة والبنت بلغ
 سنها اثنتي عشرة سنة فهل والحال هذه تنتمى حضانتها لام يبلوغ الاولاد المذ كورين
 هذا السن المذ كور ما عدا الابن الذي لم يبلغ سنه الاست سنين وطعن في السابعة فيبقى
 في حضانتها امه الى بلوغه سبع سنين ويكون للاب ضم أولاده المذ كورين الى عياله شرعا
 ما عدا الابن المذ كور (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
 بالمحرسة ودخل عليها فيها وافامت معه مدة وأتى منها ولد وبنت صغيرين لم يبلغا سن
 الحضانة نقلتهما من بلد ابيهما الى بلد ابيهما التي وقع فيها عقد النكاح الى بلد اهلها التي بيدهما
 مسافة قصـرة وزيلدة وتركتهما عند أمهما التي لم تصلح للحضانة وسافرت الى الحجاز والزوج
 يخشى على أولاده الضياع والافتقار فهل يكون لابيهما اخذهما وضـمهما اليه والاقامة
 بهما في بلد حيث كانت الام المذ كورة غير صالحة للحضانة ومقيمة في غير بلد ابيهما

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

٢٥

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٤

زى الحجة

٢

ذى الحجة
سنة ١٢٧٤

٢

المذكورة التي بينهما مسافة القصر (أجاب) ليس للام ولا للجدّة نقل الصغيرين المذكورين من بلد أبيهما التي وقع فيها العقد إلى بلد أهلها المذكورة بدون رضا أبيهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ببلدة ودخل بها وعاشها مدة ورزق منها بآبى ثم طلقها فساقت بآبى من بلد العقد والدخول بها إلى بلدة فوق مسافة القصر بلا إذن أبيه فهل تجبر أم الصغيرة على الإقامة بآبى في بلد العقد التي دخل بها فيها إذا تحقق

١٢٧٤

١٥

مأذ كره بالوجه الشرعي (أجاب) ليس للطلقة بعد انقضاء عدتها أن تسافر بولدها من بلدة إلى أخرى بينهما تفاوت إلا إذا انتقلت به إلى بلدها وقد نكحها ثمّة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة في عصمته مقيمة في بلد غير الذي هو فيها وله منها بنت تبلغ

صفر

١٢٧٥

١٨

من العمر عشر سنين فطلب الزوج زوجته في المحل الذي هو مقيم فيه فامتنعت وكان العقد حاصلا في بلدها فهل إذا أراد أخذ ابنته المذكورة لمكانه الذي هو مقيم فيه لأجل حفظها يجب لذلك (أجاب) إذا انتهت مدة حضنة الصغيرة المذكورة ببلوغها السن المذكور يـكون لا يـبـاهـىـها إليه وقد صرحوا بأن للاب السفر بالصغير بعد سقوط حضنة الام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها سنتان ثم نكحت أمها بحضانتها مدة عشر سنوات ومن بعد انتهاء مدة الحضنة وبلوغها عشر

١٢٧٥

٢٥

سنين أراد والدها أخذها فبغتها أمها فطلبها على يد نائب الشرع بالناحية وقص عليه الدعوى فنعه من أخذها حتى تبلغ الحلم فهل يـكون للاب أخذ بنته بعد مضي مدة الحضنة المقدرة شرعا أو بعد البلوغ بالحلم (أجاب) المقتضى به أن حضنة الانثى ولو بالحضنة أما تنتهي ببلوغ سن البنت تسع سنين فإذا بلغت انحضرة المذكورة عشر سنين كما ذكر بالسؤال يكون للاب ضمها إليه جبرا ولا يتوقف على الحلم والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٧٥

٢٩

يتيم له أم وله وصى من قبل أبيه انتهت مدة حضنته وبلغ سنه عشر سنين وتزوجت أمه بأجنبي منه فأراد الوصى المذكور ضمها إليه فانهتت الام المذكورة من ذلك فهل والحال هذه يكون للوصى المذكور ضم الكـ غير إليه قهرا سيما وإن الوصى المذكور قريب للكـ غير من ذوى الارحام ولم يكن له قريب سواء لامن العصبية ولا من ذوى الارحام (أجاب) نعم وفي تنقيح الحامدية نقلا عن شرح المجمع أن الغلام إذا استغنى

١٢٧٥

١٦

ربيع الاول

عن الحضنة بأن بلغ سبع سنين أجبر الاب أو الوصى أو الولي على أخذه لانه أقدر على تأديبه وتعليمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنها عشر سنين وقرينة وتريد أمها معها من أبيهما معللة بأن الاب لا أهل له فهل لا تجب لذلك شرعا ولا يكون لها منعه من أبيها وإن لم يكن له أهل لانتهاء مدة حضنتها ويكون له أخذها من أمها بالولاية شرعية إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا بلغت البنت عشر سنين سقطت حضنتها وعلى الاب ضمها إليه جبرا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها وكانت حاضرة وتديها وهاشي عمرها سبع سنين وذ كره

سنة واحدة ثم تزوجت رجلاً أجنبياً من المحضونين ولها أم عيلاء لا تصلح للحضانة وهي
مقيمة معها في بيت الزوج الأجنبي ولها أخت متزوجة برجل أجنبي من المحضونين أيضاً
فهل تؤل إلى الأب وله أخذ ولديه المذكورين حيث لم يكن لهما من النساء الحاضنات
سوى من ذكر (اجاب) حيث تزوجت أم الصغيرين المذكورين أجنبياً منهما تسقط
حضانتهما وإذا لم يكن لهما من النساء الحاضنات سوى جدتهما العيلاء التي لا تصلح
للحضانة المقيمة في بيت الراب وخالتهم المتزوجة أجنبياً منهما أيضاً يكون لبيهما
ضمهما إليه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن
قاصر منها وعن أخ شقيق والآب يريد عمه المذکور وأخذوه وضمه لنفسه لأجل حفظه
وترتيبه تبرعاً منه واحساناً فهل إذا انتهت حضانة الصغير يبلوغ سنة سبع سنين
وزيادة يجاب عمه لذلك شرعاً إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم والحال ما ذكر
بالسؤال حيث لا أقرب منه من العصوبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
ولد منها ولد عمره سبعة وعشرون شهراً ثم تزوجت أمه برجل أجنبي من الصغير ولها أم
تنزل الأسواق تبسح وتشتري فيها سواء كان بالمحرسة أو بالجهات كالقناطر السعيدية
وطنتد اوسيدى ابراهيم الدسوقي ودمهور وما شابه ذلك وبهذه الوسطة لا يمكن حفظ
الولد وتتركه ضائعاً من غير تعهد بتهده وللزوج المطلق أم سأكنة بالمحرسة صالحة
للحضانة قادرة عليها فهل للأب أخذ الولد المذکور من الزوجة وأمها حيث الحال ما ذكر
واعطاؤه لام الزوج المطلق (اجاب) الام أحق بحضانة ابنها الصغير فان تزوجت أجنبياً
منه سقط حقها وينتقل لام الام الصالحة لها التي لم يقم بها مانع فان كانت غير مأمونة على
الصغير بأن تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعاً وتسكن به في بيت الراب يسقط
حقها وينتقل الحق لام الأب إذا كانت صالحة لها قادرة علىها لم يقم بها مانع وليس
للحاضنة السفر بالولد من بلد الأب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله
منها بنت صغيرة تريد أم الصغيرة أن تغرض على أبيها نفقة للصغيرة وأجرة حضانة لها
والحال ان الأب المذکور معسر ظاهر الاعسار وعمده أخت شقيقة خالية من الأزواج
صالحة للحضانة قادرة عليها متبرعة بها لم يقم بها مانع شرعي فهل يقال لام الصغيرة امان
تخصني ابلاجر أو تدفعيها لابيها يدفعها للاخت المتبرعة المذكورة (اجاب) إذا تحقق
كون الأب ظاهر الاعسار وأبت الام ان تربي الصغيرة مجاناً والعممة تقبل تربيته مجاناً
ولا تمنعه عن الام وكانت صالحة للحضانة لم يقم بها مانع يقال لام امان فمساكية مجاناً أو
تدفعيها للعممة على المذهب قال الشرنبلالي في كنف القناع يجب على الحاكم إذا ادعى
الأب وجوده تبرعاً ان يجتأط فلا يجيب بمجرد ادعائه ولا بمجرد ادعى التبرع
لان الحق ثابت للام شرعاً فلا يبطل بمجرد قول غيرها ولا بحضرة المدعية وطلبها أخذ الولد
فانه قد فعل تواطؤاً وتحيلاً لا سقطاً ما قرر على الأب فإذا مالت الام الى ترك الولد لعدم

قدرتها على ترك الاجرة مع امسك الولد لضرورة مؤنتها واحتياجها لاحتياط في أمر الصغير
وينظر في أمر الاجنبية التي ترعى التبرع لدفع التواطؤ مع الاب لاضاعة التقرير
وتحملها بالصغير هل للاجنبية لبن وهل معها رضيع يراحم التي تريد التبرع بارضاعه
وحضانتها وهل للتبرعة قوة وقدرة على الرضاع والسهر اه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل طلق زوجته وله من اولاد بلغ سنه خمس سنين وتزوجت المطلقة بأجنبي من الصغير
ولم يكن لها أحد من قرابتها يقوم بحضانة الصغير فهل يكون لابيه اخذه وضمه اليه ولا
حق لأمه في حضانتها مادامت متزوجة بالأجنبي المذكور (اجاب) تسقط الحضانة
بتزوج الام اجنبيا من الصغير مادامت كذلك وينتقل الحق للاب عند عدم وجود من
يقدم عليه في الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته المقتضية العدة
ولد بلغ سنه خمس سنين أراد الاب اخذه منها والحال انها غير متزوجة بأجنبي فهل لا يجب
لذلك وعلى الاب نفقة ولده واجرة حضانتها لأمه حيث كانت صالحة للحضانة (اجاب)
الام احق بحضانة الصغير ولو بعد الفرقة الى ان يبلغ سنه سبع سنين اذا كانت صالحة
لها فادرة عايلها لم يعم بها مانع وعلى الاب اجرة حضانتها للام ونفقةه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له من مطلقته بنت بلغ سنها عشر سنين وابن رضيع والمطلقة هي وأمهها
محترقتان مضيعتان للصغير وللطلق ام قادرة على الحضانة صالحة لها فهل والحال هذه
يكون للرجل المذكور اخذ بنته لبلوغها السن المذكور قهر او اخذ ابنه ليدفعه الى أم
ابيه المذكورة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي حيث كانت هي وأمهها مضيعتين للصغير
بمخرجهما كل وقت في الاسواق وترك الصغير ضائعا (اجاب) تنتهي حضانة البنت
ببلوغها تسع سنين وللأب ضمها اليه بعد ذلك جبرا واذا كانت الحاضنة اما أوجدة غير
مأمونة على الصغير الذي لم تنته مدة حضانتها بان تخرج كل وقت وتتركه ضائعا بلا
متعهد تسقط حضانتها مادامت كذلك اذا تحقق ما ذكر وينتقل الحق في حضانتها الى
المجددة أم الاب حيث لم يوجد من يقدم عليها من النساء الصالحات للحضانة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مت عن زوجته وعن ابن صغير منها بلغ سنه سنين وعن أمه وعن
أخوين واخت اشقاء وترك ما يورث عنه شرعا فأقام القاضي أخا الميت وصيا على الصغير
المذكور وعلى حفظ ماله فوضع الوصي يده على مال الصغير المذكور وأراد اخذه من أمه
وضمه الى عياله والحال ان ام الصغير خالية من الأزواج وصالحة للحضانة فادرة عليها لم
يكن بها مانع شرعي فهل لا يجب الوصي المذكور لاخذ الابن المذكور من أمه حتى تنتهي
مدة حضانتها شرعا حيث كانت الام صالحة للحضانة وخالية من الأزواج وقادرة عليها
والوصي المذكور ان ينفق عليه من ماله (اجاب) الام حق بحضانة الصغير والحال ما ذكر
بالسؤال الى ان يبلغ سنه سبع سنين ونيس للوصي والحال هذه اخذه من أمه بدون موجب
وينفق عليه من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته ابن وبنت بلغ سن كل

١٢٧٥

١٥

سؤال

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

٢٩

منها سبع سنين أراد الرجل اخذها من أمهما حيث بلغا هذا السن فهل يكون له اخذ الابن فقط وليس له اخذ البنت حتى تنتهي حضانتها حيث لم يقسم بأمرها مانع شرعي يمنعها من حضانتها وعليه نفقتها وأجرة حضانتها (اجاب) تنتهي حضانة الغلام ببلوغ سنه سبع سنين وحضانة الانثى ببلوغ سنها تسع سنين على المفتي به فحيث لم يبلغ سن الانثى التسع لا يكون لابيها اخذها بل تكون في حضانة أمها اذا لم يقم بها مانع وعليه نفقتها وأجرة حضانتها للام المنتضية العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من اهل المحروسة ونقلها الى طنند او اقام معها مدة وولدت منه بنتا صغيرة ثم طلقها طلاقا ثانيا فارادت الام الخروج بالبنت الرضعية الى بلدها التي وقع فيها العقد فهل كانت شروط الحضانة متوفرة في الام ولم يقم بها مانع يمنع من حضانتها لا تسقط حضانتها بالخروج الى بلدها التي وقع العقد فيها واذا تعرض الزوج للام واراد اخذ البنت منها لا يكون له ذلك ويمتنع من اخذ البنت وتبقى البنت الصغيرة في حضانة أمها المذكورة الى ان تنتهي مدة الحضانة (اجاب) ليس للطالبة ثانيا بعد انقضاء عدتها الانتقال بولدها من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت الا الى وطنها وقد نكحها ثالثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من بلدة ودخل بها وأتت منه ببنت ثم طلقها وصارت حاضنة لها الى ان بلغت سبع سنوات ثم انتقل الزوج الى بلدة اخرى فذهبت أم البنت اليه لاجل ان تطالبه بأجرة حضانتها وترجع محل زواجها وهو وطنها الاصل ثانيا ويريد الزوج أن يمنعها من السفر به. انتهى الى محل زواج الحاضنة فهل لا يجب لذلك ويكفون لها السفر الى محل زواجها المذكور وتكون حضانتها باقية (اجاب) ليس للزوج المطلق منعها من ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت سنها ثلاث سنين وعن ولد سنه احد عشر شهرا وعن زوج وأب لها والى المتوفاة أخت شقيقة خالية من الأزواج صالحة للحضانة وللمتوفاة أم متزوجة باجنبي غير أختي للمتوفاة وللمتوفاة خالتان احدهما فاقدة البصر والثانية بصرها سليم وهما خاليتان من الأقواج وللزوج أختان وكل منهما متزوجة باجنبي في المقدم في حضانة الصغيرين المذكورين (اجاب) الاحق بحضانة الصغيرين المذكورين في حادثة السؤال خالة الام الصالحة للحضانة اذا لم يقم بها مانع وهي مقدمة على عمه الام وعمه الاب ومؤخرة عن جدة الصغيرين أم أمهما وعن عمتهما أختي أبيهما الا أن تزوج كل من الجدة والعمتين المذكورتين اجنبيا من الصغيرين أسقط حق كل منهن في الحضانة فصرن كالمعدومات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه خمس سنين وطعن في السادسة وبنت بلغ سنها سبع سنين وطعن في الثامنة فهل لا تنتهي حضانة الصغيرين المذكورين ببلوغهما هذا السن المذكور وليس للاب اخذها من أمهما حيث كانت خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع شرعي (اجاب) تنتهي حضانة الغلام بسبع سنين وحضانة الانثى ببلوغها تسع

١٢٧٦

٢٩

١٢٧٦

صفر

٢

١٢٧٦

٤

١٢٧٦

ربيع الاول

٢٣

١٢٧٦

٢٣

سنتين على المقتضى به وليس للاب ضمهما اليه ونزعهما من أمهما الحاضنة لهما قبل انتهاء
حضانتهما اذا كانت الام صالحة لهما ليقوم بهما مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته وله منها بنت بلغ سنها ست سنين ثم بعد انقضاء عدتها تزوجت باجنبي من الصغيرة
وللطلقة أم انتقل حق حضانة الصغيرة لها وهي خالية من الازواج صالحة للحضانة قادرة
عليها لم يقم بهما مانع شرعي ولم تكن ساكنة في بيت زوج بنتها المذكورة فإراد أبو البنت
أخذها من جدتها فهل لا يجب لذلك وليس للاب أخذها من جدتها المذكورة حتى
تنتهي حضانتها بلوغ سنها تسع سنين (اجاب) نعم حيث الحال مذكور والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته ومعهما منه بنت قاصرة وتزوجت المرأة برجل أجنبي ولها
أم ووالد البنت له أم فلن تكون حضانة البنت لام الأم أو لام الاب (اجاب) اذا سقطت
حضانة الام بتزوجها أجنبيًا من الصغيرة ينتقل الحق في حضانتها لام الأم اذا كانت
صالحة لهما لم يقم بهما مانع كتزوجها أجنبيًا من الصغيرة وتزوجها بمحرم الصغيرة لا يمنع
وتقدم حينئذ على أم الاب اذا لم تمسك الصغيرة في بيت الاجنبي الراب والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته وانقضت عدتها وله منها بنت وتطلب الام من أبيها أجرة
على حضانتها والاب معسر لا يقدر على الأجرة ومعه بيعة تشهد باعساره وله أم متبرعة
بالحضانة فهل اذا ثبت اعسار الرجل المذكور بالبيعة الشرعية لدى القاضي تنزع
الصغيرة من أمها وتعطى للجدّة أم الاب المتبرعة حيث لم ترض الام أن تحضنها الا باجر
لا سيما والام يكثر خروجها لا شغلها بالتجارة وكثير ما تبديت خارج البلد ليلة أوليائين أو
أكثر وترك البنت ضائعة (اجاب) اذا كان الاب ظاهر الاعسار وأبت الام أن تمسك
الصغيرة مجانا والجدّة ترضى بذلك ولم تكن متزوجة باجنبي من الصغيرة وهي صالحة
للحضانة يقال للام اما أن تمسكها مجانا أو تدفعها للجدّة المتبرعة حيث لا مانع وهذا عند
عدم قيام مانع آخر بالام اما اذا كانت غير مأمونة على الصغيرة بان تخرج في غالب
الافاق كما صرح به في كشف القناع وترك الصغيرة ضائعة تسقط حضانتها وينتقل
الحق فيها لمن بعدها من أهل الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله
منها بنت سنها احدى عشرة سنة ومفروض لها عليه نفقة لكل يوم قدر ما معلوم لها ولبنت
منها أخرى سنها ثمان سنين فهل يكون للاب أخذ التي بلغ سنها احدى عشرة سنة وإن
يزوجها ممن طلبها منه وتنتهي الحضانة ببلوغها السن المذكورة وليس لامها منع أيها
من ذلك (اجاب) للاب ضم البنت التي بلغ عمرها احدى عشرة سنة أيها لا انتهاء حضانتها
ببلوغها السن المذكورة تزوجها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
ماتت عن زوجها وابنتين بلغ سن احداهما ست سنين والاخرى سنة ونصفا وعن بنتين بلغ
سن احداهما خمس سنين والاخرى أربع سنين وعن أمها الخالصة من الازواج فردت
حضانتهما بعد موت بنتها وتسليمهم بعد سن الحضانة لا يبيهم المذكور فهل يجب لذلك

١٢٧٦

٢٨

جادی الاولی

١٢٧٦

٢٦

١٢٧٦

٢٨

جادی الثانیة

١٢٧٦

١٤

وتنتقل الحضانة اليها بعد موت بنتها حيث توفرت فيها شرائطها (اجاب) نعم هي أحق بحضانتهم والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير يبلغ سنه تسعة أشهر وفرض الرجل المذکور للولد المذکور قدراً معلوماً من الدراهم عن كل يوم يمضي بعد ذلك والآن تريد الزوجة المذکورة التزوج برجل أجنبي ولها أم صالحة لحضانة الصغير وللرجل المطلق لها أم أيضاً وتريد أم الأم حضانة الصغير لاسيما وهي لا تنتقل به فهل تقدم على أم الأب أم لا (اجاب) اذا تزوجت أم الصغير أجنبياً منه يسقط حقها في حضانتها وينتقل الحق فيها لأم الأم بشرط أن لا تمسكه في بيت الراب وكونها صالحة لها قادرة عليها لم يقيم بها مانع فتقدم والحال هذه على أم الأب والأفلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأبيها وأُمها وعن بنت صغيرة رضية وتركت ما يورث عنها شرعاً وقسم ما لها بين المذکورين بالقرية رضية الشرعية فاراد الزوج المذکور أخذ البنت المذکورة لأجل أن يضمها إلى عياله نفسه فهل لا يحاب لذلك ويكون حق حضانتها للصغيرة المذکورة لأم أمها إلى حين انقضاء مدة الحضانة الشرعية حيث كانت المجددة المذکورة صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعي (اجاب) الا حق بحضانة الصغيرة المذکورة بعد الأم أم الأم اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها حيث لا مانع إلى أن تنتهي مدة الحضانة وتقدم على أم الأب والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه خمس سنوات ثم بعد انقضاء عدتها تزوجت برجل أجنبي من الصغير المذکور ولم يكن للصغير جدّة من قبل أمه فهل تسقط حضانة الأم بتزوجها الأجنبي المذکور وتنتقل حضانة الصغير لأم أبيه حيث كانت خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعي (اجاب) تسقط حضانة أم الصغير المذکور بتزوجها أجنبياً منه وتنتقل لأم الأب اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظ دمياط لمحافظ المحروسة في ٢٢ ربيع الاول سنة ٧٧ بطلب الافادة عنه من هذا الطرف وقد تحرر من طرف محافظ المحروسة بذلك مضمونه أن شخصاً كان متزوجاً بامرأة من اهالي دمياط وله منها ولد عمره عشر سنين ويريد اخذه والتوجه به محل وطنه وابرز شرطية مؤرخة ١٨ جادی الثانية سنة ٧٣ تتضمن التوافق بينه وبين المرأة المذکورة على ابقاء الولد المذکور عندها حتى يبلغ عشر سنين واقضاء من حضرة مفتي دمياط يشير إلى جواز التسليم اليه في أخذ الولد جبراً على الأم والسفر به ولا يلزمه السكنى بالقرب منها لان مدة حضانتها انتهت وبطلب والد المرأة المذکورة الوكيل عنها طلب منه احضار الولد ليسلم لوالده بموجب الشرطية والاقضاء المذکورين فابرز فتوى بختم حضرة الشيخ على محمود البقلي يشير بها إلى انه يسوغ للقاضي ان يمنع الأب المذکور عن اخذ ولده من امه والسفر به إلى مكان بحيث لا يمكنها ان تبصر ولدها

فيه كل يوم رفقاً بها ولفظ الفتوى المذكورة ما قولكم دام فضلكم في رجل له من مطلقته
ابن صغير انتهت مدة حضنته وامه مقيمة في مصر من الامصار فاراد ابوه اخذه منها وان
يسافر به سفر ابعد او يقيم به في مكان بحيث لا يمكنها ان تبصر ولدها كل يوم فهل يكون
للقاضي منع الاب المذكور من اخذه من امه والسفر به سفر ابعد بحيث لا يمكن
الام ان ترى ولدها في كل يوم ويمنع من ذلك شرعاً ولوانتهت مدة حضنتها افيدوا الجواب
الحمد لله وحده نعم يسوغ للقاضي منع الاب المذكور من اخذ ولده من امه والسفر به الى
مكان بحيث لا يمكنها ان تبصر ولدها فيه كل يوم رفقاً بالام بناء على ما حققه في رد المختار
اخذ المصريح به في التارخانية وحاوى القدسي والله سبحانه وتعالى اعلم الفقير على محمود
البقل الحنفى عفى عنه فصار كل منهما مستند المنطوق الفتوى اتى بيده فاذا والحال هذه
قد نظر التناقض بين حكم الفتوى بين فاستصوب اقتناع الفريقين في ذلك باخذ الفتوى بين
والشرطية المحكي عنها وبعث ما ذكر لطرف سعادتك كي يصير اطلاع حضرة مولانا
مفتي السادة الحنفية بمصر على ما ذكره يعطى من حضرته قول معتمد بما هو منصوص
يصريح المذهب كي بموجبه يتبع الاجراء وبناء على ما ذكر قد تحرر هذا السعادتكم
والفتوى بان واشترطية مراسلات من طيه ومن بعد اخذ النص من حضرة الموما اليه
يكرم بالافادة فالحكم في هذه المسئلة (اجاب) قد صار لاطلاع على خطاب حضرة محافظ
دمياط المؤرخ ٢٢ ربيع الاول سنة ٧٧ والفتوى بين المذكورين والافادة عن ذلك ان
الذي عليه العمل وفتوى المتأخرين وبه صرح في فتاوى تنقيح الحامدية لصاحب رد
المختار حاشية الدر المختار ان نال السفر بالصغير بعد انتهاء مدة حضنته ولو فوق مسافة
السفر ولا يمنع من ذلك وبجمل ما في الحاوى والتارخانية على ما اذا بقيت مدة
الحضانة مع قيام مانع بالام كالتزوج باجنبي يزول الثاني ولا يبي على اطلاقه كمنع في رد
المختار على انه قبل ذلك افاد ان عبارة الحاوى فيما قبل الاستغناء حيث قال وكذا لا يخرج
الاب به من محل اقامته قبل استغنائه وان لم يكن له الحق في الحضانة لاحتمال عوده بزوال
المانع اه وهو المفهوم مما يأتى عن فتاوى الزملى ويدل له ما في الحاوى كما تعرفه اه
المراد منه وهو المستفاد من سياق عبارة الدر المختار انى نقل فيها عبارة الحاوى
وبناء على ما يقرر يكون للاب اخذ ولده الذي بلغ عمره عشرين سنة جبراً ولو ان يسافر به
حيث شاء بزوج الاستغناء ولا يجبر على الاقامة به في مكان قريب من امه وابنه تعالى
اعلم (سئل) ان بنت يتيمة فاصره في حضانة ثمانية سنين ثم تزوجت منه بجعل
اجبى ليس احوى الحضانة ونزولها من ائمة ثم نقلت الحضانة لغيره من صغيرة
الحضانة وثقة عمه شقيقة يتيمة صغيرة ثم نقلت الحضانة لغيره من صغيرة
والحال هذه اسقط حضنته ثم المغيره بزوج اجبى وتكون له الحق به ثم
حيث لم يزوج من قدم عليها (اجاب) يستصحب من الام بزوجها اجبى من

١٢٧٧

مطلب في سفر الاب
بالولد بعد الاستغناء وما
قبل في ذلك من التوفيق

الصغيرة ولها عمة شقيقة صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع ينتقل الحق في الحضانة لها حيث لم يوجد من يقدم عليها فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مطلقته ابن بلغ عمره سبع سنين فآثر أن يتركه أمه فأمتهعت من تسليمه له فهل حيث يبلغ سن الصغير المذکور سبع سنين فآثر أن يكون لابيه أخذه من أمه قهرًا عنها وهل إذا ادعت أمه أن عمره خمس سنين وكذبها الأب في ذلك وادعى أن عمره يزيد على سبع سنين فما يكون الحكم (اجاب) الأم أحق بحضانة الصغير إلى أن يستغنى وقد ربيع سنين وبه يقى فإن بلغ هذا السن وجب على الأب أخذه ولو اختلفا في سنه فإن كل وشرب ولبس واستحجى وحده دفع اليه ولو جبروا والا فلا لازم في حال الاختلاف في سنه أن يتظر الحماكم إلى حال الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهامنه ولد سنه ستان قرر القاضي على الرجل المذکور للزوجة المذکورة أجرة حضانة للصغير المذکور كل يوم كذا فصار يدفع الرجل ذلك إلى الزوجة مدة ست سنين ثم أراد أن يأخذ ابنه الصغير حيث انتهت حضانتها وبلغ سنه ثمان سنين ست بعد طلاق أمه وستان قبله فهل يجب لذلك وليس لأحد منع الولد عنه ولا جبره على دفع الأجرة من الآن (اجاب) نعم للأب المذکور أخذ ابنه المرقوم وضمه إلى عياله جبرًا حيث بلغ سنه ثمان سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مطلقته ولد صغير تزوجت أمه بآخر ولام الصغير أم غير صالحة لحضانتها لكونها تتركه ضائعًا وتخرج في الأسواق وللأب إمارة على حضانتها صالحة لها خالية من الأزواج فهل والحال هذه ينتقل الحق في حضانة الصغير المذکور لأم أبيه المذکور (اجاب) الأم أحق بحضانة ولدها حتى يستغنى ما لم تتزوج اجنبيا منه فإن تزوجت كذلك انتقل الحق في حضانتها لأم الأم إذا لم يقيم بها مانع ككونها غير مأمونة عليه بأن تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعًا بلا تعهد يتعهده فإن كانت كذلك انتقل الحق لأم الأب مادام المانع قائمًا بأم الأم وإذا كانت أم الأب صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر ماتت أمها المطلقة وهي عندها وبلغ سنها خمس عشرة سنة ولها أب فهل يكون لابيهما أخذهما وضعاها إلى نفسه حيث لم يجتمع لها رأي ولم تكن أمينة على نفسها ويخاف عليها إذا انفردت في محل غير محل أبيها (اجاب) للأب ضم ابنته المذکورة إليه والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ورزق منها بولداً وبعد ذلك طلقها وأقام الولد عندها إلى أن بلغ عمره ثمان سنين وبعض التاسعة ومع ذلك المرأة المذکورة تزوجت بزواج فأحب الزوج الأول أخذ ولده منها فابت وتشاكرت معه وادعت أن أمها موجودة وإنها أحق بالولد من أبيه مع أن الولد مميز مستقل بأمور نفسه لبسًا وكلاً وشرباً ونوماً من غير احتياج إلى أحد في شيء من ذلك فهل والحال هذه تسقط حضانتها ويصير الولد حق والده أو لا تسقط حضانتها ويكون حق جدته أو أمه المذکورة (اجاب) إذا

١٢٧٧

٣٠

١٢٧٧

ذی القعدة
٣

١٢٧٧

٥

١٢٧٧

٢

١٢٧٨

محرم
٩

١٢٧٨

٢٩

١٢٧٨

٦

١٢٧٨

٩

١٢٧٨

٢٥

١٢٧٨

١٨

ذى القعدة

رمضان

كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال يكون على الأب ضمه اليه لانتفاء حضنته ولا حق في ضمه لامه ولا لغيرها بمضى مدتها وهذا حيث كان ذكرنا والله تعالى اعلم (سئل) في صغيرين في حضنة أمهما بلغ سن أحدهما إحدى عشرة سنة والآخر ثلاث سنوات مات أبوهما عنهما ولهما جدة أم أبيهما وعم شقيق فهل إذا تزوجت أمهما باجنبي منهما ولم يكن لهما أم تنتقل حضنة الصغير الذي سنه ثلاث سنوات لجدة أم أبيه حيث لم يوجد من يقدم عليها في الحضنة وتنتهي حضنة الآخر ببلوغ السن المذكور فله ضمه ضمه إليه أم كيف (أجاب) تنتقل حضنة الصغير الذي بلغ ثلاث سنين إلى جدة أم أبيه حيث تزوجت أمه أجنبيًا منه ولم يوجد من يقدم على الجدة المذكورة ولم يبق لهم بها مانع وللعمة ضم الولد الآخر حيث انتهت حضنته ولم يوجد من يقدم على العم في الضم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في المحروسة وبعد مدة طلقها وله منها ابن سنه ثلاث سنين وبنت سنها خمس سنين وتزوجت المطلقة باجنبي من الأولاد ولها أم خالصة من الأزواج وصالحه للحضانة لم يقيم بها مانع شرعي ولطلق أم قاطنة ببلاد الريف وبينها وبين المحروسة مسافة قصر فهل ينتقل الحق في حضنة الولدين لأم الأم المذكورة وتقدم فيها على أم الأب (أجاب) نعم ينتقل الحق في حضنة الصغيرين المذكورين لأم الأم إذا كانت صالحه للحضانة لقدرته عليها لم يبق بها مانع شرعي ولم تسكهم في بيت الراب الأجنبي وتقدم والحال هذه على أم الأب والله تعالى اعلم (سئل) في رضيع ماتت أمه وله جدتان أحدهما من قبل أبيه والآخرى من قبل أمه متزوجة بجدة أبي أمه فهل تنتقل حضنة الرضيع لجدة أم أمه ولو متزوجة بمحرم الرضيع المذكور أو تكون الحضنة لجدة أم الأب (أجاب) أم الأم مقدمة في الحضنة على أم الأب إذا كانت صالحه لها قادرة عليها لم يبق بها مانع وتزوجها بالجدة المذكورة لا يمنع من استحقاق الحضنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان بلغ سن أحدهما ست سنين والآخرى أربع سنين ثم بعد انقضاء عدتها شرعا تزوجت برجل أجنبي من الصغيرتين ولهما جدة من قبل أمهما متزوجة برجل أجنبي منهما ولهما خالة خالصة من الأزواج صالحه للحضانة لم يقيم بها مانع شرعي فهل تنتقل حضنة الصغيرتين المذكورتين لخالتهما المذكورة أو صالحه للحضانة القادرة عليها حيث لم يكن لهما من قبل أبيهما جدة ولا من يقدم في الحضنة على الخالة المذكورة (أجاب) بتزوج الأم والجدة أم الأم أجنبيين من الصغيرتين يستحق حقهما في حضنتهما وينتقل الحق فيها لخالة المذكورة حيث كانت صالحه لها قادرة عليها لم يبق بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها في الحضنة من النساء كما هو المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها سبع سنين ثم تزوجت بغيره فهل يكون لرجل الأم المذكور أخذ بنته منها حيث انتهت مدة حضنتها وتجبر على دفعها له (أجاب) تزوج الأم أجنبيًا من الصغيرة مستحقا لحضانتها على فرض

بقائه مدتها وينتقل الحق لمن بعدها من النساء فان لم يوجد لها من النساء من يقدم على
 الاب يكون له ضمها اليه وكذا ان تحقق بلوغ سن البنت تسع سنين وطعنت في العاشرة
 فللاب ضمها اليه مطلقا تزوجت الام أم لا لانتهاء مدة الحضانة بذلك والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن اخيه الشقيق وعن زوجته وعن ابنين قاصرين وترك ما يورث
 عنه شرعا فاقام القاضي الاخ المذكور وصيا على الابنين المذكورين القاصرين وعلى
 حفظ ماله ما ثم الا ان بلغ سن احد الابنين تسع سنين وبلغ سن الثاني احدى عشرة سنة
 وهما في حضانة امهما ويريد الا ان الاخ المذكور الوصي اخذهما من الام وضمهما اليه
 ليعلمهما صنعة وينفق عليهما من ماله متبرعا ليحفظهما ويربيهما فهل والحال هذه يجب
 لذلك وايسر للام منعه من اخذهما (اجاب) نعم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة تسنها نحو الحولين فتزوجت المطلقة باجنبي من
 الصغيرة وسكن بهما في مسكن واحد وجددة الصغيرة لا تحضنها الا بأجرة فهل
 مادامت الجدة ساكنة مع ابنتها وزوجها في مسكن واحد لا يكون لها حق في حضانتها
 ويكون للاب اخذها ودفعها لاخته الصالحة للحضانة حيث لم يكن للمطلقة مستحق
 لحضانتها من قرابتها (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وينتقل
 الحق فيها لام الام الصالحة لها ما لم تملك الصغيرة في بيت الرب اى زوج الام الاجنبى فان
 سكنت بها في بيته فلاحق لها في الحضانة مادامت كذلك وينتقل الحق لمن بعدها في هذه
 الحالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد صغير سنه خمس سنين وايسر للولد
 المذكور أم بل له جدتان لاب ولام وله اربع اخوات شقيقات اثاث والحال ان الجدة
 التي هي ام الاب متزوجة باجنبي والجدة الثانية التي هي ام الام خالصة من الازواج
 متبرعة بحضانة الصغيرة قادرة عليها فهل تكون هذه الجدة التي هي ام الام مقدمة في
 حضانة الصغير على من ذكر ويكون الحق في الحضانة لها (اجاب) ام الام في الحضانة
 مقدمة على ام الاب فيها ولو لم يقيم بأمر الاب مانع منها كتزوجها الاجنبى وتقدم على
 الاخوات ايضا بالاولى وهذا حيث لم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته وله منها بنت تسنها نحو اربع سنين فتزوجت المطلقة باجنبي ولها أم هرمة غير
 صالحة للحضانة مقيمة عند بنتها في بلد بينها وبين البلد المقسم فيها والدها وأمها مسافة
 فوق مسافة القصر وغير طالبة للحضانتها فهل يكون لابي البنت اخذها وضمها اليه عند
 ام الاب الصالحة للحضانة ولا حق في الحضانة لمطلقة المذكورة (اجاب) تسقط حضانة
 الام بتزوجها اجنبيا من الصغير وينتقل الحق لام الام ان كانت صالحة للحضانة قادرة
 عليها فان كانت بخلاف ذلك ينتقل الحق لام الاب الصالحة القادرة اذ لم يقيم بها مانع
 والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غضبت من زوجها عند أهلها وله منها بنتان
 خدتهما معها والحال ان سن احداهما احدى عشرة سنة والاخرى اثنتى عشرة سنة فهل

١٢٧٨

١٤

صفر

١٢٧٩

٢٧

ربيع الاول

١٢٧٩

١٧

١٢٧٩

١٧

يكون له أخذهما منها وضمهما اليه وتنقضي الحضانة بتسع سنين والحال ما ذكر (اجاب)
 المصرح به ان الام أحق بحضانة الصغيرة قبل الفرقة وبعدها وقدرت مدة الحضانة في
 الاثنى عشر سنين فاذا بلغت البنت تسعا انتهت مدة حضانتها وللأب ضمها ولا خيار قبل
 البلوغ والله تعالى اعلم (سئل) في صغير مات أبوه ونصبت والدته وصيا عليه من قبل
 المحاكم الشرعي ثم تزوجت والدته الصغير الوصي بأجنبي من الصغير ولها أم خالصة من
 الأزواج ولا ي الصغير أم فهل تكون والدته الام مقدمة على والدته الأب في حضانة الصغير
 وتكون الوصاية باقية لوالدة الصغير ولو تزوجت (اجاب) نعم ام الام مقدمة في الحضانة
 على ام الأب حيث لم يقسم بينهما مانع ولم تسلك الصغير في بيت الراب وتزوج الام لا يبطل
 وصايتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جعل لام زوجته مبلغا معلوما من الدراهم أجرة
 لحضانة بنته كل شهر لموت أمها وانتقال حضانتها اليها وتراضيها على ذلك وتجدد للجددة
 الحضانة لها على الزوج الذي هو أبو البنت مبلغ معلوم من الدراهم لمدة أشهر ما ضية
 ولم تقض منها شيئا ثم ان أبابنت زوج ابنته المذ كورة بزواج لاجل اسقاط حضانة
 الجددة المذ كورة التي لم يقم بها مانع من الحضانة الى الآن ويريد أخذها وتسليمها للزوج
 والحال انها صغيرة لا تطيق الوطء فهل يؤمر الزوج بدفع ما تجب عليه للجددة من أجرة
 الحضانة وتبقى عند جدتها المذ كورة ولا تسلم للزوج حتى تنتهي مدة الحضانة المقدرة
 بتسع سنين وطعنها في العاشرة (اجاب) لا تسقط حضانة الجددة بتزويج البنت المحضونة
 التي لا تشتهي ولا تصلح للرجال حيث لم تبلغ تسع سنين لبقاء مدة حضانتها وعلى الأب
 دفع ما بذمته من أجرة الحضانة المقدرة بتراضيها ما مضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له بنت من مطلقته بلغت من العمر احدى عشرة سنة فهل اذا كان الامر كذا ذكر يكون
 للأب أخذ ابنته من مطلقته المذ كورة من غير معارض له في ذلك لا تقضى مدة حضانتها
 والا ن أم البنت تطالب مطلقها بدفع المفروض أجرة للحضانة بعد انقضاء مدة حضانتها
 فهل يجوز لها ذلك ام كيف (اجاب) نعم للأب ضم ابنته المذ كورة اليه جبراً حيث انتهت
 مدة حضانتها وعليه دفع ما تربى بذمته مما فرض لامها أجرة عليه قبل مطالبتها للام
 بأخذ البنت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن بنت له سنها يبلغ تسع سنين وبعد
 وفاة والدها الى رحمة الله تعالى تزوجت أمها والبنت باقية عندها ومجوعول للبنت
 المذ كورة شهرين خمسة واربعون ارشاً قدية واثنا عشر قرشاً من ضمن أجرة المنزل اجمية
 شهر ياسبعة وخمسون قرشاً ولها وصى عليها من قبل القاضي فهل يكون لأم أخذ بنت
 اخيه من والدتها حيث تزوجت اجنبياً وليس لها حضانة (اجاب) يبلوغ سن الاثنى
 عشر سنين تنتهي مدة حضانتها كما تسقط حضنة الام بنزوحها اجنبياً من الصغيرة فاذا
 لم يوجد للبنت المذ كورة بعد الام غير عمها العاصب الوصي عليها يكون له ضمها اليه اذ ام
 يكن فاسقاً والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أمها وزوجها وابن صغير وله أم

١٢٧٩

١٥

صفر

١٢٨٠

٢٠

ربيع الاول

١٢٨٠

١٨

ربيع الثاني

١٢٨٠

١٧

اب متزوجة بجدا الصغير وأم الام متزوجة باجنبي من الصغير فهل يكون الحق في حضنة الصغير لام الاب المذكورة واذا كانت غير مأمونة عليه بان تخرج كل وقت وتتركه ضائعا بلا متعهد وكان له حالة صالحة للحضنة يكون لحالته المحضنة ولا حق فيه للجدة المذكورة مادامت بهذه الحالة (اجاب) بتزوج الجدة أم الام اجنبيا من الصغير تسقط حضنتها وينتقل الحق فيها لام الاب الا اذا كانت غير مأمونة عليه بان تخرج كل وقت وتتركه ضائعا فينثقل بالحضنة لها صيانة للصغير مادامت كذلك فاذا سقطت حضنة الجدتين المذكورتين ينتقل الحق فيها للحالة المذكورة اذا كانت صالحة لها قدرة عليها لم يقيم بها مانع حيث لم يوجد من يقدم عليها فيها والله تعالى اعلم (سئل) في صغير أمه ماتت وهو ابن ثلاث سنوات ودخل في السنة الرابعة وله جدة من قبل أمه وجدة من قبل أبيه فهل اذا كانت أم الام لها صنيعة تخرج دائما بسببها الى الاسواق والبيوت وتترك الولد ضائعا ويخشى عليه بسبب ذلك الهلاك تنتقل حضنته لجدته أم أبيه حيث كانت قادرة على المحضنة وأهلها من كل وجه خصوصا وأم الام يخاف من سفرها بالولد الى جهة بعيدة لا يمكن والده ان يراه (اجاب) اذا كانت أم الام غير مأمونة على الصغير بان تخرج في الغالب وتترك الصغير ضائعا تسقط حضنتها وينتقل الحق فيها لام الاب حيث كانت صالحة لها قدرة عليها لم يقيم بها مانع والا فلا ينتقل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وحملت منه وأنت بابت وبنت ثم بعد ذلك طلب أبو الزوجة من الزوج أجرة على الارضاع ونفقة زائدة عن طاقته واذا أراد أبو الولاد احضار مرضعة لترضعه عند الام لا تقبل منه الا ان تسكفه بالدراهم أجرة الرضاعة وهي ترضعه ومقتدرة عليه فهل للاب ان يحضر المرضعة ولا تستحق المنكوحه أجرة الارضاع وتقرر النفقة يكون بحسب حال الزوجين (اجاب) نفقة الزوجة تجب بقدر حال الزوجين على المفتى به ولا تستحق الام وهي في نكاح الزوج أجرة على ارضاع ولدها منه لوجوب ذلك ديانة عليهم وجوب نفقتها ونفقة الصغير عليه فليس للام تسكيف الاب وهي في نكاحه أجرة للارضاع واذا أبت الام ارضاع ولدها لا تجبر عليه قضاء ويستأجر الاب من ترضعه عندها الا اذا تعينت بان لم يجد الاب من ترضعه أو كان الولد لا يأخذ ندى غيرها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة ثلاثا ومعه بنت عمرها خمس سنوات وولد عمره سنتان وفرض القاضي أجرة حضنة لهما كل يوم قدر معلوما ثم صارت تباع وتشتري فأراد والدهما ان يأخذهما منهن مادامت تباع وتشتري فرضيت أن يبقيا عندها مادامت تباع وتشتري وتحضنهما مجانا والا ن صارت لا تباع ولا تشتري وتريد أن يفرض لهما أجرة حضنة فهل تجب لذلك وتأخذ من والدهما أجرة حضنة لهما حيث كان موسرا (اجاب) التزام الام بحضنتهما مجانا مادامت تباع وتشتري ثم تركها للبيع والشراء لا يمنعهما من طلب أجرة حضنتهما بعد ذلك لما يستقبل حيث لا مانع

سنة جادى الاولى

و يقيم في حضانتها مادامت مدة الحضانة اذا كانت مأمونة عليهما بان لا تخرج كثيرا وتتركهما ضائعين ولم يوجد مانع آخر من حضانتها وتستحق مع ذلك نفقة للصغيرين أيضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن وبنتان سن احدهما عشر سنين والاخرى ست سنين وسن الابن ثلاث سنين فهل تنتهي حضانة البنت الاولى ببلوغها السن المذكور ولا يباها اخذها وتبقى البنت الثانية مع الابن عند امهما حتى تنتهي حضانتهم معا (اجاب) نعم تنتهي حضانة الاثني ببلوغها تسع سنين فللاب اخذ البنت الاولى لمجاوزتها سن الحضانة وتبقى الثانية والابن في حضانة امهما الى انتهاء مدة حضانتهم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ورزق منها بنت ثم ماتت الام ولها ام مقيمة بالقري وام اب مقيمة معه بمصر وتريد ام الام ان تسافر باصغيرة وتنقلها الى القرية التي بينها وبين مصر تفاوت بحيث لا يمكنه ان يصير بنته ثم يرجع الى محله في يوم واحد فهل ليس للجددة ذلك (اجاب) نعم ليس للجددة نقل الصغيرة المذكورة من مصر ووطن الزوجين الى القرية المذكورة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وابن من كل واحدة منهما احدهما بالغ رشيد والاخرى ست سنين وامه متزوجة باجنبي والولد مقيم مع امه في مكان واحد مع زوجها الاجنبي المذكور فهل يكون للاخ الرشيد الصالح ضم اخيه اليه حيث انتهت مدة حضانتها سيما وامه متزوجة باجنبي (اجاب) نعم له ضمه اليه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ابن صغير في حضانة جدته امه لتزوج امه باجنبي منه بلغ سنه ثمان سنين ونصف وله اعمام عصبية يريدون نزعها واخذها من جدته وضمه اليهم فهل يجابون لذلك وتنتهي حضانتها ببلوغ هذا السن (اجاب) تنتهي حضانة الغلام ببلوغ سنه سبع سنين على المقتضى به فاذا بلغ الصغير المذكور ثمان سنين ونصف يكون لاصلاح اعمامه الاشقاء اولاد بضمه اليه جبر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته منذ سنة ونصف وله منها اولاد صغار هي حاضنة لهم منهم بنت صغيرة غير مشتهة لا تصلح للرجال بلغت خمس سنين في حضانة امها الصالحة للحضانة المقر لها في نظير اجرة الحضانة ثلاثة قروش في كل يوم زوجها ابوها من يتيم قاصر والاخر يريد الاب المذكور اخذ البنت المذكورة من امها ليلسها للزوج المذكور فهل ليس له ذلك ولا تسقط حضانة الام بتزويج البنت ولو كان العقد صحيحا (اجاب) تزويج الصغيرة التي لم تنته مدة حضانتها لا يسقط حق الام في الحضانة بل تبقى عندها ولو بعد النكاح الى انتهاء المدة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في بنتين ماتت أمهما وهما جدة أم أم بلغت احدهما تسع سنين والاخرى أقل من ذلك فهل تنتهي حضانة التي بلغت تسع سنين ولا يباها لضمها اليه جبر على الجدة وتبقى الثانية في حضانة الجدة نسك اذا ارادت اسفربها الى بلدة اخرى غير بلدة الاب بدون اذنه ورضاء ليس لها ذلك حيث كان بين البلدين تفاوت (اجاب) تنتهي حضانة

١٢٨٠

٢٦

جادى الثانية

١٢٨٠

١٦

رمضان

١٢٨٠

٢١

ربيع الثانى

١٢٨١

٢١

جادى الثانية

١٢٨١

٢٠

الانثى ببلوغها تسع سنين فلا لب المذ كور ضم البنت التي بلغت هذا السن اليه وتبقى الثانية في حضانتها لكن ليس لها نقلها من البلد بدون اذن أبيها ورضاه حيث تفاوت البلدان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن أربعة بنين وبنت يبلغ سن احد المذ كور تسع سنوات والثاني ثمان سنين والباقي من الاولاد لم يبلغ سن الحضانة فهل لهم الشقيق ضم الاثنين اليه قهرا عن امهما حيث انتهت مدة حضانتهم وليس لام القصر السفر بهم فوق مسافة القصر واذا تزوجت باجنبي منهن تسقط حضانتها وينتقل لام الاب حيث لا أم لها أم كيف (أجاب) حيث بلغ سن احد الابناء تسع سنين والثاني ثمان سنين فلعنهما الشقيق ضمهما اليه حيث لم يوجد من يقدم عليه ويتزوج الام اجنبيا عن الصغار يسقط حقها في حضانتهم وينتقل الحق لام الاب اذا كانت سالحة لها قدرة عليها لم يقيم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها وهي ام الام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنت رضيعة فتزوجت بعد انقضاء عدتها باجنبي من البنات واخذها الزوج ومعها البنت وسافر بعيدا عن البلد التي تزوجها فيها باز يد من يوم واقاما بمحل خوب واستمر اثنان سنين ثم علم ابو البنت بمحل اقامتها فاراد أن يتوجه اليها ليأخذ بنته منها ويدفعها لمن تحضنها من طرفه فهل يكون له ذلك وتسقط حضانتها من حين تزوجها وتجبر على تسليم البنت لابيهما خصوصا وليس لها ام ولا غيرهما مطلقا (أجاب) بتزوج الام اجنبيا من الصغيرة تسقط حضانتها وينتقل الحق لمن بعدها من الحاضنات فان لم يكن لها من يقدم على الاب في الحضانة فلا لب أخذها وضمها اليه جبرا على الام المذ كورة وليس للام السفر بها الى غير وطنها الذي نكحها فيه ولو مع بقاء الحضانة بدون رضا الاب والله تعالى اعلم (سئل) في ام أمة ماتت ولها بنت صغيرة لا يزيد عمرها على ثلاث سنين وليس للصغيرة المذ كورة من النساء الحاضنات بعد موت أمها سوى عمتها شقيقة والدة الموجدودا تزوجت اجنبيين من الصغيرة وعة أمها العزباء الصالحة للحضانة التي لم يقيم بها مانع ولها جد أيضا أبوها فهل لاحق لعمتها المذ كورتين في حضانتها لتزوجهما اجنبيين منها ويكون الحق في حضانتها لعمتها أمها فلها أخذها من أبيها وضمها اليها ويجب لها أجرة على حضانتها ونفقة للصغيرة يطلب بها ابوها الموسر (أجاب) بتزوج العمتين اجنبيين من الصغيرة تسقط حضانتهم وينتقل الحق في حضانتها لعمتها أمها الصالحة لها القدرة عليها حيث لم يوجد لها من النساء من يقدم عليها فتدفع اليها ويجب أجرة حضانتها ونفقة الصغيرة فان كان للصغيرة مال ففي مالها والا فعلى أبيها المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنت قاصرة في حضانتها أمها فهل اذا تزوجت أم البنت المذ كورة باجنبي من الصغيرة وكان لها أم سالحة للحضانة قادرة عليها متزوجة بجدة الصغيرة ينتقل الحق في حضانتها للصغيرة أمها وليس لآخ الصغيرة أخذها (أجاب) بتزوج الام اجنبيا من الصغيرة تسقط حضانتها وينتقل الحق في حضانتها

١٢٨١

١٧

١٢٨١

٢٧

١٢٨١

رمضان

٣

ربيع الاول

١٢٨٢

١٥

لجدها أم الام اذا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقيم بها مانع وليس لها امساكها في بيت
زوج الام الاجنبي فان اقامت بها فيه تؤخذ منها واذ عند عدم انتهاء المدة وهي تسع
سنين للأنثى والله تعالى اعلم (سئل) في يتيمة عمرها سبع سنين ودخلت في الثامنة
وهي في حضنة أمها الاهل للحضانة ولها أخت لاب وصى عليها من قبل أبيها متروجة تريد
أخذها من أمها ووضعهما اليها بالوجه شرعي فالحكم (اجاب) ليس للأخت المذكورة
أخذ ابنت المحضونة من أمها الصالحة للحضانة والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في صغيرو سنة ثلاث سنين فاكثر ماتت أمه وليس له الاب واربع
اخوات لاب اثنتان متزوجتان اجنبيتين من الصغير وواحدة قاصرة والرابعة بالغة غير
متروجة صالحة للحضانة مقيمت مع والدهن ببلدة غير البلدة التي ماتت فيها أم الصغير
وله خالتان متزوجتان اجنبيتين من الصغير ايضا وخال وبعدموت أمه حضر أبوه من بلده
ليأخذه ويضمه الى أخته البالغة الصالحة للحضانة التي هي ايضا في عيال الاب فغنته
الخالتان والحال عن ذلك فهل ليس لهم المنع ولا يكون لهم حق في حضنة الصغير
المذكور حيث كانت الخالتان متزوجتين اجنبيتين ويكون الحق في حضنته لأخته
المذكورة وعلى فرض عدم تحقق كونها اهلا للحضانة ايضا يكون للاب ضمها لنفسه
ويقدم على الخالتين المذكورتين (اجاب) لاحق للخالتين المتزوجتين في حضنة الصغير
مادامت متزوجتين اجنبيتين منه ولو لم يوجد من يقدم عليهما كالأخت اذ هي مقدمة في
الحضانة على الخالات ولاحق للخال ايضا والحال هذه والاب مقدم فيها ان لم يتحقق
وجود أخت للصغير صالحة للحضانة لم يبق بها مانع فليس للخالتين والحال ما ذكر منع الاب
عن أخذ ابنته وضمه اليه او الى أخت الصغير الصالحة لذلك التي هي في عيال الاب والله
تعالى اعلم (سئل) في صغير مات أبوه وهو في حضنة أمه والآن بلغ سن الصغير عشر
سنين وطعن في الاحدى عشرة وله اخوة ذكور واثلاث وجد لام فهل لأخيه الارشد ضمها
الى عياله واذا امتنعت أمه من ذلك يؤخذ منها جبرا (اجاب) حيث بلغ سن الصغير
المذكور عشر سنين ووطن في الحادية عشرة يكون لعصبة ضمها اليهم وأخذها من أمه
ويقدم في ذلك الاقرب فالاقرب فان استووا قدم الاصلح ثم الاورع ثم الاسن واسا الحمد
لام فهو من ذوى الارحام وهذا بانظر لضم الصغير اما بالنسبة لماله فالتصرف لمن يقيمه
الذى وصيا عليه ان لم يكن له وصى من قبل أبيه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت
قاصرة م ابوها سنة ثلاث عشرة سنة ولها م متروجة باجنبي ولها جدة م دفن زعت
لمجدد مع ابنتها لام في ابنت المذكورة وكل منهم تريد ضم ابنت القاصرة المذكورة
اليها لحفظها وتربيتها فمضى حق بحفظ القاصرة المذكورة وصمها أبوب ويريحها
بكفران وجه (اجاب) اذا تمت مدة حضنة الصغيرة المذكورة فمضى فيها حق وصى
يضعها عند من شاء من اهل الامية تافد ذات على حفظ حيث لا محرم لها من

١٢٨٢

٢٦

ربيع الثاني

١٢٨٢

٢٠

جمادى الاولى

١٢٨٢

٢٤

جمادى الثانية

١٢٨٢

٢٤

العصبة وأما ولاية انكاحها من كفة ومهر المثل فاللام حيث لم تبلغ ولا ولي لها من العصبات
والله تعالى اعلم (سئل) في ولد توفي والده وبلغ عمره زيادة عن تسع سنين وله أم
وأم أب غير متزوجتين وله عم عاصب فن الاحق من المذكورين بتربية الولد وأخذها من
أمه وله أن يسافر بالولد المذكور أم لا (اجاب) حيث بلغ الولد زيادة عن سبع سنين
يسقط حق الام وأم الاب من حضانتها ويأخذها العم ويضعه الى نفسه جبراً حيث لم يوجد
من يقدم على العم العاصب المذكور من العصبات وأما سفر العاصب به ففيه تردد في
عباراتهم وأقوى الخير الرمي بان له الاخراج كما في الاب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
متزوجة برجل واثبت منه بقاصر ين ثم حصل لها جنون بعد ذلك ولها أب وأم متزوجة
به صالحة قادرة على حضانتها القاصر من المذكورين فهل تكون الحضانة لام الجنونة
المذكورة والولاية في مالها لا يهاوله الدعوى به على من هو تحت يده (اجاب) لاحق
للجنونة في الحضانة ان شرطها العقل والبسوخ والحرية فينتقل الحق بحضون الام الى
أمها في مدة الحضانتها حيث كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقيمها مانع وتزوجها بجده
القاصر ين لا يسقط حضانتها والولاية في مال الجنونة لا يهاو من له الولاية في المال يملك
الخصوصية فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن عمره
ثلاث سنين وللزوجة المذكورة التي هي أم الولد أم متزوجة بجده الصغير ولا يولي الولد
أم ثم بعد مدة تزوجت أم الصغير برجل أجنبي ونقلت الولد من البلد المقيم فيها أبو الولد
التي وقع فيها النكاح الى بلدة بعيدة وأمها مقيمة ببلدة ثالثة بعيدة عن بلد الاب أيضاً
فهل اذا انتقل الحق في حضانتها الصغير المذكور بتزوج أمه اجنبياً الى أمها المتزوجة
بجده لا يكون للجدة المذكورة امساك الولد في البلدة المقيمة فيها البعيدة عن محل اقامة
الاب والنكاح وليس لها نقله اليها ولا اخراجها من البلد التي فيها الاب واذا امتنعت
الجدة المذكورة من اقامتها به في بلد أبيه لينظر ولده يكون للاب منعها من ذلك ولا
يمكنها ولا بنتها من اخراج الولد المذكور من البلد التي فيها ابوه التي هي محل النكاح
(اجاب) ليس للام بعد انقضاء عدتها نقل الولد من بلد النكاح محل اقامة الاب الى بلدة
بعيدة عنها بحيث لا يمكن الاب النظر الى ولده والرجوع قبل الليل بدون اذن أبيه
ويسقط الحق في حضانتها بتزوجها اجنبياً من الصغير وينتقل الحق في الحضانة الى جدته
ام أمه حيث كانت صالحة لها وليس لها أيضاً اخراج الولد الى بلدة أخرى غير البلد المتسم
به أبوه بدون اذن الاب ويكون له منعها من امساكه في بلد آخر لان له حق النظر اليه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متزوجاً بامرأة وخلف منها بنتاً ثم طلقها وتزوجت
برجل آخر وليس للطلقة المذكورة أم ولوالد البنت المذكورة حالة خالية من الازواج وله
أيضاً جارية وطلقة المذكورة عمة غير متزوجة فلمن تكون الحضانة (اجاب) اذا كانت
حالة الاب صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيمها مانع تقدم في الحضانة على عمة الام المطلقة

١٢٨٢

٢٥

١٢٨٢

شوال
٦

١٢٨٢

١١

١٢٨٢

ي القعدة

٥

المذ كورة لانهم قدموا خالة الام والاب على عمات الامهات والاباء في الترتيب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها عشر سنين تزوجت أمها برجل اجني منها فهل تنتهي حضانة الام ببلوغ البنت المذ كورة هذا السن ويكون له أخذها من أمها وضمها الى عياله شرعا (اجاب) حيث بلغ سن البنت المذ كورة عشر سنين فقد انتهت مدة حضانتها وعلى الاب ضمها اليه وأخذها من أمها المذ كورة الى عياله والله تعالى اعلم (سئل) في حاضنة لصغيرة اجرت نفسها الحر في مستأمن وتريد السفر بها لجهة لا يمكن الاب ان يراها ويرجع لبلده في يوم واحد وباستئجارها تترك الصغيرة ضائعة ويلحقها بذلك ضرر وتلف والحاضنة المذ كورة أم غير صالحة للحضانة لان بعقلها خللا ومستأجرة عند الحر في المذ كور أيضا فهل حيث الحال ماذكر وكان لاني الصغيرة المذ كورة أم قادرة على الحضانة صالحة لها غير عاجرة عنها ينتقل حق الحضانة في الصغيرة المذ كورة أمها واذا فسخت أم الصغيرة المذ كورة تأجير نفسها ليس لها ان تسافر بها سفر الا يمكن الاب ان يراها ويرجع الى بلده في نهار واحد اذا سافرت من مصر الى قرية لم تكن وطنها ولم يتزوجها فيها (اجاب) من شرط الحضانة كون الحاضنة عاقلة مأمونة على الصغير فان كانت الام غير مأمونة على الصغيرة بان كانت مشغولة بخدمة مستأجرها وتخرج كل وقت وتركها ضائعة تسقط حضانتها وكذا الجدة أم الام ان كانت مجنونة او مستأجرة ومشغولة بالخدمة اشتغالا تضيق به الصغيرة تسقط حضانتها والا فلا ثم بعدهما يكون الحق في الحضانة للام مدة ام الاب اذا كانت صالحة لها قادرة عليه او اذا لم تسقط حضانة الام لا يكون لها السفر بالصغيرة الى بلدة اخرى بينهما تفاوت حيث لم تكن وطنها ولم تكن محل السكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها اولاد اربعة اثلاث والرابع ذكر فرفعته الى القاضى وفرض لها عليه مقدارا معلوما من الدراهم لنفقة عدتها ونفقة اولاده المذ كورين وصار يدفعه مدة اشهر فهل اذا بلغ سن احد اولاده الاناث تسع سنين وطغنت في العاشرة وانقضت عدة الزوجة بوضع الحمل تسقط عنه نفقة العدة ونفقة احدى البنات المقررة بأخذها ويجعل القاضى عليه قدر ايليق بحاله وللأب أخذ ابنته وضمها اليه اذا تحقق بلوغها السن المذ كور (اجاب) من المعلوم انه بانقضاء العدة يبطل الفرض لنفقة العدة لعدم قيامها الا انه يجب على الزوج بعد انقضاء الحال هذه ثلاثة اشياء اجرة محضانتها واولاده الذين لم تنته مدة حضانتهم واجرة الارضاع الارض منهن ونفقة هم وكذا اذا لم يكن للام حاضنة مسكن فعلى الاب اجرة مسكن لها معهم ومن بلغ سن من الاناث تسع سنين وطغنت في العاشرة أخذها الاب من أمها وضمها اليه والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مختار من قبل و... عن اخوته من مستولدة والدة المذ كور فهل اذا انتهت حضانه لا ولد بل سن يضمهم الوصى الى عائلته ولا يكون لوالدة الاولاد معارضة رضى بدور وجهه شرعى (اجاب) نراخ

١٢٨٣

١٧

جمادى الاولى

١٢٨٣

١٣

رجب

١٢٨٣

٢٩

شوال

١٢٨٣

٢٠

العاصب الوصى المذکور ضم اخوته الى نفسه بعد انتهاء مدة الحضانة حيث لم يوجد من يقدم عليه من العصبات البالغين وقبيل الام على تسليمهم اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين مات احدهما عن بنته وعن ابنه وعن زوجته وسن البنت عشر سنين وزيادة وسن الولد تسع سنين وزيادة والآن تريد الام انضمامهما اليها ومنعهما من عهدهما والعم المذکور يريد اخذهما منها وضمهما اليه فهل حيث ان كلا منهما بالغ السن المذکور يسوغ للعم المذکور اخذهما منها جبرا عليها حيث لم يبق لها حق في حضانتهم (اجاب) نعم للعم العاصب ضم ابن أخيه المذکور وبنت أخيه المذکور اذا لم يكن فاسقا الى نفسه ولم يوجد من يقدم عليه والحال ما ذكر لانتهاء مدة حضانتهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وزوجته وولد صغير منها فسكت الزوجة في بيت الزوج مدة تزيد على العدة وأرادت الانتقال من بلد الزوج الى بلدها التي عقد عليها الزوج فيها وليس بين البلدين مسافة بعيدة بل قرية جدا بحيث لو توجه جد الولد الى بلدها يبصر الولد ويرجع الى بلدهم تين قبل غروب الشمس فهل ليس للجد منعها من الانتقال به وان قلتم بعدم المنع وأرادت التزوج بعد ذلك باجنبي من الولد ولها أم الحمة متزوجة بجد الولد تنتقل الحضانة لام الأم (اجاب) نعم ليس للجد منع الأم الحاضرة لولدها المذکور من الانتقال به من بلد الزوج الى وطنها الذي عقد عليها فيه ولو كان بين القرينتين المذكورتين تفاوت ففقد عدم التفاوت المذکور أولى وهذا خاص بالأم دون غيرها من الحاضنات كالحدة فليس لها نفع الا باذن من له الحضانة من الرجال واذا سقطت حضانتها الأم بتزوجها اجنبيا من الصغير ينتقل الحق في حضانتها الى الحدة أم الأم اذا كانت أم الحمة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع كسكنها في بيت زوج الأم الاجنبى وتزوجها بجد غير مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله ابن منها غير لم يبلغ سن الحضانة فتزوجت المطلقة باجنبي من الصغير ولها أم متزوجة باجنبي ايضا من الصغير وتريد أن تحضن ابن بنتها والحال ان معها من زوجها المذکور ثلاثا من الصغار ومشتغلة بالبيع والشراء في الاسواق وتتركهم ضائعين ويخشى المطلق هلاك ابنه عندها والحال هذه فهل اذا كانت مشتغلة بما ذكر وكانت غير مأمونة على الصغير ولم يثبت انها مطلقة من زوجها الاجنبى المذکور لا يكون لها حق في الحضانة وينتقل الحق فيه لام الزوج المطلق الخالية من الأزواج الصالحة لها (اجاب) بتزوج الأم والحدة لام اجنبيين من الصغير تسقط حضانتهم كما ان غير المأمونة على الصغير التي تخرج كل وقت وتتركه ضائعا لا حضانتها مادامت كذلك واذا سقطت حضانتهم ينتقل الحق فيها للحدة لا بأم اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقيم بها مانع فان زال المانع من حضانتها الأم أو أمها تعود الحضانة لها والله تعالى اعلم (سئل) في صبي كمل له من السن تسع سنوات وهو في حضانت أمه المطلقة من أبيه قبل وفاته ويريد أخوه لایه الوصى عليه من

١٢٨٣

٤

١٢٨٣

٢٠

١٢٨٤

محرم
٢٣

١٢٨٤

١٨

ربيع الثاني

١٢٨٤

٦٢

جادي الثانية

١٢٨٤

٥

رجب

١٢٨٤

١٢

قبل ابيه أخذه منها وضمه اليه لانه أفدر على تأديبه وتعليمه والقيام بأحواله ولو أزمه في المستقبل فهل له ذلك جبراً على أمه (اجاب) حيث بلغ الغلام تسع سنين انتهت مدة حضانتها فبأخذه أخوه العاصب الوصي ويضمه اليه حيث لم يوجد للصغير المذكور من يقدم عليه من العصبات وتخير الام على تسليمه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في صغيرة في حضانتها المطلقة من ابيها ومقرر للام على الاب قدر معلوم من الدراهم نظير نفقة الصغيرة وأجرة حضنة الام فاستر الاب يدفع ذلك مدة نحو ثلاث سنين فتزوجت المطلقة المذكورة أجنيبا من الصغيرة المذكورة فأراد الاب أخذ بنته منها لسقوط حضانتها فأبت واتفقت معه على امساك الصغيرة بالنفقة على الاب لها وبالأجرة لحضانتها وأبطلت ما كان مقرر لها وتبرعت بنفقة بنتها وبحضانتها في المستقبل حتى مضى على ذلك نحو سبع سنين وبلغت البنت زيادة عن عشر سنين فأراد أبوها الآن أخذ بنته وضمها اليه لانتهاء سن الحضانة وسقوط حضانة الام بتزوجها الاجنبي الى الآن فتعنتت الام عليه بطلب نفقة وأجرة حضانة البنت عن المدة التي اتفقت مع ابيها على ابطال ذلك فيها وتبرعها بما ذكر فهل لا تجب لذلك وللأب ضم بنته اليه جبراً والحال هذه (اجاب) نعم لا تجب لذلك اذا كان الواقع ما هو مسطور وللأب ضم ابنته المذكورة اليه جبراً والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة وخلف منها ثلاث بنات وولداً وتوفيت الزوجة المذكورة والاولاد قاصرون ولهم أم أم والرجل المذكور تزوج باجنبية فهل تكون الحضانة للجددة المذكورة حيث ان الرجل تزوج (اجاب) مدة الحضانة المقطرة للذ كرسبع سنين وفي الاثنى تسع سنين فاذا انتهت المدة فلا حضانة وللأب الضم اليه واللاحق بالحضانة الام ثم أم الام اذا كانت صالحة لها قدرة عليها لم يقم بهما مانع كعجز او كونها متزوجة أجنيبا من المحضون فاذا كانت مدة الحضنة في الاولاد المذكورين لم تنده يكون الحق فيها للجددة المذكورة اذا توفرت شرائط الحضانة والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في صغير انتقلت حضنته لجدته أم أمه بعد موت امه وتريد الجددة ان تنتقل به لبلدة أخرى غير بلد والده ووالدته والاب لا يريد ذلك فهل له منعها من الانتقال به الى البلدة الاخرى المذكورة اذا كان بين البلدين تفاوت (اجاب) ليس للجددة المذكورة الانتقال بالولده من بلد الاب الى البلدة الاخرى والحال هذه وللابي الصغير منعها من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنيه القاصرين وترك ميراث عنه شرعاً ولم يبق وصياً على اولاده ولم يمت أخ شقيق مقتدر غني عدل قادر على النصرف في سن التصرف أقامه القاضي الذي يملك نصب الاوصياء وصياً على اولاد أخيه المذكورين بصفة ما لهم ويتصرف فيه بالمصلحة وهو أهل للتوصاية والآن بلغ سن اصغر الولدين سبع سنين وطعن في الثامنة وسن الاكبر يزيد عن تسع سنين وهما ومهمهم مقيمون بمنزل عم الولدين الشقيق المذكور فتريد ام الانتقال من منزل عمهما الوصي المذكور مع ولديهما

ونزع الماه من يد الوصي المذكور وتسليمه لاختها خال الولد من فهل لا تجب لذلك لسقوط
الحضانة ببلوغ السن المذكور وقيام ولاية العم بأقامة القاضي إياه وصياها عليها ولم
يكن الخال وصيا ولم يقيمها بالعم ما يوجب عزله من الوصاية ولا ما يوجب اشراف غيره معه
فيها أفيدوا الجواب (اجاب) نعم لا تجب الام لذلك والحال ما ذكر لسقوط حضانتها
ببلوغ الابن السن المذكور وعدم ثبوت ما يبطل ولاية الوصي المذكور اذا لم يوجد
من يقدم على العم من العصبات ليضمهما اليه بعدم مدة الحضانة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل متزوج بامرأة وله منها ولد بلغ عمره ست سنين ونصف وابنت بلغ عمرها
تسع سنين ونصف فطلقة زوجها المذكور وتزوجت بغيره فهل اذا تزوجت المرأة
المذكور بغير محرم للولدين المذكور ينسقط حضانتها ويكون للاب أخذ أولاده
منها حيث تزوجت بغير محرم للولدين المذكورين واذا كان للام أم صالحة للحضانة
ينتقل الحق اليها في الذكور وللأب ضم ابنته اليه لانتهاء حضانتها ببلوغها السن المذكور
مالم تسكن الجدة غير مأمنة على الصغير بأن تخرج كل وقت وتتركه ضائعا لوقام بها
مانع آخر (اجاب) ببلوغ سن البنت تسع سنين انتهت مدة حضانتها وللأب ضمها اليه
والحال هذه جبر او يتزوج الام اجنبيا من الولد المذكور تسقط حضانتها وينتقل الحق فيها
لامها اذا لم يقيم بها مانع فان قام بها مانع ايضا كما اذا كانت غير مأمنة عليه بان تخرج
في غالب الاوقات وتتركه ضائعا لا يكون لها حق حضانتها وللأب ضمها اليه ايضا ان لم يوجد
من النساء من يقدم عليه ولو لم يبلغ سبع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
وله منها ولد بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة أراد أبوه أخذه من أمه فامتنعت الام
المذكور من ذلك متعالة بأن لها حق الحضانة بعد المدة المذكور وامتنع الولد من ذلك
ايضا فهل والحال هذه لا يكون للام حق في حضانة الولد بعد السن المذكور فلا يسه اخذه
جبر على الام والولد ايضا ولا خيار للولد في ذلك وما الحكم الشرعي والحال هذه أفيدوا
الجواب (اجاب) تنتهي حضانة الغلام ببلوغه سبع سنين وللأب أخذه من أمه المطلقة
جبر ولا خيار للولد عندنا قبل البلوغ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله
منها بنت صغيرة وبعد ذلك بثلاث سنين تزوجت أم الصغيرة المذكور بغير رجل اجنبى منها
وانتقل حق الحضانة الى جدتها أم أمها الحالية من الأزواج الصالحة للحضانة القادرة
عليها التي لم يقيم بها مانع شرعي وهي متبرعة بها والا نبلغ سن البنت المذكور بكونه ست سنين
فاراد والدها ان يأخذها من جدتها أم أمها المذكور ويُدفعها الى أمه فهل والحال هذه
لا يجاب لذلك وتبقى البنت المذكور عند جدتها أم أمها الى بلوغ سن البنت المذكور
تسع سنين وما الحكم في ذلك أفيدوا الجواب (اجاب) أم الام مقدمة في الحضانة على
أم الاب والحال ما ذكر بالسؤال فتبقى البنت المذكور عند جدتها الامها الى بلوغها تسع
سنين وليس للأب أخذها قبل ذلك ودفعها الى أمه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم

١٢٨٤

١٨

١٢٨٤

شوال
٢٤

١٢٨٤

ذى القعدة
١٧

١٢٨٥

صفر
١٢

(سئل) في يتيمة بلغت من العمر تسع سنين ولها أخ عصبية بالغ أمين صالح يريد أخذها من أمها وضمها إليه وتر بيتها عنده خوف العار والفساد فهل له ذلك حيث لم يوجد أقرب منه ولا خيار لها وتمنع الأم المذكورة من المعارضة له في ذلك وتخير على تسليمها للأخ المذكور حيث الحال ماذكر (اجاب) نعم للأخ المذكور ضم أخته التي بلغت هذا السن إليه جبر إذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها ابن قاصر وتزوجت بـ رجل أجنبي من الصغير ولها أم متزوجة بجده فهل ينتقل الحق في حضانتها لأمها المتزوجة بجده الصغير حيث كانت صالحة للحضانة ويسقط حق الزوجة في حضانتها بتزوجها بالأجنبي أفيدوا الجواب (اجاب) بتزوج الأم اجنبيا من الصغير تسقط حضانتها وينتقل الحق فيها للأم الصالحة للحضانة القادرة عليها حيث لم يبق بها مانع وتزوجها جده الصغير لا يعد مانعا والله تعالى أعلم (سئل) في أيتام قصر ذكور واناث ماتت أمهم ولهم مال موروث لهم عن أبيهم ولهم عمة وجد لأم وعم شقيق فهل تكون حضانتها للقصر الذين لم يبلغوا سن الحضانة للعممة المذكورة حيث كانت صالحة للحضانة لم يبق بها مانع وإذا انتهت مدة حضانتها بنت يكون للام المذكورة ضمها إليه حيث كان خير ادينام أمونا عليها وللوصي الاتفاق عليهم من مالهم حيث كان لهم مال نقود وعقار يخلف لهم عن أبيهم ولا يجبر على الاتفاق عليهم من ماله أفيدوا الجواب (اجاب) نعم الحضانة في هؤلاء للعممة المذكورة حيث لم يوجد من يقدم عليها من النساء وباتهاء حضانة البنت المذكورة يكون للام الموصوف بما ذكر ضمها إليه وللوصي الشرعي الاتفاق عليهم من مالهم نفقة أمثالهم على حسب أموالهم ولا يجبر على الاتفاق عليهم من مال نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن رضيع وابن بلغ سنه سنتين وطعن في السنة الثالثة وبنت بلغ سنها خمس سنين وطعن في السنة السادسة فأراد المطلق المذكور أن يأخذ الابن الذي طعن فيه في السنة الثالثة والبنت المذكورة وأن يرضعها إلى عياله وأن يزوج البنت المذكورة لأجل أخذها من أمها وتسليمها إلى زوجها فهل لا يجب لذلك ولا تنتهي حضانة الابن والبنت المذكورين ببلوغ سنهما هذا السن المذكور ولا يكون للطلق المذكور أخذهما من أمهما حتى تتم مدة الحضانة حيث كانت الأم خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يبق بها مانع شرعي أفيدوا الجواب (اجاب) مدة حضانة الغلام سبع سنين والجارية تسع سنين فليس لأبيهما أخذهما من أمهما الحضانة لهما التي لم يبق بها مانع قبل مضي المدة ولا تسقط الحضانة بتزويج الصغيرة قبل مضي مدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة بعيدة عن مصر مسافة القصر عقد عليها ودخل بها وقام معها فيها مدة من السنين حتى أتت منه بولدين فضنقها وهما صغيران في حضانتها وأرادت نقلهما إلى مصر مع إقامة أبيهما في بلدة العقد ولما دخل والولادة واسوطن ووجود تنمات

١٢٨٥

٢٨

رمضان

١٢٨٥

١

ذي الحجة

١٢٨٥

١٦

صفر

١٢٨٦

٢٧

المذكور بين البلدين ولو بعد انقضاء عدتها فهل ليس لها ذلك (اجاب) نعم ليس للام
المذكورة ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت من زوجها من مدة
ولها منه بنتان احدهما عمرها ثمان سنين وهي متحملة بهما على يد القاضى والاخرى
صغيرة عمرها ست سنين ومقرر لها فرض عليه فحاضرت تلك المرأة المذكورة واخذت البنت
الصغيرة وعقد عليها على ولد عمره سنة يريد بذلك منع والدتها من الحضانة لها وقطع الفرض
المقرر والاخرى تركها لكونها متحملة بها فهل لا تسقط حضانتها بها بتزويج البنت قبل
انتهاء مدة الحضانة ولا يكون لابيها اخذها من امها حيث كانت صاحبة الحضانة لم يقيم
بها مانع افيدوا الجواب (اجاب) لا تسقط حضانتها لام بتزويج الصغيرة ولا مانعها اليها
ولو بعد العقد عليها الى انتهاء مدة الحضانة حيث كانت صاحبة الحضانة لم يقيم بها مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت وبعدة سافرت بالبنت المذكورة
من محل وطنها الذي هو محل العقد الى بلدة بعيدة بعد ان تزوجت باجنبي من الصغيرة
واستمرت مدة من السنين وهي غائبة حتى بلغ سن البنت عشر سنين ولها جدة أم فاستدل
ابو البنت على مكان مطالقته وبنته المذكورة فهل تنتهي حضانتها للبنت المذكورة بمضي
تسع سنين ويكون لابيها اخذها من أمها المذكورة لانتهاء مدة حضانتها وليس للجدة حق
في الحضانة من بعد هذه المدة افيدوا الجواب (اجاب) تنتهي حضانتها الاتي بيلوغها تسع
سنين ويكون لابيها اخذها من أمها جبراً عليها والحال ما ذكر وليس للجدة حق في
حضانتها بالاولى لانتهاء مدة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في ابن صغير سنه ست
سنوات مات ابو هو وأمه ومجمل له نفقة من ماله تصرف عليه وهو في حضانت عمته اخت
ابيه وله أخت كانت متزوجة برجل اجني وبها خلل في عقلها فطلقها زوجها وترى أن
تخضع اخاها باجرة من ماله والعممة تريد تربيتها الى تمام مدة الحضانة متبرعة باجرته وهي
صاحبة للحضانة فهل تقدم عمته المتبرعة باجرة حضانتها صيانة لماله والحال هذه افيدوا
الجواب (اجاب) يشترط في الحاضنة ان تكون حرة بالغة عاقلة امينة قادرة وان تخلى من
زوج اجني وكذا في الحاضن الذكركسوى الشرط الاخير هذا ما يؤخذ من كلامهم ومنه
يعلم عدم استحقاق الاخت المذكورة للحضانة مع اختلال عقلها وقد صرحوا بان حكم
الجنون والمعتوه حكم الصغير والصغير لا حضانتة له على ان الاخت لو كانت اهلاً للحضانة
وطلبت تربيتها بأجر من ماله والعممة الال للحضانة تقبله مجانا فالذي يؤخذ من رد
المختار في جواب حادثة الفتوى التي سئل عنها انه يدفع للعممة المتبرعة ابقاء لماله مراعاة
لتلك المصلحة مع كون العممة من اهل الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حاضنة
لابنها الصغير اليتيم تزوجت بأجنبي من الصغير وهو وصى عليه وعلى ماله من قبل الميت
وصاية مختارة وليس للصغير غير أخته لابيها المتزوجة باجنبي ايضاً من الصغير فكيف
يفعل به ويضعه القاضى عند من منهما افيدوا الجواب (اجاب) في تنقيح الحامدية

جواب عن نظيره هذه الحادثة ما نصه قال القهستاني تقلا عن المحيط اذا اجتمع النساء
 الساقيات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن اه وافق الخبر الرمي تبعا
 للعلامة الشهاب الشلي في مثل هذه الواقعة بان ابقاء الصغير عند أمه أولى لكامل شفقتها
 اه والله تعالى أعلم (سئل) في امر أمة حاضنة لبناتها الصغيرة من مطلقها سقطت حضانتها
 بسبب تزوجها من أجنبي من الصغيرة وانتقلت الحضانة لأمها فهل لا يسوغ لأمها
 المذكورة ان تسافر بالمحضونة من بلد الأب والنكاح الى بلدة بعيدة عن بلد الأب والاب
 منعها من السفر بها أم كيف (اجاب) ليس للحاضنة المذكورة السفر بالصغيرة من
 بلد أبيها الى البلدة المذكورة والحال هذه وللاب منعها من ذلك والله تعالى أعلم (سئل)
 في امر أمة مطلقة من زوجها ومعها منه ولد سنة سنة وطلع في الثانية فتزوجت بأجنبي من
 الصغير المذكور ولها أم خالية من الأزواج صالحة لحضانة الصغير المذكور قادرة عليها
 فهل والحال هذه تنتقل حضانة الصغير المذكور لأم أمه حيث كانت قادرة عليها أم مونة
 على الصغير المذكور (اجاب) بسقوط حضانة الأم بتزوجها أجنبيا من الصغير ينتقل
 الحق في حضانتها لأم أمه حيث كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقم بها مانع من الحضانة
 كما سأل الصغير في بيت زوج الأم الأجنبي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته وله منها ابن لم يبلغ سبع سنين فتزوجت أم الصغير بأجنبي منه وهذا أم مشغولة
 بالبيع والشراء غير مأمونة عليه وله أم أب قادرة على الحضانة أهل لها من كل وجه
 وخالية من الأزواج فهل يدفع لام الأب القدرة لأهل الحضانة وتقدم في حضانتها على
 أم الأم المشغولة بالبيع والشراء الغير مأمونة عليه وعلى أم أم الأم العمية العاجزة عن
 حضانتها وحيث كانت أم الأم تشتغل بما ذكر وترك الولد في كل الاوقات ضائعا لاحق
 لها في الحضانة مادامت كذلك (اجاب) اذا سقطت حضانة الأم بتزوجها أجنبيا من
 الصغير وكذا سقطت حضانة جدته لأمه بكونها غيره أمرنة على الصغير حيث كانت
 مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق وتخرج كل وقت وتركه ضائعا وكذا
 سقطت حضانة أم الجدّة المذكورة بكونها عمية غير قادرة على الحضانة هجرها
 ينتقل الحق في حضانتها لجدته أم أبيه اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقم بها مانع
 وهذا دام المانع من انتفاء الحضانة قائما بكل من الأم وأما أم أمه ولا فكل
 واحدة منهن مقدمة على أم الأب وان علت الجدّة من قبل الأم والله تعالى أعلم
 (سئل) في صغير سنة ست سنين تزوجت أمه بأجنبي منه وجدته لأمه متزوجة بأجنبي أيضا
 وليس له من النساء الحاضنات بعدهما سوى أخته لآبته لآبته لآبته في حجر أبيها
 فهل تسقط حضانة الأم والجدّة بتزوجهما أجنبي ويكون لآبته أخذها ليدفعه لأكبر
 ابنتيه المذكورتين الصالحات كل منهما لحضانتها وممكن بها مانع (اجاب) نعم تسقط حضانة
 الأم والجدّة بما ذكر وللاب أخذها ليدفعه لابنته الأكبر التي في حجره حيث لا مرجع

١٢٨٧

١٥

١٢٨٧

ربيع الثاني
٢١

١٢٨٧

٢١

١٢٨٧

رجب
٢٠

شعبان سنة

للصغرى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت متزوجة بشخص وخلفت منه ولدا وتوفي أبوه إلى رحمة الله تعالى وترك الولد مع والدته ثم تزوجت والدته برجل آخر والولد له أخت من أبيه فعند ذواج والدته سقطت حضانتها وانتقلت حضانة الولد إلى أخته لا ييه بموجبا اعلام شرعى وبعد مضي مدة طلقت أم الولد من الذى كانت متزوجة به وحاضنت ثلاث حيزات فهل تنتقل حضانة الولد إلى أمه كما كانت حيث انها خالصة الآن من الأزواج (اجاب) حيث طلقت الأم الحاضنة عن زوجها الاجنبى من المحضون وانقضت عدتها يعود لها حق الحضانة مادامت مدتها ولم يقيم بها مانع آخر لافرق في ذلك بين كون الطلاق بائنا أو رجعي حيث انقضت العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد كمل له من السن سبع سنوات وهو في حضانة أمه فاراد الاب بعد ذلك أخذه منها فامتنعت الأم المذكورة من ذلك متعلقة بان لها حق الحضانة بعد المدة المذكورة فهل والحال هذه تنتهى حضانة الأم ببلوغ الولد السن المذكورة وتجبر على اعطائه لا ييه ولا خيار للولد أم كيف (اجاب) تنتهى حضانة النعلا ببلوغه سبع سنين ودخوله في الثامنة وحضانة الانثى ببلوغها تسع سنين ودخولها في العاشرة سواء كانت الحاضنة أما لو غيرها على المقتى به فاذا بلغ المحضون المذكور السن المقدر له تجبر الأم على تسليمه لا ييه ولا خيار للولد قبل البلوغ والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من ضابطية مصر مؤرخة ١٩ شعبان سنة ٨٧ مضمونها من بعد الاحاطة بما قالته عائشة والدة منتهى وما قاله والدها يفا دهل البنت المحكى عنها يحكم باقامتها عند والدها مادام عمرها ثلاث عشرة سنة تقر بربا مع حصول الاذى المدعية به والدتها أم عند والدتها تؤمل افادة الحكم شرعا (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين وطعنت في العاشرة تنتهى حضانة أمها كغيرها من النساء الحاضنات وتدفع إلى أمها جبر الحفظها وتربيتها ولا تخير البنت في الإقامة عند غير أبيها من النساء أو اما الايذاء بلامصلحة والاضرار فلا يجوز شرعا فاذا تحقق شئ من ذلك يجب منعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها خمس سنين وجعل على نفسه أجرة حضانة قدر اغير لا ثقب بالاجرة والحال انه موسر فهل والحال هذه للقاضى ان يتدر عليه أجرة المثل للحضانة حيث لم ترض بالقدر الاول الاقل من قدر المثل بطلب الأم اتمام أجر المثل حيث كانت مستحقة للحضانة فادرة عليها لم يقيم بها مانع (اجاب) نعم يجب على المطلق المذكور لمطلقته بعد انقضاء عدتها أجرة المثل لحضانة ابنتها منه فاذا جعل على نفسه قدر اغير لا ثقب لذلك فعلى القاضى الزامه باتمام أجرة المثل والحال ما ذكر وهذه غير نفقة الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته ابن صغير في حضانة أمه لم يبلغ سبع سنين ومقرر على الاب الموسر أجرة حضانته ويريد أبوه أخذه من أمه مدعيا بلوغه هذا السن والام تنكر والحال انه لا يستغنى عن النساء لعدم قدرته على الاكل والشراب والنوم والاستنجاء وحده فما الحكم هل

١٢٨٧

٣

١٢٨٧

١٥

١٢٨٧

٢٤

١٢٨٠

٢٥

- يبقى عند الام اصالحة للحضانة التي لم يقبها مانع أو يصدق لاب والحال هذه في دعوى بلوغه السن المذكور أقيدوا الجواب (اجاب) لو اختلف الاب والام في سن الغلام هل بلغ سبع سنين أم لا ينظر في حاله فان أكل وشرب ولبس واستنجى وحده دفع الى أبيه ولو جبرا والابان فقدت الاربعة أو بعضها لا يدفع اليه أى الى أبيه بل يبقى عند أمه كما في الدر ودواشيه وحينئذ لا يصدق الاب في بلوغه السن المذكور حيث لا قدرة لهذا الصغير على فعل هذه الاشياء وحده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها ابنان احدهما تم له سبع سنين وطعن في الثامنة وهو مميز ومستغن عن الحضنة والآخر ضيع فهل لا يبيها ماضى الولد الكبير اليه ويبقى الصغير في حضنة أمه وعليه أجرة الحضنة والرضا ع لأمه بعد العدة اذا كانت الام صالحة للحضانة (اجاب) نعم للاب المذكور ضم ابنه الذي طعن في السنة الثامنة اليه والحال هذه لا تنها حضنة أمه ويبقى الصغير في حضنتها وعلى الاب أجرة ارضاعه وحضنته بعد العدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن زوجها وعن بنت صغيرة منه سنها نحو ثلاث سنين وعن أبيها وعن أمها وللزوج أم خالية من الأزواج فهل يكون الحق في حضنة البنت المذكورة لجدها أم أمها المتزوجة بجدها وتقدم في ذلك على أم الاب المذكورة حيث كانت الجدة أم الام صالحة للحضانة أم أمونة عليها ومتربية في حجرها المدة المذكورة ولا تألف غيره ولم يقم بها مانع شرعى (اجاب) أم الام مقدمة في الحضنة على أم الاب حضنة الصغيرة المذكورة لجدها لا أمها والحال ما ذكر في السؤال الى بلوغ سنها تسع سنين حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته على بدن معلوم ولده بنت صغيرة سنها ثلاث سنين تزوجت أمها باجنبي من الصغيرة ودفعته الام لامها المتزوجة باجنبي كذلك وللصغيرة أخت وخالات تزوجات باجنبي ولمعة خالية عن الأزواج صالحة للحضانة ويريد الاب المذكور أخذ البنت ودفعها لعمته والاتفاق عليها عنده فهل يجاب لذلك (اجاب) تزوج الام وأمها والاخت والخالات الاجانب من الصغيرة يسقط حقهن في حضنتها وينتقل الحق فيها للعمه المذكورة حيث لم يوجد من يقدم عليها من النساء الحاضنات غيرهن ولم يكن بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولدها بنت صغيرة سنها نحو ثمان سنين تزوجت أمها باجنبي عن أمها أم خالية من الأزواج الا ان لها صنعة مشتهر بها تخرج بسببها كل وقت وتترك ابنت ضائعة وهي ساكنة في البيت مع زوج بنتها لا جسي فهل تسقط حضنتهم (سئل) بكل ما ذكر كتم سقط حضنة الام بنزوحها المذكور ودون يوجد للبنت من النساء الحاضنات حد سواء ما يكون لابيها ضمها اليه فيزوجها (ج -) للاب المذكور حصه ابنته له وحده من كبره أو تسقوط حضنته عنها بتزوجها اجنبا منها وسقوط حصه هذه الجدة المذكورة بكل من ساكنة في بيت ارب وكذا غير أم مرتبة عليها بسبب خروجها عن بيت وتركتها في غير حضنة والله تعالى أعلم (سئل)

ربيع الثاني

سنة

١٢٨٨

٢٤

جادی الاولی

١٢٨٨

٢٩

ردھان

١٢٨٨

٢٢

في رجل طلق زوجته وادها حقوقها الشرعية وقرر لولده الذكركمها فصرها شرعيا وادها
لها الى ان استكمل الولد سبع سنوات فاكثر والحال انها كثيرة السفر الى نحو بلادها
واقامت بها بالبلدة أكثر من اقامتها بالبلد التي فيها ابو الولد وان بلادها تزيد عن سفر القصر
وقد اراد ابو الولد أن يأخذ ولده منها فهل يسوغ له ذلك شرعا (اجاب) اذا بلغ سن العلام
سبع سنين وطعن في الثامنة انتهت حضنة امه وبضعه ابوه اليه جبرا ولو فرض بقاء
حضنتها فليس لها السفر به الا الى وطنها الذي نكحها فيه والله تعالى اعلم (سئل) في
امراة مطلقة من زوجها ولها منه بنت عمرها ست سنوات حاضنة لها فتزوجت الام المذكورة
اجنبيا من الصغيرة وللبنت خالة خالية من الازواج اهل للحضانة ولها عمة فهل تكون
الحضانة للخالة المذكورة دون العمة اخت الاب واذا زوجها ابوها لا تسقط حضنة الخالة
المذكورة الا بعد مضي مدة الحضانة افيدوا الجواب (اجاب) الخالة الصالحة للحضانة
التي لم يعم بها مانع مقدمة فيها على العمة ولا تسقط الحضنة بتزويج الصغيرة مادامت مدتها
والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر مؤرخة ١٨ ن سنة ٨٨ مضمونها
فيما تقدم ورد لهذا الطرف شرح من مديرية كردفان على انهاء فارس اغاصاغ بلوكات
المحافظة بتلك المديرية بان له بنتا تسمى عيشة مرقوفة له من مطلقة زكية وكان تركها مع
والدتها في المحروسة وهو بتلك الجهة وان البنت بلغت من العمر عشر سنوات ورغب
جلبها لظرفه ولما تحرر الى الضابطية بالبحث عن البنت والدتها وتفهميهما ما ذكر ورد
شرحها ومعه شقة مقدمة من زكية والدة بنته تذكريها ان البنت تبلغ من العمر ثمان
سنوات وانها صرقت على تربيتها مبالغ وترغب مساعدتها في جلب ما يقوم بقوتها حتى
تبلغ السن التي تستحق الاخذ به وانها حاضنتها وليس له حضنة وتلتبس تخليص مؤخر
صادقها منه ومعتتها ونفقتها حتى تفي عدها ان كان أجرى طلاقها كما يدعي ولما تحرر الى
مديرية كردفان بما اوضحته المذكورة ورد شرحها في غرة شعبان سنة ٨٨ بعدم اقتناعه
بما اوضحته وما زال مصمما على طلبه ابنته وارسالها اليه حيث هو ادري بحقيقة عمرها فلزم
تحريره لمحضرتكم الامل الافادة عما يرضيه الحكم الشرعي (اجاب) حيث وقع
الاختلاف في سن البنت المذكورة فلا تنزع من امها الا اذا تحقق شرعا بلوغ سنها تسع
سنين على ما عليه التقوى ويؤم الزوج بالاتفاق على بنته وعلى امها ولو بعد الطلاق
مادامت في العدة وتعتبر العدة من وقت اخبارها بالطلاق ما لم يثبت صدوره قبل هذا
التاريخ بينة شرعية ويلزم بدفع مؤخر صداقها ان كان باقيا بذمته وبدفع ما مرره على
نفسه من النفقة ما ان حصل ولا يقد بالطلاق الرجعي على ما اختير ولا تستحق الام اجرة
الحضانة ابنتها منه مادامت في عدة الطلاق الرجعي فان هضت العدة تستحقها الى انتهاء
مدة الحضنة المقدرة بتسع سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجة وله
منها بنت فاصرات وله ولد كبير ايضا من امرأة اخرى متزوج بخالة البنات المذكورات

أقامه وصيا شرعيا عليهن ثم بعد وفاته حضنت زوجته بناتها القاصرات وبعد مدة تزوجت غير محرّم لهن وللزوجة المذكورة أم مقيمة في بلد غير بلد أبي البنات المذكورات ومحل وطنهن الأصلي وبينهما تفاوت وتريد تلك الجدة أخذهن عندها في بلدها المذكورة لأجل أن تحضنهن والآخر يمنع من ذلك ويريد أن تحضرهن في بلد البنات المذكورات وهي تمتنع فهل إذا كان الحال ما ذكر لا تجب الجدة إلى نقلهن لغير بلدهن وبلد أبيهن لأن في تغربهن ضرر عليهن وضرر أعلى الأخ الوصي عليهن من جهة إيصال النفقة لهن (اجاب) بتزوج الام اجنبيا من الصغيرات المذكورات يسقط حقها من حضانتهم وينتقل الحق فيها للجدة ام الام مادامت مدتها الا انها ليس لها الانتقال بين الى بلدة اخرى فاذا كانت مقيمة في بلدة اخرى كما هو مذكور بالسؤال لا يكون لها نقلهن بغير اذن الاخ العاصب ولدهن من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه ولد عمره ستان وارادت التزوج بأخر اجنبى عنه ولها ام متزوجة بجده الولد المذكور فهل اذا تزوجت الام المذكورة تنتقل الحضنة لأمها اذا كانت اهلا للحضنة الولد المذكور ولا يمنع من ذلك تزوجها بجده الصغير حيث تمسكه في بيت الراب وما الحكم افيدوا الجواب (اجاب) بتزوج الام المذكورة اجنبيا من الصغير يسقط حقها من حضانتهم وينتقل الحق فيها لأمها المذكورة اذا كانت صالحة لها فادرة عليها غيرة بها مانع وتقدم على غيرها والحال ما ذكر مادامت مدة الحضنة وليس لابيها اخذها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وصى من قبل القاضى على اخت له من ابية ببلع سنين الا تسع سنوات وضعت في العشرة ويريد الا أن الوصى انتزاعها من والدتها لأجل صيانتها وحفظها بمنزل ابوها والنفق عليها من ماله لان والدتها سوداء وشأنهم الخدمة في منزل الاجانب فهل يلوغها السن المذكور وعدم الامن عليها في منزل الاجانب يجاب الوصى لاخذها منها وليس للام المعارضة في ذلك والحال هذه (اجاب) اذا بلغ سن الاخت المذكورة تسع سنين وضعت في العشرة يكون لاختها وصيها ضمها اليه جبر اذا كان مأموها عن غيرها والحال مذكور لا تنته عمدة حضنتها وليس للام المعارضة في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في بنت عمرها ثلث سنين في حضنة امها تزوجت امها غير محرّم بالصغيرة وانتقلت حضانتها لجدة امها فتزوجت الجدة المذكورة وتولي الجدة مأمور بالحضنة من كل وجه فهل والحال هذه تنتقل حضنة الصغيرة لأم الجدة لأم حيث لم يكن هناك من يتقدم عليه وليس لآب أخذها منها لا بعد انتهاء عمدة حضنتها شرعا (اجاب) اذا استقرت حضنة امه واجدة ثم الام بتزوج جهه اجنبية من الصغيرة ينتقل الحق فيها لأم ام الام اذا كانت صالحة للحضنة ودرة عليها في جميع ما يقع كسكنها بالصغيرة في بيت الراب مادامت مدة الحضنة تامة وليس لآب اخذها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله من بن عمره

١٢٨٩

٢٤

مطلب ليس للحاضنة

نقل الصغير الى بلدة

اخرى بينهما تفاوت

بدون اذن العاصب

جمادى الثانية

١٢٨٩

٢٩

رجب

١٢٨٩

١٩

شعبان

١٢٨٩

١٠

129.

7.

ذی الحجة

179.

11

129.

٢

[illegible]

أم كيف الحال (اجاب) الحضانة اذا كانت غير مأمونة على من في حضانتها بان تخرج كل وقت وفسر بكثرة وتتركه ضائعا يسقط حقها في الحضانة فاذا تحقق ما ذكر شرعا في المدة المذكورة ينتقل الحق في حضانة الصغيرتين المذكورتين لمن يليها على الترتيب المقرر في حق الحضانة سواء كان أباً أو غيره مادامت هذه المدة كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ثلاث بنات سن احدها من احدى عشرة سنة وسن الاخرى تسع سنين وطعنت في العاشرة وسن الثالثة ست سنين فهل اذا تزوجت أم البنات المذكورت اجنبيا ممن لا يكون لها حق في حضانة البنت الصغيرة وتنتهي حضانة البنيتين الاوليين ببلوغهما السن المذكورة ويكون لابيها ما ضمهما اليه اذا تحقق ما ذكر وإذا كان للام المذكورة أم صالحة للحضانة لا ينتقل اليها الحق الا في حضانة البنت الثالثة التي لم تبلغ تسع سنين (اجاب) نعم لا يكون لام البنات حق في حضانة الصغيرة ممن فضلا عن غيرها مادامت متزوجة باجنبي منها وينتقل الحق في حضانتها لجدها أم أمه حيث لا مانع وتنتهي حضانة البنيتين اثنتين بلغت تسع سنين فأكثر ولا يبيها ضمهما اليه جبراً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وله منها بنت عميرة سنها عشر سنين وقالت له طلقني واعطني بنتي فامنع فهل اذا طلقها يمكن من اخذ البنت المذكورة قهراً عن امها خصوصاً اذا خاف عليها عن امها افيدوا الجواب (اجاب) اذا بلغ سن الاثني تسع سنين وطعنت في العاشرة انتهت مدة حضانتها ويكون لابيها ضمها اليه جبراً على امه المطلقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته منذ خمس سنين ولها منه ابن وبنت بلغ سن الولد سبع سنين فاكثروا البنت تسع سنين فأكثر وهم في حضانة امهم المطلقة وكان قرر عليه الحماكم الشرعي نفقة الاولاد كل يوم مبلغا معلوما من الدرهم وهو يدفعه ولا أن أراد الاب المذكور أخذ ابنتين من امهما وضمهما اليه فهل والحال هذه حيث بلغا السن يسوغ للاب المذكور اخذهما منها وضمهما اليه لانه اقدر على تربيتهم وتعليمهما (اجاب) تنتهي حضانة الولدين المذكورين ببلوغهما لسنتين المذكورتين على المقتضى ولا يبيها ضمهما اليه جبراً على الام والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حاضنة لاولادها بلغ عمر احدهم تسع سنين والثاني ستا والثالث خمس فهل اذا كانت الام غير قائمة بمحجب عليها من الحضانة شرعا ويحشى على الاولاد الضياع بخروجها الى لسوف وتركه الاولاد ضائعين سقاه حضانتها ولا يكون لامه حق في الحضانة اذا تصفت بما تصفت به بنتها وهن ترجع للاب اياهم يكن هنك من يقدم عليه (اجاب) بلوغ سن ثلثة تسع سنين تنتهي به مدة الحضانة ولو أُنْزِلَ في لابل عليه ضمهما اليه مطلقاً والحضانة صالحة وذات حق ككون الام وأم الام غير مأمونة على من في حضانتها من غير مأمونة على من في حضانتها من اصغار بأن كانتا تخرجان كل وقت وتركن الصغيرين ضائعين يسقط حضانتهم

ربيع الاول

١٢٩١

٢

جادی الاولی

١٢٩١

٣

رجب

١٢٩٢

١٥

١٢٩٢

٢٨

مادامت كذلك والأفلاحيث لا مانع وإذا لم يوجد من يقدم على الأب من النساء الحاضنات
اللاتي لم يقمن بهن مانع ينتقل الحق اليه في مدتها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت
عن أبيها وأُمها وبنت بلغ سنها ست سنين وزوجها فاراد أبو الصغيرة المذ كورة أن يضم
ابنته المذ كورة إلى نفسه فهل لا يجب لأبو الصغيرة المذ كورة لذلك ويكون حق حضانة
البنت الصغيرة المذ كورة إلى أن ينتهي سنها تسع سنين لام الأم المذ كورة ولو كانت
متزوجة بجدا الصغيرة المذ كورة حيث كانت الجدة المذ كورة صالحة لذلك قادرة عليها
لم يقم بها مانع شرعي وما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) حضانة البنت المذ كورة والحال
ما ذكر لام أمها الصالحة لها القدرة عليها التي لم يقم بها مانع وتقدم على غيرها بعد الام إلى
بلوغ سن الصغيرة تسع سنين فليس لأبيها ضمها إليه والحال هذه بدون وجه شرعي والله
تعالى أعلم (سئل) في صغيرتين محتاجتين للحضانة مات أبوهما ولهما أم وعم وعمعة ولهما
مال في يد عمهما تريد أمهما أن تحضنهما بأجر من مالهما ويريد كل من العم والعمعة حضانتهم
مجانا فهل يسقط حق الام في الحضانة بأبائهما بدون الأجر حيث وجد من يحضنهما
مجانا من أهل الحضانة وكيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) إذا أبت الام تربية
الصغيرتين المذ كورتين مجاناً بلا أجر على حضانتهم وكانت العمعة المذ كورة تقبل
حضانتهم مجاناً وهي صالحة للحضانة لم يقم بها مانع يقال للام اما أن تمسك بهما بلا أجر على
الحضانة ومع ذلك لها طلب النفقة عليهما من مالهما أو مال المتبرع بالاتفاق عليهما وهما
عندها أو تدفع لهما للعمعة المذ كورة ابتغاء لهما والله تعالى أعلم (سئل) في يتيم بلغ
من العمر تسع سنين وهو في حضانته أمه المدة المذ كورة ثم الأم ماتت الام وليتيم
المذ كورة جدة هي أم أم وأخ لأب يريد ضمها إليه بدون رضا الجدة المذ كورة فهل والحال
هذه يجب لذلك جبراً عليها حيث انقطع حقها ببلوغ عمر اليتيم هذه المدة وإذا كان تحت
يد الأخ المذ كورة تقوده من مدة مضت يصرف على اليتيم من ماله في نفقته الضرورية
حيث كان أميناً وما الحكم (أجاب) تنتهي حضانة العلام ببلوغه السن المذ كورة بل
بسبع سنين على ما عليه العمل وللأخ العلام البالغ العاقل ضمها إليه لتأديبه وتعليمه
إذا لم يوجد من يقدم عليه من العصبات حيث لا مانع وللأخ الاتفاق بالمعروف عليه من
ماله المذ كورة الذي تحت يده وهو في حجره والله تعالى أعلم (سئل) في يتيمة بلغ عمرها
سبع سنين وطغنت في الثامنة وهي في حضانة أمها إلى أن ماتت الام المذ كورة ولم يكن
للйтиمة المذ كورة الأخ لأب وأخالة جدة هي أم الام طاعنة في السن عاجزة عن
الحضانة غير قادرة عليها والحال أن اليتيمة المذ كورة مقيمة في منزل خالتها المتزوجة
باجني عن اليتيمة المذ كورة فهل والحال هذه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يسوغ
لأخيها المذ كورة ضمها إليه دون الحالة المذ كورة حيث لا حق لها في حضانتها وما الحكم
(أجاب) الجدة أم الام أحق بحضانة اليتيمة المذ كورة من الأخالة والأخ فان سقطت

١٢٩٢

١٥

١٢٩٣

محرم

١٤

١٢٩٣

ربيع الاول

٩

١٢٩٣

ربيع الثاني

٩

حضانتهما بعدد قدرتها وعجزها عنها المترتب عليه ضياع الصغيرة فالحالة ما لم تتزوج أجنبيا من المحضونة فان تزوجت سقطت حضانتها مادامت كذلك وحينئذ اذا لم يوجد من يقدم على الاخ لا ب فله ضمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت صغيرين لم تنته حضانتهمما ولهما ام حاضنة لهما ولهما جدّة من قبل الام وجدّة من قبل الاب كلتهما صالحتان للحضانة فهل اذا تزوجت امهما اجنبيا منهما ينتقل الحق في حضانتهمما لجدّتهما ام لهما الصالحة لها القدرة عليها التي لم يقيم بهما مانع حيث لا تمسكهما في بيت الراب وتقدم في الحضانة على ام الاب ام كيف (اجاب) ام الام مقدمة في الحضانة على ام الاب فاذا سقطت حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرين ينتقل الحق في حضانتهمما الى ام الام الصالحة لها القدرة عليها التي لم يقيم بهما مانع والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ولد وبنت في حضانة امهما وعمر الولد اربع سنين والبنت ستان وللوالدين المذكورين ام ام صالحة للحضانة ولهما عم يريد اخذهما قبل استكمال مدة حضانتهمما فهل اذا تزوجت ام الولدين المذكورين وسقطت حضانتها بذلك وكانت الجدّة صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بهما مانع تكون احق بحضانتهمما من العم حيث لم يكن هناك مانع (اجاب) اذا سقطت حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرين المذكورين ينتقل الحق في حضانتهمما لجدّتهما ام لهما مادامت مدة الحضانة اذا كانت صالحة لها قدرة عليها لم يقيم بهما مانع كما مساكهما في بيت الراب وتقدم حينئذ على العم بل على غيره من النساء الحاضنات سوى الام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت متزوجة بشخص رزقت منه بولدين احدهما بلغ عمره ثلاث سنوات وطعن في الرابعة والثاني رضيع توفيت امهما وانتقلت الحضانة لأمها وهي متزوجة بمحرم للصغيرين وصالحة للحضانة واستمرت حاضنة للصغيرين مدة والآن حصل لوالدهما خلل في عقله ملازم له وبعد ان حصل له ذلك حضر شخص يدعى أنه ابن خالته ووضع يده على كافة ما يملكه الاب بدون وجه شرعى فطلبت الجدّة اجرة للحضانة ونفقة للصغيرين من هذا الرجل فعارضها في ذلك ونزع الولد الرضيع من يدها جبراعها ودفعه لجدته ام ابيها متعللا بانها احق بالحضانة منها فهل ليس له ذلك ويجبر على تسليمه لجدته ام امه كما كان حيث لم يمنعها من ذلك مانع شرعى ويكون لها مطالبة من يملك التصرف في مال ابيهما باجرة الحضانة ونفقة الولدين الصغيرين (اجاب) ام الام متقدمة في الحضانة على ام الاب اذا كانت صالحة لها قدرة اعياها لم يقيم بهما مانع ويجب لها اجرة حضانتهمما ونفقتهمما في مال ابيهما الغنى ولو محتل العقل حيث لا مال لهما ولا مانع فيغرضهما القاضى في ماله و يأمر من يقيمه وليا على الاب المحتل بصرف ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بلغ سنها نحو الست سنوات من امرأة مملوكة تزوجت المرأة المذكورة برجل أجنبى ولها والدة غير مستقرة بمقرها الغاضنة به حتى تباشر مصالح البنات بل تخرج كل وقت وتترك

١٢٩٣

١٣

١٢٩٣

رجب

١٩

شوال

١٢٩٣

١٢

البنت ضائعة والزوج المطلق والدة تصلح للحضانة لم يقم بهما مانع فهل اذا ثبت ما ذكر
تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وحضانة الجدة أم الام لكونها غير
مأمونة عليها كما ذكر وتنتقل الحضانة لجدها لو الدها والحال ما ذكر افيدوا الجواب
(اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وحضانة جدتها أم أمها بكونها
غير مأمونة على الصغيرة المذ كورة بان تخرج كل وقت وتتركها ضائعة فاذا ثبت ما ذكر
بالوجه الشرعي تسقط حضانتهما مادامت كذلك وتنتقل الحضانة لام الاب اذا كانت
صالحة لها قدرة عليها لم يقم بهما مانع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها
طلعة بائنة في نظير مؤخر صداقها ونفقة مدتها المقدرة بقدر معلوم ولها منه ولد عمره سنتان
وأمه خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بهما مانع وقد رلا ابنه المذ كور
نفقة وأجرة حضانته وهو من الموسرين ثم أراد أخذه من أمه ليدفعه لاخته المقيمة معه
تعتنا منه وليس له وجه سوى تعال له بوجود أخته الحاضنة المذ كورة فهل لا يجب الى
ذلك ويكون الحق في حضانة الولد المذ كور لأمه المتصفة بما ذكر والحال هذه وتكون
مقدمة على غيرها من الحاضنات (اجاب) نعم لا يجب لذلك والاحق بحضانة الولد الى
انتهاء مدتها أمه المتصفة بما ذكر فهي مقدمة على من عداها وليس لغيرها أخذه منها
بدون موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل وأسكنها
عنده في مسكنه ولما وضعت حملها أخذها أبوها الى منزله وترك الرضعة لابنها فأحضر
لها مرضعة وهي أخته متبرعة بالارضاع والحضانة وهي حلية من موانع الحضانة شرعا
فأراد أبو المطلقة أن يرد الرضعة لامها وتشاجر مع أبيها بسبب ذلك فهل اذا كان عند أبي
الرضعة عمها المذ كورة المتبرعة تكون أولى بالحضانة والارضاع ان طابت الام أجرة
زائدة على أجرة المثل (اجاب) الام أحق بحضانة الصغيرة المذ كورة بأجر المثل بلا زيادة
عليه عند قدرة الاب على الاجر وليس للعمة حينئذ حضانتها وأما بالذبح لاجل الارضاع
فالتبرعة به ولو اجنبية أولى من الام طالبة للاجر عليه ولو بغير زيادة على أجر المثل
وحينئذ ترضعها المتبرعة بالارضاع عندها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من بلدة
تزوجها رجل وقد علمها في بلدتها المذ كورة ثم نقلها الى بلدته فحملت منه ثم رجعت
الى بلدتها وقبل ولادتها يوم طلقها ثم ولدت ولدا ذكر او انقضت عدتها بوضع الحمل
واستمرت مقيمة في بلدتها التي وقع فيها العقد فهل لها أن تمسك بالولد في بلدتها التي وقع
العقد فيها ونستحق على ابى الولد أجرة الحضانة وان لم ترجع بالولد الى بلد الاب وان كان
بين البلدين تفاوت مع كونهما متساويين في كون كل منهما ماصرا وهي من اهل
الحضانة لم يقم بهما مانع (اجاب) اقامة المطالبة المنقضية العدة بولدها الذي في حضانتها
في بلدتها الذي هو محل العقد لا يمنع من حضانتها ولا تجبر على الإقامة به في بلد الزوج
الحال ذكر فتستحق أجرة الحضانة على أبيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في

رجل مات عن ولد وبنت قاصرين وواحد شقيق بالغ اقيم وصيا على القاصرين من قبل الحاكم الشرعي الذي يملك ذلك وأم القاصرين مطلقة من أبيهما حال حياته ومتزوجة حال حياة أبيهما باجنبي منهما ولها أب هو الجد الفاسد للقاصرين فهل يكون لهما ضمهما اليه بعد انتهاء الحضانة والحال هذه حيث لم يوجد لهما عاصب يقدم على العم الشقيق وكان مأمونا على الصغير بن غير فاسق وبلغ سن الغلام ثمان سنين وطعن في التاسعة وبلغ سن الانثى عشر سنين ويقدم العم المذكور على جدتهما ابني أمهما المذكور لكونه غير عاصب (اجاب) نعم يكون للعم الشقيق المذكور ضم الصغير بن المذكورين اليه والحال ماذكر حيث كان مأمونا غير فاسق بالنسبة للانثى التي بلغت حد الشهوة وهو مقدم على جدتهما ابني أمهما في الضم ولو قبل انتهاء سن الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد يبلغ من العمر ثلاث سنوات تزوجت به بأجنبي وله خالة شقيقة خالية من الأزواج وعمه لا م خالية ايضا من الأزواج ولا به أم متزوجة بأجنبي ايضا ولم يكن له من النساء الا في يصلح للحضانة أحد فهل تكون الحضانة لخالة الولد ولها ان تطالب أبا الولد باجرة الحضانة حيث كان غنيا (اجاب) تسقط الحضانة بتزوج الحاضنة اجنبيا عن المحضون وحينئذ فلا حق للام ولا للجدة أم الاب في حضانة الصغير المذكور مادامت تزوجت اجنبيين منه فكون الحال المذكورة أحق بحضنته ادا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقيم بها مانع وتقدم فيها على العم وتستحق أجر الحضانة على ابني المحضون المذكور حيث لم يكن للصغير مال والحال ماذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في بنت حاضنتها امها المطلقة فاعتراها هي والجدة أم الام مرض الجذام حتى منعها عن حفظها ولم تكونا معه فادرتين على الحضانة والاب أم متزوجة بابيه وهي صالحة للحضانة فهل تسقط حضانة الام وأما هذا وانتقل لام الاب مادامت كذلك (اجاب) المرض الذي يصير به الحاضنة غير قادرة على الحضانة ويمنعها من حفظ المحضونة مسقط لحقها من الحضانة فاذا كانت الام وأما بالصفة المذكورة يسقط حقها من حضانة الصغيرة لمذكورة وينتقل الحق في حضانتها لجدتها أم الاب الصالحة للحضانة القادرة عليها التي لم يقيم بها مانع مادامت كل منهن كذلك والله تعالى اعلم (سئل) من الداخلية بافادة مؤرخة في ربيع الاول سنة ٩٥ مضمونها الاوراق المرفوعة مع هذا تشمل على طلب نفيسة الافية اجرة حضانة ونفقة بناتها من مطلقها محمد افندي راغب وكيل محافضة سواكن الآن وعلى ما أجيب منه ومن وكيل زوجته في هذا الخصوص المرئى كل منهما في عدم صحة دعوى الآخر على ما افاده باجابه ويلتزمان نظر هذه المادة بطرف حضرة تكم واعطاء الفتوى لاقتناعهم بما عوجها فبئساء عليه لزم تحريره لفضيلته تكم لترد الافادة (اجاب) قد صار الاطلاع على ما تضمنته هذه الاوراق والذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه الحادثة الزام حضرة ابني البنات المذكورات باجرة

١٢٩٤

٥

ذى القعدة

١٢٩٤

٥

محرم
٢

١٢٩٥

ربيع الاول

١٢٩٥

١٦

حضانتهم المفهومة من الاعلام الشرعي المحرر من حضرة قاضي بليس المقررة من طرفه
بناء على تراضى حضرة ابى البنات المذكورات مع وكيل امهن باعتبار ان اجرة حضانة كل
واحدة منهن قرشان صاعا حيث علم من الاوراق تقرير ذلك وامهن بجهة بليس والاب
كذلك ورجعت بهن لاقامتهام معهن بمصر التي هي وطنها ومحل العتد عليها وحينئذ
في جواب حضرة الاب اولوا و آخرها وما استند اليه من الفتاوى المنسوخ صورها ضمن
الاوراق لا ينتج اسقاط اجرة الحضانة عنه والحال هذه لمخالفتها الموضوع هذه الحادثة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد وبنت في حضانتها والولد
ضعيف البصر يريد الاب اخذه من الام المطلقة ليعلمه القرآن لضعف بصره ويبقى
البنت في حضانتها فهل اذا كان الولد مستغنيا عن امه بأن يأكل وحده ويشرب وحده
ويلبس وينام كذلك من غير احتياج للام في شيء مما ذكر يكون للاب اخذه من امه
للقوط حضانتها باتصاف الولد بما ذكر وقد بلغ من العمر سبع سنين وطعن في الثامنة
واشتغل بتعلم القرآن في المكتب (اجاب) باستغناء الغلام عن الحضانة وبلوغ سنه
اكثر من سبع سنين تنتهي مدة حضانته فيكون للاب اخذه ووضعه اليه لتربيته والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنة لا تزيد في العمر على خمس سنوات
وهو وزوجته مقيمان في اسكندرية فآخذ البنت منها وأرسلها لاخته بمصر بدعوى انها
احق بالحضانة للبنت فهل له ذلك أو يجبر على تسليم البنت لوالدتها مادامت غير متزوجة
وأهل الحضانتها (اجاب) الام احق بحضانة ابنتها المذكورة قبل الفرقة وبعدها الى
ان تبلغ تسع سنين على المفتى به اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع فليس
لابيها اخذها من أمها ولا تسليمها الى أخيه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في مطلقة حاضنة لولديها خرجت من منزل زوجها وأقامت في منزل أبيها
وهي غير مأمونة على ولديها لانها تخرج كل وقت وتتركهما ضائعين فضلا عن كونها
سببة الخلاف غير مأمونة وبدا لعت في أذيتهم بانواع الضرب والشتم ولها أم عاجزة النظر
لا قدرة لها على حفظهما ولهما جدة أم الاب قادرة على حضانتهم وحفظهما أرادت
اخذهما منها وترتيبتهما في حضانتها فامتنعت والدتهما من تسليمهما فهل والحال هذه
تكون أم الاب احق بحضانتهم او تأخذهما جبرا (اجاب) مما يشترط في الحضانة أن
تكون امينة قادرة على حفظ الخوضون خالية من زوج أجني عن الصغير كما ذكره الخبير
الرملي وقد صرحوا بأن الام مثلا لو كانت غير مأمونة على الصغير بان تخرج كل وقت
وتتركه ضائعا فلا حضانة لها فلا حضانة لام الصغيرين المذكورين اذا ثبت انها بهذا
الوصف مادامت كذلك والجدة أم الام اذا كانت فاقدة البصر فان كانت قادرة على
الحفظ فهي اهل للحضانة والا فلا حضانة لها كما بحثه في الاشباه واستوجه العلامة
ابن عابدين قال وهو معلوم من قول الرملي فادرة واذا كان كل من الام وأمهاساقطة

١٢٩٥

٢٧

١٢٩٥

شعبان

٤

١٢٩٥

مضان

٢٠

الحضانة ينتقل الحق في حضانة الصغيرين المذكورين لام الأب إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) بشرح من وكيل محافظة مصر في ٢٣ شوال سنة ١٩٥٥ مضمونه تقدم هذا العرض من حسين افندي أمين يد كرفيه أنه مزوق بنت من زوجة مطلقة منه تبلغ من العمر تسع سنوات والمطلقة المذكورة متزوجة بشخص اجنبي وقد بلغه أنه تعين للسفر مع الحج الشريف والبنت المذكورة متوجهة معه فلهذا يلتمس حرايتها المحكي عنها وتسليمها اليه وقد فهم من كلامه أنه هو ومطلقة المذكورة كلاهما له مال والدوة ومدة في المحروسة وحيث دعت الحال للوقوف على الحكم الشرعي في ذلك فنؤمل التكرم بالافادة (اجاب) بتزوج أم الصغيرة المطلقة من زوجها اجنبيا من الصغيرة يسقط حضانة من حضانتها وينتقل الحق في حضانتها لام الأم إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع وتقدم على أم الأب في ذلك فان قام بام الأم مانع ينتقل الحق لام الأب التي لم يقيم بها مانع ايضا هذا اذا كانت مدة الحضانة باقية وهي مقدرة في الانثى بتسع سنين على المفتي به فان تم لها تسع سنين انتهت مدتها ويكون للأب أخذها ووضعها اليه فاذا تحقق ان سن البنت المذكورة تسع سنين وطعنت في العاشرة انتهت حضانتها ولا يبايضاها اليه جبرا ولا في حضانتها الجدة أم أمها المقيمة في بلد الأب حال سكناها منفردة عن زوج أم الصغيرة الاجنبي مع صلاحيتها وليس للام السفر بالصغيرة من بلدها الى جهة بعيدة ولو كانت حضانتها باقية فللأب منعها من السفر بها الى غير وطنها البعيد مطلقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت بلغت من العمر سنتين وكسوروا أمها متزوجة باجنبي منها ولها جدة من جهة الأب وعمة أمها وكلتاها ماله للحضانة فهل تكون أم الأب المذكورة مقدمة في حضانتها على عمه الأم المرقومة (اجاب) نعم أم الأب مقدمة في الحضانة على عمه الأم عند صلاح كل منهما للحضانة وعدم قيام مانع به والله تعالى أعلم (سئل) من سعادة اجد باشا اديق بافاده مضمونها من حيث انه موجود بطن فناء امرأة زوجها توفي عن ولد صغير منها بلغ عمره نحو الثلاث سنين وللولد المذكور عمه خالية من الأزواج والقاضي أقام أم الولد الصغير وصيا عليه وعلى حفظ ماله فهل اذا تزوجت أم الولد المذكور باجنبي من الصغير وأرادت العمه المذكورة أخذ الولد الصغير عندها يجوز لها أخذ الولد المذكور من أمه وتبقى الوصاية مع أم الولد كما هي عليه ام كيف نرجو من سعادتك الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم للعمه المذكورة أخذ الولد لتحضنه عندها حيث سقطت حضانة الأم بتزوجها اجنبيا من الصغير وهذا اذا كانت عمه الولد صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها في الحضانة وتبقى وصاية الأم على ما هي عليه حيث لا مانع ولا تبطل الوصاية الشرعية بمجرد تزوجها المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان متزوجا امرأة ورزق منها بنت بلغ سنها سنتين ثم طلقها

١٢٩٥

٢٢

صفر

١٢٩٦

١٨

جادی ثانیة

١٢٩٦

٢٦

وفرجت من عدته وتزوجت بزوج آخر أجني من البنت المرقومة فانتقلت الحضانة إلى جدتها أم أمها فهل تسقط حضانة الجدة المرقومة بامسالك الصغيرة وسكنها بها في مسكن الزوج الاجنبي وكذا اذا كانت تلك الجدة من أرباب المحرف وتخرج في غالب الاوقات وتترك البنت المذكورة ضائعة فكانت غير مأمونة على الصغيرة تسقط حضانتها أيضا بذلك وينتقل الحق في حضانتها لجدتها أم أبيها اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقربها مانع (اجاب) لاحق للجدة أم الام في حضانة الصغيرة المذكورة مادامت ساكنة بها في مسكن زوج أمها الاجنبي او غير مأمونة عليها بخروجها في غالب الاوقات وتترك الصغيرة ضائعة فكل واحد من هذين الامرين موجب لسقوط حضانتها وانتقال الحق فيها للجدة أم الاب اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يتم بها مانع مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه بعد أن أبرأته من مهرها ثم ولدت منه بنتا وطالبته عند قاضي جهتهم بأن يفرض لها أجرة حضانة لبنتها ففرض عليه لكل شهر ثلاث برايز ورضي بذلك ودفع لها أجرة بعض الشهور ثم تزوجت تلك الام اجنبيا وللصغيرة أم أم وأم أب وامتنع الزوج من دفع المفروض عليه ومن دفع أجرة الحضانة لام الام فهل تكون الحضانة لام الام الصالحة للحضانة وتكون مقدمة على ام الاب ويخير الاب على دفع أجرة الحضانة لها حيث كان غنيا والبنت لم يبلغ سنها سنتين الى الآن (اجاب) بسقوط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة ينتقل الحق في حضانتها لام أمها اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقربها مانع ومنه امسالك الصغيرة في بيت زوج أمها الاجنبي وتقدم في الحضانة على ام الاب حيث لا مانع ويؤمر الاب الموسر بدفع ما بقي مما قرر عليه من أجرة حضانة أم بنته الصغيرة الفقيرة الى سقوط حضانتها وانتقال الصغيرة في حضانة جدتها المذكورة ويقرر عليه لجدتها أجرة لحضانتها أيضا ويؤمر بدفعها اليها والحال هذمه دامت في حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنات في حضانتها وكان عقد عليها في بلده ودخل عليها وعاشرها فيها فهل اذا انقضت عدتها لا يجوز لها ان تنقل بناتها للمحل آخر غير المحل الذي عقد عليها فيه اذا كان بينهما تفاوت ولو كان المحل الذي أودت الانتقال اليه أصل وطنها (اجاب) انما يكون للام الانتقال باولادها اللاتي في حضانتها بعد الفارقة وانقضاء العدة من بلد الاب الى بلدة أخرى بينهما تفاوت بشرطين احدهما كون ما تريد الانتقال اليه وطنها والثاني كون عقد النكاح فيه فاذا انتفى احد الشرطين كما هنا ليس لها الانتقال بالاولاد ولو وجد الاخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاده الثلاثة المرزوقين له من مطلقة المتزوجة اجنبيا منهم وهم بنتان وابن بلغ سن إحدى البنتين اثنتي عشرة سنة وسن الاخرى تسع سنين وسن الابن عشر سنين وانتهت مدة حضانة الكل ولهم من الاقارب جد لام وأخوال وعم شقيق عاصب لهم هو وصى عليهم من قبل الحاكم الشرعي وهو

وهو ما مأمون عليهم غير فاسق فهل اذا كان كذلك يكون لهم العاصب المذكور وضعهم
اليه لحفظهم وتربيتهم دون جدتهم أي الام والاحوال والمحال ما ذكر (اجاب) نعم للام
الشقيق ضمهم اليه وحفظهم حيث كان غير فاسق ومأمونا عليهم وذلك بالنسبة للانثى
المشبهة ولم يوجد من يقدم عليه من العصبات والله تعالى اعلم (سئل) في ولد بلغ عمره سبع
سنين ودخل في الثامنة كان في حضانه أمه المطلقة من أبيه والآن قد تزوجت أجنبية
منه ولها أم غير أهل للحضانة أصل الحقة عقلا جدامن داء اعترها وليس له غيرهما من
النساء فهل تنتهي حضانه ببلوغ سنه ما ذكر ويكون لابي ضمهم اليه لتربيته وان لم تسقط
حضانه الام بالتزوج وحضانة الجدة بعدم الاهلية للحضانة (اجاب) نعم تنتهي حضانه
الغلام ببلوغ سنه ما ذكر على المقتضى به من تقدير سن الاستغناء بذلك ولا ييه ضمهم اليه
والمحال هذه جبر احيث لا مانع وان لم تسقط حضانه الام بالتزوج ولا حضانه الجدة
المذكورة لكونها غير أهل لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد
صبي سنه نحو ثلاث سنين تزوجت ام الولد المذكور باجنبي وللصغير جدّة أم أمه تزوجت
أيضا باجنبي ولأمه المذكور حالة شقيقة خالصة عن الأزواج صالحة للحضانة شرعا فهل
والمحال هذه يسقط حق أم الصغير وجدته بتزوجها الاجنبى وينتقل الحق في حضانه
لحالة أمه الشقيقة المذكور حيث لم يوجد اقرب منها اليه من قوم الام ولا من يقدم عليها
من أقارب الاب من النساء وليس لابي معارضتها في ذلك وان كان موسرا يجبر على
الاتفاق على الصغير وأجرة الحضانه حيث لا مال للصغير وما الحكم الشرعى افيدوا الجواب
(اجاب) نعم تسقط حضانه كل من الام والجدة بتزوجها اجنبيا من الصغير مادامتا كذلك
وتنتقل حضانه لحالة أمه المذكور حيث لا اقرب منها اليه من قوم الام ولا من يقدم
عليها من النساء من أقارب الاب وليس لابي معارضتها في ذلك بدون وجه شرعى وعليه
نفقة الصغير وأجرة حضانه ومسكنه مع حاضنته ان لم يكن لها مسكن والمحال ما ذكر والله
تعالى اعلم (سئل) بافاده من نظارة الحقايق في ٢٩ صفر سنة ٩٨ مضمونها شخص يسمى
عليام مصطفى البلتاجى من اسكندرية كان انهى لهذا الطرف بالتضرر مما أجرة حضرة قاضى
افندى تلك الجهة في قضية حضانه ولد أخيه الوصى عليه هو بكيفية ان الولد المذكور
له جدّة أم والدته متزوجة باجنبي ولها والدّة وسبق ان الجدة المذكور كورة طلبت أخذ ولد
ابنتها منه بطريق الحضانه وبعد حصول مراعاة شرعية بينهما صار مساعدتها في أخذه
منه بواسطة الشيخ محمود البورى بنى أحد أعضاء مجلس المحكمة المذكور كورة لكونه له نسب
وقرابة بتلك المرأة ارتكنا على ان الحضانه تكون لوالدة الجدة المحكى عنها وبقي الولد
في حضانه أم الجدة مدّة ثم كف بصرها حين ذاك قدم دعوى شرعية بطلب حضانه ابن
أخيه المذكور بعرفة زوجته التى هي حالة الولد بالنسبة لعدم صلاحية كلا المرأتين
لزواج احدهما بالاجنبى وكف بصر الأخرى ولمناسبة غيبة الشيخ محمود البورى بنى وقت

سؤال

١٨

محرم

٥

١٢٩٧

٧

١٢٩٧

١٢٩٨

ذاك عن المحكمة قد حكم القاضي باعطاء الحضانة لحالة الولد وأمره باحضارها للاستلامه
ثم توجه لاحضارها وحضر بها فوجد الشيخ محمود المذكور موجودا بالمحكمة وعارضه
في هذه الدعوى معارضة الاخصام ثم صار استئناف الدعوى بالمجلس وصار يتناول
عليه بالسب وأمر باخراجه من المجلس وبعد برهة صار طلبه بالمجلس وقيل له من العضو
الموما اليه ان زوج الجدة المذكورة طلقها بالمجلس وصارت الآن هي الاحق بالحضانة
من خاتمه ولما سأل هو من الزوج المذكور الحاضر معهم بالمجلس عن كيفية الطلاق
الذي أجراه فقال له انه طلقها طلاق رجعية فعارض بان مانع الحضانة لا زال موجودا
فالشيخ محمود العضو المذكور التفت الى الزوج وقال له قل بالثلاثة فقال كما أمره وبعد أن
تقيد الطلاق الاول أعيد قيد الطلاق الثاني الى آخر ما يعلم من تفصيلات التقارير المتقدمة
من المذكور وحيث انه يتضرر من ذلك وقدم صورة فتوى من مذكورين علماء
باحقيقته بحضانة الغلام المذكور ويرغب النظر في ذلك وفيما أجراه القاضي وبالاستفهام
من القاضي الموما اليه وردت لنا افادته في غرة صفر سنة ٩٨ تفيد انه فيما قبل تاريخه
توجه المدعى مع جدته للصغير المتزوجة باجنبي عن الصغير وأمه الحاضنة للصغير ولم
يتحقق بالمجلس الشرعي عجزها عن الحضانة ومع ذلك فقد حضر زوج الجدة وطلقها ثلاثا
وقيد ذلك بالمحكمة وانه لا يسوغ نزاع الطفل من جدته لتكون الجدة وأمه مقدمتين
على الحالة ثم حضر المدعى مع الجدة المذكورة وتراضى معها بالمجلس الشرعي على ان تقيم
بالقصر المذكور بمنزلهامدة وتقيم به بمنزل المذكور مدة فبناء عليه اقتضى تحريره ثم مل
انه بالا حاطة بذلك يكرم بافادته ما يترأى اسعادتكم افندم (اجاب) من مطالعة مكاتبة
سعادتكم المؤرخة ٢٩ صفر سنة ٩٨ الواردة بتاريخه أدناه وفهم ما تضمنته أوراق
هذه المادة اتضح ان الحكم الشرعي فيها هو كما افاده حضرة قاضي افندي نغراسكندرية
من انه لا يسوغ نزاع الصغير من جدته الحاضنة له التي كانت متزوجة باجنبي قد طلقها
ثلاثا مادامت صالحة للحضانة لم يقسم بها مانع وانها وكذا أمه ان لم يكن بها مانع أيضا
مقدمتان على الحالة والعم في الحضانة الا انه فهم من بعض تقارير العم المؤرخ ٢١ ذي
الحجة سنة ٩٧ ضمن الاوراق ان هذه الجدة لما طلقت ثلاثا طلب العم تربية الصغير مجانا
بلا أجره وتبرع بالانفاق عليه من مال نفسه فقبلت الجدة المذكورة ذلك أيضا فادامت
الجدة على هذه الحالة راضية بتربيته مجانا فهي أحق ولا يؤخذ منها الا اذا وجد مانع آخر
فان رجعت عن قبول تربيته مجانا يكون لعمه الوصي عليه ضمه الى زوجته حالة الصغير
لتربيته بينهما مجانا لحفظ المال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته ثلاثا وله منها ولدان وبنت وأحد الولدين يبلغ من العمر أربع سنين والاخر يبلغ
سنتين والبنت تبلغ سبع سنين ولم يكن الزوج المطلق لها من حضانة أولادها ولم يقيم بها
مانع يمنعها من الحضانة الشرعية كزوجها بغير أبيهم ونحوه من الموانع بل هي صالحة

سنة جادى الاولى

١٢٩٩

٦

ربيع الثانى

٢٤

١٣٠٠

رجب

١٣٠٠

٢٧

رمضان

١٣٠٠

٧

للحضانة قدرة عليها فهل يكون الحق في حضانتهم لامهم المذ كورة مادامت كذلك في مدتها (اجاب) نعم يكون الحق في حضانتهم لامهم المذ كورة وليس لابيهم أخذهم منها مادامت حضانتها في مدتها بدون وجه شرعى اذ هي احق بحضانة اولادها قبل الفارقة وبعدها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رضيع ماتت أمه في مدة رضاعه وله جدة أم أمه موجودة عاقلة أمينة لا يضيع هذا الولد عندها قدرة على تربيته خالية من الافواج رأسا لم يسقط حقها في الحضانة الا انها امتنعت عن تربيته مجاناً والحال ان الاب موسر فطلبت هذه الجدة من هذا الاب الموسر أجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد والحال ان الصغير لا مال له فقال الاب المذ كور ان امي ترضعه وتربيه مجاناً فهل والحال ما ذكر حيث كان الاب موسراً ولا مال للصغير تكون الجدة أم الأم أحق بالصغير من الجدة أم الاب المتبرعة ويجوز الاب على دفع الأجرة المذ كورة نظر للصغير وما التحكم (اجاب) نعم تكون أم الأم المذ كورة والحال ما ذكر أحق بالصغير المذ كور حضانتها من أم الاب ولو طلبت أم الأم التي لم يقم بها مانع ابراعها من مال الاب الموسر حيث لا مال للصغير واذا وجد الاب من يرضع الصغير مجاناً وهو عند أم أمه يحجب لذلك ويرسل المرضعة الى مسكن أم الأم الحاضنة للصغير لارضاعه كذلك أو باقل مما تطلبه أم الأم من أجرة الارضاع ولا يجبر على دفع ما طلبته أم الأم من الأجرة على الارضاع زائداً والحال هذه مراعاة للجانبين والصغير حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وولده الصغير منها الذي لم يبلغ سنه ثلاث سنين في حضانت أمه المذ كورة فهل اذا تزوجت أم الصغير بعد انقضاء عدتها اجنبياً منه وكان للصغير المذ كور أم أم الأم التي هي جدة أمه صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع وله ايضاً بنت بنت خالة أبيه متزوجة اجنبياً من الصغير ينتقل الحق في حضانتها لجدة أم أمه المذ كورة اذا لم تسكن بالصغير في بيت الراب الذي يريد ان يتزوج بامه وتقدم هذه الجدة على بنت بنت خالة أبيه ولو كانت خالية من الافواج (اجاب) اذا تزوجت أم الصغير اجنبياً منه تسقط حضانتها وينتقل الحق في حضانتها الى أم أم أمه المذ كورة الصالحة لها القدرة عليها التي لم يقم بها مانع كسكنها به مع زوج أمه الاجنبى وتقدم هذه الجدة على بنت بنت خالة أبيه ولو لم يقم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ص غير في حضانت أمه تزوجت باجنبى منه وله جدة من أمه متزوجة باجنبى منه ايضاً وله جدة من أبيه متزوجة بجده من أبيه فهل تسقط حضانتها للأم والجدة من جهة الأم بتزوجهما باجنبين من الصغير وينتقل الحق في الحضانة للجدة من جهة الاب اذا كانت صالحة لها ولم يقم بها مانع (اجاب) بتزوج الأم وأمها الاجنبين من الصغير تسقط حضانتهم له وينتقل الحق فيها للجدة أم الاب المتزوجة بجده الصغير اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع مادام الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه ير يد على سبع سنين توجهت به أمه

الى بلدها في الغر بية وابوه من القليو بية وتوجه اليها في بلدها لياخذها منها بعد أن
كشف على سنه من دفتر الحكم فوجده كاذ كرتوفت معه امه ولم تسلم فيه متعلقة
بصغر سنه وطلبها بعد القاضى فاجبره القاضى بانه لا يحكم بتسليمه الا بعد احضار قنوى
شرعية يعتمد عليها في هذا الحكم فهل تنتهى حضانة الابن ببلوغه السن المذكور
وللاب اخذه منها جبراعليها واذا حصل الاختلاف منهما في السن المذكور يعرض على
اهل الخبرة فان وافق قولهم دعواه يسلم اليه والا ينفى عندها حتى تنتهى حضانتها وما
الحكم الشرعى (اجاب) تنتهى حضانة الغلام باستغنائه عن النساء وقد ربيع سنين
وبه يقى وان اختلفا في سنه ينظر اليه القاضى فان اكل وشرب وبالس واستنجى وحده
دفع اليه ولو جبر او الابقى عنده امه كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
امراة بمصر واقام معها مدة حتى رزقت منه بنت ثم خالها على حقوفها الشرعية وعلى
نفقة تلك البنت مدة سنة كاملة وقبلت منه ذلك ثم اخذتها وسافرت بها من مصر الى
اسكندرية بدون علم مطلقها المذكور فهل ليس لها السفر بها الا الى وطنها الذي نكحها
فيه وتجبر على عودها بالبنت الى المصر المذكور وما الحكم (اجاب) ليس لها ان تبتعد
انقضاء عندها الخروج بولدها من وطنها المذكور فيه الى بلدة اخرى بينهما تفاوت مالم
يكن ما انتقلت بالولد اليه وطنها وقد نكحها فيه فاذا فسد الشرطان المذكوران او
احدهما لا يمكن من الانتقال بينتهما المذكورة من مصر الى اسكندرية بدون رضا البنت
والبنات وحينئذ يكون للاب ارجاع ابنته الى وطنه محل العقد لتعاهدهما ونظرهما
وان كانت الحضانة حق الام والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من ناظره اذ اخلية رقم
٤ رجب سنة ١٣٠٢ مضمونها سبق ورود افادته لداخلية من الروضناجحة في شأن مبلغ
الثلاثمائة قرش من ضمن المعاش المرتب الى عبد العزيز القاصر نجل المرحوم عبد الرزاق
يلتزمى الجارى صرفه الى والدته لوجوده معها بمصر اسكندرية وعاشورافندى
ابراهيم جد القاصر المذكور المودع الان بالمحروسة متطلب عدم صرفه اليها لكونه
بلغ مدة ثمان سنوات وهو وليه الشرعى وراغب استلام ولدوله المحكى عنه لتربته
بمعرفته من طرفه وتوفير مبلغ الثلاثمائة قرش المذكور له مع باقى معاشه ولما تحرر
للمروضناجحة عن ايضا ح سن الولد المار ذكره من تاريخ قيد المعاش وردت مكاتبتها بمررة ١٦
علم منها ان ميلاده هو في يوم ٣ رمضان ١٢٩٤ ويبلغ من السن سبع سنين وتسعة أشهر
واثنى عشر يوما للغاية ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٢ وحيث مقتضى اخذ افتاء
حضرته كم الشرعى في ذلك فتؤمّل الافادة (اجاب) المصرح به في كتب المذهب ان
الحاضنة الى الحمة للحضانة التي لم يقم بهما مانع احق بحضانة الغلام حتى يستغنى وقد ر
ب سبع سنين على المفتى به بلافراق بين الام وغيرهما من النساء الحاضنات فان علم بلوغه
السن المذكور يكون لابييه او جده ابي ابيه او غيرهما من العصبات ضمه اليه جبر التربيته

١٣٠١

١٨

١٣٠٢

محرم
١٧

١٣٠٢

رجب
٨

وان اختلفا في السن نظر اليه القاضي فان أكل وشرب ونام واستنجد وحده دفع اليه والا
 ابقى عندها حيث لا مانع وولاية التصرف في مال اليتيم بالمصلحة وقبضه لمجده أبيه عند
 عدم وجود وصي مختار حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة مصرية
 وعقد عليها بمصر وبني بها فيها ثم انتقل معها الى جهات محلات خدامته حتى رزقت منه
 باربعة أولاد احدهم ذكر والثلاث اناث واخيرا أقام الزوج مع زوجته المذ كورة ببلدة
 بعيدة عن مصرها المذ كورة بمسافة فوق مسافة القصر الى أن مات بها عن ورثة من
 ضمنهم زوجته وأولاده الاربعة المذ كورون الذين جميعهم في حضنة الزوجة المذ كورة
 وهي أهل للحضنة ولم يقيم بها مانع منها ثم بعد موت الزوج المذ كور بمدة انقضت فيها
 عدة الزوجة شرعا أرادت الانتقال بأولادها الاربعة المذ كورين من الجهة المذ كورة
 الى وطنها محل العقد عليها المذ كورو الحال أن أكبر البنات الثلاث المذ كورات لم يبلغ
 سنهن تسع سنين والابن المذ كور لم يبلغ سنه سبع سنين فاراد أخواله اولاد المذ كورين
 لا يبيهم الوصي عاينهم منع الام المذ كورة من الانتقال بهم الى محل وطنها المذ كور فهل
 والحال هذه تجاب الام المذ كورة للانتقال بأولادها الذين في حضنتها الى محل وطنها
 المذ كور ويمنع الاخ الوصي العاصب المذ كور من معارضته لها في ذلك وما المحكم
 الشرعي في ذلك (اجاب) مقتضى ما ذكر في كتب الفقه من أنه ليس للطلق بعد انقضاء
 عدتها السفر بولدها يعني الذي في حضانتها من بلدة الى أخرى بينهما تعاوت الا اذا كان
 ما انتقلت اليه وطنها وتكفيها فيه أي فلها الانتقال بلا اذن الاب وليس له المنع وترددهم
 في كون غير الاب من الاولياء كالأب في ذلك وكون معتدة الموت كمعتدة الطلاق
 فاستظهره العلامة خير الدين وتوقف العلامة التركي في كون حكم غير الاب في المنع
 كالأب لعدم وقوفه على نقل أنه ليس للأخ الوصي على اخوته من أبيه القصر منع أمهم
 المتوفي عنها زوجها الحاضنة لهم التي لم يقيم بها مانع من الانتقال بهم بعد انقضاء عدتها الى
 وطنها الاصل الى الذي وقع النكاح فيه اذ لو كانت مطلقة منقضية العدة والاب موجود
 يكون لها الانتقال اليه به وليس له المنع ماداموا في حضانتها فغيره من الاولياء بعد
 موت الاب كالأخ المذ كور وأولى والله تعالى اعلم

(باب النفقة)

(سئل) في رجل طلق زوجته ومعهامنه ولدان قرر لهما على نفسه نفقة لكل يوم كذا من
 الدراهم ثم تزوجت رجلا آخر وبقي الولدان عندها تنفق عليهما واستمر أبوهما تاركا لهما
 حتى انقضت مدة من السنين وهو لا يدفع شيئا من الذي قررره على نفسه الا نفقة أربعة
 أيام والولدان المذ كوران يذهبان الى أبيهما بعض الايام ويعودان عندهما ثانيا
 فهل يكون للام المذ كورة مطالبة أبيهما بجميع ما تجب عليه من نفقة الولدين

المذكورين التي قروها على نفسه والحال هذه (اجاب) نفقة الصغير المقررة لا تسقط
بمضي المدة فاذا ثبت ان الرجل المذكور قرر لولديه الصغيرين على نفسه قدرا معلوما
لنفقة كل يوم كان الواجب دفع جميع ذلك على ما مشى عليه الامام الزليعي في التبيين
وهو الذي عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في أخت شقيقة فقيرة عاجزة عن
الكسب ولها أخ غني موسر وأختان فقيرتان فهل تجب عليه نفقة اخته العاجزة عن
الكسب حيث كان موسرا ولا شيء على أختيهما الفقيرتين لفقرهما ودونه ولا عبرة بدعواه
الفقر مع وجود بينة تشهد بغيانه ويساره (اجاب) تجب على الموسر نفقة كل ذي رحم
محرم صغيرا أو أنثى ولو كانت الأنثى بالغة صحيحة قادرة على التكسب بشرط الفقر فاذا
ثبت يسار الأخ المذكور وجب عليه نفقة اخته والقول لمنكر اليسار يمينه والبينة
لمدعيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج ببيت قاصرة فصرعت عنده واخت
عقلها وهو مسكنها مع أهله بمكان واحد وحصل لها من أهله ضرر فهل لوليها ان يمنعها من
سكنها معهم ويطلب مسكنها خاليا عن أهل الزوج ولو لم يحصل لها منهم ضرر وإذا ذهبت
الى منزل أهلها ولم ترض بسكنها مع أهله يكون لها ذلك ولم تسكن ناشزة (اجاب) يجب
على الزوج أن يسكن زوجته في بيت خال عن أهله وأهلها وبامتناعها بالغة أو وليها
قاصرة وما في حكمها كعتهمة من السكنى مع أهله لا تكون ناشزة والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل متزوج بثلاث زوجات فطلبته إحداهن لدى القاضي ليفرض لها نفقة
وتأكل وحدها وليس لها من أولاد ففرض لها القاضي النفقة كل شهر اصنافا كثيرة زيادة
عن قدر حاله وحالها فهل لا يسوغ ذلك ويفرض عليه ما يليق بحاله وحالها (اجاب)
تجب نفقة الزوجة على زوجها على قدر حالهما على ما به التمسك ولا يجوز للقاضي أن
يفرض لها عليه زيادة على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا
بائنا ظان أنها حائل وفرض لها نفقة العدة عن ثلاثة أشهر عن كل شهر خمسة وعشرين
قرشا ودفع لها خمسة وسبعين قرشا نفقة الثلاثة أشهر وفرض لبنته منها كل شهر أربعين
قرشا ثم ظهر بالمطلقة حمل ومضت الثلاثة أشهر التي تجلت نفقتها وطلبت النفقة مدة
باقى العدة فهل تجاب لذلك ويلزم الزوج نفقتها الى انقضاء عدتها (اجاب) على الرجل
المذكور الاتفاق على معتدته مدة العدة ولا يمنع من ذلك رضاها بما ذكره على الوجه
المزبور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة سبع سنين وتزوج
بامرأة غيرها ولم يترك لها نفقة أصلا ولا وكيلة ينفق عليها فهل يكون لها ان ترفع امرها
للقاضي ليقرر لها نفقة على زوجها الغائب ويأمرها بالاستدانة وتكون ديناً عليه يطالب
به (اجاب) للقاضي ان يفرض للمرأة المذكورة نفقة على زوجها الغائب ويأمرها
بالاستدانة لترجع على الزوج بعد حضوره على ما به يفتي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته بائنا وله منها بنت فرض لها عليه نفقة العدة واجرة الرضاع مبلغا

١٢٦٥

١٣

معلوم من الدراهم الى ان مضت مدة الرضاع فهل اذا كان القدر المذكور لا يكفي
لنفقة البنت بعد خروج امها من عدة المطلق يكون للقاضي ان يفرض عليه النفقة لبنته
بقدر كفايتها وكذا اجرة الحضانة للطلقة التي هي ام البنت (اجاب) على الاب الاتفاق على
بنته المذكورة واذا فرض لها ما لا يكفي في يوم بدفع ما يكفيها من النفقة وعليه اجرة
حضانتها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ابرأت زوجها وتحملت بنفقة اولادها

١٢٦٥

١٤

منه وارضاعهم في نظير طلاقها فطلقها على ذلك طلبة بائنة فهل يكون لها الرجوع عليه
ومطالبة باجرة الحضانة والنفقة حيث لم يقع تعيين لمدة التحمل المذكور (اجاب) في
التنوير بشرط البراءة من نفقة الولدان وقتا وقتا كسنة صخ ولزم والا لولو خالغته على
نفقة ولده شهرا وهي معسرة فطالبة بالنفقة يجبر عليها اه اي وما شرط عليها دين كما
في الهندية والمراد من البراءة من نفقة الولد جعل ذلك عوضا في الخلع والطلاق والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة عليه نفقة ولده الصغير قدر معلوم ومضى عليه
مدة من الشهور لا عساره بذلك فهل اذا طلبت أم الصغير حبسه لنفقة ولده المذكور

١٢٦٥

١٦

لا تجاب لذلك حيث ادعى الفقر (اجاب) لا يحبس الاب فيما مضى من نفقة ولده
الصغير حيث ادعى الفقر ما لم يثبت عساره وان كان يحبس على الامتناع عن الانفاق
عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت عن طاعة زوجها فطلبها على يد الحاكم
الشرعي فقرر لها كل يوم كذا من الدراهم نفقة وامرها بالسكنى معه في محل طاعته
فطلبها لذلك فامتنعت من طاعته على يد بيعة من المسلمين فهل تعد ناشرة ولا يلزم الزوج

١٢٦٥

١٦

نفقة لها ولا كسوة مادامت ناشرة (اجاب) نعم تعد ناشرة بذلك حيث أوفاهما مجمل
الصداق وكان المسكن شرعيا ولا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل تزوج امرأة ودخل بها في بيت اهلها ومكث معها مدة ثم حصل بينهما مشاجرة
فنقلها في مكان خال عن اهلها ولائق بهما بين جيران صالحين وقد أوفاهما المعجل
ثم بعد ذلك تشاجرت معه وخرجت منه من غير اذنه واطلاعه فطلبها للصلح م اراقام تمنعت
منه فهل تعد بذلك ناشرة لا تستحق على زوجها نفقة ولا كسوة مادامت ناشرة ولو طالت

١٢٦٥

١٩

المدة (اجاب) بخروج المرأة من منزل زوجها الشرعي بدون حق وامتناعها عن طاعته
تكون ناشرة ولا نفقة للناشرة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر
يتيممة صغيرة لا أب لها أخذها رجل اجنبي من أمها لاجل أن يزوجه لابنته بعد التريبة
فبعد مدة تشاجر مع أمها فارادت أخذها منه فنعها متعللا بأنه رباها واطعمها وكساها
فهل اذا لم يصدر عقد يكون لامها أخذها منه واذا أراد ان يطالبها بالمؤنة والكسوة

١٢٦٥

١٩

لا يجاب لذلك ولا يكون له منع امها من اخذها (اجاب) لا مضالبة للرجل الاجنبي على أم
القاصرة بما انفقه عليها والحال ما ذكر وليس له منع الصغيرة ممن له حق حضانتها والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة سأكنة مع اهل زوجها في منزل واحد ولها في ذلك المنزل

محله مخصوص بهما من غير مشارك لها فيه فهل اذا ادعت الاضرار من اهل زوجها
وأرادت أن تسكن بمحل خارج عن ذلك لا تجاب لذلك حيث كان المحل المختص بهما
مفتاح وحده ولم يكن لها مشارك فيه ولا يجبر الزوج على اسكانها بمحل آخر (اجاب) اذا
كان المنزل منفردا وله غلق وموافق لا تجاب الزوجة اذا طلبت منزلا غيره ولو كان به
أقارب الزوج حيث لم يتحقق ايذاؤهم لها على ما في حواشي الدر المختار والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تزوج قاصرة مضيقه للوطء من ايها بصدق معلوم في الزمة ودخل
بها ثم اراد الاب منعها عن الزوج حتى يأخذ بمحل الصداق فهل يجاب لذلك ويجبر
الزوج على دفع المجل المذكور وعلى الانفاق عليها مادامت ممنوعة عنه لاجل ذلك
الدفع (اجاب) لا في الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان تحملت الرجل
قال البرازي ولا يعتبر السن في حيث كانت الزوجة المذكورة مطيقة للوطء ومنعها وليها
لاجل المهر لا تعد ناشرة بذلك فينفق عليها فزوجها بحسب حالهما على المقتضى به والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل فرض عليه القاضي النفقة لزوجه له كل يوم قدرا معلوما من
الدواهم وامره ان يسكنها في مسكن شرعي خال عن اهله التي هي أمه وبنته فامتنع من
ذلك وطلب ان لا تسكن الا مع أمه وبنته حتى مضت مدة فهل يجبر الزوج على دفع
ما تجب عليه من النفقة المدة المذكورة ولا تكون بذلك ناشرة حيث طالبت به بمسكن
شرعي سوى ذلك وامتنع (اجاب) بامتناع الزوجة عن السكنى مع اهل الزوج لا تكون
ناشرة فلا تسقط نفقتها بذلك ولها المطالبة بما قرر على زوجها من النفقة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له زوجة خرجت من منزله بغير اذنه وطلبها طاعته فامتنعت من ذلك فهل
تسقط بذلك نفقتها وكسوتها وسائر حقوق الزوجية حتى تعود الى طاعته واذا كان له منها
اولاد غار أخذتهم عندها ولم يفرض لهم شيء تسقط نفقتهم ايضا بمضي الزمان واذا انفقت
عليهم من مالها لا ترجع عليه بنفقتهم مع عدم التقدير أم لا (اجاب) بنشور الزوجة وخروجها
عن طاعة زوجها بغير حق تسقط نفقتها ولا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء والرضا
ولا رجوع للام بما أنفقته من مالها على الاولاد المذكورين بلا اذن ولا فرض والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت
عن طاعة زوجها بغير حق ومكثت في بيت ابنها مدة من الزمان من غير اذن زوجها
ولم يكن لها نفقة مقررة لا من قبل فاض ولا بالتراضي فهل تعد ناشرة لا يلزم الزوج لها
نفقة ولا كسوة واذا اراد ابن الزوجة ان يلزم الزوج بنفقة المدة الماضية لا يجاب لذلك
(اجاب) حيث خرجت المذكورة عن طاعة زوجها بغير حق كما هو مذكور لا يكون لها
عليه نفقة حتى تعود الى طاعته والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بلغ سنها خمس عشرة سنة
وتزوجت برجل وبعد أن دخل بها ودفع لها ما نعورف تجهيلها من المهر وعاشر هامة
طلبت النشور والخروج عن طاعة زوجها وتريد رفعه للقاضي بناحية بلدهم ويكنها

٨ ١٢٦٥

٨ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

١٤ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

١٢٦٥

٨

ناشرة باعراء اهلها فهل اذا لم يرهن الزوج بنشوزها لا يقرها القاضي على نشوزها بدون رضا الزوج وله طلبها الى محل طاعته وعلى القاضي اجابته لذلك حيث كان قائما بحقوقها بلامضاررة ويحكم بملوغها بانتهاء هذا السن (اجاب) الفتوى على ان حجب بلوغ الغلام والجارية خمس عشرة سنة وعلى المرأة البالغة طاعة زوجها ويحرم عليها النشوز والخروج عن طاعته بغير حق وتؤمر بطاعته ولا تجاب للنشوز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته وهو ساكن معها في بيت من دار بموافقه الشرعية له غلق مخصوص خال عن اهله واهله ساكنون في بيت آخر من تلك الدار مخصوص بهم فهل اذا طلبت الزوجة الخروج من البيت المذکور لا تجاب لذلك واذا خرجت منه بدون وجه شرعي تكون ناشرة لانفقة لها ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة حيث كان ساكنا بين جيران صالحين

١٢٦٥

١٢

(اجاب) قال في التنوير وبيت منفرد من دار له غلق كافها ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة اهـ فحيث كانت ساكنها بين جيران صالحين ولم يوجد بالمنزل المذکور من يؤذيها من اطراف الزوج وكان له منافع وموافق لا يكون لها الامتناع عن السكنى فيه واذا امتنعت تكون ناشرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل وصار يتفق عليها حتى قربت مدة الوضع فسافرت من بلده الى بلد آخر بغير اذنه فوق مسافة السفر فهل اذا وضعت حملها هناك لا يلزمه لها نفقة فيما مضى ولا فيما يستقبل من الزمان بدون فرض قاض أو تراض (اجاب) تنقضي العدة بوضع الحمل ولا نفقة لها بعد الوضع ولا مطالبة لها بنفقة ما مضى بدون القضاء والرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه ومعها منه بنت تبلغ سنها ثلاث سنين فرض لها اي ابنته على نفسه كل يوم عشرين نصف فافضة بحضرة القاضي وقيدت بسجله والحال انه موسر ثم بعد مضي مدة أراد ان يتقص شيئا من القدر المذکور فهل لا يسوغ له ذلك خصوصا والمرأة المذکورة ولدت له ولدا بعد البنت ولم تطلب منه زيادة على المفروض واذا قل قاضي ناحيتهم اما أن ترضى بالنقص أو تعطيه أولاده لا يعتبر قوله (اجاب) اذا فرض القاضي نفقة الصغيرة على ابائها باللائق شرعا وفرضها على نفسه لا يسوغ للاب الامتناع عن دفعه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب بالاقطار الحجازية وزوجته وأبوه بمصر وعند سفره بالاقطار الحجازية أمر والده أن ينفق على زوجته وأولاده منها والآل أن يمنع الاب من الانفاق عليهم فهل يجبر الاب على الانفاق عليهم والحال هذه

١٢٦٥

١٦

حيث كان الاب موسرا (اجاب) نعم يجبر الاب على نفقة زوجة ابنة الغائب والحال هذه كما في الدر عن الواقعات لكن لم يرتضه محشييه ابن عابدين وجنح الى عدم الوجوب والمراجع وأما نفقة اولاد الابن الغائب فنقول ايضا عن الواقعات ولم يعترضه محشييه المذکور فيجبر على نفقة اولاد ابنة المذکور ثم ان كان الابن الغائب غنيا يكون لابييه الرجوع عما أنفق على ابنة اذا حضر قول واحد ويكون أمر الجدي لانفاق حينئذ لتعسر

١٢٦٥

١٧

وصول ابن ابنه لثمنه من مال أبيه مع وجوبها عليه وان كان الابن الغائب فقير افني رجوع المجدع عليه بما انفقه على ابن الغائب اختلاف الرواية وقد جرت ارباب المتون والشروح على الرجوع مع فقره حيث قالوا لا يشارك الاب أحد في نفقة ولده وفي رواية انه يجعل الاب الفقير كالميت فتجب النفقة على المجد بل الرجوع له على الاب وهذا اذا لم يكن الاب زنا فان كان كذلك أيضا فالرجوع للمجد اذ انا هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المقام والله اعلم بالصواب وهو ولي الانعام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فرض لزوجته على نفسه كل يوم كدام الدراهم وصار يدفع لها المفروض عليه كل يوم ثم سافر وتركها مدة فهل اذا ثبت ما فرضه على نفسه كل يوم وتجمد يكون له لزومها لها (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الابالة قضاء أو الرضا فاذا تحقق بالوجه الشرعي التراضي على قدر معين لنفقة الزوجة كل يوم يؤمر الزوج بدفعه لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قصر في النفقة على زوجته ولم يقيم بلوازمها اضرار لها بذلك فهل اذا شكت مطاله وطلبت تقدير النفقة عليه بقدر حالها وحاله عند القاضي تجاب لذلك حيث لم يكن صاحب مائة (اجاب) نعم تجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بينت فاصرة وليس مطيقة للجماع فهل والحال هذه اذا طلب اهل الزوجة المذ كورة الصرف عليها مع كونها ليست مطيقة لا يجبر الزوج على ذلك (اجاب) حيث كانت صغيرة لا تطيق الجماع ولا تشتهي للوطء في مادون الفرج فلان نفقة لها على زوجها ما لم يسكنها في بيته للخدمة أو الاستئناس والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة متزوجة برجل وهو قائم بحقوقها الشرعية أخذتها أمها من بيت زوجها بدون اذنه مريدة بذلك طلاقها منه فهل لا تجاب الام لذلك ويجب على الزوجة اطاعة زوجها حيث كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) على الزوجة اطاعة زوجها وليس لها الخروج من منزله الشرعي بدون اذنه وتمنع من ذلك اذا كان قائما بحقوقها الواجبة عليه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وأقام بها عند اهله فصل له جنون وحصل لها منه ومن اهله الايذاء والضرر فهل اذا أرادت نقل جهازها وأمتعتها التي دخلت بها وتمسكت عند أهلها حتى يحصل الشفا لزوجها يكون لها ذلك ولا تجبر على الافامة والسكنى مع زوجها وأهله مع تحقق الضرر منه والايذاء من أهله (اجاب) لا تجبر الزوجة على السكنى مع أهل زوجها والواجب لها مكان خال عن أهله وأهلها واذا تحقق ايذاؤه واضرارها لها لا تكون ناشرة بخروجها من منزله المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقين وراجعها من مائة ثم طلبها الى محل طاعته فامتنعت فهل يؤمر بالذهاب معه الى محل طاعته حيث أوفاهما حق النكاح واذا أصرت على الامتناع لا يلزمه الاتفاق عليها ولا تطالبه بشئ من ذلك (اجاب) على الزوجة المذ كورة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية واذا امتنعت عن ذلك بغير حق تكون ناشرة

١٢٦٥ ١٩

١٢٦٥ ٢٢

١٢٦٥ ٢٩

رجب ٢٩ ١٢٦٥

شعبان ٥ ١٢٦٥

١٢٦٥ ١٦

لا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر إلى جهة وترك زوجته في محله ثم أراد الإقامة بالمحل الذي توجه إليه وطلبها فاسفرت أحدهما ومنع الثانية والدها وضما لنفسه ويريد أن يحسب على زوجها الكل يوم قرشاً نفقة مدة أقامتها معه فهل إذا لم يفرض النفقة قاض ولم يقع عليها تراض لا تجاب لذلك ولا يكون للزوجة المذكورة مطالبة زوجها بنفقة المدة الماضية (أجاب) لا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً بكر من ولها وجعل لها صداقاً معلوماً ودفع مجملها وزيادة ودخل بها في بيت أهلها ثم بعد ذلك أراد نقلها فنفعه أهلها فهل له أن ينقلها إلى محل طاعته وإذا كان في بيته مسكن شرعي حال عن أهلها يكون له نقلها إليه ولا يضر كون أمه ساكنة في بيته المذکور ولا يطلب منه مؤنسة حيث كان هناك جيران يستأنس بهم وللزوج المطالبة بجهاز المثل (أجاب) يجب للزوجة السكنى في بيت خال عن أهلها وأهلها وبيت منقر من دار له غلق ومأفق كفاها الحصول المقصود ما لم يكن في الدار من أفار به من يؤذيها ولا يلزمه أتياه بمؤنسة ويأمره القاضي بالسكناء بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش وللزوج نقل زوجته مادون مدة السفر إذا أوفاها المجل وكان أمونا وقال في لسان المحكام مانصه وفي فوائده صدر الاسلام الشيخ طاهر بن محمود النسفي رجل تزوج امرأة ودفع إليها التقدولم تأت بالجهاز إلى بيت زوجها هل تجبر على ذلك قال الامام القاضي جلال الدين للزوج أن يطالبها بالجهاز بمدة دار ما عطاها من النقد على عرف الناس وعادتهم أه وصحح خلاف ذلك لمقابلة المهر بالبضع ونقل ابن عابدين في باب المهر من رد المختار ما يعتد به فيقا وهو ان المدفوع إذا كان من المهر المعقود عليه فلا مطالبة له بشيء من الجهاز والافله الصلب لكونه كالمهبة بشرط العوض ثم قال لکن الظاهر جريان الخلاف في صورة ما إذا كان معقودا عليه لانه وان دكر على انه مهر لسكن من المعلوم عادة ان كثرته لاجل كثرة الجهاز فهو في المعنى بدل له أيضا ولهذا كان مهر من لا جهاز لها أقل من مهر ذات الجهاز وان كانت أجمل منها ويجاب بأنه لما صرح بكونه مهر او هو ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الاصل من النكاح دون الجهاز لم يعتبر المعنى وهذا أي كونه كالمهبة بشرط العوض غير معروف في زماننا بل كل احد يعلم ان الجهاز للمرأة إذا طلقها تأخذه كله وإذا ماتت يورث عنها وانما يزيد المهر طمأنينة بين يديه وعوده إليه ولا ولادة ادا ماتت اه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة رفعت زوجها الذي القاضى لفرض لها نفقة لكل يوم ففرض لها عليه لكل يوم قدر ما علم من الدراهم فهل إذا طلقها طلاقاً بائناً يكون لها مطالبة بمؤخر صداقها وبنفقة العدة مادامت في العدة وإذا تعلل الزوج بأنه كساها كسوة وتمتع بها وهي في عصمته ويريد أن يحاسبها بها (أجاب) لا تجب للزوجة المطالبة بنفقة عدها ومؤخر صداقها حيث لا مانع وليس للزوج حسبان ما دفعه

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

٢٨

لزوجته من الكسوة حال قيام الله بكاح من أصل ما يجب عليه لها من نفقة العدة التي هي
 الطعام والشراب وأجرة المسكن ولا مطالبة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف
 اولاداً وزوج واحد منهم ثم بعد ذلك مات الاب فجاء الولد المتزوج وادعى ان صداق
 زوجته لازم على ابيه وأراد أخذه من التركة فهل لا يجب لذلك (اجاب) لا مطالبة
 على الاب بصداق زوجة ابنه بدون الكفالة منه بذلك فلا يجب الابن لأخذه من تركة
 والده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته ودخل بها في منزله واقامت عنده مدة
 من السنين ثم ذهبت الى منزلها من غير اذنه فطلبها مرة بعد أخرى فامتنعت من العود الى
 طاعته فهل تجبر على العود الى مسكن زوجها حيث كان قائماً بنفقة طاعتها وحقوقها وليس
 لها النشوز والخروج عن طاعة زوجها المذكور بالارضاء (اجاب) تؤمر الزوجة بطاعة
 زوجها ولزوم مسكنه اذا كان شرعياً خالياً عن أهله وأهلها وكان قائماً بنفقة طاعتها وحقوقها
 الشرعية ولا يسوغ لها النشوز بخروجها عن طاعته بغير حق والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل طلق زوجته التي من ذوات الحيض ومكثت بعد الطلاق مدة نحو ثلاثة اشهر ولم
 ترفها الحيض ولم تأخذ شيئاً من مطلقها النفقة المدة فهل يكون لها مطالبة بنفقة العدة وأن
 ترفعه للحاكم الشرعي ويقررها عليه حتى تخرج من عدته بالحيض أو بوضع الحمل ان ظهر
 بها حمل منه وتصدق في عدم انقضاء عدتها بالحيض وفي انها حامل (اجاب) للزوج
 الاتفاق على مطلقته حتى تنقضي عدتها شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً
 بكرًا قاصرة من أبيها ودخل بها في مكان الزوج ومكثت عنده نحو سبعة أيام بعد الدخول
 بها فجاءت أمها باذن أبيها وأخذتها من بيت الزوج وحالوا بينه وبينها ولم يمسكوه من
 التمتع بها فهل لا يلزمه لها نفقة مادامت كذلك ولا كسوة ولا سكنى عليه مادامت ناشرة
 (اجاب) لا نفقة للزوجة المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 غنية وهناك بيعة تشهد بذلك وصنعتها الحياطة ولها ابن فقير ومديون أرادت ان تجعل
 عليه نفقة لها في كل يوم فهل اذا ثبت يسارها بالبيعة الشرعية لا يكون لها مطالبة الابن
 بشئ من ذلك حيث كانت غنية وكان الابن فقيراً وعليه ديون لبعض الناس وهي
 صالحة للزواج ويخشى منها القننة (اجاب) على الموسر يسار الفطرة نفقه اصوله الفقراء
 ولو قادرين على الكسب والقول لمنكر اليسار والبيعة مدعية فال في النهر عن الفتح
 هذا اذا لم يكن كسوباً فان كان كسوباً يعتبر قول محمده وان اليسار بما يفضل عن
 كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهماً ويكفيه أربعة دنانق وجب عليه دانتان
 للقرىب وهذا يجب ان يعول عليه في الفتوى فاذا لم يكن الابن موسراً ولا كسوباً والام
 فقيرة أو غنية لا تجب عليه نفقتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ثم بعد مدة
 اراد السفر الى جهة بلاده فوضع عندها مؤنة سنة على ظن انه يغيبها ثم طالت غيبته
 ومكث ثلاث سنين ثم حضر فطلبت نفقة ما زاد على السنة المذكورة فهل لا يلزمه ذلك

١٠

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

ذى القعدة

٥

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

١٢٦٥

١٤

حيث لم يقض بذلك قاض ولم يحصل عليه تراض (اجاب) لامطالبة الزوجة بنفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقير الحال طلق زوجته ثلاثاً وله منها ابن وطلبت منه مطلقته ان يدفع لها كل يوم نظير نفقة العدة وأجرة الرضاع قدر ما من الدراهم يحجب به ويضر بحاله فهل اذا تراخى معها على يد الحاكم الشرعي يجعل لها عليه قدر ما من ذلك لا نقاباً بحال وليس لها ان تكلفه بزيادة لا يقدر عليها (اجاب)

١٢٦٥

١٨

يفرض القاضي نفقة العدة على قدر حال الزوجين على ما به الفتوى والله اعلم (سئل) في امرأة من المخدرات لها خدم تحتاج اليهم في اشغالها فتزوجه رجل ومكث معها مدة سنين ولم يكسبها فيها شيئاً ولها امتعة اشتراها زوجها منها بثمن معلوم ولم يدفع لها شيئاً من الثمن ويأمرها باخراج خدمها فهل يكون لها رفعه للحاكم الشرعي ليقدر عليه لها النفقة والكسوة بحسب ما يليق به وما وليس له اخراج خدمها المحتاجة اليهم في اشغالها وعليه كفايتهم ويؤمر بدفع ما عنده لها من الدين (اجاب) عن أبي يوسف ان المرأة اذا كانت ممن يحل مقدارها عن خدمة خادم واحد اتفق على من لا بد لها منه من الخدم ممن هو أكثر من الخدام الواحد او الاثنين او اكثر من ذلك قال وبه نأخذ كذا في غاية البيان كذا في رد المحتار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقير ولا يقدر على الكسب لكبره وزمانته وله ولد غني فهل يجبر الولد على الانفاق على والده وعلى زوجته وخادمها (اجاب) على

١٢٦٥

١٨

الابن الموسر نفقة أبيه المذكور وزوجته والحال هذه ولوله زوجات فعليه نفقة واحدة يدفعها للاب ليوزعها عليهن ولا يظهر وجوب نفقة خادمة زوجة الاب على الابن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد وبنت صغيران لم يبلغا سن الحضانة وقرر على نفسه كل يوم ستين فضة لها وللبنت والولد يكون بينهما مترددا لم يجعل له شيئاً ثم سافر الزوج بعد ذلك الى جهة فوق مسافة القصر أقام بها سنة وزيادة ثم حضر الى بلد زوجته التي تزوجه بها فاطاها بتهمة بما تجمد عليه من النفقة وأجرة الرضاع في تلك المدة فاطاها وادعى ان الولد كان مقيماً يا كل ويشرب عند جده الذي هو أبوه فهل يطالب بما تجمد عليه من ذلك ويجبر على دفعه ولا عبرة بما تعلل به والزوجة لم تنزل في عدته من

١٢٦٦

محرم

٢

الطلاق الرجعي (اجاب) على الزوج الانفاق على زوجته المذكورة مادامت في عدته ولا تجب نفقة متهمة مضت بدون القضاء أو الرضا فاذا وقع التراخي على قدر معين ومضت مدة يكون لها المطالبة به كما ان لها المطالبة بنفقة الصغير الماضية ان كانت مقررة ولو فرض كون الولد رضيعاً لا تجب عليه أجرة ارضاعه مادامت في عدته من الطلاق الرجعي والله تعالى اعلم (سئل) في عبد رقيق زوجته سيده حرة وأتى منها بالولد وأراد بيعه فهل يسوغ له ذلك ولا يلزم البائع نفقة الاولاد الذين أمهم حرة (اجاب) يسوغ للولي بيع عبده المذكور حيث لا مانع ولا يلزمه نفقة اولاده المذكورين وقد صرحوا بان نفقة اولاد القن من حرة عليها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقه من رجل ومعهامنه

١٢٦٦

٨

ل

بنتان احداهما بلغ سنها سبع سنين والثانية ثلاث سنين فرض لهما والديهما على نفسه قدر ما علموا نفقة لهما فتمد عليه قدر من ذلك فطلبها على يد قاض ودفع لها بعضه وبقى البعض الآخر بذمته وادعى انها استرضت بان تكون البنتان عندها من غير نفقة فهل اذا لم تتزوج وكانت فقيرة لا يعتبر رضاها المذكور على فرض ثبوته ويكون لها مطالبة والديهما بالانفاق عليهما في المستقبل الى انتهاء سن الحضانة (اجاب) على الاب نفقة بنتيه المذكورتين ومجر درضا الام بعد الطلاق بالانفاق عليهما من مالها غير مانع من وجوب النفقة عليه والحال هذه فلهما مطالبة بالانفاق عليهما على الوجه المستطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا ودخل بها وعاشرهما مدة من السنين فبعد ذلك اخذها صاغها وتزوج به أخرى فطالبته به فضر بها وطردها الى بيت أبيها فرفعت أمرها الى الحاكم الشرعي فحكم عليه بدفع مصاغها لها وفرض عليه لها نفقة شرعية مقدرة في كل شهر بموجب بينة شرعية ورضي بذلك فهل اذا مضت مدة ولم يدفع لها النفقة المقدرة للبنت ان توكل أباها في استخلاص ما تجمد عليه من النفقة الشرعية في المدة المذكورة وفي استخلاص مصاغها أو دفع ثمنه (اجاب) حيث قرر القاضي نفقة الزوجة على الزوج وقضى بها يصير ماضى منها ديناً عليه فلهما مطالبة بهامباشرة أو توكلها وعليه رد ما استولى عليه تعدياً من حليها ومصاغها لو قائماً وضمان بدله ان هالكاً أو مستهلكاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فرض عليه القاضي نفقة زوجته كل يوم قرشين ثم طلبها محل طاعته فأبت وامتنعت فهل تكون ناشرة ولا تستحق النفقة مادامت تمتنع عن طاعته (اجاب) تسقط نفقة الزوجة بنشورها وخروجها عن طاعة زوجها بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها من مدة خمسة اشهر وهى من ذوات الحيض ولم تحض فيها أصلاً فهل يثوم مطلقها بالانفاق عليها حتى تخرج من عدته بالحيض أو بوضع الحمل ان كان بها حمل (اجاب) على الزوج نفقة زوجته مادامت في العدة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جعل على نفسه لزوجه المطلقة بائناً الحامل نظير نفقتها كل يوم مبلغاً معلوماً من الدراهم وغاب عنها مدة ووضع حملها وأرادت ان تطالبه بنفقتها قبل الوضع وبعده فهل لا يلزمه الا نفقة ما قبل الوضع التي جعلها لها على نفسه ولا يلزمه دفع ما بعد الوضع وتفرض عليه من الآن بحسب الحال (اجاب) في سقوط نفقة العدة المفروضة ببعض العدة تعييجاً واختار عدم سقوطها بالمضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير فرض له القاضي نفقة على أبيه كل شهر كذا وامر الام بالاستدانة فاستدانت مدة من الاشهر ومات من غير دفع فهل يموت الاب يسقط ما تجمده من ذلك المفروض وهل يفرض عدم السقوط اذا أقام الوصى بينة بدفع الزوج لمطلقة ما عليه من فرض الابن قبل الموت تسمع (اجاب) موت من فرضت عليه النفقة يوجب سقوط المفروض عنه كما نص عليه الامام الخصاص على أحد القولين

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

ربيع الاول
١٢

١٢٦٦

١٩

١٢٦٦

ربيع الثاني
٥

المصحح وعلى القول الثاني لا تسقط وهو المقتضى به وإذا أقام الوصى بينة على دفع الزوج قبل موته تقبل وليس للام حينئذ مطالبة الوصى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلب أن يسكن زوجته في مسكن شرعي خال عن أهلها فامتنعت من ذلك فهل لا يلزمه لها نفقة ما دامت خارجة وممتنعة عن السكنى معه في محل طاعته ولا تستحق عليه النفقة والحال هذه ولو كانت مقررة على يد القاضي (اجاب) لا نفقة للناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق ما دامت كذلك وتسقط النفقة المفروضة بالنشوز لا المستدانة في الأصح كما في الدرر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا يبذلها لغيره لا يسفر إلى جهة الحجاز فاقام أخته الشقيقة وكيلة عليه وعلى قبض أجرته والاتفاق على أمه وأخته الثانية منه ويبيدها وثيقة بذلك بآية المضمون بالينة الشرعية فهل إذا كان له بنت بالغة متزوجة وأرادت أخذ شيء من أجره العقار بدون إذن من والدها لا تجب لذلك ولا تجبر الوكيل على دفع شيء لها من أجره العقار المذكور من غير إذن الموكل المذكور (اجاب) لا تجبر الاخت المذكورة على دفع شيء من مال أخيها الغائب لبنته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وسكن معها في بيتها مدة سنين وعمره من غير إذنها والآن يريد الرجوع عليها بما أنفقته في العماره فهل لا يجاب لذلك ويكون متبرعا وإذا تراضى معها على قدر معلوم من الدراهم نفقة لكل يوم بحضرة بينة شرعية ثم بعدمدة امتنع من الدفع لها مدة يكون لها مطالبة بآية تجب نفقة الزوج من النفقة التي تراضى عليها (اجاب) إذا عمر الرجل دار زوجته لنفسه بلا إذن أهله العماره ولو عمرها لها بلا إذن أهله العماره لها وهو متطوع في النفقة فلا يرجع عليها بشيء ولا يلزم الزوج نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا فإذا تحقق أحدهما كان للزوجة المطالبة بنفقة المدة الماضية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت مغبونة من غير إذن زوجها ومكثت عند أهلها مدة ولم تقدر عليه مؤنة عند حاكم شرعي وأراد زوجها صلتها لاجل إقامتها في محلها وأراد أهلها أن يأخذوا منه مؤنة المدة التي قعدت عندهم من غير تقدير عليه فهل لا يجابون لذلك (اجاب) إذا لم يفرض القاضي للزوجة على زوجها نفقة أو يتراضيا على شيء معين ومضت مدة شهر فأكثر لا يكون لها المطالبة بنفقة تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حامل من زوجها فعند وضع حملها انشربت وانخلعت فهل إذا طلقها وأرادت أن تضمنه شيئا في مقابلة انخلاطها لا يلزمه شيء (اجاب) لا ضمان على الزوج والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وفرض لها على نفسه برضاها نفقة لكل يوم قرش حتى يخرج من عدتها بالحيض بشهادة جماعة من المسلمين بذلك ودفع لها نفقة أيام قليلة ثم امتنع الزوج من الدفع لها والحال أنه قد انقطع حيضها فهل في هذه الحال يؤمر بدفع ما فرضه لها على نفسه حتى تنقضي عدتها بالحيض أو بثلاثة أشهر بعد بلوغها سن اليأس (اجاب) تجب النفقة للعدّة المذكورة حتى تنقضي شرعا حيث لا مانع والله تعالى اعلم

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

١٧

جادی الاولی

(سئل) في رجل تزوج ابنة آخر وعاشرهما مدة ثم ذهبت الى منزل ابيها فطلب الزوج رجوعها الى منزله فامتنعت هي ووالدها من ذلك ثم بعد مدة عادت له ثم رجعت ثانيا الى المنزل المذكور فطلبها الزوج ثانيا فامتنعت وقالت انا كارهة له وطلبت هي ووالدها الطلاق منه فامتنع الزوج من ذلك والحال انه محسن لعشرتها وقائم بنفقتها وجميع ما تحتاجه فهل اذا رفع الزوج امره للقاضي او الحاكم وطلب رجوعها الى منزله يجاب لذلك ولا يجبر على طلاقها ولا تجب عليه النفقة في مدة نشوزها (اجاب) لان نفقة الزوجة على زوجها حال نشوزها ونحوها عن طاعته بغير حق وعليها طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ويجاب لطلبها ولا يجبر على طلاقها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بذمة مطلقة مبلغ معلوم من الدراهم من أصل المفروض لا ولادها منه من النفقة لدى القاضي وطالبته به فامتنع من دفعه وتعال بانه وقت أن كان مقيما بها قبل الطلاق في بلدها بناحية الريف بنى بعض بناء في بيت أبيها من ماله ويريد أن يحسب عليها قسيمة البناء من أصل ما ترتب عنده من النفقة المفروضة فلم ترض بذلك فهل يؤثر بدفع ما ترتب عنده من النفقة المفروضة بعد ثبوتها عليه بالوجه الشرعي ولا تسمع دعواه عليها بما ادعاه من ذلك ويدعي بذلك على أبيها فان أثبت عليه دعواه وكان البناء باذنه ليكون له فله حكمه أو كان بغير اذنه يجري فيه الحكم الشرعي (اجاب) نعم يؤثر الزوج بدفع ما قرر من النفقة لا ولاده الصغار ولا عبرة بما تعلل به على الوجه المشروح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلبته زوجته لدى القاضي وهي على عصمته ففرض لها عليه نفقة معلومة لكل يوم فصار يدفع لها مدة ثم طلقها وهي حامل وبعد نحو عشرين يوما وضعت حملها فهل يسقط المفروض بالطلاق واذا مضى بعد الطلاق والوضع مدة اشهر وأرادت ان تطالبه بنفقة لها مقدمة على ما فرض لها وهي بعصمته لا تجاب لذلك حيث لم يفرضها فاض ولم يقع عليها تراص (اجاب) في التنوير وبوت أحدهما أو طلاقها يسقط المفروض الا اذا استدانته بام فاض اه وفي الدرر لكن اعتمد المصنف ما في جواهر الفتاوى والفتوى عدم سقوطها بالرجمي كي لا يتخذ الناس ذلك حيلة واستحسنه محشي الاشباه وبالاول أفتى شيخنا لم يلى لكن صحح الشرنبلالي في شرحه للوهبانية ما بحثه في البحر من عدم السقوط ولو باثنا فال وهو الاصح ورد ما ذكره ابن الشحنة فيتمامل عند الفتوى اه وكتب في رد المحتار على قوله فيتمامل عند الفتوى بان ينظر في حال الرجل هل فعل ذلك تخلصا من النفقة أو لسوء اخلاقها مثلا فان كان الاول يلزم بها وان كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله المقدسي وينبغي التعويل عليه ط اه واذا فرض للزوجة نفقة كان لها المفروض مادام النكاح قائما الا لما منع كنشوزها قبل الفرض يسقط بعضي الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسلم متزوج بحرة وله جارية في الرق ولتلك الزوجة أهل وأقارب بكثرة جدا يحضرون عندها في كل وقت ويريدون اخراج الجارية من البيت

١٢٦٦

٢٢

جمادى الثانية

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٦

للبيع لما يريدون من المفاسد فإراد الزوج منعهم من دخول البيت وعدم بيع الجارية
 فهل يقضى عليهم بالمنع ولا يدخل منهم أحد البيت إلا أمها وأبوها بعد كل مدة على
 حسب ما يراه الشرع وهل لا يقضى عليه ببيع الجارية ولو ادعوا عليه وطأها (أجاب)
 ليس للزوج منع والذى الزوجة من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من المحارم في
 كل سنة ويمنعهم من القرار عندها ولا يجبر الزوج على بيع أمته التي يطؤها والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وسكن بها في مسكن شرعي خال عن أهله فأنتم بحقوقها
 الشرعية من مأكل ومشرب وكسوة وخادم يخدمها وغير ذلك من الأمور المتعلقة بذلك
 فجاءت أمها وزوج أمها الأجنبي وتقلها من مسكن زوجها وأمساها عندهما وحالا
 بينهما وبين زوجها من غير وجه شرعي ومن غير رضا فهل يكون للزوج نقل زوجته
 ونزعها منهما وإجبرها الحاكم الشرعي على طاعة زوجها ومنع أمها وزوجها من الدخول
 والمكث في بيته من غير إذنه (أجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها
 الشرعية ولا تمنع الأم من زيارة بنتها في كل جمعة وتمنع من القرار عندها والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل زوج ابنة البالغ زوجة وتسكفل لها ولاهها بالنفقة والكسوة
 وتأكدت بفرض القاضي لها على زوجها وتسكفل بذلك الأب أيضا بعد الفرض فهل إذا
 ترتب لها مدة أشهر لم يدفع لها منها شيئا يكون للزوجة ولو كملها مطالبة أبي الزوج بها
 والمحال هذه (أجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الأب بالقضاء أو الرضا فإذا قرر القاضي
 للزوجة نفقة ومضت مدة يكون لها مطالبة الزوج أو كفيها والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل قرر زوجته على نفسه لكل يوم مبلغا ثم مضى بعد ذلك مدة أيام نحو ستين ولم
 يدفع لها شيئا فهل يصير ما قرره على نفسه فيما مضى ديناً عليه ويجبره الحاكم الشرعي على
 دفعه ويؤمر بالانفاق على زوجته المذكورة في المستقبل حيث كانت مطيقة له ولم يحصل
 منها نشوز ولا خروج من محل طاعته (أجاب) نعم يصير ما قرر ديناً للزوجة المطالبة به
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها وذهبت إلى بيت أهلها
 ومكثت فيه وذلك بغير إذن زوجها وامتنعت من الذهاب إلى بيت زوجها وتختار
 النشوز والزوج لا يرضى بذلك فهل إذا دفع لها ما تعرف تجهيلها من المهر وكان قائما
 بحقوقها الشرعية من النفقة وغيرها ورفعها إلى الحاكم الشرعي تؤمر بالذهاب إلى بيت
 زوجها ومحل طاعته ويسكن بها في أي مسكن أراد من البلد خال عن أهله وأهلها
 وليس لها الامتناع من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث
 كان قائما بحقوقها الشرعية وليس لها الخروج من منزله بغير حق والله تعالى اعلم
 (سئل) في ذكر وأبى حزين صغيرين فقيرين مات أبوهما وهما عند أمهما الفقيرة وهما
 جدغني من قبل أبيهما فهل تجب شرعا نفقتهم على جدتهما المذكورة ويجبر عليها
 (أجاب) على الجد أبي الأب نفقة أولاد ابنه والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

٢١

شعبان

١٢٦٦

١٥

رجل طلق زوجته ثلاثا وجعل عليه القاضي لها قدر معلوم من الدراهم نظير نفقة العدة والصغيره منها فهل اذا انتقضت عدتها بالحيض تسقط عنه النفقة للعدة ويفرض عليه للصغير ما يليق بحاله (اجاب) لا نفقة للمرأة المذكورة حيث انتقضت عدتها وعلى الاب نفقة ابنه الصغير الفقير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وجعل لها صداقا معلوما ثم دخل بها ثم بعد ذلك رهنهت نفسها في بيت أهلها على أخذ مقدم صداقها فدفعه لها وعادت الى داره فطلب الزوج منها تمكينه من نفسها فابت وأرادت رفع أمرها لمن يجبره على طلاقها منه وخرجت عن مسكنه الشرعي بغير حق مع قيامه بحقوقها الشرعية فهل لا يلزم الزوج النفقة عليها في حال نشوزها منه واذا أراد الزوج اسكانها في محل آخر بين من لا تضرهم ولا يجاورهم لاجل أن يطاعوا على أحوالها وأحواله يجب لذلك ولا يجبر على طلاقها (اجاب) للزوج اسكان زوجته في مكان صالح للسكنى خال عن أهلها وأهلها ولا نفقة للناشزة حال نشوزها ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وجعل عليه القاضي قدر معلوم من الدراهم نظير نفقة العدة فهل اذا انتقضت العدة بوضع الحمل تسقط عنه النفقة ويفرض عليه القاضي للصغير ما يليق بحاله (اجاب) لا نفقة للعدة بعد انقضاء عدتها وعلى أبي الصغير أجرة ارضاعه وحضانته ونفقته والله تعالى اعلم (سئل) في ولد قاصر وله جد أبويه غني فهل تلزم الجدة المذكورة نفقة القاصر لعدم وجود مال للقاصر ويلزمه النفقة عليه حيث كان أبو القاصر مفقودا لا يدري مكانه وفقير الامال له أصلا وام الصغير فقيرة لا تملك شيئا (اجاب) في واقعات المقتنين مانصه يجبر الاب على نفقة امرأة ابنه الغائب وعلى نفقة ولدها اه نقله في الدرر لكن لم يرتضه محشيه ابن عابدين وجنح الى عدم الوجوب في نفقة زوجة الابن الغائب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر قاصرة من أبيها وسكن بها في دار والده بمنزل مستقل له مرافق ومنافع على حدة من جملة الدار التي بها والده غير ان السلم الذي يصعد منه من حوش الدار واحد فهل اذا كان المنزل المذكور الذي يجوار المنازل التي بها أبو الزوج مستقلا بمنافعه ومرافقه وغلقه يكون مسكنا شرعيا واذا أراد ولي الزوجة مسكنا غيره لا يجب لذلك لا سيما ولم يكن بالدار من يؤذيها (اجاب) اذا كان المسكن المذكور له غلق ومرافق لا يجب ولي القاصرة طلب مسكن آخر بلا موجب شرعي ولا يمنع من ذلك كون المسكن في دار أبيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضيعة ففرض لها على نفسه على يد القاضي أجرة الرضاع قدر ما من الدراهم لكل شهر فهل اذا لم ترض الام بالمفروض وكان هنالك امرأة أجنبية ترضعها باقل منه لا يجبر على دفع شيء زائد عما قرره عليه أجرة الرضاع ويكون له الاتيان بمن ترضع الصغيرة بذلك القدر أو بلا شيء تبرعا وتقدم عليها حيث كان الاب معسرا لا يسد على أكثر من ذلك (اجاب) لا أجرة للام في ارضاع ولدها ان كانت معتدة عن رجبى وهى أحق

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

١٨

رمضان

١٢٦٦

٢١

شوال

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢٢

بارضاع ولدها بعد العدة اذ لم تطلب زيادة عما تأخذها الاجنبية ولودون أجرة المثل بل الاجنبية المتبرعة احق منها بالارضاع وان لم يكن الاب معسرا وترضعه عند أمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته رجعا ودفع لها مؤخر صداقها وجعل لها على نفسه كل يوم اربعين فضة نظير نفقة العدة الى انتضاءها بتراضيها ما على ذلك بشهادة يد شرعية ودفع لها نفقة ثلاثة أيام فقط ومضى نحو عشرة أشهر ولم يدفع لها شيئا سوى ما ذكر فهل اذ ارفعته على يد القاضي وطالبته بما تجملها من النفقة يؤمر بدفع ذلك لها وليس له الامتناع من ذلك متعللا بان القدر المجعول لها لم يكن على يد القاضي (اجاب) نعم يؤمر الزوج بدفع نفقة المدة الماضية حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد ان فرض لها على نفسه لنفقة العدة ولولديه منها قدر اقليل من الدراهم لا يكفيها ولولديها منه فهل اذ ارفعته للحاكم الشرعي وطالبت منه ان يزيد لها على القدر المذكور لها ولولديها بقدر الكفاية تجاب لذلك ويأمره بذلك حيث كان غنيا وقادر على هذه الزيادة بشهادة البينة الشرعية (اجاب) يجب على الزوج نفقة عدة زوجته بقدر حالهما يسارا واعسارا مادامت في العدة وعلى الاب الاتفاق على ولديه الفقير بن بقدر كفايتهما بحسب حاله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل في ثمانية اشهر وجعل لها على نفسه نظير نفقة العدة كل يوم دراهم معلومة وصارت تأخذها منه مدة ثم وضعت حملها فهل تسقط عنه نفقة العدة ويفرض عليه للصغير قدر لاثق بالحال ولا تستحق عليه شيئا سوى ذلك (اجاب) تنقضي العدة بوضع الحمل ولا مطالبة للزوجة على زوجها بنفقة بعد انتضاء عدتها وعلى أبي الصغير نفقته وأجرة حضنته ورضاعه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها مع أولاده منها بداره فانفقت عليهم مدة شهر فاكثرت بل تقرير منه ولا من قاض فهل اذا أرادت ان ترجع عليه بما انفقت له لا تجب لذلك وتكون متبرعة بالاتفاق عليهم (اجاب) نعم لا تجب لذلك اذا كان الامر ما هو مسطور وكان بدون اذنه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وهي حامل منه بحضرة بينة شرعية واجتنبها في مكان على حدتها وصار ينفق عليها وهو بعيد عنهما من غير معاشرتها حتى وضعت حملها فالآن انكرت الطلاق وادعت انها لم تعلم به الا بعد الوضع في شهر رمضان وانه كان معاشرهما معاشره الأزواج ويتمتع بها بعد الوضع من غير تحليل من الطلاق المذكور وهو ينكر دعواها هذه فهل اذا ثبت انه طلقها ثلاثا بشهادة البينة الشرعية وهي تعلم ذلك واجتنبها في مكان بعيد عنه بدون معاشرتها وصار ينفق عليها الى أن وضعت لاهيرة بدعواها عليه بمجرد دعائها وتسحق التعزير ويفرض عليه للصغيرة قدر يليق بحاله فقط (اجاب) على الاب نفقه ولدها غير واجرة حضنته ورضاعه وليس للزوجة مطالبة زوجها بنفقة العدة حيث ثبت طلاقها بالبينة على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك رقيقا

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٢

١٢ ١٢٦٦

مطلب في بيع العبد
في نفقة زوجته المقررة
وما قيل في ذلك

٢٧ ١٢٦٦

ذی الحجة

١ ١٢٦٦

١٧ ١٢٦٦

أذن له في التزوج بحرة فتزوج الرقيق بأذن سيده وعقد عليها الرقيق ودخل بها وبعد
الدخول ابقى من سيده ولم يعلم مكانه وترك زوجته من غير نفقة فهل اذا طلبت الزوجة
نفقتها من سيد الرقيق لا تجاب لذلك (اجاب) لا يجبر السيد على دفع نفقة زوجة عبده
المأذون بالنكاح بل يباع في نفقتها المفروضة اذا اجتمع عليه ما يحجز عن ادائه ولم يفده
مولاه أى يبيعه سيده فيأمره القاضي ببيعه فان امتنع باع به القاضي بحضرته لاحتمال ان
يفديه ثم الظاهر ان هذا مفروض فيما اذا كانت النفقة مفروضة بالتراضي او بقضاء
القاضي لانها بدون ذلك تسقط بمضي المدة كما ذكره في النفقات ثم رايته في نفقات البحر
صور المسئلة بما اذا فرض القاضي لها نفقة شهر مثلاً وعجز عن ادائها باعها القاضي ان لم يفده
المولى واذا ادانه انما يباع فيما يحجز عن ادائه لانه نفقة كل يوم مشال للاضرار بالمولى ولا
اجتماع قدر قيمته للاضرار بها وينبغي ان لا يصح فرضها بتراضيها بحجر العبد عن
التصرف ولا تهاجمه بقصد الزيادة لاضرار المولى ولذا فرض المسئلة في البحر فيما اذا فرضها
القاضي تأمل افاده في رد المختار من نكاح الرقيق وفي حادثة السؤال لا يصح بيعه وهو
أبقى فينتظر حضوره لصحة بيعه في النفقة لو كانت واجبة فيما مضى بتقريرها والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائناً في نظير مؤخر صداقها فقط وحصل السكوت
منهما عن نفقة العدة فهل يكون لها أن تطالبه بنفقة العدة الى اقتضاءها حيث لم يثبت
الخلع عليهما مع مؤخر الصداق (اجاب) للمرأة المذكورة مطالبة مطلقها بالانفاق عليها
ما دامت في عدته حيث لم يكن الخلع على نفقة العدة مع مؤخر الصداق والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تزوج بنتاً صغيرة ودخل بها وجعل عليه القاضي نظير نفقتها كل يوم
أو بعين فضة فهل اذا منعه عنها ابوها واولادها وبينه وبينها منعه عنها عن محل طاعته وتعللاً
بأنها لا تطيق الوطء تبقى عند ابوها ولا يلزمه لها نفقة حيث كانت صغيرة لا تطيق الوطء
(اجاب) يسقط المفروض من النفقة بالخروج عن منزل الزوج والحال هذه ولا يلزم
الاب تسليم الصغيرة التي لا تطيق الوطء لزوجها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
امرأة غنية وعاشرهما مدة من السنين والآن افتقر عن أول وتريد ان تطالبه على يد الحاكم
الشرعي وتقرض عليه نفقة بقدر حالها فهل لا تجاب لذلك وتقرض بقدر حالها معها
واذا عسر عن النفقة لا يجبر على الطلاق (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته ولو عجز
عن الانفاق عليها وتجب النفقة للزوجة على زوجها بقدر حالها لا حالها فقط على ما به
الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً بكر من وليها سنين ثلاث عشرة
سنة بمهر معلوم ودخل بها وعاشرهما مدة من الشهور وبلغت ثم بعد ذلك أخذها أمها من
عند زوجها بغير اذنه ووجهتها الى محل رجل آخر ومكثت في بيته مدة تزيد على خمسة
وعشرين يوماً ثم ذهب الزوج ليردها الى محل طاعته فنعته أمها من الرجوع الى بيت
زوجها فهل اذا كان الزوج فائماً بحقوقها الشرعية يجب على الزوجة طاعته وملازمة

مسكنه (أجاب) على الزوجة طاعة زوجها ولزوم مسكنه الشرعي حيث كان قائما بحقوقها ولا يسوغ لها الامتناع والنشوز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سافر وترك زوجته من غير نفقة وغاب مدة سنتين ولم يحضر ولم يخبر عنه احد في اي جهة هو وله دين عند رجل حاضر مقر به ومعتزف بالزوجية وعلى الغائب ديون فهل للزوجة اخذ هذا الدين تنفق منه على نفسها لكونها فقيرة وليس لها نوع اكتساب وليس لارباب الديون اخذ شيء حتى يحضر المدين (أجاب) نعم واذا كان المدين مقرا بالزوجية وبالدين تخلف المرأة أن زوجها الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها ويفرض لها القاضي نفقة ويأمر المدين بدفع ما فرضه لها ويؤخذ منها كقيل بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اكرهه ابوه على طلاق زوجته فطلقة بالثلاث ثم طلبت الزوجة زوجها المطلق عند الحاكم الشرعي فقرر القاضي نفقة عدتها على الزوج كل يوم قرشين فهل اذا مضت مدة من وقت فرض القاضي يجبر على دفع ما قرره القاضي في كل يوم مادامت في العدة حتى تضع حملها (أجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بالقضاء والرضا فاذا قرر القاضي على الزوج المذكور لزوجته كل يوم قدرا معلوما يكون لها المطالبة بنفقة ماضى وعلى الزوج دفع ما قرره لها الى انقضاء عدتها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته لآخر بمهر معلوم وبقيت عندها مدة نحو سبع سنين بعد العقد فهل اذا وفي الزوج لها محل الصداق وأراد الدخول بها يجب على الاب تسليمها له واذا اتمل عليه الاب بطلب نفقة عن السنين الماضية وامتنع عن التسليم حتى يأخذ النفقة لا يلزم الزوج بذلك (أجاب) لا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا فاذا لم يوجد أحدهما لا يجبر الزوج على نفقة ماضى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها بغير اذنه ومكثت عند أناس أجانب وطلبها زوجها الى محل طاعته فامتنعت من ذلك واختارت أن تكون ناشرة وهو لا يرضى به فهل اذا رفعها زوجها للحاكم الشرعي وطلبت منه النشوز والحال هذه لا يمكنها من ذلك بدون رضا زوجها ولا يقرها عليه ويأمرها بالذهاب معه الى محل طاعته حيث كان قائما بحقوقها وان طالبت به بنفقة ماضى بدون تراض أو قضاء قاض بها لا تجب لذلك (أجاب) لا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا وعلى المرأة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية وليس لها الامتناع عن طاعته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها بنتان احدهما تبلغ سنها خمس سنين والاخرى رضيعة فهل اذا رفعته لقاضي بلدها وطلبت منه نفقة العدة لها ونفقة الاولاد يفرض لها ولهما ما يكتفي بهن بالقدر اللائق بحالهما (أجاب) يجب على الاب نفقة اولاده الصغار الفقراء بقدر حاله وكذا يجب عليه نفقة زوجته مادامت في العدة بقدر حالهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق امرأته وله منها ولد يبلغ من العمر أقل من سنتين وفرض

١٢

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

صفر

٢

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

لها القاضي في كل يوم ستين فضة في نظير نفقة عدها وارضاع الولد وحضانه فهل والحال
ما ذكر اذا وقت مدة الرضاع وخرجت من العدة لا يلزم الزوج المذكور بدفع ما فرضه
الحاكم الشرعي حيث تم ارضاع الولد المذكور وخرجت من العدة ويفرض القاضي
نفقة للصغير (اجاب) لاجرة الارضاع لو الام منكوحه أو معتدة ولا بعد تمام مدته كما
لانفقة للعدة بعد انقضاء عدتها شرعا وتستحق بعد انقضاء العدة اجرة الحضانه وعليه
نفقة الصغير حيث لا مال له والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رفعت زوجها للقاضي
وطلبت ان تأكل بالنفقة فقررها القاضي عليه كل يوم كذا من الدراهم نفقة فهل اذا
تجدد عليه بعض دراهم مما فرضه القاضي على الزوج يجبر على دفعه لزوجته حيث
كانت في طاعته (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بالانقضاء أو الرضا فاذا قرر القاضي
للزوجة المذكورة نفقة يكون لها المطالبة بما تجمد على زوجها مما قرر لها والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل ترك زوجته في بيته وهي مطيعة له وغاب عنها ستة أشهر بالنفقة
ولا كسوة وهي محتاجة لهما من حين غيبته ثم حضر وطلبها طلاقا رجعيًا ولم يدفع لها شيئا
من الكسوة والنفقة في تلك المدة ولم يدفع لها أيضا صداقها الذي عليه ولا نفقة العدة ولم
يسكنها في مدة العدة المنقضية ولم يدفع أجرة سكنى هذه المدة فهل يلزم بدفع ما ذكر (اجاب)
على المطلق المذكور دفع ما بذمته من الصداق لزوجته والله تعالى اعلم (سئل) في
امرأة فقيرة لها بيت صغير ساكنة فيه ولها ابن صر ماتي يكتسب تطلب منه المرأة المذكورة
الاتفاق عليها وكسوتها وهو يمنع من ذلك فهل في هذه الحال تلزمه شرعا نفقتها وكسوتها
(اجاب) على الموسر يسار القطرة نفقة أصوله الفقراء على الأرجح ورجح الزيلعي والكمال
اتفاق فاضل كسبه وفي الخلاصة المختاران الكسوب يدخل أبويه في نفقته والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها ومكثت عند أناس بجانب من غير إذنه
ومن غير رضاه وطلبت البقاء على النشوز والطلاق وهو لا يرضى بذلك فهل تسقط
مؤنتها ونفقتها مادامت كذلك وليس لقاضي بلدهم ان يقرها على النشوز ولا يجبر على
طلاقها (اجاب) لانفقة للناشرة وهي من خرجت من بيت زوجها بغير حق مادامت
كذلك ولا تقر على النشوز ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة لها ابن رضيع من زوجها سنه عشرة أشهر خرجت عن طاعة زوجها ونشرت ولم
ترض بالزوج وجعل القاضي لها على زوجها نفقة اجرة الرضاع كل يوم عشرين فضة بدون
رضا الزوج وما زال يطلبها لمحل طاعته وهي لا ترضى فهل اذا لم يرض بنشوزها ولا
بالفرض المذكور لاجرة الرضاع لا يلزمه مادامت ناشرة وتجبر على الذهاب الى محل
طاعة زوجها أو يلزمه دفع ذلك (اجاب) لا يستأجر الزوج زوجته لارضاع ولده منها اذا
كانت منكوحه أو معتدة رجعي فلا أجرة للمرأة المذكورة حيث كانت زوجة وعليها
طاعة زوجها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت عن طاعة زوجها فطلبها

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

ربيع الثاني

٢

٣

١٧

لترجع لمحل طاعته فامتنعت فهل تجبر على الرجوع لمحل طاعة زوجها واذا لم ترض
بالرجوع لمحل طاعته وطلبت منه نفقة لا تجاب لذلك مادامت ناشرة ولو طلبت منه ضامنا
يضمنه في النفقة لا يلزمه ذلك (اجاب) ليس للمرأة الخروج من منزل زوجها بدون اذنه
حيث كان شرعا ويجب عليها طاعته فان امتنعت عن طاعته بغير حق فلا نفقة لها
مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل من مدة
اربعة اشهر والآن امتنع من دفع النفقة لها متعللا بانها خرجت من عسده بضي ثلاثة
اشهر فهل اذا لم تحض في المدة المذكورة يكون لها مطالبة بنفقة حتى تخرج من عسده
بوضع الحمل او بثلاث حيض ولا عبرة بتعلله المذکور (اجاب) يؤثر الزوج بالاتفاق
على معتدته مادامت في العدة والقول لها في عدم انقضائها ما لم يثبت انقضاؤها بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل وفرض على نفسه
قدرا معلوما من الدراهم في كل يوم نظير نفقة جملها ثم وضعت وصارت مرضعة وحاضنة
للمولود ولم يكفها ذلك القدر الذي فرضه على نفسه وهي حامل فهل يلزم لها زيادة بعد
الوضع ونفقة ما اعتادته الحوامل عند الوضع من اجرة القابلة في قطع السرة وما يلزم
للاستعانة عند وضعهن (اجاب) على الاب اجرة حضانة ولده الصغير وارضاعه ولا يجبر
الزوج على دفع ثمن ما اشترى لمعتدته بعد ولادتها ما اعتادته النساء للنفاس واجرة القابلة
على من دعاها ففي الدر من النفقة واجرة القابلة على من استأجرها من زوجة وزوج ولو
جاءت بلا استئجار قيل عليه وقيل عليها وفي رد المحتار وفي البحر عن الخلاصة فإنا نل أن
يقول عليه لانه مؤنة الجماع ولقائل أن يقول عليها كاجرة الطبيب اه وكذا ذكر غيره
ومقتضاه انه قياس ذوجهين لم يجزم أحد من المشايخ باحدهما خلاف ما يفهمه كلام
الشارح ويظهر لي ترجيح الاول لان نفع القابلة معظمه يعود الى الولد فيكون على أبيه
تأمل اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها ومعه ابنت منه فرض
عليه القاضي نفقتها فصار ابو البنت يدفع نفقتها الام مدة ثم ان ام البنت سافرت دون
مسافة القصر لزيارة والديها بملدهما الاصلية بدون اذن من ابى البنت فهل والحال
هذه لا يسقط الفرض المقرر عليه (اجاب) لا يسقط ما قرر من نفقة الصغيرة لا يقال أمها
بها الى بلدها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غضبت زوجته منه واقامت في بيت
أبيها مدة ثم خرجت الى بلد أخرى واقامت عند جدتها ولم يعلم ابوها بخروجها فذهب
زوجها الى المحاكم وشكاه الى الاب المذکور فالزمه الحاكم بارجاع بنته الى زوجها فذهب
ابوها اليها وطلبها فامتنعت وقالت له لا ولاية لك علي اني بالغة عاقلة رشيدة فهل حيث
خرجت المرأة المذكورة عن طاعة أبيها لا يكون على الاب المذکور اجبارها على
رجوعها الى بيت زوجها او يكون عليه ذلك شرعا (اجاب) تؤثر الزوجة المكلفة بطاعة
زوجها وبعدم الخروج عن طاعته ومن منزله الشرعي بغير حق وتجبر هي على ذلك لا ابوها

١٢٦٧

٥

جمادى الاولى

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

٢٣

مطلب فحين تلزمه اجرة
القابلة وما قيل في ذلك

١٢٦٧

٢٦

١٢٦٧

٢٧

حيث كانت بالغة عاقلة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فارق زوجته وله منها بنت
و بعد المفارقة تحملت بنفقة البنت والحال انها فقيرة محتاجة للنفقة فهل حيث كانت
الام محتاجة ان ينفق عليها وعلى البنت يسوغ لها الرجوع على والد البنت بنفقة بنته
(اجاب) على الاب نفقة بنته الصغيرة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
متزوج بامرأة ساكن بها مع اهله في بيت واحد ثم بعد مدة خرجت من مسكنها الذي هي
ساكنة فيه بسبب الاذية من اهله فبعد توجهها الى منزل أبيها أخذ ملبوسها وصار
لا ينفق عليها فهل يكون لها رفاة الى الحاكم الشرعي ليقرر عليه نفقتها ويسكنها في
مكان شرعي خال عن اهلها ولا تجبر على السكنى مع اهله في مكان واحد (اجاب) على
الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن اهله واهلها وعليه نفقتها بحسب حالهما وعليها
طاعته وعدم الخروج عن طاعته بدون حق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج
بامرأة في سيوط فتركتها في منزله وتوجه الى مصر لطلب العلم الشريف وامر والده بالانفاق
عليها وصار ينفق عليها ثم خرجت من منزل الزوج ولزمت منزل والدها بغير وجه
شرعي ورفعت أمرها الى قاضي سيوط ففرض عليه نفقة في حال غيبته فهل اذا رجع
الزوج الى بلده وطلب نقلها الى منزله يكون له ذلك وتلزم بطاعته ولا تسحق عليه نفقة
مدة خروجها من منزله في حال غيبته حيث كان خروجها منه بغير حق ولا اعتبار بتقرير
القاضي لها نفقة عليه في حال غيبته وهي في منزل أبيها والحال هذه (اجاب) تؤمر الزوجة
بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وتسقط عنه النفقة بخروجها عن
طاعته ونشوزها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة واخت تركهما وفر هاربا
من مدة ثلاث سنين ونصف لا يعلم له محل ولا مستقروا لم يترك زوجته شيئا تنفقه على
نفسها بل ترك مكانا ساكنة فيه الزوجة فان خرجت منه أخته وابنته لا جنبي بمبلغ معلوم
بطريق الغصب فهل والحال هذه للزوجة المذكورة السكنى بالمكان المذكور وترفع
أمرها للحاكم الشرعي لاجل ان يقرر لها نفقة على زوجها الغائب بحين حضوره (اجاب)
نفقة الزوجة من الطعام والكسوة والسكنى على زوجها ولو مفقودا في فرض القاضي نفقة
عليه ويأمرها بالاستدانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قرر عليه لزوجه نفقة لكل
يوم على يد أبيها برضاها وغاب عنها مدة ولم يدفع لها شيئا من النفقة المقررة حتى ماتت فهل
تسقط النفقة المذكورة بالموت اذا لم يأذن لها قاض بالاستدانة عليه بعد فرضها (اجاب)
نعم تسقط النفقة المذكورة والحال ماذكروا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة من
الاشراف ومن المخدرات زفت لزوجها بخدم وشأنها ذلك في بيت اهلها وجعل لها زوجها
نفقة مقررة عليه كل يوم ثم اراد نقلها من بيتها لمسكنها وان يسكن بها في مكان آخر غير
لائق بها قاصدا بذلك اضرارها فهل اذا مضى نحو سنتين ولم يكسها فيهما وطلبت من
القاضي كسوة من الآن على زوجها يأمر بها ويدفع ما ترتب لها عنده من النفقة التي

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٧

رجب
٧

١٢٦٧

٨

سنة

رجب

١٢٦٧

٨

قرردها على نفسه لها وعليه اسكانهم في مسكن يليق بها خال عن أهلها ولا يمنع خدمتها عنها
ولو أكثر من واحد حيث كان مثلها يخدم بذلك (أجاب) يجب على الزوج نفقة زوجته
بأنواعها الثلاثة من الطعام والكسوة والسكنى بقدر حاجتها مادامت غير ناشزة فإن
نشزت فلا نفقة لها وتسقط به المفروضة والمستدانة في الأصح كما في الدر وفيه وعن الثاني
غنية زفت إليه يخدم كثير استحققت نفقة الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي البحر عن الغاية
وبه تأخذه ويؤثر الزوج المذكور يدفع ما قرر عليه لما مضى حيث لم تكن ناشزة والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد أن يسكن بزوجتيه في بيت له مشتمل على مساكن يغلق
عليها باب واحد فامتنعت إحدى الزوجتين من ذلك واخبرت بأن المساكن المذكورة غير
شرعية لكون كل واحدة تسمع كلام ضرتها وهي في مكانها ويحصل بينهما مشاطة كثيرة
فهل تجبر الممتنعة من ذلك على السكنى فيها والحال هذه ولا تجبر وعليه اسكانها في مكان
خال عن أهلها وعن الضرة غير هذا (أجاب) لأحدى الزوجتين المذكورتين والحال هذه
مطالبة زوجها ببيت من دار على حدتها ولا يكفها بيت من دار ساكنة بها ضرتها كما
يستفاد من الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أبناء الترك له أبعادية
بقريه من قري الصعيد ولتركي آخر مثلها فزوجه ابنته البالغة فبعد أن مكثت معه مدة
نحو ثمان سنين مات أبوها فارادت أمها الذهاب لبلدها بالوجه البحري فسافرت معها
بدون إذن زوجها ورضاه فذهب إليها وطلبها لجل طاعته ومعاشه أو أن تقيم بالحروسة
فامتنعت وأرادت سكناه معها ببلدها والحال أنه أمين ثقة ودفع لها ما تعرف به
فهل لا تجب لذلك وتؤثر بالعود للجل الذي تزوجها فيه ويجبرها القاضي على ذلك شرعا
ولا يمكنها من الامتناع والنشوز بدون وجه شرعي (أجاب) لا يمكن الزوجة من
نشوزها وهو الخروج عن الطاعة بغير حق وتؤثر بطاعة زوجها القائمة بحقوقها الشرعية
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد السفر فوكل وكيلًا لينفق على زوجته الساكنة
ببيت مستأجر له مشاهرة فصار ينفق عليها مدة إلى أن طلب مالك البيت تفريغه بعد أن
استأجر الوكيل بيتا آخر لسكناهما معا فامتنعت أحدهما فهايا الوكيل لها بيتا لا ثقا
بسكنها على حدتها فامتنعت أيضا بعد أمر الزوج وكيله بذلك وسكنت بمكان بغير إذن
من الزوج ووكيله فهل تعد بذلك ناشزة وتسقط نفقتها حيث الحال ماذكر (أجاب)
لا نفقة للناشزة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة افتدت عصمتها من زوجها على مؤخر صدقاتها خمسة عشر ريبلا ونفقة
عديتها إلى حين انقضائها منه شرعا وخالها على ذلك ثم بعد الخالعة بسبعة وستين يوما
رجعت الزوجة تطلب نفقة جل وتدعي أنها حامل فهل يجوز لها ذلك (أجاب) لا نفقة
للطالقة المذكورة إذا تحقق ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج
بامرأة من مصر دخل بها فقدم معها مدة ثم بعد الدخول بها أراد أن يسافر إلى بلده ففرض

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

١٧

رمضان

١٢٦٧

١٥

لها نفقة بالتراضي بينهما في كل شهر كدأمن الدراهم وكسوة أيضا ثم بعد وصوله الى بلده وكل وكيل يرسل زوجته اليه ولم يرسل لها النفقة التي فرضها لها على نفسه فهل اذا اراد الزوج أو وكيله ان ينقلها فوق مسافة القصر لا يجابان لذلك ولا تعد ناشرة بعدم سفرها ولها ان تطالبه بالنفقة التي فرضها لها بالوجه الشرعي والكسوة ايضا ولا تجبر الزوجة على السكنى مع ضرباتها (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن اهلها واهلها وعن الضرائر ولا يكون له نقلها مسافة القصر بدون رضاها وبامتناعها عن ذلك لا تكون ناشرة قلها المطالبة بما تراضيا عليه من النفقة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف محلة جاموس بثمن معلوم الى اجل مجهول بأن شرط المشتري على البائع في صلب العقد استيفاء الثمن من ثمن نتاجها ثم بعد مدة من الزمان علم كل من البائع والمشتري ان البيع فاسد لمجهالة الاجل فرد المشتري المبيع للبائع ورضي كل منهما بفتح البيع فهل اذا اراد المشتري ان يرجع على البائع بنفقة المحلة مدة استيلائه عليها لا يجاب لذلك (اجاب) ليس للمشتري المذكور الرجوع على بائعه بنفقة المحلة المذكورة بدون ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمصر ودخل بها ورزق منها بينت وهو عقيم بمصر فهل اذا ارادت الزوجة ان تسافر بابنته يكون له منعها من السفر واذا سافرت بغير اذنه تعد ناشرة تسقط كسوتها ونفقتها مادامت ناشرة سيما وقد أوفاهما المجل ولم يضاررها (اجاب) نعم تعد المرأة المذكورة ناشرة والحال هذه ولا نفقة للناشرة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على ابنة عمه في بلد هما ومكث معها في البلدة المذكورة مدة ثم انها خرجت مع أبيها وأمها هارين من المحاكم وأراد الزوج ان يردها الى طاعته في بلد العقد التي عقد عليها فيها فهل اذا امتنعت من طاعته الى البلدة المذكورة لا يلزمه لها نفقة ولا دفع مؤخر الصداق (اجاب) ليس للمرأة المذكورة الخروج عن بلد العقد حيث أوفاهما المجل من المهر وتعد ناشرة بامتناعها عن طاعته بغير حق فلا نفقة لها مادامت كذلك ولا مطالبة لها بالمؤخر قبل حلوله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بالخراسة ودخل عليها فيها وأتى منها بينت صغيرة لم تبلغ سن الحضانة ثم نقلها بها الى ثغر اسكندرية واقام فيها مدة ثم طلقها وبانت منه وفرض عليه القاضي قدر امان الدراهم لبنته منها فهل اذا تربع عليه مبلغ من ذلك يلزمه دفعه لها ولو سافرت من اسكندرية الى مصر المحروسة بها محل وطنها ومحل عقد النكاح (اجاب) انتقل أم الصغيرة بها الى بلدها التي وقع العقد بها لا يستقط مفرض لنفقة الصغيرة ولا أجرة حضانتها فلا لام المطالبة بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نقل زوجته الى بيت آخر برضا منه ومن غير ضرر وتر كها سنة ونصفا بعد التوجه الى البيت الذي أمرها ان تتوجه اليه فهل اذا استدان بغير اذنه وأنفقت على نفسها النفقة اللازمة لا يكون الزوج ملزوما بالدين (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٦

١٢٦٧

سؤال
٧

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

ذي القعدة
١١

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٥

مطلب المجنونة في حكم
الناشرة لانفقة لها اذا
كانت يخاف منها

ذی الحجة

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٣

بالقضاء أو الرضا فاذا لم يوجد أحدهما لا يلزم اب الزوج بنفقة ماضى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل جعل زوجته نفقة كل شهر على يد وكيله وترتب لها مدة أشهر فهل لها
المطالبة بما حصل التراضي عليه من النفقة واذا أراد الوكيل نقلها من بلد العقد الى بلد
بينها وبينها مسافة القصر لا تجبر على السفر ولا تعد ناشرة ولا تسقط نفقتها بالامتناع من
السفر (اجاب) لا تجبر الزوجة على الانتقال من بلدها التي وقع العقد فيها الى بلدة أخرى
بينهما مسافة السفر ولا تسقط نفقتها بالامتناع عن ذلك ولها المطالبة بما حصل التراضي
عليه من النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة مجنونة ويخاف الزوج على
نفسه منها ويخشى منها هلاك نفسه ومن ايذاء أهلها بلسانها ويجوارحها وطلبه أبوها الذي
نائب القاضي وفرض لها عليه النفقة كل يوم ستين فضة وأخذها أبوها وأدخلها بعد
الفرض في بيت زوجها وذهب فهل لا يلزم الزوج لها والحال هذه نفقة (اجاب) اذا
كانت الزوجة مجنونة يخاف الزوج على نفسه منها تكون في حكم الناشرة فلا نفقة لها كما
ذكره في رد المحتار من أوائل باب القسم وقيده في التنوير وجوب القسم ومنه القسم في
النفقة للمجنونة بكونها لا تخاف أى لا يخاف منها الزوج ولا ينافيه ما نقله في رد المحتار
من النفقة عن التارخانية من ان لها النفقة اذا لم تمنع نفسها بغير حق ومثله في الاقروية
من أواخر النفقة حيث قال المرأة اذا كانت رتقاء أو قرناء أو صارت مجنونة أو أصابها بلاء
يمنع الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها بحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابتها هذه
العوارض بعد ما انتقلت الى بيت الزوج أو قبل ذلك اذا لم تكن مانعة نفسها من الزوج
بغير حق اهـ لكونه يحمل على التي لا يخاف منها الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
غاب عن زوجته ووكل والدته لتنفق عليها فصارت تنفق عليها مدة ثم ان الزوجة المذكورة
خرجت من منزل زوجها الشرعى الخالى عن أهلها في غيبته بغير اذنه من غير مسوغ شرعى
وسكنت بمنزل والدها فهل تعد ناشرة بخروجها من منزل زوجها في غيبته بغير اذنه ولا
تستحق نفقة على الزوج واذا قلتم بالنشوز فهل اذا فرض لها القاضي نفقة والحال هذه
لا يصح فرضه حيث كانت ناشرة (اجاب) لا نفقة للناشرة وهى الخارجة من بيت
زوجها بغير حق حتى تعود والقول لها في عدم النشوز يمينها وتسقط به المفروضة
للمستدانة في الاصح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية
وأعطاهما حقها ومعتها دفعة واحدة ثم قبل انقضاء عدتها راجعها بعصمة بحضرة بينة
من المسلمين فهل تكون رجعتة صحيحة وعلى صحة الرجعة اذا امتعت الزوج هل تجبر
على الطاعة (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعيها مادامت في السنة ولا يشترط
رضاها بذلك فتجبر على الاماعة حيث كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته وسكن معها في بيت أبيها ثم أراد أن ينتقل الى محل
شرعى في ذات البلد التي هى محل العقد فهل اذا كان الزوج قائما بواجبها تجبر الزوجة

على الانتقال الى محل طاعته حيث كان لا ثقابها (اجاب) على المرأة طاعة زوجها
حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وله نقلها الى أى منزل شرعى أراد من بلد العقد وليس
لها الامتناع بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج بكرامن أبيها
وكساها كسوة الزفاف وزفت له ودخل عليها فى بيته ومكثت عنده شهر فقط ونشزت
وخرجت من بيته بدون اذنه ومكثت عند أبيه اربعة اشهر فهل تسقط كسوتها ونفقة
ولا تصير ديناً عليه بدون تراض أو فرض قاض وتجب بر على الذهاب الى محل طاعة
زوجها وليس لها الامتناع لاجل ان ياتى لها بكسوة حتى تذهب الى محل طاعته
(اجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث أوفاهما ما تعرف بتجيبه وقام بحقوقها
الشرعية ولا نفقة لها ولا كسوة مادامت ناشزة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل متزوج
بأمرأة تزوجة منه بنت عمرها ثلاث سنين وهى حامل منه فتساجر معها ثم بعد ذلك
توجهت الى قاضى نغراسكندرية فطلبته عنده فأرسل له رسوله فاحضره بين يديه فطلقها
الزوج طلقة رجعية وقر عليه قاضى النغراس كور عن كل شهر خمسين قرشا وذلك فى
تظير نفقة حملها وقر عليه عن كل شهر خمسة وعشرين قرشا وذلك فى تظير نفقة بنتها وقد
سقطت حجة شرعية بذلك من محكمة النغراس وختمها القاضى فهل اذا انقضت مدة الحمل
ووضعت المرأة حملها ورزقت بنت ثمانية يلزمه القدر المقرر الذى فى تظير نفقة الحمل أم لا
وهل اذا لم يكن قرر على نفسه شيئا ولم يقر عليه قاض تلزمه أجرة الرضاع والحضانة لبنتها
الثمانية التى لم يقر لها شي أم لا (اجاب) لا نفقة للعدّة بعد انقضاء عدتها فليس للحامل
المذكورة المطالبة على زوجها بالانفاق عليها بعد العدّة ولها المطالبة بأجرة الرضاع البنت
الثمانية وحضانتها وان لم تقر على ما فى الابانة عن اخذ الأجرة على الحضانة لعلامة ابن
عابدين فمن رساله حيث قال ثم ظاهر كلامهم ان هذه الأجرة لا تتوقف على عقد اجارة
مع الأم بل تستحق بالارضاع فى المدة المذكورة ولا تسقط هذه الأجرة بموته بل هى أسوة
الغرماء كذا فى النهر والبحر اه وسوى العلامة الرولى بين الرضاع والحضانة كما يفهم من
هذه الرسالة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلبت منه زوجته مسكنا شرعى لتسكن
فيه وحدها فاسكنها فى مسكن شرعى ملاك له بمنافعه ومرافقه الشرعية لا يدخل عليها احد
من اهله فهل اذا كان المحل لا ثقابها لا يدخل عليها احد من اهله وطابت منه مسكنها فى
غيره ملكه تعنتا منها لا تجاب لذلك (اجاب) على الزوج اسكان زوجته فى بيت خال عن
اهله وأهلها ويجب عليها طاعته حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية ولا تجاب
للانتقال من المسكن الشرعى الى غيره والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل متزوج بأمرأة
بالغة عاقلة مطيقة للوطء دخل بها ومكثت معه فى عشرته ثلاثين سنة ووفى زيادة وخلفت
منه اولاد اذا كوروا وانا ثاوى الا أن يريد أبوها ان يطلقها من الزوج المذكور متعللا بأن
ابنته اخبرته ان الزوج طلب منها الاتيان فى دبرها ويريد أبوها ان يطلقها بهذا السبب

١٢٦٨

١

فهل والحال هذه لا يجب لذلك وتجب الزوجة على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها ولا يجبر الزوج على الطلاق (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وعليها طاعته حيث أوفاهما ما تعورف تعجيله من الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة زوجها أبوها من شخص كذا وبمهر المثل بحضرة جمع من المسلمين ثم مات الأب قبل الدخول بها وبعد بلوغها عدة نحو سنتين اراد الزوج ان يدفع لها ما تعورف تعجيله ويدخل بها فامتنعت من الدخول لالعة باعثة فهل لا يجب لذلك ولا يكون لها الامتناع بدون وجه شرعي حيث كان الزوج بالغاً قادراً على ما يلزم لها

١٢٦٨

٢٧

شرعاً من كسوة ونفقة (اجاب) لا تجب الزوجة المذكورة للامتناع عن زوجها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشهد على نفسه بينة شرعية وهو بحال صحته وسلامته انه لا يملك من حطام الدنيا القانية الا الاشياء من اطمار يدينه وغيرها عيها وأقرزها وخلاف ذلك من الاعيان والامتنعة وغيرها ملك لا ولاده وهم فلان وفلان لاحق له فيه فهل اذا مات بعد مدة يقسم ما تركه بين ورثته بالفريضة الشرعية واذا كان له زوجة غائبة وحضرت وادعت انه لم يتفق عليها مدة خمس عشرة سنة قبل موته وتريد اخذها من تركته لا تجب لذلك حيث لم يحصل من الزوج قبل موته توافق على شيء منها

١٢٦٨

ربيع الاول

١

لا يتراض ولا يفرض قاض (اجاب) نعم لا تجب النفقة لهذه المدة والحال هذه ويقسم ما تركه المتوفى المذكور بين ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناشرة لها ولد من زوجها طلبت المرأة الذي القاضى ليلزم الزوج بنفقة ولده منها فقد رد لها القاضى على ابي الولد قدر الكل يوم ثم طالبت به بما قدره القاضى فامتنع متعللاً بان الولد استغنى عنها فهل لا يقبل تعلله ويلزم بدفع قسط الماضى من حين ما قرر لها القاضى (اجاب) في التنوير وشرحه قضى بنفقة غير الزوجة زاد الزيلعي والصغير ومضت مدة اى شهر فاكتر سقطت لحصول الاستغناء فيما مضى وأما ما دون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير ديناً بالقضاء اه فعلى الأب دفع ما قرر من النفقة لولده الصغير والحال هذه وهو الذى عليه عمل القضاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً بائناً وكتب لها وثيقة به ثم عقد عليها ثانياً ومكث معها مدة أشهر وبعد ذلك تشاجر معها فادعت عليه بانها مطلقة منه متعلقة بالوثيقة التي كان كتبها لها وحدث تجديد النكاح فهل لا عبرة بتعلل المرأة بالوثيقة ولا بجحودها تجديد النكاح حيث لم يثبت عليه طلاق آخر بالوجه الشرعي (اجاب) حيث ثبت تجديد نكاح المرأة المذكورة بعد دينوتها لا يكون لها الامتناع عن طاعة الزوج اذا لم يثبت عليه ابايتها بعد تجديد النكاح عليها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ترضعها عند مطلقها من أصل فرض بنتها ثلاثة آلاف قرش وكسور دفع لها منها ألفين وأخذ منها البنت مدعياً انها بلغت سن الحضانه وكتب عليها وثيقة بانها صدقت على انها فانت له الالف

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

١٧

والكسور الباقى والا ن تدعى عليه وتطالبه بالالف قرش والكسور الباقى وتذكر
دعواه عليها التصديق بما ذكر وتدعى انها صدقت على اخذ الافين فقط فهل اذا لم يثبت
دعواه عليها بانها صدقت له على ترك الف والكسور المذكورة في ضمن وثيقته بيينة
شرعية يؤمر بدفعها لها ولا عبرة بدعواه ولا يكون له منع الام من روية بنتها **كل جمعة**
(اجاب) لا يجبر الاب على ان يرسل الصغيرة لامها بل هي اذا ارادت ان تراها لا تمنع كما
في الدر المختار وعلى الاب دفع ما قرر عليه لنفقة بنتها الصغيرة ولا يقبل منه دعوى الابراء
عنه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجال اجانب سعو ابن رجل
وزوجته بالافساد واخرجوها من بيت زوجها بغير اذنه وامسكوها في بيتهن وحالوا بينها
وبينه وحلواها على طلب الطلاق من زوجها او تكون ناشرة منه وطلبت منه ذلك فلم
يرض الزوج فهل لا يجبر الزوج على الطلاق ولا على تمكينها من النشوز وتؤمر بالذهاب
الى محل طاعة زوجها حيث اوفاه حقوق النكاح وكان قائما بنفقةها وكسوتها ومأمونا
عليها وساكنها في مكان شرعى خال عن اهلها واهله (اجاب) لا تجاب المرأة للنشوز
والخروج عن طاعة زوجها بغير حق وعليها طاعته حيث اوفاه حقوق النكاح
الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت من زوجها ان يفرض لها نفقة معلومة
ففرض على نفسه لها قدر ما علم من كل يوم كذا من الدراهم يدفعه لها بالتراضى فدفع
لها مدة من الايام فهل اذا امتنع من الدفع مدة يجبر على دفعها ولا يسقط حيث كانت
مسلمة نفسها (اجاب) لا تجب نفقة مدة شهر مضى فاكثرا بالالقضاء او الرضا فاذا وقع
التراضى على قدر معلوم نفقة لكل يوم يجب على الزوج دفعه لزوجته حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها من غير اذنه هي واولادها منه من مدة
وطلبها الزوج الى محل طاعته فابت فهل اذا ادعت او ادعى وكيلها بعد هذه المدة
الماضية على الزوج بانه قرر لها واولادها نفقة في هذه المدة لا تستحق عليه نفقة لاهي
ولا اولادها مادامت ناشرة خصوصا وقد اقرت هي وابوها بان الزوج لم يقرر لها ولا
لاولادها نفقة (اجاب) لا تجب نفقة مدة طويلة مضت الا بالقضاء او الرضا فاذا لم يثبت
احدهما لا تجب نفقة المدة الماضية وصرحوا بسقوط نفقة الزوجة بالنشوز ولو مفروضة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة اسكنها في منزل مختص بهاله أدوات وموافق
ومنافع وغلق يخصه من دار فيها اهله فهل اذا طلبت انتقالها بمسكن شرعى غيره لا تجب
لذلك حيث لا ضرر عليها من اهل الزوج وتجب على ملازمة ذلك المسكن (اجاب) على
الزوج اسكان زوجته في بيت خال عن اهله واهلها بقدر حالهما وبيت منفرد من دار له
غلق وموافق كفاهها وشرط بعض علما ثنا ان لا يكون في الدار احد من اقارب الزوج
يؤذيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة في ابدانها ثم بعد مدة سافر بها الى
جهة اسكن درية ومكثت معه مدة طويلة ثم طلقها ومعها منه اولاد صغار ففرض القاضي

٢٩ ١٢٦٨

ربيع الثاني

١٤ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

جاءى الاولى

٤ ١٢٦٨

بما تجمد من النفقة لكونه ضامنا لها ويجبر على الدفع (اجاب) الكفالة بالنفقة المقررة صحيحة كما أفاده علمنا وأما وعليه فالمرأة المذكورة أو وكيلها المطالبة بما تجمد لها من دين النفقة من أبي الزوج حيث كان ضامنا لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة تشاجرت مع أمه فضر بها تأديبا لها فخرجت من داره وذهبت الى دار أمها غضبانه وامتنعت من طاعته وطلبت البقاء على النشور فابى الزوج ذلك فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية اللازمة لا تجاب لذلك شرعا وعليها طاعته وملازمة مسكنه جبرا عليها وان يسكنها في مكان خال عن أهله وأهلها (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن خال عن أهله وأهلها وليس لها الخروج عن طاعته بدون وجه شرعي حيث كان قائما بحقوق النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة ساكن بها في بيت أبيه الكبير الذي فيه حريمات متعددة ومساكن شرعية وكل حريم مستقل على حدة بمنافعه الشرعية وباب يعلق عليه فهل اذا كانت زوجته ساكنة في حريم منه مستقل ومستعمل على جميع المنافع الشرعية وباب يعلق عليه وأرادت أن تكلفه بمسكن آخر خارج عن بيت أبيه لا تجاب لذلك حيث كان خاليا عن مضاروة الأهل ولم يكن هناك ضرورة أخرى للزوج المذكور (اجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان الواقع ما هو المذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أبيها ومكنت معه مدة من الزمان في بيت أبيها فأراد الزوج أن ينقلها من بيت أبيها الى بيت آخر بعيد عن أهله فمنعه أبوها من نقلها فهل والحال هذه يكون للزوج نقل زوجته من بيت أبيها الى محل طاعته وتجب الزوجة على الذهاب معه الى محل طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية ولا مانع وليس لها الامتناع عن الانتقال معه الى منزله الشرعي من البلدة التي صدر عقد النكاح فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قرر لزوجه على نفسه مقدارا معلوما من الدراهم نظير نفقتها كل يوم فهل اذا ترتب لها عنده مبلغ من ذلك المدة مضت يكون لها مطالبة به وهل يسقط بالطلاق الرجعي او لا يسقط (اجاب) القموى على عدم سقوط النفقة المفروضة بالطلاق الرجعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر وسكن بها في بيتها مدة من الزمان وهو قائم بحقوقها الشرعية فصارت تخرج وتدخل من غير إذن الزوج ومن غير اجازته فأراد الزوج نقلها الى محل طاعته بمصر ايضا ومنعها عن الخروج فهل والحال هذه يجاب لذلك وتجب على طاعة زوجها وله الحجر عليها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها وليس لها الخروج عن طاعته بغير حق وله نقلها الى مسكن شرعي من بلد العقد وتجب على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعتق عبده البالغ وزوجه امرأته ودخل بها وأقام معها مدة الى أن وضعت منه بنتا ثم بعد ذلك سافر الى جهة بعيدة تزيد على مسافة القصر ثم سافر سيده الى تلك الجهة وتقابل

- معه وسأله في أمر زوجته فعند ذلك طلقها بائناً بحضرة السيد المعتقد من تلك
الجهة أخبر المرأة بطلاقها فعند ذلك طلبت مؤخر صداقها ونفقة بنتها وتقر بذلك عليه
زاعمة أنه ما زوم بذلك فهل والحال هذه لا يلزم بذلك بدون وجه شرعي (اجاب) حيث
تزوج العبد بعد عتقه لا يكون لزوجته مطالبة المعتقد بمؤخر صداقها بدون كفالة المولى
عنه بذلك ونفقة الصغيرة على أبيها المحر والى الله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقيم ببلدة
له زوجة خرجت عن طاعته فطلبها الى محل طاعته لدى قاضي ناحيتهم بحضرة بينة شرعية
فامتنعت عن ذلك بغير وجه شرعي فحكم القاضي عليها بالنشوز وانها لا تستحق قبل زوجها
شيأ من حقوق الزوجية مادامت ناشرة فهل اذا طالبت الزوجة زوجها بعد ذلك بشئ
من حقوق الزوجية أى النفقة لا تجاب لذلك والحال هذه (اجاب) لا نفقة للناشرة وهى
الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
طلبت من زوجها عيشة شرعية متوسطة لكونه قادراً من كسوة ونفقة في مسكن خارج
عن أهله قطعاً لنزاعهم والا يطلها ويدفع لها باقي الصداق فهل اذا امتنع والحال هذه
يجبر على ما وجب عليه (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وعليه نفقة بقدر حالهما
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها ومكث معها مدة وهو قائم
بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك طلبت من زوجها ان تأكل بالنفقة ففرض لها القاضي كل
يوم كذا من الدراهم ثم خرجت عن طاعة زوجها بغير حق فهل تجبر على طاعته حيث كان
قائماً بحقوقها الشرعية واذا امتنعت من ذلك تعد ناشرة لا يلزم الزوج لها نفقة ولا كسوة
مادامت ناشرة (اجاب) تؤمر الزوجة بطاعة زوجها اذا كان قائماً بحقوق النكاح
وليس لها الامتناع عن طاعته فان امتنعت عنها بغير حق اثمت وسقطت نفقتها مدة
الامتناع والنشوز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنة القاصر بنتاً قاصرة من
أمها ثم بلغ القاصر فهل اذا طلق زوجته قبل الدخول والخلو بها يلزمه نصف المهر فقط
واذا أرادت أم القاصرة أن تطالب الزوج وأباه بنفقة المدة الماضية من غير تراض على
قدر للنفقة ولا فرض قاض وتخصمها من أصل ما قبضته من مهر بنتها لا تجاب لذلك
(اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بالقضاء أو الرضا بل تسقط ان بلغت شهراً فأكثر
واذا طلق الزوج زوجته قبل الدخول بها وجب لها عليه نصف المسمى والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها ورفعتة الى القاضي وقرر لها عليه قدراً معلوماً
تظير نفقتها ثم بعد ذلك نشرت وخرجت عن طاعته وسافرت الى بلدة تزد عن مسافة
القصر من غير اذنه ورضاه فهل والحال هذه لا تستحق عليه نفقة مدة نشوزها ولو كانت
مقررة (اجاب) لا نفقة للناشرة وهى الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة ماتت عنه وعن أبويها وترك ما يورث
عنها شرعاً فادعى أبوها على زوجها بانه كان فرض عليه لها نفقة كل يوم قدر ما معلوماً

٢٩

١٢٦٨

٢٩

١٢٦٨

سؤال

٨

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

ذى القعدة	سنة	
٢	١٢٦٨	وترنبت عليه مدة أشهر لم يدفعها لها حتى ماتت ويريد أخذها منه فهل لا يجب لذلك وتسقط بالموت ولو كانت مقضيا بها (اجاب) يسقط ما فرض من نفقة الزوجة غير المستدانة بالموت فليس لابي الزوجة بعد وفاتها مطالبة الزوج بشئ من المهر وض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن صغير زوجه بنتا صغيرة لا توطأ فهل اذا طلب أهل الزوجة من أبي الزوج ان يقدر لزوجة ابنه نفقة عليه لا يجب ان ذلك حيث كانت صغيرة لا توطأ وبهادهاء الا فرنجي ينفر من ذلك عادة (اجاب) لا نفقة للصغيرة التي لا تطبق الوطء حيث لم تمكث في بيت الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة قائم بحقوقها الشرعية وأوفاهما ما تعرف بتجمله من المقدم من المهر وغيره فهل اذا خرجت عن طاعته وطلبت أن تكون ناشزة والزوج لا يرضى بذلك ويريد أن يسكن معها في مسكن شرعي خال عن أهلها وأهلها يجب لذلك ولا تقرر على النشوز وتؤم بطاعة زوجها والحال هذه (اجاب) ليس للزوجة الخروج عن طاعة زوجها بغير حق وتؤم بطاعته حيث أوفاهما محل الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والنشوز معصية فلا تقرر عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نشزت منه زوجته في دار أبيها مدة عامين فطلبها الزوج في محل الحكومة الشرعية الى طاعته فلم تجبه وقالت انا كارهة له ولم أرض أن يجمع بيني وبينه فهددها القاضي وخوفها بالاضرب الشديد وضرب الحاكم السياسي أباها ضربا شديدا لاجل ان يبحث أخته على طاعة الزوج فلم ترض وقالت أقتل نفسي ولا أرجع له ومكثت في بيت أبيها فهل والحال هذه تكتب ناشزة ولا نفقة لها ولا يجوز ايلامها بالضرب في كل حين حتى يؤلف الله بينهما (اجاب) لا نفقة للزوجة مادامت ناشزة وخارجة عن طاعة الزوج بغير حق وتؤم بالطاعة ولا تقرر على النشوز لانه معصية وقد صرحوا بان كل معصية ليس فيها حد مقدرفيها التعزير وكر في التنوير وشرحه من باب التعزير يعزى للمولى عبده والزوج زوجته ولو صغيرة على تركها الزينة الشرعية مع قدرتها عليها وتركها غسل المجنابة وعلى الخروج من المنزل لو بغير حق وترك الاجابة الى الفراش لو طاهرة من حيض اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقير عاجز عن الكسب له ولدان غنيان ممتنعان عن الانفاق على أبيهما فهل يجبران على الانفاق عليه والحال هذه (اجاب) نعم يجبران الابنان المذكوران على نفقة والدهما والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة معها منه ذرية ويمالك بيتين كل منهما يصلح لان يكون مسكنا شرعيا بل كل يحتوى على مساكن شرعية فطلبت منه مسكنا شرعيا خيرا بين أن تسكن مع أولادهما في احدهما أو تسكن وحدها فابت ذلك وسكنت عند أهلها قهرا عنه فطلبها الى محل طاعته فامتنعت الا بيت أهلها فهل اذا طلبت السكنى في بيت أهلها لا تجاب لذلك شرعا حيث ان له مساكن شرعية تليق بها ولم يكن معها في المسكن من تتضرر به ويلزمها الاجابة الى محل طاعته فان امتنعت تسكون ناشزة تسقط به نفقتها
٣	١٢٦٨	
١٤	١٢٦٨	
ذى الحجة	٤	١٢٦٨
١٨	١٢٦٨	

١٢٦٨

٢٤

(اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن أهلها وأهلها فان امتنعت عن طاعته بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً واحداً رجعية وقسط لها مؤخر الصداق عن كل شهر قدر ما معلوماً من الدراهم فهل يكون لها مطالبة بنفقة العدة الى انقضائها ويحب عليه ذلك (اجاب) نعم تحب النفقة للعدة المذكورة على زوجها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شجر عتق مستولده وبعد انقضاء عدتها منه زوجها وكالتهاله لبعده القن ودخل بها العبد المذكور ومكث معها مدة ثم بعد ذلك باعه سيده لرجل اجنبي فاشتراه الاجنبي مع علمه بان العبد متزوج فاذا يكون الحكم في نفقة الزوجة المذكورة والحال هذه (اجاب) نفقة زوجة العبد عليه يباع فيها ان كان النكاح بالاذن والا طوبى بها بعد عتقه وفي رد المختار من النفقة يعني اذا تزوج القن او المدبر ونحوه بلا اذن السيد يطالب بالنفقة بعد العتق اي بالنفقة المستقبلية لا التي في حال رقه لعدم كونها زوجة وقتها قال في الفتاوى الهندية فان تزوج هؤلاء بغير اذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي وان اعترق واحد منهم جاز نكاحه حين عتق وعليه المهر والنفقة في المستقبل اه ح اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً من أبيها ودخل بها ومكث معها مدة ثم بعد ذلك خرجت عن طاعته فهل اذا كانت بالغة رشيدة مطيعة للوطء وكان قائماً بحقوقها الشرعية وطلبها الى محل طاعته يحجب اذ ذلك وتجير على طاعته واذا امتنعت من ذلك تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة (اجاب) تجبر الزوجة على طاعة زوجها حيث اوفاها بمجمل الصداق وكان قائماً بحقوق النكاح الشرعية فان ابت وخرجت عن طاعته بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ضارر لها زوجها فرفقته على يد قاضي ناحيتهما فقررها عليه عن كل يوم اربعين نصف فضة فتجمد لها ذمتها قدر من الدراهم فهل يؤمر بدفعها وبقيامه بحقوقها الشرعية (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بالرضاء او الرضا فاذا ثبت تقرير القاضي النفقة كما هو مذكور يكون للزوجة مطالبة الزوج بما تجمد عليه منها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بناء عقد على امرأة بجهة القليوبية وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة طلب الى جهة رشيد الشغل هناك فاحضره واذنه بان ينفق على زوجته وابنه منها كل يوم قرشاً فانفق مدة ثم طلبها الزوج لتسافر له فامتنعت ولم يزل الاب ينفق عليها بعد الامتناع من السفر مدة فهل اذا كان الاذن ثابتاً يكون لصهره مطالبه الزوج بجميع ما أنفق قبل الطلب وبعده ولا يكون امتناعها مسقطاً للنفقة حيث كانت المسافة تزيد عن مسافة القصر (اجاب) بامتناع الزوجة عن السفر مع زوجها مسافة القصر لا تكون ناشرة فلا تسقط نفقتها المقررة بذلك واذا ثبت اذن الزوج بالانفاق وأنفق المأمور بذلك يكون له الرجوع على الزوج بما أنفق اذا لم ينه عنه

محرم

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٤

صفر

١٢٦٩

١

١٢٦٩

٨

والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها الى بيت أبيها وأما في غيبة زوجها بغير اذنه فهل ادارفها زوجها الى الحاكم الشرعي وتحقق تشوؤها وخروجها من بيت زوجها بغير وجه شرعي تؤمر بطاعة زوجها والذهاب معه الى أى مسكن شرعي من البلد خال عن أهلها وأهلها وللزوج منع أبيها من الدخول والقرار في بيته الا في كل جمعة مرة من غير قرار بحضرة زوجها (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها وعدم الخروج من منزله حيث أوفاهما محل المهر وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية وعلى الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن أهلها وأهلها وليس له منع أبيها عن زيارتها كل جمعة مع عدم القرار في منزله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بئتان ففرض على نفسه نفقة في كل يوم لكل منهما قرش ولا مهما قرش فيعدهم مضي ثلاثة اشهر ماتت واحدة من البنتين فهل تنقطع نفقتها بالموت ولا يكون للام مطالبة الاب بنفقة من ماتت منهما (اجاب) يسقط ما قرر للصغيرة المذكورة من النفقة بموتها فليس لامها المطالبة بنفقتها بعد الموت والحال هذه ما لم تكن مستدانة بالامر من القاضي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت زوجها لى قاضي باده وتطلب منه ان يقرر عليه نفقة وانها لا تعيش معه الا بعد فرض نفقتها عليه فهل يكون له تقريرها عليه بوجه ليس فيه اجحاف على احد منهما ناظر في ذلك الحاله ما يسار او اعسار او توسط او لا يفرض عليه قدرا لا يقدر على دفعه (اجاب) على الزوج نفقة زوجته بحسب حالهما يسار او اعسار او لا يكلف الزوج زيادة على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت متزوجة برجل في قرية تسمى سمالوط من اقاليم وسطى ثم طلفت منه وزوجها اخوها برجل آخر في تلك القرية ومكثت معه مدة نحو ثلاث سنين او اقل ثم انتقلت الى مصر لزيرة امها بلا اذنه فطلبها زوجها الى محل اقامته فامتنعت فهل يجبر على طاعته وتعدناشرة بذلك (اجاب) على المرأة المذكورة طاعة زوجها حيث أوفاهما ما تعرف تعجيله من المهر وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية وليس لها الامتناع عن المقام مع زوجها بالبلدة التي وقع فيها عقد النكاح فاذا طلبها الزوج للعود اليها والحال ما ذكر وامتنعت كانت ناشرة لانه نفقة لها ما دامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة وله اولاد منها رجال ذوو كسب وهو من العواجل لا يقدر على التكسب بسبب مرض بصره فهل تكون نفقته واجبة على اولاده شرعا ولا يكون لهم منعه وطرده لئلا تكفف الناس (اجاب) اذا كان الاب فقيرا يكون على اولاده الموسرين نفقته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل معسر مديون له امرأة افتدت عصمتها منه بمؤخر صداقها ونفقة عدتها مدة حملها حتى تضع ثم انها وضعت بنتا وابنتا المرأة المذكورة ان ترضع البنت الابا وهنالك امرأة متبرعة بذلك فهل اذا كان الاب مديونا معسرا لا قدرة له على الاجر يكون له نزع البنت من يد الام واعطاؤها للتبرعة بلا اجر (اجاب) لا تجبر الام على ارضاع ولدها اقضاء الا اذا تعينت بان

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

ربيع الثاني
١٨

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

جادي الاول
١٠

١٢٦٩

١٤

لا يأخذ الصغير لبن الغير أو لا يوجد من ترضعه أو يوجد ولكن لا ترضع بلا أجرة وليس
للأب ولا للصغير مال كما في الدرر حواشيه فإذا وجدت متبرعة بارضاعه والحال هذه
لا تجب على الأب أجرة ارضاعه لانه وترضعه الاجنبية المتبرعة عنده أمه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تزوج امرأته ودخل بها في بيت أهلها ثم بعد مدة أراد الخروج منه
والسكنى معها في بيت خال عن أهله وأهلها فامتنعت من الخروج معه فطلب ان يأخذ
متاعه الخاص به فنعته أهلها من أخذه وقالوا له احلف انك لا تدعى بشيء زيادة عن
عفشك فحلف بالحرام انه لا يدعى بشيء زيادة عن عفشه فظهر له بعضه وانفوا بآقيه
فسألهم عما أنكره فهل لا حنت عاياه بسؤاله عن باقي متاعه المذکور وعلى المرأة طاعة
زوجها حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لا حنت على الرجل المذکور
بما ذكره على المرأة طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تزوج بامرأتين وعنده بيت متسع فيه حريمان بمرافقتهما ومنافعهما
الشرعية فأراد أن يسكن كل واحدة منهما في حريم خاص بها خال من أهله فهل اذا كان
الحال ماذكر وكان قائماً بحقوقهما الشرعية تجبر الممتنعة من السكنى عليها واذا امتنعت
تسقط حقوقها الشرعية من كسوة ونفقة وغير ذلك حيث كان امتناعها من غير مسوغ
شرعي (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها اذا كان قائماً بحقوق النكاح الشرعية
واذا امتنعت عن طاعته بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها ما دامت كذلك وصرحوا بأن
البيت المنفرد من الدار الذي له غلق وكنيف ومطبخ على حدة يكفيها الا اذا كان في
الدار من الاجاء من يؤذيها وقال بعضهم بكفايته مع الاجاء لامع الضرائر والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن أولاد صغار ذكور وإناث ولم يترك لهم شيئاً من المال وليس لهم
شيء من المال من جهة غيره ولذلك الرجل اخوة من أبيه موسرون أغنياء فهل والحال
هذه تجب نفقة الاولاد المذکورين وكسوتهم وأجرة حضانتهم لأمهم الفقيرة على الاخوة
المذکورين (اجاب) على الاعمام الموسرين نفقة اولاد أخيهم الفقراء وفي الدرر من
الحضانة وفي كتب الشافعية مؤنة الحضانة في مال المحضون لولاه والافعل من تلزمه نفقته
قال شيخنا وقواعدنا تقتضيه فيبقى به ثم حرر أن الحضانة كالرضاع اهـ وكتب في رد المحتار
قلت ما قدمناه قرر بيا عن خط شيخ مشايخنا السائحاني صريح في ذلك فقد وافق بحنه
المنقول اهـ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة ناشرة منه من مدة أربع سنوات
فهل اذا رجعت عن النشور وطلبت من زوجها أن يعاشرها معاشرة الأزواج وأن
يسكنها في مسكن خال عن أهله وأهلها وعن ضربها يؤمر بإجراء النفقة عليها والكسوة
وجميع الحقوق الشرعية واذا كررها يؤمر بدفع حقوقها ويطلقها ان شاء أو بالمعاشرة
بالمعروف (اجاب) نعم يؤمر الرجل المذکور بالاتفاق على زوجته وعليه اسكانها في
مكان خال عن أهله وأهلها ومعاشرتها بالمعروف ولا يجبر على طلاقها والله تعالى اعلم

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

٢٩

جادی الثانية

١٢٦٩

١١

(سئل) فی رجل له زوجة ناشرة وخارجة عن طاعته بدون وجه شرعی وله منها ولدان ذکران کل منهما بالغ سن الحضانة وجاوزها فهل اذا أوفاهما حقوقها الشرعية تؤمر بطاعته ولا تقر علی النشوز وله ضم ولديه اليه حيث جاوز کل منهما سن الحضانة (اجاب) تؤمر الزوجة المذكورة بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ولا تقر علی النشوز ولا حق للام فی الحضانة بعد انتهاء مدتها والله تعالى اعلم (سئل) فی بنت قاصرة مطيقة للوطء زوجها أبوها الرجل بمهر معلوم ثم بعد الدخول بها أراد أن يقلها من بلد العقد فوق مسافة القصر فامتنعت من السفر معه فهل لا تجبر علی السفر المذکور معه ولا تعد ناشرة ويحبر علی نفقتها وكسوتها سيما وان لم يدفع لها ما تعرف تحبيله (اجاب) نعم لا تجبر علی السفر مع زوجها والحال هذه ولا تكون ناشرة بالامتناع عن ذلك ولو علی زوجها نفقتها علی قدر حالهما والله تعالى اعلم (سئل) فی بنت بكر بالعة زوجها أبوها الرجل بمهر معلوم بشرط ان لا يقلها الى بلده ثم بعد الدخول بها ومعاشرتها مدة أراد أن يقلها من بلد العقد الى بلد أخرى فوق مسافة القصر فامتنعت من السفر معه فهل لا تجبر علی السفر معه ولا تعد بذلك ناشرة ويحبر علی نفقتها وكسوتها (اجاب) لا تجبر الزوجة علی السفر مع زوجها مسافة القصر علی ما عليه العمل ولا تعد ناشرة بالامتناع عن ذلك فتجب لها النفقة علی زوجها بقدر حالهما مع امتناعها من ذلك السفر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فی بنت قاصرة زوجها أبوها القاصر بولاية كل من ابی الزوج وأبی الزوجة ودخل بها وعاشرها مدة فهل اذا بلغ كل منهما ولو بالسن وتضررت الزوجة بمعاشرة أهلها وطلبت مسكنها شرعا یا عن أهلها ونفقة تجاب لذلك شرعا (اجاب) علی الزوج اسكان زوجته فی مكان خال عن أهلها وأهلها والاتفاق عليها والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل تشاجر مع زوجته فطلبته لدى الحاكم الشرعی فقرر لها الحاكم علیها فی كل يوم قدر ما علوما نفقة وأمره ان يسكنها فی بیت خال عن أهلها وأهلها فهل اذا طلب الرجل زوجته الى محل طاعته مرة بعد أخرى وهي تمتنع من الذهاب معه تعد بذلك ناشرة ولا يلزم الرجل ما قر وعلیه لها مادامت ناشرة (اجاب) تسقط النفقة المقررة بالنشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق فلا نفقة للزوجة المذکورة مادامت ناشرة والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل سافر الى مولد سيدی احمد البدوی فخرجت زوجته الى بیت أهلها من غیر اذنه ورضاه فلما حضر ارسل لها المرأة بعد المرة وهي تمتنع من الحضور ایه وطاعته وطلب أهلها نفقتها منه فهل لا يلزمه ذلك وتعد ناشرة (اجاب) نعم لا يلزم الزوج النفقة حيث تحقق النشوز بالوجه الشرعی والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأة بالغة عاقله من أبيها ودخل بها فبعد مدة ذهبت الى بیت أبيها بغير اذنه فطلبها الى محل طاعته فامتنعت من ذلك فهل تجبر علی طاعته ولا تخرج من بیته بغير اذنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية واذا خرجت تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة ولا يجبر الزوج علی الطلاق

١٩ ١٢٦٩

٢٦ ١٢٦٩

رجب

١ ١٢٦٩

٦ ١٢٦٩

عبان

٧ ١٢٦٩

٧ ١٢٦٩

والحال هذه (اجاب) تسقط النفقة بالنشوز ولا يجبر الزوج على الطلاق وعلى المرأة طاعة زوجها حيث أوفاهما ما تعرف تجهيله وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأته ودخل بها وعاشها مدة ورزق منها ابن صغير ثم ذهبت الى دار أهلها للزيارة مع أخته وبعد ذلك امتنعت من العود الى بيت زوجها مدة خمس سنين فهل اذا ارادت مطالبة زوجها بنفقة او نفقة ابنها مدة غيبتها عنه المدة المذكورة لا تجاب لذلك اذا لم يقع عليها تراض ولم يفرضها عليه قاض (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بالقضاء أو الرضا وتسقط النفقة المفروضة بالنشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها من زوجها ولد رضيع وبنت عمرها خمس سنوات نشرت بهما عن طاعته فهل لا يلزم الزوج لها بنفقة مادامت ناشرة وتجب على طاعته وما الحكم في نفقة الولدين مادامت أمهما ناشرة (اجاب) لا نفقة للناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك وتؤمر بطاعته حيث أوفاهما بمحل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وعلى الاب نفقة ولديه الصغيرين من ماله حيث لا مال لهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعرف تجهيله من المهر ودخل بها وعاشها مدة ثم ارسلها ابوها واخذها من دار زوجها ومنعهما من طاعته فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية يكون عليها طاعته وملازمة مسكنه وتجب على ذلك ولا يكون للاب منعها بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لابي الزوجة منع الزوجة عن زوجها بدون وجه شرعي وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث أوفاهما بمحل الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد رضيع فهل اذا طلبت من القاضي ان يفرض عليه نفقة العدة وأجرة الحضنة وأجرة لمن ترضعه تجاب لذلك حيث كانت في عدته ويفرض عليه قدر الاثقال بحالهما بقدر الكفاية (اجاب) على الرجل المذكور نفقة زوجته مادامت في عدته وعليه أجرة الحضنة وأجرة الرضاع اذا كان الطلاق بائنا على الاصح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأته خرجت عن طاعة زوجها ونشرت ومكنت في بيت أبيها مدة نحو سنة ثم بعد ذلك توافعت معه على يد قاضي بلدهم وطلبت منه النفقة الماضية فهل لا يلزمه دفع شيء منها والحال هذه لا سيما ولم يتراض معها على نفقة ولم يفرضها عليه قاض (اجاب) لا نفقة للزوجة المذكورة على زوجها لتلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة تزوج عليها امرأة أخرى فطلبت منه زوجته القديمة كسوة قبل فصل الكسوة وقبل وجوبها عليه قاصدة بذلك اغاظته لكونه تزوج عليها وذهبت الى بيت أبيها بغير إذن زوجها ونشرت فيه وخرجت عن طاعة الزوج فهل والحال هذه اذا رفعته لدى قاضي الجيرة وأراد الزامه بذلك لا يجاب لذلك (اجاب) نعم ليس للقاضي ذلك والحال هذه وعلى الزوجة طاعة زوجها وعليه نفقتها وكسوتها بقدر حالهما فاذا امتنعت

عن طاعته بغير حق فلا نفقة لها ولا كسوة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً واحداً رجعية ثم راجعها بغير اذنها واشهد على ذلك ببنة شرعية وهي في العدة فهل والحال هذه تجبر على طاعته حيث كانت في عدته واذا امتنعت من العود له تكون ناشزة لان نفقة لها ولا كسوة (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية مادامت في العدة ولا يشترط رضاها بذلك وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث اوفاهما ما تعرف تعجيله من الصداق وكان قائماً بحقوق النكاح الشرعية فان امتنعت عن طاعته بغير حق تكون ناشزة لان نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وأقرب منها بابتين صـ غير ثم جن هذا الرجل خمس سنوات فهل اذا كان له أب موسر يلزمه الاتفاق على ابن ابنه الصغير وزوجة ابنه ويسكنها في مكان خال عن أهله وأهلها ولا تجبر على السكنى في مكان أبي الاب (اجاب) اذا كان المهنون المذكور فقيراً تجب نفقة ونفقة ابنه على والده المذكور وكذا تجب نفقة زوجته على أبيه اذا احتاج المهنون الى خادم يقوم بأمره ويديره كما حرره في الخيرية من النفقة وعزاه للبحر عن المحيط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاجز يملك داراً وساقية وقطعة أرض تركها لاولاده لاجل ان ينفقوا عليه ولم ينفقوا عليه واستولوا مدة اربع سنين فهل له ان يرجع عليهم وترفع أيديهم عن الدار وعن الساقية وقطعة الأرض حيث لم ينفقوا عليه وهو مستحق للاتفاق ويمنعون من معارضة حيث لم يوفوا بما شرط عليهم من الاتفاق ونفقته واجبة عليهم لكونه فقيراً وله التصرف فيها كيف شاء (اجاب) اذا صدر التملك من الاب لاولاده في ما ذكر مستوفياً شرائط المحقة لا يكون له الرجوع فيما ملكه لهم والحال هذه وان لم يتحقق سبب من أسباب الملك لاولاده يكون له رفع أيديهم عن ملكه وتجب نفقة الاب ان كان فقيراً على اولاده وان لم يكن عاجزاً عن الكسب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رفعته زوجته لذي القاضى وقررها نفقة معلومة لكل يوم وبعد ذلك خرجت من بيته بدون اذنه واجازته وسافرت الى البلاد وهي على عصمته وفش عليها في البلاد فلم يجدوها فهل تعذب بخروجها عن طاعته ناشزة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشزة فاذا رجعت الى طاعته وطلبت منه نفقة مدة نشوزها لا تجاب لذلك (اجاب) لان نفقة للناشزة مادامت كذلك فاذا تحقق نشوز المرأة المذكورة وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق فلا نفقة لها الى ان تعود الى طاعته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وأسكنها مع أهله فصار دواخلها غالية الاضرار فهل اذا تضررت الزوجة المذكورة بأسكانها مع أهله وطلبت منه محلاً شرعياً بما نفعه وموافقه بحيث لا يدخل عليها احد من أهله تجاب لذلك شرعاً واذا طلبت منه نفقة شرعية تجاب لذلك أيضاً ولا تجبر على السكنى مع أهله (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن أهله وأهلها ويؤمر بالاتفاق عليها ولا تجبر على السكنى مع أهله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

١٨

١٢٧٠

محرم
٢

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١١

صداق معلوم ودفع لها ما تعرف تجهيله من المقدم وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة
 تشاجر معها فغضبت عند أمها فذهب إليها ليصلحها فغضبتها الأم وطلبت منه أن يطلقها
 أو يدفع ما عليه من الدين لأم الزوجة المذكورة فهل لا تجاب لذلك ولا يجبر الزوج على
 طلاق زوجته المذكورة وعليها طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ولو كان عليه
 دين لأمها (اجاب) يجب على المرأة طاعة زوجها فتؤمر بذلك حيث كان قائما بحقوق
 النكاح الشرعية ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته وعليه دفع ما بذمته لأمها من الدين
 المحال ويجبر على ذلك بطلبها حيث كان موسرا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 زوجة وجارية حبشية يملكها بملك اليمين وليست منكوبة له وكل منهما ساكن في مسكن
 شرعي في بيته فأرادت الزوجة أن تكلفه بأن يسكن جاريته خارجا عن بيته في بيت آخر
 فهل لا تجاب لذلك ويسكن بها في البيت الذي فيه الزوجة والحال هذه (اجاب) نعم
 لا تجاب الزوجة المذكورة لما طلبت والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل له زوجة عقد عليها بمصر ودخل بها بمصر وسافر إلى أسنا وفرض لها نفقة شهرية
 ستين قرشاً على يد بيعة خلاف القمح والسمين وقد أعطاه نفقة ستة أشهر محجلة
 وبعد مضي الستة أشهر أرسل يطلبها إلى البلد المذكورة فابت عن السفر لبعده المسافة
 فخرج منها النفقة لعدم سفرها وزعم أنه بعدم اطاعتها للسفر لا تلزمه نفقة وقد مضت مدة
 سنين فهل يجبر الزوج على دفع النفقة التي قررها لها على نفسه ولا تجبر على السفر إليه من
 بلد العقد وال دخول سيمابو بين البلدين ما يزيد على مدة السفر الشرعية مراراً ولا تعد
 بالامتناع عن ذلك ناشئة (اجاب) على الزوج المذكور دفع ما تجب عليه من دين النفقة
 المقررة من قبله لزوجته ولا تسقط نفقتها بامتناعها عن السفر إليه إلى البلدة المذكورة
 والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابطية بما صورته أن المرأة بديعة
 قدمت عرضاً تلتبس به المسكن الشرعي بمو جب فتوى بيدها لاجل منع الضرر
 الحاصل لها بمعاشرة أهل زوجها ولدى حضور زوجها والسؤال منه قد أبرز أعلاماً شرعياً
 مصرحاً فيه بلزوم الزوجة طاعة زوجها وإنها تسكن بمنزله حيث به مسكنان شرعيان
 أحدهما فيه أخوه والثاني خلى من السكن وذلك الأعلام مبني على تعريف الزوج
 وتصديق الوكيل الذي كان موكل بالمرأة المذكورة في الأول فلما صار ذلك مسموع
 الوكيل الآن اجاب بخلاف قول الوكيل سلفه في التصديق الذي صار منه على مقال
 الزوج المذكور ومن حيث ذلك والفتوى مصرح فيها بعدم سكن الزوج مع أهل
 الزوج والأعلام موضع به ما تقدم ذكره أفضى تحريره فحضر تكلم وها هو قد صار نسخ
 صورة الأعلام الشرعي على نفس المذكرة المرسله مع هذا برفقة العرض والفتوى للإفادة
 عن الحكم الشرعي (اجاب) يجب للزوجة على زوجها أن يسكنها في بيت خال عن أهله
 سوى طفله الذي لا يفهم الجاع وأمه وأم ولده فليس لها أن تمنعه عن أسكانها معها

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١٦

ربيع الاول

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

١٦

وأهلها بقدر حالهما وبيت منفرد من دار له غلق ومراق من كنيف ومطبخ كفاها
ويشترط أن لا يكون في الدار أحد من اجاء المرأة يؤذيها ونقل العلامة التمر ناشئ عن
الملقط كفايته مع الاجاء لامع الضرائر وجل الحلي ما في الملقط على ما اذا كانوا
لا يؤذونها وبما ذكرناه يعلم انه ان كان في الدار من أقارب الزوج من يتحقق منه
الايداء لها تجاب لطلب مسكن من دار أخرى وان لم يتحقق الايداء من أقارب الزوج فلا
تجاب الى طلب مسكن آخر حيث كان مسكنها المأهلا في الدار المذكورة منفردا بغيره
وغلقه ولا ينافي هذا ما سطر بالفتوى المذكورة قائمها مفروضة فيما اذا كان مسكن الزوج
ومسكن أهله متحدا وانه لا انفرا بامتناع والمرافق والغلق والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له زوجة يسكن معها في مسكنه الشرعي مع جارية مملوكة له طلبت منه مسكنا
شرعيا آخر خاليا من الجارية وان يأتى لها بمؤنسة فهل لا تجاب لذلك والحال هذه (اجاب)
نعم لا تجاب لذلك والحال هذه حيث كان المسكن المذكور شرعيا بين جيران صالحين
بحيث لا تستوحش والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر فاصرة من أبيها
على صداق معلوم واستمرت في دار أبيها بعد العقد عليها مدة أشهر من غير دخول
واختلاء بها فهل اذا طلقها قبل الدخول لا يلزمه الا نصف المهر فقط واذا اراد الاب
مطالبة الزوج بنفقتها من حين العقد الى حين الطلاق لا يجاب لذلك حيث لم يفرضها
قاض ولم يقع عليها تراض (اجاب) نعم ينصف المسمى من المهر بالطلاق قبل الدخول
والخلوة والنفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
فارق امرأته وله منها ذكرا ابن شهرين غاب عنها مدة نحو اثنتي عشرة سنة وهي تنفق عليه
في هذه المدة من مال نفسها من غير ان يأذن لها قاض في ذلك وهي الآن متزوجة فهل
والحال هذه يسوغ له أخذه من أمه جبراً عليها ولا يلزمه شيء مما أنفقته عليه في مدة غيبته
(اجاب) حيث أنفقت الام على الصغير من مالها بلا أمر القاضى ولم يحصل من الزوجين
تراض على نفقة الصغير لا يكون للام والحال ما ذكر الرجوع عنها على الاب كما يستفاد
ذلك من تنقيح الحامدية واذا انتهت مدة حضانه الصغير يكون لبيه ضمه اليه والله
تعالى اعلم (سئل) في أخوين بالغين كل منهما في معيشة واحدة على حدة وكل منهما
يعمل ويكتسب من صناعته لنفسه أراد أحدهما الكبير ان يجعل على أخيه الآخر
قدرا معلوما من الدراهم في كل شهر نفقة له والحال انه سليم وقادر على العمل والكسب
في صناعته وله ابن بالغ رشيد قادر على الاكتساب أيضا فهل والحال هذه لا تجب نفقته
على أخيه لذلك كورولا يكاف الاخ بدفع شيء من ماله لأخيه بدون وجه شرعي حيث كان
قادر على العمل والكسب (اجاب) لا تجب نفقة الاخ المذكور على أخيه ان كان
الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
رشيدة بمهر معلوم في ذمته ولم يدفع لها ما تعورف به حيله وتب لها على نفسه وثيقة شرعية

١٠ ١٢٧٠

جادی الاولى

٢١ ١٢٧٠

٢٢ ١٢٧٠

جادی الثانية

٢٠ ١٢٧٠

جمادى الثانية سنة

١٢٧٠

٢٣

محل صدقها يدفعه لها بعد عشرين يوما ثم دخل بها وعاشرهما مدة من السنين ولم يدفع
لها المحل فهل اذا كان مقرابه يجبر على دفعه لها واذا فرض لها القاضي نفقة معلومة لكل
يوم ونحوها عليه مدة ايام يكون لها مطالبة البتة ايضا حيث كان موسرا (اجاب) نعم يجبر
الزوج على دفع ما بذمته من محل الصداق المقرر به لزوجته كما يؤمر بدفع ما تقر بذمته من
نفقتها المفروضة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بيت كبير وبه ثلاث
حريمات كل حريم منه على حدة بمرافقه وغلقة وله زوجتان تريد احدهما ان تسكن في
بيت على حدة بخلاف هذا البيت المذکور فهل والحال هذه لا تجب لذلك بل له ان
يسكنها في حريم من بيته المذکور خال عن اهله وعن ضرتهما سيما وان الحریم الذي يريد
اسكانها فيه على حدة مستوفى لمرافقه ومنافعه الشرعية وليس لها الامتناع عن ذلك
بدون وجه شرعي (اجاب) قال في الدر المختار وبيت منفرد من دار له غلق زاد
في الاختيار والعيني وموافق ومفاده لزوم كيف ومطبخ وينبغي الاقتناء به بحركتها
لحصول المقصود هداية وفي البحر عن الخانية يشترط ان لا يكون في الدار احد من احماء
الزوج يؤذيها ونقل المصنف عن الملتقط كفايته مع الاحماء لامع الضرر فكل من
زوجته مطالبة ببيت من دار على حدة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته طلقه بائنة وهي تعلمها ثم سافر وغاب عنها مدة انقضت فيها عدتها بالحيض
ثم رجع وادارت ان تطالبه بنفقة عدتها الماضية فهل لا تجب لذلك حيث لم يثبت انها
تراضت معه على قدر معلوم ولم يفرضا قاض (اجاب) نعم لا تجب لذلك والحال هذه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته رجعا وفرض لها القاضي النفقة فخرجت
من بيته بغير رضاه ناشرة فهل تسقط نفقتها بسبب خروجها المزبور مادامت كذلك ولا
مطالبة لها على زوجها المذکور والحال هذه (اجاب) نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط
بالنشوز وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق فاذا تحقق ما هو مسطور لا يكون لها المطالبة
بالنفقة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعرف
تجمله من المهر ودخل بها وعاشرهما مدة والا ن غضبت من زوجها في دار ابها تريد
الطلاق منه باغراء بعض الناس لها على ذلك فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية يكون
عليها طاعته وملازمة مسكنه وتجبر على ذلك ولا يجبر على طلاقها بدون وجه شرعي
(اجاب) نعم تؤمر بطاعة زوجها ولا يجبر على طلاقها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة بالغة رشيدة مطيقة للوطء دخل بها الزوج وسكن بها مع اهله فهل اذا
تضررت الزوجة من معاشرة اهله وكانت قائمة بحقوق الزوجية وسلمت نفسها للزوج
وطلبت من الزوج المذکور مسكنا شرعيا لا يدخل عليها احد من اهله تجب لذلك
(اجاب) نعم للزوجة مطالبة زوجها بمسكن خال عن اهله وأهلها ولا تجبر على سكنها مع
اهله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر معلوم ودفع لها ما تعرف

١٢٧٠

٣٠

١٢٧٠

رجب
٥

١٢٧٠

٢٤

١٢٧٠

٢٨

شعبان

١٢٧٠

١٨

٧ ١٢٧٠

شوال

٦ ١٢٧٠

٣٠ ١٢٧٠

مطلب لانفقة للمحترفات
اللاتي يخرجن نهارا
لنقص التسليم

ذى القعدة

١٤ ١٢٧٠

٢٦ ١٢٧٠

تجيبه من المهر ودخل بها ثم أراد ان ينقلها الى محل طاعته وهو بعد من محل الدخول
بساعة فهل يكون له ذلك وتجب الزوجة على طاعته حيث كان قائما بحقوقها واذا شرت
والزوج غير راض به لا تقر عليه وتؤمر بالعود الى الطاعة (اجاب) للزوج نقل زوجته
دون مسافة القصر اذا اوفاهما محل الصداق وكان مأمونا عليها وتؤمر بطاعة زوجها
حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة
خرجت عن طاعته وطلبت منه أن تسكون ناشرة وهو لا يرضى به وادعت عليه امته
فانكرها الزوج وادعى انها ملكه ولا بينة لها عليه بذلك فهل لأعبدة بدعوها المجردة عن
الاثبات الشرعي ولا تقر على النشور وتؤمر بطاعة زوجها واذا كان عليها دين لرجل يريد
صاحب الدين أخذ من زوجها لا يلزمه دفع شيء منه بدون كفالة وضمان بالوجه الشرعي
(اجاب) تؤمر الزوجة بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ولا تقر على
النشور لانه معصية ولا يلزم الزوج بدفع دين على زوجته بدون كفالة شرعية وان
اختلف الزوجان حال قيام النكاح في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما صلح
له مع يمينه والقول للزوج في الصالح لهما ولو اقاما يمينه يقضى بيمينتها والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تزوج امرأة بالانة ودفع لها ما تعرف تجيبه من المهر ثم دخل بها
وعاشرهما مدة وهي تخرج من اول النهار الى آخره من غير اذنه ورضاه والآن يريد منعها
من الخروج فهل يجب لذلك شرعا حيث كان قائما بحقوقها الشرعية واذا خرجت من
غير اذنه واستمرت على حالتها بعد ذلك ناشرة لا تستحق عليه نفقة ولا كسوة مادامت
كذلك (اجاب) قال في الدرر ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار أو عكسه فلا نفقة لنقص
التسليم قال في المجتبى وبه عرف جواب واقعة في زماننا بانها لو تزوج من المحترفات التي
تكون في النهار في مصالحها وبالليل عنده فلا نفقة لهما اهـ ومن ذلك علم جواب حادثة
السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مكثت عند ابيها وهي مريضة مدة ثم بعد
ذلك اراد الاب ان يطالب زوجها بنفقة ابنته مدة اقامتها عنده والحال انه لم يكن لها
نفقة مقررة على زوجها لامن قبل قاض ولا بالتراضي بينهما فهل لا يجب الاب لذلك
وليس له مطالبة الزوج بنفقة ابنته مدة اقامتها عنده والحال هذه (اجاب) تسقط نفقة
الزوجة بمضي الزمان كشهر ولا تصير ديناً الا بالقضاء والرضا والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل موسر غني معه زوجتان لا يقسم بينهما القسم الشرعي ولا ينفق على احدهما نفقة
الموسرين وهو موسر ويضاررها بالاذية بغير وجه شرعي فهل اذا طلبت نفقتها بما يليق
به يوما بيوم وكسوة فصلابفصل ولوازمها المحتاجة لهما من خادم ان كانت ممن تخدم وغير
ذلك على ما جرت به العادة في مثلها تجاب لذلك (اجاب) تجب النفقة على الزوج
لزوجته غير الناشرة بقدر حالهما فلو كان موسرا وهي فقيرة لا يلزم ان يطعمها عما ياكل
بل يندب فتجب عليه نفقة الوسط وهي فوق نفقة المعسرة ودون نفقة الموسرة وتغرض لها

الكسوة في كل نصف حول مرة لتجدد الحاجة حرا وبردا ويلزمه ان يأتيا بتيها بخادم يخدمها
وينفق عليه حيث كانت عن تخدم وامتنعت من العمل بنفسها أو يأتيا بطعام مهيا
للاكل في الدوم من النفقة امتنعت المرأة عن الطحن والخبز ان كانت عن لا تخدم او كان
بها علة فعليه أن يأتيا بطعام مهيا والابان كانت عن تخدم نفسها وتقدر على ذلك
لا يجب عليه ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك لوجوبه عليها ديانة ولو شربته اه وفي
رد المحتار قوله فعليه ان يأتيا بطعام مهيا أو يأتيا بمن يكفيها عمل الطبخ والخبز هندية
اه وفي الدرايا وتجب لخدمها المملوك لها على الظاهر مكا تامل ولا شغل له غير
خدمتها بالفعل فلو لم يكن في ملكها المملوك لم يخدمها النفقة له لان نفقة الخادم بازاء الخدمة
ولو جاءها بخادم لم يقبل منه الا برضاها ولا يملك اخراج خادمها بل ما زاد عليه بحر بحنا اه
وفي رد المحتار قوله وتجب لخدمها المملوك لها لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها
اذ لا بد لها منه هداية ويعلم منه انها اذا مرضت وجب عليه اخدامها ولو كانت أمة وبه
صرح الشافعية وهو مقتضى قواعده مذهبنا ولم أره صريحا وان علم من كلامهم رمي
قلت هذا ظاهر على خلاف الظاهر في البحر قيل هو أى الخادم كل من يخدمها حرا كان
او عبدا مملوكا له اوله ولهم الاوغيرهما وظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة كفاي الذخيرة
انه عملوا كما قالوا لم يكن لها خادم لا يفرض عليه نفقة خادم لانها بسبب الملك فاذا لم يكن في
ملكها لا تلزمه نفقته اه ثم قال وبهذا علم انه اذا لم يكن لها خادم مملوك لا يلزمه كراء غلام
يخدمها لكن يلزمه أن يشتري لها ما تحتاجه من السوق كما صرح به في السراجية اه الا
ان يقال هذا في غير المريضة لانه اذا اشتري لها ما تحتاجه تستغنى عنه بخلاف المريضة
اذا لم تخدم من عيضاها فيكون من تمام الكفاية الواجبة على الزوج نعم اذا طلبته ليقوم
عنها في الطبخ ونحوه فقدم انها اذا لم تفعل يأتيا بمن يكفيها ذلك اذا كانت عن لا تخدم
او لا تقدر وكذا اذا كان لخدمة اولاده اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سوي سى
عقد على امرأة مصرية وبنى بها في بيتها بمصر ثم توجه بها الى السويس وعاشا هامة في
السويس ثم طلقها على يد قاضى السويس وأخذت منه نفقة ثلاثة أشهر على يد القاضى
المذكور وأرسلها لمصر في بيتها فبعد مضي خمسة أشهر ظهر رجلها فهل والحال هذه يكون
الزوج ملزوما بإرسال نفقة باقي عدها اليها في مصر على يد وكيل (اجاب) يجب على الزوج
الاتفاق على مطلقة المعتدة الى انتهاء عدها بوضع الحمل حيث تحقق حملها فيفرض
القاضى لها على الزوج نفقة الى انتهاء عدها اذا لم تكن ناشرة ولا تصير النفقة ديناً بدون
قضاء القاضى أو تراض منهما والله تعالى اعلم (سئل) في يثيمة عمرها ثلاث سنوات
فقيرة لا مال لها وهي في حجر أمها وهي فقيرة ايضا والبنات اليثيمة عن غنى شقيق والدها
فهل اذا كانت محتاجة للنفقة يلزم العم المذكور الاتفاق عليها واذا امتنع العم من ذلك
يفرض القاضى عليه لها النفقة الشرعية (اجاب) نعم تجب نفقة اليثيمة الفقيرة على

عها المذكور والحال ما ذكر حيث لم يوجد من يجب عليه نفقتها من الاغتيا مقدما عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلب امرأة بالغة رشيدة وجعل لها قدرا معلوما من الدراهم صداقا وقدرا معلوما من الدراهم نشانا ودفع لها النشان وحال الصداق وعقد عليها ودخل بها وعاشرهما مدة ثم بعد ذلك طلبت الزوجة منه أن تأكل معه بالنفقة فاجابها بذلك وجعل على نفسه كل شهر قدرا معلوما من الدراهم بالتراضي بينهما بحضرة بيعة شرعية ثم بعد ذلك سافر الزوج الى جهة معلومة ورجع من سفره فطلبت الزوجة من زوجها ما تجبه له من دراهم النفقة في مدة غيابه فامتنع من الدفع لها متعللا بان النفقة بالتراضي لا تلزمه شرعا فهل والحال هذه يؤمر الزوج المذكور بدفع ما تجبه له من دراهم النفقة مدة غيابه حيث وقعت بالتراضي بينهما واذا اراد ان يحاسبها بما دفعه من النشان في النفقة المذكورة لا يجاب لذلك (اجاب) نعم يؤمر الزوج بدفع ما ترتب بنقته لزوجته من دين النفقة المتراضي عليها في المدة الماضية حيث لم تكن ناشرة ولم يوجد مسقط وليس له حسيبان ما دفعه لها نشانا حال العقد من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة غاب عنها الى جهة معلومة وله أمتعة عندها فتركها لها وتصرفت في بيع الامتعة ثم رجع من غيبته ولم يسأل زوجته عما تصرف فيه من الامتعة وتريد الزوجة المذكورة أن تأخذ من زوجها المذكور نفقة المدة الماضية مدة غيابه والحال انها لم تفرض عليه بالتراضي ولا بفرض قاض فهل والحال هذه لا تجاب لذلك (اجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان الامر كذلك فقد صرحوا بان نفقة الزوجة تسقط بمضي شهر فاكثر من غير قضاء ولا تراض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذات ولد طفلها زوجها ثم تزوجت بآخر وسافرت بالولد المذكور من غير اذن أبيه ولم يقدر القاضي له نفقة وابوه لا يعلم الجهة التي ذهبت به اليها ثم بعد مدة من الزمان عرف الجهة فاسافر اليها وطلب الولد فنعوه منه في مقابلة نفقة المدة التي ذهبت به فيها فهل يسقط حقها بسبب تزوجها وسفرها به من غير اذن أبيه ولا نفقة له أو تبقى على حقها وتلزم اياه نفقة المدة المذكورة واذا كان الولد بلغ تسع سنين فهل له اخذه (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مذكور في السؤال يسقط حق الام في حضانه الولد ويكون لابيه ضمه اليه ولا تجب نفقة مدة ماضية من غير قضاء ولا تراض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما تعورف تحمله منه ودخل بها وعاشرهما مدة ثم تشاجرت معه وغضبت في بيت ابيها فذهب اليها وطلبها المحلل طاعته فامتنعت وذهب اليها مرارا فلم يحل وهي ممتنعة بحضرة بيعة ومكثت مدة والا ن تريد أن تطالبه بنفقة وكسوة مدة أشهر أقامتها في بيت ابيها فهل لا تجاب لذلك حيث لم يفرضها فاض ولم يقح عليها تراض وعليها طاعته وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) لا تجب النفقة لمدة شهر مضى فاكثر الا بالقضاء او الرضا وعلى الزوجة طاعة زوجها شرعا حيث كان قائما بحقوقها

١٢٧١

١

ربيع الثاني

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٧

جادی الاولی سنة

بحقوقها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت عن طاعة زوجها ومكثت في بيت أبيها من غير إذن زوجها ومن غير إجازة فطلبها الزوج إلى محل طاعته المرة بعد المرة فامتنعت وتريد الطلاق من الزوج المذکور فهل والحال هذه تعد ناشرة لانفقة لها على الزوج ولا كسوة مادامت ناشرة وليس لأحد جبر الزوج على الطلاق حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) لانفقة للزوجة الناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك وتؤثر بطاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ولا يجبر على الطلاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة ففرض عليه القاضي لها نفقة كل يوم كذا من الدراهم حال قيام النكاح فجمد عليه للزوجة قدر معلوم من الدراهم من النفقة المقررة عليه مدة أكثر من شهر ثم بعد ذلك طلقها وهي حامل منه ثم وضعت بعد الطلاق بيومين فهل يؤمر بدفع ما تجمد لها عليه من النفقة المقررة ولا تسقط بالطلاق (اجاب) قد وقع الاختلاف في سقوط النفقة المفروضة بالطلاق والذي اعتمد به صاحب البحر وافق به العلامة خير الدين عدم السقوط ولو بالطلاق البائن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشتغل بالمعلم حتى بلغ من العمر ستين سنة وهو ذور شدوله أخ غني غني تاما يشهد به العام والخاص فهل اذا كان الرجل المشتغل بالمعلم ولا يعرف غير الاشتغال به معسرا عاجزا عن الكسب يجب على أخيه الغني وجوباً شرعياً ان يقوم بما يلزمه ويلزم ولده الصغير وبنته من مؤنة وكسوة وغير ذلك (اجاب) نعم تجب نفقة الاخ المعسر المذکور على أخيه المفرط في اليسار والحال ما ذكر وكذا تجب عليه نفقة اولاد اخيه الصغار الفقراء ويلحق الاب المعسر بالميت كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودخل بها وعاشها مدة ثم هجر فراشها فتشاجرت معه وطلبت له لدى القاضي ففرض لها عليه نفقة معلومة لكل شهر وتراضيا على ذلك فهل اذا مضى مدة أشهر ولم يدفع لها شيئاً من النفقة المفروضة وهي على عصمته بل انشوز الى الآن يكون لها مطالبة بما تجمد لها من النفقة في المدة الماضية اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يؤمر الزوج بدفع ما ترتب بذمته لزوجته من دين النفقة المفروضة حيث لم تكن ناشرة ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها بعد تقديرها وطلقتها على ذلك طليقة بائنة بحضرة نائب قاض ثم بعد ذلك وضعت حملها ومضى على ذلك الوضع سنة فارادت الزوجة أن تطالب زوجها بنفقة العددة وأجرة الرضاع في السنة الماضية المذكورة ولم يكن لها نفقة مقررة عليه لأم قبل فاض ولا بالتراضي فهل والحال هذه لا تجب لذلك وليس لها مطالبة بشيء في السنة الماضية (اجاب) النفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا فتسقط النفقة الماضية بمضي السنة المذكورة على فرض عدم صحة البراءة عنها أو أمأجرة الرضاع فنستحقها المدة عن طلاق بائن على

١٢٧١

١٠

جادی الثانية

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٦

ذی القعدة

١٢٧١

١٧

الماتى به ولو بلا قضاء أو عقد أجارة ولا تسقط بموت الزوج بل تكون أسوة الغرماء ولا تتوقف على القضاء على ما فى البحر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج بنسب بكر بالغه ودفع لها ما تعرف به من المهر ودخل بها وعاشا مدة ثم خرجت من غير إذنه وغضبت فى دار أهلها وامتنعت من طاعته وطلبت منه نفقة زائدة فهل إذا كان قائما بحقوقها الشرعية وكان أمينا ثقة يجب عليها طاعته وملازمة مسكنه حيث كان خاليا عن أهله وأهلها وإذا طلبت منه نفقة تفرض النفقة بقدر حال الزوجين يسرا وعسرا وإذا امتنعت من طاعته بعد نكاحه لا تستحق نفقة ولا كسوة عليه مادامت كذلك (اجاب) يجب على الزوجة المذكورة والحال هذه طاعة زوجها وله أن ينقلها فى مسكن شرعى خال عن أهلها حيث كان فائما بحقوقها الشرعية وعليه نفقة بقدر حالها إذا انتقلت إلى مسكنه ولا نفقة لها مادامت ناشرة وهى الخارجة عن طاعته بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل بالغ عاقل رشيد متزوج بإمرأة دفع لها ما تعرف به من المهر ودخل بها فى بيت أبيه ومكث معها فيه وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت عن طاعة زوجها ومكثت فى بيت أمها وارهأ أبو الزوج ينفق من ماله على زوجة ابنه المذكور مدة وهى فى بيت أمها ثم امتنع الأب المذكور من الانفاق على زوجة ابنه المذكور الذى لم يكن غائبا وأرادت الزوجة أن تطالب أب الزوج بنفقة وهى فى بيت أمها فهل والحال هذه لا تجب لذلك ولا يجبر أبو الزوج على نفقة زوجة ابنه المذكور الحاضر معها فى البلد بل يكون لها مطالبة زوجها بنفقة على قدر حاله وحالها بعد اطاعتها فى مسكن شرعى خال عن أهله وأهلها (اجاب) لا يجبر الأب على نفقة زوجة ولده الغنى أوالة دوى الكسب الحاضر ما لم يضمها بل نفقتها على زوجها إذا ألزمت مسكنه الشرعى الخالى عن أهلها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة فى مصر وأقام معها مدة ثم أراد السفر بها إلى مصر آخرها فامتنعت من ذلك وطلبت منه عند الحاكم الشرعى فوكل عنه وكيلًا وحكم القاضى على الوكيل المذكور بعدم سفرها وبإسكانها فى محل شرعى فذكر الوكيل بين يدي القاضى أن بيت زوجها المذكور فيه مسكن شرعى خال عن أهله وطلب من القاضى سكنها فيه فحكم له القاضى بذلك فامتنعت الزوجة المذكورة من الإقامة فيه وخرجت إلى بيت أمها وأقامت به مدة من الشهر ولم يفرض لها القاضى نفقة ولا الوكيل المذكور ولا الزوج قبل سفره ثم بعد عود الزوج إلى المصر الذى به العقد طلب زوجته إلى الإقامة معه فامتنعت وطلبت منه نفقة المدة الماضية فهل لا يكون لها ذلك حيث لم يفرض لها القاضى نفقة ولا الزوج ولا وكيله ويحكم عليها بالإقامة مع الزوج (اجاب) نعم ليس للزوجة المذكورة مطالبة زوجها بنفقة المدة الماضية والحال ما ذكر وتؤثر بطاعة زوجها والإقامة معه فى مسكن شرعى حيث أوفاهما محل الصداق والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ولد بالغ رشيد قد تزوج

١٢٧١

٢٨

ذى الحجة

١٢٧١

٢٨

محرم

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٩

ذلك الولد حال بلوغه ورشده وقوته بامرأة ثم طرأ له مرض منعه من الاكتساب فخرجت تلك المرأة من بيت أبيه وأقامت في بيت وليها مدة تزيد على ثلاثة أشهر فهل اذا أرادت الزوجة المذكورة تغريم أبي زوجها المريض المذکور مهرها المجل والمؤخر ونفقتها وكسوتها الماضيتين لا تجاب لذلك ولا يجبر الاب على شيء من ذلك (اجاب) لا يلزم الاب بمهر زوجته ولده المذکور ولا بنفقتها في مدة الاشهر الماضية بدون ضمان شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج امرأة ودخل بها في منزل والدها ثم بعد ذلك اراد أن ينقلها الى منزل آخر لائق لسكنها ما خال عن أهله وأهلها بالبلدة التي تزوجها فيها فامتنعت من ذلك فهل حيث كان الزوج دفع لها ما تعرف بتجليله من المهر وكان قائما بحقوقها الشرعية تجبر على طاعته واذا امتنعت من ذلك تكون ناشرة فلا يلزمه نفقتها وكسوتها (اجاب) نعم تجبر الزوجة والحال ما ذكر على طاعة زوجها وان امتنعت عن الانتقال معه لمسكنه الشرعي تكون ناشرة لان نفقة لها ما دامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف بتجليله منه ودخل بها في منزل أمها حكم عادة بلدهم ان الزوجة لا تخرج من منزل أمها الابن بالوضع ثم تركها في منزل أمها وترك لها ما تنفقة وذهب الى محل خدمته بالحروس فأتت أمها في غيبته فذهبت الى منزل زوجها ومكثت مع أهله مدة في غاية الراحة فذهب اليها أخوها وأخرجها من منزل الزوج بالجبر على أهله ومكثت في منزل أهلها مدة أشهر عديدة والآن حضر زوجها وطلبها المحل طاعته فامتنعت متعالة بمطالبتها بنفقة وكسوة مدة اقامتها في منزل أهلها فهل لا تجاب لذلك شرعا ولا يجبر الزوج على ذلك حيث لم يفرضها قاض ولم يقع عليها تراض وعليها طاعته وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بقضاء أو تراض وتسقط بعضى شهر فأكثر بدون احد الامرين المذکورين وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث أوفاهما محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وله نقلها الى مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة متزوجة برجل ولها منه ولد رضيع جف ابن أمه بسبب منع الزوج لها من ارضاعه وهي مقيمة مع زوجها في مسكن أهلها فحصل لها اضرار منهم في المعاشرة فهل لها أن تطلب من الزوج مسكنها شرعا خاليا عن أهله وأهلها وعلى الاب ان يأتي لولده بمن ترضعه حيث لا ينال (اجاب) نعم للزوجة المذكورة ان تطلب من الزوج ان يسكنها في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها وعليه ان يأتي لولده المذکور بمن ترضعه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابطية بما مضمونه ان محمدا راتبا فصب على بعض الناس وقد حكم عليه باللبس مدة حياته ومن قبل سجنه بيوم تزوج امرأة تسمى هانم وتريد طلاقها من زوجها المذکور وهو لم يرض بذلك وادعى عليها ببعض ما بوس ولم يثبت ما يدعى به ولم يكن عنده شيء ينفقه على زوجته المذكورة وهو

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

رجب
١

١٢٧٢

٤

معسر فهل يجبر على طلاق زوجته المذكورة وما الحكم في ذلك (اجاب) لا يجبر الحاكم الزوج على الطلاق باعساره عن النفقة وقد صرحوا بأنه لا يفرق بين الزوجين المحزوم عن النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذات زوج ساكنة في منزل من دار كبيرة مشتملة على منازل لكل منها منافع ومرافق وباب يعلق عليه خال عن الاقارب والضرائر فهل يكون هذا مسكنا شرعيا وهل اذا امتنعت من السكنى في ذلك تجبر عليها لاسمها وهي بين جيران صالحين وهل اذا طلبت مؤنسة لا تساع المنزل المذكور تجبر على ابقاء قننه معها وليس لها طلب مؤنسة غيرها (اجاب) المصريح به في كتب المذهب الذي انحط عليه كلام المتأخرين أن الزوج اذا أسكن زوجته في بيت منفرد من داره غلق ومرافق على حدة وليس في الدار التي بها هذا البيت من اجاء المرأة أو ضرائرها من يؤذيها وكانت بين جيران صالحين يكفيها ذلك بخلاف ما اذا كان في الدار من يؤذيها من ذكر بالقول أو بالفعل وليس لها الامتناع من ابقاء قننه الزوج معها في البيت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فرض على نفسه لزوجه كل يوم قرشا نفقة بخضرة بينة واقام وكيلاعنه في دفع النفقة لها ثم غاب فوق مسافة القصر فدفع لها الوكيل عشرة أشهر وامتنع من الدفع لها فجمد لها من النفقة نحو ستة وعشرين شهرا ثم مات الزوج عنها وعن ابن قاصر منها وترك حصة في عقار ثم مات الابن عن أمه والا تني يدعي رجل بأنه ابن عم لليت فهل اذا أثبت نسبه بالطريق الشرعي يكون للزوجة الرجوع على تركه زوجها بما تجمد لها من النفقة حال حياته وأخذ ما يخصها من تركه زوجها وابنها بالفريضة الشرعية اذا ثبت ما ذكر (اجاب) تسقط النفقة المفروضة بالموت الا اذا استدان الزوج النفقة بامر قاض في الصحيح وللزوجة المذكورة أخذ ما يخصها من تركه زوجها وابنها منه بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نشرت شاكية اذية زوجها فهل لقاضي البلد حبسها أو تسقط نفقتها وكسوتها ولا تجبس (اجاب) يؤمر الزوج بمعاشرة زوجته بالمعروف ومنع اضرارها وتؤمر الزوجة بطاعته اذا أوفاهما المحمل وكان قائما بحقوقها الشرعية ولا تقر حينئذ على النشوز اذ هو معصية ولا نفقة لها مادامت ناشزة والنشوز هو الخروج عن الطاعة بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من أهالي مصر تزوجها رجل مصري أيضا وأقام معها في مصر مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ودفع لها مقدم صداقها ثم انها خرجت عن طاعته وسافرت الى بلدة بعيدة غير بلد العقد والاقامة تسمى قننا بغير اذن زوجها ومكثت فيها مدة بغير رضاه وطلبها الى الحضور الى محل اقامته بمصر الذي هو وطنها الاصل فامتنعت فهل تعبد بذلك والحال ما ذكر ناشزة لا تلزمه نفقتها ولو قرر لها القاضي مادامت بهذه الحالة (اجاب) ليس للزوجة بعد قبض محمل الصداق الخروج من منزل زوجها بغير حق لغير حاجة كزياره أبويها في كل جمعة مرة وليس لها السفر بلا اذنه فان فعلت شيئا من ذلك كانت ناشزة فلا نفقة لها

سنة
١٢٧٢رجب
١٥

١٢٧٢

شعبان
٣

١٢٧٢

شوال
١١

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

ذي القعدة
٢٢

مادامت كذلك وتسقط به النفقة المفروضة لا المستدانة في الاصح يعي اذا كان لها عليه نفقة أشهر مفروضة ثم نشرت سقطت تلك الاشهر الماضية بخلاف ما اذا أمرها القاضي بالاستدانة فاستدانت عليه ما اذا كانت ناشرة قبل القرض فليس للقاضي فرضها عليه مادامت كذلك اذا تستحق النفقة في هذه الحالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودخل بها ثم بعد ذلك سافر سفرًا طويلاً ففوق مسافة القصر الى بلدة معينة بينهما وبين البلدة التي عقد عليها فيها مسافة نحو شهر وترك زوجته من غير نفقة ومن غيره وكيل ينفق عليها وتعذر عليها الوصول اليه فرفعت أمرها الى قاضي الناحية وفرض لها نفقة وأمرها بالاستدانة وتحمدها قدر من الدراهم فوكلت رجلاً آخر وكالة مفوضة في قبض ما تستحقه قبله وفي كونه يرفع الامر الى قاضي بلد الزوج ليأمره بدفع ما تجمد عليه له فهل اذا ثبت لدى قاضي بلد الزوج فرض قاضي بلد الزوجة يكون لقاضي بلد الزوج الزامه بدفع ما تجمد عليه للزوجة ولو كملها الشرعي حيث ثبت ما ذكر (اجاب) ما تحقق بالوجه الشرعي ترتيبه بذمة الزوج من نفقة زوجته المفروض عليه حال غيبته فمستوفى بشروط الصحة يؤمر الزوج بدفعها أولاً كيملها في القبض حيث لا مانع كما في لم تكن ناشرة حال القرض أو بعده والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها بسبب اضرار زوجها لها واذا ثلها الايذاء السكلى وضرر به لها فهل يؤمر بحسن المعاشرة معها بتقوى الله العلي العظيم ويمنع عن ضربها بغير حق واساءتها واذا طلبها بعد ذلك وامتنعت عنه بغير حق تسكون ناشرة (اجاب) نعم يؤمر بحسن معاشرتها وتؤمر بطاعته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بالغة ودخل بها ومكثت عنده وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك أرادت ان تذهب الى أهلها لاجل المصلحة فقط فكثت عند أهلها وطلبها زوجها لطاعته فابت فهل اذا أرادت ان تطالبه بنفقتها وكسوتها بعد الامتناع لا تجاب لذلك حيث كانت ناشرة والحال هذه (اجاب) اذا اوفى الزوج المذكور زوجته بمجمل الصداق وكان قد هيا لها مسكنًا شرعياً وقائماً بحقوقها كما هو مذكور وامتنت من الانتقال اليه فلا نفقة لها بعد طلبه النقلة وامتناعها عن ذلك مادامت كذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها وافامت في بيت ابيها مدة تبلغ سنة والحال ان الزوج يطلبها الى محل طاعته فيمنعها الاب من الذهاب مع الزوج ثم تركها الزوج فطلبت منه نفقة المدة المذكورة ولم تقرر على يد قاض فهل والحال هذه لا يلزم الزوج نفقة تلك المدة (اجاب) نعم لا يلزم الزوج بنفقة المدة الماضية المذكور والحال ما ذكر حيث لم تسكن مقدرة ولو لم تسكن ناشرة اذ هي تسقط بمضي الزمان من غير تراص ولا فرض قاض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذات زوج طلبت من زوجها مسكنًا شرعياً خالياً عن أهله وأهلها بين جيران صالحين وطلبت تقرر بالنفقة فهل تجاب لذلك حيث ظهر للقاضي عدم انفاقه ولم تسكن له مائة

١٢٧٢

١٨

١٢٧٤

٢٨

١٢٧٥

١٩

محرم

صفر

١٢٧٣

١٢

ربيع الاول
سنة ١٢٧٣

٢٧ ١٢٧٣

مطلب قرر القاضي
دون الكفاية له ان
يتدارك الخطأ
وبالعكس
ربيع الثاني
١٢٧٣

جادی الاول
٢٧ ١٢٧٣

٢٥ ١٢٧٣

ولمست الزوجة ناشرة (اجاب) نعم تجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة احضرت زوجها الذي القاضى وطلبت منه مسكناً شرعياً خالياً عن اهلها واهلها
وان يقرر لها نفقة فقرر لها نفقة قليلة لم تكفها فهل اذا طلبت نفقة زائدة عما فرضه
القاضى يسوغ للقاضى ان يقرر لها نفقة زائدة عما قررره على قدر حالهما سيما وان الزوج
موسر (اجاب) المقتضى به ان النفقة تقدر بحسب حالهما ولو ان القاضى فرض للمرأة النفقة
فغلا الطعام او رخص فان القاضى يغير ذلك المحكم ظهير به وفي الذخيرة واذا فرض
القاضى ما لا يكفيها فعليه ان يتدارك الخطأ بالقضاء لها بما يكفيها وكذلك اذا فرض على
الزوج زيادة على ما يكفيها فله ان يتمتع عن الزيادة اه افاده في حواشي الدرر والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً ثائلاً وله منها ابنان في حضانه امهم فما فهل اذا
رفضته لدى القاضى وطلبت منه ما في ذمته من صداقها وطلبت به نفقة الاولاد تجاب لذلك
ويجبر الزوج على دفع ما في ذمته من مؤخر الصداق (اجاب) نعم يؤمر بدفع ما بذمته من
مؤخر الصداق وعليه ان ينفق على اولاده المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
عقد على امرأة بالعة ودفع لها ما تعرف تحمله من المهر ودخل بها ومكث معها مدة من
السنين حتى اتت منه بنت ثم نشرت وخرجت عن طاعته بغير حق شرعي واقامت في
بيت اخيها وتريد ان تسكن مع اخيها في بيته وان تفرض على زوجها نفقة لبنيتها القاصرة
فهل والحال هذه اذا كان الزوج المذکور قائماً بحقوقها الشرعية من نفقة وكسوة وغير
ذلك تجبر على طاعته ولا تقرر على النشوز ولا تستحق نفقة ولا كسوة مدة نشوزها وللزوج
ان يسكنها في مسكن شرعي خال عن اهلها واهلها ولا يكون لها فرض نفقة لبنيتها في بيت
اخيها مادامت ناشرة (اجاب) لا تقرر الزوجة على النشوز والخروج عن طاعة زوجها
بغير حق وليس للزوجة المذكورة نفقة مادامت ناشرة وتجب النفقة عليه لبنته الفقيرة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن وبنت فانتبت حضانه الابن
المذكور بسبع سنين وزيادة وفرض القاضى للام نفقة لبنيتها قدر ما معلوم من الدراهم
وصار يدفعه مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك انحاصت معه وتحملت بنفقة الولد الذي انتهت
حضانه ونفقة البنت التي سنين ثلاث سنين مدة معلومة ثم بعد ذلك اعسرت بالنفقة ولم
يكن عند الزوج المطلق حاضنة متبرعة بالحضانه فهل والحال هذه لا يلزمها ما التزمت به
من النفقة للبنت التي لم تنته مدة حضانتها ويكون لها مطالبة ابنيها بتقدير نفقة لها عليه
حيث كان موسراً وقد اعسرت وهي حائصة للحضانه لم يقيم بها مانع وللأب اخذ ولده
الذي انتهت مدة حضانه (اجاب) نعم لا يلزمها ما التزمت به من نفقة بنتها المذكورة
والحال ما ذكر ولها المطالبة على الاب الموسر بتقدير نفقة لتلك البنت على ما في التقيج
ويستفاد من الخيرية وعليه اجرة حضانتها أيضاً وللأب ضم ابنه الذي انتهت حضانه
اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فرض لزوجته ولبنتها من قدر ما معلوم من الدراهم

سنة جادى الثانية

نفقة لها ولبناتها لكل شهر كذا وكذا بالتراضى ومكثت مدة تأخذ منه ما فرض عليه بالتراضى ثم بعد ذلك سافر الى جهة معلومة وتجد لها عليه في غيبته قدر معلوم من الدراهم فهل اذا حضر من غيبته وطالبته بما تجملها ولقيتها عليه من الدراهم في غيبته تجاب لذلك ولا تسقط النفقة المفروضة بالتراضى بعض المدة (اجاب) النفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء او الرضا وهذا في نفقة الزوجة والصغير وقد صرحوا بانها لو قضى بنفقة غير الزوجة والصغير ومضى شهراً كثر سقطت وأما ما دون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير ديناً بالقضاء او الرضا كما في الدرر وحواشيه على ما مشى عليه الزيلعي وعليه فالزوجة مطالبة بزوجهما تترتب عليه من النفقة المترضى عليها لها ولبناتها اذا كانت صغيرة لما مضى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نشرت من زوجها وسكنت في بيت آخر وله منها ابنان احدهما بلغ سنه ثلاث سنوات والاخر بلغ سنه خمس سنوات فهل والحال هذه لا نفقة لها مادامت ناشرة ويكون لها مطالبة الزوج بنفقة ابنيها حيث لم يبلغا سن الحضانه وليس للزوج اخذهما منها بدون وجه شرعى (اجاب) تجبر الزوجة المذكورة على طاعة زوجها ولا تقرر على النشور لانه معصية فلا يمكن من انفرادها بالسكنى مع اولادها منه حيث اوفاهما بمحل صداقتها وكان قائماً بحقوقها الشرعية وعلى الزوج ان يتفق على اولاده الصغار الفقراء والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رفعت زوجها الى القاضى وطلبت منه ان يقرر لها عليه نفقة فقررها عليه وامرها بالسكنى معه في محل طاعته فهل اذا خرجت من محل طاعته وذهبت الى بيت ابيها ناشرة وخارجة عن طاعته وسكنت فيه مدة لا تستحق عليه نفقة مادامت كذلك وتؤمر بالذهاب معه الى محل طاعته حيث اوفاهما ما عورف بتجملها وكان قائماً بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لان نفقة لها مادامت كذلك وتجبر على طاعة زوجها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة تزوج بها رجل من مصر والحال انها من اثم اراد ان ينقلها الى فوق مسافة القصر فهل لا تجبر على ذلك واذا امتنعت لا تسقط نفقتها واذا تركها الزوج وسافر الى ذلك المحل بدون نفقة يكون للقاضى ان يقرر لها عليه وهو غائب (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها الى ما فوق مسافة السفر واذا امتنعت من ذلك لا تسقط نفقتها على ما عليه العمل في زماننا والقاضى ان يقرر لها نفقة عليه اذا تركها الزوج بدون نفقة حيث توفرت شرائط تقرير النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته بنت رجل بمهر ضمنه ذلك الرجل ودفع ما عورف بتجملها من الصداق ونخل بها في بيت الاب المذکور فتضررت من المكث مع أهله ضرراً شديداً وطلبت ان تسكن مسكناً شرعياً بين قوم صالحين وان يقدر لها نفقة لكل يوم فنقلها وقدر لها نفقة معلومة بحضرة بيعة تشهد بذلك ثم طردها الى بيت ابيها فهل تجاب للسكنى وحدها وعليه ان يدفع لها ما قدره كل يوم من الدراهم المعلومة واذا امتنع من الاتفاق يجبر على دفع ما قدره لها ولو

١١

١٢٧٣

رجب

٢٠

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

شعبان

١٧

١٢٧٣

ذى القعدة

١٢٧٤

١٥

مطلب تفرض النفقة
لزوجة الغائب على
المقني به وكيفية ذلك

محرم

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

١٧

بالتراضى بحضرة البينة (اجاب) نعم تجاب الزوجة المذكورة لمأطبلت والحال ما ذكر
ويؤمر الزوج بدفع ما بذمته من دين النفقة التي قرررها على نفسه حيث لم تكن ناشزة
النفقة تصير ديناً بالقضاء والرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر
ودخل بها فيها ثم سافر لمهمة بعيدة فوق مسافة القصر ولم يترك لها نفقة ولا منفقة
فهل للحاكم الشرعي ان يقرر لها نفقة عليه حيث الحال ما ذكر ويأمرها بالاستدانة
لترجع عليه عند وجوعه (اجاب) نعم للقاضي ان يفرض النفقة لزوجة الغائب مدة
سفر حيث تركها بالانفقة ولا منفق ويأمرها بالاستدانة لترجع على الزوج اذا حضر بعد
تحليفها ان الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشزة ولا مطلقة مضت عدتها واقامت بآبنة
على النكاح ان لم يكن القاضي عالماً به وتقبل البينة للقضاء بالنفقة لا بالنكاح وهذا
على قول زفر وهو المقني به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائناً بينونة
كبرى وله منها ابن سنه سنتان و بنت سنها خمس سنين وفرض عليه القاضي مبلغاً من
الدرهم لنفقة العدة واجرة الحضنة وصار يدفع لها ذلك مدة ثم بعد ذلك اقرت بانها
خرجت من عدته بثلاث حيض بعد السؤال منها عن ذلك بحضرة جمع من المسلمين فهل
تسقط عنه نفقة العدة ويفرض عليه القاضي اجرة الحضنة والنفقة لولديه بقدر حاله
يسار واعسار او لا يحجب به ويلزمه بدفع ما كان فرضه لها ولا قبل خروجها من عدته
(اجاب) ينتهي ما فرض نفقة للعدة بانقضائها في مدة تحتمله وعليه دفع ما مضى حيث
لا مانع ويجب عليه النفقة لولديه واجرة حضنتهما باللائق والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل مات عن بنت فاصرة من مستولده وعن زوجة فقط وترك ما يورث عنه شرعاً من
نحاس وفرش وتقود وغير ذلك مما يورث فهل للزوجة اخذ ما يخصها بالقرينة الشرعية
واذا ارادت اخذ نفقة من التركة الى انقضاء عدتها تجاب لذلك او لا وماذا يخص كل
وارث ممن ذكر (اجاب) لا نفقة لمعتدة الموت واذا كان نسب البنت المذكورة ثابتاً
فلزوجة الميت مع وجودها الثمن فرضاً والباقى للبنت المذكورة كورة فرضاً وورداً حيث
لا وارث سواهما وللزوجة المذكورة اخذ ما يخصها من تركه زوجها على الوجه المستطور
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعرف به
من المهر ودخل بها في بيته المملوك له ثم بعد مدة انتقلت في بيتها ومكثت فيه مدة ثم بعد
ذلك اراد الزوج ان ينقلها في داره المملوك له وينفق عليها نفقة تليق بحاله وحالها
فامتنعت من النقلة في دار زوجها الخالية عن اهله متعلقة بان لها داراً ولا تنتقل من دارها
وطلبت ان يأتيها زوجها في دارها فهل لا تجاب لذلك وتجب شرعاً على السكنى في دار
زوجها حيث كانت مسكنة شرعياً لا ثماً بحاله وحالها بين جيران صالحين وهل له أن
ينقلها من حارة الى حارة في المصر حيث لم يكن في ذلك اضراء بها وهل اذا كان زوجها
صاحب مائدة وتتمكن من قدر كفايتها وكفاية خادمها ويحضر لها في مسكنها جميع ما يلزم

لها سنو ياوشهر يامن سمن وقمع وزيت وغير ذلك من غير تأخير ومما طلة وطلبت منه
تقدير النفقة بدراهم لا تجاب لذلك حيث كانت متعنتة فاصدة لاضراره ومخاصمتها
(اجاب) نعم للزوج المذكور نقل زوجته حيث احب من البلد بعد كون ما ينقلها اليه
موصوفا بما هو مذكور بالسؤال وليس للقاضي ان يجبرها الى تقدير النفقة عليه بالدراهم
والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في وصي محتار على اولاد اخيه القصر وعلى
مالهم يتصرف عليهم بالمصلحة بالولاية الشرعية وينفق عليهم من مالهم الذي تحت يده
فهل والحال هذه يكون له ان يحسب جميع ما تنفقه على القصر من مالهم بالقدر اللائق
ويصدق بيمينه فيما لا يكذب به الظاهر ولا يلزمه ان يتبرع لهم بشئ من ماله حيث لم يتبرع
لهم باختياره ولا يجبر على التبرع لهم (اجاب) لا نفقة على العم الوصي لاولاد اخيه
الموسرين وله ان ينفق عليهم من مالهم بالمصلحة ويصدق بيمينه في دعواه اتفاق قدر لائق
من مالهم عليهم حيث لا يكذب به ظاهر الحال ولم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) في
بنت فاصرة غير مطيقة للوطء زوجها أبوها رجل بالغ ويريد زوجها ان ينقلها في بيت
خال عن أهلها وأهلها فامتنعت منه ونشرت فهل والحال هذه حيث نشرت وامتنعت منه
لا يلزمه لها نفقة ولا كسوة مادامت ناشرة واذا اطاعته يلزمه نفقتها وكسوتها (اجاب)
لا نفقة على الزوج لزوجته الصغيرة التي لم تسلم اليه لكونها لا تطيق الوطاء والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرا من ابيا ودخل عليها ومكثت عندها مدة قليلة
وكرهت زوجها وصارت ناشرة ومكثت في بيت اهلها مدة فهل مادامت ناشرة لا كسوة
لها ولا نفقة على الزوج حيث خرجت من بيته ومكثت في بيت اهلها ولا تستحق عليه شئاً
حتى ترجع الى طاعته (اجاب) اذا وفي الزوج مهر زوجته المجهل وكان قائماً بحقوقها
الشرعية وهي مطيقة للوطء وخرجت عن طاعته بغير حق فلا نفقة لها مادامت ناشرة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج باقرأة وله منها ولد وهو مقيم باسكندرية
معها وقائم بحقوقها فلما ذهب الى شغلها أخذت أمتعتة وولده وفرت هاربة الى مصر
ومكثت فيها مدة من السنين وهي خارجة عن طاعته والولد معها وعمره سبع سنين فلما
وجدوها بعد المدة المذكورة أراد أخذ ولده منها فطلبت منه نفقة مدة السنين التي كانت
خارجة عن طاعته فيها فهل حيث كان الامر ما ذكر لا يلزمه ذلك وله أخذ ولده منها حيث
بلغ السن المذكور (اجاب) النفقة لا تصير ديناً لا بقضاء القاضي أو التراضي فتسقط النفقة
بمضي الزمان ان طال ان لم تكن مفروضة من قبل القاضي أو تراضي عليها الزوجان فيما
مضى ولم يوجد نشوز بالنسبة لنفقة الزوجة فليس للزوجة المذكورة والحال هذه مطالبة
زوجها بنفقة المدة الماضية بدون أحد الأمرين المذكورين وتنتهي حضانة الغلام ببلوغه
سبع سنين على المقتضى به فاذا بلغ السن المذكور يكون لبيه ضمه اليه جبراً والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل زوج اخته لا خولم بعد ان بنى بها ذلك الآخر وتركها في بيت ابيه واشتغل

٢٢

١٢٧٤

صفر

٢٥

١٢٧٤

٣٠

١٢٧٤

ربيع الاول

١٥

١٢٧٤

جمادى الثانية

٤

١٢٧٤

ببعض شؤنه الخاصة به جاء أخوها وانزعهما من عندهما وسافر بها الى مصر فلما بلغ زوجها
 اراد ان يأخذها الى محل طاعته في مسكن شرعى خال عن اهله واهلها فلم يرض أخوها حتى
 يحاسبه بالنفقة الماضية وهى خمسة اشهر ولم يسبق ترفع لدى قاض يقرر النفقة ولا تراض
 من الفريقين عليها فهل والحال ما ذكر لا يلزمه من النفقة الماضية شئ وتؤمر بطاعة زوجها
 شرعا (اجاب) تسقط نفقة المدة الماضية المذكورة حيث لم تقدر بالتراضى او بقضاء
 القاضى على فرض عدم النشوز وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث اوفاهما بمحل الصداق
 وكان فائما بحقوقها الشرعية وعليه ان ينفق عليها بعد عودها الى طاعته والله تعالى اعلم
 (سئل) فى رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعرف تجهيله من المهر ودخل بها وعاشرها
 وهو قائم بحقوقها الشرعية مدة من السنين ثم بعد ذلك سافرت الى بلد اهلها بدون اذن
 من زوجها ومكثت فيها مدة من الشهور فطلبها زوجها ان ترجع معه الى بلده دون مسافة
 القصر محل معاشه واقامته وهو مأمون عليها فامتنعت من الرجوع معه فكتبها القاضى
 ناشرة ثم بعد ذلك طلبها ان ينقلها الى البلدة المذكورة ثانيا فامتنعت من السفر معه
 واخبرته انها لا تسافر معه الى البلدة المذكورة حتى يدفع لها ما أنفقته على نفسها المدة
 المذكورة وان يكسوها والحال ان النفقة المذكورة لم يرضها قاض ولم يقع بينهما عليها
 تراض فهل والحال هذه لا يجبر الزوج على دفع النفقة المذكورة لزوجه مدة غيبتها ولا
 تقرر على النشوز وتجبر على النقلة مع زوجها الى بلده حيث كانت دون مسافة القصر
 وكان مأمونا عليها (اجاب) لا نفقة للناشرة وهى الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق
 مادامت كذلك ولا تقرر على النشوز لانه معصية وله نقلها دون مسافة القصر والحال هذه
 والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل عقد على بكر من أبيها بصداق معلوم ثم بعد مدة بلغت
 البنت فدفع لها الزوج ما تعرف تجهيله من المهر واراد الدخول بها فطلب منه الاب نفقة
 المدة التى مكثت عنده ثلاث سنين ولم يكن لها نفقة مقررة على الزوج لامن قبل قاض ولا
 بالتراضى فهل والحال هذه لا يجاب الاب لذلك ويسوغ للزوج الدخول بزوجه فى محل
 طاعته حيث كان فائما بحقوقها الشرعية (اجاب) تسقط النفقة بمضى تلك المدة بلا
 تقرر بمن القاضى وبلا تراض على تقديرها وللزوج المذكور الدخول بزوجه والحال
 ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج بنتا بالغة من ولها ودفع لها ما تعرف
 تجهيله من المهر ودخل بها فى بيته وعاشرها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك
 مرضت الزوجة المذكورة وتوجهت الى بيت أهلها ومكثت فيه مدة من الشهور
 والآن أراد الزوج ان ينقل زوجته من بيت أهلها وان يسكنها فى مسكنه الشرعى
 فامتنعت من النقلة معه وتريد ان تسكن فى بيت أهلها وان تلزمه بنفقة المدة التى أقامتها
 فى بيت أهلها والحال ان النفقة المذكورة لم يقع بينهما عليها التراضى ولا فرضها قاض
 فهل والحال هذه لا تجاب الزوجة لذلك ولا يجبر الزوج على دفع نفقة المدة المذكورة

١٢٧٤

٢٨

ذى القعدة

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

١٧

سنة ذى القعدة

١٢٧٤

٢٣

وتؤمر بطاعة زوجها في مسكنه الشرعي (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها بغيرا ذنه الى بيت أهلها ومكثت فيه مدة تزيد على ثمانية اشهر وهو يطلبها في تلك المدة الى محل طاعته فتمتنع منه بدون وجه شرعي وتريد الا ان مطالبته بنفقة تلك المدة الماضية فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا يجب لها عليه نفقة مادامت خارجة عن محل طاعته (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي نشوز الزوجة وهوا الخروج عن طاعة زوجها بغير حق لا تستحق نفقة عليه مادامت كذلك ولا يطالب بنفقة مدة ماضية اذا كانت الزوجة متصفة فيها بالنشوز ولو كانت مقررة والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما مضى من محمدا افسدى غراما الغائب بالاستئانه له اولاد وزوجة وللزوجة المذكورة اولاده نفقة مقررة من قبل القاضى وتجب لها نفقة مدة من الشهور ولزوجها الغائب المذكور نصف مكان بجهة الارث عن أمه التي ماتت بعد غيبته وتريد الزوجة المذكورة بيع نصف المكان المذكور لاجل ضرورة الانفاق على نفسها وعلى اولادها من الغائب المذكور فهل يسوغ لها شرعا بيع نصف المكان المذكور لاجل الانفاق عليها وعلى اولادها (اجاب) صرح علماؤنا بأنه لا يباع عقار الغائب فيما عليه من النفقة لزوجه وأولاده والله تعالى اعلم (سئل) في ابن وبنت قاصرين مات أبوهما وهما في حضانه أمهما ولهما جده أبو أب غني له عقار ويراو ولهما عمان ايضا أحدهما فقير والآخر له ماهية على قدر كفايته فقط فهل اذا لم يكن لهما مال ولا كسب تكون نفقتهم على جدهما واذا امتنع من ذلك ورفع الى الحاكم الشرعي يكون له الزامه بها ويقدرها عليه بقدر كفايتهما ولا تجبر أمهما على الإقامة بهما عند الجد المذكور (اجاب) اذا مات الأب ولا مال للصغيرين ولهما جده أبو أب موسر وأم كذلك فالنفقة على الجد والام اثلاثا في ظاهر الرواية على الجد الثلثان وعلى الام الثلث بقدر ميراثهما واذا لم تنته مدة حضانه الصغيرين المذكورين وكانت الام صالحة لهما لم يقسم بهما منع فهي أحق بحضانهما ولا تجبر على الإقامة بهما في منزل الجد ولا نفقة على العين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف به عمله منه ودخل بها وعاشا مدة من السنين ومعهما منه بنت صغيرة فترك الزوجة مع بنتها في دار أبيها وتركها ما بيده من الدراهم والقمع وغاب مدة نحو سنة بالمحروسة والا ان تريد مطالبته بنفقة تلك المدة الماضية فهل اذا لم يفرضها قاض ولم يقع عليها تراض لا تجاب لذلك شرعا وتسقط النفقة بمضى الزمان (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت للزوجة على زوجها بل تسقط بمضى الزمان ان طال كشهرا اذا لم تكن مقررة بالتراضى او بقضاء القاضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودخل بها في المحروسة ورتب لها قدر معلوم من الدراهم نظير نفقتها وأسكنها مع ابنه الصغير في بيت بالمحروسة فسافرت الى أهلها بناحية قنبا بغير ان زوجها وصحبها ابنه المذكور ومكثت بقنبا مدة أشهر فهل

محرم

١٢٧٥

١٥

صفر

١٢٧٥

١٣

جمادى الاولى

١٢٧٥

٤

١٢٧٥

٥

١٢٧٥

٣

١٢٧٥

١٨

١٢٧٥

رمضان
٢

١٢٧٥

شوال
١٤

١٢٧٥

ذی القعدة
٣

تسقط عنه النفقة المذكورة مدة السفر وتكون بذلك ناشئة حيث خرجت من بلدها
وسافرت بغير إذن زوجها (اجاب) خروج الزوجة من بيت زوجها وسفرها بدون اذنه
نشوز ولا نفقة للناشئة مادامت كذلك حتى تعود الى طاعته حيث اوفاهما المجل وكان
قائما بحقوقها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كبير سنه يملك بيتا كبيرا
مشيدا وله أبناء معه في معيشته ذوو كسب وله ابن من مطلقته منفرد عنه من صغره في
معيشة وحده وعليه دين كثير لانا والآن يريد الاب مطالبة البتة بجميع نفقته دون
اخوته عن ادا منه فهل والحال هذه يكون للاب المذکور مطالبة جميع الابناء بنفقته
بالسوية حيث كانوا ارباب صنائع وموسرين اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الاب
المذکور فقيرا تجب نفقته على اولاده الموسرين جميعا بالسوية بينهم كما صرحوا به فلا
يختص بنفقته بعضهم حيث اتصف جميعهم باليسار والافعل الموسر منهم والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تزوج امرأته على صداق معلوم ودخل بها في منزل أهلها وعاشرا مدة ثم
صار يضاررها بالضرب وغيره والآن تريد النقلة والسكنى معه في مكان آخر وتطالبه
بالنفقة ومنع الايذاء فهل تجب لذلك شرعا ويمنع من مضاررتها واذا انها بدون وجه
شرعي (اجاب) يجب على الزوج ان يسكن زوجته مسكنا شرعيا خاليا عن أهلها وأهلها
ومنع اضرارها ولها النفقة ما لم تخرج عن طاعته بغير حق وامتناعها من السكنى مع أهل
الزوج لا يسقط نفقتها والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة فقيرة لا مال لها ولا
زوج ولها اب موسر امتنع من الاتفاق عليها فهل يجبر على نفقتها حيث كان الاب
المذکور موسرا (اجاب) تجب نفقة البنت الفقيرة البالغة على أبيها الموسر ولو كانت
صحيحة قادرة على الكسب اذا لا توثق بصفة عجز فلا يشترط في وجوب نفقة الانثى على أبيها
غير الفقير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها ولد ثم مات الولد
المذکور بعد أبيه بشهرين وله ولدان من زوجة أخرى متوفاة قبله والآن تريد زوجة
الاول الماتة بنفقتهما مادامت في عدته فهل يجوز صرف نفقة عدتها من متروكات
المتوفى المذکور (اجاب) لا نفقة لعددة الموت مطلقا ولو حاملا كما صرحوا به الا اذا
كانت أم ولد وهي حامل من مولاهما على ما في متن الدر عن الجوهرة ونازعه في رد المختار
ونقل خلافه فراجعه وأما الزوجة اذا مات زوجها فلا تستحق نفقة للعدة فلا تدفع لها نفقة
العدة من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حرة من بنات الاشراف طلقها زوجها
وهي حامل منه وفرض لها على نفسه نفقة بالتراضي بينهما كل شهر كذا من الدراهم
ورضيت بذلك ولم يدفع لها شيئا من ذلك حتى وضعت حملها منه فطلبت ما قرره لها قبل
الوضع وأجرة الرضاع وأجرة الحضنة بعد الوضع فامتنع من ذلك فهل يجبر الزوج على دفع
نفقة العدة التي فرضها على نفسه وعلى دفع أجرة الرضاع وأجرة الحضنة بقدر اجر المثل
حيث لا مال للصغير وكان الاب موسرا وكذا اذا احتاج الصغير الخادم يلزم الاب نفقته

سنة

صفر

وإذا امتنع الزوج المدكور من ذلك ووكلت أم الصغير المطلقة وكيلها عنها في الخصومة معه وطلب تقدير ذلك لدى الحاكم الشرعي وامتنع من قبول توكيله حتى تحضر بنفسها لدى الحاكم الشرعي وكانت من الخدرات لا تخالط الرجال ولم تحسن الدعوى بنفسها يجبر المطلق على قبول توكيلها للرجل المدكور والتداعي معه في ذلك والحال هذه (اجاب) نعم يجبر الزوج على دفع ما قررره على نفسه لنفقة العدة ولا يسقط بمضيها على المختار ويجب عليه بعد انقضاء عدتها أجرة للحضانة وأجرة للرضاع بقدر أجرة المثل حيث لا مال للصغير والاب مؤسر وكذا ان احتاج ولده لخدم يجب عليه نفقته والحال هذه ويلزم توكيلها بالخصومة بدون رضائه حيث كانت مخدرة أو لا تحسن الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهي حامل منه ومكثت في بيت أهلها مدة الحمل حتى وضعت حملها وارادت ان تطالبه بنفقة العدة مدة الحمل والحال انه لم يقدر لها شيء لنفقته لا بتراض ولا بقضاء قاض وتريد أن تطالبه بنفقة العدة الماضية فهل لا تجاب لذلك (اجاب) حيث انقضت العدة بوضع الحمل ولم يقدر للزوجة المدكورة نفقة لا بالتراضي ولا بقضاء القاضى فان نفقتها تسقط ولا يطالب بها الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة دخل بها ومكث معها مدة وجعل لها نفقة قدر ما علموا من الدراهم لكل يوم بالتراضي بينهما على يد بيعة من المسلمين يشهدون بذلك فهل اذا كانت مطيعة وتركها مدة من غير نفقة يجبر على دفع ما تجمد عليه في تلك المدة (اجاب) يؤمر الزوج المدكور بدفع ما بذمته من النفقة التي قدرها على نفسه لصيرورتهادينا بذلك حيث لم تكن ناشرة ولكنه لا يجبس على اداء الماضي ان ادعى الفقر بل على الامتناع من الانفاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنتان في حضانه أمهما فرض لهما القاضى نفقة معلومة لكل يوم يدفعها الاب للام الحضانة ودفع لها مدة فهل اذا تجمد لها قدر معلوم من الدراهم في المدة الماضية يؤمر الاب بدفعه للام الحضانة الى تمام مدة الحضانة الشرعية ولا تسقط الحضانة بتزويج كل منهما قبل انتهاء مدة الحضانة (اجاب) النفقة اذا قضى بها القاضى ومضت مدة أشهر فاكثربلا استدانة سقطت لحصول الاستغناء فيما مضى وهذا في غير نفقة الزوجة والصغير كما في الزيلعي وأما ما دون شهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير دينا بالقضاء وهو موقوف عن النخبة عن الحاوى وأقره عليه في البحر والنهر وتبعهم صاحب الدر وفي رد المختار وهو مخالف لاطلاق المتون والشروح وكافي الحاكم أى الشامل لنفقة الصغير والكبير المفيد استواءهما في السقوط بمضى المدة الطويلة بلا استدانة وبناء على الاول وعليه العمل الآن يكون للزوجة المطالبة بنفقة بنتيها الصغيرتين المدة الماضية ولو طالت بلا استدانة لا على الثاني مع طول المدة بلا استدانة وتزويج البنيتين في مدتي حضانهما لا يسقطها والله تعالى (سئل) في رجل قرر على نفسه لزوجه نفقة كل يوم قدر ما علموا فتجمد عليه مبلغ

١٢٧٦

١٢

ربيع الثاني

١٢٧٦

٧

جداى الاولى

١٢٧٦

١٩

شعبان

١٢٧٦

٢٨

لمدة مضت فهل يؤمر بدفع ما تجمد عليه المدة المذكورة حسب ما تراخى واذا تعلل بأنه لم يأذن لها بالاستدانة لأعبرة بتعلله أم كيف الحال (اجاب) نفقة الزوجة غير الناشئة تصير ديناً بتقريرها ما بالتراضى أو بقضاء القاضى فإذا قررت باحد الوجهين صارت ديناً على الزوج فيؤمر بدفعها ولو بعد أشهر وان لم تؤمر بالاستدانة على الزوج بل فأنذتها تظهر بعد الطلاق أو الموت فإن النفقة ولو مفروضة تسقط بالطلاق البائن أو الموت الا اذا كانت مستدانة بامر القاضى فينتد لا تسقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة بالغة ومكثت معه نحو سنة في بيت أهله ولم يزل بكارتها الى الآن وتضررت بذلك وباقامتها مع أهله في مكان واحد وتطلب أن تسكن في مكان شرعى حال عن أهلها وأهله وأن ينفق عليها فهل تجاب لذلك (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن شرعى خال عن أهله وأهلها بين جيران صالحين ولا تجبر على الافامة معه في منزل أهله وعليه نفقة ما دامت غير ناشئة وبما تناهها عن السكنى مع أهله لا تعد ناشئة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طليقة واحدة وتزكها من غير نفقة في بيت أبيها ولم يفرض عليه نفقة لا بالتراضى بينهما ولا بفرض قاض ومضى على ذلك مدة تزيد على ثمانين يوماً والآن تريد أن تطالبه بنفقة المدة الماضية المذكورة فهل لا تجاب لذلك ولا يجبر على دفعها المدة المذكورة كورة شرعاً حيث لم يفرض عليه لا بالتراضى ولا بفرض القاضى (اجاب) النفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا فاذا مضى شهر فاكثرت لا تقدر سقطت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنها ثمان سنين وابن يبلغ سنه ست سنين وفرض عليه القاضى لهما نفقة كل يوم وصار يدفعها لاهلهما مدة ثم بعد ذلك تجمد عليه لهما من ذلك نفقة سنتين فهل يؤمر الاب بدفع النفقة المتجمدة المدة المذكورة لاهلهما واذا اراد اخذهما منها قبل انتهاء مدة الحضانة لا يجاب لذلك حيث كانت الام خالية من الزوج ولم يقيم بهما منع شرعى (اجاب) اذا قضى القاضى بنفقة الزوجة او الصغير ومضت مدة لا تسقط بل تصير ديناً على ما ذكره الزيلعي في نفقة الصغير من جعلها كنفقة الزوجة في عدم السقوط بعد الفرض بمضى المدة بالاستدانة بامر القاضى ونقله عن الذخيرة عن الحاوى في الفتاوى واقره عليه في البحر والنهر وعليه العمل الآن وفي رد المختار انه مخالف لاطلاق المتون والشروح وكافى الحاكم والام احق بحضانة الصغيرة ولو بعد الفرفة الى ان تبلغ تسع سنين وبحضانة الصغير الى سبع سنين على المفتى به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد السفر من بلده الى بلدة أخرى دون مسافة القصر وطلب زوجته أن تسافر معه الى تلك البلدة فامتنعت من ذلك فتركها وسافر الى البلدة المذكورة وأقام بها مدة نحو ستة أشهر ثم حضر الى بلده المذكورة فطالبته الزوجة بنفقة تلك المدة الماضية فهل حيث امتنعت من السفر معه الى تلك البلدة ولم يحصل تراضيهما على النفقة ولم يفرضها قاض ليس لها مطالبة بنفقة

١٢٧٦

٣٠

١٢٧٦

٣٠

١٢٧٦

ذى حجة
٢١

١٢٧٧

محرم
١

سنة

محرم

١٢٧٧

١٥

تلك المدة الماضية وتتمتع من معارضته في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس للزوجة المذكورة مطالبة زوجه بالنفقة تلك المدة الماضية والحال ما ذكر حيث لم تقرض بالتراضي ولا بقضاء القاضي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة واولاده منها ذكور وانا ثاؤهم أيتام فقراء لا مال لهم وأمهم فقيرة ولهم عم عاصب غني فهل يؤثر العم بالاتفاق على اولاد اخيه وهم في حضنة أمهم ما كثرين معها الى انتهاء سن الحضنة ويلزمه القاضي بها (اجاب) اذا كانت تلك الاولاد صغارا فقراء لا كسب لهم وأمهم فقيرة وعيهم العاصب موسر يجب نفقتهم على عيهم المذكور اذ وجود الام مع الاعسار والفقر كالعدم فاذا لم يوجد لهم معها غير العم فالنفقة عليه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من محافظة مصر بتاريخ ١ شعبان سنة ٧٧ عن - دقة يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) قد صارا لاطلاع على افادة نجم الدين افتدى ناظر قلم دعاوى مديرية قنا واسنا المتضمنة توقعه في دفع نفقة مطلقة بسبب اتفاله من الزقازيق الى مصر بدون اذنه بعد دفع نفقة شعبان ورمضان سنة ٧٦ واما اجرة حضنتها لولده بعد انقضاء العدة المقدرة بمئتي قرش عن كل شهر فخار صرفها من طرفه وادار الاطلاع على افادة المصلحة المذكورة المتضمنة انه وفدت وفوج الطلاق عليها بالزقازيق كانت مقيمة بمنزل اهله ولم يكن الزوج اعدها قبل الفرقة مسكنات مريعا وانها بعد الطلاق وسفر مطلقة المذكور الى مديرية قنا واسنا تنفل اهله من الزقازيق الى مصر فانتقلت معهم خوفا على نفسها من الاقامة بمفردها في البلدة المذكورة حيث لم تكن بلدتها وليس لها بها اقارب خلاف المتوجهين الى مصر وبالاطلاع على العرض المقدم منها فهم انها تطلب نفقة شهر شوال سنة ٧٦ باقى مدة العدة التي انقضت بوضع الحمل وتطلب مبلغ مائتي قرش من ابتداء شهر ذي القعدة سنة ٧٦ لغاية ثمانية صفر سنة ٧٧ عن كل شهر اجرة للحضنة والجواب عن ذلك ان اجرة الحضنة لا تتوقف على تقدير من قبل الحاكم فتستحق الحضنة المذكورة اجرة حضنتها لولده من حين انقضاء عدتها بوضع الحمل بحسب اجر المثل فان انقضت عدتها في اول شهر ذي القعدة المذكور تستحق الاجرة من حين ذلك كما تستحق اجرة ارضاع ولده ولو قبل التقدير فيلزم الاب بذلك واما باقى نفقة العدة عن شوال بعد الذي صرف لها فالمرح به ان المعتدة ان خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها مادامت على النشوز كما في البحر ولم يختلف احد من ائمتنا في سقوط نفقة المعتدة بالخروج من بيت وجب عليها ان تعتد فيه بغير وجه شرعي وان نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط بالنشوز وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق وهذا الاخير يقال لو كانت ساكنة في بيت زوجها وقت الطلاق وعلى مقتضى افادة المصلحة المذكورة ان زوجه لم يكن مسكنا لها في بيت له قبل الفرقة ولا بعدها وقد صرحوا ايضا ان المعتدة عن طلاق لا تخرج من بيت وجبت فيه العدة الا ان تخرج او يهدم المنزل او تخاف

صفر

١٢٧٧

١٢

شعبان

١٢٧٧

١٢

سنة

محرم

انهداها او تلف مالها او لا تجد كراء البيت ونحو ذلك من الضرورات فاذا تبين ان مطلقها كان غائبا وقت انتقالها مع اهلها الى مصر وانها كانت مع اهلها قبل ذلك وانتقالها خوفا على نفسها بسبب الغربة لو بقيت ولم يكن مطاعها مع اهلها مسكنا لا تسقط بقية نفقة العدة اذ لا تشوزو الاسقطت نفقة شوال المذكور وتستحق الاجرة المتقدمة ذكرها من حين وضع الحمل حسبما تقدم ايضا حقه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر رقم ١٦ محرم سنة ١٢٧٨ مضمونها مقدمته المحررة بيهانه تنهى فيه عن ترك زوجها المذکور المدعو حسن بن رضوان من مدة سنتين ولا تعلم له مستقرا ولا احدا نبأها ايضا عنه ولم امنه ولد فاصبر وتلمس النظر في فسخ عقد نكاحها لتزوج بخلافه لاجل معاشها حيث ان زوجها المذکور لم يترك لها شيئا تتعيش منه وانها محتاجة في بناء عليه اقتضى تحرير المحضر تكتم ثؤمل الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك لينظر (اجاب) لا يسوغ للقاضي فسخ نكاح الزوج المذکور بغيبته وترك زوجته بلانفقة ولا منفق وتكون باقية على عصمته الى أن يتحقق منه الطلاق او يتحقق موته بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة في ١٦ محرم سنة ١٢٧٨ بما مضمونه مقدمته تنهى ان زوجها المدعو محمد اتر كها وتوجه وبخنت عنه فلم تجده وانها فقيرة ومحتاجة للصدقة وتريد النظر في زواجها فبناء عليه اقتضى تحرير المحضر تكتم ثؤمل الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك لينظر (اجاب) لا يسوغ للقاضي فسخ نكاح الزوج المذکور بغيبته وترك زوجته بلانفقة ولا منفق وتكون باقية على عصمته الى أن يتحقق منه الطلاق او يتحقق موته بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجتان اسكنهما في دار واحدة في معيشة واحدة فصل لاحدى الزوجتين الضرر الشديد من هذه المعاشرة من ضررها وزوجها الذي لا يؤمن عليها فهل في هذه الحال اذا طلبت الزوجة المذكورة انفرادها بمسكن شرعي خال عن اهلها واهله وضررها بين جيران صالحين ونفقة شرعية يومية يقررها القاضي عليه لها ولجأدها وهي ممن تخدم تحجب لذلك شرعا (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن شرعي خال عن اهلها واهله وزوجته الاخرى بين جيران صالحين وبيت منفرد من دار له غلق ومرافق مستقلة به يكفيها الا اذا كان في الدار من يؤذيها من الاجاء والضررة على مامشى عليه صاحب متن التنوير وبعضهم اعتبر انها ان كانت من اشرف الناس يلزم الزوج بدار مستقلة وان كانت من الاوساط يكفيها البيت المنفرد من الدار اعتبارا بالسكنى بالنفقة فانها تكون على حسب حالها وبعضهم اكتفى بذلك مطلقا والذي مال اليه في رد المختار اعتبار الحال وان ينظر الى ما تحصل به المعاشرة بالمعروف قال الله تعالى ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن ويجب على الزوج ان يتفق على زوجته فان لم يكن صاحب مائة تتمكن من تناول ما يكفيها من مأكله ومشربه وحصل منه المظلل في الاتفاق يفرض القاضي عليه نفقة لها بالمعروف

١٢٧٨

١٦

١٢٧٨

١٦

١٢٧٨

٥

صفر

تقدر حالها وعليه وهو موسر نفقة خادمها المملوك لها حيث كانت ممن تخدم وكان مشغولاً بخدمتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من مصر تزوجها رجل في مصر وهو من القرى ودخل بها في مصر ثم نقلها إلى قريته فولدت منه ذكراً ثم طلقها ثلاثاً ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها وأمرها المطلق بالأقامة بولدها في قريته ويقدر لها أجرة للحضانة والأرض فامتنعت من الإقامة في القرية وأرادت النقلة بالولد إلى وطنها الأصلي الذي نكحها فيه ثم تكفلت الأم بولدها بالمقابل لتخلص بذلك من منعها من السفر بالولد إلى الوطن المذكور ثم بعد الانتقال بالولد إليه بعد العدة أرادت أن تطالب من الزوج أن يقدر لها على يد المحاكم نفقة للولد لسكونها فقيرة فهل تجب لذلك ولا يمنعها منه التزامها على هذا الوجه (أجاب) نعم تجب لذلك والحال ما ذكر ولا يمنعها الالتزام على هذا الوجه إذ هو التزام مالي يلزم ومثله في فتاوى تنقيح الحامدية وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد ورضيع في حضانتها وهي مقيمة في مسكنها وفي عدة أبيه ولا مال للصغير والاب موسر فماذا يجب عليه لمطلقته المعتمدة وولده الرضيع في حضانتها مدة العدة مع أقامتها بالولد في مسكنها (أجاب) الواجب على الأب في هذه الحالة نفقة عدة زوجته بقدر حالها ونفقة ولده الرضيع وكسوته والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قرر عليه الحاكم الشرعي نفقة يومية لامرأته في كل يوم قدر ما معلوماً وأمرها بطاعته فهل إذا امتنعت بعد عدة عن طاعته ومضت مدة وهي ناشزة ثم أرادت المرأة الآن طلب زوجها بما تجب عليه في المدة الماضية لا تجب لذلك وتجبر على طاعته ولا تقر على النشوز (أجاب) النشوز هو الخروج عن طاعة الزوج بالحق وهو مسقط للنفقة المفروضة فإذا كان الزوج المذكور مهياً لزوجته مسكنها شرعياً خالياً عن أهلها وأهلها وقائماً بحقوقها الشرعية ثم امتنعت عن طاعته بغير حق لا يستحق عليه نفقة مدة النشوز وكذا ما ترتب لها عليه من النفقة في غير مدته فلا يؤمر بدفعها السقوط المفروضة غير المستدانة بأمر القاضي بالنشوز والله تعالى اعلم (سئل) بأفادة واردة من المحافظة في ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٩ مضمونها الأوراق المرفوعة مع هذه تحتوي مادة تشكك حصل من المرأة أم هان زوجة سرسوارى بشاراً غا للداخلية في زوجها المذكور الذي كان مقيماً ببلاد السودان وأدعت عليه ببعض أشياء ورغبت طلاقها منه وإرسال ورقة الطلاق وكان رتب لها مبلغاً يصرف لها من خزينة المالية من ضمن استحقاقه لمصروفها ولم يحصل منها التشكيك مسبقاً ذكره وبلغه أنها تزوجت بشخص آخر خاطب المالية بواسطة مديرية دنقلا المقيم فيها بقطع المرتب لزوجته المذكورة لغاية تاريخ أفادته وتحقيق أمر زوجها بخلافه وبألتحققات لم يثبت زواجها بخلافه وأنها باقية على عصمتها وأخيراً أرسل لها ورقة الطلاق حسب مطالبها ولما أن علمت منها أنها طالقة طالقة رجعية رغبت طلاقها ثلاثاً وفي أثناء المسكاتبة

١٢٧٨

١٩

ذى القعدة

١٢٧٨

٢٦

ربيع الثاني

١٢٧٩

١٣

للدريّة عن ذلك حصلت وفاته وبالحجارة عن ذلك مع المالية علم من افادة وارادة منها لهذا
الطرف بتاريخ ٢٧ الخالي ان المرتب المذكور لغاية ١٠ ربيع الاخر سنة ١٢٧٦ لم يصرف
ورغبت رؤية مادة المرتب المذكور بمجلس العلماء وكما لا يخفى حضر تكم ان القضايا
الشرعية الجارية رؤيتها بمجلس العلماء هي من القضايا التي تكون بين مدعى ومدعى
عليه وهذه المسألة لم تكن من هذا القبيل ومقتضى النظر فيما أوضحت المالية بطرف
حضر تكم واعطاء الجواب عما يكون به الحكم الشرعي فلزم ترقيمه لحضر تكم وأوراق
تلك المادة عددها ٣٣ رسالة تؤمل من بعد الاطلاع عليها أن ترد الافادة عن ذلك (اجاب)
نفقة الزوجة المفروضة بالتراضي أو بقضاء القاضي اذا مات أحد الزوجين قبل قبضها
تسقط ما لم تكن الزوجة استدانته بامر قاض فاذا لم تكن الزوجة المذكورة استدانته
مقدار ما هو متأخر لها من النفقة المرتبة لها من قبل زوجها المذكور على هذا الوجه
حتى طلقتها ومات بعد ذلك لا تستحقها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تتضرر من
سكنها مع ضررتها وأهل زوجها في بيت واحد فهل اذا طلبت سكنها في بيت خال عن أهلها
وأهلها تجاب لذلك ولا تجبر على اقامتها مع ضررتها المذكورة في بيت واحد أم كيف الحال
(اجاب) نعم لا تجبر على سكنها مع ضررتها والحال هذه ولها طلب مسكن شرعي خال عن
الضررة والأهل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته مدة وأرسل لابیة انه
ينفق على زوجته والمرار العديدة فامتنع أبوه من الاتفاق عليها فهل لها أن ترفع أمرها إلى
الحاكم الشرعي وينظر في أمرها من جهة الاتفاق عليها فاذا تحققت زوجيتها وأنه لم يترك
لها نفقة ولم تكن ناشرة يفرض لها على زوجها الغائب نفقة شرعية ويأمرها بالاستدانة
لترجع على زوجها بذلك عند رجوعه (اجاب) ان لم يكن القاضي عالما بالزوجية
فاقامت الزوجة بيعة عليها بعد طلبها بتقدير النفقة على زوجها الغائب مدة السفر فان
القاضي يحلفها ان زوجها الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها
ثم يقرر لها نفقة شرعية عليه ويأمرها بالاستدانة لترجع على زوجها اذا حضر على قول زفر
المفتي به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رفعت زوجها للحاكم الشرعي وطلبت منه
ان يقرر لها عليه ولا ينفقها شرعية ففعل عليه نفقة كل يوم مائة نصف فضة وطلبت
منه ان يسكنها في محل شرعي فوعده بذلك وتركها في بيت أبيها مدة ولم يدفع لها شيئا من
النفقة المتجمدة عليه ولم يبيها مكانا شرعيا الى الآن فهل يؤمر بدفع ما تجمد عليه لها من
النفقة المذكورة واذا ادعى انه طلبها من أبيها ليسكن معها في محل شرعي وامتنع الاب
من ذلك وانكر الاب ذلك ولم يثبت دعواه ذلك بوجه شرعي لا عبرة بدعواه المذكورة
(اجاب) للزوجة مطالبة زوجها بنفقة المقررة لها عليه من قبل القاضي المدة الماضية
بعد التقرير اذا لم يوجد لها امتناع عن طاعته وملازمة مسكنه الشرعي بعد الطلب منه
فاذا تحقق امتناعها بعد الطلب بالحق لا تسحق النفقة والا فهي مستحقة لها ويؤمر

١٢٧٩

٢٦

رجب

١٢٧٩

٢٢

ذی القعدة

١٢٧٩

٢٩

جادی الاولى

١٢٨٠

١٤

بدفعها اليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة يريد السكنى بها في بيت ابيه مع اخوات الزوج وأخيه وهي تمتنع من ذلك وتطلب مسكنها شرعيا خاليا عن أهلها وأهلها وتطلب منه ان يقرر لها نفقة وكسوة بقدر ما يكفيها ولا ترضى بالسكنى معه في بيت ابيه على الوجه المذكور فهل تجاب الزوجة لما طلبت ولا تجبر على ما اراده الزوج (اجاب) للزوجة على زوجها ان يسكنها مسكنها شرعيا خاليا عن أهلها وأهلها لا تباذله في النفقة ان نفقة عليه لها ان لم تسكن له مائدة وكان تمتنع عن الاتفاق عليها او مما طالا في النفقة عليها بنفسه وذلك بعد طلبها وهذا اذا لم تسكن ناشرة ولم يوجد مانع آخر من وجوب النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من مسكن زوجها الشرعي الخالي عن أهلها وأهلها الى مسكن أخيها من غير اذن زوجها فلما حضرت الى منزل زوجها ثانيا نهاها عن ذلك فلم تمتثل ثم خرجت ثانيا من غير اذنه الى مسكن أخيها فادخلها زوجها المرة بعد المرة كي تحضر الى طاعته فامتنعت ثم اسكنها أخوها في مسكن آخر غير مسكنه من غير اذن زوجها فلما بلغ ذلك زوجها أي الا أن تحضر في محل طاعته فامتنعت ولما بنت رضية فهل هي ناشرة بذلك واذا كانت ناشرة فهل تسقط نفقتها وسكنهاها وكسوتها عن زوجها وهل والحال هذه ليس لها عليه أجرة رضاء لبنتها (اجاب) النشور هو الخروج عن مسكن الزوج وطاعته بغير حق وهو مسقط للنفقة بعد تقرر بها فاذا كان الزوج المذكور قائما بحقوق زوجته وقد دفع لها ما تعرف به من الصداق وأعد لها مسكنا شرعيا خاليا عن أهلها وأهلها لا يكون لها الخروج عنه بلا اذنه وسكنهاها خارجة فاذا فعلت ذلك تسكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك والنفقة نعم الطعام والكسوة ولا تستحق الزوجة أجرة على ارضاع ولدها منه لوجوبه عليها ديانة الا انها لا تجبر على ارضاعه الا اذا تعينت لذلك بأن لم يأخذ ثدي غيرها أو لم يكن للولد ولا للاب مال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا براء أو مكنت معه أربعة أيام بعد الدخول ثم نشرت وخرجت عن محل طاعته ومسكنه الشرعي وذهبت الى بيت أبيها ثم توافعا الى القاضي وفرض لها كل يوم قرشا واحدا عملة صاغا مادامت طائعة ثم استمرت خارجة عن طاعته مما كتبه في بيت أبيها الى ان مضى سنة ونصف ثم طلبته الى القاضي فالزمه والحال هذه بنفقة ما مضى من السنة والنصف على حسب تقديرها بالايام فهل اذا كان الحال ما ذكر لا تلزم النفقة المذكورة الزوج ولا وجه للزوجة في طلبها حيث كانت خارجة عن طوعه بغير حق مع دفع محل الصداق وليس للقاضي ان يفرض لها نفقة مادامت في غير محل طاعة الزوج (اجاب) الزوجة الناشرة لا تستحق النفقة على زوجها مادامت كذلك ولو قررت من قبل القاضي فلا تستحق هذه المرأة والحال ما ذكر نفقة على زوجها المدة الماضية المذكورة ولا في المستقبل ما لم ترجع الى طاعته فستحق من حين الرجوع لا غير والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت مسجونة فامر زوجها اجنبيا بالصرف عليها

١٢٨١

٥

ربيع الاول

١٢٨١

٢٩

جداى الاولى

١٢٨١

ربيع الثاني سنة

ففيما احتجنا به لمؤنتها مدة حبسها ليرجع على الزوج بما يصرفه على حسب امر زوجها
فصرف عليها مبلغا معلوما على يد بيعة من المسلمين ودفع له الزوج المذكور مبلغا معلوما
يصرفه ايضا عليها وذكرا ان كل ما صرفه عليها زيادة على هذا المبلغ يرجع به عليه وصرف
المأذون له مبلغا زائدا على ذلك على يد البيعة المذكورين ثم صار اخراجها من السجن
فهل يكون للمأذون له الرجوع بما صرفه من ماله على الأذن حسب الأذن والشرط
المذكورين بعد تحقق المبلغ الذي صرفه من ماله زيادة على ما دفع له أم كيف (اجاب)
نعم يكون للمأذون له الرجوع بما صرفه على هذا الوجه من ماله بعد تحقق ما ذكر بطريق
شرعي وان لم تكن نفقتها واجبة عليه حيث شرط الرجوع والله تعالى اعلم (سئل) في
ايتام صغار لا مال لهم في حضنة أمهم المسرة وللصغار المذكورين أخ لا بيهم وعمه وجد
لام موسرون فهل نفقة الصغار المذكورين على اخيهم وعمتهم دون الجد لام أو على الاخ
فقط أو عليهم جميعا وإذا قلتم بالوجوب عليهم جميعا فإذا يجب على كل منهم في ذلك وإذا
قلتم بالوجوب على الاخ لاب والعمه فقط فإذا يجب على كل منهما (اجاب) افاد في رد
المختار عـ الى الدر المختار ان الصواب فيما اذا اجتمع لمن يجب له النفقة أم وعم وجد أبو أم
موسرون ان النفقة على الام والعم أثلاثا بقدر الارث ولا شيء على الجد لام لنص مسألة
الكتاب على وجوبها على الام والعم كارتها فاعلم ان المعتبر الارث هنا وحينئذ يسقط أبو
الام في هذه المسئلة وبه اجاب الخیر الرملی ايضا فقال ان الظاهر من فروعه ان الاقربيه
انما تقدم اذا لم يكونوا وارثين كلهم فاما اذا كانوا كذلك فلا كالام والعم والجد لقولهم
بقدر الارث وبذلك اجاب ايضا شيخ مشايخنا السائح في وفقيه عصره شيخ مشايخنا من لا
على التركا في الى آخر ما ذكر وفيها ايضا وفي الخانية وغيرها الاصل انه اذا اجتمع في قرابة
من يجب له النفقة موسر ومعسر ينظر الى المعسر فان كان يحرز كل الميراث يجعل كالمعدوم
ثم ينظر الى وورثة من يجب له النفقة فتجعل النفقة عليهم على قدر مواريتهم وان كان
لا يحرز كل الميراث تقسم النفقة عليه وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر لاظهار قدر ما يجب
على الموسرين ثم يجعل كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك انتهى ولا شك ان الاخ
في حادثة السؤال كالع في عبارة النص المتقدمة وحيث علمت مما تقدم ان الصواب عند
اجتماع الام والجد لام والعاصب كون النفقة على الام والعاصب أثلاثا وسقوط الجد
المذكور وعلمت ايضا ان المعسر اذا كان لا يحرز كل المال لا يجعل كالمعدوم بل تقسم
النفقة عليه وعلى من يرث معه ويعتبر المعسر موجودا لاظهار قدر ما يجب على الموسر والام
المعسرة هنا من هذا القبيل فاذا اعتبرناها موجودة يسقط الجد وتجب النفقة عليها وعلى
الاخ أثلاثا عملا بنص كتاب الامام محمد المتقدم ذكره ثم يجعل كل النفقة على الموسر
وهو الاخ المذكور عملا بالاصل السابق وأما جعل الام كالمعدومة اصلا مع كونها لا تحرز
الابعض الميراث واذا جعلت كذلك يكون كما اذا كان للصغار المذكورين أخ وجد أبو

١٢٨٢ ٧

جمادى الثانية

١٢٨٢ ٢٧

أم فقط فتسكون نفقتهم على الجدا اعتبار الجزئية لا الارث كما هو الحكم فيما اذا اجتمع لهم عم وابوأم فان النفقة على أبي الام لان الجزئية تقدم على غيرها عند عدم المشاركة في الارث فيمنعنا من ذلك الاعتبار ما تقدم ايضاحه من الاصل المنقول عن الخاتمة وغيرها وبما تقر ويظهر ان النفقة في حادثة السؤال على الاخ لاب خاصة دون الام لعسرته ودون الجد لام لسقوطه بوجود الام ودون العمة بالاولى لبعدها وعدم ارثها هذا ما ظهر لي في جواب هذا السؤال والحمد لله ذي الجلال والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) في رجل غاب وترك بنته الصغيرة الفقيرة بلا نفقة ولا مسفق وليس له مال حاضر من جنس النفقة وله أخ حاضر موسر فما الحكم (اجاب) اذا لم يكن لابي الصغيرة المذكورة مال حاضر ينفق عليها منه ولم يوجد لها من يقدم على عها الموسر المذكور من الموسرين كالام الموسرة يؤمر عها بالاتفاق عليها ويجبر على ذلك ليرجع بما ينفق على أبيها اذا حضر أفاده في شرح التنوير ورد المختار وتنقيح المحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها وعاشرهما مدة من السنين والآن تضررت من معاشرته أهله وتريد ان تسكن في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها وينفق عليها بالمعروف أو يقر رها نفقة بقدر حالهما فهل تجب لذلك واذا امتنع الزوج عن ذلك يحجره الحاكم الشرعي على ما ذكر ويجبر أيضا على نفقة اولاده الصغار منها وليس له الامتناع عن ذلك والحال ما ذكر (اجاب) على الزوج ان يسكن زوجته مسكنا شرعيا خاليا عن أهله وان ينفق عليها ويجبر على النفقة ان امتنع بدون وجه شرعي كما يؤمر بالاتفاق على اولاده الصغار الذين لا مال لهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقلد على امرأة برشيد ثم أحضرها الى مصر ودخل بها ثم توجهت الى بلد لها محل العقد باذنه فاراد الزوج احضارها الى محل الدخول بها فامتنعت فهل ليس له جبرها على ذلك وللحاكم الشرعي ان يقرر عليه النفقة (اجاب) لا تحجر الزوجة على السفر مع زوجها مسافة القصير من بلد العقد وان امتنعت من ذلك لا تعد ناشرة فلها النفقة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج ولده المراهق بنتا مراهقة مطيعة للوطء وربما بلغت الا ن وكذا الزوج فدخل بها واقامت معه في منزل والده مدة وهو في عيال ابيه قائم باسغال ابيه قادر على الكسب وأبوه من وجوه البلد ومقتدر وبعد ذلك أرسلها الولد الى منزل والدتها ومنع النفقة عنها والسكنى فهل يلزم الولد النفقة والسكنى والقاضي ان يقرر نفقة لها على زوجها لا نفقة بحالهما ويؤمر أبوه ان يسكنها مسكنا شرعيا ان لم يتفق بلوغه ويؤمر هو ان تبين انه بالغ عاقل (اجاب) نعم يجب على الزوج المذكور نفقة زوجته ولو كان صغيرا حيث كانت مطيعة للوطء ولو لم تبلغ وعليه اسكانها مسكنا شرعيا ويقرر القاضي عليه ذلك بحضرة ابيه ان لم يكن بالغاً وعلى الاب ان يدفعه في حرفة ليتكسب منها أو ينفق على زوجته حيث لم تسكن ناشرة وان لم يكن له مال يستدين الاب عليه في نفقة زوجته ليرجع بذلك عليه اذا أيسر اذا لم يتحصل

١٢٨٢

٦

رمضان

١٢٨٢

١

ذي القعدة

١٢٨٢

١٣

ربيع الثاني

١٢٨٣

٢٨

مطلب اذا لم يكن
للزوج الصغير مال
يستدين الاب عليه
لنفقة زوجته ثم يرجع
عليه اذا أيسر

شيء من كسبه قال في الخانية وإن كانت كبيرة وليس للصغير مال لا تجب على الأب نفقتها
ويستدين الأب عليه ثم يرجع على الابن إذا أيسر اه وعزاه في البحر والنهر إلى
الخلاصة قال الرملي ومثله في الزيلعي وكثير من الكتب أفاده في رد المحتار من النفقة وانظر
هذامع ما ذكره فيما كتبه على فروع الدر من النفقة بعد جله وجوب نفقة زوجة
الانثاء على أبيه على أنه يؤمر بالانفاق عليها ليرجع بها على الابن إذا حضر حيث قال
لكن تقدم أن زوجة العايب يفرض لها القاضى النفقة على زوجها ويأمرها بالاستدانة
وأنه تجب الادانة على من تجب عليه نفقتها اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
خالعت زوجها على نفقة بنتها منه الصغيرة في مدة وهي معسرة فقيرة فهل يكون لها أن
تطالبه بنفقة بنتها ويفرضها عليه القاضى جبراً عليه (اجاب) إذا تحقق اعسار الام
يكون لها مطالبة الأب بنفقة بنتها وتكون النفقة ديناً عليها في المدة المخالعة عليها يرجع بها
عليها إذا أيسرت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة منعها أبوها عنه
وطاوعت أباه في ذلك وخرجت عن طاعة زوجها ونشرت منه في بيت أبيها فهل يكون
نشو زها معصية لا تقر عليه وتجبر على طاعته شرعاً وإذا طاوعت زوجها وتركت النشوز
تكون مؤنتها ونفقتها من مسكن وغيره على حسب حالهما ولا نفقة لها ولا كسوة مادامت
ناشرة وليس لأبيها ولا لغيره منه عن زوجتيه الآخر بين حيث كانت كل منهن بمسكن
ومؤنة وحدها وكان يعدل بينهما شرعاً (اجاب) نعم النشوز معصية فلا تقر عليه
الزوجة فإذا رجعت إلى طاعة زوجها لها النفقة عليه بقدر حالهما فلا نفقة لها حالة النشوز
وهو الخروج عن طاعة الزوج ومسكنه الشرعى بغير حق وليس لأبي الزوجة ولا لغيره منع
الزوج عن التوجه لزوجتيه الآخرين والحال هذه بدون وجه شرعى إذا القسم بين الزوجات
فرض والمنع من فرائض الله ثم كبير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان يملك جارية
بيضاء واستولدها فولدت بنتاً ثم فجزعته عنها ثم بعد أن ماتت بنتها من سيدتها تزوجت
بغيره ثم طلقها الزوج الأجنبي بعد الدخول بمدة تزيد على ستة أشهر والآن تريد الزام
معتقها المذكور بنفقتها بدون سبب موجب لذلك مع أنه أخلى سبيلها ولم يستخدمها
فهل والحال هذه لا يلزمه ذلك شرعاً ولا تجب عليه نفقتها (اجاب) ليس للمعتقة المذكورة
الزام معتقها بنفقتها والحال ما ذكر بدون سبب موجب للنفقة عليه لها من زوجية أو
قربة أو ملك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من أهل مصر سافرت مع أهلها إلى جهة
فوق مسافة القصر وتزوجت في تلك الجهة برجل وعقد عليها ودخل بها فيها
وعاشرها مدة من السنين ورزقت منه بأولاد ثم طلقها الزوج المذكور في تلك البلدة
وبعد انقضاء عدها فيها قد فرض لها كل يوم نفقة لأولادها القصر وذلك على يد الحاكم
الشرعى ثم رجعت إلى مصرها بأولادها وأقامت فيها مدة من الشهور حتى تجدها قادر
معلوم من الدراهم ثم سافرت إلى بلد الزوج وطالبت به بالمبلغ المذكور فامتنع من ذلك

١٢٨٣

٧

مطالب خالعت على نفقة
الصغيرة وهي فقيرة لها
المطالبة بنفقتها ويرجع
بها عليها إذا أيسرت

رمضان

١٢٨٣

٩

١٢٨٣

٢٤

سنة شوال

١٢٨٣

٢٥

مطلب تستحق الام
المقر وض للاولاد
وأجرة الحضانة مقيمة
كانت أو مسافرة باذن
أو غيره

ذى القعدة

١٢٨٣

٧

مطلب تستحق النفقة
بالامتناع عن السكنى
مع اهله ولولم تتضرر
وهي في بيت اهله

١٢٨٣

١٢

مطلب في شروط تقرير
القاضي النفقة على الزوج

استعلا بانها لم تسكن مقيمة عنده في بلده فهل والحال هذه يجبر الزوج المذكور على دفع
النفقة المتجمدة المذكورة لها ولا تسقط بعض المدة المذكورة حيث كان هو موسرا ولا
عبرة بتعاليه المذكور (اجاب) نفقة الاولاد الصغار اذا لم تستدنها الام باذن الاب أو
القاضي بعد فرضها اذا اذى عليها شهراً كثيراً وقع اختلاف في سقوطها بعض المدة
المذكورة والذي عليه الاكثر سقوطها بذلك وحى الزيلعي وأقره في البحر والنهر وتبعه
العلائي في شرح التنوير على عدمه ونقل في رد المحتار ما يفيد ترجيح الاول بخلاف أجرة
حضانتهم فلا قائل بسقوطها بعض المدة ~~لكن~~ ونها مستحقة على الاب نظير تربية أولاده
القصر وأما السفر بالصغار من بلد الاب الى بلدة أخرى بينهما تفاوت ولم تسكن الاخرى
وطنا للام قد وقع العقد فيها كما هنا بدون اذن وان كانت ممنوعة منه والاب منعها من ذلك
فلا يترتب على مجرد سقوط نفقة الاولاد وأجرة حضانتهم كافي فتاوى قارئ الهداية
حيث قال سئل اذا طلق الرجل زوجته وله منها صغير فقير فرض له فرضا وأذن لأمه في
الاقتراض والاتفاق عليه ثم سافرت مدة بغير اذن مطلقها ثم حضرت وطالبت بما أنفقته
اجاب تستحق الفرض مقيمة كانت أو مسافرة باذن أو بغير اذن ولا تسقط بذلك نفقة الصغير
وأجرة حضانتها اهـ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وأقام بها مدة مع اهله
ولم يعتد لها مسكناً منفرداً بغير ائقعه وغلقه ثم بعد ذلك امتنع من الاقامة مع اهله وطلبت
منه منزلاً شرعياً تقسم فيه معه خالياً عن اهله وأهلها فهل تجاب لذلك وان لم يكن هناك
ضرر من اهله فاذا امتنع الزوج عن احضار المنزل المذكور وأقامت في منزل والدها حتى
يحضر لها المنزل لا تكون ناشرة وهل للقاضي حيث لم تكن ناشرة ان يفرض لها نفقة عليه
وهي في منزل والدها حتى يحضر لها المنزل المذكور (اجاب) يجب على الزوج اسكان
زوجته مسكناً شرعياً وهو الخالي عن اهله وأهلها فلا يكون المسكن الذي فيه اهله شرعياً
حيث لم تكن منفردة فيه بمرافق وغلق على حدة وبامتناعها من السكنى فيما ذكر لا تعد
ناشرة ولولم يتحقق الضرر منهم مع الاختلاط فيجب لها النفقة مع امتناعها من السكنى معهم
على هذا الوجه ولولم مكثت في بيت اهله في فرضها القاضي لان امتناعها بحق والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من ابيها بصدق معلوم ودفع لها ما تعرف
تجنيه من المهر وما شرها مدة حتى حملت منه ثم بعد ذلك حصل بينه وبينها مشاجرة وتنازع
حتى نفرها من معاشرتها وذهبت الى بيت اهلها فاهملها وتركها في بيت اهلها مدة اشهر
من غير اتفاق عاينها هل اذا رفعتها الى القاضي وطلبت منه أن تأكل معه بنفقة يفرضها
القاضي عليه لها الكونه اعلمت منه انه يقستر عليها ومقصر في حقها في امر الاتفاق وأن
يسكنها في مسكن شرعي خال عن اهله وأهلها تجاب لذلك واذا امتنع يفرض لها القاضي
ذلك من غير رضاه (اجاب) فرض القاضي النفقة للزوجة مع عدم النشوز ومع حصوره
مشروط بامور أحدها طلب الزوجة ذلك من القاضي وان يظهر للقاضي مطلها في الاتفاق

عليها وان لا يكون للزوج ما تدفع بحيث يمكنها ان تتناول من طعامه كفايتها فاذا وجدت
الشروط المذكورة فترضها القاضي عليه اما اصنافا او يقوم الاصناف الكافية لها بقدر
حاله بالدرهم ويأمره بدفع الدرهم التي هي قيمة الاصناف اليها بعد التقدير بها وكذا
يجب لها على زوجها ان يسكنها مسكنا شرعيا خاليا عن اهله واهلها بقدر حالهما والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل ورزقت منه بولد فرفعت امرها الى القاضي تطلب
من زوجها ان يسكنها مسكنا شرعيا على قدر حالهما وهما من اوساط الناس ففرض عليه
قدر من النقود لا يكفي نفقتها بل فيه نقص فاحش عن الكفاية مع النظر لحالهما واسعار
بلدتهما فهل اذا ظهر خطأ القاضي في تقدير هذه النفقة بكون ما قدره فيه نقص فاحش عن
الكفاية على الوجه المسطور يفرض لها القاضي ما يكفيها بحسب حالهما على حسب سعر
البلد في هذا الزمان ولا عبرة بما صدر أولا حيث كان فيه نقص فاحش عن الكفاية
بحسب قيمة الطعام في زمن التقدير (اجاب) كيفية تقدير القاضي النفقة للزوجة ما ذكره
في حواشي الدر عن البحر من انه ينبغي للقاضي اذا اراد فرض النفقة ان ينظر في سعر
البلد وينظر ما يكفيها بحسب عرف تلك البلدة ويقوم الاصناف بالدرهم ثم يقدر
بالدرهم كافي المحيط اما باعتبار حاله او باعتبار حالهما كما مر ثم قال وفي المجتبى ان شاء فرض
لها اصنافا وان شاء قومه او فرض لها بالقيمة اه فحيث كان التقدير بالدرهم هو بالنظر
في سعر الطعام الذي تحتاجه على حسب حالهما بقدر الكفاية وكان هذا القدر لا يفي بثمن
ما تحتاجه على هذا الوجه لا يكون معتبرا حيث ظهر خطؤه فقد صرحوا بان القاضي
اذا ظهر له الخطأ في التقدير يردوه بأن تصرف القاضي مقيدا بالعدل فلا ينفذ مع الغبن
الفاحش وفي تنقيح الحامدية سئل في رجل فرض عليه القاضي لولديه الصغيرين نفقة
فوق القدر المعروف وفوق ما يكفيهما بكثير ثم ظهر امره للقاضي واخبره جماعة بفقره فخط
عنه جانبوا وابقى قدر ما يكفيهما بالمعروف فهل يكون الخط صحيحا الجواب نعم ثم ينظر ان
كان ما وقع عليه الصلح اكثر من نفقتهم بزيادة يسيرة فهي عفو وهي ما يدخل تحت تقدير
المقشرين وان كانت لا تدخل طرحت عنه وان كان المصالح عليه اقل بأن كان
لا يكفيهم يزداد الى مقدار كفايتهم بحراهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
امرأة واسكنها في مسكنه اللائق به وبها واقامت معه مدة وهي تتناول من الطعام
والشراب الموجود بالمسكن المذكور الذي تحت يدها والزوج المذكور ياكل من
الطعام المذكور من يدها ثم بعد مدة اساعت ادبها في حق الزوج وخوجت من منزله بغير
اذنه عاصية له الى بيت ابينا فطلبها زوجها لطاعته فأبى وطلبت تقرير نفقة عليه عند
القاضي فاصدة بذلك الاضرار والتعنت بالزوج والحال ان الطعام والشراب وجميع
ال لوازم بمنزل الزوج تحت يدها بحيث يمكنها ان تتناول من ذلك في كل وقت ولم يكن
الزوج المذكور مانعا عنها شيئا من ذلك وطلبت منه ايضا ان يأتيها بكسوة واثدة على

سنة

محرم

ما عندها من الكسوة التي اتى بها الزوج التي بعضها جديد لم يلبس والبعض قد لبس ولم يتخرف وباق به الانتفاع مدة طويلة ولم يمض على ما عندها من الكسوة مدة من الزمان فهل حيث كان الامر كما ذكر لا تجب لفرض النفقة ولا يجبر الزوج على الاتيان لها بكسوة زائدة على ما عندها على هذا الوجه وتجب على طاعة زوجها ويكون للزوج تعزيرها على ما حصل منها من اساءة الادب وقلة الحياء التي لا تليق به (اجاب) نعم لا تجب الزوجة لما طلبت من تقرير نفقة على زوجها المذكور حيث كان ذاتا ثمة يمكنها ان تتناول من طعامه وشرايه ما هو كاف لمؤنتها اللائقة بحالهما اذ من شرط فرضها عدم ذلك كما لا يكون لها مطالبة بكسوة أخرى مع اتيانها لما يباذكر من الكسوة ولم يمض على ذلك مدة تستحق فيها كسوة أخرى وتجب على طاعة زوجها القائم بحقوقها وملازمة مسكنه الشرعي حيث اوفاهما المجل وله تعزيرها على فعلها معه ما يوجب تعزيره لها شرعا والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في المحروسة من ابياها بصداق معلوم ودخل عليها فيها وهما لها مسكن شرعي واسكنها فيه وجعل على نفسه كل يوم قدرا معلوما من الدراهم نفقة لها وكتب لها بذلك ورقة مدموغة ودفع لها بعض النفقة ثم انه ترتب لها بدمته مبلغ معلوم من هذه النفقة لمدة أشهر مضت فطلبتها منه فامتنع من دفعها متعللا بأنه طلبها من ابياها على أن يقيم بها في بلده محل معاشه التي يدينها وبينه مسافة القصر فلم يمكنه ابوها من ذلك فهل يؤثر بدفع ما ترتب لها من النفقة المذكورة ولا عبرة بدعواه ولا تجبر على النقلة معه الى بلده المذكور ولا تكون بالامتناع من السفر معه الى بلده المذكور ناشرة ويلزمه الانفاق عليها ودفع اجرة المسكن الذي هيأ لها والحال هذه افيدوا الجواب (اجاب) نعم يؤثر الزوج بدفع ما ترتب عليه من دين النفقة التي رتبها على نفسه لزوجته المدة الماضية اذا تم تسكن ناشرة ولا تعد بالامتناع عن السفر مسافة القصر كذلك اذا تجبر على الانتقال الى ما ذكر ويؤثر بالانفاق عليها والحال هذه وعليه اجرة المسكن لربه حسب ما تراضيا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انتقل من محلة الى محلة أخرى وترك زوجته ولم يترك لها نفقة ولم تقدر عليه لا بقضاء ولا برضا وغاب مدة فارادت الزوجة محاسبة زوجها على نفقة المدة الماضية عن كل يوم مقدار معين على قدر حالهما فهل والحال هذه لا يجب على الزوج لزوجته نفقة المدة الماضية اذا طالت المدة حيث لم تقدر عليه لا بقضاء ولا برضا وكانت مدة غيبته زيادة عن شهر افيدوا الجواب (اجاب) نفقة الزوجة لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا فاذا لم تقرض ومضى شهر فاكثرت لا تجب لما مضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وأخرجها الى دار والدها واقامت بها الى حين وضع حملها منه وهي على عصمة فطلبت زوجها بمسكن شرعي وكسوة ونفقة فهل لها ذلك ويجبر الرجل على ذلك حيث كانت مسلمة نفسها اليه غير ناشرة افيدوا الجواب (اجاب) يجب على الزوج المذكور

١٢٨٤

٣٠

ذى الحجة

١٢٨٤

١٨

ربيع الثاني

١٢٨٥

٢١

رجب

١٢٨٥

٢١

الانفاق على الزوجة المذكورة واسكانها مسكنها شرعيا والحال ما ذكر بالسؤال واذا امتنع يجبر على ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وفرض لها على نفسه نفقة عدة برضا كل منهما واختياره ومضت مدة ولم يدفع لها ما عليه من النفقة التي استحققتها في تلك المدة التي مضت فهل يكون ملزوما بدفع ما عليه من النفقة حيث كان تقرير النفقة المذكورة برضا كل منهما واختياره ولم تنقض العدة (اجاب) نعم يلزم المطلق المذكور بما قرره على نفسه من نفقة عدة مطلقة لما مضى ويجبر على دفع ذلك لها والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر مؤرخه ٣ محرم سنة ١٢٨٧ مضمونها تقدم عرض لهذا الطرف من امرأة تسمى سيدة بنت احمد سراية الزيات بأن زوجها المدعو حسنا افندي زاهدا تركها هي وبناتها من الثلاث واقام بجهة اطيانه بمديرية بني سويف وبأنه تقدم طلبه وبواسطة محكمة مصر تقرير عليه يوم ثمانية قروش نفقة وتلتهم من حصوها على ما تقرر وبالتحرير لمديرية بني سويف ورد منها الافادة أن المذكور اجاب ان قول المرأة بأنه مقرر لها ثمانية قروش يوميا مخالف للشرعية لعدم رضاها بالوجه والاقامة معه بتلك الجهة ولهذا كون أصل العقد عليها كان بمحكمة بني سويف يروم الاستتاع عن ذلك وحيث بالتحرير لمحكمة مصر بقصد ورود الافادة عن معلوماتها في ذلك قد وردت الافادة رقم ٧ مذي الحجة سنة ١٢٨٦ بأنه صار نسخ صورة ما صار بين المحرمة المذكورة وزوجها بمعرفة الشيخ حسين الحفناوي كاتب الدعوى فبناء عليه اقضى تحريره محضه تكفي لرد الافادة اللازمة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) قد صار مطالعة صورة الدعوى الموجودة ضمن أوراق هذه القضية المطلوب فيها تقرير النفقة من الزوجة المذكورة لها ولبناتها مع امتناعها عن السفر معه من مصر الى محل اقامته بكموم الرمل بمديرية بني سويف بناء على كون المسافة مسافة قصر مع اعترافه بذلك وصار تقريرها حسب الموضع بتلك الصورة والحكم الشرعي صحة التقرير المذكور على الوجه المستطور ولومع الامتناع عن السفر الى مسافة القصر اذ لا تجبر الزوجة على الانتقال معه لمثل ذلك وان كان الزوج المذكور ينازع الآن في كون المسافة مسافة القصر حسب ما يستفاد من جوابه في المديرية لكون الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وخرجت من بيته بغير اذنه ومكثت في بيت والدها ثم دعاها زوجها لطاعته والرجوع الى بيته كما كانت مرارا فامتنعت فهل يعد هذا من النشوز وللقاضي جبرها على معاشرته الزوج المذكور ولا تقرر على ذلك حيث قبضت منه مقدم الصداق ولا يلزم الزوج نفقة ما مدة مكثها في بيت والدها ولو مدة طويلة (اجاب) خروج الزوجة من مسكن زوجها الشرعي الخالي عن اهلهما بلا وجه شرعي بدون اذنه نشوز وهو معصية فلا تقرر الزوجة عليه بل تؤمر بطاعة زوجها ولزوم مسكنه حيث لا مانع ولا تستحق النفقة ما دامت ناشزة والا

سنة

صفر

فلها النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من اهل الى دمياط واقام معها في بلد هامة يسيرة ثم انتقل بها من دمياط الى دمنهور البعيدة واقامت معه هناك مدة ثمانية اشهر ثم استأذنت زوجها في زيارة ابويها بدمياط فأذن لها وسافرت مع محرم لها ثم بعد سفرها الى بلد هات تزوج عليها امرأة من اهل الى دمنهور ولبا ببلد هات خبر زواجه عليها امتنعت من العود له ثانيا لكونها لا تأمن على نفسها من ضرر ضررتها في الغربة فهل اذا طلبها زوجها للقيم معه هناك وامتنعت هي من السفر لكون المسافة من دمياط الى دمنهور فوق مسافة القصر ورغبت الإقامة بدمياط تحجب لذلك ولا تجبر على السفر معه ولا يعد امتناعها من السفر نشوزا أم لا واذا كان امتناعها من السفر معه لا يعد نشوزا والحال ما ذكر فهل لها وهي في بلد هات مطالبة زوجها بالنفقة والمسكن اللاتيين بحالها لكونها محدرة ولها أخذ ضامن بذلك أم لا واذا كان لها مطالبة بالنفقة والمسكن ببلد هات وامتنع الزوج من الاتفاق عليها ومن سكنها ببلد هات فهل للحاكم الشرعي جبره وحبسها على ذلك أو على مفارقتها بالطلاق في هذه الحالة أم كيف الحكم (اجاب) نعم تجاب للإقامة في بلد هات ولا تجبر على السفر معه الى تلك البلدة والحال هذه ولا يعد امتناعها من ذلك نشوزا ولها مطالبة زوجها بمسكن شرعي وبالاتفاق عليها بقدر حالهما واذا امتنع من الاتفاق عليها مع وجوبه يحبس ان كان موسرا بعد ظهور عدم انفاقه كما يحبس مع اليسار لدفع نفقتها المفروضة أو المتراضي عليها المدة ماضية لو امتنع من ايصالها اليها مع عدم السقوط ولها أخذ كفيل بها مع غيبته استحسانا وعليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر مؤرخة ١٠ راسنة ١٢٨٧ مضمونها متعلق بمادة التشكيك الواقع من الحرمة سيده بنت أحمد سراية الزيات في شأن النفقة المقررة على زوجها حسن أفندي زاهد المدة طلبية تحصيلها منه السابق ورود افادة حضرتكم عن هذا الخصوص في ٥ محرم سنة ١٢٨٧ المسطرة في باب النفقة من هذه الفتاوى في هذا التاريخ وتحرر لمديرية بني سويف بما لزم لاجل الحصول على مطلوبها فوردت افادة المديرية في ٣ الجاوي بما يفيد عدم اقناع الافندي المذكور لانه لم يكن متطلبا للاستفتاء عن مسافة القصر بل مقصوده الاستفتاء عما اذا كانت الزوجة تجبر على التوجه لمحل عقد هات أم لا ولذا تروم المديرية الاستفتاء عن ذلك من حضرتكم (اجاب) لا يترتب على مجرد كون المحل الذي يريد الزوج نقل زوجته اليه هو محل العقد عليها جبرها على الانتقال اليه بحيث لو امتنعت من ذلك تعد ناشرة بل محل العقد وغيره سواء في الحكم وانما المدار في وجوب جبرها وعدمه على كون ما يريد انتقالها اليه بعيدا مسافة القصر أو قريباً دون ذلك بعد أن لم تكن ناشرة وقد افدنا الحكم سابقا عن ذلك في جوابنا الاول المسطر في باب النفقة بتاريخ محرم من هذه الفتاوى والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر في ٢٣ جاسنة ١٢٨٧ مضمونها توجد قود جزئية في صندوق

١٢٨٧

١٦

مطلب للزوجة أخذ
كفيل بالنفقة مع غيبة
الزوج

ربيع الاول

١٢٨٧

١٣

١٢٨٧

١٣

١٢٨٧

٣٠

١٢٨٧

رجب
٥

الايتام بأسماء قصر أرباعها المستخرجة بطريق الدور الشرعى لا تسكن في قوتهم الضرورى
وليس لهم ايراد من الخراج فهل يسوغ صرف شئ من نقودهم الاصلية التى آلت اليهم
بطريق الوراثة الشرعية من مورثيهم حيث تحقق عدم كفاية الارباح المذكورة
ويكون الصرف لام القاصر اذا كان في حضانتها ولا ينظر لتصديق الوصى على ذلك
حاضرا كان أو غائبا فالقصد افادة الحكم الشرعى في هذه المسئلة (اجاب) لام القاصر
الذى هو في حضانتها ان تمالبوصيه الشرعى بكفايته من النفقة من ماله الموجود سواء
كان رجحا أو رأس مال فلو لم يكن الربح كافيا قلها أخذ ما يكفي من رأس المال وللوصى
قبض ذلك المقدار من هو في جهته ودفعه لام الصغير أو امر من بيده المال بدفعه اليها فان
لم يكن الوصى موجودا يفرض القاضى ذلك فى مال الصغير ويأمر من بيده المال بدفعه
اليها منعا للضرر عنه حيث كان من بيده المال مقررا بالمال وبالصغير والله تعالى اعلم
(سئل) بافادة من بيت مال مصر فى ٣ رجب سنة ٨٧ مضمونها ما ورد جواب الحكم الشرعى
من فضيلتكم بان لام القاصر الذى هو فى حضانتها مطالبة الوصى الشرعى بكفاية القاصر
من النفقة ولو لم يكن الربح كافيا قلها أخذ ما يكفي من رأس المال وللوصى قبضه ودفعه لها
أو امر من بيده المال بالصرف اليها ان كان حاضرا وان كان غائبا يفرض القاضى ذلك
من مال الصغير الى آخر ما ذكر وسبق فيده قبل هذا فى هذه الفتاوى بتاريخ غاية جمادى
الاولى سنة ٨٧ والحال انه صار استخذا الوصى وسئل عن ذلك فاجاب بعدم التسليم فى
الصرف لام القاصر من المال وذكر فى اجابته اما ان تسلم القاصر الذى هو فى حضانتها اليه
ويجوزى الصرف عاينه تبرعاً منه واما ان ترضى بربح ماله البالغ قدرها خمسة وعشرين قرشا
صاغى كل شهر فهل يجبر الوصى على الصرف من رأس المال شرعا اذا كانت الارباح
لا تسكن ولا يعتبر رضاه وقبوله أم كيف ولذا اقتضى ترقيمه لفضيلتكم لترد افادة الحكم
الشرعى لاجل اعتماده والاجراء بموجبه مع تقدير ما يجب صرفه لام القاصر اذا كان فى
حضانتها باعتبار اليوم الواحد (اجاب) ذكر فى رد المختار من الحضانة انه لو كان الاب
حيا وطلبت الام النفقة من مال الولد وأراد الاب تربيته عنده بمال نفسه لا يسقط حق
الام مع ان الاب أشفق من الاجنبية نعم لو كان للاب أم أو أخت عنده تحضن الولد مجانا
ولا يرضى من هو أحق منها الاب بالاجرة قلها أن تربيته عنده الاب وهذه تقع كثيرا انتهى
فيؤخذ من هذه العبارة ان الولد المذكور يبقى عند أمه وتفرض نفقته فى ماله بالمعروف
بلا زيادة على كفايته وهذا غير معين شرعا بل بحسب حاله وقدر ماله ولا تسقط حضانة
الام بطلب وصيه أخذه من أمه وتربيته مجانا من مال نفسه لا فرق بين كون الوصى
أجنبيا من الصغير أو عاصبا كالعم اذا لم يقدم على غيره من العصابات ومع ذلك لا يسقط
حق الام للاب بذلك فغيره من العصابة بالاولى بناء على ما سبق نقله عن رد المختار والله
تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من وكيل محافظة مصر فى ٤ جاسنة ٨٨ مضمونها

فما تقدم عرض لهذا الطرف من المرأة عديلة بأن زوجها المدعو حسنا حسينا أفندى
تعين كاتباً بدرجة قوله وتوجهه وتركها هي وأولادها منه بدون ترتيب نفقة لمصر وفهم
ولما تحرر لديوان الاوقاف بالزم على ما عرض من المرأة المذكورة وردت افادة الاوقاف
المؤرخة ٢٤ راسنة ٨٨ بناء على ما أجيب به من الافندى المذكور الذى بتقهيمة
للرأة المذكورة بواسطة أخيها اعطيت منها اجابة تلتبس فيها احالة المادة على حضر تكم
لينظر فيما يقتضيه الحكم الشرعى وبناء عليه اقتضى تحريره لحضرتكم تؤمل ورود
الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك (اجاب) يجب على الزوج المذكور الاتفاق
على زوجته وولديه القاصرين منها الذين فى حضانتها حيث لم تكن ناشرة ولا تجبر على
السفر من مصر اتي هي بلدتها ومحل العقد عليها الى جهة قوله لبعدها عما ذكره
مسافة القصر ولا تعسداً بالامتناع عن ذلك ناشرة ولما حكم الشرعى بتقرير النفقة عليه لها
ولولديها مع غيبته بشروطه على المقتضى به والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من
المالية بتاريخ جادى الاولى سنة ١٢٨٨ مضمونها فى شهر شوال سنة ٨٦ تقدم لديوان
المالية عرض من امرأة تدعى مبروكة بأن زوجها المسمى يوسف الشظرينى المستخدم
بوابور غمرة ١٥ بجهة الخرطوم توجه لتلك الجهة فى سنة ٧٩ وتركها بدون ان يرتب
لها معاشا والتست مخاطبة السودان بأنه اما أن يرتب لها جانب معاش من استحقاقه واما
أن يرسل لها ورقة طلاقها لسيبها على معاشها ولما تحرر الحكم كمدار ينع عن استجواب
زوجها المذكور عن ذلك وردت افادتها بناء على ما أجابه من ان استحقاقه والحال هذه
انما هو يكفى مصاريف نفسه الضرورية وان يريد توجيهها لطرفه وان كان القصد
طلاقها فيؤخذ منها جواب يبرأته ويرسل له وعند ما يجرى ما هو مطلوب وبتقهيمة
المذكورة ذلك رغبت طلاقها منه وحررت عليها وثيقة باختم أشخاص بأنها ابرأت ذمة
زوجها المذكور من مؤخر صداقها وغيره وأرسلت للحكمه داريقه فآلان وردت افادتها فى
١٩ ربيع الاول سنة ٨٨ بأن المذكور طعن فى تلك الوثيقة بأوجه نظرت
بالشرعية وأعطى له حق بموجب افادة قاضى السودان من تلاوة الافادة المرقومة هنا
وجدت تتضمن انه لا يسوغ شرعا وقوع طلاق المذكورة بالبحضور الوكيل الشرعى
عنها ومعه اعلام شرعى وشهود الطريق أو توكيل من تختاره بالسودان على ما ذكر
بموجب اعلام من محكمة مصر ومعه الشهود أيضا وحيث انه بحضور المذكورة
وتقهيمة ما توضح اجابت بأن توجه الوكيل والشهود يلزم له مصروف جسيم مع كونها
ليست تملك قوتها الضرورى فضلا عن استغراقها فى الديون وانها ترغب اما ترتيب
النفقة الكافية لتعيشها من قبل زوجها واما خلاصها لزم تحريره لحضرتكم وارسال
الاوراق المتعلقة بهذه المادة تؤمل الاطلاع عليها والتكرم بافادة الحكم الشرعى فى ذلك
(اجاب) قد صار الاطلاع على هذه الافادة المشتملة على ما تضمنته اوراق هذه المادة

وطالب الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي فيها والجواب عنه ان الذي ينبغي الا ان هو ان
يتعذر من المالية لمحكمة مصر بتقرر بنفقة شرعية للزوجة المذكورة على زوجها
الغائب المذكور بطلبها حسبما تقتضيه اصول الشريعة الغراء وتبين للمحكمة مقدار
مرتبات الزوج المذكور لتجربى ملاحظة حال الزوج حين عند تقرر النفقة وترسل تلك
الافادة موصولة بالزوجة المذكورة للمحكمة لاجراء المقتضى وبانتهاء التقرير وورود الافادة
من المحكمة عن مقدار ما يقرولها من النفقة على الزوج المذكور يصير جزء مقدار النفقة
المقررة في المستقبل من استحقاق الزوج ويصرف لها ما دامت مستحقة لذلك الا ان يرسل
له ازوجها مقدار المستحق لها ويستمر ذلك الى ان يطلقها وتنقضي عدتها منه او يموت
أحدهما أو يصدر منها ابراء شرعي لزوجها عن النفقة في ضمن الطلاق أو الخلع ولا تجبر
على ذلك ولا على السفر الى بلاد السودان ومع ذلك لو ابرأت زوجها عن مهرها المستحق
لها أو ديون ثابتة لها عليه ابراء مطلقا غير معلق على الطلاق أو الخلع يصح ابراء الزوج
لو طلقها بعد ذلك طلاقا بائنا غير معلق على ذلك يقع الطلاق ولو حرر كل من الزوجين سنداً
بما يصدر من قبله مذكراً وأشهد كل منهما على نفسه بذلك يصح ويحل للزوجة ديناً
بعد انقضاء عدتها بالتزوج بغيره كما ان الزوج تبرأ ذمته من ذلك في الواقع أما لو حصل
التجادر في شيء من ذلك يتوقف ثبوته على شهادة الشهود بوجوبها الشرعي وأما سقوط
نفقة العدة فلا يحصل الا اذا جعلت عوضاً في الخلع أو الطلاق وذلك بعد اقامة وكيل من
قبلها على الوجه الذي يرغبه الزوج واقامة وكيل مفوض من قبله بالطلاق على الوجه
الذي يتفقان عليه وحضور الوكيل المذكور باعلام وشهود من طرف الزوج المذكور
الى محل الزوجة واجراء الصيغة المقتضاة بينهما وهذا أمر زائد على ما يقتضى اجراؤه الا ان
من تقدير النفقة لها على الوجه المتقدم ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته طلاق رجعية مسبوبة بمثلها في مجلس واحد وهي حامل منه ولها ولدان منه
لم يبلغا سن الحضانة وتطلب منه نفقة لها ولأولادها ومسكنها ولهم فهل تجاب لذلك
ويؤمر الزوج بذلك كله بالامر اللائق بحال الزوجين فيما ذكر واذا طلب أن يسكنها
هي وأولادها في بيت فيه اجاؤها وأهلها الذين يؤذونها بالقول والفعل من غير رضاها
لا تجبر على ذلك ويؤمر باسكانها في بيت خال عن أهلها لاثق بحالها حيث راجعها بعد
الطليقتين المذكورتين وهي في عدته الى الآن ولم تضع الحمل (اجاب) على الزوج
المذكور نفقة الزوجة المذكورة بقدر حالهما ونفقة أولاده منها المذكورين واسكانهم
في مسكن شرعي خال عن أهلها وأهلها واذا تحقق الايذاء من أهلها في المسكن لا يكفي
اسكانها في دار فيها من ذكر ولو في بيت منفرد منها له غلق ومراقب والا كفى والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلب من زوجته ان يسكنها معه في مكان خال عن أهلها وأهلها
وله دار مشتملة على مكان أسفل له غلق ومنافع على حدته ساكنة فيه أمه وأخواته

٢٨

١٢٨٨

محرم
١٨

١٢٨٩

جمادى الاولى

١٢٨٩

٢٢

ومكان علوى له خلق ومناقع على حدته أيضا ويريد ان يسكن فيه مع زوجته والحال ان
 اهل الزوج يؤذونها بالقول وبالفعل وتسمع صوته من أسفل المكان ويضاررونها ولا
 ترضى بالسكنى فيه فهل لا يجاب لذلك ولا تجبر على السكنى معه فيه أو تؤمر بالسكنى معه
 والحال هذه (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن شرعى خال عن أهله سوى طفله
 الذى لا يفهم الجماع وأهلها ومسكن من داره غلق ومراق على حدته يكفيها اذا لم يكن
 فى الدار من أقارب الزوج من يؤذيها فاذا تحقق الايذاء من الأقارب على الوجه المذكور
 فى السؤال يكون لها طلب مسكن غيره والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلبت
 منه زوجته ان يسكن بها فى مسكن شرعى لا يحصل لها منه وحشة ويكون بين قوم
 صالحين وتأمن فيه على نفسها ومالها وخال عن أهله وأهلها ودفعته الى المحاكم الشرعى
 وأمر بذلك حكم طلبها فرضى وامتل ثم بعد أيام رجع الى المحاكم الشرعى وقال
 لا أسكن بها الا فى بيتى الذى فيه أهله أجاؤها والحال ان بيته لم يكن فيه غير أهله أحمائها
 واذا حصل منه أو منهم اضرارها لا تجدن بشهد عليهم بذلك والمسكن الذى هيأه لها فى
 بيته المذكور لم يكن فيه كنيف ولا مطبخ وغير تام المرافق فهل لا تجبر على السكنى
 فيه والحال هذه ويؤمر الزوج باسكانها معه فى محل شرعى تام المرافق وخال عن أهلها
 وتجاب بالطلب منه (اجاب) على الزوج اسكان زوجته مسكنا شرعيا خاليا عن أهله
 وأهلها وبيت منفرد من داره غلق ومراق على حدتها كفاها الموصول المقصود اذا لم
 يتحقق شرعا وجود من يؤذيها من أقارب الزوج أو الضرر اثاره اذا لم يكن للمسكن الذى
 أعده الزوج المذكور كنيف ومطبخ على حدته لا يكفيها ولها ان تطالبه بغيره والا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها ثلاث سنين
 فخصنتها أمها وصارت فى حضانتها حتى صار سنها عشر سنين ولم تطلب المرأة المذكورة
 من مطلقها المذكور نفقة ولم يقرر لها ولا البنت شئ ولم يتراضا على شئ تلك المدة ثم
 الآن أرادت المرأة المذكورة أخذ نفقة بنتها المذكورة للمدة الماضية المذكورة فهل
 لا يجاب لذلك شرعا والحال هذه ولا يلزم المطلق المذكور لها شئ من ذلك وله أخذ البنت
 المذكورة من أمها حيث بلغت السن المذكور جبراعليها (اجاب) ليس للام
 المذكورة مطالبة مطلقها بنفقة ابنتها منه عن تلك المدة حيث لم تكن مقررة من قبل
 القاضى ولا حصل عليها التراضى فتسقط المطالبة بها والحال هذه وللأب ضم ابنته اليه
 حيث بلغ سنها عشر سنين والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة قرر لها القاضى نفقة معلومة على
 زوجها دفع اليها منها مبلغا عن شهور ستة أيام فقامت فى محل طاعته تلك المدة ثم خرجت
 عن طاعته وطلبها فامتنعت وأشهد عليها ثم رفع أمرها الى ذلك القاضى فحكم بإسقاط
 نفقتها مادامت ناشرة واستمرت على ذلك مدة شهرين ثم أرادت جبر زوجها على أداء
 النفقة المذكورة ورفعت الامر الى القاضى فخر خطابا للعاكم بضم تحصيل نفقة

سنة
رجب
١٢٨٩
٢

١٢٨٩
٢٦

ذى القعدة
١٩
١٢٨٩

صفر

١٢٩٠

الشهرين المذكورين من الزوج فهل والحال هذه تسقط نفقتها بخروجها عن طاعته
وليس لاحد جبره على اعطائها نفقة الشهرين المذكورين حيث الحال ما ذكر (اجاب)
اذا تحقق نشوز الزوجة وهو خروجها عن طاعة زوجها ومسكنه الشرعي بعد انباء مجمل
صداقها بدون اذنه تسقط نفقتها المفروضة ولا تستحق النفقة مادامت كذلك فلا يؤثر
الزوج باعطائها نفقة تلك المدة اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته وأعطاهما مؤخر صداقها ولم يفرض لها شيئاً على يد قاض ولم يتراضيا على شيء
حتى مضت مدة تزيد على ستة أشهر فهل اذا طالبت به بنفقة المدة الماضية لا تجاب لذلك
ولا يجبر الرجل المذكور على دفع شيء لها أم كيف الحال (اجاب) نعم لا تصير النفقة ديناً
على الزوج المطلق بدون فرضها بالتراضي أو قضاء لقاضي فتسقط بعضى مثل تلك المدة
ويؤمر بالاتفاق عليها في المستقبل الى انتهاء عدتها وتفرض عليه بقدر حالها حيث
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر وهي من أهالي مصر وأقام
معها فيها مدة ثم فرض على نفسه نفقة لها في كل شهر قدر ما علوماً من الدراهم واشهد على
نفسه بذلك بيعة شرعية ثم سافر الى بلدة تزيد على مسافة القصر وأراد ان يطلبها الى البلدة
المذكورة لتقيم فيها فهل لا يجاب لذلك ولا تجبر على السفر الى البلدة المذكورة حيث
كانت فوق مسافة القصر ويجب على الزوج المذكور النفقة الشرعية لها وهي مقيمة
في مصر المذكورة التي تزوجها فيها ويجبر على دفع ما قدره لها على نفسه من الدراهم
في المدة الماضية وما الحكم (اجاب) لا تجبر الزوجة المذكورة على السفر من مصرها
التي تزوجت فيه الى زوجها مسافة السفر على ما عليه العمل وتجب لها النفقة على زوجها
مع الامتناع عن السفر المذكور اذا لم تكن ناشرة ويؤمر بدفع ما قدره لها على نفسه من
النفقة في المدة الماضية اذا لم يوجد ما يسقطها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته
من آخر قبض بمجمل المهر بتمامه وأقامت بمنزل زوجها حتى ولدت ثم خرجت بغير اذنه
وامتنعت من الإقامة معه متعللة بأنه فقير لا يقدر على الاتفاق عليها ويريد أبوها التفريق
بينهما بسبب فقره فهل لا يفرق بينهما شرعاً وتفرض لها النفقة بحسب حاله وحالها وتجبر
على الإقامة معه في مسكن خال عن أهله وأهلها ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة وليس لأبويها
الدخول عليها في كل يوم وللزوج منعها عن القرار عند الزياره أفيدوا الجواب
(اجاب) لا تفرق عندنا بين الزوجين بالعجز عن النفقة على فرض تحققه وتفرض لها
بحسب حالها وعليه اسكانها في مسكن لا تفرق شرعاً خال عن أهليهما ويؤمر بطاعته ولزوم
مسكنه المذكور اذا كان قائماً بحقوقها الشرعية وليس له منع أبويها من الدخول عليها
في كل جمعة بدون استقرار كما يكون لها زيارتهما في كل جمعة مرة وفي لزوم المؤنسة
والاتفاق على خادماتها تفصيل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة مدخول
بها ومدفوع لها مقدم صداقها وهو قائم بحقوقها الشرعية وكان ساكناً معها في مسكنه

ربيع الاول سنة

مع زوجة أخرى فطلبته لدى القاضى فقرر عليه ما نفقة وأمره ان يسكنها في مسكن شرعى
 خال عن ضررتها وأهلها فامثل لذلك وهيا لها مسكن شرعى خاليا عن أهلها وأهلها وزوجته
 ولا تهابهما وطلبها الى الانتقال الى ذلك المسكن فامتنعت بدون وجه شرعى وتريدان
 يطلقها ويساعدها على ذلك زوج أمها فهل تجبر على الانتقال معه الى مسكنه الشرعى
 ولزوم طاعته والحال ما ذكر ولا يجبر على الطلاق أفيد والجواب (اجاب) نعم تجبر الزوجة
 المذكورة على طاعة زوجها المذكور ولزوم مسكنه الشرعى ولا تنزع على النشوز لانه
 معصية ولا يجبر على طلاقها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقير عاجز
 عن الكسب بسبب فقد بصره ولا مال له أم لا ولا صنعة له أيضا إلا أن بسبب فقد بصره
 ولا رجل المذكور أب موسر غنى من أغنياء المسلمين فهل اذا أثبت ان الأب المذكور
 موسر وغنى يجب ان ينفق على ولده المذكور حيث انه فقير عاجز عن الكسب كليا
 (اجاب) تجب النفقة لولده الكبير العاجز عن الكسب كائن مطلقا أو من أى من به
 مرض فزمن والمراد ههنا من به ما يمنعه عن الكسب كعمى وشلل ولو قدر على اكتساب
 ما لا يكفيه فعلى أبيه تكميل الكفاية كما في الدرر والمختار من النفقة وهذا متفق عليه
 اذا كان الأب موسرا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت لها مال امتنع أبوها من الاتفاق
 عليها من ماله لأجل ذلك فهل لا يجبر الأب على أن ينفق عليها من ماله والحال هذه
 (اجاب) لا يجبر الأب على الاتفاق على ابنته من ماله اذا كان لها مال تنفق على نفسها منه
 اذ شرط ايجاب النفقة على الغير فقر المنفق عليه سوى الزوجة فلو غنيا كانت النفقة في
 ماله والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بالنفقة مدة طويلة
 تزيد على احدى عشرة سنة ولم يكن بينهما تراص على شئ تنفقه ولم يقض قاض عليه
 شئ كذلك والآن يطلبه وكيلها بنفقة المدة الماضية المذكورة فهل لا يجاب لذلك واذا
 أوقع الزوج طلاقها في زمن ماض وهو غائب على يد بيعة شرعية ولم تعلم به حتى مضت
 مدة طويلة وثبت بالبيعة وقت الطلاق تكون عدتها من وقت ايقاع الطلاق ولا يلزمه
 نفقة ما زاد على العدة (اجاب) لا تجب نفقة الزوجة المدة طويلة ماضية بدون قضاء
 او تراص عليها بل تسقط واذا ثبت في وجهها أو وكيلها بالخصومة صدور طلاقها من
 زوجها في زمن ماض بالبيعة الشرعية بتاريخ معلوم بان طلقها على يد الشهود ويحكم بقوعه
 من وقت الطلاق ولو لم تعلم به وتعتبر العدة من حين الطلاق حيث كان مشتهرا ولا
 تستحق نفقة ما زاد على العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وسأكن
 معها في مسكن شرعى وقائم بحقوقها الشرعية ولها والدة واخوة يريدون ان يمشوا عندها
 في مسكن زوجها المذكور على وجه القرار ليلالونهارا بدون اذن الزوج فهل حيث الحال
 ما ذكر ليس لهم ان يمشوا عند الزوجة المذكورة بل ارضا الزوج ويكون لهم زيارتها
 بلامكث (اجاب) نعم ليس لوالدة الزوجة والاخوة المذكورين الاقامة عند الزوجة في

١٢٩٠

٢

ربيع الثاني

١٢٩٠

٢٨

شعبان

١٢٩٠

١٨

١٢٩٠

١٨

ذى القعدة

١٢٩٠

١٨

ربيع الاول

سنة

مسكن زوجها بدون رضاه وله منهم من القرار عندها في مسكنه ولا يهرثها في
كل جمعة مرة ولا خوتها في كل سنة مرة على المختار بدون قرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
متزوج بامرأة غنية لها مال وعقار اعترافا عنه فنصب زوجها المذكور قريبا شرعيا مدة
وتحصل لها مبلغ دراهم عنده ثم عزل الزوج المذكور بحجة شرعية ونصب عليها خلافة
من طرف الشرع وبمحاسبة الزوج المعزول ظهر طرفه مبلغ دراهم معلومة فادعى الزوج
المذكور انه لا يلزمه نفقة زوجته المذكورة لكونها غنية ومعنوية وانه ينفق عليها من
مال نفسه الذي طرفه الى حين سدادته مع ان زوجته المذكورة لم تمنع نفسها منه ولم تخرج
عن طاعته ولا تنسأ كنة ومقيمة في منزله فهل والحال ما ذكر لا يجاب لذلك ويلزم
بنفقة زوجته مادامت في عصمة وطاعته ولا يلزمها نفقتها من مالها ويجبر على دفعه
للتولي عليها شرعا (اجاب) نفقة الزوجة واجبة على زوجها ولو صغير الا يقدر على الوطء
أو فقير امسلة كانت أو كافرة كبيرة أو صغيرة تطيق الوطء أو تشتهي للوطء فيساقون
الفرج فقيرة أو غنية مدخول بها أولا أو كانت رتقاء أو قرناء أو معنوية أو مجنونة أو
كبيرة لا توطأ بحكم كبيرها اذا لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق كما صرحوا به
واذا كان قبل الزوج مال لزوجته المعنوية يؤمر بادائه الى وليها الشرعي حيث لا مانع
وليس له انفاقه عليها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر
مع زوجته فغضبت عندها لها ثم طلبته عند القاضي فقرولها في نظير النفقة قدرا
معلوم من الدراهم كل يوم وفي نظير الكسوة قدرا معلوما من الدراهم كل شهر
وامر باخلاء منزل شرعي لها فالتزم بذلك وأخلى لها منزلا شرعيا وأرسل لها رجلين
لاحضارها في ذلك المنزل فامتنعت فاشهد عليها انها لم تحضر في ذلك المنزل وتكون
تحت طاعته لان نفقة لها فلم تمتثل واستمرت ناشرة نحو شهرين الى الآن ثم الآن تطالبه
بما قدر لها في نظير النفقة والكسوة فهل والحال ما ذكر لا يلزمه ذلك لامتناعها من
محل طاعته بغير حق حيث دفع لها مجمل الصداق أم كيف الحال (اجاب) لان نفقة
للزوجة المذكورة على زوجها والحال ما ذكر مادامت ناشرة والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة من محافظة مصر مؤرخة ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ مضمونها ابنة اعلى ما صدرت به
مكاتبة سعادة كاتب ديوان الخديوي في شأن نفقة ثمان سنوات ومصاريف جهاز
وثن كسوة فاطمة كريمة الحاج عثمان اغا لتاجر الذي تركها بالاستانة المحررة للضبطية
ووردت افادتها في ٢٤ الجاري ومعها اجابة معطاة من الحاج عثمان المذكور موضح فيها
ان كريمة لم يرتب لها نفقة ولا مصر وف من طرفه ولا من طرف القاضي وانها بلغت
من السن نحو ثلاث عشرة سنة وشرعيا لا يكون له من مصر وفها مادامت خارجة عن
حيازته وانه فيما سبق حضرت كريمة المذكور للحروسة ووالدها فرغب اخذها عنده
لاجل تجهيزها وزواجها من طرفه فارضيت والدتها واخذتها وسافرت بها الى الاستانة

١٢٩٢

ربيع الثاني

١٢

١٢٩٢

جادی الاولی
سنة
١٢٩٢

بدون علمه وورغب التعریر بمجهة الاقتضاء بتفهیم والدتها بما ذكر وبناء عليه اقتضى
تحریرہ لمخضر تكم تؤمل افادة بما يقتضيه الحكم الشرعی فی ذلك (اجاب) علم بما فاداة المحافضة
والجواب عن هذه المادة ان الاب لا يلزمه نفقة لمدة السنين الماضية حيث لم تكن
مفروضة بالتراضي ولا بقضاء القاضی ولا مستندة باذن شرعی اذا النفقة فی مثل ذلك
تسقط بمضى الزمان لانها مقدرة بالحاجة وقد انتهت بمضيه وان كان الاب المذکور يجب
عليه شرعا الاتفاق على بنده المذکور اذا كانت فقيرة بحسب اللائق بحاله والكسوة
من جملة النفقة ولا يلزم لها شرعا جهازا زائدا عن ذلك من ماله واذا انتهت مدتها حضانتها
يلو غسبها تسع سنين فلا يبايل عليه ضمها اليه جبراعلى امها لمحضها فالام والحال هذه
تؤمر بتسليمها الى ابيها والاب واجب عليه الاتفاق عليها فی المستقبل فيؤمر به سواء كانت
عنده او عند غيره الا انه متى مضت مدة شهر فأكثر لا اتفاق ولو أكلت من مسئلة
الناس تسقط نفقة ماضی اذا لم تكن مقدرة مستدانة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فی
رجل موسر له ابن كبير عاجز عن الكسب ولا مال له وصار الاب المذکور يتفق عليه مدة
من السنين ثم الآن امتنع من الاتفاق عليه فهل والحال هذه يلزم الاب المذکور
بالاتفاق على الولد المذکور واذا امتنع من ذلك يجبره الحاكم الشرعی عليها ام كيف
(اجاب) يجب نفقة الابن الكبير الفقير العاجز عن الكسب بعمى أو زمانة كشلل على
ابيه الموسر فاذا امتنع من الاتفاق عليه والحال هذه أجبر عليه والله تعالى اعلم (سئل)
فی امرأة مصرية تزوجت برجل عقة مد عليها ودخل بها فی مصرها واقامت معه مدة فی
المصر المذکور ثم سافر بها برضاها بمجهة بعيدة فوق مسافة القصر واقامت معه فیها مدة
ثم رجعت الى مصرها باذنه ورضاه واقامت فیها مدة ثم أراد ان يتقلها ثانيا الى البلدة
البعيدة التي فوق مسافة القصر فامتنعت من ذلك فهل لا تجبر على السفر معه الى تلك
البلدة ولا تعد ناشرة بامتناعها عن السفر معه وتستحق النفقة حيث كانت فی طاعته
(اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها فوق مسافة القصر وبامتناعها عن السفر
المذکور لا تعد ناشرة وعليه اسكانها فی مصرها والاتفاق اعياها حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) فی رجل متزوج بامرأة بنكاح صحيح نافذ شرعا مقيمة معه من مدة سنين
فخرجت الآن من بيته ومسكنه الشرعی ومحل طاعته بغير حق وطلبها الرجوع الى بيته
فامتنعت وطلبت منه الطلاق فامتنع من طلاقها فهل والحال هذه لا يجبر الزوج
المذکور على طلاق زوجته المذكرة وتؤمر بالرجوع الى بيته ومسكنه الشرعی مادام
قائما بلوازمها الشرعية وقد أوفاهما المشروط بتجليله وما الحكم (اجاب) نعم لا يجبر الزوج
المذکور على طلاق زوجته بل تؤمر بالرجوع الى مسكنه الشرعی وطاعته والحال ما ذكر
اذا النشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق معصية والله تعالى اعلم (سئل)
فی عقارات موقوفة على اشخاص معلومين ومن جملتهم قاصر فی حضانه أخيه وعلى الوقف

رجب
١٦

١٢٩٢

رمضان

٧

١٢٩٢

ربيع الاول

٢٧

١٢٩٣

ربيع الثاني سنة

المذكور قيم فطلب الاخ المذكور من القيم المذكور الاتفاق على القاصر المذكور
 بقدر حاجته الضرورية من استحقاقه المتجمد تحت يده من ربيع الوقف المذكور فهل
 حيث كان القيم المذكور مقرابا استحقاق القاصر فيما تحت يده وهو من جنس النفقة
 ولا مال له سواه ولم يكن له أب ولا جد ولا وصي والاخ المذكور أمين موضع لوضع الغلة
 تحت يده برفع الامر للقاضي لاجل ان يقدر للقاصر المذكور ما يكفيه من ذلك الاستحقاق
 وبثوم القيم يدفعه الى الاخ المذكور لينفق عليه بالمعروف حيث لا مال للقاصر سوى
 ما ذكر وما الحكم (اجاب) نعم لانخي الشيم المذكور رفع الامر الى القاضي ليقدر له نفقة
 بالمعروف في استحقاقه المذكور الذي في يد الناظر المقربه ويأمر القاضي الناظر بدفع
 ذلك الى الاخ المذكور لينفقه على اخيه اذا كان الاخ أمينا موضع الوضع الغلة في يده
 والمحال ما ذكر في السؤال ويستفاد ذلك من الهندية من الفصل الرابع في الوقف على فقراء
 قرابته والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر في ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٣ مضمونها
 وردت افادة المالية مطلوبها بالاستفتاء من حضر تسكم عما يقتضيه الحكم الشرعي فيما
 هو واقع بين محمد افندي مرتضى المستخدم بمديرية التاكاوز زوجته بمصر وولده القاصر
 المقيم معها بكيفية ما يعلم محضر تسكم من المطالعة وبناء عليه اقتضى تحريره محضر تسكم
 لورود الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) قد فهم مضمون افادة
 المحافظة بناء على افادة المالية وباقي الاوراق والافادة عن هذه المادة ان الذي يتبع
 اجراءه فيها هو الزام الزوج المذكور بنفقة العدة لزوجته المطلقة منه طلاقا واحدة حسب
 المحرر بورقة الطلاق المرفوقة مع هذه الاوراق الى حين انقضاءها شرعا بثلاث حيض ان
 كانت من اهل الحيض وهي كنفقة الزوجية وبنفقة ولده منها القاصر الذي في حضانتها
 مادام كذلك فاذا انقضت عدتها يلزم بنفقة الولد المذكور مادام قاصر افاقر او اجرة
 حضنته لها مادام في حضانتها وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من المالية
 في ١٥ محرم سنة ١٢٩٤ بافادته واردة منها مضمونها فهم من شرح حضر تسكم ان محمدا
 افندي مرتضى الملازم المستخدم بالسودان ملزوم بنفقة احدى زوجاته المطلقة الى حين
 انقضائها بثلاث حيض فاذا انقضت عدتها يلزم بنفقة ولده منها مادام قاصرا وحيث ان
 ماهية الملازم المذكور بالسودان مقدارها شهر يار بمائة وعشرون قرشا وكان
 المرتب منها ما تتي قرش شهر يالادارة مع ماش زوجته وولده القاصر فبناء عليه اقتضى
 تحريره محضر تسكم للافادة عن مقدار ما يلزم صرفه لنفقة الزوجة والولد القاصر في مدة
 الثلاثة شهور وما يلزم تقديره شهر يالنفقة الولد القاصر بعد انقضاء الثلاثة شهور
 لاجراء اللازم (اجاب) الذي تضمنته الافادة الصادرة من هذا الطرف لمحافظة مصر
 في ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٩٣ المقيدة في باب النفقة من هذه الفتاوى بهذا التاريخ هو
 ملزومية الزوج بنفقة العدة لزوجته المطلقة منه طلاقا واحدة حسب المحرر بورقة الطلاق

١٢٩٣

١٢

ذى الحجة

١٢٩٣

٢١

محرم

١٢٩٤

١٦

ربيع الاول

سنة

المرفوعة مع الاوراق الى حين انقضائها شرعا بثلاث حيض ان كانت من اهل الحيض
وهي كنفقة الزوجية وملزوميته أيضا بنفقة ولده منها القاصر الذي في حضانتها مادام
كذلك فاذا انقضت عدتها يلزم بنفقة الولد المذكور أي دون الزوجة مادام قاصرا فقيرا
وأجرة حضانتها مادام في حضانتها وهذا حيث لا مانع ونفقة الزوجة او المعتدة ليست
مقدرة في الشرع بشئ مخصوص وانما هي واجبة بقدر الكفاية بحسب حال الزوجين
يسارا واعسارا وتقدر بتراضي الزوجين أو بفرض القاضي واذا كان للزوج مال عندها
من جنس النفقة فلها أن تأخذ منه بقدر الكفاية وحيث كان الزوج المذكور قد قدر
لنفقة زوجته المذكورة ونفقة ولده منها فيما سبق ما تفي قرش في كل شهر وكانا متراضين
على ذلك فلا مانع من ابقاء ذلك على حاله لنفقة العدة من الطلاق الرجعي الى حين
انقضائها ونفقة الولد اذ نفقة العدة كنفقة الزوجية كما تقدم ذكره حيث لم يوجد
ما يوجب التقيص او الزيادة فاذا انقضت العدة يقدر شي لنفقة الولد خاصة ولاجرة
حضانتها بحسب اجر المثل مادام في حضانتها فيتراضيان على ذلك او يقدره القاضي ولا
يظهر لشي ثلاثة أشهر في حق انقضاء العدة ان كانت بالحيض اذ لا يعلم انقضاؤها بذلك
الا من الزوجة سواء كانت في شهرين أو في ثلاثة أو في أكثر والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل تزوج امرأة من ذوى البيوت بشعر اسكندرية وعقد عليها في الثغر المرقوم ودخل
بها بعد أن أوفاهما بمحل المهر وبعد الزفاف يريد اخراجها الى قرية بجوار كفر الدوار
لم يكن بينها وبين اسكندرية مسافة قصر الا انها ليس فيها مسكن لاثق بها مع كونه غير
مأمون عليها ويريد أن يضاردها بالنقلة للقرية المذكورة فامتنعت من التوجه معه
لأن تلك القرية نظرا لذلك فهل اذا كان غير مأمون عليها وكانت من ذوى بيوت أهل
اسكندرية ولم يكن في القرية المذكورة مسكن لاثق بها وكان قصده من النقل اضرارها
رايذاءها وامتنعت من ذلك لا يعدا متناعها المذكور نشوزا منها وتستحق النفقة لها
ولا ولادها القصر والمحال ما ذكر حيث كانت مسافة نفسها اليه في مسكن يليق بها
(اجاب) نعم لا يعدا متناعها من الانتقال الى القرية المذكورة ليسكنها في مسكن غير
لاثق بها والمحال ما ذكر بالسؤال نشوزا مسقطا لنفقتها بل تجب نفقتها عليه حيث سامت
نفسها اليه ليسكنها مسكنا شرعيا كما انه يجب عليه نفقة أولاده القصر منها اذا كانوا
فقراء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر بالغة ودفع لها ما تعودف تعياله من
المهر ودخل بها ثم بعد ذلك نقلها الى بلدة فوق مسافة القصر ومكثت معه سنة فأكثر ثم
بعد ذلك رجعت الى بلدتها محل العقد والدخول مع زوجها المذكور وامة عت من
السفر الى بلدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تعدا متناعها من السفر الى بلدة المذكورة
ناشرة ولها حكم الشرع ان يقرر لها نفقة بقدر حالها ما يجبر الزوج المذكور على ان يتفق
عليها (اجاب) الذي عليه العمل انه لا تجبر الزوجة على الانتقال مع زوجها من بلد

١٢٩٤

٩١

ذى القعدة

١٢٩٤

١٠

العقد مسافة السفر خافوقها فاذا امتنت من ذلك لا تعد ناشرة تستحق عليه النفقة
ويقرر لها عليه الحاکم الشرعی بقدر حالهما حيث توفرت شروط التقرير ولم يوجد مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في قصر ثلاثة فقراء مزوقين لا يبيهم الفقير المعسر جدامن امرأة
مطلقة من أبيهم فقيرة ولهم جد أبو أب موسر جدامن أرباب الأبرار من الأملاك وابنه
أبو الأولاد في عائلة أبيه يأكل ويشرب من مال أبيه ويستخدمه في أشغاله وجد الأولاد أبو
أمهم كان ينفق عليهم من ماهيته حتى مات ولا عسار في الأولاد الآن عن الاتفاق عليهم
هل يأمر القاضي الجدا بأب الأب الموسر جدامن كوربالاتفاق عليهم ويرجع بما يتفق عليه
ولده عند يساره حيث كانت الأم أيضا معسرة (اجاب) يؤمر الجدا بأب الأب حال عسار
الأب والأم والصغار وعدم كسب لهم ينفق عليهم منه بالاتفاق عليهم بقدر كفايتهم
حيث كان موسرا كما هو مذکور وفي رجوعه بالنفقة على أبيهم المعسر عند يساره
اختلاف والمتون والشروح على الرجوع في هذه الحالة اذا أيسر اذ لا يشارك الأب في
نفقة أولاده الصغار الفقراء احد ولو معسر او صحح مقابله ايضا بجعل المعسر كالميت فلو
كانت الأم موسرة فهي أولى بالامر بالاتفاق عليهم من الجدا لترجع به على الأب المعسر
هذا اذا لم يكن الأب المعسر زنا عاجزا عن الكسب فلو كان كذلك مع عسار الأم ويسار
الجدا فالنفقة واجبة على الجدا بالرجوع له على أحد اتفاقا لوجوب نفقة أبيهم عليه في هذه
الحالة فكذا أولاده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجتان اسكنهما في دار
واحدة لكل واحدة منهما منزل على حدة بعر نلقه وأسكن أمه مع إحدى زوجتيه
فحصل اضرار للزوجة الثانية من ضررتها وأم زوجها بسبب سكناها معهما في الدار
المذکور قواني كان لكل منزل على حدة فهل اذا تحقق الاضرار والايذاء من الضررة
وأم الزوج بواسطة القرب والملاصقة في السكن يكون للزوجة المذکور مطالبة زوجها
بمسكن لائق بها في دار أخرى ليس فيها ضررتها وأم زوجها (اجاب) نعم اذا تحقق الاضرار
لاحدى الزوجتين من ضررتها الاخرى وأم زوجها بسبب سكناها معهما في دار واحدة
وان انفرد كل بمسكن من الدار المذکور كورة على حدة يكون للزوجة المذکور مطالبة
زوجها بمسكن شرعی في دار أخرى لائق بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج
بامرأة بمصر المحروسة ورزقت منه بابتنتين ثم توجه لجهة السودان ورتب لها على نفسه نفقة
مائة قرص صاغا شهر يايدوان الجهادية من ماهيته لاقامته في تلك الجهة من مدة
والآن يريد توجهها مع بنتيها لتلك الجهة والحال انها مصرية ولم يكن لها رغبة في التوجه
فهل لا تجبر على التوجه لتلك الجهة واذا لم تجبر فهل له ان يقطع المرتب وتسكف الناس
او يجبر على استمرار النفقة المربوطة لها (اجاب) لا تجبر الزوجة المذکور كورة على السقر من
وطن محل العقد الى زوجها بجهة السودان على ما عليه العمل ولا تعد بامتاعها عن ذلك
ناشرة فتستحق النفقة المقررة عليه والحال هذه حيث لا مانع وليس له ان يقطع نفقتها التي

١٢٩٥

٢٨

جادی الثانية

١٢٩٥

٢٤

شعبان

١٢٩٥

١١

وتبها على نفسه لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ثيب بالنفقة طاعة في السن ما لا توبة
على نفسها وهي فقيرة وبها داء الصرع يات في أغلب الاوقات طلقها زوجها وانقضت
عدها منه ولها أم وأب فانخذلتها أمها عندها وأبوها قادراً على نفقتها والمرأة المذكرة
تطلب نفقتها من أبيها مع اقامتها في بيت أمها نظر المراجعة الام لها في حالة الصرع، وفور
شفقتها فهل يكون لها ذلك اذا كانت بالوصاف المذكرة وهى مأمونة على نفسها ويجبر
الاب على الانفاق عليها وهى في دار أمها ولا يجبرها على السكنى في دار فيها ضرة أمها مع
وجود ما هى فيه من مرض الصرع المذکور (اجاب) نعم يكون لها ذلك ويجبر الاب على
الانفاق عليها والحال ما ذكر ولها السكنى في بيت أمها أو حيث أحببت والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل متزوج امرأة من اولاد الامراء اسكنها في دار فيها الفاربه ووالدته ومنافع
هذه الدار مشتركة بين الجميع فصل للزوجة المذكرة ضرر من اقارب الزوج ووالدته
لمحصل الايذاء منهم لها فهل لا تجبر هذه المرأة على السكنى مع أحمائها المذكرة كورين في تلك
الدار والحال هذه ويجب على زوجها ان يسكنها في مسكن شرعى لا يثق بها خال عن اهله
واهلها (اجاب) نعم لا تجبر هذه المرأة على السكنى مع أحمائها في تلك الدار والحال ما ذكر
بالسؤال وعلى زوجها اسكانها في مسكن شرعى خال عن اهله وأهلها والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل عقد على امرأته في بلدتها فنقلها الى بلده ومسافة ما بين البلدتين ساعة ثم
غضبت الزوجة المذكرة على زوجها المذکور وخرجت عن طاعته بغير وجه شرعى
وقد انضمت هى وأمها الى رجل ذر يريد أن يجبر الزوج على طلاق امرأته المذكرة
او على ان يقيم معها في بلدتها فهل اذا كان الزوج قائماً بحقوق امرأته الشرعية لا يجبر على
طلاقها ولا يجبر على ان يقيم معها في محل اقامتها واذا خرجت عن طاعته بغير وجه شرعى
تكون ناشرة فلا تستحق عليه النفقة (اجاب) لا يجبر الزوج على ما ذكر في السؤال والحال
هذه واذا خرجت الزوجة من مسكن زوجها الشرعى وطاعته بغير وجه شرعى تكون
ناشرة لا تستحق عليه النفقة الى ان تعود والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
ثلاثاً وله منها ولد صغير فقير لم ينفق عليه لانه معسر وان كان غير عاجز عن التكسب الا انه
لم يتيسر له كسب بل ياكل ويشرب ويكتسى من قبل ابيه وأم الولد الصغير معسرة ايضاً
ولاني الولد المذکور أب موسر ظاهر اليسار فهل يلزم الجدا المذکور بالانفاق على ابن ابنه
في هذه الحالة ليكون ديناً على ابنه الكبير الذي ليس زمنه عاجزاً عن التكسب فيرجع به
عليه اذا يسر واذا امتنع الجدا أبو الاب من الانفاق على ابن ابنه المذکور في هذه الحالة
يجبر عليه (اجاب) اذا كان أبو الصغير معسراً ولا زمانة به تمنعه عن الكسب فلا تسقط عنه
بمجرد اعساره نفقة ولده الفقير المذکور بل يتكسب وينفق عليه بقدر الكفاية فان أبى
مع قدرته على الاكتساب يجبر على ذلك فان لم يف اكتسابه بحاجة الولد أو لم يتكسب
لعدم تيسر الكسب يؤمر الجدا أبو الاب الموسر بالانفاق عليه نيابة عن ابيه المعسر

٢١

١٢٩٥

شعبان

٢٢

١٢٩٦

رمضان

١

١٢٩٦

شوال

١٣

١٢٩٦

المذكور ليكون ديناً يرجع به عليه إذا أيسر حيث كانت الأم معسرة أيضاً والأمر به
وتقدم في ذلك على الجدد وغيره ومن يؤمر بذلك من الأقارب يجبر عليه أن أبي معسره
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل في مصر المحروسة وأقام معها فيها بمسكنه
الشرعي ورزقت منه بنت وابن وقد دفع لها بمجمل صداقها وكان قائماً بحقوقها الشرعية
فخرجت من مسكنه الشرعي بابنها وسافرت بدون إذن زوجها حال غيبته وتركت ابنتها
في منزل زوجها فهل تعد بذلك ناشرة ولا تستحق النفقة مادامت كذلك وتؤمر بالعود إلى
منزل زوجها والأقامة فيه مع ولديها المذكورين وإذا طالبت زوجها بنفقة المدة الماضية
التي لم تكن مقررة عليه لا تجاب لذلك لا سيما مع نشوزها في تلك المدة (اجاب) نعم تعد
بذلك السفر بدون إذن زوجها ناشرة فلا نفقة لها مادامت كذلك وتؤمر بالعود إلى مسكنه
الشرعي والأقامة فيه حيث أوفاهما مجمل الصداق وكان قائماً بحقوقها الشرعية والنفقة
لا تصير ديناً بدون القضاء أو التراضي عليها فإذا لم تكن مقررة ومضت مدة شهر فأكثر
تسقط وإن لم يحصل نشوز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر من بلده إلى بلدة أخرى
فوق مسافة القصر وترك زوجته في منزله الذي فيه أهله ولم يقر لها نفقة لأم من قبله ولا من
قبل القاضي فخرجت من منزله إلى منزل أهلها وأقامت فيه مدة سنين بالترتيب لنفقة
تلك المدة فهل تسقط نفقتها المدة الماضية حيث لم تقرروا وإذا رجع الزوج إلى بلده وأعد لها
مسكناً شرعياً لا ثقباً خالياً عن أهله وأهلها وطلب انتقالها إليه وكان موفياً لها صداقها
وقائماً بحقوقها الشرعية وامتنعت من الانتقال معه إلى مسكنه الشرعي المذكور وطلبت
تقرير النفقة عليه مع نشوزها المذكور لا تجاب لذلك مادامت كذلك (اجاب) النفقة
لا تصير ديناً إلا بالقضاء أو الرضا فإذا لم تقرروا ومضى شهر فأكثر تسقط فليس للزوجة طلبها
لما مضى على هذا الوجه وإذا نشزت الزوجة بامتناعها عن مسكنه الشرعي اللائق بها
الحالي عن أهله وأهلها لا تستحق النفقة عليه مادامت كذلك ولا تقر على النشوز والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في مصر ودخل عليها فيها ثم نقلها إلى جهة أخرى ثم
رجعت إلى مصر محل العقد والدخول ثم رضى زوجها بأقامتها في منزل أبيها وأذن لها بالصرف
على نفسها وعلى ولديها منه القاصرين لترجع عليه بماتة نفقه فهل إذا انفقت عليها وعلى
ولديها نفقة المثل وطالبته بذلك يؤمر بدفعه إليها بعد ثبوت انفاق ما ذكر على هذا الوجه
بالوجه الشرعي وإذا امتنع من الانفاق عليها وعلى ابنيها اللذين في حضانتها في المستقبل
يكون لها أن تطلب من الحاكم الشرعي أن يقرر عليه النفقة الشرعية لهم بشروطه وإذا
أراد حينئذ نقلها من بلد أقامتها المذكور إلى بلدة أخرى دون مسافة القصر وثبت
بالوجه الشرعي أنه غير مأمون عليها لا يجاب لذلك وإذا كان لها بنتان أخريان في سن
الحضانة ليس له إبعادهما عن أمهما وتكون أحق بالحضانة أولادها الأربعة مادامت
مدة حضانتهم حيث كانت أهلًا للحضانة لم يقر بها مانع ويؤمر بالانفاق على الجميع

١٢٩٨

١٢٩٩

سفر
٣٠

(اجاب) حيث أنفقت الزوجة على نفسها وابنها بامر له لترجع عليه بما تنفقه يكون لها الرجوع عليه بما أنفقت حسب أمره بعد ثبوت ذلك شرعا حيث لا مانع وإذا امتنع من الاتفاق على زوجته وابنيه المذكورين في المستقبل ولم تسكن ناشرة قرر عليه الحاكم النفقة الشرعية لهم بطلبها بشروطه وقال السيد الطحطاوى وينبغي ان يقيد نقلها فيما دون مدة السفر بكونه مأمرنا عليها وعليه فإذا ثبت انه غير مأمر عليها ليس له نقلها من بلدتها الى غيرها وهي أحق بحضانه أولادها الأربعة قبل الفرقة وبعدها مادامت مدة الحضانه حيث لا مانع ويؤمر بالاتفاق على الجميع حيث لا مال لأولاده والله تعالى اعلم (سئل) في زوجة ناشرة خرجت من منزل زوجها وامتنعت من العود اليه هل يجبر على العود الى منزل زوجها المذكور لكونها عاصية لله تعالى بخروجها عن طاعته الواجبة عليها والقاضى لا يجوز له أن يقرها على المعصية أم لا يجبر وإذا كانت تجبر فأكيفية الجبر لاسيما إذا كانت مخدرة (اجاب) تؤمر الزوجة بملازمة مسكن زوجها الشرعى المحلى عن اهله وأهلها اللاتق بهم إذا أوفاهما بمحل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية حيث لا مانع فإذا خرجت في هذه الحالة منه بغير إذنه كانت ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك ولا يقرها القاضى على النشور لأنه معصية بل تؤمر بالعود اليه ازالة للمعصية وتعزير بما يليق بها اذ كل معصية ليس فيها حد مقدرف فيها التعزير بحسب ما يراه الحاكم كما صرحوا به وفي الخبرية من النفقة في امرأة أبت ان تتحول مع زوجها من نابلس الى لدهل تسكون ناشرة فتسقط نفقتها لاسيما وقد دخل بها بلدوما يلزمها إذا فعلت ذلك اجاب نعم تكون ناشرة بامتناعها عن التحول معه فتسقط نفقتها به ويلزمها التعزير لا رتسكها بالمعصية ولو قضى القاضى بها لا يجوز فقد نصوا جميعا بأن من القضاء الباطل القضاء بنفقة الناشرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد بالغ سليم الجسم والحواس قادر على التكسب يريد الولد المذكور ان يطالب والده المذكور بكور بفرض نفقة له فهل لا يجبر الاب على فرض نفقة لابنه الموصوف بالصفات المذكورة (اجاب) لا تجب نفقة الولد الذكور البالغ العاقل القادر على التكسب الذي لم يقم به ما يمنعه من التكسب ككونه من اشرف الناس أو من طلبة العلم الراشدين أو به زمانة على أبيه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل بالغ عاقل ومكثت معه مدة ثم طرأ عليه بعدها جنون مطبق وهو فقير لا مائة له يمكنها ان تتناول منها ما يكفيها القوت نفسها ولا مال له وليس له ولي ولم يقيم عليه قيم شرعى من قبل القاضى وتريد تقرير نفقة عليه لها الوجه الشرعى فالسبيل الموصول الى ذلك وهل للقاضى تقرير النفقة بناء على طلبها بعد تحقق الزوجية لديه وفقره أم كيف الحال (اجاب) نفقة الزوجة الغير الناشرة التي لا مانع من قبلها وأجسة على زوجها كبيرا كان أو صغيرا عاقلا كان أو مجنونا غنيا كان أو فقيرا إلا نهارا لا احتباس فإذا جن الزوج المذكور ولاولى له ولا قيم

شوال

١٢٩٩

٢٣

ذى القعدة

١٣٠٠

١٠

١٣٠١

٢٠

عليه فلزوجه المذ كورة ان ترفع الامر الى القاضي الذي يملك نصب الاوصياء لاقامة
وصى عليه وبعد تحقق الزوجية بحضور الوصى ومخاطبته ووجود شروط تقرير النفقة
التي منها عدم النشوز وعدم مائة للزوج يقرر القاضي لها نفقة على هذا الزوج بحضور
وصيه لترجع بها في مال زوجها ان وجد له مال في المستقبل حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مقيم بمدينة السويس اتفق مع حكمة البلد المذ كورة ان يتزوجها
وتوجهام الى مصر لاجل العقد عليها فيها حتى لا يدري بذلك أحد من سكان السويس
وبعد اجراء العقد الشرعي بمصر حضرت معه برضاها الى السويس ودخل عليها في منزله
المسكن الشرعي فيها وتوطنت واقامت معه مدة طويلة فيها ثم تركت منزله وخرجت
مساخرة الى مصر بدون علم زوجها ولا اذنه فخاءها الزوج ودعاها للتوجه معه الى محل
اقامتهما فامتنعت من التوجه متعللة بانها لا تجبر على التوجه لداي ان العقد كان بمصر
فهل والحال هذه تعد الزوجة المذ كورة ناشرة ولا نفقة لها حتى تعود الى منزل زوجها ومحل
اقامتهما معه بالسويس حيث كان أمونا عليها وقد اوفاهما محل صداقها وهو قائم
بحقوقها الشرعية أو كيف الحال (اجاب) حيث أوفى الرجل زوجته بمحل صداقها
واسكنها في بندر السويس محل اقامتهما برضاها ما سكتا شرعا وكان قائما بحقوقها الشرعية
لا يكون لها الخروج من مسكنه الشرعي ولا السفر الى مصر بدون اذنه بغير حق واذا
فعلت ذلك تكون ناشرة لان نفقة لها ما دامت كذلك وتؤمر بالعود الى مسكنه المذ كور
رفعا للنشوز لانه معصية فلا تقر عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد بالغ عاقل
سلم البنية ولولده المذ كور زوجة من رزوق منها بولد وبنت قاصر ين وهو قادر على
التكسب نفقته ونفقة عياله ومن وقت تزوجه بها وهو ينفق عليها وعلى اولاده
والآن نشرت زوجته منه وخرجت عن طاعته وهي في بيت أبيها وأرادت ان تطلب من
والد زوجها نفقة ولدى ابنه المذ كور ين والحال ان والد زوجها معسر الا انه قادر على
التكسب مثل ولده فهل والحال هذه يجبر والد زوجها على نفقة ولدى ابنه مع ندرة
أبيهما على التكسب وسيرة الجد أفيد والجواب (اجاب) حيث تساوى كل من الاب
والجد ابني الاب في الفقر وكون كل منهما كسوبا لا يؤمر الجد بالانفاق على ولدى ابنه
المذ كور ين بل يؤمر بذلك الاب والحال هذه فتقرر عليه نفقتهما حيث لا مال لهما ولا
كسب والله تعالى اعلم (سئل) بشرح من محافظة مصر مؤرخ ٢٩ ص سنة ١٣٠٢
بناء على ما ورد اليها من مديرية الشرقية بتاريخ ٢٣ الشهر المذ كور بطلب الاطلاع
على اجابة الشيخ محمد حسنين من ناحية كفور نجح في شأن ما هو مقرر عليه لبنت ابنه
المرحوم مصطفى أفندي محمدى حفيظة القاصرة المرزوقة لولده المذ كور من زوجته
زنو به المقيمة بالمنصورة نظير نفقتها في كل شهر من ابتداء ١٢ جادى الاولى سنة
١٣٠١ ينتو واحد والتمزام باداء ذلك الى أمها المذ كورة لتسوى الانفاق على ابنتها

١٣ ٢

٢١

١٣٠٢

٢٢

المذكورة ما دامت في حصانتها وتحررا اسلام شرعي بذلك سبيل بعمرة ٦٩ وسلم للام
المذكورة كما علم من افادة حضرة نائب محكمة الدقهلية المؤرخة ٩ شعبان سنة ١٣٠١ عمرة
٨ الصادر منها الى مديرية الدقهلية ضمن الاوراق المرفوعة مع هذه المسطرة افادة الشيخ
محمد المذكور باحدى هذه الاوراق المنضممة انه مع سبق القول منه عن اعطاء والدته
البنات أشياء قيمتها مبلغ ٣٥٣ قرشاً عقب تقرير ذلك مقدماً من أصل النفقة خلاف
أشياء أخرى توازي المطلوبها وأز يد ما كان يؤخذ قولها عن استيلائها ما ذكر من عدمه
ولهذا وسبق قيام والدته البنات من المنصورة محل مركزها الأصلي وتوجهها لجهة السويس
والخروسة وعدم علمه الآن بمحل اقامتها وهل تزوجت أم لا وباقية بدون زواج وهل
البنات المقرولها النفقة موجودة على قيد الحياة أو توفيت وأنه يطلب معرفة محل
وجودهما الآن وأخذ قول والدته البنات عن وصولها الأشياء المذكورة حتى ان وجدت
بأبي بالاثبات ومع كل فانه لا يكون ملزوماً بما تقر به بالنظر لقيامها من المنصورة محل مركزها
الأصلي وتوجهها للجهات المذكورة وضياع ثمره مشاهدته أحوالها وعلى حسب النص
الشرعي الا في ذكره في كلامه لانه ما قبل هذه النفقة الا بالنظر لا قامت بها بالمنصورة أو
بجهة الملاحظة أحوالها ثم ذكر صورة سؤال وجواب من الفتاوى الخيرية بعمرة ٦١ وهو
في ربيع ربيع سنة دون سنة وآ خر سنة دون خمس سنين وآ خر سنة دون سبع سنين فرض
القاضي لخصانته أمهم لهم سبع قطع مصرية كل يوم وهو غيب فاحش هل يصح ذلك أم لا
أجاب أما الغيب الفاحش في مال الايتام فلا فائز به أصلاً ولا يسترد منها الزائد بلا كلام
وأما استحقاقها الاجرة ففيه خلاف قيل لا تستحق فقد سئل قاضي القضاة فخر الدين إسماعيل
عن المبتوتة هل لها اجرة الخصانة بعد فطام الولد قال لا وموضعها اذا كان هناك أب
والوجه فيه انها حق لها والشخص لا يستحق اجرة على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم
الاب نعم لها اذا كانت محتاجة ان تأكل من مال أولادها بالمعروف لا على وجه أنه اجرة
حصانتها وقيل تستحق على الاب ولا أب هنا والخصانة واجبة عليها بقدرتها عليها ولا
تستحق الاجرة على أداء الواجب عليها وهذا تحريره هذه المسئلة والناس عنه غافلون وقد
كتبت على حاشية نسختي جواهر الفتاوى على قوله فيها سئل قاضي القضاة الخ ما يعلم منه
ان المتوفى عنها زوجها لا اجرة لخصانته من باب أولى لكن اذا كانت محتاجة وللولد مال
لها ان تأكل منه بالمعروف وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ اهـ وطلب احالة رؤيته هذه
المسئلة على حضرة مفتي المديرية قبل اجراء هذا التحري ليتضح الزامه من عدمه ولما
سئل حضرة المفتي المذكور أجاب بأنه لم يقف على الحكم الشرعي الصريح في هذه المسئلة
والقصد الاستفتاء عنها من حضرة مولانا الاستاذ مفتي أفندي الديار المصرية وشيخ
الجامع الازهر وكل ما يرد من سيادته يجري العمل بمقتضاه ویرام اعطاء الافادة عن الحكم
الشرعي في ذلك (اجاب) حيث علم من أوراق هذه القضية أن الشيخ محمد احسنين جد

المذنب الصغيرة المذ كورة لا يبيها التزم بتقرر بر نفقة لابنة ابنة كل شهر جنيتها يفتو يسلمه لامها
المذ كورة لتتولى الانفاق عليها فانه يلزمه اداء تلك النفقة المقررة لما مضى ولا تسقط
بمضي الزمان على ما عليه العمل الآن ولا بانتقار اهاليها من محل وطنها الاصل الى الذي
هو المنصورة الى السويس تارة والى مصر اخرى وان كان ليس لها الانتقال بابنتها
المذ كورة من بلدة الى اخرى بينهم تفاوت الاداء كانت ما انتقلت اليها وطنها وقد
نسكحها فيها الا ان هذا الانتقال لا يسقط النفقة الواجبة حيث كانت البنت اليتيمة
فقيرة فان نفقتها حينئذ على جدها الى الاب اذا كانت امها فقيرة ايضا والجد موسر المال
كانت امها موسرة ايضا فنفقتها عليها اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجد فاذا صح
تقرر بر النفقة المذ كورة على الجد يؤمر حينئذ بتسليم نفقة المدة الماضية الى الام
المذ كورة بعد خصم ما يتحقق ايصاله اليها نظير ذلك حيث كانت البنت موجودة بصفة
الفقر وما استند اليه الجد المذ كور من عبارة الفتاوى الخيرية لا يفيد شيئا في هذا
الموضوع اذ موضوعها في اجرة الحضانة لا في النفقة على ان الذي عليه العمل وصرح
به كثير من علماء المذهب وجوب اجرة الحضانة ايضا للام على من تلزمه نفقة الصغيرة
ان لم يكن لها مال والا ففى مال الحضونة حيث لا مانع والله تعالى اعلم

(تم الجزء الاول و يليه الجزء الثانى اوله كتاب العتق وما يتبعه)

To: www.al-mostafa.com